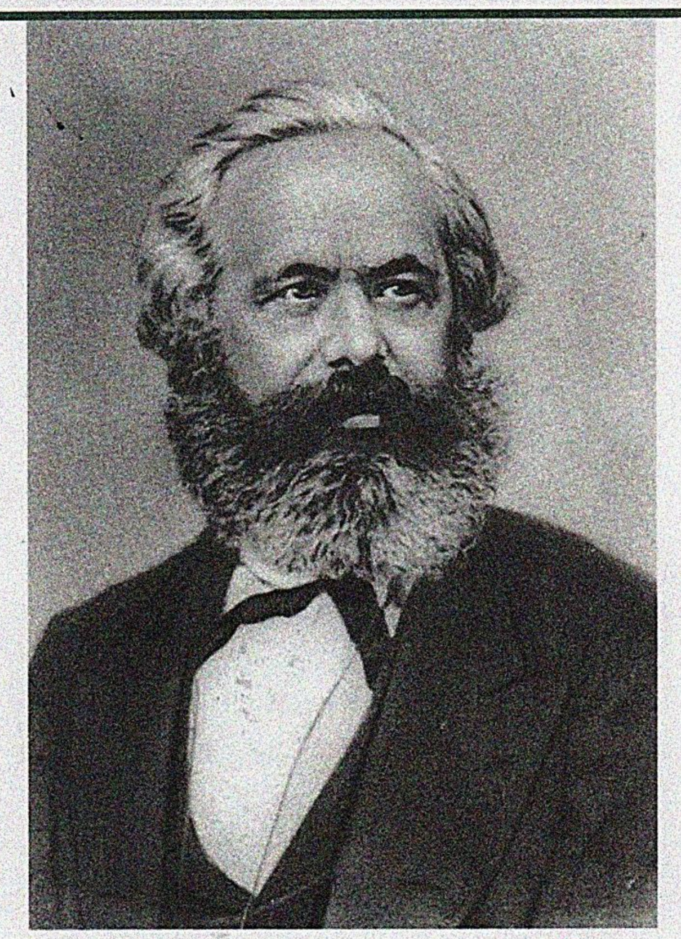
كارل ماركس



رأس المال

المجلد الثالث

عملية إنتاج رأس المال ككل



ترجمة: د. فالح عبد الجبار

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسي

المجلد الثالث
عملية إنتاج رأس المال ككل

أعدّه للنشر: فريدريك إنجلز

ترجمة: د. فالح عبد الجبار

دار الفارابي

[7]

مقدمة

ها قد تسنى لي أخيراً أن أنشر هذا الكتاب الثالث من مؤلف ماركس الأساسي، خاتمة قسمه النظري. ولدى نشر الكتاب الثاني عام 1885، حسبت أن الكتاب الثالث لن يواجهني إلّا بصعوباتٍ فنية، باستثناء مقاطع قليلة وهامة جداً، دون شك. وهذا ما كان عليه الحال حقاً؛ ولكن لم تكن لدي أدنى فكرة، في ذلك الوقت، أن هذه المقاطع، وهي أكثر الأجزاء أهمية في المؤلف كله، سوف تسبب لي هذا القدر الجسيم من المتاعب. كما لم أتوقع العقبات الأخرى التي كانت ستؤخر إنجاز الكتاب إلى هذا الحد.

ولعل أول وأشد ما أعاقني هو ضعف بصري الذي اختزل على مدار سنوات مزاولتي للكتابة إلى هذا الحد الأدنى، والذي لا يتيح لي حتى الآن أن أكتب على ضوء اصطناعي إلّا في حالات نادرة. زد على ذلك المشاغل الملحة الأخرى التي لم تكن تحتمل التأجيل، مثل: إصدار طبعات جديدة وترجمات لمؤلفات ماركس ومؤلفاتي الأولى. من هنا الحاجة إلى القيام بالمراجعات وكتابة المقدمات، وإضافة الملاحظات التكميلية، وهي أمور مستحيلة في الغالب من دون إجراء دراسة جديدة، إلخ. وتأتي في المقام الأول الطبعة الإنكليزية للكتاب الأول من هذا المؤلف، والتي أتحمل آخر المطاف المسؤولية عن نصها، وقد استنفدت بالتالي الكثير من وقتي. إن كل من تتبع بعض التتبع النمو الهائل للأدب الاشتراكي على الصعيد العالمي خلال السنوات العشر الماضية، وبالأخص العدد الهائل من ترجمات مؤلفات ماركس ومؤلفاتي الأولى، سوف يتفق معي أنني كنت محظوظاً لقلة عدد اللغات التي كان بوسعي أن أعين المترجمين فيها، إذ لم يكن بمقدوري أن أرفض، يقيناً، مراجعة ترجماتهم. غير أن نمو الأدب الاشتراكي لم يكن أكثر من مؤشر على نمو مماثل في الحركة العمالية العالمية ذاتها، الأمر الذي فرض علي التزامات جديدة. لقد كنا، ماركس وأنا، نتحمل منذ الأيام

الأولى لنشاطنا الاجتماعي، قسطاً كبيراً من عبء الوساطة بين حركات الاشتراكيين والعمال في مختلف البلدان؛ وقد اتسع هذا العمل بمقدار اتساع الحركة كلها. وإذا كان ماركس قد تولى القسط الأكبر منه في هذا المجال أيضاً، فقد توجب علي بعد وفاته أن أنجز، لوحدي، هذا العمل المتنامي أبداً. وفي الوقت نفسه أصبحت الصلات المباشرة بين الأحزاب العمالية لمختلف البلدان قاعدة عامة، ولحسن الحظ فإنها تتسع منذ ذلك الحين باطراد، يوماً بعد آخر. ومع ذلك فإن طلب معونتي أمر يتكرر أكثر مما كنت آمل في ضوء عملي النظري. ولكن إذا كان المرء يشترك بنشاط في هذه الحركة أكثر من خمسين عاماً، كما هو حالي، فإن الأمور المترتبة على ذلك تعتبر بالنسبة له واجباً ملحاً لا يحتمل التأخير. ففي عصرنا الزاخر بالأحداث، لا نجد النظريين الخالصين في شؤون المجتمع إلّا في جانب الرجعية، كما كان الحال في القرن السادس عشر، ولهذا السبب بالذات فهؤلاء السادة ليسوا نظريين بمعنى الكلمة بل محض مدافعين تبريريين عنها. [8]

ونظراً لإقامتي في لندن، فإن هذه الصلات الحزبية كانت تجري غالباً بالمراسلة شتاء، وبصورة شخصية صيفاً. وإلى جانب هذا الواقع، وكذلك نظراً لضرورة تتبع سير الحركة في عددٍ متزايدٍ أبداً من البلدان، وعدد متزايد بشكل أسرع من الجرائد الناطقة باسم الحركات هي الأخرى، لم أستطع القيام بالأعمال التي لا تسمح بأي توقف، إلّا في الشتاء، أو بالأحرى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. وعندما يتجاوز المرء سن السبعين فإن ألياف ماينرت الترابطية في دماغه تؤدي وظيفتها بوهن قاتل؛ ولا يعود بوسعه تجاوز التوقفات عند معالجة المسائل النظرية الصعبة بالسهولة والسرعة السابقتين. ولهذا فإن لم أتمكن من إنجاز العمل في شتاء ما، توجب علي في الغالب أن أباشر به مجدداً منذ البداية في الشتاء التالي؛ وهذا ما كان عليه الحال مع الجزء الخامس الأصعب قاطبة.

سيلاحظ القارىء، مما سأذكر، أن تحرير هذا الكتاب كان يختلف جوهرياً عن تحرير الكتاب الثاني. كانت هناك مخطوطة أولية واحدة، لكنها كانت حافلة بالثغرات. وكقاعدة عامة، كانت بداية كل جزء معدة بعناية شديدة، ومصاغة في الغالب بأسلوب متين. ولكن كلما توغل المرء فيها وجد في السياق المزيد من العجالة والثغرات، والكثير من الاستطرادات حول ما يبرز في مجرى البحث من مسائل جانبية، علماً بأن العمل المتعلق بالترتيب النهائي للمادة أرجىء إلى وقت لاحق، وازداد طول وتعقيد أجزاء النص التي سجلت فيها الأفكار وهي ما تزال في طور نشوئها (in statu nascendi). وكان خط اليد [11] وأسلوب عرض الموضوع في أماكن كثيرة ينمان بكل وضوح عن تفشي وتفاقم نوبات

[10]

Das Kapital.

Kritik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

Dritter Band, erster Theil.

Buch III:
Der Gesammtprocess der kapitalistischen Produktion.
Kapitel I bis XXVIII.

Herausgegeben von Friedrich Engels.

Hamburg
Verlag von Otto Meissner.
1894.

صورة غلاف الطبعة الألمانية الأولى

[8]

المرض الناجمة عن الاجهاد الذي أخذ يزيد عمل المؤلف لوحده صعوبة باديء الأمر، وما لبث في النهاية أن يجعله مستحيلاً في بعض الأحيان. ولا عجب في ذلك. فبين أعوام 1863 ـ 1867 لم يكتف ماركس بإنجاز المسودة الأولية للكتابين الأخيرين من رأس المال وتهيئة الكتاب الأول للطباعة فحسب، بل أنجز تلك المهمة الهائلة المتعلقة بتأسيس ونشاط جمعية العمال العالمية. ونتيجة لذلك ظهرت في عامي 1864 و1865 نُذر مرض أعاق ماركس عن أن يضع بنفسه اللمسات الأخيرة على الكتابين الثاني والثالث.

بدأت عملي بإملاء كامل المخطوطة على الناسخ، وكثيراً ما كان فك خطها عسيراً حتى بالنسبة إلي فحصلت على نص مقروء. واستغرق ذلك وحده قدراً كبيراً من الوقت. بعد ذلك فقط، استطعت البدء بالعمل الحقيقي لتحرير النص. وقصرت هذا التحرير على ما هو ضروري، لا غير: فحافظت قدر الإمكان على الطابع الأصلي للمسودة الأولية حيثما كان النص واضحاً بما فيه الكفاية، بل إنني لم أحذف العبارات المكررة التي كانت، كما جرت العادة عند ماركس، تصور الموضوع كل مرة من زاوية جديدة، أو تنيره على الأقل بعبارات مغايرة. ولكن حيثما كانت التعديلات أو الإضافات التي أقوم بها تتجاوز حدود الأعداد، أو أينما كنت مضطراً لمعالجة الوقائع التي يوردها ماركس، كي أستخلص منها نتائج مستقلة تخصني، وإن كانت تتحلى بروح ماركس قدر الإمكان، فقد وضعت كامل هذه المقاطع بين قوسين مربعين(*) مذيلين بالحرفين الأولين من اسمي. لكن بعض الهوامش التي وضعتها ليست محاطة بأقواس، ولكن حيثما يكون توقيعي موجوداً فإنني مسؤول عن محتوى الهامش كله.

تعجّ المخطوطة، كما هو الحال في أية مسودة أولية، بالكثير من الإشارات إلى النقاط التي تتوجب معالجتها بتفصيل أوسع فيما بعد، ولكن ماركس لم يستطع أن يبرّ بهذه الوعود دوماً. وعليه فقد تركتها على حالها، لأنها كانت تفصح عن نوايا الكاتب بشأن دراساته المقبلة.

لندخل الآن في الجزئيات.

لم يكن بالوسع الإفادة من المخطوطة الأصلية بالنسبة للجزء الأول إلّا في حدود ضيقة. فالحسابات الرياضية للعلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح (وهذا ما يؤلف

(*) في هذه الطبعة استبدلت الأقواس المزدوجة { } بأقواس مربعة [ ].

[12] مادة فصلنا الثالث) كانت موجودة بالكامل في البداية، في حين أن الموضوع المعروض في فصلنا الأول لم يعالج إلّا فيما بعد بصورة عابرة. وقد أعانني في ذلك نصان منقحان لماركس، كل منهما بثماني صفحات من القطع الكبير (in Folio)، ولكن حتى هذين النصين المنقحين لم يكونا مصاغين صياغة مناسبة. وهما يؤلفان مادة ما أضحى الآن الفصل الأول. أما الفصل الثاني فإنه مأخوذ من المخطوطة الأصلية. وكانت هنالك للفصل الثالث سلسلة من حسابات رياضية غير كاملة، إلى جانب دفتر ملاحظات كامل على وجه التقريب يعود تاريخه إلى السبعينات، ويستعرض العلاقة بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح في صيغة معادلات رياضية. وقد تولى صديقي صامويل مور، الذي ترجم كذلك القسم الأكبر من الكتاب الأول إلى الإنكليزية، إعداد هذا الدفتر لي، وهي مهمة كان أجدر بها مني لكونه قد اختص قديماً في الرياضيات في جامعة كمبريدج. ومن الخلاصة (Resumé) التي وضعها مور ألّفت فيما بعد الفصل الثالث مستعيناً لذلك ببعض ما اقتطفته من المخطوطة الأصلية أيضاً. أما الفصل الرابع فلم يرد منه في المخطوطة سوى العنوان. ولما كان موضوعه ـ تأثير الدوران على معدل الربح ـ ذا أهمية قصوى، فقد كتبته بنفسي، ولهذا السبب فإن الفصل بأكمله موضوع بين قوسين مربعين. ولقد ظهر في مجرى العمل أن معادلة معدل الربح الواردة في الفصل الثالث تحتاج إلى شيء من التعديل لكي تنطبق على جميع الحالات. ولكن ابتداءً من الفصل الخامس، تكون المخطوطة الأصلية هي المصدر الوحيد لما بقي من هذا الجزء رغم أن الكثير جداً من الإضافات وتغيير المواضع كان ضرورياً في هذا الجزء أيضاً.

أما بالنسبة للأجزاء الثلاثة التالية، فقد تمكنت من الاعتماد الكلّي على المخطوطة الأصلية، ما عدا بعض التعديلات على الصياغة الأسلوبية. وقد عولج بعض المقاطع، وأغلبها يخص تأثير الدوران، ليأتي منسجماً مع الفصل الرابع الذي أدخلته على النص، وهذه المقاطع أيضاً محصورة بين أقواس مربعة ومذيلة بتوقيعي.

جاءت الصعوبة الأكبر من الجزء الخامس الذي يعالج أكثر المواضيع تعقيداً في الكتاب كله. فعند هذا الحد بالذات فوجىء ماركس بواحدة من نوبات المرض التي أشرنا إليها آنفاً. وعليه لم يكن أمامي، هنا، مسودة ناجزة، ولا حتى مشروع يمكن ملء خطوطه العامة، بل محض بداية دراسة، أي جمهرة غير منتظمة من الملاحظات والتعليقات والمقتطفات. حاولت بادىء ذي بدء إكمال هذا الجزء مثلما أفلحت، إلى حدٍ معين، مع الجزء الأول، وذلك بردم الفجوات والمضي، بشيء من الاسهاب، بتلك المقاطع التي اكتفى ماركس بالتنويه عنها، بحيث يحتوي هذا الجزء على كل ما كان في

نية المؤلف وضعه فيه إلى أقرب حدٍ ممكن. جربت ذلك لا أقل من ثلاث مرات، إلّا أنني فشلت في مسعاي كل مرة، وكانت خسارة الوقت في ذلك هي السبب الرئيسي في [13] التأخر. وأدركت في النهاية أن الأمور لا يمكن أن تسير على هذا النحو، إذ كان علي في هذه الحالة أن أراجع كل المؤلفات الغزيرة والمتعددة في هذا الحقل، ولنتج في النهاية شيء لن يكون، على أية حال، كتاباً من تأليف ماركس. ولم يكن لي خيار آخر سوى أن أمتنع عن القيام بمحاولات أخرى في هذا الاتجاه واقتصر، قدر الامكان، على ترتيب المادة المتوافرة بإدخال الإضافات التي لا بد منها. وهكذا أنهيت العمل الأساسي في هذا الجزء ربيع عام 1893.

وما عدا ذلك كانت الفصول الأخرى، من الفصل الحادي والعشرين إلى الرابع والعشرين، كاملة بوجه عام. في حين كان يلزم للفصلين الخامس والعشرين والسادس والعشرين تمحيص المراجع، واستكمالهما بمادة موجودة في مواضع أخرى. أما الفصلان السابع والعشرون والتاسع والعشرون فقد أمكن أخذهما، بشكل كامل تقريباً، من المخطوطة الأصلية، إلّا أن الأمر تطلب تغيير ترتيب نص الفصل الثامن والعشرين. ولكن الصعوبات الفعلية حقاً، بدأت مع الفصل الثلاثين. إذ لم تعد المسألة، من الآن فصاعداً، ترتيب المراجع فحسب بل كذلك وضع خط الأفكار في نسق متسلسل، حيث كان ينقطع مراراً بجمل اعتراضية واستطرادات جانبية، إلخ، ليُستأنف في مكانٍ آخر بشكلٍ عابر في كثير من الأحيان. وهكذا نشأ الفصل الثلاثون بتبديل أماكن بعض الفقرات، وحذف فقرات أخرى أُدرجت في مواضع أخرى. أما الفصل الحادي والثلاثون فقد كان مكتوباً بانسجام أكبر. ولكن يأتي من بعد ذلك قسم كبير من المخطوطة تحت عنوان «التشوش» (Die Konfusion) لا يضم سوى مقتطفات من التقارير البرلمانية حول أزمتي 1847 و1857، وتحتوي هذه التقارير على آراء وأفكار 23 رجل أعمال واقتصادياً، يدور أغلبها حول النقد ورأس المال وتسرب الذهب والمضاربة المفرطة، إلخ، مضافاً إليها هنا وهناك تعليقات قصيرة لاذعة. إن جميع الآراء تقريباً عن علاقة النقد برأس المال، والتي كانت دارجة آنذاك، معروضة هنا لدرجة كافية في الأجوبة والأسئلة. وقد كان ماركس يروم، بأسلوب ناقد ساخر، معالجة ذلك «التشوش» في تعريفات جوهر النقد ورأس المال السائدة في سوق النقد. بعد محاولات كثيرة اقتنعت بأن ترتيب هذا الفصل أمر مستحيل؛ ولهذا استخدمت مادته، وبالأخص في تلك الحالات التي كانت ترافقها فيها تعليقات ماركس، حيثما سمح بذلك منطق العرض.

ويأتي من بعد ذلك، في ترتيب مقبول، المادة التي وضعتها في الفصل الثاني

والثلاثين. ولكن تليها مباشرة دفعة مقتطفات جديدة من التقارير البرلمانية حول مختلف الأمور التي كان ماركس يرى أن لها صلة بمواضيع هذا الجزء وهي متمازجة مع ملاحظات طويلة أو قصيرة للمؤلف. وعند النهاية، تتركز المقتطفات والتعليقات، أكثر فأكثر، حول مسألة حركة المعدن النقدي وتقلبات سعر الصرف، وتنتهي من جديد بشتى أنواع الملاحظات الإضافية. أما الفصل المعنون «العلاقات ما قبل الرأسمالية» (الفصل السادس والثلاثون) فقد كان، على العكس من ذلك، مصاغاً صياغة تامة. [14]

ولقد ألّفت الفصول الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين والخامس والثلاثين من كل تلك المادة، ابتداءً من «التشوش»، حيثما لم تكن قد أُدرجت في النص من قبل. وبالطبع لم يكن تحقيق ذلك ممكناً لولا تضمين بعض الفقرات الإضافية من جانبي استكمالاً للإنسجام. ولقد أشرت بوضوح إلى أن هذه الإضافات تخصني، إذ إنها ليست ذات طابع شكلي صرف. وبهذه الطريقة نجحت، أخيراً، في أن أُضمّن النص كل أفكار المؤلف ذات الصلة بالموضوع؛ ولم أحذف شيئاً عدا قدر ضئيل من المقتطفات التي كانت إما تكراراً لما قيل في أماكن أخرى، أو أنها تمس نقاطاً لا تعالجها المخطوطة بالتفصيل.

إن الجزء المتعلق بالريع العقاري يتسم بمعالجة أكمل كثيراً رغم أنه لم يكن مرتباً بأي حال، كما يتضح ذلك من واقع أن ماركس ارتأى من الضروري ذكر النقاط الأساسية لمخطط الجزء كله باختصار في الفصل الثالث والأربعين (نهاية الجزء المتعلق بالريع في المخطوطة). كان المخطط مفيداً تماماً لتحرير الكتاب نظراً لأن المخطوطة تبدأ بالفصل السابع والثلاثين لتليه الفصول الخامس والأربعون والسادس والأربعون والسابع والأربعون، في حين أن الفصول الأخرى من الثامن والثلاثين حتى الرابع والأربعين لا تأتي إلّا من بعد ذلك. ولقد تطلبت جداول الريع التفاضلي II أكبر قدر من العمل نظراً لأن الحالة الثالثة من هذا الصنف من الريع لم تُبحث في الفصل الثالث والأربعين قط.

في السبعينات، انهمك ماركس في دراسات خاصة وجديدة كلياً من أجل هذا الجزء المتعلق بالريع العقاري. ودرس، طوال عدة سنوات، التقارير الاحصائية وغيرها من المطبوعات الخاصة بالملكية العقارية وذلك بلغتها الأصلية، بعد أن بات نشرها محتوماً في روسيا بعد «اصلاح» عام 1861، وقد وضعها أصدقاؤه الروس تحت تصرفه بصورة متكاملة لدرجة كافية. وكان يأخذ مقتطفات منها ويعتزم استخدامها لكتابة هذا الجزء بصيغة جديدة. وكان مقدراً لروسيا أن تلعب في الجزء الذي يعالج الريع العقاري، نفس الدور الذي لعبته إنكلترا في الكتاب الأول لدى دراسة العمل الصناعي المأجور، وذلك

بفضل تنوع أشكال الملكية العقارية وأشكال استغلال المنتجين الزراعيين فيها. وللأسف، لم يتسن لماركس تنفيذ هذا المشروع.

أخيراً، كان الجزء السابع مكتوباً بشكل كامل، ولكن بهيئة مسوّدة أولية ليس إلّا، وكان لا بدّ من تجزئة بعض مقاطع نصه لكي تصبح قابلة للطباعة. ولم يكن موجوداً من الفصل الأخير لهذا القسم سوى البداية. كان ماركس يزمع أن يعالج فيه الطبقات الكبرى الثلاث في المجتمع الرأسمالي المتطور، أي الملّاك العقاريين، والرأسماليين، والعمال المأجورين التي تقابل الأشكال الثلاثة الرئيسية للدخل: الريع العقاري، والأرباح، [15] والأجور، وكذلك الصراع الطبقي الذي يصاحب وجود هذه الطبقات بصورة حتمية كنتيجة فعلية للحقبة الرأسمالية. كانت العادة الجارية عند ماركس أن يُرجىء مثل هذه الخلاصات حتى الصياغة النهائية قبيل عملية الطباعة، علماً بأن آخر التطورات التاريخية كانت تقدم، بحتمية منتظمة، أحدث الشواهد على أحكامه النظرية.

إن المقتطفات والشواهد التي توضح آراء ماركس هي، هنا، كما في الكتاب الثاني، أقل بكثير مما في الكتاب الأول. كما أن المقتطفات المأخوذة من الكتاب الأول مشار إلى أرقام صفحاتها كما وردت في الطبعتين الثانية والثالثة(*). وحيثما تشير المخطوطة إلى آراء نظرية لاقتصاديين سابقين، فإن العادة جرت على ذكر أسمائهم وحسب، أما المقتطفات من أقوالهم فقد كانت تضاف في العادة أثناء الصياغة الختامية. وبالطبع فقد تركت ذلك على حاله. ولم نستخدم من التقارير البرلمانية سوى أربعة تقارير، إلّا أن الاستشهادات المأخوذة منها غزيرة جداً، وهي كالآتي:

1) تقارير لجان (مجلس العموم)، المجلد الثالث، الكساد التجاري، المجلد الثاني ـ الجزء الأول ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨. محاضر شهادات *(Reports from Committees of the House of Commons,* Vol. VIII. *Commercial Distress;* Vol. II, part I, 1847-48. *Minutes of Evidence.* مقتبسة بعنوان مقتضب: الكساد التجاري ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ *Commercial Distress, 1847-48).*

2) اللجنة السرية لمجلس اللوردات حول الكساد التجاري لعام ١٨٤٧. نشر التقرير عام 1848. نشرت الشهادات عام 1857. *(Secret Committee of the House of Lords on Commercial Distress 1847*. Report printed 1848. Evidence printed 1857).

(*) في هذا المجلد ترد أرقام الصفحات كما وردت في الطبعة الألمانية الرابعة مع الإشارة إلى أرقام الصفحات من المجلد الأول لكتاب ماركس رأس المال الصادر باللغة العربية. [ن. ع].

لأنها اعتبرت مثيرة للفضائح عام 1848). اقتبست بعنوان مقتضب C.D كساد تجاري 1848 ـ 1857.

3) تقرير حول قوانين المصارف، 1857. *Report: Bank Acts, 1857* أيضاً.

[4] (نفس المصدر) لعام 1858. ـ تقارير لجنة مجلس العموم حول تأثير لوائح قوانين المصارف لعامي 1844 و1845، مع إفادات الشهود. ـ مستشهد بها باسم: قوانين المصارف .B.A (وأيضاً بوصفها لجنة المصارف B.C) لعام 1857 أو 1858.

سأباشر العمل في الكتاب الرابع ـ تاريخ نظريات فائض القيمة ـ في أقرب وقت ممكن بأي حال(*).

* * *

في مقدمة المجلد الثاني من رأس المال كان لزاماً علي أن أصفي الحساب مع أولئك السادة الذين أطلقوا صيحات الاحتجاج الصاخب في ذلك الحين إذ كانوا يطمحون إلى أن يجدوا «**في رودبرتوس المنبع السري لنظرية ماركس وسلفه المتفوق**». ولقد أتحت لهم الفرصة كي يبينوا لنا «**ما الذي يمكن لاقتصاد رودبرتوس أن يحققه**» ودعوتهم إلى أن يبينوا «**كيف يمكن بل وينبغي أن ينشأ معدل ربح متوسط متساوٍ، ليس بدون انتهاك قانون القيمة، بل على أساس هذا القانون بالذات**». إلّا أن نفس هؤلاء السادة الذين كانوا آنذاك يحتفون برودبرتوس الطيب كنجم اقتصادي لامع من المرتبة الأولى، تدفعهم [16] كقاعدة، اعتبارات ذاتية أو موضوعية أياً كانت، لكنها ليست علمية على الاطلاق، قد تملصوا كلهم بلا استثناء من أن يقدموا جواباً. بيد أن آخرين كانوا يرون أن الانشغال بهذه المسألة أمر يستحق العناء.

ولقد أثار البروفيسور ف. ليكسيس في نقده للمجلد الثاني: (حوليات كونراد(**)، المجلد 11، 5، عام 1885، ص 452 ـ 465. Conrads Jahrbücher, XI,5, 1885, S.452-465.) هذه المسألة إلّا أنه لم يشأ تقديم حل مباشر. يقول ليكسيس:

(*) لم يتسن لإنجلز إصدار المجلد الرابع، وقد تولى كارل كاوتسكي ذلك خلال 1905 ـ 1910، مجرياً على النص تعديلات وحذوفات طفيفة، أُلغيت في طبعات ألمانية لاحقة عام 1956 ـ 1962. [ن. ع].

(**) حوليات الاقتصاد القومي والاحصاء، *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*، مجلة نصف شهرية. [ن. ع]. تأسست عام 1863 في مدينة يينا. [ن. برلين].

«إن حل هذا التناقض» (بين قانون القيمة الريكاردي ـ الماركسي ومعدل الربح الوسطي المتساوي) «أمر مستحيل إذا تناولنا شتى أنواع السلع كلاً على انفراد، واعتبرنا قيمها مساوية لقيمها التبادلية، وقيمها التبادلية بدورها تساوي أو تتناسب مع أسعارها».

وحسب رأي ليكسيس لا يمكن حل التناقض إلّا إذا

«كففنا عن قياس قيمة السلع المفردة استناداً إلى العمل، وأخذنا في الاعتبار المنتوج السلعي ككل وتوزيعه بين طبقتي الرأسماليين والعمال بأسرهما... إن الطبقة العاملة لا تتلقى غير جزء معين من المنتوج الإجمالي... أما الجزء الآخر الذي يؤول إلى طبقة الرأسماليين فإنه يمثل المنتوج الفائض بالمعنى الماركسي، وبالنتيجة... فإنه يمثل فائض القيمة. ثم يقوم أفراد طبقة الرأسماليين بتقسيم فائض القيمة الإجمالي هذا فيما بينهم، ولكن ليس وفقاً لعدد العمال الذين يستخدمهم كل رأسمالي، بل بشكل يتناسب مع حجم رأس المال الذي وظفه كل منهم، علماً بأن الأرض تعتبر أيضاً قيمة ـ رأسمالاً». إن القيم المثالية التي تتحدد، وفقاً للمفهوم الماركسي، بموجب وحدات العمل المتشيئة في السلع، لا تتطابق مع أسعار السلع، ولكن يمكن لنا «أن نعتبرها نقطة انطلاق للإنحراف الذي يقود إلى الأسعار الفعلية. وتتوقف هذه الأخيرة على حقيقة أن المقادير المتساوية من رأس المال تطالب بأرباح متساوية». ولهذا السبب يحقق بعض الرأسماليين أسعاراً أعلى من القيم المثالية لسلعهم، فيما يحقق آخرون أسعاراً أدنى. «ولما كان ما يخسره الرأسماليون من فائض القيمة وما يكسبونه منها يتعادل في إطار طبقة الرأسماليين، فإن المقدار الكلي لفائض القيمة يظل على حاله كما لو كانت جميع الأسعار تتناسب مع القيم المثالية للسلع».

يرى المرء، هنا، أن المسألة لم تُحل بأي شكل من الأشكال، إلّا أنها صيغت صياغة صحيحة بوجه عام، وإن بصورة مائعة وسطحية. وهذا أمر يفوق ما يمكن لنا أن نتوقعه من شخص، كهذا المؤلف، يسمي نفسه بفخر «اقتصادياً مبتذلاً»، وهو أمر يثير الدهشة حقاً لدى مقارنته بأعمال الاقتصاديين المبتذلين الآخرين التي سنناقشها فيما بعد. والحقيقة أن الاقتصاد المبتذل لهذا المؤلف من طراز خاص. فهو يقول إن ربح رأس المال يمكن استخلاصه بطريقة ماركس، ولكن ما من شيء يرغم على تقبل هذا الرأي.

بل على العكس، فالاقتصاد السياسي المبتذل له طريقته الخاصة في التفسير وهي أجدر بالقبول في الأقل:

[17] «إن البائع الرأسمالي، مثل مُنتج المواد الأولية والصناعي وبائع الجملة وبائع المفرق، يكسب مربحاً من مشاريعه بأن يبيع بأغلى مما يشتري، مضيفاً بذلك نسبة مئوية معينة إلى سعر كلفة سلعته. في حين أن العامل هو وحده العاجز عن تحقيق مثل هذه الزيادة في القيمة؛ فهو مرغم، بسبب موقعه الضعيف بمواجهة الرأسمالي، على أن يبيع عمله بالسعر الذي يكلفه، أي بكلفة وسائل عيشه الضرورية... وهكذا فإن هذه الزيادات في الأسعار تحتفظ بأهميتها كاملة حيال العمال المأجورين بوصفهم شارين، مسببة بذلك انتقال جزء معين من قيمة المنتوج الكلّي إلى طبقة الرأسماليين».

لا حاجة للمرء إلى إجهاد فكره كثيراً لكي يرى أن هذا التفسير «الاقتصادي المبتذل» لأرباح رأس المال يؤدي، في الممارسة، إلى نفس نتيجة نظرية فائض القيمة الماركسية؛ وأن العمال هم في «الموقع الضعيف» عند ليكسيس كما عند ماركس؛ وإنهم ضحايا الخداع لأن كل من لا يعمل يستطيع أن يبيع أعلى من السعر، بينما لا يستطيع العامل ذلك؛ وأنه يمكن أن يُبنى على أساس هذه النظرية النظام السطحي على الأقل للاشتراكية المبتذلة الذي شيد هنا، في إنكلترا على أساس نظرية جيفونز ومنجر حول القيمة الاستعمالية والمنفعة الحدّية(*). وأظن لو أن السيد جورج برنارد شو تعرف على نظرية الربح هذه لتمسك بها بكلتا يديه، فنبذ نظرية جيفونز وكارل منجر، وبنى من جديد كنيسة المستقبل الفابية على هذه الدعامة.

لكن هذه النظرية ليست في الواقع سوى نسخة من نظرية ماركس بكلمات مغايرة. ترى، من أين تنبع كل الزيادات في القيمة؟ من «المنتوج الكلّي» للعمال. ومرد ذلك

(*) نظرية المنفعة الحدّية (Grenznutzentheorie) أو (marginal utility)، وضعها الإنكليزي وليم ستانلي جيفونز (1835 ـ 1882) والنمساوي كارل منجر (1840 ـ 1921) وهي ترى أن القيمة لا تتحدد بالعمل الضروري اجتماعياً (رأي ماركس) بل بمنفعة السلعة الحدية التي تعكس التقدير الذاتي لنفعها وما تلبيه من حاجات الشارين. وفي رسالة من إنجلز إلى كاوتسكي حول جيفونز يقول عنه «كبير الموهبة، وذكي، بوصفه كاتباً أدبياً، ولكن لا نفع فيه كرجل اقتصاد أو سياسة، رغم أنه إنسان نزيه تماماً وليس نهّاز فرص». (رسالة إنجلز لكاوتسكي في 4 أيلول/سبتمبر 1892). وكان برنارد شو من المعجبين به. [ن. ع].

بالذات أن سلعة «العمل» أو سلعة قوة العمل كما يسميها ماركس، يجب أن تُباع دون سعرها. فإذا كانت الخاصية المشتركة لكل السلع أن تُباع بسعر أعلى من تكاليف إنتاجها، وكان العمل هو الاستثناء الوحيد من ذلك، ولا يُباع دائماً إلّا بكلفة إنتاجه، فإن العمل يُباع، بالضبط، دون ذلك السعر الذي يمثل القاعدة العامة في عالم الاقتصاد المبتذل هذا. لهذا فإن الربح الإضافي (Extraprofit) الذي يؤول من جراء ذلك إلى الرأسمالي، وبالتالي إلى طبقة الرأسماليين، إنما ينشأ، بل ولا يمكن له إلّا أن ينشأ، آخر المطاف، من حقيقة أن العامل ينبغي أن ينتج منتوجاً إضافياً لا يتقاضى لقاءه شيئاً وذلك بعد أن يُجدد إنتاج ما يعوّض عن سعر عمله، أي أنه يقدم منتوجاً فائضاً هو نتاج عمل غير مدفوع الأجر، أي فائض قيمة. إن ليكسيس، في الحقيقة، أمرؤ حذر للغاية في اختيار العبارات. فهو لا يقول في أي مكان أن ما هو مذكور أعلاه يمثل مفهومه؛ وإذا ما صح ذلك، فإنه لمن الواضح وضوح النهار أننا لا نواجه هنا رجلاً عادياً من رجال [18] الاقتصاد المبتذل الذين يقول ليكسيس نفسه عنهم إن أي واحد منهم «أحمق ميؤوس منه في أحسن الأحوال» بنظر ماركس، وإنما نواجه ماركسياً متنكراً في لباس اقتصادي مبتذل. إن كون هذا التنكر متعمداً أو غير متعمد، مسألة نفسية لا تهمنا هنا. فكل من يهمه تقصي هذه المسألة قد يبحث كذلك كيف يمكن لرجل بذكاء ليكسيس المؤكد أن يدافع، ولو لبرهة واحدة، عن هراء نظام المعدنين(*).

إن أول من حاول، حقاً، تقديم جواب عن هذه المسألة هو الدكتور كونراد شميدت في مؤلفه: (معدل الربح الوسطي على أساس قانون القيمة الماركسي، شتوتغارت، ديتز، 1889. *Die Durchschnittsprofitrate auf Grundlage des Marx'schen Werthgesetzes,* Stuttgart, Dietz, 1889.) يسعى شميدت للتوفيق بين جزئيات تكوين سعر السوق وبين كل من قانون القيمة ومعدل الربح الوسطي. فالرأسمالي الصناعي يتلقى، بواسطة منتوجه،

(*) نظام المعدنين (Bemetallism, Bimetallismus). نظام نقدي يؤدي فيه الذهب والفضة وظائف النقد في آنٍ واحدٍ. أنظر بحث ليكسيس (Lexis) المعنون: أبحاث نقدية في مسألة العملة في: حولية التشريع والادارة والاقتصاد الوطني في الإمبراطورية الألمانية، السنة الخامسة، الجزء الأول، 1881، ص 87 ـ 132. [ن.ع]

(W. Lexis, *Kritische Erörterungen über die Währungsfrage,* in: *Jahrbüch Für Gesetzgebung, Verwaltung, und Volkswirtschaft im Deutschen Reich.* Jahrgang V, Heft I, 1881, S. 87-132).

تعويضاً عن رأس المال الذي سلّفه، هذا أولاً، ويتلقى منتوجاً فائضاً لم يدفع لقاءه أي شيء، هذا ثانياً. ولكي يحصل على هذا المنتوج الفائض لا بدّ له من أن يسلّف رأسماله للإنتاج، أي أن عليه استخدام كمية معينة من العمل المتشيىء ليكون بمقدوره الاستيلاء على هذا المنتوج الفائض. وهكذا فإن رأس المال هذا الذي سلّفه الرأسمالي هو، بالنسبة له، كمية معينة من العمل المتشييء، ضرورية اجتماعياً لكي يحصل على هذا المنتوج الفائض. وينطبق ذلك على كل رأسمالي صناعي آخر. ولما كان تبادل السلع، وفقاً لقانون القيمة، يتم وفق نسبة العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، ونظراً لأن العمل الضروري لصنع المنتوج الفائض، بقدر ما يتعلق الأمر بالرأسمالي، هو عمل الماضي المتكدس في رأسماله، ينجم عن ذلك أن تبادل المنتوجات الفائضة يتم بصورة تتناسب مع مقادير رأس المال اللازمة لإنتاجها، وليس وفقاً لنسبة العمل المتجسد فيها فعلياً. لذا فإن حصة كل وحدة من وحدات رأس المال تساوي مجموع فائض القيم الذي أُنتج مقسوماً على مجموع رؤوس الأموال المستخدمة من أجل ذلك. وعليه فإن مقادير متساوية من رأس المال تثمر أرباحاً متساوية في فترات زمنية متساوية، ويتحقق ذلك بإضافة سعر كلفة المنتوج الفائض المحسوب بهذه الطريقة، أي الربح الوسطي، إلى سعر كلفة المنتوج مدفوع الأجر؛ وبيع كل من المنتوج مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر بهذا السعر المرتفع. هكذا يستقر معدل الربح الوسطي، حتى وإن كانت الأسعار الوسطية للسلع المفردة تتحدد، في رأي شميدت، حسب قانون القيمة.

[19] إن هذا البناء بارع للغاية، وهو يحاكي تماماً النموذج الهيغلي، إلّا أنه مثل معظم البناءات الهيغلية ليس صحيحاً. فإذا كان قانون القيمة يسري بصورة مباشرة على الأسعار الوسطية أيضاً، فإن كلاً من المنتوج الفائض والمنتوج مدفوع الأجر ينبغي أن يُباع - إذ ليس من فرق بينهما في هذا الصدد - بأسعار تتناسب مع العمل الضروري اجتماعياً اللازم لإنتاجهما والمبذول في ذلك. وإن قانون القيمة موجه، منذ البداية، ضد الفكرة المنبثقة من أسلوب التصور الرأسمالي والتي تقول بأن عمل الماضي المتراكم، الذي يتألف منه رأس المال، ليس مجرد مقدار معين من قيمة ناجزة، بل إنه، بوصفه عاملاً من عوامل الإنتاج وتكوين الربح، يمتلك خاصية خلق القيمة، وهو بالتالي مصدر لقيمة أكبر مما يمتلك؛ إن قانون القيمة يقرّ بثبات أن العمل الحي هو الذي يتمتع وحده بهذه الخاصية. ومن المعروف أن الرأسماليين يتوقعون أرباحاً متساوية تتناسب مع مقادير رؤوس أموالهم، ويعتبرون، إذن، رؤوس الأموال التي سلّفوها بمثابة سعر كلفة إنتاج أرباحهم. ولكن إذا كان شميدت يستخدم هذا التصور وسيلة للتوفيق بين الأسعار

المحسوبة على أساس معدل الربح الوسطي وبين قانون القيمة فإنه يلغي بذلك قانون القيمة نفسه بأن يعزو إليه تصوراً يتعارض تعارضاً كلياً (total) معه، معتبراً إياه واحداً من العوامل المحددة لهذا القانون.

فإما أن يكون العمل المتراكم خالقاً للقيمة شأن العمل الحي. وفي هذه الحالة لا يسري قانون القيمة.

أو أن العمل المتراكم ليس خالقاً للقيمة. وعندها تكون حجج شميدت متضاربة مع قانون القيمة.

لقد حاد شميدت عن الطريق الصحيح بينما كان قريباً جداً من حل المشكلة، وذلك لاعتقاده بأن ما عليه إلّا العثور، مهما كلف الأمر، على صيغة رياضية تمكّنه من تبيان تطابق السعر الوسطي لكل سلعة مفردة مع قانون القيمة. ولكن إذا سلك هنا، لحظة اقترابه كثيراً من الهدف، الطريق الخاطىء، فإن بقية محتوى كراسه شاهد على مدى فهمه الذي استخلص به استنتاجات جديدة من الكتابين الأول والثاني من رأس المال. ومما يشرّفه أنه اكتشف، بصورة مستقلة، التفسير الصحيح الذي أعطاه ماركس في الجزء الثالث من الكتاب الثالث حول ميل معدل الربح إلى الهبوط، الميل الذي لم يفسره أحد من قبل؛ كما يعود له فضل اشتقاق الربح التجاري من فائض القيمة الصناعي، وإبداء عدد كبير من الملاحظات التي تتعلق بالفائدة والريع العقاري حيث يستبق فيها الأفكار التي طورها ماركس في الجزءين الرابع والخامس من الكتاب الثالث.

ويسلك شميدت في مقال لاحق (نويه تسايت *Neue Zeit*، العددان 3 و4، 1892 ـ 1893) سبيلاً مختلفاً في سعيه لحل المعضلة. ويتلخص ذلك السبيل في أن المنافسة هي التي تحدد معدل الربح الوسطي إذ ترغم رأس المال على الانتقال من فروع الإنتاج التي يكون فيها الربح متدنياً إلى الفروع التي يكون فيها الربح عالياً. إن القول بأن المنافسة [20] هي الموازن الكبير للأرباح ليس بالكشف الجديد. إلّا أن شميدت يجهد لاثبات أن هذه الموازنة للأرباح تتطابق مع إيصال سعر بيع السلع التي تُنتج بكمية فائضة إلى مقدار قيمي يستطيع المجتمع أن يدفعه لقاء هذه السلع طبقاً لقانون القيمة. إلّا أن شروح ماركس، في الكتاب نفسه، خير شاهد يبين، بما فيه كفاية، لماذا لا يقود هذا الطريق أيضاً إلى الهدف.

وجاء ب. فيريمان بعد شميدت ليعالج القضية، (حوليات كونراد، ص 793، الطبعة الثالثة، ج 3. *Conrads Jahrbücher*, dritte Folge, III, S. 793). لن أناقش ملاحظاته بصدد الجوانب الأخرى من تحليل ماركس. فهي تقوم على سوء فهم وكأن ماركس يقدم

تعريفات، في حين أنه يقدم شروحات، كما تقوم على الاعتقاد بأن أعمال ماركس، بوجه عام، تزوده بتعريفات ثابتة وجاهزة تصلح لكل أوان. ومن الجلي تماماً أنه حينما تكون الأشياء وعلاقاتها المتبادلة مُدرَكة لا كأمر ثابت بل متغير، فإن صورها الذهنية، أي المفاهيم، هي بالمثل عرضة للتبدل والتحول؛ فلا تُحشر في إطار تعريفات جامدة، بل تُعالج في مجرى عملية تكوّنها التاريخي أي المنطقي. وعندئذ سيتضح، طبعاً، لماذا ينطلق ماركس، في مستهل الكتاب الأول، حيث يبدأ من الإنتاج السلعي البسيط الذي يعتبره المقدمة التاريخية، لينتقل في العرض اللاحق من هذا المنطلق إلى رأس المال ـ من السلعة البسيطة وليس من الشكل الثانوي منطقياً وتاريخياً، أي ليس من السلعة بشكلها الذي حوّرته الرأسمالية؛ يقيناً أن فيريمان لا يستطيع أن يدرك ذلك بأي حال. ونفضل أن نترك جانباً هذه وغيرها من المسائل الثانوية التي قد تثير اعتراضات أخرى، وننتقل مباشرة إلى لبّ القضية. بينما تُعلّم النظرية فيريمان أنه عندما يكون معدل فائض القيمة محدداً، فإن فائض القيمة يتناسب مع عدد القوى العاملة المستخدمة، فإن التجربة تظهر له أنه عندما يكون معدل الربح الوسطي محدداً، فإن الربح يتناسب مع إجمالي رأس المال الموظّف. ويشرح فيريمان ذلك بقوله إن الربح ليس سوى ظاهرة تقليدية (وهذا يعني في لغته أنها ظاهرة تخص تشكيلة اجتماعية معينة تقوم بقيامها وتزول بزوالها)؛ وإن وجوده مرتبط بوجود رأس المال فقط؛ وإن هذا الأخير، شريطة أن يكون قوياً بما فيه الكفاية كي يضمن لنفسه الربح، مرغم بفعل المنافسة على أن يكتفي بالحصول على معدل ربح يساوي ما تحصل عليه جميع رؤوس الأموال. إن الإنتاج الرأسمالي مستحيل بدون معدل ربح متساو، وإن وجود شكل الإنتاج هذا يفترض أن كتلة الربح التي يتلقاها كل رأسمالي مفرد، لا يمكن أن تتوقف، عند معدل ربح معين، إلّا على حجم رأسماله. ومن جهة أخرى يتألف الربح من فائض قيمة، من عمل غير مدفوع الأجر. ولكن كيف [21] يجري، عند ذلك، تحوّل فائض القيمة، الذي يتوقف حجمه على درجة استغلال العمل، إلى ربح يعتمد حجمه على مقدار رأس المال المطلوب لذلك؟

> «بمجرد بيع السلع بما يفوق قيمها في جميع فروع الإنتاج التي يكون فيها التناسب بين. . . رأس المال الثابت ورأس المال المتغير هو الأعلى، إلّا أن ذلك يعني أيضاً أن السلع تُباع دون قيمها في فروع الإنتاج التي يكون فيها التناسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير = ث:م هو الأوطأ، وأن السلع تباع بقيمها الحقيقية فقط في الفروع التي يمثل فيها التناسب ث:م مقداراً وسطياً معيناً. . . فهل يشكل

هذا التفاوت بين الأسعار المفردة والقيم التي تقابلها دحضاً لمبدأ القيمة؟ كلا، أبداً. ذلك أنه لما كانت أسعار بعض السلع ترتفع فوق قيمها بقدر هبوط أسعار السلع الأخرى دون قيمها، فإن المجموع الكلّي للأسعار يبقى مساوياً للمجموع الكلّي للقيم... ويتلاشى هذا التفاوت في النهاية». إن هذا التفاوت «شذوذ»؛ «ولكن الشذوذ في العلوم الدقيقة والذي يمكن توقعه لا يعتبر أبداً دحضاً لقانون معين» [ص 806-808].

قارنوا ما ورد أعلاه مع الفقرات التي تتناول هذا الموضوع في الفصل التاسع تروا أن فيريمان قد تناول هنا بالفعل النقطة الحاسمة. إلّا أن الاستقبال البارد والمجحف الذي جوبهت به مقالته البارعة تبين كم كان فيريمان بحاجة إلى العديد من حلقات الوصل، حتى بعد هذا الاكتشاف، لكي يكون بمقدوره أن يصوغ الحل الشامل والواضح للقضية. ورغم وجود الكثير من المهتمين بالقضية، إلّا أنهم كانوا جميعاً يخشون أن يفشلوا في حلها. ومرّد ذلك ليس فقط إلى الشكل الناقص الذي ألبسه فيريمان لاكتشافه، بل وإلى النقائص الأكيدة التي تكتنف فهمه لتحليل ماركس، كما تكتنف نقد فيريمان العام لهذا التحليل، القائم على مثل هذا الفهم.

إن السيد البروفيسور يوليوس فولف من زيوريخ، لا تفوته فرصة لفضح نفسه إذا كان هناك شيء يخص مسألة صعبة، فهو يحكي لنا قائلاً. أنظر: حوليات كونراد، 1891، ص 352. (*Conrads Jahrbücher*, dritte Folge, II, 1891,. S. 352 und ff). إن عقدة المسألة برمتها تجد حلها في فائض القيمة النسبي. فإنتاج فائض القيمة النسبي يعتمد على زيادة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير.

«إن زيادة رأس المال الثابت تفترض زيادة في قدرة إنتاجية العمال. ولما كانت هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية (عن طريق ترخيص وسائل العيش) تؤدي إلى إنتاج المزيد من فائض القيمة، فإن ثمة علاقة مباشرة تقوم بين ازدياد فائض القيمة وبين ازدياد نصيب رأس المال الثابت من رأس المال الكلّي. إن أي زيادة في رأس المال الثابت تشير إلى زيادة إنتاجية العمل. وببقاء رأس المال المتغير على حاله، وازدياد رأس المال الثابت لا بد لفائض القيمة، وفقاً لمفهوم ماركس، من أن يزداد بالمثل. تلك هي القضية المعروضة علينا» [ص 358]. [22]

صحيح أن ماركس يقول العكس تماماً مئة مرة في الكتاب الأول؛ وصحيح أيضاً أن القول بأن فائض القيمة النسبي، وفقاً لماركس، يرتفع بنسبة ارتفاع رأس المال الثابت عندما يتقلص رأس المال المتغير، هو تأكيد مذهل يفوق كل الخطابات البرلمانية؛

وصحيح أن السيد يوليوس فولف يبرهن في كل سطر من سطوره على أنه لم يستوعب البتة بصورة نسبية أو مطلقة، مفهومي فائض القيمة النسبي أو المطلق؛ وصحيح أنه يقول بنفسه:

«إن المرء يبدو هنا، للوهلة الأولى، وكأنه حقاً في دوامة من التناقضات» [ص 361].

وهذه، بالمناسبة، هي العبارة الوحيدة الصادقة في مقاله كله. ولكن ماذا يعني كل ذلك؟ إن السيد يوليوس فولف لشديد الفخر باكتشافه اللامع بحيث أنه لا يستطيع أن يمسك نفسه عن امتداح ماركس الغائب، أو إطراء نفسه على ترّهاته الفارغة معتبراً إياها

«برهاناً جديداً على براعة وسعة أفق الطريقة التي يعرض بها (ماركس) مذهبه النقدي للإقتصاد الرأسمالي»!

ولكن هاكم ما هو أطرف. يقول السيد فولف:

«لقد تقدم ريكاردو بموضوعين. أولاً: إن نفقات رؤوس الأموال المتساوية تولّد فائض قيمة (ربحاً) متساوياً، ثانياً: إن نفقات العمل المتساوية تخلق فائض قيمة متساوياً (من ناحية كتلتها). والمسألة الآن هي كيف يتفق الشق الأول مع الشق الثاني. إلّا أن ماركس كان قد رفض وضع المسألة بهذه الصيغة. فقد **بيّن (في الكتاب الثالث) بما لا يقبل الشك**، إن القول الثاني ليس بالضرورة نتيجة لقانون القيمة، بل إنه يتناقض مع قانون القيمة الذي صاغه وعليه بالتالي... لا بد من رفضه على الفور» [ص 366].

ثم يتقصى فولف مسألة من منا نحن الاثنين أخطأ، ماركس أم أنا. وبالطبع لا يخطر له أنه هو الذي يخطىء.

وإنني سوف أُسيء الى قرائي، وأُخفق في رؤية المفارقة التي ينطوي عليها الموقف، إن زدت كلمة واحدة بصدد هذا المقطع الفخم. وأكتفي بأن أضيف أمراً واحداً، هو أن جرأته في انتهاز الفرصة لترويج إشاعة ملفقة بين الأساتذة تزعم بأن كرّاس كونراد شميدت المذكور آنفاً، مكتوب «بإيحاء مباشر من إنجلز» [ص 366]؛ إن هذه الجرأة تضارع جرأته على الاستشهاد بما «بيّن ماركس في المجلد الثالث بما لا يقبل الشك». يا سيد يوليوس فولف! قد يكون من المعتاد للمرء، في العالم الذي تحيا فيه وتفعل، أن الرجل الذي يطرح قضية ما أمام الآخرين علانية إنما يطلع أصدقاءه المقربين على حلها سراً.

[23]

КАПИТАЛЪ

КРИТИКА ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЭКОНОМІИ

сочиненіе

КАРЛА МАРКСА

изданное подъ редакціей Фридриха Энгельса

Переводъ съ нѣмецкаго

ТОМЪ ТРЕТІЙ

Книга III

ПРОЦЕССЪ КАПИТАЛИСТИЧЕСКАГО ПРОИЗВОДСТВА ВЗЯТЫЙ ВЪ ЦѢЛОМЪ.

С.-ПЕТЕРБУРГЪ
1896

صورة غلاف الطبعة الروسية

[24]

وأنا أصدق أنك رجل قادر على مثل هذه الأمور. أما أن على المرء ألّا ينحط، في [25] العالم الذي أحيا فيه، الى مستوى هذه الوضاعة، فهذا ما تبرهن عليه مقدمتي الحالية للكتاب. -

لم يكد يمر وقت قصير على وفاة ماركس، حتى هرع السيد **أخيل لوريا** لنشر مقال عنه في الانطولوجيا الجديدة *Nuova Antologia* (نيسان/إبريل 1883)(*)؛ والمقال سيرة طافحة بمعلومات خاطئة، يليها نقد لنشاط ماركس الاجتماعي والسياسي والأدبي. غير أن لوريا يزيف فهم ماركس المادي للتاريخ، ويشوهه بثقة مفرطة تنم عن مقصد أكبر. وتم بلوغ هذا المقصد: فقد نشر هذا السيد لوريا ذاته عام 1886 كتاباً بعنوان: النظرية الاقتصادية للتكوين السياسي *La teoria economica della costituzione politica* أعلن فيه لمعاصريه المصعوقين، إن نظرية ماركس في التاريخ، التي شوهها لوريا عام 1883 تشويهاً تاماً ومتعمداً، كانت من اكتشافاته الخاصة. لقد أنزل هنا نظرية ماركس في واقع الأمر إلى مستوى مبتذل؛ أما الشروح والأمثلة التاريخية التي يوردها فإنها تعج بأخطاء فاضحة لا تغتفر حتى بالنسبة لتلميذ في السنة الرابعة؛ ولكن ماذا يهم؟ إن الاكتشاف بأن الظروف والأحداث السياسية تجد تفسيرها، دائماً وفي كل مكان، في الشروط الاقتصادية المطابقة لها، لم يتحقق، كما يبرهن في كتابه، على يد ماركس عام 1845، بل على يد السيد لوريا عام 1886. وفي الأقل، أثار إعجاب أبناء جلدته بذلك، كما أقنع بعض الفرنسيين بعد ترجمة كتابه إلى لغتهم، وبوسعه الآن أن يتبختر في إيطاليا بوصفه واضع نظرية في التاريخ تفتح عهداً جديداً حتى تسنح الفرصة للإشتراكيين الإيطاليين كي ينزعوا عن لوريا اللامع (illustre) ريش الطاووس المسروق.

بيد أن ذلك ليس سوى عينة صغيرة من إبداعات لوريا. فهو يؤكد أن كل نظريات ماركس تقوم على **سفسطة متعمدة** *(un consaputo sofisma)*؛ وأن ماركس لم يكف عن المغالطة حتى **عندما يدرك أنها كذلك** *(sapendoli tali)*، إلخ. وبعد أن يطلع لوريا قراءه، بسلسلة من افتراءات وضيعة من هذا النوع، على كل ما يلزم كي يدفعهم لاعتبار ماركس وصولياً على طراز (à la) لوريا يبلغ مآربه باستعراض نفس الأساليب المنفرة،

(*) مجلة الأنطولوجيا الجديدة للعلم والأدب والفن، روما، نيسان/إبريل، 1883، ص 509 - 542. (*Nuova Antologia di scienze, lettere, ed arti,* Roma, 1883, April, p. 509-542.) وهي مجلة ليبرالية صدرت في فلورنسا ابتداءً من 1866، ثم في روما ابتداءً من 1878، واستمرت في الصدور حتى عام 1943. [ن. برلين].

الهزيلة التي يمارسها أستاذنا من بادوا، يستطيع الآن أن يخبرهم سراً هاماً، فيعيدنا، نحن أيضاً، إلى معدل الربح.

[26] يقول السيد لوريا: يتوقف حجم فائض القيمة (ويماثلها السيد لوريا، هنا، بالربح) الذي يتم إنتاجه في مشروع صناعي رأسمالي، استناداً إلى ماركس، على رأس المال المتغير المستخدم فيه، لأن رأس المال الثابت لا يثمر أي ربح. غير أن هذا مناقض للحقيقة. فالربح، في الواقع العملي، لا يتوقف على رأس المال المتغير بل على رأس المال الكلّي. ويرى ماركس نفسه ذلك (المجلد الأول، الفصل الحادي عشر)(*) ويقر بأن الوقائع تناقض، من حيث مظهرها، نظريته. ولكن كيف يحل ماركس هذا التناقض؟ إنه يحيل قراءه إلى مجلد لاحق لم ينشر بعد. لقد أبلغ لوريا قراءه هو عن هذا المجلد من قبل قائلاً إنه غير مقتنع، لحظة واحدة، بعزم ماركس على كتابته. ويعلن الآن بنشوة المنتصر:

> «لم أكن مخطئاً في زعمي أن هذا المجلد الثاني الذي يتوعد ماركس به خصومه دائماً، والذي لن يظهر مع ذلك، لم يكن أكثر من حيلة بارعة يلجأ إليها ماركس كلما نقصته الحجج العلمية».
> «un ingegnoso spediente ideato dal Marx a sostituzione degli argomenti scientifici».

ومن لا يقتنع بعد هذا أن ماركس يقف في صف منتحلي العلم شأن لوريا اللامع (illustre)، فهو امرؤ ميؤوس منه حقاً.

إليكم ما عرفناه: إن نظرية ماركس حول فائض القيمة تتعارض، في رأي لوريا، تعارضاً مطلقاً مع وجود معدل ربح عام متساوٍ. وجاء الكتاب الثاني، وظهر معه السؤال الذي طرحته علناً حول هذه النقطة(**) بالذات. ولو كان السيد لوريا على حيائنا نحن الألمان، لاستشعر قدراً من الحرج. إلّا أنه جنوبي صلف، ينحدر من بلاد ذات مناخ حار حيث قلّة الحياء(***) هي، لدرجة ما، ظرف طبيعي، كما يؤكد ذلك بنفسه. لقد كانت مسألة معدل الربح مطروحة علناً. وكان السيد لوريا قد صرح علناً، إنها غير قابلة للحل. ولهذا السبب بالذات سيتجاوز نفسه الآن بحلها علانية.

(*) استخدم لوريا الطبعة الفرنسية من المجلد الأول لـ رأس المال، حيث الفصل الحادي عشر «معدل ومقدار فائض القيمة» يقابل الفصل التاسع من الطبعة الألمانية. [ن. برلين].

(**) الإحالة هنا إلى مقدمة إنجلز للطبعة الألمانية من المجلد الثاني، ص26، [الطبعة العربية، ص29-30].

(***) ثمة جناس فكلمة (Unverfrorenheit) تعني «قلة حياء» و «عدم الشعور بالقشعريرة». [ن. ع].

لقد تحققت هذه المعجزة في حوليات كونراد، [1890]، ص 272.
(Conrads Jahrbücher, neue Folge, Bd. XX [1890], S. 272, ff). ، حيث نجد مقالاً يعالج كراس كونراد شميدت الذي استشهدنا به قبل قليل. فبعد أن يطلع لوريا بواسطة شميدت على الكيفية التي يتحقق بها الربح التجاري، يتضح له كل شيء دفعة واحدة.

«بما أن تعيين القيمة بواسطة وقت العمل هو في صالح أولئك الرأسماليين الذين يوظفون جزءاً أكبر من رأسمالهم بهيئة أجور، فإن رأس المال غير الإنتاجي» (المفروض أن يقول التجاري) «يمكن أن يُرغم هؤلاء الرأسماليين المحظوظين على أن يدفعوا له فائدة أكبر» (المفروض أن يقول ربحاً) «فيخلق بذلك تعادلاً بين الرأسماليين الصناعيين المنفردين... فلو كان الرأسماليون الصناعيون آ وب وج يستخدمون 100 يوم عمل لكل واحد منهم برأسمال ثابت قدره صفر، 100، 200 على التوالي في الإنتاج، وإذا كانت أجور أيام العمل المائة هذه تعادل 50 يوم عمل، فإن كل رأسمالي منهم يحصل على 50 يوم عمل كفائض قيمة، ويكون معدل الربح 100% للأول و33.3% للثاني، و20% للثالث. ولكن إذا كان هناك رأسمالي رابع د لديه رأسمال غير إنتاجي متراكم قدره 300، يطالب بفائدة» (بربح) «تعادل قيمة أربعين يوم عمل من الرأسمالي آ و20 يوم عمل من الرأسمالي ب فإن معدلي ربح الرأسماليين آ وب يهبطان إلى 20% ويتساويان مع معدل ربح الرأسمالي ج، في حين أن الرأسمالي د برأسماله البالغ 300 يتلقى ربحاً قدره 60، ويكون معدل ربحه 20% شأن الرأسماليين الآخرين».

[27]

بمثل هذه البراعة المذهلة يحل لوريا اللامع (illustre) في لمح البصر، المسألة التي أعلن، قبل عشر سنوات، أنها عصية على الحل. ولا يطلعنا لوريا، للأسف، على المنبع السري الذي يتلقى منه «رأس المال غير الإنتاجي» القدرة ليس فقط على أن ينزع من الصناعيين ربحهم الإضافي هذا الذي يتجاوز معدل الربح الوسطي بل وليحفظه في جيبه مثلما يأخذ المالك العقاري الربح الفائض من المزارع المستأجر ليضعه في جيبه بصفة ريع عقاري. والواقع أن التجار، يأخذون في هذه الحالة من الصناعيين أتاوة تماثل الريع العقاري، فيحددون بذلك معدل الربح الوسطي. أما أن رأس المال التجاري هو، بالطبع، عامل جوهري جداً في تحديد معدل الربح الوسطي، فهذا أمر يعرفه الجميع بدرجة كافية. ولكن القول بأن رأس المال التجاري يمتلك قوة سحرية لامتصاص أي فائض قيمة إضافي في ذاته (an sich) يتجاوز معدل الربح العام حتى قبل أن يأخذ هذا

المعدل العام شكله، وتحويله لذاته (für sich) إلى ريع عقاري دونما حاجة إلى أية ملكية عقارية، هو قول ليس بوسع أحد أن يجازف به سوى مغامر أدبي يزدري الاقتصاد السياسي كله في قرارة نفسه. وليس أقل مدعاة للدهشة ذلك الزعم بأن رأس المال التجاري يجد دائماً أولئك الصناعيين الذين لا يبلغ فائض قيمتهم إلّا معدل الربح الوسطي، ويعتبر شرفاً له أن يخفف إلى حد ما العبء عن هؤلاء الضحايا التعساء لقانون القيمة الماركسي، ببيع منتوجاتهم دون مقابل، وحتى دون أية عمولة. ترى أي مشعوذ ينبغي أن يكون المرء لكي يتصور أن ماركس بحاجة إلى مثل هذه الأحابيل البائسة!

غير أن صاحبنا لوريا اللامع (illustre) لا يتألق بكامل أمجاده إلّا عندما نقارنه بمنافسيه من الشمال، كالسيد يوليوس فولف الذي لم يصبح معروفاً بالأمس هو الآخر. إن فولف ليبدو ناعقاً صغيراً حتى في كتابه الضخم: «الاشتراكية ونظام المجتمع الرأسمالي *Sozialismus und kapitalistische Gesellschaftsordnung* [28] إن قورن بالإيطالي! فلكم يبدو فولف أخرق، كدت أقول قنوعاً، إلى جانب تلك الجرأة النبيلة التي يتحلى بها المايسترو الإيطالي الذي لا يخامره الشك مطلقاً بأن ماركس، لا أكثر ولا أقل من بقية الناس، سفسطائي متعمد، ومغالط ومتبجح ودجال شأن السيد لوريا نفسه ـ وإن ماركس يخدع الجمهور إذ يعده باكمال نظريته في مجلد آخر حالما يجد نفسه في موقف صعب، بينما يعرف حق المعرفة أنه لا يستطيع ولا ينوي إصداره! جسارة لا حد لها مقرونة بحيلة خارقة وقدرة على الافلات من مواقف لا يتصورها العقل، استخفاف بطولي بما يتلقى من ركلات، انتحال أعمال الغير بسرعة فائقة، دعاية باهتة، لجوج، للنفس، استعانة بجوقة الأصدقاء المدّاحين لتوسيع الشهرة ـ ترى من يستطيع أن يباري لوريا في كل ذلك؟

إن إيطاليا هي موطن الكلاسيكية. وقد قدمت، ابتداءً من الحقبة العظيمة التي بزغ فيها فجر العالم المعاصر، شخصيات رائعة لا تضاهى في كمالها الكلاسيكي، من دانتي إلى غاريبالدي. لكن أزمنة الخضوع والسيطرة الأجنبية خلفت شخصيات كلاسيكية أخرى، وثمة نموذجان بارزان منها، هما سجاناريل ودولكامارا(*). وإن اتحادهما الكلاسيكي قد تجسد، كما نرى، في شخص صاحبنا لوريا اللامع (illustre).

يتعين علي في الختام أن أقود قرائي إلى ما وراء المحيط. ذلك أن السيد الدكتور في

(*) سجاناريل شخصية من شخصيات مسرحية موليير الكوميدية «دون جوان»، ودولكامارا شخصية من شخصيات أوبرا دونيتسيتي «مشروب الحب» (Opera l'Elisir d'amore)، وكلاهما مكار ومشعوذ. [ن. ع].

الطب جورج شتيبلنغ، من نيويورك، قد وجد أيضاً حلاً للقضية، وهو حل بسيط للغاية. ولكنه كان من البساطة بحيث أن أحداً لم يرغب في الاعتراف به لا هنا ولا هناك، مما أثار غيظ المؤلف فاشتكى من هذا الحيف بمرارة في سيل لا ينقطع من الكراريس والمقالات الصحفية التي ظهرت على جانبي المحيط. وقد قيل له في صحيفة نويه تسايت *Neue Zeit*(*) إن حله كله يقوم على خطأ حسابي، إلّا أنه لم يعبأ بذلك. لقد ارتكب ماركس أخطاء حسابية أيضاً لكنه ظل مصيباً في كثير من الأمور. فلنقم إذن بإلقاء نظرة على حل شتيبلنغ.

«أفترض وجود مصنعين يعملان برأسماليين متساويين ولأمدين متساويين، ولكن بتناسب مختلف بين رأس المال الثابت والمتغير، وأفترض أن رأس المال الكلّي (ث + م) = ص، والفرق في تناسب رأس المال المتغير والثابت = س. وعليه يكون رأس المال في المصنع الأول: ص = ث + م؛ وفي المصنع الثاني = (ث ـ س) + (م + س). وبناء على ذلك يكون معدل فائض القيمة في المصنع الأول = $\frac{ف}{م}$، وفي المصنع الثاني = $\frac{ف}{م+س}$ إن الربح (ح) هو ما أسميه أنا فائض القيمة الكلي $\frac{ف}{م}$ والذي يشكل الزيادة التي تطرأ على رأس المال الكلّي ص أو ث + م في الفترة المعنية. وهكذا فإن ح = ف. من هنا يكون معدل الربح في المصنع الأول = $\frac{ح}{ص}$ أو $\frac{ف}{ث+م}$، وفي المصنع الثاني هو أيضاً $\frac{ح}{ص}$ أو $\frac{ف}{(ث-س)+(م+س)}$ وتساوي بدورها $\frac{ف}{ث+م}$. هكذا تحلّ المسألة بهذه الطريقة حيث يثبت لدينا، على أساس قانون القيمة، أنه بوجود رؤوس أموال متساوية وأوقات عمل متساوية، ولكن بمقادير مختلفة من العمل الحي، فإن تغيراً في معدل فائض القيمة يسبب تساوي معدل الربح الوسطي». (غ. س. شتيبلنغ، قانون القيمة ومعدل الربح، نيويورك، جون هاينريش، [1890، ص 1]). [29]

(*) نويه تسايت *Neue Zeit*، الزمان الجديد، المجلة النظرية للإشتراكيين الألمان. ابتدأت بالصدور عام 1883 واستمرت حتى عام 1923، وترأس تحريرها كارل كاوتسكي وفرانتس مهرنغ. والمقال المقصود هو: تعليق على مقال السيد شتيبلنغ: أثر تركيز رأس المال على الأجور واستغلال العمال، العدد 3، 1887، ص 123 ـ 127. [ن. برلين].

(G.C. Stiebeling, *Das Werthgesetz und die Profitrate,* New York, John Heinrich, [1890, S. 1]).

ولكن مهما بدت الحسابات المذكورة أعلاه جذابة وموحية، نجد أنفسنا ملزمين، بتوجيه سؤال واحد للسيد الدكتور شتيبلنغ: من أين يعرف أن مقدار فائض القيمة الذي ينتجه المصنع الأول يساوي بالضبط مقدار فائض القيمة في المصنع الثاني؟ فالدكتور يقول بوضوح أن ث، م، ص، س، أي كل العناصر الأخرى الداخلة في حساباته هي نفسها بالنسبة لكلا المصنعين، إلّا أنه لا يشير بكلمة إلى ف. وإن تساوي فائضي القيمة المذكورين أعلاه لا يتأتى من الرمز إلى مقداريهما بالرمز الجبري نفسه وهو ف. بل إن ذلك هو بالذات ما ينبغي إثباته، ما دام السيد شتيبلنغ يعتبر الربح ح مطابقاً لفائض القيمة دون أن يكلف نفسه عناء البرهنة عليه. والآن ليس أمامنا سوى احتمالين: إما أن يكون فائض القيمة ف متساوياً في الحالتين، أي أن كلا المصنعين يُنتجان المقدار نفسه من فائض القيمة وبالتالي المقدار نفسه من الربح ما دام رأسمالاهما الكلّيان متساويين. وعندها يكون السيد شتيبلنغ قد افترض مسبقاً صحة الشيء الذي ينبغي عليه إثباته؛ أو أن أحد المصنعين يُنتج مقداراً من فائض القيمة أكبر من الآخر، وعندها تنهار حساباته بأكملها.

إن السيد شتيبلنغ لم يبخل بشيء، لا بالجهد ولا بالمال، من أجل بناء جبال من الحسابات على أساس هذا الخطأ الحسابي وعرضها على الجمهور. وبوسعي أن أؤكد له، ابتغاءً لراحة باله، أن جميع حساباته تقريباً خاطئة بالدرجة نفسها، أما الحالات الإستثنائية التي لا يخطىء فيها، فإنها تثبت ما لم يرد إثباته. فهو يشير، على سبيل المثال، عبر مقارنات الإحصائيات الأميركية لعامي 1870 و1880 إلى أن معدل الربح قد هبط فعلاً، ولكنه يفسر ذلك بصورة خاطئة تماماً، فيزعم أن نظرية ماركس حول معدل الربح الثابت الذي لا يتغير أبداً يجب أن تُصحح في ضوء الممارسة العملية. غير أن الجزء الثالث من الكتاب الحالي يكشف لنا أن «معدل الربح الثابت» هذا الذي يُعزى لماركس محض اختلاق وأن ميل معدل الربح إلى الهبوط يقوم على أسباب مناقضة تماماً لتلك التي يوردها الدكتور شتيبلنغ. ولا شك في أن السيد الدكتور شتيبلنغ يحمل أفضل النوايا. ولكن عندما يريد المرء معالجة القضايا العلمية، يتوجب عليه قبل كل شيء أن يعرف قراءة المؤلفات، التي يرغب في استخدامها، مثلما كتبها مؤلفها، وأن لا يقرأ فيها ما لا تحتويه.

[30] خلاصة هذا البحث كله: وبالنسبة للقضية المطروحة هنا أيضاً، أن المدرسة الماركسية هي المدرسة الوحيدة التي حققت شيئاً. ويمكن لكل من فيريمان وكونراد شميدت عند قراءة هذا الكتاب الثالث أن يكون راضياً تماماً بقسطه من عمله.

لندن، 4 تشرين الأول/أكتوبر 1894

فريدريك إنجلز

القسم الأول

المجلد الثالث

[31]

الجزء الأول

تحول فائض القيمة إلى ربح ومعدل فائض القيمة إلى معدل ربح

[32]

[33]

الفصل الأول

سعر الكلفة والربح

قمنا في الكتاب الأول ببحث الظاهرات التي تؤلف عملية الإنتاج الرأسمالية مأخوذة لذاتها، بوصفها عملية إنتاج مباشرة، دون أن نأخذ في الاعتبار أياً من التأثيرات الجانبية للعوامل الخارجية. إلّا أن عملية الإنتاج المباشرة هذه لا تستنفد دورة حياة رأس المال. فهي تكتمل في عالم الواقع **بعملية التداول** التي كانت موضوع البحث الذي تناوله الكتاب الثاني. واتضح لنا في الكتاب الثاني، وفي الجزء الثالث منه بالتحديد، الذي عالج عملية التداول باعتبارها وسيطاً لعملية تجديد الإنتاج الاجتماعية، اتضح أن عملية الإنتاج الرأسمالية مأخوذة ككل، إنما هي وحدة من عمليتي الإنتاج والتداول. أما ما يتعلق بالمسألة التي يعالجها هذا الكتاب الثالث، فإنها لا يمكن أن تقتصر على تأملات عامة بشأن هذه الوحدة. بل على العكس يتوجب هنا تشخيص ووصف الأشكال الملموسة التي تنشق من **عملية حركة رأس المال ومعاينتها بوصفها كلاً واحداً**. فرؤوس الأموال، في حركتها الفعلية، تواجه بعضها بعضاً في أشكال ملموسة معينة، لا يتجلى معها صورة (Gestalt)(*) رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة، وصورته في عملية التداول، إلّا بوصفهما لحظتين خاصتين. وعليه فإن صور رأس المال، كما نتناولها في هذا الكتاب، تقترب شيئاً فشيئاً من الشكل الذي تتلبسه على سطح المجتمع وفي نشاط رؤوس الأموال المختلفة إزاء بعضها بعضاً، وفي المنافسة، وفي الوعي الاعتيادي للوسطاء القائمين بالإنتاج أنفسهم.

* * *

(*) أو: شكل.

[34] تتمثل قيمة أية سلعة (س) يتم إنتاجها بالطريقة الرأسمالية في هذه المعادلة: س = ث + م + ف. ولو طرحنا فائض القيمة ف من قيمة المنتوج هذه لما تبقى سوى مُعادِل أو قيمة معوِّضة، بشكل سلعة، عن القيمة ـ رأسمال ث + م المُنفقة بهيئة عناصر إنتاج.

وعلى سبيل المثال، إذا كان إنتاج سلعة معينة يتطلب إنفاق رأسمال قيمته 500 جنيه، منها 20 جنيهاً على اهتلاك وسائل العمل و380 جنيهاً منها على مواد الإنتاج، و100 جنيه على قوة العمل، وإذا كان معدل فائض القيمة 100% فإن قيمة المنتوج = 400 ث+100م+100ف = 600 جنيه.

وبعد طرح فائض القيمة البالغ 100 جنيه تبقى قيمة سلعية تبلغ 500 جنيه وهي وحدها التي تعوّض عن رأس المال المُنفق والبالغ 500 جنيه. إن هذا الجزء من قيمة السلعة الذي يعوّض عن سعر وسائل الإنتاج المستهلكة وسعر قوة العمل المستخدمة لا يعوّض للرأسمالي نفسه غير تكاليف السلعة، وعلى هذا فإن هذا الجزء يمثل بالنسبة له سعر كلفة السلعة.

إن كلفة السلعة بالنسبة للرأسمالي، ونفقات إنتاجها، إنما هما، على كل حال، كميتان مختلفتان تماماً. فذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتألف منه فائض القيمة لا يكلّف الرأسمالي أي شيء لأنه يكلف العامل عملاً غير مدفوع الأجر. بيد أنه على أساس الإنتاج الرأسمالي يؤلف العامل بذاته، بعد أن يدخل عملية الإنتاج، جزءاً مكوّناً لرأس المال الإنتاجي الناشط والذي يخص الرأسمالي. وعليه فإن الرأسمالي يبدو المُنتج الفعلي للسلعة، ولهذا السبب لا بد أن يبدو سعر كلفة (Kostpreis) السلعة للرأسمالي وكأنه الكلفة الفعلية للسلعة. وإذا أطلقنا الرمز ك على سعر الكلفة فإن المُعادَلة: س = ث + م + ف، تتحول إلى مُعادَلة: س = ك + ف أي أن قيمة السلعة = سعر الكلفة + فائض القيمة.

ولذلك، فإن إدراج الأجزاء المختلفة لقيمة السلعة، التي تعوّض فقط عن القيمة ـ رأسمال المُنفقة على إنتاجها، ضمن مقولة سعر الكلفة، يُعبّر من جهة عن الطابع المميز للإنتاج الرأسمالي. إن كلفة السلعة للرأسماليين تُقاس بما يُنفق من رأسمال؛ بينما تُقاس الكلفة الفعلية للسلعة بما يُنفق من عمل. ولهذا فإن سعر الكلفة الرأسمالي يختلف كمياً عن قيمة السلعة، أو يختلف عن سعر كلفتها الفعلي؛ فهو أصغر من قيمة السلعة، لأنه في المُعادَلة س = ك + ف، يتضح أن ك = س - ف. ومن جهة أخرى، فإن سعر كلفة السلعة ليس بأي حال من الأحوال مجرد باب لا وجود له سوى في المحاسبة

[35]

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المجلد الثالث بخط يد ماركس

[36]

الرأسمالية. إن تميز هذا الجزء من القيمة يتجلى عملياً باستمرار في تجديد الإنتاج الفعلي للسلع، لأنه ينبغي أن يُعاد تحويله باستمرار من شكله السلعي إلى شكل رأسمال إنتاجي عن طريق عملية التداول، بحيث يتوجب على سعر الكلفة أن يعيد على الدوام شراء [37] عناصر الإنتاج المستهلكة في إنتاج السلعة.

وبالعكس، فإن مقولة سعر الكلفة لا شأن لها البتة بتكوين قيمة السلعة، ولا بعملية إنماء قيمة رأس المال. فعندما أعرف أن من قيمة السلعة البالغة 600 جنيه هناك خمسة أسداد، أي 500 جنيه، لا تمثل سوى مُعادِل، سوى قيمة تعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه والذي تم إنفاقه وأنها لا تكفي بالتالي إلّا لإعادة شراء العناصر المادية لرأس المال هذا، فإنني لا أعرف من ذلك وحده كيف أُنتجت هذه الأسداس الخمسة من قيمة السلعة التي تؤلف سعر كلفتها، ولا كيف أُنتج السدس الأخير الذي يؤلف فائض القيمة. غير أن البحث سيكشف أن سعر الكلفة في الاقتصاد الرأسمالي يرتدي المظهر المزيف لمقولة **إنتاج القيمة** بالذات.

لنعد إلى مثالنا. نفترض أن القيمة التي ينتجها عامل واحد خلال يوم عمل اجتماعي وسطي ممثلة بمبلغ من النقد هو 6 شلنات = 6 ماركات، فإن رأس المال المسلّف البالغ 500 جنيه = 400 ث + 100م، يمثل قيمة مُنتَجَة في $1666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات، منها $1333\frac{1}{3}$ يوم عمل متبلورة في قيمة وسائل الإنتاج = 400 ث و$333\frac{1}{3}$ يوم عمل متبلور في قيمة قوة العمل = 100م. ولما كنا قد افترضنا أن معدل فائض القيمة هو 100%، فإن إنتاج السلعة الجديدة يستلزم إنفاق قوة عمل = 100م + 100ف = $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات.

ونعرف كذلك (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، ص 201/ 193)(*) أن قيمة المنتوج المنبثق جديداً، والبالغة 600 جنيه تتألف من: 1) القيمة التي تظهر من جديد لرأس المال الثابت البالغ 400 جنيه والذي أُنفق على وسائل الإنتاج، و2) قيمة مُنتجة حديثاً تبلغ 200 جنيه. إن سعر كلفة السلعة = 500 جنيه، يتضمن 400 ث التي ظهرت من جديد إلى جانب نصف القيمة المُنتجة حديثاً والبالغة 200 جنيه (= 100م)، أي أنها تتضمن عنصري قيمة السلعة المختلفين تماماً من حيث منشئهما.

وبفضل الطابع الهادف للعمل المبذول خلال الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات،

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص226، [الطبعة العربية، ص 271-272].

فإن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة والبالغة 400 جنيه تنتقل من وسائل الإنتاج هذه إلى المنتوج. وهكذا، فإن هذه القيمة التي كانت قائمة سابقاً تعود إلى الظهور كجزء من مكونات قيمة المنتوج، إلّا أنها لا تظهر أثناء عملية إنتاج هذه السلعة. فهي غير موجودة كجزء مكوّن لقيمة السلعة إلّا لأنها كانت موجودة أصلاً كجزء مكوّن لرأس المال المسلَّف. وعلى هذا، فإن رأس المال الثابت المُنفق يعوّض عنه بذلك الجزء من قيمة [38] السلعة الذي أضافه رأس المال هذا نفسه إلى قيمتها. ولذا، فإن لهذا العنصر من عناصر سعر الكلفة معنى مزدوجاً: فهو، من جهة، يدخل في سعر كلفة السلعة لأنه جزء مكوّن لقيمة السلعة يعوّض عن رأس المال المُنفق، وهو، من جهة ثانية، لا يشكل جزءاً مكوّناً لقيمة السلعة، إلّا لأنه يمثل قيمة رأس المال المُنفق، أو لأن كلفة وسائل الإنتاج بلغت كذا وكذا.

أما بالنسبة للجزء الآخر المكوّن لسعر الكلفة، فإن الأمر على عكس ذلك تماماً. إن الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل المبذولة في إنتاج السلعة تخلق قيمة جديدة قدرها 200 جنيه. إن جزءاً واحداً من هذه القيمة الجديدة لا يعوّض سوى عن رأس المال المتغير المسلّف والبالغ 100 جنيه، أي سعر قوة العمل المستخدمة. إلّا أن هذه القيمة ـ رأسمال المسلّفة لا تسهم بالمرة في خلق القيمة الجديدة. فلدى تسليف رأس المال تُعد قوة العمل بمثابة قيمة، إلّا أنها تقوم في عملية الإنتاج بدور خالق القيمة. إن المكان الذي تشغله قيمة قوة العمل لدى تسليف رأس المال تحتله قوة العمل الحية الخالقة للقيمة عندما يقوم رأس المال الإنتاجي فعلاً بوظيفته.

إن الفرق بين هذين الجزءين المختلفين المكوّنين لقيمة السلعة، واللذين يؤلفان معاً سعر الكلفة، يتجلى للعيان كلما طرأ تغير في مقدار القيمة: في الحالة الأولى ـ الجزء الثابت المُنفق من رأس المال، وفي الحالة الثانية ـ الجزء المتغير المُنفق منه. لنفرض أن سعر نفس وسائل الإنتاج، أي الجزء الثابت من رأس المال يرتفع من 400 جنيه إلى 600 جنيه، أو على العكس من ذلك، يهبط إلى 200 جنيه. ففي الحالة الأولى لا يرتفع سعر كلفة السلعة من 500 إلى 600ث + 100م = 700 جنيه فحسب، بل إن قيمة السلعة ذاتها ترتفع من 600 جنيه إلى 600ث + 100م + 100ف = 800 جنيه. وفي الحالة الثانية لا يهبط سعر كلفة السلعة وحده من 500 جنيه إلى 200ث + 100م = 300 جنيه، بل إن قيمة السلعة تهبط أيضاً من 600 جنيه إلى 200ث + 100م + 100ف = 400 جنيه. ولما كان رأس المال الثابت المُنفق ينقل قيمته إلى المنتوج، فإن قيمة المنتوج ترتفع أو تهبط تبعاً للحجم المطلق لهذه القيمة ـ رأسمال شريطة بقاء

[39]

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة المجلد الثالث المعدّة من السكرتير، مع تعديلات وتصحيحات بخط يد إنجلز

[40]

الظروف الأخرى على حالها. ولنفترض على العكس، أنه، مع بقاء الظروف الأخرى ثابتة، يرتفع سعر نفس المقدار من قوة العمل من 100 جنيه إلى 150 جنيهاً، أو يهبط، بالعكس، إلى 50 جنيهاً. ومع أن سعر الكلفة يرتفع في الحالة الأولى من 500 جنيه إلى 400ث + 150م = 550 جنيهاً، ويهبط في الحالة الثانية من 500 جنيه إلى 400ث + 50م = 450 جنيهاً، فإن قيمة السلعة تظل ثابتة في كلتا الحالتين = 600 جنيه؛ إذ تبلغ في الحالة الأولى 400ث + 150م + 50ف، وفي الحالة الثانية 400ث + 50م + 150ف. إن رأس المال المتغير المسلّف لا يضيف قيمته هو إلى المنتوج. وبالعكس فعوضاً عن قيمته، تدخل في المنتوج القيمة الجديدة التي يخلقها العمل. وعليه، فإن أي [41] تغير في المقدار المطلق لقيمة رأس المال المتغير، إذا ما عبّر عن التغير في سعر قوة العمل فحسب، لا يبدّل بأي حال المقدار المطلق لقيمة السلعة، لأنه لا يبدّل شيئاً من المقدار المطلق للقيمة الجديدة التي تخلقها قوة العمل الدفاقة. وعلى العكس، فإن مثل هذا التغير لا يمس إلّا التناسب بين مقداري الجزءين المكوّنين للقيمة الجديدة، واللذين يؤلف أحدهما فائض القيمة، أما الآخر فيعوّض عن رأس المال المتغير، ولهذا فإنه يدخل في سعر كلفة السلعة.

إن جزءي سعر الكلفة، في حالتنا هذه 400ث + 100م، إنما تجمعهما سمة مشتركة واحدة فقط وهي أنهما جزآن من قيمة السلعة يعوّضان عن رأس المال المسلّف.

ولكن هذا الواقع الفعلي للأمور يتجلى، بالضرورة، بصورة مقلوبة من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي.

فنمط الإنتاج الرأسمالي يختلف عن نمط الإنتاج القائم على العبودية، فيما يختلف، بأن قيمة قوة العمل، وبالتالي سعرها، تبدو وكأنها قيمة أو سعر العمل نفسه، أو بوصفها أجوراً (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع عشر). وعليه، فإن الجزء المتغير من قيمة رأس المال المسلّف يبدو كرأسمال مُنفق على الأُجور وكقيمة ـ رأسمال تُدفع لقاء قيمة، وبالتالي سعر، كل العمل المبذول في الإنتاج. لنفترض على سبيل المثال، أن يوم عمل اجتماعياً وسطياً مؤلفاً من عشر ساعات يتجسد في مبلغ من النقد يساوي 6 شلنات. وفي هذه الحالة فإن رأس المال المتغير المسلّف البالغ 100 جنيه يمثل التجسيد النقدي للقيمة المُنتجة في $333\frac{1}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات. إلّا أن هذه القيمة لقوة العمل المشتراة والتي تظهر لدى تسليف رأس المال لا تشكّل بالمرة جزءاً من رأس المال الناشط فعلياً. فقوة العمل الحية تحلّ محلّ هذه القيمة في عملية الإنتاج. وإذا كانت درجة استغلال قوة العمل تبلغ 100%، كما هي الحال في مثالنا، فإنها تُبذل خلال

$666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات، وتضيف بذلك إلى المنتوج قيمة جديدة قدرها 200 جنيه. ولكن رأس المال المتغير البالغ 100 جنيه يظهر، لدى تسليف رأس المال، بمثابة رأسمال مُنفق على الأجور، أو بمثابة سعر العمل المنجز خلال $666\frac{2}{3}$ يوم عمل من عشر ساعات. ولو قسمنا الـ 100 جنيه على $666\frac{2}{3}$ يوم لنتج لدينا 3 شلنات كسعر ليوم عمل مؤلف من عشر ساعات، وهو ما يساوي قيمة منتجة في 5 ساعات عمل.

ولو قمنا الآن بمقارنة رأس المال المسلّف من جهة بقيمة السلعة من جهة أخرى، لوجدنا:

I ـ إن رأس المال المسلّف البالغ 500 جنيه = 400 جنيه من رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج (سعر وسائل الإنتاج) + 100 جنيه من رأس المال المُنفق على العمل (سعر $666\frac{2}{3}$ يوم عمل، أو أجورها). [42]

II ـ قيمة السلعة البالغة 600 جنيه = 500 جنيه تمثل سعر الكلفة (400 جنيه سعر وسائل الإنتاج المُنفقة + 100 جنيه سعر $666\frac{2}{3}$ يوم عمل مبذول) + 100 جنيه فائض قيمة.

وفي هذه الصيغة لا يختلف جزء رأس المال المُنفق على العمل عن جزء رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج مثل القطن والفحم، إلّا لكونه يخدم كوسيلة لدفع ثمن عنصر إنتاج مختلف مادياً، ولكن ليس أبداً لكونه يؤدي دوراً وظيفياً آخر في عملية تكوين قيمة السلعة وبالتالي في عملية إنماء قيمة رأس المال. ففي سعر كلفة السلعة يعود سعر وسائل الإنتاج للظهور كما كان قائماً من قبل لدى تسليف رأس المال وبالذات لأن وسائل الإنتاج هذه قد استُخدمت بشكل هادف. ويعود للظهور في سعر الكلفة أيضاً ذلك السعر، أو الأجر المدفوع لقاء الـ $666\frac{2}{3}$ يوم عمل مبذول لإنتاجها تماماً كما كان قائماً من قبل لدى تسليف رأس المال، وذلك لأن هذا المقدار من العمل قد بُذل بشكل هادف هو أيضاً. إننا لا نرى إلّا قيماً منجزة وقائمة ـ وهي أجزاء قيمة رأس المال المسلّف التي تدخل في تكوين قيمة المنتوج ـ ولكننا لا نرى العنصر الخالق للقيمة الجديدة. لقد اختفى التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. إن سعر الكلفة بأكمله والبالغ 500 جنيه، يكتسب الآن معنى مزدوجاً: فهو، أولاً، يمثل ذلك الجزء المكوّن لقيمة السلعة البالغة 600 جنيه، الذي يعوّض عن رأس المال البالغ 500 جنيه والمُنفق على إنتاج السلعة؛ وثانياً، إن هذا الجزء المكوّن ذاته لقيمة السلعة موجود فقط لأنه كان موجوداً بالأصل على شكل سعر كلفة عناصر الإنتاج المستخدمة، ألا وهي وسائل الإنتاج والعمل، أي أنه كان موجوداً كرأسمال مسلّف. إن القيمة ـ رأسمال تعود

الى الظهور على شكل سعر كلفة السلعة لا لشيء سوى لأنها قد أُنفقت كقيمة ـ رأسمال.

إن حقيقة إنفاق شتى مكونات قيمة رأس المال المسلّف على عناصر إنتاج متباينة مادياً، أي على وسائل العمل والمواد الأولية والمساعدة والعمل، لا تشترط سوى أن يتعين على سعر كلفة السلعة أن يشتري مجدداً عناصر الإنتاج تلك المتباينة مادياً. إلّا أن هناك فرقاً واحداً جديراً بالاهتمام بقدر ما يتعلق الأمر بتكوين سعر الكلفة ذاته، ذلك هو الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر. ففي مثالنا السابق، افترضنا 20 جنيهاً لاستهلاك وسائل العمل (400ث = 20 جنيهاً - لاهتلاك وسائل العمل + 380 جنيهاً لمواد الإنتاج). وكانت قيمة وسائل العمل هذه قبل إنتاج السلعة = 1200 جنيه، أما بعد إنتاج السلعة، فإن تلك القيمة تتخذ مظهرين، هما 20 جنيهاً أصبحت جزءاً من قيمة السلعة، و1200 ـ 20، أي 1180 جنيهاً تمثل القيمة المتبقية من وسائل العمل [43] التي تظل بحوزة الرأسمالي أو تمثل عنصراً من قيمة رأسماله الإنتاجي لا رأسماله السلعي. وعلى الضد من وسائل العمل، فإن مواد الإنتاج والأجور تُنفق بأكملها في إنتاج السلعة، وبذلك تدخل قيمتها كاملة في قيمة السلعة التي تم إنتاجها. لقد رأينا كيف أن هذه الأجزاء المكوّنة المختلفة من رأس المال المسلّف تتخذ شكل رأس المال الأساسي وشكل رأس المال الدائر بالنسبة للدوران.

وبناء على ذلك، فإن رأس المال المسلّف هو 1680 جنيهاً = رأس المال الأساسي 1200 جنيه + رأس المال الدائر 480 جنيهاً (= 380 جنيهاً في مواد الإنتاج + 100 جنيه في الأجور).

إلّا أن سعر كلفة السلعة = 500 جنيه فقط (20 جنيهاً اهتلاك رأس المال الأساسي و480 جنيهاً رأس المال الدائر).

غير أن هذا الفرق بين سعر كلفة السلعة وبين رأس المال المسلّف لا يؤكد سوى أن سعر كلفة السلعة يتكوّن فقط من رأس المال المُنفق فعلاً على إنتاج السلعة.

ففي إنتاج السلعة تستخدم وسائل عمل بقيمة 1200 جنيه، ولكن لا يُستهلك في الإنتاج من هذه القيمة ـ رأسمال المسلّفة سوى 20 جنيهاً. ولهذا، فإن رأس المال الأساسي المستخدم لا يدخل في سعر كلفة السلعة إلّا بصورة جزئية، لأنه لا يُنفق على إنتاج السلعة إلّا جزئياً. أما رأس المال الدائر المستخدم فيدخل بأكمله في سعر كلفة السلعة لأنه يُنفق بأكمله على إنتاج السلعة. ولكن ألا يبرهن ذلك على أن الجزء الأساسي والجزء الدائر المستهلكين من رأس المال يدخلان على السواء في سعر كلفة

السلعة المعنية بما يتناسب (pro rata) ومقدار قيمة كل منهما، وأن هذا الجزء المكوّن لقيمة السلعة لا ينبثق إلّا من رأس المال المُنفق على إنتاجها؟ وإن لم يكن الأمر كذلك فإنه يتعذر على المرء أن يفهم لماذا لا يضيف رأس المال الأساسي المسلّف البالغ 1200 جنيه إلى قيمة المنتوج، علاوة على الـ 20 جنيهاً التي يفقدها في عملية الإنتاج، تلك الـ 1180 جنيهاً التي لا يفقدها في هذه العملية.

لذلك، فإن هذا الفرق بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر، عند حساب سعر الكلفة، لا يؤكد سوى النشوء الواضح لسعر الكلفة من القيمة ـ رأسمال المُنفقة، أي من الثمن الذي يدفعه الرأسمالي نفسه لقاء عناصر الإنتاج المُنفقة، بما في ذلك العمل. ومن جهة أخرى، وبقدر ما يتعلق الأمر بتكوين القيمة، تجري مماثلة الجزء المتغير من رأس المال، أي الجزء المُنفق على قوة العمل، مع رأس المال الثابت (ذلك الجزء من رأس المال الذي يتألف من مواد الإنتاج) عند إدراجهما سوية تحت باب رأس [44] المال الدائر، وهكذا يكتمل غموض عملية إنماء قيمة رأس المال[1].

لقد درسنا، حتى الآن، عنصراً واحداً فقط من عناصر قيمة السلعة، أي سعر الكلفة. وعلينا الآن أن نلتفت الى الجزء الآخر من مكونات قيمة السلعة، ألا وهو العلاوة التي تزيد على سعر الكلفة، أي إلى فائض القيمة. إن فائض القيمة هو، في المقام الأول، ما يفيض من قيمة الكلفة، على سعر كلفتها. وبما أن سعر الكلفة يساوي قيمة رأس المال المُنفق الذي تتحول هذه التكاليف الى عناصره المادية من جديد بشكل دائم، فإن هذا الفائض للقيمة هو زيادة في قيمة رأس المال المُنفق على إنتاج السلعة والعائد من تداول هذه السلعة.

ولقد سبق أن رأينا أن ف، أي فائض القيمة، لا ينبثق إلّا من التغير في قيمة م، أي رأس المال المتغير وهو على هذا الأساس ليس، في منشئه، سوى زيادة في رأس المال المتغير، فإنه يشكل، بعد انتهاء عملية الإنتاج، وبنفس القدر زيادة تطرأ على قيمة ث + م، أي زيادة على كل رأس المال المُنفق. إن الصيغة ث + (م + ف) والتي تعني أنه يتم إنتاج ف بتحويل قيمة ـ رأسمال معينة، هي م، مسلّفة لقوة العمل إلى مقدار متغير،

---

(1) في رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع، البند 3، ص 206-216 طرحنا مثال ن. و. سنيور لنوضح التشوش الذي يولّده هذا الأمر في ذهن الاقتصاديين. ([أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، ص237-243]، [الطبعة العربية، ص 284-293]).

بمعنى تحويل مقدار ثابت إلى مقدار متغير، إن هذه الصيغة يمكن أيضاً أن تتمثل بـ (ث + م) + ف. لقد كان لدينا قبل بدء الإنتاج رأسمال يبلغ 500 جنيه. وبعد انتهاء الإنتاج أصبح لدينا رأسمال يبلغ 500 جنيه زائداً قيمة إضافية قدرها 100 جنيه[2].

غير أن فائض القيمة لا يشكل زيادة في ذلك الجزء من رأس المال المسلّف الذي يدخل في عملية تكون القيمة فحسب، بل يشكل كذلك زيادة في ذلك الجزء الذي لا يدخل في هذه العملية؛ أي بالتالي ليست زيادة لرأس المال المُنفق الذي يعوّضه سعر كلفة السلعة فحسب، بل زيادة لكل رأس المال الموظف في الإنتاج. فقد كان لدينا قبل بدء عملية الإنتاج قيمة ـ رأسمال مقدارها 1680 جنيهاً، تتكون من: 1200 جنيه كرأسمال أساسي موظف في وسائل عمل لا تدخل منها في قيمة السلعة سوى 20 جنيهاً لقاء اهتلاك هذه الوسائل، ومن 480 جنيهاً من رأس المال الدائر موظفة في مواد الإنتاج والأجور. ويصبح لدينا بعد عملية الإنتاج 1180 جنيهاً بوصفها جزءاً مكوّناً لقيمة رأس المال الإنتاجي زائداً 600 جنيه كرأسمال سلعي. وبجمع هذين المقدارين من القيمة نجـد أن لدى الرأسمالي الآن قيمة تساوي 1780 جنيهاً. وبعد طرح رأسماله الكلّي المسلّف والبالغ 1680 جنيهاً تبقى زيادة في القيمة مقدارها 100 جنيه. وهكذا، فإن فائض القيمة البالغ 100 جنيه يشكل زيادة في قيمة رأس المال الموظف البالغ 1680 جنيهاً مثلما يشكل زيادة في جزئه البالغ 500 جنيه والذي أُنفق خلال الإنتاج. [45]

ويتضح للرأسمالي الآن أن هذه الزيادة في القيمة إنما تنبثق من العمليات الإنتاجية التي تجري بمساهمة رأس المال، وهي بذلك تنبثق من رأس المال نفسه؛ لأنها توجد بعد عملية الإنتاج في حين أنها لم تكن موجودة قبلها. أما ما يخص في المقام الأول رأس المال المُنفق في الإنتاج، فيبدو أن فائض القيمة ينبثق بصورة متساوية من مختلف عناصر قيمته والتي تتألف من وسائل الإنتاج والعمل، ذلك لأن هذه العناصر تسهم، في

(2) «نحن نعرف، مما تقدم، أن فائض القيمة ما هو إلا نتيجة لتغير قيمة (م)، ونعني بها ذلك الجزء من رأس المال الذي حُوِّل إلى قوة عمل، وبالتالي فإن: م + ف = م + △م (أي م مضافاً إليها الزيادة في م). بيد أن التغيّر الفعلي في قيمة م، وشروط هذا التغير، واقع تنطمس معالمه ويكتنفه الغموض، ذلك لأن زيادة الجزء المتغير من رأس المال تؤدي كذلك إلى زيادة المقدار الكلي لرأس المال المدفوع. فقد كان بالأصل 500 جنيه، فأضحى الآن 590 جنيه». (رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع، البند 1، ص 195/ 203) ([أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص 228، [الطبعة العربية، ص 273]).

تكوين سعر الكلفة على حد سواء. إن هذه العناصر تضيف قيمها التي تشكّل رأس المال المسلّف، إلى قيمة المنتوج، بالقدر نفسه، ولا يتم التمييز بينهما كمقدار ثابت ومقدار متغير من القيمة. ويتجلى هذا الأمر إذا افترضنا، للحظة، أن كل رأس المال المُنفق يتألف إما من الأجور وحدها أو من قيمة وسائل الإنتاج وحدها. ففي الحالة الأولى تكون قيمة السلعة 500م + 100ف، عوضاً عن قيمة السلعة المؤلفة من: 400ث + 100م + 100ف. فرأس المال البالغ 500 جنيه والمُنفق على الأجور يمثل قيمة كلّ العمل المبذول في إنتاج قيمة السلعة البالغة 600 جنيه، ولهذا السبب بالذات فإنه يشكل سعر كلفة المنتوج برمته. إلّا أن تكوين سعر الكلفة هذا، الذي تعود قيمة رأس المال المُنفق بفضله إلى الظهور بوصفها جزءاً مكوّناً لقيمة المنتوج، هو العملية الوحيدة التي نعرفها في تكوين قيمة السلعة هذه. أما كيف ينشأ جزؤها المكوّن ذاك الذي يبلغ مقداره 100 جنيه، والذي يشكل فائض القيمة فهو أمر غير معروف لدينا. ويصدق ذلك على الحالة الثانية أيضاً، والتي تكون فيها قيمة السلعة = 500ث + 100ف. إننا نعرف، في كلتا الحالتين، أن فائض القيمة ينشأ عن قيمة معينة، لأن هذه القيمة مسلّفة في شكل رأسمال إنتاجـي، سواء بشكل عمل أم بشكل وسائل إنتاج. ولكن، من جهة أخرى، لا يمكن للقيمة ـ رأسمال المسلّفة أن تولّد فائض قيمة لمجرد أنها قد أُنفقت، لمجرد أنها تشكل سعر كلفة السلعة. فهي، بقدر ما تكوّن سعر كلفة السلعة، لا تكوّن أي فائض قيمة، بل تكوّن مجرد مُعادِل، أي قيمة تعوّض عن رأس المال المُنفق. وعليه، بما أنها [46] تكوّن فائض قيمة، فإنها لا تكوّنها بفضل صفتها الخاصة كرأسمال مُنفق، بل، عموماً، كرأسمال تم تسليفه ووضعه بالتالي قيد الاستخدام. ولهذا، فإن فائض القيمة ينبثق من ذلك الجزء من رأس المال المسلّف الذي يدخل في سعر كلفة السلعة بقدر ما ينبثق من ذلك الجزء الذي لا يدخل في سعر الكلفة، وباختصار: ينبثق على حدّ سواء من الجزءين المكوّنين الأساسي والدائر لرأس المال المستخدم. إن رأس المال الكلّي ـ وسائل العمل ومواد الإنتاج والعمل ـ يقوم، مادياً، بدور خالق المنتوج. وفي عملية العمل الفعلية يساهم مادياً كل رأس المال، بينما لا يساهم في عملية تكوين القيمة إلّا جزء منه. ولعل هذا بالذات هو السبب في أنه لا يساهم إلّا جزئياً في تكوين سعر الكلفة بينما يساهم كلّياً في تكوين فائض القيمة. ومهما يكن الأمر، فالنتيجة هي أن فائض القيمة ينبثق في آنٍ واحدٍ، من كل أجزاء رأس المال الموظف. ويمكن تلخيص هذا الاستدلال بإيجاز أكبر بإيراد عبارة مالتوس وهي فظة بقدر ما هي بسيطة:

«إن الرأسمالي يتوقع ربحاً متساوياً على جميع أجزاء رأس المال الذي سلّفه»[3].

إن فائض القيمة، الماثل بصفته وليداً لرأس المال الكلّي المسلّف، يتخذ شكلاً محوّلاً هو شكل الربح. وعليه، فإن مقداراً معيناً من القيمة يصبح رأسمالاً لأنه أُنفق بهدف توليد ربح[4]، أو أن ربحاً يظهر لأن مقداراً معيناً من القيمة يُستخدم كرأسمال. فإذا رمزنا إلى الربح بالحرف ح، فإن الصيغة: س = ث + م + ف = ك + ف تتحول إلى الصيغة التالية: س = ك + ح، أو **قيمة السلعة = سعر الكلفة + الربح**.

إن الربح، بالصورة التي نراه بها للوهلة الأولى، يطابق إذن فائض القيمة، ولكن في شكل غامض، إلّا أن هذا الشكل حصيلة حتمية لنمط الإنتاج الرأسمالي. فمنشأ التغيّر الذي يطرأ على القيمة في مجرى عملية الإنتاج يُعزى حتماً إلى رأس المال الكلّي وليس إلى الجزء المتغير منه، لعدم وجود تمييز واضح بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في التكوين الظاهري لسعر الكلفة. فلأن سعر قوة العمل ينتحل شكلاً محوّلاً هو الأجور في هذا القطب، فإن فائض القيمة يظهر هو الآخر في القطب المعاكس بشكل محوّل هو الربح.

[47] ولقد رأينا أن سعر كلفة السلعة أقل من قيمتها. وبما أن س = ك + ف، فإن ك = س - ف. وإن الصيغة س = ك + ف، تُختزل إلى الصيغة س = ك، أي تَعادُل قيمة السلعة مع سعر الكلفة فقط عندما يكون ف = صفراً، وهذه حالة لا تحدث مطلقاً على أساس الإنتاج الرأسمالي، رغم أن ظروفاً خاصة في السوق قد تخفض سعر بيع السلع إلى مستوى سعر الكلفة أو إلى أدنى من ذلك.

وعليه، إذا بيعت السلعة بقيمتها فسيتحقق ربح يساوي فائض قيمة السلعة على سعر كلفتها، ويساوي بالتالي كل فائض القيمة الماثل في قيمة السلعة. ولكن يمكن للرأسمالي أن يحقق من سلعه ربحاً حتى عند بيعها بأدنى من قيمتها. وطالما كان السعر الذي تُباع به السلعة أعلى من سعر كلفتها، رغم أنه قد يكون أدنى من قيمة السلعة، فإن ثمة جزءاً

---

(3) مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، طبعة لندن، 1836، ص 268.
(Malthus, *Principles of Political Economy*, 2nd. ed., London, 1836, p. 268).

(4) «إن رأس المال هو ذلك الشيء الذي يُنفق بهدف الربح». (مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1827، ص 86).
(Malthus, *Definitions in Political Economy*, London, 1827, p. 86).

من فائض القيمة ماثلاً في السلعة يتحقق دوماً، مما يؤمن الربح. إن قيمة السلعة في مثالنا تبلغ 600 جنيه، وسعر الكلفة 500 جنيه. فإذا بيعت السلعة بأسعار 510، 520، 530، 560، 590 جنيهاً، فإنها تكون قد بيعت بأدنى من قيمتها بمقدار: 90، 80، 70، 40، 10 جنيهات على التوالي. ومع هذا فقد تحققت من بيعها أرباح هي على التوالي: 10، 20، 30، 60، 90 جنيهاً. وكما هو جلي فإن هناك عدداً غير محدود من أسعار البيع الممكنة بين قيمة السلعة وسعر كلفتها. وكلما كان ذلك العنصر من قيمة السلعة الذي يتألف من فائض القيمة أكبر، اتسع المدى العملي لحركة هذه الأسعار الوسيطة.

وهذا يفسر لنا أموراً أكثر مما تنطوي عليه الظواهر اليومية للمنافسة، كحالات معروفة للبيع بأسعار مخفضة (underselling) والمستوى الواطىء بصورة غير اعتيادية لأسعار السلع في فروع صناعية معينة[5]، إلخ. إن القانون الأساسي للمنافسة الرأسمالية الذي لم يتمكن الاقتصاد السياسي من إدراكه حتى الآن، ذلك القانون الذي ينظم المعدل العام للربح وما تسمى بأسعار الإنتاج التي تتحدد بهذا المعدل، إنما يرتكز، كما سنرى فيما بعد، على هذا الفارق بين قيمة السلعة وسعر كلفتها، وعلى ما ينجم عن هذا الفارق من إمكانية بيع السلعة بربح حتى وإن بيعت بأدنى من قيمتها.

إن سعر كلفة السلعة يعيّن الحد الأدنى لسعر بيعها. فإذا بيعت بأدنى من سعر كلفتها فلن يكون سعر البيع قادراً على التعويض، بصورة كاملة، عن الأجزاء المكوّنة المُنفقة من رأس المال الإنتاجي. وإذا استمرت هذه العملية فإن القيمة ـ رأسمال المسلّفة تتلاشى. ومن وجهة النظر هذه يميل الرأسمالي إلى اعتبار سعر الكلفة على أنه القيمة الحقيقية الجوّانية للسلعة، لأن ذلك هو السعر اللازم لمجرد الحفاظ على رأسماله. ولكن هناك [48] أمراً آخر هو أن سعر كلفة السلعة يمثل سعر الشراء الذي دفعه الرأسمالي نفسه لإنتاج السلعة، ولهذا فإنه سعر الشراء الذي تحدده عملية إنتاج السلعة ذاتها. ولهذا السبب فإن القيمة الإضافية، أو فائض القيمة الذي يتحقق عند بيع السلعة يظهر للرأسمالي على أنه زيادة في سعر البيع على قيمة السلعة، بدلاً من أن يراه زيادة في قيمة السلعة على سعر الكلفة، وبالتالي فإنه يتوهم أن فائض القيمة المندمج في السلعة لا يتحقق عند بيع السلعة بل ينبثق من عملية البيع ذاتها. وقد سلطنا على هذا الوهم ضوءاً أكبر في رأس المال،

(5) قارن رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن عشر، ص 561 ـ 571. ([أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص571-573، [الطبعة العربية، ص 672-675]).

الكتاب الأول، الفصل الرابع، البند 2 (تناقضات الصيغة العامة)، ولكننا سنتطرق هنا لماماً إلى الشكل الذي تقدم به تورنز مجدداً، من بين آخرين، باعتباره خطوة متقدمة للاقتصاد السياسي تتجاوز ريكاردو.

> «إن السعر الطبيعي الذي يتألف من تكاليف الإنتاج، أو بتعبير آخر، من رأس المال المُنفق في إنتاج أو صنع السلعة لا يمكن أن يحتوي على معدل الربح... إذا أنفق المزارع مائة كوارتر من الحبوب في زراعة حقل وجنى منه بالمقابل مائة وعشرين كوارتراً، فإن العشرين كوارتراً من الحبوب تؤلف ربحاً، وسيكون من السخف تسمية هذه الزيادة أو هذا الربح جزءاً من النفقات... إن ربّ العمل الصناعي يُنفق كمية معينة من المواد الأولية وأدوات العمل ووسائل العيش، ويحصل بالمقابل على كمية معينة من السلع الناجزة. وينبغي أن يكون لهذه السلع الناجزة قيمة تبادلية أعلى من قيمة المواد الأولية والأدوات ووسائل العيش التي تم بفضل تسليفها صنع السلع المذكورة».

ويستنتج تورنز من ذلك أن الزيادة في سعر البيع على سعر الكلفة، أي الربح، تتولّد من كون المستهلكين

> «يدفعون مقابل السلعة من مجموع الأجزاء المكوّنة لرأس المال كمية أكبر بعض الشيء مما كلف إنتاجها، وذلك إما بالمقايضة المباشرة أو غير المباشرة (circuitous)»[(6)].

الواقع، أن الزيادة التي تطرأ على مقدار معين لا يمكن أن تكون جزءاً من ذلك المقدار، ولذا فإن الربح، أي زيادة قيمة السلعة على ما أنفقه الرأسمالي، لا يمكن أن تشكل جزءاً من هذه النفقات. وعليه، إنْ لم يكن ثمة عنصر ما آخر يسهم في تكوين قيمة السلعة سوى القيمة التي سلّفها الرأسمالي، فليس من المفهوم كيف تنبثق من الإنتاج قيمة أكبر مما دخلت فيه، أي كيف يمكن أن ينبثق شيء من لا شيء. ولكن تورنز يتهرب من هذا النشوء للشيء من اللاشيء بأن ينقله من حقل إنتاج السلع إلى حقل تداول السلع. فتورنز يقول إن الربح لا يمكن أن ينبعث من الإنتاج لأنه سيكون في هذه الحالة قائماً في تكاليف الإنتاج، ولن تكون هناك فضلة تزيد عن هذه التكاليف. ويجيب [49]

(6) ر. تورنز، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 51 ـ 53 وص 349.
(R. Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, p. 51-53 & 349).

عليه رامزي(*) إن الربح لا يمكن أن ينجم عن تبادل السلع ما لم يكن موجوداً قبل هذا التبادل. إن مجموع قيمة المنتوجات المتبادلة لا يتغير، كما يبدو، عند تبادل المنتوجات التي تمثل مجموع قيمتها. فهو يظل بعد التبادل كما كان قبله. وينبغي أن نلاحظ هنا أن مالتوس[7] يستشهد صراحة بمرجعية تورنز رغم أن لديه، هو الآخر، تفسيراً مغايراً لبيع السلع بأعلى من قيمها، أو ليس لديه بالأحرى أي تفسير، لأن كل الحجج من هذا النوع تشابه تماماً، من حيث جوهرها، المحاكمات بصدد الوزن السلبي للفلوجيستين(**) الذائع الصيت في حينه.

إن التصورات الرأسمالية تستحوذ حتى على تفكير المنتجين غير الرأسماليين في المجتمع الذي يسوده الإنتاج الرأسمالي. فبلزاك الذي يتميز عموماً بفهمه العميق للعلاقات الواقعية، يصف في روايته الأخيرة «الفلاحون» (Paysans) بشكل بارع فلاحاً صغيراً يؤدي عدة أعمال بسيطة لأحد المرابين وبصورة مجانية آملاً بذلك أن ينال رضاه. ويتوهم الفلاح أنه لا يهب للمرابي شيئاً لأن عمله لا يكلفه هو نفسه أية مصاريف نقدية. أما المرابي، من جهته، فإنه يضرب عصفورين بحجر واحد. فهو يوفر النفقات النقدية للأجور، ويوقع الفلاح أكثر فأكثر في ورطة الديون، فيحلّ به الخراب شيئاً فشيئاً لأنه يبدد العمل خارج الحقل الذي يملكه.

ولقد بشر برودون بتلك الفكرة العجول التي مؤداها أن سعر كلفة السلعة يؤلف قيمتها الفعلية وأن فائض القيمة يتولّد عن بيع السلعة بأعلى من قيمتها بحيث أن السلع تُباع بقيمها إذا كانت أسعار بيعها مساوية لأسعار كلفتها، أي إذا كانت مساوية لسعر وسائل الإنتاج المستهلكة زائداً الأجور، وقد اعتبر برودون ذلك سراً جديداً من أسرار الاشتراكية، اكتشفه وعبّر عنه بأسلوب ينتحل مظهر العلم. إن اختزال قيم السلع إلى

(*) رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبره، 1836، ص 184.
(Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth,* Edinburgh, 1836, p. 184.)

(7) مالتوس، تعريفات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1853، ص 70 و71.
(Malthus, *Definitions in Political Economy,* London, 1853, p. 70-71).

(**) ساد اعتقاد في فيزياء القرن الثامن عشر بوجود عنصر في المواد يسبب احتراقها، اطلق عليه: الفلوجيستين، وقيل إن له وزناً سالباً. وقد دحض الفيزيائي الفرنسي لافوازييه نظرية الفلوجيستين. [ن. برلين].

أسعار كلفتها هو، في الحقيقة، الأساس الذي يقوم عليه «البنك الشعبي»(*) البرودوني. وقد بيّنا من قبل أن الأجزاء المختلفة التي تكوّن قيمة المنتوج يمكن أن تتمثل بما يناسبها من أجزاء المنتوج نفسه. فعلى سبيل المثال (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، البند 2، ص 211)(**) إذا كانت قيمة 20 باوناً من الغزول تساوي 30 شلناً، منها 24 شلناً قيمة وسائل الإنتاج، و3 شلنات قيمة قوة العمل و3 شلنات فائض قيمة، فيمكن عندئذ تمثيل فائض القيمة هذا بنسبة قدرها $\frac{1}{10}$ من المنتوج وتساوي باونين من الغزول. [50] وإذا بيعت هذه الباونات العشرين من الغزول الآن حسب سعر كلفتها، أي لقاء 27 شلناً، فإن الشاري يتلقى باونين من الغزول بالمجان، أو أن السلعة قد بيعت بنسبة $\frac{1}{10}$ أدنى من قيمتها؛ إلّا أن العامل قد أنجز العمل الفائض شأنه من قبل، لكن هذه المرة من أجل شاري الغزول بدلاً من منتج الغزول الرأسمالي. وسيكون من الخطأ تماماً أن نفترض أنه لو بيعت كل السلع حسب أسعار كلفتها فإن النتيجة ستكون في واقع الأمر ذاتها فيما لو بيعت جميعاً بأعلى من أسعار الكلفة ولكن بقيمتها. ذلك لأنه حتى لو كانت قيمة قوة العمل وأمد يوم العمل ودرجة استغلال العمل هي نفسها في كل مكان، فإن كتل فائض القيمة الماثلة في قيم مختلف أنواع السلع لن تكون متساوية بسبب اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال المسلّفة في إنتاجها(8).

(*) انشأ برودون «البنك الشعبي» في كانون الثاني/يناير 1849 للقضاء على الفوائد عن القروض، وتحقيق تبادل بدون نقود، وقد فشل البنك بإفلاسه بعد شهرين من التأسيس. [ن. برلين].

(**) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص234-235، [الطبعة العربية، ص 280-283].

(8) إن كتل القيمة وكتل فائض القيمة التي تنتجها رؤوس الأموال المختلفة ـ شريطة أن تكون قيمة قوة العمل معينة، وثروة استثمار قوة العمل متساوية ـ تتناسب طردياً مع مقادير الأجزاء المتغيرة من رؤوس الأموال هذه، أي مع الأجزاء التي تتحول إلى قوة عمل حي. [أنظر: ك. ماركس]، رأس المال، المجلد الأول، ص325، [الطبعة العربية، ص 393-394].

[51]

الفصل الثاني

معدل الربح

إن الصيغة العامة لرأس المال هي (ن ـ س ـ نَ)؛ بتعبير آخر هناك مقدار معين من القيمة يُلقى به في التداول لاستخلاص مقدار أكبر من القيمة. إن العملية التي تولّد هذا المقدار الأكبر من القيمة هي الإنتاج الرأسمالي، أما العملية التي تحقق ذلك فهي تداول رأس المال. إن الرأسمالي لا يُنتج السلعة لأجل ذاتها، ولا من أجل قيمتها الاستعمالية أو لاستهلاكه الشخصي. فالمنتوج الذي يهمّ الرأسمالي حقاً ليس المنتوج الحسي نفسه بل زيادة قيمة المنتوج على قيمة رأس المال المستهلك فيه. إن الرأسمالي يسلّف رأس المال الإجمالي دون أي اعتبار للأدوار المختلفة التي تلعبها مكوّناته في إنتاج فائض القيمة، فهو يسلّف كل هذه المكوّنات بشكل موحَّد، لا لتجديد إنتاج رأس المال المسلّف فحسب، بل لإنتاج زيادة معينة للقيمة بالمقارنة معه. والسبيل الوحيد الذي يمكّنه من تحويل قيمة رأس المال المتغير المسلّف إلى قيمة أكبر، هو مبادلته بالعمل الحي واستغلال هذا العمل الحي. إلّا أنه لا يستطيع استغلال هذا العمل ما لم يقم، في الوقت ذاته، بتسليف شروط إنجاز هذا العمل، وهي وسائل العمل وموضوع العمل، أي الآلات والمواد الأولية، بمعنى أنه لا يستطيع استغلال العمل ما لم يحوّل قدراً معيناً من القيمة التي بحوزته إلى شكل لشروط الإنتاج؛ فهو ليس رأسمالياً بوجه عام، ولا يستطيع أن يباشر عملية استغلال العمل بوجه عام إلّا لأنه مالك لشروط العمل إزاء العامل الذي لا يمتلك شيئاً غير قوة العمل. وكما بيّنا في الكتاب الأول(*) فإن كون الذين لا يعملون

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص183، 742-743. [ن. برلين]. [الطبعة العربية، ص 220-221 و881-883].

هم من يمتلكون وسائل الإنتاج هذه هو بالضبط ما يجعل العمال عمالاً مأجورين، ويجعل الذين لا يعملون رأسماليين.

[52] ولا يهم الرأسمالي كيفية النظر إلى الأمر: أن يسلّف رأسماله الثابت ليجني الربح من رأسماله المتغير، أو يسلّف رأسماله المتغير لإنماء قيمة رأس المال الثابت؛ أو يُنفق نقوده في الأجور لرفع قيمة آلاته ومواده الأولية، أو أن يسلّف نقوده في الآلات والمواد الأولية ليتمكن من استغلال العمل. ورغم أن الجزء المتغير من رأس المال هو وحده الذي يخلق فائض القيمة، فإنه لا يخلقها إلّا إذا تم تسليف الأجزاء الأخرى أيضاً، أي شروط الإنتاج الضرورية للعمل. وبما أن الرأسمالي لا يستطيع استغلال العمل إلّا بتسليف رأسمال ثابت، ولا يستطيع استخدام رأسماله الثابت إلّا بتسليف رأسمال متغير، فإنه يدمج هذين الرأسمالين في خياله من غير تمييز، لاسيما وأن المستوى الفعلي لربحه لا يتحدد بنسبة هذا الربح إلى رأس المال المتغير، بل بنسبته إلى رأس المال الكلّي، أي ليس وفقاً لمعدل فائض القيمة بل وفقاً لمعدل الربح، ويمكن لمعدل الربح هذا أن يظل ثابتاً، كما سنرى، وأنْ يعبّر مع ذلك عن معدلات مختلفة من فائض القيمة.

إن تكاليف المنتوج تتضمن كل مكوّنات قيمته التي دفعها الرأسمالي أو التي زجّ بما يُعادِلها في الإنتاج. وابتغاء الحفاظ البسيط على رأس المال أو تجديد إنتاجه بمقداره الأصلي ينبغي التعويض عن هذه التكاليف.

إن القيمة التي تحتويها السلعة تساوي وقت العمل المبذول في إنتاجها، ومقدار هذا العمل يتألف من عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. أما بالنسبة للرأسمالي فإن تكاليف إنتاج السلعة لا تضم سوى ذلك الجزء من العمل المتشيىء في السلعة والذي دفع لقاءه. فالعمل الفائض الذي تحتويه السلعة لا يكلّف الرأسمالي شيئاً، رغم أنه يكلّف العامل عملاً شأن العمل مدفوع الأجر تماماً، ورغم أنه يخلق قيمة فإنه يدخل في السلعة كعنصر مكوِّن للقيمة شأنه في ذلك شأن العمل مدفوع الأجر تماماً. وينبع ربح الرأسمالي من حقيقة أنه يستطيع أن يبيع شيئاً لم يدفع لقاءه أي شيء. إن فائض القيمة، أو الربح، يتألف بالضبط من زيادة قيمة السلعة على سعر كلفتها، أي زيادة مجمل العمل الذي تحتويه السلعة على مجمل العمل مدفوع الأجر الذي تحتويه. ففائض القيمة، أياً كان منبعه، إنما هو زيادة فوق إجمالي رأس المال المسلّف. وعليه، فإن هذه الزيادة تقف في تناسب معين مع رأس المال الكلّي، ويجد هذا التناسب تعبيره في الكسر $\frac{ف}{ر}$، حيث يمثل ر رأس المال الكلّي. وبهذا يكون معدل الربح $\frac{ف}{ر} = \frac{ف}{ث+م}$ متميزاً عن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$.

[53] إن نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير تُسمى معدل فائض القيمة؛ ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلّي تُسمى معدل الربح. وهذان هما قياسان مختلفان للمقدار نفسه، يعبّران عن نسب أو علاقات مختلفة لهذا المقدار ذاته بسبب اختلاف المقياس.

وينبغي استخلاص تحوّل فائض القيمة إلى ربح من تحوّل معدل فائض القيمة إلى معدل ربح، وليس العكس. والواقع، إن معدل الربح كان نقطة البدء تاريخياً. أما فائض القيمة ومعدل فائض القيمة فهما، نسبياً، جوهر لاحسّي ينبغي كشفه عن طريق الاستقصاء، في حين أن معدل الربح والشكل الذي يتخذه فائض القيمة كربح فيتجليان على سطح الظاهرات.

ومن الواضح أن الرأسمالي المفرد لا يعبأ إلّا بعلاقة فائض القيمة، أي تلك الزيادة في القيمة التي يبيع بها سلعه، برأس المال الكلّي المسلّف لإنتاج السلع، في حين أن العلاقة المحددة لهذه الزيادة بالأجزاء المكوّنة لرأس المال مأخوذة على حدة، ورابطتها الجوانية مع هذه الأجزاء، لا تثيران اهتمامه البتة، بل إن من مصلحته أن يستر هذه العلاقة المحددة وهذه الرابطة الجوانية بضباب معتم.

ورغم أن زيادة قيمة السلعة على سعر كلفتها تنشأ خلال عملية الإنتاج المباشرة، فإنها لا تتحقق إلّا في مجرى التداول؛ ومظهر انبثاق هذه الزيادة من عملية التداول، ينشأ بصورة أسهل كلما كان تحقيق هذه الزيادة أو عدم تحقيقها ودرجته يتعلقان في الواقع، في ظروف التنافس، في السوق الفعلية، بعلاقات السوق. وليس ثمة داعٍ هنا للقول إنه إذا بيعت السلعة بأعلى أو بأدنى من قيمتها، فلن يحدث سوى توزيع آخرٍ لفائض القيمة، وإن هذا التوزيع الآخر، هذا التغير للنسبة التي يتقاسم بموجبها أشخاص مختلفون فائض القيمة، لا يغير بأي حال من مقدار فائض القيمة هذا ولا من طبيعته. إن التحولات التي بحثناها في الكتاب الثاني من رأس المال ليست هي وحدها التي تجري في عملية التداول الواقعية، ولكنها تتصادف مع المنافسة الفعلية، مع شراء أو بيع السلع بأعلى أو أدنى من قيمتها، بحيث أن فائض القيمة الذي يحققه الرأسمالي المفرد يتوقف على الخداع المتبادل مثلما يتوقف على الاستغلال المباشر للعمل.

ففي عملية التداول، يدخل زمن التداول إلى جانب وقت العمل ليمارس تأثيره فيحدّد [54] كتلة فائض القيمة التي يمكن تحقيقها في أمد زمني معين. بيد أن هناك لحظات أخرى تنشأ من التداول، وتؤثر تأثيراً محدداً في عملية الإنتاج المباشرة. إن عملية الإنتاج المباشرة وعملية التداول تتلاقيان دوماً وتتداخلان معاً، وبذلك تُظهران باستمرار خواصهما المميزة على غير حقيقتها. وكما بيّنا من قبل فإن إنتاج فائض القيمة، بل إنتاج

القيمة عموماً، يكتسب في عملية التداول صفات جديدة؛ فيمر رأس المال بدورة تحولاته؛ وأخيراً يخرج من حياته العضوية الجوّانية، إنْ جاز التعبير، ليدخل في علاقات الحياة البرّانية، علاقات لا يتواجه فيها رأس المال والعمل، بل يواجه رأس المال فيها رأسمالاً آخر من جهة أولى، ويواجه الأفراد فيها بعضهم بعضاً، ببساطة، كشارين وبائعين من جهة ثانية؛ إن زمن التداول ووقت العمل يتقاطعان في مسارهما، وهكذا فإن الاثنين معاً يبدوان متساويين في تحديد فائض القيمة؛ غير أن الشكل الأصلي الذي يواجه فيه رأس المال والعمل المأجور أحدهما الآخر، يتموّه بفعل تدخل صلات تبدو مستقلة عنه؛ فلا يبدو فائض القيمة نفسه نتاج الاستيلاء على وقت العمل، بل يبدو كزيادة في سعر بيع السلعة على سعر كلفتها، وبذلك يصبح من السهل تماماً اعتبار سعر الكلفة القيمة الباطنية (valeur intrinsèque)، بينما يظهر الربح وكأنه علاوة في سعر بيع السلع تزيد على قيمتها الضمنية.

حقاً إن طبيعة فائض القيمة تبرز خلال عملية الإنتاج المباشرة، في وعي الرأسمالي باستمرار، وهذا ما تجلى لنا لدى بحث فائض القيمة، في شراهة الرأسمالي للإستيلاء على وقت عمل الآخرين، إلخ. ولكن، أولاً، إن عملية الإنتاج المباشرة ليست سوى لحظة عابرة تندمج باستمرار في عملية التداول، مثلما أن هذه الأخيرة تندمج بالأولى، بحيث أن ما يبرز في عملية الإنتاج من احساس، بهذا القدر أو ذاك من الوضوح، حول مصدر الإيراد الناشىء فيها، أي حول طبيعة فائض القيمة، ليبدو في أحسن الأحوال لحظة تقف على صعيد واحد من الصواب مع التصور القائل بأن الفائض المتحقق إنما ينبثق من حركة مستقلة عن عملية الإنتاج، ينبثق من التداول نفسه، ويخص رأس المال بمعزل عن علاقته بالعمل. وليس من قبيل المصادفة أن نجد حتى اقتصاديين معاصرين أمثال رامزي ومالتوس وسنيور وتورنز، إلخ، يشيرون مباشرة إلى ظاهرات التداول هذه معتبرين إياها براهين تثبت أن رأس المال في وجوده الشيئي المحض، وبمعزل عن علاقته الاجتماعية بالعمل، وهي بالضبط ما تصيّره رأسمالاً، هو، كما يقولون، مصدر مستقل من مصادر فائض القيمة، إلى جانب العمل وبصورة مستقلة عنه. ثانياً، في التكاليف التي تضم الأجور تماماً مثلما تضم سعر المواد الأولية واهتلاك الآلات وإلخ، لا يُعتبر اعتصار العمل غير مدفوع الأجر سوى توفير في مدفوعات باب معين من أبواب التكاليف، سوى مدفوعات أقل لقاء كمية معينة من العمل، شأن التوفير الناجم عن شراء [55] مواد أولية بسعر أرخص، أو عن تخفيض اهتلاك الآلات. وبهذه الطريقة يفقد اعتصار العمل الفائض طابعه المميز، وتنطمس علاقته المميزة بفائض القيمة؛ ومما يساعد على

ذلك ويسهله هو عرض قيمة قوة العمل في شكل أجور، وهذا ما أوضحناه في الكتاب الأول، الجزء السادس من رأس المال(*).

إن الغموض يكتنف علاقات رأس المال، حينما تبدو كل أجزاء رأس المال، على حد سواء، وكأنها مصدر القيمة الفائضة (الربح).

غير أن طريقة تحويل فائض القيمة الى شكل الربح بتوسط معدل الربح هي تطوير أبعد، لحلول الذات محل الموضوع، مما يجري أصلاً خلال عملية الإنتاج. فقد رأينا هناك، أن جميع القدرات الإنتاجية الذاتية للعمل تبدو كأنها القدرات الإنتاجية لرأس المال(**). فمن جهة نرى القيمة، أي عمل الماضي الذي يهيمن على العمل الحي، مجسدة في شخص الرأسمالي؛ من جهة أخرى يظهر العامل، على العكس، محض قوة عمل ـ كمادة، كسلعة. ومن هذه العلاقة المقلوبة ينبثق بالضرورة ما يناسبها من تصورات مقلوبة، ينبثق وعي مشوش، حتى في علاقات الإنتاج البسيطة، يزداد تشوشاً بما يجري من تحولات وتبدلات في عملية التداول الحقيقية.

وكما يتضح من مثال مدرسة ريكاردو، فإن من الخطأ تماماً أن نحاول مطابقة قوانين معدل الربح مباشرة مع قوانين معدل فائض القيمة أو بالعكس. فذهن الرأسمالي لا يرى الفرق بينهما بالطبع. وفي الصيغة $\frac{ف}{ر}$ قمنا بقياس فائض القيمة نسبة إلى قيمة رأس المال الكلّي، المُسلّف لإنتاجها، والذي استُهلك أحد أجزائه في هذا الإنتاج استهلاكاً تاماً، في حين أن الجزء الآخر قد أستخدم فيه ليس إلّا. إن العلاقة $\frac{ف}{ر}$ تعبّر، في الواقع، عن درجة نمو قيمة كامل رأس المال المسلّف، أو إذا تناولنا هذه الصيغة طبقاً لمفاهيم الروابط الجوّانية ولطبيعة فائض القيمة، فإنها تبيّن علاقة مقدار تغير رأس المال المتغير بمقدار رأس المال الكلّي المسلّف.

وليس لمقدار قيمة رأس المال الكلّي، في ذاته ولذاته، أية علاقة جوّانية بمقدار فائض القيمة، بصورة مباشرة على الأقل. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعناصر المادية لرأس المال الكلّي، فلو طرحنا منه رأس المال المتغير، فلن يبقى سوى رأس المال الثابت، الذي يتألف من الشروط المادية اللازمة لتنفيذ العمل، وهي وسائل العمل ومواد العمل. إذ من [56] الضروري أن تكون هناك كمية معينة من وسائل العمل ومواد العمل لكي تتحقق كمية معينة من العمل في سلع، ليتم بالتالي تكوين قيمة. وعليه، ثمة علاقة تكنيكية معينة تقوم

(*) رأس المال، المجلد الأول، الجزء السادس، ص557-564، [الطبعة العربية، ص 657-665].
(**) رأس المال، المجلد الأول، ص352-353، [الطبعة العربية، ص 424-426].

بين كتلة العمل وكتلة وسائل الإنتاج التي ينبغي أن يُضاف إليها هذا العمل الحي، وترتكز هذه العلاقة على الطابع الخاص للعمل المزمع إضافته. وبالقدر نفسه توجد، بالتالي، علاقة معينة بين كتلة فائض القيمة أو العمل الفائض، وبين كتلة وسائل الإنتاج. وكمثال على ذلك، إذا كان العمل الضروري لإنتاج الأجور هو 6 ساعات في اليوم، لتعيّن على العامل أن يعمل 12 ساعة ليؤدي 6 ساعات عمل فائض، أي لكي يخلق فائض قيمة بنسبة 100%. وخلال هذه الـ 12 ساعة يستهلك العامل من وسائل الإنتاج ضعف ما يستهلكه في 6 ساعات. ومع ذلك فليس هذا بسببٍ كافٍ لربط فائض القيمة، المُضاف في 6 ساعات، بعلاقة مباشرة مع قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في هذه الساعات الست أو الاثنتي عشرة. فسيّان ما تكون عليه هذه القيمة؛ إذ المهم فقط أن تكون الكتلة بالمقدار اللازم تكنيكياً. وسيّان إن كانت المواد الأولية أو وسائل العمل رخيصة أو غالية، ما دامت تمتلك القيمة الاستعمالية المطلوبة وتتوافر وفق النسبة المحددة تكنيكياً للعمل الحي الذي ينبغي أن تتشربه. فإذا كنت أعرف أن س باون من القطن يتم غزلها في ساعة واحدة وتكلف ص من الشلنات، فإنني أعرف بالطبع أنه خلال 12 ساعة يتم غزل 12 س باون من القطن = 12 ص من الشلنات، ويمكنني بعد ذلك أن أحسب نسبة فائض القيمة إلى قيمة 12 تماماً مثلما أحسبها إلى قيمة 6. غير أن نسبة العمل الحي إلى قيمة وسائل الإنتاج ليست واردة هنا إلّا بمقدار ما تكون ص من الشلنات بمثابة اسم يدلّ على س باون من القطن، ذلك لأن لكمية معينة من القطن سعراً معيناً، وبالعكس يمكن لسعر معين أن يكون مؤشراً يدلّ على كمية معينة من القطن، طالما بقي سعر القطن ثابتاً. وإذا كنت أعرف أن على العامل أن يعمل 12 ساعة من أجلي كي أستولي على 6 ساعات من العمل الفائض، وأنه يتوجب بالتالي أن يكون لدي من القطن ما يكفي لمدة 12 ساعة، وإذا كنت أعرف سعر هذه الكمية من القطن اللازمة لمدة 12 ساعة، فسوف تنشأ، بصورة غير مباشرة، علاقة بين سعر القطن (كمؤشر يدل على الكمية اللازمة منه) وفائض القيمة. أما في الحالة المعاكسة، فلا يمكن بالمرة أن أستنتج من ثمن المواد الأولية الكتلة التي يمكن أن تُغزل، مثلاً، في ساعة واحدة وليس في ست ساعات. إذن لا توجد أية علاقة جوّانية ضرورية بين قيمة رأس المال الثابت، وبالتالي بين قيمة رأس المال الكلّي (= ث + م) وفائض القيمة.

[57] وإذا كان معدل فائض القيمة معلوماً ومقدار فائض القيمة معطى، فإن معدل الربح لا يعبر إلّا عما هو عليه بالفعل: محض طريقة أخرى لقياس فائض القيمة أي قياس فائض القيمة نسبة إلى قيمة رأس المال الكلّي بدلاً من قياسه نسبة إلى قيمة ذلك الجزء من

رأس المال الذي ينبع منه فائض القيمة مباشرة عن طريق مبادلته بالعمل. ولكن في الواقع (أي في عالم الظاهرات) تبدو الأشياء معكوسة. ففائض القيمة معيّن، لكنه معيّن على أنه فائض في سعر بيع السلعة على سعر كلفتها، أما مصدر هذا الفائض فيظل لغزاً، فهل ينبثق من استغلال العمل أثناء عملية الإنتاج، أم من خداع الشاري في عملية التداول، أم من كليهما معاً. كما أن نسبة هذا الفائض إلى قيمة رأس المال الكلّي، أي معدل الربح، معطاة هي الأخرى. إن حساب النسبة بين هذا الفائض في سعر البيع على سعر الكلفة، وبين قيمة إجمالي رأس المال المسلّف هو أمر طبيعي وذو أهمية كبيرة، لأننا نجد بواسطته، بالفعل، تلك النسبة العددية التي تنمو بها قيمة رأس المال الكلّي، أي درجة نماء قيمته. وعليه، إذا انطلقنا من معدل الربح هذا لما استطعنا أن نستنتج العلاقة المميزة بين الفائض وبين ذلك الجزء من رأس المال الذي أُنفق على الأجور. وسنرى في أحد الفصول اللاحقة إلى أية ألاعيب مضحكة يلجأ مالتوس وهو يحاول، بهذه الطريق، استجلاء سر فائض القيمة وكشف علاقته المميزة بالجزء المتغير من رأس المال(*). إن ما يدل عليه معدل الربح، بما هو عليه، إنما هو علاقة موحدة للفائض إزاء الأجزاء المتساوية من رأس المال الذي لا ينم، من وجهة النظر هذه، عن أية فروق جوّانية، ما عدا الفرق بين رأس المال الأساسي والدائر. ولكنه لا يظهر هذا الفرق إلّا لأن الفائض يُحسب بطريقتين. وهما، أولاً، حسابه كمجرد مقدار اعتيادي، أي فائض يزيد على سعر الكلفة. وفي شكله الأول هذا، يدخل رأس المال الدائر برمته في سعر الكلفة، بينما لا يدخل فيها من رأس المال الأساسي سوى الاهتلاك. وهناك ثانياً: حساب علاقة فائض القيمة هذا بالقيمة الكلّية لرأس المال المسلّف. هنا تدخل في الحساب قيمة رأس المال الأساسي بأكمله شأنها في ذلك شأن قيمة رأس المال الدائر تماماً. وعلى هذا، يدخل رأس المال الدائر في كلتا الحالتين بنفس الطريقة، بينما يدخل رأس المال الأساسي بطريقة مختلفة في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإنه يدخل بنفس طريقة دخول رأس المال الدائر. وهكذا، فالفرق بين رأس المال الدائر ورأس المال الأساسي يُفرض هنا بوصفه فرقاً وحيداً.

[58] وعليه، إذا كان الفائض، بتعبير هيغلي، يخرج من جوف معدل الربح ليعكس ذاته في ذاته، أو لنعبّر عن ذلك بصورة مختلفة ونقول إنه، إذا كان طابع الفائض يتحدد بصورة

(*) ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الثالث، ص 25 ـ 28. [ن. برلين].

أدق بواسطة معدل الربح، فإنه يبرز بمثابة فائض على القيمة الخاصة لرأس المال الذي يولّده خلال سنة أو خلال فترة معينة من التداول.

ورغم أن معدل الربح يختلف عددياً عن معدل فائض القيمة، وأن فائض القيمة والربح هما، في الحقيقة، الشيء نفسه بل ومتساويان عددياً، فإن الربح مع ذلك هو شكل متحوّل لفائض القيمة، شكل يموه ويستر منبع وسرّ وجوده. والواقع أن الربح هو الشكل الذي يتجلى فيه فائض القيمة، وينبغي استخلاص هذا الأخير من الأول عن طريق التحليل ليس إلّا. ففي إطار فائض القيمة تتكشف العلاقة بين رأس المال والعمل للعيان؛ أما في إطار علاقة رأس المال بالربح، أي علاقة رأس المال بفائض القيمة، الذي يظهر من جهة، كفائض على سعر كلفة السلعة يتحقق عن طريق عملية التداول، ويظهر من جهة ثانية كفائض يتحدد تحديداً أدق بعلاقته برأس المال الكلّي، يظهر رأس المال في علاقة مع نفسه، وهي علاقة يتميز فيها رأس المال كمقدار أصلي من القيمة عن القيمة الجديدة التي ولّدها هو بالذات. ويعي المرء أن رأس المال يولّد هذه القيمة الجديدة خلال حركته في عمليتي الإنتاج والتداول. بيد أن الغموض يكتنف الطريقة التي يجري بها ذلك، ويبدو له أن فائض القيمة ينبثق من مميزات خفية ماثلة في رأس المال نفسه.

وكلما واصلنا تتبع عملية نماء قيمة رأس المال، ازدادت العلاقة الرأسمالية غموضاً، وقل انكشاف سر كيانه العضوي الباطني.

في هذا الجزء من مؤلفنا يختلف معدل الربح عن معدل فائض القيمة من الناحية العددية، في حين أننا نعالج الربح وفائض القيمة على اعتبار أن لهما نفس المقدار العددي، ولا يختلفان إلّا في الشكل. إلّا أننا سنرى في الجزء التالي، كيف يتطور هذا الانفصال وكيف يعبّر عن الربح بمقدار يختلف عن فائض القيمة من ناحية عددية أيضاً.

[59]

الفصل الثالث

علاقة معدل الربح بمعدل فائض القيمة

كما بيّنا في نهاية الفصل السابق، نفترض هنا، كما نفترض عموماً في الجزء الأول كله، أن مقدار الربح الذي يجنيه رأسمال معين يساوي المقدار الكلّي لفائض القيمة الذي ينتجه رأس المال هذا خلال فترة معينة من التداول. وعليه، نصرف النظر، حالياً، عن حقيقة أن فائض القيمة هذا ينقسم إلى أشكال ثانوية مختلفة مثل: الفائدة المحسوبة على رأس المال، الريع العقاري، الضرائب، إلخ، من جهة، وأنه من جهة أخرى ليس متطابقاً في أغلب الحالات مع الربح في الشكل الذي يُستولى عليه به بحكم معدل الربح الوسطي العام، فهذا ما سنبحثه في الجزء الثاني.

وبقدر ما يظل الافتراض قائماً بتساوي الربح وفائض القيمة من الناحية الكمية، فإن مقدار الربح ومقدار معدله يتحددان بنسب من المقادير العددية البسيطة المعطاة، أو التي يمكن تحديدها في كل حالة على انفراد. لذا يجري البحث بادىء الأمر في حقل رياضي محض.

سنواصل استعمال نفس الرموز الواردة في الكتابين الأول والثاني. فرأس المال الكلي ر يتألف من رأسمال ثابت ث ورأسمال متغير م وينتج فائض قيمة ف. وإن نسبة فائض القيمة هذا إلى رأس المال المتغير المسلّف، أي $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$، تُسمى معدل فائض القيمة ونرمز لها بالرمز فَ. ولذا، فإن $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ = فَ، وبالنتيجة فإن ف = فَ م. وإذا نُسب فائض القيمة هذا إلى رأس المال الكلّي بدلاً من رأس المال المتغير فإنه يسمى بالربح (ح)، ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلّي ر، أي $\frac{\text{ف}}{\text{ر}}$ تسمى معدل الربح حَ. وعليه، فإن لدينا:

[60]

$$حَ = \frac{ف}{ر} = \frac{ف}{ث+م}؛$$

فإذا عوّضنا عن ف بقيمته التي حصلنا عليها أعلاه وهي فَ م لحصلنا على:

$$حَ = فَ \frac{م}{ر} = فَ \frac{م}{ث+م}$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة بالتناسب التالي:

$$حَ : فَ = م : ر$$

حيث يتناسب معدل الربح مع معدل فائض القيمة كتناسب رأس المال المتغير مع رأس المال الكلّي.

ينتج عن هذا التناسب أن معدل الربح حَ هو دائماً أصغر من معدل فائض القيمة فَ، لأن رأس المال المتغير م هو دائماً أصغر من ر، أي مجموع ث + م، أي رأس المال المتغير زائداً رأس المال الثابت؛ والحالة الوحيدة التي يستحيل وقوعها عملياً هي الحالة التي يكون فيها م = ر، أي عندما لا يوظف الرأسمالي رأسماله كرأسمال ثابت في وسائل إنتاج، بل يُنفقه على الأجور فقط.

ولكننا نأخذ بالاعتبار في بحثنا عدداً من العوامل الأخرى التي لها تأثير كبير على مقادير ث، م، ف، لذلك ينبغي تناولها بشيء من الإيجاز.

أولاً ـ قيمة النقد. يمكننا الافتراض أن هذه القيمة ثابتة في جميع الأحوال.

ثانياً ـ الدوران. نترك هذا العامل خارج الاعتبار لبعض الوقت، ما دمنا سنعالج تأثيره على معدل الربح بشكل خاص في أحد الفصول اللاحقة.

[ولكننا نستبق هنا أمراً واحداً هو أن الصيغة $حَ = فَ \frac{م}{ر}$ تصح تماماً على فترة دوران واحدة لرأس المال المتغير، ويمكننا تصحيحها لتطابق الدوران السنوي، وذلك بالاستعاضة عن فَ، أي المعدل البسيط لفائض القيمة بالمعدل السنوي لفائض القيمة فَ ن، حيث تمثل ن عدد دورانات رأس المال المتغير خلال سنة واحدة (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر، I). **ف ـ إنجلز].**

ثالثاً ـ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار **إنتاجية العمل** التي بحثنا تأثيرها على معدل فائض القيمة بصورة وافية في الكتاب الأول، الجزء الرابع من رأس المال. لكن إنتاجية العمل قد تمارس تأثيراً مباشراً أيضاً على معدل الربح بالنسبة لرأسمال مفرد، في الأقل، إذا كان رأس المال المفرد هذا، كما أوضحنا في الكتاب الأول، الفصل العاشر، ص323/314(*)، يعمل بإنتاجية أعلى من متوسط الإنتاجية الاجتماعية، ويقدم منتوجاته بقيمة أدنى

(*) [رأس المال]، المجلد الأول، الفصل العاشر، ص335-336، [الطبعة العربية، ص 407-409].

من متوسط القيمة الاجتماعية لنفس السلع، فيحقق بذلك ربحاً إضافياً. إلّا أننا نترك هذه الحالة هنا جانباً، لأننا لا نزال ننطلق، في هذا الجزء من مؤلفنا أيضاً، من افتراضنا بأن [61] السلع تُنتج في ظل شروط اجتماعية اعتيادية وتُباع حسب قيمها. وعليه، فإننا ننطلق في كل حالة على حدة من الافتراض بأن إنتاجية العمل تظل ثابتة. والواقع أن تركيب قيمة رأس المال الموظف في فرع صناعي ما، أي التناسب المعين بين رأس المال المتغير والثابت، يعبّر كل مرة عن درجة محددة من إنتاجية العمل. وحالما يتغير هذا التناسب، لأسباب لا علاقة لها بالتغير المحض في قيمة الأجزاء المادية المكوّنة لرأس المال الثابت أو التغير في الأجور، فإن إنتاجية العمل لا بد وأن تتغير أيضاً، ولهذا السبب بالذات نستطيع أن نرى في أحيان كثيرة، أن التغيرات التي تطرأ على العوامل ث، م، ف تستلزم في الوقت نفسه حدوث تغيرات في إنتاجية العمل.

وينطبق الشيء ذاته على العوامل الثلاثة المتبقية وهي: **طول يوم العمل**، **وشدة العمل**، **والأجور**. إن تأثير هذه العوامل الثلاثة على كتلة ومعدل فائض القيمة قد أُشبع بحثاً في الكتاب الأول(*). فمعروف إذن، أنه على الرغم من أننا ننطلق دائماً من الافتراض بأن هذه العوامل الثلاثة تظل ثابتة، الأمر الذي نقوم به توخياً للتبسيط، فإن التغيرات التي تطرأ على م وعلى ف قد تنطوي كذلك على تغير في مقدار هذه العوامل المحدِّدة لهما. وينبغي أن نذكّر القارىء، هنا، بإيجاز، أن تأثير الأجور على مقدار فائض القيمة وارتفاع معدل فائض القيمة هذا يكون معاكساً لتأثير طول يوم العمل وشدة العمل فيهما؛ وأن ارتفاع الأجور يخفض فائض القيمة، في حين أن تمديد يوم العمل وزيادة شدة العمل يرفعانه.

لنفرض مثلاً أن رأسمالاً مقداره 100، يستخدم 20 عاملاً يعملون 10 ساعات في اليوم لقاء أجور أسبوعية كلّية تبلغ 20، ويُنتج فائض قيمة مقداره 20، فيكون لدينا:

80 ث + 20م + 20ف؛ فَ = 100%، حَ = 20%.

وإذا مُدِّد يوم العمل إلى 15 ساعة من دون ارتفاع الأجور، فإن القيمة الكلّية التي ينتجها مجدداً 20 عاملاً سوف ترتفع بذلك من 40 إلى 60 (10:15 = 40:60)، وما دام م، أي الأجور المدفوعة للعمال، يظل على حاله، فإن فائض القيمة يرتفع من 20 إلى 40، ويصبح لدينا:

80 ث + 20م + 40 ف؛ فَ = 200%، حَ = 40%.

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص542-552، [الطبعة العربية، ص 637-649].

وإذا بقي يوم العمل، من جهة أخرى، ثابتاً عند 10 ساعات، وهبطت الأجور من 20 إلى 12، فإن القيمة الكلّية المنتجة مجدداً تبقى 40 كما في السابق، إلّا أنها تتوزع الآن بصورة مختلفة؛ إذ يهبط م إلى 12، وبذلك يبقى الباقي وهو 28 لفائض القيمة. وينتج لدينا: [62]

80ث + 12م + 28ف؛ فَ = $233\frac{1}{3}$%؛ حَ = $\frac{28}{92}$ = $30\frac{10}{23}$%.

من هنا نرى أن تمديد يوم العمل (أو زيادة مماثلة في شدة العمل) وهبوط الأجور يسببان ازدياداً في كتلة فائض القيمة وبالتالي في معدل فائض القيمة؛ وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع الأجور، مع بقاء الظروف الأخرى على ما هي عليه، سوف يؤدي إلى انخفاض معدل فائض القيمة. وعليه، إذا ارتفع م بسبب ارتفاع الأجور فإن ذلك لا يعبّر عن زيادة كمية العمل بل عن زيادة الدفع لقاء كمية معينة منه. وفي هذه الحالة فإن فَ وكذلك حَ لا يرتفعان بل يهبطان.

ويدلّ هذا على أن التغيرات في يوم العمل وشدة العمل والأجور لا يمكن أن تقع من دون أن يحدث في الوقت ذاته، تغيراً في م وفي ف وعلاقتهما، وبالتالي في حَ الذي هو النسبة بين ف ورأس المال الكلّي ث + م؛ كما يتضح أن التغيرات في نسبة ف إلى م تنطوي كذلك على تغير في واحد، على الأقل، من شروط العمل الثلاثة المذكورة.

وهذا يكشف، بالضبط، عن الصلة العضوية الخاصة التي تربط رأس المال المتغير بحركة رأس المال الكلّي ونماء قيمته، ويكشف كذلك عن اختلافه عن رأس المال الثابت. فبقدر ما يتعلق الأمر بتكوين القيمة، فإن رأس المال الثابت ليس مهماً إلّا بما يمتلكه من قيمة؛ إذ إن تكوين القيمة لا يعنيه في شيء أن يكون رأس المال الثابت البالغ 1500 جنيه ممثلاً لـ 1500 طن من الحديد بسعر جنيه للطن الواحد، أو ممثلاً لـ 500 طن من الحديد بسعر 3 جنيهات للطن الواحد. إن كمية المواد الفعلية التي تمثلها قيمة رأس المال الثابت لا أهمية لها قط في تكوين القيمة وفي معدل الربح الذي يتغير بصورة عكسية مع تغير قيمة رأس المال الثابت مهما كانت علاقة الزيادة والنقصان في قيمة رأس المال الثابت مع كتلة القيم الاستعمالية المادية المتمثلة فيها.

والأمر يختلف كلّياً مع رأس المال المتغير. فليس المهم هنا ما فيه من قيمة، من عمل متشيىء، فما يأتي في المقام الأول هو هذه القيمة كمؤشر محض على العمل الكلّي الذي يحركه رأس المال المتغير من دون أن يعبّر عنه؛ فالفرق بين هذا العمل الكلّي وبين العمل الذي يعبّر عنه رأس المال المتغير ويسدّد أجوره، أي ذلك الجزء من هذا العمل الذي يخلق فائض القيمة، هذا الفرق يتعاظم كلما تضاءل العمل الذي يحتوي عليه رأس المال المتغير. لنفترض أن يوم العمل مؤلف من عشر ساعات يساوي عشرة شلنات =

عشرة ماركات. والآن، إذا كان العمل الضروري للتعويض عن الأجور، أي التعويض عن رأس المال المتغير = 5 ساعات = 5 شلنات، فإن العمل الفائض = 5 ساعات، وفائض القيمة = 5 شلنات؛ وإذا أضحى العمل الضروري = 4 ساعات = 4 شلنات، [63] فإن العمل الفائض عند ذاك = 6 ساعات، وفائض القيمة = 6 شلنات.

وعلى هذا، فحالما يكفّ مقدار قيمة رأس المال المتغير عن أن يكون مؤشراً على كتلة العمل التي يحرّكها، بل حالما يتغير مقياس هذا المؤشر، فإن معدل فائض القيمة سوف يتغير في الإتجاه المعاكس وبنسبة عكسية.

وننتقل الآن إلى تطبيق معادلة استخراج معدل الربح $حَ = فَ \frac{م}{ر}$ المذكورة آنفاً على مختلف الحالات الممكنة. سوف نغير، بالتتابع، قيم كل واحد من عوامل $فَ \frac{م}{ر}$ على انفراد، لنحدّد أثر هذه التغيرات على معدل الربح. وبهذه الطريقة، سنحصل على سلسلة من الحالات المختلفة التي يمكن أن نعتبرها إما بمثابة ظروف متغيرة بالتعاقب لنشاط رأسمال واحد بالذات لا غيره، وإما بمثابة رؤوس أموال مختلفة متجاورة ومتزامنة، معروضة بهدف المقارنة، وهي من فروع صناعية مختلفة أو من بلدان مختلفة. لذا فإن بدا قسرياً أو مستحيلاً من الناحية العملية تفسير بعض أمثلتنا على أنها أوضاع متتابعة زمنياً لرأسمال واحد بالذات فإن مثل هذا الاعتراض يتلاشى ما إن نعتبرها مقارنات بين رؤوس أموال مستقلة.

نقوم الآن بتقسيم المنتوج $فَ \frac{م}{ر}$ إلى العاملين اللذين يتألف منهما وهما $فَ$ و $\frac{م}{ر}$؛ وسنعامل $فَ$ بادىء الأمر على أنه مقدار ثابت، ونحلّل أثر التغيرات الممكنة التي تطرأ على $\frac{م}{ر}$؛ بعد ذلك نعامل الكسر $\frac{م}{ر}$ على أنه مقدار ثابت، ونترك $فَ$ يمر عبر تغيراته الممكنة. وأخيراً سنعالج العوامل كلها على أنها مقادير متغيرة، فنستنفد بذلك كل الحالات التي يمكن لنا أن نشتق منها القوانين المتعلقة بمعدل الربح.

I ـ ثبات $فَ$، تغيّر $\frac{م}{ر}$

إن هذه الحالة، التي تشمل عدداً من الحالات الفرعية، يمكن أن تغطيها صيغة عامة. لنأخذ رأسمالَيْن هما ر و $ر_1$ بجزءيهما المكوّنين المتغيرين م و $م_1$ وبمعدل فائض قيمة مشترك لهما هو $فَ$، ومعدلي ربح هما $حَ$ و$حَ_1$ ـ عندئذ يكون لدينا:

$$حَ = فَ \frac{م}{ر}،\ حَ_1 = فَ \frac{م_1}{ر_1}.$$

وإذا استخرجنا الآن نسبة ر إلى $ر_1$ ونسبة م إلى $م_1$، وافترضنا أن قيمة الكسر $\frac{ر_1}{ر}$ =

[64] ي، وقيمة الكسر $\frac{\text{م}_1}{\text{م}}$ = ي، لحصلنا على ر_1 = ي ر، وم_1 = ي م. وإذا وضعنا هذه القيم المعبرة عن حَ_1، ر_1، م_1 في المعادلة السابقة لنتج لدينا أن:

$$\text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{ي م}}{\text{ي ر}}$$

ولكن يمكننا أن نشتق أيضاً معادلة ثانية من المعادلتين المذكورتين أعلاه، وذلك بتحويلهما إلى التناسب:

$$\text{حَ} : \text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{م}}{\text{ر}} : \text{فَ}\,\frac{\text{م}_1}{\text{ر}_1} = \frac{\text{م}}{\text{ر}} : \frac{\text{م}_1}{\text{ر}_1}$$

وبما أن قيمة الكسر لا تتغير إذا ضربنا أو قسمنا بسطه ومقامه على نفس المقدار، فيمكننا أن نختزل كل من $\frac{\text{م}}{\text{ر}}$ و $\frac{\text{م}_1}{\text{ر}_1}$ إلى نسبة مئوية، بمعنى أن نجعل قيمة كل من ر و ر_1 = 100. ينتج عن ذلك أن $\frac{\text{م}}{\text{ر}} = \frac{\text{م}}{100}$ و $\frac{\text{م}_1}{\text{ر}_1} = \frac{\text{م}_1}{100}$، ويمكننا الآن أن نتلخص من المقامين في التناسب أعلاه فنحصل على:

$$\text{حَ} : \text{حَ}_1 = \text{م} : \text{م}_1$$ ، أي:

هذا يعني أنه إذا كان هناك رأسمالان يعملان بنفس معدل فائض القيمة، فإن معدلي ربحيهما يتناسبان مع بعضهما كتناسب الجزءين المتغيرين من رأس المال محسوبين كنسبة مئوية من الرأسمالَيْن الكلّيين المعنيين.

وتشمل هاتان المعادلتان كل حالات التغير التي تطرأ على $\frac{\text{م}}{\text{ر}}$.

ثمة ملاحظة واحدة أخرى نوردها قبل أن نبحث هذه الحالات فرادى. لما كان ر هو مجموع ث و م، أي مجموع رأس المال الثابت والمتغير، ولما كان معدل فائض القيمة أن معدل الربح، يتم التعبير عنه، عادة، بنسب مئوية، فإن من المريح عموماً أن نفترض بأن مجموع ث + م يساوي مائة هو الآخر، أي أن نعبّر عن ث و م بالنسبة المئوية. صحيح أنه من أجل تحديد معدل الربح وليس كتلته، لا يهم في شيء إذا قلنا إن هناك رأسمالاً مقداره 15,000 يتألف من 12,000 ثابت و3000 متغير وينتج فائض قيمة قدره 3000، أو إن اختزلنا رأس المال هذا الى نسب مئوية:

15,000ر = 12,000ث + 3000م (+ 3000ف)

100ر = 80 ث + 20 م (+ 20 ف).

ففي الحالتين كلتيهما يبلغ معدل فائض القيمة فَ = 100% ومعدل الربح = 20%.

ويصحّ الشيء ذاته لدى قيامنا بمقارنة رأسمالَيْن، ولنقل مقارنة رأس المال السابق برأسمال آخر يبلغ:

12,000ر = 10,800ث + 1200م (+ 1200ف)

100 ر = 90 ث + 10 م (+ 10 ف).

ففي الحالتين يبلغ معدل فائض القيمة فَ = 100%، ومعدل الربح حَ = 10%، وهكذا [65] نرى أن المقارنة تظهر بصورة أوضح كثيراً في صيغة النسب المئوية.

أما إذا تعلق الأمر بالتغيرات التي تطرأ على رأس المال الواحد نفسه، فلا يمكن استخدام صيغة النسب المئوية إلّا نادراً، لأنها تطمس هذه التغيرات على الدوام تقريباً، فلو كان لدينا رأسمال معبّر عنه بصيغة النسب المئوية التالية:

80ث + 20م + 20ف

يتحول إلى صيغة النسب المئوية:

90ث + 10م + 10ف

فلن يتبين ما إذا كان التركيب المئوي الجديد 90ث + 10م ناتجاً عن انخفاض مطلق في م أو زيادة مطلقة في ث أو عن كليهما معاً. فنحن بحاجة إلى معرفة مقادير الأرقام المطلقة للتأكد من ذلك. ولكن لدى بحثنا لحالات التغير المنفردة التالية يتلخص كل شيء في كيفية حدوث هذه التغيرات: إن كانت 80ث + 20م قد تحوّلت إلى 90ث + 10م جراء زيادة رأس المال الثابت من دون أن يطرأ تغير في رأس المال المتغير، أي جراء تحوّل 12,000ث + 3000م إلى 27,000ث + 3000م (أي بالنسبة المئوية 90ث + 10م)، أم أنها اتخذت هذا الشكل بسبب تخفيض رأس المال المتغير مع بقاء رأس المال الثابت على حاله، أي جراء تبدلها إلى 12,000ث + $1333\frac{1}{3}$م (وهذا أيضاً 90ث + 10م بالنسب المئوية)، أم، أخيراً، بسبب تغير كلا الطرفين إلى 13,500ث + 1500م (وهذا من جديد 90ث + 10م بالنسب المئوية). ولكن كل هذه الحالات بالذات هي ما ينبغي بحثه تباعاً، مستغنين عن الصيغ المئوية المريحة، أو باستخدامها على الأقل كبديل ثانوي.

1) ثبات فَ وكذلك ر، مع تغير م

إذا تغير مقدار م فإن ر يظل ثابتاً شرط أن يتغير رأس المال الثابت ث، وهو الجزء الآخر من مكونات ر، بنفس مقدار تغير م ولكن في الاتجاه المعاكس. فلو كان ر بالأصل = 80 ث + 20م = 100، وانخفض م إلى 10، فإن ر لا يمكن أن يساوي 100 إلّا عند ارتفاع ث إلى 90؛ أي 90 ث + 10م = 100. وبصورة عامة: إذا تحول م إلى (م ± ع)، أي إلى م يزداد أو ينقص بمقدار هو ع، فينبغي أن يتحول ث إلى ث

∓ ع، أي ينبغي أن يتغير بنفس المقدار ولكن في الإتجاه المعاكس لكي تلبى شروط الحالة الراهنة.

وبالمثل، إذا بقي معدل فائض القيمة فَ على حاله، وتبدل مقدار رأس المال المتغير م، فإن كتلة فائض القيمة ف ينبغي أن تتغير، لأن ف = فَ م، ولأن قيمة أحد عاملَيْ فَ م، وهو م، قد تغيرت.

[66] وعلاوة على المعادلة الأصلية فإن ما افترضناه في هذه الحالة يؤدي إلى:

$$حَ = فَ \frac{م}{ر}$$

بسبب تغير م إلى المعادلة الثانية:

$$حَ_1 = فَ \frac{م_1}{ر}$$

التي يكون فيها م قد أصبح $مَ_1$، ويكون $حَ_1$ هو معدل الربح الجديد الذي ينجم عن التغيير والذي يجب استخراجه.

ويستخرج هذا المعدل بواسطة التناسب التالي:

$$حَ : حَ_1 = فَ \frac{م}{ر} : فَ \frac{م_1}{ر} = م : م_1.$$

أي: في حالة بقاء معدل فائض القيمة ورأس المال الكلّي على حالهما، يتناسب معدل الربح الأصلي مع معدل الربح الجديد الناتج عن تبدل رأس المال المتغير، كتناسب رأس المال المتغير الأصلي إلى رأس المال المتغير الجديد.

لنفترض أن رأس المال الأصلي يساوي كما في السابق:

I ـ 15,000ر = 12,000ث + 3000م (+ 3000ف) وأنه صار الآن:

II ـ 15,000ر = 13,000ث + 2000م (+ 2000ف) فإن ر = 15,000، وفَ = 100% في الحالتين كلتيهما، أما معدل الربح I البالغ 20%، فإنه يتناسب مع معدل الربح II البالغ $13\frac{1}{3}$% مثل تناسب رأس المال المتغير I 3000، مع رأس المال المتغير II 2000، أي أن 20%: $13\frac{1}{3}$% = 3000:2000.

ويمكن لرأس المال المتغير أن يرتفع أو ينخفض. لنأخذ أولاً حالة ارتفاعه، فنفرض أن رأسمالاً معيناً يكون مركّباً بالأصل ويقوم بوظيفته كالآتي:

I ـ 100ث + 20م + 10ف؛ ر = 120، فَ = 50%، حَ = $8\frac{1}{3}$%.

إذا ارتفع رأس المال المتغير الآن إلى 30، فإن رأس المال الثابت ينبغي أن يهبط من 100 إلى 90 استناداً إلى فرضيتنا، كي يظل رأس المال الكلّي على حاله عند 120. وإذا

بقي معدل فائض القيمة ثابتاً على نسبة 50%، فإن فائض القيمة المتولّد سوف يرتفع عندئذ إلى 15؛ وسنحصل عندئذ على:

II ـ 90ث + 30م + 15ف؛ ر = 120، فَ = 50%، حَ = $12\frac{1}{2}$%.

لننطلق باديء الأمر من الافتراض أن الأجور ثابتة. ففي هذه الحالة ينبغي أن يظل العاملان الآخران المقرران لمعدل فائض القيمة ثابتين هما أيضاً، ونقصد بهما يوم العمل وشدة العمل. وعلى هذا لا يدل ارتفاع م (من 20 إلى 30) على شيء سوى استخدام عدد من العمال أكبر بمقدار نصف العدد الأصلي. وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة القيمة الكلّية التي ينتجونها بمقدار النصف، أي من 30 إلى 45، ولكنها تتوزع كما في السابق إلى $\frac{2}{3}$ أجوراً و$\frac{1}{3}$ فائض قيمة. غير أن زيادة عدد العمال يقترن، في الوقت ذاته، بهبوط [67] رأس المال الثابت، أي قيمة وسائل الإنتاج، من 100 إلى 90. إننا نواجه هنا، حالة يمتزج فيها هبوط إنتاجية العمل مع تقلص رأس المال الثابت في آنٍ واحدٍ؛ فهل مثل هذه الحالة ممكنة الوقوع من الناحية الاقتصادية؟

من السهل تماماً فهم هبوط إنتاجية العمل في الزراعة والصناعة الاستخراجية وما يؤول إليه ذلك من ازدياد عدد العمال المستخدمين، لكن هذه العملية تقترن ـ في نطاق الإنتاج الرأسمالي وعلى أساسه ـ بزيادة في رأس المال الثابت بدلاً من نقصانه. وحتى لو كان هبوط ث المشار إليه أعلاه ناجماً عن انخفاض الأسعار ليس إلّا، فلن يكون في مقدور رأسمال مفرد أن يحقق الإنتقال من I إلى II إلّا في ظروف استثنائية تماماً. أما إذا كان هناك رأسمالان مستقلان موظفان في بلدين مختلفين أو فرعين مختلفين مَن فروع الزراعة أو الصناعة الاستخراجية، فلن يكون خارجاً عن المألوف استخدام عدد أكبر من العمال (أي توظيف رأسمال متغير أكبر) للعمل في حالة أولى، بوسائل إنتاج أقل قيمة أو أقل مقداراً مما في حالة أخرى.

ولكن إذا أهملنا فرضية بقاء الأجور على حالها، وأرجعنا ارتفاع رأس المال المتغير من 20 إلى 30 إلى ارتفاع الأجور ذاتها بمقدار النصف، فسنواجه عندئذ حالة مغايرة تماماً. إذ إن العدد نفسه من العمال ـ ولنقل عشرين عاملاً ـ يواصلون العمل بنفس وسائل الإنتاج أو وسائل إنتاج مقلّصة تقليصاً طفيفاً. فإنْ ظل يوم العمل ثابتاً ـ عند 10 ساعات مثلاً ـ فإن القيمة الكلّية التي يتم إنتاجها تبقى كما هي؛ فقد كانت وتظل = 30. ولكن هذه الـ 30 تستخدم الآن بأكملها للتعويض عن رأس المال المتغير المسلّف والبالغ 30، وعندئذ يختفي فائض القيمة. ولكننا افترضنا أن معدل فائض القيمة يظل ثابتاً، أي يبقى على ما كان عليه في الحالة I عند 50%. وهذا محال ما لم يتمدد يوم

العمل بمقدار النصف ليصبح 15 ساعة. عندئذ يمكن للعشرين عاملاً إنتاج قيمة جـديدة قدرها 45 في 15 ساعة، مع استيفاء كل الشروط.

II ـ 90ث + 30م + 15ف؛ ر = 120، فَ = 50%، حَ = $12\frac{1}{2}$%.

في هذه الحالة لا يلزم العمال العشرين وسائل عمل، من أدوات وآلات، إلخ، أكثر مما في الحالة I؛ ولكن ينبغي أن تزداد المواد الأولية أو المساعدة بمقدار النصف. وعند حدوث هبوط في أسعار هذه المواد، فإن الانتقال من الحالة I إلى الحالة II، استناداً إلى الشروط المفترضة، يكون أمراً ممكناً من الناحية الاقتصادية حتى بالنسبة لرأسمال واحد مفرد. وبوسع الرأسمالي، أن يعوّض إلى حد ما على الأقل عن خسارته المحتملة جراء انخفاض قيمة رأسماله الثابت بما يحصل عليه من ارتفاع الربح.

[68] لنفترض الآن أن رأس المال المتغير يهبط بدلاً من أن يرتفع. ولن يكون علينا، عندئذ، إلّا أن نقلب مثالنا أعلاه بأن نأخذ الحالة II على أنها رأس المال الأصلي وننتقل منها إلى الحالة I:

II ـ 90ث + 30م + 15ف تتحول إلى:

I ـ 100ث + 20م + 10ف، ويتضح أن هذا التحوّل لا يغير شيئاً من الشروط التي تتحكم في الحالتين كلتيهما بمعدلَيْ الربح وبالعلاقة المتبادلة بينهما.

فإذا كان هبوط م من 30 إلى 20 ناجماً عن تقليص عدد العمال المستخدمين بنسبة الثلث مع ازدياد رأس المال الثابت، فإننا نواجه الحالة المعتادة في الصناعة الحديثة: ازدياد إنتاجية العمل وتشغيل كتلة أكبر من وسائل الإنتاج بواسطة عدد أقل من العمال. أما اقتران هذه الحركة بهبوط معدل الربح بالضرورة وفي آنٍ واحدٍ، فسوف يتبين في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

ولكن، إذا كان هبوط م من 30 إلى 20 ناجماً عن استخدام العدد نفسه من العمال بأجور أدنى، فإن القيمة الكلّية التي يتم إنتاجها سوف تظل، مع بقاء يوم العمل ثابتاً، على حالها = 30م + 15ف = 45؛ ولما كان م قد هبط إلى 20، فإن فائض القيمة سيرتفع إلى 25، ويرتفع بذلك معدل فائض القيمة من 50% إلى 125%، الأمر الذي يناقض افتراضنا. ولكي تتطابق الأمور مع شروط الحالة التي نبحثها، فلا بد من هبوط فائض القيمة البالغ معدله 50% إلى 10، وهذا يستوجب هبوط القيمة الكلّية التي تم إنتاجها من 45 إلى 30، لكن ذلك مستحيل إلّا إذا تقلص يوم العمل بنسبة الثلث. وعندها يكون لدينا كما في السابق:

100ث + 20م + 10ف؛ حيث فَ = 50%، حَ = $8\frac{1}{3}$%.

ولا حاجة بنا للقول بالطبع إن تقليص وقت العمل على هذا النحو مع هبوط الأجور، لن يحدث في الممارسة. غير أن هذا ليس الآن بذي أهمية. إن معدل الربح هو دالة لعدة متغيرات، وإذا أردنا معرفة كيف تؤثر هذه المتغيرات على معدل الربح، توجب علينا أن نحلل التأثير المنفرد لكل عامل من العوامل بالتتابع، بغض النظر عما إذا كان مثل هذا التأثير المنعزل قابل للحدوث من الناحية الاقتصادية، لرأس المال الواحد نفسه أم لا.

2) ثبات فَ، تغير م، تغير ر وفقاً لتغير م

لا تختلف هذه الحالة عن سابقتها إلّا في الدرجة. فعوضاً عن زيادة أو نقصان ث بقدر ما يطرأ من نقصان أو زيادة على م، فإن ث يظل هنا ثابتاً. ففي ظل الظروف الراهنة التي تسود الصناعة الكبرى والزراعة، لا يشكل رأس المال المتغير غير جزء صغير نسبياً من رأس المال الكلّي، ولهذا السبب فإن زيادة هذا الأخير أو نقصانه، بقدر [69] ما يكونان ناجمين عن تبدلات في رأس المال المتغير، هما بالمثل صغيران نسبياً. إذا انطلقنا ثانية من رأسمال يبلغ:

I ـ 100ث + 20م + 10ف؛ ر = 120، فَ = 50%، حَ = $8\frac{1}{3}$% لتحول، مثلاً، إلى:

II ـ 100ث + 30م + 15ف؛ ر = 130، فَ = 50%، حَ = $11\frac{7}{13}$%.

إن الحالة المعاكسة التي ينخفض فيها رأس المال المتغير تتوضح من جديد بالتحول رجوعاً من II إلى I.

الشروط الاقتصادية هنا ستكون، في الجوهر، نفس شروط الحالة السابقة، وعليه ليس ثمة ما يدعو إلى بحثها ثانية. لكن الانتقال من I إلى II يفترض: هبوط إنتاجية العمل بمقدار النصف، فاستخدام 100 ث في II يتطلب عملاً يزيد بمقدار النصف عما يتطلبه في I. ومثل هذه الحالة قابلة للحدوث في الزراعة(9).

ولكن بينما كان رأس المال الكلّي يظل في الحالة السابقة ثابتاً على حاله بسبب تحويل رأس المال الثابت إلى رأسمال متغير أو بالعكس، فإن ما يحدث في الحالة التي نبحثها الآن هو تقييد لرأسمال إضافي عند ازدياد الجزء المتغير، وإطلاق لرأسمال مستخدم سابقاً عند انخفاض الجزء المتغير.

---

(9) توجد في المسودة هنا، الملاحظة: «نتحرى فيما بعد كيف ترتبط هذه الحالة بالريع العقاري». [ف. إنجلز].

3) ثبات فَ وثبات م، تغير ث وبالتالي تغير ر

في هذه الحالة تتحول المعادلة:

$$\text{حَ} = \text{فَ}\,\frac{\text{م}}{\text{ر}}\ \text{إلى المعادلة}\ \text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{م}}{\text{ر}_1}$$

وبعد اختصار العوامل المتماثلة في كلا الطرفين ينتج لدينا التناسب:

$$\text{حَ}_1 : \text{حَ} = \text{ر} : \text{ر}_1\text{؛}$$

أي تتناسب معدلات الربح بصورة عكسية مع المقدار العام لرؤوس الأموال في حالة تساوي معدلات فائض القيمة وتساوي أجزاء رأس المال المتغيرة.

وإذا أخذنا، على سبيل المثال، ثلاثة رؤوس أموال مختلفة، أو ثلاثة تراكيب متباينة لنفس رأس المال:

I ـ 80 ث + 20 م + 20 ف؛ ر = 100، فَ = 100%، حَ = 20%؛
II ـ 100 ث + 20 م + 20 ف؛ ر = 120، فَ = 100%، حَ = $16\frac{2}{3}$%؛
III ـ 60 ث + 20 م + 20 ف، ر = 80، فَ = 100%، حَ = 25%؛

فإننا سنحصل عندئذ على ما يلي:

20%: $16\frac{2}{3}$% = 120 : 100 و20%: 25% = 80: 100.

[70] لقد كانت الصيغة العامة التي حددناها من قبل لتغيرات $\frac{\text{م}}{\text{ر}}$ مع ثبات فَ هي:

$$\text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{ي م}}{\text{ي ر}}\text{؛ إلّا أنها تصبح الآن: } \text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{م}}{\text{ي ر}}$$

ولأن م لا يتغير، فإن العامل ي = $\frac{\text{م}_1}{\text{م}}$ هنا = 1.

ونظراً لأن فَ م = ف، أي كتلة فائض القيمة، ولأن فَ وكذلك م يظلان ثابتين، ينتج عن ذلك أن ف لا يتأثر بالتغير الذي يطرأ على ر؛ فكتلة فائض القيمة تبقى كما كانت قبل هذا التغير.

ولكن إذا هبط ث إلى الصفر، فإن حَ سوف = فَ، أي أن معدل الربح يكون مساوياً لمعدل فائض القيمة.

إن ث يمكن أن يتغير إما لمجرد تغير قيمة العناصر المادية لرأس المال الثابت، أو تغير التركيب التكنيكي لرأس المال الكلّي، أي تغير في إنتاجية العمل في فرع معين من الإنتاج(*). وفي الحالة الأخيرة يؤدي ازدياد إنتاجية العمل الاجتماعي، الجاري مع تطور الصناعة الكبرى والزراعة، إلى الانتقال (في مثالنا أعلاه) حسب التسلسل التالي: من III

(*) في الطبعة الأولى: فرع إنتاجي. [ن. برلين].

إلى I، ثم من I إلى II. فكمية العمل التي يدفع لقاءها 20، وتنتج قيمة مقدارها 40، سوف تحرك أول الأمر كتلة من وسائل العمل قيمتها 60؛ وإذا ارتفعت الإنتاجية وبقيت القيمة على حالها، فإن كتلة وسائل العمل التي يجري تحريكها سوف ترتفع أول الأمر إلى 80 ثم إلى 100، وإذا عكسنا التسلسل نجم عن ذلك انخفاض الإنتاجية؛ ذلك لأن نفس الكمية من العمل سوف تحرك وسائل إنتاج أقل مما في السابق، فتقلص الإنتاج، وهو ما يمكن أن يحصل في الزراعة واستخراج المعادن، إلخ.

إن أي توفير في رأس المال الثابت يزيد معدل الربح من جهة، ويطلق رأسمالاً من جهة أخرى؛ ومن هنا تنبع أهميته لدى الرأسماليين. وسنقوم لاحقاً[*] بدراسة أكثر تفصيلاً لهذه المسألة، كما ندرس تأثير تبدل سعر العناصر المؤلفة لرأس المال الثابت، وبوجه خاص المواد الأولية.

ويتضح هنا، ثانية، أن التغير في رأس المال الثابت يؤثر بنفس الدرجة على معدل الربح، بصرف النظر عما إذا كان هذا التغير ناجماً عن ازدياد أو نقصان المكونات المادية التي تؤلف ث، أو عن مجرد تبدل قيم تلك المكونات.

[71]

4) ثبات فَ، تغير كل من م، ث، ر

في هذه الحالة، تظل الصيغة العامة الخاصة بتغير معدل الربح، التي وردت أعلاه، نافذة المفعول وهي:

$$\text{حَ}_1 = \text{فَ} \, \frac{\text{ي م}}{\text{ي ر}}$$

ويعني ذلك أنه إذا بقي معدل فائض القيمة على حاله فإن:

آ) يهبط معدل الربح إذا كانت ي أكبر من ي، أي إذا ارتفع رأس المال الثابت على نحو بحيث أن رأس المال الكلّي ينمو نسبياً أسرع من نمو رأس المال المتغير. فإذا كان ثمة رأسمال معين يتألف من: 80ث + 20م + 20ف، ثم يتحول إلى 170ث + 30م + 30ف، فإن فَ يظل = 100%، ولكن الكسر $\frac{\text{م}}{\text{ر}}$ يهبط من $\frac{20}{100}$ إلى $\frac{30}{200}$ بالرغم من كون م وكذلك ر قد تعرضا للنمو، كما أن معدل الربح ينخفض بالمثل من 20% إلى 15%.

ب) لا يظل معدل الربح ثابتاً إلّا عندما تكون ي = ي، أي عندما يبقى الكسر $\frac{\text{م}}{\text{ر}}$ محتفظاً بنفس المقدار رغم التبدل الظاهري، أي إذا كان بسطه ومقامه يُقسمان على أو

(*) أنظر هذا المجلد، الفصل الخامس والفصل السادس، ص 87 ـ 146، [الطبعة العربية، ص 95-167].

يضربان بنفس المقدار. فواضح أن لرأس المال 80ث + 20م + 20ف ولرأس المال 160ث + 40م + 40ف نفس معدل الربح البالغ 20%، وذلك لبقاء فَ على حاله = 100% ولأن $\frac{م}{ر}$ = $\frac{20}{200}$ = $\frac{40}{200}$، وهاتان النسبتان تمثلان نفس القيمة في المثالين كليهما.

ج) يرتفع معدل الربح، إذا كانت ي أكبر من ي، أي عندما ينمو رأس المال المتغير نسبياً أسرع من نمو رأس المال الكلّي. فإذا تحوّل 80ث + 20م + 20ف إلى 120 ث + 40م + 40ف، فإن معدل الربح يرتفع من 20% إلى 25%، وذلك لأن فَ لم تتغير، أما الكسر فَ $\frac{م}{ر}$ = $\frac{20}{100}$ فقد ارتفع إلى $\frac{40}{160}$، أي من $\frac{1}{5}$ إلى $\frac{1}{4}$.

وعندما يتغير م وكذلك ر في اتجاه واحد، فيمكن أن نصور هذا التغير في مقداريهما وكأنهما يتغايران، إلى حد معين، بنفس النسبة بحيث أن $\frac{م}{ر}$ تظل على حالها إلى هذا الحد بالذات. ولكن إذا تجاوزا ذلك الحد، فإن واحداً منهما يمكن أن يتغير، وبذلك نكون قد اختزلنا هذه الحالة الأكثر تعقيداً إلى واحدة من الحالات السابقة الأكثر بساطة.

إذا تحول، مثلاً، 80ث + 20م + 20ف إلى 100ث + 30م + 30ف، فإن نسبة م إلى ث وكذلك نسبة م إلى ر تظل ثابتة في مجرى هذا التغير إلى حد الوصول إلى: 100ث + 25م + 25ف. وعليه، يظل معدل الربح إلى هذا الحد من دون تعديل. ويمكننا عندئذ أن نأخذ 100ث + 25م + 25ف بمثابة نقطة انطلاق، لنجد أن م يرتفع، بمقدار 5، ليصبح 30، وبفضل ذلك يرتفع ر من 125 إلى 130. وهكذا نواجه الحالة الثانية، حالة التغير البسيط في م وما يسببه ذلك من تغير في ر. إن معدل الربح، الذي كان في الأصل 20%، يرتفع، عبر الإضافة البالغة 5م، إلى $23\frac{1}{13}$% شرط أن يظل معدل فائض القيمة على حاله. [72]

ويمكن أيضاً أن يحصل الاختزال نفسه إلى الحالة الأبسط، حتى حين يتغير م وكذلك ر في اتجاهين متعاكسين. فإذا كنا، مثلاً، ننطلق ثانية من 80ث + 20م + 20ف، ثم نتحول إلى الصيغة: 110ث + 10م + 10ف، كذلك إذا كان التغير هو إلى 40ث + 10م + 10ف، لبقي معدل الربح على حاله كما من قبل = 20%. ولو أضفنا 70ث إلى هذه الصيغة الوسيطة، فإن معدل الربح يهبط إلى $8\frac{1}{3}$%. وهكذا نكون قد اختزلنا ذلك إلى حالة يتبدل فيها متغير واحد، وهو ث بالتحديد.

وعليه فإن تغير كل من م، ث، ر في آنٍ واحدٍ لا يأتي بأية وجهات نظر جديدة، بل يقودنا دائماً في آخر المطاف إلى حالة لا يتغير فيها سوى عامل واحد.

وحتى الحالة الوحيدة الباقية تكون قد بُحثت فعلاً، ألا وهي تلك الحالة التي يظل فيها م وكذلك ر على حالهما من الناحية العددية، في حين أن قيم عناصرهما المادية

تتعرض للتبدل بحيث يصبح م ممثلاً لكمية متبدلة من العمل قيد الحركة، ويصبح ث ممثلاً لكمية متبدلة من وسائل الإنتاج قيد الحركة.

ففي رأس المال المؤلف من 80ث + 20م + 20ف، نفترض أن 20م تمثل بالأصل أجور 20 عاملاً يعملون 10 ساعات يومياً. ثم نفترض أن أجور كل عامل ترتفع من 1 إلى $1\frac{1}{4}$. عندها لا تسدد 20م سوى أجور 16 عاملاً بدلاً من عشرين. ولكن إذا كان العمال العشرون ينتجون قيمة قدرها 40 خلال 200 ساعة عمل، فإن 16 عاملاً يعملون بمعدل 10 ساعات يومياً سوف ينتجون خلال 160 ساعة عمل قيمة قدرها 32 فقط. وبعد طرح 20م لدفع الأجور، لا يبقى من مجموع 32 سوى 12، وهو فائض القيمة؛ وبالتالي يهبط معدل فائض القيمة من 100% إلى 60%. ولكننا افترضنا أن معدل فائض القيمة يجب أن يظل ثابتاً، لذلك ينبغي تمديد يوم العمل بمقدار الربع، أي من 10 إلى $12\frac{1}{2}$ ساعة؛ ولئن كان 20 عاملاً يعملون 10 ساعات يومياً = 200 ساعة عمل، فينتجون قيمة مقدارها 40، فإن 16 عاملاً يعملون $12\frac{1}{2}$ ساعة يومياً = 200 ساعة، ينتجون المقدار نفسه من القيمة، أي أن رأس المال 80ث + 20م يُنتج، الآن كما من قبل، فائض قيمة يبلغ 20.

وبالعكس، إذا هبطت الأجور بحيث تمثل 20م أجور 30 عاملاً، فإن فَ لا يظل على حاله إلّا إذا خُفض يوم العمل من 10 إلى $6\frac{2}{3}$ ساعة، لأن $20 \times 10 = 30 \times 6\frac{2}{3} =$ 200 ساعة عمل.

لقد بحثنا أعلاه، من حيث الجوهر، إلى أي مدى يمكن أن يظل ث محتفظاً بنفس القيمة معبراً عنها بالنقد، في تلك الأمثلة الافتراضية المتعاكسة والتي تعبّر، مع ذلك، عن مقادير مختلفة من وسائل الإنتاج تتغير تبعاً لتغير العلاقات. ولكن هذه الحالة ليست ممكنة في شكلها الخالص إلّا بوصفها حالة استثنائية تماماً.

[73] أما تبدل قيمة العناصر التي تؤلف ث، والذي يزيد أو ينقص من كتلها تاركاً مجموع قيمة ث على حاله، فإنه لا يغير معدل الربح، كما لا يغير معدل فائض القيمة، طالما أن هذا التبدل لا يؤدي إلى تغيير مقدار م.

وبذلك نكون قد بحثنا كل حالات التغير الممكنة التي تطرأ على م، ث، ر في معادلتنا. لقد رأينا أن معدل الربح قد يهبط أو يظل على حاله أو يرتفع مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً، وذلك لأن أدنى تغير في نسبة م إلى ث، أو نسبته إلى ر، يكفي لتغيير معدل الربح أيضاً.

ووجدنا بالإضافة إلى ذلك أن هناك حدوداً معينة لتغيرات م في كل الأحوال، بحيث يُصبح بقاء فَ ثابتاً أمراً مستحيلاً من الناحية الاقتصادية. وبما أن كل تغير أحادي الجانب في ث ينبغي أن يصل إلى حدود معينة لا يمكن أن يبقى م بعدها ثابتاً، فإننا نجد أن هناك حدوداً لكل التغيرات المحتملة في $\frac{م}{ر}$ لا بد، بعد تجاوزها، من أن يصبح فَ متغيراً بالمثل. إن التفاعل المتبادل بين المتغيرات المختلفة في معادلتنا يبرز بشكل أوضح عند تناولنا لتغيرات فَ، وهو ما سنبحثه الآن.

II ـ تغير فَ

إن الصيغة العامة لمعدلات الربح الناجمة عن معدلات مختلفة من فائض القيمة سواء ثبت $\frac{م}{ر}$ أم تغير، يمكن استخلاصها بتحويل المعادلة:

$$حَ = فَ \frac{م}{ر}$$

إلى المعادلة الأخرى:

$$حَ_1 = فَ_1 \frac{م_1}{ر_1}$$

حيث يمثل كل من $حَ_1$، $فَ_1$، $م_1$، $ر_1$ القيم الجديدة المتغيرة لكل من حَ، فَ، م، ر، وبذلك يكون لدينا:

$$حَ:حَ_1 = فَ \frac{م}{ر}: \ ف \frac{م_1}{ر_1}،$$

وعليه فإن:

$$حَ_1 = \frac{فَ_1}{فَ} \times \frac{م_1}{م} \times \frac{ر}{ر_1} \times حَ.$$

1 ـ تغير فَ، ثبات $\frac{م}{ر}$

توجد لدينا في هذه الحالة المعادلتان التاليتان:

$$حَ = فَ \frac{م}{ر}؛ \ حَ_1 = فَ_1 \frac{م}{ر}،$$

ونظراً لتساوي $\frac{م}{ر}$ في المعادلتين كلتيهما، فإن

$$حَ:حَ_1 = فَ: فَ_1.$$

[74] هذا يعني أن معدلَيْ ربح رأسمالَيْن لهما نفس التركيب، يتناسبان مع بعضهما كتناسب معدلَيْ فائض القيمة المطابقين لهذين الرأسمالَيْن. ولأن ما يهمنا في الكسر $\frac{م}{ر}$ ليس

المقدار المطلق لكل من م و ر بل النسبة بينهما وحسب، فإن هذا ينطبق على كل رؤوس الأموال ذات التركيب المماثل مهما كانت مقاديرها المطلقة.

80 ث + 20 م + 20 ف؛ ر = 100، فَ = 100%، حَ = 20%

160 ث + 40 م + 20 ف؛ ر = 200، فَ = 50%، حَ = 10%

100%: 50% = 20%: 10%

إذا كان المقداران المطلقان لكل من م و ر متساويين في كلتا الحالتين، فإن معدلَيْ الربح يتناسبان مع أحدهما الآخر مثل تناسب كتلتي فائض القيمة أيضاً:

حَ: $حَ_1$ = فَ م : $فَ_1$ م = ف: $ف_1$

وعلى سبيل المثال:

80ث + 20م + 30ف ؛ فَ = 100% ، حَ = 20%

80ث + 20م + 20ف ؛ فَ = 50% ، حَ = 10%

20%:10% = 100 × 20 : 50 × 20 = 20ف:10ف.

يتضح مما سبق أن رؤوس الأموال التي لها تركيب مطلق أو مئوي متماثل، لا تختلف معدلات فائض قيمها إلّا إذا اختلفت الأجور، أو اختلف طول يوم العمل أو شدة العمل. لنأخذ الحالات الثلاث التالية:

I ـ 80 ث + 20 م + 10 ف؛ فَ = 50%، حَ = 10%،

II ـ 80 ث + 20 م + 20 ف؛ فَ = 100%، حَ = 20%،

III ـ 80 ث + 20 م + 40 ف؛ فَ = 200%، حَ = 40%،

نجد أن القيمة الكلّية المُنتجة مجدداً تبلغ 30 (أي 20م + 10 ف) في I و40 في II، و60 في III. ويمكن تحقيق ذلك بثلاث طرق.

أولاً ـ عند تباين الأجور، حيث تعبّر 20م عن عدد مختلف من العمال في كل حالة على حدة. لنفترض أنه يستخدم في الحالة I 15 عاملاً لعشر ساعات يومياً وبأجور قدرها $1\frac{1}{3}$ جنيه، وأنهم ينتجون قيمة قدرها 30 جنيهاً، منها 20 جنيهاً تعوّض عن الأجور وتبقى 10 جنيهات فائض قيمة. فإذا هبطت الأجور إلى جنيه واحد، يمكن عندئذ استخدام 20 عاملاً لعشر ساعات يومياً، ويُنتج هؤلاء قيمة قدرها 40 جنيهاً، تعوّض 20 جنيهاً منها عن الأجور، وتظل منها 20 جنيهاً فائض قيمة، وإذا هبطت الأجور إلى أدنى من ذلك، أي إلى $\frac{2}{3}$جنيه، فيمكن عندئذ استخدام 30 عاملاً لعشر ساعات يومياً، ويُنتج هؤلاء قيمة قدرها 60 جنيهاً، تبقى منها، بعد اقتطاع 20 جنيهاً للتعويض عن الأجور، 40 جنيهاً فائض قيمة.

إن هذه الحالة: حيث يبقى تركيب النسب المئوية لرأس المال ثابتاً، ويكون فيها يوم العمل ثابتاً، وشدة العمل ثابتة، في حين أن معدل فائض القيمة يتغير تبعاً لتغير الأجور، هي الحالة الوحيدة التي تصحّ فيها فرضية ريكاردو القائلة.

[75] «إن الأرباح ترتفع أو تنخفض بشكل **يتناسب بالضبط** مع انخفاض أو ارتفاع الأجور».

"Profits would be high or low, *exactly in proportion* as wages would be low or high».

(مبادىء [الاقتصاد السياسي]، إلخ، الفصل الأول، الفقرة الثالثة، ص 18، مؤلفات د. ريكاردو، أعدها للنشر: ماكلوخ، 1852).

(*Principles* [*of Political Economy*] *etc.,* ch. I, sect. III, p. 18. Works of D. Ricardo, ed. by MacCulloch, 1852).

أو، **ثانياً** ـ عند تباين شدة العمل. نفترض هنا وجود 20 عاملاً يعملون 10 ساعات عمل يومياً بنفس وسائل الإنتاج وينتجون 30 قطعة من سلعة معينة في الحالة I، و40 قطعة في الحالة II، و60 قطعة في الحالة III، وتمثّل كل قطعة قيمة جديدة قدرها جنيهاً واحداً بالإضافة إلى قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها. وما دامت كل 20 قطعة = 20 جنيهاً تعوّض عن الأجور في كل حالة، فيبقى هناك 10 قطع = 10 جنيهات كفائض قيمة في الحالة I، و20 قطعة = 20 جنيهاً في الحالة II، و40 قطعة = 40 جنيهاً في الحالة III.

أو **ثالثاً** ـ عند تباين طول يوم العمل. إذا عمل 20 عاملاً بنفس الشدة لمدة 9 ساعات يومياً في الحالة I و12 ساعة في الحالة II، و18 ساعة في الحالة III، فإن منتوجهم الكلّي سيكون على التوالي 30: 40: 60 متناسباً تناسب 9: 12: 18. ولما كانت الأجور تساوي 20 في كل حالة، فإن 10، 20، 40 تبقى على التوالي بمثابة فائض قيمة.

لذا فإن أي ارتفاع أو هبوط في الأجور يؤثر على مستوى معدل فائض القيمة باتجاه عكسي، كما أن ارتفاع أو هبوط شدة العمل، وتمديد أو تقليص يوم العمل، تؤثر جميعاً بنفس الاتجاه على مستوى فائض القيمة، وبالتالي فإنها تؤثر جميعاً نفس التأثير على معدل الربح شرط أن يظل $\frac{م}{ر}$ ثابتاً.

2) تغير فَ وم، مع ثبات ر

ينطبق على هذه الحالة التناسب التالي:

$$\text{حَ} : \text{حَ}_1 = \text{فَ}\,\frac{\text{م}}{\text{ر}} : \text{فَ}_1\,\frac{\text{م}_1}{\text{ر}} = \text{فَ م} : \text{فَ}_1\,\text{م}_1 = \text{ف} : \text{ف}_1$$

وهذا يعني أن معدلات الربح تتناسب مع بعضها مثل تناسب كتل فائض القيمة.

إن تغير معدل فائض القيمة، مع بقاء رأس المال المتغير ثابتاً، يعني تغير مقدار وتوزيع القيمة المنتجة حديثاً. فتغير كل من م وفَ في آنٍ واحدٍ يفترض دائماً هو أيضاً توزيعاً مغايراً للقيمة المنتجة حديثاً ولكنه لا يفترض على الدوام تغيراً في مقدار هذه القيمة. وثمة ثلاث حالات ممكنة هي:

آ) حدوث تغير في م وفي فَ في اتجاهين متعاكسين وبالمقدار نفسه؛ مثال:

80 ث + 20 م + 10 ف؛ فَ = 50%، حَ = 10%

90 ث + 10 م + 20 ف؛ فَ = 200%، حَ = 20%.

إن القيمة المنتجة حديثاً متساوية في الحالتين، ومن هنا أيضاً تساوي كمية العمل المنجز، أي 20 م + 10 ف = 10 م + 20 ف = 30. والفارق الوحيد هو أن 20 قد دفعت كأجور وبقيت 10 كفائض قيمة في الحالة الأولى، في حين أن 10 دفعت كأجور وبقيت 20 كفائض قيمة في الحالة الثانية. وهذه هي الحالة الوحيدة التي يظل فيها عدد العمال وطول يوم العمل وشدة العمل ثابتة، بينما يتغير م وكذلك فَ في آنٍ واحدٍ معاً. [76]

ب) تغير فَ وكذلك م في اتجاهين متعاكسين أيضاً، ولكن ليس بنفس المقدار. وفي هذه الحالة يكون تغير م يفوق فَ، أو تغير فَ يفوق م.

I ـ 80 ث + 20 م + 20 ف؛ فَ = 100%، حَ = 20%

II ـ 72 ث + 28 م + 20 ف؛ فَ = $71\frac{3}{7}$%، حَ = 20%

III ـ 84 ث + 16 م + 20 ف؛ فَ = 125%، حَ = 20%.

لقد دُفع 20م لقاء القيمة المنتجة حديثاً التي تبلغ 40 في I، و28م لقاء 48 في II، و16م لقاء 36 في III. إن الأجور والقيمة المنتجة حديثاً قد تغيرت سوية. إلّا أن تغير القيمة المنتجة حديثاً يعني تغيراً في كمية العمل المنجز، وعليه فهو يعني تغيراً إما في عدد العمال أو مدة العمل أو شدة العمل، أو في أكثر من واحد من هذه العوامل الثلاثة معاً.

ج) تغير فَ وكذلك م في نفس الاتجاه؛ في هذه الحالة يعزز أحدهما تأثير الآخر.

90 ث + 10 م + 10 ف؛ فَ = 100%، حَ = 10%

80 ث + 20 م + 30 ف؛ فَ = 150%، حَ = 30%

92 ث + 8 م + 6 ف؛ فَ = 75% ، حَ = 6%

وهنا أيضاً تتباين، في كل الحالات الثلاث، القيم المنتجة حديثاً وهي 20، 50، 14، وأن هذا التباين في مقدار العمل المطابق لكل حالة يعود، مرة ثانية، إلى الاختلاف في عدد العمال ومدة العمل وشدة العمل، أو بعض هذه العوامل أو جميعها معاً.

3) تغير فَ، م، ر

لا تقدم لنا هذه الحالة أية أوضاع جديدة وتُحلّ بواسطة الصيغة العامة الواردة في الحالة II، والتي يتغير فيها فَ.

* * *

بناء على ما سبق فإن تأثير التغير الحاصل في مقدار معدل فائض القيمة على معدل الربح يولّد الحالات التالية:

1) يزداد حَ أو ينقص بنفس نسبة ازدياد أو نقصان فَ إذا ظل م/ر ثابتاً.

[77]

80 ث + 20 م + 20 ف؛ فَ = 100%، حَ = 20%

80 ث + 20 م + 10 ف؛ فَ = 50%، حَ = 10%

100% : 50% = 20% : 10%

2) يرتفع حَ أو ينخفض بنسبة أكبر من ارتفاع أو انخفاض فَ إذا تغير م/ر بنفس اتجاه تغير فَ، أي إذا كان م/ر يزداد أو ينقص عند ازدياد أو نقصان فَ.

80 ث + 20 م + 10 ف؛ فَ = 50%، حَ = 10%

70 ث + 30 م + 20 ف؛ فَ = $66\frac{2}{3}$%، حَ = 20%

50% : $66\frac{2}{3}$% < 10% : 20%

3) يرتفع حَ أو ينخفض بنسبة أقل من ارتفاع أو انخفاض فَ، إذا كان م/ر يتغير في اتجاه معاكس لتغير فَ ولكن بنسبة أقل منه.

80 ث + 20 م + 10 ف؛ فَ = 50%، حَ = 10%

90 ث + 10 م + 15 ف؛ فَ = 150%، حَ = 15%

50% : 150% > 10% : 15%

4) يرتفع حَ بينما ينخفض فَ، أو ينخفض حَ بينما يرتفع فَ، إذا كان رَ يتغير باتجاه معاكس لتغير فَ وبنسبة أكبر منه.

80 ث + 20 م + 20 ف؛ فَ = 100%، حَ = 20%

90 ث + 10 م + 15 ف؛ فَ = 150%، حَ = 15%

لقد ارتفع فَ من 100% إلى 150%، في حين انخفض حَ من 20% إلى 15%.

5) أخيراً: يظل حَ ثابتاً بينما يرتفع فَ أو ينخفض، عندما يتغير رَ باتجاه معاكس لتغير فَ ولكن بنفس نسبة تغير فَ بالضبط.

وهذه الحالة الأخيرة هي الحالة الوحيدة التي يعوزها بعض التوضيح. لقد لاحظنا من قبل في تغيرات رَ أنه يمكن التعبير عن نفس معدل فائض القيمة بمعدلات ربح متباينة تماماً. ونرى الآن أن نفس معدل الربح يمكن أن يرتكز على معدلات فائض قيمة غاية في الاختلاف. ولكن على حين أن أي تغير في نسبة م إلى ر يكفي لتوليد اختلاف في معدل الربح، حينما يظل فَ ثابتاً، فإن تغيراً في مقدار فَ ينبغي أن يؤدي إلى تغير عكسي، مماثل المقدار، في رَ، لكي يظل معدل الربح على حاله. وفي حالات جد نادرة فقط يمكن أن يحصل هذا لرأس المال الواحد نفسه، أو لرأسمالَيْن مستثمرين في نفس البلد. لنأخذ على سبيل المثال رأسمالاً [78]

80 ث + 20 م + 20 ف؛ ر = 100، فَ = 100%، حَ = 20%،

ونفترض أن الأجور تهبط إلى حد يمكن معه الحصول على نفس العدد من العمال لقاء 16م بدلاً من 20م. وببقاء الشروط الأخرى ثابتة، تتحرر 4م، ويكون لدينا ما يلي:

80 ث + 16 م + 24 ف؛ ر = 96، فَ = 150%، حَ = 25%.

ولكي يصبح حَ الآن مثلما كان عليه في السابق، أي 20%، ينبغي أن يرتفع رأس المال الكلّي إلى 120، فيرتفع رأس المال الثابت إلى 104:

104ث + 16م + 24ف؛ ر = 120، فَ = 150%، حَ = 20%.

ولكن ذلك غير ممكن إلّا إذا اقترن هبوط الأجور في آنٍ واحدٍ بتغير في إنتاجية العمل يستلزم مثل هذا التغيير في تركيب رأس المال؛ أو إذا كانت القيمة النقدية لرأس المال الثابت قد ارتفعت من 80 إلى 104؛ باختصار ـ إذا حدث اتفاق عرضي للشروط، اتفاق لا يقع إلّا في حالات استثنائية. والحقيقة أن تغير فَ الذي لا يستدعي تغيراً آنياً في م وبالتالي في رَ، لا يصادفنا إلّا في ظروف معينة، وبالتحديد في تلك الفروع الصناعية التي لا تستخدم سوى رأس المال الأساسي والعمل، بينما يؤمن موضوع العمل من الطبيعة.

بيد أن الوضع يختلف عند المقارنة بين معدلَيْ الربح في بلدين مختلفين. فمعدل الربح نفسه يعبّر بالفعل، في هذه الحالة، عن معدلات مختلفة من فائض القيمة في الأغلب.

وعليه، ينجم عن جميع هذه الحالات الخمس أن ارتفاعاً في معدل الربح قد يتوافق مع انخفاض أو ارتفاع معدل فائض القيمة، وأن انخفاضاً في معدل الربح قد يتوافق مع انخفاض أو ارتفاع في معدل فائض القيمة، وأن معدل ربح ثابتاً قد يتوافق مع ارتفاع أو انخفاض معدل فائض القيمة. وقد سبق أن رأينا من الحالة I أن ارتفاع أو انخفاض أو ثبات معدل الربح قد يتطابق أيضاً مع معدل ثابت لفائض القيمة.

* * *

وهكذا، يتحدد معدل الربح بعاملين رئيسيين هما: معدل فائض القيمة، وتركيب قيمة رأس المال. ويمكن تلخيص تأثير هذين العاملين بإيجاز على النحو التالي، علماً بأننا يمكن أن نعبّر عن تركيب رأس المال بالنسبة المئوية، لأنه ليس من المهم هنا عن أي جزء من جزءي رأس المال ينبع التغيير.

إن معدلَيْ ربح رأسمالَيْن، أو نفس رأس المال الواحد في حالين مختلفين ومتعاقبين، [79]

يكونان متساويين:

1) إذا كانت النسبة المئوية لتركيب رأسمالَيْن واحدة، وكان معدلا فائض القيمة متساويين.

2) عند اختلاف النسبة المئوية لتركيب رأسمالَيْن، واختلاف معدلَيْ فائض القيمة، شريطة أن يكون حاصل ضرب معدلي فائض القيمة في الجزءين المتغيرين للرأسمالَيْن المعبر عنهما بالنسبة المئوية (أي: فَ × م) متساويين، أي إذا كانت كتلتا فائض القيمة، المحسوبتين على أساس نسبتهما المئوية من رأس المال الكلّي (ف = فَ م)، متساويتين، بمعنى أن يتناسب العاملان فَ وكذلك م تناسباً عكسياً مع أحدهما الآخر في الحالتين كلتيهما.

ولا يكونان متساويين:

1) إذا كان تركيب رأسمالَيْن من حيث النسبة المئوية واحداً، وكان معدلا فائض القيمة غير متساويين؛ فيتناسب معدلا الربح عندئذ كتناسب معدلَيْ فائض القيمة.

2) إذا كان معدلا فائض القيمة متساويين، وكان تركيب النسبة المئوية مختلفاً، فيتناسب معدلا الربح كتناسب الجزءين المتغيرين من الرأسمالَيْن.

3) إذا لم يكن معدلا فائض القيمة وتركيب النسبة المئوية متساويين؛ فيتناسب معدلا الربح في هذه الحالة كحاصل ضرب فَ × م أي كتناسب كتلتي فائض القيمة المحسوبتين كنسبة مئوية من رأس المال الكلّي(10).

(10) [تضم المخطوطة بالإضافة إلى ذلك حسابات جد مفصلة عن التباين بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح (فَ ـ حَ)؛ ويتسم هذا التباين بكثير من الخواص المشوّقة، وتعرض لنا حركته حالات يبتعد فيها المعدلان عن بعضهما بعضاً أو يقتربان من بعضهما البعض. ويمكن عرض هذه الحركة بواسطة المنحنيات البيانية. وأنا أمتنع عن عرض هذه المادة لأنها تتسم بأهمية أقل بالنسبة لأهداف هذا الكتاب المباشرة، ولأنه يكفي هنا أن نشير إلى هذه النقطة لكي نلفت انتباه أولئك القراء الذين يودون دراسة هذه المسألة دراسة أعمق. ف. إنجلز].

الفصل الرابع

تأثير الدوران على معدل الربح

(*) [لقد تم بحث تأثير الدوران على إنتاج فائض القيمة، وبالتالي الربح، في الكتاب الثاني. فبوسعنا إذن أن نوجزه بالموضوعات التالية: بما أن الدوران يتطلب وقتاً ذا مدى معين فلا يمكن استخدام كل رأس المال في الإنتاج في آنٍ واحدٍ، ولذلك يهجع جزء من رأس المال بائراً على الدوام، إما على شكل رأسمال نقدي، أو خزين مواد أولية، أو رأسمال سلعي ناجز ولكن غير مباع، أو ديون غير مستحقة بعد؛ وإن رأس المال الناشط في الإنتاج الفعلي، أي في عملية خلق فائض القيمة والاستيلاء عليها، يتناقص على الدوام بمقدار ذلك الجزء، كما أن فائض القيمة الجاري إنتاجه والمستولى عليه ينقص بنفس هذه النسبة. فكلما قصر زمن الدوران تضاءل هذا الجزء البائر من رأس المال قياساً إلى رأس المال كله؛ وتعاظم فائض القيمة المستولى عليه، شرط أن تظل باقي الظروف على حالها.

وقد سبق أن بيّنا في الكتاب الثاني بالتفصيل، كيف أن كتلة فائض القيمة المنتج تزداد بتقلص زمن الدوران، أو تقلص أحد مقطعيه، أي زمن الإنتاج وزمن التداول(**). ولكن بما أن معدل الربح لا يعبّر إلّا عن نسبة كتلة فائض القيمة التي تم إنتاجها إلى رأس المال الكلّي المستخدم في إنتاجها. فمن الواضح أن أي تقليص من هذا القبيل يرفع معدل الربح. إن ما سبق وقيل في الجزء الثاني من الكتاب الثاني بخصوص فائض

(*) هذا الفصل محاط بقوسين مربعين، ومذيل بتوقيع إنجلز. [ن. ع].

(**) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص296-301، [الطبعة العربية، ص 336-342].

القيمة، يسري تماماً على الربح وعلى معدل الربح، وليس ثمة ما يدعو لتكراره هنا. غير أننا نرغب في التأكيد على بعض النقاط الرئيسية.

إن الوسيلة الرئيسية لتقليص زمن الإنتاج هي رفع إنتاجية العمل، أو ما يسمى عادة بالتقدم الصناعي. فإذا كان ذلك لا يقتضي زيادة كبيرة فورية في النفقات العامة لرأس [81] المال الكلّي، التي تنجم عن إدخال آلات غالية الثمن وإلخ، مما يؤدي إلى تقليص معدل الربح الذي يُحسب نسبة إلى رأس المال الكلّي، فإن معدل الربح هذا لا بدّ وأن يرتفع. ويجري ذلك، بلا جدال، لدى تطبيق اكتشافات كثيرة في الصناعات التعدينية والكيميائية. فالطرائق التي تم اكتشافها مؤخراً في إنتاج الحديد والفولاذ، مثل طرائق بيسمير، وسيمنز وغيلكريست ـ توماس، إلخ، تختصر العمليات السابقة الطويلة للغاية إلى الحد الأدنى وبتكاليف زهيدة نسبياً. كما أن تحضير الاليزارين، أو صباغ الفوّة الأحمر من قطران الفحم، يعطي خلال بضعة أسابيع نفس النتائج التي كانت تتطلب في السابق عدة سنوات، وذلك بواسطة أجهزة صناعية مستخدمة من قبل لتحضير أصباغ أخرى من قطران الفحم؛ فقد كان نمو نبات الفوّة يستغرق سنة، كما كان من المعتاد ترك جذوره تنضج بضع سنوات أخرى قبيل تصنيعه.

أما الوسيلة الرئيسية لتقليص زمن التداول فهي تحسين المواصلات. وفي هذا المجال أيضاً تحققت خلال الخمسين سنة الأخيرة ثورة لا تمكن مقارنتها إلّا بالثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فسكك الحديد أزاحت الطرق المعبدة بالحصباء إلى المرتبة الثانية على الأرض، وأقصت حركة المراكب البخارية السريعة والمنتظمة حركة المراكب الشراعية البطيئة وغير المنتظمة في البحر، وأضحى العالم بأسره محاطاً بأسلاك التلغراف. وجاء شق قناة السويس ليفتح في الحقيقة كلاً من أستراليا وشرق آسيا أمام الملاحة البحرية. لقد كان زمن تداول السلع المرسلة إلى شرقي آسيا يستغرق في سنة 1847 لا أقل من اثني عشر شهراً (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، ص 235)(*)، أما الآن فقد تقلص ذلك إلى عدد مماثل من الاسابيع تقريباً. وبفضل هذا الانقلاب في وسائط النقل أصبحت أكبر بؤرتين للأزمات في 1825 و1857، وهما أميركا والهند، أقرب إلى البلدان الصناعية الأوروبية بنسبة 70 ـ 90%، وبذلك فقدت هاتان البؤرتان

(*) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص255، [الطبعة العربية، 291-292].

أكبر قدر من قابليتهما للإنفجار. وتقلص زمن دوران كل التجارة العالمية بنفس النسبة، أما فعالية رأس المال الموظف فيها فقد تضاعفت أكثر من مرتين أو ثلاث مرات. ولا حاجة بنا للقول إن هذا الوضع لم يمرّ بدون تأثير على معدل الربح.

ولتصوير تأثير دوران رأس المال الكلّي على معدل الربح بشكل صافٍ لا بدّ من الافتراض بأن كل الظروف الأخرى متساوية بالنسبة للرأسمالَيْن اللذين نقارن فيما بينهما. كما ينبغي أن يكون تركيب الرأسمالَيْن المعبّر عنه بالنسب المئوية متساوياً، وذلك [82] بالإضافة إلى تساوي معدل فائض القيمة ويوم العمل. لنأخذ الآن رأس المال آ الذي يتكوّن من 80 ث + 20 م = 100 ر، ولنفترض أنه يقوم بالدوران مرتين في السنة وبمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يكون المنتوج السنوي:

160 ث + 40 م + 40 ف. وإذا أردنا استخراج معدل الربح فلن نقسم فائض القيمة 40 ف على القيمة ـ رأسمال التي قامت بالدوران والبالغة 200، بل نقسمها على القيمة ـ رأسمال المسلّفة والبالغة 100، وبذلك فإن حَ = 40%.

لنقارن رأس المال ب برأس المال آ حيث يتألف رأس المال ب من: 160ث + 40م = 200 ر، وله نفس معدل فائض القيمة البالغ 100% ولكنه يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة. وعلى هذا يبلغ المنتوج السنوي مثلما كان آنفاً:

160ث + 40م + 40ف. ولكن ينبغي في هذه الحالة تقسيم الـ 40ف على رأس المال المسلّف البالغ 200، مما يعطينا معدل ربح قدره 20%، أي نصف المعدل الخاص برأس المال آ.

يترتب على ذلك ما يلي: أن معدلَيْ ربح رأسمالَيْن يتناسبان بصورة عكسية مع زمني الدوران شرط أن يكون لهذين الرأسمالَيْن التركيب المئوي نفسه ومعدل فائض القيمة نفسه ويوم العمل نفسه. أما إذا كان التركيب أو معدل فائض القيمة أو يوم العمل أو أجور العمل غير متساوية في الحالتين اللتيْن نقارن فيما بينهما، فإن هذا سوف يولّد بالطبع فروقات في معدل الربح؛ إلّا أن هذه الفروقات مستقلة عن الدوران، ولهذا السبب فإنها لا تعنينا في هذا المجال؛ فلقد سبق أن بُحثت في الفصل الثالث.

إن التأثير المباشر لتقلص زمن الدوران على إنتاج فائض القيمة، وبالتالي على الربح، يتلخص بزيادة فاعلية الجزء المتغير من رأس المال وما يتولّد عن ذلك من زيادة؛ وهو ما بيناه في رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر المعنون: دوران رأس المال المتغير. وقد أوضحنا هناك أن رأسمالاً متغيراً يبلغ 500 ويقوم بالدوران عشر مرات في

السنة، يستولي على فائض قيمة، خلال هذا الزمن، بقدر ما يستولي عليه رأسمال متغير قدره 5000 وله نفس معدل فائض القيمة وهو يدفع الأجور نفسها، ولكن يقوم بدوران واحد فقط في السنة.

لنأخذ رأس المال I الذي يتألف من رأسمال أساسي قدره 10,000، ويتعرض لاهتلاك سنوي بنسبة 10% = 1000، ورأسمال ثابت دائر قدره 500، ورأسمال متغير قدره 500 أيضاً. لنفرض أن رأس المال المتغير يقوم بعشرة دورانات في السنة وبمعدل فائض قيمة قدره 100%. ولنفرض في كل الأمثلة اللاحقة، توخياً للتبسيط، أن رأس المال الثابت الدائر يقوم خلال نفس الوقت بدوران مماثل لدوران رأس المال المتغير، وهذا ما يجري في الممارسة العملية في أغلب الأحيان. وسيكون منتوج مثل هذه الفترة من الدوران:

100 ث (اهتلاك) + 500 ث + 500 م + 500 ف = 1600، أما منتوج سنة كاملة بعشرة دورانات فسيكون:

1000 ث (إهتلاك) + 5000 ث + 5000 م + 5000 ف = 16,000،

[83] ر = 11,000، ف = 5000، حَ = $\frac{5000}{11,000}$ = $45\frac{5}{11}$%.

ولنأخذ الآن رأس المال II الذي يتألف من: 9000 رأسمال أساسي، 1000 للإهتلاك السنوي، 1000 رأسمال ثابت دائر، 1000 رأسمال متغير، 100% معدل فائض القيمة، ويقوم رأس المال المتغير بالدوران 5 مرات في السنة. وعليه سيكون منتوج كل فترة دوران لرأس المال المتغير هذا:

200 ث (اهتلاك) + 1000 ث + 1000 م + 1000 ف = 3200،

وسيكون المنتوج السنوي الكلّي بعد خمسة دورانات:

1000 (اهتلاك) + 5000 ث + 5000 م + 5000 ف = 16,000

ر = 11,000، ف = 5000، حَ = $\frac{5000}{11,000}$ = $45\frac{5}{11}$%.

ولنأخذ بالإضافة إلى ذلك، رأس المال III الذي لا يضم أي رأسمال أساسي، بل يتألف من رأسمال ثابت دائر قدره 6000، ورأسمال متغير قدره 5000. ونفرض أنه يقوم بدوران واحد في السنة بمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يكون المنتوج الكلّي في السنة:

6000 ث + 5000 م + 5000 ف = 16,000،

ر = 11,000، ف = 5000، حَ = $\frac{5000}{11,000}$ = $45\frac{5}{11}$%.

لقد حصلنا إذن في جميع هذه الحالات الثلاث على نفس الكتلة السنوية من فائض القيمة = 5000، ولما كان رأس المال الكلّي متساوياً في جميع الحالات الثلاث، أي تحديداً = 11,000، فقد حصلنا على معدل الربح نفسه، البالغ $45\frac{5}{11}$%.

ولكن إذا قام الجزء المتغير من رأس المال I بخمسة دورانات سنوية عوضاً عن عشرة، فإن النتيجة ستكون مغايرة. فسيكون منتوج الدوران الواحد في مثل هذه الحالة:

200 ث (اهتلاك) + 500 ث + 500 م + 500 ف = 1700.

أما المنتوج السنوي:

1000 ث (اهتلاك) + 2500 ث + 2500 م + 2500 ف = 8500،

ر = 11,000، ف = 2500، حَ = $\frac{2500}{11,000}$ = $22\frac{8}{11}$%.

لقد هبط معدل الربح إلى النصف، لأن زمن الدوران قد تضاعف.

وعلى هذا فإن كتلة فائض القيمة المستولى عليها في سنة واحدة تساوي كتلة فائض القيمة المستولى عليها في فترة دوران واحدة لرأس المال المتغير مضروبة بعدد هذه الدورانات في السنة. وعلى فرض أننا نرمز لفائض القيمة أو الربح المستولى عليه في سنة واحدة بالرمز **ف**، وفائض القيمة المستولى عليه في فترة دوران واحدة بالرمز ف، [84] وعدد دورانات رأس المال المتغير في السنة الواحدة بالرمز ن، فإن **ف** = ف × ن، والمعدل السنوي لفائض القيمة **فَ** = فَ × ن، وذلك كما أوضحنا في رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس عشر، I(*).

ويتضح دونما حاجة للقول، أن صيغة معدل الربح حَ = فَ $\frac{م}{ر}$ = فَ $\frac{م}{ث+م}$ لا تكون صحيحة إلّا إذا كان م في بسط المعادلة هو نفس م في مقامها. ذلك أن م في المقام يمثل كل ذلك الجزء من رأس المال الكلّي، الذي تم استخدامه، في المتوسط، كرأسمال متغير لدفع الأجور. أما م في البسط فهو لا يتحدد قبل كل شيء إلّا بأنه أنتج واستولى على كمّ معين من فائض القيمة = ف، الذي تؤلف نسبته إلى م هذا، أي $\frac{ف}{م}$، معدل فائض القيمة فَ. وعن هذا الطريق فحسب تحولت المعادلة حَ = $\frac{م}{ث+م}$ إلى معادلة أخرى: حَ = فَ $\frac{م}{ث+م}$. إن م في البسط ينبغي أن يساوي الآن م في المقام، أي يساوي كامل الجزء المتغير من رأس المال ر. بتعبير آخر لا يمكن تحويل المعادلة حَ = $\frac{ف}{ر}$ بصورة صحيحة إلى معادلة حَ = فَ $\frac{م}{ث+م}$، إلّا إذا كان ف يعبّر عن فائض

(*) [رأس المال]، المجلد الثاني، ص307، [الطبعة العربية، ص 348-349].

القيمة الذي تم إنتاجه في فترة دوران واحدة لرأس المال المتغير. أما إذا كانت ف تمثل جزءاً من فائض القيمة هذا ليس إلّا، فمع أن المُعادَلة ف = فَ × م تظل صحيحة، غير أن م في هذه المُعادَلة أصغر من م في المُعادَلة ر = ث + م لأنه أصغر من كامل رأس المال المتغير الذي أُنفق على الأجور. ولكن إذا كانت ف أكبر من فائض القيمة لدوران واحد يقوم به م، فإن جزءاً من م هذا أو ربما م بأكمله يُستخدم مرتين، أي في الدوران الأول، ثم في الثاني، أو في الدوران الثاني وفي دورانات لاحقة؛ ولذلك، فإن م هذا الذي ينتج فائض القيمة ويمثل كامل الأجور المدفوعة أكبر من م في ث + م، وهذا يجعل الحسابات خاطئة.

ولكي تصبح صيغة معدل الربح السنوي صحيحة تماماً يتوجب علينا أن نضع معدل فائض القيمة السنوي بدلاً من معدل فائض القيمة البسيط، أي أن نضع **فَ** أو فَ × ن. بتعبير آخر ينبغي أن نضرب فَ، أي معدل فائض القيمة أو، وهذا يؤدي إلى نفس النتيجة، أن نضرب م، أي ذلك الجزء المتغير من رأس المال الذي يحتويه ر، في ن وهو عدد دورانات رأس المال المتغير هذا خلال سنة، وبذلك نحصل على المعادلة: حَ = فَ × ن × م/ر، وهي صيغة استخراج معدل الربح السنوي.

ولكن في أغلب الحالات لا يعرف حتى الرأسمالي مقدار رأس المال المتغير في مشروع معين. وقد رأينا في الفصل الثامن من الكتاب الثاني، كما سنرى فيما بعد، أن الفارق الوحيد الذي يدركه الرأسمالي في الجوهر داخل رأس المال هو ذلك الفارق بين [85] رأسماله الأساسي ورأسماله الدائر. فهو يأخذ النقود لدفع الأجور من خزينته التي تحتوي على جزء من رأس المال الدائر الماثل تحت تصرفه في شكل نقدي، هذا إنْ لم يكنْ مودعاً في المصرف، ويأخذ من الخزينة ذاتها نقوداً لشراء المواد الأولية والمواد المساعدة ويدوّن كل هذه المصروفات في حساب واحد. وحتى لو أفرد للأجور المدفوعة حساباً خاصاً، فإن هذا الحساب لا يُظهر في نهاية السنة مقدار ما تم دفعه، أي م ن وليس مقدار رأس المال المتغير م بالذات. ولكي يستخرج هذا المقدار ينبغي على الرأسمالي أن يجري حسابات خاصة سنقدم عنها هنا مثالاً إيضاحياً.

ولهذا الغرض نأخذ مغزل القطن الذي يضم عشرة آلاف مغزل آلي، والذي وصفناه في رأس المال، الكتاب الأول، ص 209/ 201(*)، مفترضين أن المعلومات التي أوردناها

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص233، [الطبعة العربية، ص 279-280].

حينذاك بخصوص أسبوع واحد من شهر نيسان/إبريل عام 1871 تظل سارية المفعول طوال السنة كلها. لقد كان رأس المال الأساسي المتمثل في الآلات يبلغ 10 آلاف جنيه. غير أن رأس المال الدائر لم يكن معيّناً، لذا نفترض أنه كان يبلغ 2500 جنيه، وهذا الرقم يبدو مرتفعاً، إلّا أنه مبرر بافتراض ينبغي القيام به هنا، وهو عدم وجود عمليات ائتمان، أي ليس هناك استخدام مؤقت أو دائم لرؤوس أموال الغير. كانت قيمة المنتوج الأسبوعي تتألف من 20 جنيهاً عن اهتلاك الآلات، و358 جنيهاً كرأسمال ثابت دائر مسلّف (6 جنيهات إيجار الأبنية، 342 جنيهاً ثمن القطن، و10 جنيهات ثمن الفحم والغاز والزيت) إلى جانب 52 جنيهاً كرأسمال متغير مُنفق على الأجور، و80 جنيهاً فائض قيمة. وعليه فإن:

20 ث (اهتلاك) + 358 ث + 52 م + 80 ف = 510.

فما سلّف أسبوعياً من رأس المال الدائر يبلغ إذن 358 ث + 52 م = 410، وتركيبه بالنسبة المئوية هو 87.3 ث + 12.7م. وعند تطبيق هذه النسبة على مجمل رأس المال الدائر البالغ 2500 جنيه فإنه ينقسم إلى 2182 جنيهاً كرأسمال ثابت و318 جنيهاً كرأسمال متغير. وبما أن مجموع ما يُدفع للأجور في سنة واحدة يساوي 52 × 52 جنيهاً، أي 2704 جنيهات، فإن رأس المال المتغير البالغ 318 جنيهاً يقوم بالدوران $8\frac{1}{2}$ مرة على وجه التقريب في تلك السنة، أما معدل فائض القيمة فإنه يبلغ $\frac{80}{52} = 153\frac{11}{13}$%. ومن هذه المعطيات نستخرج معدل الربح وذلك بأن ندخل في الصيغة حَ = فَ × ن × $\frac{م}{ر}$، القيم التالية: فَ = $153\frac{11}{13}$، ن = $8\frac{1}{2}$، م = 318، ر = 12,500؛ وعليه فإن:

$$ح َ = 153\frac{11}{13} \times 8\frac{1}{2} \times \frac{318}{12,500} = 33.27\%.$$

[86] ويمكننا التحقق من هذه النتيجة باستخدام الصيغة البسيطة حَ × $\frac{ف}{ر}$. أن إجمالي فائض القيمة، أو الربح، يبلغ في السنة 80 جنيهاً × 52 = 4160 جنيهاً، وإذا قسّمنا هذا المقدار على رأس المال الكلّي البالغ 12,500 جنيه، فسيكون الناتج 33.28%، أو نتيجة مساوية تقريباً لمعدل الربح أعلاه، وهو معدل للربح مرتفع بشكل استثنائي، الأمر الذي لا يمكن تفسيره إلّا بالظروف المؤاتية جداً لتلك الفترة (أسعار واطئة جداً للقطن مصحوبة بأسعار عالية جداً للغزول)، وهو وضع لم يستمر في واقع الأمر طوال السنة كلها.

وكما ذكرنا آنفاً فإن فَ × ن في الصيغة حَ = فَ × ن × $\frac{م}{ر}$ تقوم مقام الشيء الذي

أسميناه في الكتاب الثاني بالمعدل السنوي لفائض القيمة، وهو يبلغ في المثال المذكور أعلاه $153\frac{11}{13}$% × $8\frac{1}{2}$، أي $1307\frac{9}{13}$% بالضبط. وعليه، إذا ضرب أحد اسمه بيدرمان يديه على رأسه لضخامة معدل فائض القيمة السنوي البالغ 1000% الذي أوردناه في مثالنا الايضاحي في الكتاب الثاني، فقد يشعر بالطمأنينة الآن لمعدل فائض القيمة السنوي الذي يزيد على 1300% والذي استقيناه من الممارسة الحية في مانشستر. إن مثل هذا المعدل ليس شيئاً نادراً في أوقات الازدهار الأكبر رغم أننا لم نشهد لها مثيلاً منذ أمد بعيد.

وبالمناسبة فإننا هنا إزاء مثال ايضاحي عن التركيب الفعلي لرأس المال في الصناعة الحديثة الكبرى، حيث نجـد أن رأس المال الكلّي البالغ 12,500 جنيه ينقسم إلى 12,182 جنيهاً رأسمالاً ثابتاً و318 جنيهاً رأسمالاً متغيراً، وهو ينقسم مئوياً إلى: $97\frac{1}{2}$ث + $2\frac{1}{2}$م = 100ر. إن $\frac{1}{40}$ فقط من مجموع رأس المال يسدد الأجور، ولكن بأكثر من ثمانية دورانات في السنة.

وبما أن عدد الرأسماليين الذين يخطر على بالهم إجراء حسابات من هذا النوع بخصوص مشاريعهم قليل، بالطبع، فإن الاحصائيات تلزم الصمت المطلق تقريباً بصدد العلاقة القائمة بين الجزء الثابت من رأس المال الاجتماعي الكلّي والجزء المتغير من رأس المال هذا. وإن الاحصائيات الرسمية الأميركية هي الوحيدة التي تقدم ما يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الراهنة، ونقصد بذلك مقدار الأجور المدفوعة في كل فرع من فروع الأعمال ومقدار الأرباح المتحققة. ولكن مع أن هذه الأرقام موضع ريبة نظراً لاستنادها إلى تصريحات الصناعيين غير المدققة، فإنها تتمتع مع ذلك بأهمية بالغة لأنها الوثائق الوحيدة المتوافرة لدينا حول هذا الموضوع. أما في أوروبا فإننا أرقّ حاشية من أن نجور على كبار صناعيينا لتقديم مثل هذه الاعترافات. **ف. إنجلز]**.

[87]

الفصل الخامس

الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت

I ـ نظرة عامة

إن زيادة فائض القيمة المطلق، أي إطالة العمل الفائض، وبالتالي تمديد يوم العمل، مع بقاء رأس المال المتغير على حاله، وقيامه لهذا السبب باستخدام العدد نفسه من العمال بالأجور الإسمية نفسها، بصرف النظر عما إذا كان الوقت الإضافي مدفوعاً أم لا، يؤدي إلى تخفيض نسبي لقيمة رأس المال الثابت قياساً إلى قيمة رأس المال الكلّي وقياساً إلى قيمة رأس المال المتغير، مما يرفع معدل الربح، بغض النظر عن نمو كتلة فائض القيمة وإمكان إرتفاع معدل فائض القيمة. إن حجم الجزء الأساسي من رأس المال الثابت، مثل بنايات المصنع والآلات، إلخ، يظل على حاله سواء استُخدم لعمل يدوم 16 ساعة أو 12 ساعة. فتمديد يوم العمل لا يستلزم أية نفقات جديدة في هذا الجزء من رأس المال الثابت، وهو أكثر أجزائه ارتفاعاً في التكاليف. كما أن ذلك يفضي إلى تجديد إنتاج قيمة رأس المال الأساسي في عدد أقل من فترات الدوران، بحيث يتم اختصار الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه رأس المال هذا مسلّفاً لتوليد ربح معين. وعلى هذا فإن تمديد يوم العمل يزيد الربح حتى لو كان الوقت الإضافي مدفوعاً، بل حتى لو كان ما يدفع للوقت الإضافي أعلى مما يدفع لقاء ساعات العمل الاعتيادية، ولكن ضمن حدود معينة. وعليه، كانت الضرورة المتنامية لزيادة رأس المال الأساسي في

النظام الصناعي الحديث من الحوافز الرئيسية التي تدفع بالرأسماليين المهووسين بجني الربح إلى تمديد يوم العمل[11].

[88] أما إذا ظل يوم العمل ثابتاً، فلا بد من شروط أخرى. فمن الضروري في هذه الحالة إما زيادة عدد العمال، وزيادة كتلة رأس المال الأساسي بنسبة معينة، أي الأبنية والآلات والخ.، لغرض استغلال كتلة أكبر من العمل (سنترك هنا جانباً الاقتطاعات من الأجور أو تخفيض الأجور دون المستوى الاعتيادي). أو، إذا ازدادت شدة العمل او ارتفعت قدرة إنتاجية العمل، وتم توليد فائض قيمة نسبي أكبر بشكل عام، فإن كتلة الجزء الدائر من رأس المال الثابت ترتفع في فروع الصناعة تلك التي تستخدم المواد الأولية، لأن هناك معالجة مقدار أكبر من المواد الأولية وإلخ، في فترة محددة من الزمن؛ ومن ناحية ثانية يزداد عدد الآلات التي يقوم بتحريكها نفس العدد من العمال؛ وعليه، يرتفع هذا الجزء من رأس المال الثابت هو الآخر. لذا، فإن نمو فائض القيمة يقترن بنمو في رأس المال الثابت، كما يقترن الاستغلال المتنامي للعمل بغلاء شروط الإنتاج التي يتم استغلال العمل بواسطتها، أي بازدياد نفقات رأس المال. وعليه، فإن معدل الربح ينخفض من جراء ذلك من هذه الجهة، ويرتفع من الجهة الأخرى.

وهناك سلسلة كاملة من التكاليف الجارية تظل على حالها، أو تكاد، سواء كان يوم العمل أطول أو أقصر. فتكاليف الاشراف على 500 عامل في 18 ساعة عمل أقل من تكاليف الاشراف على 750 عاملاً في 12 ساعة عمل.

> «إن نفقات المصنع الجارية في ظل يوم عمل من 10 ساعات تساوي تقريباً نفقات يوم عمل من 12 ساعة». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1848، ص 37).
>
> (*Reports of Insp. of Fact., October 1848*, p. 37).

إن ضرائب الدولة والضرائب المحلية، والتأمين ضد الحريق، ورواتب مختلف الموظفين الدائمين وهبوط قيمة الآلات، وشتى النفقات الأخرى للمصنع، تظل ثابتة سواء كان يوم العمل طويلاً أو قصيراً، وترتفع هذه النفقات على حساب الربح، وذلك

---

(11) «بما أن كل المصانع تحتوي على قدر كبير جداً من رأس المال الأساسي على شكل أبنية وآلات، فإن الربح سيكون أكبر كلما ازداد عدد الساعات التي يستمر عمل هذه الآلات خلالها». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص8).

(*Reports of Insp. of Fact., 31st October, 1858*, p. 8).

بمقدار ما ينخفض الإنتاج. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول|أكتوبر، 1862، ص 19).

إن الفترة التي يتم خلالها إعادة إنتاج قيمة الآلات والأجزاء الأخرى المكوّنة لرأس المال الأساسي لا تتحدد، من الناحية العملية، بمدة البقاء المحض لتلك الآلات والأجزاء الأخرى، ولكن بالمدة العامة لعملية العمل التي تعمل خلالها وتخدم. وإذا كان يتوجب على العمال الكدّ 18 ساعة بدلاً من 12 ساعة، فإن ذلك يؤلف زيادة مقدارها ثلاثة أيام في الأسبوع، فيصير الأسبوع أسبوعاً ونصف، والسنتان ثلاثاً. وإذا كان الوقت الإضافي غير مدفوع الأجر، فإن العمال يعملون بالمجان أسبوعاً واحداً من كل ثلاثة أسابيع، وسنة واحدة من كل ثلاث سنوات، هذا علاوة على زمن العمل الفائض الاعتيادي الذي يؤدونه. وبهذه الطريقة يجري التعجيل بإعادة إنتاج قيمة الآلات بنسبة 50%، فيستغرق فقط ثلثي ما كان يلزم من وقت في ظل يوم عمل مؤلف من 12 ساعة.

[89] وتجنباً للتعقيدات غير المجدية للمسألة، ننطلق في بحثنا هذا، وكذلك في بحثنا حول تقلبات سعر المواد الأولية (في الفصل السادس)، ننطلق من الافتراض بأن كتلة ومعدل فائض القيمة معيّنان.

وكما سبق أن بيّنا لدى عرضنا للتعاون وتقسيم العمل ودور الآلات(*)، فإن الاقتصاد في شروط الإنتاج الذي يتميز به الإنتاج واسع النطاق، إنما ينجم في الجوهر عن كون هذه الشروط سارية كشروط للعمل الاجتماعي أو العمل الموحّد اجتماعياً، وعليه فإنها سارية كشروط اجتماعية للعمل. فهي تُستهلك بصورة جماعية في عملية الإنتاج على يد العامل الكلّي، وليس في شكل مجزأ على يد جمهرة من العمال المنفصلين، أو الذين لا يتعاونون إلّا عرضاً بدرجة ضئيلة في أحسن الأحوال. ففي مصنع كبير يحتوي على محرك أو محركين مركزيين، لا تزداد تكاليف هذه المحركات بنفس نسبة ازدياد قدرتها الحصانية وبالتالي اتساع مجال فعاليتها الممكن؛ ولا تتصاعد تكاليف معدات نقل الحركة بنفس نسبة تزايد كتلة الآلات العاملة التي تقوم بتحريكها، ولا يصبح هيكل الآلة العاملة نفسه أغلى تكلفة بنفس نسبة تزايد عدد الأدوات التي تستخدمها هذه الآلة بمثابة أعضاء لها، إلخ. ثم إن تركّز وسائل الإنتاج يؤدي إلى توفير في مختلف أنواع الأبنية، ليس في ورش العمل الفعلية فحسب بل في المخازن أيضاً، إلخ. وينطبق الشيء ذاته على نفقات الوقود

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص343-344، [الطبعة العربية، ص 415-417].

والإنارة، إلخ، أما شروط الإنتاج الأخرى فتظل على حالها سواء تم استعمالها على يد كثرة أم قلة.

ولكن مجمل هذا الاقتصاد الذي ينجم عن تركّز وسائل الإنتاج واستخدامها الكثيف، يفترض شرطاً جوهرياً هو جمع العمال وتفاعلهم، أي الدمج الاجتماعي للعمل. لذا فإن هذا الاقتصاد ينبثق من الطابع الاجتماعي للعمل تماماً مثل انبثاق فائض القيمة من العمل الفائض الذي يؤديه العامل الواحد، مأخوذاً على انفراد. وحتى التحسينات المتواصلة، التي تغدو هنا ممكنة وضرورية، لا تنجم إلّا عن الخبرات والملاحظات الاجتماعية التي يجعلها الإنتاج الذي يقوم به العامل الكلّي الموحّد على نطاق واسع ممكنة ومضمونة.

ولا بد من قول الشيء نفسه عن المجال الثاني الكبير من مجالات الاقتصاد في شروط الإنتاج. نقصد بذلك إعادة تحويل فضلات الإنتاج، أو ما يسمى بالضياعات، إلى عناصر إنتاج جديدة، إما في الفرع الصناعي ذاته أو في فرع آخر؛ نقصد تلك العمليات [90] التي تتم بواسطتها إعادة هذه الفضلات إلى دورة الإنتاج وبالتالي دورة الاستهلاك سواء كان إنتاجياً أم فردياً. إن هذا المجال من التوفير الذي سنتفحصه فيما بعد بتفصيل أكثر، هو الآخر نتيجة من نتائج العمل الاجتماعي واسع النطاق. ففي ظل مثل هذا النطاق فقط تتولّد الفضلات بكتل كبيرة تتيح لها أن تتحول من جديد إلى مادة صالحة للتجارة وبالتالي إلى عناصر جديدة للإنتاج. ولكنها ليست مفيدة لعملية الإنتاج وحاملة للقيمة التبادلية إلّا لأنها ضياعات نشأت عن الإنتاج الجماعي، أي الإنتاج واسع النطاق. إن هذه الضياعات ـ بمعزل عن الدور الذي تؤديه كعناصر جديدة للإنتاج ـ تخفض كلفة المواد الأولية بمقدار ما تكون قابلة للبيع من جديد، لأن هذه الكلفة تتضمن على الدوام ضياعاً اعتيادياً من المواد الأولية، أي متوسط الكمية التي لا بد من ضياعها خلال التصنيع. إن انخفاض تكاليف هذا الجزء من رأس المال الثابت يرفع معدل الربح بنفس النسبة (pro tanto) على فرض أن مقدار رأس المال المتغير معين ومعدل فائض القيمة معين أيضاً.

وإذا كان فائض القيمة معيناً، فلا يمكن رفع معدل الربح إلّا بتخفيض قيمة رأس المال الثابت اللازم لإنتاج السلعة. وبمقدار ما يدخل رأس المال الثابت في إنتاج السلع، فإن ما يكتسي أهمية هو، بوجه الحصر، قيمته الاستعمالية، لا قيمته التبادلية. فكمية العمل التي بوسع الكتان أن يمتصها في معمل الغزل لا تتوقف على قيمة الكتان بل على كميته، هذا إذا افترضنا أن مستوى إنتاجية العمل، أي مستوى التطور التكنيكي، معين. وعلى غرار ذلك فإن المعونة التي تقدمها الآلة لثلاثة عمال، مثلاً، لا تتوقف على قيمتها بل

على قيمتها الاستعمالية كآلة. ويمكن أن تكون آلة سيئة غالية الثمن في مستوى معين من التطور التكنيكي، وتكون آلة جيدة زهيدة الثمن في مستوى آخر.

إن الربح المتزايد الذي يتلقاه الرأسمالي لأن القطن أو آلات الغزل أصبحت أرخص، مثلاً، هو نتيجة لتزايد إنتاجية العمل ولكن ليس في صناعة الغزل بل في زراعة القطن وصنع الآلات. وهكذا فإن تشيؤ كمية معينة من العمل، وبالتالي الإستيلاء على كمية معينة من العمل الفائض، يتطلبان الآن نفقات على شروط العمل أقل من السابق. وبذلك تنخفض التكاليف اللازمة للإستيلاء على هذه الكمية المعينة من العمل الفائض.

لقد سبق أن أشرنا إلى التوفيرات التي تنشأ في عملية الإنتاج عن الاستعمال الجماعي لوسائل الإنتاج من جانب العامل الكلّي ـ العامل الموحّد اجتماعياً. وفيما يتعلق [91] بالتوفيرات الأخرى في تكاليف رأس المال الثابت والناجمة عن تقليص زمن التداول (حيث تطور وسائل المواصلات هو اللحظة المادية الجوهرية) فسوف تُبحث لاحقاً. أما هنا فينبغي أن نشير إلى الاقتصاد الناجم عن التحسين المتواصل للآلات، ونقصد بالتحديد: 1) تحسين مادتها، مثل إحلال الحديد محل الخشب؛ 2) تخفيض ثمن الآلات نتيجة تحسين إنتاج الآلات بوجه عام؛ علماً بأنه، على الرغم من أن قيمة الجزء الأساسي من رأس المال الثابت ترتفع باستمرار مع تطور العمل واسع النطاق، إلّا أنها بعيدة عن الارتفاع بنفس الدرجة[12]؛ 3) التحسينات الخاصة التي تؤهل الآلات الموجودة للعمل بفعالية أكبر وتكاليف أقل، مثل تحسين المراجل البخارية، إلخ.، وهذا ما سنبحثه بشيء من التفصيل فيما بعد؛ 4) خفض الضياعات بفضل استخدام الآلات المحسَّنة.

إن كل ما يؤدي إلى تخفيض اهتلاك الآلات، ورأس المال الأساسي عموماً في أية فترة محددة من فترات الإنتاج، لا يؤدي إلى جعل السلعة المفردة أرخص فحسب، وذلك لأن كل سلعة مفردة تجدد في سعرها إنتاج حصتها من اهتلاك الآلات، بل يخفّض جزءاً مقابلاً من تكاليف رأس المال في هذه الفترة. إن أعمال التصليح وما شابهها تُحسب، بمقدار ما تغدو ضرورية، ضمن الكلفة الأصلية للآلات. وإن تخفيضها من جراء زيادة متانة الآلات يخفض سعر الآلات بنفس النسبة (pro tanto).

وإن كل اقتصاد من هذا النوع غير ممكن في الغالب إلّا عند العامل الموحّد، وكثيراً

---

(12) حول التقدم في تشييد المصانع، راجع أور، [فلسفة المانيفاكتورات، الطبعة الثانية، لندن، 1835].
[Ure, *The Philosophy of Manufactures*, 2nd edit., London, 1835]. [ع.ن].

ما يتعذر تحقيقه بدون أعمال منظمة على نطاق أوسع، فهو يستلزم بالتالي توحيداً أضخم للعمال في عملية الإنتاج مباشرة.

ومن جهة أخرى، فإن تطور قدرة إنتاجية العمل في فرع واحد من فروع الإنتاج، كإنتاج الحديد، أو الفحم، أو الآلات، أو البناء، إلخ، وهو تطور يمكن بدوره أن يتوقف جزئياً على نجاحات في حقل الإنتاج الفكري، أي نجاحات العلوم الطبيعية وتطبيقاتها العملية، يظهر هنا بمثابة شرط لتخفيض قيمة وبالتالي كلفة وسائل الإنتاج في فروع صناعية أخرى، مثل صناعة النسيج، أو في الزراعة. وهذا بديهي لأن السلعة التي تخرج من فرع صناعي كمنتوج، تدخل فرعاً آخر كوسيلة إنتاج. ويتوقف انخفاض سعرها بهذه الدرجة أو تلك على إنتاجية العمل في الفرع الصناعي الذي خرجت منه كمنتوج؛ [92] فهو في الوقت نفسه شرط، لا لخفض سعر السلع الأخرى التي تدخل هذه السلعة في إنتاجها كوسيلة إنتاج فحسب، بل كذلك لخفض قيمة رأس المال الثابت حيث تكون هنا هذه السلعة عنصراً من عناصره، فتكون بذلك شرطاً لرفع معدل الربح.

إن الصفة المميزة لهذا النمط من الاقتصاد في رأس المال الثابت، والذي ينجم عن التطور المطّرد في الصناعة، هي أن ارتفاع معدل الربح هنا في أحد الفروع الصناعية يتحقق بفعل تطور قدرة إنتاجية العمل في فرع صناعي آخر. وما يكسبه الرأسمالي هنا هو، تارة أخرى، كسب ناجم عن العمل الاجتماعي، رغم أنه ليس في هذه الحالة نتاج العامل الذي يستغله هذا الرأسمالي بنفسه مباشرة. ويرجع مثل هذا التطور للقوة المنتجة دائماً، في آخر المطاف، إلى الطابع الاجتماعي للعمل قيد النشاط، وتقسيم العمل داخل المجتمع، وتطور العمل الفكري، بالأخص العلوم الطبيعية. فالرأسمالي يستفيد هنا من منافع كل نظام التقسيم الاجتماعي للعمل. إن تطور قدرة إنتاجية العمل ليس في فرع صناعي معين، بل في الفرع الذي يمدّه بوسائل الإنتاج، هو ما يؤدي، في الحالة موضع البحث، إلى تخفيض نسبي لقيمة رأس المال الثابت الذي يستخدمه الرأسمالي، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل الربح.

وينجم ارتفاع معدل الربح في حالة أخرى لا عن الاقتصاد في العمل الذي ينتج رأس المال الثابت، بل عن الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت نفسه. فبفضل تركّز العمال وتعاونهم على نطاق واسع يتم التوفير في رأس المال الثابت. ذلك أن نفس الأبنية، ونفس أجهزة التدفئة والإنارة، إلخ.، تكلف في الإنتاج الكبير أقل نسبياً مما تكلفه في الإنتاج الصغير. ويصحّ الشيء ذاته على المحركات والآلات العاملة. ورغم ارتفاع قيمتها، بصورة مطلقة، فإنها تهبط، بصورة نسبية، قياساً إلى الاتساع المتزايد في

الإنتاج وإلى مقدار رأس المال المتغيّر، أي كتلة قوة العمل التي توضع قيد الحركة. إن الاقتصاد الذي يحققه رأسمال معين في فرع إنتاجه الخاص هو، أولاً وبصورة مباشرة، اقتصاد في العمل، أي تقليص للعمل مدفوع الأجر الذي يؤديه عماله؛ أما الاقتصاد الذي ذكرناه سابقاً، فهو يكمن، بالعكس، في أكبر استيلاء ممكن على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر بأكثر السبل اقتصاداً، أي بأقل ما يمكن من التكاليف التي يسمح بها نطاق معين للإنتاج. فما دام هذا الاقتصاد لا يقوم، حسبما ذكرنا سابقاً، على استثمار إنتاجية العمل الاجتماعي المستخدم في إنتاج رأس المال الثابت، بل يقوم على الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت نفسه، فإنه ينبثق إما مباشرة من التعاون والشكل الاجتماعي [93] للعمل في نطاق فرع محدد من فروع الإنتاج، أو من إنتاج الآلات وغيرها في مستوى لا تتنامى معه قيمها بنفس درجة تنامي قيمها الاستعمالية.

وهناك نقطتان ينبغي ألّا تغربا عن البال: أولاً ـ لو كانت قيمة ث = صفراً، لكان حَ = فَ، وبذا يبلغ معدل الربح ذروته القصوى. ولكن ثانياً ـ إن ما يهمّ في استغلال العمل نفسه على نحو مباشر، ليس قيمة وسائل الاستغلال المستخدمة البتة، سواء كانت هذه الوسائل رأسمالاً أساسياً أو مواد أولية أو مواد مساعدة. فبمقدار ما تخدم هذه كوسائل لامتصاص العمل، كوسائط يتشيأ فيها أو بواسطتها العمل، وبالتالي العمل الفائض، فإن القيمة التبادلية للآلات والأبنية والمواد الأولية، إلخ، لا أهمية لها بتاتاً. فالمهم هنا، أولاً وأخيراً، هو كتلتها اللازمة تكنيكياً للإندماج بكمية معينة من العمل الحي من جهة، وملاءمتها للغرض المتوخى من جهة ثانية، أي أن لا تكون الآلات وحدها جيدة، بل كذلك المواد الأولية والمواد المساعدة. فمعدل الربح يتوقف، جزئياً، على جودة المواد الأولية. فالمواد الجيدة تخلّف قدراً أقل من الضياعات؛ ويلزم عندئذ ـ لة من المواد الأولية أقل من السابق لامتصاص نفس الكمية من العمل. كما أن المقاومة التي ينبغي أن تتغلب عليها الآلة العاملة تكون أخفّ من السابق أيضاً. وهذا يؤثر، جزئياً، حتى على فائض القيمة وعلى معدله. فالعامل يحتاج وقتاً أطول لمعالجة نفس الكمية من المواد لدى استخدامه مواد أولية رديئة؛ وإذا افترضنا أن الأجور تظل ثابتة، فإن ذلك سوف يسبب انخفاضاً في العمل الفائض. ثم إن هذا يؤثر، تأثيراً كبيراً، على تجديد إنتاج رأس المال وتراكمه الذي يتوقف على إنتاجية العمل أكثر مما يتوقف على كتلة العمل المستخدم، كما هو موضح في رأس المال، الكتاب الأول، ص 627/ 619(*).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص631، [الطبعة العربية، ص 745-746].

وهكذا يمكن فهم هوس الرأسماليين إزاء الاقتصاد في وسائل الإنتاج. فعدم فقدان أو تبديد أي شيء، أي استهلاك وسائل الإنتاج بالأسلوب الذي يتطلبه الإنتاج نفسه يتم بلوغه، من ناحية، عن طريق ترويض وتدريب العمال، ومن ناحية أخرى، بواسطة الانضباط الذي يفرضه الرأسمالي على العمال الموحّدين والذي سوف يصبح زائداً عن اللزوم في ظل نظام اجتماعي يعمل فيه العمال لحسابهم هم، وأخذ يصبح الآن زائداً عن اللزوم تقريباً عند العمل بالقطعة. إن هذا الهوس يتجلى كذلك، من جهة أخرى، في غشّ عناصر الإنتاج الذي يعتبر من الوسائل الرئيسية لتخفيض قيمة رأس المال الثابت نسبة إلى رأس المال المتغير، وبالتالي رفع معدل الربح؛ وبهذا الخصوص، فإن بيع [94] عناصر الإنتاج هذه بأعلى من قيمها، بقدر ما تعود هذه القيمة إلى الظهور في المنتوج، جانب هام من الخداع. وتلعب هذه الممارسة دوراً حاسماً لا سيما في الصناعة الألمانية التي يقوم مبدؤها الأساسي على الآتي: إن أفضل أسلوب لإرضاء الناس هو إرسال نماذج جيدة الصنع إليهم أول الأمر، ثم إرسال السلع الرديئة فيما بعد. وعلى أية حال فإن هذه الظاهرات لا تعنينا هنا ما دامت تخص مجال المنافسة.

وينبغي أن نلاحظ أن ارتفاع معدل الربح بتخفيض قيمة رأس المال الثابت، وبالتالي سعره، لا يتوقف بأي حال من الأحوال على ما إذا كان الفرع الصناعي الذي يتحقق فيه ذلك يقوم بإنتاج منتوجات ترف أو وسائل عيش تدخل في استهلاك العمال أو وسائل إنتاج عامة. ولا يمكن أن يتسم هذا الظرف الأخير بالأهمية إلّا إذا كان الأمر يتعلق بمعدل فائض القيمة الذي يعتمد، في الجوهر، على قيمة قوة العمل، أي قيمة وسائل العيش الاعتيادية للعمال. إلّا أننا نفترض، في حالتنا هذه، أن فائض القيمة ومعدله معينان. إن النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلّي، وهذا يحدد معدل الربح، تعتمد في مثل هذه الظروف على قيمة رأس المال الثابت وحدها وليس على القيمة الاستعمالية للعناصر التي يتألف منها، بأي حال من الأحوال.

وبالطبع فإن حدوث رخص نسبي في وسائل الإنتاج لا ينفي إمكانية حصول زيادة في المقدار المطلق لقيمتها لأن الكمّ المطلق لوسائل الإنتاج المستخدمة ينمو نمواً خارقاً مع تطور القدرة الإنتاجية للعمل، وما يصحب هذا التطور من نمو في نطاق الإنتاج. إن الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت، من أية زاوية نظرنا إليه، ليس سوى النتيجة لكون وسائل الإنتاج تقوم بوظيفتها وتُستهلك بوصفها وسائل إنتاج جماعية على يد العامل الموحّد، بحيث يكون هذا الاقتصاد نفسه بمثابة نتاج الطبيعة الاجتماعية للعمل المنتج

المباشر نفسه، هذا من جهة؛ ولكنه، من جهة أخرى، اقتصاد ينتج عن تطور إنتاجية العمل في تلك المجالات التي تزود رأس المال بوسائل إنتاجه، بحيث لو وضعنا العمل الكلّي بمواجهة رأس المال الكلّي، وليس فقط العمال الذين يستخدمهم الرأسمالي س بمواجهة الرأسمالي ص، لوجدنا أن هذا الاقتصاد يكون، مرة أخرى، نتاجاً لتطور القدرة الإنتاجية للعمل الاجتماعي، وليس هناك من فرق سوى أن الرأسمالي س لا يتمتع بفوائد [95] إنتاجية العمل في مؤسسته الخاصة فحسب، بل يتمتع أيضاً بفوائد الإنتاجية في مؤسسات الآخرين. ومع ذلك ينظر الرأسمالي إلى الاقتصاد في رأسماله الثابت كشرط غريب كلّياً ومستقل بصورة مطلقة عن العامل، شرط ليس للعامل شأن فيه البتة؛ هذا في حين يبقى من الواضح تماماً لدى الرأسمالي، على الدوام، أن للعامل بالتأكيد شأناً فيما إذا كان الرأسمالي يشتري بنفس النقود الكثير أو القليل من العمل (فهكذا تظهر الصفقة المعقودة بين الرأسمالي والعامل في وعيه). إن هذا الاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج، أي هذه الطريقة في الحصول على نتيجة معينة بأدنى قدر من النفقات تظهر، بدرجة تفوق ظهور أية قوة أخرى كامنة في صلب العمل، على أنها القدرة الملازمة لرأس المال، وأنها الطريقة والطابع المميز لنمط الإنتاج الرأسمالي.

إن اسلوب التصور هذا ليس بالغريب ما دام متوافقاً ومظاهر الوقائع، وما دامت علاقة رأس المال تخفي، في الواقع، الرابطة الجوّانية للأشياء وراء اللامبالاة المطلقة، والاستلاب والاغتراب مما تخلقه هذه العلاقة في العامل إزاء شروط تحقيق عمله.

أولاً ـ إن وسائل الإنتاج التي تؤلف رأس المال الثابت لا تمثل سوى النقود التي تعود للرأسمالي (مثلما كان جسد المدين الروماني يمثل نقود دائنه، حسب قول لينغيه(*)) وهي مرتبطة به وحده؛ أما العامل، فبمقدار ما يحتك بوسائل الإنتاج في أثناء عملية الإنتاج الفعلية، فإنه يتعامل معها كقيم إنتاج استعمالية فقط، أي كوسائل عمل ومواد عمل. ولهذا ليس للنقصان أو الزيادة اللذين يطرآن على هذه القيمة، كبير أثر على علاقته بالرأسمالي، فتأثيرهما يوازي ضآلة تأثير ما إذا كان يشتغل بالنحاس أو الحديد. غير أن

(*) أورد لينغيه هذه الفرضية في مؤلفه: نظرية القوانين المدنية، أو المبادئ الأساسية للمجتمع، لندن، 1767، المجلد الثاني، الجزء 5، الفصل 20.

(Linguet, *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la societé,* Londres, 1767, Band 2, Buch 5, Kap.20). [ن. برلين].

الرأسمالي يحب أن ينظر إلى هذه المسألة بصورة مختلفة، وذلك حالما تطرأ زيادة في قيمة وسائل الإنتاج مؤدية بذلك إلى تخفيض معدل ربحه، وهو الأمر الذي سنبيّنه فيما بعد.

ثانياً ـ ما دامت وسائل الإنتاج هي، في نفس الوقت، وسائل لاستغلال العمل في عملية الإنتاج الرأسمالي، فإن العامل لا يكترث بغلائها أو رخصها النسبيين مثلما لا يكترث الحصان برخص أو غلاء الشكيمة واللجام اللذين يحكم بهما.

أخيراً، سبق أن رأينا(*) أن العامل، في الواقع، يعتبر الطابع الاجتماعي لعمله، وإندماجه بعمل الآخرين بغية تحقيق هدف مشترك، بمثابة قوة اغتراب؛ فشرط تحقيق هذا الإندماج هو ملكية اغتراب لا يمس تبديدها بمصالحه البتة لو لم يكن مضطراً إلى الاقتصاد فيها. بيد أن الحال يختلف تماماً في المصانع التي يمتلكها العمال أنفسهم، كما في روتشديل، على سبيل المثال(**). [96]

إذن لا تكاد تكون هناك حاجة إلى ذكر أنه بمقدار ما تؤدي إنتاجية العمل في أحد فروع الإنتاج إلى رخص وتحسين وسائل الإنتاج في فرع آخر مسببة بذلك ارتفاع معدل الربح، فإن هذا الترابط العام للعمل الاجتماعي يبدو للعمال اغتراباً، شيئاً لا يهم في الواقع سوى الرأسمالي، ما دام هو وحده الطرف الذي يشتري وسائل الإنتاج هذه ويستولي عليها. غير أن حقيقة أنه يشتري منتوج عمال فرع إنتاجي آخر لقاء منتوج عمال فرعه هو، وأنه بالتالي لا يملك منتوج عمال الغير إلّا بمقدار ما يستولي مجاناً على منتوج عماله هو، أن هذه الحقيقة تمثل علاقة تتموه تماماً بعملية التداول، إلخ.

يُضاف إلى ذلك الظرف التالي: لما كان الإنتاج الضخم يتطور بادىء ذي بدء في الشكل الرأسمالي، فإن الركض وراء الربح، من جهة، والمنافسة التي ترغم على إنتاج السلع بأرخص ما يمكن، من جهة أخرى، يجعلان هذا الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت يبدو وكأنه خاصية ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي وظيفة من وظائف الرأسمالي.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي يدفع تطوير القدرات الإنتاجية للعمل الاجتماعي من جهة، مثلما يدفع الاقتصاد في استخدام رأس المال الثابت من جهة أخرى.

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص344-345، [الطبعة العربية، ص 416-418].

(**) أسس عمال روتشديل (بمانشستر-إنكلترا) تعاونية استهلاكية بتأثير أفكار الاشتراكيين الطوباويين، وباتت نواة الحركة التعاونية العمالية في أوروبا. [ن. برلين].

وعلى أية حال، فإن ما ينشأ بين العامل، بصفته حامل العمل الحي، من هنا، وبين الاستخدام الاقتصادي، أي العقلاني الموفّر، لشروط عمله، من هناك، لا يقتصر على الشعور باللامبالاة والاغتراب. فبحكم الطبيعة المتناقضة، التناحرية لنمط الإنتاج الرأسمالي، يؤدي هذا النمط إلى اعتبار التفريط بصحة العامل وحياته وزيادة ظروف عيشه سوءاً بمثابة اقتصاد في استخدام رأس المال الثابت، وبالتالي وسيلة لرفع معدل الربح.

وبما أن العامل يقضي الجزء الأكبر من حياته في عملية الإنتاج، فإن شروط عملية الإنتاج هي إلى حدٍ كبير شروط سيرورة حياته الفاعلة، أي شروط عيشه، والاقتصاد في هذه الشروط الحياتية هو طريقة من طرائق رفع معدل الربح تماماً؛ كما رأينا من قبل(*). [97] إن العمل المفرط، أي تحويل العامل إلى بهيمة عمل، إنما هو طريقة لتعجيل النماء الذاتي لرأس المال، لإنتاج فائض القيمة. ويفضي هذا الاقتصاد إلى حشر العمال حشراً في قاعات ضيقة غير صحية، أي الاقتصاد في الأبنية، حسب التعبير الرأسمالي، وحشر الآلات الخطرة، في هذه القاعات من دون استخدام أجهزة السلامة، وإهمال قواعد الأمان في عمليات الإنتاج المضرّة بالصحة، بطبيعتها، أو المحفوفة بالمخاطر، كما في المناجم وما إلى ذلك. هذا إذا تغاضينا عن ذكر إنعدام كل التدابير التي تجعل عملية الإنتاج أكثر إنسانية بالنسبة إلى العامل، أو مريحة له، أو قابلة للإحتمال في الأقل. إذ إن ذلك سيكون، من وجهة نظر الرأسمالي، تبذيراً عديم النفع والمعنى. إن الإنتاج الرأسمالي عموماً، بكل ما فيه من بخل، لمسرف في التبذير بلا شك في المادة البشرية، تماماً شأن تبذيره الشديد، من جهة أخرى، للموارد المادية جراء طريقته في توزيع منتوجاته عبر التجارة وأسلوبه في المنافسة، فهو يحمّل المجتمع خسارة ما يكسبه الرأسماليون الفرادى.

وكما أن رأس المال يميل إلى تقليص الاستخدام المباشر للعمل الحي إلى حد العمل الضروري، والتخفيض الدائم للعمل اللازم لإنتاج المنتوجات عن طريق استغلال القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، وبالتالي الاقتصاد بكل السبل في العمل الحي الذي يستخدمه مباشرة، كذلك فإن لرأس المال ميلاً لاستخدام هذا العمل المقلّص إلى حدّه الضروري، في ظل أكثر الشروط اقتصاداً، أي تقليص قيمة رأس المال الثابت المستخدم إلى أدنى حد ممكن. ولئن كانت قيمة السلع تتحدد بما تحتويه من وقت عمل ضروري، وليس

(*) [رأس المال]، المجلد الأول، ص245-320، [الطبعة العربية، ص 294-388].

بكل ما تحتويه عموماً من وقت عمل، فإن رأس المال هو وحده الذي جعل هذا التحديد للقيمة أمراً واقعاً، مثلما راح في الوقت نفسه يقلص باستمرار وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج هذه السلعة أو تلك. إن سعر السلعة، إذن يُخفَّض بذلك إلى الحدّ الأدنى من خلال تقليص كل جزء من أجزاء العمل اللازم لإنتاجها إلى الحد الأدنى.

ويتوجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الفارق التالي لدى النظر في الاقتصاد باستخدام رأس المال الثابت. فإذا ازدادت كتلة رأس المال المستخدم وازداد معها مقدار قيمته، فإن ذلك لا يعني، قبل كل شيء، سوى تركّز المزيد من رأس المال في يد واحدة. غير أن هذا الازدياد لكتلة رأس المال التي يستخدمها مالك واحد ـ ويقابلها أيضاً في الغالب مقدار أكبر بصورة مطلقة ومقدار أصغر بصورة نسبية من العمل المستخدم ـ هو بالذات ما يتيح الاقتصاد في رأس المال الثابت. وإذا ما أخذنا رأسمالياً [98] واحداً على انفراد لرأينا أن مقادير النفقات الضرورية من رأس المال، وبخاصة رأس المال الأساسي، تزداد؛ إلّا أن قيمة هذه النفقات تنخفض قياساً إلى كتلة المواد المصنّعة والعمل المستغل.

والآن سنوضح ذلك بإيجاز عبر بعض الأمثلة. ونبدأ من النهاية، من الاقتصاد في شروط الإنتاج، بمقدار ما تؤلف في الوقت ذاته شروط وجود وحياة العامل.

II ـ التقتير في شروط العمل على حساب العامل

مناجم الفحم. إهمال النفقات ذات الضرورة القصوى

«في ظل المنافسة السائدة بين مالكي مناجم الفحم... لا يُنفق من المصاريف أكثر مما يكفي للتغلب على أكثر الصعوبات الطبيعية وضوحاً؛ وبسبب من المنافسة بين عمال المناجم الذين يزيد عددهم عادة عن المطلوب، يعرّض العمال أنفسهم عن طيبة خاطر للأخطار الكبيرة ولأكثر التأثيرات ضرراً لقاء أجور لا تزيد إلّا قليلاً عن أجور المياومين الزراعيين المجاورين لأن العمل في المناجم يتيح أيضاً الانتفاع باستخدام أطفالهم فيها. إن هذه المنافسة المزدوجة كافية تماماً... لأن تجعل العمل في أغلبية المناجم يجري بأردأ تهوية وأسوأ تصريف مياه، مناجم غالباً ما تكون سيئة في البناء وسيئة في تركيب الأعمدة، أما ميكانيكيو المصاعد فغير مؤهلين، إضافة إلى أن دهاليز ومسالك نقل الفحم غير صالحة للعمل؛ إن تدمير حياة العمال وصحتهم وتشويه أجسادهم هي

النتائج التي ترسم لنا الاحصائيات الخاصة بذلك، لو أجريت، صورة مرعبة عنها». (التقرير الأول: لجنة استخدام الأطفال في المناجم ومناجم الفحم، إلخ، 21 نيسان/إبريل(*)، 1841، ص 102).
(*First Report on Children's Employment in Mines and Collieries, etc., 21 April 1841*, p. 102).

بلغ المعدل الوسطي الأسبوعي للقتلى في مناجم الفحم الإنكليزية حوالى 15 شخصاً عام 1860. واستناداً إلى تقرير حوادث مناجم الفحم *Coal Mines Accidents* (6 شباط/فبراير 1862)، فإن مجموع القتلى خلال السنوات العشر الواقعة بين 1852 ـ 1861 بلغ 8466 شخصاً. غير أن هذا الرقم أدنى بكثير من الواقع، كما يعترف التقرير نفسه، ذلك لأنه لم يتم التبليغ عن أعداد كبيرة من الحوادث المؤسفة والوفيات في السنوات الأولى من بدء عمل هيئة مفتشي المصانع، كما أن مناطق عملهم كانت أكثر اتساعاً مما ينبغي. إن واقع الهبوط الكبير الذي طرأ على عدد الاصابات منذ تأسيس نظام التفتيش يكشف على خير وجه عن الميل الطبيعي للإستغلال الرأسمالي، رغم أن مجزرة العمال ما تزال مهولة، وما يزال عدد المفتشين غير كافٍ وصلاحياتهم محدودة. فهذه الضحايا البشرية ترجع، بأكثريتها، إلى الجشع المنفلت عند أصحاب المناجم؛ فهم، على سبيل المثال، كثيراً ما يأمرون بحفر مدخل واحد فقط، فلا يكون هناك أي مخرج فيما لو تعرض للإنسداد، هذا فضلاً عن نقص التهوية الفعالة.

[99]

ولو نظرنا إلى الإنتاج الرأسمالي بصورة مجردة، بمعزل عن عملية التداول وعن الإيغال في ربا المنافسة، لوجدناه فائق التوفير في العمل المتجسد، المتشيىء في السلع. لكنه، مع هذا، أكثر اسرافاً من أي نمط إنتاج آخر في تبديد البشر، تبديد العمل الحي، فهو لا يبدد الجسد والدم فحسب، بل الأعصاب والدماغ أيضاً. والواقع أن هذا الإهدار المفرط لقوى الفرد هو الذي يضمن ويحقق تطور الجنس البشري في تلك الحقبة التاريخية التي تقع على عتبة إعادة تنظيم المجتمع البشري بصورة واعية. وما دامت كل أشكال الاقتصاد المبحوثة هنا تنبثق من الطابع الاجتماعي للعمل، فمن المؤكد أن هذا الطابع الاجتماعي المباشر للعمل هو الذي يؤدي، في الواقع، إلى إهدار حياة وصحة العامل. والسؤال التالي الذي طرحه مفتش المصانع ر. بيكر لذو دلالة بهذا الصدد:

«إن كل المسألة المطروحة للتأمل الجاد هي معرفة الطريقة التي تتيح

(*) ورد في الأصل الألماني عام 1829، علماً أن التقارير المذكورة بدأت عام 1841. [ن.ع].

بأفضل الصور تفادي هذه التضحية بحياة الأطفال الناجمة عن العمل المشترك». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص157).

"The whole question is one for serious consideration, in what way this *sacrifice of infant life occasioned by congregational labour* can be best averted".

المصانع. يتعلق ذلك بانعدام جميع تدابير الوقاية التي من شأنها أن تضمن أمان وصحة وراحة العمال، حتى في المصانع بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة. فمن هنا يرد القسم الأكبر من البلاغات الحربية عن الجرحى والقتلى في الجيش الصناعي (أنظر تقارير مفتشي المصانع السنوية). كما تتميز المصانع بمبانٍ ضيقة وتهوية رديئة، إلخ.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 1855 أخذ ليونارد هورنر يشتكي من معارضة عدد كبير من أصحاب المصانع لمتطلبات القانون بخصوص أجهزة الوقاية لأعمدة الدوران الأفقية رغم أن حوادث مؤسفة جديدة، وكثير منها كان مميتاً، تؤكد خطورتها باستمرار، ورغم أن أجهزة الوقاية هذه لا تكلّف الكثير ولا تعرقل الإنتاج بأي حال من الأحوال. تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1855، ص6. لقد لقي أصحاب المصانع في معارضتهم لهذا الحكم وأحكام أخرى من القانون دعماً ودياً من قضاة الصلح الذي يؤدون واجباتهم بلا مقابل، وكان عليهم أن يقرروا في قضايا من هذا النوع وهم في الغالب إما أصحاب مصانع أو أصدقاء لأصحابها. أما نوع الأحكام التي أصدرها هؤلاء [100] السادة، فهذا ما كشف عنه القاضي الأعلى كامبل، الذي علّق على أحد هذه الأحكام حين رفعت إليه دعوى استئناف ضده: «ليس هذا بتفسير لقانون البرلمان بل ببساطة نقض له» (المرجع نفسه، ص 11). ـ ويذكر هورنر في التقرير ذاته أن العمال لا يُنذرون عند البدء بتشغيل الآلات في أغلب المصانع. ولما كان هناك، على الدوام، ما ينبغي القيام به على الآلات حتى في حالة توقفها، فإن الأصابع والأيدي تلامسها من كل بدّ، وهكذا تقع الحوادث باستمرار لمجرد غياب إشارة تحذير. (المرجع نفسه، ص 44). كان مالكو المصانع في مانشستر قد أنشأوا في ذلك الوقت نقابة أصحاب المشاريع لمعارضة تشريعات المصانع باسم الاتحاد الوطني لتعديل قوانين المصانع، وقد جمع هذا الاتحاد في آذار/مارس 1855 ما يربو على 50 ألف جنيه اشتراكات قدرها شلنان عن كل قوة

حصانية، من أجل تسديد مصروفات الدعاوى القضائية التي تُثار ضد أعضائه من جانب مفتشي المصانع، وللمرافعة في الدعاوى باسم الاتحاد. وكان أصحاب المشاريع يسعون إلى البرهنة على أن القتل ليس جريمة (killing no murder)(*) ما دام الأمر يتعلق بالربح. يقول السير جون كينكايد، أحد مفتشي المصانع في اسكتلندا، إن احدى شركات غلاسكو زودت كل آلاتها بأجـهزة واقية مصنوعة من فضلات الحديد، وإن التكاليف بلغت 9 جنيهات وشلناً واحداً. ولو انضمت هذه الشركة إلى الاتحاد لكان عليها أن تدفع اشتراكات قدرها 11 جنيهاً عن قوة آلاتها البالغة 110 أحصنة، وهذا أعلى من تكاليف كل أجهزتها الواقية. غير أن الاتحاد الوطني قد أنشىء عام 1854 بغرض واضح هو معارضة القانون الذي يقضي بإقامة الأجهزة الواقية. والحقيقة أن أصحاب المصانع لم يكترثوا بهذا القانون أيما اكتراث طوال الفترة الواقعة بين 1844 ـ 1854. وعندما قام مفتشو المصانع، بإيعاز من بالمرستون، بإبلاغ أصحاب المصانع أن القانون سوف يطبق بصورة جدية، سارع هؤلاء إلى تأسيس اتحادهم، وكان العديد من أعضائه قضاة صلح يفترض بهم، بصفتهم هذه، أن يطبقوا القانون. وفي نيسان/أبريل 1855 اقترح وزير الداخلية الجديد، السير جورج غراي، على أصحاب المصانع حلاً وسطاً ترتضي الحكومة وفقاً له بتنفيذ القانون الخاص بالأجهزة الواقية تنفيذاً شكلياً لا أكثر؛ إلّا أن الاتحاد رفض، ساخطاً، حتى هذا الاقتراح. وفي العديد من الدعاوى القضائية ألقى المهندس المعروف وليم فيربيرن(**) بثقل شهرته، كخبير، في الميزان إلى جانب مبدأ الاقتصاد دفاعاً عن حرية رأس المال المنتهكة. وقد تعرض رئيس هيئة مفتشي المصانع، ليونارد هورنر، لمضايقة وافتراء أصحاب المصانع بكل السبل.

[101] ولم يهدأ بال أصحاب المصانع إلى أن استحصلوا قراراً قضائياً من المحكمة الملكية العليا(***) يفسر قانون سنة 1844 على أنه لا يلزم بإقامة أجهزة واقية لأعمدة الدوران

(*) «القتل ليس جريمة» ـ عنوان كرّاس نشر عام 1657 في إنكلترا. ودعا مؤلف الكرّاس، داعية المساواة سيكسبي، إلى قتل اللورد الحامي أوليفر كرومويل باعتباره طاغية، مشيراً إلى أن مثل هذا القتل فعل وطني. [ن. برلين].

(**) ورد في الطبعة الأولى: توماس. [ن. برلين].

(***) Court of Queen's Bench ـ أعلى سلطة قضائية في إنكلترا للنظر في القضايا الجنائية والمدنية، حتى الاصلاح القضائي عام 1873. [ن. برلين].

الأفقية المرفوعة عن مستوى الأرضية لأكثر من سبعة أقدام. وأخيراً تسنى لهم عام 1856، أن يمرروا في البرلمان قانوناً يرضيهم، وذلك بمساعدة جهود المرائي ويلسون ـ باتن ـ وهو أحد الاتقياء الذين يدفعهم التمسح بمظاهر الدين إلى إتيان أي عمل دنيء إرضاء لفرسان حافظات النقود. لقد حرم هذا القانون العمال، في الواقع، من أية حماية خاصة، وتركهم يتوجهون إلى المحاكم العادية للحصول على تعويض في حالة التعرض لإصابة تسببها الآلات (وهذه مسخرة في ضوء النفقات الباهظة للدعاوى في القضاء الإنكليزي)، في حين جعل خسارة أصحاب المصانع للدعاوى، من جهة ثانية، أمراً مستحيلاً تقريباً بفضل مادة قانونية منمقة تستدعي شهادة خبير. وكانت النتيجة ارتفاعاً سريعاً في عدد الاصابات. وذكر المفتش بيكر أن نصف السنة، المبتدىء في أيار/مايو والمنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 1858، شهد ارتفاعاً في عدد الحوادث بنسبة 21% بالمقارنة مع نصف السنة السابق. ويرى المفتش أنه كان بالوسع تفادي 36.7% من مجموع الاصابات. وعلى كل حال فقد كان عدد الاصابات خلال عامي 1858 و1859 أقل بكثير منه خلال عامي 1845 و1846، إذ هبط بنسبة 29% تحديداً، رغم أن عدد العمال في فروع الصناعة الخاضعة لرقابة هيئة تفتيش المصانع قد ازداد بنسبة 20%. فما سبب ذلك؟ نحو عام 1865 هدأت الانفعالات أساساً بادخال آلات جديدة مزودة سلفاً بأجهزة واقية لا يعترض عليها صاحب المصنع لأنها لا تكلفه أية نفقات إضافية. يضاف إلى ذلك أن بعض العمال أفلح في الحصول بقرارات المحاكم على تعويضات كبيرة لقاء أذرعهم المبتورة وحازت قرارات الحكم هذه فوق ذلك على تأييد المحاكم العليا. (تقارير مفتشي المصانع، 30 نيسان/أبريل 1861، ص31، وكذلك تقرير نيسان/إبريل 1862، ص17.)

نكتفي بذلك في مسألة الاقتصاد في وسائل حماية حياة العمال (ومن بينهم العديد من الأطفال) من المخاطر، وأطراف العمال من التشويه، مما ينجم عن استخدامهم المباشر للآلات.

العمل في الأماكن المغلقة بصورة عامة. ـ من المعروف إلى أي مدى كبير يؤدي الاقتصاد في المساحة، وبالتالي في الأبنية، إلى تكديس العمال في أماكن ضيقة. يقترن ذلك بالاقتصاد في وسائل التهوية. . . ونظراً لوقت العمل الطويل، يؤدي هذان السببان إلى زيادة كبيرة في أمراض الجهاز التنفسي فيرتفع بذلك معدل الوفيات. وقد أخذنا المثال التوضيحي التالي عن (تقرير الصحة العامة السادس، 1863،

(*Pulic Health, 6th Report, 1863,* وهو من وضع الدكتور جون سايمون الذي يعرفه القارئ جيداً من الكتاب الأول لهذا المؤلف.

[102] ومثلما أن دمج العمال وتعاونهم هما شرط يتيح استخدام الآلات على نطاق واسع، وتركز وسائل الإنتاج، والاقتصاد في استعمالها، فإن هذا العمل الجماعي الهائل في الأماكن المغلقة وفي ظل أوضاع تفرضها، لا المتطلبات الصحية للعمال، بل سهولة صنع المنتوج ـ إن هذا التركيز لأعداد غفيرة من العمال في ورشة العمل الواحدة نفسها يخدم كمصدر لتحقيق ربح متزايد للرأسمالي من جهة، وكمسبب لتبديد حياة وصحة العمال، من جهة أخرى، ما لم تتم مواجهته بتقليص وقت العمل وإتخاذ احتياطات وقائية خاصة.

يصوغ الدكتور سايمون القاعدة العامة التالية مدعماً إياها بفيض من الاحصائيات:

> «إن معدل الوفيات بأمراض الرئة في منطقة من المناطق يرتفع بارتفاع نسبة سكان المنطقة المضطرين إلى القيام بعمل مشترك في أماكن مغلقة، إذا كانت الظروف الأخرى متساوية» (ص 23)، والسبب هو التهوية السيئة. «ولعله لا يوجد في أرجاء إنكلترا كلها استثناء واحد من القاعدة العامة القائلة بأنه في كل منطقة تضم صناعة كبيرة تجري في أماكن مغلقة، تمثل النسبة العالية لوفيات عمال هذه الصناعة مقداراً كافياً لكي تحتل أمراض الرئة المرتبة الأولى في مجمل الاحصائيات المتعلقة بنسبة الوفيات في المنطقة المعنية» (ص 23).

وتشير أرقام الوفيات في فروع الصناعة التي تجري الأعمال فيها في أماكن مغلقة والتي فحصتها الهيئة الصحية في عامي 1860 و1861، إلى ما يلي: إذا كان عدد الوفيات التي تقع بسبب السل وغيره من الأمراض الرئوية في المناطق الزراعية الإنكليزية وسط عدد معين من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 ـ 55 سنة يبلغ 100 حالة وفاة، فإن رقم الوفيات بالنسبة للعدد نفسه من السكان الذكور يبلغ: 163 حالة وفاة بالسل في كوفنتري، و167 في بلاكبورن وسكبتون، 168 في كونغلتون وبرادفورد، 171 في لايسيستر، 182 في ليك، 184 في ماكلسفيلد، 190 في بولتون، 192 في نوتنغهام، 193 في روتشديل، 198 في داربي، 203 في سالفورد وآشتون ـ أندر ـ لاين، 218 في ليدز، 220 في برستون، و263 في مانشستر (ص 24). ويقدم الجدول التالي مثالاً أكثر فظاعة. ويعرض الجدول عدد الوفيات بالأمراض الرئوية لكل من الجنسين بين سن 15 ـ 25 سنة من كل 100 ألف نسمة. لقد اخترنا المناطق التي تشتغل في صناعتها المحتشدة في الأماكن المغلقة الإناث وحدهن، بينما يشتغل الذكور في مختلف فروع العمل.

إن نسبة وفيات الذكور في مناطق صناعة الحرير أعلى لأن عدد الذكور المشتغلين في العمل الصناعي أكثر. فمعدل الوفيات بالسل، إلخ، من كلا الجنسين، يكشف هنا، كما يقول التقرير، عن

[103] «الأوضاع الصحية الفظيعة (atrocious) في القسم الأكبر من مؤسسات صناعتنا الحريرية».

وإن هذه الصناعة الحريرية بالذات هي التي تباهى أصحابها بأوضاعها الصحية الممتازة بصورة استثنائية، مطالبين بيوم عمل إستثنائي طويل للأطفال دون سن الثالثة عشرة وحصلوا على ذلك جزئياً (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 6، ص 296/ 286)(*).

المنطقة	فرع الصناعة الأساسي	عدد الوفيات بسبب الامراض الرئوية للاعمار 15 ـ 25 سنة لكل 100 ألف نسمة	
		الذكور	الإناث
بركهامبستيد	صناعة القش، إناث	219	578
لايتون ـ بازارد	صناعة القش، إناث	309	554
نيوبورت ـ باغنل	صناعة المخرّمات، إناث	301	617
تاوستر	صناعة المخرّمات، إناث	239	577
يوفيل	صناعة القفازات، الأغلبية إناث	280	409
ليك	صناعة الحرير، الأغلبية اناث	437	856
كونغلتون	صناعة الحرير، الأغلبية إناث	566	790
ماكلسفيلد	صناعة الحرير، الأغلبية إناث	593	890
مناطق ريفية صحية	الزراعة	331	333

«لعله ما من صناعة بُحثت حتى الآن تقدم صورة أسوأ من تلك التي وصفها الدكتور سميث عن الخياطة... «إن الدكاكين» كما يقول «متباينة في أوضاعها الصحية؛ ولكنها جميعاً على وجه التقريب، مكتظة، سيئة

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص309-310، [الطبعة العربية، ص 375-377].

التهوية، وغير ملائمة للصحة على الاطلاق... فمثل هذه الحجرات ساخنة خانقة بالضرورة؛ وعندما يضاء الغاز نهاراً، كما يحدث عادة أيام الضباب، أو ليلاً في فصل الشتاء، ترتفع درجة الحرارة إلى 80 وتصل أحياناً إلى 90 درجة» (فهرنهايت، وتساوي 27 ـ 33 درجة مئوية) «مسببة غزارة في إفرازات العرق، ويتكثف البخار على زجاج النوافذ فيسيل الماء مدراراً أو يتساقط من السقف قطرات متتالية، ويضطر العاملون إلى فتح بعض النوافذ مع أنهم يصابون عند ذلك بالبرد لا محالة». وتوصف حالة 16 من أكبر ورش حي وست ـ اند في لندن على النحو التالي: «تبلغ أكبر مساحة حجمية تصيب العامل الواحد في هذه الغرف سيئة التهوية 270 قدماً مكعباً، وأصغرها 105 أقدام، والمعدل العام 156 قدماً للفرد الواحد. إحدى الغرف محاطة بدهليز ومضاءة من السقف، ويعمل فيها 92 ـ 100 عامل، وهناك عدد كبير من المصابيح الغازية مضاءة، والمباول على مسافة قريبة؛ إن المساحة الحجمية لا تزيد عن 150 قدماً مكعباً للفرد. وفي حجرة تقع مثل زريبة كلب في زاوية الفناء، ولا يدخلها النور والهواء إلّا من كوة صغيرة في السقف يعمل من 5 إلى 6 أشخاص في فضاء لا يزيد عن 112 قدماً مكعباً للفرد الواحد» و «يعمل الخياطون، كالعادة، في مثل هذه الورش الفظيعة (atrocious)، التي يصفها الدكتور سميث، زهاء 12 ـ 13 ساعة يومياً، ويمتد عملهم في بعض الأحيان إلى 15 ـ 16 ساعة» (ص 25-26-28). [104]

عدد الأشخاص المشتغلين	فرع العمل وموقعه	معدل الوفيات لكل 100 ألف نسمة للفئات العمرية		
		25 ـ 35 سنة	35 ـ 45 سنة	45 ـ 55 سنة
958,265	الزراعة، إنكلترا وويلز	743	805	1145
22,301 ذكر 12,377 أنثى	الخياطة، لندن	958	1262	2093
13,803	تنضيد الحروف، الطباعة، لندن	894	1747	2367

(ص 30).

لا بد من الإشارة، وهذا في الواقع ما أشار إليه جون سايمون رئيس دائرة الصحة وواضع التقرير، أن معدل الوفيات بين الخياطين ومنضدي الحروف والطباعين في لندن بين سن 25 ـ 35 سنة، كان أدنى من الرقم الحقيقي، لأن أرباب العمل في كلا الفرعين الصناعيين كانوا يستخدمون عدداً كبيراً من الشباب الريفي (دون 30 سنة على الأرجح) كمبتدئين أو «متمرنين» (improvers)(*)، أي يتلقون تدريباً إضافياً. وهؤلاء يرفعون العدد العام للمشتغلين في الصناعة الذي يجب أن يُحسب معدل الوفيات بين السكان الصناعيين بلندن وفقاً له؛ إلّا أن عدد الوفيات بينهم في لندن أقل مما هي بين العمال الآخرين لأن مكوثهم في المدينة مؤقت؛ وإذا ما أصيبوا بمرض خلال هذه الفترة، فإنهم يعودون إلى الريف حيث تسجل وفاتهم هناك إن ماتوا. ويخص ذلك بدرجة أكبر فئات أعمار أبكر، مما يجعل معدل وفيات لندن بالنسبة لهذه الفئات من الأعمار معدوم القيمة كمقياس لضرر الصناعة على الصحة (ص 30).

إن حالة منضدي الحروف مشابهة تقريباً لحالة الخياطين، فإلى جانب الافتقار للتهوية، وفساد الهواء، إلخ. هناك العمل الليلي. ويتراوح وقت عملهم المنتظم بين 12 ـ 13 ساعة، ويصل أحياناً إلى 15 ـ 16 ساعة.

> «إن الحرارة الخانقة والروائح الكريهة تنبعث حال اشتعال الغاز... وكثيراً ما تتصاعد أبخرة من مسبك الحروف، أو روائح نتنة من الآلات والبالوعات، من الطابق الأرضي، لتضاعف مساوىء الغرفة العلوية. وإن هواء الغرف السفلية الحار، يرفع درجة الحرارة في الغرف العلوية بمجرد تسخين أرضيتها، وهذا وبال خطير، خصوصاً عندما تكون السقوف واطئة واحتراق الغاز كبيراً؛ ويزداد الوضع سوءاً عندما تكون المراجل البخارية في القبو حيث تملأ البناية كلها بحرارة لا تُحتمل... ويمكننا التعبير عن الوضع عموماً بقولنا إن التهوية سيئة تماماً، وغير كافية بالمرة للتخفيف من شدة الحرارة وإبعاد ما ينتج عن احتراق الغاز بعد غروب الشمس، وإن الظروف الصحية في العديد من الورش، وبالأخص في تلك التي كانت من قبل مخصصة للسكن، تستحق أشد الإدانة والشجب». «وفي بعض الورش، وبخاصة حيث تطبع الصحف الأسبوعية، يستمر العمل طوال يومين وليلة بلا انقطاع تقريباً، وهو عمل

[105]

(*) متطوعين في العادة. [ن. ع].

> يستخدم فيه أيضاً أولاد بين 12 إلى 16 سنة؛ أما ورش تنضيد الحروف الأخرى التي تقوم بإنجاز الأعمال المستعجلة، فلا يمنح العمال فيها حتى عطلة الأحد، وبذلك تصبح أيام العمل سبعة بدلاً من ستة» (ص 26-28).

كانت صانعات الفساتين والقبعات النسائية (milliners and dressmakers) موضع حديثنا في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 3، ص 249/ 241(*)، فيما يخص العمل المفرط. وقد وصف الدكتور أورد أماكن عملهن في التقرير الذي نورده. ولو كانت حالتها أفضل بعض الشيء في النهار، فإنها تصبح ساخنة جداً ونتنة (foul) وغير صحية خلال الساعات التي يوقد فيها الغاز. ووجد الدكتور أورد أن متوسط الأقدام المكعبة من الهواء التي تصيب العاملة الواحدة في 24 ورشة عمل من أفضل الورش كان ما يلي:

> «في 4 حالات أكثر من 500 قدم مكعب، وفي 4 حالات أخرى من 400 ـ 500 قدم مكعب... وفي 7 حالات من 200 ـ 250 قدماً مكعباً، وفي 4 حالات من 150 ـ 200 قدم مكعب، وأخيراً في 9 حالات 100 ـ 150 قدماً مكعباً فقط. وحتى أفضل هذه الحالات تعطي كمية من الهواء لا تكاد تكفي للعمل المتواصل في مكان ذي تهوية ناقصة. وحتى عندما تكون التهوية جيدة، فإن جو ورش العمل يصبح حاراً وخانقاً عند حلول الظلام، حيث يلزم إيقاد عدد كبير من مصابيح الغاز».

وندرج أدناه وصف الدكتور أورد لواحدة من ورش الفئة الدنيا التي زارها، وكانت تُدار لحساب سمسار (middleman):

> «ثمة غرفة تبلغ مساحتها الحجمية 1280 قدماً مكعباً، فيها أربعة عشر شخصاً، نصيب كل منهم 91.5 قدم مكعب. النساء العاملات هنا مرهقات، ذاويات؛ ويتراوح ما يتقاضينه بين 7 ـ 15 شلناً في الأسبوع، مع الشاي... ساعات العمل من 8 صباحاً إلى 8 مساء. الغرفة الصغيرة التي يحتشد فيها هؤلاء الـ 14 شخصاً، سيئة التهوية. هناك نافذتان يمكن فتحهما، وموقد، إلّا أنه مسدود؛ ليست هناك أية وسيلة خاصة للتهوية» (ص 27).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص269، [الطبعة العربية، ص 325].

وجاء في التقرير نفسه عن العمل المفرط الذي تؤديه صانعات الأزياء ما يلي:

[106] «إن العمل المفرط للشابات في الورش الفاخرة لصنع الأزياء لا يستمر سوى أربعة أشهر تقريباً في السنة ولكنه بلغ من الفظاعة مبلغاً أثار أحياناً دهشة الجمهور وسخطه. وتعمل العاملات في الورشة خلال هذه الأشهر، كقاعدة، 14 ساعة كاملة في اليوم، وفي حالة تكدس طلبات مستعجلة ترتفع ساعات العمل إلى 17 ـ 18 ساعة. ويتراوح وقت العمل داخل الورشة في فترات أخرى من السنة، بين 10 ـ 14 ساعة على الأرجح؛ بينما تبلغ ساعات الاشتغال في البيت 12 أو 13 ساعة في العادة. وفي صنع العباءات والياقات والقمصان وغيرها تستمر الأعمال في الورشة المشتركة، بما في ذلك الخياطة بماكنات الخياطة، ساعات أقل، لا تزيد عادة عن 10 إلى 12 ساعة»ـ ويضيف الدكتور أورد قائلاً إن «وقت العمل العادي في بعض المؤسسات يطول في فترات معينة، إما بممارسة عمل إضافي لقاء أجر إضافي، أو، كما في مؤسسات أخرى، بأن يؤخذ العمل ليتم إنجازه في البيت بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي. ولكن تنبغي الإشارة إلى أن كلا هذين النوعين من العمل الإضافي كان، في الغالب، إلزامياً» (ص 28).

ويعلّق جون سايمون على هذه الصفحة:

«إن السيد رادكليف، سكرتير جميعة مكافحة الأمراض الوقائية، الذي سنحت له فرص كثيرة بخاصة لفحص صحة العاملات في مؤسسات من الطراز الأول، وجد أنه من بين كل عشرين فتاة قالت إنها «بصحة جيدة تماماً» كانت هناك واحدة فقط يمكن أن يقال إنها معافاة؛ أما الباقيات فتلوح عليهن، بدرجات متباينة، أعراض وهن جسدي، وإرهاق عصبي، واضطرابات وظيفية متعددة ناجمة عن ذلك. ويعزو سبب ذلك إلى: يوم العمل المفرط في المقام الأول، حيث يقدر حده الأدنى بـ 12 ساعة يومياً في غير موسم الرواج؛ ويأتي التجمهر وسوء التهوية في ورش العمل، والهواء الفاسد بمصابيح الغاز، وعدم كفاية الطعام أو سوء نوعيته، وقلة الاعتناء بأسباب الراحة في الأبنية، بالدرجة الثانية».

ويتوصل الدكتور سايمون رئيس دائرة الصحة العامة آخر المطاف إلى الاستنتاج التالي:

«يستحيل على العمال، من الوجهة العملية، الاصرار على تنفيذ ذلك الشيء الذي هو، من الناحية النظرية، أبسط حقهم في الصحة، أي بالضبط الاصرار على تنفيذ المطالبة بأن يكون العمل المشترك، مهما

كان نوع العمل الذي يجمعهم رب العمل لإنجازه، خالياً بقدر ما يتعلق الأمر به، وعلى نفقته الخاصة، من كل الظروف التي تجعل أداءه ضاراً بالصحة من دون مبرر... وفي الوقت الذي يعجز فيه العمال، عملياً، عن انتزاع هذه العدالة الصحية لأنفسهم بقواهم الخاصة فإنهم لا يتوقعون أي عون فعال من الموظفين المعينين لتطبيق قوانين الرقابة الصحية، على الرغم من النوايا المفترضة لمشروع القانون» (ص 29). ـ «ولا ريب في أن هناك مصاعب تكنيكية طفيفة تعترض تعيين الحدود الدقيقة التي ينبغي أن يسترشد أرباب العمل، في إطارها، بالقانون. ولكن... المطالب الرامية إلى المحافظة على الصحة تتسم بطابع شامل، من حيث المبدأ. وباسم مصلحة الملايين من العمال والعاملات الذين تُسمم حياتهم الآن، [107] دونما داع، وتتقلص آمادها بالعذابات الجسدية اللامتناهية التي تنشأ عن طابع عملهم بوجه الحصر، أتجاسر على الاعراب عن أملي في أن يجري إخضاع الظروف الصحية للعمل، بوجه عام، لحماية ملائمة من قبل القوانين؛ ومن الضروري أن تُؤمن، في الأقل، تهوية فعالة في جميع أماكن العمل المغلقة، وأن تُقلص المؤثرات الضارة خاصة بالصحة قدر الإمكان في كل فرع من فروع العمل الخطرة بطبيعتها على الصحة» (ص 31).

III ـ الاقتصاد في توليد ونقل القوة المحركة، وفي الأبنية

يستشهد ل. هورنر في تقريره المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر 1852، برسالة للمهندس الشهير جيمس ناسميث من باتريكروفت، وهو مخترع المطرقة البخارية. تضم الرسالة، من بين ما تضم، الأمر التالي:

«لا يعرف الجمهور إلّا النزر اليسير عن الزيادة الهائلة التي تطرأ على القوة المحركة نتيجة لإجراء مثل هذه التغييرات في النظام وإدخال تلك التحسينات» (على المحركات البخارية) «كالتي أقصدها. كانت قوة المحركات في هذه المنطقة» (لانكشاير) «تجثم تحت كابوس الروتين الخائف، الحافل بالأوهام، منذ ما يقارب الأربعين عاماً، ولكننا الآن، ويا للفرح، قد تحررنا منه. فخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وبوجه خاص في مجرى السنوات الأربع الماضية» (أي بدءاً من 1848) «طرأت بضعة تغيرات بالغة الأهمية على نظام تشغيل محركات التكثيف

البخاري... وكانت النتيجة... أن أصبحت نفس هذه المحركات تؤدي عملاً نافعاً أكبر بكثير مع انخفاض كبير في استهلاك الوقود... فخلال سنوات كثيرة من إدخال القوة البخارية إلى معامل ومصانع المنطقة المذكورة أعلاه، كان الاعتقاد أن سرعة حركة المكبس في محركات التكثيف البخاري يمكن أن تبلغ حوالى 220 قدماً في الدقيقة، أي أن محركاً بمسار 5 أقدام للحركة الواحدة كان محدوداً مسبقاً بـ 22 دورة لذراع التدوير في الدقيقة. وكان تشغيل المحرك فوق هذه السرعة يُعدّ غير حصيف؛ وبما أن كل الأجهزة كانت مُكيّفة لسرعة المكبس هذه البالغة 220 قدماً في الدقيقة، فإن هذه السرعة البطيئة، المقيّدة بشكل ينافي العقل، قد تحكمت في الصناعة كلها على مدى سنوات. ولكن تم أخيراً، إما بإغفال محظوظ لهذا المعدل المقرر، أو عن وعي، بمبادرة من أحد المبتكرين الشجعان، تجريب سرعة أكبر، ولما جاءت النتيجة مؤاتية على نحو رائع، حذا الآخرون حذوه عن طريق ما اصطلح عليه آنذاك بإطلاق عنان المحرك، أي بتعديل الدواليب الرئيسية في جهاز نقل الحركة بحيث استطاع المحرك البخاري أن يدور بسرعة 300 قدم فأكثر في الدقيقة الواحدة، في حين أن الأجهزة أبقيت على سرعتها السابقة... إن زيادة سرعة المحرك البخاري هذه هي الآن عامل عام، إذ أظهرت التجربة أن المحرك نفسه لا يعطي عند ذلك قوة نافعة أكبر وحسب، بل إن الحركة نفسها تصبح أكثر انتظاماً بكثير بفضل زيادة قوة الاستمرار لدولاب الموازنة... فنحن نحصل على طاقة أكبر بمجرد زيادة سرعة حركة المكبس، مع بقاء الضغط البخاري ودرجة التخلخل في المكثف على حالهما. وهكذا، إذا استطعنا، على سبيل المثال، أن نغير محركاً بخارياً يولّد 40 قوة حصانية عندما يقطع مكبسه مسافة 200 قدم في الدقيقة، بحيث نجعل هذا المحرك ذاته يعمل بسرعة تمكّن المكبس من قطع مسافة 400 قدم في الدقيقة، نكون قد ضاعفنا القدرة، مع بقاء ضغط البخار ودرجة التخلخل على حالهما. ولما كان ضغط البخار ودرجة التخلخل يظلان على حالهما، فإن الجهد الواقع على أجزاء المحرك، وبالتالي، خطر وقوع الحالات المؤسفة لا يزدادان إلى درجة كبيرة بازدياد السرعة. كل ما هنالك أن استهلاك البخار في هذه الحالة يزداد بمعدل يتناسب تقريباً مع ازدياد سرعة المكبس، كما تطرأ زيادة طفيفة على اهتراء السطوح الداخلية أي الأجزاء التي تحتك [108]

ببعضها، ولكنه تلف ضئيل لا يستحق الذكر. . . إلّا أن الحصول على قوة أكبر من المحرك ذاته عبر زيادة سرعة حركة المكبس يتطلب حرق المزيد من الفحم تحت المرجل ذاته، أو استخدام مراجل ذات قدرة تبخير أعظم، أي، بكلمة، يتطلب الحصول على كمية أكبر من البخار. وهذا ما جرى حقاً، وقد جهزت المحركات «المسرَّعة» القديمة بمراجل ذات قدرة تبخير أعظم، وبفضل ذلك أدّت هذه المحركات في حالات كثيرة عملاً أكبر بـ 100%. ومنذ عام 1842، أخذت الطريقة الزهيدة لإنتاج قوة البخار في مناجم كورنوول تلفت الانتباه؛ وكانت المنافسة القائمة في صناعة الأقمشة القطنية ترغم الصناعيين على أن يروا في الاقتصاد المصدر الرئيسي لأرباحهم؛ والفارق الكبير في استهلاك الفحم لتوليد قوة حصانية واحدة في الساعة بين محركات كورنوول ومحركات أخرى، والاقتصاد الكبير للغاية الناشئ عن تطبيق محركات وولف ذات الأسطوانتين، قد أجبرت الكلّ على وضع مسألة اقتصاد الوقود في المرتبة الأولى في منطقتنا أيضاً. إن محركات كورنوول ومحركات وولف ذات الأسطوانتين تولّد قوة حصانية واحدة عند احتراق $3\frac{1}{3}$ إلى 4 باونات من الفحم في الساعة، في حين أن المحركات في مناطق إنتاج الأقمشة القطنية كانت تستهلك من 8 إلى 12 باوناً من الفحم لتوليد قوة حصانية واحدة في الساعة. وهذا الفارق الكبير أغرى أصحاب المصانع وصانعي الآلات في منطقتنا إلى السعي لتحقيق مثل هذه النتائج الاقتصادية المذهلة، عبر تطبيق الأساليب التي شاعت في كورنوول وفرنسا، حيث كانت أسعار الفحم المرتفعة تجبر الصناعيين على أن يقلصوا هذا النوع من التكاليف في مؤسساتهم قدر الإمكان. وقد أدى ذلك إلى نتائج بالغة الأهمية. فأولاً ـ إن الكثير من المراجل التي كان نصف سطحها، في الأيام الذهبية الخوالي للأرباح العالية، مكشوفاً ومعرضاً للهواء الخارجي البارد، صارت تُدثر الآن بطبقة سميكة من اللباد، أو الآجر والجبس، وغير ذلك من المواد مما قلل اشعاع الحرارة المتولّدة، بمثل هذه التكاليف. كما بوشر بحماية مواسير البخار بالطريقة نفسها، وتغطية الأسطوانات باللباد والخشب. ثانياً ـ أخذ هؤلاء يستخدمون الضغط العالي. لقد كان صمام الأمان ينفتح في السابق عند بلوغ الضغط 4 أو 6 أو 8 باونات للإنش المربع، ثم وجدوا أن رفع الضغط إلى 14 أو 20 باوناً. . . يؤدي إلى اقتصاد كبير في الفحم؛ بتعبير آخر أضحى

العمل في المصنع يتم باستهلاك مقدار أقل من الفحم بشكل ملحوظ. . . إن الذين يمتلكون الوسائل ويتسمون بروح المبادرة الضرورية أخذوا يطبقون نظام الضغط المرتفع بكل أبعاده وبدأوا باستخدام مراجل صُنعت على نحو مناسب لتولّد بخاراً بضغط 30، 40، 60، 70 باوناً للإنش المربع، وهي ضغوط كان من شأنها أن ترعب مهندسي المدرسة القديمة بل تفقدهم الوعي. ولكن بما أن النتائج الاقتصادية لزيادة ضغط البخار. . . ظهرت بسرعة كبيرة وبهيئة ملموسة تماماً جنيهات وشلنات وبنسات، حتى شاع تقريباً استخدام مراجل البخار ذات الضغط العالي في محركات التكثيف البخاري. أما أولئك الذين حققوا الاصلاح بصورة جذرية، فقد أخذوا يستخدمون محركات وولف. وكانت أغلبية مصانعنا التي شيدت حديثاً تستخدم محركات وولف، وبخاصة محركات ذات أسطوانتين، حيث يدخل البخار إلى الإسطوانة الأولى من المرجل فيولّد قوة بفعل تفوق ضغطه على الضغط الجوي، ولكن عوضاً عن خروج البخار بعد كل حركة من حركات المكبس إلى الجو، كما كان الحال سابقاً، يصار إلى إمراره عبر أسطوانة ضغط واطىء تبلغ سعتها زهاء أربعة أضعاف الأولى، وبعد تمدد جديد هناك يندفع إلى المكثف. إن النتيجة الاقتصادية التي يتم الحصول عليها بفضل استخدام هذا الصنف من المحركات يعبّر عنها في أن استهلاك الوقود يتراوح بين $3\frac{1}{2}$ ـ 4 باونات من الفحم لكل قوة حصانية في الساعة، في حين كان الاستهلاك في المحركات القديمة الطراز يتراوح بين 12 ـ 14 باوناً لكل قوة حصانية في الساعة. وبتدبير بارع، تسنى تكييف جهاز وولف ذي الاسطوانتين أو محرك الضغط الثنائي العالي ـ الواطىء للمحركات الموجودة في الأصل، فأدى ذلك إلى زيادة فعاليتها في توليد الطاقة والاقتصاد في استهلاك الفحم معاً. وتم بلوغ النتيجة نفسها خلال السنوات الثماني أو العشر الماضية بربط محرك ذي ضغطٍ عالٍ بمحرك تكثيف بخاري آخر وذلك لتمكين البخار المستعمل من المحرك الأول من المرور إلى المحرك الثاني وتشغيله. وهذا الجهاز كان مفيداً في الكثير من الأحوال».

[109]

«ليس من اليسير أن نقدر تقديراً مضبوطاً درجة الزيادة التي تحققت في كفاءة وعمل المحركات القديمة التي أُجريت عليها بعض أو كل هذه التحسينات الجديدة معاً، ولكنني على ثقة مع ذلك من أننا نحصل الآن

من المحركات البخارية، متساوية الوزن، على جهد يزيد، في الأقل، بنسبة 50% في المتوسط، وفي الكثير من الحالات فإن المحركات البخارية ذاتها التي كانت أيام السرعة المحددة بـ 220 قدماً في الدقيقة تولّد 50 قوة حصانية، تولّد الآن أكثر من 100 قوة حصانية. إن النتائج الهامة للغاية من الناحية الاقتصادية التي تحققت باستخدام الضغط العالي في محركات التكثيف البخاري، والمتطلبات المرتفعة لدرجة كبيرة حيال المحركات القديمة بغية توسيع المؤسسة، قد أدت في السنوات الثلاث الماضية إلى استخدام مراجل أنبوبية، مما خفض كثيراً كلفة توليد البخار» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1852، ص23-27).

ما قيل أعلاه عن المحركات يصح أيضاً على أجهزة نقل الحركة وآلات تنفيذ العمل.

«إن السرعة التي تم بها تحسين الآلات خلال السنوات الماضية، مكّنت الصناعيين من توسيع الإنتاج من دون زيادة القوة المحركة. وغدا استخدام العمل استخداماً أكثر اقتصاداً ضرورة بفعل تقليص يوم العمل؛ وفي معظم المصانع المدبّرة تدبيراً جيداً يجري، على الدوام، البحث عن طرق توسيع الإنتاج بنفقات أقل. وأمام ناظري الآن معطيات، تفضل بها علي سيد متوقد الذكاء، صاحب مصنع من منطقتي، تبين عدد العمال المستخدمين في مصنعه، وأعمارهم، والآلات المستعملة، والأجور المدفوعة بدءاً من عام 1840 حتى الوقت الحاضر. كان مصنع شركته يستخدم في تشرين الأول/أكتوبر 1840، 600 عامل منهم 200 دون الثالثة عشرة من العمر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1852 صار يستخدم 350 عاملاً فقط لم يكن بينهم سوى 60 دون سن الثالثة عشرة. وفي هاتين السنتين بقي عدد الآلات نفسه، ما عدا استثناءات طفيفة جداً، يعمل في المصنع، وكانت مقادير الأجور المدفوعة واحدة في الفترتين». (تقرير ريدغريف، في تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1852، ص58-59).

[110]

لا يظهر المفعول الكامل لهذه التحسينات التي تدخل على الآلات إلّا عند نصبها في مبانٍ جديدة للمصنع شيّدت على نحو هادف ومناسب.

«أما عن التحسينات التي أُدخلت على الآلات، فينبغي لي القول، إن نجاحات كبيرة قد تحققت، قبل كل شيء، في مضمار تشييد المصانع

المكيّفة لنصب هذه الآلات الجديدة. . ففي الطابق الأسفل أبرمُ كل خيوط غزولي، وفي هذا الطابق بوجه الحصر ثمة 29 ألف مغزل للبرم. إنني أحقق توفيراً في العمل في هذا الطابق وفي البناية الملحقة، يصل في الأقل إلى 10%، وليس ذلك بفضل التحسينات في أجهزة برم الخيوط بقدر ما هو تركيز الآلات تحت إدارة واحدة، إذ يمكنني تحريك العدد المذكور من المغازل بعمود تدوير واحد لنقل الحركة، وهذا توفير في أجهزة نقل الحركة يصل إلى 60%، وفي بعض الحالات إلى 80%، قياساً إلى الشركات الأخرى. كما أن هناك توفيراً كبيراً في الزيت، والشحوم، إلخ. وباختصار أمكن لي، بتنظيم أفضل للمصنع، وبآلات مطورة، أن أحقق توفيراً في العمل قدره 10%، في أقل تقدير، إلى جانب توفير كبير في الطاقة والفحم والزيت والشحوم وأعمدة نقل الحركة والاحزمة، إلخ». (شهادة صناعي غزل قطن في: تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول| أكتوبر، 1863، ص109-110).

IV ـ الانتفاع بفضلات الإنتاج

إن الانتفاع بفضلات الإنتاج والاستهلاك، يتوسع بتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي. ونقصد بالأولى الضياعات في الصناعة والزراعة، ونقصد بالثانية الفضلات الناجمة عن التمثيل الغذائي الطبيعي للإنسان، من جهة، والشكل الذي تنتهي إليه وسائل الاستهلاك بعد إتمام استهلاكها، من جهة ثانية. إن فضلات الإنتاج في الصناعات الكيميائية، مثلاً، هي المنتوجات العرضية التي يجري نبذها في الإنتاج ضيق النطاق، وهي برادة الحديد التي تتساقط في مصانع بناء الآلات، وتعود للدخول في إنتاج الحديد كمادة أولية، إلخ. أما فضلات الاستهلاك فهي المواد الطبيعية التي يطرحها الإنسان، وبقايا الملابس على هيئة خرق، وما إلى ذلك. ولفضلات الاستهلاك هذه أهمية كبرى للزراعة. غير أن الاقتصاد الرأسمالي يسرف في تبديد هذه الفضلات بالقياس إلى استخدامها؛ ففي لندن، مثلاً، لا يجدون وسيلة للانتفاع بسماد 4 ملايين ونصف مليون إنسان خيراً من تلويث نهر التايمز بها بنفقات باهظة.

وبالطبع فإن غلاء المواد الأولية هو الحافز الذي يدفع على الإفادة من الضياعات. [111] أما شروط إعادة استخدامها فهي عموماً ما يلي: توافر هذه الفضلات بكميات كبيرة،

وهو أمر لا يتحقق إلّا في العمل واسع النطاق؛ تطوير الآلات التي يمكن بواسطتها معالجة مواد، كانت سابقاً عديمة النفع في شكلها المعين، لتصبح في حالة تلائم الإنتاج الجديد؛ التقدم العلمي وبالأخص في الكيمياء، الذي يكشف عن الخواص النافعة لمثل هذه الضياعات. والحق أن الاقتصاد الكبير من هذا النوع يتحقق أيضاً في الزراعة الصغيرة، التي تجري بأسلوب البستنة، كما هو الحال مثلاً في لومباردي وجنوب الصين واليابان. غير أن إنتاجية الزراعة، في ظل هذا النظام، تتحقق، عموماً، بتبذيرٍ هائلٍ في قوة العمل البشرية على حساب مجالات أخرى من الإنتاج.

إن ما يسمى بالضياعات يلعب دوراً كبيراً في كل الصناعات على وجه التقريب. لذا يذكر تقرير المصانع المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر 1863 مثلاً، أن واحداً من الأسباب الرئيسية التي تجعل المزارعين في إنكلترا، وفي أنحاء كثيرة من إيرلندا، لا يتعاطون زراعة الكتان، إلّا نادراً أو على مضض، هو:

> «حصول ضياعات كبيرة... في معامل حلج الكتان الصغيرة (scutch mills) التي تدار بالطاقة المائية... غير أن نفايات القطن قليلة نسبياً، أما نفايات الكتان فكبيرة جداً. ولا شك أن تحسين النقع بالماء والحلج بالآلات سوف يقلص هذه الخسارة بصورة لا يُستهان بها... وغالباً ما يجري حلج الكتان في إيرلندا بطريقة رديئة تماماً تؤدي إلى خسارة نسبة كبيرة منه تتراوح بين 28 ـ 30%». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص139-142).

يمكن تفادي كل ذلك باستخدام آلات أكثر جودة. إن كثرة نسالة الكتان المتساقطة دفعت أحد مفتشي المصانع لأن يدوّن في تقريره ما يلي:

> «أفادني البعض في محالج معينة في إيرلندا أن العمال غالباً ما يأخذون النفايات إلى بيوتهم ويستخدمونها كوقود للمدافىء، والحال أن النفايات تعتبر مادة ثمينة» (المرجع نفسه، ص 140).

وسنتحدث عن نفايات القطن فيما بعد، عند تناولنا لتقلبات أسعار المواد الأولية.

أما صناعة الصوف فقد تصرفت بحذق أكبر من محالج الكتان.

> «جرت العادة فيما مضى على استهجان جمع فضلات الصوف والمزق الصوفية لإعادة التصنيع، ولكن هذا التحامل قد تلاشى كلياً نظراً لنشوء **إنتاج الصوف الصناعي** *(shoddy trade)* الذي أصبح فرعاً هاماً لصناعة

الصوف في منطقة يوركشاير؛ ولا شك في أن فضلات القطن ستحظى بالمآل نفسه لتلبية حاجة ملحة. قبل ثلاثين عاماً، كان سعر المزق الصوفية، أي قطع الأقمشة من الصوف الخالص، يناهز 4 جنيهات و4 شلنات للطن الواحد؛ أما في السنوات الأخيرة فقد ارتفع سعرها إلى 44 جنيهاً و4 شلنات للطن الواحد؛ وازداد الطلب عليها ازدياداً كبيراً أدى إلى ابتكار وسائل للإفادة من مزق الأقطان الممزوجة بالصوف مزجاً بندف القطن وإبقاء الصوف سليماً... ويعمل اليوم آلاف العمال في إنتاج الصوف الصناعي (shoddy)، ويحصل المستهلك على كسب كبير، حيث أصبح بمقدوره في الوقت الحاضر شراء قماش ذي نوعية وسطية جيدة بسعر معتدل تماماً» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص107). [112]

وبنهاية عام 1862، أضحى الصوف الاصطناعي المُنتج عن هذا الطريق يؤلف ثُلث استهلاك الصوف الكلّي للصناعة الإنكليزية، (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص81). أما «الكسب الكبير» «للمستهلك» فيكمن في أن ملابسه الصوفية باتت تهترىء في ثُلث المدة السابقة، وتتحول إلى مزق رثة في سُدس هذه المدة.

ومضت صناعة الحرير الإنكليزية على المنحدر نفسه. فقد هبط استهلاك الحرير الخام الطبيعي بين أعوام 1839 ـ 1862 بعض الشيء، بينما تضاعف استهلاك فضلات الحرير. وأتاح تطوير الآلات صنع قماش حريري مفيد لأغراض عديدة من هذه المادة قليلة القيمة في ظروف أخرى.

وتزودنا الصناعة الكيميائية بأسطع الأمثلة على الإفادة من الضياعات. فهي لا تكتفي بالإنتفاع من الضياعات الخاصة بها التي تجد لها استعمالات جديدة، بل تنتفع بضياعات العديد من الصناعات الأخرى، وتحوّل، مثلاً، قطران الفحم الحجري، الذي كان عديم الفائدة تقريباً من قبل، إلى أصباغ الأنيلين، والأليزارين، حتى إنها نجحت مؤخراً في أن تستخرج منه بعض العقاقير الطبية.

ويتعين علينا أن نميز هذا الاقتصاد المتحقق بإعادة استخدام ضياعات الإنتاج، عن الاقتصاد المتحقق بالتقليل من الضياعات، نقصد بذلك تقليص فضلات الإنتاج إلى الحد الأدنى، وزيادة الإنتفاع المباشر بكل المواد الأولية والمساعدة التي تدخل في الإنتاج، إلى الحد الأقصى.

ويتوقف الاقتصاد المتحقق بالتقليل من الضياعات، من ناحية، على جودة الآلات المستخدمة. أما التوفير في الزيت والصابون، إلخ، فيتوقف على مدى دقة صنع وصقل أجزاء الآلة. هذا بخصوص المواد المساعدة. ولكن، وهذا هو الأهم، فإن تحوّل مقدار أكبر أو أصغر من المواد الأولية إلى ضياعات، أثناء عملية الإنتاج، يتوقف على جودة الآلات وأدوات العمل المستخدمة. وأخيراً يتوقف ذلك على جودة المواد الأولية ذاتها. وهذه بدورها تتوقف جزئياً على تطور الصناعة الاستخراجية والزراعة، اللتين تنتجان المواد الأولية (نقصد التقدم الحضاري بالمعنى الدقيق للكلمة) ويتوقف، جزئياً، على درجة تطور العمليات التي تمر بها المواد الأولية قبل دخولها الصناعة التحويلية للمعالجة.

[113] «برهن بارمنتييه على أن فن طحن الحبوب قد تحسّن في فرنسا تحسناً كبيراً، منذ فترة ليست بالبعيدة، أي منذ عهد لويس الرابع عشر، بحيث أضحى بمقدور المطاحن الجديدة، بالمقارنة مع القديمة، أن تقدم من الخبز ما يزيد بمقدار النصف عن السابق من كمية الحبوب نفسها. لقد كان الاستهلاك السنوي للمواطن الباريسي يقدر، في الأصل، بأربعة سيتيرات من الحبوب، ثم انخفض بعد ذلك إلى ثلاثة، وأخيراً إلى اثنين، أما هذه الأيام فلا يزيد عن $1\frac{1}{3}$، أي حوالى 342 باوناً من الحبوب للفرد الواحد... وفي بيرشيه، حيث عشت فترة طويلة من الزمن، أُعيد بناء المطاحن الخرقاء التي كانت تعمل بأحجار رحى من الغرانيت والصخر البركاني، أعيد بناؤها في أغلبية الأحوال على قواعد علم الميكانيك، الذي أحرز تقدماً كبيراً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وقد زُودت برحى جيدة من لافيرته وصارت الحبوب تطحن مرتين، فيما بات المنخل يمضي في حركة دائرية، فازداد منتوج الدقيق بمقدار السُدس من كمية الحبوب نفسها. وعلى هذا أفسر لنفسي، بسهولة، الفارق الهائل بين مقدار ما يستهلكه سكان روما من الحبوب في اليوم وبين مقدار ما نستهلكه نحن؛ فسبب ذلك ناجم، بوجه الحصر، عن قصور أساليب طحن الحبوب وصنع الخبز. وأرى في ذلك أيضاً تفسيراً للواقع المثير للإنتباه الذي أشار إليه بلينيوس الأكبر، 18، الفصل 20، 2... كان الطحين في روما يباع وفقاً لنوعيته بسعر 40 أو

48 أو 96 آس لكل موديوس. وهذه أسعار مرتفعة جداً إذا ما قيست بالأسعار السائدة للحبوب آنذاك، وارتفاعها ناجم عن الوضع القاصر لمطاحن تلك الفترة التي كانت ما تزال في مستهل نشوئها، وما كان ذلك يسببه من ارتفاع تكاليف الطحن». (دورو دو لامال، \الاقتصاد السياسي للرومان، الكتاب الأول، باريس، 1840، ص 280 ـ 281).
(Dureau de la Malle, *Économie politique des Romains,* T. I, Paris, 1840, p. 280-281).

V ـ الاقتصاد الناجم عن الاختراعات

إن هذا النوع من الاقتصاد الناجم عن استعمال رأس المال الأساسي يأتي، كما أسلفنا، من استخدام شروط العمل على نطاق واسع، أي يأتي، باختصار، من كون هذه الشروط تخدم بوصفها شروطاً للعمل الاجتماعي المعمم، العمل الاجتماعي المباشر، أو التعاون المباشر في سياق عملية الإنتاج. وهذا هو، من ناحية، الشرط الأول لتطبيق الاختراعات الميكانيكية والكيميائية من دون زيادة أسعار السلع، وهذا هو دوماً الشرط الضروري المسبق (conditio sine qua non). ومن ناحية أخرى، فإن الإنتاج المنظم على نطاق واسع هو وحده الذي يتيح الاقتصاد الناجم عن الاستهلاك الإنتاجي الجماعي. وأخيراً فإن خبرة العامل الموحّد تكتشف وتبين مجال التوفير الاقتصادي وطريقة تحقيقه، وأبسط السبل للإستفادة من الاكتشافات المنجزة، والصعوبات العملية التي يتعين التغلب عليها بموجب متطلبات النظرية ـ أي تطبيقها في عملية الإنتاج، وما إلى ذلك.

وبهذه المناسبة، ينبغي التمييز بين العمل العام والعمل الجماعي. فرغم أنهما يؤديان دورهما في عملية الإنتاج، ويمتزجان ببعضهما، فإنهما مختلفان. إن العمل العام هو كل نشاط علمي، وكل اكتشاف، وكل اختراع. ويعتمد العمل العام، من ناحية، على تعاون الأحياء، ومن ناحية، على استثمار جهود الأسلاف. أما العمل الجماعي فيتضمن التعاون المباشر بين الأفراد. [114]

ويتأكد ما سبق، مجدداً، بالوقائع المتكررة مراتٍ عديدة وتتلخص في:

1 ـ الفرق الكبير بين تكاليف النموذج الأول من آلة جديدة و تكاليف إعادة إنتاجها، وهو ما كتب عنه أور وباباج(*).

2 ـ الزيادة الكبيرة والدائمة لتكاليف تشغيل مؤسسة تقوم بتطبيق اختراعات جديدة لأول مرة، على تكاليف المؤسسات المماثلة التي تنشأ فيما بعد على أنقاضها ومن رميم عظامها (ex suis ossibus). ويمضي ذلك إلى حدّ بعيد، بحيث أن الرواد الأوائل يصابون، في الغالب، بالإفلاس، ولا يحقق الازدهار سوى الأخلاف الذين يحصلون على المباني والآلات وما إلى ذلك بسعر أرخص. ولهذا بالذات فإن أكثر ممثلي رأس المال النقدي وضاعة وحطّة هم من يجني في غالب الأحوال أكبر الأرباح من كل الإنجازات الجديدة للعمل العام الذي حققه الفكر البشري، والتطبيقات الاجتماعية لهذه الإنجازات عبر العمل الموحّد.

(*) الإشارة إلى مؤلف أور: فلسفة المانيفاكتورات، لندن، 1835، ومؤلف باباج: في اقتصاد الآلات والمانيفاكتورات، لندن، 1832.

(Ure, *The Philosophy of Manufactures,* Lond. 1835).

(Babbage, *On the Economy of Machinery and Manufactures,* London, 1832). [ن. برلين].

[115]

الفصل السادس

تأثير تغير الأسعار

I ـ تقلبات أسعار المواد الأولية وتأثيرها المباشر على معدل الربح

نفترض هنا، كما من قبل، عدم حدوث أي تبدل في معدل فائض القيمة. فهذا الافتراض ضروري بغية بحث هذه الحالة في شكلها النقي. وعلى أية حال، يمكن لرأسمال ما، عند بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً، أن يستخدم عدداً أكبر أو أقل من العمال تبعاً للتقلّص أو التمدّد اللذين تسببهما له التقلبات في سعر المواد الأولية، التي سندرسها هنا. وفي هذه الحالة يمكن لكتلة فائض القيمة أن تتغير حتى مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً. غير أنه يترتب علينا أن نزيل هنا هذه الحالة أيضاً. وإذا كان تحسين الآلات وتغير سعر المواد الأولية يؤثران في وقتٍ واحدٍ إما على عدد العمال الذين يستخدمهم رأسمال معين، أو على مقدار الأجور، فما علينا إلّا أن نقارن بين: 1) التأثير الذي تمارسه التغيرات الحاصلة في رأس المال الثابت على معدل الربح، و2) التأثير الذي تمارسه التغيرات الحاصلة في الأجور على معدل الربح؛ حتى تأتي النتيجة من تلقاء ذاتها.

وينبغي أن نلاحظ، بوجه عام، هنا، كما في الحالة السابقة، أنه إذا كانت هذه التغيرات تنجم عن الاقتصاد في رأس المال الثابت، أو تنجم عن تقلبات أسعار المواد الأولية، فإنها تؤثر دوماً على معدل الربح، حتى وإن تُركت الأجور، وبالتالي معدل وكتلة فائض القيمة، على حالهما بلا مساس قط. فهي تغير حجم ر في الصيغة فَ $\frac{م}{ر}$، فتغير قيمة الكسر بأكمله. وعليه لا يهم هنا تماماً ـ بعكس ما اكتشفناه عند بحث فائض القيمة ـ في أي حقل من حقول الإنتاج تطرأ هذه التغيرات، سواء كانت الفروع الصناعية

المتأثرة بها تُنتج أو لا تُنتج وسائل عيش للعمال أم رأسمالاً ثابتاً يساهم في إنتاج وسائل العيش هذه. وإن الاعتبارات الواردة هنا تنطبق، بشكل مماثل، على حالات تطرأ فيها التغيرات على إنتاج مواد الترف، ويُقصد بإنتاج مواد الترف عموماً كل إنتاج ليس ضرورياً لتجديد إنتاج قوة العمل. [116]

ونُدرج في عداد المواد الأولية هنا المواد المساعدة أيضاً مثل صبغة النيلة والفحم والغاز، إلخ. زدْ على ذلك أنه، بمقدار ما نعاين الآلات تحت هذا الباب، فإن المواد الأولية الضرورية لإنتاجها تتألف من الحديد، والخشب والجلود، إلخ. ولذلك فإن سعرها يتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تستخدم في صنعها. ويهبط معدل الربح بنفس نسبة (pro tanto) ارتفاع سعر الآلات سواء نتيجة تقلب أسعار المواد الأولية التي تُصنع منها، أو أسعار المواد المساعدة التي تستهلكها في أثناء تشغيلها. والعكس بالعكس.

وسنقتصر في بحثنا اللاحق على التقلبات الحاصلة في أسعار المواد الأولية التي تُصنع منها السلع مباشرة؛ وبذلك نترك جانباً المواد الأولية طالما أنها تؤلف مادة أولية لإنتاج آلات تقوم بوظيفة وسائل عمل أو مادة مساعدة تُستهلك لدى استخدامها. غير أن ثمة أمراً واحداً ينبغي أن نشير إليه هنا: إن الثروات الطبيعية من الحديد، والفحم، والخشب، إلخ، أي، عموماً، العناصر الرئيسية اللازمة لإنتاج واستخدام الآلات، تبدو هنا بمثابة إنتاجية طبيعية يتسم بها رأس المال بالذات، وهي عنصر من العناصر التي تحدد معدل الربح، بصرف النظر عن ارتفاع أو هبوط مستوى الأجور.

ولما كان معدل الربح هو $\frac{\text{ف}}{\text{ر}}$ أو = $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}}$، فمن الواضح أن كل ما يسبب تغيراً في مقدار ث وبالتالي مقدار ر، لا بدّ من أن يُحدِث تغيراً في معدل الربح، حتى لو ظل ف وكذلك م، وعلاقتهما المتبادلة، من دون تبدل. غير أن المادة الأولية هي الجزء المكّون الرئيسي لرأس المال الثابت. وحتى الفروع الصناعية التي لا توجد فيها أية مواد أولية بالمعنى الخاص، نجد أن هذه المواد الأولية تدخل فيها بصفة مواد مساعدة أو بصفة عناصر مكّونة للآلات، إلخ، ولهذا فإن تقلبات أسعارها تؤثر بنفس النسبة (pro tanto) على معدل الربح. وإذا هبط سعر المواد الأولية بمقدار ما = ع، فإن $\frac{\text{ف}}{\text{ر}}$ أو $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}}$ تتحول إلى $\frac{\text{ف}}{\text{ر−ع}}$ إو إلى $\frac{\text{ف}}{\text{(ث−ع)+م}}$. وهكذا يرتفع معدل الربح. أما إذا ارتفع سعر المواد الأولية فإن $\frac{\text{ف}}{\text{ر}}$ أو $\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}}$ تتحول إلى $\frac{\text{ف}}{\text{ر+ع}}$ أو إلى $\frac{\text{ف}}{\text{(ث+ع)+م}}$، فيهبط بذلك معدل الربح. وعليه إذا بقيت كل الشروط الأخرى على حالها، فإن معدل

الربح، كما نرى، يهبط أو يرتفع باتجاه معاكس لاتجاه حركة أسعار المواد الأولية. ويكشف لنا هذا الأمر، من جملة ما يكشف، عن مدى أهمية تدني سعر المواد الأولية بالنسبة للبلدان الصناعية، حتى لو كانت تقلبات أسعار المواد الأولية غير مصحوبة بتغيرات في مجال بيع المنتوج، أي بمعزل تماماً عن علاقة الطلب والعرض. ويكشف لنا [117] ذلك أيضاً أن التجارة الخارجية تؤثر على معدل الربح، وذلك حتى بمعزل عن أي تأثير لها على الأجور من خلال خفضها لأسعار وسائل العيش الضرورية. فهي تؤثر بالتحديد على أسعار المواد الأولية والمساعدة المستخدمة في الصناعة أو الزراعة. وبسبب الفهم الناقص تماماً، والقائم حتى الآن، لطبيعة معدل الربح ولاختلافه المميز عن معدل فائض القيمة، نجد، من جهة أولى، أن الاقتصاديين (مثل تورنز(*)) الذين يؤكدون على التأثير الكبير لأسعار المواد الأولية على معدل الربح، التأثير الذي أثبتته التجربة العملية، يفسرون ذلك تفسيراً نظرياً خاطئاً تماماً، ونجد، من جهة أخرى، أن الاقتصاديين الذين يتمسكون بالمبادىء العامة، مثل ريكاردو(**) لا يعترفون، مثلاً، بتأثير التجارة العالمية على معدل الربح.

وبذا يدرك المرء مدى الأهمية التي يتسم بها إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عن المواد الأولية بالنسبة للصناعة. وقد كان السماح للمواد الأولية بالتدفق بأكبر قدر ممكن من الحرية المبدأ الرئيسي لنظام الحماية الجمركية في تطوره العقلاني. ولقد كان هذا الهدف، إلى جانب إلغاء رسوم الحبوب(***)، الشغل الشاغل لأنصار حرية التجارة الإنكليز الذين كان همهم الأول رفع الرسوم عن القطن أيضاً.

(*) تورنز، بحث في إنتاج الثروة، لندن، 1821، ص 28 ـ الحاشية (أنظر أيضاً: كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، ص 66 ـ 74). [ن. برلين].

(Torrens, *An Essay on the Production of Wealth*, London, 1821, S. 28 ff).

(**) ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، ص 131 ـ 138. [ن. برلين].

(Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation*, London 1821, S. 131-138).

(***) رسوم الحبوب: فرضت قوانين الحبوب، المشرّعة منذ عام 1815، رسوماً باهظة على الحبوب، بهدف تقييد أو منع استيرادها، ما ساعد الارستقراطية الزراعية على إبقاء أسعارها المحلية، الاحتكارية، عالية تماماً (80 شلناً للكوارتر)، وقد عارض الصناعيون هذه القوانين حتى أُلغيت عام 1846. [ن. برلين].

ويمكن لمسألة استهلاك الدقيق في صناعة القطن أن تفيد كمثال إيضاحي على أهمية تخفيض سعر إحدى المواد التي ليست مادة أولية بالمعنى الفعلي للكلمة، بل مادة مساعدة، ولكنها واحد من العناصر الرئيسية للمواد الغذائية. فلقد حسب ر. هـ. غريغ[13] أن 100 ألف نول آلي و250 ألف نول يدوي كانت تعمل عام 1837 في مصانع نسيج القطن في بريطانيا العظمى، وتستهلك سنوياً 41 مليون باون من الدقيق لتغطية السداة بالغراء. كما يضاف إلى ذلك، ثُلث هذه الكمية للتبييض وغيرها من العمليات. وقدر غريغ القيمة الإجمالية للدقيق المستهلك على هذا النحو بـ 342,000 جنيه استرليني سنوياً خلال السنوات العشر الماضية. وبينت المقارنة مع أسعار الدقيق في القارة أن أصحاب المصانع كانوا مضطرين لأن يدفعوا، من جراء رسوم الحبوب، لقاء الدقيق وحده زيادة بلغت 170 ألف جنيه سنوياً. وخمن غريغ هذه الزيادة بـ 200 ألف جنيه في الأقل لسنة 1837، وذكر شركة بلغت فيها الإضافة على سعر الدقيق بالنسبة لها ألف جنيه سنوياً. ونتيجة لذلك

> «قال كبار الصناعيين، وهم رجال أعمال حصيفين، دقيقين في الحساب، بأن عشر ساعات عمل في اليوم ستكون كافية تماماً، فيما لو أُلغيت رسوم الحبوب» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول|أكتوبر، 1848، ص98).

[118] وأُلغيت رسوم الحبوب؛ كما أُلغيت رسوم القطن وغيرها من رسوم المواد الأولية. ولكن لم يمض على ذلك وقت طويل حتى اشتدت معارضة الصناعيين لمشروع قانون يوم العمل من عشر ساعات أكثر من أي وقت مضى. ولما أُجيز مشروع قانون يوم العمل من عشر ساعات في المصانع بعد ذلك بفترة وجيزة، كانت النتيجة الأولى محاولة تخفيض عام للأجور[*].

إن قيمة المواد الأولية والمساعدة تدخل كلياً، دفعة واحدة، في قيمة المنتوج الذي تُستهلك في صنعه، بينما لا تنتقل قيمة عناصر رأس المال الأساسي إلى المنتوج إلّا بما يتناسب واهتلاكها، أي بصورة تدريجية. يترتب على ذلك، أن سعر المنتوج يتأثر بسعر

---

(13) ر. هـ. كريغ، مسألة المصنع ولائحة قانون الساعات العشر، لندن، 1837، ص 115.
(*The Factory Question and the "Ten Hours Bill"*, By R. H. Greg, London, 1837, p. 115).

(*) أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص 300 ـ 302، [الطبعة العربية، ص 363-367].

المواد الأولية بدرجة أكبر من تأثره بسعر رأس المال الأساسي، رغم أن معدل الربح يتحدد بالمقدار الكلّي لقيمة رأس المال الموظف، بصرف النظر عن جزئه الذي يُستهلك في الوقت المعني. ولكن من الواضح ـ رغم أننا نذكر ذلك بصورة عابرة، لأننا ما نزال نفترض هنا أن السلع تُباع بقيمها، بحيث أن تقلبات السعر التي تنشأ عن المنافسة لا تعنينا الآن ـ إن توسع أو انكماش السوق يتوقف على سعر سلعة مفردة ويتناسب عكسياً مع ارتفاع أو هبوط هذا السعر. ويحدث في الواقع الفعلي أن ارتفاع سعر المواد الأولية لا يفضي إلى ارتفاع سعر السلعة الجاهزة بنفس النسبة، كما أن هبوط سعر المواد الأولية لا يفضي إلى هبوط سعر هذه السلعة بنفس النسبة. وعليه، يهبط معدل الربح في الحالة الأولى أكثر، ويرتفع في الحالة الأخرى أكثر من الحالة التي تُباع فيها السلعة حسب قيمتها.

زدْ على ذلك: إن كتلة وقيمة الآلات المستخدمة تنموان بتطور قدرة إنتاجية العمل، ولكن ليس بنفس نسبة نمو هذه القدرة المنتجة، أي ليس بنسبة تزايد كمية المنتوج الذي تقدمه هذه الآلات. وعليه، ففي فروع الصناعة التي تدخلها عموماً المواد الأولية، أو بكلمات أخرى، التي يكون موضوع العمل فيها هو ذاته منتوج عمل سابق، في فروع الصناعة هذه نجد أن نمو قدرة إنتاجية العمل يعبّر عن نفسه، تماماً، بنسبة تنامي كمية المواد الأولية التي تمتصها كمية معينة من العمل، أي تعاظم كتلة المواد الأولية التي تُحوّل، في ساعة عمل واحدة مثلاً، إلى منتوج، أي تُعالج لتصبح سلعاً. وعليه، فبمقدار ما تتطور قدرة إنتاجية العمل، تؤلف قيمة المواد الأولية جزءاً متنامياً أبداً من مكونات قيمة المنتوج السلعي، ليس بسبب دخول قيمة المواد الأولية كلها في قيمة المنتوج السلعي، بل لأن الجزء الذي يمثل اهتلاك الآلات والجزء الذي يمثل العمل الجديد المضاف، ينقصان باستمرار في كل جزء من المنتوج الكلّي. وبسبب حركة الهبوط هذه، [119] يزداد الجزء الآخر من القيمة الذي تؤلفه المواد الأولية، إزدياداً نسبياً، شريطة ألّا تلتغي هذه الزيادة بهبوط مقابل في قيمة المواد الأولية من جراء نمو إنتاجية العمل المستخدم في خلق هذه المواد الأولية بالذات.

أضفْ إلى ذلك: بما أن المواد الأولية والمساعدة تؤلف، مثل الأجور تماماً، أجزاء مكوّنة لرأس المال الدائر، فينبغي التعويض عنها كلياً باستمرار عند كل بيع منفرد للمنتوج، في حين أن الاهتلاك، بالنسبة للآلات، هو وحده ما ينبغي التعويض عنه، ويتحقق ذلك أولاً في شكل رصيد احتياطي؛ وليس من المهم في الواقع العملي، بأي حال من الأحوال، أن يُسهم كل بيع منفرد بنصيب في هذا الرصيد الاحتياطي، بل

نفترض فقط أن المبيعات السنوية الكلّية تسهم بنصيبها السنوي المناسب. وبذا نرى هنا، ثانية، كيف أن ارتفاع سعر المواد الأولية يمكن أن يقلّص أو يكبح عملية تجديد الإنتاج بأسرها، إذا كان السعر المتحقق من بيع السلع لا يكفي للتعويض عن جميع عناصر هذه السلعة، أو أن هذا السعر يجعل استمرار عملية الإنتاج بنفس الإتساع الذي تستلزمه أسسها التكنيكية مستحيلاً، بحيث أن بعضاً من الآلات فقط يواصل العمل وحسب، أو أن الآلات جميعاً لا يمكن أن تعمل خلال كامل الوقت المعتاد.

وأخيراً، فإن التكاليف الناشئة عن الضياعات تتناسب طردياً مع تقلبات أسعار المواد الأولية. فترتفع بارتفاعها وتهبط بهبوطها. ولكن ثمة حدود لذلك. ففي عام 1850 كُتبت السطور التالية:

> «من بين منابع الخسارة الكبيرة الناجمة عن ارتفاع سعر المواد الأولية ثمة منبع قلما يخطر على بال أحد ما لم يكن يمارس الغزل عملياً، ذلك هو الخسارة الناجمة عن الضياعات. وقد قيل لي إنه عندما يرتفع سعر القطن، فإن الكلفة بالنسبة لصناعي الغزول، وبخاصة في الغزول متدنية النوعية، ترتفع بنسبة تتجاوز الزيادة المدفوعة في السعر. فإن الضياعات عند غزل الخيوط الخشنة تصل إلى أكثر من 15%، وهكذا، إذا كانت نسبة الضياع هذه تسبب خسارة قدرها $\frac{1}{2}$ بنس لكل باون من القطن، عندما يكون سعر الباون منه $3\frac{1}{2}$ بنس، فإن الخسارة ستبلغ بنساً واحداً لكل باون من القطن، ويرتفع سعر الباون من القطن إلى 7 بنسات».
> (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1850، ص17).

ولكن عندما قفزت أسعار القطن إثر اندلاع الحرب الأهلية الأميركية إلى مستوى لم يسبق له مثيل خلال 100 عام تقريباً، تغيرت لهجة التقرير تماماً:

> «إن الاسعار التي تُدفع الآن لفضلات القطن، واعادة استعمال هذه الفضلات في المصنع كمادة أولية، تعوّض إلى حد ما عن فارق الخسارة في الضياعات الذي ينجم عن استعمال القطن الهندي بدلاً من القطن الأميركي. ويصل هذا الفارق إلى $12\frac{1}{2}$% تقريباً. إن نسبة الخسارة عند تصنيع القطن الهندي تبلغ 25%، وهذا يعني أن كلفة القطن تزداد بمقدار الربع بالنسبة للغازل، قبل البدء بتصنيعه. إلّا أن الخسارة الناجمة عن الضياعات لم تكن ذات أهمية كبيرة عندما كان سعر القطن الأميركي 5 أو 6 بنسات للباون الواحد، لأنها لم تكن تتجاوز $\frac{3}{4}$ البنس للباون [120]

الواحد، أما الآن فإن الخسارة ذات أهمية كبيرة لأن كل باون من القطن يكلف شلنين وتبلغ الخسارة من جراء الضياعات 6 بنسات لكل باون»[14]. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول|أكتوبر، 1863، ص106).

II ـ ارتفاع وانخفاض قيمة رأس المال، إطلاق وتقييد رأس المال

إن الظاهرات التي نبحثها في هذا الفصل، تفترض، من أجل أن تبلغ كامل مداها في التطور، وجود نظام الائتمان والمنافسة في السوق العالمية، التي تؤلف عموماً قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي ومناخ حياته. غير أنه لا يمكن بحث أشكال الإنتاج الرأسمالي الملموسة هذه بحثاً مستفيضاً إلّا بعد إدراك الطبيعة العامة لرأس المال؛ وفضلاً عن ذلك فإن مثل هذا البحث لا يدخل في نطاق مخطط مؤلفنا بل ينتمي إلى تكملة محتملة لهذا المؤلف. مع ذلك يمكن لنا، في هذا السياق، معالجة الظاهرات المذكورة في عنوان الفقرة، بصورة عامة. إن هذه الظاهرات مترابطة بعضها ببعض أولاً، ومرتبطة بمعدل الربح وبكتلته أيضاً، ثانياً، وينبغي بحثها بحثاً موجزاً هنا ولو لسبب واحد هو أنها تخلق مظهراً يوحي بأن ليس معدل الربح وحده، بل كتلة الربح أيضاً ـ التي تتطابق فعلاً مع كتلة فائض القيمة ـ يمكن أن تنخفض أو ترتفع بمعزل عن حركة كتلة فائض القيمة ومعدلها.

هل يمكن اعتبار اطلاق وتقييد رأس المال من جهة، وارتفاع وانخفاض قيمته من جهة أخرى، بمثابة ظاهرات مختلفة؟

ابتداءً، ينشأ السؤال التالي: ماذا نعني بإطلاق وتقييد رأس المال؟ إن الإرتفاع والانخفاض في القيمة واضحان بذاتهما. فكل ما يعنيانه هو أن قيمة رأسمال موجود تتزايد أو تتناقص نتيجة لظروف اقتصادية عامة معينة ـ فما نتناوله هنا لا يتعلق بالمصير الخاص لكل رأسمال مفرد خاص دون غيره ـ أي أنهما يعنيان أن قيمة رأسمال مسلّف

---

(14) يتضمن هذا التقرير خطأ في الجملة الأخيرة. إذ إن الخسارة نتيجة الضياعات تبلغ 3 بنسات وليس 6 بنسات. وتبلغ هذه الخسارة 25% بالنسبة للقطن الهندي، وتتراوح بين $12\frac{1}{2}$ إلى 15% بالنسبة للقطن الأميركي، الذي يدور الكلام عنه هنا، وهذه النسبة حُسبت بصورة صحيحة عندما كان المقصود السعر الذي يتراوح بين 5 ـ 6 بنسات. وعلى أية حال فإن نسبة الضياعات كثيراً ما ارتفعت أكثر من ذي قبل، في القطن الأميركي المستورد إلى أوروبا خلال السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية. [ف. إنجلز].

في الإنتاج، ترتفع أو تنخفض بغض النظر عن نماء قيمته بفضل العمل الفائض الذي [121] يستخدمه رأس المال هذا.

ونعني بتقييد رأس المال أن أجزاء معينة، محددة من القيمة الكلّية للمنتوج يجب أن يعاد تحويلها مجدداً إلى عناصر لرأس المال الثابت أو المتغير، إذا أُريد للإنتاج أن يستمر بنفس نطاقه السابق. ونعني بإطلاق رأس المال، أن جزءاً من القيمة الكلّية للمنتوج، كان ينبغي قبل الآن تحويله إلى رأسمال ثابت أو متغير، يصبح متاحاً وفائضاً رغم أن الإنتاج يستمر في حدود النطاق السابق. إن اطلاق وتقييد رأس المال يختلفان عن إطلاق وتقييد الإيراد. فإذا كان فائض القيمة السنوي لرأسمال معين ر، يعادل على سبيل الفرض ما قيمته س، فإن رخص السلع التي تدخل في مجال استهلاك الرأسمالي، يجعل من س ـ آ مبلغاً كافياً لتلبية نفس الحاجات، كما من قبل. وعليه فإن جزءاً من الإيراد = آ، يغدو طليقاً، ويمكن له أن يخدم الرأسمالي إما لزيادة استهلاكه أو لتحويله ثانية إلى رأسمال (لغرض التراكم). وعلى العكس من ذلك، إذا أصبح الرأسمالي بحاجة إلى س + آ لمواصلة نمط العيش كالسابق، فينبغي عندئذ إما تخفيض مستوى العيش هذا، أو أن يؤخذ جزء من الدخل = آ، الذي كان يراكم في السابق، ليُنفق الآن بصفة إيراد.

إن ارتفاع وانخفاض القيمة قد يؤثران إما على رأس المال الثابت أو على رأس المال المتغير، أو كليهما معاً، وفي حالة تأثيرهما على رأس المال الثابت، يمكن لهما أن يمسا الجزء الأساسي أو الجزء الدائر منه، أو كليهما معاً.

وينبغي، بالنسبة إلى رأس المال الثابت، أن نعاين: المواد الأولية والمواد المساعدة، التي تتضمن المنتوجات نصف المصنّعة، حيث ندرجها جميعاً تحت اسم المواد الأولية، هذا إضافة إلى الآلات وغير ذلك من أجزاء رأس المال الأساسي.

لقد درسنا أعلاه التغيرات التي تطرأ على أسعار المواد الأولية وبالتالي على قيمتها من ناحية تأثيرها على معدل الربح، وصغنا القانون العام الذي ينص على أن معدل الربح يتناسب بصورة عكسية مع مقدار قيمة المواد الأولية، شرط أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. وهذا يصحّ، دون قيد أو شرط، على رأس المال الموظف في مشروع ما جديد، أي بالنسبة للحالة التي يتم فيها توظيف رأس المال، أي تحويل النقد إلى رأسمال إنتاجي، لأول مرة.

ولكن فضلاً عن رأس المال الموظّف حديثاً، هناك جزء كبير من رأس المال الناشط من قبل ماثل في مجال التداول، في حين أن جزءاً آخر منه ماثل في مجال الإنتاج.

فجزء أول منه ماثل في السوق بهيئة سلع وينبغي تحويله إلى نقد؛ وجزء ثانٍ ماثل بهيئة نقد وينبغي، مهما كان شكله، أن يُعاد تحويله إلى شروط للإنتاج، وأخيراً جزء ثالث [122] ماثل في مجال الإنتاج، قسم منه بشكله الأصلي كوسائل إنتاج، مثل المواد الأولية، والمواد المساعدة، والمنتوجات نصف المصنعة المشتراة من السوق، والآلات وغيرها من أجزاء رأس المال الأساسي، وقسم آخر على شكل منتوج في طور التصنيع. أما كيف يؤثر هذا الارتفاع والانخفاض في القيمة فيتوقف إلى حدٍ كبيرٍ، على التناسب القائم بين هذه الأجزاء المكوّنة لرأس المال. وتوخياً لتبسيط المسألة، دعونا نهمل مؤقتاً كل رأس المال الأساسي، ولا نأخذ في اعتبارنا سوى ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يتألف من المواد الأولية والمساعدة، والمنتوجات نصف المصنعة والسلع الماثلة في طور التصنيع، أو في السوق بشكل ناجز.

وإذا ارتفع سعر مادة أولية، كالقطن مثلاً، فإن سعر السلع القطنية ـ نصف المصنعة، مثل خيوط الغزل، والناجزة مثل الأقمشة ـ التي جرى تصنيعها بقطن أرخص، يرتفع سواء بسواء، كما ترتفع قيمة القطن غير المصنّع والمحفوظ في المستودع، وقيمة القطن في طور التصنيع. وإن هذا الأخير يصبح، نتيجة الفعل العكسي للظروف المتغيرة، تعبيراً عن وقت عمل أكبر من ذي قبل، ويضيف إلى المنتوج الذي يدخله كجزء من مكوناته، قيمة أكبر من قيمته الأصلية التي دفعها الرأسمالي لقاءه.

ولهذا، إذا ارتفع سعر المواد الأولية، وكانت هناك كتلة لا يستهان بها من السلع الناجزة متوافرة في السوق، مهما كانت مرحلة تصنيعها، فإن قيمة هذه السلع ترتفع كما ترتفع قيمة رأس المال الموجود. وينطبق الشيء ذاته على خزين المواد الأولية، إلخ، الموجود بحوزة المنتجين. إن هذا الارتفاع في القيمة يمكن أن يعوّض الرأسماليين الفرادى، بل ورأسماليي فرعٍ كاملٍ من فروع الصناعة، عن هبوط معدل الربح الذي يعقب ارتفاع أسعار المواد الأوليةِ، أو يمكن أن يفوق هذا التعويض. وبدون التعمق هنا في تفاصيل تأثيرات المنافسة، يمكننا القول توخياً للشمول إنه: 1) إذا كان خزين المواد الأولية في المستودع كبيراً، فإنه يعيق ارتفاع الأسعار الناشىء في بؤرة إنتاج المواد الأولية؛ 2) إذا كانت السلع نصف المصنعة أو السلع الناجزة الموجودة في السوق تضغط على السوق بشدة، فإنها تعيق ارتفاع سعر السلع نصف المصنعة أو السلع الناجزة بالتناسب مع ارتفاع سعر موادها الأولية.

وبالعكس، عندما يهبط سعر المواد الأولية، يرتفع معدل الربح، في حال بقاء الظروف

الأخرى على حالها. وتهبط قيمة السلع الموجودة في السوق، والمواد التي ما تزال في طور التصنيع، وخزين المواد الأولية، مما يعيق الارتفاع المتزامن لمعدل الربح.

[123] ويتجلى تأثير التغير في سعر المواد الأولية بصورة أكثر صفاء كلما قلّ خزين المواد الأولية الماثل في مجال الإنتاج وفي السوق في نهاية السنة الإنتاجية، مثلاً، حينما يجري تسليم كميات جديدة وافرة من المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات الزراعية بعد موسم الحصاد.

إننا ننطلق في بحثنا، بأكمله، من الافتراض بأن ارتفاع أو هبوط الأسعار إنما يعبّر عن تقلبات فعلية في القيمة. وما دمنا معنيين هنا بالتأثيرات التي تمارسها تقلبات الأسعار على معدل الربح، فلا أهمية في واقع الأمر لمصدر هذه التقلبات، وتصحّ الاستنتاجات المبلورة هنا حتى إذا ما ارتفعت الأسعار أو هبطت، ليس بتأثير تقلبات القيمة، بل بفعل تأثير نظام الائتمان، والمنافسة، إلخ.

ولما كان معدل الربح يساوي نسبة الفائض في قيمة المنتوج إلى قيمة رأس المال الكلّي المسلّف، فإن أي ارتفاع في معدل الربح بسبب هبوط قيمة رأس المال المسلّف يكون مصحوباً بخسارة في القيمة ـ رأسمال، وبالمثل فإن هبوطاً في معدل الربح بسبب ارتفاع قيمة رأس المال المسلّف، يمكن أن يكون مصحوباً بمكسب لهذه القيمة ـ رأسمال.

أما بالنسبة للجزء الآخر من رأس المال الثابت كالآلات ورأس المال الأساسي عموماً، فإن حدوث ارتفاع في القيمة هنا، وبالأخص بالنسبة للأبنية، والتوظيفات الأساسية في الأرض، إلخ، لا يمكن بحثه من دون نظرية الريع العقاري، ولذلك لا يخص ما نبحثه هنا. غير أن ما يتسم بأهمية عامة في مسألة هبوط قيمة هذا الجزء من رأس المال هو ما يلي:

1. التحسينات المتواصلة، التي تؤدي إلى أن تفقد الآلات الموجودة، ومباني المصانع، وما إلى ذلك، بعضاً من قيمتها الاستعمالية وبالتالي من قيمتها. تفعل هذه العملية فعلها بقوة، خاصة في الفترة الأولى من وضع آلات جديدة قيد الاستعمال قبل أن تبلغ بعد درجة معينة من النضج، وغالباً ما يتقادم عهدها قبل أن تتاح لها الفرصة لتجديد إنتاج قيمتها. وهذا واحد من دوافع التمديد المفرط لوقت العمل، التمديد المعتاد في مثل هذه الفترات، والعمل المستمر بموجب نظام وجبات المناوبة النهارية والليلية، بغية تجديد إنتاج قيمة الآلات في أقصر وقت ممكن، من دون تخصيص مبالغ كبيرة جداً للتعويض عن اهتلاك الآلات. أما إذا كان قصر فترة عمل الآلات (أمد حياتها القصير

بسبب تحسينات جديدة محتملة) لا يجد تعويضاً بالطريقة المذكورة، فإنها تنقل إلى المنتوج، بفعل اهتلاكها المعنوي، جزءاً كبيراً من قيمتها بحيث تعجز حتى عن منافسة العمل اليدوي(15).

[124] وعندما تبلغ الآلات والأبنية، أي رأس المال الأساسي عموماً، قدراً معيناً من النضج، بحيث أنها تبقى في أساس هيكلها، في الأقل، من دون تغير لفترة زمنية طويلة نوعاً ما، فإن هبوطاً مماثلاً في القيمة ينجم عن التحسينات التي تدخل على طرائق تجديد إنتاج رأس المال الأساسي هذا. وتهبط قيمة الآلات، إلخ، في هذه الحالة أيضاً، ولكنها لا تنخفض بسبب أنها استُبدلت بسرعة، أو هبطت قيمتها بدرجة معينة، بمجيء آلات جديدة أكثر إنتاجاً، بل لأنه يمكن الآن تجديد إنتاجها بكلفة أرخص. وهذا أحد الأسباب التي لا تتيح للمشاريع الكبيرة أن تزدهر إلّا بعد أن تنتقل إلى أيادٍ أخرى، أي بعد أن يُصاب مالكها الأول بالإفلاس، والمالك الثاني، الذي اشتراها بسعر زهيد، يباشر الإنتاج، منذ البدء، بإنفاق رأسمال أقل.

ويتجلى للعيان في الزراعة خصوصاً أن تلك الأسباب التي ترفع أو تخفض سعر المنتوج، تؤدي بالمثل إلى رفع أو خفض قيمة رأس المال، ما دام هذا الأخير يتألف، في جزئه الكبير، من هذا المنتوج بالذات، سواء كان حبوباً أم ماشية، إلخ. (ريكاردو)(*).

* * *

ينبغي أيضاً أن نقول بضع كلمات عن رأس المال المتغير.

بما أن قيمة قوة العمل ترتفع بسبب ارتفاع قيمة وسائل العيش اللازمة لتجديد إنتاجها، أو بالعكس، تهبط بسبب هبوط قيمة وسائل العيش هذه ـ والواقع أن ارتفاع وانخفاض

---

(15) هناك أمثلة بخصوص ذلك عند باباج. وتُستخدم الوسيلة المعتادة ـ تقليص الأجور ـ في هذه الحالة أيضاً، بحيث أن هبوط القيمة المتواصل يفعل فعله على النقيض تماماً مما يحلم به السيد كيري في عقله المنسجم.

باباج، في اقتصاد الآلات والمانيفاكتورات، لندن، 1832، ص 280 ـ 281. [ن. برلين].

(Babbage, *On the economy of machinery and manufactures*, London, 1832, p.280-281).

[هنري كيري (1793 ـ 1879) ـ اقتصادي أميركي، داعية «انسجام المصالح»]. [ن. ع].

(*) ريكاردو، المرجع السابق نفسه، الطبعة الثالثة، لندن، 1821، الفصل الثاني. [ن. برلين].

قيمة رأس المال المتغير ليسا أكثر من تعبير عن هاتين الحالتين فإن هبوطاً في فائض القيمة يرافق ارتفاع قيمة وسائل العيش، وارتفاعاً في فائض القيمة يرافق انخفاض قيمتها، شرط بقاء طول يوم العمل على حاله. غير أن هناك ظروفاً أخرى ـ مثل إطلاق وتقييد رأس المال ـ قد ترافق هاتين الحالتين في الوقت نفسه، ونظراً لأننا لم نقم ببحث ذلك حتى الآن، فإننا سنتطرق إليه الآن بشيء من الإيجاز.

إذا هبطت الأجور من جراء انخفاض قيمة قوة العمل (وهو أمر قد يكون مصحوباً حتى بارتفاع في السعر الحقيقي للعمل) فإن جزءاً من رأس المال الذي كان يُنفق من قبل على الأجور، يصبح طليقاً. وبذا يتحرر رأسمال متغير؛ أما بالنسبة لرأس المال الموظّف حديثاً فإن النتيجة ستكون، ببساطة، أنه ينشط بمعدل فائض قيمة أعلى. إذ سيجري تحريك الكمية نفسها من العمل بمقدار من النقد أقل من ذي قبل، وبذلك يرتفع الجزء غير المدفوع من العمل على حساب الجزء المدفوع. أما بالنسبة لرأس المال المستخدم قبل ذاك، فلا يرتفع معدل فائض القيمة فحسب، بل يتحرر، علاوة على ذلك، جزء من [125] رأس المال المُنفق على الأجور سابقاً. لقد كان هذا الجزء، من قبل، مقيداً ويؤلف جزءاً ينبغي اقتطاعه من عائدات المنتوج، ليتم دفعه كأجور، ويقوم بوظيفة رأسمال متغير، فيما لو استمر المشروع على نطاقه السابق. أما الآن فيغدو هذا الجزء طليقاً، ويمكن استخدامه، بالتالي، بمثابة إنفاق جديد لرأس المال، سواء كان ذلك لغرض توسيع المشروع نفسه، أم للنشاط في مجال آخر من الإنتاج.

لنفترض على سبيل المثال أن 500 جنيه كانت تلزم، في البداية، لاستخدام عمل 500 عامل أسبوعياً، وأن 400 جنيه فقط تكفي الآن لتحقيق هذا الغرض. وإذا كانت كتلة القيمة التي يتم إنتاجها في كل من الحالتين = 1000 جنيه فإن كتلة فائض القيمة الأسبوعية في الحالة الأولى = 500 جنيه، ومعدل فائض القيمة $\frac{500}{500}$ = 100%؛ أما بعد انخفاض الأجور، فإن كتلة فائض القيمة 1000 − 400 = 600 جنيه ومعدلها $\frac{600}{400}$ = 150%. وهذا الارتفاع في معدل فائض القيمة هو النتيجة الوحيدة بالنسبة إلى ذلك الذي يباشر مشروعاً جديداً في هذا الميدان نفسه من الإنتاج، برأسمال متغير قدره 400 جنيه وبرأسمال ثابت يتناسب معه. أما في المشروع القديم، العامل أصلاً، فإن الأمر في هذه الحالة لا يقتصر على ارتفاع كتلة فائض القيمة من 500 إلى 600 جنيه، وارتفاع معدل فائض القيمة من 100% إلى 150% في أعقاب انخفاض قيمة رأس المال المتغير، بل يحدث علاوة على ذلك أن 100 جنيه من رأس المال المتغير تصبح طليقة، ويمكن استخدامها من جديد لاستغلال العمل. فلا يقتصر الأمر على استغلال المقدار ذاته من

العمل بمنفعة أكبر، بل إن إطلاق 100 جنيه يتيح استغلال عدد من العمال أكثر من السابق، وبمعدل فائض قيمة أعلى من ذي قبل، باستخدام نفس رأس المال المتغير البالغ 500 جنيه.

لنأخذ الآن الحالة المعاكسة. لو افترضنا أن هناك 500 عامل، وأن النسب الأصلية التي ينقسم بها المنتوج = 400م + 600ف = 1000، وأن معدل فائض القيمة = 150%. يتلقى العامل في هذه الحالة $\frac{4}{5}$ جنيه = 16 شلناً في الأسبوع. ولكن إذا بات الـ 500 عامل يكلفون 500 جنيه في الأسبوع، نتيجة ارتفاع قيمة رأس المال المتغير، فإن الأجور الأسبوعية للعامل الواحد = جنيهاً واحداً، ولا يعود بوسع الـ 400 جنيه أن تحرك سوى 400 عامل. ولو جرى استخدام نفس العدد السابق من العمال كما من قبل، فسيكون لدينا 500م + 500ف = 1000؛ ويهبط معدل فائض القيمة من 150% إلى 100%، أي بنسبة الثُلث. وبالنسبة لرأس المال الموظّف حديثاً يكون هذا الهبوط لمعدل فائض القيمة هو النتيجة الوحيدة. وإذا بقيت الظروف الأخرى متساوية، فإن معدل الربح يهبط بالمقابل، هو الآخر، رغم أن هبوطه لن يكون بالنسبة نفسها. فإذا كان رأس المال الثابت، مثلاً، = 2000، فسيكون لدينا في الحالة الأولى 2000ث + 400م + 600ف [126] = 3000؛ فَ = 150%، حَ = $\frac{600}{2400}$ = 25%. ويكون لدينا في الحالة الثانية 2000ث + 500م + 500ف = 3000، فَ = 100%، حَ = $\frac{500}{2500}$=20%. إلّا أن النتيجة تكون مزدوجة بالنسبة لرأس المال الموظّف سابقاً. فبرأسمال متغير قدره 400 جنيه لا يمكن استخدام أكثر من 400 عامل، وذلك بمعدل فائض قيمة قدره 100%. وعليه يُنتج هؤلاء فائض قيمة مقداره 400 جنيه فقط. ولما كان تحريك رأسمال ثابت قيمته 2000 جنيه يستلزم 500 عامل، فلا يمكن للأربعمائة عامل أن يحركوا غير رأسمال ثابت قيمته 1600 جنيه فقط. وهكذا، لكي يتواصل الإنتاج بنفس المدى السابق، ولكي لا يهجع خُمس الآلات في سكون، لا بد من زيادة رأس المال المتغير بمقدار 100 جنيه، بغية استخدام 500 عامل كالسابق؛ ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا بطريقة واحدة هي تقييد رأس المال الذي كان طليقاً بالأصل، بحيث أن ذلك الجزء من التراكم المخصص لتوسيع الإنتاج، يخدم الآن في سدّ الفراغ ليس إلّا، أو أن الجزء المعين المكرّس للإنفاق كإيراد يضاف إلى رأس المال القديم. ومن ثم فإن إنفاقاً من رأس المال المتغير زيد بمقدار 100 جنيه ينتج فائض قيمة أقل بمائة جنيه. إن تحريك العدد نفسه من العمال، يقتضي رأسمالاً أكبر، علماً بأن فائض القيمة الذي ينتجه كل عامل مفرد يغدو أقل، في الوقت ذاته.

إن الفوائد الناجمة عن إطلاق رأس المال المتغير، والخسائر الناشئة عن تقييده، لا وجود لها إلّا بالنسبة إلى رأس المال الناشط سلفاً، والناشط بالتالي في تجديد إنتاج نفسه في ظل ظروف معينة. أما بالنسبة لرأس المال الموظّف حديثاً، فإن الفوائد من جهة، والخسائر من جهة ثانية، تقتصر على ارتفاع أو هبوط معدل فائض القيمة، وحدوث تغير مقابل في معدل الربح، وإن لم يكن بالتناسب نفسه.

* * *

إن إطلاق وتقييد رأس المال المتغير اللذين قمنا بدراستهما تواً، هما نتيجة لانخفاض أو ارتفاع قيمة عناصر رأس المال المتغير، أي تكاليف تجديد إنتاج قوة العمل. غير أن إطلاق رأس المال المتغير يمكن أن يحدث، مع بقاء معدل الأجور على حاله، حيث يتطلب تحريك نفس الكتلة من رأس المال الثابت عدداً من العمال أقل نتيجة تطور القدرة الإنتاجية. وبالعكس، قد يحدث تقييد لرأس المال المتغير الإضافي إذا تطلب تحريك نفس الكتلة من رأس المال الثابت عدداً أكبر من العمال نتيجة هبوط قدرة إنتاجية العمل. [127] ومن جانب آخر، إذا كان جزء من رأس المال المستخدم قبل ذاك كرأسمال متغير، يستخدم الآن بشكل رأسمال ثابت، أي لا يقع سوى توزيع مختلف بين الجزءين المكونين لرأس المال الواحد نفسه، فإن لذلك تأثيراً على معدل فائض القيمة وعلى معدل الربح، إلّا أن هذا الأمر لا يدخل في باب اطلاق وتقييد رأس المال، الذي نبحثه في هذا الموضع.

لقد رأينا أن رأس المال الثابت يمكن أيضاً أن يُطلق أو يُقيّد نتيجة ارتفاع أو انخفاض قيمة العناصر التي يتألف منها. وبمعزل عن ذلك، لا يمكن لرأس المال الثابت أن يُقيّد (شريطة ألّا يتحول جزء من رأس المال المتغير إلى رأسمال ثابت) إلّا إذا تنامت قدرة إنتاجية العمل، بحيث أن الكتلة نفسها من العمل تخلق منتوجاً أكبر وتُحرّك بالتالي رأسمالاً ثابتاً أكبر. وقد يحدث الشيء ذاته في ظروف معينة، إذا هبطت القدرة الإنتاجية، كما في الزراعة مثلاً، بحيث أن المقدار نفسه من العمل يتطلب وسائل إنتاج أكثر، كالبذار والسماد وقنوات التصريف، إلخ. بهدف إنتاج المقدار نفسه من المنتوج. ويمكن لرأس المال الثابت أن يغدو طليقاً من دون حدوث انخفاض في قيمة عناصره إذا كانت التحسينات، والانتفاع بقوى الطبيعة، إلخ، تتيح لرأسمال ثابت ذي قيمة أقل أن يحقق دوراً تكنيكياً كان يقوم به، من قبل، رأسمال ثابت ذو قيمة أعلى.

ولقد رأينا في رأس المال، الكتاب الثاني، أن السلع، ما إن تتحول إلى نقد، أي تُباع، حتى تتوجب إعادة تحويل جزء معين من هذا النقد إلى عناصر مادية لرأس المال الثابت، وذلك بنسبة يتطلبها الطابع التكنيكي المعين لكل ميدان محدّد من الإنتاج. ومن وجهة النظر هذه فإن أكثر العناصر أهمية في جميع الفروع ـ بمعزل عن الأجور، أي بمعزل عن رأس المال المتغير ـ هي المواد الأولية، بما فيها المواد المساعدة التي تتسم بأهمية كبيرة بخاصة في فروع الإنتاج تلك التي لا توجد فيها مواد أولية بالمعنى الدقيق للكلمة، كما في صناعة التعدين والصناعات الإستخراجية عموماً. إن ذلك الجزء من السعر الذي ينبغي أن يعوّض عن اهتلاك الآلات، يدخل الحسابات بصورة مثالية على الأكثر، ما دامت الآلات عموماً قادرة على العمل، إذ لا يهم كثيراً إنْ كان سيُدفع لقاء ذلك الجزء ويُستعاض عنه بالنقد هذا اليوم أو غداً، أو في أيما فترة من زمن دوران رأس المال. إلّا أن الأمر يختلف بالنسبة للمواد الأولية. فإذا ارتفع سعر المواد الأولية، فقد يكون التعويض عنها كاملة من قيمة السلع، بعد اقتطاع الأجور، أمراً مستحيلاً. لذا فإن التقلبات العنيفة في أسعارها تؤدي إلى انقطاعات، وتصادمات كبيرة، بل وحتى كوارث في مجرى عملية تجديد الإنتاج. وإن المنتوجات الزراعية بالذات، بالمعنى الدقيق للكلمة، أي المواد الأولية المأخوذة من الطبيعة العضوية ـ بمعزل عن نظام الائتمان [128] تماماً في الوقت الحاضر ـ تتعرض لمثل هذه التقلبات في القيمة نتيجة لتغير ما يدرّه الموسم من غلال، إلخ. فبسبب الظروف الطبيعية الخارجة عن السيطرة، بسبب جودة أو رداءة الطقس، يمكن للكمية نفسها من العمل أن تجد تعبيرها في مقادير مختلفة تماماً من القيم الاستعمالية، فتكون لمقدار معين من هذه القيم الاستعمالية أسعار مختلفة تماماً. فإذا كانت القيمة س متمثلة بـ 100 باون من السلعة آ، فإن سعر باون واحد من السلعة آ $= \frac{س}{100}$، وإذا أصبحت القيمة نفسها متمثلة بـ 1000 باون من آ، فإن سعر الباون الواحد من آ $= \frac{س}{1000}$، إلخ. هذا هو إذن أحد عناصر هذه التقلبات في أسعار المواد الأولية. أما العنصر الثاني، ونحن لا نذكره إلّا توخياً لكمال عرض الموضوع ـ ما دامت المنافسة ونظام الائتمان خارج مدار بحثنا ـ فهو هذا: إن من طبيعة الأشياء، أن كمية المواد الأولية، الحيوانية والنباتية، التي يخضع نموها وإنتاجها لقوانين عضوية معينة ويرتبطان بفترات طبيعية محددة، لا يمكن أن تزداد فجأة وبنفس درجة زيادة كمية الآلات وغيرها من عناصر رأس المال الأساسي، كالفحم وخامات المعادن، إلخ، التي تمكن زيادتها على نحو سريع جداً في بلد صناعي متطور، في ظل الظروف الطبيعية المناسبة. وعليه، فإن من الممكن، بل إن ذلك أمر حتمي في ظل إنتاج رأسمالي متطور، إن إنتاج

ونمو ذلك الجزء من رأس المال الثابت، الذي يتألف من رأس المال الأساسي والآلات، وما شاكلها، لا بد وأن يفوقا كثيراً إنتاج ونمو ذلك الجزء منه الذي يتألف من المواد الأولية ذات المنشأ العضوي، بحيث أن الطلب على هذه المواد الأولية ينمو بسرعة أكبر من العرض، مما يرفع أسعارها. ويسبب ارتفاع الأسعار هذا في الواقع ما يلي: 1) شحن هذه المواد الأولية من مسافات أبعد لأن الزيادة في الأسعار تكفي لتغطية تكاليف شحن أكبر؛ 2) تزايد إنتاج هذه المواد الأولية، رغم أن من الجائز أولاً، بسبب طبيعة الأشياء، أن كتلة المنتوج لن تزداد فعلياً إلّا بعد عام مثلاً؛ 3) استخدام البدائل التي كانت مهملة سابقاً، واللجوء إلى استخدام أكثر اقتصاداً للضياعات. وعندما يبدأ الارتفاع في الأسعار بممارسة تأثير ملحوظ جداً على توسيع الإنتاج وعلى العرض، فإن ذلك يعني في أكثر الأحوال أن الأمور قد بلغت نقطة تحول يهبط من بعدها الطلب من جراء الاستمرار في ارتفاع أسعار المواد الأولية وسائر السلع التي تؤلف هذه المواد عنصرها، مما يولّد فعلاً معاكساً في حركة أسعار المواد الأولية. وعدا عن التشنجات التي يولّدها ذلك الفعل المعاكس من جراء إنخفاض قيمة رأس المال بأشكاله المختلفة، تنشأ ظروف أخرى نذكرها الآن.

[129] يتضح من استعراضنا السابق ما يلي: كلما كان الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، وكانت وسائل الزيادة السريعة والمستمرة لذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي يضم الآلات وما إليها، أكبر، وكان التراكم أسرع (كما في أوقات الازدهار خصوصاً) تعاظم فيض الإنتاج النسبي للآلات وغيرها من عناصر رأس المال الأساسي، وتكرر نقص الإنتاج النسبي للمواد الأولية النباتية والحيوانية، وزاد نشوء الارتفاع الذي وصفناه منذ قليل في أسعار المواد الأولية، وما يعقبه من فعل عكسي، وتكررت الاضطرابات التي تنجم عن تقلّب حاد كهذا في سعر عنصر رئيسي من عناصر عملية تجديد الإنتاج.

ولكن إذا ما انخفضت هذه الأسعار المرتفعة للمواد الأولية انخفاضاً حاداً، لأن ارتفاعها قد سبب، من جهة، هبوطاً في الطلب، ومن جهة أخرى، توسعاً في الإنتاج هنا، وعرضاً من مناطق إنتاج نائية، لم تكن تُستخدم في السابق إلّا قليلاً أو لم تُستخدم على الإطلاق، من هناك، بحيث أن عرض المواد الأولية يتجاوز الطلب عليها ـ وبالأخص يتجاوزه بالأسعار القديمة المرتفعة ـ عندئذ يتعين بحث عواقب ذلك من زوايا مختلفة. إن الهبوط المفاجىء لأسعار المواد الأولية يعيق تجديد إنتاجها، ومن جراء ذلك فإن البلدان المصدرة، التي تُنتج في أكثر الظروف ملاءمة، تستعيد احتكارها، وقد تستعيد هذا الاحتكار بشيء من القيود، لكنها تستعيده. والحق أن الحافز المعطى يفضي إلى

استمرار تجديد إنتاج المواد الأولية على نطاق موسع، وبالأخص في البلدان التي تهيمن على احتكار هذا الإنتاج، بهذا القدر أو ذاك. بيد أن الأساس الذي يسير عليه الإنتاج الآن، بعد زيادة عدد الآلات، إلخ، والذي ينبغي أن يصبح الآن، بعد بعض التقلبات، باعتباره الأساس الاعتيادي الجديد، باعتباره نقطة الإنطلاق الجديدة للتطور، قد توسع توسعاً كبيراً للغاية بتأثير التطورات التي وقعت خلال حلقة الدوران الأخيرة. ولكن عملية تجديد الإنتاج، التي توسعت في البدء، تواجه عند ذلك مرة أخرى صعوبات جديدة لا يُستهان بها في بعض المصادر الثانوية للمواد الأولية. وعلى سبيل المثال، تبين المعطيات عن الصادرات كيف كان إنتاج القطن في الهند، خلال الثلاثين سنة الأخيرة (حتى عام 1865)، يزداد كلما طرأ هبوط على الإنتاج الأميركي، ليهبط من بعد ذلك مرة ثانية، بشكل فجائي، لمدة تطول أو تقصر. ويتكاتف الرأسماليون في فترات غلاء المواد الأولية الصناعية ويؤلفون جمعيات تتولى تنظيم الإنتاج. وقد فعلوا ذلك مثلاً عقب ارتفاع أسعار القطن، في مانشستر، عام 1848، وقاموا بشيء مماثل بالنسبة لإنتاج الكتان في إيرلندا. ولكن ما إن تنتهي الدوافع الآنية، وما إن يسود المبدأ العام للمنافسة من جديد، أي مبدأ «الشراء من أرخص الأسواق» (عوضاً عن السعي على غرار الجمعيات المذكورة أعلاه [130] إلى زيادة القدرات الإنتاجية في البلدان المعنية التي تقدم المواد الأولية، بصرف النظر عن السعر الذي يمكن لهذه البلدان أن تقدم به المنتوج مباشرة في ذلك الوقت) ـ وهكذا ما إن يسود مبدأ المنافسة سيادة كاملة تارةً أخرى، حتى يترك تنظيم العرض، ثانيةً، إلى «الأسعار». وإن كل فكرة في بسط رقابة جماعية، حاسمة، بعيدة النظر، على إنتاج المواد الأولية ـ وهي بمجملها رقابة لا تتفق، إطلاقاً، مع قوانين الإنتاج الرأسمالي وتبقى أبداً رغبة طيبة أو تنحصر في نطاق التدابير الجماعية ذات الطابع الاستثنائي، في لحظات الخطر المباشر الكبير والحيرة ـ إن كل فكرة من هذا القبيل تخلي مكانها للإعتقاد بأن العرض والطلب سوف ينظمان أحدهما الآخر[16]. ويبلغ اعتقاد الرأسماليين

(16) منذ كتابة هذه الأسطر (عام 1865) اشتدت المنافسة في السوق العالمية اشتداداً كبيراً بفعل التطور العاصف للصناعة في كل البلدان المتطورة، وبالأخص في أميركا وألمانيا. إن حقيقة كون القوى المنتجة المعاصرة، التي تتوسع على نحو سريع وكبير، تتجاوز من يوم لآخر حدود سيطرة قوانين التبادل السلعي الرأسمالي، التي ينبغي أن تتحرك هذه القوى في إطارها، هي حقيقة تفرض نفسها أكثر فأكثر حتى على وعي الرأسماليين أنفسهم. ويتكشف ذلك على وجه الخصوص في اثنين من الأعراض. أولاً ـ في ذلك الهوس الشامل، الجديد، هوس الرسوم الجمركية المانعة

بالخرافات في هذا الصدد حداً من الخراقة يدفع حتى مفتشي المصانع لأن يعربوا في تقاريرهم، المرة تلو الأخرى، عن الدهشة والاستغراب. كما أن تعاقب المواسم الحسنة والرديئة يزيد بالطبع في رخص المواد الأولية. وعدا عن تأثير ذلك مباشرة على زيادة الطلب، هناك التأثير على معدل الربح، الذي ذكرناه آنفاً، والذي يقوم بدور المحفّز. وعندئذ فإن العملية المذكورة أعلاه تتكرر على نطاق أوسع، أي كون إنتاج الآلات، إلخ.، يتجاوز بالتدريج إنتاج المواد الأولية. والتحسين الفعلي للمواد الأولية، لا من حيث تلبية الكمية المطلوبة فحسب بل وتلبية النوعية المطلوبة، كالحصول على قطن أميركي النوعية من الهند، يستلزم وجود طلب أوروبي، ينمو بانتظام ويستمر لفترة طويلة [131] (بصرف النظر تماماً عن الشروط الاقتصادية التي يخضع لها المُنتج الهندي داخل بلاده). غير أن حقل إنتاج المواد الأولية لا يتغير إلّا بقفزات: إذ يتوسع أول الأمر على نحو مباغت، ثم يتقلص تارةً أخرى بشكل عنيف. وتمكن دراسة ذلك كله، مثلما تمكن دراسة روح الإنتاج الرأسمالي عموماً، دراسة جيدة من خلال شحة القطن بين أعوام 1861 ـ 1865، التي تميزت أيضاً بعدم توافر مادة أولية تماماً لبعض الوقت، رغم أنها واحد من العناصر الأساسية لتجديد الإنتاج. في الحقيقة إن الأسعار قد ترتفع حتى في أثناء وجود العرض الكافي تماماً إذا كان هذا العرض يتحقق في ظل شروط صعبة نسبياً؛ أو قد يحدث نقص فعلي في المواد الأولية. وهذا الأخير هو ما جرى أصلاً في أزمة القطن.

ولذا، كلما اقتربنا أكثر من الفترة الحالية في تاريخ الإنتاج، وجدنا انتظاماً أكثر في ذلك التعاقب المتكرر أبداً بين الغلاء النسبي للمواد الأولية المأخوذة من الطبيعة العضوية، وبين انخفاض قيمتها اللاحق، وذلك بوجه خاص في فروع الصناعة الحاسمة. ويتضح ما عرضناه تواً بالأمثلة التالية الواردة أدناه والمستقاة من تقارير مفتشي المصانع.

والمغزى التاريخي الذي يمكن استخلاصه أيضاً لدى دراسة الزراعة من وجهة نظر

= الذي يختلف عن نظام الحماية القديم، بوجه خاص، في أنه يسعى، أكثر ما يسعى، إلى حماية المنتوجات الصالحة للتصدير. وثانياً ـ في ظهور اتحادات (تروستات) الصناعيين في حقول كاملة كبيرة من الإنتاج لتنظيم الإنتاج، وبالتالي تنظيم الأسعار والأرباح. ومن الجلي أن هذه التجارب لا يمكن تحقيقها إلّا في مناخ اقتصادي مؤاتٍ نسبياً. ولكن أول عاصفة تكفي لأن تدمرها، وتبرهن على أن الإنتاج وإنْ كان بحاجة إلى التنظيم، غير أن الطبقة الرأسمالية ليست مؤهلة، قطعاً لأداء هذه المهمة. وفي غضون ذلك، ليس لهذه الاتحادات من غرض سوى أن تهتم بأن يلتهم الرأسماليون الكبار الرأسماليين الصغار على نحو أسرع من ذي قبل. [ف. إنجلز].

أخرى، هو أن النظام الرأسمالي يقف ضد الزراعة العقلانية، أو أن الزراعة العقلانية تتضارب مع النظام الرأسمالي، (رغم أن هذا النظام يدفع بتطورها التكنيكي إلى أمام)، ويلزمها، بالتالي، إما يد فلاح صغير يحيا بعمله الخاص، أو سيطرة منتجين متشاركين.

* * *

نقدم فيما يلي بعض الأمثلة، التي أشرنا إليها آنفاً، والمأخوذة من تقارير مفتشي المصانع الإنكليز.

«إن وضع الأعمال في تحسّن، غير أن دورة الأوقات الحسنة والسيئة تتقلص بازدياد عدد الآلات، ويتكرر التقلب في سير الأمور، بازدياد الطلب على المواد الأولية. . . وفي الوقت الحاضر، لم تجر استعادة الثقة، بعد الذعر الذي ساد عام 1857، فحسب، بل إن الذعر نفسه يبدو وقد أصبح نسياً منسياً. ويتوقف استمرار هذا التحسّن أو عدم استمراره، بدرجة كبيرة جداً، على سعر المواد الأولية. وهناك بعض الشواهد التي تؤكد، في رأيي، أنه تم في بعض الحالات بلوغ الحدّ الأقصى الذي يصبح الإنتاج من بعده أقل فأقل إرباحاً، حتى يكفّ عن الربح بالمرة. وإذا أخذنا مثلاً الفترة المربحة في صناعة الصوف لعامي [132] 1849 و1850، لرأينا أن سعر الصوف الإنكليزي المسرّح يبلغ 13 بنساً، فيما يتراوح سعر الصوف الأسترالي بين 14 إلى 17 بنساً للباون الواحد، علماً بأن سعر الصوف الإنكليزي لم يتجاوز أبداً 14 بنساً وسعر الصوف الأسترالي لم يتجاوز 17 بنساً للباون الواحد، في المتوسط، خلال السنوات العشر الواقعة بين 1841 و1850. ولكن في مستهل سنة 1857 السيئة، بدأ سعر الصوف الأسترالي بـ 23 بنساً، ثم هبط إلى 18 بنساً في كانون الأول/ديسمبر عندما بلغ الذعر أقصاه، ثم ارتفع تارةً أخرى، خلال عام 1858 ليبلغ 21 بنساً، وهو السعر الذي يقف عنده الآن، في حين أن سعر الصوف الإنكليزي بدأ بـ 20 بنساً في بداية عام 1857، وارتفع في نيسان/إبريل وأيلول/سبتمبر إلى 21 بنساً، ثم هبط في كانون الثاني/يناير 1858 إلى 14 بنساً، وقد ارتفع منذ ذلك الحين إلى 17 بنساً، وهو سعر يزيد بمقدار 3 بنسات للباون الواحد عن معدل السنوات العشر المذكورة. . . وهذا يكشف، على ما

أظن، إما أن الافلاسات التي وقعت بسبب الأسعار المماثلة في عام 1857 قد نُسيت، أو أن ما يتم إنتاجه من الصوف يساوي تماماً ما تستطيع المغازل الموجودة أن تغزله، أو أن أسعار المنسوجات ترتفع بانتظام... ولكنني مقتنع اعتماداً على ممارستي السابقة، أنه يمكن، من جهة، زيادة المغازل وأنوال النسيج في فترة قصيرة بشكل مذهل، لا من حيث العدد فحسب بل ومن حيث سرعة عملها؛ وعلاوةً على ذلك فإن صادراتنا من الصوف إلى فرنسا ازدادت بنسبة مماثلة تقريباً، في حين أن متوسط أعمار الأغنام المربّاة داخل البلاد وخارجها يتضاءل باطراد من جراء تزايد السكان السريع، وبسبب رغبة مربي الأغنام في تحويل ماشيتهم إلى نقد بأسرع ما يمكن. لذلك كنت أتألم كلما صادفت أشخاصاً يجهلون ذلك ويربطون مصيرهم ورأسمالهم بمشاريع يتوقف نجاحها على عرض منتوج غير قادر على الازدياد إلّا بموجب قوانين عضوية معينة... إن حالة العرض والطلب على جميع المواد الأولية... تفسر، على ما يبدو، العديد من التقلبات في صناعة القطن، كما تفسر حالة سوق الصوف الإنكليزية في خريف 1857 والأزمة الصناعية التي نشأت من جرائها»[17]. (ر. بيكر، في تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1858، ص56-57-61).

يعود وقت ازدهار صناعة غزول الصوف المسرّح في ويست رايدنغ بمقاطعة يوركشاير إلى سنتي 1849 ـ 1850. وكانت هذه الصناعة تستخدم 29,246 شخصاً عام 1838، و37,000 عام 1843، و48,097 عام 1845، و74,891 عام 1850. وكان في المنطقة نفسها: 2768 نولاً آلياً عام 1838، 11,458 نولاً آلياً عام 1841، 16,870 نولاً آلياً عام 1843، 19,121 نولاً آلياً عام 1845، و29,539 نولاً آلياً عام 1850. (تقارير مفتشي المصانع، [تشرين الأول/أكتوبر]، 1850، ص60. غير أن ازدهار صناعة غزول الصوف المسرّح سرعان ما تهاوى بحلول تشرين الأول/أكتوبر 1850. ويذكر المفتش المساعد بيكر في تقرير له عن ليدز وبرادفورد في نيسان/إبريل 1851 ما يلي:

(17) بديهي أننا لا نعتبر، خلافاً للسيد بيكر، أن أزمة صناعة الصوف عام 1857 نشبت من جراء انعدام التناسب بين أسعار المواد الأولية والمنتوج الناجز. فانعدام التناسب هذا لم يكن سوى عارض جزئي، في حين كانت الأزمة شاملة. [ف. إنجلز].

«وضع التجارة الآن، بل منذ حين، لا يبعث على الارتياح. فغازلو الصوف المسرح يخسرون بسرعة ما ربحوه عام 1850، كما أن أمور الصناعيين لا تسير سيراً حسناً في أغلب الحالات. وأظن أن عدد الآلات المتوقفة عن العمل في صناعة الصوف في الوقت الحاضر أكبر مما في أي وقت مضى، كما أن غازلي الكتان يصرفون العمال ويوقفون الآلات. إن الدورات في صناعة المنسوجات، هي الآن، غامضة تماماً، [133] وأظن أننا سنكتشف عما قريب حقيقة... انعدام التناسب بين طاقة المغازل على الإنتاج، وكمية المواد الأولية والنمو السكاني» (ص 52).

ويصحّ الشيء ذاته على صناعة القطن. ونجد في التقرير المذكور لشهر تشرين الأول| أكتوبر 1858 ما يلي:

«منذ تثبيت ساعات العمل في المصانع، فإن مقادير الاستهلاك، والإنتاج، والأجور، اختُزلت في سائر فروع صناعة النسيج إلى قاعدة ثلاثية بسيطة... وأقتبس شيئاً من المحاضرة... التي ألقاها السيد باينز، عمدة بلاكبورن الحالي، حول صناعة القطن، حيث نسّق احصائيات صناعة القطن في منطقته بدقة فائقة»:

«إن كل قوة حصانية ميكانيكية فعلية تحرك 450 مغزلاً آلياً بما في ذلك أعمال التهيئة، أو 200 مغزل متصل، أو 15 نولاً لنسج الأقمشة بعرض 40 إنشاً مع آلات اللفّ على البكرات والمكبّات والتغطية بالغراء. وتتطلب كل قوة حصانية في الغزل استخدام $2\frac{1}{2}$ عامل، أما في النسيج فتتطلب 10 عمال، بأجور يبلغ معدلها $10\frac{1}{2}$ شلن للفرد الواحد في الأسبوع... إن سمك الخيوط التي تُغزل وتُنسج يبلغ في المتوسط 30 ـ 32 للسداة و34 ـ 36 للحمة؛ وإذا اعتبرنا أن المغزل الواحد ينتج 13 أونصة في الأسبوع، فإن ذلك يعطينا 824,700 باون من الغزول أسبوعياً، حيث يلزمها 970,000 باون أو 2300 بالة من القطن، يبلغ سعرها 28,300 جنيه... ويبلغ إجمالي القطن المستهلك أسبوعياً في منطقتنا (في حدود دائرة نصف قطرها 5 أميال إنكليزية حول بلاكبورن) 1,530,000 باون أي 3650 بالة يبلغ سعرها 44,625 جنيهاً. ويشكل هذا $\frac{1}{18}$ من مجمل صناعة القطن في المملكة المتحدة و $\frac{1}{6}$ من مجمل النسج بالأنوال الآلية».

وبذلك نرى، وفقاً لحسابات السيد باينز، أن العدد الإجمالي لمغازل

صناعة القطن في المملكة المتحدة يبلغ 28,800,000 وإذا افترضنا أنها تعمل بوقت كامل، فإن الاستهلاك السنوي من القطن يجب أن يبلغ 1,432,080,000 باون. ولما كان القطن المستورد بعد طرح التصدير، يبلغ في عامي 1856 و1857 لا أكثر من 1,022,576,832 باون، فلا بد أن يكون هنا بالضرورة نقص يساوي 409,503,168 باون. إن السيد باينز، الذي تفضل بالتحدث معي حول هذا الموضوع، يعتقد أن تقدير الاستهلاك السنوي من القطن على أساس مقدار ما يُستهلك في منطقة بلاكبورن قد يكون عرضةً للمبالغة بسبب الفروق القائمة، ليس فقط في سُمك الخيوط المغزولة، بل كذلك في جودة الآلات. ويخمّن السيد باينز إجمالي الاستهلاك السنوي من القطن في المملكة المتحدة بـ 1000 مليون باون. ولكن حتى لو كان مصيباً، وكان هناك فعلاً فيض في العرض مقداره $22\frac{1}{2}$ مليون باون، فيبدو أن العرض والطلب متوازنان على وجه التقريب أصلاً؛ كما ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تلك المغازل والأنوال الإضافية التي يتحدث السيد باينز عن نصبها وتهيؤها للعمل في منطقته بالذات، والتي لا بد أن يتهيأ مثلها للعمل في مناطق أخرى» (ص 59-60-61).

[134] III ـ إيضاح عام: أزمة القطن 1861 ـ 1865

الفترة السابقة: أعوام 1845 ـ 1860

عام 1845. ازدهار صناعة القطن. سعر القطن متدنٍ جداً. يقول ل. هورنر بهذا الصدد:

«خلال السنوات الثماني الأخيرة، لم أشهد حالاً كهذا من نشاط الأعمال الذي ساد خلال الصيف والخريف الماضيين، وبخاصة في صناعة القطن. فعلى امتداد نصف السنة، توالت علي كل أسبوع اشعارات عن توظيف رؤوس أموال جديدة في المصانع، إما بهيئة بناء مصانع جديدة، أو أن المصانع القليلة الشاغرة تجد مستأجرين جدداً، أو، أخيراً، توسيع مصانع قائمة ونصب محركات بخارية جديدة ذات قدرة أكبر وبعدد أكبر من الآلات. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/اكتوبر 1845، ص13).

عام 1846. بدء الشكاوى:

«منذ أمد بعيد وأنا أسمع مالكي مصانع القطن الكثيرين يشتكون من حالة الكساد التي تعانيها أعمالهم... وأخذت مختلف المصانع، خلال الأسابيع الستة الأخيرة، بتقليص أوقات العمل من 12 ساعة إلى 8 ساعات يومياً، ويبدو أن هذا الحال في ازدياد... وقد طرأ ارتفاع كبير على أسعار القطن... ولم يقتصر الأمر على أن أسعار المصنوعات لم ترتفع قط فحسب... بل إن أسعارها تهاوت دون ما كانت عليه قبل ارتفاع أسعار القطن. إن الزيادة الكبيرة في عدد مصانع القطن خلال السنوات الأربع الأخيرة، لا بد أن تكون قد أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في الطلب على المواد الأولية من جهة، وزيادة كبيرة في عرض المصنوعات في الأسواق من جهة أخرى. وكان من شأن هذين السببين اللذين يفعلان معاً أن يؤديا إلى خفض الربح ما دام عرض المواد الأولية والطلب على المصنوعات يبقيان دون تغير، ولكنهما مارسا تأثيراً حاداً، حيث إن عرض القطن في الوقت الأخير لم يكن كافياً من جهة، بينما كان الطلب على المصنوعات قد هبط في مختلف الأسواق، داخل البلاد وخارجها، من جهة أخرى». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1846، ص10).

إن ارتفاع الطلب على المواد الأولية يقترن، بالطبع، بانغمار السوق بفيض من المصنوعات. وبالمناسبة، فإن توسّع الصناعة آنذاك، وركودها اللاحق، لم يقتصرا على مناطق صناعة القطن. فقد شهدت منطقة برادفورد حيث تنتج غزول الصوف المسرّح ارتفاع عدد المصانع من 318 عام 1836 إلى 490 عام 1846. ولا تعبّر هذه الأرقام بأي حال عن النمو الفعلي في الإنتاج، لأن المصانع التي كانت قائمة قد توسعت توسعاً كبيراً في ذلك الوقت. وينطبق ذلك بشكل خاص على مصانع غزل الكتان.

[135] «لقد أسهمت هذه جميعاً، بهذا القدر أو ذاك، خلال السنوات العشر الماضية، في أن تتخم السوق، وهو ما ينبغي أن نعزو إليه بصورة رئيسية ركود الأعمال السائد في الوقت الحاضر... إن الكساد في الأعمال ناجم بالطبع عن مثل هذه الزيادة في عدد المصانع والآلات». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1846، ص30).

عام **1847**. أزمة نقدية في تشرين الأول/أكتوبر. سعر الحسم 8%. سبق ذلك اندلاع أزمة سكك الحديد بفعل النصب والاحتيال، والمضاربة بتسوية كمبيالات الهند الشرقية. ولكن:

«يسوق السيد بيكر تفاصيل مثيرة حقاً عن تزايد الطلب على القطن والصوف والكتان في السنوات الأخيرة بسبب توسع فروع الصناعة المعنية. فهو يعتقد أن تزايد الطلب على هذه الأنواع من المواد الأولية الذي يأتي، بالتحديد، في فترة هبوط العرض دون المعدل بكثير، يكاد يكفي لتفسير الحالة الراهنة من كساد فروع الصناعة تلك، حتى من دون أخذ اضطراب أسواق النقد بعين الاعتبار. ويترسخ هذا الرأي تماماً عبر ملاحظاتي الخاصة وما عرفته من أشخاص ملمّين بالأمر. لقد كانت تلك الفروع الصناعية المختلفة تعاني صعوبة شديدة حين كان من الممكن إجراء الحسومات بسهولة، بنسبة 5% أو أقل. أما عرض الحرير الخام فقد كان كافياً وأسعاره معتدلة، وكانت الأعمال بالتالي نشطة حتى. . . الأسبوعين أو الأسابيع الثلاثة الأخيرة، حيث لم يكن ثمة شك في أن الأزمة النقدية لم تؤثر فقط على صناعيي الحرير أنفسهم وحسب، بل أثرت بحدة أكبر على زبائنهم الرئيسيين، صناعيي الأزياء. وإن نظرة على التقارير الرسمية المنشورة تكشف لنا أن صناعة القطن ازدادت بنسبة 27% تقريباً خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ونتيجة لذلك ارتفع سعر القطن، بأرقام مقربة، من 4 إلى 6 بنسات للباون الواحد، في حين أن سعر غزول القطن، لم يرتفع عن المستوى القديم إلّا بمقدار ضئيل، بفضل تزايد العرض. وأخذت صناعة الصوف بالاتساع بدءاً من عام 1836، حيث تنامى إنتاجها بنسبة 40% في يوركشاير منذ ذلك الحين، بينما شهدت اسكتلندا زيادة أعظم. أما الزيادة في صناعة غزول الصوف المسرّح[18] فإنها أكبر، حيث زاد النمو عن 74% في نفس الفترة. وعلى

(18) ثمة تمييز دقيق، في إنكلترا، بين صناعة الصوف (Woollen Manufacture) التي تغزل وتنسج الخيوط المندوفة من الصوف القصير (مركزها الرئيسي في ليدز) وبين صناعة غزول الصوف المسرّح (Worsted Manufacture) التي تغزل الخيوط المسرّحة وتنسجها مستخدمة الصوف الطويل (موضعها الرئيسي برادفورد في يوركشاير). [ف. إنجلز].

هذا كان استهلاك الصوف الخام هائلاً. وقد تنامت صناعة الكتان إعتباراً من عام 1839 بنسبة 25% تقريباً في إنكلترا، و22% في اسكتلندا، وزهاء 90% في إيرلندا[19]. وكانت عاقبة ذلك، اقتراناً بتدهور محصول موسم الكتان، صعود سعر المادة الأولية إلى 10 جنيهات للطن الواحد، بينما هبط سعر الغزول إلى 6 بنسات للبكرة الواحدة». (تقارير مفتشي المصانع، 31 تشرين الأول|أكتوبر 1847، ص30-31).

[136] عام **1849**. انتعاش الأعمال من جديد ابتداءً من الأشهر الأخيرة لعام 1848.

«بلغ تدني أسعار المواد الأولية حداً بدا معه أن بالوسع ضمان ربحٍ كافٍ مهما كانت الظروف، مما أغرى الصناعيين بتطوير إنتاجهم باطّراد... وكان صناعيو المنتوجات الصوفية نشطين جداً في أوائل السنة... ولكنني أخشى أن إرسال السلع الصوفية لبيعها بطريقة الأمانة كثيراً ما يحلّ محل الطلب الفعلي، وأن فترات الازدهار الظاهري، أي فترات عمل المشاريع بكامل طاقتها ليست دوماً فترات الطلب الفعلي. لقد كانت صناعة غزول الصوف المسرّح بحالة ممتازة حقاً لبضعة أشهر... ففي مستهل الفترة المشار إليها كان الصوف بالغ الرخص، وما اشتراه صناعيو الغزل منه، إشتروه بسعر مناسب تماماً، وبكميات كبيرة، بلا ريب. وعندما ارتفع سعر الصوف بحلول موسم المزايدات في الربيع، كسب صناعيو الغزل مغنماً بذلك، وحافظوا على هذا المغنم، حيث كان الطلب على المصنوعات كبيراً ومستمراً. (تقارير مفتشي المصانع، [نيسان|إبريل] 1849، ص42).

«إذا أمعنا النظر في تبدلات أوضاع الأعمال في المناطق الصناعية من إنكلترا خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، ينبغي لنا، على ما أعتقد، أن نسلِّم بأنه يوجد في مكان ما، مسبب خطير يخلّ بسير الصناعة السليم... أوَليست القوة المنتجة الهائلة للآلات المتكاثرة هي،

---

(19) إن هذا التوسع السريع في الغزل الآلي لخيوط الكتان في إيرلندا قد أنزل آنذاك ضربة مميتة بصادرات الأقمشة المنسوجة من خيوط الكتان المغزولة يدوياً في ألمانيا (سيليزيا، لاوزيتس، ويستفاليا). [ف. إنجلز].

في هذا الصدد، عنصر جديد؟». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1849، ص42-43).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر **1848**، وفي أيار/مايو ثم في صيف **1849** حتى تشرين الأول/أكتوبر أخذ الوضع يتحسن باطراد.

«ينطبق ذلك بوجه خاص على إنتاج المنسوجات من غزول الصوف المسرّح الذي يتركز في ضواحي برادفورد وهاليفاكس؛ فلم يبلغ هذا الإنتاج قط أبعاده الحالية حتى بصورة تقريبية... إن المضاربة بالمواد الأولية والغموض بصدد مقادير عرضها المحتمل يثيران منذ وقت طويل اضطراباً أكبر في صناعة القطن وتقلبات أكثر تكراراً مما في أي فرع صناعي آخر. ويجري هنا في الوقت الحاضر تكديس خزين أصناف أكثر خشونة من السلع القطنية، مما يثير قلق صغار الغازلين، بل وينزل بهم الضرر من الآن، ويدفع بعضهم إلى تقليص وقت العمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1849، ص64-65).

عام **1850**. نيسان/إبريل. الأعمال تواصل النشاط. باستثناء:

«الكساد الكبير في جانب من صناعة القطن، الذي يُعزى إلى قلة عرض المواد الأولية المعدة خصيصاً للأرقام الخشنة من الخيوط، وللأنسجة القطنية الثقيلة. وثمة تخوف من أن يعقب زيادة عدد الآلات مؤخراً في صناعة غزول الصوف المسرّح ردّ فعلٍ مماثل. وتفيد حسابات السيد بيكر أن ما تنتجه الأنوال في هذا الفرع قد ازداد بنسبة 40%، في سنة 1849 وحدها، بينما ازداد ما تنتجه المغازل بنسبة تتراوح بين 25 ـ 30%، وأن توسيع المشاريع يمضي قدماً بالنسبة ذاتها». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1850، ص54).

[137]

عام **1850**. تشرين الأول/أكتوبر.

«ما تزال أسعار القطن... تسبب كساداً ملحوظاً في هذا الفرع من الصناعة، وبالأخص كساد السلع التي تؤلف المادة الأولية قسماً كبيراً من كلفة إنتاجها. كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الحرير الخام قد سبب في حالاتٍ كثيرة هو الآخر كساداً في هذا الفرع». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول، أكتوبر، 1850، ص14).

واستناداً إلى تقرير لجنة الجمعية الملكية لزراعة الكتان في إيرلندا، الذي نقتطف منه، فإن السعر العالي للكتان، والأسعار المتدنية للمحاصيل الزراعية الأخرى، يضمنان زيادة كبيرة في إنتاج الكتان للسنة التالية (المرجع نفسه، ص 33).

عام **1853**. نيسان/إبريل. ازدهار كبير.

> يقول ل. هورنر: «لم أشهد قط مثل هذا الازدهار الشامل في أية فترة من السنوات السبع عشرة الأخيرة التي كان عليّ خلالها أن أتعرف رسمياً على الوضع في منطقة لانكشاير الصناعية، فالنشاط استثنائي في كل الفروع». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1853، ص19).

عام **1853**. تشرين الأول/اكتوبر. كساد صناعة القطن. «فيض في الإنتاج» (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر، 1853، ص15).

عام **1854**. نيسان/إبريل.

> «رغم أن أعمال صناعة الصوف لم تكن رائجة، فقد أمّنت اشتغال كل المصانع اشتغالاً كاملاً، وتنطبق الملاحظة نفسها على صناعة القطن. وكانت صناعة غزول الصوف المسرّح عموماً تعمل بانقطاعات خلال مجمل نصف السنة الماضي... وقد تعرضت صناعة الكتان لصعوبات من جراء نقص الكتان والقنب المجهزين من روسيا، بسبب حرب القرم». (تقارير مفتشي المصانع، [نيسان/إبريل]، 1854، ص37).

عام **1859**.

> «ما تزال صناعة الكتان الاسكتلندية في كساد... فالمادة الأولية شحيحة وأسعارها عالية، كما أن المحصول الرديء في بلدان البلطيق، التي تأتي تجهيزاتنا الأساسية منها، سيكون له تأثير سلبي على سير الأمور في هذه المنطقة، والحال أن الجوت الذي يحلّ تدريجياً محل الكتان في إنتاج العديد من السلع الخشنة، ليس غالياً بصورة غير عادية، ولا شحيحاً... ويعمل نصف الآلات في داندي تقريباً، في غزل الجوت حالياً». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1859، ص19).-
>
> «وبسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية، فإن غزل الكتان ما يزال أبعد من أن يكون مربحاً على نحو كاف، وبينما تواصل كل المصانع الأخرى

العمل بوقت كامل، فإن هناك بضع حالات لإيقاف آلات معالجة الكتان عن العمل... أما غزل الجوت... فإنه في وضع أفضل، لأن سعر هذه المادة أصبح مؤخراً أكثر اعتدالاً». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1859، ص20).

[138] أعوام 1861 ـ 1864. الحرب الأهلية في أميركا. المجاعة القطنية (Cotton Famine). المثال الأسطع على انقطاع عملية الإنتاج بسبب شحّ وغلاء المادة الأولية

عام **1860**. نيسان/إبريل.

«يطيب لي أن أبلغكم، فيما يخص حالة الأعمال، أن جميع صناعات النسيج، باستثناء صناعة الحرير، كانت تعمل بنشاط تام خلال نصف العام الأخير، رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية... وجرى، في بعض مناطق صناعة القطن، البحث عن العمال عن طريق الاعلانات، ونزوح العمال إلى هناك من نورفولك وغيرها من المقاطعات الريفية... ويبدو أن جميع فروع الصناعة تعاني من شحّ حاد في المواد الأولية. وهذا الشحّ... هو القيد الوحيد الذي يبقينا في حددو معينة. أما في صناعة القطن، فإن تشييد مصانع جديدة، وتوسيع المصانع القديمة، وازدياد الطلب على العمال، قد بلغ الآن مستوى لم يبلغه من قبل أبداً. وهناك حركة دائبة في كل مكان بحثاً عن المواد الأولية. (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1860، ص[57]).

عام **1860**. تشرين الأول/ أكتوبر.

«كانت حالة الصناعة، في مناطق القطن والصوف والكتان حسنة، أما في إيرلندا فيقال إنها كانت أفضل، خلال السنة الأخيرة، وإنها كانت ستسير نحو الأفضل لولا ارتفاع أسعار المواد الأولية. ويبدو أن غازلي الكتان ينتظرون بلهفة لم يكن لها مثيل من قبل أن تفتح سكك الحديد مصادر التجهيز الإضافية من الهند، وأن تتطور زراعتها في أعقاب ذلك، من أجل أن تزودهم آخر الأمر... بإمدادات من الكتان مقاربة لاحتياجاتهم».. (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1860، ص37).

عام **1861**. نيسان/إبريل.

«حالة الأعمال راكدة في الوقت الحاضر... بعض مصانع القطن يعمل وقتاً أقصر، وكثرة من مصانع الحرير لا تعمل إلّا بصورة جزئية. المواد الأولية غالية. وأسعارها تتجاوز في جميع فروع صناعة المنسوجات تقريباً، الحدّ الذي يتيح تصنيعها لعامة المستهلكين». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل، 1861، ص33).

واتضح الآن أن صناعة القطن قد شهدت فيض إنتاج عام 1860، وقد ظل تأثير هذا الفيض محسوساً خلال السنوات اللاحقة.

«لقد تطلب الأمر من سنتين إلى ثلاث سنوات كي تمتص السوق العالمية كتلة السلع الفائضة المنتجة عام 1860». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص127). «في بداية عام 1860 كان لركود أسواق المنسوجات القطنية في شرق آسيا تأثير عكسي مماثل على الأعمال في بلاكبورن، حيث يقوم 30,000 نول آلي بالمتوسط بإنتاج الأقمشة من أجل هذه الأسواق على وجه الحصر تقريباً. وبالنتيجة لم يكن هناك سوى طلب محدود على الأيدي العاملة، خلال أشهر كثيرة سبقت بروز تأثيرات حصار القطن... ولحسن الحظ فإن ذلك جنّب العديد من الصناعيين من الوقوع في الخراب. فقد ارتفعت قيمة الخزين السلعي طالما بقي محفوظاً في المستودعات، ونتيجة لذلك لم يحدث ذلك الهبوط المريع في القيمة، الذي لا يمكن تجنبه في مثل هذه الأزمات». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص28-29-30). [139]

عام **1861**. تشرين الأول/أكتوبر.

«الأعمال في حالة سيئة من الركود منذ بعض الوقت... ولا يُستبعد أن تخفض كثرة من المصانع إنتاجها لدرجة كبيرة خلال أشهر الشتاء. لقد كان ذلك متوقعاً... فبمعزل عن المسببات التي قطعت توريدات القطن المعتادة من أميركا وصادراتنا إليها كان تقليص وقت العمل في الشتاء اللاحق سيغدو ضرورياً من جراء الزيادة الهائلة التي طرأت على الإنتاج في السنوات الثلاث الماضية، والصعوبات الناشئة في أسواق

الهند والصين». تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص19.

ضياعات القطن. قطن الهند الشرقية *(Surat)*. التأثير على أجور العمال. تحسين الآلات. إضافة النشا والمواد المعدنية إلى القطن. تأثير هذه التغرية بالنشا على العمال. صانعو الغزول الرفيعة. أحابيل أرباب المصانع.

«كتب لي أحد الصناعيين ما يلي: 'بالنسبة للتقديرات حول ما يستهلكه المغزل الواحد من القطن، أظن أنك لم تأخذ في الحسبان، أنه عندما يكون سعر القطن مرتفعاً فإن كل صانع غزول عادية (النقل حتى الرقم 40، أو أساساً من الرقم 12 حتى الرقم 32) سيرفع نمرة غزوله، قدر المستطاع، فيغزل رقم 16 بدلاً من رقم 12 السابقة، أو رقم 22 بدلاً من رقم 16، وهكذا دواليك، أما صانع النسيج، الذي ينسج هذه الغزول الرفيعة، فإنه يوصل قماشه إلى الوزن الاعتيادي بإضافة المزيد من الغراء. ويلجأون إلى استخدام هذه الوسيلة الآن إلى درجة معيبة حقاً. وقد سمعت من مرجع موثوق، أن قماش القمصان (Shirtings) بوزن 8 باونات للقطعة الواحدة يتألف من $5\frac{1}{4}$ باونات قطن و$2\frac{3}{4}$ باون غراء. أما القماش بوزن $5\frac{1}{4}$ باون فيضم باونين من الغراء. وهذا قماش قمصان عادي مُعدّ للتصدير. وفي الأنواع الأخرى من الأقمشة يصل الغراء الذي يُضاف إليها 50% أحياناً، بحيث يمكن للصناعيين أن يتبجحوا، وهم يتبجحون فعلاً بأنهم يزدادون ثراء ببيع قماش بثمن أرخص من القيمة الإسمية للخيوط التي يتألف منها'». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1864، ص27).

«كما تلقيت بيانات تفيد أن عمال النسيج يعزون تزايد أمراضهم إلى الغراء المستخدم في كسو خيوط السداة المغزولة من قطن الهند الشرقية، وهو غراء لا يُصنع من نفس المادة السابقة، أي الدقيق النقي. ويُقال إن هذا البديل عن الدقيق يتمتع بفائدة كبيرة الأهمية، فهو يزيد وزن القماش المنسوج زيادة كبيرة بحيث ينتج من 15 باوناً من الغزول 20 باوناً من القماش». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863،

[140] ص63). لم يكن هذا البديل غير الطلق المطحون الذي يدعى الصلصال الصيني (China clay)، أو بديل آخر هو الجبس الذي يدعى الطبشور الفرنسي (French chalk). ـ «إن مكاسب النسّاجين» (يقصد العمال) «تنخفض كثيراً من جراء استخدام بدائل الدقيق في تغرية خيوط السداة. فهذا الغراء يزيد وزن الخيوط، ويصلّبها مما يجعلها هشة. إن كل خيط من خيوط السداة يمرّ عبر جزء من النول يدعى «الممسكة»، وتحتوي هذه على خيوط متينة تنظم موقع خيوط السداة وتبقيها في موضعها الصحيح. إلّا أن خيوط السداة، المنشّاة المتصلبة، تقطع خيوط الممسكة مراراً. ويُقال إن النسّاج يخسر 5 دقائق لعقد الخيوط المقطوعة، ويضطر إلى إصلاح عدد من التوقفات تزيد عشر مرات عن السابق، في أقل التقدير، وينسج النول بالطبع، خلال يوم العمل، قماشاً، أقل بالمثل» (المرجع نفسه، ص 42 ـ 43).

«بلغ تقليص وقت العمل في آشتون وستاليبردج وموسلي وأولدهام، إلخ، الثُلث تماماً، ويجري تقليص وقت العمل كل أسبوع أكثر... ويقترن هذا التقليص ليوم العمل بخفض للأجور في الكثير من الفروع». (المرجع نفسه ص 13).

في مطلع عام **1861** قام عمال النسيج الآلي بالإضراب في بعض مناطق لانكشاير. فقد أعلن بعض الصناعيين عن خفض مزمع للأجور بنسبة تتراوح بين 5 ـ 7.5 في المائة، وأصرّ العمال على إبقاء سلّم الأجور على حاله، وتقليص يوم العمل. غير أن الصناعيين لم يستجيبوا، فشرع العمال بالإضراب، إلّا أنهم اضطروا إلى التنازل بعد شهر. وتم بعدها خفض الأجور وتقليص يوم العمل معاً:

«بالإضافة إلى خفض الأجور الذي تقبّله العمال في نهاية الأمر، يعمل الآن العديد من المصانع وقتاً غير كامل». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل ١٨٦١، ص23).

عام **1862**. نيسان/ إبريل.

«تفاقمت معاناة العمال كثيراً منذ تاريخ كتابتي التقرير الأخير؛ ولكن لم يحدث في أية فترة من تاريخ الصناعة، أن احتمل أحد مثل هذه العذابات الفجائية القاسية بهذا القدر من الاذعان بصمت والصبر

بكرامة». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1862، ص10). ـ «ويبدو أن عدد العاطلين عن العمل كلياً لا يزيد كثيراً في هذا الوقت عما كان عليه عام 1848، حينما لم يكن يسود سوى تخوّف اعتيادي، لكنه كان كافياً لكي يحثّ الصناعيين القلقين على جمع احصائيات عن حالة صناعة القطن تشبه الاحصائيات التي تُنشر الآن كل أسبوع. . . في أيار/مايو 1848 بلغت نسبة عمال مصانع القطن العاطلين عن العمل في مانشستر 15%، ونسبة العاملين بوقت جزئي 12%، في حين أن أكثر من 70% كانوا يزاولون العمل وقتاً كاملاً. وفي 28 من أيار/مايو 1862 بلغت نسبة العمال العاطلين عن العمل 15%، ونسبة العاملين بوقت جزئي 35%، أما نسبة العاملين وقتاً كاملاً فقد بلغت 49%. . . وفي الأماكن المجاورة، مثل ستوكبورت، بلغت النسب المئوية للعاطلين والعاملين بصورة جزئية حداً أعلى، بينما كانت نسبة العاملين وقتاً كاملاً أقل من ذلك» وسبب ذلك أن أرقام الخيوط التي تُغزل هنا أخشن مما في مانشستر (ص 16).

عام **1862**. تشرين الأول/أكتوبر.

«حسب آخر الاحصائيات الرسمية هناك 2887 مصنعاً للقطن في المملكة المتحدة [عام 1861]، منها 2109 مصانع تقع في منطقتي» (لانكشاير وتشيشاير). «وكنت أعرف بالطبع أن قسماً كبيراً جداً من هذه المصانع الـ 2109 ورش صغيرة يعمل فيها عدد قليل من العمال. ولكنني دهشت تماماً عندما اكتشفت ضخامة عددها. ففي 392 منها، أي 19%، كانت القوة المحركة، البخارية أو المائية، دون 10 أحصنة، وفي 345 منها، أي 16%، كانت القوة المحركة تزيد على 10 وتقلّ عن 20 حصاناً، وفي 1372 منها، كانت القوة الحصانية 20 حصاناً فما فوق. . . والواقع أن عدداً كبيراً من هؤلاء الصناعيين الصغار ـ وهم يؤلفون أكثر من ثُلث العدد الكلّي ـ كانوا هم أنفسهم عمالاً منذ فترة وجيزة؛ إنهم أناس لا يملكون أي رأسمال. . . مما يلقي العبء الأكبر على كاهل الثلثين الباقيين». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1862، ص18-19). [141]

وبالإستناد إلى التقرير نفسه كان 40,146 عاملاً في صناعة القطن في لانكشاير وتشيشاير، أي 11.3%، يعملون آنذاك وقتاً كاملاً، و134,767 عاملاً أي 38%، يعملون وقتاً غير كامل، و179,721 عاملاً أي 50.7% كانوا عاطلين عن العمل. ولو طرحنا من ذلك المعطيات المتعلقة بمانشستر وبولتون، حيث تُغزل الأصناف الرفيعة من الخيوط عموماً، وهو فرع لا يتأثر بشحّ القطن إلّا بصورة ضئيلة نسبياً، لبدا الوضع أكثر سوءاً، نعني أن نسبة المشتغلين وقتاً كاملاً بلغت 8.5%، والمشتغلين وقتاً غير كامل 38%، والعاطلين عن العمل 53.5% (ص 19 ـ 20).

«هناك فارق جوهري بالنسبة للعامل فيما إذا كان يعالج قطناً جيداً أو قطناً رديئاً. وفي الأشهر الأولى من السنة، عندما بذل أصحاب المصانع جهودهم لاستمرار مصانعهم في العمل باستهلاك كل نوع من القطن كان يمكن شراؤه بأسعار بخسة، حصلت المصانع التي اعتادت استعمال القطن الجيد على الكثير من القطن الرديء؛ وكان الفارق في أجور العمال كبيراً جداً، مما دفعهم للقيام بالعديد من الاضرابات على أساس أنه لم يعد بإمكانهم الحصول على أجور يومية معقولة وفقاً لمعدل الأجور القديم بالقطعة... وقد بلغ الفرق في الأجور في بعض الحالات نصف الأجور الكلّية، من جراء استخدام القطن الرديء، رغم أنهم كانوا يعملون وقتاً كاملاً» (ص 27).

عام **1863**. نيسان/إبريل.

«لن يستطيع أحد خلال السنة الحالية أن يعمل وقتاً كاملاً إلّا أكثر بقليل من نصف عمال صناعة القطن». (تقارير مفتشي المصانع، نيسان/إبريل 1863، ص14).

«ثمة جانب سلبي جدّي لاستخدام قطن الهند الشرقية، الذي تضطر المصانع إلى استخدامه الآن، وهو أنه يتعين، أثناء عملية الإنتاج، تخفيض سرعة الآلات إلى حدٍ كبيرٍ. وقد بُذلت خلال السنوات الماضية كل الجهود الممكنة لزيادة سرعة الآلات كي تحقق عملاً أكبر. إن تخفيض سرعة الآلات يمسّ مصالح العامل والصناعي على حد سواء، ذلك أن القسم الأكبر من العمال يتقاضى أجوره على أساس العمل بالقطعة، إذ يُدفع للغازلين لقاء باون الخيوط المغزولة، ويُدفع للنسّاجين

لقاء القطع التي نسجت، كما أن أجور العمال الآخرين الذين تُدفع لهم أسبوعياً لا بد أن تتعرض هي الأخرى للتقليص في أعقاب انخفاض الإنتاج. وبناء على معلوماتي والمعطيات التي قدمت لي حول ما كسبه عمال صناعة القطن هذه السنة يتضح أن هناك انخفاضاً قدره 20%، في المتوسط، ووصل الإنخفاض إلى 50% في بعض الحالات، قياساً إلى مستوى الأجور عام 1861» (ص 13). ـ «ويتوقف المبلغ الذي يتقاضاه العامل على... نوعية المادة التي يعالجها... إن وضع العمال من ناحية مقدار ما يكسبونه من أجور أفضل بكثير في الوقت الحاضر» (تشرين الأول/أكتوبر 1863) «عما كان عليه في مثل هذا الوقت من السنة الماضية. فقد جرى تحسين الآلات، وتعرّف العمال على المادة الأولية بصورة أفضل، مما جعلهم قادرين، بسهولة أكبر، على معالجة الصعوبات التي كانت ترهقهم أول الأمر. لقد زرت مدرسة للخياطة في بريستون في الربيع الماضي» (وهي مؤسسة خيرية للعاطلين)؛ «ووجدت فتاتين كانتا قد أرسلتا، منذ وقت وجيز، من المدرسة للعمل في ورشة النسيج، وقد زعم الصناعي أن بوسعهما كسب 4 شلنات في الأسبوع، لكن الفتاتين طلبتا الإلتحاق بالمدرسة من جديد، واشتكتا من أنهما ما كانتا تستطيعان الحصول حتى على شلن في الأسبوع. وتلقيت معلومات عن مشغّلي المغازل الآلية... إن الرجال الذين يديرون زوجاً من المغازل الآلية كانوا يكسبون 8 شلنات و11 بنساً بعد عمل كامل دام 14 يوماً، إلّا أن إيجار السكن اقتطع من هذا المبلغ، وكان الصناعي يعيد نصف مبلغ الإيجار بمثابة إكرامية» (ما أنبله!) «وكان العمال يحملون إلى بيوتهم نتيجة لذلك 6 شلنات و11 بنساً لا غير. وفي الأشهر الأخيرة من سنة 1862، كانت أجور مشّغلي المغازل الآلية (Self-acting minders) تتراوح بين 5 ـ 9 شلنات في الأسبوع، وأجور النسّاجين بين 2 ـ 6 شلنات في الأسبوع... إلّا أن الحال، في الوقت الحاضر، أحسن بكثير، رغم أن المكسب ما يزال متدنياً جداً في أغلب المناطق... وكانت هناك أسباب عديدة أدّت إلى انخفاض المكسب، إلى جانب قِصَر تيلة القطن الهندي وقذارته. فقد جرت العادة الآن، مثلاً، على خلط قدر كبير من فضلات القطن مع القطن الهندي، مما يفاقم بالطبع الصعوبات أثناء الغزل. فبسبب قصر ألياف القطن تتعرض الخيوط للإنقطاع بسهولة أثناء انطلاق المغزل وعند لف الغزول، لذا لا يمكن

[142]

إبقاء حركة المغزل بالانتظام المطلوب... وتستلزم مراقبة الخيوط أثناء النسج انتباهاً كبيراً جداً يجعل عاملة النسيج عاجزة عن إدارة أكثر من نول واحد، ولا تستطيع سوى قلة إدارة أكثر من نولين... وقد سبب ذلك، في الكثير من الحالات، إنخفاض أجور العمال بنسبة 5% و$7\frac{1}{2}$% و10%... وكان على العامل، في معظم الحالات، أن يحرص بنفسه على معالجة مادته الأولية بأحسن ما يمكن ليحصل على مكسب اعتيادي... ومن الصعوبات التي يواجهها النسّاجون أحياناً، هي إجبارهم على صنع قماش جيد من مواد أولية رديئة، ويعاقبون باقتطاعات الأجور إذا لم يكن عملهم مرضياً». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص41-43).

لقد كانت الأجور بخسة حتى حيثما كان العمل يجري بوقت كامل. وقد قام عمال صناعة القطن عن طيب خاطر بسائر الأشغال العامة التي عُرضت عليهم، مثل فتح شبكات تصريف المياه، وشق الطرق، وتكسير الصخور، وتعبيد الطرق، وذلك للحصول من السلطات المحلية على إعانة (وهي عملياً معونة للصناعيين، أنظر رأس المال، الكتاب الأول، ص 598/ 589 وما يليها)(*). لقد راقبت كل البورجوازية العمال بانتباه. وكانت لجنة الاعانة تشطب من قوائم الحاصلين على الإعانة كل عامل يرفض الأجر المزري الذي يُعرض عليه. كان ذلك بمثابة العصر الذهبي للسادة الصناعيين لأن العمال [143] كانوا مخيرين بين الموت جوعاً أو العمل لقاء أي أجر لما فيه أكبر فائدة للرأسماليين؛ وكانت لجان الاعانة تقوم لهؤلاء بدور كلاب الحراسة الأوفياء. وكان الصناعيون، في الوقت ذاته، بتواطؤ سري مع الحكومة، يعرقلون الهجرة قدر الإمكان، لإبقاء رأس المال المتجسد في لحم ودم العمال رهن الاشارة من جهة، وليضمنوا لأنفسهم إيجار السكن المعتصر من العمال، من جهة ثانية.

«تصرفت لجان الإعانة في هذه الحالة بأكبر قدر من الصرامة. فما إن يتلقى العمال عرضاً للعمل، حتى تُشطب أسماؤهم من القوائم، مما يرغمهم على قبول العرض. وحين يرفضون قبول العمل المعروض... فمردّ ذلك أن مكسبهم لن يكون أكثر من مكسب اسمي محض، في حين يكون العمل شاقاً للغاية». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص97).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 600-601، [الطبعة العربية، ص 709-711].

كان العمال على استعداد لأداء أي صنف من العمل يُعطى لهم، بموجب قانون الأشغال العامة (Public Works Act).

«كانت شروط تنظيم الاستخدام في الصناعة تختلف اختلافاً كبيراً من مدينة إلى أخرى. ولكن حتى في تلك الأماكن التي لم يكن يُستخدم فيها العمل في العراء، كعمل على سبيل التجربة (labour test) بصورة مطلقة، كان المبلغ الذي يُدفع لقاء العمل يساوي منحة الإعانة لا أكثر، أو لا يزيد عنها إلّا قليلاً، بحيث أصبح العمل في الواقع عملاً على سبيل التجربة» (ص 69). «لقد وُضع قانون الأشغال العامة (Public Works Act) لعام 1863 لإزالة هذا الحيف، وتمكين العامل من الحصول على أجره اليومي كمياوم مستقل. وكان للقانون ثلاثة أهداف: 1) تخويل السلطات المحلية باقتراض الأموال» (بعد أخذ موافقة رئيس الدائرة المركزية الحكومية لرعاية الفقراء) «من مفوضي قروض الدولة؛ 2) المساعدة على تجميل مدن مناطق صناعة القطن؛ 3) توفير العمل والأجور المجزية (remunerative wages) للعمال العاطلين».

بلغ مجموع القروض الممنوحة بموجب هذا القانون 883,700 جنيه، حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1863 (ص 70). واقتصرت الأشغال، أساساً، على بناء المجاري، وشق الطرق، وتعبيد الشوارع، وإقامة خزانات المياه للمحركات المائية، إلخ.

وكتب السيد هندرسون رئيس اللجنة في بلاكبورن إلى مفتش المصانع ريدغريف بهذا الخصوص قائلاً:

«في كل ما عايشته خلال فترة المعاناة والأسى الراهنة، لم يدهشني شيء بهذه القوة أو يمنحني هذا القدر من الارتياح أكثر من الفرح الغامر الذي استقبل به العمال العاطلون في المنطقة العمل الذي عرضه عليهم مجلس بلدية بلاكبورن على أساس قانون الاشغال العامة. ومن الصعب أن يتصور المرء تناقضاً أكبر من ذلك الذي يقوم بين غازل القطن، كعامل ماهر في المصنع، وبينه كأجير مياوم يعمل في بالوعة يتراوح عمقها بين 14 إلى 18 قدماً». [144]

(كان العمال يكسبون، تبعاً لحجم أسرهم، من 4 إلى 12 شلناً في الأسبوع، وبهذا «المبلغ الهائل» بالذات كان ينبغي في أحيان غير نادرة إعالة أسرة من ثمانية أفراد. وقد استمد السادة أصحاب الكروش في البلديات من ذلك نفعاً مزدوجاً: فأولاً ـ حصلوا على

الأموال اللازمة لتحسين مدنهم المهملة، الملوثة بالدخان، بمعدل فائدة ضئيل على نحو استثنائي؛ وثانياً ـ دفعوا للعمال أجوراً أدنى بكثير من تعرفة الأجور المعتادة).

«ولما كان العامل معتاداً على درجة حرارة عالية، مدارية تقريباً، ومعتاداً على عمل كانت فيه المهارة وبراعة اليد بالنسبة له أهم من القوة العضلية بما لا يقاس، ومعتاداً على مضاعفة مكسبه مرتين، وأحياناً ثلاث مرات أكبر مما يحصل عليه الآن، أن هذا العامل إذ يتقبل الشروط المعروضة، يُبدي قدراً من إنكار الذات والتعقل ما يسبغ عليه أكبر الشرف. لقد أستُخدم العاطلون في بلاكبورن على سبيل التجربة في كل نوع من أنواع العمل في العراء تقريباً، من حفر الأراضي الطينية الثقيلة إلى عمق كبير، إلى نزح المياه، وتكسير الصخور، وشق الطرق، إلى حفر بالوعات الشوارع بعمق 14 و16، بل أحياناً بعمق 20 قدماً. وكثيراً ما كانوا يقفون في الأوحال والمياه إلى عمق 10 ـ 12 إنشاً معرَّضين لتأثير طقس لا يشبه من حيث الرطوبة والبرودة طقس أي منطقة من مناطق إنكلترا لو كان مثل هذا المناخ موجوداً في مكان ما» (ص 91-92). ـ «وما كان تصرف العمال ملوماً، فقد كانوا على استعداد للقبول بالعمل في العراء وأدائه على خير وجه...» (ص 69).

عام **1864**. نيسان/ إبريل.

«تتصاعد بين الحين والآخر شكاوى في مختلف المناطق من قلّة العمال، ولا سيما في فروع معينة مثل صناعة النسيج... بيد أن هذه الشكاوى تنبع من تدني مستوى الأجور التي يستطيع العمال أن يكسبوها الآن بسبب استعمال الأنواع الرديئة من الخيوط، كما تنبع من القلّة الفعلية في العمال في هذا الفرع الخاص. وقد وقعت العديد من الاصطدامات بين أرباب بعض المصانع وبين العمال بخصوص الأجور خلال الشهر المنصرم. ويؤسفني القول إن الإضرابات تتكرر مراراً... بحيث أن أرباب المصانع أخذوا ينظرون إلى مفعول قانون الأشغال العامة كمنافس لهم، وقد أوقفت اللجنة المحلية في باكب أشغالها، لوجود نقص العمال رغم أن المصانع لم تكن تعمل جميعاً». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1864، ص9).

وعلى كل حال، حان وقت السادة الصناعيين كي يتفكروا. فقد تزايد الطلب على اليد العاملة تزايداً كبيراً بسبب قانون الأشغال العامة بحيث أن عمال المصانع صاروا يكسبون

من 4 ـ 5 شلنات يومياً في مقالع الحجارة في باكب. ولهذا أُوقفت الأشغال العامة على نحو تدريجي، هذه النسخة الجديدة من الورش الوطنية(*) (Ateliers nationaux) لعام 1848، والتي أنشئت هذه المرة لصالح البورجوازية.

تجارب على جسد لا قيمة له (Experimente in corpore vili)

[145]

> «رغم أنني أوردت هنا الأجور المنخفضة جداً» (للعمال المستخدمين استخداماً كاملاً) «التي تؤلف المكسب الفعلي للعمال في مختلف المصانع، إلّا أن ذلك لا يعني أنهم يكسبون نفس المبلغ أسبوعاً بأسبوع. فموردهم عرضة لتقلبات كبيرة من جراء التجارب المتواصلة التي يقوم بها الصناعيون في نفس هذه المصانع على مختلف أنواع القطن ومختلف التراكيب من القطن وفضلاته، وهذه «الخلائط»، حسبما تسمى، عرضة للتغيير، وبالتالي فإن مكسب العمال يرتفع وينخفض تبعاً لنوعية خليط القطن هذا. ويبلغ مكسبهم 15% من المكسب السابق أحياناً، ولكنه يهبط بعد أسبوع أو أسبوعين بمقدار 50 أو 60%».

ويقدم المفتش ريدغريف، الذي نقتبس منه هنا، معطيات عن الأجور استقاها من الواقع العملي، ويكفينا ذكر الأمثلة التالية منها:

آ ـ نسّاج، له أسرة مكوّنة من ستة أفراد، يُستخدم 4 أيام في الأسبوع ويتقاضى 6 شلنات و$8\frac{1}{2}$ بنس، ب ـ بارم خيوط (Twister)، يُستخدم $4\frac{1}{2}$ يوم في الأسبوع ويتقاضى 6 شلنات؛ ج ـ نسّاج، له أسرة مكوّنة من أربعة أفراد، يُستخدم 5 أيام في الأسبوع يتقاضى 5 شلنات وبنساً واحداً؛ د ـ صبّاغ (Slubber) خيوط، له أسرة مكوّنة من ستة أفراد، يُستخدم 4 أيام في الأسبوع ويتقاضى 7 شلنات و10 بنسات؛ هـ ـ نسّاج، له أسرة مكوّنة من سبعة أفراد، يُستخدم 3 أيام في الأسبوع ويتقاضى 5 شلنات، إلخ. ويمضي ريدغريف قائلاً:

(*) الورش الوطنية لعام 1848ـ أنشئت بعد ثورة شباط/فبراير 1848 بمرسوم من الحكومة الفرنسية المؤقتة، لتشغيل العمال العاطلين في أعمال ترابية حصراً، وحاولت تنظيمهم عسكرياً واستخدامهم ضد الحركات العمالية الراديكالية دون نجاح. فاتخذت الحكومة تدابير لتعطيل «الورش الوطنية» ما أثار استياء عمال باريس، وأدى إلى انتفاضة حزيران/يونيو العمالية. بعد فشل التحرك أصدرت حكومة كافينياك مرسوماً بحل الورش الوطنية في 3 تموز/يوليو من نفس العام. [ن. برلين].

«المعطيات المذكورة أعلاه تستحق التأمل، فهي تكشف أن العمل قد أصبح تعاسة لبعض العائلات، لأنه لا يقلص الدخل فحسب، بل يهبط به إلى حد يجعله غير كافٍ تماماً لتلبية جزء ضئيل من الحاجات الضرورية بصورة مطلقة، لولا إعطاء منحة إعانة إضافية عندما لا تصل أجور العائلة إلى المقدار الذي كانت ستحصل عليه كمنحة إعانة في حالة تعطل جميع أفرادها عن العمل». (تقارير مفتشي المصانع، تشرين الأول/أكتوبر 1863، ص50-53).

«منذ الخامس من حزيران/يونيو 1863، ما مرّ أسبوع زاد فيه استخدام جميع العمال، في المتوسط، عن يومين بسبع ساعات وبضع دقائق في اليوم» (المرجع نفسه، ص 121).

ومنذ أن بدأت الأزمة حتى الخامس والعشرين من آذار/مارس 1863، أنفقت مؤسسات رعاية الفقراء ولجنة الإعانة المركزية، ولجنة المجلس البلدي في لندن، زهاء ثلاثة ملايين جنيه استرليني (المرجع نفسه، ص 13).

«في إحدى مناطق غزل الخيوط الرفيعة... تعرض الغازلون لتخفيض غير مباشر في الأجور بنسبة 15% بسبب إحلال القطن المصري محل قطن سي آيلاند... وفي منطقة واسعة، حيث تستخدم فضلات القطن بدرجة كبيرة للمزج مع القطن الهندي، انخفضت أجور الغازلين بنسبة 5%، كما فقدوا 20 ـ 30% من أجورهم بسبب معالجة قطن سورات مع فضلات القطن. وتقلصت الأنوال التي يديرها النسّاجون من أربعة إلى اثنين لكل واحد منهم. وكان النسّاجون يتقاضون عن النول الواحد 5 شلنات و7 بنسات عام 1860؛ في حين لم يزد ذلك عن 3 شلنات و4 بنسات عام 1863... والغرامات النقدية التي كانت تتراوح بين 3 ـ 6 بنسات لدى استعمال القطن الأميركي» (بالنسبة للغازل) «تصل الآن إلى ما بين شلن وشلن و3 بنسات». [146]

وفي إحدى المناطق حيث كان القطن المصري يُستعمل ممزوجاً بقطن الهند الشرقية:

«كان معدل أجور مشغل المغزل الآلي يتراوح بين 18 ـ 25 شلناً عام 1860، بينما أخذ يتراوح الآن بين 10 ـ 18 شلناً. ولا يرجع ذلك إلى زيادة رداءة القطن فحسب، بل إلى تخفيض سرعة حركة المغزل الآلي بغية إنتاج غزول أكثر رصاً، وهذا ما تُدفع لقاءه مكافأة إضافية في الأوقات الاعتيادية، حسب شروط الاتفاق» (ص 43 ـ 44 و45 ـ

50). «ورغم أن معالجة قطن الهند الشرقية قد جلبت الربح، في هذه الحالة أو تلك، للصناعيين، فإننا نرى مع ذلك (أنظر سلّم الأجور على الصفحة 53)، ماذا يتعين على العمال معاناته من جراء ذلك بالمقارنة مع عام 1861. وإذا ما ترسخ استعمال قطن سورات، فسيطالب العمال بالحصول على نفس الأجور التي كانوا يتقاضونها عام 1861، مما يؤثر على أرباح الصناعيين بشكل جدي، ما لم يُعوضوا عن ذلك سواء عبر تغيير سعر القطن أو سعر منتوجاته» (ص 105).

إيجار السكن

«كثيراً ما يقتطع الصناعيون إيجار أكواخهم من أجور العمال الذين يقطنونها، حتى حين يعمل هؤلاء لوقت غير كامل. إلّا أن قيمة هذه المباني قد تضاءلت، ويمكن الحصول على مثل هذه البيوت الصغيرة بإيجار أرخص بنسبة تتراوح بين 25 ـ 50% من السابق؛ إن الكوخ الذي كان يكلف، مثلاً، 3 شلنات و6 بنسات في الأسبوع، يؤجر الآن بشلنين وأربع بنسات في الأسبوع، بل أقل من ذلك أحياناً» (ص 57).

الهجرة

كان أرباب المصانع يعارضون بالطبع، هجرة العمال لأنهم من جهة

«يتطلعون إلى تخلص صناعة القطن من الركود وعودتها إلى الانتعاش، ويسعون إلى الاحتفاظ بالوسائل التي يمكن بواسطتها تسيير مصانعهم بأكثر السبل إرباحاً». ومن جهة ثانية نجد أن «العديد من أرباب المصانع مالكون للبيوت التي يقطنها العمال المستخدمون في مصانعهم، ولا ريب في أن بعضهم يأمل في أن يحصل فيما بعد ولو على جزء من استحقاق الإيجارات المتأخرة» (ص 96).

قال السيد بيرنال أوزبورن، عضو البرلمان، في خطاب موجه لناخبيه في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1864 إن عمال لانكشاير قد تصرفوا مثل الفلاسفة القدامى (الرواقيين). لا كالخراف؟

[147]

الفصل السابع

ملاحظات إضافية

نفترض هنا، كما نفعل عموماً في هذا الجزء، أن كتلة الربح، التي يجري الاستيلاء عليها في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تساوي مقدار فائض القيمة الذي يولّده رأس المال الكلّي الموظّف في ذلك الميدان. غير أن البورجوازي لن يعتبر الربح حتى في هذه الحالة أيضاً مطابقاً لفائض القيمة، أي مطابقاً للعمل الفائض غير مدفوع الأجر، وذلك ناجم عن السببين التاليين:

1) ففي أثناء عملية التداول ينسى عملية الإنتاج. ويعتقد أن تحقق قيمة السلع ـ بما في ذلك تحقق ما تتضمنه من فائض قيمة ـ هو الذي يصنع فائض القيمة. [يعقب ذلك حيز خال في مسودة المخطوطة، مما يدلّ على نية ماركس في تطوير هذه النقطة بتفصيل أكبر. **ف. إنجلز**].

2) عندما افترضنا أن درجة استغلال العمل تبقى بلا تغيّر رأينا أنه بصرف النظر عن كل التحويرات الناجمة عن نظام الائتمان، وبصرف النظر عن خداع وغش الرأسماليين لبعضهم بعضاً، ومساعي كل واحد منهم للكسب على حساب الآخر، وحتى بصرف النظر عن أي اختيار موفق للسوق، فإن معدل الربح قد يتباين إلى حدٍ كبير إعتماداً على شراء مواد أولية رخيصة أم غير رخيصة وعلى شرائها بمعرفة دقيقة أم بدون معرفة؛ كما يتوقف التباين على إنتاجية الآلات المستخدمة وملاءمتها ورخصها، وعلى كفاءة أو سوء التنظيم الكلّي لمختلف مراحل عملية الإنتاج، وعلى تفادي تبديد المواد الأولية، ودرجة بساطة وفعالية تنظيم الإدارة والرقابة، إلخ. وباختصار، إذا كان رأسمال متغير محدّد يعطي فائض قيمة معيناً، فإن نفس فائض القيمة يمكن أن يجد تعبيره في معدل ربح أكبر أو

أصغر، أي يمكن أن يقدم بالتالي كتلة أكبر أو أصغر من الربح، إعتماداً على الفطنة العملية الفردية التي يتمتع بها الرأسمالي ذاته أو إداريوه ووكلاء بيعه. لنفرض أن فائض القيمة نفسه البالغ 1000 جنيه، والناتج عن 1000 جنيه من الأجور، يتم الحصول عليه في المشروع آ برأسمال ثابت قدره 9 آلاف جنيه، وفي المشروع ب برأسمال ثابت قدره 11 ألف جنيه. إذن في الحالة آ لدينا حَ = $\frac{1000}{10,000}$ = 10%. ونجد في الحالة ب أن حَ = $\frac{1000}{12,000}$ = $8\frac{1}{3}$%. إن رأس المال الكلّي يُنتج في المشروع آ ربحاً أكثر، نسبياً، مما في ب، لأن معدل الربح هناك أعلى منه هنا، رغم أن رأس المال المتغير المسلّف في الحالتين كلتيهما = 1000، وفائض القيمة المستمد منه = 1000، وهكذا يوجد في الحالتين المقدار نفسه من الاستغلال لعدد مماثل من العمال. إن هذا الفارق في التعبير عن نفس الكتلة من فائض القيمة، أي الفارق بين معدلي الربحين، وبالتالي الفارق في مقدار الربح ذاته، رغم أن استغلال العمل واحد في الحالتين، يمكن أن ينبع عن مصادر أخرى، ولكنه يمكن أن ينجم، كلياً وتماماً، عن اختلاف المهارة العملية التي تُدار بها المؤسستان. ويخلق هذا الوضع لدى الرأسمالي وهماً، اقتناعاً بأن أرباحه لا تنشأ عن استغلال العمل، بل تُعزى جزئياً في الأقل، إلى ظروف أخرى مستقلة عن ذلك، أي تُعزى تحديداً إلى نشاطه الفردي. [148]

* * *

يتبين من كل ما قيل في هذا الجزء الأول، خطأ وجهة النظر (رودبرتوس)[*] القائلة إن تغيراً في مقدار رأس المال لا يؤثر على التناسب بين الربح ورأس المال، وبالتالي على معدل الربح، لأنه إذا نمت كتلة الربح، فإن كتلة رأس المال، التي يُحسب على أساسها، تنمو بالمثل، والعكس بالعكس (وهذا يتميز عن الريع العقاري، حيث تبقى مساحة الأرض مثلاً على حالها بينما يتزايد الريع).

(*) رودبرتوس ـ ياغتسوف، رسائل اجتماعية إلى كيرشمان. الرسالة الثالثة. نقض نظرية ريكاردو في الريع العقاري، وتأسيس نظرية جديدة في الريع، برلين 1851، ص125. يقدم ماركس تحليلاً نقدياً لنظرية رودبرتوس في الريع العقاري في مؤلفه: نظريات فائض القيمة. [ن. برلين].
(Rodbertus-*Jagetzow, Sociale Briefe an von Kirchmann. Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie*, Berlin, 1851, S.125).

غير أن ذلك يصحّ في حالتين فقط. أولاً ـ عندما يحدث تغير في قيمة تلك السلعة التي تؤلف السلعة النقدية، شريطة بقاء كل الظروف الأخرى على حالها، وبالأخص معدل فائض القيمة. (ويحدث الشيء نفسه عند وقوع تغير إسمي محض في القيمة، أي مجرد ارتفاع أو هبوط في رموز القيمة، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها). لو افترضنا أن هناك رأسمالاً كلّياً = 100 جنيه، وأن الربح = 20 جنيهاً، وأن معدل الربح بالتالي = 20%. فإذا هبطت قيمة الذهب أو ارتفعت(*) بنسبة 100%، أصبح رأس المال في الحالة الأولى بقيمة 200 جنيه، بعد أن كان في السابق بقيمة 100 جنيه، وأصبح الربح بقيمة 40 جنيهاً، أي أنه سيعبّر عنه بهذا المبلغ من النقد، بدلاً من 20 جنيهاً كما كان في السابق. أما في الحالة الثانية فإن قيمة رأس المال تهبط إلى 50 جنيهاً، ويتمثل الربح بمنتوج قيمته 10 جنيهات. إلّا أن لدينا في الحالتين معاً 40:200 = 10:50 = 20:100 = 20%. ولم يحدث في هاتين الحالتين كلتيهما، في الواقع، أي تغير في [149] مقدار القيمة ـ رأسمال، بل مجرد تغير في التعبير النقدي عن القيمة ذاتها وعن فائض القيمة ذاته ليس إلّا. ولذا ليس بوسع $\frac{ف}{ر}$، نعني معدل الربح، أن يتأثر بذلك قط.

أما الحالة الأخرى، فهي الحالة التي يحصل فيها تغيّر فعلي في مقدار القيمة، من دون أن يصحب هذا التغيّر في مقدار القيمة تغيّراً في نسبة م إلى ث أي حين يبقى معدل فائض القيمة ثابتاً، وتبقى النسبة بين رأس المال المُنفق على قوة العمل (علماً بأن رأس المال المتغير يعتبر مؤشراً على قوة العمل التي وضعت قيد الحركة) وبين رأس المال المُنفق على وسائل الإنتاج، على حالها بلا تغير. ففي مثل هذه الظروف إذا كان هناك ر أو ن ر أو $\frac{ر}{ن}$، أي، مثلاً، 1000 أو 2000 أو 500، وكان معدل الربح 20%، فإن الربح في الحالة الأولى = 200، وفي الثانية = 400، وفي الثالثة = 100، ولكن $\frac{200}{1000} = \frac{400}{2000} = \frac{100}{500} =$ 20%. بتعبير آخر، يبقى معدل الربح هنا بلا تغيّر، لأن تركيب رأس المال يظل على حاله، ولا يتأثر بالتغيّر الذي طرأ على مقداره. لهذا فإن ارتفاع أو انخفاض كتلة الربح لا يدل إلّا على ارتفاع أو انخفاض مقدار رأس المال المستخدم.

وعلى هذا، لا يوجد في الحالة الأولى سوى تغيّر ظاهري في مقدار رأس المال المستخدم، بينما يحصل في الحالة الثانية تغيّر فعلي في المقدار، ولكن من دون اقترانه

(*) في الطبعة الأولى: ارتفعت أو هبطت. عُدّلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

بتغير في التركيب العضوي لرأس المال، أي نسبة جزئه المتغير إلى جزئه الثابت. وما عدا هاتين الحالتين، يمكن أن يأتي تغيّر مقدار رأس المال المستخدم نتيجة لتغيّر سابق في قيمة أحد جزءيه المكوّنين، وبالتالي نتيجة لتغيّر المقدار النسبي لجزءيه المكوّنين (ما دام فائض القيمة لا يتغير بتغير رأس المال المتغير)، أو أن هذا التغير في مقدار رأس المال (كما يحدث عند العمل على نطاق موسع، وإدخال آلات جديدة، إلخ) هو سبب لحدوث تغيّر في المقدارين النسبيين لمكوّنيه العضويين معاً. ولذا، ففي جميع هذه الحالات، لا بد من أن يكون أي تغير في مقدار رأس المال المستخدم مصحوباً في آنٍ واحدٍ بتغير في معدل الربح، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها.

* * *

إن ارتفاع معدل الربح ينشأ، على الدوام، من حدوث زيادة نسبية أو مطلقة في فائض القيمة بالقياس إلى كلفة إنتاجه، أي بالقياس إلى مقادير رأس المال الكلّي المسلّف، أو أنه ينشأ، بتعبير آخر، عن إنخفاض الفرق بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة.

[150] غير أن حصول تقلبات في معدل الربح بمعزل عن التغير الحاصل في المكوّنين العضويين لرأس المال أو في المقدار المطلق لرأس المال، أمر ممكن، وذلك عبر ارتفاع أو هبوط قيمة رأس المال المسلّف، مهما كان شكل وجوده، سواء كان أساسياً أم دائراً، والناجمين عن زيادة أو تقلص وقت العمل الضروري لتجديد إنتاجه، شرط أن تحدث هذه الزيادة أو هذا التقلص بصورة مستقلة عن رأس المال الموجود في الأصل. إن قيمة كل سلعة ـ وكذلك أيضاً السلع التي يتألف منها رأس المال ـ لا تتحدد بوقت العمل الضروري الذي تحتويه هي بالذات، بل تتحدد بوقت العمل الضروري **اجتماعياً** الذي يلزم لتجديد إنتاجها. ويمكن لتجديد الإنتاج هذا أن يجري في ظروف أصعب أو أيسر تختلف عن شروط الإنتاج الأصلي. فإذا كان تجديد إنتاج رأس المال الشيئي نفسه، في الظروف المغايرة، يستغرق عموماً ضعف الوقت، أو بالعكس نصفه، وإذا لم تتغير قيمة النقود، فإن رأس المال الذي كان بقيمة 100 جنيه في السابق، يصبح الآن بقيمة 200 جنيه، أو 50 جنيهاً. وإذا مسّ هذا الارتفاع أو الإنخفاض في القيمة جميع أجزاء رأس المال بالتساوي، فإن الربح يجد تعبيره، بالنتيجة، في ضعف أو نصف مقدار النقد. أما إذا انطوى ذلك على تبدل في التركيب العضوي لرأس المال، أي إذا ارتفعت

أو هبطت نسبة الجزء المتغير من رأس المال إلى جزئه الثابت، فإن معدل الربح، يرتفع بالارتفاع النسبي لرأس المال المتغير، ويهبط بهبوطه النسبي شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. وإذا ارتفعت أو هبطت القيمة النقدية فقط لرأس المال المسلّف (بسبب تغيّر قيمة النقد)، فإن التعبير النقدي عن فائض القيمة يرتفع أو يهبط بالنسبة نفسها. أما معدل الربح فيبقى بلا تغيّر.

الجزء الثاني

تحوّل الربح إلى ربح وسطي

[151]

الفصل الثامن

تراكيب مختلفة لرؤوس الأموال في فروع مختلفة من الإنتاج، وما ينجم عنها من اختلافات في معدلات الربح

عرضنا في الجزء السابق، من بين ما عرضنا، كيف يمكن لمعدل الربح أن يتغير، أي أن يرتفع أو يهبط، بينما يبقى معدل فائض القيمة على حاله. ونفترض الآن، في هذا الفصل، أن درجة استغلال العمل وبالتالي معدل فائض القيمة وطول يوم العمل، متساوية في المقدار والمستوى، في جميع مجالات الإنتاج التي يتوزع عليها العمل الاجتماعي في بلد معين. أما الاختلافات الكبيرة المتعلقة باستغلال العمل في مختلف مجالات الإنتاج فقد سبق لآدم سميث(*) أن بيّن بالتفصيل أنها تلغي بعضها بعضاً بفعل مختلف أصناف التعويضات، سواء كانت هذه التعويضات فعلية، أم كانت مقبولة بالتحيزات المسبقة في الرأي، حيث لا داعي لأخذ هذه الاختلافات في الحسبان عند بحث العلاقات العامة،

(*) آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، الجزء الأول، الفصل 10: في الأجور والربح في مختلف استخدامات العمل ورأس المال. [ن. برلين].

(Adam Smith, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations,* buch 1, kap 10: *of wages and profit in defferent employments of labour and stock*).

نظراً لكونها فوارق ظاهرية ومتلاشية. وهناك اختلافات أخرى، في مستوى الأجور مثلاً، ترتكز، أساساً على الاختلاف بين العمل البسيط والعمل المعقد، الذي سبق أن ذكرناه في بداية رأس المال، الكتاب الأول، ص 19(*)، ورغم أن هذه الاختلافات تجعل حظوظ العمال، في مختلف مجالات الإنتاج، بعيدة عن المساواة تماماً، فإنها لا تمسّ بالمرة درجة استغلال العمل في هذه المجالات المختلفة. فإذا كان ما يُدفع لعمل الصائغ أكبر مما يُدفع للعامل المياوم مثلاً، فإن العمل الفائض للصائغ يُنتج، بالنسبة نفسها، فائض قيمة أكبر مما يُنتجه العمل الفائض للعامل المياوم من فائض قيمة. ورغم أن [152] تساوي الأجور وأيام العمل، وبالتالي تساوي معدلات فائض القيمة، بين مختلف مجالات الإنتاج، وحتى بين مختلف المشاريع الرأسمالية في المجال الإنتاجي الواحد ذاته، يواجه شتى الملابسات المحلية، فإن هذا التساوي يتحقق على نحو أتم فأتم بتقدم الإنتاج الرأسمالي وخضوع كل العلاقات الاقتصادية لنمط الإنتاج هذا. ومهما كانت دراسة مثل هذه العوامل المربكة هامة في أي مبحث خاص في الأجور، فإن بالوسع إغفالها باعتبارها عَرَضية وغير جوهرية، عند إجراء بحث عام عن الإنتاج الرأسمالي. ففي بحث عام كهذا، يُفترض دوماً، على وجه العموم، أن العلاقات الفعلية تتطابق مع مفهومها، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن العلاقات الفعلية لن تعرض إلّا إذا كانت تعبّر عن نموذجها العام بالذات.

وعليه، فإن اختلاف معدلات فائض القيمة بين مختلف البلدان، أي الاختلافات الوطنية في درجات استغلال العمل، لا أهمية لها بالنسبة إلى البحث الراهن. فما نبتغي عرضه في هذا الجزء، هو بالتحديد، الطريقة التي ينشأ بها معدل عام معين للربح في نطاق كل بلد بمفرده. ومن الواضح بالفعل أن المقارنة بين مختلف المعدلات الوطنية للربح لا تستدعي سوى مقابلة ما درسناه من قبل بما سندرسه حالياً. وينبغي للمرء، بادىء الأمر، أن يدرس الاختلاف بين المعدلات الوطنية لفائض القيمة، ليقارن، بعدئذ، إنطلاقاً من هذه المعدلات المعينة لفائض القيمة، بين المعدلات الوطنية المختلفة للربح. وبما أن هذا الاختلاف لا ينجم عن التباين بين المعدلات الوطنية لفائض القيمة، فلا بد أنه يرجع إلى ظروف تفترض أن يكون فائض القيمة فيها، كما هو الحال في بحثنا الجاري في هذا الفصل، متماثلاً حيثما كان، وثابتاً أيضاً.

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص59، [الطبعة العربية، ص 74-75].

لقد بيّنا في الفصل السابق، أنه إذا كان معدل فائض القيمة ثابتاً، فإن معدل الربح الذي يدرّه رأسمال معين، يمكن أن يرتفع أو يهبط تبعاً للظروف التي تزيد أو تخفض قيمة هذا الجزء أو ذاك من رأس المال الثابت، فتؤثر بذلك، عموماً، على النسبة بين المكوّنين، الثابت والمتغير، لرأس المال. وعلاوة على ذلك أشرنا إلى أن الظروف التي تطيل أو تقصّر زمن دوران رأس المال يمكن أن تؤثر على معدل الربح تأثيراً مماثلاً. ولما كانت كتلة الربح متطابقة مع كتلة فائض القيمة، مع فائض القيمة نفسه، فقد اتضح أن **كتلة** الربح ـ على خلاف **معدل** الربح ـ لا تتأثر بتقلبات القيمة المذكورة آنفاً. فقد اقتصرت هذه التقلبات على تحوير المعدل الذي يعبّر به فائض قيمة معين، وبالتالي يعبّر به ربح ذو مقدار معين، عن نفسه، أي تحوير المقدار النسبي للربح، نعني مقداره، بالمقارنة مع مقدار رأس المال المسلّف. صحيح أنه، بمقدار ما تؤدي هذه التقلبات في [153] القيمة إلى حصول تقييد أو إطلاق لرأس المال، فإن معدل الربح ليس وحده الذي يتأثر، عن هذا الطريق غير المباشر، بل إن ذلك يشمل الربح أيضاً. غير أن ذلك لا يصحّ إلّا على رأس المال المنخرط سلفاً في النشاط، وليس على رأس المال الموظّف حديثاً؛ أضفْ إلى ذلك أن تزايد الربح أو تناقصه كان يتوقف، دوماً، على مدى قدرة رأس المال نفسه، في أعقاب تقلبات في القيمة كهذه، أن يحرك عملاً أكثر أو أقل، أي قدرته على أن يُنتج ـ مع بقاء معدل فائض القيمة على حاله ـ كتلة من فائض القيمة، أكبر أو أصغر. وهكذا، فإن هذا الإستثناء الظاهري لا يناقض في الواقع القانون العام وليس استثناءً منه، بل إنه، بالعكس، حالة خاصة فقط لتطبيق القانون العام.

لقد رأينا في الجزء السابق أن معدل الربح يتغير، عند ثبات درجة استغلال العمل، بتغير قيمة الأجزاء المكوّنة لرأس المال الثابت، كما بتغير زمن دوران رأس المال. وينجم عن ذلك تلقائياً، أن معدلات الربح في مختلف مجالات الإنتاج المتجاورة في المكان والمتماثلة في الزمان، ستتباين إذا تباين زمن دوران رؤوس الأموال المستخدمة في مختلف فروع الإنتاج أو إذا تباينت علاقات القيمة بين المكوّنات العضوية لرؤوس الأموال هذه، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها. وما كنا نعتبره، من قبل، تغيرات متعاقبة في الزمان تطرأ على رأس المال الواحد نفسه، صرنا نعتبره الآن تمايزات موجودة في زمانٍ واحدٍ بين المشاريع الرأسمالية العاملة في أماكن متجاورة، في مختلف مجالات الإنتاج.

ويتعين علينا أن نبحث الآن ما يلي: 1) تباين **التركيب العضوي** لرؤوس الأموال، 2) تباين زمن دورانها.

وبديهي أننا عندما نتحدث في هذا البحث عن تركيب رأس المال أو زمن دورانه في فرع إنتاجي محدد، فإننا نعني دائماً علاقات وسطية، اعتيادية لرأس المال الموظّف في الفرع المعني من الإنتاج، أي نقصد هنا بوجه عام العلاقات الوسطية لرأس المال الكلّي الموظّف في مجال محدد من الإنتاج، وليس التمايزات العرضية بين رؤوس الأموال المفردة، الموظّفة في ذلك المجال.

وبما أننا نفرض، علاوة على ذلك، أن معدل فائض القيمة ويوم العمل ثابتان، وأن هذه الفرضية تتضمن ثبات الأجور أيضاً، فإن كمية معلومة من رأس المال المتغير تعبّر عندئذ عن كمية معلومة من قوة العمل التي تم تحريكها، وبالتالي عن كمية معينة من العمل المتشيىء. وهكذا إذا كانت 100 جنيه تعبّر عن الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل، أي تمثل في الواقع 100 قوة عمل، فإن 100 جنيه × ن تعبر عن أجور 100 × ن عامل، و $\frac{100}{ن}$ جنيه تعبر عن أجور $\frac{100}{ن}$ عامل. لذا فإن رأس المال المتغير يخدم هنا (كما هو الحال دائماً عندما تكون الأجور معطاة) كمؤشر على كتلة العمل الذي يحركه رأسمال كلّي ذو حجم معين؛ فالفوارق في مقدار رأس المال المتغير المستخدم، تخدم بالتالي كمؤشرات على تباين كتلة قوة العمل المستخدمة. فإذا كانت 100 جنيه تمثل 100 عامل في الأسبوع، وتمثل بالتالي 6000 ساعة عمل، عندما يؤدي كل عامل 60 ساعة عمل في الأسبوع، فإن 200 جنيه تمثل 12,000 ساعة عمل، و50 جنيهاً تمثل 3000 ساعة عمل فقط. [154]

وقد سبق أن أشرنا في رأس المال، الكتاب الأول، إلى أن ما نعنيه بتركيب رأس المال هو التناسب بين جزئه الفاعل وجزئه الخامل، بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت. ونأخذ في هذا الصدد، علاقتين لا تتمتعان بقدرٍ واحدٍ من الأهمية، رغم أنهما يمكن أن تولّدا، في ظروف معينة، أثراً متماثلاً.

ترتكز العلاقة الأولى على أساس تكنيكي ويمكن اعتبارها معطاة، عند درجة معينة من تطور القوى المنتجة. إن كتلة معينة من قوة العمل، ممثلة بعدد معين من العمال، تلزم لإنتاج كتلة معينة من المنتوجات في يوم واحد، مثلاً، وبالتالي ـ وهذا بديهي ـ تحريك كتلة محددة من وسائل الإنتاج، كالآلات والمواد الأولية، إلخ، واستهلاكها استهلاكاً منتجاً. وعليه، فإن عدداً محدداً من العمال يطابق كمية محددة من وسائل الإنتاج، وبالتالي فإن كمية محددة من العمل الحي تطابق كمية محددة من العمل المتشيىء في وسائل الإنتاج. ويتباين هذا التناسب كثيراً بتباين ميادين الإنتاج، وكثيراً ما يتباين حتى

بتباين فروع الصناعة الواحدة ذاتها، رغم أنه قد يصادف أن يكون هذا التناسب متماثلاً، تماماً أو بصورة تقريبية، في فروع صناعية متباعدة عن بعضها تباعداً كبيراً.

إن هذه العلاقة تؤلف التركيب التكنيكي لرأس المال، وهي الأساس الفعلي لتركيبه العضوي.

ولكن من الممكن أيضاً أن تكون هناك الحالة التالية: أن هذه العلاقة الأولى متماثلة في فروع صناعية مختلفة، وذلك بمقدار ما يكون رأس المال المتغير محض مؤشر يدلّ على قوة العمل، وبمقدار ما يكون رأس المال الثابت محض مؤشر على كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها قوة العمل هذه. فقد تتطلب بعض الأعمال التي يستخدم فيها النحاس والحديد، مثلاً، تناسباً متماثلاً بين قوة العمل وكتلة وسائل الإنتاج. ولما كان النحاس أغلى من الحديد، فإن التناسب بين قيمة رأس المال المتغير وقيمة رأس المال [155] الثابت سيكون مختلفاً في الحالتين، وكذلك سيكون شأن تركيب قيمة الرأسمالَيْن الكلّيين في المشروعين كليهما. إن التمايز بين التركيب التكنيكي وتركيب القيمة، يتكشّف للعيان في كل فرع من فروع الصناعة في الأمر التالي وهو أن التناسب بين قيمة جزءي رأس المال يمكن أن يتغير مع بقاء التركيب التكنيكي ثابتاً، ويمكن بالعكس أن يبقى تناسب القيمة على حاله، بينما يتغير التركيب التكنيكي، وهذه الحالة الأخيرة لا تطرأ بالطبع، إلّا إذا جوبه تغير التناسب بين كتلة وسائل الإنتاج المستخدمة وقوة العمل، بتغير معاكس في قيمة الاثنين.

ونطلق على تركيب قيمة رأس المال إسم التركيب **العضوي** لرأس المال، وذلك بمقدار ما إن تركيب القيمة يتحدد بفعل التركيب التكنيكي ويعكسه[20].

وعليه، فإننا نفترض برأس المال المتغير أنه مؤشر على مقدار محدّد من قوة العمل، أي عدد محدّد من العمال أو كتلة محدّدة من العمل الحي قيد الحركة. ولقد رأينا في الجزء السابق، أن تغيراً في مقدار قيمة رأس المال المتغير قد لا يمثل في بعض الظروف أي شيء غير ارتفاع أو انخفاض سعر نفس الكتلة من العمل، ولكن هذا الأمر لا يندرج هنا، نظراً لأننا نعتبر معدل فائض القيمة ويوم العمل ثابتين، وأن الأجور معينة بالنسبة

---

(20) جرى بحث النقطة المذكورة أعلاه، بشكل مختصر، في الطبعة الثالثة من رأس المال، المجلد الأول، ص 628، في مستهل الفصل الثالث والعشرين ([أنظر: المجلد الأول، ص640]، [الطبعة العربية، ص 755-756]). ولما كانت الطبعتان الأولى والثانية لا تتضمنان هذه الفقرة، فإن تكرارها في هذا الموضع ضروري تماماً. [ف. إنجلز].

لزمن عمل محدّد. ومن جهة أخرى فإن تبايناً في مقدار رأس المال الثابت يمكن أن يكون بالمثل مؤشراً على تغير في كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من قوة العمل؛ ولكن ذلك قد ينبع أيضاً من تباين قيمة وسائل الإنتاج التي يجري تحريكها في أحد ميادين الإنتاج عن قيمة وسائل الإنتاج في ميادين أخرى. ولا بد هنا من معاينة هذين الجانبين كليهما.

أخيراً، ينبغي أن نشير إلى النقطة الجوهرية التالية:

لتكنْ 100 جنيه هي الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل. ولنفرض أن وقت العمل الأسبوعي = 60 ساعة. ولنفرض علاوة على ذلك أن معدل فائض القيمة = 100%. في هذه الحالة يشتغل العمال خلال 60 ساعة، 30 ساعة لأنفسهم بالذات، و30 ساعة مجاناً لأجل الرأسمالي. والواقع أن الـ 100 جنيه من الأجور لا تجسد سوى 30 ساعة عمل لكل مائة عامل، أي ما مجموعه 3000 ساعة عمل، في حين أن الـ 3000 ساعة [156] عمل الأخرى التي يؤديها العمال تتجسد في 100 جنيه فائض قيمة، أي الربح الذي يجنيه الرأسمالي. ورغم أن الأجور البالغة 100 جنيه لا تعبّر عن القيمة التي يتشيأ فيها العمل الأسبوعي لمائة عامل، فإنها تشير مع ذلك (ما دام طول يوم العمل ومعدل فائض القيمة معينين) إلى أن رأس المال هذا يحرك 100 عامل خلال 6000 ساعة عمل. إن رأس المال البالغ 100 جنيه يشير إلى ذلك لسببين: أولاً ـ لأنه يشير إلى عدد العمال الذين تم تحريكهم، حيث إن جنيهاً واحداً = عاملاً واحداً في الأسبوع، وبالتالي فإن 100 جنيه = 100 عامل؛ وثانياً ـ لأن كل عامل يتم تحريكه بمعدل فائض قيمة معين هو 100%، يؤدي من العمل ضعف ما تحتويه أجوره؛ أي أن جنيهاً واحداً، وهو الأجور التي تعبّر عن عمل نصف أسبوع يحرك عملاً على مدى أسبوع كامل، وبالمثل، فإن 100 جنيه تحرك عملاً خلال 100 أسبوع عمل رغم أنها لا تحتوي إلّا على عمل 50 أسبوعاً. وعليه ينبغي، هنا، إجراء تمايز جوهري بين رأس المال المتغير المُنفق على الأجور، بمقدار ما إن قيمته، أي مجموع الأجور، تمثل كمية معينة من العمل المتشيىء، وبين رأس المال المتغير نفسه بمقدار ما تكون قيمته محض مؤشر على كتلة العمل الحي التي يحركها. وإن كتلة العمل الحي هي دوماً أكبر من كمية العمل التي يحتويها رأس المال المتغير، ولذلك يجري التعبير عنها بقيمة أكبر من قيمة رأس المال المتغير، أي بقيمة تتحدد من جهة بعدد العمال الذين يحركهم رأس المال المتغير هذا، وتتحدد من جهة أخرى بكمية العمل الفائض الذي يؤدونه.

يترتب على هذه الطريقة في النظر إلى رأس المال المتغير ما يلي:

حيث يُنفق رأسمال في ميدان الإنتاج آ بمقدار 100 وحدة كرأسمال متغير و600 وحدة كرأسمال ثابت، لكل 700 وحدة من رأس المال الكلّي، في حين تُنفق في ميدان الإنتاج ب 600 وحدة كرأسمال متغير و100 وحدة كرأسمال ثابت. عندئذ لا يحرك رأس المال الكلّي البالغ 700 في آ من قوة عمل سوى 100، أي لا أكثر من 100 أسبوع عمل أو 6000 ساعة من العمل الحي، حسب الفرضية أعلاه، في حين أن رأس المال الكلّي ب المساوي له في المقدار يحرك عمل 600 أسبوع، أي 36,000 ساعة عمل حي. ولذا، فإن رأس المال في الميدان آ يمكن أن يستولي على 50 أسبوع عمل فقط، أي 3000 ساعة عمل فائض، في حين أن رأس المال المساوي له في المقدار في الميدان ب يستولي على 300 أسبوع عمل، أي 18,000 ساعة. إن رأس المال المتغير ليس مجرد مؤشر على ما يحتويه هو بالذات من عمل، بل هو أيضاً، إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، مؤشر على العمل الزائد أو العمل الفائض الذي يحركه، علاوة على مقدار ذاك العمل. ولو افترضنا أن درجة استغلال العمل واحدة، فسيكون الربح في الحالة الأولى $\frac{100}{700} = \frac{1}{7} = 14\frac{2}{7}$%، وفي الحالة الثانية $\frac{600}{700} = 85\frac{5}{7}$%، أي 6 أمثال معدل [157] الربح. ولكن الربح نفسه، في الواقع، يكون في هذه الحالة أكبر بـ 6 أمثال، 600 في ب مقابل 100 في آ، ذلك لأنه جرى، بواسطة رأس المال نفسه، تحريك 6 أمثال من العمل الحي، مما يحقق بالتالي، عندما تكون درجة استغلال العمل واحدة، 6 أمثال فائض القيمة، وبالتالي 6 أمثال الربح.

وإذا لم يكن رأس المال المستخدم في الميدان آ 700 بل 7000 جنيه، بينما يكون رأس المال المستخدم في الميدان ب 700 جنيه فقط، فإن رأس المال آ، عند بقاء التركيب العضوي على حاله، سوف يستخدم 1000 جنيه كرأسمال متغير من 7000 جنيه، أي 1000 عامل أسبوعياً، وهذا = 60,000 ساعة عمل حي، منها 30,000 ساعة عملاً فائضاً. ولكن الآن كما من قبل، لا تحرك كل الـ 700 جنيه في الميدان آ سوى سُدس ما تحركه في الميدان ب من العمل الحي وكذلك سُدس العمل الفائض أيضاً، ولا يُنتج هنا بالتالي غير سُدس ما يُنتج من ربح. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل الربح، فإنه يكون بالنسبة لرأس المال آ $\frac{1000}{7000} = \frac{100}{700} = 14\frac{2}{7}$% مقابل $\frac{600}{700}$ أي $85\frac{5}{7}$% بالنسبة لرأس المال ب. وعلى الرغم من تساوي الرأسمالَيْن من حيث المقدار، فإن معدلَيْ ربحيهما يختلفان بسبب أن كتلتي فائض القيمة اللتين يتم إنتاجهما، وكذلك كتلتي الربح، تختلفان باختلاف كتلتي العمل الحي اللتين جرى تحريكهما، حتى مع تساوي معدلَيْ فائض القيمة.

وتتحقق النتيجة نفسها، في الواقع، إذا كانت الظروف التكنيكية في ميدان الإنتاج الأول مماثلة لما في الميدان الآخر، لكن قيمة عناصر رأس المال الثابت المستخدمة قد تكون أكبر أو أصغر. لنفرض أن هذين الميدانين كليهما يستخدمان 100 جنيه كرأسمال متغير وبالتالي يحتاجان إلى 100 عامل في الأسبوع لتحريك نفس الكمية من الآلات والمواد الأولية، ولكن هذه الأخيرة في ب أغلى مما في آ. في هذه الحالة، يقابل الـ 100 جنيه رأسمالاً متغيراً، رأسمال ثابت يبلغ، مثلاً، 200 جنيه في الميدان آ و400 جنيه في الميدان ب. وإذا كان معدل فائض القيمة 100%، فإن فائض القيمة الذي يتم إنتاجه يساوي في الحالتين 100 جنيه، كما يكون الربح 100 جنيه في الحالتين. ولكن لدينا في الميدان (آ) $\frac{100}{200ث+100م} = \frac{1}{3} = 33\frac{1}{3}\%$، بينما لدينا في الميدان (ب) $\frac{100}{400ث+100م} = \frac{1}{5}$ = 20%. والحقيقة، إذا أخذنا أجزاء معينة من رأس المال الكلّي في هاتين الحالتين، لوجدنا أن في كل 100 جنيه في الميدان ب هناك 20 جنيهاً، أي الخُمس، تؤلف رأس المال المتغير، في حين أن في كل 100 جنيه في الميدان آ، تؤلف $33\frac{1}{3}$ جنيهاً، أي الثُلث، رأسمالاً متغيراً. ويُنتج ب، بكل 100 جنيه، ربحاً أقل لأنه يحرك من العمل الحي أقل مما يحركه آ. وهكذا فإن الفارق بين معدلَيْ الربحين يرجع هنا، مرة ثانية، إلى التباين بين كتلتي فائض القيمة وبالتالي كتلتي الربح، اللتين تنتجهما كل 100 وحدة من رأس المال الموظّف.

[158] إن اختلاف هذا المثال الثاني عن المثال الذي سبقه يتلخص في الآتي: إن مساواة آ و ب في الحالة الثانية لا تتطلب غير تبدل قيمة رأس المال الثابت أما في آ أو في ب، شريطة أن يبقى الأساس التكنيكي على حاله؛ أما في الحالة الأولى فإن التركيب التكنيكي نفسه مختلف في ميداني الإنتاج كليهما، ولا بد من تعديل الأساس التكنيكي لكي تتم مساواتهما.

إن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال مستقل إذن عن مقدارها المطلق. فالمسألة تنحصر دوماً في حصة رأس المال المتغير وحصة رأس المال الثابت من كل 100 وحدة.

إن رؤوس أموال مختلفة في المقدار، معبّراً عنها بـ 100 وحدة، أو، وهو ما يضارع الشيء نفسه هنا، رؤوس أموال متساوية في المقدار تنتج، عند تساوي يوم العمل وتساوي درجة استغلال العمل، مقادير من الربح بالغة الاختلاف، لأنها تنتج مقادير مختلفة من فائض القيمة، وذلك بالتحديد لأن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال

في شتى ميادين الإنتاج يؤدي إلى اختلاف أجزائها المتغيرة، مما يجعل كميات العمل الحي التي تحركها مختلفة هي الأخرى. فيتباين بذلك ما تستولي عليه رؤوس الأموال من العمل الفائض الذي يؤلف جوهر فائض القيمة، وبالتالي جوهر الربح. إن حصصاً متساوية المقدار من رأس المال الكلّي، في مختلف ميادين الإنتاج، تتضمن منابع متباينة المقدار من فائض القيمة، والحال أن المنبع الوحيد لفائض القيمة هو العمل الحي. إن كتلة العمل التي يحركها رأسمال معين = 100 مثلاً، وبالتالي كتلة العمل الفائض التي يستولي عليها رأس المال هذا تتوقف، عند تماثل درجة استغلال العمل، على مقدار مكوّنه المتغير. وإذا كان ثمة رأسمال تتألف مكوّناته بالنسبة المئوية من 90ث + 10م، ينتج فائض قيمة أو ربحاً يساوي ما ينتجه رأسمال يتألف من 10ث + 90م، مع تساوي درجة استغلال العمل، فسيكون من الواضح وضوح الشمس أن فائض القيمة وبالتالي القيمة بوجه عام لا بد أن يكون لهما منبع آخر غير العمل تماماً، وبذلك ينهار أي أساس عقلاني للاقتصاد السياسي. لنفرض، كما فعلنا من قبل، أن جنيهاً واحداً يمثل الأجور الأسبوعية لعامل واحد يعمل 60 ساعة، وأن معدل فائض القيمة = 100%، فمن الجلي عندئذ أن القيمة الكلّية التي يستطيع أن ينتجها العامل في أسبوع واحد = جنيهين؛ وليس بمستطاع 10 عمال أن ينتجوا أكثر من 20 جنيهاً، وبما أن 10 جنيهات من هذه الـ 20 جنيهاً تعوض عن الأجور، فليس في مقدور العمال العشرة أن يخلقوا فائض قيمة أكبر من 10 جنيهات، في حين أن الـ 90 عاملاً الذين يخلقون قيمة جديدة = 180 جنيهاً، ويتلقون أجوراً = 90 جنيهاً، يخلقون فائض قيمة = 90 جنيهاً. ويبلغ معدل الربح في الحالة الأولى 10%، وفي الحالة الثانية 90%. ولو لم يكن الحال كذلك، لكانت القيمة وفائض القيمة شيئاً آخر خلاف العمل المتشيىء. ولما كانت رؤوس الأموال المتساوية في الحجم والمعبّر عن مكوّناتها بنسب مئوية تنقسم في مختلف ميادين الإنتاج بصورة غير [159] متساوية إلى عنصر ثابت وعنصر متغير، وتحرك مقادير غير متساوية من العمل الحي، وتنتج بالتالي مقادير غير متساوية من فائض القيمة ومن الربح كذلك، فإن معدل الربح فيها يختلف أيضاً، نظراً لأن معدل الربح هو النسبة المئوية لفائض القيمة إلى رأس المال الكلّي.

ولكن إذا كانت رؤوس الأموال المتساوية في المقدار والمعبّر عن مكوّناتها بنسب مئوية تنتج في مختلف ميادين الإنتاج أرباحاً غير متساوية بسبب اختلاف تركيبها العضوي، يترتب على ذلك أن أرباح رؤوس الأموال غير المتساوية، في ميادين الإنتاج

المختلفة، لا يمكن أن تتناسب مع مقادير رؤوس الأموال هذه، وأن الأرباح في مختلف ميادين الإنتاج لا تتناسب مع مقادير رؤوس الأموال الموظّفة فيها. ذلك لأن ازدياد الربح بالتناسب (pro rata) مع مقدار رأس المال الموظّف، كان يفترض أن الأرباح ستكون متساوية، محسوبة بالنسبة المئوية، وأن لرؤوس أموال متساوية في المقدار معدلات ربح متساوية في مختلف ميادين الإنتاج، رغم اختلاف تركيبها العضوي. إن كتل الربح لا تتناسب تناسباً طردياً مع كتل رؤوس الأموال الموظفة إلّا في نطاق ميدان الإنتاج الواحد نفسه، حيث يكون التركيب العضوي لرأس المال معطى، أو في ميادين مختلفة من الإنتاج يكون فيها التركيب العضوي لرأس المال متماثلاً. والقول بأن أرباح رؤوس أموال غير متساوية، تتناسب مع مقاديرها، لا يعني عموماً سوى أن رؤوس أموال متساوية المقدار تثمر أرباحاً متساوية المقدار، أو أن معدلات أرباح سائر رؤوس الأموال متساوية، مهما يكن مقدارها وتركيبها العضوي.

تنطلق جميع المحاكمات السابقة من الافتراض بأن السلع تُباع بموجب قيمها. إن قيمة أية سلعة تساوي قيمة رأس المال الثابت المتضمّن فيها زائداً قيمة رأس المال المتغير الذي تَجدَّد إنتاجه فيها، زائداً علاوة على رأس المال المتغير هذا، أي ما يُنتجه من فائض قيمة. وإذا كان معدل فائض القيمة معطى، فإن كتلة فائض القيمة هذه تتوقف، كما هو واضح، على كتلة رأس المال المتغير. لنفرض أن قيمة منتوج رأس المال البالغ 100 هي في حالة أولى 90ث + 10م + 10ف = 110، وفي حالة أخرى 10ث + 90م + 90ف = 190. ولو كانت السلع تُباع بموجب قيمها، فسوف يُباع المنتوج الأول بـ 110، منها 10 تمثل فائض قيمة أي عملاً غير مدفوع، بينما يُباع المنتوج الثاني بـ 190، منها 90 فائض قيمة أي عمل غير مدفوع.

ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة لدى المقارنة بين معدلات الربح الوطنية(*) ببعضها. [160] لنفرض أن معدل فائض القيمة في أحد البلدان الأوروبية = 100%، أي أن العامل يعمل نصف اليوم لأجل نفسه ونصف اليوم لأجل رب عمله؛ ولنفرض أن معدل فائض القيمة في أحد البلدان الآسيوية = 25% أي أن العامل يعمل $\frac{4}{5}$ اليوم لنفسه و$\frac{1}{5}$ اليوم لرب عمله. ولنفرض أن تركيب رأس المال الوطني في البلد الأوروبي هو 84ث + 16م، أما في البلد الآسيوي، حيث يستخدم القليل من الآلات وإلخ، وحيث يُستهلك مقدارٌ معين

(*) في الطبعة الأولى: العالمية. [ن. برلين].

من قوة العمل خلال زمن معين القليلُ نسبياً من المواد الأولية استهلاكاً منتجاً، فإن تركيب رأس المال يكون 16ث + 84م. عندئذ يكون لدينا الحساب التالي:

إن قيمة المنتوج في البلد الأوروبي = 84ث + 16م + 16ف = 116؛ معدل الربح = $\frac{16}{100}$ = 16%.

وقيمة المنتوج في البلد الآسيوي = 16ث + 84م + 21ف = 121، معدل الربح = $\frac{21}{100}$ = 21%.

إن معدل الربح في البلد الآسيوي، أكبر من نظيره الأوروبي بما يزيد عن 25%، رغم أن معدل فائض القيمة في هذا أصغر بأربع مرات عما في ذاك. ولو كان كيري وباستيا واضرابهما (tutti quanti) يستخلصون أيما إستنتاجات في ذلك لاستخلصوا، بالطبع، إستنتاجاً معاكساً تماماً.

هذا بالمناسبة؛ إذ إن اختلاف معدلات الربح الوطنية مشروط في الغالب باختلاف المعدلات الوطنية لفائض القيمة؛ ولكننا، في هذا الفصل، إنما نقارن بين معدلات ربح غير متساوية ناجمة عن معدل فائض القيمة الواحد نفسه.

وعلاوة على اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال، وكذلك اختلاف كتل العمل وبالتالي العمل الفائض الذي تحركه رؤوس أموال متساوية المقدار في ميادين إنتاج مختلفة، هناك منبع آخر أيضاً للتفاوت بين معدلات الربح، إذا افترضنا بقاء الظروف الأخرى على حالها، وهو: الاختلاف في آماد دوران رأس المال باختلاف ميادين الإنتاج. لقد رأينا في الفصل الرابع، أن معدلات الربح، عند تماثل تركيب رؤوس الأموال وعند تماثل الظروف الأخرى، تتناسب تناسباً عكسياً مع أزمنة الدوران؛ كما رأينا أن رأس المال المتغير نفسه، إذ يقوم بالدوران لآماد زمنية مختلفة، يخلق كتلاً غير متساوية من فائض القيمة السنوي. وعليه، فإن الاختلاف في أزمنة الدوران سبب آخر يجعل رؤوس أموال متساوية المقدار تنتج، في ميادين إنتاج مختلفة، أرباحاً غير متساوية المقدار خلال فترات زمنية متساوية، مما يجعل معدلات الربح مختلفة باختلاف هذه الميادين.

أما التناسب الذي ينقسم به رأس المال الكلّي إلى رأسمال أساسي ورأسمال دائر، فإنه لا يؤثر، مأخوذاً في ذاته ولذاته، أيما تأثير على معدل الربح. ويمكن لهذا التناسب أن يؤثر على معدل الربح في الحالتين فقط: في حالة ما إذا كان الاختلاف في التناسب [161] بين رأس المال الأساسي ورأس المال الدائر يتوافق مع الاختلاف في التناسب بين الجزءين المتغير والثابت، حيث إن التباين في معدل الربح يرجع إلى هذا الاختلاف،

وليس إلى الاختلاف بين الجزءين الدائر والأساسي؛ أو في حالة ما إذا كان الاختلاف في التناسب بين المكوّنين الأساسي والدائر يحتّم اختلافاً في زمن الدوران الذي يتحقق خلاله ربح معين. وإذا كانت رؤوس الأموال تنقسم بنسب مختلفة إلى جزء أساسي وجزء دائر، فسيكون لذلك دوماً تأثير على زمن دورانها، ويولّد تبايناً في هذا الأخير؛ ولكن لا يترتب على ذلك، أن زمن الدوران، الذي تحقق فيه رؤوس الأموال نفسها ربحاً معيناً، سيكون مختلفاً. فمثلاً، قد يتوجب على آ أنْ يبيع دائماً الجزء الأكبر من المنتوج لاقتناء المواد الأولية، إلخ، بينما قد يستعمل ب الآلات نفسها، وغير ذلك، لمدة أطول بمواد أولية أقل؛ وعلى كل حال يكون لكل منهما، بمقدار ما يقوم بالإنتاج، جزء من رأسماله مشغول دوماً؛ الأول موظف في مواد أولية، أي في رأسمال دائر، والثاني موظف في آلات، وسواها، أي في رأسمال أساسي. ويحوّل آ، على الدوام، جزءاً من رأسماله من الشكل السلعي إلى الشكل النقدي، ومن هذا ثانية إلى شكل مواد أولية، في حين أن ب يستخدم جزءاً من رأسماله كأداة عمل مدة أطول من دون تحويل كهذا. وإذا استخدم الاثنان مقداراً متماثلاً من العمل، فمع أنهما يبيعان، في مجرى السنة، كتلتين من المنتوجات تتمتعان بقيمتين غير متساويتين، إلّا أن هاتين الكتلتين من المنتوجات كلتيهما تحتويان على مقدار مماثل من فائض القيمة، وسيكون معدلا ربحيهما، اللذين يُحسبان نسبة إلى إجمالي رأس المال المسلّف، متماثلين، رغم الاختلاف في التناسب الذي يتألف به كل من هذين الرأسمالَيْن من الجزءين الأساسي والدائر، وكذلك الاختلاف في زمن دورانهما. ويحقق الرأسمالان كلاهما ربحين متساويين في زمنين متساويين، على الرغم من اختلاف زمني دورانهما[21]. وليس للإختلاف في زمن الدوران، في ذاته

(21) [اعتماداً على ما جاء في الفصل الرابع، فإن ما قيل أعلاه لا يصحّ إلّا في الحالة التي يكون فيها للرأسمالين آ وب تركيبا قيمة مختلفان، وتكون النسبتان المئويتان لمكوّنيهما المتغيرين متناسبتين طردياً مع زمني دورانهما أي عكسياً مع عدد الدورانات خلال الوقت المعني. لنفرض أن رأس المال آ مؤلف بالنسبة المئوية من 20 ث أساسي + 70 ث دائر، أي 90 ث + 10م = 100. وإذا كان معدل فائض القيمة 100%، فإن 10م تنتج في دوران واحد 10ف، ويكون معدل الربح للدوران الواحد = 10%. فلنفرض من ناحية أخرى أن رأس المال ب = 60 ث أساسي + 20 ث دائر، أي 80 ث + 20م = 100. إن 20م تنتج، في دوران واحد، وبمعدل فائض القيمة المذكور أعلاه، 20ف؛ ويكون معدل الربح للدوران الواحد = 20%، أي ضعف ما عند آ. ولو قام آ بالدوران مرتين في السنة، وب بدوران واحد فقط، لأثمر آ في السنة 10 × 2 = 20ف هو الآخر، ولأصبح معدل الربح السنوي متساوياً عند الاثنين، أي بالتحديد 20%. ف. إنجلز].

ولذاته، من أهمية، إلّا بمقدار ما يؤثر على كتلة العمل الفائض، التي يمكن لرأس المال نفسه أن يستولي عليها ويحققها ضمن زمن معين. وعليه، إذا كان الانقسام غير المتساوي [162] لرأس المال إلى دائر وأساسي لا يؤدي بالضرورة إلى تباين في زمن الدوران، الذي يشترط بدوره عدم التساوي في معدل الربح، فمن الواضح أن عدم التساوي هذا في معدل الربح، كأمر واقع، لا يتأتى عن الانقسام المختلف لرأس المال إلى دائر وأساسي، بل يتأتى بالأحرى عن كون انقسام رأس المال هذا هو، في هذه الحالة، مؤشر على تباين أزمنة الدوران، وهو تباين يؤثر على معدل الربح.

وهكذا، فإن الانقسام المختلف لرأس المال الثابت إلى دائر وأساسي في مختلف فروع الصناعة، ليس له، في ذاته، أي أثر على معدل الربح، نظراً لأن نسبة رأس المال المتغير إلى الثابت هي الحاسمة هنا، وأن قيمة رأس المال الثابت وبالتالي مقداره النسبي قياساً إلى رأس المال المتغير، أمر لا يتوقف بالمرة على الطابع الأساسي أو الدائر لمكوّنات رأس المال هذا. مع ذلك فمن الصحيح تماماً ـ وهذا يقود في أحيان كثيرة إلى استنتاجات خاطئة ـ أنه حيثما يكون رأس المال الأساسي متطوراً تطوراً كبيراً، فإن ذلك لا يعبّر إلّا عن كون الإنتاج يجري على نطاق كبير، وأن رأس المال الثابت يفوق رأس المال المتغير كثيراً، أي، بكلمات أخرى، أن قوة العمل الحية المستخدمة صغيرة بالقياس إلى كتلة وسائل الإنتاج التي تحركها.

وهكذا فقد بيّنا: إن معدلات الربح غير المتساوية تسود في مختلف فروع الصناعة، وتتطابق مع تراكيب عضوية مختلفة لرؤوس الأموال، وتتطابق أيضاً، في نطاق حدود معينة، مع أزمنة دورانها المختلفة؛ ولذا، حتى إذا كان معدل فائض القيمة متماثلاً بالنسبة إلى رؤوس الأموال ذات التركيب العضوي المتماثل فقط ـ مفترضين تماثل أزمنة الدوران ـ فإن القانون القائل بأن الأرباح تتناسب فيما بينها تناسب مقادير رؤوس الأموال، وبالتالي فإن رؤوس أموال بمقادير متماثلة تدرّ أرباحاً متساوية المقدار في فترات زمنية متساوية، إن هذا القانون يحتفظ بقوته (في إطار الميل العام). إن القواعد التي بلورناها أعلاه ترتكز على نفس الأساس الذي ارتكز عليه بحثنا كله حتى الآن، وهو: إن السلع تُباع بقيمها. من ناحية أخرى، ليس ثمة أي شك في أننا لو صرفنا النظر عن الفوارق غير الجوهرية والعرضية التي تلغي بعضها بعضاً، لما وجدنا أي اختلاف في معدلات الربح الوسطية، في الواقع الفعلي، بين مختلف فروع الصناعة، ولا يمكن أن يوجد اختلاف كهذا من دون تقويض نظام الإنتاج الرأسمالي بأكمله. وبذا يبدو هنا ظاهرياً أن

نظرية القيمة لا تتوافق مع الحركة الفعلية، لا تتوافق مع الظاهرات الحقيقية للإنتاج، وأنه ينبغي بالتالي التخلي عموماً عن أي أمل في إدراك هذه الأخيرة.

[163] يترتب على ما جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب أن أسعار الكلفة تكون متساوية لمنتوجات مختلف ميادين الإنتاج، إذا كانت رؤوس الأموال المسلّفة في إنتاجها متساوية في المقدار، مهما كان اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال هذه. ففي سعر الكلفة يمّحي الفارق بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت بالنسبة للرأسمالي. إذ إن السلعة التي يُنفق على إنتاجها 100 جنيه تظل تكلفه المقدار نفسه، سواء أُنفق عليها 90ث + 10م أو 10ث + 90م. فهي تكلفه 100 جنيه على الدوام، لا أكثر ولا أقل. إن سعر الإنتاج يظل هو ذاته عند إنفاق مقادير متساوية من رأس المال في مختلف ميادين الإنتاج مهما كان اختلاف القيم المنتجة والقيم الفائضة فيها. وهذه المساواة في سعر الكلفة تؤلف أساس المنافسة الرأسمالية، التي يتقرر بفعلها الربح الوسطي.

[164]

الفصل التاسع

تكوين معدل ربح عام (معدل ربح وسطي) وتحول قيم السلع إلى أسعار إنتاج

يتوقف التركيب العضوي لرأس المال، في أية لحظة فعلية، على طرفين: أولاً ـ التناسب التكنيكي بين قوة العمل المستخدمة وكتلة وسائل الإنتاج المستخدمة، ثانياً ـ سعر وسائل الإنتاج هذه. وينبغي النظر إلى هذا التركيب، كما رأينا من قبل، حسب نسبته المئوية. إننا نعبّر عن التركيب العضوي لرأسمال ما، يتألف من $\frac{4}{5}$ رأسمال ثابت و$\frac{1}{5}$ رأسمال متغير، بالصيغة 80ث + 20م. كما نفترض أيضاً، في هذه المقارنة، أن معدل فائض القيمة لا يتغير، وليكن أي معدل نشاء، 100% مثلاً. إن رأس المال 80ث + 20م يدرّ إذن فائض قيمة مقداره 20ف، وهو يؤلف، بالنسبة لرأس المال الكلّي، معدل ربح يبلغ 20%. إن مقدار القيمة الفعلية لمنتوج رأس المال الكلّي يتوقف الآن على مقدار الجزء الأساسي من رأس المال الثابت وعلى مقدار ما ينتقل من هذا الجزء إلى قيمة المنتوج بمثابة اهتلاك، ومقدار ما لا ينتقل منه. وبما أن هذا الظرف لا أهمية له تماماً بالنسبة إلى معدل الربح وكذلك بالنسبة للبحث الراهن، فإننا نفترض توخياً للتبسيط، أن رأس المال الثابت ينتقل بأكمله، في كل مكان وبصورة متساوية، إلى المنتوج السنوي لرؤوس الأموال هذه. كما نفترض علاوة على ذلك أن رؤوس الأموال، في مختلف ميادين الإنتاج، تحقق سنوياً مقداراً متساوياً من فائض القيمة بما يتناسب ومقادير أجزائها المتغيرة، ولذلك فإننا نغفل في الوقت الحاضر الفارق الذي قد يولّده اختلاف أزمنة الدوران في هذا الشأن. ذلك أننا سنعالج هذه النقطة لاحقاً.

دعونا نأخذ خمسة ميادين مختلفة من الإنتاج حيث لكل رأسمال موظّف منها تركيب عضوي مختلف، على النحو التالي:

[165]

رؤوس الأموال	معدل فائض القيمة	فائض القيمة	قيمة المنتوج	معدل الربح
I ـ 80ث + 20م	%100	20	120	%20
II ـ 70ث + 30م	%100	30	130	%30
III ـ 60ث + 40م	%100	40	140	%40
IV ـ 85ث + 15م	%100	15	115	%15
V ـ 95ث + 5م	%100	5	105	%5

نجد ها هنا ميادين إنتاج مختلفة، بدرجة واحدة لاستغلال العمل، ولكن بمعدلات ربح غاية في الاختلاف، تقابل تراكيب عضوية مختلفة لرؤوس الأموال.

إن المقدار الكلّي لرؤوس الأموال الموظّفة في هذه الميادين الخمسة = 500، والمقدار الكلّي لفائض القيمة الذي أنتجته هذه الرساميل = 110، والقيمة الكليّة للسلع التي أنتجتها = 610. ولو اعتبرنا أن هذه الـ 500 هي رأسمال واحد بمفرده، تؤلف رؤوس الأموال I-V أجزاء مختلفة منه لا أكثر (كما هو الحال في أقسام مختلفة من معمل للقطن، في غرفة الحلج، وغرفة تحضير الغزول، وقاعة الغزل، قاعة النسج، حيث توجد نسب مختلفة بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت، وحيث لا يمكن الحصول على المعدل الوسطي للمصنع كله إلّا عن طريق الحساب) لكان التركيب الوسطي لرأس المال البالغ 500 = 390ث + 110م، أو بالنسبة المئوية 78ث + 22م. ولو اعتبرنا كل واحد من رؤوس الأموال هذه يبلغ 100، أي مجرد $\frac{1}{5}$ من رأس المال الكلّي، فإن تركيبه يساوي هذا التركيب الوسطي البالغ 78ث + 22م؛ وبالمثل فإن كل رأسمال مقداره 100 وحدة، ينال فائض قيمة وسطي يبلغ 22 وحدة، وبالتالي فإن المعدل الوسطي للربح = 22%، وأخيراً فإن سعر كل خُمس من المنتوج الكلّي الذي أنتجه رأس المال 500 = 122. وإن منتوج كل خُمس من رأس المال الكلّي المسلّف ينبغي أن يباع بـ 122.

غير أن من الضروري، كي لا نصل إلى استنتاجات خاطئة تماماً، أن لا نعتبر سعر الكلفة يساوي 100 في جميع الحالات.

فبرأسمال مؤلف من 80ث + 20م، وبمعدل فائض قيمة = 100%، تكون القيمة الكلّية التي ينتجها رأس المال I = 100، أما قيمة السلعة المنتجة فإنها: 80ث + 20م + 20ف = 120، عندما يكون مجمل رأس المال الثابت قد دخل في المنتوج السنوي. ويمكن أن تقع هذه الحالة، في ظروف معينة، في بعض ميادين الإنتاج. ولكن يصعب ذلك حيث يكون تناسب ث إلى م = 4 : 1. ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أن قيم السلع التي تنتجها كل 100 وحدة من مختلف رؤوس الأموال قد تختلف باختلاف انقسام ث إلى جزءين مكونين أساسي ودائر، وأن المكوّنات الأساسية لمختلف رؤوس الأموال يمكن أن تهتلك، هي الأخرى، بوتيرة أسرع أو أبطأ، وبهذا فإنها تضيف، في فترات زمنية متساوية، كميات غير متساوية من القيمة إلى المنتوج. ولكن ذلك لا يؤثر في معدل الربح. وسواء نقل 80ث قيمة مقدارها 80 أو 50 أو 5 إلى المنتوج السنوي، وسواء كان المنتوج السنوي = 80ث + 20م + 20ف = 120، أو كان = 50ث + 20م + 20ف = 90، أو كان = 5ث + 20م + 20ف = 45، فإن فائض قيمة المنتوج على تكاليف إنتاجه يظل في كل الأحوال = 20، وستُحسب هذه الـ 20، في كل هذه الأحوال، نسبة إلى رأسمال يبلغ 100، لاستخراج معدل الربح؛ كما أن معدل ربح رأس المال I يكون في كل الأحوال = 20%. وابتغاء قدر أكبر من الوضوح، ندع حصصاً مختلفة من رأس المال الثابت تدخل في قيمة منتوج نفس رؤوس الأموال الخمسة، في الجدول التالي. [166]

رؤوس الأموال	معدل فائض القيمة	فائض القيمة	معدل الربح	المستهلك من (ث)	قيمة السلع	سعر الكلفة
I ـ 80ث + 20م	%100	20	%20	50	90	70
II ـ 70ث + 30م	%100	30	%30	51	111	81
III ـ 60ث + 40م	%100	40	%40	51	131	91
IV ـ 85ث + 15م	%100	15	%15	40	70	55
V ـ 95ث + 5م	%100	5	%5	10	20	15
390ث + 110م	ـ	110	ـ	ـ	ـ	المجموع
78ث + 22م	ـ	22	%22	ـ	ـ	المعدل الوسطي

لو قمنا ثانية بمعاينة رؤوس الأموال I - V بوصفها رأسمالاً كلّياً واحداً، لرأينا، في هذه الحالة أيضاً، أن تركيب مجموع رؤوس الأموال الخمسة هذه = 500 = 390 ث + 110م، وأن متوسط تركيبها يظل على حاله = 78 ث + 22 م، وأن متوسط فائض القيمة = 22 وحدة(*). ولو وزعنا فائض القيمة هذا بالتساوي على الرساميل I - V، لحصلنا على الأسعار السلعية التالية:

رؤوس الأموال	فائض القيمة	قيمة السلع	سعر كلفة السلع	سعر السلع	معدل الربح	إنحراف السعر عن القيمة
I ـ 80ث + 20م	20	90	70	92	%22	2 +
II ـ 70ث + 30م	30	111	81	103	%22	8 ـ
III ـ 60ث + 40م	40	131	91	113	%22	18 ـ
IV ـ 85ث + 15م	15	70(**)	55	77	%22	7 +
V ـ 95ث + 5م	5	20	15	37	%22	17 +

وإذا ما أُخذت السلع معاً، فإنها تُباع بمقدار 2 + 7 + 17 = 26 أعلى من قيمتها وبمقدار 8 + 18 = 26 دون قيمتها، بحيث أن انحرافات السعر عن القيمة تُلغي بعضها [167] بعضاً من خلال التوزيع المتساوي لفائض القيمة، أي من خلال إضافة الربح الوسطي، البالغ 22 وحدة لكل 100 من رأس المال المسلّف، إلى أسعار كلفة السلع I إلى V على التوالي؛ وأن قسماً من السلع يُباع بأعلى من قيمته بنفس النسبة التي يُباع بها قسم آخر من السلع دون قيمته. وإن بيع السلع بمثل هذه الأسعار هو وحده ما يسمح لمعدل ربح رؤوس الأموال I إلى V أن تكون 22% بالتساوي، بصرف النظر عن اختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال هذه. إن الأسعار التي تنشأ باستخلاص متوسط لمختلف معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج، وإضافة هذا المتوسط إلى أسعار الكلفة في مختلف ميادين الإنتاج، هي **أسعار الإنتاج**. وإن شرطها هو وجود معدل ربح عام، وهذا بدوره يشترط، أن معدلات الربح في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج،

(*) في الطبعة الأولى: 20% عُدّلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: 40 عُدّلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

مأخوذاً لذاته، قد اختُزلت سلفاً إلى معدل وسطي معين. إن معدلات الربح الخاصة هذه في كل ميدان من ميادين الإنتاج = $\frac{ف}{ر}$، وينبغي أن تُشتق من قيمة السلعة، كما تم ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب. وبدون هذا الاشتقاق يبقى معدل الربح العام (بالتالي أيضاً سعر إنتاج السلعة) تصوراً يفتقر إلى المعنى كما يفتقر إلى المفهوم. لذا، فإن سعر إنتاج السلعة يساوي سعر الكلفة زائداً الربح المضاف إليه والمحسوب طبقاً لمعدل الربح العام، أي أن سعر إنتاج السلعة يساوي سعر كلفة السلعة زائداً متوسط الربح.

ونتيجة لاختلاف التركيب العضوي لرؤوس الأموال الموظفة في مختلف فروع الإنتاج، وبالتالي نتيجة لهذا الوضع، وهو أن رؤوس أموال متساوية المقدار تحرك كميات من العمل متباينة تماماً بتباين النسبة المئوية التي يحتلها الجزء المتغير من رأسمال كلّي معين المقدار، فإن رؤوس الأموال هذه تستولي على كميات متباينة جداً من العمل الفائض، أو تنتج كتلاً متباينة جداً من فائض القيمة. وبناء عليه، فإن معدلات الربح السائدة في مختلف فروع الإنتاج متباينة جداً بالأصل. وبفعل المنافسة تجري مساواة معدلات الربح المختلفة هذه في معدل عام واحد للربح، يؤلف متوسط سائر معدلات الربح المتباينة. والربح الذي يؤول، طبقاً لمعدل الربح العام هذا، إلى رأسمال ذي مقدار معين بصرف النظر عن تركيبه العضوي، هو ما ندعوه بالربح الوسطي. وسعر السلعة الذي يساوي سعر الإنتاج زائداً جزءاً من الربح الوسطي السنوي الذي يؤول إليها من رأس المال المستخدم في إنتاجها (وليس فقط المستهلك في إنتاجها) حسب شروط دورانها المعنية، إنما هو سعر الإنتاج الخاص بها. لنأخذ على سبيل المثال رأسمالاً يبلغ 500، منه 100 رأسمال [168] أساسي تهتلك 10% منه خلال فترة دوران واحدة لرأس المال الدائر البالغ 400. ولنفترض أن معدل الربح الوسطي لأمد فترة الدوران هذه هو 10%، وعليه سيكون سعر كلفة المنتوج الذي صنع خلال فترة الدوران هذه: 10ث (للاهتلاك) زائداً 400 (ث + م) رأسمالاً دائراً = 410؛ أما سعر إنتاجه فهو: 410 سعر الكلفة زائداً (10% ربح عن 500) 50 = 460.

ورغم أن الرأسماليين من مختلف ميادين الإنتاج، يستعيدون، ببيع سلعهم، القيم - رأسمال المُنفقة على إنتاج هذه السلع، فإنهم لا يحصلون على فائض القيمة، وبالتالي على الربح، الذي تم إنتاجه في ميدانهم الخاص بإنتاج هذه السلع، بل يحصلون فقط على ذلك القدر من فائض القيمة وبالتالي من الربح، الذي يؤول، عند توزيعه المتساوي، إلى كل جزء معين لرأس المال الاجتماعي الكلّي من فائض القيمة الكلّية أو الربح الكلّي، الذي أنتجه رأس المال الاجتماعي الكلّي هذا في سائر ميادين الإنتاج المأخوذة

معاً، في فترة زمنية معينة. إن 100 وحدة من كل رأسمال مسلّف، مهما يكن تركيبه، تسحب ربحاً في السنة، أو في فترة زمنية أخرى، ما يؤول من ربح إلى كل 100 من مجمل رأس المال الكلّي، خلال هذه الفترة الزمنية نفسها. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالربح، فإن مختلف الرأسماليين يبرزون هنا كمحض حملة أسهم في شركة مساهمة واحدة حيث توزع حصص الأرباح توزيعاً متساوياً على كل 100 وحدة من رأس المال، وبالتالي لا تتباين أرباح مختلف الرأسماليين إلّا حسب مقدار رأس المال الذي وظّفه كل واحد منهم في المشروع المشترك، أي حسب مساهمته النسبية في هذا المشروع المشترك، حسب عدد أسهمه. وعلى حين أن ذلك الجزء من أسعار السلع الذي يعوّض عن أجزاء قيمة رأس المال المستهلكة في إنتاج هذه السلع، أي الجزء الذي ينبغي أن يُعاد به شراء هذه القيم ـ رأسمال المستهلكة، إذا كان هذا الجزء، الذي يشكل سعر الكلفة، يتحدد تماماً بالانفاق داخل ميدان معين من ميادين الإنتاج، فإن الجزء الآخر المكوّن لأسعار السلع، أي الربح المضاف إلى سعر الكلفة هذا، لا يتحدد بكتلة الربح التي يقوم بإنتاجها رأس المال المحدد هذا بالذات في هذا الميدان المحدد من الإنتاج خلال زمن معلوم، بل بكتلة الربح التي تؤول، في المتوسط، خلال فترة زمنية معلومة، إلى كل رأسمال موظّف بوصفه جزءاً محدداً من رأس المال الاجتماعي الكلّي الموظّف في الإنتاج الكلّي[22].

وهكذا، إذا كان رأسمالي ما يبيع سلعه وفقاً لسعر إنتاجها، فإنه يستعيد بذلك نقداً يتناسب مع مقدار قيمة رأس المال الذي قام باستهلاكه في الإنتاج ويستخلص ربحاً [169] يتناسب مع رأسماله المسلّف كجزء معين، محض، من رأس المال الاجتماعي الكلّي. إن سعر الكلفة يتسم بطابع خاص بالنسبة لكل رأسمالي. أما الربح المضاف إلى سعر الكلفة هذا فلا يتوقف على ظروف ميدان خاص معين من ميادين الإنتاج، فهو متوسط بسيط لكل 100 من رأس المال المسلّف.

لنفرض أن رؤوس الأموال المختلفة الخمسة I - V المذكورة في المثال السابق، تخص فرداً واحداً. إن مقدار رأس المال المتغير والثابت المستهلك في إنتاج السلع لكل 100 من رأس المال الموظّف وارد هنا بالنسبة لكل مشروع I - V، وهذا الجزء من قيمة

(22) شيربوليه، [الثروة والفقر. عرض أسباب ونتائج التوزيع الفعلي للثروات الاجتماعية، باريس، 1841، ص71-72]. (Cherbuliez, [*Richesse ou pauvreté. Exposition des Causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales*, Paris, 1841, p. 71-72]). [ن. برلين].

السلع I - V هو، بداهة، جزء من سعرها، نظراً لأن هذا السعر يلزم للتعويض عن الجزء المسلّف والمستهلك من رأس المال. إن سعر الكلفة هذا سيكون، لذلك، مختلفاً لكل نوع من أنواع السلع I - V، وينبغي للمالك أن يثبتها بما هي عليه. أما بالنسبة إلى الكتل المختلفة من فائض القيمة أو الربح، التي أُنتجت في مشاريع I - V فإن بوسع الرأسمالي أن يحسبها بمثابة ربح عن رأسماله الكلّي المسلّف، بحيث أن كل 100 من رأس المال تحظى بجزء معين من هذا الربح كله. لذا، فإن سعر كلفة السلع في كل مشروع من مشاريع I - V سيكون مختلفاً، أما ذلك الجزء من أسعار بيعها، الذي يتكوّن من الربح المضاف إلى سعر الكلفة عن كل 100 من رأس المال، فسيكون متماثلاً في جميع هذه السلع. إن السعر الكلّي للسلع I - V سيكون إذن مساوياً لقيمتها الكلّية، أي سيكون مساوياً لمجموع أسعار الكلفة I - V زائداً مجموع فائض القيمة أو الربح الذي أُنتج في I - V، أي في الواقع سيكون سعرها الكلّي بمثابة التعبير النقدي عن الكمية الكلّية لعمل الماضي والعمل المضاف جديداً، الذي تحتويه السلع I - V. وعلى غرار ذلك، ففي نطاق المجتمع ـ إذا اعتبرنا جميع فروع الإنتاج كلاً واحداً ـ فإن مجموع أسعار إنتاج السلع، التي تم إنتاجها، سيساوي مجموع قيم هذه السلع.

ويتناقض هذا القول ظاهرياً مع الحقيقة المتمثلة في أن عناصر رأس المال الإنتاجي، في ظل الإنتاج الرأسمالي، تُشترى، كقاعدة، من السوق، ولذلك، فإن أسعارها تتضمن ربحاً قد تحقق أصلاً وهو يدخل بالتالي في سعر الإنتاج سوية مع ما يحتويه من ربح فرع صناعي معين في سعر الكلفة لفرعٍ آخر. ولكن لو حسبنا مجموع أسعار كلفة السلع في البلد كله من جهة، ومجموع أرباحه أو فائض قيمته من جهة أخرى، فمن الجلي أن الحصيلة لا بد أن تكون صحيحة. لنأخذ، على سبيل المثال، سلعة ما مثل آ؛ ولنفرض أن سعر كلفتها تتضمن أرباح ب، ج، د، مثلما أن ربح آ يدخل بدوره في سعر كلفة ب، ج، د. ولو أجرينا هذا الحساب، فإن ربح آ لن يندرج في سعر كلفته بالذات، [170] مثلما أن أرباح ب، ج، د، إلخ، لن تدخل في أسعار كلفتها بالذات. فما من أحد يُدرج ربحه الخاص في سعر الكلفة. وعليه، إذا كان هناك، على سبيل المثال، ن من فروع الإنتاج، يحقق كل واحد منها ربحاً يساوي ح، فإن أسعار الكلفة جميعاً = ك - ن ح. ولو عاينا الحساب بمجمله، لرأينا أنه بمقدار ما تدخل أرباح ميدان إنتاج معين في سعر كلفة ميدان آخر، فإن هذه الأرباح تكون قد حُسبت أصلاً بوصفها جزءاً مكوّناً في نطاق السعر الكلّي للمنتوج النهائي، ولا يمكن لها أن تظهر مرة ثانية على جهة

الربح. وإذا ما ظهرت هذه على جهة الربح، فما ذلك إلّا لأن السلعة ذاتها هي منتوج نهائي، وأن سعر إنتاجها لا يدخل في سعر كلفة أية سلعة أخرى.

وإذا كان سعر كلفة سلعة من السلع يتضمن المقدار = ح الذي يمثل ربح منتجي وسائل الإنتاج، وإذا كان ثمة ربح = $ح_1$ يُضاف إلى سعر الكلفة هذا، فإن الربح الكلّي **ح** = ح + $ح_1$. وإن المقدار الكلّي لسعر كلفة السلعة، مجرداً من كل عناصر السعر الداخلة في الربح، يساوي سعر كلفتها هي في ميدان الإنتاج المعني منقوصاً منه ح. ولو رمزنا لسعر الكلفة هذا بالرمز ك، فمن الجلي أن ك + **ح** = ك + ح + $ح_1$. ولقد رأينا، عند معالجتنا فائض القيمة في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل السابع، 2، ص 211/ 203 وما يليها(*)، أن بالوسع معاملة منتوج أي رأسمال على نحو بحيث أن جزءاً منه يعوّض عن رأس المال فقط، بينما يمثل الجزء الآخر فائض القيمة لا غير. وعند تطبيق هذه الطريقة في الحساب على المنتوج الكلّي للمجتمع، لا بد من إجراء تصحيحات، ذلك أنه عند النظر إلى المجتمع بأسره، فإن الربح الذي يحتويه سعر الكتان، مثلاً، لا يمكن أن يبرز مرتين: كجزء من سعر القماش مرة أولى، وكربح مُنتِج الكتان مرة أخرى.

ولا يوجد فرق بين الربح وفائض القيمة بمقدار ما إن فائض قيمة الرأسمالي آ، مثلاً، يدخل في رأس المال الثابت لـ ب. وإنه لسواء تماماً بالنسبة لقيمة السلعة، أن يكون العمل الذي تحتويه، مؤلفاً من عمل مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر. فكل ما يبينه ذلك، هو أن ب يدفع فائض القيمة لـ آ. وإن فائض قيمة آ لا يمكن أن يدخل في الحساب الكلّي مرتين.

ولكن الفرق هو هذا: فعدا عن كون سعر المنتوج، منتوج رأس المال ب مثلاً، ينحرف عن قيمته، لأن فائض القيمة المتحقق في ب قد يكون أكبر أو أصغر من الربح المضاف إلى سعر منتوجات ب، فإن هذا الظرف نفسه يصح أيضاً على تلك السلع التي تؤلف الجزء الثابت من رأس المال ب، كما تؤلف، بصورة غير مباشرة، الجزء المتغير منه، بوصفها وسائل عيش العمال. أما الجزء الثابت، فيساوي هو ذاته سعر الكلفة زائداً [171] فائض قيمة، أي أنه يساوي في هذه الحالة سعر الكلفة زائداً الربح، ويمكن لهذا الربح، هو الآخر، أن يكون أكبر أو أصغر من فائض القيمة الذي يأخذ هذا الربح مكانه. أما

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص236، [الطبعة العربية، ص 283-284].

فيما يتعلق برأس المال المتغير، فرغم أن متوسط الأجور اليومية يساوي دوماً ما يُنتج من قيمة جديدة خلال عدد الساعات التي يتوجب على العامل أن يشتغلها لكي يُنتج وسائل العيش الضرورية، إلّا أن عدد هذه الساعات يتذبذب بدوره لأن سعر إنتاج وسائل العيش الضرورية ينحرف عن قيمها. لكن ذلك كله ينحلّ دوماً في واقع أنه حيثما يدخل في هذه السلعة مقدار من فائض القيمة أكبر من اللزوم، فإنه يدخل في سلعة أخرى مقدار من فائض القيمة أقل من اللزوم، وبذا فإن الإنحرافات التي تنشأ عن ذلك في أسعار إنتاج السلع، تُلغي بعضها بعضاً. وعلى العموم، فإن القوانين العامة، في ظل الإنتاج الرأسمالي تعمل بطريقة معقدة وتقريبية جداً، ولا تسود كميلٍ مهيمن إلّا كمعدل وسطي لتقلبات دائمة لا تستقر أبداً.

ولما كان معدل الربح العام يتألف من متوسط مختلف معدلات الربح لكل 100 وحدة من رأس المال المسلّف خلال فترة زمنية معينة، خلال سنة مثلاً، فإن الفارق الناشيء عن اختلاف زمن دوران شتى رؤوس الأموال يزول هو الآخر. غير أن لهذه الفوارق أثرها الحاسم على مختلف معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج التي يؤلف متوسطها معدل الربح العام.

لقد افترضنا في المثال السابق المتعلق بتكوين معدل الربح العام، أن كل رأسمال في كل ميدان من ميادين الإنتاج = 100، وقد فعلنا ذلك لكي نبيّن الفرق بين معدلات الربح بالنسب المئوية، وبذلك نبيّن الفروق بين قيم السلع التي تنتجها رؤوس أموال متساوية في المقدار. ولكن من البديهي أن كتل فائض القيمة، التي يتم إنتاجها في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تتوقف في واقع الأمر على مقدار رؤوس الأموال الموظّفة، طالما أن تركيب رأس المال معين في كل ميدان محدد من ميادين الإنتاج هذه. مع ذلك، فإن معدل الربح الخاص في ميدان إنتاج واحد منفرد، لا يتغير، سواء كان رأس المال المستخدم هو 100، أو ع × 100 أو س ع × 100. إذ يظل معدل الربح 10%، سواء كان الربح الكلّي هو 10:100 أم 1000:10,000.

ولكن بما أن معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج تتباين بالتباين الكبير جداً لكتل فائض القيمة وبالتالي كتل الربح التي يتم إنتاجها تبعاً للتناسب المئوي بين رأس المال المتغير ورأس المال الكلّي، فمن الواضح أن متوسط الربح لكل 100 من رأس المال الاجتماعي، وبالتالي معدل الربح الوسطي أو معدل الربح العام، ستتباين تبايناً كبيراً جداً [172] تبعاً لمقدار رؤوس الأموال الموظّفة في مختلف ميادين الإنتاج. لنأخذ أربعة رؤوس أموال هي آ، ب، ج، د. وليكن معدل فائض القيمة فيها جميعاً = 100%. وليكن،

أخيراً رأس المال المتغير في كل 100 من رأس المال الكلّي 25 عند آ، و40 عند ب، و15 عند ج، و10 عند د. إن كل 100 من رأس المال الكلّي تدرّ إذن فائض قيمة أو ربحاً يبلغ 25 عند آ، 40 عند ب، 15 عند ج، 10 عند د، ويبلغ المجموع 90؛ وعليه، إذا كانت رؤوس الأموال الأربعة متساوية في المقدار، فإن معدل الربح الوسطي = $\frac{90}{4}$ = $22\frac{1}{2}$%.

ولكن إذا كانت المقادير الكلية لرؤوس الأموال كالآتي: آ = 200، ب = 300، ج = 1000، د = 4000، فإن الأرباح التي يتم إنتاجها ستكون على التوالي: 50، 120، 150، 400. وإذا جمعناها معاً فتؤلف ربحاً مقداره 720 وحدة من رأسمال مقداره 5500 وحدة، ما يعني أن معدل الربح الوسطي يبلغ $13\frac{1}{11}$%.

إن كتل القيمة الكلّية التي يتم إنتاجها تتباين بتباين المقادير الكلّيّة لرؤوس الأموال المسلّفة على التوالي في آ، ب، ج، د. وإن تكوين معدل الربح العام ليس فقط مسألة الفارق بين معدلات الربح في مختلف ميادين الإنتاج، التي يُشتق منها متوسط بسيط، بل هي أيضاً الوزن النسبي الذي تدخل به معدلات الربح المختلفة هذه في تكوين المتوسط. غير أن ذلك يتوقف على المقدار النسبي لرأس المال الموظّف في كل ميدان منفرد، أي يتوقف على مقدار ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الكلّي الذي يؤلف رأس المال الموظّف في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج. وبالطبع فثمة فرق هائل بين أن يكون شطراً أكبر أو شطراً أصغر من رأس المال الكلّي هو الذي يثمر معدل ربح أعلى أو أدنى. وهذا يتوقف بدوره، على مقدار ما يوظف من رأس المال في فروع الإنتاج تلك التي يكون فيها رأس المال المتغير كبيراً أو صغيراً بالقياس إلى رأس المال الكلّي. ويشبه هذا تماماً متوسط الفائدة الذي يجنيه المرابي، عندما يُقرض مختلف أجزاء رأسماله بفوائد مئوية مختلفة تبلغ مثلاً 4%، 5%، 6% 7%، إلخ. فالمعدل الوسطي يتوقف تماماً على الجزء الذي أقرضه المرابي من رأسماله بكل واحد من معدلات الفائدة المتباينة هذه.

ويتحدد معدل الربح العام إذن بفعل عاملين:

1 ـ بفعل التركيب العضوي لرؤوس الأموال في مختلف ميادين الإنتاج، وبالتالي بفعل مختلف معدلات الربح في ميادين منفردة؛

2 ـ بفعل توزيع رأس المال الاجتماعي الكلّي على هذه الميادين المختلفة، أي بفعل المقدار النسبي لرأس المال الموظّف في كل ميدان منفرد، والذي يتمتع، بالتالي، بمعدل

ربح خاص معين، أي بفعل الحصة النسبية التي يمتصها كل ميدان منفرد للإنتاج من مجمل كتلة رأس المال الاجتماعي.

[173] لقد اكتفينا في الكتابين الأول والثاني من رأس المال بمعالجة **قيم السلع**. أما الآن فقد انفرز **سعر الكلفة** بوصفه جزءاً من هذه القيمة، من جهة، بينما تبلور من جهة أخرى، **سعر الإنتاج** بوصفه الشكل المتحوّل لقيمة السلعة.

لو افترضنا أن التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي هو 80ث + 20م، وأن معدل فائض القيمة السنوي فَ = 100%، فإن متوسط الربح السنوي لرأسمال مقداره 100 = 20، ومعدل الربح السنوي العام = 20%. ومهما تكن الآن ك، أي سعر كلفة السلع التي ينتجها سنوياً رأسمال يبلغ 100، فإن سعر إنتاجها سيكون على كل حال = ك + 20. وفي ميادين الإنتاج التي يكون تركيب رأس المال فيها = (80 ـ س) ث + (20 + س) م، فإن فائض القيمة المُنتج فعلياً أو الربح الذي يتم إنتاجه خلال السنة في هذا الميدان يبلغ = 20 + س، أي أكبر من 20، وتبلغ القيمة السلعية المُنتجة = ك + 20 + س أي أكبر من ك + 20 أو أكبر من سعر الإنتاج. أما في الميادين التي يكون فيها تركيب رأس المال = (80 + س) ث + (20 ـ س) م، فإن فائض القيمة المُنتج خلال السنة أو الربح = 20 – س، أي أصغر من 20، بالتالي فإن قيمة السلعة ك + 20 – س أصغر من سعر الإنتاج البالغ: ك + 20. ولو تركنا جانباً الفوارق المحتملة بين أزمنة الدوران، فإن سعر إنتاج السلع لا يكون مساوياً لقيمتها إلّا في تلك الميادين التي يكون فيها تركيب رأس المال بالمصادفة = 80ث + 20م.

إن درجة التطور الخاص لقدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تتباين في كل ميدان منفرد من الإنتاج، فتكون أعلى أو أدنى، وفقاً لكمية وسائل الإنتاج التي تحركها كمية معينة من العمل، أي يحركها عدد معين من العمال في يوم عمل محدد، وهي تتناسب بالتالي تناسباً عكسياً مع كمية العمل اللازمة لكمية معينة من وسائل الإنتاج. ولذلك فإننا نطلق على رؤوس الأموال التي تحتوي، بالنسب المئوية، على رأسمال ثابت أكبر، وبالتالي رأسمال متغير أقل، مما يحتويه متوسط رأس المال الاجتماعي اسم: رؤوس الأموال ذات التركيب **الأعلى**. وبالعكس، حيثما يحتل رأس المال الثابت حيزاً أصغر نسبياً ورأس المال المتغير حيزاً أكبر مما في رأس المال الاجتماعي الوسطي، فإننا نسمي هذه: رؤوس الأموال ذات التركيب **الأدنى**. وأخيراً فإننا نسمي رؤوس الأموال التي يتطابق تركيبها مع تركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي، رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي. وإذا كان رأس المال الاجتماعي الوسطي يتألف بالنسب المئوية من 80ث +

20م، فإن رأس المال المؤلف من 90ث + 10م يقف فوق المتوسط الاجتماعي، فيما يقف رأس المال المؤلف من 70ث + 30م دونه. وعلى العموم، إذا كان رأس المال الاجتماعي الوسطي = ع ث + ن م، حيث تمثل ع و ن مقدارين ثابتين، وحيث تكون ع + ن = 100، فإن (ع + س) ث + (ن ـ س) م تمثل التركيب الأعلى، و (ع ـ س) ث + (ن + س) م التركيب الأدنى لرأسمال مفرد أو مجموعة من رؤوس الأموال. أما كيف تؤدي هذه الرساميل وظيفتها بعد تثبيت معدل الربح الوسطي، على افتراض أن جميعها تقوم بدوران واحد في السنة، فذلك ما يبينه الجدول التالي، حيث يمثل رأس المال I التركيب الوسطي، ولذلك يبلغ معدل الربح الوسطي 20%. [174]

I ـ 80 ث + 20 م + 20 ف. معدل الربح = 20%.
سعر المنتوج = 120. القيمة = 120.

II ـ 90 ث + 10 م + 10 ف. معدل الربح = 20%
سعر المنتوج = 120. القيمة = 110.

III ـ 70 ث + 30 م + 30 ف. معدل الربح = 20%.
سعر المنتوج = 120. القيمة = 130.

وعليه ستكون للسلع التي يُنتجها رأس المال II قيمة أصغر من سعر إنتاجها؛ فيما سيكون سعر إنتاج السلع بالنسبة لرأس المال III أصغر من القيمة، ولا تتساوى القيمة مع سعر الإنتاج، إلّا بالنسبة لرأس المال I في فرع الإنتاج الذي يتطابق فيه تركيب رأس المال، بالمصادفة، مع التركيب الاجتماعي الوسطي. ولكن لا بد، بالطبع، لدى تطبيق هذه المعايير على حالات معينة، من أن نأخذ في الحساب، بأي مدى ينحرف التناسب بين ث و م عن المتوسط العام ليس بسبب الفارق في التركيب التكنيكي، بل بسبب تغيّر بسيط لقيمة عناصر رأس المال الثابت.

إن المحاكمات المبلورة أعلاه تحوّر بلا ريب تعريف سعر كلفة إنتاج السلع. فقد جرى الافتراض في الأصل، أن سعر كلفة سلعة ما يساوي قيمة السلع المستهلكة في إنتاجها. غير أن سعر إنتاج سلعة من السلع هو الذي يؤلف، بالنسبة إلى الشاري، سعر كلفتها، ويمكن له أن يدخل، بصفته سعر كلفة، في تكوين سعر سلعة أخرى. وبما أن سعر إنتاج السلعة يمكن أن ينحرف عن قيمتها، فيمكن لسعر كلفة سلعة تتضمن سعر إنتاج سلعة أخرى، أن تكون أعلى أو أدنى من ذلك الجزء من القيمة الكلّية، المتكوّن من قيمة وسائل الإنتاج الداخلة فيها. ومن الضروري أن نحمل في الذهن هذا المعنى المحوّر لسعر الكلفة، وأن نحمل في الذهن بالتالي، أنه إذا جُعل سعر كلفة السلع في

ميدان مفرد من ميادين الإنتاج مساوياً لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، فإن هناك دائماً إمكانية للوقوع في خطأ. وليس من الضروري، بالنسبة إلى بحثنا الراهن، أن نخوض في تفاصيل هذه النقطة عن كثب. غير أن قولنا، إن سعر كلفة السلع أصغر من قيمتها، يظل على كل حال صحيحاً على الدوام. وبالفعل، مهما كان سعر كلفة السلعة ينحرف عن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فيها، فإن هذه الانحرافات الماضية لا تتسم [175] بأية أهمية بالنسبة للرأسمالي. فسعر كلفة السلعة هو مقدمة معطاة، مستقلة عن إنتاجه، إنتاج الرأسمالي، في حين أن نتيجة إنتاجه هي سلعة تحتوي على فائض قيمة، أي زيادة في القيمة تفيض على سعر كلفتها. وعلى العموم، فإن القول بأن سعر الكلفة أصغر من قيمة السلعة، يتحول الآن في الممارسة العملية إلى القول بأن سعر الكلفة أصغر من سعر الإنتاج. أما بخصوص رأس المال الاجتماعي الكلّي، حيث سعر الإنتاج يساوي القيمة، فإن هذا القول يتطابق مع القول السابق الذي ينص على أن سعر الكلفة أصغر من القيمة. ورغم أن هذا القول يتحوَّر حيال مختلف ميادين الإنتاج، فإن هناك حقيقة تظل دائماً في أساسه وهي أنه، لدى معالجة رأس المال الاجتماعي الكلّي، يكون سعر كلفة السلع التي يُنتجها رأس المال هذا أصغر من القيمة، أو، إذا أخذنا الكتلة الإجمالية للسلع المُنتجة، فإن سعر كلفتها أصغر من سعر إنتاجها، المتطابق مع هذه القيمة. إن سعر كلفة سلعة من السلع يقتصر على الإشارة إلى كمية العمل مدفوع الأجر الذي تحتويه السلعة، أما القيمة فتشير إلى الكمية الإجمالية لما تحتويه السلعة من عمل مدفوع وغير مدفوع الأجر، فيما يشير سعر الإنتاج إلى مقدار العمل مدفوع الأجر زائداً كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر في ميدان معين من ميادين الإنتاج، وبصورة مستقلة عن هذا الأخير.

إن الصيغة القائلة إن سعر إنتاج سلعة ما = ك + ح، أي يساوي سعر الكلفة زائداً الربح، قد تبلورت الآن بدقة أكثر، بمعنى أن ح = ك حَ (حيث تمثل حَ معدل الربح العام)، وأن سعر الإنتاج بالتالي = ك + ك حَ. ولو كانت ك = 300، وكان حَ = 15%، فإن سعر الإنتاج ك + ك حَ = 300 + ($300 \times \frac{15}{100}$) = 345.

إن سعر إنتاج السلع في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج يمكن أن يتعرض للتغير:

1 ـ عند بقاء قيمة السلع على حالها (بحيث تدخل في إنتاج السلعة الكمية عينها من العمل الميت والحي، الآن كما من قبل) ـ بسبب حصول تغير في معدل الربح العام مستقل عن الظروف الملموسة في الميدان المعني من الإنتاج؛

2 ـ عند بقاء معدل الربح العام على حاله، ـ بسبب حصول تغير في القيمة، سواء في الميدان المعني ذاته من ميادين الإنتاج نتيجة للتغيرات التكنيكية، أم في أعقاب تغير

قيمة السلع التي تؤلف عناصر مكونة لرأس المال الثابت الخاص بالميدان المعني من ميادين الإنتاج؛

3 ـ أخيراً، بفعل التأثير المشترك لهذين الظرفين معاً.

وبالرغم من التغيرات الكبيرة التي تطرأ باستمرار ـ كما سيظهر لاحقاً ـ على معدلات [176] الربح القائمة في ميادين الإنتاج المنفردة، فإن تبدلاً فعلياً في معدل الربح العام، بمقدار ما لا ينجم بصورة استثنائية عن أحداث اقتصادية خارقة، هو ثمرة الفعل المتأخر جداً لسلسلة من التذبذبات التي تمتد إلى فترات زمنية جديدة، أي تذبذبات تتطلب كثيراً من الوقت قبل أن يَحُلّ تبدل وطيد ومتوازن لمعدل الربح العام. وعليه، فلدى النظر في الفترات القصيرة نسبياً (تاركين جانباً كلياً تقلبات أسعار السوق) ينبغي دوماً تفسير تبدلات أسعار الإنتاج، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، بتبدل فعلي في قيمة السلع، أي بتبدل في المقدار الكلّي لوقت العمل الضروري لإنتاجها. أما التبدل المحض في التعبير النقدي عن القيم ذاتها، فلا شأن لنا به هنا، طبعاً[23].

من جهة ثانية، يتضح ما يلي: إذا عاينا رأس المال الاجتماعي الكلّي، فإن مقدار قيمة السلع التي ينتجها هذا (أو سعرها، إذا عبّرنا عن هذه القيمة بالنقد) = قيمة رأس المال الثابت + قيمة رأس المال المتغير + فائض قيمة. وإذا ما افترضنا أن درجة استغلال العمل ثابتة، فإن معدل الربح لا يمكن أن يتغير، عند بقاء كتلة فائض القيمة على حالها، ما لم يحدث تغير إما في قيمة رأس المال الثابت أو في قيمة رأس المال المتغير، أو في الاثنين معاً، بحيث أن ر يتبدل، فيتبدل معه $\frac{ف}{ر}$، أي معدل الربح العام. وعليه، فإن تغيراً في معدل الربح العام ينطوي في كل حالة على تغير في قيمة السلع التي تدخل، كعناصر مكوّنة، في رأس المال الثابت، أو في رأس المال المتغير، أو في كليهما معاً في آنٍ واحدٍ.

أو أن معدل الربح العام قد يتغير، عند بقاء قيمة السلع على حالها، بتغير درجة استغلال العمل.

وأخيراً، عند بقاء درجة استغلال العمل على حالها، يمكن لمعدل الربح العام أن يتغير، إذا تغير مقدار العمل المستخدم نسبياً بالقياس إلى رأس المال الثابت، في أعقاب

(23) كوربيت، [بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، لندن، 1841، ص 174].
(Corbet, [*An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals,* London, 1841, p.174]). [ن. برلين].

حصول تبدلات تكنيكية في عملية العمل. غير أن على مثل هذه التبدلات التكنيكية أن تظهر دوماً في تغير قيمة السلع، وأن تقترن دوماً بتغير قيمة السلع التي يتطلب إنتاجها الآن عملاً أكثر أو أقل مما كان يلزم في السابق.

لقد رأينا في الجزء الأول أن فائض القيمة والربح كانا متطابقين عند النظر فيهما من ناحية الكتلة. غير أن معدل الربح كان يتمايز، منذ البداية، عن معدل فائض القيمة علماً بأن هذا التمايز لا يظهر، بادىء الأمر، إلّا كشكل آخر مختلف للحساب؛ ولكن لما كان معدل الربح يمكن أن يرتفع أو يهبط مع بقاء معدل فائض القيمة على حاله، أو العكس بالعكس، ولما كان كل ما يهم الرأسمالي من الناحية العملية هو معدل الربح وحده، فإن [177] هذا الظرف يموّه كلياً، منذ البداية أيضاً، منبع فائض القيمة ويحيطه بالغموض: مع ذلك فقد كان هناك فارق في المقدار، ولكن فقط بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح، لا بين فائض القيمة نفسه والربح. وبما أن فائض القيمة يُحسب، في معدل الربح، نسبة إلى رأس المال الكلّي، وأن هذا الأخير يُعتبر مقياساً لفائض القيمة، فإن فائض القيمة ذاته يبدو، من خلال ذلك، نابعاً من رأس المال الكلّي، نابعاً بالتساوي من جميع أجزاء رأس المال هذا، بحيث أن مفهوم الربح يطمس معالم الفارق العضوي بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، لذلك، فإن تلبّس فائض القيمة مظهراً متحولاً كربح، يخفي منبعه الأصلي، ويزيل طابعه، فيتعذر التعرف عليه. ولكن الفارق بين الربح وفائض القيمة كان ينحصر حتى الآن في مجرد تغيّر نوعي، تبدل في الشكل، ولم يكن ثمة فارق فعلي في المقدار، في هذه المرحلة الأولى من التحوّل، سوى الفارق بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة وليس بعدُ بين الربح وفائض القيمة.

ولكن الأمر على خلاف ذلك، ما إن ينشأ معدل ربح عام، وينشأ من خلاله، ربح وسطي، يُقابل مقداراً من رأس المال المستخدم، وهو مقدار معين في مختلف فروع الإنتاج.

وإنها لمصادفة محض الآن، أن يتطابق فائض القيمة وبالتالي الربح الذي جرى إنتاجه فعلاً في فرع خاص من الإنتاج مع ما يحتويه سعر بيع السلعة من ربح. وكقاعدة، فإن الربح وفائض القيمة، وليس معدلاهما فقط، هما مقداران متباينان فعلياً. وعندما تكون درجة استغلال العمل معينة، فإن كتلة فائض القيمة، التي يتم إنتاجها في ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، تغدو بالنسبة إلى متوسط الربح الكلّي لرأس المال الاجتماعي، أي بالنسبة إلى طبقة الرأسماليين على وجه العموم، أكثر أهمية مما بالنسبة إلى الرأسمالي،

مباشرة، في كل فرع منفرد من فروع الإنتاج. وتنحصر الأهمية بالنسبة إليه[24]، بمقدار ما إن كمية فائض القيمة المُنتجة في فرعه، تُسهم، كعامل محدد، في ضبط الربح الوسطي. ولكن عملية كهذه إنما تجري من وراء ظهر الرأسمالي، من دون أن يراها، أو يُدركها، بل إنها، في واقع الأمر، لا تثير اهتمامه. إن الفارق الفعلي بين مقدار الربح ومقدار فائض القيمة ـ وليس فقط بين معدل الربح ومعدل فائض القيمة ـ في مختلف ميادين الإنتاج يُخفي الآن، كلّياً، طبيعة الربح الحقيقية ومنبعه، لا بالنسبة إلى الرأسمالي وحده، الذي يمتلك هنا مصلحة خاصة في أن ينخدع، بل بالنسبة إلى العامل أيضاً. وبتحول [178] القيمة إلى سعر إنتاج يغيب الأساس المحدِّد للقيمة ذاته عن الأنظار. أخيراً: بما أن التحويل المحض لفائض القيمة إلى ربح يضع ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يؤلف الربح في مواجهة ذلك الجزء الآخر من القيمة الذي يؤلف سعر الكلفة، فإن مفهوم القيمة يفلت هنا من بين يدي الرأسمالي، ذلك لأنه لا يرى أمامه إجمالي العمل، الذي يتكلفه إنتاج السلعة، بل لا يرى سوى ذلك الجزء من هذا العمل الذي دفع لقاءه وهو في شكل وسائل إنتاج، حية أم ميتة، بحيث يبدو له الربح كشيء يأتي من خارج القيمة الماثلة في السلعة؛ ويبرز هذا التصور ويترسخ ثم يتحجر نهائياً لأن الربح المُضاف إلى سعر الكلفة لا يتعين في واقع الأمر الآن، عندما يأخذ المرء ميدان إنتاج خاص، بحدود عملية تكوين القيمة في نطاق هذا الميدان بالذات، بل يتعين بظروف تقع خارجه تماماً.

الواقع أننا نكشف هذه الصلة الجوّانية، هنا، لأول مرة؛ وأن علم الاقتصاد السياسي حتى الوقت الحاضر، وهو ما سنراه لاحقاً وكما سنراه في الكتاب الرابع، ظل يُنشيء، اعتباطاً، تجريدات عن الفارق بين فائض القيمة والربح، وبين معدل فائض القيمة ومعدل الربح، لكي يكون بمقدوره الاحتفاظ بتحديد القيمة أساساً له، أو أنه نبذ تحديد القيمة هذا سوية مع نبذه لكل أرضية للموقف العلمي من المسألة، بغية التمسك بالفوارق التي تقع على سطح الظواهر وتقفز إلى العين ـ إن هذه البلبلة السائدة لدى المنظّرين تبين، على خير وجه، كيف أن الرأسمالي العملي، المحبوس كلّياً في صراع المنافسة، العاجز عن النفاذ إلى أبعد من ظاهراتها، عاجز عن فهم الماهية الباطنية والتركيب الباطني لهذه العملية من وراء المظهر الخادع.

---

(24) نترك هنا جانباً، بالطبع، إمكانية استخلاص ربح إضافي مؤقت من خلال خفض الأجور والأسعار الاحتكارية، وما إلى ذلك. [ف. إنجلز].

والواقع، أن لسائر القوانين المتعلقة بارتفاع وانخفاض معدل الربح، التي بحثناها في القسم الأول، معنى مزدوجاً:

1 ـ فهي، من جهة أولى، قوانين معدل الربح العام. وفي ضوء كثرة الأسباب المختلفة التي ترفع أو تخفض معدل الربح حسب ما عرضناه آنفاً، فإن المرء قد يظن أن معدل الربح العام لا بد وأن يتغير كل يوم. غير أن الحركة في ميدان إنتاج أول تلغيها الحركة في ميدانٍ ثانٍ؛ إذ تتقاطع المؤثرات فتشل بعضها بعضاً. ولسوف نبحث، فيما بعد، بأي اتجاه تميل هذه التقلبات آخر المطاف، إلّا أنها بطيئة؛ إن الطابع الفجائي لهذه التقلبات، وتعددها، وتباين آمادها في ميادين الإنتاج المنفردة، تجعلها تعوّض بعضها بعضاً، بصورة جزئية، في تعاقبها الزمني، فهبوط في الأسعار يعقبه ارتفاع في الأسعار، ثم يحدث العكس، بحيث تظل التقلبات محلية، أي تظل مقتصرة على ميدان إنتاج معين؛ وأخيراً فإن شتى التقلبات المحلية تحيّد بعضها بعضاً بصورة متبادلة من جراء الأسباب [179] نفسها. وتجري داخل كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج تغيرات، أي انحرافات عن المعدل العام للربح، توازن بعضها بعضاً، ولذلك لا تؤثر على معدل الربح العام ضمن فترة زمنية معينة، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنها لا تستطيع أن تؤثر على معدل الربح العام لأن تقلبات محلية، متزامنة، أخرى تحبطها تماماً. وبما أن معدل الربح العام لا يتحدد فقط بفعل معدل الربح الوسطي القائم في كل ميدان، بل أيضاً بفعل توزيع رأس المال الكلّي على مختلف الميادين المنفردة، وبما أن هذا التوزيع يتغير باستمرار، فإننا نرى هنا مرة أخرى سبباً دائماً لتغير معدل الربح العام ـ ولكنه سبب للتغير يشل نفسه بنفسه، إلى حد كبير، من جراء كون هذه الحركة مستديمة(*) وشاملة من كل الجوانب.

2 ـ في نطاق كل ميدان، يمكن أن يتقلب معدل ربح هذا الميدان خلال فترة تطول أو تقصر، قبل أن يترسخ هذا التقلب، بعد سلسلة من الارتفاعات والانخفاضات، لدرجة تتيح له فترة كافية من الزمن كيما يؤثر على معدل الربح العام، ويكتسب بالتالي أهمية تتجاوز الحدود المحلية. إن قوانين معدل الربح التي صغناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، تنطبق، إذن، في نطاق مثل هذه الحدود المكانية والزمانية.

إن الرأي النظري ـ بخصوص أول تحول لفائض القيمة إلى ربح ـ القائل بأن كل جزء

(*) ورد في الطبعة الأولى كلمة «متقطعة»؛ تم تعديلها وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

من رأس المال يدرّ الربح بصورة متساوية[25]، يعبّر عن حقيقة عملية. فمهما يكن عليه رأس المال الصناعي من تركيب، سواء كان يحرك ربعاً من عمل ميت وثلاثة أرباع من عمل حي، أم كان يحرك ثلاثة أرباع من عمل ميت وربعاً من عمل حي، وسواء جرى في الحالة الأولى امتصاص قدر من العمل الفائض أو إنتاج قدر من فائض القيمة يبلغ 3 أمثال الحالة الثانية ـ مع بقاء درجة استغلال العمل على حالها، وبمعزل عن الفوارق الفردية، التي تتلاشى على أية حال من تلقاء نفسها، نظراً لأن ليس لدينا في الحالتين سوى التركيب الوسطي لميدان الإنتاج كله ـ فإن الربح يكون في الحالتين كلتيهما متساوياً. إن الرأسمالي المفرد محق (أو مجموع الرأسماليين في كل ميدان من ميادين الإنتاج)، من جراء قصر نظره، محق في الاعتقاد بأن ربحه ينشأ ليس فقط من العمل الذي يستخدمه هو أو من العمل المستخدم في فرعه. وهذا صحيح تماماً بقدر ما يتعلق الأمر بربحه الوسطي. أما إلى أي مدى يتحقق هذا الربح بواسطة الاستغلال الكلّي للعمل على يد رأس المال الكلّي، أي على يد سائر أقرانه الرأسماليين، فإن هذا لغز معمّى بالنسبة إليه، والأنكى من ذلك أن المنظرين البورجوازيين، نعني رجال الاقتصاد البورجوازيين، لم يميطوا اللثام عن هذا اللغز حتى الآن. إن التوفير في العمل ـ ليس فقط في العمل الضروري لإنتاج منتوج معين، بل كذلك أيضاً في عدد العمال المستخدمين ـ وتنامي استخدام العمل الميت (رأس المال الثابت) يبدوان بمثابة عملية صحيحة تماماً من الناحية الاقتصادية، لا تمسّ بشيء معدل الربح العام والربح الوسطي في أي حال. فكيف يمكن للعمل الحي، إذن، أن يكون المنبع الوحيد للربح، إذا كان تقليص كمية العمل الضرورية للإنتاج، كما يبدو، ليس فقط لا يخفض الربح، بل يبدو، بالأحرى، في ظروف معينة، أنه المنبع الأقرب لزيادة الربح، على الأقل بالنسبة إلى رأسمالي مفرد؟ [180]

وإذا ما ارتفع ذلك الجزء من سعر الكلفة، الذي يمثل قيمة رأس المال الثابت، أو هبط في ميدان إنتاج معين، فإن هذا الجزء يخرج من ميدان التداول ويدخل في عملية إنتاج السلعة وهو كبير أو صغير منذ البداية. ومن جهة أخرى، إذا أنتج عدد معين من العمال، خلال الفترة الزمنية نفسها، مقداراً أقل أو أكبر من المنتوج، أي إذا تغيرت كمية العمل اللازمة لإنتاج مقدار معين من السلع، عند بقاء عدد العمال ثابتاً على حاله، فإن ذلك الجزء من سعر الكلفة الذي يمثل قيمة رأس المال المتغير قد يبقى ثابتاً على حاله،

(25) مالتوس، [مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836، ص 268].
(Malthus, [*Principles of Political Economy*, 2nd ed., London, 1836, p. 268]).

ويدخل بالمقدار نفسه في سعر كلفة المنتوج الكلّي. ولكن تقع على كل وحدة من السلع، التي تؤلف بمجموعها المنتوج الكلّي، حصة أكبر أو أصغر من العمل (مدفوع الأجر وبالتالي أيضاً غير مدفوع الأجر)، وبالتالي نفقات أكبر أو أقل على هذا العمل، أي حصة أكبر أو أصغر من الأجور. إن الأجر الكلّي الذي يدفعه الرأسمالي يظل على حاله، ولكنه يكون مختلفاً عندما يُحسب بالنسبة إلى كل قطعة من السلع. وهكذا يطرأ هنا تغير على هذا الجزء من سعر كلفة السلع. ولكن سواء كان سعر كلفة السلعة المفردة يرتفع أو يهبط (أو يتغير سعر كلفة مجموع السلع التي ينتجها رأسمال ذو مقدارٍ معين) بسبب مثل هذه التغيرات في قيمتها هي أو قيمة عناصرها، فإن معدل الربح الوسطي البالغ 10%، مثلاً، يظل 10%، رغم أن هذه الـ 10%، إذا ما أخذنا سلعة بمفردها، تمثل مقداراً مختلفاً جداً وفقاً لمدى تغير مقدار سعر كلفة هذه السلعة المفردة نتيجة لتغير القيمة الذي افترضناه(26).

[181] وبقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المتغير ـ وهذا هو الأهم، لأنه منبع فائض القيمة ولأن كل ما يحجب دوره الفعلي في إثراء الرأسمالي، إنما يحيط النظام برّمته بالغموض ـ فإن الأمور تبدو للرأسمالي في صورة مبسّطة، وبالضبط على هذا النحو: لنفرض أن رأسمالاً متغيراً مقداره 100 جنيه تمثل الأجور الأسبوعية لـ 100 عامل. وإذا كان هؤلاء العمال الـ 100 يُنتجون، عندما يكون العمل معيناً، منتوجاً أسبوعياً يتألف من 200 قطعة سلعية أي أنها = 200 س، تكون النتيجة، إذا تجردنا عن ذلك الجزء من سعر الكلفة الذي يضيفه رأس المال الثابت، أن قطعة سلعية واحدة، أي 1 س = $\frac{100 \text{ جنيه}}{200 \text{ جنيه}}$ = 10 شلنات نظراً لأن 100 جنيه = 200 س. لنفترض الآن، أن تغيراً يطرأ على قدرة إنتاجية العمل، كأن تتضاعف مثلاً؛ إن العدد نفسه من العمال يُنتج ضعف 200 س خلال المدة الزمنية نفسها التي كان يُنتج خلالها 200 س في السابق. في هذه الحالة (بمقدار ما إن سعر الكلفة يتألف من الأجور وحدها)، وحيث إن 100 جنيه = 400 س، فإن 1 س = $\frac{100 \text{ جنيه}}{400}$ = 5 شلنات. أما إذا هبطت قدرة إنتاجية العمل إلى النصف،

(26) كوربيت، [بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، لندن، 1841، ص 20].
(Corbet, [*An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals,* London, 1841, p. 20]). [ن. برلين].

فإن العمل نفسه لن يُنتج سوى $\frac{200 \text{ س}}{2}$؛ وبما أن 100 جنيه = $\frac{200 \text{ س}}{2}$، فإن 1 س الآن = $\frac{200 \text{ جنيه}}{200}$ = جنيهاً واحداً. إن التغيّر الذي يطرأ على وقت العمل اللازم لإنتاج السلع، وبالتالي على قيمتها، يبدو، الآن، من ناحية صلته بسعر الكلفة، وبالتالي بسعر الإنتاج، توزيعاً مختلفاً للأجور ذاتها على عدد أكبر أو أصغر من السلع، تبعاً لكثرة أو قلة السلع التي يتم إنتاجها خلال وقت العمل ذاته ولقاء الأجور ذاتها. يرى الرأسمالي، وبالتالي رجل الاقتصاد السياسي أيضاً، أن كمية العمل مدفوع الأجر التي تصيب كل قطعة من السلعة، تتغير بتغير إنتاجية العمل، فتتغير بالتالي قيمة كل قطعة مفردة؛ إلّا أنهما لا يريان أن ذلك هو ما يحدث أيضاً بالنسبة إلى العمل غير مدفوع الأجر الذي تحتويه كل قطعة من السلعة، وتقل قدرتهما على رؤية ذلك أكثر، نظراً لأن الربح الوسطي لا يتحدد، إلّا عرضياً في الواقع، بالعمل غير مدفوع الأجر الذي يجري امتصاصه في ميدان معين من ميادين الإنتاج. وإن كون قيمة السلع تتحدد بما تحتويه من عمل، إنما هو واقع يتجلى الآن في مثل هذا الشكل الفظ والمبهم.

[182]

الفصل العاشر

مساواة المعدل العام للربح من خلال المنافسة. أسعار السوق، وقيم السوق. الربح الفائض

يمتلك رأس المال المستخدم في قسم من ميادين الإنتاج تركيباً وسطياً، أو متوسطاً، أي تركيباً مماثلاً أو مقارباً لتركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي.

وإن سعر إنتاج السلع المُنتجة في هذه الميادين يتطابق مع قيمتها المعبّر عنها بالنقود، تطابقاً تاماً أو مقارباً. وتشكل القيمة الحدّ الرياضي لسعر الإنتاج. إن المنافسة توزع رأس المال الاجتماعي بين مختلف ميادين الإنتاج، على نحو يجعل أسعار الإنتاج تتشكل في كل واحد من هذه الميادين حسب نموذج تشكّل أسعار الإنتاج في الميادين ذات التركيب الوسطي، أي أنها = ك + ك حَ (سعر الكلفة زائداً حاصل ضرب سعر الكلفة هذا بمعدل الربح الوسطي). وما معدل الربح الوسطي هذا سوى الربح المعبّر عنه بالنسبة المئوية في ميدان إنتاج معين ذي تركيب وسطي، حيث يتطابق الربح إذن مع فائض القيمة. وعليه، فإن معدل الربح هو نفسه في سائر ميادين الإنتاج، ويساوي بالتحديد معدل الربح في ميادين الإنتاج الوسطية، التي يسودها التركيب الوسطي لرأس المال. وعليه، لا بد لمجموع أرباح سائر ميادين الإنتاج المختلفة أن يكون مساوياً لمجموع فائض القيم، وأن يكون مجموع أسعار إنتاج المنتوج الاجتماعي الكلّي مساوياً لمجموع قيم هذا المنتوج. ولكن من الواضح، أن المساواة بين ميادين إنتاج ذات تراكيب متباينة لرأس المال يجب أن تسعى دوماً إلى أن تساوى هذه الميادين بالميادين ذات التركيب الوسطي لرأس المال، سواء كان هذا التركيب متطابقاً تماماً مع التركيب الوسطي لرأس

المال الاجتماعي الكلّي، أم كان مقارباً له. ويلاحظ في ميادين الإنتاج التي تقترب بهذا القدر أو ذاك من المتوسط، ميل نحو المساواة، ميل يسعى إلى مستوى مثالي، نعني مستوى وسطياً لا وجود له في الواقع الفعلي، أي ميل نحو إقرار معدل يقع بالقرب من [183] هذا المستوى المثالي. على هذا النحو يسود، بالضرورة، ميل لجعل أسعار الإنتاج محض أشكال محوّلة للقيمة، أو لتحويل الأرباح إلى محض أجزاء من فائض القيمة تتوزع لا بنسبة فائض القيمة المُنتج في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، بل بنسبة كتلة رأس المال المستخدم في كل ميدان من ميادين الإنتاج هذه، بحيث أن كتلاً متساوية من رأس المال، مهما يكن تركيبها العضوي، تتلقى حصصاً (أجزاء صحيحة) متساوية من فائض القيمة الكلّي الذي أنتجه رأس المال الاجتماعي الكلّي.

وهكذا، فإن سعر الإنتاج بالنسبة لرؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي أو المقارب للتركيب الوسطي يتطابق مع القيمة تطابقاً تاماً أو مقارباً، ويتطابق الربح مع فائض القيمة الذي تنتجه رؤوس الأموال هذه. أما سائر رؤوس الأموال الأخرى، فإنها، مهما يكن تركيبها، تنزع تحت ضغط المنافسة إلى التساوي مع رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي. ولكن، بما أن رؤوس الأموال ذات التركيب الوسطي تساوي أو تقارب متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن سائر رؤوس الأموال تنزع، أياً كان فائض القيمة الذي تنتجه هي ذاتها، إلى أن تحقق، من خلال أسعار سلعها، الربح الوسطي عوضاً عن فائض القيمة هذا، أي تنزع إلى أن تحقق أسعار الإنتاج.

ويمكن القول من ناحية أخرى، إنه حيثما ينشأ، عموماً، ربح وسطي، وبالتالي معدل عام للربح ـ بصرف النظر عن طريقة تحقق هذه النتيجة ـ فإن مثل هذا الربح الوسطي لا يمكن أن يكون أي شيء غير ربح عن رأسمال اجتماعي وسطي، حيث يكون مجموع هذا الربح مساوياً لمجموع فائض القيمة، وإن الأسعار الناتجة عن إضافة هذا الربح الوسطي إلى سعر الكلفة، لا يمكن أن تكون أي شيء غير القيم المحوّلة إلى أسعار إنتاج. ولن يغير من الأمر شيئاً إذا كانت رؤوس الأموال الموظّفة في ميادين إنتاج معينة لا تخضع، لسبب من الأسباب، لعملية المساواة. إذ سيُحسب الربح الوسطي، عندئذ، استناداً إلى ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الذي يدخل في عملية المساواة. ومن الجلي، أن الربح الوسطي لا يمكن أن يكون أي شيء سوى الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، موزعة على كتل رؤوس الأموال في كل ميدان من ميادين الإنتاج، وفقاً لمقدار كل واحد منها. إن ذلك هو مجمل العمل المتحقق غير مدفوع الأجر، وهذه الكتلة الإجمالية للعمل غير مدفوع الأجر تتمثل، شأنها شأن العمل مدفوع الأجر، سواء كان

عملاً ميتاً أم حياً، في الكتلة الإجمالية للسلع والنقود التي يستولي عليها الرأسماليون.

والمسألة التي تنطوي على الصعوبة الحقيقية هي هذه: كيف تقود هذه المساواة للأرباح إلى معدل ربح عام، ما دامت هذه المساواة، كما هو جلي، نتيجة لا نقطة انطلاق.

[184] من الجلي، بادىء الأمر، أن تقدير القيمة السلعية بالنقد، مثلاً، لا يمكن أن يكون سوى نتيجة لتبادلها، وإذا ما افترضنا، بالتالي، إجراء تقدير من هذا القبيل، فينبغي أن نعتبره حصيلة تبادل فعلي لقيمة سلعية مقابل قيمة سلعية. ولكن كيف يحصل هذا التبادل للسلع حسب قيمها الفعلية؟

نفترض بادىء الأمر، أن سائر السلع تُباع، في مختلف ميادين الإنتاج، حسب قيمها الفعلية. ما الذي سيكون عليه الحال عندئذ؟ استناداً إلى ما ورد من قبل، ستسود معدلات أرباح متباينة جداً في مختلف ميادين الإنتاج. إن بيع السلع بموجب قيمها (أي مبادلتها ببعضها بنسبة ما تحتويه من قيم، حسب أسعار تناسب قيمها) أو بيعها بأسعار تجعل بيعها يدرّ أرباحاً متساوية في المقدار لقاء كتل متساوية من رؤوس الأموال المسلّفة لإنتاجها، هما، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، شيئان مختلفان تمام الاختلاف.

إن كون رؤوس الأموال التي تحرك مقادير غير متساوية من العمل الحي، تنتج مقادير غير متساوية من فائض القيمة، يفترض، في نطاق حدود معينة على الأقل، أن درجة استغلال العمل أو معدل فائض القيمة هما ذاتهما في كل مكان، أو أن الفوارق القائمة في هذا المجال تتلاشى بفعل عوامل معوّضة فعلية أو متخيلة (عرفية) تساويها. وهذا يفترض أن هناك منافسة بين العمال، وأن هناك مساواة من خلال نزوحهم المستمر من ميدان إنتاج إلى آخر. لقد افترضنا هذا المعدل العام لفائض القيمة ـ ناظرين إليه باعتباره ميلاً، شأن كل القوانين الاقتصادية ـ توخياً للتبسيط النظري؛ أما في الواقع الفعلي، فإنه الشرط الحقيقي المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي رغم أن إقراره يتعرقل، بهذا القدر أو ذاك، بعقبات عملية، تولّد فوارق محلية، على هذا القدر أو ذاك من الأهمية، مثل قوانين الاقامة (settlement laws)(*) عند العمال الزراعيين الإنكليز. غير أننا نفترض، في النظرية، أن قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي تنمو في شكلٍ صافٍ. أمّا في الواقع الفعلي

(*) قوانين الإقامة، هي جزء من تشريعات الفقراء في إنكلترا (منذ 1662) تحظر على المياومين الزراعيين الإنتقال، وتعيدهم إلى مسقط رأسهم عنوة. [ن. برلين].

فليس هناك، دوماً، سوى حالة تقريبية؛ غير أن هذه الحالة التقريبية تكون أكبر، كلما كان نمط الإنتاج الرأسمالي أكثر تطوراً، وكانت بقايا الأنماط الاقتصادية السابقة الغريبة عنه قد أُزيلت على نحو أتم.

وتنبع الصعوبة بأكملها من واقع أن السلع لا تُبادل، ببساطة، بوصفها محض سلع، بل تُبادل بوصفها منتوجات رؤوس أموال تطالب بحصة من الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، [185] وفقاً لمقدار كل واحدٍ منها، أو بحصة متساوية لقاء مقادير متساوية لرؤوس الأموال هذه. وإن الأسعار الكلّية للسلع التي ينتجها رأسمال معين في فترة معينة من الزمن، ينبغي أن تلبي هذه المطالبة. لكن السعر الكلّي لهذه السلع هو محض مجموع أسعار السلع المفردة، التي تؤلف منتوج رأس المال.

إن النقطة الحاسمة (punctum saliens) ستبرز على أسطع وجه، فيما لو تناولنا المسألة على هذا النحو: لنفترض أن العمال هم أنفسهم مالكون لوسائل إنتاجهم، ويبادلون سلعهم مع بعضهم بعضاً. عندئذ لن تكون هذه السلع منتوجات لرأس المال. واستناداً إلى الطبيعة التكنيكية لمختلف الأعمال، تتباين قيم وسائل العمل ومواد العمل المستخدمة في مختلف فروع العمل. وبالمثل، إذا ما أغفلنا عدم تساوي قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة، فإن كتلاً مختلفة من وسائل الإنتاج هذه ستكون لازمة لكتلة معينة من العمل؛ نظراً لأن سلعة معينة يمكن أن تُنجز في ظرف ساعة واحدة، بينما تُنجز أخرى في يوم واحدٍ، إلخ. ونفترض، علاوة على ذلك، أن هؤلاء العمال يعملون في المتوسط، مدة زمنية متماثلة، وأنه تؤخذ في الحسبان تلك المؤثرات المساوية التي تنجم عن تباين شدة العمل، إلخ. عندئذ سيجدد اثنان من العمال في السلع، التي تؤلف منتوج عملهما اليومي، مُعادِل نفقاتهما أي سعر كلفة وسائل الإنتاج المستهلكة في عملية عمل كل منهما، هذا أولاً. وتختلف هذه الأخيرة باختلاف الطبيعة التكنيكية لفرعي عملهما. ثانياً، سيخلق كلاهما المقدار نفسه من القيمة الجديدة، وبالتحديد القيمة المضافة إلى وسائل الإنتاج خلال يوم العمل. وستتضمن هذه القيمة الجديدة أجورهما زائداً فائض قيمة، أي زائداً العمل الفائض الذي يفيض عن حاجاتهما الضرورية، علماً بأن نتائج هذا العمل الفائض تؤوب إليهما بالذات. ولو استعملنا اللغة الرأسمالية، لقلنا إن العاملين الاثنين يتلقيان الأجور نفسها زائداً الربح نفسه، أي = القيمة(*) المعبّر عنها في منتوج

(*) في الطبعة الأولى: ولكن أيضاً. . . عُدّلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

يوم عمل مؤلف من عشر ساعات مثلاً. ولكن، أولاً ـ لا بدّ أن تكون قيمتا سلعتيهما متباينتين. ففي قيمة السلعة I مثلاً، قد تكون حصة وسائل الإنتاج المستهلكة، أكبر مما في السلعة II؛ وابتغاء حساب كل الفوارق الممكنة على الفور، نفترض أن السلعة I تمتص من العمل الحي أكثر، ويتطلب إنتاجها بالتالي وقت عمل أطول، من السلعة II. وعليه، فإن قيمة هاتين السلعتين I و II مختلفتان جداً. ويختلف كذلك مجموع القيم السلعية التي تؤلف منتوج العمل الذي يخلقه كل من العامل I والعامل II، خلال زمن معين. كما أن معدّلَيْ الربح بالنسبة إلى كلٌ من I و II سيكونان مختلفين جداً، إذا ما أطلقنا في هذه الحالة اسم معدل الربح على نسبة فائض القيمة إلى القيمة الكلّية لما أُنفق [186] من وسائل إنتاج. وإن وسائل العيش التي يستهلكها العاملان I و II كل يوم خلال الإنتاج، والتي تمثل أجورهما، تؤلف هنا جزءاً من وسائل الإنتاج المسلّفة نطلق عليه، في حالات أخرى، اسم رأس المال المتغيّر. غير أن فائض القيمة المتولّد في وقت عمل متساو يكون واحداً بالنسبة إلى العامل I والعامل II؛ أو إذا توخينا الدقة أكثر، بما أن كلاً من I و II يتلقى قيمة منتوج يوم عمل واحد، فإن كلاً منهما يتلقى، بعد اقتطاع قيمة العناصر «الثابتة» المسلّفة، قيمة مساوية لما يتلقاه الآخر، وأن جزءاً من هذه القيمة يمكن أن يُعد بمثابة التعويض عن وسائل العيش المستهلكة في الإنتاج، بينما يمكن للجزء الآخر أن يُعد بمثابة فائض قيمة يفيض على ذلك. ولو قام العامل I بنفقاتٍ أكثر، يجري التعويض عنها بمقدار أكبر من جزء قيمة سلعته، وهو الجزء الذي يعوّض عن هذا الجزء «الثابت»، لكان عليه بالتالي أن يعيد تحويل جزء أكبر، من القيمة الكلّية لمنتوجه، إلى عناصر مادية لهذا الجزء الثابت، في حين أن العامل II، إذا كان يكسب أقل، فعليه أن يحوّل جزءاً أقل من القيمة إلى عناصر مادية للجزء الثابت. وفي ظل مثل هذه الشروط، يكون التباين بين معدلات الربح أمراً لا أهمية له، مثلما أن الأمر لا أهمية له، بالنسبة إلى العامل المأجور اليوم، بأي معدل ربح يجري التعبير عن كمية فائض القيمة المعتصرة منه؛ والحال نفسه في التجارة الدولية حيث لا أهمية للإختلافات في معدلات الربح بين مختلف الأمم في نطاق تبادل السلع.

إن تبادل السلع حسب قيمها، أو بما يقارب قيمها، يتطلب، لذلك، درجة أدنى بكثير مما يتطلبه تبادلها حسب سعر الإنتاج، فهذا الأخير يستدعي إلى حدٍ معينٍ، درجة عالية، من التطور الرأسمالي.

ومهما يكن الأسلوب الذي تُثبّت أو تُنظم به الأسعار الأولية لمختلف السلع، إزاء بعضها بعضاً، فإن قانون القيمة يتحكم بحركتها، فحينما يتقلص وقت العمل اللازم لإنتاج

السلعة تهبط الأسعار؛ وحينما يرتفع هذا الوقت ترتفع الأسعار، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها.

وبمعزل عن تحكّم قانون القيمة بالأسعار وبحركة الأسعار، فإن من الصحيح تماماً أنْ نعتبر قيم السلع سابقة (prius) لأسعار الإنتاج، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل من الناحية التاريخية أيضاً. ويصحّ ذلك على الأوضاع الاجتماعية التي تعود فيها وسائل الإنتاج إلى الشغيل؛ ويقوم هذا الوضع، سواء في العالم القديم أم العالم الحديث، عند الفلاح، الذي يملك الأرض ويعيش بعمله، وعند الحِرفي. وهذا يتفق مع الرأي[27] [187] الذي عبّرنا عنه من قبل، والذي ينص على أن تطور المنتوجات إلى سلع ينبع من خلال التبادل بين مختلف الجماعات المشاعية، لا بين أفراد الجماعة الواحدة ذاتها[*]. ومثلما أن ذلك ينطبق على هذا الوضع البدائي، فإنه ينطبق على علاقات اجتماعية لاحقة أخرى تقوم على أساس العبودية والقنانة، وينطبق أيضاً على تنظيم الأصناف الحِرفية المغلقة ما دامت وسائل الإنتاج المثبتة في كل فرع من فروع الإنتاج لا يمكن نقلها إلى ميدانٍ آخر إلّا بصعوبة، وتقوم لذلك بين مختلف ميادين الإنتاج علاقة مع بعضها بعضاً تشبه، في حدود معينة، العلاقة بين بلدان مختلفة أو بين نظام مجتمعات شيوعية.

ولكي تتطابق أسعار السلع التي يجري تبادلها تطابقاً تقريبياً مع قيمها، فليس هناك من ضرورة سوى: 1) أن يكُف تبادل مختلف السلع عن أن يكون عرضياً محضاً أو تصادفياً لا غير؛ 2) في حدود ما نحن معنيون بتبادل السلع المباشر، أن يتم إنتاج هذه السلع، من الجانبين، بمقادير تتطابق تقريبياً مع الحاجات المتبادلة، وهذا ما تقرره الخبرة المتبادلة المكتسبة أثناء التصريف، وينتُج بالتالي عن التبادل القائم خلال وقت طويل؛ و3) بمقدار ما نتحدث عن البيع، ألّا يكون هناك احتكار طبيعي أو مصطنع يتيح للأطراف المتعاقدة أن تبيع بما يفوق القيمة، أو يُرغمها على البيع دونها. ونقصد بالاحتكار العرضي ذلك الاحتكار الذي يحظى به الشاري أو البائع نتيجة نسبة عرضية تطرأ على الطلب والعرض.

إن الافتراض بأن سلع مختلف ميادين الإنتاج تُباع بموجب قيمها، لا يعني بالطبع أكثر من أن قيمتها هي مركز الجاذبية الذي تدور حوله أسعارها وتوازن وفقاً له الإرتفاعات

---

(27) كان ذلك آنذاك، في عام 1865، محض «رأي» لماركس. أما اليوم، فبعد البحوث الواسعة، من ماورر إلى مورغان، والمتعلقة بالمشاعة البدائية، بات ذلك واقعاً، يندر أن يجادل فيه أحد. [ف. إنجلز].

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص102، [الطبعة العربية، ص 123-124].

والإنخفاضات المستمرة بعضها بعضاً. وهناك، علاوة على ذلك، دائماً، **قيمة السوق** ـ نتحدث عنها لاحقاً ـ التي ينبغي تمييزها عن القيمة الفردية لسلع مفردة ينتجها شتى المنتجين. إن القيمة الفردية لبعض من هذه السلع تقف دون قيمة السوق (أي أن إنتاجها يستلزم وقت عمل أقل مما تعبّر عنه قيمة السوق)، بينما تقف القيمة الفردية لسلع أخرى فوق قيمة السوق. وينبغي النظر إلى قيمة السوق، من جهة أولى، بوصفها قيمة وسطية للسلع التي يتم إنتاجها في ميدان معين من ميادين الإنتاج، وبوصفها، من جهة ثانية، [188] القيمة الفردية للسلع، التي يتم إنتاجها في ظل شروط وسطية في ميدانٍ معينٍ، والتي تؤلف شطراً كبيراً من منتوجات ذلك الميدان. إن السلع المُنتجة في أسوأ الشروط، أو تلك المُنتجة في أفضلها، لا تضبط قيمة السوق إلّا في تراكيب استثنائية فقط، وقيمة السوق هذه تؤلف بدورها مركزاً لتقلبات أسعار السوق من حولها، ولكن هذه الأسعار متماثلة دائماً بالنسبة لسائر السلع من الصنف نفسه. وإذا كان عرض السلع بالقيمة الوسطية، أي بالقيمة الوسطية لكتلة السلع، التي تقف بين القطبين المتطرفين، يشبع الطلب الاعتيادي، فإن السلع التي تقف قيمتها الفردية دون سعر السوق، سوف تحقق فائض قيمة إضافياً، أو ربحاً فائضاً، في حين أن تلك السلع التي تقف قيمتها الفردية فوق قيمة السوق، لا تستطيع تحقيق جزء من فائض القيمة الذي تحتويه.

ولا ينفع بشيء الزعم بأن بيع السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط يبيّن أن هذه السلع لازمة لإشباع الطلب(*). فلو كان السعر في الحالة المفترضة أعلى من قيمة السوق الوسطية، فإن الطلب سيكون أقل(**). ويمكن لصنف معين من السلع، عند سعر معين، أن يحتل حيزاً معيناً فقط في السوق؛ ولا يبقى هذا الحيز على حاله عند وقوع تغيّر في السعر، إلّا إذا كان ارتفاع السعر يتطابق مع انخفاض كمية السلع، أو كان انخفاض السعر يتطابق مع تزايد كميتها. أما إذا كان الطلب من القوة بحيث أنه لا يتقلص حتى عندما يضبط السعر بفعل قيمة السلع المنتجة في ظل أسوأ الشروط، فإن هذه الأخيرة تحدد قيمة السوق. وليس ذلك بممكن إلّا إذا كان الطلب مرتفعاً فوق المعتاد، أو كان العرض هابطاً دون المعتاد. أخيراً، إذا كانت كتلة السلع المُنتجة أكبر من أن تجد تصريفاً لها بموجب قيم السوق الوسطية، فإن السلع المُنتجة في ظل أفضل الشروط هي التي تحدد قيمة السوق. ويمكن للسلع من هذا الصنف الأخير، مثلاً، أن تُباع حسب

(*) ورد في الطبعة الأولى: العرض. [ن. برلين].

(**) ورد في الطبعة الأولى كلمة «أكبر»؛ صححت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

قيمها الفردية بالضبط تماماً أو بصورة تقريبية، وفي هذه الحالة يمكن للسلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط أن تعجز، على الأرجح، عن تحقيق سعر كلفتها، في حين أن السلع المُنتجة في ظل الشروط الوسطية، لن تستطيع أن تحقق غير جزء مما تحتويه من فائض قيمة. وما قيل هنا بصدد قيمة السوق، ينطبق أيضاً على سعر الإنتاج، ما إن يأتي هذا ليحل محل قيمة السوق. إن سعر الإنتاج ينتظم في كل ميدانٍ منفرد كما ينتظم أيضاً بفعل ظروف معينة. ولكن سعر الإنتاج هذا، بدوره، مركز تتذبذب حوله أسعار السوق اليومية، وتتساوى بموجبه خلال فترات محددة (أنظر ريكاردو، حول تحديد أسعار الإنتاج من قبل [189] المشاريع العاملة في ظل أسوأ الشروط)(*).

ومهما تكن الكيفية التي تنتظم بها الأسعار، فالنتائج هي كالآتي:

1 ـ إن قانون القيمة يتحكم بحركة الأسعار، بحيث أن تزايد أو تناقص وقت العمل اللازم للإنتاج يجعل أسعار الإنتاج ترتفع أو تنخفض. وبهذا المعنى بالذات يقول ريكاردو (الذي كان يشعر يقيناً أن أسعار الإنتاج عنده تنحرف عن قيم السلع) إن

> «البحث الذي يود أن يجذب إليه انتباه القارىء، يتعلق بتأثير التغيرات في القيمة النسبية للسلع وليس في قيمتها المطلقة». ([د. ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، المؤلفات، أعدها للنشر: ماكلوخ، لندن، 1852، ص15]).
>
> «the inquiry to which he wishes to draw the reader's attention, relates to the effect of the variations in the relative value of commodities, and not in their absolute value». ([D. Ricardo, *On the Principles of Political Economy and taxation. Works,* ed. by MacCulloch, London, 1852, p. 15]).

2 ـ إن الربح الوسطي، الذي يحدد أسعار الإنتاج، ينبغي أن يكون على الدوام مساوياً، بصورة تقريبية، لكمية فائض القيمة، التي تؤول إلى رأسمال معين بوصفه جزءاً صحيحاً من رأس المال الاجتماعي الكلّي. لنفرض أن المعدل العام للربح، وبالتالي الربح الوسطي، إنما يجري التعبير عنه بقيمة نقدية أكبر من متوسط فائض القيمة الفعلي المعبّر عنه بالنقد. ولكن بمقدار ما يتعلق الأمر بالرأسماليين، فالأمر سيّان بالنسبة إليهم، أن يحتسبوا لبعضهم بعضاً، بصورة متبادلة، ربحاً يبلغ 10% أو 15%. فالنسبة الأولى،

(*) ريكاردو، المرجع نفسه، ص60-61. [ن. برلين].

أي 10%، لا تغطي قيمة سلعية فعلية أكبر مما تغطيه النسبة الثانية، أي 15%، نظراً لأن تضخيم التعبير النقدي متبادلٌ عند الجميع. أما بالنسبة إلى العمال (ونفترض هنا أنهم يتلقون أجورهم الاعتيادية، وأن تصاعد الربح الوسطي لا يشكل اقتطاعاً فعلياً من الأجور، أي أنه لا يعبّر عن شيء مختلف تماماً عن فائض القيمة الاعتيادي الذي يأخذه الرأسمالي)، فإن ازدياد أسعار السلع، الناجم عن تصاعد الربح الوسطي، ينبغي أن يُقابل ازدياد التعبير النقدي لرأس المال المتغيّر. والواقع أن مثل هذا الارتفاع الاسمي العام في معدل الربح وفي الربح الوسطي، فوق المستوى الذي يحدده تناسب فائض القيمة الفعلي إلى رأس المال الكلّي المسلّف، أمر غير ممكن من دون أن يجُرّ إلى ارتفاع الأجور، وكذلك ارتفاع أسعار السلع التي تؤلف رأس المال الثابت. والعكس صحيح عند حدوث انخفاض. وبما أن القيمة الكلّية للسلع هي التي تضبط فائض القيمة الكلّي، وهذا بدوره يضبط ـ كقانون عام يتحكم بالتقلبات ـ مستوى الربح الوسطي وبالتالي معدل الربح العام، فواضح أن قانون القيمة يضبط أسعار الإنتاج.

[190] إن ما تفعله المنافسة، بادىء الأمر، في أحد ميادين الإنتاج، هو أنها تقرر قيمة سوق موحّدة وسعر سوق موحّداً من مختلف القيم الفردية للسلع. غير أن تنافس رؤوس الأموال في مختلف ميادين الإنتاج هو الذي يُنشىء سعر الإنتاج الذي يساوي بين معدلات الربح في الميادين المختلفة. وإن تكوين أسعار الإنتاج يستلزم تطوراً في نمط الإنتاج الرأسمالي أعلى مما يستلزمه إقرار قيمة السوق الموحّدة وسعر السوق الموحّد.

ولكي تُباع السلع، من ميدان الإنتاج الواحد نفسه، ومن الصنف نفسه، ومن النوعية نفسها تقريباً، بموجب قيمتها، لا بد من شرطين:

أولاً ـ يجب أن تتساوى مختلف القيم الفردية في قيمة اجتماعية واحدة، هي قيمة السوق التي تناولناها أعلاه، وهذا يقتضي وجود التنافس بين مُنتجي السلع ذات الصنف نفسه، كما يقتضي أيضاً وجود سوق يعرضون فيه سلعهم في وقت واحد. ولكي يتطابق سعر السوق للسلع المتماثلة، رغم أنها تنتج في ظروف متباينة ومتفردة اللون، يتطابق مع قيمة السوق، ولا ينحرف عنها، سواء بأن يعلو عليها أو يهبط دونها، فمن الضروري أن يكون الضغط، الذي يمارسه مختلف الباعة على بعضهم بعضاً، كبيراً بما فيه الكفاية لكي تطرح في السوق كتلة من السلع تناسب الحاجة الاجتماعية، أي الكمية التي يكون المجتمع قادراً على أن يدفع لقاءها قيمة السوق. ولو تجاوزت كتلة المنتوجات هذه الحاجة، فإن السلع ينبغي أن تُباع دون قيمة السوق؛ وتُباع، على العكس، فوق قيمة السوق هذه، إذا كانت كتلة المنتوجات ليست كبيرة بما فيه الكفاية، أو، وهذا ما يُضارع

الشيء نفسه، إذا كان ضغط التنافس بين الباعة ليس قوياً بما فيه الكفاية كيما يرغمهم على أن يجلبوا الكتلة المناسبة من السلع إلى السوق. وإذا ما تغيرت قيمة السوق، فإن الشروط التي يمكن أن تُباع في ظلها الكتلة الإجمالية للسلع، تتغير هي الأخرى. أما إذا هبطت قيمة السوق، فإن الحاجة الاجتماعية (ونعني هنا بها دوماً الحاجة القادرة على الدفع) تتوسع، بصورة وسطية، وتستطيع، في حدود معينة، أن تمتص كتلاً أكبر من السلع. وإذا ارتفعت قيمة السوق، فإن الحاجة الاجتماعية للسلع تتقلص، ولذلك تمتص منها كتلاً أقل. وهكذا، إذا كان الطلب والعرض ينظّمان أسعار السوق، أو بالأحرى ينظّمان انحرافات أسعار السوق عن قيمة السوق، فإن قيمة السوق، من ناحيتها، هي التي تنظّم العلاقة بين الطلب والعرض، أو تنظّم المركز الذي تستطيع تقلبات الطلب والعرض أن تُرغم أسعار السوق على التذبذب من حوله.

[191] ولو نظرنا إلى المسألة عن كثب، لوجدنا أن الشروط التي تنطبق على قيمة السلعة المفردة، تجدد إنتاج نفسها هنا كشروط محددة لقيمة المقدار الكلّي لسلع صنف معين، ذلك لأن الإنتاج الرأسمالي هو، منذ البداية، إنتاج واسع النطاق؛ ووجدنا أن ما يتم إنتاجه من سلع بمقادير صغيرة نسبياً كمنتوج جماعي ولو على يد الكثير من صغار المنتجين، في ظل أنماط إنتاج أخرى أدنى تطوراً، يتركز بمقادير ضخمة ـ على الأقل بالنسبة للسلع الأساسية ـ في يد قلة قليلة نسبياً من التجار في السوق، فيُدخّر ويُعرض للبيع، بوصفه المنتوج الجماعي لفرع إنتاج بأكمله، أو لأجزاء منه كبيرة أو صغيرة نوعاً ما.

ونشير هنا، بصورة عابرة تماماً، إلى أن «الحاجة الاجتماعية»، أي ما يضبط مبدأ الطلب، مشروطة، جوهرياً، بالعلاقة بين مختلف الطبقات، وبالموقع الاقتصادي المعني الذي تحتله كل واحدة منها، أي تحديداً، وفق النسبة بين فائض القيمة الكلّي والأجور، هذا أولاً، وثانياً وفق النسبة التي ينقسم بها فائض القيمة إلى أجزاء مختلفة (ربح، فائدة، ريع عقاري، ضرائب، إلخ)؛ وهكذا يتضح هنا أيضاً، مرة ثانية، كيف أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تستطيع أن تفسّر أي شيء على الإطلاق، قبل إظهار الأساس الذي تقوم عليه هذه العلاقة.

ورغم أن السلعة والنقد يمثلان وحدة تضم القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، فإن هذين التحديدين، كما سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الأول، 3) يقعان في فعل الشراء والبيع، على طرفي نقيض، بحيث أن السلعة (البائع) تمثل القيمة الاستعمالية وأن النقد (الشاري) يمثل القيمة التبادلية. وتنحصر أول مقدمة للبيع في أن

تكون للسلعة قيمة استعمالية، أي أن توافق حاجة اجتماعية، كما سبق أن بيّنا. أما المقدمة الأخرى فهي أن كمية العمل التي تحتويها السلعة ينبغي أن تمثل العمل الضروري اجتماعياً، وبالتالي فإن القيمة الفردية للسلعة (أو سعر البيع وهو ما يضارع الشيء نفسه في ظل هذه الفرضية) ينبغي أن تتطابق مع قيمتها الاجتماعية[28].

دعونا نطبق ذلك على كتلة السلع الماثلة في السوق، والتي تؤلف منتوج فرع كامل من فروع الإنتاج.

وستتوضح الأمور بأبسط صورها، عندما ننظر إلى كتلة السلع بمجملها، بادىء الأمر، باعتبارها سلعة واحدة لفرع إنتاج واحد، وأن نجمع أسعار السلع الكثيرة المتماثلة، لتكون بمثابة سعر واحد. فما قلناه عن السلعة المفردة، يصح الآن حرفياً على الكتلة [192] السلعية، لفرع إنتاج معين، الماثلة في السوق. إن مطلب أن تتطابق القيمة الفردية للسلعة مع قيمتها الاجتماعية، يتحقق أو يجري تحديده الآن بمعنى أن الكمية الإجمالية للسلعة تحتوي على العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، وأن قيمة كتلة السلع هذه تساوي قيمتها في السوق.

لنفترض الآن، أن كتلة كبيرة من هذه السلع إنما يتم إنتاجها، تقريباً في ظل الشروط الاجتماعية الاعتيادية، بحيث تكون القيمة الاجتماعية هي في الوقت نفسه القيمة الفردية للسلع المفردة التي تؤلف هذه الكتلة. ولو كان هناك جزء صغير نسبياً من السلع، يتم إنتاجه في شروط أسوأ من هذه، وجزء آخر في شروط أفضل من هذه، بحيث تكون القيمة الفردية للجزء الأول أكبر، والقيمة الفردية للجزء الثاني أصغر من القيمة الوسطية لأكثرية السلع، علماً بأن هاتين الحالتين القصويين توازنان بعضهما بعضاً، بحيث أن القيمة الوسطية للسلع التي تنتمي إلى هذين الجزءين تساوي قيمة السلع التي تنتمي إلى الكتلة الوسطية، فإن قيمة السوق تتحدد من خلال قيمة السلع التي يتم إنتاجها في ظل الشروط الوسطية[29]. إن قيمة الكتلة الكلّية للسلع تساوي المجموع الفعلي لقيم سائر السلع المفردة مأخوذة بمجموعها، سواء تلك السلع التي تم إنتاجها في ظل الشروط الوسطية، أم في شروط أفضل أو أسوأ من الشروط الوسطية. وفي هذه الحالة، فإن قيمة السوق، أو القيمة الاجتماعية لكتلة السلع ـ أي وقت العمل الضروري الذي تحتوي عليه ـ تتحدد بقيمة الكتلة الوسطية الغالبة من السلع.

---

(28) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859.

(29) المرجع نفسه.

لنفترض، على العكس، أن المقدار الكلّي للسلع المطلوبة، المجلوبة إلى السوق، يظل على حاله، غير أن قيمة السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط لا تتوازن مع قيمة السلع المُنتجة في أفضل الشروط، بحيث أن ذلك الجزء من كتلة السلع الذي تم إنتاجه في أسوأ الشروط يؤلف كمية هامة نسبياً، سواء مقابل الكتلة الوسطية من السلع أم مقابل الحالة القصوى الأخرى. عندئذ فإن كتلةِ السلع التي تم إنتاجها في ظل أسوأ الشروط هي التي تضبط قيمة السوق، أو القيمة الاجتماعية.

أخيراً، لنفترض أن السلع التي أُنتجت في شروط أفضل من الشروط الوسطية تتجاوز من حيث كميتها تلك السلع التي أُنتجت في أسوأ الشروط بدرجة ملحوظة، بل إنها تؤلف مقداراً كبيراً حتى بالقياس إلى السلع المنتجة في ظل شروط وسطية؛ عندئذ تنتظم قيمة السوق بفعل ذلك الجزء من السلع الذي أُنتج في ظل أفضل الشروط. ونصرف النظر، هنا، عن حالة فيض السوق، التي يتم فيها دائماً ضبط أسعار السوق بذلك الجزء من السلع الذي أُنتج في ظل أفضل الشروط؛ فنحن لا نتناول، هنا، سعر السوق، إذ إنه [193] يختلف عن قيمة السوق، بل نحن نتناول مختلف التحديدات المقررة لقيمة السوق نفسها[30].

---

(30) إن الخلاف بين شتورخ وريكاردو بخصوص الريع العقاري (وهو خلاف يقتصر على هذا الموضوع: والواقع أن كل واحد من الاثنين لم يلتفت إلى رأي الآخر) حول ما إذا كانت قيمة السوق (وهي ما يسميانه سعر السوق أو سعر الإنتاج على الأرجح) تنتظم بفعل السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط (ريكاردو) أو تلك المُنتجة في ظل أفضل الشروط (شتورخ)، إن هذا الخلاف ينحل آخر المطاف في أن الاثنين معاً مصيبان والاثنين مخطئان، وأن الاثنين معاً أغفلا كلياً أخذ الحالة الوسطية بعين الاعتبار(*). قارن محاكمات كوربيت(**) بصدد تلك الحالات، التي ينتظم فيها السعر بفعل السلع المنتجة في ظل أفضل الشروط. «لا ينبغي الظن أنه» (ريكاردو) «يزعم أن قطعتين مفردتين من سلعتين مختلفتين، قبعة وزوجاً من الأحذية مثلاً، تبادلان لقاء بعضهما بعضاً عندما يكون صنع كل واحدة من هاتين القطعتين بالذات قد تطلب لإنتاجهما كمية مماثلة من العمل. فكلمة «سلعة» ينبغي أن تُفهم هنا على أنها تعني «نوعاً من السلع» وليس محض قبعة واحدة بمفردها، أو زوجاً واحداً من الأحذية بمفرده، وإلخ. إن مجمل العمل الذي يُنتج سائر القبعات في إنكلترا، ينبغي أن يُعتبر، لهذا الغرض، موزعاً على كل القبعات. ويبدو لي أن هذا الشيء لم يجر التعبير عنه بوضوح كاف في البداية وفي الموضوعات العامة لمذهب ريكاردو».
(ملاحظات حول خلافات لفظية معينة في الاقتصاد السياسي، إلخ، لندن، 1821، ص 53 ـ 54).
(*Observations on certain Verbal Disputes in Political Economy etc.*, London, 1821, p. 53-54).

والواقع، إذا توخينا الدقة كلها (وهذا في الواقع العملي لا يتحقق، بالطبع، إلّا بصورة تقريبية ويتعرض لتحويرات لا تحصى)، أن قيمة السوق لمجمل كتلة السلع، التي تنتظم، في الحالة I، بفعل القيم الوسطية، تساوي مجموع قيمها الفردية؛ إلّا أن هذه القيمة، بالنسبة للسلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط وأفضلها هي قيمة فرضتها(*) على السلع القيمة الوسطية. فالأشخاص الذين يُنتِجون سلعهم في ظل أسوأ الشروط القصوى مرغمون على بيعها دون القيمة الفردية؛ والمنتجون في ظل أفضل الشروط القصوى يبيعونها فوق القيمة الفردية.

إن كتلتي القيمة الفرديتين اللتين تم إنتاجهما في ظل الحالتين القصويين [أسوأ الشروط وأفضلها] لا توازنان بعضهما بعضاً في الحالة II، بل إن السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط هي التي تكتسب أهمية حاسمة. وإذا توخينا الدقة، فإن السعر الوسطي أو قيمة السوق لكل سلعة مفردة أو لكل جزء صحيح من الكتلة الكلّية للسلع، إنما يتحدد هنا من خلال القيمة الكلّية لمجمل كتلة السلع، التي يتم الحصول عليها عند جمع القيم المفردة للسلع التي أُنتجت في ظل شروط مختلفة للغاية، ومن خلال ذلك الجزء من هذه القيمة الكلّية، الذي يؤول إلى كل سلعة مفردة. إن قيمة السوق المستخرجة على هذا النحو، تعلو على القيمة الفردية ليس فقط للسلع التي أُنتجت في ظل الشروط الأكثر ملاءمة، بل [194] تعلو أيضاً على قيمة السلع التي تنتمي إلى الكتلة الوسطية؛ ولكنها ستظل مع ذلك أدنى من القيمة الفردية للسلع المُنتجة في ظل الشروط الأقل ملاءمة. أما إلى أي حد قد تقترب منها أو تتطابق معها تماماً، آخر المطاف، فذلك يتوقف كلّياً على حجم ذلك الجزء الذي يتألف من السلع المُنتجة في ظل أسوأ الشروط داخل ميدان الإنتاج المقصود. وإذا كان الطلب راجحاً عند ذلك ولو بعض الشيء، فإن القيمة الفردية للسلع المُنتجة في ظل الشروط الأقل ملاءمة هي التي تضبط قيمة السوق.

وإذا افترضنا أخيراً، كما في الحالة III، أن كمية السلع المُنتجة في ظل أفضل

= [(*) [ريكاردو، المرجع نفسه، ص60-61، أنظر أيضاً: (هنري شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادئ المحددة لازدهار الأمم، المجلد الثاني، سانت بطرسبورغ، 1815، ص78-79).

(Storch, Henri, *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations,* T.2, St. Pétersbourg 1815, p.78-79)]. [ن. برلين].

(**) T. Corbet، ت. كوربيت، المرجع نفسه، ص 42 ـ 44]. [ن. برلين].

(*) في الطبعة الأولى: وضعتها aufstellt. عُدّلت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

الشروط تحتل حيزاً أكبر، ليس فقط بالمقارنة مع نقيضها، بل أيضاً بالمقارنة مع الشروط الوسطية، فإن قيمة السوق تهبط دون القيمة الوسطية. وإن القيمة الوسطية، المحسوبة بجمع مقادير قيم السلع المنتجة في ظل شروط طرفي النقيض كما في ظل الشروط الوسطية أيضاً، تقف هنا دون قيمة الفئة الوسطى وتقترب منها أو تبتعد عنها تبعاً للمقادير النسبية لذلك الجزء الذي تم إنتاجه في أكثر الشروط ملاءمة. وإذا كان الطلب ضعيفاً بالقياس إلى العرض، فإن جزء السلع المُنتج في أكثر الشروط ملاءمة، مهما كان حجمه، يكتسب وضعه المحدِّد عنوة، وذلك بأن يخفض سعره إلى مستوى قيمته الفردية. ولا يمكن لقيمة السوق أن تتطابق مع هذه القيمة الفردية للسلع المنتجة في ظل أفضل الشروط، إلّا إذا كان العرض يفوق الطلب بشدة.

إن تثبيت قيمة السوق، المعروض هنا **بصورة تجريدية**، يتحقق في السوق الفعلية عن طريق المنافسة بين الشارين، على افتراض أن يكون الطلب كبيراً بما فيه الكفاية لامتصاص الكتلة السلعية المقصودة حسب قيمتها المثبتة بهذه الصورة. وهنا نأتي إلى النقطة الأخرى.

ثانياً ـ إن القول بأن للسلعة قيمة استعمالية، لا يعني سوى أنها تلبي حاجة اجتماعية من نوع ما. وطالما أننا نعالج سلعة مفردة فقط، فإن بالوسع الافتراض أن الحاجة إلى هذه السلعة المقصودة قائمة ـ وكميتها متضمنة في سعرها ـ دونما مزيد بحث في مقادير الحاجة الواجب تلبيتها. غير أن هذا الجانب الكمي من الأمر يغدو جوهرياً، ما إن نواجه منتوج فرع إنتاجي بأكمله، من جهة، والحاجة الاجتماعية إليه من جهة ثانية. ومن الضروري الآن دراسة مقياس هذه الحاجة الاجتماعية، نعني كميتها.

ونفترض هنا في هذه التعريفات عن قيمة السوق، أن كتلة السلع المنتجة معطاة، أي أنها تظل على حالها وأن التغير الوحيد إنما يطرأ على التناسب بين الأجزاء المكوّنة لهذه الكتلة، والتي تم إنتاجها في ظل شروط مختلفة، وأن قيمة السوق للكتلة نفسها من السلع تنتظم بالتالي بصورة متباينة. لنفرض أن هذه الكتلة هي الكمية المعتادة للعرض، ونغفل [195] هنا إمكانية الانسحاب المؤقت لجزء من السلع المنتجة من السوق. ولو بقي الطلب على هذه الكتلة هو الطلب المعتاد، فإن السلع ستُباع حسب قيمة السوق، مهما كانت الطريقة التي تنتظم بها قيمة السوق هذه من بين الطرق الثلاث المبحوثة أعلاه. إن الكتلة السلعية لا تلبي حاجة ما فحسب، بل تلبيها على نطاق اجتماعي. ولو كانت كمية السلع في السوق، أصغر أو أكبر من الطلب عليها، لتعرّض سعر السوق لانحرافات عن قيمة السوق. وعندما تكون الكمية أصغر مما ينبغي فإن الانحراف الأول هو أن السلع التي يتم إنتاجها في ظل أسوأ الشروط هي التي تُنظّم دوماً قيمة السوق؛ أما عندما تكون

الكمية أكبر مما ينبغي فإن السلع المنتجة في ظل أفضل الشروط هي التي تُنظّم دوماً قيمة السوق هذه؛ أي أن إحدى الحالتين القصويين هي التي تحدد قيمة السوق، رغم أن التناسب المحض بين الكتل المنتجة في مختلف الشروط، لا بد أن يفضي إلى نتيجة أخرى. أما إذا كان الفارق بين الطلب على المنتوجات وعرضها أكبر، فإن سعر السوق سوف ينحرف بحدة أكبر عن قيمة السوق، سواء فوقها أم دونها. ولكن الفارق بين كمية السلع المنتجة والكمية التي يمكن أن تُباع بها السلع حسب قيمة السوق، يمكن أن ينشأ عن سبب مزدوج. فإما أن تتغير هذه الكمية ذاتها من السلع المنتجة، فتغدو قليلة جداً أو كبيرة جداً، بحيث أن تجديد الإنتاج يتم على نطاق آخر يختلف عن ذلك الذي انتظمت قيمة السوق المعنية بموجبه. وفي هذه الحالة يتغير العرض رغم أن الطلب يبقى على حاله، وبذلك ينشأ فيض إنتاج نسبي أو نقص إنتاج؛ أو أن تجديد الإنتاج، أي العرض، يبقى على حاله، لكن الطلب يهبط أو يرتفع، وهو شيء يمكن أن يحدث لأسباب مختلفة، ورغم أن المقدار المطلق للعرض يبقى على حاله هنا، فإن المقدار النسبي، أي مقداره بالمقارنة مع الحاجة يكون قد تغيّر. والأثر الناجم عن ذلك يماثل ما ينجم عن الحالة الأولى، ولكن في الاتجاه المعاكس لا غير. أخيراً: إذا وقعت التغيرات على كلا الجانبين ولكن إما في اتجاهين متعاكسين، أو في الاتجاه نفسه ولكن بدرجة متباينة ـ أي بوجيز القول إذا وقعت تغيّرات في الطرفين ولكنها تغيّر في الوقت نفسه التناسب السابق بين الطرفين، فإن النتيجة النهائية لا بد أن تخلص إلى واحدة من الحالتين المبحوثتين أعلاه.

إن الصعوبة الحقيقية في التحديد العام لمفهومي الطلب والعرض هي أن هذا التحديد يبدو وكأنه ينتهي إلى لغو فارغ. لنمعن النظر بادىء الأمر في العرض، في المنتوج الماثل في السوق أو الذي يمكن أن يُجلب إليه. ولكي لا نغرق هنا في تفاصيل لا فائدة فيها، [196] فإننا نأخذ كتلة السلع المنتجة خلال السنة في كل فرع صناعي محدد، ونصرف النظر كلياً عن واقع أن مختلف السلع تستطيع بدرجة أكبر أو أقل ألّا ترد إلى السوق وتُخزّن في المستودعات حتى تُستهلك في السنة القادمة مثلاً. إن هذا التجديد السنوي للإنتاج يجري التعبير عنه، بادىء الأمر، في كمية معينة، أعداداً أو مقاييس، وفقاً لكون كتلة السلع المقصودة تُقاس بالجملة أو بالقطعة؛ فلسنا هنا إزاء مجرد قيم استعمالية تلبي حاجة بشرية فحسب، بل هي قيم استعمالية ماثلة في السوق بحجم معين. ولكن لكتلة السلع هذه، ثانياً، قيمة سوق محددة، يمكن للمرء أن يعبّر عنها بشكل قيمة السوق لسلعة مفردة أو مقياس سلعي يخدم بمثابة وحدة قياس. وعليه، ليست هناك صلة ضرورية بين كمية السلع

الموجودة في السوق وبين قيمة السوق الخاصة بهذه السلع؛ وحين تكون لعدد من السلع، مثلاً، قيمة عالية بشكل خاص ولعدد آخر منها قيمة متدنية بشكل خاص، فإن مقداراً معيناً من القيمة يمكن أن يتمثل بكمية كبيرة جداً من هذه السلع أو يتمثل بكمية قليلة جداً من السلع الأخرى. ولا توجد بين كمية السلع الموجودة في السوق وقيمة السوق لهذه السلع سوى الصلة التالية: إن إنتاج كمية معينة من السلع يتطلب كمية معينة من وقت العمل الاجتماعي، عند مستوى معين من إنتاجية العمل السائدة في كل فرع إنتاجٍ معينٍ، رغم أن هذه النسبة تتباين بالطبع بتباين ميادين الإنتاج، وليست لها أية صلةٍ باطنية بالطابع النافع لهذه السلعة أو بالطبيعة الخاصة لقيمتها الاستعمالية. وإذا كان نوع معين من السلع مقداره آ، يكلف وقت عمل مقداره ب، فإن الكمية ن آ تكلف، شريطة أن تبقى الظروف الأخرى على حالها، وقت عمل مقداره ن ب. زد على ذلك: بمقدار ما يريد المجتمع أن يشبع حاجاته وينتج لهذا الغرض صنفاً معيناً من السلع فإن عليه أن يدفع لقاءها. وفي الواقع، بما أن الإنتاج السلعي يفترض تقسيم العمل، فإن المجتمع يدفع لقاء هذه السلع بأن يستخدم لأجل إنتاجها جزءاً من وقت العمل المتاح، أي أنه يشتريها بواسطة كمية معينة من وقت العمل الذي يمكن له، يعني هذا المجتمع، أن يتصرّف به. إن ذلك القسم من المجتمع، الذي يفرض عليه تقسيم العمل أن يستخدم عمله لإنتاج السلعة المحددة المعنية، ينبغي أن يتلقى مُعادِلاً من العمل الاجتماعي، متجسداً في سلع تلبي حاجاته. ولكن هناك صلة عرضية فقط، وليس ضرورية، بين الكمية الكلّية للعمل الاجتماعي، المبذول في منتوج اجتماعي محدد، أي بين ذلك الجزء من قوة العمل الكلّية التي يخصصها المجتمع لإنتاج هذا المنتوج، أي بين النطاق الذي [197] يشغله إنتاج هذا المنتوج من الإنتاج الكلّي، من جهة، وبين النطاق الذي يسعى به المجتمع، من جهة أخرى، إلى تلبية حاجته بواسطة المنتوج المحدد المعني. ومع أن كل سلعة مفردة أو كل كمٍّ معين لنوعٍ محددٍ من السلع لا يحتوي سوى العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجه، وأن قيمة السوق لُمجمل كتلة السلع من النوع المعين لا تعبّر، من هذه الناحية، سوى عن العمل الضروري، غير أنه إذا كانت السلعة المعنية قد أُنتجت بمقياس يفوق الحاجة الاجتماعية في ذلك الوقت، فإن قسماً من وقت العمل الاجتماعي يكون قد تبدّد، وعندئذ فإن كتلة السلع كلها في السوق سوف تمثل، كمية من العمل الاجتماعي أصغر بكثير مما تحتويه فعلياً. (ولا يقيم المجتمع الصلة بين مقدار وقت العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج سلعة معينة، وبين نطاق الحاجة الاجتماعية المزمع تلبيتها بهذه السلعة، إلّا حيثما يكون الإنتاج تحت رقابة المجتمع الفعلية، التي تحدد هذا

الإنتاج). وعليه، لا بد لهذه السلع من أن تُصرّف بأدنى من قيمة السوق، بل قد يتعذر بيع قسم منها تماماً. ويحدث العكس، إذا كان مقدار العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج نوعٍ معينٍ من السلع قليلاً جداً بالقياس إلى مقدار الحاجة الاجتماعية التي يلبيها هذا المنتوج. أما إذا كان مقدار العمل الاجتماعي المُنفق على إنتاج سلعة معينة يتطابق مع نطاق الحاجة الاجتماعية الواجب تلبيتها، بحيث أن الكتلة المنتجة من المنتوج تتطابق مع المقياس المعتاد لتجديد الإنتاج ويبقى الطلب دون تغيّر، فإن السلعة تُباع حسب قيمة السوق الخاصة بها. إن تبادل أو بيع السلع حسب قيمها هو المبدأ العقلاني، هو القانون الطبيعي لتوازن هذه السلع؛ وينبغي للانحرافات أن تُفسَّر إنطلاقاً من هذا القانون، لا أن يُفسَّر القانون، على العكس، إنطلاقاً من هذه الانحرافات.

لننعم النظر الآن في الجانب الآخر، أي الطلب.

تُشترى السلع بوصفها وسائل إنتاج أو وسائل عيش ـ ولا يغير من الأمر شيئاً أن بعض أنواع السلع يمكن أن يخدم كلا الغرضين ـ لتذهب إما إلى الاستهلاك الإنتاجي أو الاستهلاك الفردي. وعليه ثمة طلب عليها من المُنتجين (وهم هنا الرأسماليون، حيث أننا نفترض أن وسائل الإنتاج تتحول إلى رأسمال) وطلب من المستهلكين. ويبدو أن ذلك يفترض منذ البداية وجود مقدار معين من الحاجة الاجتماعية على جهة الطلب، تقابله، [198] على جهة العرض، مقادير معينة من الإنتاج الاجتماعي في مختلف فروع الإنتاج. ولكي تستطيع صناعة القطن أن تحقق تجديد إنتاجها السنوي على نطاق معين، لا بد من كمية اعتيادية من القطن، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار التوسع السنوي في تجديد الإنتاج الناجم عن تراكم رأس المال، فإن ذلك يتطلب، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، كمية إضافية من القطن. والحال نفسه بالنسبة إلى وسائل العيش. إذ ينبغي أن تحصل الطبقة العاملة من جديد على الكمية نفسها، في الأقل، من وسائل العيش الضرورية، حتى لو كانت هذه الكمية تختلف بعض الشيء من حيث طابع السلع التي تتألف منها، لكي تحافظ على مستوى عيشها الوسطي المألوف؛ ولو أخذنا النمو السنوي للسكان في الحساب، فإنها تحتاج إلى كمية إضافية من وسائل العيش؛ وكذا الحال بالنسبة إلى الطبقات الأخرى، مع شيء من التعديل بهذا القدر أو ذاك.

ويتضح إذن أن هناك، من ناحية الطلب، حاجة اجتماعية محددة ذات مقدار معين تتطلب لتغطيتها توافر مقدار معين من السلع في السوق. غير أن التحديد الكمي لهذه الحاجة مرن ومتقلب للغاية. فثباته ظاهري وحسب. ولو كانت وسائل العيش أرخص أو كانت الأجور النقدية أعلى، لأشترى العمال المزيد منها، ولبرزت «حاجة اجتماعية» أكبر

إلى أنواع معينة من السلع، هذا من دون أن نذكر الفقراء المعوزين، إلخ، الذين ينحدر «الطلب» عندهم دون الحدود الدنيا لحاجتهم الجسدية. ولو أصبح القطن، من ناحية أخرى، أرخص ثمناً، على سبيل المثال، لتنامى طلب الرأسماليين عليه، ولتم توظيف رأسمال إضافي أكثر في صناعة القطن، إلخ. ولا ينبغي بنا قط أن ننسى أن الطلب من أجل الاستهلاك الإنتاجي هو، بموجب فرضيتنا، طلب الرأسمالي الذي ينحصر هدفه الحقيقي في إنتاج فائض القيمة، بحيث أنه لا يُنتج نوعاً معيناً من السلع إلّا لهذه الغاية. غير أن ذلك لا يمنع الرأسمالي بالمرة، من جهة أخرى، بمقدار ما يبرز في السوق بمثابة شارٍ للقطن، مثلاً، من أن يمثّل الحاجة إلى القطن، تماماً مثلما لا يهم بائع القطن إن كان الشاري سيحوّل هذا القطن إلى أقمشة قمصان أم قطن بارود، أم يزمع أن يصم به أذنيه وآذان العالم عن السماع. غير أن لذلك تأثيراً كبيراً في تحديد أي نوع من الشارين يكون الرأسمالي. إن حاجته إلى القطن تتحور جوهرياً بفعل الظرف التالي، وهو أن هذه الحاجة تحجب، في الواقع الفعلي، حاجته الوحيدة إلى جني الربح. إن الحدود التي تختلف في نطاقها الحاجة الماثلة إلى السلع في السوق ـ نعني الطلب ـ اختلافاً كمياً عن **الحاجة الاجتماعية الفعلية**، إن هذه الحدود تتباين بالطبع إلى حَدٍ كبير بتباين السلع؛ وأقصد بذلك الفارق بين كمية السلع المطلوبة فعلاً، وكمية السلع التي يمكن أن تُطلب [199] عندما تكون هناك أسعار نقدية أخرى للسلع، أو عندما يكون الشارون في أوضاع مالية وبالتالي حياتية مغايرة.

وليس هناك أسهل من إدراك انعدام التناسب بين الطلب والعرض، وما يعقبه من انحراف في أسعار السوق عن قيم السوق. وتكمن الصعوبة الحقيقية في تحديد ما يعنيه تطابق الطلب مع العرض.

يتطابق الطلب مع العرض، عندما يكون التناسب بينهما على نحو معين، بحيث أن الكتلة السلعية لفرع إنتاجي محدد يمكن أن تُباع بموجب قيمة السوق الخاصة بها، لا أكثر من ذلك ولا أقل. هذا هو أول ما نسمعه بخصوص ذلك.

والشيء الثاني هو هذا: عندما تكون السلع قابلة للبيع حسب قيمة السوق الخاصة بها، يتطابق الطلب مع العرض.

إذا تطابق الطلب مع العرض، فإنهما يكفّان عن الفعل، ولهذا السبب بالذات تُباع السلع حسب قيمة السوق الخاصة بها. فإذا كانت هناك قوتان متساويتان في المقدار تفعلان في اتجاهين متعاكسين، فإنهما تلغيان بعضهما بعضاً، ولا تؤثران خارجهما بتاتاً؛ والظاهرات التي تبرز في ظل مثل هذا الشرط ينبغي أن تُفسَّر بسبب آخر غير فعل هاتين

القوتين معاً. وحين يلغي الطلب والعرض أحدهما الآخر بصورة متبادلة، فإنهما يكفّان عن تفسير أي شيء بالمرة، ولا يؤثران على قيمة السوق، فيتركاننا تائهين في ظلام الجهل حول السبب الذي يجعل قيمة السوق هذه تجد تعبيرها في هذا المبلغ من النقد تحديداً وليس في أي مبلغ آخر. ومن الجلي أن القوانين الجوّانية الفعلية للإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن تُفسَّر بالتفاعل المتبادل بين الطلب والعرض (هذا بمعزل عن التحليل الأعمق لهاتين القوتين الاجتماعيتين المحركتين، الذي نصرف النظر عنه في هذا الموضع) نظراً لأن هذه القوانين لا تتحقق ولا تظهر بشكل صافٍ إلّا عندما يكفّ الطلب والعرض عن الفعل، أي عندما يتطابقان. والواقع أن الطلب والعرض لا يتطابقان أبداً، وإن حصل التطابق، فتلك مصادفة عارضة، وبالتالي ينبغي أن تكون هذه الحالة، من الوجهة العلمية، مساوية لصفر، أي ينبغي اعتبارها عديمة الوجود. غير أن الاقتصاد السياسي يفترض أنهما يتطابقان. فلماذا؟ يفعل ذلك لكي يدرس الظاهرات في شكلها المماثل للقانون، في شكلها المطابق للمفهوم، وذلك بمعزل عن مظهرها الخارجي الناجم عن تقلبات الطلب والعرض؛ ولكي يكتشف، من جهة أخرى، الميل الفعلي لحركتها، وتثبيته بطريقة معينة. وبما أن الانحرافات عن التساوي تتسم بطبيعة متعاكسة، وبما أنها تتعاقب، الواحدة بعد الأخرى، باستمرار، فإنها تُلغي بعضها بعضاً بفعل تعاكس اتجاهاتها، بفعل تناقضها نفسه. وهكذا حتى إذا لم تكن ثمة حالة واحدة ملموسة، [200] يتطابق فيها الطلب مع العرض، فإن الانحرافات عن التساوي تتعاقب على نحو معين بحيث أن ـ وهذه نتيجة لكون الانحراف في اتجاه معين يستدعي انحرافاً آخر في اتجاه معاكس ـ الطلب والعرض يتطابقان باستمرار إذا عالجنا حصيلة الحركة لفترة زمنية طويلة إلى هذه الدرجة أو تلك؛ ولكن هذه النتيجة لا تحصل إلّا كمتوسط للحركة الماضية، إلّا من خلال الحركة المستمرة لتناقضهما. وعلى هذا النحو، فإن أسعار السوق المنحرفة عن قيم السوق، تتساوى، منظوراً إليها من ناحية عددها الوسطي، وتعطي متوسطاً يتطابق مع قيمة السوق، علماً بأن الانحرافات عن هذه الأخيرة تُلغي بعضها بعضاً ككميات موجبة وسالبة. وليس لهذا المتوسط بأي حال، محض أهمية نظرية فحسب، بل إنه يتمتع أيضاً بأهمية عملية بالنسبة إلى رأس المال، الذي تُحتسب نفقاته على أساس التقلبات والمسوّيات خلال فترة زمنية محددة.

وعليه، فإن العلاقة بين الطلب والعرض لا تفسر، من جهة، غير انحرافات أسعار السوق عن قيم السوق، وتفسر، من جهة ثانية، الميل نحو نقض هذه الانحرافات، أي نحو نقض مفعول العلاقة بين الطلب والعرض. (ولا ندرس هنا الحالات الاستثنائية

المتعلقة بتلك السلع التي تمتلك سعراً من دون أن تمتلك قيمة). وقد يتحقق نقض التأثير الذي يمارسه الطلب والعرض نتيجة لانحرافاتهما عن التساوي، بأشكال مختلفة جداً. فإذا هبط الطلب، مثلاً، وهبط معه سعر السوق، أمكن أن يؤدي ذلك إلى إنسحاب رأس المال من فرع معني وبذا يتناقص العرض. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تدني قيمة السوق نفسها نتيجة اختراعات تقلص وقت العمل الضروري، فتتساوى مع سعر السوق. وبالعكس، إذا تزايد الطلب، بحيث أن سعر السوق يتجاوز قيمة السوق فيمكن لذلك أن يؤدي إلى تدفق فائض رأس المال على فرع الإنتاج هذا، فيتسع الإنتاج اتساعاً يهبط معه سعر السوق دون قيمة السوق؛ أو قد يفضي ذلك من جهة أخرى إلى ارتفاع في الأسعار يخفّض الطلب نفسه. ومن الممكن أن يؤدي ذلك، في هذا الفرع من الإنتاج أو ذاك، إلى ارتفاع قيمة السوق لفترة طويلة إلى حدٍ معينٍ، نظراً لأن قسماً من السلعة المطلوبة في السوق ينبغي أن يتم إنتاجه، خلال هذا الوقت، في ظل أسوأ الشروط.

وإذا كان الطلب والعرض يحددان سعر السوق، فمن جهة أخرى أن سعر السوق، وقيمة السوق، في التحليل الأبعد، يحددان الطلب والعرض. وهذا جلي للعيان بالنسبة إلى الطلب، نظراً لأنه يتغير في اتجاه معاكس للأسعار، فيرتفع حين تهبط الأسعار، والعكس بالعكس. ولكن ذلك يصحّ على العرض أيضاً. ذلك لأن أسعار وسائل الإنتاج، التي تدخل في السلع المعروضة في السوق، تحدد الطلب على وسائل الإنتاج هذه، فتحدد بذلك عرض السلع التي يتضمن عرضها الطلب على وسائل الإنتاج هذه. فأسعار [201] القطن تتسم بأهمية محددة لعرض الأقمشة القطنية.

ويضاف إلى هذا التشوش ـ أي تحديد الأسعار بفعل الطلب والعرض، إلى جانب تحديد الطلب والعرض بفعل الأسعار ـ أن الطلب يحدّد العرض، وبالعكس، أن العرض يحدّد الطلب، وأن الإنتاج يحدّد السوق، وأن السوق تحدّد الإنتاج[31].

---

(31) إن «البراعات» التالية قطعة هراء نادرة: «إذا كانت كمية الأجور ورأس المال والأرض، اللازمة لإنتاج منتوج معين، تتغير عما كانت عليه، فإن الشيء الذي يسميه آدم سميث سعرها الطبيعي يتغير بالمثل، والسعر، الذي كان في الأصل سعرها الطبيعي، يصبح، حيال هذا التغيّر، سعر السوق الخاص بها، رغم أن كلاً من العرض والطلب يمكن ألّا يتغيرا» (كلاهما يتغير هنا، وذلك بالضبط لأن قيمة السوق، أي سعر الإنتاج، حسب تعبير آدم سميث، يتغير نتيجة لتغير القيمة) «ومع ذلك فإن هذا العرض لا يتفق الآن، بما فيه الكفاية، مع متطلبات الأشخاص القادرين على الدفع والراغبين في الدفع لقاء ما يؤلف الآن تكاليف الإنتاج، بل هو إما أكبر أو أصغر منها،

وحتى الاقتصادي العادي (أنظر الحاشية أدناه) يفهم أنه بدون تغير في العرض أو [202] الطلب متأتٍ عن ظروف خارجية، يمكن للعلاقة بين الاثنين أن تتغير نتيجة تغير في قيمة السوق الخاصة بالسلع. حتى هذا الاقتصادي مضطر لأن يوافق على أنه، مهما كانت قيمة السوق، فإن الطلب والعرض ينبغي أن يتوازنا لكي تتحقق قيمة السوق هذه. وهذا يعني أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تفسر قيمة السوق، بل على العكس، فقيمة السوق هي التي تفسر تقلبات الطلب والعرض. ويمضي مؤلف ملاحظات *Observations* بعد المقتبس الذي استشهدنا به في الحاشية، إلى القول:

> «إلّا أن هذه العلاقة» (بين الطلب والعرض) «إذا كنا، على أية حال، ما نزال نفهم بـ «الطلب» و «السعر الطبيعي» نفس ما فهمناه تواً عند الإشارة إلى آدم سميث، ينبغي أن تكون دوماً علاقة مساواة، ذلك لأن السعر الطبيعي لا يُدفع فعلاً إلّا عندما يكون العرض مساوياً للطلب الفعال، نعني بذلك الطلب الذي لا يدفع أكثر ولا أقل من السعر الطبيعي؛ وبالنتيجة قد يكون هناك سعران طبيعيان مختلفان جداً للسلعة الواحدة نفسها، في وقتين مختلفين، ومع ذلك فإن العلاقة بين الطلب

= بحيث أن التناسب بين العرض وما يمثل الطلب الفعال الذي ينشأ الآن بتأثير تكاليف الإنتاج الجديدة، يختلف عن التناسب القديم. وعليه، يطرأ تغيّر في معدل العرض ـ إذا لم تكن ثمة عقبة تعترض طريقه ـ مما يقود السلعة في آخر المطاف إلى سعرها الطبيعي الجديد. وبما أن السلع تصل إلى سعرها الطبيعي الجديد بفعل التغيّر في عرضها، فقد يلوح مناسباً للبعض، القول إن السعر الطبيعي مدين بوجوده إلى تناسب معين بين الطلب والعرض مثلما أن سعر السوق مدين بوجوده إلى تناسب آخر بينهما، وبالنتيجة فإن السعر الطبيعي، شأنه شأن سعر السوق، يتوقف على العلاقة القائمة بين الطلب والعرض». («إن المبدأ الكبير في الطلب والعرض مدعو لتحديد ما يسميه آدم سميث السعر الطبيعي، وكذلك سعر السوق. ـ مالتوس(*)»، ملاحظات حول خلافات لفظية معينة، إلخ، لندن، 1821، ص 60-61. *Observations on certain Verbal Disputes etc.*, London, 1821, p. 60-61.) إن هذا الرجل الذكي لا يدرك أن التغيّر في تكاليف الإنتاج (cost of production) وبالتالي التغيّر في القيمة هو الذي يؤدي إلى تغيّر الطلب، في الحالة الراهنة، وبالتالي إلى التغيّر في العلاقة بين الطلب والعرض، وإن التغيّر في الطلب يمكن أن يفضي إلى تغيّر في العرض، ومن شأن هذا أن يبرهن على عكس ما يتوق صاحبنا المفكر إلى البرهنة عليه، فذلك يبرهن على أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تنظّم، بأي حال، تكاليف الإنتاج، بل على العكس، فتكاليف الإنتاج هي التي تنظّم هذه العلاقة.

[(*) أنظر: مالتوس، مبادئ الاقتصاد السياسي، لندن، 1836، ص77-78]. [ن. برلين].

والعرض قد تكون واحدة في الحالتين، وهي بالتحديد علاقة مساواة» [ص 61].

"This proportion (...), "however, if we still mean by 'demand' and 'natural price', what we meant just now, when referring to Adam Smith, must always be a proportion of equality: for it is only when the supply is equal to the effectual demand, that is, to that demand, which will pay neither more nor less than the natural price, that the natural price is in fact paid; consequently, there may be two very different natural prices, at different times, for the same commodity, and yet the proportion which the supply bears to the demand, be in both cases the same, namely the proportion of equality." [p.61].

وهكذا، من المفترض هنا أنه عند وجود «سعرين طبيعيين» مختلفين للسلعة الواحدة نفسها في وقتين مختلفين، فإن الطلب والعرض يمكن بل وينبغي أن يتطابقا لكي تُباع السلعة فعلاً في الحالتين حسب «سعرها الطبيعي»؛ ولكن بما أن العلاقة بين الطلب والعرض لا تتغير، عندئذ، بشيء في الحالتين كلتيهما، بل إن مقدار «السعر الطبيعي» نفسه هو الذي يتغير، فإن هذا «السعر الطبيعي» يتحدد، كما هو جلي، بصورة مستقلة عن الطلب والعرض، ولا يمكن أن يتحدد بفعلهما بتاتاً.

وكيما تُباع سلعة ما بموجب قيمة السوق، أي بما يتناسب مع ما تحتويه من عمل ضروري اجتماعياً، فإن الكمية الكلّية للعمل الاجتماعي، المُنفق على إنتاج الكتلة الكلّية لهذا النوع من السلع، يجب أن تُطابق مقدار الحاجة الاجتماعية إليها، أي الحاجة الاجتماعية القادرة على الدفع. وتسعى المنافسة، والتقلبات في أسعار السوق، التي تطابق تقلبات العلاقة بين الطلب والعرض، باستمرار، إلى تقليص هذه الكمية الكلّية من العمل المبذول في كل نوع من السلع، إلى هذا المقياس.

[203] وتنعكس في العلاقة بين طلب وعرض السلع، أولاً ـ العلاقة بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، بين السلعة والنقد، بين الشاري والبائع؛ وثانياً ـ العلاقة بين المنتج والمستهلك، رغم أن الاثنين يتمثلان بطرف ثالث هو التجار. ولتطوير هذه العلاقة كلّياً تكفي مواجهة الشاري والبائع على إنفراد. ويكفي ثلاثة أشخاص لتحول السلعة تحولاً تاماً، وبالتالي لعملية الشراء والبيع مأخوذة بكليتها. إن آ يحوّل سلعته إلى نقود ب، حيث يبيع السلع إليه، ثم يعيد تحويل نقوده إلى سلعة يشتريها من ج؛ وتمضي هذه

العملية برمّتها بين هؤلاء الأشخاص الثلاثة. زد على ذلك: بمقدار ما يتعلق الأمر بالنقود، فقد افترضنا أن السلع تُباع حسب قيمتها، إذ لم يكن ثمة ما يدعونا لأن نأخذ في الاعتبار الأسعار المنحرفة عن القيمة، فقد كنا معنيين فقط بتبدلات الشكل التي تمر بها السلعة عند تحويلها إلى نقد ثم إعادة تحويلها من نقد إلى سلعة مجدداً. وحالما كانت السلعة تُباع، عموماً، ويجري، بالإيراد، شراء سلعة جديدة، حتى تَمْثُل هذه الاستحالة بأكملها أمام أنظارنا، ولم يكن مهماً لعملية الاستحالة هذه، مأخوذة في ذاتها، أن يكون سعر السلعة أدنى أو أعلى من قيمتها. وتحتفظ قيمة السلعة بأهميتها بوصفها أساساً، لأن مفهوم النقد لا يمكن أن يتطور إلّا على هذا الأساس؛ كما أن السعر، بمفهومه العام، هو، قبل كل شيء، ليس سوى القيمة متلبسة شكل نقد. وعلى أية حال، فمن المفترض لدى دراسة النقد بوصفه وسيلة تداول أن السلعة لا تمر باستحالة واحدة فقط. فما تجري دراسته هو، بالعكس، التشابك الاجتماعي لهذه الاستحالات. وبهذه الطريقة وحدها يمكن لنا أن نصل إلى تداول النقد وتطور وظيفته كوسيلة تداول. ولكن بقدر ما تكتسب هذه الصلة من أهمية بالنسبة إلى انتقال النقد إلى وظيفة وسيلة تداول وما يعقب ذلك من تغير في مظهره، فإنها لا تكترث بالنسبة إلى الصفقة المبرمة بين الشارين والبائعين الفرادى.

والحال، أننا لدى دراسة الطلب والعرض نعتبر أن العرض يساوي مجموع البائعين، أو المنتجين لسلعة معينة، وأن الطلب يمثل مجموع الشارين أو المستهلكين (سواء كانوا مستهلكين فرديين أم مستهلكين منتجين) للسلعة نفسها. زد على ذلك أن هذين المجموعين يؤثران في بعضهما، بوصفهما وحدتين، بوصفهما قوتين إجماليتين. إن الفرد لا يفعل، هنا فعله، إلّا كجزء من قوة اجتماعية، كذرة من كتلة، وبهذا الشكل بالذات، تكشف المنافسة عن الطابع الاجتماعي للإنتاج والاستهلاك.

إن طرف المنافسة الذي يكون في اللحظة المعنية أضعف، هو، مع ذلك، طرف ينشط فيه الفرد بصورة مستقلة عن جمهرة منافسيه، بل كثيراً ما ينشط ضدهم، وبذلك يجعل [204] تبعية منافس مفرد للآخرين محسوسة؛ في حين أن طرفاً أقوى يقف دوماً، كوحدة متماسكة بهذا القدر أو ذاك، في مواجهة خصومه. ولو كان الطلب على هذا الصنف المحدد من السلع أكبر من العرض، فإن الواحد من الشارين يسعى إلى أن يبزّ الآخر ـ في حدود معينة ـ فيرفع ثمن السلعة بالنسبة للجميع ويتجاوز قيمة السوق(*)، في حين أن

(*) في الطبعة الأولى: سعر السوق. [ن. برلين].

الباعة، على الجانب الآخر، يسعون سوية بمجموعهم، إلى البيع بسعر سوقٍ مرتفع. أما إذا كان العرض، على العكس من ذلك، أكبر من الطلب، فإن أحدهم يبدأ يبيع بسعر منخفض، فيضطر الآخرون إلى أن يحذوا حذوه، بينما يعمل الشارون سوية وبمجموعهم لخفض سعر السوق، بأكبر قدر ممكن، بالمقارنة مع قيمة السوق. ويهتم الواحد بالأعمال المشتركة ما دام يجني بفضلها أكثر مما كان سيجني بدونها. وتتوقف وحدة الأعمال ما إن يصبح طرف معين، بما هو عليه، أضعف من طرف آخر، فعندئذ يسعى كل واحد بمفرده لأن يدبّر أموره بقواه الخاصة على أفضل ما يمكن. وإذا كان أحد المنافسين يُنتج أرخص من غيره، ويستطيع أن يصرّف المزيد من السلع، وأن يفوز، لنفسه، بمساحة أرحب في السوق ببيعه دون سعر السوق الجاري أو دون قيمة السوق الجارية، فإنه يفعل ذلك، ويبدأ يعمل على نحو يُرغم الآخرين، بالتدريج، على إدخال طريقة للإنتاج أرخص، فيتقلص العمل الضروري اجتماعياً إلى كمية جديدة، أقل. وإذا حاز أحد الطرفين على الأفضلية، فيكسب كل من ينتمي إليه؛ وذلك كما لو أن جميع المنتمين إليه كانوا يمارسون احتكاراً جماعياً. وإذا كان أحد الطرفين أضعف، فإن كل فرد فيه يمكن أن يسعى لأن يصبح، بفضل جهوده الخاصة، أقوى من خصمه (مثلاً، ذلك الذي يعمل بتكاليف إنتاج أقل)، أو يتحمل، في الأقل، أصغر مقدار ممكن من الخسائر، وفي هذه الحالة فإنه لا يحفل بجيرانه في شيء، رغم أن أفعاله لا تمسه وحده، بل تمس أيضاً سائر شركاه[32].

إن الطلب والعرض يفترضان تحويل القيمة إلى قيمة سوق، وطالما بقيا يفعلان على أساس رأسمالي، وبقيت السلع منتوج رأسمال، فإنهما يفترضان أيضاً عملية الإنتاج الرأسمالية، أي تشابكاً في العلاقات يختلف تماماً عن مجرد شراء وبيع السلع. والمسألة [205]

(32) «إذا لم يكن في مقدور كل فرد من أفراد طبقة أن يحصل بحال من الأحوال على أكثر من حصة معينة أو جزء مناسب من مكاسب أو أملاك عامة، فإنه سيتحد مع الآخرين طواعية لزيادة هذه المكاسب» (وهو يفعل هذا حينما تسمح له علاقة الطلب والعرض بذلك): «وهذا احتكار. ولكن إذا كان كل فرد يعتقد أن في مقدوره، أن يزيد بطريقة ما المقدار المطلق لحصته بالذات، حتى لو جرى ذلك بعملية تخفض المقدار الكلّي، فإنه غالباً ما يفعل ذلك، تلك هي المنافسة». (بحث في تلك المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب، إلخ، لندن، 1821، ص 105).

(*An Inquiry into those Principles, respecting the Nature, of Demand etc.*, London, 1821, p. 105).

هنا ليست مسألة تحويل قيمة السلعة شكلياً إلى سعر، أي ليست محض تغيّر في الشكل؛ فالمسألة هنا هي انحرافات كمية محددة من أسعار السوق عن قيم السوق، ثم فيما بعد، عن أسعار الإنتاج. وفي حالة الشراء والبيع البسيطين، يكفي أن يقف منتجو السلع، بما هم عليه، في مواجهة بعضهم بعضاً. أما الطلب والعرض فإنهما، في التحليل الأعمق، يفترضان وجود طبقات مختلفة، وفئات داخل الطبقة، تتقاسم الإيراد الكلّي للمجتمع فيما بينها وتستهلكه بوصفه إيراداً، وبذلك تتقدم بالطلب الذي يخلقه هذا الإيراد؛ في حين أن فهم الطلب والعرض اللذين يخلقهما المنتجون لبعضهم بعضاً، بما هم عليه، يتطلب إدراك البنية الكلّية لعملية الإنتاج الرأسمالية ككل.

وليست المسألة، في ظل الإنتاج الرأسمالي، مسألة الحصول فقط على كتلة مماثلة من القيم في شكل آخر ـ سواء كانت نقداً أم سلعة ـ مقابل كتلة القيمة التي يتم طرحها في التداول في شكل سلعي، بل هي مسألة الحصول على قدر من فائض القيمة أو الربح لقاء رأس المال المسلّف للإنتاج بقدر ما يحصل عليه أي رأسمال آخر ذي مقدار مماثل، أي بحصة تتناسب (pro rata) مع مقداره، مهما كان فرع الإنتاج الذي يستخدم فيه؛ وعليه فإن المسألة هي بيع السلع، في الأقل، بأسعار تدرّ ربحاً وسطياً، أي بيعها بموجب أسعار الإنتاج. ويصبح رأس المال، في هذا الشكل، واعياً لنفسه **كقوة اجتماعية** يمتلك فيها كل رأسمالي حصته بما يتناسب وإسهامه في رأس المال الاجتماعي الكلّي.

فأولاً ـ إن الإنتاج الرأسمالي، في ذاته ولذاته، لا يكترث إطلاقاً بالقيمة الاستعمالية المحددة، لا يكترث عموماً بخصائص السلعة التي يقوم بإنتاجها. فهو يُعنى فقط بإنتاج فائض القيمة، في كل ميدان من ميادين الإنتاج، والاستحواذ على كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر الماثل في منتوج العمل. كما أن من طبيعة العمل المأجور الخاضع لرأس المال ألّا يأبه بالطابع الخاص لأعماله، إذ ينبغي لهذا العمل المأجور أن يتحول حسب حاجات رأس المال، وأن يكون قابلاً للنقل من ميدان إنتاج إلى ميدان آخر.

وثانياً ـ إن أي ميدان إنتاج هو، في واقع الأمر، على نفس الحال من اليسر أو العسر، مثله مثل أي ميدان آخر؛ فكل واحد منها يدرّ الربح نفسه، وكل واحد يغدو عديم النفع إذا كانت السلع التي يُنتجها لا تلبي حاجة اجتماعية معينة، أياً كان نوعها.

[206] ولكن، إذا بيعت السلع حسب قيمها، فسوف تبرز، كما بيّنا من قبل، معدلات ربح متباينة تبايناً كبيراً، بين مختلف ميادين الإنتاج، تبعاً لتباين التركيب العضوي لكتل رؤوس الأموال الموظّفة فيها. ولكن رأس المال ينسحب من ميدان معدل الربح الأدنى، ويندفع إلى الميدان الذي يدرّ ربحاً أعلى. ومن خلال هذه الهجرة والعودة الدائمتين، أو بتعبير

آخر، من خلال توزع رأس المال على مختلف ميادين الإنتاج تبعاً لانخفاض معدل الربح هنا، وارتفاعه هناك، يخلق رأس المال تناسباً بين الطلب والعرض يجعل الربح الوسطي واحداً في مختلف ميادين الإنتاج، فتتحول القيم، بذلك، إلى أسعار إنتاج. ويفلح رأس المال في الوصول إلى هذه المساواة بصورة أكمل بمقدار ما يكون التطور الرأسمالي القائم في مجتمع وطني معين أعلى، أي بمقدار ما تكون الأوضاع في البلد المعني متكيفة أكثر لنمط الإنتاج الرأسمالي. فمع تقدم الإنتاج الرأسمالي تتطور شروطه؛ ويُخضع سائر المقدمات الاجتماعية التي تتحقق في ظلها عملية الإنتاج لطابعه الخاص والقوانين الملازمة له.

إن المساواة الدائمة للتفاوتات الناشئة باستمرار تتم بسرعة أكبر، أولاً ـ كلما كان رأس المال ذا حراك أكبر، أي كلما سهل نقله من ميدان إلى آخر ومن موضع إلى آخر؛ وثانياً ـ كلما كان نقل قوة العمل أسرع من ميدان إلى آخر ومن مركز إنتاجٍ في منطقة معينة إلى مركز إنتاج آخر. إن النقطة الأولى تفترض الحرية التامة للتجارة داخل المجتمع، وازالة أي احتكار باستثناء الاحتكار الطبيعي، أي إزالة ذلك الاحتكار الذي ينشأ عن نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته. كما يفترض ذلك أيضاً تطور نظام الائتمان، الذي يركز الكتلة المبعثرة من رأس المال الاجتماعي المتاح في مواجهة الرأسمالي المفرد؛ ويفترض أخيراً خضوع مختلف ميادين الإنتاج للرأسماليين. وهذا الشيء الأخير قد اندرج في الفرضيات التي قبلناها، نظراً لأننا افترضنا أننا نتعامل مع تحويل القيم إلى أسعار إنتاج في سائر ميادين الإنتاج المستغلة رأسمالياً؛ غير أن هذه المساواة نفسها تصطدم بعقبات أكبر، إذا كانت هناك ميادين إنتاج عديدة وذات طابع جماهيري، لا تُدار رأسمالياً (مثل الزراعة التي يقوم بها الفلاحون الصغار) حيث تتداخل بين المشاريع الرأسمالية وتتشابك معها. ومن الضروري، أخيراً توافر كثافة كبيرة للسكان. وتفترض النقطة الثانية نقض سائر القوانين التي تمنع العمال من الانتقال من ميدان إنتاج إلى آخر، ومن مركز محلي للإنتاج إلى مركز آخر؛ ولا مبالاة العامل بمضمون عمله؛ وأكبر اختزال ممكن للعمل في سائر ميادين الإنتاج إلى عمل بسيط؛ وزوال كل التحيزات المهنية لدى [207] العمال؛ كما تفترض أخيراً، وعلى وجه الخصوص، رضوخ العامل لنمط الإنتاج الرأسمالي. غير أن التحليل اللاحق لهذا الموضوع ينتمي إلى بحث خاص عن المنافسة.

يترتب على ما قيل أعلاه، أن كل رأسمالي مفرد، شأنه شأن المجموع الكلّي لسائر الرأسماليين في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج، يسهم في استغلال الطبقة العاملة بأسرها من خلال رأس المال الكلّي، ويوصل بإسهامه هذا الاستغلال إلى درجة معينة ـ

أنه يسهم ليس فقط من باب التعاطف الطبقي العام فحسب، بل لدواعٍ اقتصادية مباشرة أيضاً؛ وذلك لأن معدل الربح الوسطي، ـ إذا افترضنا أن جميع الظروف الأخرى، بما في ذلك قيمة كامل رأس المال الثابت المسلّف معينة ـ، يتوقف على درجة استغلال رأس المال الكلّي للعمل الكلّي.

إن الربح الوسطي يتطابق مع متوسط فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال لكل 100 وحدة منه؛ وبقدر ما يتعلق الأمر بفائض القيمة فإن ما قيل أعلاه للتو واضح بذاته. أما بخصوص الربح الوسطي، فتضاف أيضاً قيمة رأس المال المسلّف بوصفها إحدى اللحظات المحددة لمعدل الربح. والواقع أن المصلحة الخاصة لرأسمالي ما أو رأسمال ما من ميدان إنتاج محدد في استغلال العمال الذين يستخدمهم مباشرة تنحصر في الحصول على ربحٍ عالٍ خارقٍ للعادة، ربحٍ يفوق الربح الوسطي، وذلك إما من خلال العمل المفرط بصورة استثنائية أو خفض الأجور دون المستوى الوسطي، أو من خلال الإنتاجية الاستثنائية للعمل المستخدم. وإذا تركنا هذا الظرف جانباً، فإن ذلك الرأسمالي الذي لا يُنفق قط في فرع إنتاج أيما رأسمال متغير وبالتالي لا يستخدم أي عمل بالمرة (وهذا في الواقع أمر مستحيل طبعاً) إنما لديه نفس المصلحة في استغلال الطبقة العاملة على يد رأس المال ويستمد ربحه أيضاً من العمل الفائض غير مدفوع الأجر، مثله في ذلك مثل ذلك الرأسمالي (وهذا أيضاً افتراض مستحيل في الواقع) الذي لا يستخدم غير رأسمال متغير، أي يُنفق مجمل رأسماله على الأجور. إلّا أن درجة استغلال العمل تتوقف على شدة العمل الوسطية عندما يكون يوم العمل معيناً، وتتوقف على طول يوم العمل إذا كانت شدة العمل معينة. إن مستوى معدل فائض القيمة يتوقف على درجة استغلال العمل، ويتوقف عليها أيضاً مقدار فائض القيمة ومقدار الربح، بالنسبة لكتلة إجمالية معينة من رأس المال المتغير. إن المصلحة الخاصة لرأسمال فرع معين، خلافاً لرأس المال الكلّي، في استغلال العمال الذين يستخدمهم خصيصاً بنفسه، وهي نفس مصلحة الرأسمالي المفرد، خلافاً لجميع رأسماليي فرعه، في استغلال العمال الذين يستخدمهم شخصياً.

[208] من ناحية أخرى، فإن لكل ميدان مفرد من ميادين رأس المال، ولكل رأسمالي مفرد، المصلحة نفسها في إنتاجية العمل الاجتماعي الذي يستخدمه رأس المال الكلّي، ذلك لأن هناك أمرين يتوقفان عليها: أولاً ـ كتلة القيم الاستعمالية التي يجد الربح الوسطي تعبيره فيها؛ ولهذا الأمر أهمية مضاعفة نظراً لأن الربح يخدم كرصيد لمراكمة رأسمال جديد مثلما يخدم كرصيد إيرادات مخصصة للإستهلاك. ثانياً ـ مقدار قيمة رأس المال

الكلّي المسلّف (الثابت والمتغير) الذي يحدد معدل الربح أو يحدد الربح المتولّد عن كمٍّ معين من رأس المال، على فرض أن مقدار فائض القيمة أو مقدار الربح لمجمل طبقة الرأسماليين محدد. إن المستوى الخاص لإنتاجية العمل في ميدان مفرد أو في أي مشروع خاص بمفرده من هذا الميدان، لا يهم سوى الرأسماليين المنخرطين مباشرة في الميدان أو المشروع، نظراً لأنه يمكّن ذلك الميدان المنفرد بالقياس إلى رأس المال الكلّي، أو يمكّن الرأسمالي المفرد بالقياس إلى ذلك الميدان كله، من جني ربح فائض.

وها نحن هنا إزاء مثال رياضي دقيق يفسر لماذا يتحد الرأسماليون، على قلة العاطفة الأخوية بينهم في مجرى المنافسة، يتحدون مع ذلك في رابطة ماسونية حقاً في الصراع ضد الطبقة العاملة بأسرها.

إن سعر الإنتاج يتضمن الربح الوسطي. ولقد أطلقنا عليه اسم سعر الإنتاج، وهو في الواقع ما أسماه، آدم سميث السعر الطبيعي (natural price)، وما أسماه ريكاردو سعر الإنتاج (price of production) أو كلفة الإنتاج (cost of production)، وما أسماه الفيزيوقراطيون السعر الضروري (prix nécessaire)، علماً بأن أحداً منهم لم يحلل الفرق بين سعر الإنتاج والقيمة، لأن سعر الإنتاج هو شرط دائم لعرض وتجديد إنتاج السلع في كل ميدان مفرد من ميادين الإنتاج[33]. ومفهوم كذلك السبب الذي يدعو الاقتصاديين الذين يعارضون تحديد قيمة السلع بوقت العمل، بكمية العمل الذي تحتويه، إلى التحدث باستمرار عن أسعار الإنتاج كما لو أنها المركز الذي تتقلب من حوله أسعار السوق. إن بوسعهم أن يسمحوا لأنفسهم بذلك لأن سعر الإنتاج هو، شكل لقيمة السلعة سطحي ومجرد من أي مفهوم، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، وهو شكل يتجلى في المنافسة، ويبرز بالتالي في وعي الرأسمالي العادي، وفي وعي الاقتصاديين المبتذلين أيضاً.

* * *

يتضح من العرض السابق كيف أن قيمة السوق (وكل ما قيل بخصوصها ينطبق، بعد التعديلات الضرورية، على سعر الإنتاج أيضاً) تتضمن ربحاً فائضاً لأولئك الذين يُنتجون [209] في ظل أفضل الشروط، في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج. وإذا ما استثنينا حالات

---

(33) مالتوس، [مبادىء الاقتصاد السياسي، لندن، 1836، ص77-78].
(Malthus, [*On the Principles of Political Economy*, London, 1836, p. 77-78]).

الأزمة وفيض الإنتاج بوجه عام، فإن ذلك ينطبق على جميع أسعار السوق، مهما يكن مقدار انحرافها عن قيم السوق وعن أسعار إنتاج السوق. إن سعر السوق يفترض تحديداً، دفع نفس السعر للسلع ذات النوع نفسه، رغم أن هذه السلع قد تُنتج في ظل شروط فردية متباينة تماماً، ولها بالتالي أسعار كلفة متباينة تماماً. (لسنا هنا بصدد الحديث عن الربح الفائض الناجم عن الاحتكارات بمعناها الاعتيادي، سواء كانت مصطنعة أم طبيعية).

ولكن يمكن أن ينشأ ربح فائض أيضاً، إذا كانت ميادين إنتاج معينة في وضع يتيح لها أن تتحاشى تحويل قيمها السلعية إلى أسعار إنتاج، وبالتالي اختزال أرباحها إلى ربح وسطي. وسنعالج في الجزء المخصص للريع العقاري الصيغة اللاحقة لهذين الشكلين من الربح الفائض.

[210]

الفصل الحادي عشر

تأثيرات التقلبات العامة في الأجور على أسعار الإنتاج

ليكن التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي 80ث + 20م، والربح 20%. في هذه الحالة يكون معدل فائض القيمة 100%. إن ارتفاعاً عاماً في الأجور، مع بقاء كل الظروف الأخرى على حالها، يعني خفض معدل فائض القيمة. ويتطابق الربح مع فائض القيمة بالنسبة إلى رأس المال الوسطي. لنفترض أن الأجور ترتفع بنسبة 25%. عندئذ فإن الكتلة نفسها من العمل، التي كان وضعها قيد الحركة يكلّف 20%، يكلّف الآن 25%. وعليه تكون لدينا قيمة دوران واحد 80ث + 25م + 15ح عوضاً عن 80ث + 20م + 20ح. فالعمل الذي يحركه رأس المال المتغير، يظل يُنتج، الآن كما من قبل، مقداراً من القيمة يبلغ 40. وبما أن م ارتفع من 20 إلى 25، فإن الفائض، ف، أو ح لا يزيد عن 15. والربح 15 من 105 يؤلف $14\frac{2}{7}$%، وهذا هو المعدل الوسطي الجديد للربح. وبما أن سعر إنتاج السلع التي يُنتجها رأس المال الوسطي يتطابق مع قيمتها، فإن سعر إنتاج هذه السلع لن يتغير؛ لذا، فإن ارتفاع الأجور سوف يسبب انخفاضاً في الربح، ولكنه لن يفضي إلى أي تغير في قيمة وسعر السلع.

وعندما كان الربح الوسطي في السابق = 20%، كان سعر إنتاج السلع، المنتجة في فترة دوران واحدة، يساوي سعر الكلفة زائداً ربحاً يبلغ 20% من سعر الكلفة هذا، أي = ك + ك ح = ك + $\frac{20\ ك}{100}$، حيث تمثل ك مقداراً متغيراً، يتباين حسب قيمة وسائل الإنتاج التي تدخل في السلع، وحسب مقدار الاهتلاك الذي يعبّر عن انتقال قيمة رأس

المال الأساسي المستخدم في إنتاج هذه السلع إلى المنتوج. أما الآن فإن سعر الإنتاج يبلغ ك + $\frac{14\frac{2}{7}ك}{100}$.

دعونا نأخذ الآن رأسمالاً يكون تركيبه أدنى من التركيب الأصلي لرأس المال الاجتماعي الوسطي 80ث + 20م (الذي تغير الآن إلى $76\frac{4}{21}$ث + $23\frac{17}{21}$م)، فيكون مثلاً 50ث + 50م. ولو افترضنا، توخياً للتبسيط، أن مجمل رأس المال الأساسي يدخل في المنتوج السنوي بنتيجة الاهتلاك، وأن زمن الدوران هو نفس ما هو عليه في الحالة I، فإن سعر إنتاج المنتوج السنوي سوف يكون هنا، قبل ارتفاع الأجور، 50ث + 50م + 20ح = 120. وإن ارتفاعاً في الأجور بنسبة 25% يعني، بالنسبة للكمية نفسها من العمل الموضوع قيد الحركة، ارتفاعاً في رأس المال المتغير من 50 إلى $62\frac{1}{2}$. ولو بيع المنتوج السنوي بموجب سعر الإنتاج السابق، البالغ 120، فإن ذلك يعطينا 50ث + $62\frac{1}{2}$م + $7\frac{1}{2}$ح، أي معدل ربح يبلغ $6\frac{2}{3}$%. غير أن معدل الربح الوسطي الجديد يبلغ $14\frac{2}{7}$%، وبما أننا نفترض أن سائر الظروف الأخرى تبقى على حالها، فإن رأس المال هذا البالغ 50ث + $62\frac{1}{2}$م ينبغي أيضاً أن يولّد هذا القدر من الربح. ولكن رأسمالاً بمقدار $112\frac{1}{2}$، وبمعدل ربح يبلغ $14\frac{2}{7}$% يولّد ربحاً مقداره $16\frac{1}{14}$(*). لذا، فإن سعر إنتاج السلع التي يُنتجها رأس المال هذا يبلغ الآن 50ث + $62\frac{1}{2}$م + $16\frac{1}{14}$ح(**) = $128\frac{8}{14}$(***). ونتيجة لارتفاع الأجور بنسبة 25% فقد ارتفع سعر إنتاج الكمية نفسها من السلع ذاتها من 120 إلى $128\frac{8}{14}$(****) أي أكثر من 7%. [211]

لنأخذ، على العكس من ذلك، ميدان إنتاج يكون تركيبه أعلى من رأس المال الوسطي، وليكن مثلاً 92ث + 8م. إن الربح الوسطي الأصلي = 20 هنا أيضاً، وعندما نفترض هنا ثانية، أن مجمل رأس المال الأساسي يدخل في المنتوج السنوي وأن زمن الدوران مماثل لما في الحالتين I وII، فإن سعر إنتاج السلعة = 120 هنا أيضاً.

ونتيجة لارتفاع الأجور بنسبة 25%، يزداد رأس المال المتغير المُنفق على المقدار نفسه من العمل من 8 إلى 10، يزداد سعر كلفة السلع، إذن، من 100 إلى 102، بينما

(*) الطبعة الأولى: $16\frac{1}{12}$. [ن. برلين].

(**) الطبعة الأولى: $16\frac{1}{12}$. [ن. برلين].

(***) الطبعة الأولى: $128\frac{7}{12}$. [ن. برلين].

(****) الطبعة الأولى: $128\frac{7}{12}$. [ن. برلين].

يهبط معدل الربح الوسطي، من الناحية الأخرى، من 20% إلى $14\frac{2}{7}$%. غير أن نسبة 100 : $14\frac{2}{7}$ = 102 : $14\frac{4}{7}$(*). والربح الذي يؤول الآن إلى 102 يبلغ إذن $14\frac{4}{7}$. لذا يُباع المنتوج الكلّي بـ: ك + ك حَ = 102 + $14\frac{4}{7}$ = $116\frac{4}{7}$. هكذا يكون سعر الإنتاج قد هبط من 120 إلى $116\frac{4}{7}$ أي بمقدار $3\frac{3}{7}$(**).

وعليه، يترتب على ارتفاع الأجور بنسبة 25% ما يلي:

1 ـ يبقى سعر إنتاج السلعة على حاله من دون تغير بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الاجتماعي الوسطي؛

2 ـ يرتفع سعر إنتاج السلعة، بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الأدنى، وإنْ يكن ليس بنفس نسبة هبوط الربح؛

3 ـ يهبط سعر إنتاج السلعة، بالنسبة إلى رأس المال ذي التركيب الأعلى، وإن يكن ليس بنفس نسبة الربح. [212]

وبما أن سعر إنتاج السلع التي ينتجها رأس المال ذو التركيب الوسطي قد ظل على حاله، مساوياً لقيمة المنتوج، فإن مجموع أسعار إنتاج منتوجات سائر رؤوس الأموال يظل على حاله، مساوياً لمجموع القيم التي ينتجها رأس المال الكلّي؛ وأن الارتفاع من هذه الجهة والهبوط من الجهة الأخرى يوازنان بعضهما بالنسبة إلى رأس المال الكلّي عند مستوى رأس المال الاجتماعي الوسطي.

وإذا كان سعر إنتاج السلع يرتفع في المثال II، ويهبط في المثال III، فإن هذا الفعل المعاكس وحده الناجم عن هبوط معدل فائض القيمة أو الارتفاع العام في الأجور، يبيّن أنه لا يمكن أن يكون هناك تعويض في سعر السلعة عن الخسارة الناجمة عن ارتفاع الأجور، نظراً لأن الانخفاض في سعر الإنتاج، في الحالة III، لا يمكن أن يعوّض الرأسمالي بأي حال عن هبوط الربح، في حين أن الارتفاع في السعر في الحالة II، لا يمنع هبوطاً في الربح. بل بالعكس، ففي الحالتين، حيث يرتفع السعر وحيث يهبط، يكون الربح مماثلاً لربح رأس المال الوسطي حيث يبقى السعر من دون تغيّر. إنه الربح نفسه في الحالة II وفي الحالة III، أي بالضبط الربح الوسطي الذي هبط بمقدار $5\frac{5}{7}$ أو بنسبة تزيد عن 25%. يترتب على ذلك أنه إذا لم يرتفع السعر في الحالة II ولم يهبط

(*) الطبعة الأولى: الكسور مقرّبة. [ن. برلين].

(**) الطبعة الأولى: أكثر من 3 في المائة (عُدّلت اعتماداً على مخطوطة ماركس). [ن. برلين].

في الحالة III، فإن السلع ستُباع في الحالة II بربح أقل وفي الحالة III بربح أكبر من الربح الوسطي الجديد المتدني. ومن الواضح، في ذاته ولذاته، أنه تبعاً لما إذا كانت 50%، 25%، أو 10% من رأس المال تُنفق على العمل، فلا بدّ لارتفاع الأجور من أن يمارس تأثيراً بالغ التباين على من أنفق $\frac{1}{10}$ وكذلك على من أنفق $\frac{1}{4}$ أو $\frac{1}{2}$ من رأسماله على الأجور. وإن ارتفاع أسعار الإنتاج من جهة، وانخفاضها من جهة أخرى، تبعاً لكون تركيب رأس المال المعني أدنى أو أعلى من التركيب الوسطي الاجتماعي، إنما يتولّد عن عملية المساواة بمستوى الربح الوسطي الجديد المتدني.

كيف يؤثر هبوط عام في الأجور وما يقابله من ارتفاع عام في معدل الربح وبالتالي في الربح الوسطي، على أسعار إنتاج السلع، التي تؤلف منتوج رؤوس أموال تنحرف، في اتجاهات متعاكسة، عن التركيب الوسطي الاجتماعي؟ ما علينا سوى أن نقلب المحاكمات الواردة أعلاه كي نحصل على النتيجة (وهي نتيجة لم يبحثها ريكاردو).

I ـ رأس المال ذو التركيب الوسطي = 80ث + 20م = 100؛ معدل فائض القيمة = 100%؛ سعر الإنتاج = قيمة السلعة = 80ث + 20م + 20ح = 120؛ معدل الربح = 20%. لنفترض أن الأجور تهبط بمقدار الربع، بحيث أن رأس المال الثابت نفسه يوضع قيد الحركة بواسطة 15م عوضاً عن 20م. لدينا إذن قيمة السلعة = 80ث + 15م + 25ح = 120. إن كمية العمل التي ينتجها م تظل على حالها، سوى أن القيمة الجديدة [213] التي تولّدت عبر ذلك تتوزع بصورة مختلفة بين الرأسمالي والعامل. ففائض القيمة قد ارتفع من 20 إلى 25 وارتفع معدل فائض القيمة من $\frac{20}{20}$ إلى $\frac{25}{15}$، أي من 100% إلى $166\frac{2}{3}$%. والربح المستمد من 95 هو الآن = 25؛ أي أن معدل الربح محسوباً من 100 = $26\frac{6}{19}$. والتركيب الجديد لرأس المال محسوباً بالنسبة المئوية هو الآن $84\frac{4}{19}$ث + $15\frac{15}{19}$م = 100.

II ـ رأس المال ذو التركيب الأدنى. في الأصل 50ث + 50م كما هو الحال أعلاه. وبفعل هبوط الأجور بنسبة $\frac{1}{4}$ يتقلص م إلى $37\frac{1}{2}$ وينخفض رأس المال المسلّف بذلك إلى 50ث + $37\frac{1}{2}$م = $87\frac{1}{2}$. ولو طبقنا معدل الربح الجديد البالغ $26\frac{6}{19}$% على ذلك لحصلنا على: 100: $26\frac{6}{19}$ = $87\frac{1}{2}$: $23\frac{1}{38}$. إن الكتلة ذاتها من السلع التي كانت في السابق تكلف 120، تكلف الآن $87\frac{1}{2}$ + $23\frac{1}{38}$ = $110\frac{10}{19}$؛ لقد هبط السعر بمقدار 10 وحدات تقريباً.

III ـ رأس المال ذو التركيب الأعلى. في الأصل 92ث + 8م = 100. إن هبوط

الأجور بنسبة $\frac{1}{4}$ يخفض 8م إلى 6م، ويخفض رأس المال الكلّي إلى 98. وبالتالي فإن 100 : $26\frac{6}{19}$ = 98: $25\frac{15}{19}$. إن سعر إنتاج السلع، الذي كان في السابق 100 + 20 = 120، قد أصبح الآن بعد انخفاض الأجور 98 + $25\frac{15}{19}$ = $123\frac{15}{19}$، أي أنه ارتفع بما يقارب 4 وحدات.

وهكذا نرى أنه ما علينا سوى أن نكرر المحاكمات السابقة ولكن في الاتجاه المعاكس مع إجراء التغييرات المناسبة؛ وأن هبوطاً عاماً في الأجور يؤدي إلى النتيجة التالية: ارتفاع عام في فائض القيمة وفي معدل فائض القيمة، وكذلك، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، في معدل الربح ولو بنسبة أخرى؛ وهبوط أسعار الإنتاج بالنسبة للسلع التي تُنتجها رؤوس الأموال ذات التركيب الأدنى وارتفاع أسعار الإنتاج بالنسبة للسلع التي تُنتجها رؤوس الأموال ذات التركيب الأعلى. هذه النتيجة بالضبط هي عكس ما ينجم عن الارتفاع العام في الأجور[34]. ونحن نفترض في كلتا الحالتين ـ في حالة ارتفاع الأجور كما في حالة انخفاضها ـ أن طول يوم العمل يظل على حاله، كذلك شأن سعر مجمل وسائل العيش الضرورية. لذا، فإن هبوط الأجور، هنا، لن يكون ممكناً إلّا إذا كانت الأجور تقف، في السابق، فوق السعر الاعتيادي للعمل، أو تنخفض الآن دونه. أما أية تحويرات سوف تحدث عند ارتفاع الأجور أو انخفاضها بفعل حصول تغيّر [214] في القيمة وبالتالي في أسعار إنتاج السلع التي تدخل في الاستهلاك المعتاد للعمال، فذلك ما سنبحثه لاحقاً في القسم المكرس للريع العقاري. حسبنا أن نفيد هنا بصورة نهائية ما يلي:

إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في الأجور ناشئاً عن تغيّر في قيمة وسائل العيش الضرورية، فإن تعديلاً معيناً يمكن أن يطرأ على الاعتبارات الواردة آنفاً، ولكن بحدود ما

(34) من الغريب حقاً أن ريكاردو(*) (الذي ينتهج في محاكماته أسلوباً آخر بالطبع يختلف عما نقوم به هنا، نظراً لأنه لم يدرك عملية تعديل القيمة إلى سعر إنتاج) لم يذكر هذه الحالة أبداً، بل اكتفى بمعاينة الحالة الأولى، أي حالة ارتفاع الأجور وأثرها على أسعار إنتاج السلع. أما نسل المقلدين الأتباع (servum pecus imitatorum)(**) فلم يخطر له حتى القيام بهذا التطبيق البديهي تماماً، بل المكرور في الواقع.

(*) ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، 1821، ص 36 ـ 41. [ن. برلين].

(**) **نسل المقلدين الأتباع**، تحوير لعبارة من ديوان الرسائل: هوراس، الكتاب الأول، الرسالة 19 «يا مقلدين، يا نسل العبيد». والمقصود هنا أتباع مدرسة ريكاردو. [ن. برلين].

إن السلع، التي يؤدي تغير أسعارها إلى ازدياد أو انخفاض مقادير رأس المال المتغير، تدخل في الوقت ذاته في رأس المال الثابت كعناصر من مكوّناته، ولا يقتصر فعل تأثيرها، بالتالي، على الأجور وحدها. أما إذا اقتصر فعل تأثيرها على الأجور وحدها، فإن الاعتبارات المذكورة آنفاً تضم كل ما ينبغي قوله عن هذه الحالة.

لقد افترضنا في مجمل هذا الفصل أن نشوء معدل عام للربح، أي ربح وسطي، وكذلك تحويل القيم إلى أسعار إنتاج، إنما هي وقائع معطاة. واقتصرت المسألة على الكيفية التي يؤثر بها حصول ارتفاع عام أو هبوط عام في الأجور على أسعار إنتاج السلع، التي اعتبرناها معينة سلفاً. وهذه مسألة ثانوية تماماً، بالقياس إلى النقاط الأخرى التي تناولها هذا الجزء. ولكنها المسألة الوحيدة من المسائل التي تم تناولها هنا والتي عالجها ريكاردو ولكن معالجة أحادية، ناقصة، وهذا ما سنراه لاحقاً(*).

(*) يشير ماركس هنا إلى تحليله لنظرية ريكاردو في تأثير تقلبات الأجور على أسعار الإنتاج في المجلد الرابع: نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص181-194. [ن. ع].

[215]

الفصل الثاني عشر

ملاحظات إضافية

I ـ الأسباب التي تحتم تغيرات في سعر الإنتاج

لا يمكن لسعر إنتاج سلعة ما إنْ يتغير إلّا لسببين:

أولاً ـ عند حدوث تغير في معدل الربح العام. وهذا غير ممكن إلّا بتغير المعدل الوسطي لفائض القيمة نفسه، أو، إذا بقي معدل فائض القيمة الوسطي على حاله، بتغير النسبة بين مجموع فائض القيمة المستولى عليه ومجموع رأس المال الاجتماعي الكلّي المسلّف.

وفي حدود ما يكون التغير في معدل فائض القيمة غير ناجم عن خفض الأجور دون المستوى الاعتيادي أو ارتفاعها فوق هذا المستوى ـ ولا ينبغي اعتبار هذا النوع من الحركات إلّا بمثابة تذبذبات عرضية في الأجور ـ فلا يمكن له أن يحدث إلّا لأن قيمة قوة العمل قد هبطت أو ارتفعت؛ وكل واحد من هذين مستحيل من دون حصول تغير في إنتاجية العمل الذي ينتج وسائل العيش، أي من دون حدوث تبدل في قيمة السلع التي تدخل في استهلاك العامل.

أو قد تتغير النسبة بين مجموع فائض القيمة المستولى عليها ورأس المال الاجتماعي الكلّي المسلّف. وبما أن التغير هنا لا ينشأ عن معدل فائض القيمة، فلا بد من أن ينشأ عن رأس المال الكلّي، أي بالضبط عن جزئه الثابت. إن كتلة هذا الأخير، منظوراً إليها

من الوجهة التكنيكية، تزداد أو تنقص بصورة تتناسب مع قوة العمل التي يشتريها رأس المال المتغير، وإن كتلة قيمة الجزء الثابت من رأس المال تنمو أو تهبط بنمو وهبوط كتلته نفسها، أي أنها تنمو أو تهبط بصورة متناسبة أيضاً مع كتلة قيمة رأس المال المتغير. فلو أن كمية العمل نفسها تحرك رأسمالاً ثابتاً أكثر، فإن العمل يغدو أكثر إنتاجية. والعكس بالعكس. وهكذا، بما أنه قد حصل تغيّر في إنتاجية العمل، فلا بد أن يحصل تغيّر في قيمة سلع معينة.

[216] وعليه، ينطبق القانون التالي على كلتا الحالتين: إذا تغير سعر إنتاج سلعة ما نتيجة تغيّر في المعدل العام للربح، فيمكن لقيمة هذه السلعة أن تظل على حالها من دون تغير، ولكن لا بد أن تتغير قيمة سلع أخرى.

ثانياً ـ بقاء المعدل العام للربح من دون تغير. عندئذ لا يمكن لسعر إنتاج سلعة ما أنْ يتغير إلّا بسبب تغير قيمتها هي بالذات، إذا كان تجديد إنتاجها هي يتطلب الآن عملاً أكثر أو أقل مما في السابق، سواء كان مردّ ذلك إلى تغير في إنتاجية العمل الذي يُنتج هذه السلعة في شكلها النهائي، أو ذلك العمل الذي يُنتج سلعاً تدخل في إنتاج تلك السلعة. إن سعر إنتاج غزول القطن يمكن أن يهبط إما لأنه يجري إنتاج القطن الخام بشكل أكثر رخصاً أو لأن عمل الغزل قد أصبح أكثر إنتاجية بفضل تحسين الآلات.

إن سعر الإنتاج، كما بيّنا من قبل = ك + ح، أي يساوي سعر الكلفة زائداً الربح. ولكن هذا بدوره يساوي ك + ك حَ، حيث ك، أي سعر الكلفة، مقدار غير معين يتغير في مختلف ميادين الإنتاج ويساوي على الدوام قيمة رأس المال الثابت والمتغير المستهلك في إنتاج السلعة، وحَ، هو معدل الربح الوسطي محسوباً بالنسبة المئوية. ولو كانت ك = 200، وحَ = 20%، فإن سعر الإنتاج ك + ك حَ = 200 + ($200 \times \frac{20}{100}$) = 200 + 40 = 240. ومن الواضح، أن سعر الإنتاج هذا يمكن أنْ يبقى على حاله، رغم أن قيمة السلع قد تتغير.

إن كل تغير في سعر إنتاج السلع ينحصر، آخر المطاف، في حصول تغير في القيمة؛ ولكن ليس كل تغير في قيمة السلع يقتضي أن يجد تعبيراً عنه في تغير سعر الإنتاج، نظراً لأن هذا الأخير لا يتحدد فقط من خلال قيمة السلعة المعينة، بل من خلال القيمة الكلّية لسائر السلع أيضاً. فالتغير في السلعة آ يمكن أن يُعادِله تغير معاكس في السلعة ب، بحيث يبقى التناسب العام على حاله.

II ـ سعر إنتاج السلع ذات التركيب الوسطي

لقد رأينا أن انحرافات أسعار الإنتاج عن القيم تنبع مما يلي:

1 ـ إن ما يضاف إلى سعر كلفة سلعة إنما هو الربح الوسطي لا ما تحتويه من فائض قيمة؛

2 ـ إن سعر إنتاج السلعة الذي ينحرف على هذا النحو عن قيمتها يدخل، بوصفه عنصراً مكوّناً، في سعر كلفة سلعة أخرى، بحيث يمكن لسعر كلفة السلعة أن يحتوي أصلاً على انحراف عن قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في هذه السلعة، وذلك بصرف [217] النظر عن الانحراف الخاص بهذه السلعة بالذات والذي ينجم عن التباين بين الربح الوسطي وفائض القيمة.

وبناء عليه يمكن، في السلع التي أنتجتها رؤوس أموال ذات تركيب وسطي، أنْ ينحرف سعر الكلفة عن مجموع قيمة العناصر التي يتألف منها الجزء المكوّن لسعر الإنتاج. لنفترض أن التركيب الوسطي هو 80ث + 20م. من الممكن الآن، في رؤوس الأموال الفعلية، المركّبة على هذا النحو، أن يكون 80ث أكبر أو أصغر من قيمة ث، أي رأس المال الثابت، ذلك لأن ث هذا يتألف من سلع لها سعر إنتاج منحرف عن قيمتها. كذلك يمكن للـ 20م أن تنحرف عن قيمتها، إذا كانت الأجور تُنفق على سلع يختلف سعر إنتاجها عن قيمتها؛ وعندها ينبغي على العامل أن يبذل زمن عمل أطول أو أقصر من أجل شراء هذه السلع (أي التعويض عنها)، أي أن يؤدي قدراً من العمل الضروري أكبر أو أقل مما يلزم الأمر فيما لو كانت أسعار إنتاج وسائل العيش الضرورية تتطابق مع قيم هذه الوسائل.

بيد أن هذه الإمكانية لا تمسّ بأي حال صحة القواعد التي وضعناها للسلع ذات التركيب الوسطي. إن كمية الربح، التي تصيب هذه السلع، تساوي كمية ما تحتويه هي ذاتها من فائض قيمة. ففي رأس المال المذكور أعلاه الذي يتركب من 80ث + 20م، نجد أن الشيء المهم بالنسبة لتحديد فائض القيمة، ليس ما إذا كانت هذه الأرقام تعبّر عن القيم الفعلية أم لا، بل المهم هو علاقتها المتبادلة ببعضها، ونعني بذلك أن م = $\frac{1}{5}$ من رأس المال الكلّي وث = $\frac{4}{5}$ منه. وبما أن الحال كان هكذا، فإن فائض القيمة الذي أنتجه م يكون، كما افترضنا أعلاه، مساوياً للربح الوسطي. ومن ناحية أخرى، بما أن فائض القيمة يساوي الربح الوسطي، فإن سعر الإنتاج = سعر الكلفة + الربح = ك + ح = ك + ف، أي أنه يساوي عملياً قيمة السلعة. وهذا يعني أن ارتفاع الأجور أو

انخفاضها في هذه الحالة سيترك ك + ح على حالها، مثلما أنه سيترك قيمة السلعة على حالها، ويقتصر فعله على إحداث حركة عكسية مقابلة، ارتفاعاً أو انخفاضاً، على جهة معدل الربح. ولو حصل في هذه الحالة بالذات تغيّر في سعر السلعة في أعقاب ارتفاع الأجور أو انخفاضها، فإن معدل الربح في هذه الميادين ذات التركيب الوسطي سوف يحتل موقعاً فوق أو دون مستوى هذا المعدل في الميادين الأخرى. ولا تحتفظ الميادين ذات التركيب الوسطي بمستوى ربحها مثل الميادين الأخرى إلّا بمقدار ما يبقى السعر على حاله. فما يجري فيها من الناحية العملية هو كما لو أن منتوجات هذه الميادين قد بيعت حسب قيمها الفعلية. وبالفعل، إذا ما بيعت السلع بموجب قيمها الفعلية حقاً، فإنه [218] لمن الجلي تماماً أن ارتفاعاً أو انخفاضاً في الأجور يستدعي بالمقابل، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، انخفاضاً أو ارتفاعاً في الربح، ولكن من غير أي تبدل في قيمة السلع، وأن ارتفاع الأجور أو انخفاضها لا يمكن له، مهما كانت الظروف أن يؤثر بشيء على قيمة السلع، بل على مقدار فائض القيمة فقط.

III ـ أسباب التعويض للرأسمالي

سبق لنا القول إن المنافسة تساوي معدلات ربح مختلف ميادين الإنتاج في معدل ربح وسطي فتحوّل بذلك بالذات قيم منتوجات هذه الميادين المختلفة إلى أسعار إنتاج. ويجري هذا من خلال الانتقال الدائم لرأس المال من ميدان إلى آخر يستقر فيه الربح، في لحظة معينة، فوق المستوى الوسطي؛ ولكن، عندئذ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تقلبات في الربح مقترنة، بالنسبة لفرع صناعي معين خلال حقبة معينة، بتعاقب السنوات الشحيحة والمربحة جداً. إن هذه الهجرة والعودة لرأس المال اللتين تجريان بلا انقطاع بين مختلف ميادين الإنتاج، تولّدان حركات صاعدة وهابطة في معدل الربح، توازن بعضها بعضاً، بهذا القدر أو ذاك، بصورة متبادلة، وتمتلك لذلك ميلاً إلى إرجاع معدل الربح، في كل مكان، إلى المستوى العام المشترك.

إن حركة رؤوس الأموال هذه تنجم في المقام الأول عن وضع أسعار السوق التي ترفع الربح فوق المستوى الوسطي العام هنا، وتنزله دون هذا المستوى هناك. ونحن نترك خارج الاعتبار في الوقت الحاضر رأسمال التاجر الذي لا يهمنا هنا والذي يستطيع، كما تبين النوبات المتفجرة بغتة للمضاربة في الأصناف المعينة المفضلة عندها، أن يسحب كتلاً من رأس المال من أحد فروع الأعمال، بسرعة خارقة، ليلقي بها،

بالسرعة نفسها، في فرعٍ آخر. بيد أن نقل رأس المال من ميدان إلى آخر يواجه في كل ميدان فعلي للإنتاج ـ صناعة، زراعة، تعدين، إلخ ـ صعوبات بالغة، وخصوصاً بسبب وجود رأس المال الأساسي. علاوة على ذلك، تبين التجربة أنه إذا كان فرع صناعي معين، كصناعة القطن مثلاً، يدرّ ربحاً استثنائياً عالياً في فترة من الزمن، فإنه يدرّ ربحاً ضئيلاً جداً أو يسبب خسارة في فترة زمنية أخرى، بحيث يكون الربح الوسطي، خلال دورة معينة من السنوات، مماثلاً بهذا القدر أو ذاك لما في فروع أخرى. وسرعان ما يعتاد رأس المال على أن يأخذ هذه التجربة في الحسبان.

[219] غير أن الشيء الذي **لا تكشف** عنه المنافسة، هو أن القيمة تتحكم بحركة الإنتاج؛ إنها لا تكشف عن القيم التي تقف وراء أسعار الإنتاج وتحددها آخر المطاف. ومن جهة أخرى، تكشف المنافسة عما يلي: 1) الأرباح الوسطية مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال في مختلف ميادين الإنتاج، ومستقلة كذلك عن كتلة العمل الحي الذي يستولي عليه رأسمال معين في ميدان استغلال معين؛ 2) إرتفاع أو انخفاض أسعار الإنتاج نتيجة لتغير مستوى الأجور ـ ظاهرة تتناقض كلياً، من النظرة الأولى، مع علاقات القيمة بين السلع؛ 3) تقلبات أسعار السوق التي تعود بمتوسط سعر السوق للسلع، في فترة زمنية محددة، لا إلى قيمة السوق، بل إلى سعر إنتاج السوق، وهو سعر منحرف عن قيمة السوق ومختلف عنها تماماً. إن جميع هذه الظاهرات تبدو وكأنها تناقض تحديد القيمة بوقت العمل، مثلما تناقض طبيعة فائض القيمة الذي يتألف من عمل فائض غير مدفوع الأجر. **وهكذا يبدو كل شيء، في المنافسة، في مظهر مقلوب**. إن المظهر المكتمل للعلاقات الاقتصادية الذي يتجلى على السطح، في وجوده الفعلي، وبالتالي في تصورات حاملي ووسطاء هذه العلاقات الذين يسعون بها إلى فهمها، يختلف تماماً عن قوام النواة، الجوّاني والجوهري، ولكن المخفي والمقلوب، في الواقع، بل إنه يتناقض مع قوام هذا المضمون الجوهري ومع المفهوم المطابق له.

زد على ذلك: ما إن يبلغ الإنتاج الرأسمالي درجة معينة من التطور، حتى لا تعود المساواة بين مختلف معدلات ربح شتى ميادين الإنتاج المنفردة في معدل ربح عام تتحقق فقط عن طريق دفع رأس المال وجذبه بفعل أسعار السوق. فما أن تستقر الأسعار الوسطية وما يقابلها من أسعار سوق لفترة من الزمن، حتى يتغلغل إلى وعي الرأسماليين الفرادى أن هذه المساواة تعني مساواة فوارق معينة، بحيث أنهم يبدأون في الحال بأخذها بالحسبان في حساباتهم المتبادلة. وتمكث هذه الفوارق في تصور الرأسماليين وهم يدخلونها في حسابهم كأسباب للتعويض.

إن أساس هذا التصور هو الربح الوسطي نفسه، أي التصور بأن رؤوس الأموال ذات المقادير المتساوية ينبغي أن تدرّ أرباحاً متساوية في المقدار خلال آماد زمنية متماثلة. وهذا يرتكز بدوره على أن رأس المال في كل واحد من ميادين الإنتاج ينبغي أن يسهم بما يتناسب (pro rata) ومقداره في الاستيلاء على فائض القيمة الكلّي الذي اعتصره رأس المال الاجتماعي الكلّي من العمال؛ أو أنه ينبغي اعتبار كل رأسمال مفرد كجزء [220] من رأس المال الكلّي. وينبغي اعتبار كل رأسمالي مفرد، في الواقع، كحامل أسهم في المشروع المشترك، يأخذ نصيبه من الربح الكلّي بما يتناسب ومقدار حصته في مجمل رأس المال.

وعلى هذا التصور يقوم فيما بعد حساب الرأسماليين، مثلاً، إذا كان رأس المال يقوم بالدوران بصورة بطيئة نسبياً إما لأن السلع تبقى وقتاً أطول في عملية الإنتاج أو لأنها ينبغي أن تُباع في أسواق نائية، فإن الربح الذي يفلت منه على هذا النحو، يحسب مع ذلك، أي يعوّض عنه عن طريق علاوة على السعر. وعلى غرار ذلك فإن توظيفات رأس المال التي تتعرض لمخاطر كبيرة بصورة استثنائية كما هي عليه، مثلاً، في توظيفات النقل البحري، تتلقى أيضاً التعويض بهيئة علاوة على السعر. وعندما يتطور الإنتاج الرأسمالي، ويتطور معه نظام التأمين بشكلٍ كافٍ، تصبح المخاطر، في الواقع، متساوية بالنسبة لجميع ميادين الإنتاج (أنظر، كوربيت)(*)؛ أما تلك المؤسسات التي تتعرض لمخاطر أكبر فتدفع تعرفة تأمين أكبر وتعوّض نفسها عن ذلك في سعر سلعها. وهذا كله يعني، في الممارسة، أن أي ظرف يجعل أحد توظيفات رأس المال أقل ربحاً ويجعل الآخر منها أكثر ربحاً ؛ حيث تُعدّ جميع التوظيفات ضرورية بصورة متساوية ضمن حدود معينة ـ إنما يؤخذ في الاعتبار كأساس للتعويض تم إقراره مرة وللأبد، علماً بأنه ليست هناك حاجة لتكرار نشاطات المنافسة من جديد لتبرير هذا الدافع أو صحة هذا الحساب. إن الرأسمالي، ببساطة، ينسى ـ أو، بالأحرى، لا يرى، نظراً لأن المنافسة لا تعرض له ذلك ـ أن جميع أسباب التعويض التي يطرحها الرأسماليون إزاء بعضهم بعضاً عند الحساب المشترك لأسعار سلع مختلف فروع الإنتاج ترتكز حصراً على أن جميع الرأسماليين يطالبون بامتلاك حصص متساوية من الغنيمة المشتركة، أي فائض القيمة الكلّي وذلك بما يتناسب ورأسمال كل واحدٍ منهم. وعلى العكس، فبما أن الربح الذي

(*) كوربيت، المرجع نفسه، ص100-102. [ن. برلين].

يحصلون عليه يختلف في الواقع عن فائض القيمة الذي يعتصرونه، **فيبدو** لهم أن أسباب التعويض لا تقوم بمساواة حصصهم في فائض القيمة الكلّي بل إنها **تخلق الربح نفسه**، نظراً لأن الربح يبدو وكأنه ينشأ ببساطة من العلاوة المعللة بهذا الدافع أو ذاك، على سعر كلفة السلع.

أخيراً، فإن كل ما قلناه في الفصل السابع، ص 116(*) بصدد تصورات الرأسمالي عن منبع فائض القيمة، ينطبق أيضاً على الربح الوسطي. ولا تتغير صياغة المسألة هنا إلّا بمقدار ما إن الاقتصاد في سعر الكلفة يتوقف على الموهبة الفردية والحذاقة، إلخ، مفترضين أن أسعار السلع في السوق معينة ودرجة استغلال العمل محددة.

(*) أنظر هذا المجلد، ص 148، [الطبعة العربية، ص 169-170].

الجزء الثالث

قانون ميل معدل الربح إلى الهبوط

[221]

الفصل الثالث عشر

القانون بما هو عليه

لو كانت الأجور وطول يوم العمل معينة، فإن رأس المال المتغير، البالغ 100 على سبيل المثال، يمثل عدداً محدداً من العمال الموضوعين قيد الحركة، وهو مؤشر على هذا العدد. لنفترض أن 100 جنيه هي أجور 100 عامل لمدة أسبوع، مثلاً. إذا أدى هؤلاء العمال المائة قدراً من العمل الضروري مماثلاً للعمل الفائض، أي إذا كانوا يعملون يومياً لأنفسهم، أي لتجديد إنتاج أجورهم، مدة زمنية تماثل ما يعملونه لأجل الرأسمالي، أي لإنتاج فائض القيمة، فإن مجمل القيمة التي ينتجونها = 200 جنيه، وفائض القيمة الذي ينتجونه = 100 جنيه. إن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ سيكون عندئذ = 100%. إلّا أن معدل فائض القيمة هذا يجد التعبير عنه، كما سبق أن رأينا، في معدلات ربح بالغة التباين، وذلك تبعاً لاختلاف حجم رأس المال الثابت ث، وبالتالي حجم رأس المال الكلّي ر، لأن معدل الربح هو $\frac{ف}{ر}$. لنفرض أن معدل فائض القيمة = 100%:

عندما يكون ث = 50 ، م = 100، فإن حَ = $\frac{100}{150}$ = $66\frac{2}{3}$%؛

عندما يكون ث = 100، م = 100، فإن حَ = $\frac{100}{200}$ = 50%؛

عندما يكون ث = 200، م = 100، فإن حَ = $\frac{100}{300}$ = $33\frac{1}{3}$%؛

عندما يكون ث = 300، م = 100، فإن حَ = $\frac{100}{400}$ = 25%؛

عندما يكون ث = 400، م = 100، فإن حَ = $\frac{100}{500}$ = 20%.

وعليه، فإن معدل فائض القيمة نفسه، يجد التعبير عنه، عند درجة استغلال ثابتة لا تتغير، في معدل ربح تنازلي، نظراً لأنه بنمو المقدار المادي لرأس المال الثابت ينمو [222] أيضاً، مقدار قيمة رأس المال الثابت وبالتالي رأس المال الكلّي وإن يكن ليس بنفس النسبة.

وإذا افترضنا، علاوة على ذلك، أن هذا التغير التدريجي في تركيب رأس المال لا يقتصر على ميادين إنتاج منفردة فحسب، بل يجري، بهذا القدر أو ذاك، في جميع ميادين الإنتاج، أو على الأقل في الميادين الحاسمة منها، بحيث أنه يُعادِل تغيّراً، في التركيب العضوي الوسطي لرأس المال الكلّي الخاص بمجتمع معين، فإن هذا النمو التدريجي في رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير لا بد من أن يقود بالضرورة إلى **الهبوط التدريجي لمعدل الربح العام،** مع بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً لا يتغير، أو مع بقاء درجة استغلال العمل من جانب رأس المال ثابتة لا تتغير. ولكن اتضح أن قانون نمط الإنتاج الرأسمالي، هو أنْ تطور هذا النمط يؤدي إلى انخفاض نسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت وبالتالي قياساً إلى رأس المال الكلّي الذي يوضع قيد الحركة. وهذا يعني أن العدد نفسه من العمال، أو المقدار نفسه من قوة العمل، الذي يمكن أن يتصرف به رأسمال متغير يمتلك مقداراً معيناً من القيمة، يحرّك خلال الفترة الزمنية نفسها، نتيجة لتطور طرائق الإنتاج المميزة للإنتاج الرأسمالي، ويعالج ويستهلك استهلاكاً مُنتجاً، كتلة متنامية أبداً من وسائل العمل والآلات وأصنافاً أخرى من رأس المال الأساسي والمواد الأولية والمواد المساعدة، وبالتالي رأسمالاً ثابتاً متنامياً دوماً من حيث مقدار قيمته. إن هذا التناقص النسبي المطرد لرأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الثابت وبالتالي إلى رأس المال الكلّي، يتطابق مع الارتفاع المطّرد في متوسط التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي. وما هذا أيضاً إلّا شكل آخر للتعبير عن التطور المطّرد في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، والذي يتجلى بالضبط في واقع أن الاستخدام المتنامي للآلات، ولرأس المال الأساسي عموماً، يتيح تحويل المزيد من المواد الأولية والمواد المساعدة إلى منتوجات، وذلك بالعدد نفسه من العمال خلال المدة الزمنية نفسها، أي ببذل عمل أقل. ويقابل هذا التنامي في مقدار قيمة رأس المال الثابت ـ رغم أنه لا يمثل إلّا نمواً ضئيلاً للكتلة الفعلية للقيم الاستعمالية التي يتألف منها مادياً رأس المال الثابت ـ تزايد في رخص المنتوج. فكل منتوج فردي، مأخوذ لذاته، يحتوي على مقدار من العمل أقل مما في مرحلة متدنية من تطور الإنتاج حيث يكون رأس المال المُنفق على العمل أكبر بكثير قياساً إلى رأس المال المُنفق على

وسائل الإنتاج. وعليه فإن سلسلة الفرضيات التي أوردناها في بداية الفصل تعبّر عن الميل الفعلي للإنتاج الرأسمالي. ويولّد هذا الأخير عبر التناقص النسبي المطّرد لرأس [223] المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت، تركيباً عضوياً متنامياً لرأس المال الكلّي، وينجم عن ذلك مباشرة أن معدل فائض القيمة يجد التعبير عنه في معدل ربح عام متناقص دوماً، في ظل بقاء درجة استغلال العمل على حالها أو حتى مع ارتفاعها. (ولسوف نبيّن فيما بعد(*) لماذا لا يبرز هذا الهبوط للعيان في هذا الشكل المطلق، بل يبرز بالأحرى كميل نحو هبوط مطرد). وعليه، فإن الميل المتزايد لمعدل الربح العام نحو الهبوط ليس سوى التعبير عن التطور المطّرد لقدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، **التعبير الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي**. ولا يعني ذلك أن معدل الربح لا يمكن أن يهبط مؤقتاً بفعل أسباب أخرى، ولكن ذلك يبرهن على أن هناك ضرورة بديهية نابعة من ماهية نمط الإنتاج الرأسمالي تقتضي بأن يجد المعدل الوسطي العام لفائض القيمة تعبيره في هذا النمط، بمعدل ربح عام متناقص، كلما مضى هذا النمط في التطور قُدُماً. وبما أن كتلة العمل الحي المستخدم تتناقص باستمرار نسبة إلى كتلة العمل المتشيىء الذي يحركه، أي نسبة إلى وسائل الإنتاج التي تُستهلك استهلاكاً منتجاً، فلا بد أن تتناقص باطراد نسبة ذلك الجزء من هذا العمل الحي الذي لم تدفع لقاءه أجور والذي تشيأ في فائض القيمة، إلى مقدار قيمة رأس المال الكلّي الموظّف. غير أن نسبة كتلة فائض القيمة إلى قيمة رأس المال الكلّي الموظف تشكل معدل الربح، الذي ينبغي له لذلك أن يهبط باستمرار.

ومهما بدا هذا القانون بسيطاً بعد كل ما عرضناه آنفاً، فإن الاقتصاد السياسي السابق بأسره لم ينجح في الكشف عنه، وهذا ما سنراه في أحد الأجزاء اللاحقة(**). لقد شاهد الظاهرة وتعذب في مساعيه المتناقضة من أجل تفسيرها. وفي ضوء الأهمية القصوى التي يتسم بها هذا القانون بالنسبة للإنتاج الرأسمالي، يمكن القول إنه يؤلف أحجية يبذل مجمل الاقتصاد السياسي منذ آدم سميث جهوداً مضنية في حلّها، وإن الفارق بين مختلف المدارس بعد آدم سميث يقوم في تباين المحاولات من أجل حلّها. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار من جهة أخرى أن كل الاقتصاد السياسي السابق ظل يراوح ويدور في مكانه بصدد الفارق بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، ولكن من دون أن يتمكن من صياغة هذا الفارق بدقة؛ وإنه لم يفصل أبداً فائض القيمة عن الربح، ولم يعرض الربح

(*) أنظر هذا المجلد، الفصل الرابع عشر. [ن. برلين].

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص435-466، وكذلك ص541-543. [ن. برلين].

[224] في صورته النقية كشيء متميز عن مكوناته المختلفة والمستقلة ـ مثل الربح الصناعي، والربح التجاري، والفائدة المئوية والريع العقاري؛ ـ وإنه لم يحلل بعمق أبداً تباين التركيب العضوي لرأس المال، وبالتالي تكوين معدل الربح العام ـ إذا أخذنا ذلك كله في الاعتبار، فلن يعود إخفاقه في حل هذه الأحجية لغزاً خافياً.

وإننا نعرض عن قصد لهذا القانون قبل عرض انقسام الربح إلى أصناف مختلفة، مستقلة عن بعضها بعضاً. فإمكانية صياغة هذا القانون بصورة مستقلة عن انقسام الربح إلى أجزاء مختلفة تؤول إلى أصناف مختلفة من الأشخاص تبرهن مباشرة على استقلالية هذا القانون في عموميته عن هذا الانقسام وعن العلاقات المتبادلة بين أصناف الربح المختلفة الناجمة عن هذا الانقسام. والربح الذي نتحدث عنه هنا ليس سوى إسم آخر لفائض القيمة نفسه الذي نعرضه هنا من ناحية علاقته برأس المال الكلّي وليس من ناحية علاقته فقط برأس المال المتغير الذي ينشأ عنه. وهكذا، فإن هبوط معدل الربح يعبّر عن النسبة المتناقصة لفائض القيمة ذاته قياساً إلى رأس المال الكلّي المسلّف، ولذلك فإن معدل الربح هذا مستقل عن أي تقسيم، مهما كان، لفائض القيمة بين أصناف شتى.

لقد رأينا أنه إذا كان معدل فائض القيمة البالغ 100% يجد التعبير عنه في معدل ربح يبلغ $66\frac{2}{3}$%، عند درجة معينة من التطور الرأسمالي يكون فيها تركيب رأس المال ث:م = 50:100، فإن معدل فائض القيمة هذا يجد التعبير عنه في معدل ربح لا يزيد عن 20%، وذلك عند درجة أعلى من التطور الرأسمالي حيث تركيب ث:م = 400:100. وما يصح على مختلف المراحل المتعاقبة من تطور بلدٍ واحدٍ بعينه، يصح على درجات مختلفة من تطور شتى البلدان، في زمانٍ واحدٍ. ففي البلد غير المتطور، حيث يؤلف التركيب الأول لرأس المال التركيب الوسطي، فإن معدل الربح العام = $66\frac{2}{3}$%، في حين أن معدل الربح العام في البلد ذي التركيب الثاني لرأس المال والذي يحتل درجة أعلى بكثير من التطور سيكون = 20%.

والفارق بين معدلَيْ الربح الوطنيين، يمكن أن يتلاشى، بل أنْ يتخذ مظهراً معكوساً إذا كان العمل في البلد الأقل تطوراً متدنياً من ناحية الإنتاجية، أي إذا كانت كمية أكبر من العمل تتمثل في كمية أقل من السلعة ذاتها، وباتت قيمة تبادلية أكبر تتمثل في قيمة إستعمالية أصغر، وأخذ العامل بالتالي يُنفق جزءاً أكبر من وقته لتجـديد إنتاج وسائل عيشه أو قيمة هذه الوسائل، وجزءاً أقل لإنتاج فائض القيمة، أي أنه سيؤدي عملاً فائضاً أقل، بحيث أن معدل فائض القيمة سيكون أدنى. فلو كان العامل في البلد الأقل تطوراً يشتغل $\frac{2}{3}$ يوم العمل لأجل نفسه و$\frac{1}{3}$ يوم العمل لأجل الرأسمالي، فإن قوة العمل نفسها

ستتلقى، بموجب الافتراض الوارد في المثال أعلاه، $133\frac{1}{3}$، وستنتج فائضاً يبلغ $66\frac{2}{3}$ لا [225] أكثر. ورأس المال المتغير البالغ $133\frac{1}{3}$ يقابله رأسمال ثابت يبلغ 50. وسيكون معدل فائض القيمة الآن $66\frac{2}{3}:133\frac{1}{3} = 50\%$، أما معدل الربح فسيبلغ $66\frac{2}{3}:183\frac{1}{3}$، أي ما يقارب $36\frac{1}{2}\%$.

وبما أننا لم نقم حتى الآن ببحث مختلف المكوّنات التي ينقسم إليها الربح، أي بما أنها ليست موجودة بعد إزاءنا، فإننا ندلي بالملاحظة التالية، استباقاً، لتفادي أي سوء فهم. عند المقارنة بين بلدان ذات درجات تطور مختلفة ـ وبالتحديد بين بلدان ذات إنتاج رأسمالي متطور وبلدان أخرى لم يخضع فيها العمل شكلياً لرأس المال رغم أن العامل يتعرض، في الواقع، إلى استغلال الرأسمالي (في الهند، على سبيل المثال، يعمل الزارع «Ryot» كفلاح مستقل في استثمارته، من دون أن يخضع إنتاجه بعد، بما هو عليه، إلى رأس المال، رغم أن المرابي قد لا يعتصر منه في شكل فائدة مئوية كامل عمله الفائض فحسب بل يعتصر أيضاً ـ إذا تحدثنا بلغة رأسمالية ـ جزءاً من أجوره)، عند مثل هذه المقارنة، فإن من الخطأ تماماً أن يقيس المرء مستوى معدل الربح الوطني بسعر الفائدة الوطني. فهذه الفائدة تتضمن كلاً من مجمل الربح وما يزيد على هذا الربح في بلدان لم يخضع فيها العمل شكلياً لرأس المال، أما في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي المتطور، فإن الفائدة لا تؤلف إلّا جزءاً معيناً من فائض القيمة المُنتج أو الربح. من ناحية أخرى فإن سعر الفائدة يتحدد هنا أساساً، بفعل علاقات معينة (قروض المرابين إلى الوجهاء، أصحاب الريع العقاري) لا تمت بصلة إلى الربح بل تظهر فقط، على عكس ذلك، نسبة ما يستولي عليه المرابي من الريع العقاري.

وفي البلدان التي تتباين فيها درجات تطور الإنتاج الرأسمالي وبالتالي يتباين فيها التركيب العضوي لرأس المال، يمكن لمعدل فائض القيمة (وهو أحد العوامل المحدّدة لمعدل الربح) أن يكون في ذلك البلد الذي يكون فيه يوم العمل الاعتيادي أقصر، أعلى مما في البلد الذي يكون فيه يوم العمل الاعتيادي أطول. **أولاً** ـ إذا كان يوم العمل الإنكليزي المؤلف من 10 ساعات يساوي، بسبب تعاظم شدته، يوم عملٍ نمساوياً من 14 ساعة، فيمكن لخمس ساعات من العمل الفائض للإنكليزي، عند تقسيم يوم العمل بصورة متساوية، أن تمثل في السوق العالمي قيمة أكبر مما تمثله سبع ساعات للنمساوي. **ثانياً** ـ يمكن لجزء يوم العمل الذي يؤلف العمل الفائض أن يكون في إنكلترا أكبر مما في النمسا.

إن قانون هبوط معدل الربح، الذي يعبّر عن المعدل نفسه أو حتى عن معدل متنامٍ من

فائض القيمة، يعني بكلمات أخرى ما يلي: إذا أخذنا أي كمية معينة من رأس المال الاجتماعي الوسطي، ولتكن رأسمالاً مقداره 100 على سبيل المثال، فإن جزءه المتألف [226] من وسائل العمل يتنامى دوماً، أما الجزء المتألف من العمل الحي فيتناقص دوماً. وعليه، بما أن الكتلة الإجمالية للعمل الحي المُضاف إلى وسائل الإنتاج تهبط نسبياً بالقياس إلى قيمة وسائل الإنتاج هذه، فإن العمل غير مدفوع الأجر وشطر القيمة الذي يمثله يهبطان نسبياً بالقياس إلى قيمة رأس المال الكلّي المسلّف. أو: أن جزءاً متناقصاً باطّراد من رأس المال الكلّي المُنفق يتحوّل إلى عمل حي، ولذلك فإن رأس المال الكلّي هذا يمتص، بالقياس إلى مقداره، مقداراً من العمل الفائض متناقصاً باطراد، رغم أنه يمكن أن يتنامى في وقتٍ واحدٍ مع ذلك الجزء غير المدفوع من العمل المستخدم بالقياس إلى الجزء المدفوع منه. إن الهبوط النسبي لرأس المال المتغير والتزايد النسبي لرأس المال الثابت، مع تنامي هذين الجزءين كليهما من الناحية المطلقة، ليس سوى تعبير آخر عن تنامي إنتاجية العمل كما أوضحنا من قبل.

هَبْ أن رأسمالاً مقداره 100 يتألف من 80ث + 20م، وأن الأخير = 20 عاملاً. لنفرض أن معدل فائض القيمة يبلغ 100%، أي أن العمال يعملون نصف اليوم لأنفسهم والنصف الآخر لأجل الرأسمالي. وفي بلد آخر أقل تطوراً يتألف رأس المال هذا = 20ث + 80م، وأن الأخير = 80 عاملاً. ويعمل هؤلاء العمال $\frac{2}{3}$ يوم العمل لأجل أنفسهم ولا يعملون سوى $\frac{1}{3}$ اليوم لأجل الرأسمالي. ولو افترضنا أن كل الشروط الأخرى متماثلة، فإن العمال يُنتجون قيمة تبلغ 40، في الحالة الأولى، وقيمة تبلغ 120 في الحالة الثانية. ويُنتج رأس المال الأول 80ث + 20م + 20ف = 120؛ معدل الربح = 20%، ويُنتج رأس المال الثاني 20ث + 80م + 40ف = 140؛ معدل الربح = 40%. فمعدل الربح في الحالة الثانية يبلغ ضعف المعدل في الحالة الأولى، رغم أن معدل فائض القيمة في الحالة الأولى = 100%، أي ضعف المعدل في الحالة الثانية، حيث لا يزيد هذا الأخير عن 50%. غير أن رأسمالاً متساوي المقدار يستولي على العمل الفائض لعشرين عاملاً في الحالة الأولى، وعلى العمل الفائض لثمانين عاملاً في الحالة الثانية.

إن قانون الهبوط المطرد لمعدل الربح، أو التناقص النسبي لما يتم الاستيلاء عليه من عمل فائض بالمقارنة مع كتلة العمل المتشيىء التي يحركها العمل الحي، لا يستبعد بأي حال من الأحوال، تزايد الكتلة المطلقة للعمل الذي يحركه ويستغله رأس المال الاجتماعي، أي تزايد الكتلة المطلقة للعمل الفائض الذي يستولي عليه رأس المال هذا؛ كما لا يستبعد أيضاً أن تتحكم رؤوس أموال خاضعة لسيطرة رأسماليين فرادى، بكتلة

متنامية من العمل وبالتالي من العمل الفائض، ويتنامى هذا الأخير حتى حين لا يزداد عدد العمال الذين يتحكم بهم هؤلاء.

لنأخذ عدداً معيناً من السكان العاملين، كأن يكون مليوني نسمة مثلاً، ونفترض أيضاً أن شدة وطول يوم العمل الوسطي معينين، شأنهما في ذلك شأن الأجور والتناسب بين العمل الضروري والعمل الفائض، عندئذ ينتج العمل الكلّي لهذين المليونين من العاملين، [227] وكذلك عملهم الفائض المتمثل في فائض القيمة، على الدوام، المقدار نفسه من القيمة. ولكن مع نمو كتلة رأس المال الثابت ـ الأساسي والدائر ـ الذي يحركه هذا العمل، يهبط تناسب مقدار هذه القيمة مع قيمة رأس المال هذا، التي تنمو بنمو كتلته وإن يكن ليس بالنسبة نفسها. ويهبط هذا التناسب كما يهبط معدل الربح رغم أن رأس المال ما يزال يتحكم بالكتلة نفسها من العمل الحي ويمتص الكتلة نفسها من العمل الفائض كما في السابق. فمردّ تغير التناسب ليس انخفاض كتلة العمل الحي، بل ازدياد كتلة العمل المتشيىء، الذي يحركه هذا العمل الحي. وإن هذا الانخفاض نسبي، لا مطلق، ولا يمت بصلة، في واقع الأمر، إلى المقدار المطلق للعمل وللعمل الفائض الموضوعين قيد الحركة. ولا ينشأ هبوط معدل الربح عن انخفاض مطلق، بل فقط عن انخفاض نسبي في الجزء المتغير من مكوّنات رأس المال الكلّي، انخفاضه بالقياس إلى الجزء الثابت من مكوّنات رأس المال.

وما ينطبق على كتلة معينة من العمل وعلى كتلة من العمل الفائض، ينطبق بالمثل على عدد متزايد من العمال، كما ينطبق، بموجب الافتراض المعطى، على كتلة متزايدة من العمل الخاضع لرأس المال، بوجه عام، وينطبق، بوجه خاص، على الجزء غير مدفوع الأجر، أي على العمل الفائض. وإذا ما ازداد السكان العاملون مثلاً من مليونين إلى ثلاثة ملايين، وارتفع رأس المال المتغير المدفوع لهم بشكل أجور من مليونين سابقاً إلى ثلاثة ملايين حالياً، وازداد رأس المال الثابت في نفس هذا الوقت من 4 ملايين إلى 15 مليوناً، فإن كتلة العمل الفائض وكتلة فائض القيمة، في ظل الافتراض المعطى (ثبات يوم العمل وثبات معدل فائض القيمة) تزدادان بمقدار النصف، أي بنسبة 50%، من مليونين إلى 3 ملايين. ومع ذلك، فبالرغم من نمو الكتلة المطلقة للعمل الفائض وبالتالي لفائض القيمة بنسبة 50%، يهبط التناسب بين رأس المال المتغير ورأس المال الثابت من 2: 4 إلى 3: 15، وسيكون التناسب بين فائض القيمة ورأس المال الكلّي على الشكل التالي:

I ـ 4ث + 2م + 2ف؛ ر = 6؛ حَ = $33\frac{1}{3}$%.

II ـ 15ث + 3م + 3ف؛ ر = 18؛ حَ = $16\frac{2}{3}$%.

وعلى حين أن كتلة فائض القمية قد ارتفعت بمقدار النصف، فإن معدل الربح قد هبط إلى نصف ما كان عليه في السابق. ولكن ما الربح إلّا فائض القيمة محسوباً بالقياس إلى رأس المال الاجتماعي، ولذلك فإن كتلة الربح، أو مقداره المطلق، يساوي، إذا أُخذ في النطاق الاجتماعي، المقدار المطلق لفائض القيمة. وبهذا يزداد المقدار المطلق للربح، أي كتلته الإجمالية، بنسبة 50%، على الرغم من الهبوط النسبي الخارق لكتلة [228] الربح هذه قياساً إلى رأس المال الكلّي المسلّف، أي على الرغم من الهبوط الخارق في معدل الربح العام. وهكذا، فإن عدد العمال الذين يستخدمهم رأس المال، أي الكتلة المطلقة للعمل الذي يحركه، وبالتالي الكتلة المطلقة من العمل الفائض الذي يمتصه، أي كتلة ما ينتجه من فائض قيمة، أي الكتلة المطلقة لما ينتجه من ربح، يمكن أن تتنامى وتتنامى باطراد، رغم الهبوط المطرد في معدل الربح. وليس هذا الحال ممكناً فحسب. بل ينبغي أن يكون كذلك على أساس الإنتاج الرأسمالي، تاركين جانباً التقلبات العابرة.

إن عملية الإنتاج الرأسمالي هي، من حيث الجوهر، عملية تراكم في الوقت نفسه. لقد بيّنا كيف أن كتلة القيمة، التي ينبغي أن يتجدد إنتاجها بصورة بسيطة وأن تُصان، تأخذ بالتزايد والنمو بتطور الإنتاج الرأسمالي، عبر تزايد إنتاجية العمل، حتى لو بقيت قوة العمل المستخدمة ثابتة على حالها. ولكن، مع تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية تنمو كتلة القيم الاستعمالية المُنتَجة، التي تؤلف وسائل الإنتاج جزءاً منها، بوتيرة متسارعة. وإن مقدار العمل الإضافي الذي يمكن، بالإستيلاء عليه، إعادة تحويل هذه الثروة الإضافية إلى رأسمال، لا يتوقف على قيمة بل على كتلة وسائل الإنتاج هذه (بما في ذلك وسائل العيش)، لأن العامل لا يواجه خلال عملية الإنتاج قيمة وسائل الإنتاج، بل قيمتها الاستعمالية. بيد أن التراكم نفسه، وما يرافقه من تركيز لرأس المال، هما وسيلة مادية لزيادة القوة المنتجة. ولكن هذا النمو لوسائل الإنتاج يفترض نمو عدد السكان العاملين، وخلق سكان من العمال يقابلون رأس المال الإضافي أو يزيدون عموماً على حاجاته دوماً، ويفترض بالتالي وجود فيض سكاني من العمال. إن فيضاً مؤقتاً في رأس المال الإضافي على السكان العاملين الذين يتحكم بهم، يمكن أن يؤثر بأسلوب مزدوج. فيمكنه من جهة أن يؤدي إلى زيادة السكان العاملين بالتدريج، عبر رفع الأجور، بتخفيف المؤثرات المدمّرة التي تهلك نسل العمال، وتسهيل الزيجات، ويمكنه، من جهة ثانية، عبر استخدام طرائق مولّدة لفائض القيمة النسبي (إدخال الآلات وتحسينها) أن يؤدي إلى إحداث فيض سكاني نسبي إصطناعي، بوتيرة أسرع، وهذا بدوره يشكل دفيئة

لزيادة سريعة فعلاً في عدد السكان ـ نظراً لأن البؤس في ظل الإنتاج الرأسمالي، يولّد السكان. وعليه، ينبع تلقائياً من طبيعة العملية الرأسمالية للتراكم، وما هذه العملية سوى لحظة من لحظات عملية الإنتاج الرأسمالية، أن الكتلة المتنامية من وسائل الإنتاج، [229] المخصصة للتحويل إلى رأسمال، تجد على الدوام، في متناول اليد، عدداً متنامياً بل وفائضاً من السكان العاملين الصالحين للاستغلال. لذا، فمع تطور عملية الإنتاج والتراكم لا بد أن تنمو بالضرورة كتلة العمل الفائض الذي يمكن الاستيلاء عليه ويتم الاستيلاء عليه فعلاً، ولا بد لذلك أن تنمو الكتلة المطلقة للربح الذي يستولي عليه رأس المال الاجتماعي. غير أن نفس قوانين الإنتاج والتراكم هذه تشترط، مع زيادة كتلة رأس المال الثابت، زيادة قيمته بمتوالية تصاعدية، أسرع من ازدياد قيمة ذلك الجزء المتغير من رأس المال، الذي يُبادل بالعمل الحي. من هنا، فإن هذه القوانين ذاتها تزيد الكتلة المطلقة لربح رأس المال الاجتماعي وتخفض معدل الربح في آن.

وإننا نغفل هنا بالتمام واقع أن المقدار نفسه من القيمة بات يمثل كتلة متنامية باطراد من القيم الاستعمالية ومواد الترف، كلما مضى الإنتاج الرأسمالي قدماً، وتطورت بالمقابل قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، وتكاثرت فروع الإنتاج، وتضاعفت بالتالي المنتوجات.

إن مجرى تطور الإنتاج والتراكم الرأسمالي يقتضي أن تتنامى عملية العمل على نطاق متعاظم، وبالتالي بأبعاد متسعة، مما يقتضي بدوره تسليفات متنامية من رأس المال في كل مؤسسة على انفراد. لذا، فإن التركّز المتنامي لرؤوس الأموال (الذي يقترن في نفس الوقت بازدياد عدد الرأسماليين وإن بدرجة أقل) هو أحد الشروط المادية للإنتاج والتراكم الرأسمالي مثلما هو احدى النتائج التي يخلقها. ويقترن ذلك في تفاعل متبادل بالنزع المتواصل لملكية عدد يزيد أو ينقص من المنتجين المباشرين. وعلى هذا النحو فمن البديهي أن يتحكم الرأسماليون الفرادى، بجيوش متنامية من العمال (مهما انخفض رأسمالهم المتغير نسبياً قياساً إلى رأس المال الثابت) وأن تنمو كتلة فائض القيمة وبالتالي كتلة الربح، التي يستولون عليها، في آنٍ واحدٍ مع هبوط معدل الربح، بل على الرغم من هذا الهبوط. وإن الأسباب التي تتيح تركّز كتلة من جيوش العمال تحت إمرة الرأسماليين الفرادى، هي عين الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الأساسي المستخدم وكتلة المواد الأولية والمساعدة، زيادة أسرع وأكبر نسبياً من زيادة كتلة العمل الحي المستخدم.

وينبغي أن نضيف هنا أنه إذا كان معدل فائض القيمة، في حال بقاء عدد السكان

العاملين ثابتاً، يرتفع، سواء بفعل إطالة يوم العمل أو زيادة شدة عمل العامل، أو بفعل هبوط قيمة الأجور في أعقاب تطور قدرة إنتاجية العمل، فإن كتلة فائض القيمة، وبالتالي الكتلة المطلقة للربح ينبغي أن تنمو على الرغم من التناقص النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت.

[230] وإن هذا التطور ذاته في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، وهذه القوانين ذاتها التي تعبّر عن نفسها في الهبوط النسبي لرأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الكلّي، وفي التراكم المتسارع مع ذلك، في حين أن هذا التراكم نفسه يقوم من جهة أخرى بفعل عكسي فيصبح نقطة انطلاق لمزيد من تطوير القوة المنتجة ولمزيد من التناقص النسبي لرأس المال المتغير، إن هذا التطور ذاته يجد التعبير عنه، إذا ما تركنا التقلبات المؤقتة جانباً، في التزايد المطرد لقوة العمل الكلّية المستخدمة، والنمو المطرد للكتلة المطلقة لفائض القيمة وبالتالي للربح.

والآن، بأي شكل ينبغي أن يتجلى هذا القانون المزدوج الذي يحتّم، بفعل الأسباب ذاتها، انخفاض معدل الربح وازدياد كتلة الربح المطلقة في آنٍ واحدٍ؟ [بأي شكل يتجلى](*) هذا القانون المرتكز على أن كتلة العمل الفائض المستولى عليها وبالتالي كتلة فائض القيمة، تتنامى في ظل شروط معينة، وأن الربح وفائض القيمة هما مقداران متطابقان إذا ما أخذنا في الاعتبار رأس المال الكلّي، أو إذا أخذنا في الاعتبار كل رأسمال مفرد كمحض جزء من رأس المال الكلّي؟

لنأخذ جزءاً صحيحاً من رأس المال، وليكن 100 مثلاً، كي نحسب بموجبه معدل الربح. لنفرض أن هذه الـ 100 تعبّر عن التركيب الوسطي لرأس المال الكلّي، وليكن هذا 80ث + 20م. لقد رأينا في الجزء الثاني من هذا الكتاب، أن معدل الربح الوسطي يتحدد، في مختلف فروع الإنتاج، لا بالتركيب الخاص لرأس المال في كل فرع، بل بتركيبه الوسطي الاجتماعي. فمع الانخفاض النسبي للجزء المتغير قياساً إلى الجزء الثابت، وبالتالي قياساً إلى رأس المال الكلّي البالغ 100، يهبط معدل الربح عند بقاء درجة استغلال العمل على حالها أو حتى عند تصاعدها، ويهبط المقدار النسبي لفائض القيمة، أي تهبط نسبته إلى قيمة رأس المال الكلّي المسلّف، البالغ 100. ولكن ليس هذا المقدار النسبي وحده هو ما يهبط. فإن مقدار فائض القيمة أو الربح الذي يمتصه

(*) التكرار من عندنا للإيضاح. [ن. ع].

رأس المال الكلّي البالغ 100، يهبط هبوطاً مطلقاً. ولو كان معدل فائض القيمة 100%، فإن رأسمالاً مؤلفاً من 60ث + 40م يُنتج كتلة من فائض القيمة وبالتالي من الربح تبلغ 40؛ ورأسمالاً مؤلفاً من 70ث + 30م يُنتج كتلة ربح تبلغ 30؛ أما بالنسبة لرأسمال مؤلف من 80ث + 20م فإن الربح يهبط إلى 20. إن هذا الهبوط يمس كتلة فائض القيمة وبالتالي كتلة الربح، وسبب ذلك أن رأس المال الكلّي البالغ 100، يُنتج فائض قيمة أقل لأنه يحرك مقداراً من العمل الحي أقل عموماً، كما يحرّك أيضاً عملاً فائضاً أقل عند بقاء درجة استغلال العمل ثابتة على حالها. ولو أخذنا أي جزء صحيح من رأس المال الاجتماعي، أي من رأس المال ذي التركيب الاجتماعي الوسطي بمثابة وحدة قياس لنقيس به فائض القيمة ـ وهذا ما يتم إجراؤه عند أي حساب للربح ـ لوجدنا على [231] العموم أن الهبوط النسبي لفائض القيمة وهبوطه المطلق متطابقان. إذ يهبط معدل الربح في الأمثلة المذكورة أعلاه من 40% إلى 30% وإلى 20%، في حين أن كتلة فائض القيمة، وبالتالي كتلة الربح، التي يُنتجها رأس المال نفسه تهبط من حيث مقدارها المطلق من 40 إلى 30 وإلى 20. وبما أن مقدار قيمة رأس المال الذي يُقاس فائض القيمة بموجبه، مقدار معين = 100، فإن هبوطاً في نسبة فائض القيمة إلى هذا المقدار الثابت لا يمكن إلّا أن يكون تعبيراً خاصاً عن هبوط المقدار المطلق لفائض القيمة وللربح. وما هذا في الواقع إلّا تكرار. ولكن واقع أن هذا الهبوط يحدث إنما يرجع، كما بيّنا من قبل، إلى طبيعة تطور عملية الإنتاج الرأسمالية.

ولكن من ناحية ثانية، نجد أن نفس هذه الأسباب التي تولّد هبوطاً مطلقاً في فائض القيمة وبالتالي في الربح الناشىء عن رأسمال معين، وبالتالي أيضاً في معدل الربح المحسوب بالنسب المئوية، تؤدي إلى نمو الكتلة المطلقة لفائض القيمة وبالتالي للربح الذي يستولي عليه رأس المال الاجتماعي الكلّي (أي مجموع الرأسماليين بأسرهم). كيف ينبغي أن يتوضح ذلك؟ وكيف يمكن أن يتوضح ذلك بمفرده؟ أو، ما هي الشروط التي ينطوي عليها هذا التناقض الظاهر؟

إذا كان أي جزء صحيح من رأس المال الاجتماعي = 100، وبالتالي إذا كانت كل 100 من رأسمال ذي تركيب اجتماعي وسطي، مقداراً معيناً، يكون هبوط معدل الربح بالنسبة لهذا المقدار متطابقاً مع هبوط المقدار المطلق للربح، لأن رأس المال الذي يُقاس بموجبه، هو، في هذه الحالة بالذات، مقدار ثابت، في حين أن مقدار رأس المال الاجتماعي الكلّي، مثل رأس المال الماثل بين أيدي الرأسماليين الفرادى، إنما هو مقدار

متغير لا بد له، لكي يناسب شروط فرضيتنا، من أن يتغير بصورة عكسية مع تدني جزئه المتغير.

وعندما كان تركيب رأس المال، في المثال السابق، 60ث + 40م، كان فائض القيمة أو الربح 40، وكان معدل الربح بالتالي 40%. لنفترض أن رأس المال الكلّي بهذا التركيب يبلغ مليوناً. عندئذ يبلغ فائض القيمة الكلّي، وبالتالي الربح الكلّي 400 ألف. ولو تحول تركيب رأس المال لاحقاً إلى 80ث + 20م، وبقيت درجة استغلال العمل على حالها، لبلغ فائض القيمة أو الربح 20 من كل 100. ولكن، بما أن فائض القيمة أو الربح ينمو من ناحية الكتلة المطلقة، كما بيّنا سابقاً، على الرغم من تناقص إنتاج فائض القيمة عن كل 100 من رأس المال، ينمو من 400,000 إلى 440,000 مثلاً، [232] فإن ذلك ليس ممكناً إلّا إذا كان رأس المال الكلّي، المؤلَّف في وقت واحد مع هذا التركيب الجديد، قد تنامى إلى 2,200,000. فقد ارتفعت كتلة رأس المال الكلّي الموضوع قيد الحركة إلى(*) 220%، في حين أن معدل الربح قد هبط بـ 50%. ولو اقتصر الأمر على أن رأس المال يتضاعف، لكان عليه، لكي يبلغ معدل الربح 20%، أن يُنتج فقط نفس الكتلة من فائض القيمة والربح التي كان ينتجها رأس المال القديم البالغ 1,000,000 بمعدل ربح يبلغ 40%. أما إذا ازداد رأس المال إلى أقل من الضعف، لأنتج فائض قيمة وربحاً أقل مما أنتجه سابقاً رأس المال البالغ 1,000,000، والذي كان ينبغي له، لكي يرفع فائض قيمته من 400,000 إلى 440,000 أن يزداد، بتركيبه القديم، من 1,000,000 إلى 1,100,000 لا أكثر.

ويتجلى هنا القانون الذي صغناه من قبل(**) والذي ينص على أن الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير، وبالتالي تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية، يقتضيان كتلة متنامية أبداً من رأس المال الكلّي لتحريك الكمية نفسها من قوة العمل ولامتصاص الكتلة نفسها من العمل الفائض. وبقدر تطور الإنتاج الرأسمالي، تنمو أيضاً إمكانية ظهور فيض نسبي من السكان العاملين، لا بسبب **تناقص** قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، بل بسبب **تناميها**، أي ليس بسبب الانعدام المطلق للتناسب بين العمل ووسائل العيش أو وسائل إنتاج وسائل العيش هذه، بل بسبب انعدام التناسب الناجم عن الاستغلال الرأسمالي للعمل،

(*) في الطبعة الأولى: ورد حرف جرّ مغاير: um بدل auf. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 652، 673-674، [الطبعة العربية، ص 768-769 و790-792].

إنعدام التناسب بين النمو المطرد لرأس المال والتناقص النسبي لحاجته إلى تزايد عدد السكان.

عندما يهبط معدل الربح بنسبة 50%، فإن الربح يهبط إلى النصف. ولكي تبقى كتلة الربح على حالها، ينبغي لرأس المال أن يتضاعف. ولكيما تبقى كتلة الربح على حالها عند هبوط معدل الربح، ينبغي للمُضاعِف، الذي يشير إلى تزايد رأس المال الكلّي، أن يكون مساوياً للقاسم(*)، الذي يشير إلى انخفاض معدل الربح. وعندما يهبط معدل الربح من 40% إلى 20%، ينبغي لرأس المال الكلّي، بالعكس، أن يرتفع من 20 إلى 40، كيما تبقى النتيجة على حالها. ولو هبط معدل الربح من 40% إلى 8%، لتوجب على رأس المال أن يزداد من 8 إلى 40، أي خمس مرات. إن رأسمالاً يبلغ 1,000,000، بمعدل ربح 40%، يُنتج 400,000 ربحاً، ورأسمال يبلغ 5,000,000، بمعدل ربح 8%، يُنتج 400,000 ربحاً أيضاً. وهذا ضروري لكي تبقي النتيجة على حالها. وبالعكس إذا ما أردنا حصول نمو فينبغي لرأس المال أن ينمو بنسبة أكبر من هبوط معدل الربح. بتعبير آخر: لكي لا يظل الجزء المتغير من مكوّنات رأس المال الكلّي على حاله من الناحية المطلقة فحسب، بل لكي ينمو نمواً مطلقاً، رغم هبوط نسبته المئوية كجزء من رأس [233] المال الكلّي، ينبغي لرأس المال الكلّي أن يزداد بنسبة أعظم من انخفاض حصة رأس المال المتغير المعبَّر عنها بالنسبة المئوية. بل ينبغي أن ينمو بحيث لا يعود في تركيبه الجديد بحاجة إلى الجزء المتغير القديم من رأس المال فحسب، بل بحاجة إلى ما هو أكثر منه بغية شراء قوة العمل. ولو هبط الجزء المتغير لرأسمال يبلغ 100، من 40 إلى 20، لتعيّن على رأس المال الكلّي أن يزداد إلى أكثر من 200 لكي يستطيع أن يستخدم رأسمالاً متغيراً أكبر من 40.

وحتى لو بقيت الكتلة المستغلَّة من السكان العاملين ثابتة على حالها، واقتصرت الزيادة على طول يوم العمل وشدته، فإنه ينبغي لكتلة رأس المال المستخدم أن تزداد، نظراً لأنها ينبغي أن تزداد حتى لو كانت ستستخدم الكتلة نفسها من العمل في ظل علاقات الاستغلال السابقة، بمجرد أن يتغير تركيب رأس المال.

وهكذا، فإن تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية نفسه يتجلى، مع تقدم الإنتاج الرأسمالي، في ميل نحو هبوط مطرد لمعدل الربح وكذلك في استمرار تزايد الكتلة

(*) المُضاعِف (Multiplikator) هو عامل الضرب، والقاسم (Divisor) هو عامل القسمة في الحسابات. [ن. ع].

المطلقة لفائض القيمة أو للربح المستولى عليه، بحيث أن التناقص النسبي لرأس المال المتغير وللربح يقترن، على العموم، بزيادة مطلقة في كلا الاثنين. وهذه النتيجة المزدوجة لا يمكن، كما بيّنا من قبل، أن تتجلى إلّا في نمو رأس المال الكلّي بوتيرة أسرع من وتيرة هبوط معدل الربح. ولكي يكون في المستطاع استخدام رأسمال متغير ازداد زيادة مطلقة، عندما يكون لرأس المال تركيب أعلى أو عندما يرتفع رأس المال الثابت ارتفاعاً أكبر نسبياً، ينبغي لرأس المال الكلّي أن ينمو لا بما يناسب تركيباً أعلى فحسب بل أنْ ينمو بوتيرة أسرع. يترتب على ذلك، أنه كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدُماً في التطور، ازدادت كمية رأس المال اللازمة لاستخدام المقدار نفسه من قوة العمل، ناهيك عن استخدام قوة عمل متزايدة. وهكذا، فإن قدرة إنتاجية العمل المتزايدة تولّد بالضرورة، على أساس رأسمالي، فيضاً دائمياً ظاهراً في العمال. ولو كان رأس المال المتغير لا يؤلف سوى $\frac{1}{6}$ رأس المال الكلّي عوضاً عن $\frac{1}{2}$ منه، كما في السابق، فإن تشغيل قوة العمل نفسها يقتضي زيادة رأس المال الكلّي 3 مرات؛ أمّا تشغيل ضعف قوة العمل هذه فيستلزم زيادة رأس المال الكلّي 6 مرات.

إن الاقتصاد السياسي السابق الذي عجز عن تفسير قانون هبوط معدل الربح، أشار إلى ازدياد كتلة الربح ونمو المقدار المطلق للربح، سواء للرأسماليين الفرادى، أو لمجمل رأس المال الاجتماعي، كنوع من العزاء، ولكن هذا العزاء كان يرتكز بدوره على محض أقوال شائعة واحتمالات.

إن القول بأن كتلة الربح تتحدد بفعل عاملين أولهما معدل الربح وثانيهما كتلة رأس المال المستخدم بمعدل الربح هذا، هو اجترار للقول. كما أن القول بإمكان نمو كتلة [234] الربح رغم الهبوط المتزامن في معدل الربح، ليس سوى تعبير عن هذا الاجترار والتكرار، فهو لا يسعفنا في التقدم قيد أنملة، نظراً لأن من الممكن أيضاً أن ينمو رأس المال من دون أن تنمو كتلة الربح، بل يمكن لرأس المال أن ينمو بينما تهبط كتلة الربح. إن 100 بمعدل 25% تعطي 25، و400 بمعدل 5% لا تعطي سوى 20[35].

---

(35) «وكان ينبغي أن نتوقع أيضاً أنه مهما تناقص معدل ربح رأس المال نتيجة تراكم رأس المال في الأرض وارتفاع الأجور، فإن المقدار الإجمالي للربح يتنامى مع ذلك. وهكذا، لو افترضنا أن معدل الربح، بتكرار تراكم يبلغ مقداره 200,000 جنيه كل مرة، يهبط من 20% إلى 19%، إلى 18%، إلى 17%، أي بمعدل هابط باستمرار، لكان بالوسع أن نتوقع أن مقدار الربح الذي يتلقاه المالكون المتعاقبون لرأس المال، يزداد باطراد، وأن هذا المقدار سيكون بالنسبة إلى رأس المال

ولكن إذا كانت نفس هذه الأسباب التي تؤدي إلى هبوط معدل الربح تساعد على التراكم، أي على تكوين رأسمال إضافي، وإذا كان كل رأسمال إضافي يحرك عملاً إضافياً وينتج فائض قيمة إضافياً؛ وإذا كان الانخفاض المحض لمعدل الربح يفترض بحد ذاته، أن رأس المال الثابت وبالتالي رأس المال الكلّي القديم قد ازداد، فإن هذه العملية برمتها تكفّ عن أن تكون أحجية غامضة. ولسوف نرى فيما بعد أية تزييفات متعمدة في الحساب جرى اللجوء إليها لإخفاء إمكانية تنامي كتلة الربح بصورة متزامنة مع تناقص معدل الربح(*).

[235] لقد بيّنا كيف أن نفس هذه الأسباب التي تولّد ميل معدل الربح العام إلى الهبوط تحتم تراكماً متسارعاً لرأس المال، وبالتالي زيادة في المقدار المطلق أو الكتلة الإجمالية للعمل الفائض (فائض القيمة، الربح) مما يستولي عليه رأس المال هذا. ومثلما أن كل شيء يظهر مقلوباً في سياق المنافسة وبالتالي في وعي الوسطاء المنفذين للمنافسة، كذلك يظهر هذا القانون بشكل مقلوب، وأعني به هذه الرابطة الباطنية والضرورية، بين نقيضين ظاهرين. ومن الجلي، على أساس النسب المشار إليها آنفاً، أن رأسمالياً يتصرف

= البالغ 200,000 جنيه أكبر مما بالنسبة لرأس المال البالغ 100,000 جنيه، وأنه سيكون أعظم بكثير بالنسبة لرأس المال البالغ 300,000 جنيه، وهكذا دواليك، أي أنه يزداد مع كل تزايد في رأس المال رغم هبوط معدل الربح. غير أن هذا التزايد المطرد لا يصح إلّا لفترة معينة من الزمن. لذا، فإن 19% من 200,000 جنيه تؤلف مقداراً أكبر مما تؤلفه 20% من 100,000 جنيه، و18% من 300,000 جنيه أكبر من 19% من 200,000 جنيه، ولكن بعد أن يتراكم رأس المال بمقادير كبيرة، ويهبط معدل الربح، فإن التراكم اللاحق ينقص المقدار الكلّي للأرباح. لنفترض مثلاً أن التراكم يبلغ 1,000,000 جنيه وأن معدل الربح 7%، عندئذ يبلغ المقدار الكلّي للربح 70,000 جنيه. والآن لو أضيف رأسمال مقداره 100,000 جنيه إلى رأس المال البالغ مليوناً، وهبط معدل الربح إلى 6%، فإن مالكي رأس المال سوف يتلقون 66,000 جنيه فقط، أي بنقص مقداره 4000 جنيه، رغم أن المقدار الكلّي لرأس المال قد ارتفع من 1,000,000 إلى 1,100,000 جنيه» ([ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي]، المؤلفات الكاملة، أعدها للنشر: ماكلوخ، 1852، الفصل الرابع، ص 68 ـ 69. ,[*Ricardo, Principles of Political Economy*]) *Works* ed. by MacCulloch, 1852, Ch. VI, p. 68-69). الواقع أن الافتراض هنا يقوم على نمو رأس المال من 1,000,000 إلى 1,100,000 أي بنسبة 10%، بينما يهبط معدل الربح من 7 إلى 6، أي بنسبة $14\frac{2}{7}$%. من هنا ذرف الدموع (Hinc illae lacrimae) [عبارة في كوميديا: فتاة من أندروز، Andria (The Girl From Andros) للمسرحي الروماني بوبليوس تيرينتيوس، الفصل الأول، المشهد الأول]. [ن. برلين].

(*) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص435-466، 541-543. [ن. برلين].

برأسمال كبير سوف يتلقى كتلة من الربح أكبر مما يتلقاه رأسمالي صغير يحقق في الظاهر ربحاً عالياً. بل إن المعاينة الأكثر سطحية للمنافسة تبين علاوة على ذلك أنه إذا أراد رأسمالي أكبر، في ظل ظروف معينة، أثناء الأزمة، مثلاً، أن يحتل لنفسه مكاناً في السوق وأن يزيح رأسماليين أصغر منه، فإنه يطبق ذلك عملياً، نعني أنه يخفض معدل ربحه بصورة متعمدة، لإقصاء الرأسماليين الصغار من الميدان. كما أن رأسمال التاجر، وهو ما سنبحثه لاحقاً بتفصيل أكثر، يكشف عن ظاهرات يبدو هبوط الربح بسببها بمثابة نتيجة لتوسع الأعمال وبالتالي نتيجة لزيادة رأس المال. ولسوف نقدم لاحقاً التفسير العلمي الحق لهذه الظواهر المفهومة بصورة خاطئة. وتنشأ مثل هذه الآراء السطحية من المقارنة بين معدلات ربح في فروع منفردة من الأعمال تتمايز بخضوعها إما لنظام المنافسة الحرة أو الاحتكار. إن التصور السطحي كلّياً، المستقر في رؤوس الوسطاء المنفذين للتنافس، إنما نجده أيضاً عند صاحبنا روشر، وهو ينص بالضبط على أن تقليص معدل الربح أمر «أكثر حصافة وإنسانية»(*). إن هبوط معدل الربح يظهر هنا بوصفه نتيجة لتنامي رأس المال وما يرتبط به من حساب لدى الرأسماليين، وهو حساب يرون فيه أن كتلة الربح التي يضعونها في جيوبهم ستكون أكبر عندما يكون معدل الربح أدنى. ويرتكز هذا كله (باستثناء ما لدى آدم سميث، والذي نتناوله فيما بعد)(**) على انعدام الفهم الكامل لماهية معدل الربح العام على وجه العموم، والتصور الفجّ بأن الأسعار تتحدد، في الواقع، بإضافة حصة تعسفية من الربح، كثرت أم قلّت، إلى القيمة الحقيقية للسلع. وعلى فجاجة هذه التصورات، فإنها تنشأ، بالضرورة، عن المظهر المقلوب الذي تتلبسه القوانين الملازمة للإنتاج الرأسمالي في نطاق المنافسة.

* * *

[236] إن قانون اقتران هبوط معدل الربح، الناجم عن تطور القوة المنتجة، بتزايد كتلة الربح، يتجلى أيضاً في اقتران هبوط أسعار السلع التي ينتجها رأس المال، بتزايد نسبي في كتلة الربح الذي تحتويه السلع ويتحقق ببيعها.

وبما أن تطور القوة المنتجة وما يقابله من تركيب أعلى لرأس المال يحرّك كمية

(*) روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة 108، ص 192. [ن. برلين].

(**) نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص214-228. [ن. برلين].

متزايدة دوماً من وسائل الإنتاج بواسطة كمية متناقصة دوماً من العمل، فإن كل جزء صحيح من المنتوج الكلّي، وكل وحدة سلعية، أو كل كمية معينة من السلع كوحدة قياس لمجمل كتلة السلع التي تم إنتاجها، تمتص قدراً أقل من العمل الحي، وتحتوي، إضافة إلى ذلك، على قدر أقل من العمل المتشيىء، سواء بشكل ذلك الجزء المهتلك من رأس المال الأساسي المستخدم أم بشكل المواد الأولية والمواد المساعدة المستهلكة. وعليه فإن كل واحدة من السلع تحتوي على مقدار أقل من العمل المتشيىء في وسائل الإنتاج والعمل المضاف حديثاً خلال الإنتاج. لذا، فإن سعر الوحدة السلعية ينخفض. ومع ذلك يمكن لكتلة الربح التي تحتويها كل وحدة سلعية أن تزداد، إذا ما ارتفع معدل فائض القيمة المطلق أو النسبي. فالسلعة تحتوي على مقدار أقل من العمل المضاف حديثاً، بيد أن الجزء غير مدفوع الأجر من هذا العمل يزداد بالقياس إلى جزئه مدفوع الأجر. غير أن ذلك لا يحدث إلّا ضمن حدود معينة. فبموازاة الانخفاض المطلق الجاري بسرعة خارقة لمجموع العمل الحي المضاف حديثاً إلى كل وحدة من السلع، وهو ما يحدث في مجرى تطور الإنتاج، ستنخفض كتلة العمل غير مدفوع الأجر الذي تحتويه السلعة انخفاضاً مطلقاً، مهما كانت درجة نموها النسبي بالقياس إلى الجزء مدفوع الأجر تحديداً. إن كتلة الربح في كل وحدة من السلع، تتقلص إلى حدٍ كبير بتطور قدرة إنتاجية العمل، رغم تزايد معدل فائض القيمة؛ وإن هذا التقلص لا يتباطأ، كما هو الحال مع معدل الربح، إلّا بفعل رخص عناصر رأس المال الثابت وغير ذلك من الظروف، المعروضة في الجزء الأول من هذا الكتاب، والتي ترفع معدل الربح عندما يكون معدل فائض القيمة معيناً، بل حتى عندما يهبط هذا المعدل.

إن انخفاض سعر السلع المفردة، التي تؤلف بمجموعها المنتوج الكلّي لرأس المال، لا يعني سوى أن كمية معينة من العمل تتحقق في كتلة أكبر من السلع، بحيث باتت كل قطعة سلعية تحتوي على عمل أقل من ذي قبل. وهذا هو الحال، حتى عندما يرتفع سعر جزء من رأس المال الثابت، المواد الأولية، إلخ. وباستثناء بعض الحالات المنفردة (عندما تؤدي قدرة إنتاجية العمل إلى جعل كل عناصر رأس المال الثابت والمتغير أرخص على السواء، مثلاً). يهبط معدل الربح رغم ارتفاع معدل فائض القيمة، وسبب ذلك، (1)، لأن الجزء غير مدفوع الأجر الذي كَبُر في المقدار الكلّي من العمل المضاف حديثاً [237] الذي صَغُر، هو أقل مما كان عليه الجزء الأصغر غير مدفوع الأجر في المقدار الكلّي الذي كان أكبر نسبياً، (2)، لأن تركيباً أعلى لرأس المال يجد التعبير عنه في السلعة المفردة على النحو التالي، وهو أن جزء القيمة الذي يتمثل فيه على العموم العمل

المضاف حديثاً يهبط بالقياس إلى جزء القيمة الذي يمثل المواد الأولية والمواد المساعدة والجزء المهتلك من رأس المال الأساسي. وهذا التغير في التناسب بين مختلف مكوّنات سعر السلعة المفردة، أي تناقص جزء السعر الذي يمثل العمل الحي المضاف حديثاً، وتزايد جزء السعر الذي يمثل العمل المتشيىء سابقاً ـ هو الشكل الذي يعبّر، في سعر السلعة المفردة، عن هبوط رأس المال المتغير بالقياس إلى رأس المال الثابت. وبما أن هذا الهبوط مطلق بالقياس إلى مقدار معين من رأس المال، كأن يكون 100 مثلاً، فإنه مطلق أيضاً بالنسبة إلى كل سلعة مفردة بوصفها جزءاً صحيحاً من رأس المال الذي تجدد إنتاجه. ولكن إذا حسبنا معدل الربح على عناصر سعر السلعة المفردة فإنه سيظهر مغايراً لما هو عليه بالفعل. ومردّ ذلك إلى السبب التالي:

[يُحتسب معدل الربح على أساس رأس المال الكلّي الموظف، ولكنه يُحتسب لفترة معينة من الوقت، وهي في الواقع سنة واحدة. وإن نسبة فائض القيمة أو الربح المنتج والمتحقق في سنة واحدة إلى رأس المال الكلّي، محسوب بالنسب المئوية، هي معدل الربح. وهذا ليس بالضرورة مساوياً لمعدل ربح لم يحتسب في سنة بل احتسب في فترة دوران رأس المال المعني؛ ولا يتطابق معدلا الربح الاثنان إلّا إذا كان رأس المال يقوم بالدوران مرة واحدة في السنة.

من جهة أخرى، فإن الربح المتولّد في مجرى السنة لا يزيد عن مجموع أرباح السلع التي أُنتجت وبيعت خلال هذه السنة. والآن، إذا حسبنا الربح على أساس سعر كلفة السلع، لحصلنا على معدل ربح = $\frac{ح}{ك}$، حيث ح هو الربح المتحقق خلال السنة، أما ك فهو سعر كلفة إنتاج السلع التي أُنتجت وبيعت خلال المدة نفسها. ومن الجلي للعيان أن معدل الربح هذا $\frac{ح}{ك}$ لن يتطابق مع معدل الربح الفعلي $\frac{ح}{ر}$، أي كتلة الربح مقسومة على رأس المال الكلّي، ما لم يكن ك = ر، أي ما لم يكن رأس المال يدور، بالضبط، دوراناً واحداً في السنة.

لنأخذ ثلاث حالات مختلفة لرأسمال صناعي واحد.

I ـ رأسمال يبلغ 8000 جنيه، يُنتج ويبيع خلال السنة 5000 قطعة من السلع، بـ 30 شلناً للقطعة الواحدة، وبذا يقوم في السنة بالدوران بـ 7500 جنيه. ويحقق ربحاً مقداره 10 شلنات في كل قطعة من السلع = 2500 جنيه في السنة. وعليه، تتضمن كل قطعة 20 شلناً رأسمالاً مسلّفاً و10 شلنات ربحاً، أي أن معدل الربح في القطعة الواحدة = $\frac{10}{20}$ [238]

= 50%. أما المبلغ الذي يقوم بالدوران، ومقداره 7500 جنيه فيتألف من 5000 جنيه رأسمالاً مسلّفاً و2500 جنيه ربحاً؛ ومعدل الربح على أساس كل دوران، أي $\frac{ح}{ك}$ ، يساوي هو أيضاً 50%. أما معدل الربح المحسوب على أساس رأس المال الكلّي فهو $\frac{ح}{ر} = \frac{2500}{8000} = 31\frac{1}{4}$%.

II ـ لنفترض أن رأس المال هذا ارتفع إلى 10,000 جنيه. ولنفترض أنه يستطيع، بفضل تزايد قدرة إنتاجية العمل، أن يُنتج سنوياً 10,000 قطعة سلعية بسعر كلفة يبلغ 20 شلناً للقطعة الواحدة. ويبيع القطعة الواحدة بربح مقداره 4 شلنات، أي بسعر 24 شلناً. وعليه، فإن سعر المنتوج السنوي = 12,000 جنيه، منها 10,000 جنيه تؤلف رأسمالاً مسلّفاً و2000 جنيه ربحاً. إن $\frac{ح}{ك}$ بالنسبة لكل قطعة = $\frac{4}{20}$، وبالنسبة للدوران السنوي = $\frac{2000}{10,000}$، أي في الحالتين كلتيهما = 20%، وبما أن رأس المال الكلّي يساوي مجموع أسعار الكلفة، أي تحديداً 10,000 جنيه، فإن $\frac{ح}{ر}$، أي معدل الربح الفعلي يساوي هذه المرة 20%.

III ـ لنفترض أن رأس المال يزداد، بالتنامي المستمر لقدرة إنتاجية العمل، إلى 15,000 جنيه، فيُنتج الآن 30,000 قطعة سلعية سنوياً، بسعر كلفة مقداره 13 شلناً للقطعة الواحدة، علماً بأن كل قطعة تُباع بربح يبلغ شلنين، أي أن كل قطعة تُباع بسعر 15 شلناً. وهكذا يساوي الدوران السنوي 15 شلناً × 30,000 = 22,500 جنيه، منها 19,500 رأسمالاً مسلّفاً و3000 جنيه ربحاً. وعليه، فإن $\frac{ح}{ك} = \frac{2}{13} = \frac{3000}{19,500} = 15\frac{5}{13}$%. بالمقابل، فإن $\frac{ح}{ر} = \frac{3000}{15,000} = 20$%.

نرى من ذلك أن معدل الربح المحسوب على أساس القطعة السلعية أو على أساس المبلغ الذي يقوم بالدوران لا يساوي معدل الربح المحسوب على أساس رأس المال الكلّي إلّا في الحالة II حيث تتساوى القيمة ـ رأسمال التي قامت بالدوران مع قيمة رأس المال الكلّي. أما في الحالة I، حيث يكون مبلغ الدوران أصغر من رأس المال الكلّي، فإن معدل الربح المحسوب على أساس سعر كلفة السلعة يكون أعلى؛ وفي الحالة III، حيث يكون رأس المال الكلّي أصغر من مبلغ الدوران، فإنه يكون أصغر من معدل الربح الفعلي، المحسوب على أساس رأس المال الكلّي. وهذه النتيجة هي القاعدة العامة في الحالات كلها.

غير أن الدوران لا يُحسب، عادة، حساباً دقيقاً في الممارسة العملية التجارية. إذ

يجري الافتراض أن رأس المال قد قام بدوران واحد عندما يصل مجموع أسعار السلع المتحققة إلى مستوى مجموع رأس المال الكلّي الموظف. ولكن لا يمكن لرأس المال أن يتم دورة كاملة إلّا إذا كان مجموع أسعار كلفة السلع المتحققة يساوي مجموع رأس المال الكلّي. ف. إنجلز].

ويتبين هنا من جديد كم هو هام، في ظل الإنتاج الرأسمالي، ألّا نعاين السلعة المفردة أو المنتوج السلعي لفترة معينة، بصورة معزولة، لذاتها، بوصفها محض سلعة، بل أن نعاينها كمنتوج لرأس المال المسلّف، أي أن نعاينها في علاقتها مع رأس المال [239] الكلّي الذي يُنتج هذه السلع.

ورغم أن معدل الربح يعبّر عنه بنسبة كتلة فائض القيمة المنتجة والمتحققة، لا إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي تم استهلاكه والذي يظهر في السلع من جديد فحسب، بل نسبة إلى هذا الجزء زائداً ذلك الجزء الآخر من رأس المال الذي لم يُستهلك بل يظل مستخدماً وناشطاً في الإنتاج؛ فإن كتلة الربح لا يمكن مع ذلك أن تساوي غير كتلة الربح أو كتلة فائض القيمة التي تحتويها السلع ذاتها والتي ينبغي أن تتحقق ببيعها.

وإذا ما تزايدت إنتاجية العمل في الصناعة هبط سعر السلعة المفردة. فالسلعة تضم عملاً أقل من ذي قبل، سواء كان مدفوع الأجر أم غير مدفوع. لنفترض أن العمل نفسه ينتج، على سبيل المثال، 3 أضعاف المنتوج؛ ففي هذه الحالة يصيب كل منتوج مفرد عمل أقل بمقدار $\frac{2}{3}$. وبما أن الربح لا يمكن أن يؤلف غير جزء من كتلة العمل تلك التي تحتويها كل سلعة مفردة، فلا بد لكتلة الربح الماثلة في وحدة سلعية من أن تنخفض، ويجري ذلك في حدود معينة حتى لو ارتفع معدل فائض القيمة. وفي سائر الأحوال، لن تنخفض كتلة الربح في المنتوج الكلّي دون الكتلة الأصلية للربح طالما بقي رأس المال يستخدم العدد السابق نفسه من العمال بالدرجة نفسها من الاستغلال. (ويمكن أن يحصل ذلك أيضاً إذا جرى استخدام عمال أقل بدرجة استغلال أعلى). ذلك أن عدد هذه المنتوجات يرتفع بنفس نسبة انخفاض كتلة الربح في وحدة من المنتوج. فكتلة الربح تبقى على حالها، سوى أنها توزع توزيعاً مختلفاً على مجموع السلع، ولكن ذلك لا يغير بأي حال توزيع كمية القيمة، التي خلقها العمل المضاف حديثاً، بين العمال والرأسماليين. ولا يمكن لكتلة الربح أن تزداد إلّا إذا تنامى العمل الفائض غير مدفوع الأجر عند استخدام الكتلة نفسها من العمل، أو إلّا إذا ازداد عدد العمال عند بقاء درجة استغلال

العمل على حالها، أو إذا جرى هذا وذاك سوية. وفي سائر هذه الحالات ـ التي تفترض مع ذلك تزايد رأس المال الثابت قياساً إلى المتغير، كما تفترض ازدياد مقدار رأس المال الكلّي الموظّف ـ تضم الوحدة السلعية كتلة ربح أصغر، وينخفض معدل الربح حتى عندما يُحتسب على أساس وحدة سلعية؛ ذلك أن كمية معينة من العمل المُضاف حديثاً تتمثل في كمية أكبر من السلع؛ وينخفض سعر السلعة المفردة. ولو عاينا ذلك بنظرة تجريدية، يمكن لمعدل الربح أن يبقى على حاله لدى هبوط سعر السلعة المفردة نتيجة تنامي قدرة إنتاجية العمل وتزايد عدد سلع أرخص في آنٍ واحدٍ، وذلك، مثلاً، إذا أثّر تزايد القوة المنتجة تأثيراً متساوياً ومتزامناً على جميع الأجزاء المكوّنة للسلع، بحيث [240] يهبط السعر الكلّي للسلعة بنفس نسبة تزايد إنتاجية العمل، بينما تبقى النسب المتبادلة بين مختلف الأجزاء المكوّنة لسعر السلعة على حالها. بل يمكن لمعدل الربح حتى أنْ يرتفع إذا ما اقترن بارتفاع معدل فائض القيمة بهبوط ملحوظ في قيمة عناصر رأس المال الثابت، ولا سيما عناصر رأس المال الأساسي. ولكن معدل الربح في الواقع الفعلي يهبط على مرّ الزمن، كما سبق أن رأينا. إلّا أن هبوط سعر السلعة المفردة لا يسمح لنا، في أي حال، باستخلاص نتائج بصدد تغير معدل الربح. فكل شيء يتوقف على حجم المقدار الكلّي لرأس المال المنخرط في إنتاج السلعة، لنفترض على سبيل المثال أن سعر ياردة من القماش يهبط من 3 شلنات إلى $1\frac{2}{3}$ شلن؛ وإذا عرفنا أن ياردة واحدة من القماش كانت تحتوي، قبل هذا التقليص في السعر، على $1\frac{2}{3}$ شلن رأسمالاً ثابتاً من غزول وما شاكل، و$\frac{2}{3}$ شلن أجوراً، و$\frac{2}{3}$ شلن ربحاً، بينما صارت تحتوي، بعد تقليص السعر، على شلن واحد رأسمالاً ثابتاً، و$\frac{1}{3}$ شلن أجوراً، و$\frac{1}{3}$ شلن ربحاً، فلن يكون بوسعنا أن نعرف إنْ كان معدل الربح قد بقي على حاله أم لا. فذلك يتوقف على ازدياد رأس المال الكلّي المسلّف ومقدار هذا الازدياد، وكمية الياردات الزائدة التي صارت تُنتج في فترة زمنية معينة.

إن الظاهرة التي تنجم عن طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي والتي تتجلى في أن ارتفاع إنتاجية العمل يقود إلى هبوط سعر السلعة المفردة أو سعر كمية معينة من السلع، وازدياد عدد السلع، وهبوط كتلة الربح في السلعة المفردة وهبوط معدل الربح في مجموع معين من السلع وارتفاع كتلة الربح في المجموع الكلّي للسلع ـ إن هذه الظاهرة لا تعبّر على السطح إلّا عن هبوط كتلة الربح في السلعة المفردة، وهبوط سعرها، ونمو كتلة الربح في العدد الكلّي المتزايد من السلع التي أنتجها رأس المال الكلّي في المجتمع أو التي

أنتجها رأسمالي مفرد، وتُفهم هذه الظاهرة كما لو أن الرأسمالي يحصل بمحض إرادته الحرة، على ربح أقل من الوحدة السلعية، ويعوّض نفسه بإنتاج كمية أكبر من السلع. إن هذا الفهم يرتكز على فكرة الربح لقاء التخلي عن الملكية (profit upon alienation)(*)، التي أُخذت، بدورها، من تصورات رأسمال التاجر.

لقد سبق أن رأينا، في الجزءين الرابع والسابع من الكتاب الأول لـ رأس المال، أن كتلة السلع المتزايدة بتزايد قدرة إنتاجية العمل ورخص السلعة المفردة (بمقدار ما أن هذه السلع لا تؤثر في سعر قوة العمل تأثيراً محدِّداً) لا يغيّران بحد ذاتهما التناسب القائم في السلعة المفردة بين العمل مدفوع الأجر والعمل غير مدفوع الأجر، على الرغم من هبوط السعر.

وبما أن كل شيء في المنافسة يبدو في مظهر زائف، بل مقلوب تحديداً، فإن بوسع الرأسمالي المفرد أن يتخيل: 1) إنه يقلّص ربحه في الوحدة السلعية المفردة بخفض [241] سعرها، ويجني مع ذلك ربحاً أكبر بفضل زيادة كتلة السلع التي يقوم ببيعها؛ 2) إنه يثبت سعر الوحدة السلعية المفردة ويحدّد سعر المنتوج الكلّي بعملية ضرب، في حين أن العملية الأصلية هي عملية تقسيم (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل العاشر، ص 314 ـ 323)(**)؛ وليست عملية الضرب صحيحة إلّا كمرحلة ثانية تفترض ذلك التقسيم بصورة تمهيدية. والواقع أن الاقتصادي المبتذل لا يفعل شيئاً أكثر من ترجمة هذه التصورات الغريبة التي يحملها الرأسماليون المنهمكون في المنافسة، إلى لغة ذات طابع نظري أرقى ظاهرياً، لغة تعميمات، باذلاً الجهد للبرهنة على صواب هذه التصورات.

والواقع، أن انخفاض أسعار السلع وازدياد كتلة الربح الماثلة في الكتلة المتنامية من السلع الأرخص ثمناً ليسا سوى تعبير آخر عن قانون هبوط معدل الربح مع تزايد كتلة الربح في آنٍ واحدٍ.

ولم يعد وارداً في هذا الموضع من الكتاب أن نبحث إلى أي مدى يمكن لهبوط معدل الربح أن يتطابق مع ارتفاع الأسعار، شأنه في ذلك شأن النقطة السابقة المتعلقة بفائض القيمة النسبي التي بحثناها أعلاه (رأس المال، الكتاب الأول، ص 314 ـ 323)(**).

(*) الربح لقاء التخلي عن الملكية هي (profit upon of alienation) فكرة السيد جيمس ستيوارت ميل التي يحللها ماركس في المجلد الرابع: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص7-9. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص335، [الطبعة العربية، ص 407-408].

إن الرأسمالي الذي يستخدم طرائق إنتاج محسّنة، ولكن غير معممة بعد، يبيع بأدنى من سعر السوق، ولكن بأعلى من سعر الإنتاج الفردي الخاص به؛ لذلك يرتفع معدل الربح بالنسبة إليه، إلى أن تساويه المنافسة؛ وخلال فترة المساواة هذه تجري عملية أخرى هي زيادة توظيفات رأس المال؛ عندئذ يكون الرأسمالي، حسب درجة هذه الزيادة، في وضع يتيح له تشغيل جزء من العمال المستخدمين سابقاً، أو كلهم، أو لربما عدد أكبر من العمال، بموجب شروط الاستخدام الجديدة، ليُنتج بالتالي الكتلة نفسها أو كتلة أكبر من الربح.

[242]

الفصل الرابع عشر

عوامل مضادة

حين يعاين المرء التطور الهائل في قدرات إنتاجية العمل الاجتماعي في الثلاثين سنة الأخيرة وحدها(*)، بالمقارنة مع سائر الفترات السابقة، وإذا عاين على الأخص الكتلة الهائلة من رأس المال الأساسي، عدا عن عدد الآلات بالمعنى الدقيق للكلمة، المنخرطة في عملية الإنتاج الاجتماعية برمتها، فإن الصعوبة التي أتعبت الاقتصاديين حتى الآن، ونعني بها تفسير هبوط معدل الربح، تخلي مكانها عندئذ لصعوبة أخرى، معاكسة، وهي تفسير السبب الذي لم يسمح لهذا الهبوط بأن يكون أكبر أو أسرع من ذلك. فلا بد إذن من وجود مؤثرات مضادة تفعل فعلها، فتضعف أو تشلّ مفعول القانون العام وتسبغ عليه طابع ميل لا غير، ولهذا أسمينا هبوط معدل الربح العام ميلاً نحو الهبوط. أدناه أكثر هذه العوامل عمومية.

I ـ رفع درجة استغلال العمل

يمكن رفع درجة استغلال العمل، والاستحواذ على العمل الفائض وفائض القيمة، مثلاً، بإطالة يوم العمل وزيادة شدة العمل. وقد بحثنا هاتين النقطتين كلتيهما بحثاً مفصلاً في الكتاب الأول من رأس المال، إرتباطاً بدراستنا لإنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي. وهناك لحظات كثيرة مشدِّدة للعمل، تنطوي على زيادة لرأس المال الثابت

(*) من عام 1835 حتى عام 1865، عام كتابة هذا النص. [ن. ع].

قياساً إلى رأس المال المتغير، فتنطوي بالتالي على هبوط معدل الربح، كما يحصل مثلاً عندما ينبغي لعامل واحد أن يدير عدداً أكبر من الآلات. وهنا ـ كما في أكثر التدابير التي تخدم في إنتاج فائض القيمة النسبي ـ نجد أن العوامل ذاتها التي تؤدي إلى رفع معدل فائض القيمة يمكن، إذا ما أخذنا مقداراً معيناً من رأس المال الكلّي الموظّف، أن تنطوي على هبوط في كتلة فائض القيمة. غير أن هناك عوامل أخرى لزيادة شدة العمل، مثل تعجيل سرعة الآلات، التي تستهلك عندئذ المزيد من المواد الأولية في الفترة الزمنية [243] ذاتها، ولكن، بقدر ما يتعلق الأمر برأس المال الأساسي، لا يؤثر ذلك بشيء على النسبة بين قيمة الآلات وسعر العمل الذي يحركها رغم اهتراء الآلات بسرعة أكبر. غير أن تمديد يوم العمل، هذا الاختراع الذي ابتدعته الصناعة الحديثة، هو الذي يزيد، على الأخص، من كتلة العمل الفائض المستولى عليه من دون أن يغير جوهرياً في التناسب بين قوة العمل المستخدمة وما تحركه من رأسمال ثابت، بل يؤدي في الواقع بالأحرى إلى تقليص نسبي لرأس المال الثابت هذا. علاوة على ذلك، سبق أن بيّنا ـ وهذا ما يؤلف السرّ الحقيقي لميل معدل الربح إلى الهبوط ـ ترتكز أساليب إنتاج فائض القيمة النسبي، عموماً، على ما يلي: تحويل أكبر قدر ممكن من كتلة معينة من العمل إلى فائض قيمة، من جهة، واستخدام أقل ما يمكن من العمل، عموماً، بالقياس إلى رأس المال المسلّف، من جهة أخرى؛ هكذا، فإن الأسباب ذاتها التي تسمح برفع درجة استغلال العمل تمنع استغلال المقدار السابق نفسه من العمل بواسطة رأس المال ذي المقدار العام نفسه. هذه هي الميول المتضادة التي تعمل على رفع معدل فائض القيمة بينما تؤدي، في الوقت ذاته، إلى خفض كتلة فائض القيمة التي ينتجها رأسمال معين، وتؤدي بالتالي إلى خفض معدل الربح. كذلك لا بد هنا من ذكر الاستخدام واسع النطاق لعمل النساء والأطفال، نظراً لأن العائلة بأسرها ينبغي أن تقدم لرأس المال كتلة من العمل الفائض أكبر من ذي قبل، حتى عندما يزداد المجموع الكلّي لأجور العائلة، غير أن مثل هذه الحالة لا تمثل قاعدة عامة أبداً. وإن كل ما ينمّي إنتاج فائض القيمة النسبي من خلال تحسين طرائق الإنتاج، كما في الزراعة، من دون أي تغيير في مقدار رأس المال المستخدم، يولّد هذا التأثير نفسه. والحق، أن رأس المال الثابت المستخدم هنا لا يزداد نسبة إلى رأس المال المتغير، وذلك بمقدار ما نعتبر هذا الأخير مجرد مؤشر على قوة العمل المشغّلة، ولكن كتلة المنتوج تزداد نسبة إلى قوة العمل المستخدمة.

ويحصل الشيء نفسه عندما تتحرر قدرة إنتاجية العمل (بصرف النظر عما إذا كان منتوج العمل يندرج في استهلاك العمال أم في عناصر رأس المال الثابت) من معوقات الحركة، ومن التضييقات التعسفية، أو العراقيل التي ترسخت بمرور الزمن، وبوجه عام من سائر أصناف القيود المكبّلة، من دون أن يمسّ ذلك نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت بادىء الأمر.

ومن الجائز أن يثور سؤال عما إذا كانت هذه العوامل المعيقة لهبوط معدل الربح، والتي تعجل هبوطه آخر المطاف، تشمل عوامل الزيادة المؤقتة، ولكن المتكررة، لفائض [244] القيمة، طوراً في هذا الفرع وطوراً في ذاك، زيادة تتجاوز المستوى العام بالنسبة للرأسمالي الذي يستخدم الاختراعات وسواها، قبل تعميم استخدام هذه الاختراعات. والإجابة لا بد أن تكون بالإيجاب.

إن كتلة فائض القيمة التي يُنتجها رأسمال ذو مقدار معين، تتوقف على عاملين، هما معدل فائض القيمة وعدد العمال المستخدمين بموجب هذا المعدل المعين. فهي تتوقف، إذن، على عدد العمال إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، وتتوقف على معدل فائض القيمة، إذا كان عدد العمال معيناً، أي أنها تتوقف بوجه عام على العلاقة المعقدة بين المقدار المطلق لرأس المال المتغير ومعدل فائض القيمة. لقد تبيّن الآن أن الأسباب التي ترفع بصورة وسطية معدل فائض القيمة النسبي، هي نفسها التي تخفض كتلة قوة العمل المستخدمة. غير أن من الواضح أن ارتفاعاً أو انخفاضاً يحدث عند ذلك اعتماداً على النسبة المعينة بين هاتين الحركتين المتضادتين، وأن الميل نحو هبوط معدل الربح يضعف، فيما يضعف، بفعل ارتفاع معدل فائض القيمة المطلق، الناجم عن إطالة يوم العمل.

لقد وجدنا على العموم، عند تحليل معدل الربح، أن انخفاض هذا المعدل، بسبب ازدياد كتلة رأس المال الكلّي الموظف، يقابله تنامي كتلة الربح. وإذا عاينا مجمل رأس المال المتغير في المجتمع، فإن ما يُنتجه من فائض قيمة يساوي ما يُنتجه من ربح. ومع ازدياد الكتلة المطلقة لفائض القيمة يزداد معدلها، وتزداد الأولى بسبب تنامي كتلة قوة العمل التي يستخدمها المجتمع، فيما يزداد الثاني بسبب ارتفاع درجة استغلال هذا العمل. أما بالنسبة إلى رأسمال ذي حجم معين، كأن يكون 100 وحدة مثلاً، فيمكن لمعدل فائض القيمة أن يرتفع، بينما تهبط كتلته في المتوسط، لأن المعدل يتحدد بالنسبة التي تزداد بها قيمة الجزء المتغير من رأس المال؛ في حين أن الكتلة تتحدد بالجزء النسبي الذي يؤلفه رأس المال المتغير من رأس المال الكلّي.

إن ارتفاع معدل فائض القيمة ـ خصوصاً حين يجري في ظل ظروف لا يزداد فيها رأس المال الثابت على الاطلاق، أو يزداد بنسبة غير نسبة ازدياد رأس المال المتغير كما ذكرنا آنفاً ـ هو عامل يسهم في تحديد كتلة فائض القيمة وبالتالي معدل الربح. لكن هذا العامل لا يُلغي مفعول القانون العام. بل يجعل القانون يعمل بمثابة ميل، أي بمثابة قانون يتعرض تحققه المطلق إلى تأثير ظروف معارضة تكبحه وتبطئه وتضعفه. ولكن بما أن الأسباب ذاتها التي ترفع معدل فائض القيمة (بل أن إطالة وقت العمل هي نتيجة من نتائج الصناعة الكبرى) تنزع إلى تقليص كمية قوة العمل التي يستخدمها رأسمال معين، [245] فإنها تنزع أيضاً إلى خفض معدل الربح وإلى إبطاء عملية هذا الخفض. وحين يُرغم عامل واحد على أداء ما يؤديه اثنان وإذا حصل ذلك في ظروف يمكن لعامل واحد أن يحلّ محلّ ثلاثة، فإن هذا العامل الواحد يقدم من العمل الفائض بمقدار ما كان يقدمه اثنان في السابق، وبهذه الحدود يرتفع معدل فائض القيمة. ولكن هذا العامل الواحد لن يقدم عملاً فائضاً بمقدار ما كان يقدمه ثلاثة من قبل، لذا فإن كتلة فائض القيمة تهبط. غير أن ارتفاع معدل فائض القيمة، إنما يعوّض هبوطها أو يحدّ منه. ولو عمل مجمل السكان بمعدل فائض قيمة أعلى، فإن كتلة فائض القيمة ترتفع، رغم بقاء عدد السكان على حاله. بل أنها ترتفع أكثر إذا ازداد عدد السكان؛ ورغم أن ذلك مرتبط بانخفاض نسبي في عدد العمال المستخدمين قياساً إلى مقدار رأس المال الكلّي، فإن ارتفاع معدل فائض القيمة يحدّ من هذا الهبوط أو يكبحه.

وقبل أن ننتقل إلى نقطة أخرى، لا بد من التأكيد تارةً أخرى، أنه إذا كان حجم رأس المال معيناً، فإن **معدل** فائض القيمة يمكن أن يرتفع، رغم انخفاض **كتلة** هذا الفائض، والعكس بالعكس. إن كتلة فائض القيمة تساوي معدلها مضروباً بعدد العمال؛ غير أن هذا المعدل لا يُحسب أبداً على أساس رأس المال الكلّي بل على أساس رأس المال المتغير فقط، وليوم واحد من أيام العمل في واقع الأمر. بالمقابل، لا يمكن **لمعدل الربح**، بالنسبة لقيمة ـ رأسمال ذات مقدار معين، أن يرتفع أو يهبط، من دون أن ترتفع **كتلة فائض القيمة** أو تهبط هي الأخرى.

II ـ خفض الأجور دون قيمة قوة العمل

لا نشير إلى هذا الظرف هنا إلّا بصورة تجريبية، إذ إنه في الواقع، شأن كثرة من الأمور الأخرى التي يمكن ذكرها في هذا الموضع، لا يخص التحليل العام لرأس

المال، بل يخص دراستنا للمنافسة، والتي لا نقوم بها في هذا المؤلف. غير أنه واحد من الأسباب الهامة، التي تكبح ميل معدل الربح إلى الهبوط.

III ـ رخص عناصر رأس المال الثابت

إن كل ما قلناه في الجزء الأول من هذا الكتاب عن الأسباب التي ترفع معدل الربح، عند بقاء معدل فائض القيمة ثابتاً على حاله، أو ترفعه بمعزل عن معدل فائض القيمة هذا، يندرج هنا في هذا الباب، كما تندرج أيضاً الحالة التي تنمو فيها قيمة رأس المال الثابت ـ عند معاينة الأمر من ناحية رأس المال الكلّي ـ بنسبة مغايرة لنسبة نمو نطاقه [246] المادي. وعلى سبيل المثال، أن كمية القطن التي يصنّعها غازل أوروبي بمفرده في مصنع حديث قد تنامت بدرجة هائلة قياساً إلى الكمية التي كان يصنّعها الغازل الأوروبي سابقاً بواسطة دولاب الغزل. غير أن قيمة القطن الجاري تصنيعه لم تنمُ بنفس نسبة نمو كميته. كذلك الحال بالنسبة إلى الآلات وغير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي. وباختصار، فإن التطور ذاته الذي يؤدي إلى زيادة كتلة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير، يؤدي إلى خفض قيمة عناصره، نتيجة لتزايد قدرة إنتاجية العمل، فيمنع بالتالي قيمة رأس المال الثابت، رغم نموها المطرد، من التزايد بنفس تزايد النطاق المادي لرأس المال الأساسي، أي النطاق المادي لوسائل الإنتاج التي يحركها المقدار ذاته من قوة العمل. ويمكن لكتلة عناصر رأس المال الثابت أن تتزايد، في حالات منفردة، بينما تبقى قيمته ثابتة على حالها أو حتى تهبط.

ويتصل بما قيل أعلاه، هبوط قيمة رأس المال الموجودة (أي عناصره المادية) الذي يحدث مع تطور الصناعة. وهذا أيضاً سبب من الأسباب الدائمة التي تكبح هبوط معدل الربح، رغم أنه يمكن في ظل بعض الظروف أن يقلّل كتلة الربح من خلال تقليل كتلة رأس المال المولّد للربح. ويتبين هنا، تارةً أخرى، أن الأسباب ذاتها التي تولّد الميل نحو هبوط معدل الربح، تبطىء في الوقت ذاته تحقق هذا الميل.

IV ـ فيض السكان النسبي

إن خلق فيض السكان النسبي أمر لا ينفصم عن تطور قدرة إنتاجية العمل، بل يتسارع بفعل هذا التطور الذي يجد تعبيره في انخفاض معدل الربح. ويتجلى فيض السكان النسبي في بلد من البلدان بدرجة أكبر كلما كان نمط الإنتاج الرأسمالي فيه أكثر تطوراً. وهذا بدوره هو السبب الذي يجعل، من جـهة، خضوع العمل لرأس المال، الناقص

بهذا القدر أو ذاك، مستمراً في الكثير من فروع الإنتاج، بل مستمراً مدة أطول مما يتوافق، على ما يبدو للوهلة الأولى، مع المستوى العام للتطور؛ وهذه نتيجة رخص ووفرة العمال المأجورين المتاحين أو المطرودين، واحتدام المقاومة التي تتبدى في بعض فروع الإنتاج، بحكم طبيعتها بالذات، ضد تحويل العمل اليدوي إلى عمل آلي. من جهة أخرى تفتتح فروع إنتاج جديدة، وبخاصة لاستهلاك وسائل الترف، فتتخذ من هذا الفيض [247] السكاني قاعدة لها، وهو فيض ينشأ في أحيانٍ كثيرة من جراء رجحان ثقل رأس المال الثابت في فروع إنتاج أخرى، وتستند هذه الفروع بدورها إلى رجحان ثقل عناصر العمل الحي فيها، ولا يقطع رجحان الثقل نفس طريق التطور الذي قطعته فروع الإنتاج الأخرى إلّا بصورة متدرجة. وفي كلتا الحالتين يؤلف رأس المال المتغير نسبة هامة من رأس المال الكلّي، وتقف الأجور دون المستوى الوسطي، بحيث يرتفع معدل فائض القيمة وكتلته معاً ارتفاعاً استثنائياً في فروع الإنتاج هذه. وبما أن معدل الربح العام يتكون بفعل المساواة بين معدلات الأرباح القائمة في فروع الإنتاج المنفردة، فإن السبب ذاته الذي يولّد ميل معدل الربح إلى الهبوط يولّد هنا مقاومة في وجه هذا الميل، تشل تأثيره بهذا القدر أو ذاك.

٧ ـ التجارة الخارجية

لما كانت التجارة الخارجية تفضي إلى خفض عناصر رأس المال الثابت، في جانب، وخفض وسائل العيش الضرورية التي يتحول إليها رأس المال المتغير، في جانب آخر، فإنها تساعد على رفع معدل الربح من خلال رفع معدل فائض القيمة وخفض قيمة رأس المال الثابت. وهي تؤثر، عموماً، بهذا المعنى، بمقدار ما تتيح توسيع نطاق الإنتاج. وهي تعجّل في تراكم رأس المال من جهة، وتعجّل في تقلّص رأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت من جهة أخرى، فتعجّل بذلك في هبوط معدل الربح. وبالمثل، فإن اتساع التجارة الخارجية، وإن كان قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي منذ طفولته الأولى، قد أصبح النتاج الخاص بهذا النمط كلما مضى هذا الأخير في التقدم، وذلك بفعل الضرورة الباطنية الملازمة لهذا النمط، وحاجته إلى سوق متسعة أبداً. ونرى هنا، من جديد، نفس التأثير المزدوج الذي رأيناه في حالات أخرى (لقد أغفل ريكاردو تماماً هذا الجانب من التجارة الخارجية)(*).

(*) ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، المؤلفات الكاملة، الفصل السابع. [ن. برلين].

ثمة سؤال آخر ـ وهو يقع خارج حدود بحثنا بسبب خصوصيته المميزة ـ يتلخص في الآتي: هل يرتفع معدل الربح العام بارتفاع معدل الربح الذي يولّده رأس المال الموظف في التجارة الخارجية، وبخاصة في التجارة الكولونيالية؟

إن رؤوس الأموال الموظّفة في التجارة الخارجية، يمكن أن تدرّ معدل ربح أعلى، لأنها تتنافس، في المقام الأول، مع سلع تنتجها بلدان أخرى في ظروف إنتاج أقل ملاءمة، بحيث أن البلد الأكثر تطوراً يبيع سلعه بما يفوق قيمتها، رغم أنه يبيعها بسعر [248] أرخص من سعر البلدان المنافسة. ويرتفع معدل الربح لأن عمل البلد الأكثر تطوراً يقدّر كعمل ذي وزن نوعي أعلى، ولأن ثمن هذا العمل لا يُدفع بوصفه عملاً ذا نوعية أعلى لكنه يُباع بوصفه كذلك. ويمكن أن ينشأ وضع مماثل بالنسبة للبلد الذي تُرسل إليه السلع وكذلك بالنسبة للبلد الذي ترد منه هذه السلع؛ فمثل هذا البلد قد يعطي عملاً متشيئاً عينياً (in natura) أكثر مما يأخذ، ويتلقى مع ذلك السلع المقصودة وهي أرخص له مما لو أنتجها بنفسه. تماماً مثلما أن الصناعي الذي يستخدم اختراعاً جديداً قبل شيوعه بصورة عامة، يبيع بسعر أرخص من منافسيه ويبيع مع ذلك بما هو أعلى من القيمة الفردية لسلعه، أي أنه يحوّل القدرة الإنتاجية الأعلى للعمل الذي يستخدمه إلى أداة لإنماء قيمة العمل الفائض. وهو يحقق بهذا ربحاً فائضاً. أما بالنسبة إلى رؤوس الأموال الموظفة في المستعمرات، إلخ، فيمكن لها، من جهة أخرى، أن تدرّ معدلات ربح أعلى، وسبب ذلك، عموماً، أن معدل الربح هناك أعلى بفعل تدني مستوى التطور، شأنه شأن درجة استغلال العمل، بفعل استخدام العبيد والحمّالين والفَعَلة المحليين (Kulis)، إلخ. وليس ثمة من موجب يمنع هذه الأرباح العالية نسبياً، التي تدرّها رؤوس الأموال الموظفة في بعض الفروع وترسل إلى موطنها الأصلي، من أن تشترك هنا في مساواة معدل الربح العام وأن ترفع معدل الربح العام بنفس النسبة (pro tanto) لو لم تكن الاحتكارات تعترض سبيل هذه المساواة[36]. وليس ثمة من موجب يمنع حصول ذلك طالما أن الفروع التي وُظف فيها رأس المال خاضعة لقوانين المنافسة الحرة. بيد أن ما

---

(36) الحق هو مع آدم سميث بهذا الخصوص وليس مع ريكاردو الذي قال: «إنهم يعتقدون أن مساواة الأرباح سوف تتحقق عن طريق الارتفاع العام في الأرباح؛ أما أنا فأرى أن أرباح الفرع ذي الامتياز ستهبط سريعاً إلى المستوى العام». (ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السياسي، المؤلفات الكاملة، أعدها للنشر: ماكلوخ، [لندن، 1852]، ص73).

يتخيله ريكاردو هو الآتي: بالنقود المتأتية من البيع بسعر أعلى خارج البلاد، تُشترى هناك سلع وتُرسل إلى الوطن؛ ثم تُباع هذه السلع داخل البلاد، ولا يتولّد عن ذلك في أحسن الأحوال أكثر من مكاسب خاصة مؤقتة لأكثر الفروع امتيازاً. ولكن هذا المظهر يتلاشى ما إن نتجرد عن الشكل النقدي. فالبلد ذو الوضع المؤاتي يأخذ، في التبادل، عملاً أكثر لقاء عمل أقل، رغم أن هذا الفارق، هذا الفائض، إنما تستأثر به طبقة معينة واحدة. كما هو الحال عموماً في التبادل بين العمل ورأس المال. إذن، يمكن لمعدل ربح أعلى، وهو أعلى عموماً في المستعمرات، أن يسير، إذا كانت الظروف الطبيعية مؤاتية، يداً بيد مع أسعار منخفضة للسلع. وتتم المساواة، ولكنها لن تكون مساواة مع المستوى القديم، كما يعتقد ريكاردو.

[249] ولكن هذه التجارة الخارجية عينها، تُطوِّر نمط الإنتاج الرأسمالي داخل البلاد المصدرة للسلع وتؤدي بالتالي إلى خفض رأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت؛ وهي تخلق، من جهة أخرى، فيض إنتاج بالنسبة إلى الخارج، فتؤثر لذلك فيما بعد، تأثيراً معاكساً.

وهكذا يتضح، بوجه عام، أن الأسباب ذاتها التي تؤدي إلى هبوط معدل الربح العام، تستدعي إلى الوجود مؤثرات عكسية تكبح أو تبطىء هذا الهبوط وتشلّه جزئياً. إنها لا تلغي القانون، بل تُضعف مفعوله لا غير. وبدون اعتبار ذلك ما كان من المتعذر فهم هبوط معدل الربح العام، بل، بالعكس، لكان من المتعذر فهم البطء النسبي لهذا الهبوط. وهكذا لا يفعل هذا القانون فعله إلّا كميل لا يبرز تأثيره بقوة إلّا في ظل ظروف محدّدة وعلى مدى فترات زمنية مديدة.

وقبل أن نمضي شوطاً أبعد، ينبغي أن نتذكر قضيتين سبق أن عالجناهما مراراً، وذلك تفادياً لأي سوء فهم.

أولاً ـ إن العملية التي تؤدي في مجرى تطور نمط الإنتاج الرأسمالي إلى جعل السلع أرخص هي نفسها التي تؤدي أيضاً إلى تغيير التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي المستخدم في إنتاج السلع، فتؤدي بذلك إلى هبوط معدل الربح. وينبغي ألّا يماثل المرء انخفاض التكلفة النسبية للوحدة السلعية، بما فيها ذلك الجزء من هذه التكاليف الذي يمثل اهتلاك الآلات، بارتفاع قيمة رأس المال الثابت قياساً إلى رأس المال المتغير، رغم أن أي انخفاض نسبي في تكاليف رأس المال الثابت، سواء بقي حجم عناصره المادية ثابتاً أم ازداد، يؤثر، بالعكس، في رفع معدل الربح، أي في تقليص قيمة رأس

المال الثابت بنفس النسبة (pro tanto) بالمقارنة مع رأس المال المتغير المستخدم بنسبة متناقصة أبداً.

ثانياً ـ إن واقع أن العمل الحي المضاف مجدداً الذي تحتويه السلع المفردة، التي تؤلف بمجموعها منتوج رأس المال، يحتل نسبة متناقصة أبداً قياساً إلى ما تحتويه هذه السلع من مواد أولية وما يُستهلك في إنتاجها من وسائل عمل؛ وإن واقع أن كمية العمل الحي المضاف مجدداً، والمتشيىء في السلع المفردة، تتناقص دوماً لأن إنتاج هذه السلع يتطلب عملاً أقل فأقل كلما تطورت القوة المنتجة الاجتماعية ـ إن هذا الواقع لا يمسّ النسبة التي ينقسم بها العمل الحي الماثل في السلعة إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. بل بالعكس. ورغم أن الكمية الإجمالية من العمل الحي المُضاف مجدداً مما تحتويه السلعة ينخفض فإن الجزء غير مدفوع الأجر يتنامى نسبة إلى الجزء مدفوع الأجر، إما من خلال الانخفاض المطلق أو الانخفاض النسبي للجزء مدفوع الأجر؛ [250] ذلك أن نمط الإنتاج نفسه الذي يقلّص المقدار الإجمالي للعمل الحي المضاف مجدداً إلى الوحدة السلعية إنما يقترن بازدياد فائض القيمة المطلق والنسبي. وإن ميل معدل الربح إلى الهبوط يرتبط بميل معدل فائض القيمة إلى الارتفاع، أي بميل درجة استغلال العمل إلى الارتفاع. وعليه ليست ثمة سخف أكبر من تفسير انخفاض معدل الربح بارتفاع الأجور، رغم أن ذلك قد يحصل في حالة استثنائية. وليس بوسع الاحصاءات أن تقدم تحليلاً فعلياً لمستوى الأجور في مختلف الحقب والبلدان، إلّا بعد إدراك العلاقات المقررة لتشكيل معدل الربح. فمعدل الربح لا يهبط لأن العمل صار أقل إنتاجية، بل لأنه صار أكثر إنتاجية. وإن الاثنين، أي ارتفاع معدل فائض القيمة وهبوط معدل الربح ليسا سوى شكلين خاصين يعبّران تعبيراً رأسمالياً عن تنامي إنتاجية العمل.

VI ـ ازدياد رأس المال المساهم

يمكن استكمال النقاط الخمس السابقة بالنقطة التالية، رغم أننا لا نستطيع أن نغوص فيها عميقاً في الوقت الحاضر. حين يمضي الإنتاج الرأسمالي قُدُماً، يداً بيد مع التراكم المتسارع، فإن جزءاً من رأس المال لا يعود يُحسب ولا يُستخدم إلّا كرأسمال حامل للفائدة. ليس ذلك بمعنى أن أي رأسمالي يقرض رأسمالاً يرتضي بأخذ فائدة بينما يجني الرأسمالي الصناعي ربح صاحب مشروع. وليس لهذا أية صلة بمستوى معدل الربح العام، لأنه، عندما يدور الحديث عن الربح، فالمقصود هو أن الربح = الفائدة + كل

أنواع الربح + الريع العقاري؛ وتقسيم الربح على هذا النحو لا يمس جوهر معدل الربح العام. ولكن بمعنى أن رؤوس الأموال [المُقرضة] هذه، رغم توظيفها في مشاريع إنتاجية كبيرة، لا تدرّ سوى فائدة، كبيرة كانت هذه أم صغيرة، أي تدرّ ما يدعى ربح الأسهم، بعد حسم سائر التكاليف، كما هو الحال في سكك الحديد على سبيل المثال. ولا تشترك هذه في مساواة معدل الربح العام، لأن معدل ربحها أدنى من معدل الربح الوسطي. ولو اشتركت في ذلك لانخفض هذا المعدل الوسطي إلى مستوى أدنى بكثير. ويمكن للمرء، إذا عالج المسألة من الناحية النظرية، أن يُدخل رؤوس الأموال هذه في الحساب، ففي هذه الحالة يكون معدل الربح أدنى من المعدل القائم الذي يتسم فعلاً بأهمية حاسمة بالنسبة للرأسماليين، لأن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير هي الأكبر في هذه المشاريع بالذات.

[251]

الفصل الخامس عشر

انبثاق التناقضات الباطنية للقانون

I ـ تأملات عامة

رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن معدل الربح يعبّر عن معدل فائض القيمة بأدنى مما هو عليه في الواقع. ولقد رأينا تواً، أن معدل فائض قيمة مرتفع يميل إلى التعبير عن نفسه في معدل ربح هابط. وإن معدل الربح لا يساوي معدل فائض القيمة إلّا إذا كان ث = صفراً، أي إذا كان رأس المال الكلّي يُنفق على الأجور وحدها. إن معدل الربح الهابط لا يعبّر عن معدل فائض قيمة هابط، إلّا إذا بقي التناسب بين قيمة رأس المال الثابت وكتلة قوة العمل التي تحركه، على حاله دون تغير، أو إذا كانت قيمة قوة العمل تزداد نسبة إلى قيمة رأس المال الثابت.

لقد ظن ريكاردو أنه يدرس معدل الربح في حين أنه كان يدرس معدل فائض القيمة، بل أنه لم يدرس هذا الأخير إلّا في إطار فرضية أن يوم العمل مقدار ثابت من ناحية الشدة والمدة.

وإن هبوط معدل الربح والتراكم المتسارع هما تعبيران مختلفان عن العملية الواحدة ذاتها، وذلك بمقدار ما يعكسان تطور القوة المنتجة. فالتراكم، من جهته، يعجّل في هبوط معدل الربح، بمقدار ما ينطوي على تركيز الأعمال على نطاق واسع، فينطوي بالتالي على تركيب أعلى لرأس المال. من ناحية أخرى، يؤدي هبوط معدل الربح، بدوره، إلى التعجيل في تركز رأس المال وتمركزه من خلال تجريد صغار الرأسماليين من

ملكيتهم، ومن خلال نزع ملكية البقية الباقية من المنتجين المباشرين، إن بقي ما يمكن نزعه. عن هذا الطريق يتم التعجيل في التراكم، من ناحية كتلته، رغم أن معدل التراكم يهبط بهبوط معدل الربح.

من جهة أخرى، بما أن معدل الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال الكلّي، أي معدل [252] الربح، يمثل حافزاً للإنتاج الرأسمالي (مثلما أن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال هو غايته الوحيدة)، فإن هبوط معدل الربح يُبطىء تكوّن رؤوس أموال جديدة مستقلة، ويبدو لذلك بمثابة خطر يهدد تطور عملية الإنتاج الرأسمالية؛ فهو يعزز فيض الإنتاج، والمضاربة، والأزمات، وظهور رأس المال الفائض إلى جانب السكان الفائضين. ولهذا السبب فإن الاقتصاديين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي مطلقاً، كما هو الحال عند ريكاردو، يشعرون في هذه النقطة بأن نمط الإنتاج هذا يخلق عائقاً لنفسه بنفسه، فيعزون هذه العوائق لا إلى الإنتاج، بل إلى الطبيعة (في النظرية الخاصة بالريع). والشيء المهم في فزعهم من هبوط معدل الربح هو الاحساس الغامض بأن نمط الإنتاج الرأسمالي يواجه في تطور القوى المنتجة عائقاً لا علاقة له بإنتاج الثروة بما هي عليه؛ فهذا العائق المتميز يشهد على محدودية نمط الإنتاج الرأسمالي وعلى طابعه التاريخي، العابر فحسب؛ ويشهد على أنه ليس بنمط مطلق لإنتاج الثروة، وأنه، على عكس ذلك، يدخل، عند درجة معينة، في نزاع مع تطوره اللاحق.

صحيح أن ريكاردو ومدرسته اقتصرا على دراسة الربح الصناعي، الذي يتضمن الفائدة أيضاً. لكن لمعدل الريع العقاري ميل إلى الهبوط هو الآخر، رغم نمو كتلته المطلقة، ورغم أنه يمكن أن يزداد نسبياً قياساً إلى الربح الصناعي (أنظر: إدوارد ويست)(*)، الذي صاغ قانون الريع العقاري **قبل** ريكاردو). لو أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلّي ر، ورمَزنا بالرمز $ح_1$ إلى الربح الصناعي الذي يبقى بعد حسم الفائدة والريع العقاري، وبالرمز د إلى الفائدة، وبالرمز ع إلى الريع العقاري فإن $\frac{ف}{ر} = \frac{ح}{ر} = \frac{ح_1+د+ع}{ر} = \frac{ح_1}{ر} + \frac{د}{ر} + \frac{ع}{ر}$. لقد رأينا أنه بينما يتنامى المقدار الكلّي لفائض القيمة ف باطراد في مجرى تطور الإنتاج الرأسمالي، فإن $\frac{ف}{ر}$ يتناقص باستمرار نظراً لأن ر ينمو أسرع من ف. وعليه،

(*) بحث في استخدام رأس المال في الأرض، بقلم زميل في الكلية الجامعية، أوكسفورد، لندن، 1815.
(*Essay on the Application of Capital of Land,* By a Fellow of University College, Oxford, London, 1815). [ن. ع].

ليس ثمة أي تناقض في أن $ح_1$ أو د أو ع يمكن أن ينمو باطراد، كل لذاته، في حين أن $\frac{ف}{ر} = \frac{ح}{ر}$ شأن $\frac{ح_1}{ر}$، $\frac{د}{ر}$ و $\frac{ع}{ر}$، كلٌ لذاته يمكن أن يصغُر باطراد، وأن $ح_1$ يزداد نسبياً بالقياس إلى د، أو ع بالنسبة إلى $ح_1$ أو نسبة إلى $ح_1$ ونسبة إلى د أيضاً. وعند ارتفاع فائض القيمة الكلّي أو الربح ف = ح، مع هبوط معدل الربح $\frac{ف}{ر} = \frac{ح}{ر}$ في آنٍ واحدٍ، يمكن للتناسب بين مقادير الأجزاء $ح_1$، د، ع، التي ينقسم إليها ف = ح، أن يتغير بأية طريقة كانت ضمن الحدود المعينة للمقدار الكلّي ف، من دون أن يؤثر ذلك بشيء على مقدار ف أو $\frac{ف}{ر}$.

[253] إن التغير المتبادل لكل من $ح_1$، د، ع، ليس سوى توزيع ف توزيعاً مختلفاً على أبواب مختلفة، وعليه، فإن $\frac{ح_1}{ر}$ و $\frac{د}{ر}$ أو $\frac{ع}{ر}$، أي معدل الربح الصناعي الفردي ومعدل الفائدة ونسبة الريع إلى رأس المال الكلّي، قد ترتفع الواحدة قياساً إلى الأخرى رغم هبوط معدل الربح العام $\frac{ف}{ر}$؛ والشرط الوحيد الثابت هو أن حاصل جمع المقادير الثلاثة كلها = $\frac{ف}{ر}$. وإذا ما هبط معدل الربح من 50% إلى 25%، لأن تركيب رأس المال، الذي يدرّ معدل فائض قيمة = 100%، قد تغير مثلاً من 50ث + 50م إلى 75ث + 25م، فعندئذ سوف يدرّ رأسمال مقداره 1000 ربحاً يبلغ 500 في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإن رأسمالاً مقداره 4000 سوف يدرّ ربحاً يبلغ 1000. إن ف أو ح قد تضاعف، بينما انخفض حَ إلى النصف. ولو كانت تلك الـ 50% مقسّمة في السابق إلى 20 ربحاً، 10 فائدة، 20 ريعاً، فإن $\frac{ح_1}{ر}$ = 20%، $\frac{د}{ر}$ = 10%، و $\frac{ع}{ر}$ = 20%. وإذا ما بقي التناسب على حاله بعد هبوط معدل الربح من 50% إلى 25%، فإن $\frac{ح_1}{ر}$ = 10%، $\frac{ع}{ر}$ = 5%، $\frac{ع}{ر}$ = 10%. ولكن لو هبط $\frac{ح_1}{ر}$ الآن إلى 8%، وهبط $\frac{د}{ر}$ إلى 4%، فإن $\frac{ع}{ر}$ يرتفع إلى 13%. إن مقدار ع النسبي يرتفع قياساً إلى $ح_1$ وإلى د، غير أن حَ يبقى على حاله. إن مجموع $ح_1$، د، ع يزداد بموجب الفرضيتين كلتيهما، لأنه يتم إنتاجه بواسطة رأسمال أكبر بأربعة أمثال. والأرجح أن فرضية ريكاردو القائلة إن الربح الصناعي (زائداً الفائدة) يضم بالأصل كل فائض القيمة افتراض خاطىء تاريخاً ومفهوماً. على العكس، ففي ظروف الإنتاج الرأسمالي المتطور (1) لا يقع كامل الربح إلّا في البداية بين أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجاريين ليُصار إلى توزيعه لاحقاً، و(2) يُختزل الريع إلى فائض

على الربح. وانطلاقاً من هذه القاعدة الرأسمالية ينمو الريع، من جديد، كجزء من الربح (أي كجزء من فائض القيمة منظوراً إليه بوصفه منتوج رأس المال الكلّي)، ولكن ليس الجزء الخاص من المنتوج الذي يضعه الرأسمالي في جيبه.

ولو افترضنا توافر وسائل الإنتاج الضرورية، أي تراكماً كافياً لرأس المال، فإن خلق فائض القيمة لن يصطدم بأي معوّق سوى السكان العاملين إذا كان معدل فائض القيمة معيناً، أي إذا كانت درجة استغلال العمل معينة، ولن يصطدم بأي معوّق سوى درجة استغلال العمل، إذا كان عدد السكان العاملين معيناً. إن عملية الإنتاج الرأسمالية تنحصر من حيث الجوهر في إنتاج فائض القيمة، المتمثلة بالمنتوج الفائض أو بالجزء المناسب من السلع المنتجة، الذي تشيأ فيه العمل غير مدفوع الأجر. ولا ينبغي لنا أن ننسى، أن [254] إنتاج فائض القيمة هذا ـ علماً بأن إعادة تحويل جزء من هذا الأخير إلى رأسمال، أي التراكم، يؤلف جزءاً مكوّناً لإنتاج فائض القيمة هذا ـ هو الهدف المباشر والدافع المحرك للإنتاج الرأسمالي. فلا يجوز، إذن، تصوير الإنتاج الرأسمالي خلافاً لما هو عليه، أي تصويره بمثابة إنتاج يتخذ من استهلاك أو إنتاج وسائل الاستهلاك للرأسماليين غاية مباشرة له. إذ يغفل عند ذلك كلياً طابعه الخاص الذي يتكشف في بنية لبّه الباطني برمتها.

إن كسب فائض القيمة هذا هو ما يؤلف عملية الإنتاج المباشرة، التي لا تواجه، كما قلنا، أيما عوائق غير تلك التي ذكرناها أعلاه. ويكتمل إنتاج فائض القيمة منذ أن تتشيأ في السلع الكمية المعتصرة من العمل الفائض. غير أن إنتاج فائض القيمة هذا لا ينهي سوى الفصل الأول من عملية الإنتاج الرأسمالية، أي عملية الإنتاج المباشرة. لقد امتص رأس المال قدر كذا وكذا من العمل غير مدفوع الأجر. وبتطور العملية التي يعبّر عنها هبوط معدل الربح تنمو كتلة فائض القيمة المنتجة على هذا النحو إلى أبعاد لا نظير لها. ويأتي الآن دور الفصل الثاني من العملية. فالكتلة الإجمالية من السلع، أي المنتوج الكلّي، ـ سواء جزؤه الذي يعوّض عن رأس المال الثابت والمتغير أو الجزء الذي يمثل فائض القيمة ـ ينبغي أن تُباع. فإنْ تعذّر ذلك، أو تحقق جزئياً ليس إلّا، أو بيعت السلع بأسعار دون أسعار الإنتاج، فإن العامل يكون قد استُغل حقاً، ولكن هذا الاستغلال للعامل لم يتحقق، بما هو عليه، بالنسبة إلى الرأسمالي، إذ تنعدم شروط تحقيق فائض القيمة المعتصر أو أنه لا يتحقق إلّا جزئياً، أي تحصل خسارة جزئية أو كاملة لرأس المال. إن شروط الاستغلال المباشر لا تماثل شروط تحقيق هذا الاستغلال. فهي ليست متباعدة في الزمان والمكان فحسب، بل إنها مختلفة في المفهوم أيضاً. فالأولى مقيدة

بالقوة المنتجة للمجتمع والثانية مقيدة بالتناسب بين مختلف فروع الإنتاج كما هي مقيّدة بالقدرة الاستهلاكية للمجتمع. ولكن هذه الأخيرة لا تتحدد بفعل قدرة الإنتاج المطلقة ولا بفعل قدرة الاستهلاك المطلقة، بل تتحدد بالقدرة الاستهلاكية المرتكزة على قاعدة علاقات توزيع تناحرية، تهبط باستهلاك الشطر الأعظم من المجتمع إلى حدّ أدنى لا يتغير إلّا في حدود ضيقة بهذه الدرجة أو تلك. كما أن هذه [القدرة الاستهلاكية] مقيدة بالإندفاع للتراكم، والاندفاع لإنماء قيمة رأس المال ولإنتاج فائض القيمة على نطاق موسَّع. هذا هو قانون الإنتاج الرأسمالي، القانون الذي تفرضه الثورات الدائمة في طرائق الإنتاج ذاتها، حيث تقترن [الثورات] دوماً بتآكل قيمة رأس المال الموجود، والصراع التنافسي العام، وضرورة تحسين الإنتاج وتوسيع نطاقه، لمجرد الحفاظ على النفس وسط [255] خطر الفناء. وعليه، لا بد من توسع السوق باستمرار، بحيث أن روابط هذا السوق والشروط الناظمة لها تتخذ، أكثر فأكثر، شكل قانون طبيعي مستقل عن المنتجين، قانون متحرر دوماً عن أي سيطرة. ويسعى التناقض الباطني إلى أن يجد حلاً لنفسه من خلال توسيع الميدان الخارجي للإنتاج. ولكن كلما تطورت القوة المنتجة أكثر، احتدم تعارضها أكثر مع القاعدة الضيقة التي ترتكز عليها علاقات الاستهلاك. وعلى أساس هذه القاعدة الحافلة بالتناقضات يكون من الطبيعي تماماً أن يقترن فيض رأس المال بفيض متزايد للسكان؛ ذلك لأنه إذا كان الجمع بين فيض رأس المال وفيض السكان يؤدي إلى زيادة كتلة ما يُنتج من فائض قيمة، فإنه سيفضي لهذا السبب بالذات إلى اشتداد التناقض بين شروط إنتاج فائض القيمة وشروط تحققها.

وإذا كان معدل الربح محدَّداً، فإن كتلة الربح تتوقف دائماً على مقدار رأس المال المسلّف. أما التراكم فيتحدد عندئذ بذلك الجزء من الكتلة، الذي يتحول إلى رأسمال. ولكن بما أن هذا الجزء يساوي الربح منقوصاً منه الإيراد الذي يستهلكه الرأسماليون، فإنه لا يتوقف على قيمة هذه الكتلة وحسب، بل يتوقف أيضاً على رخص السلع التي يمكن للرأسمالي أن يشتريها بها، أي السلع التي يدخل قسم منها في استهلاكه، في إيراده، ويدخل قسم آخر منها في رأسماله الثابت (مفترضين هنا أن الأجور معينة).

إن كتلة رأس المال التي يحركها العامل ويصون قيمتها بعمله، ويجعلها تعود إلى الظهور في المنتوج، تختلف تمام الاختلاف عن القيمة التي يضيفها هذا العامل. فلو كانت كتلة رأس المال = 1000، وكان العمل المُضاف = 100، فإن رأس المال الذي تم تجديد إنتاجه = 1100. أما إذا كانت هذه الكتلة = 100، والعمل المضاف = 20، فإن رأس المال الذي تم تجديد إنتاجه = 120. ويبلغ معدل الربح في الحالة الأولى

10%، وفي الثانية 20%. ومع ذلك فإن ما يمكن أخذه من الـ 100 للتراكم في الحالة الأولى أكثر مما يمكن أخذه من الـ 20 للتراكم في الحالة الثانية. وهكذا فإن تيار رأس المال يستمر في التزايد (بصرف النظر عن هبوط القيمة بفعل تزايد القوة المنتجة) أي يجري تراكم رأس المال بما يتناسب والكتلة التي يؤلفها، لا بما يتناسب ومستوى معدل الربح. ويمكن الحصول على معدل ربح مرتفع حتى لو لم يكن العمل ذا إنتاجية مرتفعة، وذلك بمقدار ما يرتكز هذا على معدل فائض قيمة مرتفع شرط وجود يوم عمل بالغ الطول؛ وهذا ممكن لأن حاجـات العمال ضئيلة تماماً، والأجور الوسطية متدنية جداً [256] رغم تدني إنتاجية العمل. ويقابل الأجور المتدنية انعدام الطاقة لدى العمال. وبذا يتراكم رأس المال ببطء، رغم ارتفاع معدل الربح. ولا يزداد عدد السكان، بينما يكون وقت العمل، الذي يكلفه المنتوج كبيراً، رغم قلة الأجور الذي يتقاضاها العامل.

ولا يهبط معدل الربح بسبب قلة استغلال العمال، بل لأن ما يستخدم من العمل أقل، عموماً، بالنسبة إلى رأس المال المستخدم.

وإذا كان هبوط معدل الربح يجري، كما بيّنا، سوية مع ازدياد كتلة الربح، فإن الرأسمالي يستولي على الجزء الأكبر من المنتوج السنوي للعمل تحت باب رأس المال (كتعويض عن رأس المال المستهلك) وعلى جزء أقل نسبياً تحت باب الربح. من هنا تنبع خيالات القس تشالمرز(*) الزاعمة أن الرأسماليين يجنون ربحاً أعظم، كلما كانت كتلة المنتوج السنوي التي ينفقونها كرأسمال أصغر؛ وهنا تأتي كنيسة الدولة للنجدة كي تعينهم على استهلاك جزء كبير من المنتوج الفائض عوضاً عن تحويله إلى رأسمال. إن الكاهن يخلط السبب بالنتيجة. فكتلة الربح تزداد بازدياد مقدار رأس المال المُنفق، رغم تدني معدل الربح. غير أن ذلك يشترط تركز رأس المال في الوقت ذاته، نظراً لأن شروط الإنتاج تقتضي، عندئذ، استخدام رؤوس أموال كبيرة. كما يشترط ذلك تمركز رأس المال، أي قيام الرأسماليين الكبار بالتهام الرأسماليين الصغار وفقدان هؤلاء الأخيرين لرؤوس أموالهم. وهذا من جديد فصل، وإن كان من المرتبة الثانية، لشروط العمل عن المنتجين الذين ما يزال ينتمي إليهم هؤلاء الرأسماليون الصغار، نظراً لأن

(*) تشالمرز، في الاقتصاد السياسي، ارتباطاً بالحالة الاخلاقية، والآفاق الأخلاقية للمجتمع، الطبعة الثانية، غلاسكو، 1832، ص 88.

(Chalmers, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society*, 2. Ang. Glasgow, 1832, S. 88). [ن. برلين].

عملهم الشخصي ما يزال يلعب دوراً معيناً؛ إن عمل الرأسمالي يتناسب، عموماً، تناسباً عكسياً مع مقدار رأسماله، أي يتناسب عكسياً مع مدى كونه رأسمالياً. وإن هذا الفصل لشروط الإنتاج عن المنتجين هو الذي يؤلف مفهوم رأس المال، ويبدأ هذا الفصل بالتراكم الأولي (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع والعشرون) ثم يجري فيما بعد كعملية دائمة في تراكم وتركز رأس المال، ليعبّر عن نفسه آخر الأمر بمثابة مركزة لرؤوس الأموال الماثلة في يد القلة وفقدان رؤوس الأموال من قبل الكثرة (هذا هو الشكل الذي يتخذه الآن نزع الملكية). إن من شأن هذه العملية أن تفضي إلى انهيار عاجل للإنتاج الرأسمالي، لولا فعل الميول المضادة، الطاردة عن المركز، إلى جانب القوة الجاذبة إلى المركز.

II ـ التصادم بين توسيع الإنتاج والإنماء الذاتي للقيمة [257]

إن تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية يتجلى على نحو مزدوج: أولاً، في مقدار القوى المنتجة التي تم إنتاجها بالأصل، وفي مقدار قيمة وكتلة شروط الإنتاج التي يتم الإنتاج الجديد في ظلها، وفي المقدار المطلق لرأس المال الإنتاجي المتراكم بالأصل؛ وثانياً، في التضاؤل النسبي لذلك الجزء من رأس المال الذي يُنفق على الأجور قياساً إلى رأس المال الكلّي، أي في التضاؤل النسبي للعمل الحي اللازم لتجديد إنتاج قيمة رأسمال معين وإنماء قيمته ذاتياً، أي من أجل الإنتاج واسع النطاق. وهذا يفترض أيضاً تركز رأس المال.

أما من ناحية قوة العمل المستخدمة، فإن تطور القوة المنتجة، يتجلى هو الآخر على نحو مزدوج: أولاً، في زيادة العمل الفائض، أي تقلّص وقت العمل الضروري اللازم لتجديد إنتاج قوة العمل؛ وثانياً في تناقص مقدار قوة العمل (عدد العمال)، التي تُستخدم، عموماً، لوضع رأسمال معين قيد الحركة.

إن كلتا هاتين الحركتين لا تسيران جنباً إلى جنب فحسب، بل تشرطان بعضهما بعضاً بصورة متبادلة، وهما من الظاهرات التي يجد فيها القانون الواحد نفسه التعبير عنه. مع ذلك فإنهما تؤثران على معدل الربح في اتجاهين متعارضين. إن الكتلة الإجمالية للربح تساوي الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، ومعدل الربح = $\frac{\text{ف}}{\text{ر}}$ = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلّي المسلّف}}$. لكن فائض القيمة يتحدد، من ناحية مقداره الكلّي، أولاً بمعدله، وثانياً بكتلة العمل المستخدم

بموجب هذا المعدل في الوقت نفسه، أو، وهذا هو الشيء نفسه، بمقدار رأس المال المتغير. وإذ يرتفع العامل الأول، أي معدل فائض القيمة من هذا الجانب، ينخفض العامل الثاني أي عدد العمال (انخفاضاً نسبياً أو مطلقاً) من الجانب الآخر. وبمقدار ما إن تطور القوة المنتجة يؤدي إلى تقليص الجزء مدفوع الأجر من العمل المستخدم، فإنه يرفع فائض القيمة، لأنه يرفع معدلها؛ وبمقدار ما يؤدي إلى تقليص الكتلة الإجمالية من العمل الذي يستخدمه رأسمال معين، فإنه يقلص العنصر الآخر، أي عدد العمال الذي ينبغي أن يُضرب به معدل فائض القيمة لاستخراج كتلتها. إن عاملين يعملان 12 ساعة في اليوم، لا يمكن لهما أن يقدما الكتلة ذاتها من فائض القيمة التي يقدمها 24 عاملاً، لا يعمل الواحد منهم غير ساعتين، حتى لو كان هذان يقتاتان على الهواء دونما حاجة لأن يعملا من أجل إعالة نفسيهما. وبهذا الخصوص، فإن التعويض عن تقلص عدد [258] العمال عبر زيادة درجة استغلال العمل يواجه إذن حدوداً معينة يتعذر تخطيها؛ ويمكن لهذا، بالطبع، أن يكبح هبوط معدل الربح، ولكنه لا يمكن أن يلغيه.

وعليه، كلما تطور نمط الإنتاج الرأسمالي قُدُماً، هبط معدل الربح، وتنامت كتلته مع تنامي كتلة رأس المال المستخدم. وإذا كان المعدل معيناً، فإن مدى نمو كتلة رأس المال يتوقف على مقداره في اللحظة المعنية. ومن جهة أخرى، إذا كان مقدار رأس المال هذا معيناً، فإن نسبة نموه، أي درجة تزايده، تتوقف على معدل الربح. ولا يمكن لتنامي القوة المنتجة (الذي يسير، علاوة على ذلك، جنباً إلى جنب مع هبوط قيمة رأس المال الموجود، كما ذكرنا من قبل) أن ينمّي مقدار قيمة رأس المال بصورة مباشرة إلّا إذا أدى، عبر رفع معدل الربح، إلى زيادة ذلك الجزء من قيمة المنتوج السنوي، الذي يُعاد تحويله إلى رأسمال. وبمقدار ما يتعلق الأمر بقدرة إنتاجية العمل (نظراً لأنه ليست لهذه القوة المنتجة أيما علاقة مباشرة مع قيمة رأس المال الموجود)، فإن هذه الزيادة لتلك الحصة من المنتوج السنوي التي يُعاد تحويلها إلى رأسمال لا يمكن أن تحصل إلّا في حالة ما إذا أدى نمو قدرة إنتاجية العمل إلى ارتفاع فائض القيمة النسبي، أو انخفاض قيمة رأس المال الثابت، بحيث يزداد رخص سعر السلع التي تدخل في تجديد إنتاج قوة العمل، أو في عناصر رأس المال الثابت. وينطوي كلا الأمرين على هبوط قيمة رأس المال الموجود، ويسير كلا الاثنين جنباً إلى جنب مع التضاؤل النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى رأس المال الثابت. فكلاهما يشترط هبوط معدل الربح، وكلاهما يبطىء وتيرة هذا الهبوط. وبعد، بمقدار ما يؤدي ارتفاع معدل الربح إلى زيادة

الطلب على العمل، فإنه يؤثر على تزايد السكان العاملين، فيؤثر بذلك على زيادة المادة الصالحة للاستغلال وهي وحدها ما يجعل رأس المال رأسمالاً.

لكن تطور قدرة إنتاجية العمل يُسهم، بصورة غير مباشرة، في زيادة القيمة ـ رأسمال الموجودة، نظراً لأنه يزيد كتلة وتنوع القيم الاستعمالية التي تمثل نفس القيمة التبادلية، وتؤلف الأساس المادي، أي العناصر الشيئية لرأس المال، الأشياء المادية التي يتألف منها رأس المال الثابت بصورة مباشرة، ورأس المال المتغير بصورة غير مباشرة في الأقل. ويجري بالمقدار نفسه من رأس المال والمقدار نفسه من العمل، خلق مزيد من الأشياء التي يمكن تحويلها إلى رأسمال، بصرف النظر عن قيمتها التبادلية، وهي أشياء يمكن أن تخدم في امتصاص عمل إضافي، وبالتالي امتصاص عمل فائض إضافي، وأن تخدم بذلك في تكوين رأسمال إضافي. إن كتلة العمل الذي يمكن لرأس المال أن يتحكم بها لا تتوقف على قيمة رأس المال، بل على كتلة المواد الأولية والمواد المساعدة والآلات وعناصر رأس المال الأساسي ووسائل العيش، أي كل ما يتألف منه رأس المال، مهما كانت قيمته. وعندما تتزايد كتلة العمل المستخدم، وكذلك كتلة العمل الفائض، على هذا النحو، تتزايد أيضاً قيمة رأس المال المجدَّد إنتاجه، وتتزايد القيمة [259] الفائضة المُضافة إليها.

ولكن لا ينبغي النظر إلى كلتا هاتين اللحظتين المندرجتين في عملية التراكم على أنهما تتعايشان في تجاور هادىء، على غرار ما يفعل ريكاردو؛ فهما تنطويان على تناقض يتجلى في ميول وظاهرات متناقضة. فهناك وسطاء متعارضون يناهضون بعضهم بعضاً في آنٍ واحدٍ.

ففي موازاة الحوافز الدافعة إلى إحداث زيادة فعلية في السكان العاملين، وهي حوافز تنبع من تزايد ذلك الجزء من المنتوج الاجتماعي الكلّي الذي ينشط كرأسمال، تنشط عوامل لإحداث فيض سكاني نسبي.

وبموازاة هبوط معدل الربح، تتنامى كتلة رؤوس الأموال، ويقترن ذلك، سوية، بهبوط قيمة رأس المال الموجود، مما يعرقل هبوط معدل الربح ويعطي حافزاً لمراكمة القيمة ـ رأسمال بصورة متسارعة.

وبموازاة تطور القوة المنتجة يتطور تركيب أعلى لرأس المال، أي أن الجزء المتغير من رأس المال يتضاءل نسبياً بالقياس إلى الجزء الثابت.

إن هذه المؤثرات المتباينة تتجلى على الأغلب متجاورة في المكان، تارةً، ومتعاقبة في الزمان تارةً أخرى؛ وينقلب النزاع بين الوسطاء المتعارضين بصورة دورية إلى أزمات لا

تمثل، دوماً، إلّا حلاً مؤقتاً، عنيفاً للتناقضات القائمة، إلّا انفجارات عنيفة تستعيد التوازن المضطرب للحظة لا غير.

ويكمن التناقض، إنْ عبّرنا عنه بأكثر الصيغ تعميماً، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي ينطوي على ميل باتجاه التطوير المطلق للقوى المنتجة، بمعزل عن القيمة وما تحويه هذه الأخيرة من فائض قيمة، وكذلك بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي يجري الإنتاج الرأسمالي في إطارها؛ ولكن من ناحية أخرى فإن هدف نمط الإنتاج هذا يكمن في صون القيمة ـ رأسمال الموجودة وإنمائها ذاتياً إلى أكبر قدر مستطاع (أي الإنماء الذاتي لهذه القيمة على نحو متسارع دوماً). ويقوم الطابع الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي في استثمار القيمة ـ رأسمال الموجودة كوسيلة لتحقيق أكبر إنماء ذاتي ممكن لهذه القيمة. والطرائق التي يحقق بها هذه الغاية تقترن بانخفاض معدل الربح، وهبوط قيمة رأس المال الموجود، وتطوير قدرات إنتاجية العمل على حساب القوى المنتجة التي أُنتجت سابقاً.

إن التضاؤل الدوري في قيمة رأس المال الموجود، وهو وسيلة ملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي، تكبح هبوط معدل الربح وتعجل مراكمة القيمة ـ رأسمال من خلال تكوين [260] رأسمال جديد، يخلّ بالعلاقات المتكوّنة التي تجري في إطارها عملية التداول وعملية تجديد الإنتاج، ويقترن، لذلك، بتوقفات فجائية وأزمات في عملية الإنتاج.

إن الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير قياساً إلى الثابت، الذي يمضي جنباً إلى جنب مع تطور القوى المنتجة، يحفّز نمو السكان العاملين، بينما يخلق باستمرار فيضاً اصطناعياً في السكان. أما تراكم رأس المال، منظوراً إليه من ناحية القيمة، فيتباطأ بفعل هبوط معدل الربح مما يعجل مراكمة القيم الاستعمالية، وهذا بدوره يعجل سير التراكم منظوراً إليه من ناحية قيمته أيضاً.

إن الإنتاج الرأسمالي يجهد باستمرار لتخطي هذه العوائق الملازمة له، ولكنه لا يتخطاها إلّا بوسائل تعمل على إقامة هذه العوائق إزاءه، على نطاق أكبر بكثير، تارةً أخرى.

إن **العائق الحقيقي** للإنتاج الرأسمالي هو **رأس المال نفسه**، وهذا يعني أن رأس المال وإنماء قيمته ذاتياً يظهران كنقطة انطلاق ونقطة إنتهاء، كدافع وغاية للإنتاج، وأن الإنتاج ليس غير إنتاج لأجل **رأس المال** لا العكس: فوسائل الإنتاج ليست محض وسائل لخلق صيرورة حياة **مجتمع** المنتجين المتسعة باطراد. إن الحدود التي يمكن أن يتحقق في إطارها وحدها حفظ وإنماء قيمة رأس المال، بالاستناد إلى نزع ملكية وإفقار جمهور المنتجين، إن هذه الحدود تقف في تناقض دائم مع طرائق الإنتاج، التي يُضطر رأس

المال إلى أن يستخدمها تحقيقاً لغايته، والتي تخدم الاتساع غير المقيَّد للإنتاج، الإنتاج كغاية بذاته، التطوير اللامشروط للقوى المنتجة الاجتماعية للعمل. وتدخل الوسيلة ـ أي التطوير اللامحدود للقوى المنتجة الاجتماعية ـ في نزاع مستديم مع الغاية الضيقة، المتمثلة في إنماء قيمة رأس المال الموجود. وهكذا، إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي هو محض وسيلة تاريخية لتطوير القوة المنتجة المادية وخلق ما يطابقها من سوق عالمية، فإنه أيضاً، في الوقت نفسه، في تناقض دائم بين مهمته التاريخية هذه، وما يقابله من علاقات إنتاج اجتماعية.

III ـ فيض رأس المال عند فيض السكان [261]

يقترن هبوط معدل الربح بإرتفاع ذلك الحد الأدنى من رأس المال الذي يلزم الرأسمالي المفرد لاستخدام العمل استخداماً منتجاً ـ سواء لاستغلال العمل عموماً، أم لكي يكون وقت العمل المُنفق وقتاً ضرورياً لإنتاج السلع لكي لا يتجاوز هذا الوقت متوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع. وفي الوقت نفسه، يزداد التركز، نظراً لأن رأسمالاً ضخماً بمعدل ربح ضئيل يُراكم الربح، خارج حدود معينة، بوتيرة أسرع مما يراكمه رأسمال ضئيل بمعدل ربح ضخم. وعند بلوغ هذا التركز المتنامي مستوى معيناً، فإنه يؤدي، بدوره، إلى إحداث هبوط جديد في معدل الربح. ومن جراء ذلك تلج كتلة رؤوس الأموال الصغيرة، المبعثرة، طريق المغامرات: المضاربة، أحابيل الائتمان، التلاعب بالأسهم، فالأزمات. إن ما يُدعى الوفرة في رأس المال يرجع دوماً، من حيث الجوهر، إلى وفرة رأس المال ذاك الذي لا يجد تعويضاً عن هبوط معدل الربح بتنامي كتلة ربحه ـ ويصحّ هذا دوماً على البراعم الجديدة النامية من رأس المال ـ أو يرجع إلى وفرة رؤوس الأموال تلك، العاجزة، لذاتها هي، عن القيام بأعمال مستقلة، فتوضع تحت تصرف مدراء فروع الإنتاج الكبرى في شكل ائتمان. إن هذه الوفرة في رأس المال تنشأ عن نفس الظروف التي تولّد فيض سكان نسبياً، وهي بالتالي ظاهرة مكمّلة لهذا الأخير، رغم أن الظاهرتين تقفان في قطبين متضادين: رأس المال المتعطل في هذا القطب، والسكان العاملون غير المستخدمين في القطب الآخر.

إن فيض إنتاج رأس المال لا فيض إنتاج سلع مفردة ـ رغم أن فيض إنتاج رأس المال ينطوي، دوماً، على فيض إنتاج سلع ـ لا يعني في هذه الحالة سوى فيض في تراكم رأس المال. ولكي نفهم ما هو هذا الفيض في التراكم (وهو ما سنأتي على بحثه

مفصلاً في موضع لاحق) لا يتعين علينا غير الافتراض بأنه مطلق. فمتى يكون فيض إنتاج رأس المال مطلقاً؟ نعني فيض إنتاج لا يشمل هذا الميدان أو ذاك أو حتى عدة ميادين كبيرة من ميادين الإنتاج، بل فيض مطلق في سعته، أي أنه يشمل سائر ميادين الإنتاج؟

يطرأ فيض الإنتاج المطلق لرأس المال ما إن يصبح رأس المال الإضافي المكرس للإنتاج الرأسمالي = صفراً. لكن هدف الإنتاج الرأسمالي هو إنماء قيمة رأس المال، أي الاستيلاء على العمل الفائض، إنتاج فائض القيمة، إنتاج الربح. وعليه، إذا كبُر رأس المال بالنسبة إلى السكان العاملين إلى درجة بحيث لا يعود بالإمكان إطالة وقت العمل المطلق الذي يقدمه هؤلاء السكان، ولا توسيع وقت العمل الفائض النسبي (وتحقيق هذا [262] الشيء الأخير غير ممكن بأي حال، عندما يكون الطلب على العمل كبيراً وميل ارتفاع الأجور قائماً)؛ نعني بذلك أنه إذا لم يقم رأس المال المتزايد، إلّا بإنتاج نفس الكتلة من فائض القيمة أو أقل مما كان ينتجه قبل تزايده، فإن فيض الإنتاج المطلق لرأس المال يكون قد وقع، أي أن رأس المال المتزايد ر + △ر لا يعود يُنتج ربحاً أكثر، بل ربحاً أقل مما يُنتجه رأس المال ر قبل أن يتزايد بإضافة △ر إليه. وفي كلتا الحالتين، يطرأ هبوط حاد وفجائي على معدل الربح العام، ولكن سبب ذلك هذه المرة هو تغير في تركيب رأس المال، ناجم لا عن تطور القوة المنتجة بل عن ارتفاع القيمة النقدية لرأس المال المتغير (من جراء ارتفاع الأجور) وما يرافقه من هبوط في نسبة العمل الفائض إلى العمل الضروري.

في الواقع الفعلي، تلوح الأمور وكأن جزءاً من رأس المال يهجع بائراً، بصورة كلّية أو جزئية (لأنه يجب عليه أولاً أن يقصي رأس المال الناشط عن مركزه، كيما يستطيع إنماء قيمته عموماً) وأن جزءاً آخر يزداد بمعدل ربح متدنٍ بسبب ضغط رأس المال المتعطل أو نصف المشتغل. وبهذا الصدد، فإن الأمر سيّان، إن حلّ جزء من رأس المال الإضافي محلّ رأس المال القديم، أو إن احتلّ رأس المال القديم موقعاً في رأس المال الإضافي. فسيكون لدينا، على الدوام، المقدار نفسه من رأس المال القديم، في هذه الكفة، والمقدار نفسه من رأس المال الإضافي، في الكفة الأخرى. إن هبوط معدل الربح سوف يقترن هذه المرة بانخفاض مطلق في كتلة الربح، إذ لا يمكن، بموجب افتراضاتنا، زيادة كتلة قوة العمل المستخدمة ولا رفع معدل فائض القيمة، بحيث تتعذر زيادة كتلة فائض القيمة أيضاً. أما كتلة الربح المتناقصة هذه فينبغي أن تُحسب على أساس رأسمال كلّي متعاظم. ولكن حتى على فرض أن رأس المال المشتغل يستمر في

الازدياد وفق معدل الربح القديم بالذات، بحيث تبقى كتلة الربح على حالها، فإن هذه الكتلة ينبغي أن تُحسب على أساس رأس المال الكلّي المتعاظم، وهذا بدوره ينطوي على هبوط في معدل الربح. فلو كان رأس المال الكلّي البالغ 1000 يدرّ ربحاً مقداره 100، ثم ارتفع رأس المال هذا إلى 1500 وبقي يدرّ ربحاً لا يزيد عن 100، فإن الـ 1000 لا تدرّ في الحالة الثانية سوى $66\frac{2}{3}$. إن إنماء قيمة رأس المال القديم يهبط هبوطاً مطلقاً. فرأسمال يبلغ 1000 لن يدرّ من الربح في ظل الظروف الجديدة أكثر مما كان يدرّه في السابق رأسمال يبلغ $666\frac{2}{3}$.

غير أنه من الجلي أن هذا الهبوط الفعلي في قيمة رأس المال القديم لا يمكن أن يحدث من دون صراع، وأن رأس المال الإضافي △ر لا يمكن أن ينشط كرأسمال من دون صراع. فمعدل الربح لن ينخفض بسبب المنافسة الناجمة عن فيض إنتاج رأس المال. بالعكس، فالصراع التنافسي يندلع الآن بسبب أن هبوط معدل الربح وفيض إنتاج [263] رأس المال ينجمان عن نفس الظروف الواحدة. ويعمد الرأسماليون الناشطون القدامى إلى ترك ذلك الجزء من △ر، الذي يقع بين أيديهم، بائراً بهذا القدر أو ذاك، بغية الحيلولة دون هبوط قيمة رأسمالهم الأصلي والحيلولة دون تقلص مجاله في ميدان الإنتاج؛ أو أنهم يستخدمون هذا الجزء ليلقوا، ولو بخسارة مؤقتة، تبعة بوار رأس المال الإضافي على كاهل الدخلاء الجدد أو على كاهل منافسيهم عموماً.

إن الجزء من △ر الذي يقع بين أيدي رأسماليين جدد سوف يسعى إلى أن يزيح رأس المال القديم، ولسوف يصيب بعض النجاح الجزئي في ذلك، بجعل جزء من رأس المال القديم بائراً، بإقصاء رأس المال القديم هذا قسراً عن مجاله السابق وإرغامه على أخذ مكان رأس المال الإضافي المستخدم بصورة جزئية فقط، أو غير المستخدم على الإطلاق.

وبما أنه ينبغي لرأس المال أن يقوم بوظيفته كرأسمال وأن ينمّي قيمته ذاتياً فإن جزءاً معيناً من رأس المال القديم ينبغي أن يهجع بائراً أياً كانت الظروف، أي أن يهجع بائراً بخاصيته كرأسمال. وإن صراع المنافسة هو الذي يقرر أي جزء سيهجع بائراً. أما إذا سارت الأمور سيرها الحسن، فإن المنافسة تعمل، كما اتضح ذلك عند مساواة معدل الربح العام، بوصفها رابطة أخوية عملية لطبقة الرأسماليين، بحيث أنهم يتقاسمون الغنيمة المشتركة على نحو جماعي، بما يتناسب وحجم الحصة التي وظفها كل واحد منهم. ولكن ما إن تتعلق القضية بتقاسم الخسائر لا الأرباح، فإن كل واحد منهم يسعى، قدر الإمكان، إلى أن يقلل حصته من هذه الخسارة، وأن يلقيها على كاهل غيره. لكن

الخسارة محتومة بالنسبة إلى طبقة الرأسماليين بأسرها. أما مقدار ما يتحمله كل رأسمالي مفرد منها، وما مدى النصيب الذي يتعين أن يقع عليه عموماً، فتلك مسألة تتوقف على القوة والدهاء، وتتحول المنافسة، عندئذ، إلى صراع بين الإخوة الأعداء. وهنا يبرز التضاد بين مصالح كل رأسمالي مفرد ومصالح طبقة الرأسماليين بأسرها، تماماً مثلما أن تطابق هذه المصالح، من قبل، كان يشق طريقه عملياً عبر المنافسة.

كيف يمكن إذن تسوية هذا النزاع، واستعادة العلاقات الموائمة لـ «عافية» سير الإنتاج الرأسمالي؟ إن أسلوب التسوية قائم في الإعراب عن النزاع بالذات، الذي يجري الحديث عن تسويته. ويقوم أسلوب التسوية في ترك رأس المال بائراً أو تدميره جزئياً، بمقدار من القيمة يساوي كامل رأس المال الإضافي △ر أو جزءاً منه على الأقل. غير أن توزيع هذه الخسارة، كما سبق أن اتضح من وصف النزاع، لا يتم بأي حال على نحو متساوٍ بين مختلف رؤوس الأموال المفردة، بل يتقرر بفعل صراع تنافسي، علماً بأن الخسارة تتوزع بصورة متباينة تماماً وبأشكال متنوعة للغاية، تبعاً للمزايا الخاصة والمواقع التي تم الظفر بها، بحيث أن رأسمالاً يهجع بائراً، وثانياً يتعرض للدمار، وثالثاً يُمنى بخسارة نسبية ليس إلّا أو يتعرض إلى هبوط مؤقت في القيمة لا أكثر. [264]

لكن التوازن يُستعاد، في سائر الظروف، عن طريق ترك رأسمال ما بائراً وتدميره، بهذا الحجم أو ذاك. ويشمل ذلك، جزئياً، الجوهر المادي لرأس المال، نعني أن جزءاً من وسائل الإنتاج، من رأس المال الأساسي والدائر، لن يؤدي وظيفته بعد، ولن ينشط بوصفه رأسمالاً، وأن قسماً من المشاريع التي بدأت الإنتاج، سيتوقف تماماً. ورغم أن الزمن، من هذه الناحية، لا يُبقي على أي شيء ويُفسد سائر وسائل الإنتاج (باستثناء الأرض)، فإن ما يحصل هنا من جراء توقف الوظيفة إنما هو تدمير فعلي لوسائل الإنتاج أعتى وأشد. غير أن الأثر الرئيسي، من هذه الناحية، يكمن في أن وسائل الإنتاج هذه تكفّ عن الفعل كوسائل إنتاج، وتتوقف وظيفتها كوسائل إنتاج، لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر.

ولكن التدمير الأكبر بشكله الأكثر حدة، يمسّ أساساً، رأس المال بمقدار ما يحوز هذا الأخير خاصية القيمة، أي يمسّ القيم ـ رأسمال. فذلك الجزء من القيمة ـ رأسمال، الماثل في شكل حوالات على نصيب مقبل من فائض القيمة، من الربح، ولا يمثل في الحقيقة سوى أشكال مختلفة من سندات دين على الإنتاج، إنما تهبط قيمته على الفور ما إن تنخفض الإيرادات التي يُحسب هذا الجزء على أساسها. ويهجع جزء من الذهب والفضة النقديين بائراً، من دون أن ينشط بوصفه رأسمالاً. كما أن قسماً من

السلع الماثلة في السوق يعجز عن القيام بعملية تداوله وتجديد إنتاجه إلّا بتقليص هائل في أسعار هذا القسم، أي عن طريق هبوط قيمة رأس المال الذي يمثله هذا القسم من السلع. وتهبط قيمة عناصر رأس المال الأساسي، على النحو ذاته، بهذا القدر أو ذاك. يُضاف إلى ذلك أن نسباً معينة ومفترضة من الأسعار تشرط عملية تجديد الإنتاج، بحيث أن هذه الأخيرة تتوقف وتختل بفعل هبوط عام في الأسعار. وإن اختلال وتعثر عملية تجديد الإنتاج يشلّان وظيفة النقد كوسيلة دفع، التي تتطور بتطور رأس المال وترتكز على علاقات السعر المفترضة هذه، ويقطعان سلسلة التزامات الدفع الواجبة في آجال محددة، في مائة موضع، ويزدادان حدة بسبب الاضطراب الناشىء من ذلك في نظام الائتمان الذي قد تطور بصورة متزامنة مع تطور رأس المال، فيؤديان بذلك إلى نشوب أزمات عنيفة وحادة، وإلى هبوط فجائي وقسري في القيمة، وإلى تقطع واضطراب(*) حقيقيين في [265] عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي إلى تقلص فعلي في تجديد الإنتاج.

ولكن ثلة وسطاء آخرين قد تأتي لتفعل فعلها في الوقت نفسه. فتعثر الإنتاج قد يصيب قسماً من الطبقة العاملة بالعطالة، ويضع بذلك القسم المستخدم منها في ظروف ترغمه على القبول بهبوط في الأجور حتى دون المتوسط، ولهذا الظرف تأثير على رأس المال يماثل بالضبط تأثير ارتفاع فائض القيمة النسبي أو المطلق مع بقاء متوسط الأجور على حاله. كما أن أوقات الازدهار تيسر زيجات العمال وتقلل وفيات ذريتهم، وهي ظروف لا تفترض ـ مهما انطوت عليه من زيادة فعلية في السكان ـ أية زيادة في السكان العاملين فعلاً، إلّا أنها تؤثر على التناسب بين العمال ورأس المال تماماً كما لو أن عدد العمال الناشطين فعلاً قد ازداد. من جهة أخرى فإن هبوط الأسعار وصراع المنافسة يحفزان كل رأسمالي على خفض القيمة الفردية لمنتوجه الإجمالي دون(**) قيمته العامة عن طريق استخدام آلات جديدة وطرائق عمل جديدة محسّنة، وتراكيب جديدة، أي رفع القوة المنتجة لكمية معينة من العمل، وخفض نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت، وبالتالي صرف بعض العمال، وباختصار خلق فيض سكاني مصطنع. ثم إن هبوط قيمة عناصر رأس المال الثابت قد يصبح هو ذاته عنصراً ينطوي على رفع معدل الربح. فكتلة رأس المال الثابت المستخدم سوف تنمو بالقياس إلى رأس المال المتغير،

(*) ورد في الطبعة الأولى Sturz: تدهور، صححت اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: رفع قيمته الفردية فوق قيمته العامة. [ن. برلين].

لكن قيمة هذه الكتلة قد تنخفض. وإن تعثر الإنتاج الذي طرأ يهيىء لتوسع لاحق، في نطاق الحدود الرأسمالية.

وهكذا تدور الدائرة من جديد. فإن جزءاً من رأس المال، مما هبطت قيمته من جراء توقف أداء الوظيفة، سوف يستعيد قيمته القديمة ثانية. ومع ذلك، تتكرر دورة الأخطاء ذاتها تارةً أخرى في توسع شروط الإنتاج، وتوسع السوق وتعاظم القوة المنتجة.

إن فيض الإنتاج المطلق في رأس المال ليس فيض إنتاج مطلقاً عموماً، ليس فيض إنتاج مطلقاً في وسائل الإنتاج، حتى في ظل أكثر افتراضاتنا تطرفاً. ولن يكون ذلك [266] فيض في إنتاج وسائل الإنتاج إلّا بمقدار ما ينبغي لهذه الأخيرة أن تقوم بوظيفة رأسمال، أي بمقدار ما ينبغي لها أن تُنتج قيمة إضافية تتناسب مع إنماء قيمتها المتوافق مع كتلتها المتنامية.

ولكن مع هذا فإن ذلك يظل فيض إنتاج، لأن رأس المال يظل عاجزاً عن استغلال العمل بالدرجة التي يتطلبها التطور «المعافى» و «المعتاد» لعملية الإنتاج الرأسمالية، أي بدرجة استغلال تؤدي، في الأقل، إلى زيادة كتلة الربح بازدياد كتلة رأس المال المستخدم، درجة تستبعد هبوط معدل الربح بقدر موازٍ لارتفاع رأس المال، وتستبعد على الأخص هبوط معدل الربح بوتيرةٍ أسرع من ارتفاع رأس المال.

إن فيض إنتاج رأس المال لا يعني أبداً شيئاً آخر سوى فيض إنتاج وسائل الإنتاج ـ وسائل العمل ووسائل العيش ـ التي يمكن أن تقوم بوظيفة رأس المال، أي التي يمكن استخدامها لاستغلال العمل بدرجة معينة؛ أما هبوط درجة الاستغلال هذه دون نقطة معينة فمن شأنه أن يسبب اضطرابات وتعثرات في عملية الإنتاج الرأسمالية، وأزمات، ودمار رأس المال. وليس هناك تناقض في أن يقترن فيض إنتاج رأس المال هذا بفيض سكان نسبي، بهذا القدر أو ذاك. فالظروف ذاتها التي ترفع قدرة إنتاجية العمل، تزيد كتلة المنتوجات السلعية وتوسّع الأسواق وتعجّل في تراكم رأس المال، من ناحيتي الكتلة والقيمة، وتخفض معدل الربح، وأن هذه الظروف ذاتها قد ولّدت وتستمر في توليد فيض السكان النسبي، فيض من العمال الذين لا يستخدمهم رأس المال الفائض بسبب تدني درجة استغلال العمل التي لا يمكن استخدامهم إلّا بموجبها؛ أو في الأقل بسبب تدني معدل الربح الذي يمكن لهم أن يدرّوه عند درجة معينة من الاستغلال.

وإذا ما جرى تصدير رأس المال إلى الخارج، فليس مردّ ذلك أنه لا يجد إطلاقاً أي مجال للإستخدام داخل البلاد، بل لأنه يمكن أن يستثمر في الخارج بمعدل ربح أعلى.

غير أن هذا رأسمال فائض بإطلاق بالنسبة للسكان العاملين المستخدمين وبالنسبة للبلد المعين عموماً. وهو قائم بصفته هذه إلى جانب السكان الفائضين نسبياً، وهذا مثال يبين كيف يوجد الاثنان متجاورين في المكان، ويشترطان بعضهما بصورة متبادلة.

من جهة ثانية يؤدي هبوط معدل الربح المقرون بالتراكم، بالضرورة، إلى احتدام صراع المنافسة. فالتعويض عن هبوط معدل الربح بزيادة كتلة الربح لا يتسم بأهمية فعلية إلّا بالنسبة إلى رأس المال الكلّي للمجتمع وإلى الرأسماليين الكبار الذين يملكون مشاريع قائمة. ولا يجد رأس المال الإضافي الجديد الناشط بصورة مستقلة، أية شروط جاهزة مسبقاً لمثل هذا التعويض؛ بل يتوجب عليه أن يظفر بهذه الشروط أولاً، وبذا فإن هبوط [267] معدل الربح هو الذي يستثير صراع المنافسة بين رؤوس الأموال، وليس العكس. زد على ذلك، أن هذا الصراع التنافسي يقترن بارتفاع مؤقت في الأجور وهبوط لاحق مؤقت في معدل الربح، ناجم عن ذلك. ويبرز الشيء نفسه في فيض إنتاج السلع، وإغراق الأسواق. وبما أن هدف رأس المال ليس إشباع الحاجات، بل أنتاج الربح، وبما أنه لا يتم تحقيق هذا الهدف إلّا بواسطة طرائق تتحدد معها كتلة المنتوجات وفقاً لنطاق الإنتاج، وليس العكس، فلا بد من أن ينشأ باستمرار انعدام تناسب بين استهلاك مقيّد الأبعاد على قاعدة رأسمالية، وإنتاج يسعى أبداً إلى تجاوز هذه القيود الملازمة له. ولكن رأس المال يتألف من سلع، ولذا فإن فيض إنتاج رأس المال ينطوي على فيض إنتاج سلع. من هنا منشأ هذه الظاهرة العجيبة، وهي أن الاقتصاديين ذاتهم الذين ينكرون فيض إنتاج السلع يعترفون بفيض إنتاج رأس المال. وإن القول بأنه لا يحدث فيض إنتاج عام بل اختلال في التناسب بين مختلف فروع الإنتاج، فإن ذلك لا يعني سوى القول إن تناسب فروع الإنتاج المنفردة ينبع كعملية مستمرة، من انعدام التناسب في صلب الإنتاج الرأسمالي، نظراً لأن ترابط الإنتاج الكلّي يفرض نفسه على مختلف الوسطاء القائمين بالإنتاج كقانون أعمى، لا كقانون يدركونه بعقلهم المتحد ويتحكمون به، فيُخضعون به عملية الإنتاج لسيطرتهم المشتركة. كما يعني ذلك أن على البلدان التي لم يتطور فيها نمط الإنتاج الرأسمالي، أن تستهلك وتُنتج بنفس الدرجة التي تتناسب والبلدان ذات النمط الرأسمالي. وإذا ما قيل إن فيض الإنتاج شيء نسبي لا غير، فإن ذلك قول صائب تماماً؛ لكن نمط الإنتاج الرأسمالي هو برمته نمط إنتاج نسبي لا أكثر، وإن حدوده ليست مطلقة عموماً، ولكنها مطلقة بالنسبة لهذا النمط، وعلى أساسه. وإلّا كيف يمكن تفسير انعدام الطلب على تلك السلع عينها التي تفتقر إليها جمهرة الشعب، وكيف يمكن تفسير الاضطرار إلى البحث عن هذا الطلب في الخارج، في أسواق نائية، بغية التمكن من دفع

المقدار الوسطي من وسائل العيش الضرورية للعمال في البلاد؟ سبب ذلك أن المنتوج الفائض لا يكتسب إلّا في إطار هذه العلاقات الرأسمالية المميزة، شكلاً يعجز معه مالكه عن أن يقدمه للإستهلاك ما لم يُعاد تحويله إلى رأسمال لأجله. وإذا قيل أخيراً إنه ليس على الرأسماليين سوى أن يتبادلوا سلعهم فيما بينهم ليستهلكوها بأنفسهم، فإن القائل [268] ينسى عندئذ الطابع العام للإنتاج الرأسمالي، وينسى أن المسألة هنا هي مسألة الانماء الذاتي لقيمة رأس المال لا استهلاكه. وباختصار، فإن سائر الاعتراضات المثارة ضد الظاهرات الجلية لفيض الإنتاج (وهي ظاهرات لا تعبأ بهذه الاعتراضات) تتلخص في أن حدود الإنتاج **الرأسمالي** ليست حدوداً **للإنتاج بعامة**، وليست حدوداً لهذا النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. ولكن تناقض نمط الإنتاج الرأسمالي يكمن، على وجه الدقة، في ميله إلى التطوير المطلق للقوى المنتجة، الذي يدخل على الدوام في نزاع مع شروط الإنتاج الخاصة التي يتحرك رأس المال في نطاقها، والتي لا يمكن أن يتحرك إلّا في نطاقها وحدها.

فالمسألة لا تتلخص في إنتاج وسائل عيش أكثر مما ينبغي نسبة إلى السكان الموجودين. على العكس، فإنها تُنتج بأقل مما ينبغي لكي تحيا جمهرة السكان حياة لائقة وإنسانية.

والمسألة لا تتلخص في إنتاج وسائل إنتاج أكثر مما ينبغي لتشغيل ذلك القسم من السكان القادر على العمل. بالعكس. فأولاً، ثمة وسائل إنتاج لشطر كبير من السكان لا يزاول أي عمل في الواقع، بل يستغل عمل الآخرين بفضل أوضاعه، أو يشتغل بأعمال لا يمكن أن يصحّ عليها هذا الاسم إلّا في حدود نمط بائس للإنتاج. وثانياً، إن ما يُنتج من وسائل الإنتاج لا يكفي من أجل أن يشتغل مجمل السكان القادرين على العمل على نحو أكثر إنتاجية، بحيث يتقلص وقت عملهم المطلق بفضل كتلة وفاعلية رأس المال الثابت المستخدم خلال وقت العمل.

ولكن يجري دورياً إنتاج قدر كبير من وسائل العمل ووسائل العيش أكثر مما يسمح لها بأداء وظيفتها كوسائل استغلال للعمال بمعدل ربح معين. كما يجري إنتاج عدد كبير من السلع أكثر مما يسمح بتحقيق وتحويل ما تحتويه من قيمة، وما تتضمنه هذه من فائض قيمة، إلى رأسمال جديد في ظل شروط التوزيع وعلاقات الاستهلاك التي يحددها الإنتاج الرأسمالي، أي لا يمكن إنجاز هذه العملية من دون وقوع انفجارات متكررة دوماً.

المسألة لا تتلخص في إنتاج قدر من الثروات أكثر من اللزوم. ولكن يجري دورياً إنتاج قدر من الثروات أكثر من اللزوم بأشكالها الرأسمالية، المتناقضة.

إن الحد المعوق لنمط الإنتاج الرأسمالي يبرز:

1 ـ في أن هبوط معدل الربح الذي يولّده تطور قدرة إنتاجية العمل هو قانون يصطدم أشد اصطدام، عند نقطة معينة، بتطور هذه القدرة الإنتاجية للعمل، وينبغي لذلك التغلب عليه، دوماً، من خلال الأزمات.

2 ـ في أن الاستحواذ على العمل غير مدفوع الأجر والتناسب بين هذا العمل غير [269] مدفوع الأجر والعمل المتشيىء عموماً، أو، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة الرأسمالي، أن الربح ونسبة هذا الربح إلى رأس المال المستخدم، أي المستوى المعين لمعدل الربح، هما اللذان يقرران توسيع الإنتاج أو تقليصه، بدلاً من أن يقرره التناسب بين الإنتاج والحاجات الاجتماعية، حاجات البشر المتطورين اجتماعياً. لذا، فإن حدود معوقات الإنتاج الرأسمالي التي تبرز عند درجة من توسعه، تبدو على العكس من ذلك، غير كافية تماماً في ظل فرضيات أخرى. ولا يتوقف الإنتاج عندما يتطلب إشباع الحاجات ذلك، بل عندما يتطلب إنتاج الربح وتحقيقه هذا التوقف.

وإذا هبط معدل الربح، فإن قوى رأس المال توجه، من ناحية، لكيما يخفض الرأسمالي المفرد، باستخدام طرائق محسنة وما شاكل، القيمة الفردية لسلعه دون متوسط قيمتها الاجتماعية، فيحصل بذلك على ربح إضافي وفقاً لسعر السوق المعيّن؛ ومن ناحية أخرى تنشأ مضاربة يساعدها البحث المحموم عن طرائق جديدة للإنتاج، وتوظيفات جديدة لرأس المال، ومغامرات جديدة لضمان شيء من ربح إضافي، مستقل عن المتوسط العام ومتفوق عليه.

إن معدل الربح، أي النمو النسبي لرأس المال، يتسم بأهمية كبيرة، قبل كل شيء، بالنسبة لسائر فروع رأس المال الجديدة، التي تتجمع بصورة مستقلة. ولو غدا تكوين رأس المال من نصيب قلة من رؤوس الأموال الكبيرة وحسب، وهي التي تتفوق عندها كتلة الربح على معدله، لخبت النار التي تغذي الإنتاج ولهجع هذا الإنتاج في سبات. فمعدل الربح هو القوة المحركة في الإنتاج الرأسمالي؛ فلا شيء يتم إنتاجه إلّا إذا كان بالوسع إنتاجه بربح وبمقدار ما يمكن إنتاجه بربح. من هنا رعب الاقتصاديين الإنكليز حيال انخفاض معدل الربح. وإن قلق ريكاردو من مجرد إمكان وقوع ذلك، يبين مدى فهمه العميق لشروط الإنتاج الرأسمالي. وما كان يُلام عليه ريكاردو، إي عدم اكتراثه بـ «البشر»، وتركيزه، عند دراسته للإنتاج الرأسمالي، على تطوير القوى المنتجة حصراً ـ بصرف النظر عن ثمن التضحيات بالبشر والقيم ـ رأسمال ـ هو أعظم ما عنده. فتطوير القوى المنتجة للعمل الاجتماعي هو المهمة التاريخية لرأس المال ومبرره. لذا، فإنه

يخلق، من دون وعي، الشروط المادية لشكل أعلى من الإنتاج. وما يقلق ريكاردو أن معدل الربح، هذا المحفز للإنتاج الرأسمالي، وهذا الشرط والدافع للتراكم، يتعرض [270] للخطر بفعل تطور الإنتاج ذاته. والعلاقات الكمية هي، هنا، كل شيء. والواقع أن ثمة شيئاً أعمق وراء ذلك، ولكنه ليس لدى ريكاردو عنه غير هاجس. وتبرز هنا، بأسلوب اقتصادي محض، أي من وجهة النظر البورجوازية في حدود الفهم الرأسمالي، من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي ذاته، محدودية هذا الإنتاج، نسبيته، وأنه ليس نمط إنتاج مطلق، بل نمط تاريخي، يُقابل حقبة محدودة، معينة، من تطور الشروط المادية للإنتاج.

IV ـ ملاحظات تكميلية

بما أن تطور قدرة إنتاجية العمل يتباين كثيراً بتباين فروع الصناعة، بل أنه لا يتباين من حيث الدرجة فحسب بل كثيراً ما يجري في اتجاهات متعاكسة، يترتب على ذلك أن كتلة الربح الوسطي (= فائض القيمة) ينبغي أن تكون أدنى بكثير من المستوى الذي يتوقعه المرء بالإستناد إلى تطور القوة المنتجة في أكثر فروع الصناعة تقدماً. إن واقع أن تطور القوة المنتجة يمضي في مختلف فروع الصناعة لا بنسب بالغة الاختلاف فحسب، بل وفي اتجاهات متعاكسة أيضاً، لا يرجع فقط إلى فوضى المنافسة وإلى خصائص نمط الإنتاج البورجوازي. فإنتاجية العمل ترتبط أيضاً بشروط طبيعية تتناقص ثمارها مراراً بنفس نسبة تزايد الإنتاجية ـ وذلك بمقدار ما تتوقف الإنتاجية على شروط اجتماعية. من هنا منشأ الطابع المتضاد للحركة في هذه الميادين المختلفة، حيث يطرأ تقدم هنا، وتقهقر هناك. ويمكن، مثلاً، أن نذكر، فيما نذكر، أن فصول السنة تؤثر بحد ذاتها على حجم إنتاج الجزء الأعظم من المواد الأولية، وعلى نطاق استنزاف الغابات ومناجم الفحم والحديد، إلخ.

وإذا كان الجزء الدائر من رأس المال الثابت، كالمواد الأولية، إلخ، يزداد من ناحية الكتلة دائماً بصورة تتناسب مع تطور قدرة إنتاجية العمل، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى رأس المال الأساسي، كالأبنية والآلات، ومعدات الإنارة والتدفئة، إلخ. ورغم أن الآلات تصبح أغلى بصورة مطلقة عند تنامي أبعادها فإنها تغدو أرخص بصورة نسبية. ولو صار خمسة عمال يُنتجون من السلع عشرة أضعاف ما كانوا يُنتجونه من قبل، فإن الإنفاق على رأس المال الأساسي لا يتزايد عشر مرات من جراء ذلك؛ ورغم أن قيمة

هذا الجزء من رأس المال الثابت تتزايد بتطور القوة المنتجة، فإنها لا تتزايد بالنسبة نفسها. ولقد سبق أن بيّنا مراراً الفرق في نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير [271] كما يجد التعبير عنه في هبوط معدل الربح، وبيّنا هذه النسبة نفسها كما تبرز، عند تطور إنتاجية العمل، في سلعة مفردة، وفي سعر هذه السلعة.

[إن قيمة السلعة تتحدد بوقت العمل الكلّي، عمل الماضي والعمل الحي، الذي يدخل في هذه السلعة. وإن تزايد إنتاجية العمل يكمن على وجه الضبط في أن حصة العمل الحي تتقلص، وحصة عمل الماضي تتزايد، ولكن على نحو يقلص المقدار الكلّي للعمل الماثل في السلعة؛ أي على نحو يتقلص معه مقدار العمل الحي بدرجة أكبر من تزايد مقدار عمل الماضي. إن عمل الماضي المتجسد في قيمة سلعة ما ـ الجزء الثابت من رأس المال ـ يتألف جزئياً من اهتلاك رأس المال الأساسي، وجزئياً من رأس المال الثابت الدائر الذي يدخل بأكمله في السلعة ـ المواد الأولية والمواد المساعدة. وإن جزء القيمة الناشىء عن المواد الأولية والمساعدة ينبغي أن يتقلص مع [ارتفاع] إنتاجية العمل، نظراً لأن إنتاجية العمل تظهر تحديداً، بقدر ما يتعلق الأمر بهذه المواد، في هبوط قيمة هذه الأخيرة. وعلى العكس، فإن ما يميز قدرة إنتاجية العمل، هو أن الجزء الأساسي من رأس المال الثابت يتزايد بحدة بالغة، فيتزايد في الوقت ذاته أيضاً ذلك الجزء من قيمته الذي ينتقل إلى السلع من جراء الاهتلاك. ولكيما تظهر طريقة جديدة للإنتاج تحقق زيادة فعلية في الإنتاجية، ينبغي لها أن تنقل، بنتيجة اهتلاك رأس المال الأساسي إلى السلعة المفردة قيمة أقل من القيمة التي يتم توفيرها وادخارها بنتيجة تقليص العمل الحي؛ وباختصار ينبغي لهذه الطريقة خفض قيمة السلعة. وبديهي أن ذلك يجب أن يحدث أيضاً عندما يدخل، في تكوين قيمة السلعة، علاوةً على الجزء الإضافي من اهتلاك رأس المال الأساسي، جزء إضافي من القيمة يناسب تزايد كمية المواد الأولية والمساعدة أو أغلى أنواعها، وهو ما يحصل في بعض الحالات المنفردة. ولا بد لهذه العلاوات المضافة إلى القيمة من أن تفوق تقليص القيمة الناشىء عن خفض العمل الحي.

إن هذا التقليص لكمية العمل الكلّية الداخلة في السلعة يجب أن يكون، على ما يبدو، السمة الجوهرية لتزايد قدرة إنتاجية العمل، مهما تكن شروط الإنتاج الاجتماعية. وإن إنتاجية العمل تُقاس حتماً بهذا المقياس، سواء في مجتمع ينظم فيه المنتجون إنتاجهم وفقاً لخطة مرسومة سلفاً، أو في إنتاج سلعي بسيط. ولكن كيف تجري الأمور في الإنتاج الرأسمالي؟

لنفترض أن فرعاً معيناً من فروع الإنتاج الرأسمالي يُنتج قطعة اعتيادية من سلعة في [272] ظل الشروط التالية حيث يكون: اهتلاك رأس المال الأساسي $\frac{1}{2}$ شلن أو مارك للقطعة، و$17\frac{1}{2}$ شلن تذهب للمواد الأولية والمساعدة، وشلنان أجوراً، كما يبلغ فائض القيمة شلنين بفرض أن معدل فائض القيمة 100%. القيمة الكلّية = 22 شلناً أو ماركاً. ونفترض، توخياً للتبسط، أن رأس المال في هذا الفرع من الإنتاج يمتلك التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي، وأن سعر إنتاج السلعة يتطابق مع قيمتها، وأن ربح الرأسمالي يتطابق مع ما يصنعه من فائض قيمة. لذا، فإن سعر كلفة السلعة = $\frac{1}{2} + 17\frac{1}{2}+2$ = 20 شلناً، ومعدل الربح الوسطي $\frac{2}{20}$ = 10%، في حين أن سعر إنتاج قطعة السلعة المساوي لقيمتها = 22 شلناً أو ماركاً.

لنفترض أيضاً، أنه تم اختراع آلة تقلص العمل الحي اللازم لإنتاج كل قطعة سلعية إلى النصف، ولكنها تزيد جزء القيمة الناشىء عن اهتلاك رأس المال الأساسي 3 مرات. عندئذ تغدو الأمور على النحو التالي: الاهتلاك = $1\frac{1}{2}$ شلن، المواد الأولية والمساعدة $17\frac{1}{2}$ شلن كما في السابق، الأجور شلن واحد، فائض القيمة شلن واحد، المجموع 21 شلناً أو 21 ماركاً. لقد انخفضت قيمة السلعة الآن شلناً واحداً؛ وقد أدت الآلة الجديدة إلى رفع قدرة إنتاجية العمل بصورة ملحوظة. غير أن الأمور بالنسبة إلى الرأسمالي تبدو على النحو التالي: إن سعر الكلفة بالنسبة له يبلغ الآن $1\frac{1}{2}$ شلن للاهتلاك، $17\frac{1}{2}$ شلن للمواد الأولية والمساعدة، شلن للأجور، المجموع 20 شلناً، كما هو الحال من قبل. وبما أن معدل الربح لا يتغير مباشرة بإدخال الآلة الجديدة، فلا بد له من أن يتلقى 10% زيادة على سعر الكلفة، كاسباً بذلك شلنين؛ وهذا يعني أن سعر الإنتاج لم يتغير هو الآخر = 22 شلناً، لكنه يزيد عن القيمة بمقدار شلن واحد. إن السلعة، بالنسبة للمجتمع الذي يُنتج في ظل شروط رأسمالية، لم تصبح أرخص، ولا تؤلف الآلة الجديدة أي تطوير. وعليه، ليس للرأسمالي من مصلحة في إدخال آلة جديدة. وبما أن إدخال هذه الآلة الجديدة سيجعل آلاته القديمة، التي لم تهلُك بعد، عديمة القيمة تماماً، بل يُحيلها إلى خردة من حديد، مما يؤلف خسارة مؤكدة، فإنه يحرص على الاحجام عن ارتكاب ما يشكل، في رأيه، حماقة طوباوية.

لذا، فإن قانون تنامي قدرة إنتاجية العمل لا يتسم بالنسبة إلى رأس المال بأهمية غير مشروطة. فهذه القوة المنتجة ترتفع، بالنسبة إلى رأس المال، ليس عندما يتم الاقتصاد في العمل الحي عموماً، بل عندما يتم الاقتصاد في الجزء مدفوع الأجر من العمل الحي بأكثر مما يُضاف من عمل الماضي، كما قيل بإيجاز في رأس المال، الكتاب الأول،

الفصل الثالث عشر، الفقرة 2، ص 409/ 398(*). وهنا يقع نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج في تناقض جديد. إن مهمته التاريخية تتمثل في تطوير إنتاجية العمل البشري بدون رادع، تطويراً يُقاس بمتوالية هندسية. ولكنه لا يفي بمهمته هذه لأنه يعوق، كما في الحالة المذكورة، تطور الإنتاجية. وبذا، فإنه يبرهن من جديد على أنه يهرم ويفقد مبرر [273] وجوده أكثر فأكثر](37).

* * *

إن تزايد ذلك الحد الأدنى من رأس المال الذي يغدو، مع تنامي القوة المنتجة، ضرورياً لنجاح عمل مؤسسة صناعية مستقلة، يتجلى في المنافسة على النحو التالي: ما إن يعمّ إدخال معدات إنتاج جديدة أغلى، حتى تُحرم رؤوس الأموال الصغيرة من إمكانية الدخول في مجال الإنتاج المعني في المستقبل. ولا تستطيع رؤوس الأموال الصغيرة أن تنشط نشاطاً مستقلاً في مختلف ميادين الإنتاج إلّا في مستهل تطبيق الاختراعات الآلية. ومن جهة أخرى لا تدرّ المشاريع الضخمة، التي تمتلك نسبة من رأس المال الثابت عالية بشكل استثنائي، كما هو الحال في سكك الحديد، لا تدرّ معدل الربح الوسطي، بل تقتصر على تقديم جزء منه، أي فائدة. ولولا ذلك لهبط معدل الربح العام أكثر. وبالعكس، فإن أكداساً كبيرة من رؤوس الأموال في شكل أسهم تجد في ذلك ميداناً مباشراً للنشاط.

إن نمو رأس المال، أي تراكم رأس المال، لا ينطوي على تناقص في معدل الربح، إلّا بمقدار ما يقترن هذا النمو بالتغيرات التي درسناها آنفاً في التناسب بين المكوّنات العضوية لرأس المال. ولكن، على الرغم من الانقلابات الدائمة، اليومية، في نمط الإنتاج، فإن هذا الجزء أو ذاك، من رأس المال الكلّي، كبيراً كان أم صغيراً، يواصل التراكم لفترة معينة من الزمن على أساس تناسب وسطي معين بين هذه المكوّنات، بحيث لا يطرأ أي تغير عضوي عند نموه، ولا يشكل ذلك بالتالي سبباً لهبوط معدل الربح. إن

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص414، [الطبعة العربية، ص 487-488].

(37) وضعت هذه السطور بين مزدوجين لأنها، رغم إعادة صياغتها اعتماداً على ملحوظة ترد في المخطوطة الأصلية، تتجاوز في جزء من العرض نطاق المادة الأصلية. [ف. إنجلز].

هذا التعاظم المستمر لرأس المال، وبالتالي توسع الإنتاج، على قاعدة طرائق الإنتاج القديمة، الذي يجري في هدوء أثناء دخول طرائق جديدة، هو سبب آخر لهبوط معدل الربح بدرجة مغايرة لدرجة نمو رأس المال الاجتماعي الكلّي.

إن زيادة العدد المطلق للعمال رغم الانخفاض النسبي لرأس المال المتغير المُنفق على الأجور، لا تحدث في جميع فروع الإنتاج، ولا تتم فيها بوتيرة متساوية. ويمكن لانخفاض العمل الحي أن يكون مطلقاً في الزراعة. [274]

ومع ذلك، فإن زيادة عدد العمال المأجورين زيادة مطلقة، رغم هذا الانخفاض النسبي، هي وحدها التي تستجيب لحاجة الإنتاج الرأسمالي. ويغدو العمال زائدين عن اللزوم بالنسبة لنمط الإنتاج هذا، حالما تزول ضرورة إرغامهم على العمل لمدة 12 ـ 15 ساعة يومياً. ولو قلّص تطور القوى المنتجة العدد المطلق للعمال، أي أتاح للأمة كلها في الواقع تحقيق إنتاجها كاملاً في فترة زمنية أقصر، لفجّر ذلك ثورة، لأن غالبية السكان تفقد العمل. ويتجلى هنا من جديد العائق المميز للإنتاج الرأسمالي، كما يتجلى أيضاً أن هذا الإنتاج لا يؤلف بأي حال شكلاً مطلقاً لتطور القوى المنتجة وخلق الثروة، بل أنه يأتي، بالأحرى، في لحظة معينة، ليصطدم بهذا التطور. ويتجلى هذا الاصطدام، جزئياً، في الأزمات الدورية، التي تنجم عن أن هذا الشطر تارةً، وذاك الشطر تارةً أخرى، من السكان العاملين يغدو زائداً عن الحاجة في مهنته القديمة. إن الحدّ المقيد للإنتاج الرأسمالي هو الوقت الفائض للعمال. وإن الوقت الفائض المطلق، الذي يكسبه المجتمع لا يهم الإنتاج الرأسمالي. ولا أهمية لتطوير القوة المنتجة بالنسبة له، إلّا بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة وقت العمل الفائض للطبقة العاملة، لا إلى تقليص وقت العمل اللازم عموماً للإنتاج المادي؛ وهكذا يدور الإنتاج الرأسمالي في تناقضات.

لقد رأينا أن نمو تراكم رأس المال ينطوي على نمو تركّزه. وبذا يتنامى جبروت رأس المال، يتنامى استلاب شروط الإنتاج الاجتماعية، المجسدة في إهاب الرأسمالي، يتنامى استقلالها بإزاء المنتجين الفعليين. ويبرز رأس المال، أكثر فأكثر، بوصفه قوة اجتماعية ليس الرأسمالي سوى إداريّ فيها، قوة لم يعد بالوسع قط أن تكون لها أية علاقة بما يمكن لعمل فردٍ واحدٍ أن يخلقه. إنه يغدو قوة اجتماعية، مغرّبة، مستقلة بذاتها، تواجه المجتمع بوصفها شيئاً وبوصفها جبروت الرأسمالي متحققاً بتوسط هذا الشيء. إن التناقض بين الجبروت الاجتماعي العام الذي يكتسيه رأس المال، والتسلط الشخصي للرأسماليين الفرادى على هذه الشروط الاجتماعية للإنتاج، يغدو صارخاً أكثر

فأكثر، ويفترض إلغاء هذه العلاقة، لأنه يتضمن في الوقت عينه الإرتقاء بشروط الإنتاج إلى مصاف شروط عامة، جماعية، واجتماعية للإنتاج. وإن هذا الارتقاء يتحقق بفعل تطور القوى المنتجة في ظل الإنتاج الرأسمالي، وبفعل طريقة ونمط تفتح هذا التطور. [275]

* * *

ما من رأسمالي يستخدم، طواعية، طريقة جديدة في الإنتاج، مهما كانت إنتاجيتها عالية ومهما زادت في معدل فائض القيمة، ما دامت تُخفض معدل الربح. بيد أن كل طريقة جديدة كهذه تجعل السلع أرخص. وبذا، فإن الرأسمالي يبيعها أصلاً بما يفوق سعر إنتاجها، ولربما بما يفوق قيمتها. ويضع في جيبه الفرق بين تكاليف إنتاجها وسعر السوق للسلع الأخرى، التي يتم إنتاجها بتكاليف إنتاج أكبر. وهو يستطيع أن يفعل ذلك لأن متوسط وقت العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج هذه السلع أكبر من وقت العمل اللازم وفق الطريقة الجديدة في الإنتاج. فأساليبه في الإنتاج تفوق المتوسط الاجتماعي. غير أن المنافسة تُعمم هذه الأساليب وتخضعها للقانون العام. ثم يعقب ذلك هبوط في معدل الربح ـ يبدأ ذلك أولاً في ميدان إنتاجه، ثم يتساوى مع بقية معدلات الربح؛ وهكذا، لا يتوقف هذا الهبوط، بحال من الأحوال، على إرادة الرأسماليين.

وينبغي أن نضيف إلى هذه النقطة أن مفعول هذا القانون يسري أيضاً على ميادين الإنتاج التي لا يدخل منتوجها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في استهلاك العامل أو في شروط إنتاج وسائل عيشه؛ أي كذلك ميادين الإنتاج التي لا يمكن فيها لأي خفض في سعر السلع أن يزيد فائض القيمة النسبي ويجعل قوة العمل أرخص. (الواقع، أن جعل رأس المال الثابت أرخص في جميع هذه الفروع من شأنه أن يرفع معدل الربح مع بقاء درجة استغلال العامل على حالها). وما إن تبدأ طريقة الإنتاج الجديدة بالانتشار ـ مقدمة البرهان الفعلي على أن هذه السلع يمكن أن تُنتج أرخص ـ حتى يُضطر الرأسماليون الذين يعملون وفق شروط الإنتاج القديمة، إلى بيع منتوجهم دون سعر إنتاجه الكامل، لأن قيمة هذه السلعة قد هبطت، ولأن وقت العمل اللازم لإنتاجها بات أكبر من وقت العمل الاجتماعي. وباختصار ينبغي عليهم أيضاً ـ وهذا ما يتجلى كأثر تفرضه المنافسة ـ أن يستخدموا طريقة الإنتاج الجديدة التي تتقلص فيها نسبة رأس المال المتغير إلى رأس المال الثابت.

إن سائر الظروف التي تؤدي إلى أن استخدام الآلات يجعل السلع التي تنتج بواسطتها أقلَّ سعراً، تُختزل دوماً إلى تقليص كمية العمل التي تمتصها سلعة مفردة، [276] وثانياً إلى تقليص الجزء المهتلك من الآلات، الذي تدخل قيمته في السلعة المفردة. وكلما كان اهتلاك الآلات أبطأ وتيرة، كلما ازداد عدد السلع التي يتوزع عليها هذا الاهتلاك، وازداد العمل الحي الذي تعوّض عنه حتى يحلّ أوان تجديد إنتاجها. وفي كلتا الحالتين تزداد كمية وقيمة رأس المال الثابت الأساسي بالقياس إلى المتغير.

«عندما تتساوى سائر الظروف الأخرى، فإن قدرة أمة من الأمم على أن تدخّر من أرباحها، تتغير بتغير معدلات الربح؛ فهذه القدرة تكبر عندما تكون معدلات الربح عالية، وتصغر عندما تكون واطئة؛ ولكن عندما ينخفض معدل الربح، فإن سائر الظروف الأخرى لا تبقى دون تغير. . . فمعدل الربح الواطىء يقترن عادة بمعدل تراكم سريع نسبة إلى عدد السكان، كما في إنكلترا، وأن معدل الربح المرتفع يقترن بمعدل تراكم أبطأ نسبة إلى عدد السكان، كما في بولندا، روسيا، الهند، إلخ». (ريتشارد جونز، محاضرة تمهيدية في \الاقتصاد السياسي، لندن، 1833، ص 50 ـ 51).

"All other things being equal, the power of a nation to save from its profits varies with the rate of profits, is great when they are high, less, when low; but as the rate of profit declines, all other things do not remain equal ... A low rate of profit is ordinarily accompanied by a rapid rate of accumulation, relatively to the numbers of the people, as in England ... a high rate of profit by as lower rate of accumulation, relatively to the numbers of the people." (Richard Jones, *An Introductory Lecture on Political Economy,* London, 1833, p. 50-51).

يؤكد جونز بصواب أنه رغم تناقص معدل الربح فإن حوافز وإمكانات التراكم (inducements and faculties to accumulate)، تتزايد. سبب ذلك، أولاً، تزايد فيض السكان النسبي. وثانياً، لأن تنامي إنتاجية العمل يقترن بتزايد كتلة القيم الاستعمالية التي تتمثل بنفس القيمة التبادلية، أي تتزايد العناصر الشيئية لرأس المال. وثالثاً، لأنه تنشأ فروع إنتاج جديدة متنوعة. ورابعاً، بفعل تطور نظام الائتمان، والشركات المساهمة، إلخ، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحويل النقد إلى رأسمال حتى من دون أن يصبح

مالكه رأسمالياً صناعياً. خامساً، بسبب تزايد الحاجات واشتداد الرغبة في الإثراء. سادساً، بسبب تعاظم كتلة توظيفات رأس المال الأساسي، وإلخ.

* * *

ثمة ثلاث حقائق رئيسية بصدد الإنتاج الرأسمالي:

1 ـ تركز وسائل الإنتاج في أيدٍ قليلة، وبذلك تكفّ عن أن تكون ملكية للعاملين المباشرين، بل تتحول بالعكس إلى قدرات اجتماعية للإنتاج. مع أنها كذلك منذ البداية بوصفها ملكية خاصة للرأسماليين. وهؤلاء الأخيرون هم أوصياء (Trustees) المجتمع البورجوازي، ولكنهم يغنمون كل ثمار هذه الوصاية.

2 ـ تنظيم العمل نفسه كعمل اجتماعي من خلال التعاون، وتقسيم العمل، ودمج العمل بالعلوم الطبيعية. [277]

وبهذين المعنيين، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي يُلغي الملكية الخاصة والعمل الخاص، وإن يكن ذلك بأشكال متضادة.

3 ـ خلق السوق العالمية.

إن القوة المنتجة الهائلة، بالقياس إلى السكان، التي تتطور في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي، وتزايد القيم ـ رأسمال، وإن يكن ليس بالنسبة نفسها (وليس فقط من ناحية قوامها المادي)، التي تتنامى بسرعة أكبر من نمو السكان، تتناقض مع القاعدة، التي تضيق باطراد قياساً إلى الثروة المتعاظمة، والتي تعمل هذه القوة المنتجة الهائلة على أساسها، كما أنها تتناقض مع شروط الإنماء الذاتي المتعاظم لقيمة رأس المال. من هنا اندلاع الأزمات.

* * *

الجزء الرابع

تحوّل رأس المال السلعي ورأس المال النقدي
إلى رأسمال التجارة بالسلع ورأسمال التجارة بالنقد
(رأس المال التجاري)

[278]

الفصل السادس عشر

رأسمال التجارة بالسلع

إن رأسمال التاجر أو رأس المال التجاري ينقسم إلى شكلين أو صنفين هما رأسمال التجارة بالسلع ورأسمال التجارة بالنقد، وهما ما سنقوم الآن بوصفهما عن كثب، طالما أن ذلك ضروري لتحليل بنية النواة الجوهرية لرأس المال. ويزداد هذا الأمر ضرورة، نظراً لأن علم الاقتصاد السياسي الحديث، حتى في شخوص خيرة ممثليه، يخلط رأس المال التجاري برأس المال الصناعي، بل أنه يغفل، في الواقع، خصائصه المميزة تماماً.

* * *

لقد تم تحليل حركة رأس المال السلعي في الكتاب الثاني من رأس المال(*). ولو أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلّي، لوجدنا أن جزءاً منه، رغم أنه يتألف على الدوام من عناصر جديدة ويتغير حتى من حيث مقداره، ماثل دائماً في السوق بهيئة سلع يُزمع تحويلها إلى نقد؛ وأن جزءاً آخر منه ماثل في السوق بهيئة نقد يُزمع تحويله إلى سلع. ورأس المال منخرط دوماً في عملية هذا التحول، في عملية الاستحالة هذه من شكل إلى آخر. وبمقدار ما إن وظيفة رأس المال الماثل في عملية التداول تغدو، عموماً، مستقلة بوصفها وظيفة خاصة لرأسمال خاص، وتتوطد بفعل تقسيم العمل كوظيفة خاصة تعود

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص91-103، [الطبعة العربية، ص 102-115].

لصنف خاص من الرأسماليين، فإن رأس المال السلعي يغدو رأسمال تجارة بالسلع أو رأسمالاً تجارياً.

ولقد سبق أن شرحنا (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس، «تكاليف التداول»، 2 و3) إلى أي مدى ينبغي اعتبار نقل وخزن وتوزيع السلع، في شكل قابل [279] للإستهلاك، بمثابة عمليات إنتاج تستمر داخل عملية التداول. إن هذه المراحل في تداول رأس المال السلعي تُخلط، جزئياً، بالوظائف المميزة لرأسمال التاجر أو رأسمال التجارة بالسلع؛ وهي ترتبط، جزئياً، في الممارسة العملية أيضاً، مع وظائفه النوعية المميزة رغم أن وظيفة رأسمال التاجر تتبلور بشكل خالص تماماً مع تطور التقسيم الاجتماعي للعمل، أي أنها تنفصل عن الوظائف الفعلية المذكورة، وتستقل إزاءها. أما بالنسبة إلى غرضنا، فمن المهم تحديد الاختلاف النوعي لهذا الشكل الخاص من رأس المال، وبالتالي، ينبغي أن نتجرد عن الوظائف المذكورة. وبمقدار ما إن رأس المال الذي ينشط في عملية التداول حصراً، وبخاصة رأسمال التجارة بالسلع، يربط جزئياً هذه الوظائف مع وظائفه هو، فإنه لا يظهر في شكله النقي. ولن نحصل على هذا الشكل النقي لرأسمال التجارة بالسلع إلّا بعد إزاحة واستبعاد تلك الوظائف.

لقد رأينا أن وجود رأس المال كرأسمال سلعي، والاستحالة التي يمر بها في نطاق التداول، في السوق، بوصفه رأسمالاً سلعياً ـ وهي استحالة تتلخص في بيع وشراء، في تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي وتحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال سلعي ـ يؤلفان طوراً من عملية تجديد إنتاج رأس المال الصناعي، وبالتالي طوراً في مجمل عملية إنتاجه؛ ولكننا رأينا أيضاً، في الوقت نفسه، أن رأس المال يميز نفسه في وظيفته كرأسمال تداول عن نفسه كرأسمال إنتاجي. وهذان هما شكلان منفصلان ومتميزان من وجود رأس المال الواحد نفسه. إن جزءاً من رأس المال الاجتماعي الكلّي ماثل في السوق باستمرار في شكل الوجود المتعين هذا، بوصفه رأسمال تداول، تشمله باستمرار عملية الاستحالة هذه رغم أن وجود كل رأسمال مفرد كرأسمال سلعي، واستحالته بصفته هذه، لا يؤلفان سوى نقطة إنتقالية، تتلاشى باستمرار وتتجدد باستمرار، أي يؤلفان مرحلة إنتقالية في عملية إنتاجه المستمرة، ورغم أن عناصر رأس المال السلعي الماثل في السوق تتغير باستمرار لأنها تُسحب من سوق السلع باستمرار، ويُعاد إلقاؤها فيه باستمرار أيضاً بهيئة منتوج جديد لعملية الإنتاج.

إن رأسمال التجارة بالسلع ليس سوى الشكل المتحوّل لجزء من رأسمال التداول هذا، الذي يوجد دائماً في السوق، وفي عملية الاستحالة التي يشملها دائماً في ميدان التداول.

ونقول جزءاً من رأس المال فحسب، لأن جزءاً من أفعال شراء وبيع السلع يجري على الدوام بصورة مباشرة بين الرأسماليين الصناعيين أنفسهم. ونحن نتجرد عن هذا الجزء [280] تماماً في بحثنا الحالي، لأنه لا يسهم البتة في تحديد مفهوم رأسمال التاجر ولا في إدراك طبيعته النوعية، ولأننا علاوة على ذلك سبق أن عالجناه بالتفصيل، في حدود هدفنا، في الكتاب الثاني من رأس المال.

إن تاجر السلع بوصفه رأسمالياً على وجه العموم، إنما يظهر في السوق أولاً كممثل لمبلغ معين من النقد، يقوم بتسليفه كرأسمالي، أي يعتزم تحويل هذا المقدار س (مبلغ القيمة الأصلية) إلى س + △س (هذا المبلغ زائداً الربح). ومن الواضح بالنسبة له، ليس فقط بصفته رأسمالياً على وجه العموم، بل باعتباره تاجر سلع بالضبط، أن رأسماله ينبغي أن يظهر في السوق، منذ البداية، في شكل رأسمال نقدي، ذلك لأنه لا يُنتج أية سلع، بل يتاجر بها لا أكثر، يتوسط حركتها؛ ولكيما يتاجر بها، يتعين عليه أولاً أن يشتريها، أي أن يكون مالك رأسمال نقدي.

لنفرض أن تاجر سلع يمتلك 3000 جنيه يستخدمها كرأسمال تجاري. إنه يشتري بهذه الـ 3000 جنيه، مثلاً، 30,000 ياردة من القماش من أحد صناعيي النسيج، بسعر شلنين للياردة. وهو يبيع هذه الـ 30,000 ياردة. وإذا كان معدل الربح الوسطي في السنة = 10%، وكان هو يتلقى ربحاً سنوياً نسبته 10% بعد اقتطاع كل التكاليف غير المباشرة، تتحول الـ 3000 جنيه في نهاية السنة إلى 3300 جنيه. أما كيف يتلقى هذا الربح، فتلك مسألة نتولى معالجتها فيما بعد. أما هنا، فسنقتصر بادىء الأمر على معالجة شكل حركة رأسماله. فهو يشتري بهذه الـ 3000 جنيه القماش دائماً، ليقوم ببيع هذا القماش دائماً؛ إنه يعيد باستمرار عملية الشراء هذه من أجل البيع، (ن ـ س ـ نَ)، وهذا هو الشكل البسيط لرأس المال، الشكل المحصور تماماً في عملية التداول، التي لا تقطعها فواصل من أجل عملية الإنتاج التي تقع خارج حركتها هي وخارج وظائف رأس المال هذا.

فما هي العلاقة بين رأسمال التجارة بالسلع ورأس المال السلعي باعتباره الشكل البسيط لوجود رأس المال الصناعي؟ بقدر ما يتعلق الأمر بصناعي النسيج، فقد حقق، بنقود التاجر، قيمة قماشه، وبذا أكمل الطور الأول من تحول رأسماله السلعي، أي تحويله إلى نقد، وبوسعه الآن، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها، أن يعيد تحويل النقد إلى غزول وفحم وأجور، وإلخ، وإلى وسائل عيش أيضاً، أي استهلاك إيراده؛ وبصرف النظر عن إنفاق الإيراد، يمكن له أن يواصل عملية تجديد الإنتاج.

ولكن، رغم أن استحالة القماش إلى نقد، أي بيعه قد تحقق بالنسبة له، نعني مُنتج القماش، فإن ذلك لم يتحقق بعد بالنسبة إلى القماش نفسه. فالقماش ما يزال، الآن كما من قبل، ماثلاً في السوق كرأسمال سلعي، يتعين عليه أن يحقق استحالته الأولى، أي [281] البيع. ولم يطرأ شيء على هذا القماش سوى تبدل شخص مالكه. أما مآل القماش، وموقعه في العملية، فما يزال، الآن كما من قبل، رأسمالاً سلعياً، سلعة قابلة للبيع، غير أنه الآن ماثل بين يدي التاجر عوضاً عن المنتج. وإن وظيفة بيعه، أي توسط الطور الأول من استحالته، قد أخذها التاجر من المنتج وتحولت إلى مشروع خاص بهذا التاجر، في حين أنها كانت في السابق وظيفة يتعين على المنتج أن يضطلع بها بنفسه بعد أن أكمل وظيفة إنتاج القماش.

لنفترض أن التاجر لا يفلح في بيع الـ 30,000 ياردة خلال الفترة الزمنية التي تلزم منتج القماش كي يلقي في السوق من جديد 30,000 ياردة أخرى بقيمة 3000 جنيه. لن يكون بمستطاع التاجر شراءها مجدداً، فما تزال بحوزته 30,000 ياردة غير مباعة في المستودع، ولم يتم تحويلها بعد إلى رأسمال نقدي. فيطرأ بذلك ركود، انقطاع في تجديد الإنتاج. وقد يكون لدى مُنتج القماش، بالطبع، رأسمال نقدي إضافي تحت تصرفه، بحيث يستطيع تحويله إلى رأسمال إنتاجي، بمعزل عن بيع الـ 30,000 ياردة، فيواصل بذلك عملية الإنتاج. ولكن هذا الافتراض لا يغير من الأمر شيئاً. فبقدر ما يتعلق الأمر برأس المال المسلّف لإنتاج هذه الـ 30,000 ياردة، فإن عملية تجديد إنتاجه تنقطع وتظل مقطوعة. ويتضح هنا بجلاء أن عمليات التاجر ليست في الواقع أكثر من عمليات ينبغي القيام بها، عموماً، من أجل تحويل رأس المال السلعي للمنتج إلى نقد، وهي عمليات تتوسط تنفيذ وظائف رأس المال السلعي في عملية التداول وعملية تجديد الإنتاج. ولو كان هناك وكيل بسيط للمُنتج يتولى البيع كما يتولى الشراء أيضاً، كوظيفة حصرية، عوضاً عن التاجر المستقل، لما كان الغموض سيغلّف هذه العلاقة حتى للحظة واحدة.

وعليه، فإن رأسمال التجارة بالسلع، ليس، بالمرة، شيئاً آخر غير رأس المال السلعي للمُنتج، رأس المال الذي ينبغي أن يجتاز عملية تحويله إلى نقد، ويؤدي وظيفته كرأسمال سلعي في السوق. ولكن عوضاً عن أن تكون هذه الوظيفة عملية ثانوية للمُنتج فإنها تظهر الآن باعتبارها عملية تقتصر على جنس خاص من الرأسماليين، تجار السلع، وتنفرد بوصفها ميداناً لتوظيفات خاصة من رأس المال.

[282] ويتضح ذلك أيضاً في الشكل الخاص لتداول رأسمال التجارة بالسلع. فالتاجر يشتري

السلع ثم يبيعها: (ن ـ س ـ نَ). إن التداول، سواء التداول السلعي البسيط أم التداول السلعي كما يظهر بوصفه عملية تداول لرأس المال الصناعي، (سَ ـ ن ـ س)، إنما يتحقق عن طريق إنتقال كل قطعة نقد من يد إلى يد مرتين. إن صناعي الأقمشة يبيع سلعته، القماش، فيحولها إلى نقد؛ وينتقل نقد الشاري إليه. وبهذا النقد نفسه يشتري الصناعي الغزول والفحم والعمل، إلخ، فيُنفق هذا النقد نفسه بغية تحويل قيمة قماشه ثانية إلى سلع تؤلف عناصر لإنتاج القماش. والسلعة التي يشتريها الصناعي ليست نفس السلعة، أو نفس النوع الذي باعه. لقد باع منتوجات واشترى وسائل إنتاج. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لحركة رأسمال التاجر. فإن تاجر القماش يقوم، بواسطة الـ 3000 جنيه، بشراء 30,000 ياردة من القماش؛ ثم يبيع هذه الـ 30,000 ياردة قماش لكي يستعيد رأسماله النقدي (3000 جنيه بجانب الربح) من التداول. وهنا لا تبدّل قطعة النقد نفسها بل السلعة نفسها، موضعها مرتين، فهي تنتقل من يد البائع إلى يد الشاري ومن يد هذا الشاري، الذي أصبح الآن بائعاً، إلى يد شارٍ آخر. إنها تُباع مرتين، ويمكن أن تُباع عدة مرات أخرى عبر سلسلة من التجار؛ وبفضل هذا البيع المتكرر، بفضل تبديل موضع السلعة مرتين، يستعيد الشاري الأول النقد الذي سلّفه في شراء السلعة، أي تتحقق له بواسطة هذا التبدل عودة النقد. إن (سَ ـ ن ـ س) تتوسط، في الحالة الأولى، تبديل النقد نفسه لموضعه مرتين، بالانفصال عن سلعة في شكل أول والاستحواذ على سلعة في شكل آخر. أما في الحالة الأخرى، فإن (ن ـ س ـ نَ) تتوسط تبديل السلعة نفسها لموضعها مرتين، بأن تسحب النقد المسلّف من التداول. ويتضح عند ذلك أن بيع السلعة بصورة نهائية لا يتم بانتقالها من يد المُنتج إلى يد التاجر، فهذا الأخير لا يقوم إلّا بمواصلة عملية البيع أو توسط وظيفة رأس المال السلعي. ولكن يتضح أيضاً، في الوقت نفسه، أن ما يؤلف (س ـ ن) بالنسبة إلى الرأسمالي المُنتج، وهي محض وظيفة لرأسماله في شكله الانتقالي كرأسمال سلعي، إنما يؤلف بالنسبة إلى التاجر (ن ـ س ـ نَ)، أي عملية خاصة لزيادة قيمة رأس المال النقدي الذي سلّفه. ويظهر هنا أحد أطوار استحالة السلعة، من ناحية التاجر، في شكل (ن ـ س ـ نَ)، أي بالتالي بمثابة مسار ارتقاء رأسمال من نوع خاص.

[283] إن التاجـر يبيع السلعة، القماش في هذه الحالة، نهائياً إلى المستهلك، سواء كان هذا مستهلكاً مُنتجاً (مثلاً: قاصر قماش) أم فرداً يستخدم القماش لاستهلاكه الشخصي. وبذا يعود إلى التاجر رأس المال المسلّف (مصحوباً بربح)، فيستطيع أن يبدأ العملية من جديد. ولو كان النقد يخدم كوسيلة دفع فقط عند شراء القماش، بحيث لن يضطر التاجر

إلى الدفع إلّا بعد مرور ستة أسابيع على حصوله على القماش، وإذا باعه، قبل هذا الموعد، فبمقدوره أن يدفع لمنتج القماش، دون أن يضطر إلى تسليف أي رأسمال نقدي من عنده. أما إذا لم يستطع بيعه، تعين عليه أن يسلّف 3000 جنيه في موعد الاستحقاق بدلاً من الدفع في موعد تسليم القماش؛ وإذا ما باع القماش دون سعر الشراء نتيجة هبوط سعر السوق، فإنه يضطر إلى سدّ النقص بإنفاق رأسماله الخاص.

ما الذي يسبغ إذن على رأسمال التجارة بالسلع طابع رأسمال مستقل وظيفياً، في حين أنه لا يمثل بين يدي المُنتج الذي يقوم بالبيع بنفسه سوى شكل خاص لرأسماله، في طور خاص من عملية تجديد الإنتاج، الشكل الذي يرتديه رأس المال هذا أثناء وجوده في ميدان التداول؟

أولاً ـ سبب ذلك أن رأس المال السلعي إذ يحقق تحوله النهائي إلى نقد، أي استحالته الأولى، إنما يؤدي في السوق وظيفة تلازمه بوصفه رأسمالاً سلعياً على يد وسيط منفذ مختلف عن مُنتج رأس المال السلعي هذا، وأن وظيفة رأس المال السلعي هذه تتم بفعل عمليات التاجر، بفعل ما يقوم به من شراء وبيع، بحيث تصبح هذه العمليات عملاً خاصاً، فتنفصل عن الوظائف الأخرى لرأس المال الصناعي وتستقل عنه تماماً. وهذا شكل خاص من التقسيم الاجتماعي للعمل، يجعل جزءاً من الوظيفة التي يجب أداؤها في طور خاص من عملية تجديد إنتاج رأس المال، هو طور التداول، يظهر كوظيفة مقصورة على وسيط خاص منفذ للتداول يتميز عن المُنتج. ولكن ما من ضرورة تحتم أن يأخذ هذا العمل الخاص وظيفة رأسمال خاص متميز عن رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه ومستقل إزاء رأس المال الصناعي؛ الواقع أن هذا العمل ليس وظيفة رأسمال خاص في حالات تتم فيها المتاجرة بالسلع على يد باعة جوالين أو وكلاء مباشرين للرأسمالي الصناعي. وعليه، لا بد من إضافة عاملٍ ثانٍ.

ثانياً ـ ينبع ذلك من أن التاجر، بوصفه وسيطاً منفذاً مستقلاً للتداول، يسلّف من موقعه هذا رأسمالاً نقدياً (سواء كان ملكه أم مُقترَضاً). وإن ما يبدو محض (س ـ ن) [284] بالنسبة إلى رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه، تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، أو مجرد بيع، يبدو بالنسبة إلى التاجر (ن ـ س ـ نَ)، أي شراء وبيع السلعة نفسها، وبالتالي عودة رأس المال النقدي إليه من خلال البيع، وهو رأس المال الذي ابتعد عنه عند الشراء.

وإن ما يبدو (ن ـ س ـ ن) بالنسبة إلى التاجر، إذ إنه يقوم بتسليف رأسمال لشراء السلع من المُنتج، إنما هو دائماً (س ـ ن) أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال

نقدي، هو دائماً الاستحالة الأولى لرأس المال السلعي، رغم أن هذا الفعل ذاته قد يبدو بالنسبة للمُنتج أو بالنسبة لرأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه بمثابة (ن ـ س)، أي إعادة تحويل النقد إلى سلعة (وسائل إنتاج)، أو الطور الثاني من الاستحالة. لقد كانت (س ـ ن)، بالنسبة إلى منتج القماش، أي تحويل رأس المال السلعي إلى رأسمال نقدي، استحالة أولى. ويبدو هذا الفعل، بالنسبة إلى التاجر، (ن ـ س)، أي تحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال سلعي. ولو باع القماش الآن إلى قاصر الأقمشة، فإن ذلك يبدو بالنسبة إلى القاصر (ن ـ س)، أي تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي، أي الاستحالة الثانية لرأسماله السلعي؛ أما بالنسبة للتاجر فذلك يبدو (س ـ ن)، أي بيع القماش الذي كان قد اشتراه. إلّا أن رأس المال السلعي، الذي أنتجه صناعي الأقمشة، قد بيع نهائياً الآن فقط، أو أن (ن ـ س ـ ن) التاجر لا تمثل سوى عملية توسط لتحقيق (س ـ ن) بين اثنين من المنتجين. أو دعونا نفترض أن صناعي القماش يشتري، بجزء من قيمة القماش المُباع، غزولاً من تاجر الغزول. إن هذا يؤلف (ن ـ س) بالنسبة إليه. أما بالنسبة إلى التاجر، الذي يبيع الغزول، فإن ذلك يؤلف (س ـ ن)، أي إعادة بيع الغزول؛ وأما بالنسبة إلى الغزول نفسها، باعتبارها رأسمالاً سلعياً، فذلك ليس إلّا بيعها النهائي الذي تغادر بفضله ميدان التداول إلى ميدان الاستهلاك، إنها (س ـ ن)، أي الخاتمة النهائية لاستحالتها الأولى. وهكذا، سواء اشترى التاجر من الرأسمالي الصناعي أم باع له، فإن (ن ـ س ـ ن) المتعلقة به، أي دورة رأسمال التاجر، لا تعبّر، دوماً، بالنسبة إلى رأس المال السلعي نفسه، بوصفه شكلاً إنتقالياً لرأس المال الصناعي الذي يجري تجديد إنتاجه، سوى محض (س ـ ن)، محض إكمال الاستحالة الأولى. إن (ن ـ س) رأسمال التاجر لا تؤلف (س ـ ن) في آنٍ واحدٍ إلّا بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي، لا إلى رأس المال السلعي الذي أنتجه(*): إن ذلك مجرد انتقال رأس المال السلعي من يد الصناعي إلى يد الوسيط المنفذ للتداول؛ وإن (س ـ ن) رأسمال التاجر، هي وحدها (س ـ ن) الختامية بالنسبة إلى رأس المال [285] السلعي الناشط. إن (ن ـ س ـ ن) هي مجرد فعلين من (س ـ ن) يخصان رأس المال السلعي الواحد نفسه، أي هي بيعان متعاقبان له ذاته، يتوسطان فقط بيعه الأخير النهائي.

لذا، فإن رأس المال السلعي يكتسي في رأسمال تجارة السلع شكل صنف مستقل من

(*) في الطبعة الأولى: أُنتج له، عُدّلت وفق مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

رأس المال، وذلك من خلال قيام التاجر بتسليف رأسمال نقدي ينمّي قيمته بوصفه رأسمالاً، ويقوم بوظيفته بوصفه رأسمالاً، لا لشيء إلّا لأن رأس المال يُستخدم حصراً للتوسط في استحالة رأس المال السلعي، في أدائه لوظيفته كرأسمال سلعي، أي تحويله إلى نقد، وهو يفعل ذلك من خلال الشراء والبيع الدائمين للسلع. وهذا ما يؤلف العملية الحصرية التي يقوم بها رأسمال التجارة بالسلع؛ وهذا النشاط الذي يتوسط عملية تداول رأس المال الصناعي هو الوظيفة الحصرية لرأس المال النقدي الذي يعمل به التاجر. ويقوم التاجر، عن طريق هذه الوظيفة، بتحويل نقده إلى رأسمال نقدي، بحيث أن ن التابع له يتخذ مظهر (ن ـ س ـ نَ)، كما يحوّل رأس المال السلعي، عبر هذه العملية نفسها، إلى رأسمال تجارة للسلع.

إن رأسمال التجارة بالسلع بقدر ما يوجد وطالما يوجد في شكل رأسمال سلعي، فمن الواضح أنه لا يزيد ـ منظوراً إليه من زاوية عملية تجديد إنتاج رأس المال الاجتماعي الكلّي ـ عن كونه جزءاً من رأس المال الصناعي الماثل في السوق أثناء عملية استحالاته، حيث يوجد ويقوم بوظيفته الآن بوصفه رأسمالاً سلعياً. وعليه، فإن رأس المال النقدي الذي يسلّفه التاجر والذي يكرّس حصراً للشراء والبيع، هو وحده الذي لا يكتسي أبداً أي شكل آخر عدا شكل رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، ولا يكتسي أبداً شكل رأسمال إنتاجي، بل يظل على الدوام في ميدان تداول رأس المال ـ إن رأس المال النقدي هذا بالذات هو ما ينبغي لنا أن ندرسه من ناحية صلته بعملية تجديد إنتاج رأس المال الكلّي.

حالما يقوم المُنتج، صناعي الأقمشة، ببيع الـ 30,000 ياردة إلى التاجر لقاء 3000 جنيه حتى يستخدم النقد المتأتي عن ذلك في شراء وسائل الإنتاج اللازمة، فيدخل رأسماله مجدداً في عملية الإنتاج؛ فتتواصل عملية إنتاجه وتمضي بلا انقطاع. فبالنسبة إليه تحقق تحويل سلعته إلى نقد. أما بالنسبة إلى القماش ذاته، فإن هذا التحويل لم يحصل بعد، كما سبق أن رأينا. إذ لم تتم بعد إعادة تحويله نهائياً إلى نقد، لم يتم بعد انتقاله كقيمة استعمالية إلى الاستهلاك سواء كان استهلاكاً إنتاجياً أم فردياً. وإن تاجر القماش يمثل الآن، في السوق، رأس المال السلعي ذاته الذي كان يمثله مُنتج الأقمشة هناك في الأصل. لقد اختُزلت عملية الاستحالة بالنسبة لهذا الأخير، ولكن فقط كي تمضي لاحقاً على يدي التاجر.

[286] ولو توجب على مُنتج القماش أن ينتظر حتى يكفّ قماشه عن أن يكون سلعة بالفعل، حتى ينتقل إلى آخر شارٍ، سواء كان هذا مستهلكاً مُنتجاً أم مستهلكاً فردياً، لانقطعت

عملية تجديد إنتاجه. أو لكيما يتفادى انقطاعها، يتوجب عليه أن يقلّص عملياته، وأن يحوّل من قماشه جزءاً أصغر إلى غزول وفحم وعمل، إلخ، وباختصار إلى عناصر رأسمال إنتاجي، وأن يحتفظ بجزء أكبر بهيئة إحتياطي نقدي، بحيث يتيح ذلك وجود جزء من رأسماله بهيئة سلع في السوق، بينما يواصل الجزء الآخر عملية الإنتاج، بحيث عندما يظهر هذا الجزء كسلعة في السوق يتدفق الجزء الآخر عائداً في شكل نقدي. ولا يلتغي هذا التقسيم لرأسماله بتدخل التاجر كوسيط. ولكن بدون هذا الأخير، يتوجب على ذلك الجزء من رأسمال التداول الماثل في شكل إحتياطي نقدي أن يكون أكبر نسبة إلى ذلك الجزء المستخدم كرأسمال إنتاجي، ما يقلّص نطاق الإنتاج تبعاً لذلك. أما الآن، فيمكن للمُنتج أن يستخدم دائماً من رأسماله جزءاً أكبر في عملية الإنتاج الفعلي، وجزءاً أصغر كاحتياطي نقدي.

لذا، فإن جزءاً آخر من رأس المال الاجتماعي يَمْثُل دائماً في شكل رأسمال التاجر في ميدان التداول. ويُستخدم هذا الجزء دائماً في شراء وبيع السلع لا غير. من هنا يبدو أن كل ما تغير إنما يقتصر على الأشخاص الذين يمسكون رأس المال هذا بين أيديهم.

ولو قام التاجر، عوضاً عن شراء القماش بـ 3000 جنيه لغرض بيعه ثانية، باستخدام هذه الـ 3000 جنيه نفسها بصورة مُنتجة، فإن رأس المال الإنتاجي في المجتمع سوف يكبر. ولكن، عندئذ، ينبغي لمُنتج القماش أن يحافظ على جزء أكبر من رأسماله كاحتياطي نقدي، كذلك شأن التاجر الذي تحوّل الآن إلى رأسمالي صناعي. ومن جهة أخرى، إذا بقي التاجر تاجراً، فإن المُنتج يوفر على نفسه وقت البيع؛ ويستطيع أن يكرسه للإشراف على عملية الإنتاج، في حين يتوجب على التاجر أن يخصص كامل وقته للبيع.

وإذا لم يتجاوز رأسمال التاجر أبعاده الضرورية، فيمكن افتراض ما يلي:

1 ـ إن رأس المال المنخرط في الشراء والبيع حصراً نتيجة لتقسيم العمل، (ويتضمن ذلك النقد المنفق على العمل الضروري لتسيير المشروع التجاري، وعلى رأس المال الثابت للتاجر، مثل أبنية المستودعات، النقل، إلخ، علاوة على النقد المستخدم في ابتياع السلع) هو أصغر مما كان سيصبح عليه لو أن رأس المال الصناعي هو الذي ينبغي أن يؤدي، بنفسه، مجمل الجانب التجاري من مشروعه؛

[287]

2 ـ بسبب انهماك التاجر في هذا المشروع حصراً، فإن الأمر لا يقتصر على تحويل سلع المنتج إلى نقد في أقرب وقت، بل يتعداه إلى إنجاز استحالة رأسماله السلعي بوتيرة أسرع مما لو كان ذلك سيتم على يد المُنتج نفسه؛

3 ـ إذا أخذنا رأسمال التاجر الكلّي في علاقته مع رأس المال الصناعي، لوجدنا أن دوراناً واحداً لرأسمال التاجر لا يمثل دورانات كثرة من رؤوس الأموال في ميدان إنتاج معين فحسب، بل يمكن أن يمثل أيضاً دورانات عدد من رؤوس الأموال في ميادين إنتاج مختلفة. وتأتي الحالة الأولى عندما يقوم تاجر القماش مثلاً، بعد أن اشترى منتوج صناعي القماش بـ 3000 جنيه، ببيع القماش قبل أن يطرح المُنتج نفسه الكمية نفسها من السلع في السوق ثانية، فيشتري منتوج منتجٍ واحدٍ أو منتجي أقمشة آخرين ثم يبيعه، فيتوسط بذلك دورانات رؤوس أموال مختلفة في ميدان إنتاجٍ آخرٍ. أما الحالة الثانية فتأتي عندما يقوم التاجر مثلاً، بعد بيع القماش، بشراء حرير، فيتوسط بهذا دوران رأسمال معين في ميدان إنتاج مغاير.

وعلى العموم، ينبغي أن نلاحظ ما يلي: إن دوران رأس المال الصناعي ليس مقيّداً بزمن التداول فحسب، بل بزمن الإنتاج أيضاً. أما دوران رأسمال التاجر الذي يتعاطى تجارة صنف واحد معين من السلع، فإنه مقيّد لا بدوران رأسمال صناعي واحد، بل بدوران سائر رؤوس الأموال الصناعية في الفرع الواحد نفسه من الإنتاج. ويستطيع التاجر، بعد أن يشتري ويبيع قماش أحدهم أن يشتري القماش من آخر ويبيعه قبل أن يطرح الأول سلعته في السوق من جديد. وعليه، يمكن لرأسمال التاجر نفسه أن يتوسط، بالتتابع، مختلف دورانات رؤوس الأموال الموظّفة في فرع معين من الإنتاج، بحيث أن دورانه هو لا يتطابق مع دورانات رأسمال صناعي مفرد، وعليه فإنه لا يقتصر على تعويض الاحتياطي النقدي ووضعه جاهزاً (in petto) لهذا الرأسمالي الصناعي المفرد وحده. وبالطبع، فإن دوران رأسمال التاجر في ميدان الإنتاج مقيّد بالحدّ الكلّي للإنتاج في هذا الميدان. ولكن لا يتقيّد دورانه بنطاق إنتاج أو زمن دوران رأسمال مفرد في هذا الميدان ذاته، بمقدار ما يكون زمن الدوران مقيّداً بزمن الإنتاج. لنفترض أن آ يطرح سلعة يلزم لإنتاجها 3 أشهر. وبعد أن يشتريها التاجر ويبيعها، في ظرف شهر واحد مثلاً، يمكن له أن يشتري المنتوج ذاته من منتجٍ آخر ويبيعه. أو إذا ما باع قمح أحد [288] المزارعين، أمكن له، بالنقد نفسه، أن يشتري قمح مزارعٍ ثانٍ ويبيعه، وهلمجرا. إن كمية القمح هي التي تحدّ من دوران رأسماله، أي الكميةَ التي يمكن له أن يشتريها ويبيعها على التعاقب في زمن معين، كأن يكون سنة على سبيل المثال، في حين أن دوران رأسمال المزارع، بمعزل عن زمن التداول، إنما يحدّه زمن الإنتاج الذي يستغرق سنة واحدة.

ولكن يمكن لدوران رأسمال التاجر نفسه أن يتوسط بنفس هذا النجاح دورانات رؤوس الأموال في مختلف فروع الإنتاج.

وبقدر ما يخدم رأسمال التاجر نفسه، في مختلف الدورانات، لتحويل رؤوس أموال سلعية مختلفة إلى نقد، بصورة متعاقبة، فيشتريها ويبيعها على التناوب، فإنه يؤدي، بوصفه رأسمالاً نقدياً إزاء رأسمال سلعي، الوظيفة نفسها التي يؤديها النقد عموماً إزاء السلع، بعدد مرات تداوله خلال فترة معينة.

إن دوران رأسمال التاجر لا يتطابق مع دوران أو تجديد إنتاج واحد لرأسمال صناعي مماثل له في المقدار؛ فدورانه، بالأحرى، يساوي مجموع دورانات عدد من رؤوس أموال كهذه، سواء كانت في ميدان إنتاج واحد أم في ميادين مختلفة. وكلما أسرع رأسمال التاجر بالدوران، صَغُر ذلك الجزء من رأس المال النقدي الكلّي الذي يقوم بوظيفة رأسمال تاجر، وكلما أبطأ دورانه، كَبُر ذلك الجزء. وكلما كان الإنتاج أدنى تطوراً، كان مقدار رأسمال التاجر أكبر نسبة إلى مقدار السلع المطروحة عموماً في التداول؛ ولكن مقدار رأسمال التاجر في ظل إنتاج أقل تطوراً أصغر من ناحية مطلقة أو بالمقارنة مع مقدار رأسمال التاجر في ظل إنتاج أكثر تطوراً. والعكس بالعكس. لذلك، ففي مثل هذا الإنتاج غير المتطور يَمْثُل الجزء الأعظم من رأس المال النقدي الحق بين أيدي التجار الذين تقف ثروتهم بمواجهة الآخرين كثروة نقدية.

إن سرعة تداول رأس المال النقدي الذي يسلّفه التاجر تتوقف على ما يلي: (1) سرعة تجديد عملية الإنتاج وتداخل مختلف عمليات الإنتاج؛ (2) سرعة الاستهلاك.

إن القيام بالدوران الموصوف أعلاه لا يقتضي استخدام رأسمال التاجر بكامل قيمته مرة واحدة لشراء السلع من أجل بيعها ثانية. إذ يقوم التاجر بأداء هاتين العمليتين معاً في آنٍ واحدٍ. فرأسماله ينقسم في هذه الحالة إلى جزءين. يتألف الجزء الأول من رأسمال سلعي، والثاني من رأسمال نقدي. وهو يشتري من هنا فيحول نقده بذلك إلى سلعة. ويبيع من هناك فيحول جزءاً آخر من رأسماله السلعي إلى نقد. فمن جهة أولى، يتدفق رأسماله عائداً إليه كرأسمال نقدي، ومن جهة ثانية يتدفق إليه رأسمال سلعي. وكلما كان [289] الجزء الماثل في الشكل الأول أكبر، كان الجزء الماثل في الشكل الثاني أصغر. ويتناوب هذان الجزآن الاثنان مكانهما، فيتوازنان. وحين يقترن استخدام النقد كوسيلة تداول باستخدامه كوسيلة دفع ونشوء نظام الائتمان نتيجة لذلك، فإن الجزء النقدي من رأسمال التاجر يتقلص أكثر قياساً إلى حجم الصفقات التي يقوم بها رأسمال التاجر هذا. فلو اشتريتُ نبيذاً بـ 3000 جنيه تستحق بعد ثلاثة أشهر، ثم بعتُ هذا النبيذ نقداً قبل

انصرام الأشهر الثلاثة فلن أكون بحاجة إلى استلاف قرش واحد في هذه الصفقة. وفي هذه الحالة، فإن من الواضح وضوح النهار أن رأس المال النقدي الذي يظهر هنا كرأسمال تاجر ليس سوى رأس المال الصناعي نفسه في شكله كرأسمال نقدي، وهو يتدفق عائداً إلى نفسه في شكل نقد. (إن كون المُنتج الذي باع سلعته بـ 3000 جنيه ديناً لمهلة 3 أشهر يستطيع أن يخصم الكمبيالة، أي شهادة الدَيْن، عند المصرفي، لا يغير من الأمر شيئاً، ولا علاقة له برأسمال تاجر السلع). وإذا ما هبطت أسعار السوق، في غضون ذلك، بمقدار $\frac{1}{10}$ مثلاً، فإن الأمر لن يقتصر على أن التاجر لن يحقق أي ربح، بل أنه يسترجع، عموماً، 2700 جنيه عوضاً عن 3000 جنيه. ويتوجب عليه أن يزيد من عنده 300 جنيه كيما يسدّد الحساب. وتقتصر هذه الجنيهات الـ 300 على أداء وظيفة احتياطي لتسوية فارق السعر. ولكن الشيء نفسه ينطبق على المُنتج. فلو باع هو الآخر، لكان سيخسر، لدى هبوط الأسعار، 300 جنيه أيضاً، ولتعذر عليه البدء بالإنتاج مجدداً على النطاق نفسه من دون رأسمال احتياطي.

إن تاجر القماش يشتري من الصناعي قماشاً بـ 3000 جنيه، ويدفع الصناعي من هذه الـ 3000 جنيه، 2000 جنيه مثلاً لشراء غزول، وهو يشتري هذه الغزول من تاجر الغزول. إن النقد الذي يدفعه الصناعي إلى تاجر الغزول، ليس هو نقد تاجر الأقمشة، فقد حصل هذا الأخير على سلعة بهذا المقدار لقاء هذا المبلغ. وهذا هو الشكل النقدي لرأسمال الصناعي بالذات. وتظهر هذه الـ 2000 جنيه بين يدي تاجر الغزول، الآن، باعتبارها رأسمالاً نقدياً تدفق عائداً؛ ولكن إلى أي مدى هي رأسمال نقدي، إلى أي مدى تتميز عن الـ 2000 جنيه باعتبارها الشكل النقدي الذي خلعه القماش، وتلبّسته الغزول؟ إذا كان تاجر الغزول قد اشترى دَيْناً وباع بالمقابل نقداً قبل حلول أجَل التسديد، فإن هذه الـ 2000 جنيه لا تحتوي، عندئذ، قرشاً واحداً من رأسمال التاجر بوصفه شيئاً متميزاً عن الشكل النقدي الذي يتلبسه رأس المال الصناعي أثناء عملية دورته. وعليه، إذا لم يكن رأسمال التجارة بالسلع محض شكل لرأسمال صناعي ماثل بين يدي التاجر بهيئة رأسمال سلعي ورأسمال نقدي، فإنه ليس سوى جزء من رأس [290] المال النقدي يخصّ التاجر نفسه، وينشط في مجال شراء وبيع السلع. ويمثّل هذا الجزء، على نطاق مُصغَّر، جزءاً من رأس المال المسلّف للإنتاج، ينبغي أن يتوافر دوماً بين أيدي الصناعيين كاحتياطي نقدي ووسيلة دفع، وأن يمضي دوماً في التداول باعتباره رأسمالهم النقدي. ولكن هذا الجزء يبرز الآن، مقلصاً، بين أيدي الرأسماليين التجار، وينشط دوماً بصفته هذه في عملية التداول. إنه جزء من رأس المال الكلّي ينبغي له،

باستثناء ما يُنفق كإيراد، أن يُتداول في السوق دائماً كوسيلة شراء بغية الحفاظ على استمرارية عملية تجديد الإنتاج. وكلما كانت عملية تجديد الإنتاج أسرع، وكانت وظيفة النقد كوسيلة دفع، أي نظام الإئتمان، أكثر تطوراً، بات هذا الجزء أصغر نسبة إلى رأس المال الكلّي(38).

إن رأسمال التاجر ليس أكثر من رأسمال يؤدي وظيفته في نطاق ميدان التداول. وإن عملية التداول هي طور من إجمالي عملية تجديد الإنتاج. ولكن لا يتم في عملية

---

(38) يماثل رامزي رأسمال التاجر بصناعة النقل، كيما يستطيع تصنيفه كرأسمال إنتاجي، وهو يصف التجارة بأنها «نقل السلع من مكان إلى آخر» (the trarnsport of commodities from one place to another) رامزي، بحث في توزيع الثروة، [إدنبرة، 1836]، ص19. (*An Essay on the Distribution of Wealth*, [Edinburgh, 1836], p. 19). ونجد المماثلة نفسها، قبل ذلك، عند فيري، تأملات في الاقتصاد السياسي، طبعة كوستودي، الجزء الحديث. (*Meditazione sulla Economia Politica*, [Ed. *Custodi: Scrittori Classici Italiani di Economia Politica.* Parte moderna, T. XV, p. [32], §4) وعند ساي، اطروحة في الاقتصاد السياسي، [الجزء الأول، باريس 1817، ص14-15]. (*Traité d'Économie Politique*, [T. I, Paris, 1817, p. 14-15]). ويقول ص. ف. نيومان في مؤلفه عناصر الاقتصاد السياسي، أندوفر ونيويورك، 1835. (*Elements of Political Economy*, Andover and New York, 1835) ما يلي: «في التنظيمات الاقتصادية الراهنة للمجتمع يمثل الفعل الذي يؤديه التاجر، بتوسطه بين المنتج والمستهلك حيث يسلّف الأول رأسمالاً ويتلقى منتوجات بالمقابل، ويسلّم هذه المنتوجات إلى الثاني ويسترجع رأسمالاً بالمقابل، يمثل صفقة تسهل العملية الاقتصادية للمجتمع، وتضيف قيمة إلى المنتوجات التي تتعامل بها» (ص 174). وهكذا يوفر المنتج والمستهلك الوقت والنقود بفضل توسط التاجر. وتتطلب هذه الخدمة تسليف رأسمال وعمل مما يوجب مكافأتها «لأنها تضيف قيمة إلى المنتوجات، إذ إن المنتوجات نفسها تمتلك بين يدي المستهلك قيمة أكبر مما تملك بين يدي المنتج». لذا تبدو التجارة له، كما تبدو للسيد ساي باعتبارها «فعل إنتاج بالمعنى الدقيق للكلمة» (strictly an act of production) (ص 175). إن نظرة نيومان هذه خاطئة من الأساس. **فالقيمة الاستعمالية** لسلعة ما تكون بين يدي المستهلك أكبر مما هي عليه بين يدي المُنتج، لأنها لا تتحقق عموماً، أول مرة إلّا هنا. ذلك لأن القيمة الاستعمالية للسلعة لا تتحقق أولاً، ولا تؤدي وظيفتها، إلّا بانتقال السلعة إلى ميدان الاستهلاك. وهي لا توجد بين يدي المُنتج إلّا في شكل كامن. غير أن المرء لا يدفع لقاء السلعة ذاتها مرتين، مرة لأجل قيمتها التبادلية، ثم علاوة على ذلك، لأجل قيمتها الإستعمالية. فحين أدفع قيمتها التبادلية، أتملّك قيمتها الاستعمالية. ولا تزيد القيمة التبادلية أيما زيادة بسبب هذا الواقع، وهو أن السلعة تنتقل من يد المُنتج أو الوسيط إلى يد المستهلك.

التداول، لا إنتاج قيمة ولا أي فائض قيمة بالمثل. ولا يطرأ شيء سوى تبدّل في شكل [291] كتلة القيمة ذاتها. والواقع، لا يطرأ هنا شيء أكثر من استحالة السلع، وهذه الاستحالة، بما هي عليه، لا علاقة لها البتة بخلق القيمة أو بتغيير القيمة. وإذا ما تم تحقيق فائض قيمة من بيع السلعة المنتجة، فما ذلك إلّا لأن فائض القيمة هذا موجود أصلاً في السلعة؛ كما لا يحقق الشاري أي فائض قيمة في الفعل الثاني، أي إعادة مبادلة رأس المال النقدي بالسلعة (عناصر الإنتاج)؛ فكل ما يقع هنا لا يزيد بالأحرى عن تمهيد إنتاج فائض القيمة من خلال مبادلة النقد بوسائل الإنتاج وقوة العمل. وبالعكس. وبما أن هذه الاستحالات تقتضي زمن تداول ـ وهو زمن لا يُنتج رأس المال خلاله أي شيء بعامة، وبالتالي لا يُنتج فائض قيمة أيضاً ـ فإن هذا الزمن يؤخر خلق القيمة، وبالتالي فإن فائض القيمة المعبّر عنه في شكل معدل الربح، يقف في تناسب عكسي مع طول زمن التداول. وعليه، فإن رأسمال التاجر لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، أي لا يخلقهما بصورة مباشرة. وبمقدار ما يسهم في اختصار زمن التداول، فيمكن له أن يساعد، على نحو غير مباشر، في زيادة فائض القيمة الذي ينتجه الرأسمالي الصناعي. وبمقدار ما يساعد في توسيع السوق وتحقيق تقسيم عمل بين رؤوس الأموال، ويمكّن رأس المال بذلك من العمل على نطاق أوسع، فإن وظيفته ترفع إنتاجية رأس المال الصناعي وتساعد على تراكمه. وبمقدار ما يختصر زمن التداول، فإنه يرفع نسبة فائض القيمة قياساً إلى رأس المال المسلّف، وبالتالي يرفع معدل الربح. وبمقدار ما يقلّص ذلك الجزء من رأس المال الذي يجب أن يبقى باستمرار في ميدان التداول كرأسمال نقدي، فإنه يزيد ذلك الجزء من رأس المال المستخدم مباشرة في الإنتاج.

الفصل السابع عشر

الربح التجاري

رأينا في الكتاب الثاني(*) من رأس المال أن الوظائف الصرف التي يؤديها رأس المال في ميدان التداول ـ وهي العمليات التي ينبغي أن يضطلع بها الرأسمالي الصناعي، لتحقيق قيمة سلعه، أولاً، وإعادة تحويل هذه القيمة إلى عناصر لإنتاج السلعة، ثانياً، أي العمليات التي تتوسط استحالات رأس المال السلعي (سَ ـ ن ـ س)، أي أفعال البيع والشراء ـ لا تخلق قيمة ولا فائض قيمة. على العكس، فقد اتضح أن الزمن الذي يستغرقه ذلك يحدّ من تكوين القيمة وفائض القيمة، موضوعياً فيما يتعلق بالسلع، وذاتياً فيما يتعلق بالرأسماليين. أما استحالة رأس المال السلعي في ذاتها، فلن يتغير، بالطبع، أي شيء بسبب أن جزءاً من رأس المال هذا يكتسي مظهر رأسمال تجارة بالسلع، أو بسبب أن العمليات التي تتوسط استحالة رأس المال السلعي تمثل عملاً خاصاً لقطاع خاص من الرأسماليين أو وظيفة مقصورة على جزء من رأس المال النقدي. وإذا كان بيع وشراء السلع ـ (وهذا ما تنحصر فيه استحالة رأس المال السلعي سَ ـ ن ـ س) اللذين يقوم بهما الرأسماليون الصناعيون أنفسهم يشكلان عمليات لا تخلق أي قيمة ولا فائض، فليس بوسع هذه العمليات أن تخلق أياً منهما عندما يقوم أشخاص آخرون عوضاً عن هؤلاء ببيع وشراء السلع. وبعد، إذا كان ذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي الكلّي، الذي ينبغي أن يكون متاحاً على الدوام بهيئة رأسمال نقدي لئلا تنقطع عملية تجديد

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 124 ـ 128، [الطبعة العربية، ص 140-145].

الإنتاج بعملية التداول، بل كي تمضي باستمرار ـ إذا كان رأس المال النقدي هذا لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، فليس بوسعه أن يكتسب هذه الخاصية، خاصية خلق القيمة وفائض القيمة لأنه يُطرح باستمرار في التداول لأداء وظائفه، لا على يد الرأسماليين الصناعيين، بل على يد رأسماليين من قطاع آخر. لقد أشرنا من قبل إلى أي مدى يمكن لرأسمال التاجر أن يكون منتجاً على نحو غير مباشر، وسنتناول لاحقاً هذه المسألة [293] بتفصيل أكبر.

وهكذا، فإن رأسمال التجارة بالسلع ـ عند تجريده من سائر الوظائف المتنافرة التي يمكن أن ترتبط به مثل خزن السلع وشحنها ونقلها وتصنيفها وفرزها، واقتصاره على وظيفته الحقيقية وهي الشراء من أجل البيع ـ لا يخلق قيمة ولا فائض قيمة، بل يقتصر على توسط تحقيق هاتين، فيتوسط بذلك في آنٍ واحدٍ تحقيق التبادل الفعلي للسلع، إنتقالها من يدٍ إلى يد، تحقيق الأيض [التبادل المادي] الاجتماعي(*). مع ذلك، ما دام تداول رأس المال الصناعي يؤلف، شأنه شأن الإنتاج، طوراً من عملية تجديد الإنتاج، فلا بد لرأس المال الناشط في عملية التداول بصورة مستقلة، من أن يدرّ متوسط الربح السنوي شأنه شأن رأس المال الناشط في مختلف فروع الإنتاج. وإذا ما درّ رأسمال التاجر، بالنسب المئوية، متوسط ربح أعلى من رأس المال الصناعي، فإن جزءاً من رأس المال الصناعي يتحول إلى رأسمال تاجر. وإذا درّ رأسمال التاجر متوسط ربح أدنى، جرت عملية معاكسة تماماً. فإن جزءاً من رأسمال التاجر يتحوّل إلى رأسمال صناعي. وما من جنس من أجناس رأس المال يمكن أن يغير مقصده ووظيفته بسهولة أكبر مما يفعل رأسمال التاجر.

ولما كان رأسمال التاجر ذاته لا يُنتج فائض قيمة، فمن الجلّي أن فائض القيمة الذي يؤول إليه في شكل ربح وسطي يؤلف جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الإنتاجي الكلّي. غير أن السؤال الآن هو هذا: كيف يجتذب رأسمال التاجر لنفسه الجزء الذي يصبح حصته من فائض القيمة أو الربح الذي أنتجه رأس المال الإنتاجي؟

إن كون الربح التجاري هو محض علاوة، محض ارتفاع اسمي في سعر السلع فوق قيمتها، ليس سوى مظهر برّاني.

من الواضح أن التاجر لا يستطيع أن يستخلص ربحه إلّا من سعر السلع التي يقوم

(*) Stoffweched، أي التبادل المادي، كما في تمثيل الغذاء في الجسم العضوي. [ن. ع].

ببيعها، ومن الواضح تماماً أن الربح الذي يجنيه ببيع سلعة ينبغي أن يساوي الفارق بين سعر شرائه وسعر بيعه، أي يساوي فائض الثاني على الأول.

وقد تحصل حالات تدخل فيها تكاليف إضافية (تكاليف تداول) في السلعة، بعد شرائها وقبل بيعها، ومن الممكن تماماً أن تحصل حالات لا يحدث فيها ذلك. وإذا ما وقعت تكاليف كهذه، فمن الواضح، أن فائض سعر البيع على سعر الشراء لن يُمثّل بعد ربحاً محضاً. وابتغاء تبسيط البحث، نفترض، بادىء الأمر، أن تكاليف كهذه لا تدخل في السلعة.

[294] إن الفرق بين سعر بيع وسعر شراء السلع يساوي، بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي، الفرق بين سعر إنتاجها وسعر كلفتها، أو يساوي، إذا أخذنا رأس المال الاجتماعي الكلّي، الفرق بين قيمة السلع وسعر كلفتها بالنسبة للرأسماليين، وهذا بدوره ينحصر في الفرق بين إجمالي كمية العمل المتشيىء في السلع، وكمية العمل مدفوع الأجر المتشيىء في السلع. وقبل أن تُلقى السلع، التي سبق أن اشتراها الرأسمالي الصناعي، مجدداً في السوق كسلع قابلة للبيع، فإنها تمرّ بعملية الإنتاج، وفي هذه العملية بالذات إنما يتم إنتاج ذلك الجزء من سعرها الذي يتحقق كربح. غير أن الأمر بخلاف ذلك مع تاجر السلع. فالسلع توجد بين يديه بمقدار ما تكون ماثلة في عملية تداولها. وهو يقتصر على مواصلة بيعها الذي بدأه الرأسمالي الإنتاجي، أي تحقيق سعرها، ولذلك لا يزجّها في عملية وسيطة تستطيع، في أثنائها، أن تمتص فائض قيمة من جديد. وعلى حين أن الرأسمالي الصناعي يقتصر في التداول على تحقيق فائض القيمة أو الربح الذي صنعه من قبل، فإن على التاجر، بالمقابل ألّا يحقق ربحه فحسب بل أنْ يصنعه أولاً، في التداول وبواسطة التداول. ويبدو ظاهراً أن ذلك غير ممكن إلّا بشرط أن يبيع السلع، التي باعها له الرأسمالي الصناعي بأسعار إنتاجها، أو ـ إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلّي ـ بموجب قيمها، يبيعها بأسعار تفوق أسعار إنتاجها، محققاً بذلك زيادة اسمية على أسعارها، أي أنه يبيعها ـ إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلّي ـ بما يزيد على قيمتها، فيضع في جيبه الفائض الذي تزيد به قيمتها الاسمية على قيمتها الفعلية، أي أنه، باختصار، يبيعها بأغلى مما تكلّف.

إن شكل هذه الزيادة المضافة يسيرٌ تماماً على الفهم. فمثلاً أن ياردة من القماش تكلف شلنين. إذا أردتُ أن أجني 10% ربحاً عند إعادة بيعها، فينبغي لي أن أضيف إلى سعرها $\frac{1}{10}$ منه، لأبيع الياردة بسعر شلنين و$2\frac{2}{5}$ بنس. وإن الفرق بين سعر إنتاجها الفعلي وسعر بيعها في هذه الحالة يساوي $2\frac{2}{5}$ بنس، ويشكل هذا السعر البالغ شلنين ربحاً مقداره

10%. الواقع أنني أبيع للشاري ياردة واحدة من القماش بسعر هو السعر الحقيقي لقاء $1\frac{1}{10}$ ياردة. أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه: كأنني أبيع للشاري(*) $\frac{10}{11}$ من الياردة بمبلغ شلنين، وأحتفظ بـ $\frac{1}{11}$ من الياردة لنفسي. وفي الواقع يمكن لي بهذه الـ $2\frac{2}{5}$ بنس أن أشتري مجدداً $\frac{1}{11}$ من الياردة، باعتبار أن سعر الياردة يبلغ شلنين و$2\frac{2}{5}$ بنس. وعليه، فإن ذلك لن يكون سوى طريقة ملتوية للمشاركة في فائض القيمة والمنتوج الفائض بزيادة سعر السلع اسمياً.

[295] إن ذلك هو تحقيق للربح التجاري عبر إضافة زيادة على سعر السلع، كما يتجلى للوهلة الأولى في الظاهرة. والواقع أن كامل هذه الفكرة التي تقول بانبثاق الربح من الزيادة الاسمية في سعر السلع، أو من بيعها بما يزيد على قيمتها، إنما تنبع من الملاحظات المتعلقة برأس المال التجاري.

ولكن إذا نظرنا في الأمر عن كثب، فسرعان ما يتضح أن ذلك ليس إلّا ظاهر محض، فالربح التجاري لا يتحقق بهذا الأسلوب، إذا افترضنا أن السيادة لنمط الإنتاج الرأسمالي. (إن ما نتناوله هنا يتعلق بحالات وسطية لا حالات منفردة). لماذا نفترض أن تاجر السلع يمكن أن يحقق ربحاً لا يزيد عن 10% مثلاً، على سلعه وذلك ببيعها بـ 10% أكثر من سعر إنتاجها؟ سبب ذلك أننا نفترض أن مُنتج هذه السلع، أي الرأسمالي الصناعي (وهو، بوصفه تجسيداً لرأس المال الصناعي في إهاب شخص، يظهر أمام العالم الخارجي دائماً بمثابة «منتج») يبيعها إلى التاجر بموجب سعر إنتاجها. وإذا كانت أسعار شراء السلع، التي دفعها التاجر، تساوي أسعار إنتاجها، أو تساوي، آخر المطاف، قيمها، بحيث أن سعر الإنتاج، أو، آخر المطاف، قيمة السلع، تمثل سعر الكلفة بالنسبة إلى التاجر، فلا بد، في الواقع، أن يكون فائض سعر بيع التاجر على سعر شرائه ـ وهذا الفرق بين الأسعار هو وحده الذي يؤلف منبع ربحه ـ هو فائض السعر التجاري للسلعة على سعر إنتاجها، وعلى التاجر، في آخر المطاف، أن يبيع سائر السلع بما يفوق قيمتها. ولكن لماذا نفترض أن الرأسمالي الصناعي يبيع السلع للتاجر حسب سعر إنتاجها؟ أو بالأحرى علامَ يقوم هذا الافتراض؟ إنه يقوم على أن رأس المال التجاري (ونحن نأخذه هنا باعتباره رأسمال تجارة بالسلع لا غير) لا يسهم في تكوين معدل الربح العام. لقد اتخذنا من هذه الفرضية، بالضرورة، نقطة انطلاق، عند بحثنا

(*) في الطبعة الأولى: للبائع. عُدّلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

لمعدل الربح العام، أولاً ـ لأن رأس المال التجاري، بما هو عليه، لم يكن بعدُ موجوداً حينذاك بالنسبة إلينا؛ وثانياً ـ لأن الربح الوسطي، وبالتالي معدل الربح العام، كان ينبغي أن يبحث بادىء الأمر كمساواة للأرباح أو فوائض القيم التي تنتجها فعلاً رؤوس الأموال الصناعية العاملة في مختلف ميادين الإنتاج. أما بالنسبة لرأسمال التاجر، فإننا نعالج رأسمالاً يسهم في الربح ولا يشارك في إنتاجه. وعليه، لا بد الآن من استكمال العرض السابق.

لنفترض أن رأس المال الصناعي الكلّي، المسلّف خلال السنة = 720ث + 180م = 900 (ولنقل أن الرقم بملايين الجنيهات) وأن فَ = 100%. وعليه فإن المنتوج = 720ث + 180م + 180ف. فإذا رمزنا لهذا المنتوج أو رأس المال السلعي هذا الذي تم إنتاجه بالرمز س، فإن قيمته أو سعر إنتاجه (لأنهما يتطابقان بالنسبة لمجمل السلع) = [296] 1080، وأن معدل ربح رأس المال الكلّي البالغ 900 = 20%. وتؤلف هذه الـ 20%، كما بيّنا من قبل، معدل الربح الوسطي، نظراً لأننا لا نحسب فائض القيمة هنا قياساً إلى رأس المال هذا أو ذاك بتركيبه الخاص، بل قياساً إلى رأس المال الصناعي الكلّي بتركيبه الوسطي. إذن، فإن س = 1080، ومعدل الربح = 20%. دعونا نفترض الآن أنه تضاف إلى رأس المال الصناعي البالغ 900 جنيه، 100 جنيه رأسمال تاجر له حصة مماثلة في الربح بما يتناسب (pro rata) ومقداره، شأن الآخر. ويبلغ رأسمال التاجر، حسب افتراضنا، $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلّي البالغ 1000. وبذلك تبلغ حصته $\frac{1}{10}$ من فائض القيمة الكلّي البالغ 180، فيحصل على معدل ربح مقداره 18%. والواقع أن الربح الواجب تقسيمه على بقية الـ $\frac{9}{10}$ من رأس المال الكلّي يساوي في الواقع 162 فقط، وعند تقسيمه على رأس المال 900 = 18% بالمثل. وبذا، فإن السعر الذي يبيع به س مالكو رأس المال الصناعي البالغ 900 إلى تجار السلع = 720ث + 180م + 162ف = 1062. ولو أضاف التاجر الربح الوسطي البالغ 18، إلى رأسماله البالغ 100، فإنه يبيع السلع بمقدار يساوي 1062 + 18 = 1080، أي يبيعها بموجب سعر إنتاجها، أو، إذا أخذنا رأس المال السلعي الكلّي في الحسبان، يبيعها بموجب قيمتها، رغم أنه لا يتلقى ربحه إلّا في التداول ومن خلال التداول، إلّا من خلال فائض سعر بيعه على سعر شرائه. وإذا كان لا يبيع السلع بما يزيد عن قيمتها أو بما يزيد عن سعر إنتاجها، فما ذلك إلّا لأنه قد اشتراها من الرأسمالي الصناعي دون قيمتها أو دون سعر إنتاجها.

وعليه، فإن رأسمال التاجر يُسهم، كمحدِّد، في تكوين معدل الربح العام، وذلك بما يتناسب (pro rata) والجزء الذي يؤلفه هو من رأس المال الكلّي. وإذا قلنا في الحالة المبحوثة أعلاه إن معدل الربح الوسطي = 18%، فذلك يعني أنه سيكون = 20% لو أن $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلّي لم يكن رأسمال تاجر، ولو أن معدل الربح العام لم ينخفض، تبعاً لذلك، بمقدار $\frac{1}{10}$. وبذا يبرز تحديد أقرب وأدق لسعر الإنتاج. وينبغي أن يُفهم بسعر الإنتاج، الآن كما من قبل، سعر السلعة = تكاليفها (قيمة ما تحتويه من رأسمال ثابت ومتغير) + الربح الوسطي عن ذلك. غير أن هذا الربح الوسطي بات الآن يُحدَّد على نحو آخر. إنه يُحدَّد بالربح الكلّي الذي ينتجه رأس المال الإنتاجي الكلّي؛ ولكنه لا يُحسب على أساس رأس المال الإنتاجي الكلّي، لأنه إذا كان رأس المال هذا = 900، كما هو مذكور أعلاه، وكان الربح = 180، فإن معدل الربح الوسطي سيساوي عندئذ $\frac{180}{900}$ = 20%، ولكنه يُحسب على أساس رأس المال الإنتاجي الكلّي + رأس المال [297] التجاري، لأنه إذا كان رأس المال الإنتاجي 900، ورأس المال التجاري 100، فإن معدل الربح الوسطي = $\frac{180}{1000}$ = 18%. لذا، فإن سعر الإنتاج = ك (الكلفة) + 18، بدلاً من ك + 20. إن الحصة التي تؤول إلى رأس المال التجاري من الربح الكلّي تدخل في حساب معدل الربح الوسطي، أصلاً. وعليه، فإن القيمة الفعلية أو سعر الإنتاج لرأس المال السلعي الكلّي = ك + ح + ج (حيث يمثل ج الربح التجاري). إذن، فإن سعر الإنتاج أو السعر الذي يبيع به الرأسمالي الصناعي هو أصغر من سعر الإنتاج الفعلي للسلعة؛ أو، إذا أخذنا مجموع السلع كلها في الاعتبار، فإن الأسعار التي تبيع بها طبقة الرأسماليين الصناعيين السلع أصغر من قيم هذه السلع. ولذا يكون في المثال أعلاه: 900 (الكلفة) + 18% من 900، أي 900 + 162 = 1062. أما التاجر الذي يبيع بـ 118 سلعاً كلفتها 100، فإنه يضيف بالطبع 18%؛ ولكن بما أن السلعة التي اشتراها بـ 100، تكلف 118، فهو لا يبيع هذه السلعة إذن بما يزيد عن قيمتها. وسوف نستخدم تعبير «سعر الإنتاج» بالمعنى الأدق الذي صغناه آنفاً. ومن الواضح في هذه الحالة أن ربح الرأسمالي الصناعي يساوي فائض سعر إنتاج السلعة على سعر كلفتها، وأن الربح التجاري، خلافاً لهذا الربح الصناعي، يساوي فائض سعر البيع على سعر إنتاج السلعة، وهذا الأخير يمثل سعر الشراء بالنسبة للتاجر؛ ولكن من الواضح أن السعر الفعلي للسلعة = سعر إنتاجها + ربح التاجر (الربح التجاري). ومثلما أن رأس المال الصناعي يحقق فقط ربحاً تتضمنه قيمة السلعة، أصلاً، كفائض قيمة، كذلك يفعل رأس المال التجاري، ولكن لا لشيء سوى لأن فائض القيمة، أو الربح، لم يتحقق بعد بكامله في سعر السلعة

الذي حققه رأس المال الصناعي[39]. وعليه، فإن السعر الذي يبيع به التاجر هو على الدوام أكبر من السعر الذي يشتري به، لا لأن سعر البيع أكبر من القيمة الكلّية، بل لأن سعر الشراء أدنى منها.

لذا، فإن رأسمال التاجر يسهم في تسوية فائض القيمة إلى ربح وسطي، رغم أنه لا يسهم في إنتاج فائض القيمة هذا. وعليه، فإن معدل الربح العام يتضمن، بالأصل، الطرح من فائض القيمة الذي يؤول إلى رأسمال التاجر، وبالتالي الطرح من ربح رأس المال الصناعي.

يترتب على ما جاء:

1 ـ كلما كان رأسمال التاجر أكبر قياساً إلى رأس المال الصناعي، كان معدل الربح الصناعي أصغر، وبالعكس.

2 ـ وبينما اتضح في الجزء الأول، أن معدل الربح يجد تعبيره دوماً في مقدار أصغر من معدل فائض القيمة الفعلي، أي يُظهر دوماً درجة متدنية لاستغلال العمل ـ مثلاً، في [298] الحالة الواردة أعلاه، 720ث + 180م + 180ف، يجري التعبير عن معدل فائض القيمة = 100%، كمعدل ربح لا يزيد عن 20% ـ فإن هذين المقدارين يختلفان أكثر، لأن معدل الربح الوسطي، بعد أخذ الحصة التي تؤول إلى رأسمال التاجر في الحسبان، يبدو بدوره أصغر، فهو يبلغ في حالتنا 18% بدلاً من 20%. لذا، فإن معدل الربح الوسطي للرأسمالي القائم بالاستغلال مباشرة، يعبّر عن معدل ربح أصغر قياساً إلى ما هو عليه فعلاً.

إذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى تظل ثابتة على حالها، فإن الحجم النسبي لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع سرعة دورانه، أي عكسياً مع طاقة عملية تجديد الإنتاج عموماً (غير أن رأسمال صغار التجار ـ الفئة المتوسطة من التجار يؤلف استثناء). وفي مجرى التحليل العلمي يتجلى تكوين معدل الربح العام نابعاً من رؤوس الأموال الصناعية ومن تنافسها، أول الأمر، ليتعرض هذا المعدل إلى التعديل، والتكميل، والتحوير فيما بعد بفعل توسط رأسمال التاجر. أما في مجرى التطور التاريخي، فإن

---

(39) جون بيللرز، [أبحاث عن الفقراء والمانيفاكتورات والتجارة، والمزارع، وانعدام الأخلاق، لندن، 1699، ص 10].

(John Bellers, [*Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality*, London, 1699, p. 10]).

المسار عكس ذلك تماماً. فرأس المال التجاري هو أول من يُحدِّد أسعار السلع، وفقاً لقيمها، بهذا القدر أو ذاك، وأن ميدان التداول الذي يتوسط عملية تجديد الإنتاج، هو أول ميدان يتكوّن فيه معدل الربح العام. إن الربح التجاري هو الذي يُحدِّد، في الأصل، الربح الصناعي. ولكن بعد أن يتأصل نمط الإنتاج الرأسمالي ويتحول المُنتج ذاته إلى تاجر، يُختزل الربح التجاري إلى جزء من فائض القيمة الكلّي، ويؤول إلى رأس المال التجاري بوصفه جزءاً معيناً من رأس المال الكلّي الناشط في العملية الاجتماعية لتجديد الإنتاج.

لقد اتضح أن تدخل رأسمال التاجر في المساواة التكميلية للأرباح، لا يفضي إلى إدخال أي عنصر إضافي على قيمة السلعة لصالح رأس المال النقدي الذي يسلّفه التاجر، وأن الإضافة المزادة على السعر التي يجني التاجر بفضلها ربحه، لا تساوي غير جزء من قيمة السلعة، وهو جزء تخلى عنه رأس المال الإنتاجي ولم يحسبه ضمن سعر إنتاج السلعة. وإن حال رأس المال النقدي هذا يشبه في ذلك تماماً حال رأس المال الأساسي للرأسمالي الصناعي، ما دام لم يُستهلك وما دامت قيمته لا تؤلف بالتالي أي عنصر من عناصر قيمة السلعة. ويعوّض التاجر، بنفس سعر شراء رأس المال السلعي عن سعر إنتاج رأس المال هذا = ن، نقداً. أما سعر بيعه فهو، كما بيّنا من قبل، = ن+△ن، حيث تعبّر △ن عن الإضافة إلى سعر السلعة، وهي إضافة يحددها معدل الربح العام. وحين يبيع التاجر السلعة، فسيعود إليه، رأس المال النقدي الأصلي الذي سبق أن سلّفه في [299] شراء السلع علاوة على △ن. ويتضح هنا، من جديد، أن رأسماله النقدي ليس، بوجه عام، سوى رأس المال السلعي للرأسمالي الصناعي محوّلاً إلى رأسمال نقدي، ولا يمكن له أن يؤثر بشيء على مقدار قيمة رأس المال السلعي هذا، مثلما لن يؤثر في ذلك بشيء لو أن هذا الأخير بيع مباشرة إلى المستهلك النهائي بدلاً من التاجر. فكل ما يحدث حقاً هو استباق الدفع من هذا المستهلك. ولكن ذلك ليس صحيحاً إلّا إذا كان التاجر، كما افترضنا من قبل، لا يقوم بأية تكاليف، أي إذا لم يكن يتوجب عليه أن يسلّف، إلى جانب رأسماله النقدي الذي يتوجب دفعه لشراء السلعة من المُنتج، أي رأسمال آخر، أساسي أو دائر، في عملية استحالات السلع، عملية الشراء والبيع. ولكن الأمر ليس كذلك في الواقع، مثلما سبق أن رأينا عند دراسة تكاليف التداول (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل السادس). وتتمثل تكاليف التداول هذه، في جانب منها، بتكاليف قد يطالب بها التاجر من وسطاء تداول آخرين، وتتمثل، في جانب آخر، بتكاليف تنجم مباشرة عن مشروعه الخاص بالذات.

ومهما يكن صنف تكاليف التداول هذه، سواء كانت تنشأ عن الطابع التجاري الصرف لمشروع التاجر بما هو عليه، وبالتالي سواء كانت تنتمي إلى تكاليف التداول الخاصة للتاجر، أم كانت تمثل بنود إنفاق على عمليات إنتاج لاحقة تندرج ضمن عملية التداول، مثل الشحن والنقل والتخزين، إلخ، فإنها تفترض دائماً، بالنسبة إلى التاجر، أنه يسلّف، علاوة على رأس المال النقدي المسلّف لشراء السلع، رأسمالاً إضافياً يخصص لشراء ودفع تكاليف وسائل التداول هذه. وبحدود ما يتألف عنصر التكاليف هذا من رأسمال دائر، فإنه يدخل بأكمله كعنصر إضافي في سعر بيع السلع؛ أما بحدود ما يتألف من رأسمال أساسي، فإنه يدخل في سعر البيع كعنصر إضافي بما يساوي مقدار اهتلاكه؛ ولكنه يدخل فيه أيضاً كعنصر يؤلف قيمة إسمية حتى لو كان لا يشكل إضافة فعلية إلى قيمة السلعة، تماماً مثل تكاليف التداول التجاري الصرف. غير أن رأس المال الإضافي هذا بأكمله، سواء كان دائراً أم أساسياً، يُسهم في تكوين معدل الربح العام.

إن تكاليف التداول التجاري الصرف (أي باستثناء تكاليف الشحن والنقل والتخزين، إلخ) تنحصر في تكاليف ضرورية لتحقيق قيمة السلعة، سواء لتحويل القيمة من سلعة إلى نقد أم من نقد إلى سلعة، أي لتوسط مبادلتها. ونحن نغفل كلياً، بهذا الخصوص، عمليات إنتاج قد تستمر خلال فعل التداول، حيث يمكن لمشروع التاجر أن يوجد بصورة مستقلة عنها. كما هو الحال، مثلاً، مع صناعة النقل الفعلية والشحن التي يمكن أن تؤلف بل أنها تؤلف حقاً فروعاً للاقتصاد متميزة تماماً عن التجارة، كما يمكن للسلع [300] المعدّة للشراء والبيع أن تخزّن في مستودعات الأرصفة (Docks) وغيرها من المنشآت العامة، وتنشأ عن ذلك تكاليف يطالب بها التاجر من أطراف ثالثة، بمقدار ما يتعين عليه أن يسلّفها. ويجري ذلك كله في تجارة الجملة، بالمعنى الدقيق، حيث يظهر رأسمال التاجر بأكثر صوره صفاء وأقلها تشابكاً مع الوظائف الأخرى. إن مقاول النقل ومدير سكك الحديد ومالك السفينة ليسوا «تجاراً». فالتكاليف التي ندرسها هنا، هي تكاليف الشراء والبيع. وقد سبق أن أشرنا من قبل إلى أن هذه التكاليف تنحصر في كلفة المحاسبة ومسك الدفاتر والتسويق والمراسلة، إلخ. وإن رأس المال الثابت اللازم لذلك يتألف من المكاتب والورق وطوابع البريد، إلخ. أما التكاليف الأخرى فتنحصر في رأسمال متغير يسلّف في استخدام عمال التجارة. (إن نفقات الشحن، وتكاليف النقل، ومدفوعات رسوم الجمارك، إلخ، يمكن أن تُعتبر، جزئياً، بمثابة تسليفات يدفعها التاجر لشراء السلع، لذا فإنها تدخل، بالنسبة إليه، في سعر الشراء).

إن سائر هذه التكاليف لا تتم أثناء إنتاج القيمة الاستعمالية للسلعة، بل أثناء تحقيق

قيمتها؛ فهي تكاليف تداول خالصة. إنها لا تدخل في عملية الإنتاج المباشرة، بل في عملية التداول، وبالتالي في عملية تجديد الإنتاج الكلّية.

والجزء الوحيد من هذه التكاليف الذي يهمنا هنا، هو الجزء المُنفق على رأس المال المتغير. (علاوة على ذلك، ينبغي أن نبحث أيضاً ما يلي: أولاً ـ كيف يحافظ قانون القيمة على أهميته بالنسبة إلى عملية التداول، نعني القانون الذي ينص على أن العمل الضروري هو وحده الذي يدخل في قيمة السلعة؟ ثانياً ـ كيف يظهر التراكم بالنسبة لرأسمال التاجر؟ ثالثاً ـ كيف ينشط رأسمال التاجر في عملية تجديد الإنتاج الاجتماعية الفعلية مأخوذة ككل؟).

إن هذه التكاليف تنبع من الشكل الاقتصادي للمنتوج بوصفه سلعة.

إذا كان وقت العمل الذي يخسره الرأسماليون الصناعيون أنفسهم في بيع سلعهم إلى بعضهم بعضاً مباشرةً ـ أي زمن تداول السلع، إذا أردنا التعبير عن ذلك موضوعياً ـ لا يضيف إلى هذه السلع أيما قيمة بتاتاً، فمن الجلي أن وقت العمل هذا لا يكتسي طابعاً آخر لمجرد أنه يقع على كاهل التاجر بدلاً من الرأسمالي الصناعي. فتحويل السلعة (المنتوج) إلى نقد ثم تحويل النقد إلى سلعة (وسائل إنتاج) إنما هو وظيفة ضرورية من وظائف رأس المال الصناعي، وبالتالي عملية ضرورية للرأسمالي، الذي لا يزيد في واقع الأمر عن رأسمال في إهاب شخص، رأسمال حُبي بوعي وإرادة تخصه. بيد أن هذه [301] الوظائف لا تنمّي القيمة، ولا تخلق فائض قيمة. وإذ يقوم التاجر بهذه العمليات أو يستمر في توسط وظائف رأس المال في ميدان التداول، بعد أن كفّ الرأسمالي المُنتج عن القيام بها، فإنه لا يفعل أكثر من أن يحلّ محلّ الرأسمالي الصناعي. وإن وقت العمل الذي تكلفه هذه العمليات، إنما يُبذل على عمليات ضرورية في عملية تجديد إنتاج رأس المال، لكنه لا يضيف أية قيمة. وإذا كان التاجر لا يُنجز هذه العمليات (أي لا يُنفق وقت العمل اللازم لذلك) فإنه لن يستخدم رأسماله كأداة لتداول رأس المال الصناعي؛ أي أنه لن يواصل وظيفة قطعها الرأسمالي الصناعي، وبالتالي لن يُسهم، كرأسمالي بما يتناسب (pro rata) ورأسماله المسلّف، في كتلة الربح التي تُنتجها طبقة الرأسماليين الصناعيين بأسرها. لذا، فإن الرأسمالي التجاري ليس بحاجة إلى استخدام عمال مأجورين، بغية الحصول على نصيب من مجمل كتلة فائض القيمة، وزيادة قيمة سلفته المدفوعة كرأسمال. وإذا ما كان مشروعه ورأسماله صغيرين، فبوسعه هو بالذات أن يكون العامل الوحيد المستخدم في مشروعه هو. ولسوف يتلقى جزء الربح الذي يؤول إليه من خلال الفرق بين سعر شراء السلع وسعر إنتاجها الفعلي.

ولكن من جهة ثانية، فإن الربح الذي يحققه التاجر من رأسماله الصغير المسلّف قد لا يكون أكبر، بل لربما يكون أصغر، من أجور عامل مأجور ماهر حسن الأجور. والواقع أن ثمة وكلاء تجاريين مباشرين للرأسمالي المنتج ينشطون إلى جانبه من شارين وباعة ووكلاء متجولين، يتلقون الدخل نفسه أو أكثر، سواء في شكل أجور أم في شكل اقتطاعات من الربح (عمولة، علاوة) من كل بيع. في الحالة الأولى، يتلقى التاجر الربح التجاري بوصفه رأسمالياً مستقلاً؛ وفي الحالة الثانية يُدفع للمستخدم، وهو عامل مأجور عند الرأسمالي الصناعي، جزء من الربح، سواء في شكل أجور، أم في شكل اقتطاع معين من ربح الرأسمالي الصناعي، الذي يعمل عنده هذا كوكيل مباشر، وفي هذه الحالة يضع رب العمل الربح الصناعي والربح التجاري في جيبه على السواء. ولكن رغم أن موارد وسيط التداول قد يظهر له بالذات، وكأنه محض أجور دُفعت لقاء ما أنجزه من عمل، ورغم أن مقدار ربحه، حين لا يظهر الأمر كذلك، قد لا يكون أكبر من أجور عامل حسن الأجور، فإن موارده لا تنبع في كل هذه الحالات إلّا من الربح التجاري. وينجم ذلك عن أن عمله ليس عملاً خالقاً للقيمة. [302]

إن استطالة عملية التداول تمثل بالنسبة للرأسمالي: 1 ـ خسارة شخصية للوقت، بقدر ما يعيقه ذلك عن أداء وظيفته كمدير لعملية الإنتاج نفسها؛ 2 ـ بقاء منتوجه مدة أطول بشكل نقدي أو شكل سلعي، في عملية التداول، أي في عملية لا نماء فيها لقيمة هذا المنتوج، بل تنقطع فيها عملية الإنتاج المباشرة. وكي لا تنقطع هذه الأخيرة، ينبغي إما أن يقلّص الإنتاج، أو أن يسلّف رأسمالاً نقدياً إضافياً بغية مواصلة عملية الإنتاج على النطاق نفسه دائماً. وهذا يعني، في كل مرة، إما أن يُجنى من رأس المال السابق ربح أصغر، أو ينبغي تسليف رأسمال نقدي إضافي بغية الحصول على الربح السابق نفسه. ويبقى الأمر على حاله تماماً، عندما يأتي التاجر ليأخذ مكان الرأسمالي الصناعي. فبدلاً من أن يُنفق الرأسمالي الصناعي وقتاً إضافياً على عملية التداول، فإن التاجر هو الذي يُنفق هذا الوقت؛ وبدلاً من أن يضطر الصناعي إلى أن يسلّف رأسمالاً إضافياً في التداول، يقوم التاجر بهذا التسليف؛ أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه: بدلاً من أن يظل جزء كبير من رأس المال الصناعي على الدوام في عملية التداول، فإن رأسمال التاجر هو الذي يتركز بأكمله في هذه العملية؛ وبدلاً من أن يُنتج الرأسمالي الصناعي ربحاً أصغر، يتوجب عليه أن يتنازل إلى التاجر عن جزء من ربحه. وإذا بقي رأسمال التاجر يعمل في نطاق الحدود الضرورية، فإن تقسيم وظائف رأس المال سوف يسمح بإنفاق وقت أقلّ على عملية التداول ذاتها، وتسليف رأسمال إضافي أقلّ لأجلها، أما الخسارة

في إجمالي الربح التي تتخذ شكل ربح تجاري، فستكون أقل مما كانت ستصبح عليه بخلاف ذلك. وإذا كان رأس المال البالغ 720ث + 180م + 180ف، كما في المثال أعلاه، مع وجود رأسمال تاجر يبلغ 100 إلى جانبه، يقدم للرأسمالي الصناعي ربحاً مقداره 162 أو 18%، أي مقتطعاً من الربح 18%، فإن رأس المال الإضافي الضروري قد يصل، من دون هذا الإنفراد لرأسمال التاجر، إلى 200، وبذا تبلغ السلفة الإجمالية التي يقدمها الرأسمالي الصناعي 1100 بدلاً من 900، وهذا يعني أن معدل الربح على فائض قيمة يبلغ 180، لن يزيد عن $16\frac{4}{11}$%.

ولو قام الرأسمالي الصناعي الذي يؤدي دور تاجر لنفسه بنفسه، علاوة على دفع رأس المال الإضافي الذي يشتري به سلعاً جديدة، قبل أن يُعاد تحويل منتوجه الماثل في التداول إلى نقد، بتسليف رأسمال آخر (مصاريف المكتب، أجور للعمال التجاريين) بغية تحقيق قيمة رأسماله السلعي، أي من أجل عملية التداول، فإن هذه النفقات لا تخلق [303] فائض قيمة، رغم أنها تؤلف رأسمالاً إضافياً. وينبغي التعويض عن هذه النفقات من قيمة السلع، ذلك أن جزءاً من قيمة هذه السلع ينبغي أن يُحوّل، من جديد، إلى تكاليف تداول؛ ولكن ذلك لا يولّد أي فائض قيمة إضافياً. أما بالنسبة إلى رأس المال الكلّي للمجتمع، فإن ذلك يعني، في واقع الأمر، أن جزءاً من رأس المال هذا اللازم لأجل عمليات ثانوية لا يدخل في عملية إنماء القيمة، وأنه ينبغي باستمرار تجديد إنتاج هذا الجزء من رأس المال الاجتماعي لهذه الأغراض. ومن جراء ذلك يتقلص معدل الربح بالنسبة إلى الرأسماليين الفرادى وإلى طبقة الرأسماليين الصناعيين برمّتها، وهذه نتيجة تتمخض عن كل ضمّ لرأسمال إضافي، حيثما يكون مثل هذا الضمّ الإضافي لازماً لتحريك الكتلة السابقة من رأس المال المتغير.

وإن هذا التقلّص في معدل الربح يحصل أيضاً، بدرجة أقل، وبطريق آخر، إذا ما أزاح الرأسمالي التجاري عن الرأسمالي الصناعي عبء التكاليف الإضافية المقترنة بأعمال التداول. وتجري الأمور الآن بحيث أن التاجر يسلّف رأسمالاً أكثر مما سيكون ضرورياً لو كانت هذه التكاليف غير قائمة، بحيث أن الربح المتأتي لرأس المال الإضافي هذا يُزيد مقدار الربح التجاري؛ فيُسهم رأسمال التاجر بنطاق أكبر مع رأس المال الصناعي في مساواة معدل الربح الوسطي، وبذلك يهبط هذا الربح الوسطي. فلو كان هناك، في مثالنا المذكور أعلاه، إلى جانب رأسمال التاجر البالغ 100 وحدة، رأسمال إضافي مقداره 50 يُسلّف لتغطية التكاليف المقصودة، فإن فائض القيمة الكلّي البالغ 180 يتوزع الآن على رأسمال إنتاجي 900 زائداً رأسمال تاجر 150، أي ما مجموعه = 1050.

وبذا يهبط معدل الربح الوسطي إلى $17\frac{1}{7}$%. ويبيع الرأسمالي الصناعي السلع إلى التاجر بما يساوي 900 + $154\frac{2}{7}$ = $1054\frac{2}{7}$، ويبيعها التاجر بـ 1130 (1080 + 50 تمثل التكاليف التي ينبغي له أن يعوّضها). علاوة على ذلك، ينبغي أن نعترف بأن انقسام رأس المال إلى رأسمال تاجر ورأسمال صناعي يقترن بتمركز تكاليف التجارة، وبالتالي انخفاض هذه التكاليف عينها.

ويبرز الآن السؤال التالي: ما وضع العمال المأجورين الذين يستخدمهم الرأسمالي التجاري، ونعني به هنا المُتاجر بالسلع؟

من ناحية أولى، أن مثل هذا العامل التجاري عامل مأجور شأن غيره. فأولاً ـ إن عمله يُشترى برأس المال المتغير للتاجر لا بالنقد الذي يُنفقه هذا كإيراد، وبالتالي فإنه لا يُشترى من أجل خدمة شخصية، بل بهدف الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال الذي سلّفه التاجر. ثانياً ـ إن قيمة قوة عمله، وبالتالي أجوره، تتحدد، شأنه شأن سائر العمال [304] المأجورين، بتكاليف إنتاج وتجديد إنتاج قوة عمله الخاصة، لا بمنتوج عمله.

ولكن ثمة فارق يميزه عن العمال الذين يستخدمهم رأس المال الصناعي مباشرة، يماثل الفارق القائم بين رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري، وبالتالي الفارق بين الرأسمالي الصناعي والتاجر. وبما أن التاجر بوصفه محض وسيط منفذ للتداول، لا يُنتج قيمة ولا فائض قيمة (لأن القيمة الإضافية التي يضيفها إلى السلع بتكاليفه تنحصر في إضافة قيمة موجودة سابقاً، رغم أن السؤال يظل قائماً، وهو: كيف يحفظ ويصون قيمة رأسماله الثابت؟) فالعمال التجاريون الذين يستخدمهم لأداء هذه الوظائف لا يمكن لهم أن يخلقوا له، بصورة مباشرة، فائض قيمة. ونفترض هنا، كما هو الحال مع العمال المنتجين، أن أجورهم تتحدد بقيمة قوة العمل، وأن التاجر لا يثري نفسه باقتطاعات من الأجور، أي أنه لا يُدرج في حساب تكاليفه مبلغاً لا يدفعه لقاء العمل، أي بتعبير آخر، أنه لا يثري نفسه بخداع مستخدميه وما شاكل.

والصعوبة المتعلقة بالعمال المأجورين في التجارة لا تقوم في أن نفسر كيف ينتجون الربح مباشرة لأرباب عملهم من دون أن ينتجوا مباشرة أيما فائض قيمة (وما الربح إلّا محض شكل محوّل من هذه). فقد قمنا بحلّ هذه المسألة، في الواقع، من خلال التحليل العام للربح التجاري. ومثلما أن رأس المال الصناعي يجني الربح ببيع العمل الماثل والمتحقق في السلع، الذي لم يُدفع لقاءه أي مُعادِل، كذلك فإن رأس المال التجاري يجني الربح بأن لا يدفع لرأس المال الصناعي لقاء كل العمل غير مدفوع الأجر الماثل في السلعة (في السلعة، بمقدار ما إن رأس المال المُنفق على إنتاجها يقوم بوظيفته

كجزء مناسب من رأس المال الصناعي الكلّي) بل يرغمه أيضاً، عند بيع السلع، أن يدفع له لقاء هذا الجزء الذي لم يُدفع لقاءه والذي تحتويه السلعة. إن علاقة رأسمال التاجر بفائض القيمة تختلف عن علاقة رأس المال الصناعي بها. فهذا الأخير يُنتج فائض القيمة من خلال الاستيلاء المباشر على عمل الآخرين غير مدفوع الأجر. أما الأول فإنه يستولي على جزء من فائض القيمة هذا، بدفع رأس المال الصناعي إلى التنازل عن هذا الجزء له.

ولا يقوم رأس المال التجاري بوظيفته، كرأسمال، في عملية تجديد الإنتاج إلّا من خلال أدائه لوظيفته في تحقيق القيم، وبالتالي فإنه يسحب، بوصفه رأسمالاً ناشطاً، جزءاً [305] من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الكلّي. وتتوقف كتلة ربح التاجر المفرد على كتلة رأس المال الذي يستطيع أن يستخدمه في هذه العملية، وهو يستطيع أن يستخدم منه، في الشراء والبيع، كتلة أكبر كلما كان العمل غير مدفوع الأجر لمستخدميه أكبر. بل أن الوظيفة التي يصبح نقد الرأسمالي التجاري بفضلها رأسمالاً، هي وظيفة يُجبر عماله على أدائها في الجزء الأكبر منها. ورغم أن العمل غير مدفوع الأجر لهؤلاء المستخدمين لا يخلق أيما فائض قيمة، فإنه يخلق له إمكانية تملّك فائض القيمة، وهو ما يولّد بالنسبة لرأس المال هذا النتيجة ذاتها تماماً؛ وعليه، فإن هذا العمل غير مدفوع الأجر هو، بالنسبة له، مصدر الربح. وبخلافه يتعذر تسيير أعمال المؤسسة التجارية على نطاق واسع، أي يتعذر تسييرها رأسمالياً.

ومثلما أن العمل غير مدفوع الأجر الذي يقوم به العامل يخلق لرأس المال الإنتاجي فائض قيمة مباشرة، كذلك فإن العمل غير مدفوع الأجر الذي يؤديه العمال المأجورون في التجارة يخلق لرأس المال التجاري حصة في فائض القيمة هذا.

والصعوبة تنحصر في الآتي: بما أن وقت عمل التاجر وعمله ليسا عملاً خالقاً للقيمة، رغم أنه يمنحه حصة في فائض القيمة الذي تم إنتاجه أصلاً، فما وضع رأس المال المتغير الذي يُنفقه التاجر على شراء قوة العمل التجارية؟ هل يُحتسب رأس المال المتغير هذا ضمن تكاليف رأس المال التجاري المسلّف؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فإن ذلك سيبدو مناقضاً لقانون مساواة معدل الربح؛ فأي رأسمالي هذا الذي يسلّف 150، إذا كان لا يستطيع أن يحسُب سوى 100 منها كرأسمال مسلّف؟ وإذا كان الأمر كذلك، فسيبدو ذلك مناقضاً لجوهر رأس المال التجاري، نظراً لأن هذا الصنف من رأس المال لا يؤدي وظيفته كرأسمال بتحريك عمل الغير، على غرار ما يفعل رأس المال الصناعي، بل

بأن يعمل هو بنفسه، أي يؤدي وظائف الشراء والبيع، ولهذا السبب بالذات وبفضل هذا بالذات، ينقل إلى نفسه جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال الصناعي.

(وعليه، ينبغي لنا بحث النقاط التالية: رأس المال المتغير الخاص بالتاجر؛ قانون العمل الضروري في ميدان التداول؛ كيف يصون عمل التاجر قيمة رأسماله الثابت؛ دور رأسمال التاجر في عملية تجديد الإنتاج الكلّية؛ وأخيراً الإنشطار إلى رأسمال سلعي ورأسمال نقدي من جهة، وإلى رأسمال متاجرة بالسلع ورأسمال متاجرة بالنقد من جهة أخرى).

لو كان كل تاجر لا يملك من رأس المال سوى القدر الذي يتيح له تدويره اعتماداً على عمله هو بالذات، لكان هناك تجزؤ وتبعثر لا نهاية لهما في رأسمال التاجر؛ ولكان من شأن هذا التجزؤ والتبعثر أن يتنامى بمقدار ما يتعاظم نطاق إنتاج وكتلة رأس المال [306] الإنتاجي، كلما تطور نمط الإنتاج الرأسمالي قُدُماً. وهذا يعني تعاظم انعدام التناسب بين الاثنين. وعليه، فبمقدار ما يجري تمركز رأس المال في ميدان الإنتاج، يجري لاتمركز رأس المال في ميدان التداول. إن العمليات التجارية الصرف للرأسمالي الصناعي، وبالتالي نفقاته التجارية الصرف، سوف تزداد بذلك ازدياداً لا نهاية له، إذ سيضطر إلى التعامل مع 1000 تاجر مثلاً بدلاً من 100 تاجر. وبذا يضيع الشطر الأعظم من المكاسب المتأتية من استقلالية رأسمال التاجر؛ إذ ستزداد تكاليف التداول الأخرى، مثل الفرز والشحن، إلخ، علاوة على التكاليف التجارية الصرف. وينطبق هذا على رأس المال الصناعي. أما الآن فنعاين حال رأسمال التاجر. أولاً ـ ما يخص الأعمال التجارية الصرفة. إن إجراء الحسابات بأرقام كبيرة لا يكلّف وقتاً أكثر من إجرائها بأرقام صغيرة. أما القيام بعشر عمليات شراء بـ 100 جنيه فيكلف عشرة أضعاف الوقت اللازم لعملية شراء واحدة بـ 1000 جنيه. وإن التراسل مع 10 تجار صغار يكلّف 10 أضعاف الورق وكلفة البريد اللازمة لمراسلة تاجر واحد كبير. إن تقسيم العمل بدقة في المشروع التجاري، حيث يتولى واحد دفاتر الحسابات، وثانٍ أمانة الصندوق، وثالث المراسلات، ورابع الشراء، وخامس البيع، وسادس السفر، إلخ، يوفر الكثير من وقت العمل بما لا يُقاس، بحيث أن عدد العمال المستخدمين في تجارة الجملة لا علاقة له البتة بالحجم النسبي للمؤسسة. ومردّ ذلك أن الوظيفة نفسها، سواء نُفذت على نطاق واسع أم ضيق، تكلّف نفس وقت العمل في التجارة، خلافاً لما في الصناعة. لذلك يظهر التركّز، تاريخياً، في المؤسسات التجارية قبل ظهوره في ورشة العمل الصناعية. والآن عن الإنفاق على رأس المال الثابت. إن مائة مكتب صغير تكلّف أكثر بما لا يُقاس مما

يكلّف مكتب واحد كبير؛ و100 مستودع صغير للسلع تكلّف أكثر من مستودع واحد كبير، إلخ. وإن تكاليف النقل، أو على الأقل التكاليف واجبة التسليف، تتنامى في مشروع التاجر كلما تجزأ وتبعثر.

وعليه، ينبغي للرأسمالي الصناعي أن يُنفق المزيد من العمل والمزيد من تكاليف التداول لتسيير الجانب التجاري من أعماله. وسيلزم رأسمال التاجر نفسه، إذا كان موزعاً على كثرة من التجار الصغار، المزيد من العمال لتنفيذ وظائفه، بسبب هذا التجزؤ والتبعثر، وسيلزم علاوة على ذلك رأسمال تاجر أكبر لتحقيق تداول رأس المال السلعي نفسه.

دعونا نرمز لكامل رأسمال التاجر المنفق مباشرة على شراء وبيع السلع بالرمز **ت**، ولرأس المال المتغير، المقابل له والمنفق على أجور العمال المساعدين في التجارة بالرمز ت، وعليه، فإن (**ت** + ت) تكون أصغر مما ينبغي أن يكون عليه إجمالي رأسمال التاجر **ت**، فيما لو كان كل تاجر يدبّر أموره من دون مساعدين، أي إذا لم يُنفق أي جزء من رأسماله على ت. ولكننا لم ننته بعد من تذليل الصعوبة. **[307]**

إن سعر بيع السلع ينبغي أن يكفي 1) لتسديد الربح الوسطي على (**ت** + ت). ولقد أوضحنا ذلك بواقع أن (**ت** + ت) هو على وجه العموم تقليص لـ **ت** الأصلي، أي أنه يمثل رأسمالاً تجارياً أصغر مما كان ينبغي أن يكون عليه بدون ت. ولكن ينبغي لسعر البيع هذا أن يكفي، 2) للتعويض ليس فقط عن الربح الإضافي الظاهر الآن على ت، بل وعن الأجور المدفوعة، أي رأس المال المتغير للتاجر = ت. وهذا الأمر الأخير هو منبع الصعوبة. فهل يؤلف ت جزءاً جديداً من مكوّنات السعر، أم أنه محض جزء من الربح المتأتي عن (**ت** + ت)، لا يُمثل أجراً إلّا للعامل التجاري، ويُمثل للتاجر نفسه محض تعويض عن رأسماله المتغير؟ وفي الحالة الأخيرة فإن الربح الذي يجنيه التاجر من رأسماله المُنفق (**ت** + ت) لن يساوي غير الربح الذي يؤول إلى **ت** بموجب المعدل العام، زائداً ت، علماً بأن التاجر يدفع هذا الأخير في شكل أجور، رغم أن ت لا يدرّ بذاته أي ربح.

الواقع أن لبّ القضية هو العثور على حدود ت (بالمعنى الرياضي). إننا نود قبل كل شيء أن نحدد موضع الصعوبة بدقة. لنرمز إلى رأس المال المُنفق مباشرة على بيع وشراء السلع بالرمز **ت**، ونرمز إلى رأس المال الثابت المستهلك في هذه الوظيفة (التكاليف التجارية المادية) بالرمز **ك** وإلى رأس المال المتغير الذي يُنفقه التاجر بالرمز ت.

إن التعويض عن **ت** لا ينطوي على أية صعوبة بالمرة. فذلك لا يزيد عن سعر الشراء

المتحقق بالنسبة إلى التاجر، أو سعر الإنتاج بالنسبة للصناعي. فالتاجر يدفع هذا السعر، ثم يقوم بإعادة البيع فيستعيد **ت** كجزء من سعر بيعه؛ وهو يجني، إضافة إلى **ت**، ربحاً على **ت**، كما أوضحنا من قبل. لنفترض مثلاً أن السلعة تكلّف 100 جنيه، وأن الربح على ذلك يبلغ 10%. لذا تُباع السلعة بـ 110. إن السلعة كانت تكلّف 100؛ ورأسمال التاجر البالغ 100 لا يضيف إليها سوى 10.

ثم إذا أخذنا ك، لأتضح أن ك هذا هو، في أقصى أحواله يساوي، ولكنه في الواقع، أقل من ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي كان يتعين على المُنتج أن يستخدمه في البيع والشراء؛ ولكن ذلك سيشكل إضافة تضاف إلى رأس المال الثابت الذي يستخدمه المُنتج مباشرة في الإنتاج. مع ذلك ينبغي التعويض عن هذا الجزء باستمرار من سعر السلعة أو، وهذا يعني الشيء نفسه، أن جزءاً مناسباً من السلعة ينبغي أن يُنفق في هذا الشكل على الدوام، أي ينبغي ـ منظوراً إليه من وجهة رأس المال الاجتماعي الكلّي ـ أن يُجدد إنتاجه دائماً في هذا الشكل. إن لهذا الجزء من رأس المال الثابت المسلّف تأثيراً مقلِّصاً لمعدل الربح، شأنه تماماً شأن مجمل كتلة رأس المال هذه الموظفة في [308] الإنتاج مباشرة. وبمقدار ما يترك الرأسمالي الصناعي الجانب التجاري من أعماله إلى التاجر، فلن تعود به حاجة إلى تسليف هذا الجزء من رأس المال. فالتاجر هو الذي يسلّف ذلك بدلاً منه. ولكنه يفعل ذلك إسمياً؛ فالتاجر لا يقوم بإنتاج ولا بتجديد إنتاج ما يستهلكه من رأسمال ثابت (التكاليف التجارية المادية). إن إنتاجه هذا هو، إذن، نوع خاص من أعمال صاحب المشروع، أو في الأقل جزء من نشاط رأسماليين صناعيين معيّنين، يلعبون على هذا النحو دوراً يماثل الدور الذي يلعبه أولئك الرأسماليون الصناعيون الذين يجهزون منتجي وسائل العيش برأس المال الثابت. وعليه فإن التاجر يتلقى، أولاً ـ ما يعوّضه عن رأس المال الثابت هذا، ويتلقى، ثانياً، ربحاً على ذلك. وهكذا، يؤدي هذان كلاهما إلى تقليص ربح الرأسمالي الصناعي. ولكن، بفعل التركز والاقتصاد المقترن بتقسيم العمل، فإن الربح يتقلص بمقدار أقل مما لو كان على الرأسمالي الصناعي نفسه أن يسلّف رأس المال هذا. بل أن تناقص معدل الربح يكون أقل، لأن رأس المال المسلّف على هذا النحو أقل.

إن سعر البيع يتألف، إذن، من **ت** + **ك** + الربح عن **ت** + **ك**. وإن هذا الجزء من سعر البيع لا ينطوي على أية صعوبة، كما أسلفنا. أما الآن فلدينا ت، أي رأس المال المتغير الذي يسلّفه التاجر.

ويغدو سعر البيع بذلك **ت** + **ك** + ت + الربح عن (**ت** + **ك**) + الربح عن (ت)

إن **ت** يعوّض عن سعر الشراء لا غير، ولا يضيف أي شيء إلى هذا السعر ما عدا الربح عن **ت**. أما **ك** فلا يضيف ربحاً عن **ك** فحسب بل يضيف **ك** نفسه؛ لكن مبلغ **ك** + الربح عن **ك**، وهما جزء من تكاليف التداول المدفوعة في شكل رأسمال ثابت + الربح الوسطي المطابق لذلك، سيكون بين يدي الرأسمالي الصناعي أكبر مما بين يدي الرأسمالي التجاري. ويظهر هذا التقلص في الربح الوسطي على الشكل التالي، وهو أن الربح الوسطي التام يُحسب بطرح **ت** + **ك** من رأس المال الصناعي المسلّف، ويُدفع إلى التاجر الربح الوسطي عن **ت** + **ك** بحيث يظهر المقدار المطروح بمثابة ربح لرأسمال خاص هو رأسمال التاجر.

ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى ت + الربح عن ت، أو، إذا أخذنا المثال الوارد أعلاه حيث افترضنا أن معدل الربح = 10%، بالنسبة إلى ت + $\frac{1}{10}$ ت. فهنا بالذات تكمن الصعوبة الفعلية.

إن ما يشتريه التاجر بواسطة ت، ليس سوى عمل تجاري، حسب فرضيتنا، أي عمل ضروري لأداء وظائف تداول رأس المال (س ــ ن) و (ن ــ س). لكن العمل التجاري هو عمل ضروري، عموماً، من أجل أن يقوم رأسمال ما بوظيفة رأسمال تاجر، أي يقوم [309] بتوسط تحويل السلعة إلى نقد والنقد إلى سلعة. إنه عمل يحقق القيم، ولكنه لا يخلق أي قيم. وبمقدار ما يؤدي رأسمال ما هذه الوظائف ــ أي بمقدار ما يؤدي رأسمالي ما هذه العمليات، أو هذا العمل بواسطة رأسماله ــ فإن رأس المال هذا يقوم بوظيفة رأسمال تاجر، ويُسهم في تنظيم معدل الربح العام، أي يستخلص حصته من الربح الكلّي. ولكن يبدو أن ت + الربح عن ت تتضمن، أولاً ــ الدفع لقاء عمل (لأنه سيّان إذا كان الرأسمالي الصناعي يدفع للتاجر لقاء عمله بالذات، أو العمل الذي يؤديه المستخدمون الذين يدفع لهم التاجر) وثانياً ــ الربح عن المدفوعات لهذا العمل، الذي كان ينبغي أن يؤديه التاجر بنفسه. إن رأسمال التاجر يستعيد ت أولاً، ويأخذ ربحاً عن ت ثانياً؛ وهذا ينبع، أولاً، من أنه يطلب الدفع له لقاء العمل الذي يتيح له أن ينشط بوصفه رأسمال **تجاري**. وثانياً، إنه يطلب ربحاً عن قيامه بوظيفة **رأسمال**، أي لأنه يؤدي عمل رأسمال ناشط يدفع لقاءه ربح له. وهذه هي المسألة التي ينبغي لنا أن نحلها.

لنفترض أن **ت** = 100، وأن ت = 10، وأن معدل الربح = 10%. ونحن نعتبر **ك** = صفراً، كيما نتحاشى إعادة إدخال هذا العنصر، دونما ضرورة، في حساب سعر الشراء، إذ لا مكان له هنا بعد أن عالجناه سلفاً. لذا، فإن سعر البيع سوف يكون = **ت**

+ ح + ت + ح (= **ت** + **ت** حَ + ت + ت حَ، حيث يمثل حَ معدل الربح) = 100 + 10 + 10 + 1 = 121.

ولكن، لو أن التاجر لم يُنفق ت على الأجور ـ نظراً لأن ت يُدفع لقاء العمل التجاري فقط، أي لقاء عمل لازم لتحقيق قيمة رأس المال السلعي الذي يلقيه رأس المال الصناعي في السوق ـ لكانت الأمور ستبرز على النحو التالي: كيما يشتري التاجر أو يبيع بواسطة **ت** = 100، ينبغي أن يكرّس لذلك وقته، ولسوف نفترض أن كل هذا الوقت هو الوقت المتاح له. إن العمل التجاري الممثل في ت، أو 10 وحدات، يفترض، إذا كان يُدفع لقاءه بالربح لا بالأجور، أن هناك رأسمال تاجر آخر = 100، لأن معدله البالغ 10% = ت = 10. وإن رأس المال الثاني هذا **ت** = 100 لا يُضاف إلى سعر السلعة، أما الـ 10% فتضاف بالطبع. وعليه، فهناك عمليتان بـ 100، وهذا = 200، لشراء سلع لقاء 200 + 20 = 220.

وبما أن رأسمال التاجر ليس على الإطلاق سوى شكل مستقل اتخذه جزء من رأس المال الصناعي لكي ينشط في عملية التداول، فإن كل المسائل المتعلقة به ينبغي أن تُحلّ على نحو بحيث يجري طرح القضية في شكل لا تعود معه الظاهرات الخاصة برأسمال التاجر تبرز بصورة مستقلة بل تبرز في ترابطها المباشر برأس المال الصناعي، بوصفها [310] ظاهرات ملازمة لهذا الصنف من رأس المال. وينشط رأس المال التجاري باستمرار في عملية التداول مثلما ينشط المكتب خلافاً لورشة العمل. لذا ينبغي لنا بادىء ذي بدء أن نبحث ت الذي يهمّنا، هنا بالذات، أي في مكتب الرأسمالي الصناعي نفسه.

إن هذا المكتب، ابتداءً، صغير تماماً بالقياس إلى ورشة العمل الصناعية. مع ذلك، فإن من الواضح أنه كلما اتسع نطاق الإنتاج، ازدادت العمليات التجارية التي يتعين القيام بها دائماً في عملية تداول رأس المال الصناعي، لبيع المنتوج الماثل بهيئة رأسمال سلعي، وإعادة تحويل النقد المستحصل إلى وسائل إنتاج، ومسك حسابات الكل. وإن حساب الأسعار ومسك دفاتر الحسابات والصندوق والمراسلات تندرج جميعاً في هذا الباب. وكلما اتسع نطاق الإنتاج تنامت العمليات التجارية لرأس المال الصناعي، وإن يكنْ ليس بالنسبة نفسها بأي حال، وازداد العمل وتكاليف التداول الأخرى اللازمة لتحقيق القيمة وفائض القيمة. ويحتم ذلك استخدام عمال مأجورين تجاريين، يؤلفون قوام المكتب التجاري الفعلي. ورغم أن نفقات هؤلاء تتخذ شكل أجور، فإنها تختلف عن رأس المال المتغير المُنفق على شراء العمل المنتج. إنها تزيد نفقات الرأسمالي الصناعي، تزيد كتلة رأس المال الذي يتعين تسليفه، من دون أن تنمّي فائض القيمة

مباشرة. مردّ ذلك أنها نفقات تُدفع لقاء عمل لا يُستخدم إلّا لتحقيق قيمة تم خلقها. وهي تخفض معدل الربح، شأنها شأن أية نفقات أخرى من هذا النوع، لأن رأس المال المسلّف يزداد، من دون أن يزداد فائض القيمة. فإذا بقي فائض القيمة ف ثابتاً على حاله بينما يزداد رأس المال ر إلى ر + △ر، فإن معدل الربح $\frac{ف}{ر}$ يُخلي مكانه لمعدل ربح أدنى هو $\frac{ف}{ر + △ر}$. وعليه، فإن الرأسمالي الصناعي يسعى إلى تقليص تكاليف التداول هذه إلى أدنى حد ممكن، على غرار ما يفعل مع نفقات رأس المال الثابت. لذا، لا يتصرف رأس المال الصناعي مع عماله المأجورين التجاريين بأسلوب يماثل تصرفه مع العمال المأجورين المنتجين. فكلما ازداد عدد العمال المأجورين المنتجين الذين يستخدمهم، مع بقاء الشروط الأخرى على حالها، ازداد الإنتاج، وتعاظمت القيمة أو الربح. وبالعكس. كلما تعاظم نطاق الانتاج ونمت القيمة وفائض القيمة اللذين ينبغي تحقيقهما، تنامى رأس المال السلعي المُنتَج، وارتفعت تكاليف المكتب بصورة مطلقة، إن لم تكن نسبية، مفضية بصورة أكبر إلى نوع معين من تقسيم العمل. أما إلى أي مدى [311] يؤلف الربح شرطاً مسبقاً لهذه النفقات، فذلك ما يتضح في أمور عديدة، منها أن جزءاً من رواتب المستخدمين التجاريين يُدفع في الغالب بهيئة حصة مئوية من الأرباح، كلما تنامت هذه الرواتب. وإنه لمن طبيعة الأشياء أن العمل الذي يقوم تحديداً على أداء عمليات وسيطة وينحصر في حساب القيم جزئياً، وتحقيقها في جانب، وإعادة تحويل النقد المتحقق إلى وسائل إنتاج في جانب، يتوقف مقدارها على مقدار القيم التي تم إنتاجها ويتوجب تحقيقها، ـ إن عملاً كهذا لا يشكل سبباً لمقدار وكتلة هذه القيم، كما هو حال العمل المُنتج المباشر، بل يشكل نتيجة لهما. وينطبق الشيء ذاته على تكاليف التداول الأخرى. فلأجل قياس وزن ورزم ونقل الكثير، لا بد من وجود الكثير من السلع؛ إن حجم العمل المبذول على الرزم والنقل، إلخ، يتوقف على كتلة السلع، التي تؤلف مواضيع لهذا النشاط، وليس العكس.

إن العامل التجاري لا يُنتج، مباشرة، فائض قيمة. ولكن سعر عمله يتحدد بقيمة قوة عمله، أي تكاليف إنتاجها، في حين أن تجلّي قوة العمل هذه في النشاط، وجهدها، وإنفاقها، واستهلاكها، شأن أي عامل مأجور آخر لا تحدّها، بأي حال، قيمة قوة عمله. وعليه، لا تتناسب أجوره البتة مع كتلة الربح التي يساعد هو الرأسمالي في تحقيقها. فكلفة العامل للرأسمالي غير ما يجلبه للرأسمالي، فهما مقداران متباينان. إنه يجلب الربح للرأسمالي، لا لأنه يخلق فائض قيمة مباشرة، بل لأنه يساعد في تقليص تكاليف تحقيق فائض القيمة، عن طريق ما يؤديه من عمل وهو عمل غير مدفوع الأجر في جانب

منه. وينتمي العامل التجاري، بالمعنى الدقيق للكلمة، إلى الطبقة الأفضل أجراً من العمال المأجورين ذوي العمل الماهر الذي يقف فوق العمل الوسطي. مع ذلك تنزع الأجور إلى الهبوط، حتى بالقياس إلى أجور العمل الوسطي، كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدماً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تقسيم العمل داخل المكتب يتطلب تطوراً أحادي الجانب للقدرة على العمل لا أكثر. وإن كثرة تكاليف إنتاج هذا التطور لا يكلّف الرأسمالي شيئاً: فالوظيفة ذاتها هي التي تطور مهارة العامل، ويجري ذلك بوتيرة أسرع كلما غدت هذه الوظيفة أحادية الجانب أكثر، بفعل تقسيم العمل. ثانياً، لأن التعليم الابتدائي ومعرفة التجارة واللغات، إلخ، يجري اكتسابها وتجديد إنتاجها مع تقدم العلم وانتشار المدارس، بوتيرة أسرع وأسهل وأرخص وأعمّ، كلما توسع نمط الإنتاج الرأسمالي في توجيه طرائق التعليم، إلخ، خدمةً لأغراض عملية. إن إشاعة التعليم العام يسمح بتجنيد هذا الصنف من العمال من بين الطبقات التي كانت الطريق نحو هذه المهن مسدودة في وجهها سابقاً والتي اعتادت على نمط عيش أردأ نسبياً. وهذا يضاعف [312] التزاحم، فيزيد التنافس. وما عدا بعض الاستثناءات، تهبط، لهذا السبب، قيمة قوة عمل هؤلاء كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي قُدُماً؛ فتهبط أجورهم، بينما تتنامى قدرتهم على العمل. إن الرأسمالي يضاعف عدد هؤلاء العمال، عندما يكون من الضروري تحقيق المزيد من فائض القيمة والربح. وإن زيادة مثل هذا العمل هي على الدوام نتيجة، لا سبباً لتنامي فائض القيمة(39a).

* * *

إذن ثمة انشطار. من جهة أولى، فإن وظائف رأس المال السلعي ورأس المال النقدي

(39a) أما إلى أي حد صدقت هذه النبوءة، نبوءة عام 1865، عن مصير البروليتاريا التجارية فذلك ما يستطيع أن يتحدث عنه مئات المستخدمين التجاريين الألمان، الذين، إذ يضطلعون بكل العمليات التجارية ويتقنون من ثلاث إلى أربع لغات، يعرضون خدماتهم، عبثاً، في حي الأعمال بلندن (City)، لقاء 25 شلناً في الأسبوع ـ وهذا أجر يقل بكثير عن أجر برّاد ماهر. من بعد ذلك، تأتي في المخطوطة صفحتان خاليتان تشيران إلى النية في معالجة هذه النقطة بتفصيل أكبر. وما عدا ذلك، تمكن الاشارة إلى (رأس المال، المجلد الثاني، الفصل السادس (تكاليف التداول)، ص 105 ـ 113، [أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الثاني، الفصل السادس، ص131-138، الطبعة العربية، ص 148-156]) حيث سبق لماركس أن تطرق إلى العديد من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع. [ف. إنجلز].

(والمعرّفَين بالتالي كرأسمال تجاري) هي أشكال عامة خاصة لرأس المال الصناعي. ومن جهة ثانية، فإن رؤوس أموال خاصة، وبالتالي أصناف خاصة من الرأسماليين، تنخرط في هذه الوظائف حصراً، وبذا تصبح هذه الوظائف ميادين خاصة للإنماء الذاتي لقيمة رأس المال.

إن الوظائف التجارية وتكاليف التداول لا تنفرد مستقلة إلّا في رأس المال التجاري. وإن ذلك الجانب من رأس المال الصناعي، المتعلق بالتداول، لا يظهر في وجوده الدائم كرأسمال سلعي ورأسمال نقدي فحسب، بل يظهر أيضاً في المكتب التجاري القائم إلى جانب ورشة العمل. ولكن هذا الجانب ينفرد مستقلاً في رأس المال التجاري. ويغدو المكتب التجاري، بالنسبة لهذا الأخير، ورشة عمله الخاصة. وإن ذلك الجزء من رأس المال المستخدم في شكل تكاليف تداول، يظهر عند تاجر الجملة أكبر مما عند الصناعي، وسبب ذلك أنه بالإضافة إلى مكتبه الخاص الذي يوجد في كل ورشة عمل صناعية، فإن جزء رأس المال الذي ينبغي لمجمل طبقة الرأسماليين الصناعيين أن تستخدمه على هذا النحو، يتركز في أيدي التجار الفرادى، وهم، إذ يضطلعون بإتمام وظائف التداول، يأخذون على عاتقهم أيضاً، تكاليف التداول الناجمة عن ذلك.

إن تكاليف التداول تبدو للرأسمالي الصناعي مصاريف غير مُنتجة، وهي كذلك. أما [313] بالنسبة للتاجر فإنها تبدو بوصفها منبع ربحه الذي يتناسب ـ إستناداً إلى فرضية معدل الربح العام ـ مع مقدار هذه المصاريف. وعليه، فإن ما يُنفق من تكاليف على التداول إنما يبدو إنفاقاً مُنتجاً بالنسبة إلى رأس المال التجاري. ولهذا السبب أيضاً فإن العمل التجاري، الذي يشتريه رأس المال هذا، هو بالنسبة إليه، عمل منتج بصورة مباشرة.

[314]

الفصل الثامن عشر

دوران رأسمال التاجر
الأسعار

إن دوران رأس المال الصناعي هو وحدة زمن إنتاجه وزمن تداوله؛ ويشمل بالتالي عملية تجديد الإنتاج بكاملها. وبالعكس، فإن دوران رأسمال التاجر، الذي لا يؤلف في الواقع سوى الحركة المستقلة لرأس المال السلعي، لا يمثل إلّا الطور الأول من استحالة السلعة، (س ـ ن)، أي يمثل حركة رأسمال خاص يرتدّ نحو نقطة انطلاقه؛ إن (**ن ـ س ـ ن**) هي، من وجهة نظر تجارية، حركة دوران رأسمال التاجر. فالتاجر يشتري، يحوّل نقده إلى سلعة، ثم يبيع، فيحوّل السلعة نفسها، ثانية، إلى نقد، وهكذا يمضي في تكرار دائم. إن استحالة رأس المال الصناعي تتبدى في نطاق التداول، في شكل (**س1 ـ ن ـ س2**) على الدوام؛ فالنقد المستحصل من بيع السلعة س1، أي السلعة المُنتَجَة، يُستخدم لشراء **س2**، أي وسائل إنتاج جديدة؛ وهذا هو تبادل فعلي لـ **س1** مقابل **س2**، وبذا فإن النقد نفسه ينتقل من يد إلى يد مرتين. وإن حركته تتوسط مبادلة صنفين مختلفين من السلع، هما **س1**، **س2**. أما بالنسبة إلى التاجر فعلى العكس، لأن السلعة في (**ن ـ س ـ نَ**)، هي التي تنتقل من يد إلى يد مرتين؛ فهي تتوسط عودة النقد إلى التاجر، لا غير.

وإذا كان رأسمال التاجر يبلغ 100 جنيه مثلاً، وكان يشتري بهذه الجنيهات المائة سلعة، ثم يبيع هذه السلعة بـ 110 جنيهات، فإن رأسماله البالغ 100 يكون قد قام بدوران واحد، ويتوقف عدد الدورانات في السنة، على عدد المرات التي يتم فيها تكرار الحركة (ن ـ س ـ نَ) على مدار السنة.

ونغض النظر هنا، تماماً، عن التكاليف التي يمكن أن تنشأ عن الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع، نظراً لأن هذه التكاليف لا تغير أبداً الشكل الذي نُعنَى ببحثه ها هنا.

وعليه، فإن عدد الدورانات التي يقوم بها رأسمال تاجر معين متماثل في هذه الحالة تماماً مع تكرار انتقالات النقد كوسيلة تداول بسيطة. ومثلما أن التالر الواحد نفسه يشتري بما يُعادِل عشرة أضعاف قيمته بشكل سلع، عندما يقوم بالدوران عشر مرات، كذلك فإن [315] نفس رأس المال النقدي للتاجر البالغ 100 مثلاً يشتري ما يُضارع عشر أضعاف قيمته بشكل سلع عندما يقوم بالدوران عشر مرات، أي أنه يحقق رأسمالاً سلعياً يملك 10 أضعاف هذه القيمة = 1000. ولكن ثمة فارق هو هذا: في تداول النقد كوسيلة تداول فإن قطعة النقد نفسها تنتقل بين مختلف الأيدي، وبذا تؤدي الوظيفة نفسها عدة مرات، ولذلك تعوّض سرعة تداولها عن كتلة قطع النقد المتداولة. أما بالنسبة إلى التاجر، فإن رأس المال النقدي نفسه ـ بصرف النظر عن أنواع القطع النقدية التي يتألف منها ـ، أي القيمة النقدية نفسها، يشتري ويبيع رأس المال السلعي عدة مرات بما يُعادِل مقدار قيمته، ولذا يعود عدة مرات إلى نفس اليد، نفس نقطة الانطلاق في شكل (ن + △ن)، أي كقيمة مضافاً إليها فائض قيمة. وهذا ما يميّز دورانه كدوران رأسمال. فيسحب من التداول، باستمرار، نقداً أكثر مما يُلقى فيه. ومن الواضح تماماً، على أية حال، أن تسارع دوران رأسمال التاجر (حيث تسود وظيفة النقد كوسيلة دفع بتطور نظام الائتمان) يؤدي إلى تداول كتلة النقد نفسها بوتيرة أسرع.

غير أن تكرار دوران رأسمال التجارة بالسلع لا يعبّر سوى عن تكرار أفعال البيع والشراء، في حين أن تكرار دوران رأس المال الصناعي يعبّر عن الطابع الدوري لعملية تجديد الإنتاج الكلّية وعن تواصلها (بما في ذلك عملية الاستهلاك). وبالمقابل يبدو ذلك بالنسبة إلى رأسمال التاجر كشرط خارجي لا أكثر. وينبغي لرأس المال الصناعي أن يُلقي السلع في السوق باستمرار، وأن يسحبها منه ثانية، كيما يظل الدوران السريع لرأسمال التاجر ممكناً. وإذا كانت عملية تجديد الإنتاج بطيئة عموماً، فإن دوران رأسمال التاجر يكون كذلك أيضاً. إن رأسمال التاجر، إذ يتوسط رأس المال الإنتاجي، يقلّص زمن تداول هذا الأخير. إلّا أنه لا يؤثر تأثيراً مباشراً على زمن الإنتاج، الذي يؤلف هو أيضاً حدّاً لزمن دوران رأس المال الصناعي. وهذا أول حدّ يقيّد دوران رأسمال التاجر. ثانياً ـ إذا صرفنا النظر عن الحدّ الذي يفرضه الاستهلاك الإنتاجي الناجم عن تجديد الإنتاج، فإن سرعة وحجم الاستهلاك الشخصي الكلّي يحدّان، آخر المطاف، دوران رأسمال

التاجر نظراً لأن مجمل هذا الجزء من رأس المال السلعي، الذي يدخل في رصيد الاستهلاك، يتوقف على ذلك.

ولكن (إذا صرفنا النظر عن الدورانات الجارية في نطاق عالم التجار، حيث يقوم تاجر بإعادة بيع السلعة نفسها إلى تاجر آخر، وحيث يمكن أن يبدو التداول من هذا الصنف بالغ الازدهار أيام المضاربة) رأسمال التاجر يقلّص الطور (س ـ ن) لرأس المال الإنتاجي، أولاً. وثانياً ـ يتصرف رأسمال التاجر، في ظل نظام الائتمان الحديث، بجزء [316] كبير من رأس المال النقدي الكلّي للمجتمع، بحيث يمكن له أن يقوم بمشترياته قبل أن يكتمل بيع ما تم شراؤه؛ وسيّان إنْ كان تاجرنا هذا يبيع إلى المستهلك النهائي مباشرة، أم أن هناك 12 تاجراً آخر يتوسطونهما. وفي ضوء المرونة الهائلة لعملية تجديد الإنتاج، التي يمكن أن تتخطى دائماً أي حدّ معين، لا يجد التاجر في الإنتاج نفسه حدّاً مقيداً، أو لا يجد فيه غير حدٍ مرنٍ للغاية. ويؤدي ذلك، عدا عن الفصل بين (س ـ ن) و (ن ـ س)، الذي ينبع من طبيعة السلعة، إلى خلق طلب فعّال. إن حركة رأسمال التاجر هي دائماً، رغم انفرادها المستقل، حركة رأس المال الصناعي داخل ميدان التداول. ولكنه يتحرك من جراء استقلاله، في نطاق معين، بمعزل عن القيود التي تفرضها عملية تجديد الإنتاج، بل أنه يدفع هذه الأخيرة بالذات كي تتخطى حدودها. إن التبعية الجوانية والاستقلالية البرّانية تدفعانه إلى نقطة تتم معها إعادة الترابط الباطني قسراً، عن طريق الأزمة.

من هنا منبع هذه الظاهرة في الأزمات، وهي أن الأزمات لا تبرز على السطح ولا تنفجر بادىء الأمر في تجارة المفرق، التي تتعاطى مع الاستهلاك المباشر، بل في ميادين تجارة الجملة والمصارف التي تضع رأس المال النقدي للمجتمع تحت تصرف تجارة الجملة.

ويمكن للصناعي حقاً أن يبيع إلى المصدِّر، وهذا يبيع بدوره إلى زبونه الأجنبي، ويمكن للمستورد أن يبيع مادته الأولية إلى الصناعي، ويبيع هذا منتوجاته إلى تاجر الجملة، إلخ. ولكن السلعة تهجع بائرة من دون بيع في نقطة ما، خفية؛ أو أن مخزونات سائر المنتجين والتجار الوسطاء تطفح بالتدريج. وفي هذا الوقت بالذات يبلغ الاستهلاك، اعتيادياً، ذروة ازدهاره، جزئياً لأن رأسمالياً صناعياً واحداً يحرّك سلسلة من الرأسماليين الآخرين، وجزئياً لأن العمال الذين يستخدمهم هؤلاء يستطيعون أن يُنفقوا أكثر من المعتاد من جراء إشتغالهم الكامل. كما تزداد نفقات الرأسماليين بازدياد مداخيلهم. إضافة إلى ذلك، يحصل، كما رأينا من قبل (رأس المال، الكتاب الثاني،

الجزء الثالث)(*)، تداول دائم بين رأس المال الثابت ورأس المال الدائر (حتى بصرف النظر عن تسارع التراكم)، ويكون هذا التداول مستقلاً، من جهة، عن الاستهلاك الفردي، بمعنى أنه لا يدخل أبداً في هذا الأخير، ولكن الاستهلاك الفردي يحدّ منه آخر المطاف، نظراً لأن إنتاج رأس المال الثابت لا يتم أبداً من أجل ذاته، بل لأنه يتم [317] استهلاك المزيد من رأس المال الثابت هذا في ميادين الإنتاج التي تدخل منتوجاتها في الاستهلاك الفردي. إلّا أن هذا الإنتاج يستطيع أن يمضي هادئاً في طريقه لفترة من الزمن، محفَّزاً بالطلب المتوقع، ولذا تتواصل الأعمال في هذه الفروع بالنسبة إلى التجار والصناعيين بازدهار بالغ. وتندلع الأزمة حين تعود نفقات التجار الذين يبيعون لأسواق نائية (أو التجار الذين تكدست مخزوناتهم داخل البلاد) ببطء وبكميات شحيحة لدرجة أن المصارف تأخذ تُلح على طلب التسديد، أو أن أجَل الكمبيالات المسحوبة على السلع المشتراة يحلّ قبل أن تحصل إعادة البيع. عندئذ يبدأ بيع اضطراري، بيع من أجل التسديد. وهنا يبدأ الانهيار، الذي يضع نهاية للإزدهار الظاهر بضربة واحدة.

ولكن السطحية والإبهام اللذان يسمان دوران رأسمال التاجر هما أكبر بكثير نظراً لأن دوران رأسمال التاجر هذا ذاته يمكن أن يتوسط تحقيق دورانات رؤوس أموال إنتاجية بالغة الاختلاف، في آنٍ واحدٍ أو بشكل متعاقب.

إلّا أن دوران رأسمال التاجر يمكن أن يتوسط ليس فقط دورانات مختلف رؤوس الأموال الصناعية، بل أنْ يتوسط أيضاً أطواراً متعارضة من استحالات رأس المال السلعي. فمثلاً، يشتري التاجر قماشاً من الصناعي إلى قاصر الأقمشة. وفي هذه الحالة يمثل دوران رأسمال التاجر ذاته ـ في الواقع الفعل الواحد ذاته هو (س ـ ن)، أي تحقيق القماش ـ طورين متضادين لرأسمالَيْن صناعيين مختلفين. وبمقدار ما يقوم التاجر، عموماً، بالبيع لأجل الاستهلاك الإنتاجي، فإن (س ـ ن) الخاصة به تمثل دائماً (ن ـ س) بالنسبة لرأسمال صناعي معين، في حين أن (ن ـ س) الخاصة به تمثل دائماً (س ـ ن) بالنسبة لرأسمال صناعي آخر.

وإذا ما تركنا جانباً، كما فعلنا في هذا الفصل، تكاليف التداول ك، أي ذلك الجزء من رأس المال الذي يسلّفه التاجر إلى جانب المبلغ المُنفق على شراء السلع، يترتب على ذلك أن نحذف △ك، أي الربح الإضافي المستمد من رأس المال الإضافي هذا.

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 420 ـ 423 و427 ـ 431، [الطبعة العربية، ص 475-479 و483-488].

وعليه، فهذا الأسلوب في البحث دقيق منطقياً وصحيح رياضياً، إذا ما أردنا أن نعرف كيف يؤثر ربح ودوران رأسمال التاجر على الأسعار.

إذا كان سعر إنتاج باون واحد من السكر يبلغ جنيهاً واحداً، فإن بوسع التاجر أن يشتري 100 باون من السكر بمائة جنيه. وإذا اشترى وباع هذه الكمية في مجرى السنة، وكان معدل الربح الوسطي السنوي 15%، فإنه سيضيف 15 جنيهاً إلى المائة جنيه، أي 3 شلنات إلى الجنيه الواحد الذي يمثل سعر إنتاج باون واحد من السكر. أي أنه سيبيع [318] باون السكر بجنيه واحد وثلاثة شلنات. ولكن، إذا هبط سعر إنتاج باون السكر إلى شلن واحد أمكن للتاجر، بهذه الجنيهات المائة، أن يشتري 2000 باون، وأن يبيع الباون الواحد من السكر بشلن و$1\frac{4}{5}$ البنس. وإن الربح السنوي عن رأس المال البالغ 100 جنيه والموظّف في تجارة السكر، سيظل الآن، كما من قبل، = 15 جنيهاً. غير أن عليه أنْ يبيع 100 باون من السكر في الحالة الأولى، و2000 باون في الحالة الثانية. فارتفاع أو انخفاض سعر الإنتاج لا يمسّ معدل الربح بشيء البتة، ولكن ذلك يتسم بأهمية كبيرة وحاسمة فيما يتعلق بحجم ذلك الجزء الصحيح من سعر بيع كل باون من السكر، الذي يؤلف ربحاً تجارياً، أي فيما يتعلق بالإضافة التي يلحقها التاجر بسعر كمية معينة من السلع (المنتوجات). وعندما يكون سعر إنتاج سلعة ما متدنياً، يكون المبلغ الذي يسلّفه التاجر في سعر شرائها صغيراً بالمثل، أي لشراء كتلة معينة من السلع؛ وعليه، إذا كان معدل الربح معيناً، فإن مقدار الربح الكلّي الذي يجنيه من هذه الكمية من السلع الرخيصة، سيكون ضئيلاً؛ أو إنه يستطيع، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن يشتري كتلة أكبر من هذه السلع الرخيصة بواسطة رأسمال معين، وليكن هذا = 100، وهنا يتوزع الربح الكلّي البالغ 15 الذي يستمده التاجر من الـ 100، بحصص صغيرة على كل واحدة من القطع التي تتألف منها هذه الكتلة السلعية. والعكس بالعكس. ويتوقف ذلك تماماً على تفاوت درجة إنتاجية رأس المال الصناعي الذي يتعامل التاجر بسلعه. ولو استثنينا الحالات التي يكون فيها التاجر احتكارياً، ويحتكر في الوقت نفسه الإنتاج أيضاً، كما كان الحال بالنسبة إلى شركة الهند الشرقية الهولندية(*) في أيامها، فليس ثمة ما هو

(*) شركة الهند الشرقية-الهولندية. تأسست عام 1602، وحصلت من الحكومة الهولندية على حق احتكار التجارة مع منطقة الهند الشرقية، وخاضت تنافساً مريراً مع القوى البرتغالية والإنكليزية. بسطت الشركة سيطرتها السياسية والاقتصادية على أندونيسيا، وأسهمت أرباحها بدور هام في التراكم الأولي في هولندا. وغنمت الشركة أرباحاً طائلة من بيع المنتوجات الزراعية الأندونيسية.

أسخف من التصور الشائع القائل إن الأمر يتوقف على إرادة التاجر، فيما إذا كان يبيع الكثير من السلع بربح قليل أو يبيع القليل من السلع بربح كبير عن كل قطعة من هذه السلع. فالحدّان اللذان يحيطان سعر بيعه هما: سعر إنتاج السلعة الذي لا سيطرة له عليه، من جهة؛ ومعدل الربح الوسطي الذي لا سيطرة له عليه بالمثل، من جهة ثانية. والشيء الوحيد الذي يمكن أن يقرره، هو ما إذا كان يرغب في التعامل بسلع غالية أم زهيدة الثمن، ولكن مقدار رأسماله المتيسر، وغير ذلك من الظروف، تلعب دوراً معيناً هنا أيضاً. لذا، فإن سلوك التاجر يتوقف، كلياً، على درجة تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، لا على هواه. إن شركة تجارية صرفاً، مثل شركة الهند الشرقية الهولندية، التي كانت تحتكر الإنتاج، قد توهمت أن طرائق، لا تتفق في أحسن الأحوال إلّا مع بدايات الإنتاج الرأسمالي، يمكن أن تتواصل في ظل أوضاع متغيرة تماماً(40).

[319] إن الظروف التالية تسهم، من بين ظروف أخرى، في إبقاء الوهم الشائع الذي ينشأ، شأن كل التصورات الخاطئة عن الربح، إلخ، من الركون إلى منظور التجارة المحض ومن وهم التاجر.

أولاً ـ [كثرة] ظاهرات المنافسة التي تتعلق حصراً بتوزيع الربح التجاري على التجار الفرادى الذين يملكون هذه الحصة أو تلك من رأسمال التاجر الكلّي؛ وذلك عندما يبيع أحد التجار، مثلاً، بسعر أرخص ليقصي منافسيه عن الميدان.

ثانياً ـ إن اقتصادياً من طراز البروفيسور روشر في لايبزيغ قد لا يزال يتوهم أن

= وبعد اندلاع سلسلة من تمردات محلية كبيرة، وتنامي النفقات العسكرية للشركة، انهارت وحُلَّت عام 1798. [ن. برلين].

(40) «يبقى الربح، بموجب القاعدة العامة، على حاله مهما كان مستوى السعر؛ ويحتفظ بموقعه مثل جسم طاف يتموّج مع المدّ والجزر. لذا، فعندما ترتفع الأسعار، يرفع التاجر الأسعار، وعندما تهبط، يخفض التاجر الأسعار». (كوربيت، بحث في أسباب وأنماط ثروة الأفراد، ص 20. Corbet, *An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals,* London, 1841, p. 20.) يتعلق الأمر هنا، كما في النص كله، بالتجارة الاعتيادية، لا بالمضاربة، التي يقع مجال دراستها، شأنها شأن كل ما يتعلق بتصنيف رأس المال المركنتلي، خارج نطاق بحثنا هذا. «إن الربح التجاري هو قيمة تُضاف إلى رأس المال بصورة مستقلة عن السعر؛ أما الثانية» (المضاربة) «فتقوم على أساس تبدّل في قيمة رأس المال أو السعر نفسه» (المرجع نفسه، ص 128).

«الفطنة والإنسانية»(*) هم السببان وراء تغير أسعار السلع، وإن هذا التغير ليس نتيجة إنقلاب في نمط الإنتاج بالذات.

ثالثاً ـ إذا هبطت أسعار الإنتاج إثر تنامي قدرة إنتاجية العمل، وهبطت بالتالي أسعار البيع، فإن الطلب يرتفع في الغالب أسرع من العرض، وترتفع معه أسعار السوق، بحيث أن أسعار البيع تدرّ ما يفوق الربح الوسطي.

رابعاً ـ يمكن لأحد التجار أن يخفّض سعر البيع (وهذا لا يزيد عن تقليص للربح المعتاد الذي يضيفه إلى السعر) لكي يقوم رأسمال أكبر بدوران أسرع ضمن مشروعه. غير أن هذه الأشياء كلها، تتعلق بالمنافسة بين التجار لا أكثر.

لقد سبق أن بيّنا في الكتاب الأول من رأس المال(**) أن ارتفاع أو هبوط أسعار السلع لا يحدد كتلة فائض القيمة التي يُنتجها رأسمال معين، ولا يحدّد معدل فائض القيمة، رغم أن سعر الوحدة السلعية، وبالتالي ذلك الجزء من هذا السعر الذي يقابل فائض القيمة، يمكن أن يكون أكبر أو أصغر تبعاً للكمية النسبية من السلع التي تُنتجها كمية معينة من العمل. إن أسعار أية كمية من السلع إنما تتحدد، بمقدار ما تتطابق هذه الأسعار مع القيم، بالكمية الكلّية من العمل المتشيىء في هذه السلع. فإنْ تشيأ عمل قليل في كمية كبيرة من السلع يكون سعر السلعة المفردة متدنياً وفائض القيمة الماثل فيها ضئيلاً. [320] أما كيف ينقسم العمل المتجسد في سلعة ما إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع الأجر، وأي جزء من سعر السلعة يمثل فائض القيمة، فلا يمت ذلك بصلة إلى الكمية الإجمالية لهذا العمل، ولا إلى سعر السلعة، بالتالي. ولكن معدل فائض القيمة لا يتوقف على المقدار المطلق لفائض القيمة الذي يحتويه سعر السلعة المفردة، بل يتوقف على مقداره النسبي، على نسبته إلى الأجور التي تتضمنها السلعة نفسها. لذا يمكن لهذا المعدل أن يكون كبيراً، رغم أن المقدار المطلق لفائض القيمة في كل وحدة سلعية قد يكون صغيراً. وإن هذا المقدار المطلق لفائض القيمة في كل وحدة سلعية يتوقف، في المقام الأول، على إنتاجية العمل، ويتوقف، في المقام الثاني فقط، على انقسامه إلى عمل مدفوع وعمل غير مدفوع الأجر.

أما بالنسبة إلى سعر البيع التجاري فإن سعر الإنتاج يؤلف الآن شرطه الخارجي المعطى.

(*) البروفيسور فيلهلم روشر، المرجع المذكور، الفقرة 60، ص103.

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص 542 ـ 552، [الطبعة العربية، ص 637-649].

لقد كان مستوى الأسعار التجارية المرتفع للسلع في الفترات السابقة يرجع إلى 1) ارتفاع أسعار الإنتاج، أي تدني إنتاجية العمل؛ 2) غياب معدل عام للربح، حيث استولى رأسمال التاجر لنفسه على حصة من فائض القيمة أكبر بكثير مما كانت ستؤول إليه لو كانت رؤوس الأموال تتمتع بحركية عامة. وإن زوال هذا الوضع، منظوراً إليه من كلا الجانبين هو، إذن، نتيجة لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي.

إن دورانات رأسمال التاجر قد تكون أطول أو أقصر، وقد يكون عددها في السنة أكثر أو أقل في مختلف فروع التجارة. وتتباين سرعة أو بطء الدوران في الفرع التجاري الواحد نفسه تبعاً لاختلاف أطوار الدورة الاقتصادية الكبرى Zyklus. مع ذلك ثمة عدد وسطي من الدورانات يتم اكتشافه(*) من خلال التجربة.

لقد رأينا من قبل أن دوران رأسمال التاجر يختلف عن دوران رأس المال الصناعي. وينبع ذلك من طبيعة الأشياء؛ فإن طوراً واحداً من دوران رأس المال الصناعي يبرز كدوران كامل لرأسمال التاجر ذاته، أو، في الأقل، لجزء منه. ولدوران رأسمال التاجر علاقة مختلفة بتحديد الربح وتحديد السعر.

يعبّر دوران رأس المال الصناعي عن الطابع الدوري لتجديد الإنتاج، وبالتالي فإن كتلة السلع التي تُطرح في السوق في فترة زمنية معينة تتوقف على ذلك، هذا من جهة. من جهة أخرى يؤلف زمن التداول حدّاً، وإن يكنْ قابلاً للتمدد، يقيّد، بهذا القدر أو ذاك، تكوين القيمة وفائض القيمة، لأنه يؤثر على سعة عملية الإنتاج. لذا يؤثر الدوران، لا [321] كعنصر إيجابي بل كعنصر مقيّد، تأثيراً مقرِّراً على كتلة فائض القيمة المنتجة سنوياً، وبالتالي على تكوين معدل الربح العام. بالمقابل، يؤلف معدل الربح الوسطي مقداراً معيناً بالنسبة إلى رأسمال التاجر. فهو لا يُسهم مباشرة في خلق الربح أو فائض القيمة، ولا يؤثر تأثيراً محدِّداً في تكوين معدل الربح العام إلّا بقدر ما يتلقى نصيبه من كتلة الربح كلها التي أنتجها رأس المال الصناعي بما يتناسب والجزء الذي يؤلفه رأسمال التاجر هذا من رأس المال الكلّي.

وكلما كان عدد دورانات رأس المال الصناعي أكبر، في ظل الشروط المبيّنة في (رأس المال، الجزء الثاني من الكتاب الثاني)، كانت كتلة الربح التي يُنتجها رأس المال هذا أكبر. صحيح أن الربح الكلّي يتوزع الآن، مع ثبات معدل عام للربح، على مختلف

(*) في الطبعة الأولى: ورد الفعل (wird) بصيغة الجمع (werden) حيث يعود على الدورانات وليس على عددها الوسطي. عُدّلت بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

رؤوس الأموال، ولكن لا بنسبة إسهامها المباشر في إنتاجه، بل وفقاً للجزء الصحيح الذي يؤلفه كل واحد منها من رأس المال الكلّي، أي بما يتناسب ومقدارها. ولا يغير هذا من جوهر الأمر شيئاً. فكلما كان عدد دورانات رأس المال الصناعي الكلّي أكبر، كبُرت كتلة الربح، كتلة فائض القيمة المنتجة سنوياً، وكَبُر بالتالي معدل الربح، في حال بقاء الظروف الأخرى على حالها. ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى رأسمال التاجر. فمعدل الربح، بالنسبة إليه، مقدار معين، وهو يتحدد، من جهة، بكتلة الربح التي أنتجها رأس المال الصناعي، ويتحدد، من جهة أخرى، بالمقدار النسبي لرأس المال التجاري الكلّي، أي بتناسبه الكمي مع مقدار رأس المال المسلّف في عمليتي الإنتاج والتداول. حقاً إن عدد دوراناته يؤثر تأثيراً محدِّداً في تناسبه مع رأس المال الكلّي، أي في المقدار النسبي من رأسمال التاجر اللازم للتداول؛ إذ من الواضح أن المقدار المطلق من رأسمال التاجر اللازم وسرعة دوران رأس المال هذا يتناسبان تناسباً عكسياً فيما بينهما؛ ولكن المقدار النسبي لرأسمال التاجر، أو الجزء الذي يؤلفه من رأس المال الكلّي، إنما يتحدد، في حال تساوي الظروف الأخرى، بمقداره المطلق. وإذا كان رأس المال الكلّي 10,000، وكان رأسمال التاجر $\frac{1}{10}$ منه، فإنه يساوي 1000؛ وإذا كان رأس المال الكلّي 1000 فإن $\frac{1}{10}$ منه = 100. إذن، فالمقدار المطلق لرأسمال التاجر يتباين، رغم بقاء مقداره النسبي ثابتاً، بتباين مقدار رأس المال الكلّي. غير أننا نفترض هنا أن مقداره النسبي، أي $\frac{1}{10}$ من رأس المال الكلّي، بمثابة مُعطى معين. ولكن مقداره النسبي هذا نفسه إنما يتحدد، بدوره، بفعل الدوران. فإذا دار بسرعة فإن مقداره المطلق سيكون مثلاً = 1000 في الحالة الأولى، و=100 في الحالة الثانية، ويكون مقداره النسبي بالتالي = $\frac{1}{10}$. أما إذا دار بصورة أبطأ فإن مقداره المطلق سيكون مثلاً = 2000 في الحالة الأولى، و=200 في الحالة الثانية. وبذا يكون مقداره النسبي قد ارتفع من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{1}{5}$ من رأس المال الكلّي. إن الظروف التي تقلص طول متوسط دوران رأسمال التاجر، مثل تطور وسائط النقل، تخفض بالنسبة نفسها (pro tanto) المقدار المطلق لرأسمال التاجر، فترفع بذلك معدل الربح العام. والعكس بالعكس. ويمارس نمط الإنتاج الرأسمالي المتطور، بالمقارنة مع العلاقات الاجتماعية السابقة، تأثيراً مزدوجاً على رأسمال التاجر: فإن كتلة أصغر من رأسمال التاجر الناشط فعلياً، تحقق دوران الكمية نفسها من السلع، كما تتضاءل نسبة رأسمال التاجر إلى رأسمال الصناعي وذلك بسبب الدوران الأسرع لرأسمال التاجر والسرعة الأكبر لعملية تجديد الإنتاج ـ وعلى ذلك بالضبط يرتكز الدوران الأسرع. من جهة ثانية، فمع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي يغدو كل الإنتاج إنتاجاً [322]

سلعياً، ولذلك يقع كل المنتوج بين أيدي الوسطاء المنفذين للتداول؛ يُضاف إلى ذلك أنه في ظل نمط الإنتاج السابق، الجاري على نطاق ضيق، كان القسم الأكبر من المنتجين يبيع سلعه إلى المستهلكين مباشرة، أو يصنعها بناء على طلباتهم الشخصية، باستثناء كتلة المنتوجات التي يستهلكها المنتجون عينياً (in natura) مباشرة وكثرة الخدمات التي كان يتم أداؤها عينياً. ورغم أن رأس المال التجاري، في ظل أنماط الإنتاج السابقة، كان أكبر نسبة إلى رأس المال السلعي الذي يدور بمساعدتها فقد كان:

1 ـ أصغر من الناحية المطلقة، لأن ذلك الجزء من المنتوج الكلّي، الذي يُنتَج كسلعة ويجب أن يدخل في التداول كرأسمال سلعي ويقع بيد التجار، إنما هو جزء بالغ الصغر بشكل مفرط؛ فهو أصغر، لأن رأس المال السلعي أصغر. ولكنه، في الوقت نفسه، أكبر نسبياً، لا بسبب أن دورانه أبطأ، ولا قياساً إلى كتلة السلع التي تدور بمساعدته. إنه أكبر أيضاً لأن سعر هذه الكتلة السلعية، وبالتالي رأسمال التاجر المسلّف فيها، هما أكبر مما في ظل الإنتاج الرأسمالي، بسبب تدني إنتاجية العمل، بحيث أن القيمة نفسها تتمثل في كتلة من السلع أقل.

2 ـ واستناداً إلى نمط الإنتاج الرأسمالي للإنتاج، لا يقتصر الأمر على إنتاج كتلة أكبر من السلع (آخذين في الحسبان تقلص قيمة السلع التي تؤلف هذه الكتلة)، بل يتعداه إلى أن الكتلة نفسها من المنتوج، كالقمح مثلاً، تشكل كتلة سلعية أكبر، نعني أن الجزء الأكبر منها يدخل في مجال التجارة. ومع ذلك فنتيجة لذلك يطرأ تزايد ليس فقط على كتلة رأسمال التاجر، بل على كل رأس المال الموظّف في التداول، كما هو الحال مثلاً في النقل البحري وسكك الحديد، والتلغراف، إلخ.

3 ـ ومع ذلك ـ وهذه هي وجهة النظر التي يخص عرضها «تنافس رؤوس الأموال» ـ فإن رأسمال التاجر الخامد أو شبه الناشط يتنامى بتقدم نمط الإنتاج الرأسمالي، وذلك [323] بقدر ما تزداد سهولة دخوله في تجارة المفرق، وبقدر ما تتطور المضاربة ويزداد فيض رأس المال الطليق.

ولكن، إذا افترضنا أن المقدار النسبي لرأسمال التاجر معين قياساً إلى رأس المال الكلّي، فإن تباين الدورانات بين مختلف فروع التجارة لا يؤثر في مقدار الربح الكلّي الذي يؤول إلى حصة رأسمال التاجر، ولا في معدل الربح العام. فربح التاجر لا يتحدد بكتلة رأس المال السلعي الذي يقوم التاجر بدورانه، بل يتحدد بمقدار رأس المال النقدي المسلّف لتوسط هذا الدوران. ولو افترضنا أن معدل الربح السنوي العام يبلغ 15% وأن التاجر يسلّف 100 جنيه، وأن رأسماله يقوم بدوران واحد في السنة، فإنه سوف يبيع

سلعه بـ 115. وإذا قام رأسماله بالدوران 5 مرات في السنة، فإن رأسماله السلعي، الذي اشتراه بسعر 100 سوف يُباع خمس مرات في السنة بسعر 103، أي أنه يبيع خلال السنة كلها، رأسمالاً سلعياً يبلغ 500 لقاء 515. وهذا يؤلف في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية ربحاً سنوياً يبلغ 15 عن رأسماله المسلّف البالغ 100. ولو كان الحال خلاف ذلك، لكان رأسمال التاجر يدرّ بما يتناسب وعدد دوراناته، ربحاً أكبر بما لا يقاس من ربح رأس المال الصناعي، وهذا يناقض قانون معدل الربح العام.

لذا، فإن عدد دورانات رأسمال التاجر في مختلف فروع التجارة يؤثر تأثيراً مباشراً على الأسعار التجارية للسلع. فارتفاع الإضافة التجارية للسعر، نعني مقدار الجزء الصحيح من الربح التجاري عن رأسمال معين، الذي يصيب سعر إنتاج وحدة سلعية، يتناسب عكسياً مع عدد دورانات رأسمال التاجر أو مع سرعة دورانه في مختلف فروع التجارة. فإن قام رأسمال التاجر بخمسة دورانات في السنة، أضاف إلى رأس المال السلعي الذي يمتلك القيمة نفسها، خُمس الزيادة التي يضيفها رأسمال تاجر آخر، لا يستطيع الدوران غير مرة واحدة في السنة، إلى رأسمال سلعي يمتلك القيمة نفسها.

إن تأثير زمن الدوران الوسطي، في مختلف فروع التجارة، على أسعار البيع ينحصر في أن كتلة الربح نفسها، التي تتحدد، فيما يتعلق بمقدار معين من رأسمال التاجر، بمعدل الربح السنوي العام، أي تتحدد بمعزل عن الطابع الخاص للعمليات التجارية التي يقوم بها رأس المال هذا، إن هذه الكتلة تتوزع بصورة متباينة على الكتل السلعية ذات القيمة الواحدة، بما يتناسب وسرعة الدوران، بحيث إذا قام رأسمال التاجر بالدوران 5 مرات في السنة، فإن $\frac{15\%}{5}$ = 3% تُضاف إلى سعر السلعة، وإذا قام بدوران واحد في السنة فإن 15% تُضاف إلى هذا السعر.

[324] وهكذا، فإن نفس النسبة من الربح التجاري ترفع سعر بيع السلع، في مختلف فروع التجارة، بنسب مئوية مختلفة، محسوبة على أساس قيمة هذه السلع، وذلك بما يتناسب وأزمنة الدوران في هذه الفروع.

وبالعكس، لا يؤثر زمن دوران رأس المال الصناعي أي تأثير على مقدار قيمة الوحدة المُنتَجَة من السلع، رغم أنه يؤثر على كتلة القيم وفائض القيم التي ينتجها رأسمال معين خلال فترة زمنية معينة، لأنه يؤثر على كتلة العمل المستغلّ. وبالطبع فإن هذا الواقع ينطمس ويبدو في مظهر آخر مختلف، ما إن تتوجه أنظارنا إلى أسعار الإنتاج، ولكن سبب ذلك يعود ببساطة إلى أن أسعار إنتاج مختلف السلع تنحرف عن قيمها وفقاً للقوانين التي صغناها من قبل. وإذا ما أخذنا عملية الإنتاج الكلّية، ونظرنا إلى مجمل

كتلة السلع التي أنتجها رأس المال الصناعي الكلّي، لوجدنا على الفور أنها تؤكد القانون العام.

وعليه، بينما تعيدنا المعاينة الأكثر دقة لتأثير زمن الدوران على تكوين رأس المال الصناعي للقيمة، إلى القانون العام، إلى أساس الاقتصاد السياسي، وهو أن قيم السلع تتحدد بما تحتويه من وقت عمل، فإن تأثير دورانات رأسمال التاجر على الأسعار التجارية يكشف عن ظاهرات تبدو، في حال غياب تحليل بعيد الغور للحلقات الوسيطة، وكأنها تفترض أن الأسعار تتحدد بصورة اعتباطية صرف، أي تتحدد بالضبط بواقع أن رأس المال عزم فجأة على نيل كمية معينة من الربح خلال السنة. وبسبب من هذا التأثير الذي تمارسه الدورانات، يبدو الأمر ظاهراً وكأن عملية التداول، بما هي عليه، هي التي تقرر، في حدود معينة، أسعار السلع، بصورة مستقلة عن عملية الإنتاج. إن سائر التصورات السطحية والمقلوبة عن العملية الكلّية لتجديد الإنتاج مستمدة من معاينة رأسمال التاجر، ومن التصورات التي تولّدها حركاته الخاصة في عقول الوسطاء المنفذين للتداول.

وإذا كان تحليل الصلة الفعلية، الباطنية الملازمة لعملية الإنتاج الرأسمالية، هو، كما أدرك القارىء لأسفه، شيء بالغ التعقيد ويتطلب عملاً جاداً تماماً؛ وإذا كان إرجاع الحركة المرئية، الظاهرية المحض، إلى الحركة الباطنية الفعلية، مهمة ملقاة على عاتق العلم، فمن الجلي جلاءً لا لبس فيه أن التصورات التي تنبثق في عقول الوسطاء المنفذين للإنتاج ووسطاء التداول الرأسماليين بصدد قوانين الإنتاج، لا بد أن تنحرف بعيداً عن هذه القوانين، ولا تزيد عن انعكاس للحركة الظاهرية في الوعي. إن تصورات التاجر والمضارب في البورصة، والمصرفي هي، بالضرورة، تصورات مقلوبة رأساً على عقب. [325] أما تصورات الصناعيين فإنها تغدو محرّفة بتأثير أفعال التداول، التي يخضع لها رأسمالهم، وبتأثير مساواة معدل الربح العام(41). وتلعب المنافسة، هي الأخرى، دوراً

(41) أدناه ملاحظة بالغة السذاجة ولكنها صائبة تماماً في الوقت عينه: «مؤكد أن هذا الظرف، المتمثل بالحصول على السلعة الواحدة نفسها بأسعار متباينة جوهرياً من باعة مختلفين، يعود في أحيانٍ كثيرة إلى حساب مغلوط». (فيللر و أودرمان، مجمل الحساب التجاري، الطبعة السابعة، 1859، ص [451]). (*Feller und Odermann, Das Ganze der Kaufmännischen Arithmetik, 7.* Auflage, 1859 [S. 451]). ويبين ذلك كيف يغدو تحديد الأسعار نظرياً صرفاً، أي تجريدياً.

مقلوباً في هذه العقول. فإذا كانت حدود القيمة وفائض القيمة معينة، فإن من اليسير تماماً أن ندرك كيف تعمل المنافسة بين رؤوس الأموال على تحويل القيم إلى أسعار إنتاج، ثم تحويلها لاحقاً إلى أسعار تجارية، وتحويل فائض القيمة إلى ربح وسطي. ولكن بدون معرفة هذه الحدود لا يمكن على الاطلاق فهم السبب الذي يجعل المنافسة توصل معدل الربح العام إلى هذا المستوى دون ذاك، إلى 15% وليس إلى 1500%. إن بوسع المنافسة، في أحسن الأحوال، أن توصل معدل الربح العام إلى مستوى واحد. ولكنها لا تتضمن على الاطلاق أي عنصر يحدّد هذا المستوى نفسه.

لذا يبدو الدوران من منظور رأسمال التاجر وكأنه هو الذي يحدّد الأسعار. من جهة ثانية، ما دامت سرعة دوران رأس المال الصناعي، بحدود ما تتيح لرأسمال معين استغلال عمل أكثر أو أقل، تمارس تأثيراً مقرِّراً ومحدِّداً على كتلة الربح، وبالتالي على معدل الربح العام، فإن رأس المال التجاري يتلقى معدل الربح من الخارج، فتمَّحي الصلة الباطنية التي تربط هذا المعدل بتكوين فائض القيمة تماماً. وإذا كان رأس المال الصناعي نفسه، في حال بقاء الشرط الأخرى ثابتة، وبخاصة بقاء التركيب العضوي نفسه، يقوم بالدوران أربع مرات بدلاً من مرتين في السنة، فإنه يُنتج ضعف المقدار من فائض القيمة وبالتالي من الربح؛ ويتضح ذلك بجلاء ما دام رأس المال هذا يتمتع، وبمقدار ما يتمتع، باحتكار نمط إنتاج متطور يتيح له تعجيل الدوران. وبالعكس، تتجلى الفوارق في أزمنة الدوران بين مختلف فروع التجارة في أن الربح المستمد من دوران واحد يقوم به رأسمال سلعي معين، يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد دورانات رأس المال النقدي، الذي يحقق دوران رأس المال السلعي هذا. إن الأرباح الصغيرة والعائدات السريعة (Small profits and quick returns) هي، بالنسبة إلى صاحب الدكان (shopkeeper) المبدأ الذي يسير عليه مبدئياً.

[326] ومع ذلك، فمن المفهوم بذاته أن قانون دورانات رأسمال التاجر في كل فرع من فروع التجارة ـ حتى بصرف النظر عن تناوب دورانات أسرع وأبطأ تعوّض بعضها بعضاً ـ لا يتسم بأهمية إلّا بالنسبة إلى دورانات وسطية لمجمل رأس المال التجاري الموظف في هذا الفرع. فرأسمال آ الذي ينشط في نفس الفرع الذي ينشط فيه رأس المال ب، قد يقوم بدورانات أكثر أو أقل من العدد الوسطي. وفي هذه الحالة يكون عدد دورانات رؤوس الأموال الأخرى بالمثل أقل أو أكثر. وهذا لا يغير في شيء من دوران الكتلة الكلّية لرأس المال التجاري الموظّفة في هذا الفرع. لكن ذلك يتسم بأهمية حاسمة

بالنسبة إلى التاجر الفرد أو تاجر المفرق. ففي هذه الحالة يجني ربحاً فائضاً، تماماً مثلما يجني الرأسماليون الصناعيون ربحاً فائضاً عندما ينتجون في ظل أوضاع أفضل من الشروط الوسطية. وإذا ما تطلبت المنافسة ذلك، فإن بوسعه أن يبيع بسعر أرخص من أقرانه، من دون أن يخفض ربحه دون المتوسط. وإذا كان بوسعه شراء الشروط التي تتيح له أن يقوم بدوران رأسماله بوتيرة أسرع، مثل موقع مخزن البيع، فإن باستطاعته أن يدفع إيجاراً خاصاً لقاء ذلك، أي أن جزءاً من ربحه الفائض يتحول إلى ريع عقاري.

[327]

الفصل التاسع عشر

رأسمال التجارة بالنقد

إن الحركات التكنيكية الصرف، التي يقوم بها النقد في عملية تداول رأس المال الصناعي، وأيضاً، كما يمكن لنا أن نضيف الآن، رأسمال التجارة بالسلع (نظراً لأنه يضطلع بجزء من حركة رأس المال الصناعي في التداول، بوصفها حركته الذاتية الخاصة به) ـ إن هذه الحركات، التي تصبح وظيفة مستقلة لرأسمال خاص يمارسها هي، وهي وحدها، باعتبارها عمليات خاصة به، تحوّل رأس المال هذا إلى رأسمال تجارة بالنقد. إن جزءاً من رأس المال الصناعي، وبعبارة أدق، جزءاً من رأسمال التجارة بالسلع كذلك، يوجد، على الدوام في شكل نقدي ليس فقط كرأسمال نقدي عموماً، بل كرأسمال نقدي منخرط في أداء هذه الوظائف التكنيكية. لكن ثمة جزء معيَّن ينفصل عن رأس المال الكلّي وينفرد في شكل رأسمال نقدي لتنحصر وظيفته الرأسمالية بالضبط في القيام بهذه العمليات لأجل كامل طبقة الرأسماليين، صناعيين وتجاراً. ومثلما جرى الحال مع رأسمال التجارة بالسلع، فإن جزءاً معيناً من رأس المال الصناعي الموجود في عملية التداول في شكل رأسمال نقدي، ينفصل عنه فيضطلع بعمليات عملية تجديد الإنتاج لصالح الباقي من رأس المال الكلّي. وإن حركات رأس المال النقدي هذا، هي إذن حركات جزء منفصل ومستقل عن رأس المال الصناعي المنخرط في عملية تجديد إنتاجه.

ولا يظهر رأس المال في الشكل النقدي كنقطة ابتداء ونقطة انتهاء الحركة، إلّا عندما وبمقدار ما يوظّف لأول مرة ـ وهذا هو الحال أيضاً مع التراكم. أما بالنسبة إلى أي رأسمال منخرط سلفاً في عملية حركته، فإن نقطة البدء ونقطة الإنتهاء هما، كلتاهما، نقطة انتقالية لا غير. وبما أن رأس المال الصناعي، منذ خروجه من ميدان الإنتاج حتى

عودته إليه، ينبغي أن يجتاز الاستحالة التالية (سَ ـ ن ـ س)، فإن ن، كما اتضح ذلك [328] في التداول السلعي البسيط، لا يمثل في الواقع النتيجة النهائية لطور واحد من الاستحالة إلّا ليصبح نقطة البدء في طور معاكس يكمل الطور الأول. ورغم أن (س ـ ن) الخاصة برأس المال الصناعي تمثل دوماً (ن ـ س ـ ن) بالنسبة إلى رأس المال التجاري، فإن العملية الفعلية بالنسبة لهذا الأخير هي (س ـ ن ـ س) باستمرار، ما إن يشرع في نشاطه. ولكن رأس المال التجاري يؤدي الفعل (س ـ ن) والفعل (ن ـ س) في آنٍ واحدٍ، نقصد بذلك أنه لا يوجد رأسمال واحد في المرحلة (س ـ ن) بينما يكون آخر في المرحلة (ن ـ س)، بل أن رأس المال الواحد ذاته يشتري باستمرار ويبيع باستمرار في آنٍ واحدٍ، بسبب استمرارية عملية الإنتاج؛ فهو ماثل على الدوام في المرحلتين كلتيهما في آنٍ واحدٍ معاً. إذ، بينما يتحول جزء منه إلى نقد ليتحول فيما بعد إلى سلعة مجدداً، يتحول جزء آخر منه، في الوقت نفسه، إلى سلعة، ليتحول فيما بعد مجدداً إلى نقد.

إن قيام النقد بوظيفة وسيلة تداول أم وسيلة دفع، يتوقف على شكل تبادل السلع. إذ يتوجب على الرأسمالي، في الحالتين كلتيهما، أن يدفع النقد باستمرار إلى كثرة من الأشخاص، وأن يتلقى النقد باستمرار بمثابة تسديد من كثرة من الأشخاص. إن هذه العملية التكنيكية الصرف التي تقوم على الدفع بالنقد والتسديد بالنقد تؤلف، لذاتها، عملاً، وهو عمل يحتّم حساب الموازين، وأعمال تسوية المدفوعات ما دام النقد يؤدي وظيفته كوسيلة دفع. وينتمي هذا العمل إلى تكاليف التداول، فليس هذا بعمل خالق لقيمة. ويجري اختزال هذا العمل بحيث يتولاه قسم خاص من الوسطاء المنفذين أو الرأسماليين من أجل بقية الطبقة الرأسمالية بأسرها.

وينبغي أن يتوافر دوماً جزء معين من رأس المال تحت اليد بهيئة كنز، رأسمال نقدي كامن: احتياطي من وسائل الشراء، احتياطي من وسائل الدفع، رأسمال غير مستثمر ماثل في شكل نقدي في انتظار استخدامه؛ وأن جزءاً من رأس المال يتدفق عائداً في هذا الشكل باستمرار. وعلاوة على استلام النقد والتسديد بالنقد ومسك الحسابات، يحتّم ذلك حفظ كنز مما يؤلف مرة أخرى عملية خاصة. والواقع، إن الكنز ينحلّ باستمرار إلى وسائل تداول ووسائل دفع، ويعاد تكوينه باستعادة النقد عن طريق المبيعات والمدفوعات مستحقة الأجَل؛ وأن هذه الحركة المستمرة التي يقوم بها جزء من رأس المال الموجود بهيئة نقد، المفصولة عن وظيفة رأس المال نفسه، أن هذه العملية التكنيكية الصرف تستدعي عملاً خاصاً وتكاليف خاصة هي تكاليف التداول.

إن تقسيم العمل يؤدي إلى واقع أن هذه العمليات التكنيكية، التي تقتضيها وظائف رأس المال، يجري تنفيذها قدر الإمكان لصالح مجمل طبقة الرأسماليين، على يد قسم خاص من الوسطاء المنفذين أو الرأسماليين بوصفها وظيفة محصورة بهم، أو متركزة بين أيديهم. وذلك، كما هو الحال مع رأسمال التاجر، تقسيم للعمل بمعنى مزدوج. إذ يظهر [329] فرع خاص من الأعمال، ولما كان يخدم، بصفته هذه، الآلية النقدية لمجمل الطبقة، فإنه يتركز، ويُمارس على نطاق واسع؛ وهنا أيضاً يجري تقسيم آخر للعمل داخل هذا الفرع الخاص نفسه، من خلال انقسامه إلى فروع شتى، مستقلة عن بعضها بعضاً، ومن خلال تشكيل جهاز خاص في كل واحد من هذه الفروع (مكاتب ضخمة، عدد لا يحصى من المحاسبين وأمناء الصندوق، تقسيم عمل واسع). إن دفع النقود، واستلام المدفوعات، وتسوية الموازين، ومسك الحسابات الجارية، وخزن النقود، إلخ، تنفصل عن النشاطات التي تجعل هذه العمليات التكنيكية ضرورية، فتجعل من رأس المال المسلّف في هذه الوظائف رأسمال متاجرة بالنقد.

إن مختلف العمليات التي يفضي انفرادها واستقلالها كفروع خاصة من الأعمال إلى نشوء المتاجرة بالنقد، تنجم عن مختلف تعريفات النقد ذاته وعن وظائفه، التي ينبغي لرأس المال في شكله النقدي أن يؤديها بالمثل.

لقد سبق أن أشرت إلى أن النقد عموماً قد نما في الأصل عن تبادل المنتوجات بين مختلف الجماعات المشاعية[42].

وعليه، فإن التجارة بالنقد، أي التجارة بالسلعة النقدية تنشأ بادىء الأمر عن العلاقات الدولية. ونظراً لوجود العملات الخاصة في مختلف البلدان، يتعين على التجار الذين يقومون بالشراء من بلدان أجنبية، أن يبدّلوا عملاتهم الوطنية بعملات محلية، والعكس بالعكس، أو أن يبدّلوا مختلف العملات بسبائك من الفضة والذهب الخالصين بوصفهما نقداً عالمياً. من هنا منشأ أعمال التصريف التي يمكن اعتبارها أساساً من الأسس الناشئة [330] بصورة طبيعية للتجارة المعاصرة بالنقد[43]. ونشأت عن ذلك بنوك التصريف، التي

---

(42) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 27.

(43) «نظراً للتنوع الكبير للعملات من ناحية وزنها وعيارها، وكثرة أختامها من الأمراء والمدن الذين يملكون حق سك النقود، نشأت في كل مكان ضرورة استخدام العملة المحلية، في الحالات التي كانت الأعمال التجارية فيها تتطلب تسوية المدفوعات بعملة واحدة فقط. لذا كان التجار الذين يتوجهون إلى سوق من الأسواق الأجنبية، يتزودون بسبائك من الفضة الخالصة، وكذلك من

صارت الفضة (أو الذهب) تؤدي فيها، خلافاً للعملة الدارجة، وظيفة نقد عالمي يُعرف الآن بوصفه نقداً مصرفياً أو نقداً تجارياً. ولقد سبق أن تطورت أعمال التصريف في روما واليونان انطلاقاً من صفقات تصريف النقود بالمعنى الدقيق للكلمة، أي بمقدار ما كانت هذه الأعمال تنحصر في تسليم حوالات دفع إلى المسافرين، من جانب صرّاف نقود في بلد معين إلى صرّاف نقود في بلد آخر.

إن المتاجرة بالذهب والفضة بوصفهما سلعتين (مواد أولية لصنع مواد الترف) تؤلف القاعدة التي نشأت بصورة طبيعية للمتاجرة بالسبائك (Bullion trade)، أي التجارة التي تتوسط وظائف النقد بوصفه نقداً عالمياً. إن هذه الوظائف، كما بيّنا من قبل (رأس

= الذهب بالطبع، بغية التمكن من الدفع نقداً. وبالطريقة ذاتها كانوا يبدّلون العملات المحلية التي حصلوا عليها بسبائك من الفضة أو الذهب، لدى شروعهم بالعودة إلى بلادهم. وهكذا، فإن أعمال تصريف النقود، أي تبديل سبائك المعادن الثمينة بعملات محلية، وبالعكس، تحولت إلى مشاريع مربحة، واسعة الانتشار». (هولمان، تاريخ مدن القرون الوسطى، المجلد الأول، بون، 1826. *Hüllmann, [Geschichte des]Städtewesen des Mittelalters,* Erster Theil, Bonn, 1826, S. 437-438) «بنك التصريف (Wechselbank) لم يستمد إسمه... من كمبيالة (Wechsel) ولا من سندات التحويل (Wechcsellbrief) بل من عبارة تبديل شتى أصناف النقود [Wechseln der Geldsorten]. فقبل وقت طويل من تأسيس بنك تصريف أمستردام عام 1609 كان هناك في المدن التجارية الهولندية صرّافو نقود ودكاكين تصريف، بل حتى بنوك تصريف... وكان عمل هؤلاء الصرّافين يقوم في تبديل مختلف أصناف العملات المتنوعة التي يأتي بها التجار الأجانب إلى البلاد لقاء العملات الدارجة. وتوسعت دائرة نشاطهم بالتدريج... وأصبحوا خزنة النقد وأصحاب مصارف. ولكن سلطات أمستردام رأت في جمع مهنة خزن النقد والتصريف خطراً داهماً، وتفادياً لهذا الخطر قررت إنشاء مؤسسة ضخمة تتولى كلاً من خزن النقد وتصريفه وتعمل علناً بموجب ميثاق. وكان بنك تصريف أمستردام الشهير الذي انشىء عام 1609، هو هذه المؤسسة. وعلى غرار ذلك تماماً نشأت بنوك التصريف في البندقية وجنوا وستوكهولم وهامبورغ بسبب الحاجة المستمرة إلى تبديل شتى أصناف النقود. وإن بنك هامبورغ للتصريف هو الوحيد، من بينها جميعها، الذي ما يزال قائماً حتى اليوم، نظراً لأن الحاجة إلى مثل هذه المؤسسة ما تزال ماثلة في هذه المدينة التجارية، التي لا تسك العملات الخاصة بها»، إلخ. (س. فيسرنغ، موجز في الإدارة العملية للدولة، أمستردام، 1860-1861، المجلد الأول، ص 247 ـ 248).

(S. Vissering, *Handboek van Praktische Staathuishoudkunde,* Amsterdam, 1860-1861, I, p. 247-248).

المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ج) ثنائية: نقل النقد بين مختلف ميادين التداول الوطنية لتسوية المدفوعات العالمية، وتصدير رأس المال بحثاً عن الفائدة؛ بموازاة ذلك، هناك حركة المعادن الثمينة من أماكن استخراجها إلى السوق العالمية وتوزيع ما استُخرج منها على مختلف ميادين التداول الوطنية. وقد ظل الصاغة في إنكلترا يقومون بوظيفة مصرفيين خلال الشطر الأكبر من القرن السابع عشر. غير أننا سنهمل تماماً الأسلوب الذي تطورت به تسوية المدفوعات العالمية إلى تجارة بواسطة الكمبيالات، إلخ، كما نهمل كل ما يتعلق بالعمليات الخاصة بالسندات المالية، وباختصار كل الأشكال الخاصة بنظام الائتمان، التي لا تعنينا في الوقت الحاضر.

إن العملة الوطنية، بوصفها نقداً عالمياً، تخلع طابعها المحلي؛ وتجد عملة وطنية معينة التعبير عنها في عملة وطنية أخرى، فينحصر كل شيء فيما تحتويه من ذهب أو [331] فضة، في حين أن هذين الأخيرين، باعتبارهما السلعتين المتداولتين كنقدٍ عالمي، ينحصران في الوقت ذاته في العلاقة المتبادلة بين قيمتيهما، وهي علاقة تتغير باستمرار. وإن التوسط لتحقيق عمليات معينة هو ما يتخذه تاجر النقد مهنة خاصة به. وهكذا، فإن أعمال التصريف والمتاجرة بالسبائك هما الشكلان الأصليان لتجارة النقد، اللذان ينبثقان من الوظائف المزدوجة للنقد بوصفه: عملة وطنية ونقداً عالمياً.

وتفضي عملية الإنتاج الرأسمالية، والتجارة عموماً، حتى وإن كانت ترتكز على نمط إنتاج ما قبل رأسمالي، إلى ما يلي:

أولاً ـ تكدّس النقد بهيئة كنز، وهذا يعني الآن، ذلك الجزء من رأس المال الذي ينبغي أن يكون موجوداً دوماً بشكل نقدي كرصيد احتياطي لوسائل الدفع والشراء. وهذا هو الشكل الأول للكنز الذي يُعاود به الظهور في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، ويتكوّن عموماً عند تطور رأس المال التجاري في الأقل. ويصحّ كلا الاثنين على التداول الوطني كما على التداول العالمي، سواء بسواء. ويسيل هذا الكنز على الدوام، فهو يتدفق دوماً إلى التداول، ويعود منه بلا انقطاع. أما الشكل الثاني للكنز، فهو رأس المال البائر، الهاجع مؤقتاً في شكل نقد؛ ويتضمن ذلك رأس المال النقدي الذي تراكم حديثاً ولم يوظّف بعد. وإن تكوين الكنز يخلق وظائف ضرورية تقوم، أولاً، على خزنه، ومسك الحسابات، إلخ.

ثانياً ـ إنفاق النقد في الشراء، وجمعه عند البيع، ودفع النقد واستلامه عند

المدفوعات، وتسوية المدفوعات، إلخ. ويؤدي تاجر النقد سائر هذه الأعمال للتجار والرأسماليين الصناعيين، بادىء الأمر، باعتباره خازناً بسيطاً[44].

[332] وتتطور تجارة النقد تطوراً تاماً ما إن تقترن بوظائفها الاعتيادية، وظائف الاقراض والاقتراض والتجارة على أساس الائتمان ـ وهذا ما يحدث دائماً في بدايتها بالذات. ونتناول هذه المسألة في الجزء التالي، عند بحث رأس المال الحامل للفائدة.

إن تجارة السبائك ذاتها، أي نقل الذهب أو الفضة من بلد إلى آخر، ليست سوى نتيجة لتجارة السلع، وهي تتحدد بسعر الصرف، الذي يعبّر عن وضع المدفوعات

(44) «لعل مؤسسة خازن النقد لم تحتفظ في أي مكان بطابعها الأصلي، المستقل، كما في المدن التجارية الهولندية (حول منشأ مؤسسة خزنة النقد في أمستردام أنظر إي. لوزاك، المملكة الهولندية، [لايدن، 1782]، الجزء الثالث. E. Luzac, *Holland's rijkdom,* [Leyden, 1782], deel. III) وتتطابق وظائف الخازن، جزئياً، مع وظائف بنك تصريف أمستردام القديم. إن خازن النقد يقبض من التجار الذين يتوجهون إلى خدماته، مبلغاً معيناً من النقد فيفتح لهم بهذا المبلغ «إعتماداً» «credit» في سجلاته؛ بعد ذلك، يرسلون له طلبات الديون المستحقة لهم ويقبض النقود عنهم بناء على هذه الطلبات ويفتح لهم إعتماداً بمبلغ معين؛ ويقوم مقابل ذلك بتسديد الكمبيالات المستحقة عليهم (kassier briefjes) ويسجل مقاديرها كديون على حسابهم الجاري. ويتقاضى الخازن عن أعمال جمع الإيراد وتسديد الديون عمولة ضئيلة، لا تؤمن له أجراً كافياً لقاء عمله إلّا بفضل ضخامة المبادلات التي يتولى أمرها بين الطرفين... وعند تسوية المدفوعات بين اثنين من التجار، يتعاملان مع الخازن الواحد نفسه، فإن العملية تتم ببساطة بالغة عبر حساب متبادل بينما يسوي الخازن الديون المتبادلة لهؤلاء كل يوم. إن عمل الخازن يقوم إذن في توسط هذه المدفوعات؛ وهو يستبعد بالتالي المشروعات الصناعية والمضاربات وفتح اعتمادات بلا رصيد؛ ذلك لأن القاعدة يجب أن تنص هنا على أن الخازن لا يقوم بأية مدفوعات عن الشخص الذي فتح له حساباً إذا كانت هذه المدفوعات تزيد عن مقادير أملاكه» (فيسرنغ Vissering، المرجع المذكور، ص 243-244). أما بصدد اتحادات الخزينة الموحّدة في البندقية «إن حاجة البندقية، وموقعها الجغرافي، حيث كان حمل ونقل النقود المسكوكة أصعب مما في أي مكان آخر، دفعا تجار الجملة في هذه المدينة... إلى انشاء إتحادات لخزينة موحدة شريطة ضمان حماية ورقابة وإدارة مناسبة، وكان أعضاء مثل هذا الإتحاد يودعون مبالغ معينة، ويسحبون عليها حوالات لدائنيهم، حيث يُطرح المبلغ من حساب المدين في صفحة مخصصة لذلك من سجل الحسابات ويُضاف المبلغ إلى حساب الدائن. وهذه هي البداية الأولى لما يسمى بنوك التحويل. إن هذه الإتحادات قديمة. ولكن إذا ما نُسبت إلى القرن الثاني عشر، فإنها ستُخلط بمؤسسة الدولة للتسليف، التي أنشئت عام 1171» (هولمان *Hüllmann*، المرجع المذكور، ص 453 ـ 454).

العالمية، وأسعار الفائدة في مختلف الأسواق. إن تاجر السبائك، بما هو عليه، لا يفعل شيئاً غير توسط تحقيق هذه النتيجة.

لقد رأينا عند معاينة النقد (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث) والطريقة التي تنشأ بها حركاته وخصائص شكله من التداول السلعي البسيط، أن حركة كتلة النقد المتداول كوسيلة شراء ووسيلة دفع تتحدد بفعل استحالات السلع، بفعل حجم وسرعة هذه الاستحالات، وهي، كما نعلم الآن، ليست سوى لحظة من لحظات عملية تجديد الإنتاج الكلّية. أما ما يتعلق بالحصول على مادة النقد ـ الذهب والفضة ـ من أماكن إستخراجها، فإن ذلك ينحصر في مبادلة مباشرة للسلع، مبادلة الذهب والفضة كسلعتين، مقابل سلع أخرى، وهذا بدوره لحظة من لحظات تبادل السلع، شأن الحصول على الحديد أو غيره من المعادن عن طريق المبادلة. أما حركة المعادن الثمينة في السوق العالمي (ونغض النظر، هنا، عن تلك الحركة لأنها تعبّر عن إقراض رأس المال الذي يحصل أيضاً في شكل رأسمال سلعي) فإنها تتحدد تماماً بالتبادل العالمي للسلع، مثلما أن حركة النقد كوسيلة شراء ووسيلة دفع داخل البلاد، تتحدد هي الأخرى بالتبادل [333] السلعي الداخلي. إن إستيراد وتصدير المعادن الثمينة من ميدان تداول وطني إلى آخر، بمقدار ما ينشآن عن هبوط محض في قيمة العملة الوطنية، أو عن نظام المعدنين، لا يمتان بصلة إلى تداول النقد بما هو عليه، ولا يمثّلان سوى محض تصحيح للإختلالات الناشئة عن التدخل الاعتباطي للدولة. أما ما يتعلق أخيراً بالكنوز التي تؤلف أرصدة احتياطية من وسائل الشراء أو وسائل الدفع، سواء لأجل التجارة الداخلية أم الخارجية، فإنها في الحالتين ليست سوى ترسبات ضرورية لعملية التداول، وذلك بمقدار ما تمثل محض شكل لرأسمال بائر على نحو مؤقت.

ولما كان تداول النقد برمته هو، من حيث حجمه وأشكاله وحركته، محض نتيجة لتداول السلع، وكان تداول السلع لا يمثل، من وجهة النظر الرأسمالية، سوى عملية تداول رأس المال (وتتضمن هذه العملية مبادلة رأس المال مقابل الإيراد، ومبادلة إيراد بإيراد، بمقدار ما يتحقق إنفاق الإيراد من خلال تجارة المفرق) فمن الجلي تماماً أن تجارة النقد لا تقتصر على أن تتوسط فحسب النتيجة الختامية للتداول السلعي وتداول النقد، ولا أن تتوسط نمط تجلّي ظاهرة هذا التداول. فتداول النقد هذا ذاته، بوصفه لحظة من لحظات التداول السلعي، شيء معطى بالنسبة لتجارة النقد. فما تتوسطه هذه الأخيرة هو القيام بالعمليات التكنيكية لتداول النقد، حيث تعمل على تركيزها واختصارها وتبسيطها. إن تجارة النقد لا تشكل كنوزاً، بل توفر الوسائل التكنيكية لاختزال تكوين

الكنوز هذا، بمقدار ما يكون ذلك طوعياً (وليس تعبيراً عن هجوع رأس المال بائراً بدون توظيف، أو عن اضطراب عملية تجديد الإنتاج)، إلى الحدّ الأدنى اقتصادياً، نظراً لأنه ليست ثمة حاجة بهذا الرصيد الاحتياطي من وسائل الشراء والدفع، حينما يُدار هذا الرصيد لصالح طبقة الرأسماليين كلها، لأن يكون بنفس الضخامة التي ينبغي أن يكون عليها حينما يديره كل رأسمالي على انفراد. وفي تجارة النقد لا يتم شراء المعادن الثمينة بل توزيعها، ما دام شراؤها قد تم في عملية تجارة السلع. وإن تجارة النقد تسهّل تسوية الموازين، بمقدار ما يقوم النقد بوظيفة وسيلة دفع، فتقوم هذه، عبر الآلية الاصطناعية لتسوية الموازين هذه، بتقليص كتلة النقد اللازمة لذلك؛ ولكنها لا تحدد صلة هذه المدفوعات المتبادلة ولا حجمها. فالكمبيالات والصكوك، مثلاً، التي تُبادل لقاء بعضها بعضاً في البنوك ودور المقاصة (Clearing houses)، تمثل صفقات مستقلة تماماً؛ فهي نتائج عمليات معينة؛ ويقتصر الأمر هنا على إجراء أفضل تسوية تكنيكية لهذه النتائج. وبحدود ما يتم تداول النقد كوسيلة شراء، فإن نطاق وعدد عمليات الشراء والبيع يكونان مستقلين تماماً عن تجارة النقد. وبوسع هذه الأخيرة أن تختزل فقط العمليات التكنيكية [334] التي تصاحب هذه الصفقات فتقلص بذلك كتلة النقد الملموس الضروري لدوران معين.

وهكذا، فإن تجارة النقد في شكلها الصافي، الذي ندرسها به هنا، أي مفصولة عن نظام الائتمان، لا صلة لها إلّا بجانب تكنيكي لواحدة من لحظات تداول السلع، ونعني بذلك تداول النقد ووظائف النقد المختلفة الناجمة عنه.

وهذا ما يميز تجارة النقد، جوهرياً، عن تجارة السلع التي تتوسط تحول السلع وتبادلها، بل وتضفي على صيرورة رأس المال السلعي هذه مظهر صيرورة رأسمال منفصل عن رأس المال الصناعي. وعليه، إذا كان لرأسمال المتاجرة بالسلع شكل تداول مميز هو (ن ـ س ـ ن)، حيث تغير السلعة موضعها مرتين مفضية إلى عودة النقد، خلافاً للشكل (س ـ ن ـ س)، حيث يغير النقد الأيدي مرتين متوسطاً بذلك تبادل السلع، فإن رأسمال المتاجرة بالنقد لا يمتلك قط مثل هذا الشكل الخاص.

إذن، بمقدار ما يقوم قطاع خاص من الرأسماليين بتسليف رأسمال نقدي في هذا التوسط التكنيكي لعملية تداول النقد، ويمثل رأس المال هذا بشكل مصغر رأس المال الإضافي الذي كان يتوجب على التجار والرأسماليين الصناعيين أن يسلّفوه، بأنفسهم، لتحقيق هذا الغرض نفسه ـ فإن الشكل العام لرأس المال (ن ـ نَ)، يجد مكاناً له هنا أيضاً. فمن خلال تسليف ن يجني المسلِّف (ن + △ن). بيد أن توسط (ن ـ نَ) لا يتعلق في هذه الحالة بالجوهر الشيئي لهذه الاستحالة نفسها، بل بلحظاتها التكنيكية.

ومن البديهي أن كتلة رأس المال النقدي التي يتصرف بها تجار النقد، هي رأسمال نقدي للتجار والصناعيين ماثل في التداول، وأن العمليات التي يقومون بها ليست سوى عمليات التجار والصناعيين الذين يخدمونهم كوسطاء.

ومن الواضح أيضاً، أن ربح تجار النقد لا يزيد عن اقتطاع شطر من فائض القيمة، نظراً لأنهم لا يتعاملون سوى مع قيم متحققة أصلاً (حتى إذا كانت متحققة في شكل استحقاقات ديون لا أكثر).

وينشأ انشطار الوظيفة هنا، مثلما هو الحال في تجارة السلع، لأن جزءاً من العمليات التكنيكية المرتبطة بتداول النقد ينبغي أن تتحقق على أيدي تجار ومنتجي السلع أنفسهم.

[335]

الفصل العشرون

لمحة تاريخية عن رأسمال التاجر

إن الشكل الخاص للتراكم النقدي لرأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، سيكون موضع البحث في الجزء التالي.

ينجم، بداهة، مما جرى بحثه حتى الآن، أن ليس ثمة ما هو أسخف من اعتبار رأسمال التاجر، سواء كان في شكل رأسمال متاجرة بالسلع، أو رأسمال متاجرة بالنقد، بوصفه نوعاً خاصاً من أنواع رأس المال الصناعي، على غرار ما إن استخراج المعادن، والزراعة، وتربية المواشي، والصناعة، والنقل، وغيرها من الأعمال، تمثل تفرعات لرأس المال الصناعي، ناشئة عن التقسيم الاجتماعي للعمل، وتؤلف بالتالي ميادين توظيف خاصة لرأس المال هذا. إن الملاحظة البسيطة لواقع أن كل رأسمال صناعي خلال وجوده في طور التداول من عملية تجديد إنتاجه، يؤدي، بوصفه رأسمالاً سلعياً ورأسمالاً نقدياً، نفس الوظائف التي هي وظائف حصرية لرأسمال التاجر بشكليه الاثنين ـ إن هذه الملاحظة وحدها ينبغي أن تجعل هذا التصور الفظ مستحيلاً. أما في رأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، فإن التمايزات بين رأس المال الصناعي بوصفه رأسمالاً إنتاجياً من جهة، ورأس المال نفسه وهو في ميدان التداول من جهة أخرى، إن هذه التمايزات تكتسب وجوداً مستقلاً نظراً لأن الأشكال والوظائف المحددة التي يتولاها رأس المال في هذه الحالة بصورة مؤقتة، تكتسب مظهر أشكال ووظائف مستقلة، خاصة بجزء منفصل من رأس المال، ومرتبطة حصراً بهذا الجزء. إن الشكل المحوّل لرأس المال الصناعي، والتمايزات المادية في رأس المال الإنتاجي الناجمة عن طبيعة مختلف فروع الصناعة، أمران متباعدان، بُعد السماء عن الأرض.

وعدا عن الفظاظة التي يبحث بها الاقتصادي الفوارق في الشكل عموماً، وهي فوارق لا تعنيه إلّا من الناحية المادية، فإن هذا الخلط الذي نراه عند الاقتصادي المبتذل، [336] يرجع إلى سببين. أولاً ـ عجزه عن تفسير الربح التجاري بكل خصائصه؛ وثانياً ـ مساعيه التبريرية لأن يستخلص أشكال رأس المال السلعي ورأس المال النقدي، وبالتالي أيضاً رأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد، وكأنها أشكال تنبع بالضرورة من عملية الإنتاج بما هي عليه، في حين أنها تنبع من الشكل الخاص لنمط الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض وجود التداول السلعي فالتداول النقدي كقاعدة له قبل كل شيء.

وإذا لم يكن لرأسمال المتاجرة بالسلع ورأسمال المتاجرة بالنقد إختلاف عن زراعة الحبوب غير اختلاف يميز زراعة الحبوب عن تربية المواشي والصناعة، فمن الواضح وضوح النهار أن الإنتاج يتطابق عموماً مع الإنتاج الرأسمالي، وأن توزيع المنتوجات الاجتماعية على أعضاء المجتمع، سواء لغرض الاستهلاك الإنتاجي أم الاستهلاك الفردي، ينبغي أن يتم عن طريق التجار والمصرفيين إلى الأبد، مثلما أن تربية المواشي تلبي الحاجة إلى اللحم، والصناعة تلبي الحاجة إلى الملابس[45].

لقد ركز الاقتصاديون العظام، مثل سميث وريكاردو، اهتمامهم على الشكل الأساسي

---

(45) إن روشر الحكيم(*) قد اكتشف بذكاء أنه لما كان البعض يصف التجارة بأنها «توسط» بين المنتجين والمستهكلين، فيمكن «للمرء» بنفس القدر وصف الإنتاج نفسه بأنه «توسط» للاستهلاك (بين من؟)، ويترتب على ذلك بالطبع أن رأس المال التجاري يؤلف جزءاً من رأس المال الإنتاجي مثله في ذلك مثل رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي. وعليه، إذا كان بوسع المرء أن يقول إن الانسان لا يمكن أن يؤمن استهلاكه إلّا عن طريق الإنتاج (وينبغي للمرء أن يفعل ذلك حتى من دون أن ينال تعليمه في لايبزيغ) أو أن العمل ضروري لتملّك خيرات الطبيعة (وهو ما يمكن للمرء أن يسميه «توسطاً»)، يترتب على ذلك بالطبع أن «توسطاً» اجتماعياً معيناً، ناشئاً عن شكل اجتماعي خاص من الإنتاج يكتسب ـ لأنه توسّط ـ نفس الطابع المطلق للضرورة، يكتسب نفس المكانة. فكلمة «التوسط» تقرر كل شيء. وبالمناسبة فإن التجار ليسوا وسطاء بين المنتجين والمستهلكين (نترك جانباً موضوع المستهلكين المتميزين عن المنتجين، أي المستهلكين الذين لا ينتجون البتة) بل وسطاء لمبادلة منتوجات هؤلاء المنتجين بين بعضهم بعضاً، إنهم ليسوا سوى وسطاء في تبادل معين يتم في ألف حالة وحالة من دون تدخلهم.

(*) فيلهلم روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة 60، ص 103. [ن. برلين]

لرأس المال، أي رأس المال الصناعي، وعلى رأسمال التداول (رأس المال النقدي ورأس المال السلعي) في حدود كونه طوراً من أطوار تجديد إنتاج أي رأسمال، وبذلك وقعوا في حيرة من أمرهم إزاء رأس المال المركنتلي باعتباره رأسمالاً من نوع خاص. فالأحكام المتعلقة بتكوين القيمة والربح، إلخ، والمشتقة من دراسة رأس المال الصناعي، لا يمكن أن تنطبق مباشرة على رأسمال التاجر. ولذلك فقد أهملوا رأسمال التاجر تماماً، واكتفوا بذكره على أنه نوع من رأس المال الصناعي. وحيثما يتحدثون عنه على نحو خاص، كما فعل ريكاردو عند دراسته للتجارة الخارجية، فإنهم يسعون إلى تبيان أنه [337] لا يخلق أيما قيمة (وبالتالي أيما فائض قيمة). ولكن ما يصحّ على التجارة الخارجية يصح على التجارة الداخلية أيضاً.

* * *

لقد درسنا رأسمال التاجر، حتى الآن، من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي حدوده لا غير. ولكن ليست التجارة وحدها، بل رأس المال التجاري أيضاً، أقدم عمراً من نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو في الواقع، أقدمُ شكل حر لوجود رأس المال، من الوجهة التاريخية.

ولما كنا قد رأينا أن تجارة النقد ورأس المال المسلّف فيها، لا يتطلبان، من أجل تطورهما، أكثر من وجود تجارة الجملة، ومن ثم رأسمال المتاجرة بالسلع، فما علينا سوى دراسة هذا الأخير.

لما كان رأس المال التجاري محصوراً في ميدان التداول، وكانت وظيفته تكمن، حصراً، في توسط مبادلة السلع، فإن وجوده لا يستدعي من شروط ـ تاركين جانباً الأشكال غير المتطورة التي تنشأ عن تجارة المقايضة المباشرة ـ سوى الشروط اللازمة للتداول السلعي البسيط والتداول النقدي البسيط. أو أن هذا الأخير هو، بالأحرى، شرط وجوده. ومهما يكن نمط الإنتاج الذي يؤلف القاعدة التي يجري على أساسها إنتاج المنتوجات التي تدخل في التداول كسلع ـ سواء اقتصاد المشاعة البدائية، أم الإنتاج القائم على عمل العبيد، أم الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير، أم الرأسمالي ـ فإن ذلك لا يغير طابعها بوصفها سلعاً، إذ ينبغي لها كسلع، أن تجتاز عملية التبادل وما يصاحبها من تغيرات في الشكل. إن الأطراف التي يتوسط رأسمال التاجر بينها،

معينة بالنسبة له، مثلما أن النقد وحركة النقد، معينان بالنسبة له أيضاً. والشيء الوحيد الضروري هو أن تكون هذه الأطراف حاضرة كسلع، سواء كان الإنتاج إنتاجاً سلعياً بكامل مداه، أم أن الأمر يقتصر على أن الفائض عن حاجة المنتجين، الذين يعملون لأنفسهم بأنفسهم ويشبعون حاجاتهم المباشرة بإنتاجهم، هو وحده الذي يُطرح في السوق. إن رأسمال التاجر يقتصر على توسط حركة هذه الأطراف، هذه السلع، باعتبارها مقدمات معطاة مسبقاً بالنسبة إليه.

إن سعة النطاق الذي يدخل به الإنتاج في التجارة، ويمر بين أيدي التجار، إنما يتوقف على نمط الإنتاج، ويبلغ مداه الأقصى في التطور التام للإنتاج الرأسمالي، حيث [338] يتم إنتاج المنتوج كسلعة، لا كوسيلة استهلاك مباشر. من جهة أخرى، تقوم التجارة، مهما كان نمط الإنتاج الذي يؤلف قاعدتها، بإسهام في خلق المنتوج الفائض المكرّس للتبادل، بغية زيادة متع المنتجين أو كنوزهم (ونعني بذلك، هنا، مالكي المنتوجات)؛ من هنا، فإن التجارة تسبغ على الإنتاج طابع إنتاج من أجل القيمة التبادلية، أكثر فأكثر.

وتتضمن استحالات السلع أي حركتها: 1) من حيث المادة: مبادلة سلع مختلفة لقاء بعضها بعضاً، 2) من حيث الشكل: تحويل السلعة إلى نقد، أي البيع، وتحويل النقد إلى سلعة، أي الشراء. وتنحصر وظيفة رأسمال التاجر في هذه الوظائف، أي في مبادلة السلع من خلال الشراء والبيع. فهو يتوسط فقط مبادلة السلع التي لا ينبغي مع ذلك أن تُفهم، منذ البداية، كمبادلة بسيطة بين المنتجين المباشرين. ففي ظل العلاقات القائمة على العبودية، وعلاقات القنانة، وعلاقات الجزية (بمقدار ما يتعلق الأمر بالجماعة المشاعية البدائية)، نرى أن مالك العبيد والسيد الاقطاعي، والدولة آخذة الجزية، هم مالكو المنتوجات وبائعوها أيضاً. إن التاجر يشتري ويبيع لأجل كثرة كاثرة. وتتركز بين يديه أعمال الشراء والبيع، فيكفّ الشراء والبيع بذلك عن الارتباط بالحاجات المباشرة للشاري (بوصفه تاجراً).

ولكن أياً كان التنظيم الاجتماعي لميادين الإنتاج، التي يتوسط التاجر مبادلة سلعها، فإن ثروته موجودة دوماً كثروة نقدية، ويقوم نقده، دائماً، بوظيفة رأسمال. أما شكل رأس المال هذا فهو على الدوام واحد نفسه: (ن ـ س ـ نَ)؛ والنقد، هذا الشكل المستقل للقيمة التبادلية، هو نقطة الانطلاق، أما زيادة القيمة التبادلية فهي الغاية المستقلة. ويغدو التبادل السلعي ذاته، والعمليات التي تتوسطه ـ منفصلة عن الإنتاج،

ومُنفَّذة على يد غير المنتجين ـ محض وسيلة لا لزيادة الثروة فحسب، بل لزيادة الثروة في شكلها الاجتماعي العام، الثروة بوصفها قيمة تبادلية. إن الدافع المحرّك والغاية المقرَّرة هما تحويل ن إلى ن + △ن. إن الفعل (ن ـ س) والفعل (س ـ نَ)، اللذين يتوسطان الفعل (ن ـ نَ)، ليسا سوى لحظتين انتقاليتين في تحويل ن إلى ن + △ن. وإن (ن ـ س ـ نَ)، بوصفها حركة مميزة لرأسمال التاجر، تميزها عن (س ـ ن ـ س) أي عن المتاجرة بالسلع بين المنتجين أنفسهم، التي تتخذ من تبادل القيم الاستعمالية غاية نهائية.

ولذا، كلما كان الإنتاج أدنى تطوراً، تركزت الثروة النقدية أكثر بين أيدي التجار، أو ظهرت باعتبارها الشكل الخاص لثروة التاجر.

[339] أما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي ـ أي عندما يبسط رأس المال جبروته على الإنتاج نفسه ويخلع عليه شكلاً مغايراً وخاصاً بالكامل ـ لا يظهر رأسمال التاجر إلّا كرأسمال يؤدي وظيفة خاصة. وكان رأسمال التاجر يظهر، في ظل كل أنماط الإنتاج السابقة، وكأنه وظيفة رأس المال بامتياز (par excellence) وكان ذلك يشتد، كلما كان الإنتاج إنتاجاً مباشراً لوسائل عيش المنتج.

وعليه، ليست ثمة أدنى صعوبة في فهم سبب ظهور رأسمال التاجر كشكل تاريخي لرأس المال، بوقت طويل قبل أن يبسط رأس المال سيطرته على الإنتاج. فوجوده وتطوره إلى مستوى معين هما، بذاتهما، مقدمة تاريخية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي: 1) فهو شرط مسبق لتركز الثروة النقدية، و2) لأن نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض إنتاجاً من أجل التجارة، البيع على نطاق واسع، لا لزبائن فرادى فحسب، أي يفترض وجود تاجر لا يشتري من أجل اشباع حاجاته الشخصية، بل يركّز أفعال شراء كثرة كاثرة في فعل شرائه هو. من جهة ثانية، فإن كل تطور لرأسمال التاجر يؤثر على الإنتاج، بحيث يسبغ عليه أكثر فأكثر، طابع إنتاج من أجل القيمة التبادلية، ويحوّل المنتوجات أكثر فأكثر إلى سلع. مع ذلك فإن تطور رأس المال هذا، مأخوذاً لذاته، لا يكفي لتوسط وتفسير الإنتقال من نمط إنتاج إلى نمط إنتاج آخر، وهو سرعان ما سنراه من العرض اللاحق.

وفي ظل الإنتاج الرأسمالي، يتم إنزال رأسمال التاجر من وجوده المستقل السابق، ليلعب دوراً لا يغدو معه سوى لحظة خاصة من لحظات استخدام رأس المال عموماً، وتختزل مساواة الأرباح معدل ربحه إلى المتوسط العام. وينشط رأس المال هذا بوصفه محض وسيط منفّذ لرأس المال الإنتاجي. إن العلاقات الاجتماعية الخاصة التي تتبلور

بموازاة تطور رأسمال التاجر لا تعود هي الحاسمة الآن؛ على العكس من ذلك، فحيثما يهيمن رأسمال التاجر، تهيمن علاقات متخلفة بالية. ويحدث هذا حتى ضمن البلد الواحد، حيث تبدو المدن التجارية، على سبيل المثال، أكثر شبهاً بعلاقات الماضي منها بالمدن الصناعية[46].

[340] إن التطور المستقل والمهيمن لرأس المال كرأسمال تاجر تضارع عدم خضوع الإنتاج لرأس المال، أي تضارع تطور رأس المال على أساس شكل اجتماعي من الإنتاج غريب عليه ومستقل عنه. وعليه، فإن التطور المستقل لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع التطور الاقتصادي العام للمجتمع.

إن الثروة التجارية المستقلة، كشكل سائد لرأس المال، تعني أن عملية التداول تقف مستقلة بمواجهة الأقطاب، ويتمثل الأقطاب بالمنتجين المبادلين أنفسهم. ويظل هؤلاء الأقطاب مستقلين عن عملية التداول، مثلما تظل هذه العملية مستقلة عنهم. ويغدو المنتوج، هنا، سلعة عن طريق التجارة. فالتجارة في هذه الحالة هي التي تفضي إلى أن تتخذ المنتوجات شكل سلع، وليست السلع المنتجة هي التي تكوّن بحركتها التجارة. وهكذا ففي عملية التداول يبرز رأس المال لأول مرة هنا كرأسمال. ففي عملية التداول يتطور النقد إلى رأسمال. وفي عملية التداول، يتطور المنتوج، لأول مرة، بوصفه قيمة تبادلية، أي كسلعة ونقد. ويمكن لرأس المال أن يتكوّن في عملية التداول، ويجب أن يتكوّن فيها قبل أن يتعلم كيف يسيطر على أقطابه، أي على مختلف ميادين الإنتاج التي يتوسطها التداول. ويمكن لتداول النقد وتداول السلع أن يتوسطا بين ميادين إنتاج تنتمي إلى أكثر الأنظمة تبايناً، ميادين لا تزال تتوجه، من حيث بنيتها الباطنية، إلى إنتاج القيمة

---

(46) في الواقع ما يزال السيد ف. كيسلباخ في كتابه، تطور التجارة العالمية في القرون الوسطى، 1860. (*Der Gang des Welthandels im Mittelalter*, 1860). يعيش في تصورات عالم يؤلف رأسمال التاجر فيه الشكل العام لرأس المال. إذ ليست لديه أدنى فكرة عن المعنى الحديث لرأس المال، مثله مثل السيد مومزن (Mommsen). الذي يتحدث في كتابه: تاريخ روما *Römische Geschichte* عن «رأسمال» وسيطرة رأس المال. وفي التاريخ الإنكليزي الحديث، تبدو مرتبة [طبقة] التجار بالذات، والمدن التجارية أيضاً، رجعية سياسياً، حيث تعمل بالتحالف مع الارستقراطية العقارية والارستقراطية المالية ضد رأس المال الصناعي. قارن، على سبيل المثال، الدور السياسي لمدينة ليفربول، بدور مانشستر وبرمنغهام. ولم يعترف رأسمال التاجر الإنكليزي والارستقراطية المالية (moneyed interest) بالسيادة التامة لرأس المال الصناعي إلّا بعد إلغاء رسوم الحبوب، إلخ.

الاستعمالية بالأساس. إن استقلال عملية التداول الذي ترتبط فيه ميادين الإنتاج ببعضها بعضاً بواسطة طرف ثالث، يعبّر عن شيء مزدوج. فمن جهة أولى، يعني ذلك أن التداول لم يسيطر بعد على الإنتاج، بل يتخذ من الإنتاج مقدمة معطاة. ومن جهة ثانية، يعني ذلك أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد التداول بوصفه محض لحظة من لحظاتها. أما في الإنتاج الرأسمالي، فإن كلا الاثنين، على العكس، ماثلان. فعملية الإنتاج ترتكز بالكامل على التداول، والتداول مجرد لحظة، مجرد طور انتقالي من الإنتاج، أي مجرد تحقيق للمنتوج الذي أُنتج كسلعة وتعويض عن عناصر إنتاجه المنتجة كسلع. إن شكل رأس المال الذي ينبع مباشرة من التداول ـ رأس المال التجاري ـ ليس هنا سوى واحد من أشكال رأس المال في عملية تجديد إنتاجه. [341]

إن القانون الذي ينص على أن التطور المستقل لرأسمال التاجر يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة تطور الإنتاج الرأسمالي يتجلى، بسطوع خاص، في تاريخ تجارة الوساطة (carrying trade) كما جرى مثلاً على يد أهل البندقية وجنوا وهولندا، إلخ، حيث لم يكن الربح الأساسي يتأتى من تصدير منتوجات بلدانهم، بل يتأتى عن طريق توسط مبادلة المنتوجات بين مجتمعات غير متطورة تجارياً واقتصادياً عموماً، واستغلال كلا البلدين المنتجين[47]. ونجد رأسمال التاجر هنا في كامل صفائه، مفصولاً عن الأقطاب ـ أي عن ميادين الإنتاج، التي يتوسط بينها. وهذا هو المصدر الرئيسي لنشوئه. بيد أن مثل هذا الاحتكار لتجارة الوساطة يتدهور، وتتدهور معه هذه التجارة عينها، بمقدار ما يمضي قُدُماً التطور الاقتصادي للشعوب التي كان يستغلها من الجانبين، والتي كان ضعف تطورها قاعدة لوجوده بالذات. ولا يتجلى ذلك، في ظل تجارة الوساطة، في تدهور التجارة كفرعٍ تجاريٍ معين فحسب، بل وفي تدهور هيمنة الشعوب التجارية الصرف

---

(47) «كان سكان المدن التجارية، يستوردون من البلدان الأكثر غنى المصنوعات الفاخرة ومواد الترف الغالية، مقدمين بذلك الزاد لخيلاء كبار ملّاك الأرض، الذين كانوا يشترونها بشراهة ويدفعون لقاءها كميات هائلة من المنتوجات الخام لأراضيهم. لذا فإن تجارة القسم الأكبر من أوروبا في تلك الأزمنة كانت تقوم، أساساً، على مبادلة المنتوج الخام لبلد مقابل مصنوعات الأمم الأكثر تمدناً. . . وما إن شاعت هذه الذائقة وزاد الطلب كثيراً، حتى سعى التجار، توفيراً لنفقات النقل، إلى تنظيم إنتاج سلع من هذا النوع في بلدانهم بالذات». (آدم سميث، [ثروة الأمم، المجلد الأول، أبردين، لندن، 1848] الكتاب الثالث، الفصل الثالث، [ص 267]).

(A. Smith, [*Wealth of Nations,* Vol. I, Aberdeen, London, 1848], Book III, ch. III, [p. 267]).

وتدهور ثروتها التجارية عموماً، التي قامت على أساس تجارة الوساطة هذه. وما هذا إلّا شكل خاص للتعبير عن خضوع رأس المال التجاري لرأس المال الصناعي في مجرى تطور الإنتاج الرأسمالي. ومما يقدم مثالاً ساطعاً على كيفية تصرف رأس المال التجاري، حيثما يكون مسيطراً مباشرة على الإنتاج، الاقتصاد الاستعماري عموماً (أي ما يسمى بالنظام الاستعماري) بل واقتصاد شركة الهند الشرقية الهولندية القديمة بوجه خاص.

وبما أن حركة رأسمال التاجر تتمثل في (ن ـ س ـ نَ)، فإن ربح التاجر ينبع أولاً من الأفعال التي تدور في نطاق عملية التداول وحدها، أي من فعلي الشراء والبيع، ويتحقق [342] ثانياً في الفعل الأخير، أي البيع. وعليه فإن ذلك هو ربح عند التخلي عن الملكية (profit upon alienation). إن الربح التجاري المستقل الخالص، يبدو من النظرة الأولى (prima facie) مستحيلاً ما دامت المنتوجات تُباع حسب قيمتها. فالشراء بسعر رخيص بغية البيع بسعر غال، هو قانون التجارة. وهذا ليس بتبادل مُتعادِلات. ونورد مفهوم القيمة هنا، بمعنى أن سائر السلع مختلفة قيماً وبالتالي نقداً؛ ولكنها من حيث النوعية تعبيرات متماثلة عن العمل الاجتماعي. ولكنها ليست مقادير متساوية من القيمة. فالتناسب الكمي الذي تتم بموجبه مبادلة المنتوجات، يكون أول الأمر، عرضياً تماماً. وتكتسي المنتوجات الشكل السلعي بمقدار ما تكون قابلة للتبادل بوجه عام، أي بمقدار ما تكون تعبيرات عن الثالث نفسه. ويفضي التبادل المتواصل، وتجديد الإنتاج المنتظم من أجل التبادل، إلى القضاء على عنصر الصدفة هذا أكثر فأكثر. ولكن ذلك لا يحصل، بادىء الأمر، بالنسبة إلى المنتجين والمستهلكين، بل بالنسبة إلى الوسيط الماثل بينهما، أي التاجر، الذي يقارن بين الأسعار النقدية ويضع الفرق في جيبه. وهو يوطد التعادل عن طريق حركته هو بالذات.

إن رأس المال التجاري لا يزيد، في البداية، عن وسيط في الحركة بين قطبين لا يخضعان له، وبين مقدمات لم يخلقها هو.

ومثلما ينشأ النقد عن الشكل المحض للتداول السلعي (س ـ ن ـ س) لا بصفته مقياساً للقيمة ووسيلة للتداول فحسب، بل أيضاً كشكل مطلق للسلعة، وبالتالي للثروة، أي ككنز، جاعلاً من الحفاظ عليه وإنمائه كنقد غاية بذاتها، كذلك فإن النقد، الكنز كشيء يجري صونه وإنماؤه عن طريق الانفصال عن الملكية إنما ينشأ عن الشكل المحض لتداول رأسمال التاجر (ن ـ س ـ نَ).

كانت الشعوب التجارية في العالم القديم توجد، مثل آلهة أبيقور، في رحاب

الفضاءات بين العوالم(*) أو، بالأحرى كاليهود في مسام المجتمع البولوني. إن تجارة أولى المدن والشعوب التجارية المستقلة التي تطورت للغاية، استندت بوصفها تجارة وساطة صرفاً، على بربرية الشعوب المنتجة(**)، التي كانت هذه المدن والشعوب تقوم بدور الوسيط فيما بينها.

وكانت التجارة تهيمن على الصناعة، في المراحل السابقة على المجتمع الرأسمالي؛ أما في المجتمع الحديث فالوضع معاكس. وسوف تؤثر التجارة، بالطبع، على المجتمعات القديمة التي تعمل وسيطاً بينها، بهذه الدرجة أو تلك من التأثير؛ فهي تُخضِع الإنتاج للقيمة التبادلية على نحو مطّرد، إذ تجعل الترف والعيش يتوقفان على البيع أكثر مما على الاستهلاك المباشر للمنتوج. وبذا تؤدي إلى انحلال العلاقات القديمة. إنها تزيد التداول النقدي. ولا تعود تكتفي بأخذ فائض المنتوجات، بل تلتهم الإنتاج نفسه [343] تدريجياً، وتحيل فروعاً كاملة من الإنتاج إلى تابع. مع ذلك فإن هذا التأثير المُفسد يتوقف إلى حد كبير على طبيعة الجماعة المنتجة.

وبمقدار ما إن رأس المال التجاري يتوسط تبادل المنتوجات بين جماعات غير متطورة، فإن الربح التجاري يبدو ليس فقط كنتيجة للغش والاحتيال، بل أنه ينبع، منهما فعلاً، بدرجة كبيرة. وفضلاً عن أن رأس المال التجاري يعتاش على الفارق بين أسعار الإنتاج في مختلف البلدان (ويؤثر، من هذه الناحية، على مساواة وتثبيت قيم السلع) فإن رأسمال التاجر يستولي في ظل أنماط الإنتاج السابقة على الشطر الأعظم من المنتوج الفائض، جزئياً لأنه يقوم كوسيط بين الجماعات المشاعية القديمة التي ما يزال إنتاجها، من حيث الجوهر، موجهاً إلى القيمة الاستعمالية، حيث يكون بيع جزء من منتوجاتها الذي يدخل التداول عموماً، أي بالتالي بيع منتوجاتها عموماً بموجب قيمتها، أمراً ثانوي الأهمية بالنسبة إلى نظامها الاقتصادي؛ وجزئياً لأن المالكين الرئيسيين للمنتوج الفائض في ظل أنماط الإنتاج السابقة، الذين يتعامل التاجر معهم، أي مالك العبيد، وسيد الأرض الاقطاعي، والدولة (مثلاً المستبد الشرقي)، يمثلون الثروة المكرسة للاستهلاك، التي يسعى التاجر إلى اصطيادها، وهذا ما حدسه آدم سميث بصواب في المقطع المتعلق

(*) حسب الفيلسوف الاغريقي أبيقور (341 ـ 270 قبل الميلاد) كانت الآلهة تعيش في الأنترموندِيا، أي الفضاءات بين العوالم (intermundia) دون مساس بهذه العوالم أو بحياة البشر. [ن. برلين].

(**) الهمجية والبربرية تعبيران جرى استخدامهما في الأدبيات التاريخية الأوروبية بوصف الجماعات البدائية جامعة الثمار (الهمجية)، والأقوام المترحلة، أي البدو الرحّل (البربرية). [ن. ع].

بالحقبة الاقطاعية الذي استشهدنا به من قبل. وهكذا فإن رأس المال التجاري يُمثّل، حيثما يتمتع بسيطرة مهيمنة، نظام نهب[48]، ولسبب وجيه يقترن تطوره عند الشعوب التجارية في العصور القديمة والجديدة على حد سواء، اقتراناً مباشراً بالنهب والعنف والقرصنة وخطف العبيد، واستعباد المستعمرات؛ فهكذا كان الحال في قرطاجة وروما، ثم فيما بعد لدى البندقيين والبرتغاليين والهولنديين، وسواهم.

[344] إن تطور التجارة ورأس المال التجاري يطور الإنتاج في كل مكان باتجاه القيمة التبادلية، ويوسع نطاقه، ويزيده تنوعاً، ويضفي عليه طابعاً كوزموبوليتياً، كما يطور النقد إلى نقدٍ عالمي. ولذلك تفعل التجارة فعلها في كل مكان بأن تفكك، بهذا القدر أو ذاك، تنظيمات الإنتاج القائمة سلفاً، التي تتوجه، أساساً وعلى اختلاف أشكالها، نحو

(48) «ثمة الآن شكاوى مريرة لدى التجار من النبلاء أو اللصوص، لأنه يتعين عليهم أن يتاجروا وسط خطر كبير، فهم عرضة للحبس والخطف والضرب والنهب. ولكن لو كان التجار يقاسون ذلك من أجل العدالة، لكانوا بالطبع، قديسين... ولكن لما كان هذا القدر الكبير من الظلم وكل هذا القدر من النهب والسرقة غير المسيحية إنما يرتكب في العالم كله على يد التجار أنفسهم، بل حتى ضد بعضهم بعضاً، فلا عجب إذن أن يرتب الله الأمور على نحو بحيث أن مثل هذه الثروات الكبيرة، التي جنوها ظلماً، إنما تضيع أو تنهب من جديد، وإن التجار أنفسهم يتعرضون للضرب أو يقعون في الأسر... وينبغي للأمراء، بما يتمتعون من سلطة، أن يعاقبوا التجار على هذه التجارة الجائرة وأن يتخذوا التدابير كي لا ينهب التجار رعاياهم بمثل هذه الوقاحة. ولكن بما أن الأمراء لا يفعلون ذلك فإن الله يرسل الفرسان واللصوص بمثابة شياطين عنده فيعاقب بهم التجار على جورهم، مثلما ابتلت أرض مصر والعالم كله بالشياطين، أو دمرها ودمرّ العالم على يد الأعداء. وهكذا يضرب الله شريراً بشرير آخر دون أن يقصد أن التجار أقل لصوصية من الفرسان، فالتجار ينهبون العالم بأسره كل يوم، بينما ينهب الفارس واحداً أو اثنين مرة أو مرتين في العام». «تتحقق نبوءة أشعيا: غدا أمراؤك شركاء للصوص. إنهم يشنقون اللصوص الذين سرقوا غولدناً أو نصف غولدن ويعملون سوية مع أولئك الذين ينهبون العالم بأسره ويسرقون بأمن أكبر من أي إنسان آخر، وكأنهم يريدون أن يصح المثال القائل: اللصوص الكبار يشنقون اللصوص الصغار، وكما قال السناتور الروماني كاتو: اللصوص الصغار مقيدون بالأغلال ويرزحون في الزنزانات، أما اللصوص الكبار فيرفلون في الذهب والحرير. ولكن، ما كلمة الله الأخيرة في ذلك؟ إنه سيفعل كما قال على لسان حزقيال، إنه سيصهر الأمراء والتجار، اللص باللص، كما يُصهر الرصاص بالنحاس، وكما يحدث عندما تحترق المدينة عن بكرة أبيها، فلا يبقى أمراء ولا تجار». (مارتن لوثر، في التجارة والربا، 1527).

(Martin Luther, *Bücher Von Kauffshandlung und Wucher*, Vom Jahr, 1527).

إنتاج القيمة الاستعمالية. أما إلى أي حدّ يتوغل تفكك نمط الإنتاج القديم فذلك يتوقف، في المقام الأول، على تماسك هذا النمط وبنيانه الداخلي. أما إلى أين تؤدي عملية الانحلال هذه، نعني أي نمط جديد للإنتاج يحل محل النمط القديم، فذلك لا يتوقف على التجارة، بل على طابع نمط الإنتاج القديم نفسه. فتأثير التجارة وتطور رأس المال التجاري يفضيان، في العالم القديم، على الدوام، إلى اقتصاد عبودي؛ أو يفضيان، تبعاً لنقطة الانطلاق، إلى الانتقال من نظام عبودي بطريركي موجه لإنتاج وسائل العيش المباشرة، إلى نظام عبودي مكرّس لإنتاج فائض القيمة. من جهة أخرى، يفضي ذلك في العالم الحديث إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. ويترتب على ذلك أن هذه النتائج ذاتها تتوقف على ظروف أخرى خلاف تطور رأس المال التجاري.

ويكمن في طبيعة الأشياء، أنه حالما تنفصل الصناعة المدينية، بما هي عليه، عن الزراعة، فإن منتوجاتها تغدو سلعاً منذ البداية، وأن بيعها يتطلب توسط التجارة. وإن علاقة التجارة بتطور المدن، وكون هذا التطور مشروطاً بالتجارة، أمر واضح بذاته. غير أن مدى انطلاق التطور الصناعي بموازاة ذلك، أمر يتوقف تماماً على ظروف أخرى. [345] فقد تطور رأسمال التاجر في روما القديمة، وبخاصة في أواخر أيامها الجمهورية، تطوراً كبيراً لم يسبق له مثيل في العالم القديم ولكن من دون أن تشهد أي تقدم في تطور الصناعة؛ بينما نجد في كورنثيا والمدن الإغريقية الأخرى في أوروبا وآسيا الصغرى، أن تطور التجارة اقترن بتطور الحِرف تطوراً كبيراً. من جهة أخرى، فإن الروح التجارية وتطور رأس المال التجاري غالباً ما يميزان، في تضاد كامل مع تطور المدن وشروط هذا التطور، أقوام البدو الرُحّل.

وليس ثمة شك ـ وقد قادت هذه الحقيقة بالذات إلى نشوء تصورات خاطئة كلّياً ـ في أن الثورات العظيمة التي طرأت على التجارة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، من جراء الاكتشافات الجغرافية ودفعت تطور رأس المال التجاري بسرعة إلى الأمام، تؤلف لحظة من اللحظات الرئيسية التي ساعدت إنتقال نمط الإنتاج الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي. وكما أن التوسع الفجائي في السوق العالمي، وازدياد تنوع السلع المتداولة، والتنافس بين الأمم الأوروبية في سعيها إلى الاستيلاء على المنتوجات الآسيوية والكنوز الأميركية، والنظام الاستعماري، أسهم بصورة جوهرية في تحطيم الأطر الاقطاعية للإنتاج. ومع ذلك، فإن نمط الإنتاج الحديث لم يتطور في مرحلته الأولى، مرحلة المانيفاكتورة، إلّا حيثما كانت شروطه قد نشأت في القرون الوسطى. فلنقارن هولندا

بالبرتغال[49] مثلاً. وبينما كان للتوسع الفجائي في التجارة وخلق سوق عالمية جديدة، خلال القرن السادس عشر، وجزئياً خلال القرن السابع عشر أيضاً، أثره الحاسم على أفول نمط الإنتاج القديم وبزوغ نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن ذلك تحقق، على العكس، بالاستناد إلى قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، بعد أن نشأ. فالسوق العالمية ذاتها تؤلف قاعدة نمط الإنتاج هذا. من جهة ثانية، فإن الضرورة الملازمة لهذا الإنتاج لكي يُنتج [346] على نطاق متنام أبداً، تدفع إلى توسيع السوق العالمية باستمرار، بحيث لا تكون التجارة في هذه الحالة هي التي تثوّر الصناعة، بل الصناعة هي التي تثوّر التجارة على الدوام. كما أن التفوق التجاري يرتبط الآن برجحان شروط الصناعة الكبرى، بهذا القدر أو ذاك. قارن بين إنكلترا وهولندا على سبيل المثال. إن تاريخ أُفول هولندا كأمة تجارية مسيطرة هو تاريخ خضوع رأس المال التجاري لرأس المال الصناعي. وإن العقبات التي يضعها التماسك الداخلي وبنيان أنماط الإنتاج الوطنية ما قبل الرأسمالية، بوجه التأثير المفكّك الذي تمارسه التجارة، تبرز بجلاء في علاقات الإنكليز مع الهند والصين. إن القاعدة العريضة لنمط الإنتاج تتألف، هنا، من وحدة الزراعة الصغيرة والصناعة المنزلية، ويُضاف إليها في الهند شكل المشاعات القروية القائمة على الملكية الجماعية للأرض، والتي كانت، بالمناسبة، الشكل الأصلي في الصين أيضاً. واستخدم الإنكليز في الهند على

(49) سبق لكتّاب القرن الثامن عشر أن بيّنوا مدى أهمية صيد الأسماك والمانيفاكتورة والزراعة كقاعدة لتطور هولندا، فضلاً عن عوامل أخرى. أنظر ماسي(*) Massie على سبيل المثال. وعلى نقيض الآراء السابقة التي قللت من شأن حجم وأهمية التجارة الآسيوية والقديمة والقروسطية، فقد باتت الموضة الآن هي المغالاة في أهمية هذه التجارة إلى حدٍ خارق للعادة. ولعل أفضل سبيل للشفاء من هذا التصور، هو أن يدرس المرء صادرات وواردات إنكلترا اليوم لتقاربها مع ما كانت عليه في مستهل القرن الثامن عشر. إلّا أن صادرات وواردات إنكلترا آنذاك كانت أكبر بما لا يقاس من أي شعب من الشعوب التجارية في الأزمنة السالفة. (أنظر أ. أندرسون، استخلاص تاريخي وتقويمي لأصل التجارة، [المجلد الثاني، لندن، 1764، ص 261 وما يليها]).

(A. Anderson, *An Historical and Chronological Deduction of the Origin of Commerce,* [Vol. II, London, 1764, p. 261 and sqq.]).

(*) ماسي، بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص60.

(Massie, *An essay on the governing causes of the natural rate of interest,* London, 1750, p.60). [ن. برلين].

الفور جبروتهم السياسي والاقتصادي المباشر، بوصفهم حكاماً وأصحاب ريع عقاري لتفتيت هذه المشاعات الاقتصادية الصغيرة[50]. وإذا كانت تجارتهم قد تركت، هنا، أثراً ثورياً على نمط الإنتاج، فليس ذلك إلّا لأنهم استثمروا رخص أسعار سلعهم لتدمير الغزل والنسيج، اللذين كانا يؤلفان جزءاً متكاملاً، من وحدة الإنتاج الصناعي ـ الزراعي الهندي منذ القدم، ما أدى إلى تفكيك نظام الجماعة المشاعية. ولكنهم لم ينجحوا في تحقيق هذا التفكيك حتى هنا إلّا بصورة تدريجية. أما في الصين فقد كان نجاحهم أقل، بسبب الافتقار إلى نفوذ السلطة السياسية المباشرة. إن الاقتصاد الكبير والتوفير في الوقت اللذين ينشآن عن الترابط المباشر بين الفلاحة والمانيفاكتورة يبديان هنا مقاومة عنيدة بوجه منتوجات الصناعة الكبرى، حيث تتضمن أسعارها النفقات غير المنتجة (faux frais) لعملية التداول، التي تتخللها في كل مكان. وعلى نقيض التجارة الإنكليزية، تترك التجارة الروسية الأساس الاقتصادي للإنتاج الآسيوي من دون مساس[51].

[347] إن الانتقال من نمط الإنتاج الاقطاعي يتخذ سبيلين. فإما أن يكون المنتج تاجراً ورأسمالياً، في تضاد مع الاقتصاد الزراعي الطبيعي والحِرف اليدوية المقيدة بالطوائف المغلقة لصناعة المدن القروسطية. وهذا هو الطريق التثويري فعلاً. أو أن التاجر يُخضع الإنتاج بنفسه مباشرة. ومهما كانت الأهمية التاريخية لهذا الطريق الأخير بوصفه مرحلة إنتقالية ـ كما هو الحال مثلاً مع بائع الأقمشة (Clothier) الإنكليزي في القرن السابع عشر، الذي أخضع النسّاجين لرقابته رغم أنهم ظلوا مستقلين، وذلك بأن يبيعهم الصوف ويشتري منهم القماش ـ إلّا أنه لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى حدوث الإنقلاب في نمط الإنتاج القديم، فهو بالأحرى، يصون هذا الأخير ويحفظه كمقدمة له. فقد بقي الصناعي في صناعة الحرير الفرنسية وصناعة الجوارب والمخرّمات الإنكليزية مجرد صناعي

---

(50) إذا كان ثمة تاريخ لشعب ما يحفل بتجارب اقتصادية عقيمة وغبية حقاً (بل شائنة في التطبيق) فذلك هو تاريخ تصرفات الإنكليز في الهند. فقد خلق الإنكليز في البنغال صورة كاريكاتيرية للملكية العقارية الإنكليزية الكبيرة؛ وفي الجنوب الشرقي من الهند خلقوا كاريكاتيراً آخر من الملكيات الصغيرة المجزأة، وفي الشمال الغربي بذلوا كل ما بوسعهم لتحويل المشاعة الاقتصادية الهندية القائمة على الملكية الجماعية للأرض إلى صورة كاريكاتيرية عن ذاتها.

(51) أخذ هذا الأساس يتغير أيضاً، منذ أن بدأت روسيا تبذل جهوداً مستميتة لتطوير إنتاج رأسمالي خاص بها، إنتاج موجه حصراً نحو سوقها الداخلية ونحو السوق الآسيوية المجاورة. [ف. **إنجلز**].

بالاسم، إلى حدٍ كبير، حتى منتصف القرن الحالي، أما في واقع الأمر فقد كان محض تاجر يترك النسّاجين يعملون بأسلوبهم البدائي القديم، ويفرض سلطانه عليهم كتاجر يعملون هم من أجله فعلياً[52]. وتقف مثل هذه العلاقات، في كل مكان، عقبة بوجه نمط الإنتاج الرأسمالي الفعلي، ولكنها تزول بتطوره. وإذ لا تُحدث انقلاباً في نمط الإنتاج، فإن هذه العلاقات تزيد وضع المنتجين المباشرين سوءاً وتحوّلهم إلى محض عمال مأجورين وبروليتاريين يحيون في ظروف أسوأ من ظروف العمال الخاضعين لرأس المال مباشرة؛ ويجري تملك عملهم الفائض هنا على أساس نمط الإنتاج القديم. ونجد العلاقات ذاتها، محوّرة بعض الشيء، في جانب من إنتاج الأثاث بلندن، الذي يجري في اطار حِرفة يدوية. وتُمارس هذه الحِرفة على نطاق كبير في تاور هاملتس(*) بوجه خاص. إن الإنتاج برّمته مقسّم إلى فروع أعمال عديدة مستقلة عن بعضها بعضاً. وتتولى احدى المؤسسات صنع الكراسي فقط، وأخرى الموائد لا غير، وثالثة الخزانات، وما إلى ذلك. غير أن هذه المؤسسات ذاتها تُدار كحِرفة يدوية، بهذا القدر أو ذلك، على يد معلّم صغير وعدد قليل من الصنّاع. مع ذلك، فإن الإنتاج أكبر من أن يجري العمل مباشرة لأجل مستهلكين خاصين. فالزبائن الشارون هنا هم مالكو محلات بيع الأثاث. وفي أيام السبت يتوجه المعلّم إليهم كي يبيع منتوجه، حيث تجري مساومات على السعر تشبه المساومات في بيوت الرهونات حول سلفة لقاء هذا الشيء أو ذاك. ويضطر [348] المعلّمون لبيع منتوجاتهم أسبوعياً، إنْ لم يكنْ لشيء فعلى الأقل من أجل أن يستطيعوا شراء مواد أولية للأسبوع القادم، وتسديد الأجور. وتراهم، في ظل هذه الأوضاع، لا يزيدون في الحقيقة عن وسطاء بين التاجر وعمالهم هم. إن الرأسمالي الفعلي هنا هو التاجر الذي يضع في جيبه الشطر الأعظم من فائض القيمة[53]. وتُلاحظ ظاهرة مشابهة

---

(52) يصحّ الشيء ذاته على إنتاج الأشرطة والجدائل في الراين، وكذلك نسج الحرير. وقد جرى مدّ خط سكة حديد خاص عند كريفيلد لربط هؤلاء النسّاجين اليدويين الريفيين بـ «الصناعيين» في المدينة، غير أن صناعة النسيج الآلية جعلته يتعطل مع هؤلاء النسّاجين اليدويين. [ف. إنجلز].

(*) Tower Hamlets ـ حي في الجانب الشرقي من لندن. [ن. برلين].

(53) تطور هذا النظام على نطاق أوسع منذ عام 1865. أنظر تفاصيل ذلك في (التقرير الأول للجنة المختارة، لمجلس اللوردات حول نظام التعريق، لندن، 1888).

(*First Report of the Select Committee of the House of Lords on the Sweating System*, London, 1888) .[ف. إنجلز].

عن إنتقال حرف يدوية، أو فروع ثانوية من الصناعات الريفية إلى الإنتاج المانيفاكتوري. وتبعاً لمستوى التطور التكنيكي لهذا الإنتاج الصغير المُدار ذاتياً ـ حيث صار يستخدم بنفسه الآلات التي يسمح بها الإنتاج الحِرفي ـ يتم الانتقال إلى الصناعة الكبرى، فتُدار الآلات بالبخار بدلاً من الأيدي، وهذا ما نراه، مثلاً، في مؤسسات حياكة الجوارب الإنكليزية مؤخراً.

وعليه، فإن الانتقال يتم في الواقع بثلاث طرق: **أولاً** ـ يصبح التاجر رأسمالياً بصورة مباشرة؛ وهذا هو الحال في المهن التي تقوم على التجارة، وبخاصة صناعات مواد الترف، التي يستوردها التاجر بموادها الأولية وعمالها من الخارج، مثلما استوردتها إيطاليا من القسطنطينية في القرن الخامس عشر. **ثانياً** ـ يحوّل التاجر المعلّمين الصغار إلى سماسرة (middlemen) له، أو أنه يشتري مباشرة من المُنتج المستقل، تاركاً إياه إسمياً على استقلاله، من دون أن يغير نمط إنتاجه. **ثالثاً** ـ يتحول الصناعي إلى تاجر ويُنتج مباشرة، بالجملة، من أجل التجارة.

لقد كان التاجر، في العصور الوسطى، محض «ناقل» للسلع، كما عبّر عن ذلك بوبه (Poppe) بصواب، سيّان إن كانت من إنتاج حِرفيي نقابة مغلقة، أو فلاحين(*). إن التاجر يتحول إلى صناعي أو إنه بالأحرى يدفع الصناعة الحِرفية، وبخاصة الصناعة الريفية الصغيرة، كي تعمل لحسابه. من جهة ثانية يتحول المنتج إلى تاجر. فمثلاً، بدلاً من أن يتلقى المعلم النسّاج، الصوف من التاجر بالتدريج، على وجبات صغيرة، ويعالجه من أجله بواسطة صنّاعه، يقوم بنفسه بشراء الصوف أو الغزول ويبيع القماش إلى التاجر. إن عناصر الإنتاج تدخل في عملية الإنتاج باعتبارها سلعاً اشتراها هو بنفسه. وبدلاً من أن يقوم بالإنتاج من أجل تاجر مفرد، أو من أجل زبائن معينين، فإن ناسج القماش يُنتج الآن من أجل عالم التجارة قاطبة. فالمنتج هو ذاته تاجر. ويقتصر رأس المال التجاري على أداء عملية التداول لا غير. لقد كانت التجارة، في الأصل، مقدمة لتحويل المهن [349] الحِرفية المغلقة والمهن الريفية المنزلية والفلاحة الاقطاعية إلى مشروعات رأسمالية. فهي تطور المنتوج إلى سلعة، جزئياً، بخلق سوق له، وجزئياً بتقديم معادلات سلعية جديدة

(*) بوبه، تاريخ التكنولوجيا منذ احياء العلوم حتى نهاية القرن الثامن عشر، المجلد الأول، غوتنغن، 1807، ص 70.

(Poppe, *Geschichte der Technologie seit der Wiederherstellung der Wissenschaften bis an das Ende des achtzehnten Jahrhunderts,* Band I, Göttingen, 1807, S. 70).

ومواد أولية ومساعدة جديدة من أجل الإنتاج، مفتتحة بذلك فروع إنتاج جديدة ترتكز منذ البدء على التجارة؛ أي ترتكز على الإنتاج من أجل السوق والسوق العالمي، كما ترتكز على شروط إنتاج تنبع من السوق العالمي. وحالما تكتسب المانيفاكتورة بعضاً من القوة، وكذلك الصناعة الكبرى بوجه أخص، حتى تخلق بنفسها سوقها الخاص، وتغزو هذا السوق بسلعها. وتصبح التجارة الآن خادمة الإنتاج الصناعي، الذي يؤلف التوسيع الدائم للسوق شرط حياته. إن إنتاجاً متنامي الضخامة أبداً يُغرق السوق القائم فيعمل باطّراد على توسيع هذا السوق وكسر حدوده المقيدة. وإن ما يقيّد هذا الإنتاج الضخم ليس التجارة (بمقدار ما تعبّر عن الطلب القائم) بل حجم رأس المال الناشط ومستوى تطور قدرة إنتاجية العمل. وإن الرأسمالي الصناعي يواجه السوق العالمي باستمرار، فهو يقارن، بل ينبغي له دوماً أن يقارن، سعر كلفته هو بأسعار السوق، لا في بلاده وحسب، بل في العالـم كله. وكانت مثل هذه المقارنة، في الفترات السابقة، تقع على كاهل التجار حصراً، وتضمن بالتالي هيمنة رأس المال التجاري على رأس المال الصناعي.

إن أول معالجة نظرية لنمط الإنتاج الحديث ـ المذهب المركنتلي ـ تنطلق بالضرورة من الظاهرات السطحية لعملية التداول، حيث تبرز هذه الظاهرات مستقلة في حركة رأس المال التجاري، لذا فإن هذه المعالجة تمسك بمظهرها الخارجي لا غير. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن رأس المال التجاري هو أول شكل خالص لوجود رأس المال عموماً. كما يرجع جزئياً إلى التأثير المهيمن الذي كان يمارسه رأس المال التجاري في المرحلة الأولى للإنقلاب في الإنتاج الاقطاعي، مرحلة انبثاق الإنتاج الحديث. إن العلم الحقيقي للاقتصاد السياسي الحديث لم يبدأ إلّا عندما ينتقل البحث النظري من عملية التداول إلى عملية الإنتاج. صحيح أن رأس المال الحامل للفائدة هو الآخر شكل من رأس المال موغل في القِدَم. ولسوف نرى لاحقاً لماذا لم يتخذه المذهب المركنتلي نقطة انطلاق، بل وقف منه موقفاً سجالياً.



الجزء الخامس

انقسام الربح إلى فائدة
وربح صاحب المشروع.
رأس المال الحامل للفائدة

[350]

الفصل الحادي والعشرون

رأس المال الحامل للفائدة

عند معاينة معدل الربح العام أو الوسطي أول مرة (الجزء الثاني من هذا الكتاب) لم يبرز هذا الأخير أمام أنظارنا في صورته الكاملة، حيث ظهرت مساواة الأرباح بوصفها محض مساواة بين رؤوس أموال صناعية موظفة في ميادين إنتاج مختلفة. وقد استكملنا هذا البحث في الجزء السابق، حيث عالجنا مساهمة رأس المال التجاري في هذه المساواة، كما عالجنا الربح التجاري. فبرز معدل الربح العام والربح الوسطي عندئذ في نطاق حدود تعينت بدقة أكبر من ذي قبل. وينبغي أن نحمل في الذهن، في مجرى التحليل القادم، أننا عندما نتحدث عن معدل الربح العام أو الربح الوسطي فإننا نقصد بذلك، من الآن فصاعداً، المعنى الأخير، أي الصورة الكاملة للمعدل الوسطي فقط. ولما كان هذا المعدل الآن واحداً بالنسبة إلى رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري، فليس ثمة ما يدعو، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا الربح الوسطي، إلى التمييز بين الربح الصناعي والربح التجاري. وسواء كان رأس المال موظفاً في ميدان الإنتاج صناعياً أم في ميدان التداول تجارياً، فإنه يدرّ ربحاً وسطياً واحداً في السنة بما يتناسب (pro rata) ومقداره.

إن النقد ـ بوصفه هنا تعبيراً مستقلاً عن مقدار معين من القيمة سواء كانت ماثلة في شكل نقد أو في شكل سلعة ـ يمكن أن يتحول، على أساس الإنتاج الرأسمالي، إلى رأسمال، ومن جراء هذا التحويل يصبح قيمة ذات مقدار معين، قيمة تنمّي ذاتها بذاتها، أو قيمة نامية ذاتياً. فهو يُنتج ربحاً، أي يتيح للرأسمالي أن يعتصر من العمال ويستحوذ على كمية معينة من عمل غير مدفوع الأجر، منتوجاً فائضاً وفائض قيمة. وعلى هذا

[351] النحو يكتسب النقد، علاوة على قيمته الاستعمالية بوصفه نقداً، قيمة استعمالية إضافية، ونعني بها تحديداً قدرته على أداء وظيفة رأسمال. إن القيمة الاستعمالية للنقد هنا تقوم بالضبط في الربح الذي ينتجه هذا النقد بعد تحويله إلى رأسمال. وبخاصيته هذه كرأسمال ممكن، كوسيلة لإنتاج الربح، يصبح النقد سلعة، ولكن سلعة من جنس خاص (sui generis). أو أنه، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، رأسمال يغدو سلعة، بوصفه رأسمالاً[54].

لنفترض أن معدل الربح الوسطي السنوي يبلغ 20%. وإن آلة قيمتها 100 جنيه تدرّ عند استخدامها كرأسمال، ربحاً قدره 20 جنيهاً في ظل شروط وسطية وعند مستوى وسطي من المهارة المهنية والنشاط الهادف. وعليه فإن امرءاً يملك 100 جنيه، إنما يمتلك بين يديه القدرة على أن يحوّل 100 جنيه إلى 120 جنيهاً أي أن يُنتج ربحاً قدره 20 جنيهاً. إنه يحوز بين يديه على رأسمال ممكن قدره 100 جنيه. ولو أعطى هذا المرء هذه المائة جنيه إلى امرئ آخر مدة عام كي يستخدمها فعلاً كرأسمال، فإنه يعيره القدرة على إنتاج ربح مقداره 20 جنيهاً، إنتاج فائض قيمة لا يكلفه قرشاً، ولا يدفع لقاءه أي مُعادِل. وإذا ما دفع هذا الأخير، في نهاية العام 5 جنيهات مثلاً، إلى مالك المائة جنيه، أي جزءاً من الربح الذي تم إنتاجه، فإنه يدفع له بذلك لقاء القيمة الاستعمالية للمائة جنيه، لقاء القيمة الاستعمالية لوظيفتها كرأسمال، وظيفتها في إنتاج 20 جنيهاً ربحاً. إن هذا الجزء من الربح الذي يدفعه هذا لمالك النقد هو ما يُدعى الفائدة، وهي ليست أكثر من اسم خاص، عنوان خاص لجزء من الربح ينبغي لرأس المال الناشط أن يدفعه إلى مالك رأس المال بدلاً من أن يضعه في جيبه.

ومن الواضح أن امتلاك المائة جنيه يمنح المالك القدرة على أن يستدرّ لنفسه فائدة، أي جزءاً معيناً من الربح الذي أنتجه رأسماله. ولو لم يقم مالك رأس المال بإعطاء هذه المائة الجنيه إلى الآخر، لما تمكن هذا الأخير من إنتاج أي ربح، ولما استطاع، عموماً، أن ينشط كرأسمالي حيال هذه المائة جنيه[55].

---

(54) يمكن في هذا الموضع اقتباس بضع فقرات تبيّن أن الاقتصاديين يرون الأمور على هذا النحو أيضاً. ـ «أنتم» (بنك إنكلترا) «متاجرون كبار بسلعة رأس المال؟» ـ هو السؤال الذي طرح على أحد مدراء هذا البنك عند استجوابه كشاهد في تقرير عن قوانين المصارف (مجلس العموم، 1857) (*Report on Bank Acts, 1857,* [p. 104]).

(55) «إن كون الرجل الذي يستعير النقد كي يجني به ربحاً، ينبغي أن يعطي جزءاً من هذا الربح إلى

إن الحديث عن «العدالة الطبيعية»، كما يفعل جيلبرت (أنظر الحاشية)، أمر لا معنى له. فعدالة الصفقات المبرمة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج تقوم على أن هذه الصفقات [352] تنبع كعواقب طبيعية من علاقات الأنتاج. والأشكال القانونية التي تظهر فيها هذه الصفقات الاقتصادية هي بمثابة أفعال إرادية للمشاركين فيها، بمثابة تعبيرات تفصح عن إرادتهم المشتركة، أو بمثابة إلتزامات تُجبر الدولة كل طرف من أطرافها على تنفيذها، ولكن ليس بوسع هذه الأشكال الحقوقية أن تقرّر بنفسها مضمون الصفقات هذا. فهي أشكال تعبّر عن هذا المضمون لا غير. ويكون هذا المضمون عادلاً بقدر ما يتوافق مع نمط الإنتاج، أو يناسبه. ويكون جائراً بقدر ما يتناقض معه. فالعبودية جائرة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي؛ كذلك الأمر مع غش نوعية السلع.

إن هذه المائة جنيه تنتج ربحاً يبلغ عشرين جنيهاً، لأنها تقوم بوظيفة رأسمال، سواء كرأسمال صناعي أم تجاري. ولكي تؤدي وظيفة رأسمال فالشرط الضروري المسبق (sine qua non) هو أن تُنفق كرأسمال، أي أن يُنفق النقد في شراء وسائل الإنتاج (من جانب رأس المال الصناعي) أو شراء السلع (من جانب رأس المال التجاري). ولكن، لكي يُنفق النقد ينبغي أن يكون متاحاً. وإذا كان آ، مالك هذه المائة جنيه، يود إنفاقها على استهلاكه الشخصي، أو الاحتفاظ بها ككنز، فلن يكون بوسع ب، الذي يؤدي وظيفة رأسمالي، أن يُنفقها كرأسمال. فهو لا يُنفق رأسماله، بل رأسمال آ، ولا يمكن له أن يُنفق رأسمال آ من دون موافقة آ نفسه. والواقع أن آ هو الذي يُنفق، بالأصل، هذه المائة جنيه كرأسمال، رغم أن كل وظيفته كرأسمالي إنما تنحصر في إنفاقه هذه المائة جنيه كرأسمال وحسب. وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه المائة جنيه، فإن ب لا يقوم بوظيفة رأسمالي إلّا لأن آ قد أعاره هذه المائة جنيه، لكي يُنفقها بالتالي كرأسمال.

دعونا نعاين أولاً التداول الخاص الذي يميز رأس المال الحامل للفائدة. ثم ينبغي أن نبحث ثانياً النمط الخاص لبيعه كسلعة، أي بالتحديد إقراضه، لا التخلي عنه مرة وإلى الأبد.

إن نقطة الانطلاق في ذلك هي النقد الذي يسلفه آ إلى ب. ويمكن أن يجري ذلك برهن أو بدون رهن، ولكن الشكل الأول هو الأقدم، باستثناء التسليفات على السلع أو

= المُقرِض، هو مبدأ بديهي من مبادىء العدالة الطبيعية». (جيمس جيلبرت، تاريخ ومبادىء العمل المصرفي، لندن، 1834، ص 163).

(Gilbart, *The History and Principles of Banking*, London, 1834, p. 163).

سندات الديون مثل الكمبيالات والأسهم، إلخ. إن هذه الأشكال الخاصة لا تعنينا في الوقت الحاضر. فرأس المال الحامل للفائدة في شكله المعتاد هو كل ما يهمنا هنا.

إن النقد يتحول إلى رأسمال فعلاً على يد ب، ويجتاز الحركة (ن ـ س ـ نَ) ويعود إلى آ باعتباره نَ، أي (ن + △ن)، حيث تمثل △ن الفائدة. وتوخياً للتبسيط لن ندرس الحالة التي يبقى فيها رأس المال بين يدي ب لفترة أطول وتدفع خلالها الفائدة في آجال منتظمة.

وعليه فإن الحركة هي: [353]

ن ـ ن ـ س ـ نَ ـ نَ.

إن ما يظهر هنا مرتين هو: 1) إنفاق النقد كرأسمال، و2) عودته كرأسمال متحقق، أي بوصفه نَ أو (ن + △ن).

في حركة رأس المال التجاري (ن ـ س ـ نَ)، تُبدّل السلعة نفسها موضعها مرتين، أو، إذا باع التاجر إلى تاجر آخر، تُبدّل موضعها عدة مرات، ولكن كل تغير في موضع السلعة ذاتها ينطوي على استحالة، على شراء أو بيع السلعة، مهما يكنْ عدد المرات التي تتكرر فيها هذه العملية حتى دخول السلعة نهائياً في الاستهلاك.

من جهة ثانية، يحصل في الحركة (س ـ ن ـ س) تغيير لموضع النقد ذاته مرتين، ولكن ذلك ينطوي على استحالة كاملة للسلعة، التي تتحول أولاً إلى نقد، ثم تتحول ثانية من نقد إلى سلعة أخرى.

أما بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، بالمقابل، فإن أول تغير في موضع ن لا يؤلف أية لحظة، لا من استحالة السلعة ولا من تجديد إنتاج رأس المال. ولا يصبح التغير في موضع ن مثل هذه اللحظة إلّا عند الإنفاق الثاني، الجاري على يد الرأسمالي الناشط، الذي يزاول بهذا النقد التجارة أو يحوله إلى رأسمال إنتاجي. وعليه، فإن أول تغير لموضع ن لا يعبّر هنا عن شيء سوى نقل أو تحويل من آ إلى ب، وهو نقل يجري عادة بمراعاة صيغ وشروط حقوقية معينة.

إن هذا الإنفاق الثنائي للنقد كرأسمال، حيث لا يكون الإنفاق الأول سوى نقل النقد من آ إلى ب، يقابل العودة الثنائية لهذا النقد. فهو يتدفق بوصفه نَ أو (ن + △ن) عائداً من حركته إلى الرأسمالي الناشط ب. ويقوم ب هذا بنقله ثانية إلى آ، مُحَمَّلاً بجزء من الربح في الوقت نفسه، بوصفه رأسمالاً متحققاً، بوصفه (ن + △ن)، حيث تمثل △ن لا الربح كله، بل جزءاً منه فحسب، أي الفائدة. إن النقد يعود إلى ب لأنه أنفق هذا النقد كرأسمال ناشط، ولكن ملكيته تعود إلى آ. ولكي تتم عملية عودته، ينبغي على ب أن

ينقله ثانية إلى آ. ولكن، إلى جانب مقدار رأس المال، فإن لدى ب جزءاً من الربح، الذي أنتجـه بواسطة هذا المقدار من رأس المال، وينبغي أن ينقله إلى آ، بصفة فائدة، نظراً لأن هذا الأخير قد أعطاه النقد باعتباره رأسمالاً ليس إلّا، أي باعتباره قيمة لا تقتصر، في حركتها، على أن تصون نفسها فحسب، بل وأن تخلق لمالكها فائض قيمة. ولا يبقى النقد بين يدي ب إلّا بمقدار ما يقوم بوظيفة رأسمال. فبعد أن يعود ـ عند انقضاء الأجَل المتفق عليه ـ يكفّ عن أداء وظيفة رأسمال. وإذ لا يعود رأسمالاً ناشطاً بعد، فينبغي أن يُنقل ثانية إلى آ، الذي لم يكفّ عن كونه المالك الحقوقي لرأس المال هذا.

[354] إن شكل الاقراض المميز لهذه السلعة، لسلعة رأس المال، والذي يمكن أن يبرز أيضاً، بالمناسبة، في صفقات أخرى عوضاً عن شكل البيع، إنما ينشأ عن التعيين التالي، وهو أن رأس المال يظهر هنا كسلعة، أو أن النقد بوصفه رأسمالاً يغدو سلعة.

وينبغي، هنا، أن نقوم بالتمييز التالي:

لقد سبق أن رأينا (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الأول) وهذا ما سنعيده إلى الاذهان باختصار، أن رأس المال يؤدي أثناء عملية التداول وظيفة رأسمال سلعي ورأسمال نقدي. ولكن في كلا الشكلين لا يغدو رأس المال سلعة بوصفه رأسمالاً.

فما إن يتحول رأس المال الإنتاجي إلى رأسمال سلعي، حتى يتعين طرحه في السوق ليُباع كسلعة. وهو يؤدي هنا، ببساطة، وظيفة سلعة. ويظهر الرأسمالي، هنا، مجرد بائع للسلع، مثلما يظهر الشاري بمثابة شارٍ للسلعة. وينبغي للمنتوج، بوصفه سلعة، أن يحقق قيمته في عملية التداول عن طريق بيعه، وأن يكتسي مظهره المحوّل، مظهر النقد. وسيان إن كان ثمة مستهلك يشتري هذه السلعة كوسيلة عيش، أم ثمة رأسمالي يشتريها كوسيلة إنتاج أو كجزء مكوّن من رأس المال. فرأس المال السلعي يقوم، في فعل التداول، بوظيفة سلعة وحسب، لا بوظيفة رأسمال. ورأس المال السلعي هذا يتميز عن السلعة البسيطة بسبب 1) إنه مُحمَّل أصلاً بفائض قيمة، بحيث أن تحقيق قيمته هو في الوقت نفسه تحقيق لفائض القيمة؛ ولكن ذلك لا يغير في شيء وجوده المتعين البسيط كسلعة، كمنتوج ذي سعر معين؛ 2) وإن وظيفته هذه كسلعة هي لحظة من عملية تجديد إنتاجه كرأسمال، وبالتالي فإن حركته كسلعة، بوصفها حركة جزئية من عملية يقوم بها، هي في الوقت نفسه حركته كرأسمال؛ ولا يغدو الأمر هكذا بفعل البيع ذاته، بل بسبب ترابط هذا الفعل مع الحركة الإجمالية لهذا المقدار المحدد من القيمة باعتباره رأسمالاً.

وعلى غرار ذلك تماماً فإنه ينشط، كرأسمال نقدي، اي في الواقع كنقد ببساطة، أي

كوسيلة شراء للسلع (عناصر الإنتاج). أما كون هذا النقد هو في الوقت نفسه رأسمال نقدي، شكل معين لرأس المال، فإن ذلك لا ينبع من فعل الشراء، من الوظيفة الفعلية التي يؤديها هنا بوصفه نقداً، بل من ترابط هذا الفعل مع الحركة الإجمالية لرأس المال، نظراً لأن هذا الفعل الذي يؤديه رأس المال بوصفه نقداً، إنما يفتتح عملية الإنتاج الرأسمالية.

ولكن رأس المال السلعي ينشط، هنا، كسلعة لا غير، ورأس المال النقدي ينشط كنقد لا غير، وذلك بمقدار ما يؤديان وظيفتهما فعلاً، أي بمقدار ما يلعبان دورهما فعلاً في هذه العملية. فليست هناك لحظة واحدة من هذه الاستحالات، مأخوذة لذاتها، يبيع فيها الرأسمالي السلعة إلى الشاري بمثابة رأسمال، رغم أن هذه السلعة هي رأسمال بالنسبة إليه، كما لا ينفصل الرأسمالي عن النقد، بمثابة رأسمال، إلى البائع. ففي [355] الحالتين كلتيهما ينفصل الرأسمالي عن السلعة كسلعة بسيطة، وعن النقد كنقد بسيط، كوسيلة لشراء السلعة.

إن رأس المال لا يبرز في عملية التداول كرأسمال إلّا في الترابط العام للعملية كلها، في تلك اللحظة التي تظهر فيها نقطة الانطلاق كنقطة عودة الحركة، سواء في ن ـ نَ أو س ـ سَ (بينما لا يظهر كرأسمال في عملية الإنتاج إلّا من خلال خضوع العامل للرأسمالي وإنتاج فائض القيمة). ولكن في لحظة العودة إلى نقطة الانطلاق، تختفي عملية التوسط. فما يبقى ماثلاً هو نَ أو ن + △ن، (سواء كان مبلغ القيمة الذي ازداد بمقدار △ن ماثلاً الآن في شكل نقد أو سلعة أو عناصر إنتاج) وهو مقدار من النقد يساوي مقدار النقد المسلّف بالأصل مزيداً بعلاوة، أي مزيداً بفائض قيمة متحقق. وعند نقطة العودة هذه بالضبط، حيث يبرز رأس المال للوجود كرأسمال متحقق، كقيمة نمت ذاتياً، لا يدخل رأسمال عملية التداول في هذا الشكل أبداً ـ بمقدار ما تثبت هذه النقطة كنقطة سكون، متخيلة أو فعلية ـ بل يظهر، بالأحرى، كرأسمال قد سُحب من التداول، كنتيجة للعملية كلها. وحيثما يُنفق رأس المال من جديد، فلا يجري الانفصال عنه كرأسمال إلى شخص ثالث، بل يُباع إلى هذا الشخص الثالث كسلعة بسيطة أو يُدفع له كنقد بسيط لقاء سلعة. إنه لا يبرز أبداً، في أثناء عملية تداوله، كرأسمال، بل يبرز كسلعة أو كنقد فحسب، وهذا هو شكل وجوده المتعين الوحيد بالنسبة للآخرين، في هذه الحالة. إن السلعة والنقد هما، هنا، رأسمال لا لأن السلعة تتحول إلى نقد والنقد يتحول إلى سلعة، أي ليس في علاقتهما الفعلية مع الشاري والبائع، بل في علاقتهما المثالية، إما مع الرأسمالي نفسه (من الوجهة الذاتية) أو كلحظات من عملية تجديد

الإنتاج (من الوجهة الموضوعية). إن رأس المال يوجد كرأسمال في الحركة الفعلية، لا في عملية التداول، بل في عملية الإنتاج لا غير، في عملية استغلال قوة العمل.

غير أن الأمر يختلف بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، وأن هذا الاختلاف بالضبط هو ما يسبغ عليه طابعاً خاصاً. فمالك النقد، الذي يروم استخدام نقده كرأسمال حامل للفائدة، ينفصل عنه لصالح شخص ثالث، يلقيه في التداول، يحوله إلى سلعة بصفة رأسمال، وهو ليس رأسمالاً بالنسبة له وحده، بل بالنسبة إلى آخرين أيضاً. إنه ليس رأسمالاً لذلك الذي ينفصل عنه، وحده، بل أنه يُقدَّم، إلى الشخص الثالث، منذ البداية، كرأسمال، كقيمة تمتلك قيمة استعمالية تتمثل في أنها تخلق فائض قيمة، ربحاً؛ كقيمة تصون نفسها من خلال الحركة، وتعود إلى الشخص الأصلي الذي أنفقها وهو هنا مالك النقد، بعد أن تؤدي وظيفتها؛ ولذلك فإنها لا تبتعد عنه إلّا لزمن معين، فتخرج [356] من دائرة ملكيته بصورة مؤقتة لا غير، لتدخل في حيازة الرأسمالي الناشط، من دون أن تكون قد دُفعت نهائياً أو بيعت، بل أُقرضت لا غير، لا يجري الانسلاخ عنها إلّا بشرط أن تعود إلى نقطة انطلاقها بعد انتهاء أَجَلٍ معين، أولاً، على أن تعود كرأسمال متحقق ثانياً، بعد أن تحقق قيمتها الاستعمالية، قدرتها على إنتاج فائض قيمة.

إن السلعة التي تُقرض كرأسمال إنما تُقرض كرأسمال أساسي أو رأسمال دائر، تبعاً لخواصها. ويمكن للنقد أن يُقرض في الشكلين كليهما، كرأسمال أساسي، على سبيل المثال، فيما لو دُفع في شكل ريع مدى الحياة، حيث يتدفق جزء من رأس المال عائداً مع فائدة. ولا يمكن لبعض السلع أن تُقرض تبعاً لطبيعة قيمتها الاستعمالية، إلّا كرأسمال أساسي، كالمباني والسفن والآلات، إلخ. مع ذلك فإن كل رأسمال مُقرض، مهما كان شكله، ومهما كان تأثير طبيعة قيمته الاستعمالية على عودته عند التسديد، فإنه، على الدوام، محض شكل خاص من رأس المال النقدي. ذلك لأن ما يتم اقراضه هنا، إنما هو على الدوام مقدار معين من النقد، وعلى أساس هذا المقدار بالذات تُحسب الفائدة. أما إذا كان ما يُقرض، لا هو بنقد ولا هو برأسمال دائر، فإنه تتم إعادة تسديده بالأسلوب نفسه الذي يعود به رأس المال الأساسي. ويتلقى المُقرِض دورياً فائدة إلى جانب جزء القيمة المُستهلك من رأس المال الأساسي نفسه، وهو مُعادِل للاهتلاك الدوري. وفي نهاية الأجل المُتفق عليه يعود الجزء غير المستهلك من رأس المال الأساسي المُقرض عينياً (in natura). أما إذا كان رأس المال المُقرض هو رأسمال دائر، فإنه يعود إلى المُقرِض بأسلوب عودة رأس المال الدائر.

إن أسلوب العودة يتحدد في كل مرة، بفعل الدورة الفعلية التي يقوم بها رأس المال في مجرى تجديد الإنتاج، وبفعل أنواعه الخاصة. ولكن العودة تتخذ بالنسبة إلى رأس المال المُقرَض شكل إعادة تسديد، لأن تسليف رأس المال هذا، أي الانسلاخ عنه يتخذ شكل قرض.

ولا نتناول في هذا الفصل سوى رأس المال النقدي بالمعنى الدقيق، الذي نشأت عنه كل الأشكال الأخرى لرأس المال المُقرَض.

إن رأس المال المُقرَض يعود مرتين؛ ففي عملية تجديد الإنتاج يرتدّ إلى الرأسمالي الناشط، ثم يكرر العودة مرة ثانية بهيئة إرجاع رأس المال إلى المُقرِض، إلى الرأسمالي النقدي، بصفة إعادة تسديد رأس المال إلى مالكه الفعلي، نقطة انطلاق رأس المال الحقوقية.

ويظهر رأس المال في عملية التداول الفعلية، على الدوام، بمثابة سلعة أو نقد لا غير، وتنحصر حركته في سلسلة من الشراءات والبيوعات. وباختصار، تنحصر عملية التداول في استحالات السلعة. ويختلف الأمر حين نعاين عملية تجديد الإنتاج ككل. فلو [357] انطلقنا من النقد (والأمر ذاته فيما لو انطلقنا من السلعة، نظراً لأننا في هذه الحالة ننطلق من قيمتها، وبالتالي ننظر إلى السلعة ذاتها في صورة جنس فرعي من النقد sub specie)، لرأينا أن مقداراً معيناً قد أُنفق ثم يعود بعد فترة معينة محمّلاً بعلاوة. إن المعوّض عن مقدار النقد المسلّف يعود مضافاً إليه فائض قيمة. لقد صان هذا المقدار نفسه وتزايد في مجرى اجتياز حركة دائرية معينة. ولكن النقد الذي يُقرَض الآن كرأسمال، إنما يُقرَض أصلاً باعتباره مقداراً من النقد يصون نفسه وينمّي نفسه، ثم يعود بعد فترة معينة محمَّلاً بإضافة، ويستطيع على الدوام أن يقوم بهذه العملية من جديد. إنه لا يُنفق كنقد ولا يُنفق كسلعة، أي لا يُبادل لقاء السلعة، حين يُسلّف كنقد، ولا يُباع لقاء نقد، حين يُسلّف كسلعة؛ فهو يُنفق كرأسمال. إن علاقة رأس المال بنفسه، العلاقة التي يعرض فيها رأس المال نفسه بما هو عليه، عندما ينظر المرء إلى عملية الإنتاج الرأسمالية ككلية وكوحدة، العلاقة التي يبرز فيها رأس المال كنقد يفقس نقداً، إن هذه العلاقة تغلّف النقد فتغدو طابعه وخاصية تعيينه، من دون حركة وسيطة. وفي خاصية هذا التعيين يجري الانفصال عن النقد عندما يُقرَض كرأسمال نقدي.

يحمل برودون تصوراً غريباً بصدد دور رأس المال النقدي، (أنظر: مجانية الائتمان، مناقشة للسيد باستيا والسيد برودون، باريس، 1850). إن الاقراض يبدو لبرودون شراً لأنه ليس بيعاً. فالإقراض بفائدة

«هو إمكانية بيع الشيء نفسه المرة تلو الأخرى، وتلقّي السعر من جديد دون أن يتم التنازل عن ملكية الشيء المباع» (ص 9)(*).

"est la faculté de vendre toujours de nouveau le même objet, et d'en recevoir toujours de nouveau le prix sans jamais céder la propriété de ce qu'on vend". (p. 9)

(*Gratuité du Crédit, Discussion entre M. Fr.Bastiat et M. Proudhon*, Paris, 1850).

إن الشيء، النقد، المنزل، إلخ، لا يغيّر مالكه، كما يحصل في الشراء والبيع. ولكن برودون لا يرى، أنه لا يتم الحصول على أي مُعادِل عند إعطاء النقد في شكل رأسمال حامل للفائدة. حقاً أن الشيء يُعطى في كل فعل بيع أو شراء، بمقدار ما تجري عملية تبادل على وجه العموم. فالمرء ينفصل عن ملكية الشيء المُباع على الدوام، ولكنه لا يتخلى عن القيمة. ففي البيع تُعطى السلعة لا قيمتها، حيث تُستعاد هذه القيمة في شكل نقد، أو، وهذا محض شكل آخر مقابل ذلك، في شكل شهادة دين أو سند دفع. أما في [358] الشراء فإن النقد يُعطى ولكن ليس قيمته، إذ يتم التعويض عن هذه القيمة في شكل سلعة. إن الرأسمالي الصناعي يظل محتفظاً بالقيمة نفسها بين يديه طوال عملية تجديد الإنتاج (باستثناء فائض القيمة) ولكن في أشكال مختلفة ليس إلّا.

وبمقدار ما يحصل تبادل، أي مبادلة أشياء، لا يحصل أي تبدل في القيمة. فالرأسمالي نفسه يحتفظ، دوماً، بالقيمة ذاتها بين يديه. ولكن بمقدار ما يقوم الرأسمالي بإنتاج فائض قيمة، لا يحصل أي تبادل؛ وبمقدار ما يحصل تبادل، يكون فائض القيمة مندمجاً أصلاً في السلع. ولو نظرنا إلى مجمل دورة رأس المال (ن ـ س ـ نَ)، لا إلى أفعال تبادل منفردة، لوجدنا أن مقداراً معيناً من القيمة يُسلّف على الدوام، وأن مقدار القيمة هذا يُسحب من التداول وقد أضاف إليه فائض قيمة أو ربحاً. ولكن التوسط في هذه العملية لا يُرى في أفعال التبادل البسيطة. وإن الحركة التي يقوم بها ن بوصفه

(*) هذا المقتبس يعود إلى شارل ـ فرانسوا شيفه (Charles-François Chevé)، محرر جريدة صوت الشعب *La voix du peuple* وقد وضع الرسالة الأولى في كتاب: مجانية الائتمان، مناقشة للمسيو ف. باستيا والمسيو برودون، باريس، 1850.

رأسمالاً هي، بالضبط، ما ترتكز عليه الفائدة التي يجنيها الرأسمالي المُقرِض للنقد، وهي ما تنبثق منه هذه الفائدة.

> «في الواقع» ـ يقول برودون ـ «إن صانع القبعات الذي يبيع القبعات... يتلقى بالمقابل قيمتها، لا أقل ولا أكثر، ولكن الرأسمالي المُقرِض للنقد... لا يستعيد رأسماله غير منقوص وحسب، بل يتلقى ما يزيد عن رأسماله، ما يزيد عما ألقى في التداول، إنه يستعيد فائدة علاوة على رأسماله» (ص 69).

إن صانع القبعات يُمثّل، هنا، الرأسمالي الصناعي في تضاد مع الرأسمالي المُقرِض للنقد. ومن الواضح أن برودون لم يفلح في إدراك السر وراء قدرة الرأسمالي الصناعي على أن يبيع السلعة بموجب قيمتها (إن مساواة أسعار الإنتاج أمر لا أهمية له بالنسبة لتصوره) وأن يتلقى لذلك ربحاً علاوة على رأس المال الذي يطرحه في التبادل. لنفترض أن سعر إنتاج 100 قبعة = 115 جنيهاً، وأن سعر الإنتاج هذا يساوي، عَرَضاً، قيمة القبعات، أي أن رأس المال الذي يُنتج هذه القبعات، هو رأسمال ذو تركيب اجتماعي وسطي. ولو كان الربح = 15%، فإن صانع القبعات يحقق ربحاً يبلغ 15 جنيهاً، فيما لو باع السلع حسب قيمتها بمبلغ 115 جنيهاً. ولكنها لا تكلفه سوى 100 جنيه. ولو كان يُنتجها، برأسماله الخاص بالذات، فإنه سيضع في جيبه كل الفائض البالغ 15 جنيهاً؛ أما إذا كان يُنتجها برأسمال مُقتَرض فقد يتعين عليه أن يخصم من هذه الـ 15 جنيهاً 5 جنيهات كفائدة. ولا يغير ذلك من قيمة القبعات البتة، بل يغيّر فقط توزيع فائض القيمة الماثل في هذه القيمة على أشخاص مختلفين. وبما أن قيمة القبعات لا تتأثر بتاتاً بما يُدفع كفائدة، فإن من السخف تماماً أن يقول برودون:

> «بما أن الفائدة على رأس المال تُضاف، في التجارة، على أجور العامل لكي تكوّن مع هذه الأخيرة سعر السلعة، فإن من المستحيل على العامل أن يبتاع مجدداً منتوج عمله الخاص. إن العيش من العمل (Vivre en travaillant) هو مبدأ ينطوي، في ظل هيمنة الفائدة، على تناقض» (ص 105)[56].

[359]

(56) إن «منزلاً» أو «نقداً» إلخ، لا يُقرَض، في رأي برودون كـ «رأسمال» بل يتم الانفصال عنه كـ «سلعة... حسب سعر الكلفة» (ص 43 ـ 44). وإن لوثر ليتفوق على برودون بعض الشيء.

أما ضآلة فهم برودون لطبيعة رأس المال فتتضح من العبارة التالية التي يصف فيها حركة رأس المال عموماً بوصفها حركة مميزة تخص رأس المال الحامل للفائدة:

«بما أن رأس المال ـ النقد يعود دائماً من جراء تراكم الفائدة إلى مصدره، بعد سلسلة من التبادلات، يترتب على ذلك أن الاقراض الذي يقوم به الشخص نفسه يجلب الربح دوماً إلى الشخص نفسه» [ص 154].

"Comme, par l'accumulation des intérêts, le capital-argent, d'échange en échange, revient toujours à sa source, il s'ensuit que la relocation toujours faite par la même main, profite toujours au même personnage." [p. 154].

ما الذي يظل إذن غامضاً، لدى برودون، في الحركة المميزة لرأس المال الحامل للفائدة؟ إنها المقولات التالية: الشراء، السعر، الانفصال عن الأشياء، والشكل المباشر الذي يتجلى به هنا فائض القيمة، وباختصار ظاهرة تحوّل رأس المال هنا بوصفه رأسمالاً إلى سلعة، وبالتالي تحوّل البيع إلى إقراض، وتحوّل السعر إلى حصة من الربح.

إن عودة رأس المال إلى نقطة انطلاقه هي، على العموم، الحركة التي تسم رأس المال في دورته الكلّية. ولا يقتصر ذلك بأي حال على رأس المال الحامل للفائدة وحده. وما يميز هذا الأخير هو الشكل الخارجي لعودته، المنفصل عن دورة التوسط. إن الرأسمالي المُقرِض يعطي رأسماله، ينقله إلى الرأسمالي الصناعي، من دون أن يتلقى أي مُعادِل. وإن هذا النقل لا يؤلف بأي حال فعلاً في عملية دورة رأس المال الفعلية، بل يُمهّد فقط الدورة التي يجب أن تتحقق بواسطة الرأسمالي الصناعي. وإن هذا التغيير الأول في موضع النقد لا يعبّر عن أي فعل من أفعال الاستحالة، لا الشراء ولا البيع. فلا انفصال هنا عن الملكية، ومردّ ذلك إلى أن تبادلاً، أياً كان، لم يحصل، وأن مُعادِلاً لم يأت. [360] وإن عودة النقد من يدي الرأسمالي الصناعي إلى يدي الرأسمالي المُقرِض تستكمل الفعل الأول من الابتعاد عن رأس المال، ليس إلّا. وإن رأس المال المسلّف

= فقد كان يعرف أصلاً أن جني الربح مستقل عن شكل الإقراض أو الشراء. «إنهم يحوّلون التجارة أيضاً إلى ربا. ولكن ذلك أكبر بكثير من أجل مرة واحدة. ولا نتكلم الآن إلّا عن شيء واحد هو الربا بالاقراض. وبعد أن نتخلص منه نجازي كما ينبغي (في أقرب وقت) الربا التجاري أيضاً». (لوثر، إلى القساوسة، في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

(M. Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen.* Wittenberg, 1540).

في شكل نقدي يعود إلى الرأسمالي الصناعي، عبر عملية دورته، في شكل نقدي من جديد. ولكن بما أن رأس المال لم يكن ملكاً له عندما قام بإنفاقه، فلا يمكن لرأس المال هذا أن يكون ملكاً له عندما يعود. وواقع أن رأس المال هذا قد اجتاز عملية تجديد الإنتاج لا يمكن أن يجعل رأس المال هذا ملكاً له. وينبغي عليه إذن أن يعيد رأس المال هذا إلى المُقرِض. إن الإنفاق الأول لرأس المال والذي ينقله من يدي المُقرِض إلى يدي المُقترِض، إنما هو صفقة حقوقية لا علاقة لها البتة بالعملية الفعلية لتجديد إنتاج رأس المال، الصفقة التي تمهد هذه العملية فقط. أما إعادة التسديد التي تنقل رأس المال العائد، ثانية، من يد المُقترِض إلى يد المُقرض، فهي صفقة حقوقية ثانية، مكمّلة للأولى؛ فالأولى تمهد العملية الفعلية، والثانية فعل ختامي يلي هذه العملية. إن نقطة الانطلاق ونقطة الإياب، إعطاء رأس المال المُقرَض واستعادته، تبدو لذلك وكأنها حركات اعتباطية تتم بتوسط اتفاقات حقوقية، تجري قبل وبعد الحركة الفعلية لرأس المال، من دون أن تكون لها أية علاقة بهذه الحركة. ولا فرق، بالنسبة لحركة رأس المال الفعلية، لو كان رأس المال، منذ البداية، يخص الرأسمالي الصناعي، ويتدفق لذلك عائداً إليه بوصفه ملكاً له.

وفي الفعل الافتتاحي الأول يُعطي المُقرِض رأسماله إلى المُقترض. وفي الفعل الثاني، المكمّل والختامي، يعيد المُقترض رأس المال إلى المُقرِض. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالصفقة المبرمة بين الاثنين ـ نترَك الفائدة جانباً في الوقت الحاضر ـ، وبمقدار ما نعالج حركة رأس المال المُقرَض بين المُقرِض والمُقترِض فقط، فإن هذين الفعلين كليهما (المنفصلين عن بعضهما بفاصل زمني طويل أو قصير، تجري خلاله حركة تجديد الإنتاج الفعلية لرأس المال) يضمان مجمل هذه الحركة. وإن هذه الحركة ـ أي الاعطاء بشرط الإعادة ـ هي على العموم حركة الإقراض والإقتراض، أي الشكل الخاص للإنفصال المشروط عن النقد أو السلعة.

إن الحركة المميزة لرأس المال عموماً، أي عودة النقد إلى الرأسمالي، عودة رأس المال إلى نقطة انطلاقه، تكتسب في حالة رأس المال الحامل للفائدة مظهراً خارجياً محضاً مفصولاً عن الحركة الفعلية التي يؤلف شكلاً لها. إن آ يعطي النقد الخاص به، لا كنقد، بل كرأسمال. ولا يطرأ هنا أيما تغير على رأس المال نفسه. فالتغير يقتصر على تبديل الأيدي. ويتحقق تحوله الفعلي إلى رأسمال على يد ب فقط. أما بالنسبة إلى [361] آ فإنه قد أصبح رأسمالاً بمجرد اعطائه إلى ب. وإن عودة التدفق الفعلي لرأس المال من

عملية الإنتاج والتداول لا تحصل إلّا بالنسبة إلى ب. أما بالنسبة إلى آ فإن العودة تحصل بالشكل نفسه الذي حصل به الانفصال. فرأس المال يمضي من يد ب عائداً إلى يد آ. إن اعطاء النقد، إقراضه لأَجَلٍ معلوم، ثم استرداده ثانية مع فائدة (فائض قيمة) هو كل حركة الشكل الملازم لرأس المال الحامل للفائدة بما هو كذلك. إن الحركة الفعلية التي يقوم بها النقد المُقرَض بصفته رأسمالاً إنما هي عملية تقع خارج نطاق الصفقات المبرمة بين المُقرِضين والمُقترِضين. ففي هذه الصفقات ذاتها، تنطمس عملية التوسط، ولا تعود مرئية، أو متضمنة على نحو مباشر. فرأس المال، كسلعة من نوع خاص، يمتاز بنوع خاص من الانفصال عن الملكية. لذا فإن عودته، هنا، لا تعبّر عن نفسها كعاقبة أو نتيجة لسلسلة معينة من الأفعال الاقتصادية، بل كثمرة لاتفاق حقوقي خاص بين الشاري والبائع. ويتوقف وقت العودة على مجرى عملية تجديد الإنتاج؛ أما بالنسبة إلى رأس المال الحامل للفائدة، فإن عودته كرأسمال تبدو وكأنها تتوقف على تعاقد بسيط بين المُقرِض والمُقترِض. وهكذا فإن عودة رأس المال، ارتباطاً بهذه الصفقة، لا تعود تظهر كنتيجة تنشأ عن عملية الإنتاج، بل تظهر كما لو أن رأس المال المُقرَض لم يفقد، البتة، شكل النقد. وبالطبع فإن هذه الصفقات تتحدد في الواقع بالعودة الفعلية لرأس المال. ولكن ذلك لا يظهر في الصفقة ذاتها. كما أن الحال ليس كذلك، دائماً، في الممارسة العملية. فإن لم تحصل العودة في الوقت المناسب، تعين على المُقترِض أن يبحث عن مصدر إضافي آخر يستمد منه ما يتيح له الإيفاء بالتزاماته إلى المُقرِض. إن الشكل المحض لرأس المال ـ أي النقد الذي يُنفق بمقدار آ ويُستعاد بمقدار آ + $\frac{1}{س}$ آ، بعد فترة زمنية معلومة، من دون أي توسط آخر خلاف هذه الفترة الزمنية الفاصلة ـ إنما هو الشكل المبهم لحركة رأس المال الفعلية.

في الحركة الفعلية لرأس المال، تؤلف عودته لحظة من عملية التداول. في البدء يجري تحويل النقد إلى وسائل إنتاج؛ وعملية الإنتاج تحوّله إلى سلعة؛ وببيع السلعة يتحول مجدداً إلى نقد، ثم يعود في هذا الشكل إلى يد الرأسمالي الذي سلّف رأس المال هذا، أول الأمر، في شكل نقد. أما في حالة رأس المال الحامل للفائدة، فإن العودة، مثل الاعطاء، هي محض نتيجة لصفقة حقوقية بين مالك رأس المال وشخصٍ ثانٍ. إننا لا نرى سوى الاعطاء والإعادة. فينطمس كل ما يقع بين الاثنين. [362]

ولكن لمّا كان النقد المسلّف كرأسمال يتسم بخاصية العودة إلى ذلك الذي سلّفه، ذلك الذي أنفقه كرأسمال؛ ونظراً لأن (ن ـ س ـ نَ) هي الشكل الملازم لحركة رأس المال، فإن باستطاعة مالك النقد أن يُقرِضه كرأسمال، كشيء يمتلك خاصية العودة إلى

نقطة انطلاقه، خاصية الحفاظ على نفسه وزيادة نفسه بوصفه قيمة، في مجرى الحركة التي يجتازها. إن المالك يُعطى النقد كرأسمال، لأنه يعود إلى نقطة انطلاقه بعد أن يُستخدم كرأسمال، لذا يستطيع المُقترِض أن يستعيده بعد فترة زمنية معينة، لأنه يتدفق عائداً إليه بالذات.

إن إقراض النقد كرأسمال ـ أي إعطاءه على شرط أن يُستعاد بعد فترة زمنية معينة ـ يفترض إذن أن يجري استخدام هذا النقد كرأسمال فعلاً، وأن يتدفق عائداً إلى نقطة انطلاقه فعلاً. إن الدورة الفعلية التي يقوم بها النقد كرأسمال تشكّل هي الأخرى شرطاً للصفقة الحقوقية التي ينبغي للمُقترِض، بموجبها، أن يعيد النقد إلى المُقرِض. وإذا لم يُنفق المُقترِض النقد كرأسمال، فذلك شأنه. فإن المُقرِض يُقرِض النقد كرأسمال، وبهذه الصفة يتعين عليه أن يؤدي وظائف رأسمال، وتتضمن هذه دورة رأس المال النقدي حتى عودته في شكل نقد إلى نقطة انطلاقه.

إن فعلي التداول ن ـ س وس ـ نَ، اللذين يقوم فيهما مقدار معين من القيمة بوظيفة نقد أو سلعة، هما عمليتا توسط، هما لحظتان منفردتان من الحركة الإجمالية لمقدار القيمة هذا. وهو كرأسمال، يجتاز الحركة الكلية (ن ـ نَ). إنه يُسلَّف كنقد أو كمقدار من القيمة في هذا الشكل أو ذاك، ثم يعود كمقدار من القيمة. إن مُقرِض النقد لا يُنفقه لشراء سلعة، أو إنه، إذا كان مقدار القيمة ماثلاً في شكل سلع، لا يبيعها لقاء نقد، بل يُسلّفها كرأسمال، باعتبارها (ن ـ نَ)، باعتبارها قيمة تعود إلى نقطة انطلاقها في أَجَلٍ معين. وبدلاً من أن يشتري أو يبيع، فإنه يُقرِض. وهذا الاقراض إذن هو الشكل المناسب للإنفصال عن القيمة **كرأسمال**، لا كنقد أو سلعة. ولا يترتب على ذلك بأي حال أن الإقراض لا يمكن أن يكون أيضاً شكلاً لصفقات لا علاقة لها البتة بعملية تجديد الإنتاج الرأسمالية.

* * *

لقد اقتصرنا حتى الآن على معاينة حركة **رأس المال** المُقرَض بين مالكه والرأسمالي الصناعي. ينبغي الآن أن ندرس **الفائدة**.

إن المُقرِض يعُطي نقده كرأسمال؛ وإن مقدار القيمة الذي ينفصل عنه المُقرِض إلى شخص آخر، إنما هو رأسمال ولذلك يتدفق عائداً إليه. ولكن هذه العودة المحض، هي ليست عودة مقدار قيمة مُقرضٌ **كرأسمال**، بل مجرد عودة لمقدار قيمة مُقرض. ولكي [363]

يعود مقدار القيمة كرأسمال، ينبغي لهذا المقدار المسلّف من القيمة لا أن يصون نفسه في الحركة فحسب بل وأن ينمّي قيمته ذاتياً، ينبغي أن يزيد مقدار قيمته، أي أن يعود مُحمَّلاً بفائض قيمة، بوصفه (ن + △ن)، وأن △ن هذه هي الفائدة هنا أو جزء من الربح الوسطي، لا يبقى بين يدي الرأسمالي الناشط، بل يؤول إلى الرأسمالي النقدي.

وواقع انفصاله عن النقد كرأسمال، يعني أنه ينبغي أن يعود إليه بهيئة (ن + △ن). ولسوف يتعين علينا، فيما بعد، أن نعاين الشكل الذي تُدفع به الفائدة في آجال محددة خلال تلك الفترة من الزمن التي يتم الاقراض خلالها، أما عودة رأس المال فلا تجري إلّا في نهاية هذه الفترة الزمنية.

ما الذي يعطيه الرأسمالي النقدي إلى الرأسمالي الصناعي المُقترِض؟ ما الذي ينفصل عنه في الواقع لصالح ذاك؟ والحال أن فعل الانفصال هو الذي يجعل من إقراض النقد انفصالاً عن النقد كرأسمال، أي انفصالاً عن رأس المال كسلعة.

وبفعل عملية الانفصال هذه فقط يعطي مُقرِض النقد رأس المال إلى شخص آخر كسلعة، أو يعطي السلعة التي يملكها إلى شخص آخر كرأسمال.

ما الذي يجري الانفصال عنه في البيع المعتاد؟ ليس قيمة السلعة المُباعة، لأن كل ما يتغير هو شكل هذه القيمة وحسب. فهي توجد، مثالياً، في السلعة كسعرٍ لها، قبل أن تنتقل هذه القيمة، فعلياً، في شكل نقد، إلى يد البائع. إن القيمة ذاتها، ومقدار القيمة ذاته، يغيران هنا شكليهما لا أكثر. فهما يوجدان، تارةً في شكل سلعة وتارةً أخرى في شكل نقد. إن ما ينفصل عنه البائع لينتقل بالتالي إلى ميدان الاستهلاك الفردي أو الإنتاجي للشاري، إنما هو القيمة الاستعمالية للسلعة، السلعة كقيمة استعمالية.

فما هي إذن القيمة الاستعمالية التي ينفصل عنها الرأسمالي النقدي خلال فترة الاقراض، ويعطيها إلى الرأسمالي الصناعي، إلى المُقترِض؟ إنها القيمة الاستعمالية التي يكتسبها النقد من إمكان تحوله إلى رأسمال، وقدرته على أداء وظيفة رأسمال، وخلق فائض قيمة معين، ربح وسطي (ما هو أعلى أو أدنى من ذلك يُعدّ، هنا، عرضياً) في مجرى حركته، علاوة على صيانة مقدار قيمته الأصلي. أما بقية السلع الأخرى فإن قيمتها الاستعمالية تُستهلك في آخر المطاف، وبذا يتلاشى جوهر السلعة، وبتلاشي هذا الجوهر تتلاشى قيمتها. بالمقابل، فإن السلعة ـ رأسمال تتميز بخاصية أن قيمتها، وكذلك قيمتها الاستعمالية، لا تبقى سالمة وحسب، بل تزداد من خلال استهلاك قيمتها الاستعمالية. [364]

إن هذه القيمة الاستعمالية للنقد كرأسمال ـ القدرة على إنتاج ربح وسطي ـ هي ما

ينفصل عنه الرأسمالي النقدي لصالح الرأسمالي الصناعي لفترة من الزمن يُعطي إلى هذا الأخير خلالها الحق في التصرف برأس المال المُقرَض.

إن النقد المُقرَض على هذا النحو يمتلك، في هذا الشأن، شبهاً معيناً بقوة العمل في وضعها إزاء الرأسمالي الصناعي. والفرق هو أن الرأسمالي يدفع قيمة قوة العمل، في حين أنه يعيد ببساطة قيمة رأس المال المُقترَض. إن القيمة الاستعمالية لقوة العمل بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي هي القدرة على أن تُنتج أثناء عملية استهلاكها قيمة (ربحاً) أكبر مما تملك هي بالذات، أن تُنتج أكبر مما تكلّف. وإن هذا الفائض في القيمة هو ما يؤلف القيمة الاستعمالية لقوة العمل بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي. وعلى غرار ذلك تظهر القيمة الاستعمالية لرأس المال النقدي المُقترَض بوصفها قدرته على حفظ قيمته وإنمائها.

إن الرأسمالي النقدي ينفصل، في الواقع، عن قيمة استعمالية، وبذلك فإن ما يعطيه إلى الآخر، إنما يعطيه كسلعة. وفي هذا الصدد يكون التشابه كاملاً مع السلعة بما هي عليه. فأولاً ـ هناك قيمة تنتقل من يدٍ إلى أخرى. وبالنسبة للسلعة البسيطة، السلعة بما هي عليه، فإن القيمة ذاتها تبقى في يدي البائع والشاري ولكن في شكل مختلف؛ فكلاهما يمتلك، الآن كما قبل الصفقة التجارية، القيمة نفسها التي انفصلا عنها، ولكن الأولى في شكل سلعة والأخرى في شكل نقد. أما في حالة الاقراض، فإن الرأسمالي النقدي هو الوحيد في هذه الصفقة الذي يُعطي القيمة؛ ولكنه يحتفظ بها من خلال عودتها التي تحصل لاحقاً. في الاقراض إذن يتلقى طرف واحد القيمة، لأن طرفاً واحداً يُعطي القيمة. ثانياً ـ يجري الانفصال عن القيمة الاستعمالية الفعلية من طرف، ليتلقاها ويستهلكها طرف آخر. ولكن هذه القيمة الاستعمالية، خلافاً لما في السلعة الاعتيادية، هي ذاتها قيمة، أي هي تحديداً علاوة في القيمة على مقدارها الأصلي، علاوة تتولّد من خلال استعمال النقد كرأسمال. إن الربح هو هذه القيمة الاستعمالية.

إن القيمة الاستعمالية للنقد المُقرَض هي قدرته على أن يقوم بوظيفة رأسمال، وأن يُنتج، بما هو عليه، ربحاً وسطياً في ظروف وسطية[57].

---

(57) «إن قانونية أخذ الفائدة، لا تتوقف على ما إذا كان المُقترِض يحقق أو لا يحقق ربحاً من النقد الذي اقترضه، بل تتوقف على قدرة» (هذا النقد المقترض في) «توليد الربح لو أستخدم استخداماً صائباً». (بحث في الأسباب المقررة لمعدل الفائدة الطبيعي، يتناول مواقف السير و. بيتي والمستر

ما الذي يدفعه الرأسمالي الصناعي إذن، وما هو بالتالي سعر رأس المال المُقترَض؟ [365]

«إن ما يدفعه المقترضون كفائدة لقاء النقود المُقترَضة» (هو برأي ماسي) «جزء من الربح الذي تستطيع النقود المقترضة أن تولّده»[58].

"That which men pay as interest for the use of what they borrow", ist nach Massie "a part of the profit it is capable of producing".

إن ما يبتاعه شاري سلعة اعتيادية إنما هو قيمتها الاستعمالية، وما يدفع لقاءه، إنما هو قيمتها. وما يشتريه مُقترِض النقد هو أيضاً القيمة الاستعمالية لهذا النقد كرأسمال، ولكن ما الذي يدفع لقاءه؟ من المؤكد أنه لا يدفع، كما هو الحال مع السلع الأخرى، سعره أو قيمته. إن تغيراً في شكل القيمة لا يحصل لدى انتقالها من المُقرِض والمُقترِض، كما هو الحال لدى انتقالها من البائع والشاري، حيث توجد القيمة مرة في شكل نقد وأخرى في شكل سلعة. فالتماثل في القيمة المعطاة والقيمة المستردة، يعرض نفسه هنا بأسلوب آخر تماماً. إن مقدار القيمة، أي النقد، يُعطى دون مُعادِل، ثم يُسترد بعد فترة زمنية معينة. ويظل المُقرِض، باستمرار، مالك هذه القيمة ذاتها، حتى بعد أن تنتقل من بين يديه إلى يدي المُقترِض. في التبادل السلعي البسيط يوجد النقد على الدوام في جانب الشاري؛ أما في الاقراض فإن النقد يوجد في جانب البائع. فهو الشخص الذي يُعطي النقد لفترة معلومة، وشاري رأس المال هو الشخص الذي يتلقاه كسلعة. ولكن ذلك ليس ممكناً إلّا بمقدار ما يقوم النقد بوظيفة رأسمال ويُسلّف على هذا الأساس. والمُقترِض يستدين النقد كرأسمال، كقيمة تنمو ذاتياً. ولكن ذلك ليس سوى رأسمال في ذاته، شأن كل رأسمال آخر عند نقطة انطلاقه، في لحظة تسليفه. ومن خلال الاستهلاك بالتحديد ينمي رأس المال قيمته ذاتياً ويتحقق كرأسمال، ولكن يتعين على المُقترِض أن يعيده كرأسمال متحقق، أي كقيمة مضافاً إليها فائض قيمة (فائدة)؛ ولا يمكن للفائدة أن تكون غير جزء من الربح الذي حققه المُقترِض. ليس كل الربح، بل جزء منه فحسب، ذلك

= لوك في هذا الباب، لندن، 1750، ص 49. *An Essay on the Governing Causes of the Natural Rate of Interest;* wherein the Sentiments of Sir W. Petty and Mr. Locke, on that Head, are considered, London, 1750, p. 49. إن مؤلف هذا الكتاب الغفل هو ج. ماسي).

(58) [المرجع نفسه، ص 49]. «إن الأثرياء، بدلاً من أن يستخدموا نقودهم بأنفسهم... يُقرضونها إلى آخرين كي يُنتج هؤلاء بها ربحاً ويقدموا لمالكي النقود جزءاً من هذا الربح» (المرجع نفسه، ص 23 ـ 24).

لأن القيمة الاستعمالية لرأس المال المُقترَض تتلخص بالنسبة إلى المُقترِض، في أن رأس المال هذا يُنتج له ربحاً. وبخلافه ما كان المُقرِض لينفصل عن القيمة الاستعمالية. من جهة ثانية لا يمكن للربح أن يؤول بأكمله إلى المُقترِض، فمعنى ذلك أنه لن يدفع أي شيء لقاء الانفصال عن القيمة الاستعمالية، وأنه سيعيد النقد المسلّف إلى المُقرِض كنقد بسيط لا كرأسمال، أي ليس كرأسمال متحقق، لأنه لا يكون رأسمالاً متحققاً إلّا باعتباره (ن + △ن).

[366] إن كلا الاثنين، المُقرِض والمُقترِض، يُنفقان المقدار نفسه من النقد كرأسمال. ولكنه لا يقوم بوظيفة رأسمال إلّا بين يدي هذا الأخير. والربح لا يتضاعف بفعل الوجود المزدوج للمقدار نفسه من النقد كرأسمال، بالنسبة إلى شخصين. ولا يمكن له أن يقوم بوظيفة رأسمال من أجل الاثنين معاً إلّا عبر تقسيم الربح. والجزء الذي يؤول إلى المُقرِض يسمى: الفائدة.

إن الصفقة بأسرها تجري، كما هو مفترض، بين نوعين من الرأسماليين، هما الرأسمالي النقدي والرأسمالي الصناعي أو التجاري.

وينبغي ألّا ننسى أبداً أن رأس المال كرأسمال هو هنا سلعة، أو أن السلعة المبحوثة هنا هي رأسمال. وعليه، فإن كل العلاقات التي تتجلى هنا، سوف تبدو لاعقلانية من وجهة نظر السلعة البسيطة، أو من وجهة نظر رأس المال، بمقدار ما يؤدي هذا الأخير وظيفته في عملية تجديد إنتاجه كرأسمال سلعي. إن الاقراض والاقتراض، عوضاً عن البيع والشراء، هما اختلاف ينبع من الطبيعة الخاصة لهذه السلعة ـ رأسمال. وعلى غرار ذلك، فإن ما يُدفع هنا إنما هو الفائدة بدلاً من سعر السلعة. وإذا ما أردنا أن نسمي الفائدة سعر رأس المال النقدي، فإن ذلك شكل لاعقلاني من السعر، يتناقض تماماً مع مفهوم سعر السلعة[59]. فها هنا يُختزل السعر إلى شكل تجريدي بحت لا مضمون له،

---

(59) «لتعبير «القيمة» (value) عند تطبيقه على وسائل التداول (عملة جارية currency)، ثلاثة معانٍ... 2) وسائل تداول جاهزة في اليد فعلاً (currency actually in hand)، خلافاً للمقدار نفسه من وسائل التداول (عملة جارية currency) الذي يرد في يوم قادم. وعلاوةً على ذلك تقاس قيمتها بسعر الفائدة، وسعر الفائدة يتحدد بالتناسب بين مقدار رأس المال القابل للاقراض والطلب عليه (by the ratio between the amount of lonable capital and the demand for it). (الكولونيل ر. تورنز، حول مفعول قانون ميثاق المصرف لعام 1844، إلخ، الطبعة الثانية، [لندن] 1847 [ص 5-6]).
(Colonel R. Torrens, *On the Operation of the Bank Charter Act of 1844 etc.*, 2nd. ed. [London], 1847, [p. 5-6]).

يشير إلى أنه مقدار معين من النقد، يُدفع لقاء شيء يقوم، على هذا النحو أو ذاك، بوظيفة قيمة استعمالية، في حين أن السعر، كمفهوم، هو التعبير بالنقد عن قيمة هذه القيمة الاستعمالية.

إن القول بأن الفائدة هي سعر رأس المال، تعبير لاعقلاني تماماً، منذ البداية. فهذا يعني أن السلعة تملك هنا قيمة ثنائية: مرة تملك قيمة، ومرة تملك سعراً يختلف عن هذه القيمة، في حين أن السعر هو التعبير عن القيمة بالنقد. إن رأس المال النقدي، لا يزيد، بادىء الأمر، عن مقدار من النقد، أو قيمة كتلة معينة من السلع ثُبتت كمقدار من النقد. ولو أُقرضت السلعة كرأسمال، فإن ذلك ليس سوى الشكل التنكري الذي يرتديه مقدار معين من النقد. ذلك لأن ما يُقرَض هنا كرأسمال، ليس كذا وكذا باون من القطن، بل [367] كذا وكذا من النقد الماثل في شكل القطن كقيمة لهذا القطن بالذات. لذا فإن سعر رأس المال يُنسب إليه كمقدار من النقد، حتى لو لم ينسب إليه كوسيلة تداول (عملة جارية currency)، كما يعتقد السيد تورنز (أنظر الحاشية السابقة رقم 59، ص366). كيف يمكن، إذن، أن يكون لمقدار من القيمة سعرٌ آخر غير سعره الخاص، أي غير السعر المعبّر عنه في شكله النقدي بالذات؟ فما السعر سوى قيمة السلعة (وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سعر السوق، الذي لا يختلف عن القيمة اختلافاً نوعياً بل كمياً وحسب، فهو يشير إلى مقدار القيمة فقط) كشيء متميز عن قيمتها الاستعمالية. وإن السعر الذي يختلف عن القيمة نوعياً هو تناقض لا معقول(60).

إن رأس المال يتجلى كرأسمال من خلال النماء الذاتي لقيمته؛ وإن درجة هذا النماء تعبّر عن الدرجة الكمية التي يحقق بها ذاته كرأسمال. وإن ما ينتجه من فائض قيمة أو ربح ـ أي معدله أو مستواه ـ غير قابل للقياس إلّا عبر المقارنة مع قيمة رأس المال المسلّف. وعليه، فإن ضخامة أو ضآلة النماء الذاتي لقيمة رأس المال الحامل للفائدة لا يمكن أن تُقاس إلّا بمقارنة مقدار الفائدة، أي ذلك الجزء من الربح الكلّي الذي يؤول إليه، مع قيمة رأس المال المسلّف. وإذا كان السعر يعبّر عن قيمة السلعة، فإن الفائدة

---

(60) «إن التباس مصطلح قيمة النقد أو قيمة وسائل التداول، المصطلح الذي يستخدم دون تمييز للدلالة على القيمة التبادلية للسلع كما على القيمة الاستعمالية لرأس المال، سواء بسواء، إنما هو منبع دائم للتشوش» (توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 77. *Tooke, [An] Inquiry into the Currency Principle*, p. 77.) ـ غير أن توك لا يرى التشوش الرئيسي (الماثل في جوهر الشيء ذاته) في أن القيمة بما هي عليه (الفائدة) تغدو القيمة الاستعمالية لرأس المال.

تعبّر عن النمو الذاتي لقيمة رأس المال النقدي، وتبدو، بالتالي بمثابة السعر المدفوع لقاءه إلى المُقرِض. ويترتب على ذلك أن من السخف تماماً أن يسعى المرء، منذ البداية، لأن يطبق على هذا الحال العلاقات البسيطة للتبادل، علاقات البيع والشراء، التي تجري بتوسط النقد، على غرار ما يفعل برودون. فالفرضية الأساسية هنا هي بالضبط أن النقد يؤدي وظيفة رأسمال، ويمكن بالتالي أن يُنقل إلى طرف ثالث باعتباره رأسمالاً في ذاته، باعتباره رأسمالاً كامناً.

غير أن رأس المال يظهر هنا كسلعة، بمقدار ما يجري عرضه في السوق، وبمقدار ما يتم الانفصال فعلياً عن القيمة الاستعمالية للنقد كرأسمال. لكن قيمته الاستعمالية تكمن في القدرة على إنتاج الربح. وإن قيمة النقد أو السلعة بوصفهما رأسمالاً، لا تتحدد بقيمة كل منهما كنقد أو سلعة، بل تتحدد عبر كمية فائض القيمة الذي ينتجانه لمالكهما. إن منتوج رأس المال هو الربح. وإن إنفاق النقد كنقد أو تسليفه كرأسمال، ليس سوى [368] الاستخدام المختلف للنقد، على أساس الإنتاج الرأسمالي. إن النقد، أو السلعة، هو، في ذاته، رأسمال كامن، تماماً مثلما أن قوة العمل رأسمال كامن. والسبب: (1) يمكن تحويل النقد إلى عناصر إنتاج، وهو، بواقع حاله، محض تعبير تجريدي عنها، عن وجودها المتعين كقيمة؛ (2) تمتلك العناصر الشيئية للثروة، بصورة كامنة، خاصية أن تكون رأسمالاً، نظراً لأن نقيضها المكمِّل الذي يصيّرها رأسمالاً ـ العمل المأجور ـ موجود أصلاً على أساس الإنتاج الرأسمالي.

إن التعريف الاجتماعي المتضاد للثروة الشيئية ـ تضاد هذه الثروة مع العمل بوصفه عملاً مأجوراً ـ يجد تعبيره، أصلاً، في ملكية رأس المال بما هو عليه، وذلك بمعزل عن عملية الإنتاج. وإن هذه اللحظة بالذات، المنعزلة عن عملية الإنتاج الرأسمالية، والتي تنشأ عنها دوماً كنتيجة، وتؤلف، كنتيجة دائمة، مقدمة دائمة لهذه العملية، إن هذه اللحظة تجد التعبير عنها في كون النقد والسلعة هما، في ذاتهما، رأسمال مستتر، كامن، وإنهما يمكن أن يُباعا باعتبارهما رأسمالاً، وإنهما في هذا الشكل يتحكمان في عمل الغير، ويقدمان إدعاء بتملك عمل الغير، وبالتالي فإنهما يؤلفان قيمة نامية ذاتياً. ويبرز هنا بوضوح أن هذه العلاقة بالذات هي سند ملكية ووسيلة تملّك عمل الغير، وليست أي عمل يقدمه الرأسمالي كقيمة مكافئة.

علاوة على ذلك يظهر رأس المال كسلعة، بمقدار ما إن تقسيم الربح إلى فائدة وربح بالمعنى الدقيق، ينتظم بفعل الطلب والعرض، وبفعل المنافسة أيضاً، تماماً كما ينتظم بها سعر سوق السلع. بيد أن التباين يبرز بجلاء شأن التناظر. فإنْ توازنَ الطلب والعرض،

فإن سعر سوق السلعة يتطابق مع سعر إنتاجها؛ أي يتجلى في هذه الحالة أن القوانين الباطنية للإنتاج الرأسمالي هي التي تنظم سعر السلعة، بمعزل عن المنافسة، نظراً لأن تقلبات الطلب والعرض لا تفسّر شيئاً سوى انحرافات أسعار السوق عن أسعار الإنتاج ـ وهي انحرافات تلغي بعضها بعضاً، بحيث أن الأسعار الوسطية للسوق تساوي أسعار الإنتاج خلال فترات زمنية معينة طويلة إلى هذه الدرجة أو تلك. وما إن يتطابق الطلب والعرض، حتى تكفّ هذه القوى عن التأثير، فتلغي بعضها بعضاً، ويبرز القانون العام [369] المحدّد للسعر، بالتالي، كقانون محدد للحالة المفردة؛ وعندئذ فإن سعر السوق، في وجوده المتعين المباشر، وليس كمتوسط لحركة أسعار السوق، يتطابق مع سعر الإنتاج، الذي ينتظم بفعل القوانين الملازمة لنمط الإنتاج نفسه. ويصحّ الشيء ذاته على الأجور. فما إن يتساوى الطلب والعرض، حتى يلتغي مفعولهما، وتصبح الأجور مساوية لقيمة قوة العمل. أما بالنسبة إلى الفائدة عن رأس المال النقدي، فالأمر مختلف. فالمنافسة لا تحدّد هنا الانحرافات عن القانون: فليس هناك، بالأحرى، أي قانون ينظم التقسيم خلاف ما تمليه المنافسة نفسها، لأنه لا يوجد معدل فائدة «طبيعي» كما سنرى ذلك فيما بعد. ونقصد بمعدل الفائدة الطبيعي، بالعكس، ذلك المعدل الذي تثبته المنافسة الحرة. فليس ثمة حدود «طبيعية» لمعدل الفائدة. وحيثما لا تحدّد المنافسة الانحرافات والتقلبات فحسب، بل حيثما يؤدي توازن القوى الفاعلة المتعاكسة إلى إلغاء أي تحديد، فإن ما ينبغي تحديده يغدو، في ذاته ولذاته، شيئاً جزافياً بلا قانون ناظم. ثمة المزيد عن ذلك في الفصل التالي.

في حالة رأس المال الحامل للفائدة يبدو كل شيء برّانياً: تسليف رأس المال كمحض انتقال له من المُقرِض إلى المُقترِض، وعودة رأس المال المتحقق كمحض إعادة نقل، إعادة دفع من المُقترِض إلى المُقرِض، مع الفائدة. ويصحّ الشيء ذاته على التحديد الملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي كون معدل الربح لا يتحدّد بالعلاقة بين الربح الناتج في أثناء دوران واحد للقيمة ـ رأسمال المسلّفة فحسب، بل يتحدّد أيضاً بطول زمن هذا الدوران، أي يتحدّد كربح يدرّه رأس المال الصناعي خلال فترات زمنية معينة. ولكن ذلك يبدو أيضاً، مع رأس المال الحامل للفائدة، برانياً تماماً، إذ يبدو أن فائدة معينة تُدفع إلى المُقرِض لقاء مدة معينة من الزمن.

يقول آدم موللر Adam Müller الرومانسي، بما يتسم به من فهم عادي للروابط الباطنية في الأشياء، (عناصر فن الحكم، برلين، 1809، [الجزء الثالث]، ص 138).
(*Elemente der Staatskunst*, Berlin, 1809, [Dritter Theil] S. 138):

«عند تحديد سعر الأشياء، لا يؤخذ الزمن في الاعتبار، أما عند تحديد الفائدة، فإن الزمن هو الذي يؤخذ في الاعتبار أساساً».

إنه لا يرى كيف يدخل زمن الإنتاج وزمن التداول في تحديد سعر السلع، وكيف أن معدل الربح، عن هذا الطريق بالذات، يتحدد بالنسبة إلى زمن دوران معين لرأس المال، في حين أن معدل الفائدة يتحدد من خلال الربح في فترة زمنية معينة. إن عمق تفكيره يكمن هنا، كما هو حاله دوماً، في أنه يرى سُحُبَ الغبار على السطح، فيتحدث في إدعاء عن هذا الغبار وكأنه شيء خفي، بليغ الدلالة.

[370]

الفصل الثاني والعشرون

تقسيم الربح. سعر الفائدة. معدل سعر الفائدة «الطبيعي»

موضوع هذا الفصل لا يمكن أن يُبحث هنا بالتفصيل، شأنه شأن سائر ظاهرات الائتمان عموماً، التي سنعالجها فيما بعد. فالمنافسة بين المُقرِضين والمُقترِضين، وما ينجم عن ذلك من تقلبات وجيزة نسبياً في سوق النقد، إنما يقع كله خارج نطاق بحثنا. وإن الدورة التي يجتازها معدل الفائدة خلال حركة الدورة الصناعية، تتطلب لعرضها تصويراً مسبقاً للدورة الصناعية الكبرى ذاتها، وذلك ما لا يمكن تقديمه هنا. وينطبق الشيء ذاته على المساواة التقريبية لسعر الفائدة، بهذا القدر أو ذاك، على مستوى السوق العالمي. وكل ما يعنينا في هذا الموضع هو إبراز الشكل المستقل الذي يكتسبه رأس المال الحامل للفائدة، وانفصال الفائدة عن الربح.

وبما أن الفائدة هي محض جزء من الربح، جزء ينبغي أن يدفعه الرأسمالي الصناعي إلى الرأسمالي النقدي وفقاً لفرضيتنا السابقة، لذا يبدو أن الحدّ الأقصى للفائدة هو الربح نفسه، عندئذ يكون الجزء الذي يؤول إلى الرأسمالي الناشط = صفراً. ولو صرفنا النظر عن الحالات المنفردة التي قد تكون فيها الفائدة أكبر من الربح حقاً، حيث لن يكون بالوسع دفعها من الربح، فإن بالإمكان، على ما يبدو، أن نعتبر أن الحدّ الأقصى للفائدة هو الربح كله مطروحاً منه الجزء الذي يمثل أجور الإدارة (wages of superintendence)، وهو جزء سنقوم بتحليله فيما بعد. إن الحدّ الأدنى للفائدة غير قابل للتحديد بالمرة، إذ يمكن أن يهبط إلى أي مستوى مهما كان متدنياً. غير أن ظروفاً معاكسة تدخل باستمرار لترفعه فوق هذا الحد الأدنى النسبي.

«إن النسبة بين المبلغ المدفوع لقاء استعمال رأس المال، ورأس المال نفسه، تعبّر عن معدل الفائدة مقاساً بالنقد». ـ «إن معدل الفائدة يتوقف على 1) معدل الربح، 2) النسبة التي يُقسّم بها مجمل الربح بين المُقرِض والمُقترِض» (مجلة \الإيكونوميست *Economist*(*) في 22 كانون الثاني/يناير 1853). «إذا كان ما يدفعه المُقترِضون كفائدة، لقاء استعمال ما اقترضوه من نقود، هو جزء من الربح الذي تستطيع النقود المقترَضَة أن تولّده، فإن مستوى الفائدة ينبغي أن يتحدد دائماً من خلال هذا الربح». (ماسي Massie، المرجع نفسه، ص 49). [371]

دعونا نفترض، بادىء الأمر، أن هناك علاقة ثابتة بين إجمالي الربح وذلك الجزء الذي ينبغي أن يُدفع منه إلى الرأسمالي النقدي بمثابة فائدة. عندئذ يغدو واضحاً أن الفائدة ترتفع أو تنخفض مع إجمالي الربح، وأن هذا الأخير يتحدد بمعدل الربح العام وتقلباته. فلو كان معدل الربح الوسطي، على سبيل المثال، = 20%، وكانت الفائدة = $\frac{1}{4}$ الربح، فإن سعر الفائدة = 5%؛ وإذا كان معدل الربح الوسطي = 16% فإن الفائدة = 4%. وعند معدل للربح يبلغ 20% يمكن للفائدة أن ترتفع إلى 8% فيما يظل الرأسمالي الصناعي يجني الربح نفسه الذي يحققه بمعدل ربح = 16% وسعر فائدة = 4%، ونعني تحديداً 12%. وإذا ما ارتفعت الفائدة إلى 6% أو 7% فقط، فإن الرأسمالي الصناعي يحتفظ مع ذلك بجزء أكبر من الربح. وإذا كانت الفائدة تساوي جزءاً ثابتاً من الربح الوسطي، يترتب على ذلك أنه كلما كان معدل الربح العام أكبر، كان الفارق المطلق بين الربح الكلّي والفائدة أكبر، وكان الجزء الذي يؤول إلى الرأسمالي الناشط من الربح الكلّي أكبر بالمثل، وبالعكس. لنفترض أن الفائدة = $\frac{1}{5}$ من الربح الوسطي؛ إن $\frac{1}{5}$ من 10 يساوي 2، والفرق بين الربح الكلّي والفائدة = 8؛ وأن $\frac{1}{5}$ من 20 يساوي 4؛ والفرق 20 − 4 = 16؛ $\frac{1}{5}$ من 25 = 5، الفرق = 25 − 5 = 20؛ $\frac{1}{5}$ من 30 = 6، الفرق = 30 − 6 = 24؛ $\frac{1}{5}$ من 35 = 7، الفرق = 35 − 7 = 28. إن معدلات الفائدة المختلفة التي تبلغ 4، 5، 6، 7، لا تمثل هنا دائماً سوى $\frac{1}{5}$ أو 20% من الربح الكلّي. ولو تباينت معدلات الربح، لأمكن لمعدلات فائدة متباينة أن تعبّر عن الجزء الصحيح نفسه من الربح الكلّي، أو عن نفس النصيب المئوي من الربح الكلّي. وبوجود مثل هذه

(*) \الإيكونوميست: مجلة اسبوعية، اقتصادية ـ سياسية، لسان حال كبار الصناعيين والمصرفيين، بدأت بالصدور في لندن منذ العام 1843. [ن. برلين].

النسبة الثابتة للفائدة، فإن الربح الصناعي (الفرق بين الربح الكلّي والفائدة) يكون أكبر، كلما كان معدل الربح العام أعلى، وبالعكس.

وإذا ما بقيت كل الظروف الأخرى على حالها، أي إذا افترضنا أن النسبة بين الفائدة والربح الكلّي تبقى ثابتة، بهذا القدر أو ذاك، فإن الرأسمالي الناشط سيكون قادراً وموافقاً على دفع فائدة أكبر أو أقل بصورة تتناسب طردياً مع مستوى معدل الربح(61). وبما أننا قد رأينا أن مستوى معدل الربح يقف في تناسب عكسي مع تطور الإنتاج الرأسمالي، يترتب على ذلك أن ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة في بلد من البلدان، [372] يقف على الغرار نفسه في تناسب عكسي مع مستوى التطور الصناعي، وذلك بالطبع، بمقدار ما يعبّر التباين في سعر الفائدة فعلاً عن تباين معدلات الربح. ولسوف نرى فيما بعد، أن الحال ليس كذلك على الدوام. وبهذا المعنى يمكن القول إن الربح، أو بوجه أدق، إن معدل الربح العام هو الذي يتحكم بالفائدة. وإن نمط التحكم هذا ينطبق حتى على مستواها الوسطي.

وفي كل حال، ينبغي اعتبار المعدل الوسطي للربح المحدِّد النهائي الذي يقرّر الحدّ الأقصى للفائدة.

ولسوف ندرس الآن، عن كثب، وجوب وضع الفائدة بالارتباط مع الربح الوسطي. عندما ينقسم كل معطى، كالربح مثلاً، بين اثنين، فالأمر يتعلق في المقام الأول بالطبع بمقدار هذا الكلّ المزمع تقسيمه؛ والحال أن مقدار الربح، يتحدد بمعدل الربح الوسطي. لنفترض أن معدل الربح العام، أي مقدار الربح الذي يصيب رأسمال ذي مقدار معين، يُحسب على أساس رأس المال هذا = 100، عندئذ تتناسب تغيرات الفائدة، على ما هو واضح، بصورة عكسية مع تغيرات ذلك الجزء من الربح الذي يبقى بين يدي الرأسمالي الناشط ولكنه يعمل برأسمال مُقترَض. وأما الظروف التي تحدد مقدار الربح المزمع تقسيمه، أي القيمة الجديدة التي خلقها العمل غير مدفوع الأجر، فتختلف جداً عن تلك الظروف التي تقرر تقسيمه بين هذين الصنفين من الرأسماليين، وغالباً ما تفعل فعلها في اتجاهين متضادين تماماً(62).

---

(61) «إن أرباح المشاريع المنفردة تتحكم بمعدل الفائدة الطبيعي» (ماسي، المرجع المذكور، ص 51).

(62) في هذا الموضع ترد في المخطوطة الملاحظة التالية [ف. إنجلز]: «يتضح في مجرى عرض هذا الفصل أن من الأفضل، قبل بحث قوانين تقسيم الربح، أن نبيّن أولاً كيف يغدو التقسيم الكمي تقسيماً نوعياً. وإن الإنتقال إلى ذلك من عرض الفصل السابق لا يقتضي سوى أن نعرض الفائدة أولاً باعتبارها جزءاً من الربح من دون أن نعيّن هذا الجزء بدقة».

وإذا ما بحثنا الدورة الكبرى، التي تجتاز الصناعة الحديثة مسارها ـ حالة الهمود، فالانتعاش المتزايد، فالازدهار، ففيض الإنتاج، فالانهيار، فالركود، فحالة الهمود، إلخ ـ وهي دورات كبرى (Zyklen) يقع تحليلها اللاحق خارج نطاق بحثنا ـ لوجدنا أن سعر الفائدة المتدني يتطابق، في الغالب، مع فترات الازدهار أو الربح الفاحش، وأن ارتفاع الفائدة يتطابق مع الانتقال من الازدهار إلى الطور التالي من الدوران، في حين أن الحدّ الأقصى للفائدة وصولاً إلى أعلى مستوى للربا، يقابل الأزمة(63). لقد دشن حلول صيف 1843 بوضوح فترة ازدهار؛ وإن سعر الفائدة الذي كان في ربيع 1842 يبلغ $4\frac{1}{2}$%، هبط في ربيع وصيف 1843 إلى 2%(64)، وهبط في أيلول/سبتمبر إلى $1\frac{1}{2}$% (جيلبرت Gilbart، المرجع المذكور، المجلد الأول، ص 166)؛ بعد ذلك ارتفع سعر الفائدة خلال أزمة 1847 إلى 8% فأكثر. [373]

ويمكن مع ذلك لفائدة منخفضة أن تترافق مع ركود، كما يمكن لفائدة مرتفعة باعتدال أن تترافق مع انتعاش متنامٍ.

ويبلغ سعر الفائدة ذروته خلال الأزمات، حين يتوجب الاقتراض بغية الدفع، مهما كلّف الثمن. وبما أن ارتفاع الفائدة يترافق مع هبوط في أسعار السندات المالية، فإن ذلك يوفر فرصة ممتازة لأولئك الذين يتوافر لديهم رأسمال نقدي متاح، لكي يحصلوا، بأسعار بخسة تماماً، على سندات حاملة للفائدة لا بدّ لها، في المجرى الاعتيادي للأمور، من أن تبلغ، في الأقل، سعرها الوسطي ثانية، بمجرد أن يهبط سعر الفائدة من جديد(65).

---

(63) «في الفترة الأولى، عقب الضغط مباشرة، النقد كافٍ والمضاربة غائبة؛ وفي الفترة الثانية، النقد كافٍ والمضاربة مزدهرة؛ وفي الفترة الثالثة، المضاربة في أفول والطلب على النقد متصاعد؛ وفي الفترة الرابعة، النقد شحيح والضغط عائد» (جيلبرت، [أطروحة عملية في العمل المصرفي، الطبعة الخامسة]، المجلد الأول، [لندن 1849]، ص 149).

(*Gilbart*, [*A Practical Treatise on Banking*, 5th ed.,] vol. I, [London, 1849], p. 149).

(64) يفسر توك ذلك «بتراكم رأس المال الفائض الذي يترافق بالضرورة مع قلّة الاستخدام المربح في السنوات السابقة، واطلاق الاحتياطيات النقدية، وانتعاش الآمال في ازدهار التجارة». (تاريخ الأسعار من ١٨٣٩ حتى ١٨٤٧، لندن، 1848، ص 54).

([Tooke], *History of Prices from 1839 to 1847*, London, 1848, p. 54).

(65) «رفض أحد المصرفيين طلب زبون قديم لقرض على سندات مالية بقيمة 200 ألف جنيه. وحين همّ هذا الزبون بالانصراف مبدياً رغبته في إيقاف الدفع، قيل له إن لا داعي لذلك،

غير أن هناك ميلاً لهبوط سعر الفائدة بمعزل تام عن تقلبات معدل الربح. وهناك سببان رئيسيان:

I ـ «حتى لو افترضنا أن رأس المال لم يُقترَض لاستخدام إنتاجي بالمرة، فمن الممكن مع ذلك أن يتغير سعر الفائدة من دون حدوث أيما تغير في معدل الربح الإجمالي. إذ بينما تمضي أمة من الأمم قُدماً في إنماء الثروة، تبرز وتتكاثر طبقة من الرجال الذين يملكون، بفضل عمل أسلافهم أرصدة تكفي لعيش رغيد بما تدرّه من فائدة. كما أن كثرة من أولئك الذين انخرطوا، في شبابهم أو رجولتهم، في غمار الأعمال بنشاط، يتقاعدون عنها لكي يعيشوا أواخر أيامهم في هناء على الفائدة المستمدة مما راكموه من أموال. وتنزع هذه الطبقة، شأن الطبقة السابقة، إلى التنامي مع تزايد ثروة البلاد، ذلك لأن الذين يدشنون نشاطهم برأسمال ضخم بهذه الدرجة أو تلك يستطيعون أن يستقلوا بثروة خاصة بسرعة أكبر من أولئك الذين يبدأون برأسمال ضئيل. وهكذا ففي البلدان القديمة والثرية، نجد أن ذلك القسم من رأس المال الوطني الذي لا يرغب مالكوه في تجشّم عناء استخدامه بأنفسهم، يحتلّ في مجمل رأس المال الإنتاجي للمجتمع نسبة أكبر مما هو عليه في البلدان الفقيرة حديثة النشأة. ألا ما أكبر طبقة الريعيين في إنكلترا! وبمقدار ما تتنامى طبقة الريعيين، تتنامى أيضاً طبقة مُقرِضي رأس المال، لأن الاثنين واحد». (رامزي، بحث في توزيع الثروة، [إدنبره، 1836]، ص201-202).

[374]

(Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth,* [Edinburgh, 1836], p. 201-202).

II ـ إن تطور نظام الائتمان، وتعاظم القدرة التي يمحضها إلى الصناعيين والتجار للتصرف، بتوسط المصرفيين، بسائر المدخرات النقدية لجميع طبقات المجتمع، وتركّز هذه المدخرات المطّرد بمقادير يمكن لها أن تنشط كرأسمال نقدي، إن ذلك كله لا بد

= فالمصرفي مستعد، في هذه الظروف، أن يشتري السندات بـ 150 ألف جنيه». ([هـ. روي]، نظرية المبادلات. قانون ميثاق المصارف لعام ١٨٤٤، لندن، 1864، ص 80).

([*H. Roy*], *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844,* London, 1864, p. 80).

من أن يمارس الضغط أيضاً على سعر الفائدة. ونورد المزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً.

ويقول رامزي، بخصوص تحديد معدل الفائدة، أنه

«يتوقف جزئياً على معدل الربح الإجمالي، وجزئياً على النسبة التي ينقسم بها هذا الأخير إلى فائدة وربح المشروع (profits of enterprise). وتتوقف هذه النسبة على المنافسة بين مُقرِضي ومُقترِضي رأس المال؛ وأن هذه المنافسة تتأثر بمعدل الربح الإجمالي المُنتَظَر، إلّا أنها لا تخضع لتحكّمه حصراً[66]. والسبب الذي يجعل المنافسة غير خاضعة لتحكّم هذا المعدل المُنتَظَر حصراً، يرجع من جهة إلى أن الكثيرين يقترضون من دون أية نية في استخدام إنتاجي، ويرجع من جهة ثانية إلى أن نصيب رأس المال الوطني الكلّي القابل للإقراض يتغير بتغير ثروة البلاد بمعزل عن أي تغير، مهما كان، في الربح الإجمالي». (رامزي، Ramsay، المرجع المذكور، ص 206 ـ 207).

ولكيما نستخرج المعدل الوسطي للفائدة يتعين علينا 1) حساب متوسط سعر الفائدة خلال تغيراته في الدورات الصناعية الكبرى و2) حساب سعر الفائدة في ميادين التوظيف التي يجري فيها إقراض رأس المال لفترة مديدة نوعاً ما.

إن معدل الفائدة الوسطي السائد في بلدٍ معين ـ كشيء متميز عن أسعار السوق المتقلبة باستمرار ـ لا يمكن أن يُحدَّد بأي قانون. وليس ثمة في هذا الميدان أيما معدل طبيعي للفائدة بالمعنى الذي يتحدث به الاقتصاديون عن معدل طبيعي للربح ومعدل طبيعي للأجور. وقد لاحظ ماسي في هذا الشأن بكل صواب:

«إن الشيء الوحيد الذي يمكن لأي أمرء أن يرتاب فيه بهذا الخصوص هو: ما الحصة من هذه الأرباح التي تعود بحق إلى المُقترِض، وما الحصة التي تعود إلى المُقرِض؟ وما من وسيلة لتحديد ذلك سوى رأي المُقترِضين والمُقرِضين عموماً. ذلك لأن تحديد ما هو حق وما هو غير حق ليس سوى نتيجة يقررها اتفاق عام». ([ماسي، المرجع المذكور]، ص 49).

(66) بما أن سعر الفائدة يتحدد، عموماً، بفعل معدل الربح الوسطي، فكثيراً ما تقترن بانخفاض سعر الفائدة تلاعبات لا مثيل لها، مثال ذلك تلاعبات سكك الحديد صيف 1844. إن سعر الفائدة لبنك إنكلترا لم يرفع إلى 3% إلّا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1844.

"The only thing which any man can be in doubt about on this occasion, is, what proportion of these profits do of right belong to the borrower, and what to the lender; and this there is no other method of determining than by the opinions of borrowers and lenders in general: for right and wrong, in this respect, are only what common consent makes so." ([Massie, 1.c.] p.49). [375]

إن تَعادُل الطلب والعرض ـ على افتراض أن معدل الربح الوسطي معين ـ لا يعني هنا أي شيء بالمرة. وحيثما يجري اللجوء إلى هذه الصيغة عموماً (وفي هذه الحالة يكون ذلك صحيحاً لأغراض عملية) فإنها تنفع بوصفها صيغة لإيجاد القاعدة الأساسية المستقلة عن المنافسة بل المقررة لها (صيغة لإيجاد الحدود الناظمة أو المقادير القصوى)؛ إنها صيغة لأولئك الواقعين في أسر الممارسة العملية للمنافسة وتجلياتها الظاهرية، والتصورات الناجمة عن ذلك؛ إنها صيغة تساعد على التوصل من جديد إلى تصورات وإن كانت سطحية، عن الروابط الباطنية للعلاقات الاقتصادية القائمة في نطاق المنافسة. إنها طريقة الانطلاق من التغيرات التي تصاحب المنافسة للوصول إلى حدود هذه التغيرات. ولكنها لا تنطبق على سعر الفائدة الوسطي. إذ ليس هناك من أساس يحتّم على الشروط الوسطية للمنافسة، أي التوازن بين المُقرِضين والمُقترِضين، أن تعطي للمُقرِض على رأسماله سعر فائدة يبلغ 3%، 4%، 5%، إلخ، أو حصة معينة تبلغ 20% أو 50% من الربح الإجمالي. ففي الحالات التي تلعب فيها المنافسة، بما هي عليه، دوراً حاسماً، فإن هذا التحديد يكون، في ذاته ولذاته، عرضياً، تجريبياً محضاً، ولا كن تحويل هذه المصادفة إلى ضرورة إلّا بالحذلقة أو الخيالات[67]. وليس ثمة في

(67) يقوم ج. أوبدايك على سبيل المثال، في مؤلفه: أطروحة في الاقتصاد السياسي،نيويورك، 1851. (G.J. Opdyke, *A Treatise on Political Economy,* New York, 1851) بمحاولة فاشلة تماماً لكي يفسر سعر الفائدة العام البالغ 5% بفعل قوانين أزلية. أما كارل آرندت، فهو أكثر سذاجة بما لا يقاس في مؤلفه: الاقتصاد الطبيعي في مواجهة روح الاحتكار والشيوعية، إلخ، هانـاو، 1845. (*Die Naturgemässe Volkswirthschaft, gegenüber dem Monopoliengeiste und dem Communismus etc.,* Hanau, 1845). ويمكن أن نقرأ هنا ما يلي: «في المجرى الطبيعي لإنتاج الخيرات المادية ثمة ظاهرة واحدة فقط وكأنها مدعوة كي تنظم، في حدود معينة، سعر الفائدة ـ في البلدان المتمدنة تماماً، وهي النسبة التي يزداد بها الخشب في الغابات الأوروبية من خلال نموها السنوي. إن هذا النمو يتم بمعزل عن قيمتها التبادلية تماماً» (ما أظرف الكلام عن

[376] تقارير البرلمان لعامي 1857 و1858 حول التشريعات المصرفية والأزمة التجارية، ما يبعث على السخرية أكثر من سماع مدراء بنوك إنكلترا ومصرفيي لندن ومصرفيي المقاطعات والمنظرين المحترفين وهم يثرثرون بلا نهاية عن «المعدل الذي أُنتج فعلاً» (real rate produced) من دون أن يمضوا إلى أبعد من عبارات مبتذلة، مثل «إن السعر المدفوع لقاء رأس المال المُقترَض يجب أن يتغير تبعاً لتغير عرض رأس المال هذا» وأن «معدلاً مرتفعاً للفائدة ومعدلاً منخفضاً للربح لا يمكن أن يتعايشا لوقت طويل»، وغير ذلك من الترهات[68]. إن العادات والتقاليد التي صارت بمثابة قانون، إلخ، تؤثر في تحديد سعر الفائدة الوسطي، شأنها شأن المنافسة بالذات، وذلك بمقدار ما يوجد سعر الفائدة لا كرقم وسطي فحسب بل كمقدار فعلي. وفي العديد من النزاعات الحقوقية التي ينبغي أن تُحسب فيها الفائدة، لا بد من افتراض وجود سعر فائدة وسطي بوصفه معدلاً قانونياً. ولو مضينا إلى أبعد من ذلك، وتساءلنا لماذا لا يمكن استخلاص حدود سعر الفائدة الوسطي من القوانين العامة، لوجدنا أن الجواب يكمن ببساطة في طبيعة الفائدة. فهي محض جزء من الربح الوسطي. ورأس المال الواحد نفسه يظهر في تحديدين مزدوجين: كرأسمال قابل للإقراض في يد المُقرِض، وكرأسمال صناعي أو تجاري بين يدي الرأسمالي الناشط. ولكنه لا يقوم بوظيفته سوى مرة واحدة، ولا يُنتج الربح بنفسه سوى مرة واحدة. ففي عملية الإنتاج بالذات لا يلعب طابع رأس المال بوصفه رأسمالاً

= الأشجار التي تنظم نموها بمعزل عن قيمتها التبادلية!) «بنسبة من 3 إلى 4 على مائة. وبناء عليه» (أي بناء على أن نمو الأشجار هذا يتم بمعزل عن قيمتها التبادلية، مهما كانت قيمتها التبادلية متوقفة على نموها!) «لا يمكن أن نتوقع أن ينخفض» (سعر الفائدة) «دون المستوى الراهن الذي يبلغه في أغنى البلدان» (ص 124 ـ 125). إن هذا ليستحق أن يسمى «سعر الفائدة النامي في الغابات»، كما أن مخترعه اجترح بفضل هذا المؤلف مآثر جديدة أمام «علمنا»، بوصفه «فيلسوف ضريبة الكلاب»(*).

(*) اقترح ك. آرند فرض ضريبة على الكلاب كإجراء قانوني عقلاني، من هنا تسميته بفيلسوف ضريبة الكلاب. [ن. ع].

(68) يرفع بنك إنكلترا ويخفض سعر الحسم تبعاً لتدفق الذهب أو تسربه، رغم أنه يفعل ذلك بالطبع، وعلى الدوام، آخذاً في الحسبان سعر الحسم السائد في السوق الحر. «وبذلك فإن المضاربة بسعر الحسم انتظاراً لتبدلات معدل الحسم في البنك، غدت تحتل نصف الأشغال الرئيسية للرؤوس الكبيرة في مركز النقد» ـ أي سوق النقد في لندن. ([هـ. روي]، نظرية المبادلات، إلخ، ص113).

([*H. Roy*], *The Theory of the Exchanges etc.*, p. 113).

مُقرَضاً أيما دور البتة. أما كيف يتقاسم الشخصان الربح الذي يحق لهما المطالبة بحصة فيه، فذلك، في ذاته ولذاته، شيء تجريبي صرف، شيء ينتمي إلى عالم المصادفة كما هو حال توزيع الحصص المئوية للربح المشترك على مختلف أعضاء شركة ما. وعند تقسيم القيمة المنتجة إلى فائض قيمة وأجور، وهو تقسيم يتحدد معدل الربح على [377] أساسه، بصورة جوهرية، هناك عاملان مختلفان تماماً، يفعلان فعلهما كمحدِّدين: هما قوة العمل ورأس المال؛ وفائض القيمة والأجور هما دالتان لمتغيرين مستقلين، يحدّان بعضهما بعضاً بصورة متبادلة؛ **فالتقسيم الكمي** للقيمة المنتجة ينشأ من **اختلافهما النوعي**. ولسوف نرى لاحقاً أن الشيء نفسه يحصل عند تقسيم فائض القيمة إلى ريع وربح. ولكن لا شيء من هذا القبيل يحصل بالنسبة إلى الفائدة. **فالاختلاف النوعي** هنا ينشأ على العكس، وهو ما سنراه بعد قليل، من **التقسيم الكمي الصرف** لمقدار فائض القيمة الواحد ذاته.

يترتب على كل ما سبق أن أوضحناه أن لا وجود لشيء اسمه معدل فائدة «طبيعي». ولكن، من جهة أولى، إذا لم يكن هناك، على نقيض معدل الربح العام، أي قانون عام يعيّن حدود سعر الفائدة الوسطي أو المعدل الوسطي للفائدة كشيء متميز عن معدلات الفائدة في السوق، المتقلبة باستمرار، لأن المسألة تنحصر هنا في تقسيم الربح الإجمالي بين مالكين لرأس المال تحت اسمين مختلفين، فإن سعر الفائدة، سواء كان مقداره الوسطي أم مقداره في السوق، يظهر في كل حالة معينة، على العكس، كشيء مختلف تماماً عن معدل الربح العام الذي هو مقدار منتظم، معين، ومحسوس[69].

إن علاقة سعر الفائدة بمعدل الربح تشبه علاقة سعر السلعة في السوق بقيمة هذه السلعة. وبمقدار ما يتحدد سعر الفائدة بفعل معدل الربح، فإن ذلك يتم دوماً بفعل معدل الربح العام، لا بفعل معدلات ربح خاصة يمكن أن تسود في فروع منفردة من الصناعة،

---

(69) «إن سعر السلع يتقلب باستمرار؛ وهي معدّة جميعاً لأنواع مختلفة من الاستعمال؛ ويخدم النقد كل الأغراض. وتتمايز السلع من حيث الجودة، حتى لو كانت من صنفٍ واحد؛ أما النقد المتاح فيمتلك القيمة نفسها دوماً، أو هذا ما يُفترض، في الأقل. وهكذا، فإن سعر النقد، الذي نطلق عليه اسم «الفائدة»، يتمتع بقدر من الاستقرار والانتظام يفوق استقرار وانتظام سعر أي شيء سواه» (ج. ستيوارت، بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي، [باريس]، 1789، الجزء الرابع، الترجمة الفرنسية، ص 27).

(J. Steuart, *Principles of Pol. Econ.*, Franz. Über., [Paris], 1789, IV, p. 27).

ولا بفعل أي ربح إضافي يمكن أن يجنيه رأسمالي مفرد في ميدان خاص من ميادين الأعمال[70]. وعليه، فإن معدل الربح العام يتجلى، في الواقع، كحقيقة تجريبية معطاة [378] في سعر الفائدة الوسطي، رغم أن هذا الأخير لا يؤلف تعبيراً صافياً وموثوقاً عن الأول.

صحيح أن سعر الفائدة نفسه يتغير باستمرار تبعاً لنوع الضمانات التي تقدمها أصناف مختلفة من المقترضين وتبعاً لمدة القرض؛ ولكن هذا السعر يكون واحداً، بالنسبة لكل من هذه الأصناف في كل لحظة محددة. ولذا، فإن هذا التباين لا يخلّ بطابع ثبات وتماثل سعر الفائدة[71].

---

(70) «إلّا أن قاعدة تقسيم الربح هذه لا يمكن أن تُطبق على كل مُقرِض ومُقترِض، بل على المُقرِضين والمُقترِضين بوجه عام... إن الأرباح الكبيرة أو الصغيرة للغاية هي مكافأة على البراعة أو عقاب على عدم التبصر في الأعمال، وهذا أمر لا شأن للمُقرِضين به البتة؛ وإذ إن هؤلاء الأخيرين لا يخسرون من جراء عدم التبصر المذكور، فلا ينبغي أن ينتفعوا من البراعة المذكورة. وما قيل أعلاه عن أشخاص منفردين في نفس الفرع من الأعمال، ينطبق أيضاً على شتى فروع الأعمال. ولو أن التجار والصناعيين العاملين في أي ميدان معين يحصلون بما اقترضوه من رأسمال على أرباح أكبر من الأرباح المعتادة التي ينتجها غيرهم من التجار والصناعيين في البلد ذاته، فإن الربح الاستثنائي يخصهم، رغم أن نيله لم يتطلب سوى البراعة والتبصر الاعتياديين، وهو لا يخص المُقرِضين الذين زودوهم بالنقد... لأن المُقرِضين ما كانوا ليُقرِضوا نقودهم لمشروع صناعي أو تجاري ما بشروط أكثر تسهيلاً من معدل الفائدة الاعتيادي، ولذلك لا ينبغي أن يتلقوا أكثر من هذا المعدل، مهما كانت الأرباح المستخلصة بفضل نقودهم» (ماسي Massie، المرجع المذكور، ص 50-51).

(71)

سعر حسم المصرف	%5
سعر حسم السوق، كمبيالات شهرين	%$3\frac{5}{8}$
سعر حسم السوق، كمبيالات 3 أشهر	%$3\frac{1}{2}$
سعر حسم السوق، كمبيالات 6 أشهر	%$3\frac{5}{16}$
قروض لسماسرة كمبيالات، ليوم واحد	1 ـ 2%
قروض لسماسرة كمبيالات لأسبوع واحد	%3
آخر فائدة حسم، قروض أسبوعين لسماسرة البورصة	$4\frac{3}{4}$ ـ 5%
فائدة للودائع (في المصارف)	%$3\frac{1}{2}$
فائدة لودائع (بيوتات الحسم)	3 ـ $3\frac{1}{4}$%

إن الأرقام الواردة أعلاه عن أسعار الفائدة في سوق النقد بلندن في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1889، وهي مستقاة من مقالة منشورة في صحيفة ديلي نيوز *Daily News* عن الوضع في مدينة المال والأعمال (سيتي) والصادرة في العاشر منه، تبين ضخامة تباين أسعار الفائدة في اليوم الواحد نفسه. فالحدّ الأدنى هو 1% والحدّ الأعلى 5%. [ف. إنجلز].

يظهر سعر الفائدة الوسطي كمقدار ثابت، في كل بلد من البلدان، مأخوذاً على مدى فترات طويلة نسبياً، لأن معدل الربح العام لا يتغير إلّا على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً، وذلك رغم التغير المستمر في معدلات الربح المنفردة، نظراً لأن التغيّر في ميدان معين يوازنه تغيّر مضاد في ميدان آخر. وإن الثبات النسبي لمعدل الربح يتجلى بالضبط في الطابع الثابت، بهذا القدر أو ذاك، لمتوسط سعر الفائدة أو المعدل العام للفائدة (average rate or common rate of interest).

أما بخصوص سعر الفائدة في السوق المتقلب أبداً، فإنه يوجد كمقدار ثابت في أية لحظة معينة، تماماً مثل سعر سوق السلع، ذلك لأنه، في سوق النقد، يقف كل رأس المال القابل للإقراض، على الدوام، بمثابة كتلة واحدة، في مواجهة رأس المال [379] الناشط، بحيث أن التناسب بين عرض رأس المال القابل للإقراض، من جهة، والطلب عليه، من جهة أخرى، يقرِّر في كل مرة مستوى الفائدة في السوق. ويكون الحال على هذا النحو أكثر فأكثر، كلما أدى تطور نظام الائتمان، وما يقترن به من تركّز لهذا النظام، إلى إسباغ طابع اجتماعي عام على رأس المال القابل للإقراض، وإلى طرحه في سوق النقد، دفعة واحدة وفي آنٍ واحدٍ. بالمقابل، لا يوجد معدل الربح العام على الدوام، إلّا كميل، كحركة نحو مساواة معدلات الربح المفردة. وإن المنافسة بين الرأسماليين ـ وما المنافسة ذاتها سوى هذه الحركة نحو المساواة ـ تقوم هنا في التحويل التدريجي لرأس المال عن الميادين التي يكون فيها الربح، لفترة طويلة، دون المستوى الوسطي، وفي جلبه بالتدريج أيضاً إلى الميادين التي يكون فيها الربح فوق المستوى الوسطي؛ أو قد تقوم المنافسة أيضاً في توزيع رأس المال الفائض نفسه، شيئاً فشيئاً وبنسب متباينة، على هذه الميادين. هذه إذن تقلبات مستمرة في تدفق رأس المال وتسربه فيما يتعلق بهذه الميادين المختلفة، وليست فعلاً متزامناً لكل كتلة رأس المال، كما هو الحال لدى تحديد سعر الفائدة.

ورغم أن رأس المال الحامل للفائدة هو مقولة مختلفة اختلافاً مطلقاً عن السلعة فإنه يصبح، كما رأينا، سلعة من جنس خاص (sui generis)، لذلك تغدو الفائدة سعره الذي يتثبت كل مرة بفعل العرض والطلب شأنه شأن سعر السلع الاعتيادية في السوق. لذا فإن سعر الفائدة في السوق يبدو، رغم تقلبه المستمر، مثبتاً وموحداً في أية لحظة معينة مثله في ذلك مثل سعر السلعة في السوق في كل حالة ملموسة. وإن الرأسماليين النقديين يعرضون هذه السلعة، والرأسماليين الناشطين يشترونها، ويخلقون الطلب عليها. ولا يحصل ذلك عندما تؤدي مساواة الربح إلى توليد معدل الربح العام. فلو كانت أسعار

السلع في أحد الميادين فوق سعر الإنتاج أو دونه (وهنا نغفل متعمدين التقلبات التي ترافق مختلف أطوار الدورة الصناعية الكبرى في كل نوع من النشاط التجاري) فإن المساواة تجري عبر توسيع أو تقليص الإنتاج، أي تزايد أو تناقص كتل السلع التي يطرحها رأس المال الصناعي في السوق، بفعل تدفق رأس المال أو تسربه في ميادين الإنتاج المنفردة. ومن خلال هذه المساواة لمتوسط أسعار سوق السلع مع أسعار الإنتاج يجري تصحيح انحرافات معدلات الربح المنفردة عن معدل الربح العام أو الوسطي. إن هذه العملية لا تتسم ولا يمكن أن تتسم بطابع يجعل رأس المال الصناعي أو رأس المال التجاري، بما هو عليه، يظهر بمثابة سلعة أمام الشاري، على نحو ما يظهر رأس المال الحامل للفائدة. وبمقدار ما تتجلى ظاهرات هذه العملية، فإنها تتجلى فقط في تقلبات [380] أسعار سوق السلع ومساواتها بأسعار الإنتاج، لا كإقرار مباشر للربح الوسطي. إن معدل الربح العام يتحدد في الواقع 1 ـ بفائض القيمة الذي ينتجه رأس المال الكلّي 2 ـ بنسبة فائض القيمة هذا إلى قيمة رأس المال الكلّي، 3 ـ بالمنافسة، ولكن بمقدار ما تمثل هذه الحركة التي تسعى من خلالها رؤوس الأموال الموظّفة في ميادين الإنتاج المنفردة إلى الحصول على حصص متساوية نسبياً من فائض القيمة هذا، بما يتناسب ومقادير رؤوس الأموال هذه. وعليه، فإن تحديد معدل الربح العام، في الواقع، يرجع إلى أسباب مختلفة تماماً وأكثر تعقيداً من سعر الفائدة في السوق الذي يتحدد، مباشرة وفوراً، بالتناسب بين الطلب والعرض. ولذا، فإن معدل الربح العام ليس واقعة جلية ومعينة بصورة مباشرة كما هو حال سعر الفائدة. بل أن معدلات الربح الخاصة القائمة في مختلف ميادين الإنتاج غير محدّدة هي الأخرى، بهذا القدر أو ذاك؛ ولكن بما أنها تتجلى، فإن ما يتجلى فيها هو التغاير لا التماثل. أما معدل الربح العام نفسه فلا يتجلى إلّا كحدّ أدنى للربح، وليس كشكل تجريبي، محسوس مباشرة، لمعدل الربح الفعلي.

وإننا، إذ نشير إلى هذا الفرق بين سعر الفائدة ومعدل الربح، لا نزال نغفل الظرفين التاليين اللذين يوطدان سعر الفائدة وهما: 1 ـ إن هناك لرأس المال الحامل للفائدة وجود تاريخي سابق، كما كان هناك وجود تاريخي سابق لمعدل تقليدي عام للفائدة؛ 2 ـ يؤثر السوق العالمي، بمعزل عن شروط الإنتاج في بلدٍ معينٍ، على إقرار سعر الفائدة، تأثيراً مباشراً أكبر بكثير من تأثيره على معدل الربح.

إن الربح الوسطي لا يظهر كواقعة معطاة على نحو مباشر، بل بالأحرى كنتيجة نهائية لمساواة تقلبات متضادة، وهي نتيجة لا يمكن استخلاصها إلّا بإجراء البحوث. أما بالنسبة إلى سعر الفائدة فالأمر مغاير. فسعر الفائدة في سريانه العام، أو المحلي في

الأقل، واقع مُثَبَّت يومياً، واقع يخدم رأس المال الصناعي والتجاري كمقدمة وباب خاص لدى تخمين أكلاف عملياتهما. وهو يغدو قدرة عامة يكتسبها أي مقدار من النقد يبلغ 100 جنيه على أن يدرّ 2، 3، 4، 5 جنيهات. وإن تقارير الأرصاد الجوية تعتمد مؤشرات البارومتر بدقة أقل مما تشير له تقارير البورصة إلى مستوى سعر الفائدة لا لرأس المال هذا أو ذاك، بل بالأحرى لكل رأسمال ماثل في سوق النقد، أي لرأس المال القابل للإقراض عموماً.

لا يتواجه في سوق النقد سوى المُقرِض والمُقترِض. وليس للسلعة سوى شكل واحد هو شكل النقد. وتمّحي هنا سائر الأشكال الخاصة التي يتلبسها رأس المال تبعاً لتوظيفه [381] في ميادين الإنتاج أو التداول الخاصة. إنه يوجد هنا في شكل عديم التمايز، شكل متطابق ذاتياً مع نفسه، شكل القيمة المستقلة، شكل النقد. ولا مكان للمنافسة هنا بين شتى الميادين؛ فكلها لابثة معاً كمُقترِض للنقد، ويقف رأس المال بمواجهتها جميعاً وهو في شكل لا يأبه بأي أسلوب أو أية طريقة لاستخدامه. وإذا كان رأس المال الصناعي لا يبرز بمثابة **رأسمال هو في ذاته رأسمال جماعي للطبقة بأسرها إلّا في** الحركة والتنافس بين الميادين المنفردة، فإن رأس المال بمجمل قوته يبرز هنا فعلاً بمثابة رأسمال جماعي للطبقة بأسرها في عرضه والطلب عليه. ومن جهة ثانية فإن رأس المال النقدي الماثل في سوق النقد، يمتلك، فعلاً، الشكل الذي يوزع به، بوصفه عنصراً عاماً غير مكترث بأي نمط خاص لاستخدامه، على مختلف الميادين، بين طبقة الرأسماليين، وفقاً لحاجات الإنتاج في كل ميدان منفرد. أضف إلى ذلك أنه مع تطور الصناعة الكبرى فإن رأس المال النقدي، بمجرد أن يظهر في السوق، لا يعود يمثله باطراد، رأسمالي مفرد، أي مالك مفرد لهذا الجزء أو ذاك من رأس المال الماثل في السوق، بل يبرز بهيئة كتلة مركزة ومنظمة، تقع على نحو مغاير تماماً مما يقع الإنتاج الحقيقي، تحت سيطرة المصرفيين بوصفهم ممثلين لرأس المال الاجتماعي. وعليه، فمن ناحية شكل الطلب، تقف قوة طبقة بأسرها بمواجهة رأس المال القابل للإقراض؛ أما من ناحية العرض فإنه يبرز بكلّيته (en masse) كرأسمال قابل للإقراض.

تلك هي بعض الأسباب التي تجعل معدل الربح العام يبدو سراباً ضبابياً بالمقارنة مع سعر الفائدة المعين؛ ورغم أن مقدار هذا الأخير يتقلّب حقاً، إلّا أنه يواجه المُقترِضين دائماً كمقدار ثابت معين، لأنه يتقلّب بطريقة متماثلة بالنسبة إليهم جميعاً. ومثلما أن تغيّر قيمة النقد لا يمنعه من أن يمتلك القيمة نفسها إزاء سائر السلع؛ ومثلما أن التقلبات اليومية لأسعار السلع في السوق لا تمنع تسعير هذه السلع يومياً، فإن تقلبات سعر

فائدتها لا تمنع تسجيله في التقارير بنفس هذا الانتظام بوصفه «سعر النقد». مردّ ذلك أن رأس المال نفسه يُعرض هنا كسلعة في شكل نقد؛ وبالتالي فإن تسجيل سعره إنما هو تسجيل لسعر السوق الخاص به كما هو حال سائر السلع الأخرى؛ لذا فإن سعر الفائدة هو دائماً سعر فائدة عام محدَّد كمياً بوصفه كذا مقدار من النقد لقاء كذا مقدار من النقد. أما معدل الربح فيمكن له، حتى في نطاق الميدان الواحد نفسه، وفي ظل أسعار سوق متساوية للسلع، أن يكون مختلفاً تبعاً لاختلاف الشروط التي تقوم فيها رؤوس أموال فرادى بإنتاج السلعة نفسها، ذلك لأن معدل ربح رأسمال مفرد إنما يتحدد، لا بسعر [382] السلعة في السوق، بل بالفرق بين سعر السوق وسعر الكلفة. وإن هذه المعدلات المختلفة للربح لا يمكن أن تتساوى أولاً داخل ميدان واحد بعينه، ثم بين ميادين مختلفة، إلّا من خلال التقلبات الدائمة.

* * *

(ملحوظة للتوسع لاحقاً).. شكل خاص من الائتمان: من المعروف، أنه عندما يقوم النقد بوظيفة وسيلة دفع، لا وسيلة شراء، يجري الانفصال عن السلعة، ولكن قيمتها لا تتحقق إلّا في وقت لاحق. أما إذا جرى الدفع بعد البيع الثاني للسلعة، فإن هذا البيع ليس نتيجة للشراء، بل بالأحرى أن الشراء يتحقق عن طريق البيع. أو أن البيع يغدو وسيلة للشراء. ثانياً ـ سندات الديون، الكمبيالات، إلخ، تصبح وسيلة دفع بالنسبة إلى المُقرِضين. ثالثاً ـ حلول تسوية سندات الديون محل النقد.

[383]

الفصل الثالث والعشرون

الفائدة وربح صاحب المشروع

إن الفائدة، كما رأينا من الفصلين السابقين، تبدو في الأصل، وهي في الأصل، وتظل في الواقع الفعلي، لا شيء سوى جزء من الربح، أي جزء من فائض القيمة، ينبغي للرأسمالي الناشط، صناعياً كان أم تاجراً، أن يدفعه إلى مالك ومُقرِض رأس المال هذا، بمقدار ما إن هذا الرأسمالي الناشط يستخدم رأسمالاً مُقترَضاً، وليس رأسماله الخاص. ولو كان الرأسمالي يستخدم رأسماله الخاص فقط لما حصل أي تقسيم للربح من هذا النوع، بل لعاد إليه الربح بأسره. والواقع، أنه إذا كان مالكو رأس المال يستخدمون رأسمالهم هم بالذات في عملية تجديد الإنتاج، فإنهم لا يخوضون منافسة تحدد سعر الفائدة؛ ويبين ذلك كيف أن مقولة الفائدة ـ وهي مستحيلة من دون تحديد سعر الفائدة ـ غريبة عن حركة رأس المال الصناعي في ذاته.

«يمكن تعريف سعر الفائدة بأنه ذلك المقدار النسبي الذي يرتضي المُقرِض أن يتلقاه والمُقترِض أن يدفعه، خلال عام أو خلال مدة أطول أو أقصر، لقاء استعمال مقدار معين من رأس المال النقدي... وحين يستخدم مالك رأس المال رأسماله هذا فعلاً في تجديد الإنتاج، فإنه لا يندرج في عداد أولئك الرأسماليين الذين يتحدد سعر الفائدة بنسبتهم إلى عدد المُقترِضين». (ت. توك، تاريخ الأسعار، [إلخ، من عام ١٧٩٣ حتى عام ١٨٣٦]، المجلد الثاني، لندن، 1838، ص355-356).

"The rate of interest may be defined to be that proportional sum which the lender is content to receive, and the borrower to pay, for a year or for any longer or shorter period for the use

of a certain amount of moneyed capital ... when the owner of capital employs it actively in reproduction, he does not come under the head of those capitalists, the proportion of whom, to the number of borrowers, determines the rate of interest."
(Th. Tooke, *A History of Prices* [*etc., from 1793 to 1837*], Vol. II, London, 1838, p.355-356).

الواقع، أن انشطار الرأسماليين إلى رأسماليين نقديين ورأسماليين صناعيين، هو الذي يحوّل جزءاً من الربح إلى فائدة، وهو الذي يخلق مقولة الفائدة عموماً، وأن المنافسة بين هذين الصنفين من الرأسماليين بالذات هي التي تخلق سعر الفائدة.

[384] وطالما كان رأس المال يؤدي وظيفته في عملية تجديد الإنتاج ـ مفترضين هنا أن رأس المال هذا هو ملك للرأسمالي الصناعي الذي لا يتعين عليه لذلك أن يعيده إلى مُقرِض ـ فإن الرأسمالي، بوصفه فرداً خاصاً، لا يمتلك رأس المال هذا تحت تصرفه، بل يقتصر تصرفه على الربح، الذي يمكن له أن يُنفقه كإيراد. وما دام رأسماله يقوم بوظيفة رأس المال، فإنه ينتمي إلى عملية تجديد الإنتاج، وهو مقيّد فيها. ورغم أن هذا الرأسمالي الصناعي هو مالك رأس المال هذا، فإن هذه الملكية لا تتيح له التصرف به بأي أسلوب آخر، طالما كان يستخدمه كرأسمال لاستغلال العمل. كذلك الحال تماماً مع الرأسمالي النقدي. فما دام رأسماله مُقرَضاً، وما دام ينشط كرأسمال نقدي، فإنه يدرّ عليه فائدة، يدرّ عليه جزءاً من الربح، ولكنه لا يستطيع التصرف بالمبلغ الأساسي. ويتجلى ذلك كل مرة عندما يقوم الرأسمالي بإقراض رأسماله مدة عام أو عدة أعوام مثلاً، ويتلقى الفائدة في آجال معينة من دون أن يُعاد إليه رأسماله. ولكن إعادة رأس المال، هنا، لا تغيّر من الأمر شيئاً. فإن تلقّاه الرأسمالي ثانية، توجّب عليه، دوماً، أن يُقرِضه من جديد، إذا ما كان يريد أن يحافظ لنفسه على مفعوله كرأسمال، أي كرأسمال نقدي. وطالما بقي رأس المال بين يديه، فإنه لا يحمل أية فائدة، ولا ينشط كرأسمال؛ وطالما كان يحمل فائدة وينشط كرأسمال، فإنه لا يكون بين يدي صاحبه. من هنا منبع إمكان إقراض رأس المال أبدياً. لذا، فإن الملاحظات التالية التي أبداها توك ضد بوزانكيه (Bosanquet) خاطئة تماماً. يقتطف توك من بوزانكيه (العملة الجارية، المعدنية، والورقية، والائتمانية. *Metallic, Paper, and Credit Currency*, [London, 1842], p. 73.) المقطع التالي:

«لو هبط سعر الفائدة إلى 1%، لغدا رأس المال المُقترَض على مستوى واحد (on a par) تقريباً مع رأس المال الذي يملكه صاحبه».

هنا يقدم توك التوضيح التالي:

«إن القول بأن رأس المال المقترض بالفائدة نفسها أو حتى بفائدة أدنى، يمكن أن يقف ولو بصورة تقريبية بمستوى رأس المال الذي يملكه صاحبه، إنما هو زعم غريب لا يكاد يستحق أية إشارة جدية، لو لم يأت من كاتب بالغ الذكاء، بل ملمّ إلماماً حسناً ببعض نقاط هذا الموضوع. فهل أغفل واقع أن مقدمة رأس المال القابل للإقراض تنحصر في إعادة التسديد أم تراه اعتبر هذا الواقع أمراً قليل الأهمية؟ (ت. توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1844، ص 80).

(Th. Tooke, *An Inquiry into the Currencey Principle,* 2nd ed., London, 1844, p. 80).

لو كانت الفائدة = صفراً، لكان الرأسمالي الصناعي الذي اقترض رأسمالاً، سيقف على قدم المساواة مع ذلك الرأسمالي الذي يعمل برأسماله الخاص بالذات. فكلاهما سيتلقى الربح الوسطي نفسه، أما رأسمال كل واحد منهما، مُقرَضاً كان أم ملك صاحبه، فلن ينشط كرأسمال، إلّا بقدر ما يُنتج ربحاً. أما شرط إعادة رأس المال فلا يغير هنا من الأمر شيئاً. وكلما اقترب سعر الفائدة من الصفر، أي إذا هبط إلى 1% مثلاً، وقف رأس المال المُقترَض على قدم المساواة مع رأس المال الذي يملكه صاحبه. وإذا ما كان ينبغي لرأس المال النقدي أن يستمر في الوجود كرأسمال نقدي، فينبغي له أن يُقرَض [385] المرة تلو الأخرى على الدوام، بل وأن يُقرَض، علاوة على ذلك، بمعدل الفائدة القائم، وليكن ذلك 1%، إلى الطبقة نفسها من الرأسماليين الصناعيين والتجاريين، دوماً وأبداً. وما دام هؤلاء الأخيرون يقومون بوظيفة رأسماليين، فإن الفارق بين ذلك الذي ينشط برأسمال مُقترَض وذاك الذي ينشط برأسمال يملكه هو بالذات، ينحصر فقط في أن الأول ينبغي أن يدفع فائدة، وأن الثاني لا يدفع شيئاً من ذلك؛ فهذا يضع في جيبه كامل الربح، ح، وذاك يأخذ ح ـ د، أي الربح منقوصاً منه الفائدة؛ وكلما اقتربت د من الصفر، اقترب ح ـ د من ح؛ أي ازداد اقتراب كلا الرأسماليين من الوقوف على قدم المساواة. ويتعين على الأول أن يعيد رأس المال وأن يقترضه من جديد، أما الثاني،

فبمقدار ما يتوجب على رأسماله أن ينشط، ينبغي دوماً أن يسلّف رأس المال من جديد في عملية الإنتاج، ولا يستطيع التصرف به إلّا من أجل هذه العملية. والفارق الوحيد المتبقي هو الفارق البديهي المتمثل في أن الأول مالك لرأسماله هو، أما الثاني فلا.

ثمة سؤال يطرح نفسه، هو هذا: كيف أن هذا التقسيم الكمي المحض للربح إلى ربح صاف وفائدة، يتحول إلى تقسيم نوعي؟ بتعبير آخر، كيف يحدث أن الرأسمالي الذي يستخدم رأسماله الخاص، لا رأسمالاً مُقترَضاً، يُدرجُ هو الآخر جزءاً من ربحه الإجمالي في الباب الخاص بالفائدة، ثم يحسبها بوجه خاص كما هي عليه؟ زدْ على ذلك، كيف يحدث أن أي رأسمال، مُقترَضاً كان أم غير مُقترَض، يميز نفسه كرأسمال حامل للفائدة عن نفسه كرأسمال مولّد لربحٍ صافٍ؟

نحن نعرف أن ليس كل تقسيم كمّي عرَضي للربح من هذا الصنف يتحول إلى تقسيم نوعي. فمثلاً قد يتشارك بعض الرأسماليين الصناعيين لإقامة مشروع معين، فيتقاسمون الربح فيما بينهم على أساس اتفاق حقوقي. ويقوم آخرون بالمشاريع، كلٌ لنفسه، من دون شركاء. هؤلاء الأخيرون لا يحسبون ربحهم حسب صنفين، جزء بمثابة ربح فردي، وجزء بمثابة ربح شركة لمساهمين لا وجود لهم. ففي هذه الحالة إذن لا يتحول التقسيم الكمي إلى تقسيم نوعي. فالتقسيم يحصل عندما يصادف أن يكون المالك مؤلفاً من عدة أشخاص معنويين؛ ولا يحصل عندما يكون الحال خلاف ذلك.

وابتغاء الإجابة عن هذا السؤال، يتوجب علينا التوقف ملياً عند نقطة الانطلاق الفعلية لتكوين الفائدة، أي أن ننطلق من فرضية أن الرأسمالي النقدي والرأسمالي المُنتج يواجهان بعضهما بعضاً فعلاً، ليس فقط كشخصين متباينين حقوقياً فحسب، بل كشخصين يلعبان دورين مختلفين تمام الاختلاف في عملية تجديد الإنتاج، أو كشخصين يقوم رأس المال الواحد نفسه بين أيديهما بحركة مزدوجة ومتباينة تماماً. فأحدهما يقتصر على إقراض رأس المال والآخر يستخدمه إنتاجياً.

[386] إن الربح الإجمالي، بالنسبة للرأسمالي المُنتج الذي يعمل برأسمال مُقترَض، ينقسم إلى جزءين هما الفائدة التي ينبغي أن يدفعها إلى المُقرِض، والفائض الذي يزيد عن الفائدة، والذي يؤلف الحصة الخاصة به من الربح. وإذا كان معدل الربح العام معيناً، فإن سعر الفائدة يحدّد الجزء الأخير؛ أما إذا كان سعر الفائدة معيناً، فإن معدل الربح العام هو الذي يحدّد هذا الجزء. زدْ على ذلك: مهما يكنْ انحراف الربح الإجمالي، أي المقدار الفعلي لقيمة الربح الكلّي، عن الربح الوسطي في أية حالة منفردة، فإن الجزء الذي يعود منه إلى الرأسمالي الناشط، إنما تحدّده الفائدة، ذلك لأن سعر الفائدة العام يحدّد هذه الفائدة (بمعزل عن أية اتفاقات حقوقية خاصة) ويُعتبر هذا الجزء مقداراً معيناً

قبل بدء عملية الإنتاج، وبالتالي قبل الحصول على نتيجة هذه العملية، أي على الربح الإجمالي. لقد رأينا أن المنتوج الفعلي المتميز لرأس المال هو فائض القيمة، أو بتحديد أدق الربح. ولكن ذلك المنتوج بالنسبة إلى الرأسمالي الذي يعمل برأسمال مُقترَض، ليس الربح، بل الربح منقوصاً منه الفائدة، أي ذلك الجزء من الربح الذي يتبقى له بعد دفع الفائدة. ويظهر هذا الجزء من الربح له بالضرورة منتوج رأس المال ما دام رأس المال هذا ناشطاً؛ وهكذا هو الأمر حقاً بالنسبة إليه، لأنه لا يمثل رأس المال إلّا كرأسمال ناشط. فهو تجسيد لرأس المال في إهاب شخص ما دام رأس المال ناشطاً، ورأس المال هذا ينشط ما دام موظفاً في الصناعة أو التجارة على نحو يدرّ الربح، وما دام رأس المال الذي يستخدم رأس المال هذا ينفذ به العمليات التي يقتضيها فرع الأعمال المعني. وعلى الضد من الفائدة التي يتعين أن يدفعها إلى المُقرِض مقتطعاً إياها من الربح الإجمالي، فإن الجزء المتبقي من الربح الذي يؤول إليه يكتسي بالضرورة شكل ربح صناعي أو تجاري، أو إذا أردنا استخدام تعبير يشتمل الاثنين معاً، يشكل ربح صاحب المشروع. وإذا كان الربح الإجمالي يساوي الربح الوسطي، فإن حجم ربح صاحب المشروع يتحدد حصراً بسعر الفائدة. أما إذا كان الربح الإجمالي ينحرف عن الربح الوسطي، فإن الفرق بينه وبين الربح الوسطي (بعد طرح الفائدة من كلا الطرفين) يتحدد بكل الأوضاع الاقتصادية التي تُسبب مثل هذا الانحراف المؤقت، سواء انحراف معدل الربح في ميدان مفرد من ميادين الإنتاج عن معدل الربح العام، أو انحراف الربح الذي يجنيه رأسمالي مفرد في ميدان خاص عن الربح الوسطي في ذلك الميدان الخاص. ولقد سبق أن رأينا أن معدل الربح في عملية الإنتاج بالذات، لا يتوقف على فائض القيمة وحدها فحسب، بل على ظروف كثيرة أخرى أيضاً، منها: أسعار شراء وسائل الإنتاج، استخدام طرائق إنتاجية أعلى من المتوسط، الاقتصاد في رأس المال الثابت. [387] وإذا صرفنا النظر عن سعر الإنتاج، فإن معدل الربح يتوقف على أوضاع اقتصادية خاصة، ويتوقف في كل صفقة متعلقة بمشروع منفرد على هذا القدر أو ذاك من براعة الرأسمالي ودأبه، على كونه يشتري أو يبيع فوق أو دون سعر الإنتاج، وبالتالي، على ما إذا كان يستحوذ في عملية التداول على جزء أكبر أو أصغر من فائض القيمة الكلّية. وعلى أية حال فإن التقسيم الكمّي للربح الإجمالي يتحول هنا إلى تقسيم نوعي، ناهيك عن أن التقسيم الكمّي نفسه يتوقف على مقدار ما يجب تقسيمه، وكيف يدبّر الرأسمالي الفاعل أموره بواسطة رأس المال، وكم من الربح الإجمالي يقدم له كرأسمال ناشط، أي نتيجة أدائه لوظائفه كرأسمالي فاعل. ونحن نفترض هنا أن الرأسمالي الناشط ليس مالكاً لرأس المال. فملكية رأس المال تتمثل إزاءه في المُقرِض، أي الرأسمالي النقدي. وعليه، فإن

الفائدة التي يدفعها الرأسمالي الناشط إلى هذا الأخير، هي الأخرى ذلك الجزء من الربح الإجمالي، الذي يؤول إلى نصيب ملكية رأس المال، نصيب هذه الملكية كما هي عليه. وعلى الضد من ذلك، فإن جزء الربح الذي يصيب الرأسمالي الفاعل يبدو الآن على شكل ربح صاحب المشروع، الذي ينشأ حصراً من العمليات أو الوظائف التي يؤديها في عملية تجديد الإنتاج، بواسطة رأس المال، وبخاصة تلك الوظائف التي يؤديها في الصناعة أو التجارة كصاحب للمشروع. وعليه، تبدو الفائدة، بالنسبة إليه، ثمرة محض لامتلاك رأس المال، ثمرة رأس المال في ذاته مجرداً عن عملية تجديد إنتاج رأس المال، ثمرة رأس المال ما دام «لا يعمل»، لا يؤدي وظيفته؛ في حين يبدو ربح صاحب المشروع بالنسبة إليه باعتباره، حصراً، ثمرة الوظائف التي يؤديها بواسطة رأس المال، ثمرة حركة وعمل رأس المال، ثمرة عمل يبدو للرأسمالي الفاعل الآن بمثابة فعاليته هو، على الضد من لافعالية ولا مشاركة الرأسمالي النقدي في عملية الإنتاج. وهذا الانفصال النوعي بين كلا جزئي الربح الإجمالي، الذي ينحصر في أن الفائدة هي ثمرة رأس المال في ذاته، ثمرة ملكية رأس المال بمعزل عن عملية الإنتاج، في حين أن ربح صاحب المشروع ثمرة رأس المال المنخرط في العملية، رأس المال الناشط في عملية الإنتاج، وبالتالي ثمرة الدور الفاعل الذي يلعبه مستخدم رأس المال هذا في عملية تجديد الإنتاج ـ إن هذا الانفصال النوعي لا يشكل بأي حال من الأحوال محض تصور ذاتي لدى الرأسمالي النقدي، من هنا، والرأسمالي الصناعي من هناك. فهذا الانفصال يرتكز على واقع موضوعي، ذلك لأن الفائدة تتدفق على الرأسمالي النقدي، على المُقرِض، هذا المالك الصرف لرأس المال، أي محض ممثل ملكية رأس المال قبل عملية الإنتاج وخارج عملية الإنتاج؛ أما ربح صاحب المشروع فيتدفق فقط على الرأسمالي الناشط، [388] الذي لا يملك رأس المال.

إن التقسيم الكمي المحض للربح الإجمالي على شخصين مختلفين يملكان حقين شرعيين مختلفين في رأس المال الواحد نفسه، وبالتالي في الربح الذي أنتجه رأس المال هذا، يتحوّل إلى تقسيم نوعي بالنسبة إلى كل من الرأسمالي الصناعي طالما كان يعمل برأسمال مُقترَض، والرأسمالي النقدي، طالما لم يكن يستخدم رأسماله بنفسه. إن الجزء الأول من الربح يظهر الآن كثمرة تأتي في ذاتها ولذاتها إلى رأس المال في تعريف **أول** كفائدة؛ أما الجزء الآخر فيظهر كثمرة خاصة لرأس المال، في تعريف ثان مضاد، أي بالتالي كربح صاحب مشروع؛ الجزء الأول محض منتوج لملكية رأس المال، والثاني محض منتوج لتشغيل رأس المال هذا، منتوج لرأس المال المنخرط في العملية، أو للوظائف التي يؤديها الرأسمالي الفاعل. إن تبلور وانفصال كلا هذين الجزءين من الربح

الإجمالي عن بعضهما، كما لو أنهما ينبعان من مصدرين مختلفين جوهرياً، ينبغي أن يترسخا الآن بالنسبة إلى مجمل طبقة الرأسماليين ومجمل رأس المال. بل أن ذلك يتم بصرف النظر عما إذا كان رأس المال الذي يستخدمه الرأسمالي الفاعل مُقترَضاً أم لا، وبصرف النظر عما إذا كان الرأسمالي النقدي، الذي يملك رأس المال، يقوم باستخدام رأس المال بنفسه أم لا. فربح أي رأسمال، وكذلك الربح الوسطي القائم على مساواة رؤوس الأموال، ينشطر أو ينقسم إلى جزءين مختلفين نوعياً، منفصلين عن بعضهما، ومستقلين إزاء بعضهما، وهما الفائدة وربح صاحب المشروع، اللذين يتحدّد كل منهما بقوانين خاصة. إن الرأسمالي الذي يعمل برأسماله الخاص، شأنه شأن ذاك الذي يعمل برأسمال مُقترَض، يقسّم ربحه الإجمالي إلى فائدة تؤول إليه بصفته مالكاً، بصفته مُقرِضاً أقرض رأسماله بنفسه لنفسه، وربح صاحب مشروع يؤول إليه بصفته رأسمالياً ناشطاً، فاعلاً. وبمقدار ما يتعلق الأمر بهذا التقسيم من الوجهة النوعية، لا أهمية البتة فيما إذا كان يتوجب على الرأسمالي أن يتقاسم الربح مع رأسمالي آخر أم لا. فإن مستخدم رأس المال، حتى عندما يعمل برأسماله الخاص، ينشطر إلى شخصين، هما المالك الصرف لرأس المال، ومستخدم رأس المال؛ كما أن رأسماله يتجزأ، من وجهة مقولتي الربح اللتين يدرّهما، إلى رأسمال ـ ملكية، أي رأسمال خارج نطاق عملية الإنتاج، وهو يحمل الفائدة في ذاته، ورأسمال داخل عملية الإنتاج، وهو يدرّ ربح صاحب المشروع باعتباره رأسمالاً يقوم بالعملية.

إن الفائدة تترسخ إذن بحيث لا تعود تبدو الآن تقسيماً للربح الإجمالي يقع بالمصادفة، من دون اعتبار للإنتاج، لمجرد أن الصناعي يعمل برأسمال مُقترَض. فحتى عندما يعمل برأسماله الخاص، ينقسم ربحه بالمثل إلى فائدة وربح صاحب مشروع. [389] وإضافة إلى ذلك ينقلب التقسيم الكمي المحض إلى تقسيم نوعي، ويحصل ذلك بصورة مستقلة عن هذا الظرف العرضي، وهو ما إذا كان الصناعي مالك رأسماله أم لا. فلم تَعُد المسألة مسألة حصتين مختلفتين تذهبان إلى شخصين مختلفين فحسب، بل أيضاً مسألة مقولتين مختلفتين من الربح تتميزان بعلاقة متباينة مع رأس المال، أي تنتميان إلى شكلين مختلفين من تعيين رأس المال.

والآن تتضح تماماً تلك الأسباب التي بفضلها يحافظ تقسيم الربح الإجمالي إلى فائدة وربح صاحب مشروع، إذ صار تقسيماً نوعياً، على طابع هذا التقسيم بالنسبة إلى مجمل رأس المال ومجمل طبقة الرأسماليين.

أولاً ـ ينشأ ذلك عن هذا الظرف التجريبي البسيط، المتمثل في أن غالبية الرأسماليين الصناعيين يعملون برأسمالهم الخاص وبرأسمال مُقترَض، وإن يكن ذلك بنسب متباينة، كما أن التناسب بين رأسمالهم الخاص ورأس المال المُقترَض يتغير من فترة إلى أخرى.

ثانياً ـ إن تحوّل جزء من الربح الإجمالي إلى شكل فائدة، يحوّل جزءه الآخر إلى ربح صاحب مشروع. وما هذا الأخير، في الواقع، سوى الشكل المضاد الذي يكتسيه فائض الربح الإجمالي على الفائدة، بمجرد أن تظهر هذه الأخيرة إلى الوجود كمقولة قائمة بذاتها. وإن مجمل البحث في الطريقة التي يتمايز بها الربح الإجمالي إلى فائدة وربح صاحب مشروع، يتلخص ببساطة في بحث الطريقة التي يتبلور بها جزء من الربح الإجمالي ويستقل، عموماً، بوصفه فائدة. أما من الناحية التاريخية، فإن رأس المال الحامل للفائدة قد برز إلى الوجود بشكل جاهز وقديم، كما برزت الفائدة بالتالي كشكل ثانوي جاهز من فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال، قبل فترة طويلة من ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وظهور مفهومي رأس المال والربح المقابلين له، إلى الوجود. من هنا فإن رأس المال النقدي، رأس المال الحامل للفائدة، لا يزال ماثلاً في التصور الشعبي كرأسمال بما هو عليه، كرأسمال بامتياز (par excellence). من هنا أيضاً نجد، من ناحية أخرى، شيوع هذا التصور حتى أيام ماسي، وهو أن الفائدة تُدفع لقاء النقد بما هو عليه. وإن الواقع المتمثل في أن رأس المال المُقرَض يدرّ فائدة سواء أستُخدم فعلاً كرأسمال أم لا ـ أي أنه يدرّ فائدة حتى عندما يُقترَض لأغراض الاستهلاك فقط ـ يرسخ التصور عن استقلالية هذا الشكل من رأس المال. ولعل خير برهان على الاستقلالية التي تكتسبها الفائدة، خلال الفترات الأولية من نمط الإنتاج الرأسمالي، إزاء الربح، واستقلالية رأس المال الحامل للفائدة إزاء رأس المال الصناعي، يكمن في أن الواقعة التالية لم تكتشف أول مرة إلّا في منتصف القرن الثامن عشر (على يد ماسي، ثم على يد هيوم من بعده)(*) وهي أن الفائدة ليست سوى جزء من الربح الإجمالي، وأنها تحتاج [390] عموماً إلى مثل هذا الاكتشاف.

ثالثاً ـ سواء عمل الرأسمالي الصناعي برأسماله الخاص أم برأسمال مُقترَض، فإن

(*) ج. ماسي، بحث في الأسباب الناظمة لمعدل الفائدة الطبيعي، ـ لندن، 1750.

[ديفيد هيوم، في الفائدة، في: أبحاث وأطروحات في مواضيع عدة، طبعة جديدة، لندن 1764]. (Hume, *Of Interest*, in, *Essays and treatises on several subjects*, A new edition, V.I., London 1764). [ن. برلين].

ذلك لا يغيّر في شيء من الواقع التالي، وهو أن طبقة الرأسماليين النقديين تقف في مواجهته كنمط خاص من الرأسماليين، وأن رأس المال النقدي يقف بمواجهته كنمط مستقل من أنماط رأس المال، وأن الفائدة تبرز إزاءه بوصفها الشكل المستقل من فائض القيمة الموافق لرأس المال الخاص هذا.

إن الفائدة، منظوراً إليها من الوجهة **النوعية**، هي فائض القيمة المتولّد عن الملكية المحض لرأس المال، هي ما يدرّه رأس المال في ذاته، رغم أن مالكه يظل خارج عملية تجديد الإنتاج، فهي فائض قيمة يدرّه رأس المال بمعزل عن عمليته.

إن جزء الربح الذي يؤلف الفائدة يظهر، من الوجهة **الكمية**، مرتبطاً لا برأس المال الصناعي أو التجاري بما هو عليه، بل مرتبط برأس المال النقدي، وأن معدل هذا الجزء من فائض القيمة، أي معدل الفائدة أو سعر الفائدة، يعزز هذه العلاقة. وسبب ذلك أولاً أن سعر الفائدة ـ رغم تبعيته لمعدل الربح العام ـ إنما يتحدد بصورة مستقلة، وثانياً لأن سعر الفائدة، شأن سعر سوق السلع، يظهر كنسبة ثابتة، متماثلة رغم كل التبدلات، وواضحة ومعينة على الدوام، وذلك خلافاً لمعدل الربح غير المتعين . ولو كان رأس المال بمجمله حاضراً بين أيدي الرأسماليين الصناعيين، لما كان ثمة وجود لأية فائدة أو سعر فائدة. إن الشكل المستقل الذي يكتسبه التقسيم الكمي للربح الإجمالي هو الذي يولّد التقسيم النوعي. ولو قارنا الرأسمالي الصناعي بالرأسمالي النقدي، لوجدناه يتميز عن الثاني بربح صاحب المشروع فقط، أي بفائض الربح الإجمالي على متوسط الفائدة التي تظهر بفعل سعر الفائدة كمقدار معين تجريبياً. أما إذا قارنا، من ناحية أخرى، الرأسمالي الصناعي نفسه بالرأسمالي الصناعي الذي يدير أعماله برأسماله الخاص لا برأسمال مُقترَض، فإن هذا الأخير لا يتميز عنه إلّا كرأسمالي نقدي، حيث أنه يضع الفائدة في جيبه، عوض دفعها إلى آخر. وفي كلتا الحالتين، يظهر له جزء الربح الإجمالي المتميز عن الفائدة بصفة ربح صاحب مشروع وتظهر الفائدة نفسها بصفة فائض قيمة يولّده رأس المال في ذاته ولذاته، أي بالتالي فائض قيمة يولّده دونما استخدام إنتاجي له.

وهذا صحيح من الوجهة العملية بالنسبة إلى رأسمالي مفرد. فسواء كان رأسماله ماثلاً في نقطة الانطلاق كرأسمال نقدي أم كان يتعين تحويله في البدء إلى رأسمال نقدي، فإن بوسعه أن يختار بين إقراضه كرأسمال حامل للفائدة، أو إنماء قيمته باستخدامه كرأسمال إنتاجي. ولكن تعميم ذلك، أي إطلاقه على كامل رأسمال المجتمع، كما يفعل بعض

الاقتصاديين المبتذلين، والذهاب إلى حدّ اعتبار امتلاك رأس المال النقدي أساس الربح، [391] إنما هو أمر بالغ السخف، بالطبع. فتحويل رأس المال كله إلى رأسمال نقدي، من دون وجود أناس يشترون وينمّون قيمة وسائل الإنتاج التي يوجد في شكلها كامل رأس المال عدا عن جزء صغير نسبياً منه يَمثُل في شكل نقد ـ إنما هو هراء بالطبع. ولا يزيد عن ذلك هراءً سوى الافتراض أنه يمكن لرأس المال أن يدرّ الفائدة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي من دون أن يقوم بوظيفة رأسمال إنتاجي، أي من دون أن يخلق فائض القيمة الذي تؤلف الفائدة جزءاً منه، وأن بإمكان نمط الإنتاج الرأسمالي أن يمضي في سبيله من دون إنتاج رأسمالي. فلو أن قسماً بالغ الضخامة من الرأسماليين أراد أن يحوّل رأسماله إلى رأسمال نقدي، لكانت عاقبة ذلك هبوطاً مفرطاً لقيمة رأس المال النقدي، وهبوطاً لا نظير له في سعر الفائدة؛ ولواجه الكثيرون على الفور استحالة العيش على الفائدة، مما يرغمهم على أن يتحولوا ثانية إلى رأسماليين صناعيين. ولكن كما قلنا من قبل، فإن كل رأسمالي مفرد يتفكر على هذا النحو بالذات. فحتى لو اشتغل برأسماله الخاص، فإنه يعتبر بالضرورة ذلك الجزء من ربحه الوسطي الذي يساوي متوسط الفائدة بمثابة ثمرة لرأسماله بما هو عليه، يتولّد بمعزل عن عملية الإنتاج؛ وعلى نقيض هذا الجزء الذي انفصل بهيئة فائدة، فإنه يعتبر فائض الربح الإجمالي عن الفائدة مجرد ربح صاحب مشروع.

رابعاً ـ [ثمة فراغ في المخطوطة]

لقد تبيّن، إذن، أن جزء الربح الذي ينبغي للرأسمالي الناشط أن يدفعه إلى المالك الصرف لرأس المال المُقترَض، يتحول إلى شكل مستقل لجزء من الربح، وهو جزء يدرّه أي رأسمال بما هو عليه، مُقترَضاً كان أم غير مُقترَض، تحت اسم الفائدة. ويتوقف حجم هذا الجزء على مستوى سعر الفائدة الوسطي. ولا يشير إلى منبعه الآن إلّا واقع أن الرأسمالي الناشط، عندما يكون مالكاً لرأسماله، لا يخوض أية منافسة ـ على الأقل بصورة فعالة ـ في تحديد سعر الفائدة. إن التقسيم الكمّي الصرف للربح على شخصين يمتلكان حقين متباينين فيه، قد تحوّل إلى تقسيم نوعي ينبع، على ما يبدو، من طبيعة رأس المال وطبيعة الربح بالذات. سبب ذلك، كما رأينا من قبل، أنه ما إنْ يتخذ جزء من الربح، عموماً، شكل فائدة، حتى يتحول الفارق بين الربح الوسطي والفائدة، أي فائض الربح على الفائدة، إلى شكل مضاد للفائدة، هو شكل ربح صاحب المشروع.

فهذان الشكلان، الفائدة وربح صاحب المشروع، لا يوجدان إلّا كأضداد، لذا فإن كلا هذين الاثنين لا يوجدان في تناسب معين مع فائض القيمة، التي لا يشكلان منها سوى جزءين ثُبتا في مقولتين، إندرجا في بابين، أو تحت إسمين مختلفين، بل يوجدان في [392] تناسب مترابط. فلأن جزءاً واحداً من الربح يتحول إلى فائدة، يظهر الجزء الآخر بهيئة ربح صاحب مشروع.

وعندما نتحدث هنا عن الربح فإننا نقصد على الدوام الربح الوسطي، نظراً لأن الانحرافات لا تعنينا هنا بالمرة، سواء كانت انحرافات في الربح الفردي أو في أرباح مختلف ميادين الإنتاج، أو هذه التغيرات أو تلك في توزيع الربح الوسطي أو فائض القيمة، نعني التغيرات التي ترتبط بصراع المنافسة إلى جانب ظروف أخرى. وينطبق ذلك عموماً على مجمل البحث الراهن.

أما الفائدة فهي، حسب وصف رامزي، الربح الصافي، المتأتي عن ملكية رأس المال بما هي عليه، سواء كان المالك مُقرِضاً يبقى خارج عملية تجديد الإنتاج، أم كان يستخدم رأسماله بالذات استخداماً إنتاجياً. ولكن رأس المال يدرّ على هذا الأخير أيضاً ربحاً صافياً، لا باعتباره رأسمالياً ناشطاً، بل باعتباره رأسمالياً نقدياً، يُقرِض رأسماله الخاص بالذات، كرأسمال حامل للفائدة، إلى نفسه هو بوصفه رأسمالياً ناشطاً. ومثلما أن تحويل النقد، وتحويل القيمة عموماً، إلى رأسمال هو على الدوام نتيجة لعملية الإنتاج الرأسمالية، كذلك فإن وجود النقد أو القيمة بهيئة رأسمال هو شرط تمهيدي دائم لعملية الإنتاج الرأسمالية. إن قدرتهما على التحول إلى وسائل إنتاج تتيح لهما دوماً التحكّم في العمل غير مدفوع الأجر، وبالتالي تحويل عملية إنتاج وتداول السلع إلى عملية إنتاج فائض قيمة لمالكهما. وعليه، فإن الفائدة ليست سوى التعبير عن الواقع التالي، وهو أن القيمة عموماً ـ العمل المتشيىء في شكله الاجتماعي العام ـ القيمة التي ترتدي، في عملية الإنتاج الفعلية، شكل وسائل إنتاج، تبرز كقوة مستقلة قائمة بذاتها في مواجهة قوة العمل الحية، أي تبرز كوسيلة للإستحواذ على العمل غير مدفوع الأجر؛ وهي تغدو هذه القوة بمقدار ما تواجه العامل كملكية غريبة. لكن، من ناحية أخرى، ينمحي هذا التضاد مع العمل المأجور في شكل الفائدة، لأن رأس المال الحامل للفائدة، بما هو عليه، لا يجد تضاداً له في العمل المأجور، بل في رأس المال الناشط؛ فالرأسمالي المُقرِض يقف، بما هو عليه، مباشرة في مواجهة الرأسمالي الناشط المنخرط في عملية تجديد الإنتاج فعلاً، ولكنه لا يقف في مواجهة العامل المأجور، المنزوع من ملكية وسائل الإنتاج على قاعدة الإنتاج الرأسمالي تحديداً. إن رأس المال الحامل للفائدة هو رأسمال

بوصفه **ملكية** مقابل رأس المال بوصفه **وظيفة**. ولكن ما لم ينشط رأس المال، فإنه لا يستغل العمال، ولا يقف في تضاد مع العمل.

من ناحية أخرى لا يقف ربح صاحب المشروع في تضاد مع العمل المأجور، بل مع الفائدة وحسب.

أولاً ـ إذا افترضنا أن الربح الوسطي معين، فإن معدل ربح صاحب المشروع يتحدد لا بفعل الأجور، بل بسعر الفائدة. فهو يرتفع وينخفض في تناسب عكسي مع هذا [393] الأخير[72].

ثانياً ـ إن الرأسمالي الناشط لا يستمدّ ادعاءه بربح صاحب المشروع، أي هذا الربح ذاته؛ من ملكيته لرأس المال، بل من وظيفة رأس المال في تضادها مع شكله المعين كملكية خاملة. ويتجلى ذلك كتضاد مباشر في تلك الحالات التي يعمل فيها هذا برأسمال مُقترَض، حيث تؤول الفائدة وربح صاحب المشروع إلى شخصين مختلفين. إن ربح صاحب المشروع ينبع من وظيفة رأس المال في عملية تجديد الإنتاج، أي في أعقاب الأعمال والنشاطات التي يحقق الرأسمالي الناشط، بواسطتها، هذه الوظائف الخاصة برأس المال الصناعي والتجاري. ولكن تمثيل رأس المال الناشط، ليس منصباً بلا عمل كما هو الحال مع تمثيل رأس المال الحامل للفائدة. فعلى أساس الإنتاج الرأسمالي، يتولى الرأسمالي توجيه عملية الإنتاج وعملية التداول بالمثل. فاستغلال العمل المنتج يتطلب مجهوداً، سيان إن بذله بنفسه، أم جعل آخرين يبذلونه بالنيابة عنه. وعليه، فإن ربح المشروع يبدو له، على نقيض الفائدة، كشيء مستقل عن ملكيته لرأس المال، بل أكثر من ذلك يبدو كنتيجة لما يؤديه من وظائف بصفته **عاملاً** وليس مالكاً.

وعليه، تتولّد في ذهنه، بالضرورة، فكرة أن ربحه كصاحب مشروع بعيد تماماً عن أن يشكل أي تضاد مع العمل المأجور أو أن يكون فقط عملاً غير مدفوع الأجر للآخرين بل هو بالأحرى أجور له بالذات، أجور الاشراف على العمل، (wages of superintendence of labour)، أعلى من أجور العمال المأجورين العاديين 1) لأن ذلك عمل أكثر تعقيداً، 2) لأنه هو نفسه يدفع الأجور لنفسه. إن كون وظيفته كرأسمالي تقتصر بالتحديد على إنتاج فائض قيمة، أي عملاً غير مدفوع الأجر، في ظل

---

(72) «يتوقف ربح صاحب المشروع على الربح الصافي لرأس المال، ولا يتوقف هذا الأخير على الأول»، (رامزي، بحث في توزيع الثروة، ص214. Ramsay, *An Essay on the Distribution of Wealth*, p. 214. إن الربح الصافي عند رامزي يعني دائماً الفائدة).

أكثر الشروط اقتصاداً، إنما يجري نسيانها تماماً بفعل التضاد المتمثل في أن الفائدة تؤول إلى الرأسمالي حتى عندما لا يمارس أية وظيفة كرأسمالي، بل يكون محض مالك لرأس المال، وأن ربح صاحب المشروع، بالمقابل، يؤول إلى الرأسمالي الناشط حتى عندما لا يكون مالكاً لرأس المال، الذي ينشط بواسطته. وبسبب الشكل المتضاد لكلا هذين الجزءين اللذين ينقسم إليهما الربح أو ينقسم إليهما فائض القيمة، يجري تماماً نسيان أن هذين هما جزآن من فائض القيمة ليس إلّا، وأن انقسام هذا الأخير لا يمكن أن يمسّ في شيء طبيعة، أو منبع، أو شروط وجود فائض القيمة هذا. [394]

وفي عملية تجديد الإنتاج، يقوم الرأسمالي الناشط بتمثيل رأس المال كملكية الغير في مواجهة العمال المأجورين، بينما يُسهم الرأسمالي النقدي، ممثلاً بالرأسمالي الناشط، في استغلال العمل. إن حقيقة أن الرأسمالي الفاعل لا يمكن أن يمارس وظيفته في جعل العمال يعملون لأجله أو جعل وسائل الإنتاج تقوم بوظيفة رأسمال إلّا بوصفه ممثلاً لوسائل الإنتاج في مواجهة العمال، إنما يجري نسيانها بسبب التضاد بين وظيفة رأس المال في عملية تجديد الإنتاج، وملكية رأس المال المحضة خارج عملية تجديد الإنتاج.

والواقع، أن الشكل الذي يرتديه كلا جزءَي الربح، أي كلا جزءَي فائض القيمة، كفائدة وربح صاحب مشروع، لا يعبّر عن أية علاقة بالعمل، فهذه العلاقة لا تقوم إلّا بين العمل والربح، أو بالأحرى بين العمل وفائض القيمة بوصفها مجموع أو كلّية وحدة هذين الجزءين. إن النسبة التي يجري بها تقسيم الربح، والحصص الحقوقية المختلفة التي يتم بها هذا التقسيم، تفترض سلفاً أن الربح جاهز، كما تفترض وجوده الفعلي. وعليه، إذا كان الرأسمالي هو مالك رأس المال الذي ينشط به، فإنه يضع كامل الربح أو فائض القيمة في جيبه؛ ولا فرق أبداً بالنسبة إلى العامل أن يأخذ الرأسمالي مجمل الربح لنفسه أو أن يضطر إلى دفع جزء منه إلى شخص ثالث كمالك حقوقي. وهكذا، فإن أسس تقسيم الربح على نمطين من الرأسماليين تتحول شيئاً فشيئاً إلى أسس لوجود الربح، أو فائض القيمة، المزمع تقسيمه، والذي يستمده رأس المال، بما هو عليه، من عملية تجديد الإنتاج بمعزل عن(*) أي تقسيم لاحق له. ومن واقع أن الفائدة تقف في مواجهة ربح صاحب المشروع، وربح صاحب المشروع يقف في مواجهة الفائدة، إن الاثنين كليهما يقفان في مواجهة بعضهما بعضاً وليس في مواجهة العمل، يترتب أن ربح

(*) في الطبعة الأولى: قبل أي. صححت اعتماداً على مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

صاحب المشروع زائداً الفائدة، أي الربح، أي فائض القيمة في آخر المطاف يقوم على ـ ماذا؟ على أن لكلا جزءيهما شكلاً متضاداً! ولكن الربح يتولّد قبل أن يجري هذا التقسيم، وقبل إمكان أي حديث عنه.

إن رأس المال الحامل للفائدة لا يصبح على ما هو عليه، إلّا بقدر ما يتحول النقد المُقرَض إلى رأسمال فعلاً، ويتم إنتاج فائض تؤلف الفائدة جزءاً منه. لكن ذلك لا يلغي واقع أن خاصية توليد فائدة تلتحم معه بمعزل عن عملية الإنتاج. فقوة العمل لا تُبدي، هي الأخرى، مقدرتها عل خلق القيمة، إلّا إذا نشطت وتحققت في عملية العمل؛ لكن ذلك لا يستبعد أنها، في ذاتها، بصورة كامنة، بوصفها قدرة، نشاطٌ خالق للقيمة، وهي [395] بصفتها هذه، لا تنجم عن العملية، بل تؤلف شرطاً مسبقاً للعملية. وهي تُشترى بوصفها مقدرة على خلق القيمة. ويمكن للمرء أن يشتريها من دون أن يدفعها لأداء عمل منتج، بل لاستخدامها، مثلاً، في أغراض شخصية بحتة، أو خدمات، إلخ. كذلك الحال مع رأس المال. إنه لشأنٌ خاصٌ بالمُقترِض أن يستخدمه كرأسمال، أي أن يحرّك، في واقع الأمر، خاصيته الملازمة في إنتاج فائض القيمة. والشيء الذي يدفع المُقترِض في الحالتين لقاءه هو فائض القيمة في ذاته، الماثل بمثابة إمكانية في سلعة رأس المال.

* * *

دعونا الآن نعاين ربح صاحب المشروع عن كثب.

ما إن يجري تثبيت لحظة التحديد الاجتماعي الخاص لرأس المال ـ بوصفه ملكية تتسم بخاصية الهيمنة على عمل الآخرين ـ وما إن تظهر الفائدة بالتالي، كجزء من فائض القيمة التي يخلقها رأس المال في هذه الظروف، على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن الجزء الآخر من فائض القيمة ـ نعني ربح صاحب المشروع ـ يظهر، بالضرورة، وكأنه لا ينبع من رأس المال كرأسمال، بل ينبع من عملية الإنتاج بمعزل عن تحديدها الاجتماعي الخاص، الذي سبق أن اكتسب، في تعبير فائدة رأس المال، أسلوب وجوده الخاص. ولكن عملية الإنتاج، المفصولة عن رأس المال، ليست بعامة سوى عملية عمل. لذا، فإن الرأسمالي الصناعي يظهر، في تمايزه عن مالك رأس المال، لا كرأسمال ناشط، بل كموظف مستقل عن رأس المال، كحامل (Träger) بسيط لعملية العمل عموماً، يظهر بمثابة عامل، بل بمثابة عامل مأجور.

إن الفائدة، في ذاتها، تعبّر بالضبط عن وجود شروط العمل بهيئة رأسمال، في

تضادها الاجتماعي مع العمل، وفي تحوّلها إلى سلطة شخصية حيال العمل وفوق العمل(*). إن الفائدة تعبر عن ملكية رأس المال بما هي عليه كوسيلة للإستيلاء على منتوجات عمل الغير. ولكن هذه الخاصية المميزة لرأس المال متمثلة في الفائدة كشيء يخص رأس المال خارج عملية الإنتاج، ولا ينشأ بأي حال نتيجة التحديد الرأسمالي الخاص لعملية الإنتاج بالذات. وهذه الخاصية المميزة لرأس المال متمثلة في الفائدة لا في تضاد مباشر مع العمل، بل، على العكس من دون أية علاقة مع العمل، بهيئة علاقة [396] صرف بين رأسمالي وآخر، أي كتحديد برّاني صرف لا صلة له بالعلاقة بين رأس المال والعمل. وعليه إذا كان الطابع المتضاد لرأس المال يجد عنه في الربح تعبيراً مستقلاً، فإن هذا التضاد ينمحي في الفائدة تماماً، بوصفها نوعاً خاصاً من الربح، ويتجرد عنها كلّياً. فالفائدة هي علاقة بين رأسماليين اثنين، لا بين رأسمالي وعامل.

من ناحية أخرى فإن شكل الفائدة يُسبغ على الجزء الآخر من الربح الشكل النوعي لربح صاحب المشروع، ثم شكل أجور مراقبة. إن الوظائف الخاصة، التي يؤديها الرأسمالي بما هو رأسمالي، والتي تؤول إليه في تمايز عن العمال وتضاد معهم، تتبدى بمثابة وظائف عمل محض. وهو يخلق فائض قيمة لا لأنه يعمل كرأسمالي، بل لأنه هو **أيضاً** يعمل بمعزل عن خاصيته كرأسمالي. وإن هذا الجزء من فائض القيمة لا يعود البتة فائض قيمة بل نقيضه، أي مُعادِلاً لقاء عمل منجز. وبما أن طابع اغتراب رأس المال، تضاده مع العمل، يُرحَّل خارج عملية الاستغلال الفعلية، إلى رأسمال حامل للفائدة تحديداً، فإن عملية الاستغلال هذه تبدو إذن محض عملية عمل يؤدي فيها الرأسمالي الناشط عملاً آخر يختلف عن عمل العامل لا أكثر. وهكذا، فإن العمل المستغِل والعمل المستغَل يبدوان متطابقين باعتبار أن كلاهما عمل. فالعمل الذي يمارسه المستغِل هو عمل شأنه شأن العمل الذي يجري استغلاله. وتصبح الفائدة الشكل الاجتماعي لرأس المال ولكن معبّراً عنه في شكل محايد، لا مبال؛ ويصبح ربح صاحب المشروع الوظيفة الاقتصادية لرأس المال ولكن مجردة عن طابعها الرأسمالي المحدَّد.

إن ما يجري هنا في وعي الرأسمالي يماثل تماماً ما يجري بخصوص أسس التعويض عند تحقيق المساواة في الربح الوسطي، التي بحثناها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(*) في الطبعة الأولى: ورد ضمير إضافة خاطئ. عُدّل بموجب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

فأسس التعويض هذه، التي تؤثر بصورة محدِّدة في توزيع فائض القيمة، تتحوّل بفعل نمط التصور الرأسمالي، إلى أسباب لنشوء الربح وأسس (ذاتية) لتسويغ الحق في الربح.

إن التصور بصدد ربح صاحب المشروع كأجور لقاء عمل المراقبة، هذا التصور الناشىء عن التضاد بين ربح صاحب المشروع والفائدة، يترسخ أكثر بواقع أن جزءاً من الربح يمكن أن يُفرد بل يُفرد حقاً كأجور، أو، على العكس من ذلك، أن جزءاً من الأجور يظهر، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، كجزء لا يتجزأ من مكوّنات الربح. إن هذا الجزء، كما بيّن آدم سميث بصواب، يظهر بشكل نقي، مستقلاً ومنفصلاً تماماً عن كل من الربح (مجموع الفائدة وربح صاحب المشروع)، من جهة، ومن جهة أخرى عن ذلك الجزء من الربح الذي يتبقى بعد طرح الفائدة، كربح صاحب مشروع، فهو يظهر [397] بهيئة راتب مدير في تلك الأنواع من المشاريع التي يسمح اتساعها، إلخ، بتقسيم للعمل يكفي لتسويغ أجر خاص للمدير.

إن عمل المراقبة والإدارة ينشأ بالضرورة حيثما تكتسب عملية الإنتاج المباشرة شكل عملية اجتماعية مركَّبة، ولا تبرز كعمل معزول لمنتجين مستقلين(73). غير أن لهذا العمل طبيعة مزدوجة.

فمن جهة أولى، نجد في كل عمل يتعاون فيه جمهرة من الأفراد، نجد أن ترابط ووحدة العملية يتمثلان، بالضرورة، في إرادة واحدة مقرِّرة، وفي وظائف لا تُعنى بأعمال جزئية، إنما تُعنى بمجموع النشاط الكلّي لورشة العمل، كما هو الحال مع قائد الأوركسترا. وهذا عمل مُنتج، ينبغي أداؤه في كل نمط مركّب للإنتاج.

ومن جهة ثانية ينشأ عمل المراقبة هذا ـ عدا عن القطاع التجاري تماماً ـ بحكم الضرورة في كل أنماط الإنتاج التي تقوم على التضاد بين العامل، كمُنتج مباشر، ومالك وسائل الإنتاج. وكلما كان هذا التضاد أعظم، كان الدور الذي يلعبه عمل المراقبة(*) هذا أكبر. لذلك فإنه يبلغ ذروته القصوى في النظام العبودي(74). ولكن لا غنى عنه أيضاً

---

(73) «إن المراقبة هنا» (بالنسبة إلى الفلاح مالك الأرض) «لا لزوم لها إطلاقاً». (ج. إي. كايرنز، قوة العبيد، لندن، 1862، ص 48-49. (J.E. Cairnes, *The Slave Power*, London, 1862.

(*) في الطبعة الأولى: العامل ـ المراقب. صححت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(74) «إذا كان طابع العمل يقتضي نشر العاملين» (يقصد العبيد) «على مساحة واسعة، فإن عدد النظّار، وبالتالي تكاليف العمل الذي تتطلبه هذه المراقبة، تزداد بالمقابل» (كايرنز، المرجع المذكور، ص 44).

في نمط الإنتاج الرأسمالي، نظراً لأن عملية الإنتاج هي في الوقت نفسه عملية استهلاك الرأسمالي لقوة العمل. وكما هو الحال في الدول الاستبدادية، فإن عمل المراقبة والتدخل الشامل للحكومة ينطوي على جانبين هما: القيام بتسيير الأمور العامة الناجمة عن طبيعة كل مجتمع، وأداء الوظائف الخاصة النابعة من التضاد بين الحكومة وجماهير الشعب.

ولدى كتّاب العصور القديمة، الذين كان النظام العبودي أمام أنظارهم، نجد كلا جانبي عمل المراقبة مترابطين ترابطاً لا انفصام له، في النظرية كما في التطبيق، كما هو [398] الحال عند الاقتصاديين المعاصرين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي نمط الإنتاج المطلق. من جهة أخرى، كما سأبين الآن بمثال واحد، فإن المدافعين التبريريين عن النظام العبودي المعاصر يعرفون بقدر مماثل كيف يستغلون عمل المراقبة كأساس لتبرير العبودية، مثلما يستغله الاقتصاديون الآخرون كأساس لتبرير نظام العمل المأجور.

لنأخذ الناظر (villicus) في عهد كاتو:

> «على رأس أسرة عبيد الضيعة(*) (familia rustica) كان يقف ناظر الضيعة (villicus مشتقة من villa ضيعة) الذي يتسلّم ويسلّم، يشتري ويبيع، يتلقى التوجيهات من السيد، ويقوم في غيابه بإصدار الأوامر وإنزال العقاب... وكان للناظر، بالطبع، حرية أكبر من بقية عبيد الضيعة، وكانت كتب ماغون(**) تنصح بأن يسمح للناظر بالزواج وإنجاب أطفال، وأن يكون له نقد خاص به، ونصح كاتو بتزويجه من أنثى تقوم بالنظارة مثله؛ وكان الناظر هو الوحيد الذي يتمتع بأمل الانعتاق، مكافأة له من السيد على حسن تدبيره. أما بقية العبيد فكانوا يؤلفون أسرة بيتية مشتركة... وكان كل عبد، وكذلك الناظر، يتلقى ما يحتاجه، على حساب السيد، في مواعيد محددة وبمقادير مثبتة بدقة، وكان عليه أن يقيم أوده بذلك... وكانت مقادير الجراية تتوقف على العمل، بحيث أن الناظر، مثلاً، الذي كان يزاول عملاً أخفّ من عبيد

(*) ورد في الطبعة الأولى ومخطوطة ماركس: اقتصاد عبيد الضيعة. [ن. برلين].

(**) Magonischen Bücher كُتُب ماغون عن الزراعة، وهو كاتب من قرطاجة مجهول التاريخ، ترجمت نصوصها إلى اللاتينية بأمر من مجلس شيوخ روما، وقد اعتُمدت رسمياً كنموذج لتنظيم مزارع العبيد على أسس عقلانية. [ن. برلين].

المزرعة كان يتلقى حصة أقل.» (مومز، تاريخ روما، الطبعة الثانية، الكتاب الأول، 1856، ص 809 ـ 810).

(Mommsen, *Romische Geschichte,* 2! Auflage, Bd. I, 1856, S. 809-810)

أرسطو: «'O γὰρ δεσπότης οὐχ ἐν τῳ˜ χτάσθαι τούς δούλους, ἄλλ ἐ'ν τῳ χρῆσθαι δούλους». «ذلك لأن السيد»؛ (إقرأ: الرأسمالي) ـ «لا يبرهن أنه سيد حقاً باقتناء العبيد» ـ (إقرأ: ملكية رأس المال، التي تمنح القدرة على شراء العمل) ـ «بل بالإنتفاع من العبيد» ـ (اقرأ: استخدام العمال، العمال المأجورين في يومنا هذا، في عملية الإنتاج). «Ἔστι δὲ αὐτῆ ἡ ἐπιστήμη οὐδὲν μέγα ἔχουσα οὐδὲ σεμνόν» «ولكن ليس ثمة في هذا العلم ما هو عظيم أو سام» «ἃ γὰρ τόν δοῦλου ἐχετνον δετ ταῦτα επίσταθσαι εῶιτάττειν» «ينبغي له أن يعرف كيف يأمر بما ينبغي للعبد أن يعرف كيف ينفذه». «Διό ὅσοις ἐξουσία μὴ αὐτοὺξ χαχοπαθεῖν, ἐπίτροπος λανβάνει ταυτήν τὴν τιμήν, αὐτοί δε, πολιτεύονῖαι ἢ φιλοσοφοῦσιν». «عندما لا يعتبر السادة أن من الضروري أن يتعبوا أنفسهم بذلك، فإن الناظر يأخذ هذا الشرف على عاتقه؛ أما السادة فينهمكون في شؤون الدولة أو تعاطي الفلسفة». (أرسطو؛ الجمهورية، طبعة بيكيري، 1837، الكتاب الأول، 7).

(Aristoteles, *Respublica,* Ed. Bekkeri, 1837, lib. I, 7)

يقول أرسطو بغير مواربة أن الهيمنة، في الميدان السياسي كما في الميدان الاقتصادي، تفرض على الماسكين بزمام السلطة وظائف الهيمنة هذه؛ وهذا يعني أنه يتعين عليهم، في الميدان الاقتصادي، أن يعرفوا سبل استهلاك قوة العمل ـ ويضيف إلى ذلك أن عمل المراقبة هذا لا يتمتع بأهمية كبيرة، ولهذا السبب فإن السيد يترك «شرف» هذا العناء إلى أحد النظار، حالما يصيب السيد قدراً كافياً من الثراء.

إن عمل الإدارة والمراقبة لا بمقدار ما يكون وظيفة خاصة نابعة من طبيعة كل عمل اجتماعي مركّب، بل بمقدار ما يكون ناشئاً عن التضاد بين مالك وسائل الإنتاج ومالك [399] قوة العمل لا غير ـ سوءا جرى شراء هذه القوة مع صاحبها نفسه، كما هو الحال في النظام العبودي، أم أن العامل نفسه يبيع قوة عمله، بحيث تظهر عملية الإنتاج في آنٍ واحدٍ كعملية استهلاك لعمله على يد رأس المال ـ إن هذه الوظيفة النابعة من استرقاق

المنتجين المباشرين، قد استُخدمت كثيراً كأساسٍ كافٍ لتبرير هذه العلاقة؛ كما أن الاستغلال، الاستيلاء على عمل الغير غير مدفوع الأجر، كثيراً ما يصور هو الآخر على أنه أجر لمالك رأس المال. ولم يفعل أحدٌ ذلك خيراً من نصير العبودية في الولايات المتحدة، المحامي أوكونور، في خطاب له أمام اجتماع عقد في نيويورك في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1859، تحت شعار «العدالة للجنوب».

> «والآن، أيها السادة (Now, gentlemen)» ـ قال أوكونور وسط تصفيق عاصف ـ «إن حالة استرقاق الزنجي، هي أمر حتمته الطبيعة... فهو يتمتع بالقوة الجسدية والقدرة على أداء العمل، ولكن الطبيعة التي منحته هذه القوة حرمته من الذكاء اللازم للحكم ومن إرادة العمل». (تصفيق). «لقد حُرِم من الاثنين! بيد أن الطبيعة نفسها التي حرمته من إرادة العمل، أعطته سيداً لكي يفرض هذه الإرادة، ويجعل منه في تلك الظروف المناخية التي خُلق في أجلها خادماً نافعاً لنفسه وللسيد الذي يحكمه... وأرى أن ليس ثمة أي جور من ترك الزنجي في الوضع الذي حبته به الطبيعة، وأعطته سيداً يحكمه؛ ونحن لا نحرم الزنجي من أية حقوق عندما نرغمه على العمل كيما يقدم لسيده تعويضاً منصفاً عن الجهود والمواهب التي يبذلها ليحكم الزنجي ويجعله نافعاً لنفسه وللمجتمع». [صحيفة نيويورك دايلي تريبيون *New-York Daily Tribune*، 20 كانون الأول/ ديسمبر، 1859، ص 7 ـ 8].

والآن، ينبغي أن يكون للعامل المأجور، شأن العبد، سيد يشغّله ويحكمه. وما إن نسلّم بعلاقة الهيمنة والخضوع هذه، حتى يكون السياق المعتاد للأمور أن يُرغم العامل المأجور على إنتاج أجوره، وإنتاج أجور المراقبة عوض العمل المبذول في الهيمنة عليه ومراقبته، «كيما يقدم لسيده تعويضاً منصفاً عن الجهود والمواهب التي يبذلها ليحكمه ويجعله نافعاً لنفسه وللمجتمع».

إن عمل المراقبة والإدارة، بمقدار ما ينجم عن الطابع المتضاد للمجتمع، أي عن سيادة رأس المال على العمل، وهذا مشترك بين سائر أنماط الإنتاج التي تقوم، مثل النمط الرأسمالي، على التضاد الطبقي، إن هذا العمل يرتبط ارتباطاً مباشراً لا انفصام له، في ظل النظام الرأسمالي، بالوظائف الإنتاجية التي يفرضها كل عمل اجتماعي مركّب [400] على الأفراد بمثابة عمل خاص. إن أجور المتعهد (Epitropos) أو المدير (régisseur)، كما كان يسمى في فرنسا الاقطاعية، ينفصل تماماً عن الربح، ويرتدي شكل أجور لقاء عملٍ ماهر، حالما يبلغ المشروع أبعاداً كافية لدفع راتب إلى «مدير» (manager) كهذا،

رغم أن رأسماليينا الصناعيين ما يزالون بعيدين عن «الانهماك في شؤون الدولة أو تعاطي الفلسفة».

لقد سبق للسيد أور(75) أن لاحظ أن المدراء الصناعيين (managers) لا الرأسماليين الصناعيين هم «روح نظامنا الصناعي». أما بخصوص القسم التجاري من الأعمال، فإن كل ما ينبغي أن يُقال بشأنه قد قيل أصلاً في الجزء السابق(*).

لقد أفضى الإنتاج الرأسمالي ذاته إلى جعل عمل المراقبة المنفصل تمام الانفصال عن ملكية رأس المال مطروحاً على الأرصفة بما يفيض عن الحاجة. لذا لم يعد لزاماً على نفسه أن يضطلع بعمل المراقبة هذا. إن المايسترو لا يحتاج إلى أن يكون مالكاً للآلات الموسيقية في الأوركسترا كما لا شأن له البتة بـ «أجور» بقية الموسيقيين، فذلك لا يخص وظيفته كمايسترو. وتقدم المصانع التعاونية البرهان على أن الرأسمالي بات زائداً عن اللزوم كموظّف إنتاج، تماماً مثلما أن هذا الرأسمالي بالذات، إذ يمثّل درجة عليا من التطور، يعتبر أن المالك العقاري زائد عن اللزوم. وبمقدار ما إن عمل الرأسمالي لا ينشأ عن عملية الإنتاج بوصفها عملية رأسمالية محضاً؛ أي بمقدار ما لا يزول هذا العمل بزوال رأس المال؛ وبمقدار ما لا يقتصر على وظيفة استغلال عمل الآخرين، نعني بمقدار ما إنه ينشأ عن شكل العمل بوصفه عملاً اجتماعياً، عن دمج وتعاون الكثيرين لتحقيق نتيجة مشتركة، فإن هذا العمل يكون مستقلاً عن رأس المال استقلال ذلك الشكل عنه ما إن يخلع عن نفسه قشرته الرأسمالية. إن القول بأن هذا العمل ضروري باعتباره عملاً رأسمالياً، بوصفه وظيفة للرأسمالي، لا يعني شيئاً سوى أن الاقتصادي المبتذل لا يستطيع أن يتصور أن الأشكال التي نمت في رحم نمط الإنتاج الرأسمالي يمكن أن تنفصل وتتحرر من طابعها الرأسمالي المتضاد. إن الرأسمالي الصناعي هو عامل بالقياس إلى الرأسمالي النقدي، ولكنه عامل يشتغل بوصفه رأسمالياً، أي مستغِل لعمل الآخرين. **[401]** وإن الأجور التي يطالب بها ويتقاضاها لقاء هذا العمل تساوي بالضبط كمية عمل الآخرين المستولى عليها، وهي تتوقف مباشرة، إذا ما أخذ الرأسمالي على عاتقه الجهد الضروري لهذا الاستغلال، تتوقف على درجة استغلال هذا العمل، لا على مقدار الجهد

---

(75) أ. أور، فلسفة المانيفاكتورات، الترجمة الفرنسية، الجزء الأول، باريس، 1836، ص 67 ـ 68. (A. Ure, *Philosophie des manufactures*, Frans. Über., Tome I, Paris, 1836, p. 67-68.)، حيث إن مدّاح [حرفياً: بندار ـ شاعر المديح. ن. ع]. الصناعيين هذا يبين لهم في الوقت نفسه أن ليس لدى أغلبيتهم أية فكرة عن الآلات التي يستخدمونها.

(*) أنظر هذا المجلد، ص300 ـ 302، [الطبعة العربية، ص 337-340].

الذي يكلّفه هذا الاستغلال، والذي يمكن له أن يضعه على عاتق مدير براتب زهيد. ويمكن للمرء أن يرى عقب كل أزمة، الكثير من الصناعيين السابقين، في المناطق الصناعية الإنكليزية، وهم يتولون إدارة شؤون مصانعهم السابقة بأجور متواضعة لصالح مالكيها الجدد، وهم في الغالب دائنوهم[76].

إن أجور الإدارة التي يكافأ بها مدراء المشاريع التجارية والصناعية على السواء، تظهر منفصلة بالكامل عن ربح صاحب المشروع في المصانع التعاونية للعمال، كما في المشاريع الرأسمالية المساهمة. وإن انفصال أجور الإدارة عن ربح صاحب المشروع، الذي يبدو عرضياً في أحوال أخرى، يكتسب هنا طابعاً ثابتاً. ففي المصنع التعاوني يزول الطابع المتضاد لعمل المراقبة، ذلك أن المدير يتلقى راتبه من العمال، ولا يمثّل رأس المال حيالهم. وإن المشاريع المساهمة التي تتطور بتطور نظام الائتمان تبدي عموماً ميلاً إلى فصل هذا العمل الإداري بوصفه وظيفة خاصة، أكثر فأكثر، عن ملكية رأس المال، سواء كان مُقترَضاً أم ملكاً، تماماً كما أن الوظائف القضائية والإدارية تنفصل، بتطور المجتمع البورجوازي، عن الملكية العقارية، بعد أن كانت سمة ملازمة لها في العهد الاقطاعي. ولكن لما كان الرأسمالي الناشط يواجه، من ناحية، المالك المحض لرأس المال، أي الرأسمالي النقدي، وكان رأس المال النقدي هذا يتخذ، بتطور الائتمان، طابعاً اجتماعياً، ويتركز في المصارف التي تتولى إقراضه بدلاً من مالكيه المباشرين؛ ولما كان المدير المحض، من ناحية أخرى، الذي لا يملك رأس المال بأية صفة كانت، لا قرضاً ولا بأية طريقة أخرى، يتولى سائر الوظائف الفعلية المسندة إلى الرأسمالي الناشط بما هو عليه، فلا يبقى سوى الموظف الإداري، ويتلاشى الرأسمالي متوارياً عن عملية الإنتاج كشخص زائد عن اللزوم.

ونرى من التقارير المنشورة[77] للمصانع التعاونية في إنكلترا ـ بعد طرح مكافأة المدير، التي تؤلف شطراً من رأس المال المتغير المُنفق، مثلها في ذلك تماماً مثل أجور [402] بقية العمال ـ أن ربحها كان أكبر من الربح الوسطي رغم أن هذه المصانع كانت تدفع في بعض الأحيان فائدة أكبر مما يدفعه أصحاب المصانع الخاصة. ويرجع سبب نشوء

(76) في حالة واحدة اطلعت عليها شخصياً، كان هناك صناعي أصابه الافلاس وبات بعد أزمة 1868 يعمل مستخدماً بأجر عند عماله السابقين بالذات. فبعد الافلاس تولت تعاونية عمالية تشغيل مصنعه. أما مالكه السابق فغدا مديراً له. [ف. إنجلز].

(77) ترجع معطيات التقارير الواردة هنا إلى عام 1864 في أقصى تقدير، نظراً لأن هذا النص كتب عام 1865 .[ف. إنجلز].

ربح أكبر في جميع هذه الحالات إلى اقتصاد أكبر في استخدام رأس المال الثابت. واكثر ما يهمنا في هذا الشأن هو أن الربح الوسطي هنا (= الفائدة + ربح صاحب المشروع) يتجلى بشكل محسوس وواقعي كمقدار مستقل تماماً عن أجور الإدارة. ولما كان الربح هنا أكبر من الربح الوسطي، فإن ربح صاحب المشروع كان هو الآخر أكبر مما هو عليه في العادة.

ويتجلى الواقع ذاته في بعض المؤسسات الرأسمالية المساهمة، كما هو الحال مثلاً مع المصارف المساهمة (Joint Stock Banks). لقد دفع بنك لندن وويستمنستر (London and Westminster Bank) عام 1863 30% أرباح أسهم سنوية؛ ودفع بنك لندن المتحد (Union Bank of London) وغيره من المصارف 15%. وإن المكافأة التي تُدفع للمدراء والفائدة المدفوعة على الودائع إنما تؤخذ من الربح الإجمالي. ويجد الربح المرتفع، هنا، تفسيره بضآلة مقدار رأس المال الموظف في المشاريع قياساً إلى الودائع. لنأخذ مثلاً بنك لندن وويستمنستر في عام 1863. لقد بلغ رأسماله الموظف 1,000,000 جنيه استرليني، فيما بلغت الودائع 14,540,275 جنيهاً استرلينياً. أما في بنك لندن المتحد فبلغ رأس المال الموظف 600,000 جنيه استرليني، بينما بلغت الودائع 12,384,173 جنيهاً استرلينياً.

إن خلط ربح صاحب المشروع بأجور المراقبة أو الإدارة، ينبع في الأصل من الشكل المتضاد، الذي يكتسيه فائض الربح على الفائدة، في مواجهة الفائدة. وقد تعزز هذا الخلط أكثر نتيجة المسعى التبريري الرامي إلى تصوير الربح لا كفائض قيمة، أي ليس كعمل غير مدفوع الأجر، بل كأجر للرأسمالي نفسه على ما ينجزه من عمل. وواجه الاشتراكيون ذلك بمطلب تخفيض الربح، في الواقع، إلى ما كان يدّعيه لنفسه في النظرية، أي محض أجور مراقبة. وبات هذا المطلب الموضوع في مواجهة التجميل النظري منغصاً، نظراً لأن أجور المراقبة هذه، شأن كل الأجور، وجدت مستواها المحدد وسعر سوقها المحدد، مع نشوء طبقة غزيرة العدد من المدراء الصناعيين والتجاريين[78]،

(78) «إن أرباب العمل هم عاملون مثل أجرائهم. ومن هذه الناحية فإن مصالحهم تماثل بالضبط مصالح عمالهم. ولكنهم في الوقت نفسه إما رأسماليون أو وكلاء للرأسماليين، ومن هذه الناحية فإن مصالحهم تتعارض قطعاً مع مصالح العمال». (هودجسكين، الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، إلخ، لندن، 1825، ص 27).

(Hodgskin, *Labour defended against the Claims of Capital etc.*, London, 1825, p.27).

[403] من جهة، ولأن هذه الأجور تأخذ، مثل سائر أجور العمل الماهر، في الهبوط بموازاة التطور العام الذي يخفض تكاليف إنتاج قوة العمل المدرّبة تدريباً خاصاً[79]. وبموازاة تطور التعاونيات لدى العمال، والمشاريع المساهمة لدى البورجوازية، أُزيحت آخر ذريعة للخلط بين ربح صاحب المشروع وأجور الإدارة، وتجلى الربح في الواقع العملي، كشيء كانه في النظرية بلا جدال، محض فائض قيمة، قيمة لا يُدفع لقاءها أي مُعادِل، عمل متحقق غير مدفوع الأجر؛ بحيث أن الرأسمالي الناشط يستغل العمل فعلاً، وأن ثمار هذا الاستغلال تُقسّم، إذا كان يعمل برأسمال مُقترَض، إلى فائدة وربح لصاحب المشروع، وهو فائض الربح على الفائدة.

وتنشأ على أساس الإنتاج الرأسمالي أنماط جديدة من الاحتيال بصدد أجور الإدارة في المشاريع المساهمة، حيث يظهر إلى جانب المدير الفعلي وفوقه عدد غفير من أعضاء مجالس الإدارة ومجالس المراقبة، وما الإدارة والمراقبة بالنسبة إلى هؤلاء سوى ذريعة لإثراء أنفسهم ونهب حملة الأسهم. ويجد المرء تفاصيل طريفة عن ذلك في مؤلف: (مدينة المال والأعمال «سيتي»، أو فسلجة الأعمال في لندن، مع لوحات عن البورصة والمقاهي، لندن، 1845).

(*The City; or, the physiology of London Business; with Sketches on Change, and the Coffee Houses*, London, 1845).

> «إن ما يربحه المصرفيون والتجار من الاسهام في إدارة 8 أو 9 شركات مختلفة، يمكن أن يُرى بوضوح في المثال التالي: إن الميزانية الشخصية للسيد تيموثي إبراهام كورتيس، المرفوعة بعد إفلاسه إلى المحكمة سجلت تحت باب «منصب المدير» 800 ـ 900 جنيه من الإيراد السنوي. ولما كان السيد كورتيس مديراً لبنك إنكلترا وعضواً في

= «إن انتشار التعليم على نطاق واسع في صفوف الاجراء الصناعيين في بلدنا يخفض من يوم إلى يوم أهمية عمل وفن سائر أرباب العمل وأصحاب المشاريع تقريباً، إذ إنه يزيد عدد الأشخاص الذين يمتلكون المعارف الخاصة بهؤلاء» (المرجع نفسه، ص 30).

(79) «إن التراخي العام في الحواجز التقليدية وزيادة إمكانية الحصول على التعليم... ينزعان إلى خفض الأجور لقاء العمل الماهر بدلاً من زيادة الأجور لقاء العمل غير الماهر» (ج. س. ستيوارت ميل، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، المجلد الأول، لندن، 1849، ص 479).

(J. Stewart Mill, *Principles of Political Economy*, 2nd. ed. vol. I, London, 1849, p. 479).

مجلس إدارة شركة الهند الشرقية، فقد كانت كل شركة مساهمة تعتبر انخراطة في مجلس إدارتها مكسباً ممتازاً». (ص 81 ـ 82).

إن المكافآت المالية التي يحصل عليها مدراء مثل هذه الشركات لا تقل عن جنيه واحد (21 ماركاً) لكل اجتماع أسبوعي. وتبين قضايا الإفلاسات التي تنظر فيها المحاكم أن أجور المراقبة هذه تتناسب، عادة، تناسباً عكسياً مع عمل المراقبة الذي يمارسه فعلاً هؤلاء المدراء الإسميون.

[404]

الفصل الرابع والعشرون

تسطّح(*) العلاقة الرأسمالية في شكل رأسمال حامل للفائدة

تبلغ العلاقة الرأسمالية في رأس المال الحامل للفائدة، أكثر أشكالها سطحية وصنمية. فنحن هنا إزاء (ن ـ نَ)، أي النقد الذي يُنتج مقداراً أكبر من النقد، إزاء القيمة التي تنمو ذاتياً، دونما تلك العملية التي تتوسط كلا الطرفين. أما في رأسمال التاجر، (ن ـ س ـ نَ)، فنجد في الأقل الشكل العام لحركة رأس المال، رغم أنها لا تخرج عن نطاق التداول؛ لذا يبدو الربح مجرد ربح عند الانفصال [عن السلعة أو النقد]، ولكن هذا الربح يبدو مع ذلك نتاج **علاقة** اجتماعية لا نتاج **شيء** محض. إن شكل رأسمال التاجر يمثّل في الأقل عملية معينة، وحدة طَوْرين متعارضَيْن، يمثل حركة تنشطر إلى فعلَيْن متعارضَيْن، هما شراء وبيع سلع. ولكن هذه الحركة تنطمس في (ن ـ نَ)، في شكل رأس المال الحامل للفائدة. فإذا أقرض رأسمالي، مثلاً، 1000 جنيه، وكان سعر الفائدة 5%، فإن قيمة الـ 1000 جنيه كرأسمال لمدة سنة = ر + ر دَ، حيث ترمز ر إلى رأس المال وترمز دَ إلى سعر الفائدة، لذا فإن 5% = $\frac{5}{100}$ = $\frac{1}{20}$، 1000 + (1000 × $\frac{1}{20}$) = 1050 جنيهاً. إن قيمة الـ 1000 جنيه كرأسمال = 1050 جنيهاً، مما يعني أن رأس المال ليس مقداراً بسيطاً. فهو **علاقة** بين مقدارين، علاقة المبلغ الأساسي، كقيمة معينة، بنفسه بالذات كقيمة تنمو ذاتياً، كمبلغ أساسي أنتج فائض قيمة. وقد رأينا من

(*) Veräusserlichung ـ تسطيح الظاهرة أي المظهر البراني، الخارجي المنفصل عن عمليات الإنتاج والتداول. [ن. ع].

قبل، أن رأس المال، بما هو عليه، يظهر كقيمة تنمو ذاتياً على نحو مباشر، بالنسبة إلى سائر الرأسماليين الفاعلين، سواء كانوا ينشطون برأسمالهم الخاص أم بآخر مُقترَض.

ن ـ نَ: نحن هنا إزاء نقطة الانطلاق الأصلية لرأس المال، والنقد في الصيغة (ن ـ س ـ نَ) ينحصر في طرفيها (ن ـ نَ) معاً، حيث (نَ = ن + △ن)، أي أنه يشير هنا إلى نقد يخلق مقداراً أكبر من النقد. هذه هي الصيغة الأصلية والعامة لرأس المال، لكنها مختصرة إلى خلاصة (Resumé) عديمة المعنى. إنها رأس المال المكتمل، وحدة عملية الإنتاج وعملية التداول، رأسمال يدرّ فائض قيمة معيناً في فترات زمنية محددة. [405] وتتجلى هذه الصفة، في شكل رأسمال حامل للفائدة، بصورة مباشرة بلا توسط من عملية الإنتاج وعملية التداول. ويظهر رأس المال هنا بمثابة منبع غامض، خالق ذاتي للفائدة، لنمائه الذاتي الخاص. إن الشيء (النقد، السلعة، القيمة) بوصفه محض شيء هو الآن رأسمال، أما رأس المال فيبدو محض شيء؛ إن نتيجة عملية تجديد الإنتاج الكلّية تظهر بمثابة صفة تخص الشيء نفسه؛ ويتوقف الأمر على مالك النقد، أي السلعة في شكلها القابل للمبادلة على الدوام، ما إذا كان يبتغي إنفاقه كنقد أو إقراضه كرأسمال. وعليه، ففي رأس المال الحامل للفائدة، يظهر أمامنا هذا الصنم ذاتي الحركة، هذه القيمة النامية ذاتياً، هذا النقد الذي يفرّخ نقداً، في شكلٍ صافٍ ومكتمل لا يحمل أية آثار تشي بأصله. وهنا تتخذ العلاقة الاجتماعية شكلاً مكتملاً كعلاقة للشيء، النقد، بنفسه هو. وبدلاً من تحويل النقد فعلياً إلى رأسمال لا نجد هنا غير شكل لهذا التحويل فارغاً من أي مضمون. وتغدو القيمة الاستعمالية للنقد هنا، كما هو الأمر مع قوة العمل، هي القدرةُ على خلق قيمة، بل قيمة أكبر مما يحتويه. فالنقد، بما هو نقد، هو قيمة ذات قدرة كامنة على النمو الذاتي. ويتم إقراضه بهذه الصفة، وهذا هو شكل بيع هذه السلعة المميزة. إن خلق القيمة وحمل الفائدة خاصية من خصائص النقد، تماماً مثلما أن أثمار الكمثري هي خاصية شجرة الكمثري. وإن مُقرِض النقد يبيع نقده كشيء يحمل فائدة. وليس ذلك كل شيء. فرأس المال الناشط فعلاً يبرز، كما رأينا، على نحو وكأنه لا يحمل الفائدة بوصفه رأسمالاً ناشطاً، بل بوصفه رأسمالاً في ذاته، بوصفه رأسمالاً نقدياً.

وثمة تشويه آخر: إن الفائدة التي هي مجرد جزء من الربح، أي جزء من فائض القيمة، التي يعتصرها الرأسمالي الناشط من العامل، تبدو الآن، على العكس، الثمرة الخاصة لرأس المال، الأصل، أما الربح، الذي تحوّل الآن إلى شكل ربح صاحب مشروع، فيبدو كشيء ثانوي، تكميلي محض، يلتحق في عملية تجديد الإنتاج. وهنا يبلغ

الشكل الصنمي لرأس المال وتصور رأس المال ـ بمثابة ـ صنم ذروة الكمال. ففي الصيغة (ن ـ نَ) نواجه الشكل المبهم لرأس المال، أعلى درجة لتشويه علاقات الإنتاج وشيئيتها؛ نواجه شكل رأس المال الحامل للفائدة، الشكل البسيط لرأس المال، الذي يؤلف فيه رأس المال هذا الشرط المسبق لعملية تجديد إنتاجه بالذات؛ نواجه قدرة النقد، أو قدرة السلعة، على إنماء قيمته الخاصة بصورة مستقلة عن تجديد الإنتاج، أي أننا نواجه تعمية رأس المال في أكثر أشكالها بهراً للأعين.

ومن الطبيعي بالنسبة إلى الاقتصاد السياسي المبتذل، الذي يسعى إلى تصوير رأس المال وكأنه منبع مستقل للقيمة، لخلق القيمة، أن يكون هذا الشكل لُقية من السماء، [406] شكلاً لا يعود بالوسع التعرف فيه على مصدر الربح، شكلاً تكتسب فيه نتيجة عملية الإنتاج الرأسمالية ـ بعد فصلها عن هذه العملية بالذات ـ وجوداً فعلياً مستقلاً.

إذن حين يتخذ رأس المال النقدي شكل رأسمال تحديداً فإنه يصبح سلعة تمتلك خاصيتها في إنماء قيمتها سعراً محدداً يجري تسجيله في سعر الفائدة الجاري.

إن رأس المال، بوصفه رأسمالاً حاملاً للفائدة، وبخاصة في شكله المباشر كرأسمال نقدي حامل للفائدة (علماً أن الأشكال الأخرى من رأس المال الحامل للفائدة، التي لا تعنينا في الوقت الحاضر، مشتقة بدورها من هذا الشكل وتفترض وجوده مسبقاً) يتخذ شكله الصنمي الخالص: ففي (ن ـ نَ) نرى ذاتاً، شيئاً قابلاً للبيع. ويرجع ذلك **أولاً** إلى وجوده الفعلي المستمر في شكل النقد، وهو شكل تنطمس فيه معالم كل تحديداته، ولا تعود عناصره الحقيقية محسوسة. فالنقد هو بالضبط الشكل الذي ينطمس فيه التباين بين السلع من حيث هي قيم استعمالية، وبذلك يختفي التباين بين رؤوس الأموال الصناعية التي تتألف من هذه السلع وشروط إنتاجها؛ النقد هو الشكل الذي توجد فيه القيمة ـ وهنا رأس المال ـ كقيمة تبادلية مستقلة ذاتياً. إن الشكل النقدي يؤلف، في عملية تجديد إنتاج رأس المال، لحظة عابرة إنتقالية لا غير. أما في سوق النقد، فإن رأس المال يوجد، على العكس، في هذا الشكل على الدوام. **ثانياً** ـ إن فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال، هذه المرة أيضاً في شكل نقد، يبدو هنا وكأنه يعود إلى رأس المال بما هو رأسمال. وكما أن النمو خاصية الشجر، كذلك يبدو توليد النقد (τόκος)(*) خاصية رأس المال في شكله هذا كرأسمال نقدي.

وحين يتخذ رأس المال شكل رأسمال حامل للفائدة، فإن حركته تتمثل في أوجز

(*) بالإغريقية: وليد؛ مولود؛ فائدة. [ن. برلين].

صيغة؛ فالعملية الوسيطة تُحذف، وبذا فإن رأسمالاً = 1000 يثبت كشيء هو في ذاته = 1000(*)، ويتحول فعلاً إلى 1100 بعد فترة معينة، مثلما يزيد الخمر من قيمته الاستعمالية بعد أن يبقى في القبو أمداً معلوماً. إن رأس المال هو الآن شيء، وكشيء فهو رأسمال. إن جسد النقد الآن «مولّه بالغرام»(**). وحالما يُصار إلى إقراضه، أو توظيفه في عملية تجديد الإنتاج (بمقدار ما يدرّ الرأسمالي الناشط فائدة باعتباره مالكاً له، فضلاً عن ربح صاحب مشروع) حتى تنمو عليه الفائدة، في نوم أم في يقظة، في المنزل أم في ارتحال، في النهار، أو في الليل. وهكذا تجد رغبة المكتنز الورعة بغيتها في رأس المال النقدي الحامل للفائدة (وكل رأسمال هو رأسمال نقدي، عند التعبير عن قيمته، أو يُعدّ الآن تعبيراً عن رأسمال نقدي).

[407] إن هذا الوجود الباطني، النامي للفائدة في صلب رأس المال النقدي، كما لو في صلب شيء (على هذه الصورة بالضبط يبدو إنتاج رأس المال لفائض القيمة) هو ما انهمك به لوثر تماماً في زمجرته الساذجة ضد الربا. فبعد أن يكشف لوثر أن الفائدة قد تغدو مستوجبة إذا كان عدم تسديد القرض في أجَل معين يجلب خسارة توجب على المُقرِض أن يتحملها ويدفع لقاءها، أو يحرمه من ربح يجنيه بشراء حديقة مثلاً، يمضي إلى القول:

> «ولكنني قد أقرضتك هذا» (100 غيلدن) «وأنت تسبب لي خسارة مزدوجة، فلا أنا بقادر على الدفع من هنا، ولا على الشراء من هناك، مما يجعلني أتعرض للخسارة من الجانبين، وهذا ما يسمونه: ضرر مزدوج، خسارة واقعة، وربح ضائع (duplex interesse, damni emergentis et lucri cessantis)... فهم، إذ سمعوا أن المدعو هانز قد تعرض لخسارة في غيلدناته المائة التي أقرضها، وأنه يطالب بتعويض عادل عن خسارته، يهرعون لانتهاز هذه الفرصة ويطالبون بالضعف عن كل 100 غيلدن، أي تعويضاً مزدوجاً، وبالتحديد عن الخسارة التي تكبدها هانز وعن ضياع فرصة شرائه الحديقة، كما لو أن **المائة غيلدن تحمل في صلبها**، من **الطبيعة**، هاتين الخسارتين، ولهذا، ففي كل حالة عندما توجد هناك مائة غيلدن يتم إقراضها، يزيدون على حساب هاتين الخسارتين اللتين لم يتعرض لهما هؤلاء المُقرضون البتة... لذا فإنك

(*) في الطبعة الأولى: 1100. [ن. برلين].

(**) غوته، فاوست، الجزء الأول، المشهد الخامس. [ن.ع].

مرابٍ لأنك تعوض بنقود قريبك حتى عن خسارة وهمية لم ينزلها بك أحد، ولا يمكنك أن تبرهن عليها أو تحسبها له. ويسمي فقهاء القانون هذا النوع من الضرر ضرراً وهمياً، لا ضرراً حقيقياً (non verum, sed phantasticum interesse) فهو ضرر اختلقه الإنسان لنفسه.

ولا يجوز القول باحتمال وقوع خسارة لمجرد أنني لم أستطع الدفع أو الشراء. وإذا قلنا هكذا فإن ذلك بمثابة أن نجعل المصادفة ضرورة (ex contingente necessarium): أن نجعل مما هو عدم، شيئاً واجب الوجود؛ أن نجعل ما هو مجهول شيئاً معلوماً علم اليقين. أليس من شأن رباء كهذا أن يلتهم العالم كله في سنوات قلائل؟..

إن المصيبة التي ينبغي أن يبلّ منها المُقرِض قد حصلت بالصدفة، على غير إرادة منه. ولكن الأمر على خلاف ذلك، بل عكس ذلك تماماً، في الصفقات الربوية: فهنا يبحثون عن أضرار ويختلقونها للتعويض عنها على حساب القريب المعوز، ساعين إلى العيش من ذلك وإصابة الثراء، والانغماس في البذخ والراحة على حساب عمل الآخرين، من دون همّ أو خطر أو خسارة. في هذه الاثناء أجلس إلى جوار المدفأة وأدع غيلدناتي المائة تجوب الأرض نيابة عني، وبما أنها نقد مُقرَض فأحفظها في كيسي من كل بد من دون أن أتعرض لأي خطر أو أتحمل أي عناء. من عساه يأنف ذلك؟» (م. لوثر، إلى القساوسة، في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

(M. Luther, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen etc.*, Wittenberg, 1540).

إن تصور رأس المال على أنه قيمة تجدد إنتاج نفسها وتتزايد في مجرى تجديد الإنتاج، على أنه قيمة باقية دائماً ومتنامية أبداً بفضل خاصيتها الفطرية ـ أي بفضل الصفة الخفية التي قال بها المدرسيون (السكولائيون) ـ إن هذا التصور قد أفضى بالدكتور [408] برايس إلى الاختلاقات الخرافية التي تبزّ كل خيالات الخيميائيين؛ وهي الاختلاقات التي حملها بيت (Pitt) على محمل الجد، واتخذها دعامة لاقتصاده المالي في قوانينه بصدد رصيد إيفاء الديون (Sinking fund)(*).

(*) حلل ماركس موضوع رصيد إيفاء الديون (sinking fund) في مقالة له بعنوان: ميزانية السيد دزرائيلي. ماركس وإنجلز، المؤلفات الكاملة، المجلد 12، ص 462 ـ 463. [ن. برلين].

«إن النقد الحامل لفائدة مركبة، ينمو ببطء بادىء الأمر، ولكن وتيرة النمو تتسارع فيما بعد باطّراد، فتبلغ بعد حين مبلغاً من السرعة يبزّ كل خيال. إن بنساً واحداً، سُلّف في سنة ميلاد مخلصنا يسوع بفائدة مركبة قدرها 5%، سيكون قد تنامى، في وقتنا هذا، إلى مبلغ أعظم مما تحتويه 150 مليون كرة أرضية مؤلفة بكليتها من الذهب الخالص. أما إذا أُقرض هذا البنس بفائدة بسيطة، فإنه لن ينمو، خلال هذه المدة عينها، إلى أكثر من 7 شلنات و4 بنسات ونصف البنس. مع ذلك فإن حكومتنا كانت تفضل، حتى الآن، الطريق الثاني على الطريق الأول، لتحسين أوضاعها المالية»[80].

---

(80) ريتشارد برايس، نداء إلى الجمهور حول موضوع الدين القومي، لندن، 1772، [ص19].
(Richard Price, *An Appeal to the public, on the subject of the National Debt* London, 1772, [p.19]).
يروي برايس طرفة ساذجة: «على المرء أن يُقرِض النقد بفائدة بسيطة، كيما ينميه عن طريق إقراضه بفائدة مركّبة».
أنظر: ر. هاميلتون، بحث في ارتفاع وتنامي الدين الوطني لبريطانيا العظمى، الطبعة الثانية، إدنبره، 1814، [ص133].
(R. Hamilton, *An Inquiry concerning the Rise and Progress of the National Debt of Great Britain*, 2nd ed., Edinburg, 1814, [p.133]).
لو كان الحال كذلك لكان الاقتراض عموماً أضمن وسيلة لإثراء الأفراد الخاصين أيضاً. ولكن إذا اقترضت مثلاً 100 جنيه بفائدة سنوية مقدارها 5%، فإن عليّ أن أدفع في نهاية السنة 5 جنيهات؛ ولو افترضنا أن هذا القرض يُعقد لمائة مليون سنة، فليس لدي في غضون ذلك ما أقرضه سنوياً سوى نفس هذه المائة جنيه، كما يتعين عليّ أن أدفع كل سنة 5 جنيهات. ولن أتمكن عن هذا الطريق، من إقراض 105 جنيهات، طالما أقترض 100 جنيه. ولكن من أي مصدر يجب عليّ أن أدفع الـ5%؟ من قروض جديدة، أم، إذا كنت أنا الدولة، من الضرائب. أما إذا قام الرأسمالي الصناعي باقتراض النقد، وكان ربحه يبلغ 15%، مثلاً، فيتعين عليه أن يدفع 5% فائدة، وأن يستهلك 5% لنفسه (رغم أن شهيته تنمو بنمو مداخيله)، وأن يحوّل 5% إلى رأسمال، وفي هذه الحالة، فإن الـ15% ربحاً هي الشرط المسبق للاستمرار في دفع 5% فائدة. ولو استمرت العملية لهبط معدل الربح، بفعل الأسباب التي سبق أن بيّناها، من 15% إلى 10%. ولكن الدكتور برايس ينسى تماماً أن سعر الفائدة البالغ 5% يفترض سلفاً وجود معدل ربح يبلغ 15% ويترك هذا الأخير يستمر مع تراكم رأس المال. إنه لا يكلف نفسه، قط، عناء النظر في عملية التراكم الفعلية، بل يقتصر على إقراض النقد واسترجاعه بفائدة مركّبة. أما كيف يتحقق ذلك، فذلك أمر لا يهمه، نظراً لأن ذلك هو الصفة الفطرية الملازمة لرأس المال الحامل للفائدة.

ونراه يحلق أعلى من ذلك في مؤلفه ملاحظات حول المدفوعات للأملاك المستعادة، إلخ، لندن، 1772. (*Observations on reversionary payments etc.*, London, 1772). فيقول:

«إن شلناً أُقرض، في سنة ميلاد مخلصنا يسوع» (أي في هيكل أورشليم على الأرجح) «بفائدة مركبة تبلغ 6%، كان سينمو إلى مبلغ يفوق ما يمكن أن يسعه نظامنا الشمسي، على افتراض أنه يتحول إلى كرة يوازي قطرها قطر مدار زحل». ـ «ففي استطاعة الدولة دوماً أن تجد مخرجاً من الوضع الحرج، إذ يمكن لها أن تسدد أكبر الديون بأقل التوفيرات، خلال أقصر وقت كما تتطلبه مصالحها» (ص XIII وXIV). [409]

أي مدخل نظري بديع لمسألة دين الدولة في إنكلترا!

لقد كان برايس مسحوراً تماماً بالأعداد الهائلة التي تأتي بها المتوالية الهندسية. ولما كان يرى أن رأس المال آلية ذاتية الحركة، من دون أي اعتبار لشروط تجديد الإنتاج والعمل، أي يرى فيه محض عدد ينمّي ذاته من تلقاء ذاته، (تماماً مثلما كان مالتوس يرى أن عدد السكان يزداد تلقائياً بمتوالية هندسية)(*) فقد تخيل أنه اكتشف قانون ازدياد رأس المال في الصيغة التالية: س = ص (1 + د)^(ن)، حيث س = مقدار رأس المال + الفائدة المركّبة، ص = رأس المال المسلّف، د = سعر الفائدة (معبراً عنها بمقادير مناسبة من 100)، ن = عدد السنوات التي تستمر خلالها العملية.

ويأخذ بيت (Pitt) ألغاز الدكتور برايس المضلِلة مأخذ الجد. ففي عام 1786 قرر مجلس العموم جمع مليون جنيه بفرض ضريبة على السكان لسد حاجات الدولة. وحسب رأي برايس الذي كان بيت مؤمناً به، لم يكن هناك بالطبع خيراً من فرض الضريبة على الشعب، و «مراكمة» هذا المبلغ بعد جمعه، ثم التخلص من دين الدولة بسحر الفائدة المركّبة السرية. وسرعان ما أعقب قرار مجلس العموم، قانون تقدم به بيت يقتضي بمراكمة ربع مليون جنيه،

«إلى أن ينمو الرصيد المتكوّن على هذا النحو، مع الريع المستحق مدى الحياة، فيبلغ 4,000,000 جنيه سنوياً». القانون رقم 26، جورج الثالث، الفصل 31. (*Act 26, Georg III, Kap. 31*).

(*) حول نظرية مالتوس في السكان، أنظر مؤلفه (ت. ر. مالتوس، بحث في مبدأ السكان، لندن 1798، ص 25 ـ 26).

(Th. R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population,* London, 1798, p. 25-26).

وفي خطاب ألقاه بيت في عام 1792، حيث اقترح زيادة المبلغ المكرس لرصيد إيفاء الديون، ذكر الآلات والائتمان، إلخ، بين أسباب تفوق إنكلترا التجاري

«ولكن التراكم هو أشمل هذه الأسباب وأعظمها ديمومة. وقد تم تطوير هذا المبدأ تماماً كما تم شرحه لدرجة كافية في مؤلف آدم سميث، هذا العبقري... ويتم هذا التراكم بأن ندّخر قسماً من الربح السنوي في الأقل، لنضمه إلى الرصيد الرئيسي كي نزيده، ثم نستخدم هذا المقدار بالأسلوب نفسه، في السنة القادمة ليقدم لنا ربحاً مستديماً».

وقد حوّل بيت، بمساعدة الدكتور برايس، نظرية سميث في التراكم إلى نظرية إثراء للشعب عبر مراكمة الديون، وبذلك يتوصل إلى آفاق سارة، آفاق التزايد اللانهائي للقروض ـ قروض لتسديد القروض.

[410] ونجد أصلاً عند جوزايا تشايلد، أبي المصرفيين المعاصرين،

«أن 100 جنيه تُقرَض بفائدة مركّبة 10% مدة سبعين عاماً، سوف تنتج 102,400 جنيه» (اطروحة في التجارة، إلخ، تأليف ج. تشايلد، ترجمة، إلخ، أمستردام، وبرلين، 1754، كُتب عام 1669، ص 115).

(*Traité sur le commerce etc.*, par J. Child, traduit etc., Amsterdam et Berlin, 1754, p. 115).

أما إلى أي حدّ أخذ الاقتصاديون المعاصرون وجهة نظر الدكتور برايس دون تمحيص، فذلك ما يتضح من المقتبس التالي المأخوذ عن مجلة إيكونوميست.

«إن رأس المال، مع الفائدة المركّبة عن كل جزء مُدخَّر من رأس المال، يبلغ من الهيمنة الشاملة مبلغاً بحيث أن كل الثروة في العالم التي يستمد منها الدخل، قد غدت منذ أمد بعيد فائدة عن رأس المال... فكل ريع هو الآن فائدة تُدفع عن رأس المال الموظف سابقاً في الأرض». (19 تموز/يوليو 1851).

"Capital, with compound interest on every portion of capital saved, is so all-engrossing that all the wealth in the world from which income is derived, has long ago become the interest of capital ... all rent is now the payment of interest on capital previously invested in the land." (19. July 1851.).

وبتعبير آخر، فإن رأس المال، في خاصيته كرأسمال حامل للفائدة، يمتلك كل الثروة

التي يمكن، عموماً، أن تُنتج؛ وكل ما تلقاه حتى الآن ليس سوى مدفوعات مقسّطة لشهيته المهيمنة. واستناداً إلى القوانين التي أبصر بها النور يعود له كل العمل الفائض، الذي يمكن للبشرية أن تقدمه في أي وقت كان. إنه إله الجشع، مولوخ(*).

أخيراً ثمة اللغو التالي من موللر «الرومانسي»:

> «إن النمو الهائل للفائدة المركّبة، الذي وصفه الدكتور برايس، أو تنامي قوى البشر المتسارعة بذاتها، يفترض ترتيباً نظامياً، بلا تجزئة وبلا تقطّع، يتواصل لقرونٍ عديدةٍ. وما أن يتجزأ رأس المال وينفصل إلى فرخات نباتية كثيرة منفردة تستمر في نموها، حتى تبدأ من جديد العملية الإجمالية لتراكم القوى. لقد منحت الطبيعة كل عامل مفرد (!) فترة لتنامي القوى تتراوح في المتوسط بين 20 إلى 25 سنة. وبعد انقضاء هذه المدة، يترك العامل سبيله الحياتي، وينبغي له أن ينقل رأسماله المتراكم بالفائدة المركّبة للعمل إلى عامل جديد، وتوزيعه في الأغلب على عدة عمال أو أطفال. ويتعين على هؤلاء الأخيرين أن يتعلموا أولاً كيف ينفثون الحياة في نصيبهم من رأس المال ويستخدمونه قبل أن يكون في استطاعتهم أن يستمدوا منه لأنفسهم فائدة مركّبة. زد على ذلك أن قدراً هائلاً من رأس المال الذي يكتسبه المجتمع المدني، حتى في أكثر النظم الاجتماعية اضطراباً يتراكم بالتدريج على مدى سنوات عديدة من دون أن يُستخدم، مباشرة، في توسيع العمل؛ وعوضاً عن ذلك يجري تحويله، حالما يتجمع مبلغ كبير منه، إلى فرد آخر، عامل، مصرف، دولة، تحت اسم قرض، وبعدها يضع المُقترِض رأس المال هذا موضع الحركة فعلاً، ويستمد منه فائدة مركّبة بحيث يمكن له، بيسرٍ تام، أن يجعل المُقرِض يرتضي أخذ الفائدة البسيطة التي يدفعها المُقترِض. أخيراً فإن قانون الاستهلاك، والجشع والتبديد يعترض سبيل التنامي العاصف الذي يمكن أن يتحقق لقوى البشر ومنتوجهم، لو كان قانون الإنتاج أو الادّخار وحده سارياً». (أ. موللر، عناصر فن الحكم، [1809]، المجلد 3، ص147-149).
>
> (A. Müller, *Die Elemente der Staatskunst,* [1809], III, P. 147-149).

[411]

(*) مولوخ هو إله الطبيعة والشمس لدى قدامى الآشوريين والفينيقيين. وقد اقترنت عبادته بتقديم قرابين بشرية. وبات إسمه رديفاً لقوة رهيبة تلتهم البشر. [ن. برلين].

إنه لمن المستحيل أن يحشر المرء في أسطر قلائل ضحالات، يقف لها شعر الرأس مثل هذه. وعدا عن الخلط المضحك بين العامل والرأسمالي، بين قيمة قوة العمل والفائدة عن رأس المال، إلخ، فإن موللر يفسر لنا الحصول على الفائدة المركّبة بالقول إن رأس المال يُقرَض ليجلب فائدة مركّبة. إن طريقة صاحبنا موللر سمة مميزة للرومانسية في كل مهنة. فمحتواها يتألف من أساطير دارجة، مستمدة من أشد التصورات سطحية للأشياء. ثم يجري إسباغ «السمو» والشاعرية على هذا المحتوى الخاطىء، الضحل، بأسلوب معمّى في التعبير.

ويمكن تصوير عملية تراكم رأس المال بمثابة تراكم الفائدة المركّبة بمقدار ما نستطيع أن نطلق اسم الفائدة على ذلك الجزء من الربح (فائض القيمة) الذي يُعاد تحويله إلى رأسمال، أي الذي يُستخدم لامتصاص عمل فائض جديد، ولكن:

1 ـ بمعزل عن الاضطرابات العرضية، ثمة جزء من رأس المال القائم تهبط قيمته دائماً، بهذا القدر أو ذاك، في مجرى عملية تجديد الإنتاج، نظراً لأن قيمة السلع تتحدد، لا بوقت العمل الذي يتطلبه إنتاجها في الأصل، بل بوقت العمل الذي يتطلبه تجديد إنتاجها، ويتناقص هذا الوقت باطراد بفعل تطور قدرة إنتاجية العمل الاجتماعية. وعليه، ففي مستوى أعلى من تطور الإنتاجية الاجتماعية يبدو رأس المال القائم ثمرة فترة قصيرة جداً نسبياً لتجديد الإنتاج، عوض أن يبدو نتيجة عملية تراكم طويلة لرأس المال(81).

2 ـ كما أوضحنا في الجزء الثالث من هذا الكتاب، يتناقص معدل الربح مع ازدياد تراكم رأس المال وما يقابله من تزايد في قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي، هذا التزايد الذي يجد التعبير عنه في التناقص النسبي المطرد للجزء المتغير من رأس المال بالمقارنة مع جزئه الثابت. وإذا ما أُريد إنتاج معدل الربح نفسه، في حالة تزايد رأس المال الثابت

---

(81) أنظر: ميل (Mill) وكيري (Carey)، وتعليقات روشر الخاطئة على ذلك.

[يشير ماركس هنا الى:

ـ جون ستيورات ميل، مبادىء الاقتصاد السياسي، المجلد 1، الطبعة الثانية، لندن 1849، ص 91 ـ 92.

ـ كيري، مبادىء العلم الاجتماعي، المجلد الثالث، فيلادلفيا، لندن ـ باريس، 1859، ص 71 ـ 73.

ـ روشر، أسس الاقتصاد القومي، الطبعة الثالثة، شتوتغارت، أوغسبرغ، 1858، الفقرة 45.

[ن. برلين].

الذي يحركه عامل واحد، بعشرة أمثال ما كان عليه، فينبغي لوقت العمل الفائض أن يزداد إلى عشرة أمثال ما كان عليه أيضاً، ولكن سرعان ما يغدو وقت العمل الكلّي غير كافٍ، بل إن ساعات اليوم الأربع والعشرين لن تكون كافية، حتى لو استولى عليها رأس المال برمتها. والفكرة القائلة بأن معدل الربح لا يتقلص، هي الأساس الذي ترتكز عليه [412] متوالية برايس، مثلما ترتكز عليه عموماً فكرة «رأس المال المهيمن هيمنة شاملة، بفضل الفائدة المركبة» (all-engrossing capital, with compound interest)(82).

إن تطابق فائض القيمة والعمل الفائض يضع حدّاً نوعياً لتراكم رأس المال: وهذا الحدّ يتعين بطول إجمالي يوم العمل، والمستوى الموروث لتطور القوى المنتجة، وعدد السكان، الذي يقرر عدد أيام العمل التي يمكن استغلالها في آنٍ واحدٍ. أما إذا صُوِّر فائض القيمة في الشكل المبهم، شكل الفائدة، فإن الحدّ يغدو كمياً على وجه الحصر ويتجاوز حدود الخيال.

إن تصور الرأسمال ـ الصنم يبلغ ذروة كماله في رأس المال الحامل للفائدة، أي التصور الذي ينسب إلى منتوج العمل المتكدس والمثبت في شكل النقد، القدرة على إنتاج فائض القيمة في متوالية هندسية، بفعل خاصية سرية جُبل عليها بالفطرة، كآلية ذاتية الحركة، بحيث أن منتوج العمل المتكدس هذا، كما تظن مجلة إيكونوميست، يعتبر منذ أمد بعيد، ثروة العالم كله وعلى مدى الأزمان كلها، شيئاً يخصه شرعاً، ويأتي إليه شرعاً عن هذا الطريق. إن منتوج عمل الماضي، بل عمل الماضي نفسه، يُنظر إليه هنا على أنه، في ذاته ولذاته، يحمل في أحشائه جزءاً من العمل الحي الفائض، الحاضر أو المقبل. ولكننا نعرف بالمقابل أن صيانة، بل كذلك تجديد إنتاج قيمة منتوجات عمل الماضي ليست سوى نتيجة لتماسها بالعمل الحي؛ وثانياً ـ إن السيطرة التي تمارسها منتوجات عمل الماضي على العمل الحي الفائض لا تدوم إلّا بدوام العلاقة الرأسمالية، العلاقة الاجتماعية المعينة التي ينتصب فيها عمل الماضي مستقلاً عن العمل الحي، ومهيمناً عليه.

---

(82) «من الواضح مع ذلك، أن ليس هناك من عمل، ولا قوة منتجة، ولا حدة ذكاء، ولا فن، يستطيع أن يلبي المطالب الكاسحة للفائدة المركّبة. ولكن كل توفير إنما ينشأ عن إيراد الرأسمالي، بحيث أن هذه المطالب تطرح باستمرار، مثلما أن القوة المنتجة ترفض تلبيتها باستمرار. من هنا نشوء نوع من التوازن باستمرار». (الدفاع عن العمل ضد ادعاءات رأس المال، [لندن، 1825]. *Labour Defended against the Claims of Capital,* [London, 1825], p. 23 تأليف هودجسكين).

[413]

الفصل الخامس والعشرون

الائتمان ورأس المال الوهمي

إن التحليل المفصل لنظام الائتمان والأدوات التي يخلقها لنفسه (النقد الائتماني، إلخ) أمر يقع خارج نطاق خطة البحث. ونكتفي هنا بالتشديد على بضع نقاط قليلة، ضرورية من أجل تمييز نمط الإنتاج الرأسمالي عموماً. وعليه، سوف نقتصر على معالجة الائتمان التجاري والمصرفي. أما الصلة بين تطور هذين وتطور الائتمان العمومي، فتقع خارج اعتبارنا.

سبق أن بيّنت (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ب) كيف أن وظيفة النقد كوسيلة دفع تنشأ عن التداول السلعي البسيط، كما تنشأ معها علاقة الدائن والمدين بين منتجي السلع وتجار السلع. وبموازاة تطور التجارة وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي لا يجري الإنتاج في ظله إلّا من أجل التداول، فإن هذه القاعدة الطبيعية لنظام الائتمان، تتسع، وتتعمم، وتتحسن. وعلى العموم، فإن النقد يقوم، هنا، بوظيفة وسيلة دفع لا غير، أي أن السلعة لا تُباع لقاء نقد، بل بموجب تعهد خطي بالدفع في أَجَلٍ معين. ويمكن، توخياً للإيجاز، أن ندرج تعهدات الدفع هذه جميعاً تحت المقولة العامة: الكمبيالات. وتمضي هذه الكمبيالات ذاتها في التداول كوسيلة دفع حتى يوم نفاذها واستحقاق الدفع؛ وهي تؤلف النقد التجاري بكل معنى الكلمة. وبمقدار ما تلغي هذه الكمبيالات بعضها بعضاً، عن طريق تسوية الديون والمستحقات، فإنها تقوم بوظيفة نقد، على نحو مطلق، لأنه لا يجري في هذه الحالة تحويلها النهائي إلى نقد. وكما أن هذه التسليفات المتبادلة للمنتجين والتجار تؤلف الأساس الفعلي للإئتمان كذلك فإن أداة تداولها، أي الكمبيالة، تؤلف قاعدة النقد الائتماني الفعلي، كالأوراق النقدية المصرفية،

وما إلى ذلك. ولا ترتكز هذه الأخيرة على التداول النقدي، سواء كان النقد المعدني أو النقد الورقي الحكومي، بل ترتكز على تداول الكمبيالات.

[414] ويقول و. ليثام W. Leatham (وهو مصرفي من يوركشاير) في: رسائل حول جريان العملة، الطبعة الثانية، لندن، 1840. (*Letters on the Currency,* 2nd ed., London, 1840) ما يلي:

«أرى أن المبلغ الكلّي [للكمبيالات] لمجمل عام 1839 كان 528,493,842 جنيهاً» (وهو يفترض أن الكمبيالات الأجنبية تؤلف قرابة $\frac{1}{7}$ من المجموع)(*) «وإن مبلغ الكمبيالات المتداولة في وقتٍ واحدٍ خلال السنة ذاتها يبلغ 132,123,460 جنيهاً» (ص 55 ـ 56). ـ «إن الكمبيالات هي جزء من مكوّنات وسائل التداول، أكبر حجماً من كل الأجزاء الأخرى مأخوذة معاً» (ص 3-4). ـ «إن هذا البناء الفوقي الهائل من الكمبيالات يرتكز (!) على قاعدة مؤلفة من مقدار الأوراق النقدية المصرفية والذهب؛ وإذا ضاقت هذه القاعدة، بفعل الأحداث، أكثر مما ينبغي، فإن تماسكها ووجودها يتعرضان للخطر» (ص 8). ـ «وإذا أخذنا كل العملة الجارية» (يقصد الأوراق النقدية المصرفية) «وحجم التزامات المصارف جميعاً، واجبة الدفع نقداً في الحال، لحصلنا، وفق حساباتي، على مبلغ قدره 153 مليوناً، يمكن أن يطلب تحويله، قانوناً، إلى ذهب... والحال أن مقدار الذهب المتوافر لإيفاء هذا الاستحقاق يبلغ 14 مليوناً فقط» (ص 11). ـ «لا يمكن فرض السيطرة على الكمبيالات، إلّا عن طريق إقامة حاجز في وجه نشوء فيض النقد وتدني سعر الفائدة أو الحسم، الذي يخلق قسماً من الكمبيالات ويشجع انتشارها الواسع والخطر. وإنه لمن المستحيل أن يقرر المرء أي قسم من الكمبيالات ينشأ عن صفقات فعلية، كأعمال البيع والشراء الفعلية مثلاً، وأي قسم منها يُخلق بصورة زائفة (وهمي fictitious) ويتألف من كمبيالات صورية لا غير، أي كمبيالات تُعطى لتحل محل الكمبيالة الجارية حتى استحقاقها، وتخلق بذلك رأسمالاً صورياً من وسائل التداول البسيطة. وفي أيام وفرة النقد ورخصه، تصل هذه الممارسة، حسب ما أعلم، أبعاداً هائلة» (ص 43 ـ 44).

(*) في الطبعة الأولى: $\frac{1}{5}$. [ن. برلين].

ويقول ج. و. بوزانكيه، العملة الجارية، المعدنية، والورقية، والائتمانية، لندن، 1842:

(J.W. Bosanquet, *Metallic, Paper, and Credit Currency*, London, 1842).

«إن المقدار الوسطي للمدفوعات في دار المقاصّة» [حيث يتبادل مصرفيو لندن، بصورة متقابلة، الشيكات الواجب دفعها والكمبيالات المستحقة] «يزيد عن 3 ملايين جنيه كل يوم على مدار السنة، أما الرصيد النقدي اليومي، اللازم لهذا الغرض فلا يزيد إلّا قليلاً عن 200,000 جنيه» (ص 86). [وفي عام 1889 بلغ الدوران الكلّي لدار المقاصة $7618\frac{3}{4}$ مليون جنيه، أي بمتوسط قدره $25\frac{1}{2}$ مليون يومياً خلال 300 يوم. ف. إنجلز] «إن الكمبيالات هي بلا شك وسائل تداول (عملة جارية currency)، بصورة مستقلة عن النقد، وذلك بمقدار ما تنقل الملكية من يد إلى أخرى بعد تجييرها» (ص 92 ـ 93). ـ «ويمكن القول إن كل كمبيالة في التداول تُجيَّر بصورة وسطية، مرتين، وأن كل كمبيالة تقوم بالدفع مرتين أيضاً قبل استحقاقها. بناء على ذلك وبفضل التجيير وحده تنتقل من يدٍ إلى أخرى عن طريق الكمبيالات ملكيات تبلغ قيمتها ضعف 528 مليوناً، أو 1056 مليون جنيه، وهذا أكثر من 3 ملايين يومياً خلال عام 1839. وعليه، فمن المؤكد أن الكمبيالات والودائع معاً، تؤدي وظائف النقد، بنقل الملكية من يد إلى أخرى دون عون من النقد، بما يناهز 18 مليون جنيه يومياً في الأقل» (ص 93).

[415] ويقول توك بصدد الائتمان عموماً، ما يلي:

«إن الائتمان، في أبسط تعبير عنه، هو الثقة، المتينة أو الواهية، التي تقود شخصاً ما إلى أن يضع في عهدة آخر مبلغاً معيناً من رأس المال، نقداً أو سلعاً مقدرة بقيمة نقدية متفق عليها، وتنبغي إعادة هذا المبلغ دوماً بعد انصرام مهلة محددة. وفي الحالة التي يُقرَض فيها رأس المال بهيئة نقد، أي سواء بهيئة أوراق نقدية مصرفية (بنكنوت) أو ائتمان نقدي، أو حوالة إلى مراسل، فإن ثمة علاوة تبلغ كذا بالمائة من المبلغ الأصلي الواجب إعادته، تُضاف لقاء استخدام رأس المال. أما بالنسبة إلى إقراض السلع التي يقرر المشاركون في الصفقة قيمتها، والتي يؤلف نقلها بيعاً، فإن المبلغ المثبت الذي ينبغي إرجاعه يتضمن تعويضاً عن

استعمال رأس المال وعن المجازفة القائمة حتى انصرام الفترة المحددة للدفع. إن الالتزامات الخطية بالدفع في أجَل معين ترافق عادة، مثل هذه القروض. إن هذه الالتزامات أو التعهدات القابلة للتحويل، تصبح وسيلة تتيح للمُقرِضين، حتى تسنح لهم الفرصة لاستخدام رأسمالهم، سواء بهيئة نقد أو سلع، أن يقترضوا أو يشتروا بسعر أرخص، قبل انتهاء أجَل[الكمبيالات التي يحملونها، نظراً لأن ائتمانهم الخاص مسنود بقوة الاسم الثاني الذي تحمله الكمبيالة إلى جانب اسمهم». (بحث في مبدأ \العملة الجارية، ص 87. *An Inquiry into the Currency Principle,* p. 87).

ويقول شارل كوكلان: \الائتمان والبنوك في الصناعة، مجلة العالمين القديم والجديد(*)، 1842، المجلد 31، [ص 797].

(Ch. Coquelin, *Du Crédit et des Banques dans L'Industrie,* «Revue des deux Mondes», 1842, T. XXXI [p. 797]).

«في كل بلد، يجري الشطر الأعظم من صفقات الائتمان في دائرة العلاقات الصناعية بالذات... فمنتج المواد الأولية يسلّفها إلى الصناعي الذي يُعالج هذه المواد، ويأخذ منه تعهداً بالدفع في أجَل محدّد. ويقوم الصناعي، بعد إكمال قسطه من العمل، بتسليف سلعته هو الآخر وفق شروط مماثلة إلى صناعي آخر يتولى مواصلة تصنيعها، وعلى هذا النحو يتم تقديم الائتمان أبعد فأبعد، من شخص إلى آخر، وصولاً إلى المستهلك. إن تاجر الجملة يسلّف السلع إلى تاجر المفرق، في حين أنه هو نفسه يتلقى سلفة مماثلة من الصناعي أو وكيله. إن الكل يقترض بهذه اليد ويُقرِض باليد الأخرى، نقداً في بعض الأحيان، ومنتوجات في أغلب الأحايين. وعليه، ثمة مبادلات لا تنقطع من التسليفات المتداخلة المتشابكة في كل الاتجاهات، تجري في نطاق العلاقات الصناعية. وما تطور الائتمان سوى تزايد وتنامي هذه التسليفات المتبادلة، وهذا هو الموطن الحقيقي لجبروته».

أما الوجه الآخر من نظام الائتمان فيرتبط بتطور المتاجرة بالنقد، الذي يترافق، بالطبع، مع تطور تجارة السلع، في ظل الإنتاج الرأسمالي. ولقد رأينا في الجزء السابق

(*) *Revue des deux mondes* ـ مجلة العالمين القديم والجديد ـ مجلة أدبية اجتماعية، نصف شهرية صدرت في باريس ابتداءً من عام 1829. [ن. برلين].

(الفصل التاسع عشر) كيف أن حفظ الأرصدة الاحتياطية التابعة لرجال الأعمال، والعمليات التكنيكية لقبض ودفع النقود، والمدفوعات العالمية، وبالتالي تجارة السبائك [416] تتركز بين أيدي تجار النقد. وارتباطاً بهذه المتاجرة بالنقد، يتطور الجانب الآخر من نظام الائتمان، أي إدارة رأس المال الحامل للفائدة أو رأس المال النقدي كوظيفة خاصة يؤديها تجار النقد. ويصبح إقراض النقد واقتراضه أعمالهم الخاصة. ويبرز تجار النقد كوسطاء بين المُقرِض الفعلي ومُقترِض رأس المال النقدي. وإذا أردنا التعبير عن ذلك تعبيراً عاماً، قلنا، إن أعمال المصرفي تكمن، من هذه الوجهة، في تركيز رأس المال النقدي القابل للإقراض بين يديه بمقادير ضخمة، بحيث أن المصرفيين يقفون، كممثلين لسائر مُقرِضي النقد، في مواجهة الرأسماليين الصناعيين والتجاريين عوضاً عن مُقرِض النقد المفرد. إنهم يصبحون المدراء العامين لرأس المال النقدي. من جـهة أخرى، فإنهم يركزون المُقترضين بمواجهة كل المُقرِضين، لأنهم يقترضون من أجل عالم التجارة بأسره. إن المصرف يُمثِّل، من جـهة، تمركز رأس المال النقدي، تمركز المُقرِضين، ويُمثّل من جهة أخرى تمركز المُقترِضين. وينشأ ربحه، بوجه عام، من أنه يقترض بفائدة أدنى مما يُقرِض بها.

إن رأس المال القابل للإقراض الذي تتصرف به المصارف، يتدفق إليها بطرق شتى. فأول ما يتركز بين أيديها، باعتبارها أمناء صناديق الرأسماليين الصناعيين، هو رأس المال النقدي الذي يحتفظ به كل منتج وتاجر كرصيد احتياطي، أو ما يأتيه من مدفوعات. وهكذا تتحول هذه الأرصدة إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. ولذا يتقلص الرصيد الاحتياطي لعالم التجارة إلى الحدّ الأدنى الضروري بفعل تركزها في صندوق مشترك، ويجري إقراض جزء من رأس المال النقدي هذا، بدل أن يبقى مطموراً كرصيد احتياطي، فيقوم بوظيفة رأسمال حامل للفائدة. ثانياً، إن رأس المال القابل للإقراض يتألف أيضاً، عند المصارف، من ودائع الرأسماليين النقديين، الذين يتركون للمصارف أمر إقراضها. ومع تطور النظام المصرفي، وتحديداً منذ أن تأخذ المصارف بدفع فائدة على الودائع، فإن المدخرات النقدية، والنقد غير الموظف مؤقتاً لسائر الطبقات، تتركز في المصارف. وإن المبالغ الصغيرة، التي يعجز كل منها عن أن ينشط، لذاته، كرأسمال نقدي، تتوحد في مبالغ ضخمة لتؤلف بذلك قوة نقدية. وإن جَمْع هذه المبالغ الصغيرة كنتيجة خاصة للنظام المصرفي، ينبغي أن يُميَّز عن دوره التوسطي بين الرأسماليين النقديين الفعليين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى. أخيراً، فإن الإيرادات التي يزمع استهلاكها على نحو تدريجي، تودع في المصارف أيضاً.

إن الاقراض (ولا نتناول هنا سوى الائتمان التجاري بالمعنى الدقيق للكلمة) يتم عبر حسم الكمبيالات ـ أي تحويلها إلى نقد قبل أَجَلِ استحقاقها ـ وعبر تقديم التسليفات بمختلف الأشكال: تسليفات مباشرة بإئتمان شخصي، تسليفات لومبارد على سندات حاملة للفائدة، سندات حكومية، أسهم من كل الأصناف، وبخاصة التسليفات على البوالص وبوالص الخزن (Dock warrants) وغير ذلك من شهادات ملكية مصدقة للسلع، [417] وعلى الودائع، إلخ.

أما الائتمان الذي يقدمه المصرفي فيمكن أن يُعطى بأشكال مختلفة، بصورة كمبيالات على مصارف أخرى، أو شيكات مسحوبة عليها، أو فتح ائتمان مباشر، وأخيراً باستخدام الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) الخاصة بالمصرف نفسه، إن كان المصرف مخوّلاً بإصدارها. وما الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) سوى كمبيالة على المصرفي قابلة للدفع إلى حاملها في أي وقت، حيث يضعها المصرفي عوضاً عن الكمبيالات الخاصة. وإن هذا الشكل الأخير من الائتمان يبدو لغير المختص هاماً وبارزاً بوجه خاص، وسبب ذلك، أولاً، إن هذا النوع من النقد الائتماني ينتقل من التداول التجاري البسيط إلى التداول العام ويؤدي هنا وظيفة نقد؛ كما أن ذلك يرجع أيضاً إلى أن المصارف الرئيسية، في أغلب البلدان، والتي تصدر أوراقاً نقدية مصرفية، ليست سوى خليط عجيب من مصرف دولة ومصرف خاص؛ ويقوم أساس عملياتها في واقع الأمر على ائتمان الدولة، أما أوراقها المصرفية فهي وسيلة دفع أُسبغت عليها صفة قانونية، إلى هذا الحدّ أو ذاك؛ ومن الجلي هنا أن ما يتاجر به المصرفي ليس سوى ائتمان، حيث أن الأوراق النقدية المصرفية لا تُمثّل غير رموز ائتمان متداولة. ولكن المصرفي يتاجر أيضاً بكل الأشكال الأخرى من الائتمان، حتى عندما يسلّف النقود الفعلية المودعة لديه. الواقع، أن الأوراق النقدية المصرفية لا تؤلف شيئاً غير العملة السارية في تجارة الجملة، أما الودائع فهي تتسم دائماً بأهمية أكبر بالنسبة إلى المصارف. وتقدم المصارف الاسكتلندية خير دليل على ذلك.

ولا حاجة بنا في إطار هذا البحث إلى أن ندرس بتفصيل أكبر الأشكال الخاصة لمؤسسات الائتمان والأشكال الخاصة للمصارف.

> «إن اعمال المصرفيين. يمكن أن تقسم إلى فرعين: ... 1) جمع رأس المال من أولئك الذين لا يجدون استخداماً مباشراً له، وتوزيعه على أو نقله إلى أولئك الذين يستطيعون أن يستخدموه. 2) استلام ودائع مداخيل الزبائن ودفع المبالغ الضرورية لهم للإنفاق على أغراضهم

الاستهلاكية... الأول هو تداول رأسمال، والثاني هو تداول **نقد** (العملة الجارية currency)». - «النوع الأول من العمليات هو تركيز لرأس المال من جهة، وتوزيع له من جهة ثانية، والثاني هو تنظيم التداول من أجل الأغراض المحلية للمنطقة». (توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 36-37).

(Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, p. 36-37).

وسوف نعود إلى هذا المقطع ثانية في الفصل الثامن والعشرين.

(تقارير اللجان، المجلد الثامن، و«الكساد التجاري»، المجلد الثاني، الجزء الأول، 1847 - 1848. محاضر شهادات. *Reports of Committees», Vol. VIII.* *«Commercial Distress», Vol.II, part I, 1847-1848. Minutes of Evidence)* (نستشهد بذلك لاحقاً تحت اسم «الكساد التجاري» 1847 - 1848 *Commercial Distress)*. في [418] الأربعينات، ولدى حسم الكمبيالات، كان يجري في لندن قبول كمبيالات مصرف أمدها 21 يوماً على مصرف آخر بدلاً من الأوراق النقدية المصرفية وذلك في عدد لا يُحصى من الحالات. (إفادة ج. بيز، مصرفي ريفي، رقم 4636 و4645). واستناداً إلى التقرير نفسه، جرت العادة لدى المصرفيين على أن يدفعوا لزبائنهم كمبيالات من هذا النوع بانتظام، حيثما كان النقد شحيحاً. وإذا ما أراد المستلم أوراقاً نقدية مصرفية توجب عليه حسم هذه الكمبيالات ثانية. وكان ذلك، بالنسبة إلى المصارف، يضارع امتيازاً لسكّ النقود. لقد كان السادة جونز لويد وشركاه يدفعون بهذه الطريقة «منذ الأزل»، حيثما كانت النقود تشحّ وكان سعر الفائدة يزيد على 5%. وكان الزبون يتلهف للحصول على مثل هذه الكمبيالات المصرفية نظراً لأن كمبيالات شركة جونز لويد وشركاه تُحسم بسهولة أكبر من كمبيالته الخاصة؛ وكانت هذه الكمبيالات تنتقل في أحيان كثيرة من يد إلى أخرى 20 أو 30 مرة (المرجع نفسه، الأرقام 901 - 904 - 905 - 992).

إن جميع هذه الأشكال تخدم في جعل حقوق الدفع قابلة للنقل.

«يندر ألّا يكون هناك شكل يوضع فيه الائتمان لكي يُستدعى، في بعض الأوقات، إلى أداء وظائف النقد؛ وسواء كان هذا الشكل ورقة نقدية مصرفية أم كمبيالة أم شيكاً مصرفياً، فإن العملية تظل واحدة في الجوهر، كما تبقى النتيجة واحدة في الجوهر». (فولارتون، تنظيم العملات الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1845 *Fullarton, On the Regulation of Currencies*, 2nd ed., London, 1845, p. 38.) - «إن الأوراق النقدية المصرفية هي قطع نقدية صغيرة للائتمان» (ص 51).

المقتبسات التالية مأخوذة عن مؤلف (ج. و. جيلبرت، تاريخ ومبادىء العمل المصرفي، لندن، 1834. J.W. Gillbart, *The History and Principles of Banking,* (London, 1834.

«يتألف رأسمال المصرف من قسمين، رأس المال المُستَثمر (invested capital) ورأس المال المصرفي أو المُقترَض (banking capital)» (ص 117). «إن رأس المال المصرفي أو رأس المال المُقترَض يتشكل بثلاث طرق: 1) استلام الودائع، 2) إصدار الأوراق النقدية المصرفية الخاصة، 3) سحب الكمبيالات. وإذا ما رغب أي امرئ في أن يقرضني 100 جنيه مجاناً، وأقرضت أنا بدوري هذه المائة جنيه إلى شخص آخر بفائدة 4%، فإنني سأربح خلال السنة 4 جنيهات من هذه الصفقة. وبالمثل، إذا وافق أي شخص على أخذ تعهدي بالدفع» أتعهد بالدفع ـ I promise to pay ـ هي الصيغة المعتادة في الأوراق النقدية المصرفية الإنكليزية) «وإعادته لي في نهاية السنة ودفع 4 في المائة لقاءه، تماماً كما لو أن أنني قد أقرضته 100 جنيه، فإنني أربح 4 جنيهات بهذه الصفقة؛ ثم لو أن شخصاً من بلدة ريفية جاءني بـ 100 جنيه على شرط أنني، بعد 21 يوماً أدفعها إلى شخص ثالث في لندن، فإن أية فائدة يمكن أن أجنيها من هذه النقود خلال هذه المهلة، ستكون ربحاً لي. هذه هي في جوهر الأمر العمليات المصرفية، وسبل خلق رأسمال مصرفي عن طريق الودائع، والأوراق النقدية المصرفية والكمبيالات» (ص 117). «إن أرباح المصرفي تتناسب، عموماً، مع مقدار رأسماله المُقترَض أو رأسماله الخاص. ولتحديد الربح الفعلي للمصرف، يتعين طرح الفائدة المدفوعة عن رأس المال المستثمر من الربح الإجمالي. والباقي هو ربح المصرف» (ص 118). «**إن التسليفات التي يقدمها المصرفي إلى زبائنه إنما تنتجها نقود أناس آخرين**» (ص 146). «إن أولئك المصرفيين الذين لا يصدرون الأوراق النقدية المصرفية هم بالضبط الذين يخلقون رأسمالاً مصرفياً عن طريق حسم الكمبيالات. إنهم يزيدون ودائعهم بواسطة عمليات الحسم. ولا يحسم مصرفيو لندن لأحد سوى الشركات التي تفتح لديهم حسابات جارية» (ص 119). «إن شركة تحسم كمبيالات لدى مصرفها، وتدفع فائدة عن المبلغ الإجمالي لهذه الكمبيالات، ينبغي في الأقل أن تترك جزءاً من هذا المبلغ بين يدي المصرف من دون أن تأخذ لقاءه أي فائدة. ويحصل المصرفي،

[419]

بهذه الطريقة، على فائدة عن النقد المسلّف، تزيد على الفائدة الجارية ويخلق لنفسه رأسمالاً مصرفياً على حساب المتبقي بين يديه» (ص 120).

ويقول بصدد الاقتصاد في الأرصدة الاحتياطية والإيداعات والشيكات:

«إن مصارف الإيداع تقتصد في استخدام وسائل التداول عن طريق نقل الديون، وتقوم بإجراء صفقات كبيرة المقدار باستخدام مبالغ ضئيلة من النقد الفعلي. والنقد المتحرر على هذا النحو إنما يستخدمه المصرفي لتقديم تسليفات بحسم الكمبيالات أو بغير ذلك، إلى زبائنه. من هنا فإن نقل الديون يزيد من كفاءة نظام الإيداع» (ص 123). «ولا يهم البتة إن كان الزبونان، المتعاملان مع بعضهما، يحفظان حساباتهما عند المصرفي الواحد نفسه أم عند مصرفيين مختلفين؛ ذلك لأن المصرفيين يتبادلون الشيكات فيما بينهم في دار المقاصة (Clearing House). وعلى هذا يمكن لنظام الإيداع أن يبلغ بواسطة نقل الديون، انتشاراً يزيح استخدام النقود المعدنية تماماً. ولو كان لكل امرئ حساب جارٍ في المصرف، وأجرى مدفوعاته كلها بالشيكات، لأصبحت هذه الشيكات الواسطة الوحيدة للتداول. وينبغي الافتراض في مثل هذه الحالة أن المصرفي يحتفظ بالنقد بين يديه، وإلّا ما كان للشيك أية قيمة» (ص 124).

إن مركزة المصارف للتعاملات المحلية تتم بواسطة: 1) فروع المصارف. ولدى المصارف الريفية فروع في المدن الصغيرة الواقعة في المنطقة؛ وكما أن لمصارف لندن فروعاً في أحياء لندن المختلفة. 2) بواسطة الوكالات.

«لكل مصرف ريفي وكيل في لندن، يتولى دفع أوراقه المصرفية وكمبيالاته، واستلام النقد الذي يدفعه زبائن يقطنون في لندن لحساب زبائن يقطنون في الريف» (ص 127). «إن كل مصرفي يقبل الأوراق المصرفية لمصرف آخر، ولكنه لا يعيد إصدارها. ويجتمع المصرفيون سوية في مدينة أكبر، مرة أو مرتين في الأسبوع ليتبادلوا أوراقهم المصرفية. ثم يُدفع الرصيد المتبقي بحوالة على لندن» (ص 134). «إن هدف المصارف هو تسهيل الصفقات التجارية. وإن كل ما يسهّل التجارة يسهّل المضاربة أيضاً. فالتجارة والمضاربة متلازمتان في أغلب الأحوال تلازماً يصعب معه القول أين تنتهي التجارة وأين تبدأ المضاربة... وحيثما كانت هناك مصارف، كان بالوسع الحصول على رأس المال

بيسر أكبر وبسعر أرخص. إن رخص رأس المال يحثّ على المضاربة، مثلما أن رخص لحوم البقر والجعة يحثّ على الشراهة والادمان» (ص 137-138). «وبما أن المصارف التي تصدر الأوراق النقدية المصرفية الخاصة بها، تدفع على الدوام بهذه الأوراق، فقد يبدو أن أعمال الحسم التي تقوم بها إنما تجري حصراً برأسمال من هذا الصنف، ولكن الحال ليس كذلك. يمكن للمصرفي، بالطبع، أن يصدر أوراقه المصرفية الخاصة ويدفع بها كل الكمبيالات التي يقوم بحسمها، ومع ذلك فإن ما لا يقل عن $\frac{9}{10}$ الكمبيالات التي يجدها بحوزته تمثّل رأسمالاً فعلياً. إذ رغم أنه يدفع لهذه الكمبيالات نقداً ورقياً خاصاً به، فليست هناك حاجة إلى أن يبقى هذا النقد الورقي في التداول حتى انقضاء أَجَل استحقاق الكمبيالة. فالكمبيالات يمكن أن تجري لثلاثة أشهر، أما الأوراق المصرفية فقد تعود بعد 3 أيام» (ص 172) «إن قيام الزبون بسحب رصيد من الحساب أمر معتاد في الأعمال. والواقع أن ذلك هو الهدف من ضمان الائتمان النقدي... ولا يجري ضمان الائتمان النقدي من خلال الكفالة الشخصية فحسب بل وبإيداع سندات» (ص 174-175). [420]

«إن لرأس المال المُقرَض برهن سلع، الأثر نفسه الذي يتمتع به رأس المال المُقرَض بحسم الكمبيالات. فحين يقترض زبون 100 جنيه بكفالة سلعه، فإن الأمر يشبه كما لو أنه باع سلعه لقاء كمبيالة بـ 100 جنيه تم حسمها عند المصرفي. غير أن القرض يتيح له الاحتفاظ بسلعه حتى تتوافر أسعار أفضل، ويتجنب عن هذا الطريق القيام بأية تضحية قد يضطر إليها بغية الحصول على النقود لأغراض عاجلة» (ص 180 ـ 181).

[ونقرأ في كتاب] (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، [إدنبرة 1854]، ص 62 ـ 63).

(*The Currency Theory Reviewed etc.*, [Edinburgh, 1854], p. 62-63):

«إنها لحقيقة لا جدال فيها أن الـ 1000 جنيه التي أودعتها أنت اليوم عند آ قد تُصرف غداً لتصبح إيداعاً لدى ب. ويمكن لهذا أن يصرفها بعد غد فتصبح إيداعاً لدى ج، وهلمجرا إلى ما لا نهاية. وإن هذه الـ 1000 جنيه نفسها بهيئة نقد، يمكن، بسلسلة نقل للحقوق، أن تتنامى إلى مقدار من الودائع لا حدود له مطلقاً. لذا، فمن الممكن تماماً أن **تسعة أعشار مجموع الودائع في إنكلترا لا وجود لها خارج**

سجلات معينة في دفاتر حساب المصرفيين... وهكذا، فإن النقد المتداول في اسكتلندا» [وهو في الغالب نقد ورقي لا غير!] «لا يزيد أبداً عن 3 ملايين جنيه، فيما تقدر الودائع في المصارف بـ 27 مليوناً. وما لم يطرأ طلب فجائي عام على الودائع (a run on the banks)، فإن بوسع هذه الألف جنيه، في مجرى ترحالها، أن تسدد بالسهولة ذاتها، مبلغاً لا حدود له. وبما أن هذه الـ 1000 جنيه التي أُسدد بها ديوني لأحد التجار اليوم، يمكن أن تسدد له ديونه لتاجر آخر غداً، وتسدد ديون التاجر لأحد المصارف بعد غد، وهكذا إلى ما لا نهاية، فإن هذه الألف جنيه يمكن أن تتنقل من يد إلى يد ومن مصرف إلى آخر لتغطية أي مقدار من الودائع».

(*)[لقد سبق أن رأينا أن جيلبرت كان يدرك أصلاً منذ عام 1834 أن

«كل ما يسهل التجارة يسهل المضاربة أيضاً؛ فالتجارة والمضاربة متلازمتان في أغلب الأحوال تلازماً يصعب معه القول أين تنتهي التجارة وأين تبدأ المضاربة». [421]

وكلما ازدادت سهولة الحصول على سلف مقابل السلع غير المباعة، ازداد أخذ مثل هذا السلف، وتنامى الإغراء لزيادة إنتاج مثل هذه السلع أو لطرح المصنَّع منها إلى أسواق نائية لا لغرض سوى الحصول على تسليفات نقدية قبل كل شيء. أما إلى أي حد يمكن لعالم التجارة أن يقع في بلد من البلدان فريسة لمثل هذا الصنف من التلاعب، وإلامَ ينتهي، فإن تاريخ التجارة الإنكليزية بين أعوام 1845 و1847 يقدم مثالاً ساطعاً على ذلك. ويمكن أن نرى هنا ما يمكن للإئتمان أن يفعله. وقبل الانتقال إلى الأمثلة اللاحقة، ندلي ببعض الملاحظات الوجيزة.

في نهاية عام 1842 بدأ الضغط يخف بعد أن خيم على الصناعة الإنكليزية على نحو غير منقطع تقريباً منذ عام 1837. وخلال العامين التاليين تنامى الطلب الخارجي على سلع الصناعة الإنكليزية أكثر فأكثر؛ وسجلت الفترة 1845 ـ 1846 أعلى درجة من الازدهار. وفي عام 1843 كانت حرب «الافيون»(**) قد فتحت الصين أمام التجارة

(*) هذه الإضافة المطولة من إنجلز، تنتهي على الصفحة 423 للمتن الألماني [الطبعة العربية، ص 477]، وهي محاطة بقوسين مربعين. [ن.ع].

(**) Opiumkrieg، حرب الأفيون، شنت انكلترا الحرب على الصين خلال الفترة 1839-1842، لفتح أسواق الصين أمام التجارة الإنكليزية. بدأت الحرب إثر حصار الصين للسفن الأجنبية

الإنكليزية. وأعطى السوق الجديد حافزاً جديداً للنهوض العاصف للصناعة التي كانت أصلاً في أقصى نمو، وبخاصة صناعة القطن. «هل نستطيع أن ننتج أكثر من اللازم؟ علينا أن نزود 300 مليون إنسان بالملابس» ـ هذا ما قاله لي في حينه أحد أصحاب المصانع في مانشستر. ولكن كل مباني المصانع المشادة حديثاً، والمحركات البخارية وآلات الغزل والنسيج لم تكن تكفي لامتصاص فائض القيمة الذي كان يتدفق بغزارة في لانكشاير. وجرى الانخراط في بناء سكك الحديد بالحماسة نفسها التي جرى بها توسيع الإنتاج؛ وهنا، قبل كل شيء، وجد التوق إلى المضاربة عند الصناعيين والتجار ما يلبيه، ابتداءً من صيف عام 1844. وجرى اقتناء الأسهم بأقصى ما في الاستطاعة، أي بمقدار ما كان هناك نقد يكفي لتغطية المدفوعات الأولى؛ أما بالنسبة للمدفوعات اللاحقة، فلا بدّ من العثور على وسائل! ولكن عندما حلّ أَجَل المدفوعات التالية ـ بموجب السؤال رقم 1059 في تقرير: الكساد التجاري *Commercial Distress* 1848/ 1857، بلغ مقدار رؤوس الأموال الموظّفة عامي 1846 ـ 1847 في سكك الحديد 75 مليون جنيه ـ كان لا بد من اللجوء إلى الائتمان، وتعين على أغلبية مشاريع هذه الشركات أن تدفع ثمن ذلك أيضاً.

وقد تجاوزت مشاريع هذه الشركات في أغلب الأحوال، حدود استطاعتها. وأدت الأرباح العالية، المغرية، إلى القيام بعمليات أوسع مما تتيحه وسائل السيولة المتاحة. ولكن الائتمان كان حاضراً، سهل المنال، بل رخيصاً. وكان سعر الحسم المصرفي متدنياً: $1\frac{3}{4}$% إلى $2\frac{3}{4}$% عام 1844، وأقل من 3% حتى تشرين الأول/أكتوبر 1845؛ ثم ارتفع إلى 5% لفترة وجيزة (شباط/ فبراير 1846)؛ وهبط إلى $3\frac{1}{4}$% في كانون الأول/ ديسمبر 1847. وكان في أقبية بنك إنكلترا خزين من الذهب لا نظير له. وبلغت سائر قيم أسهم البورصة داخل البلاد مستوى من الارتفاع لم تبلغه من قبل قط. فلماذا إذن ندع الفرصة الذهبية تفلت؟ ولماذا لا نُقبل على العمل بسرعة؟ ولم لا نرسل كل ما يمكن لنا أن ننتجه من السلع إلى الأسواق الخارجية المتطلعة إلى المصنوعات الإنكليزية؟ ولم لا

= الراسية في ميناء كانتون، لمنع تفريغ شحنات الأفيون الذي يورّده التجار الإنكليز إلى الصين، مستثمرين عائداته لسد عجز الميزان التجاري مع الصين. وانتهت الحرب عام 1842 بعقد معاهدة نانكنغ، التي سمحت بفتح أربع موانئ للسفن الأجنبية، هي كانتون، آموي، فوتشو، ونينغبو، أما هونغ كونغ فتحولت إلى مستعمرة بعقد إيجار أمده 99 عاماً وانتهت الحرب بتحويل الصين إلى شبه مستعمرة إنكليزية. [ن. برلين ـ ن. ع].

[422] يجني الصناعي ذاته الربح المضاعف المتأتي عن بيع الغزول والأنسجة في الشرق الأقصى وبيع السلع، المستلمة لقاء ذلك، في إنكلترا؟

هكذا نشأ نظام إرساليات السلع بالأمانة(*) على نطاق واسع لقاء سلف إلى الهند والصين، والذي سرعان ما تحول إلى نظام إرساليات سلع بالأمانة لأجل السلف، على وجه الحصر، وهو ما تبينه بالتفصيل الملاحظات التالية، مثلما تبين أن ذلك يؤدي إلى اغراق شامل للأسواق وإلى الانهيار.

وحلّ هذا الانهيار في أعقاب سوء محاصيل عام 1846. لقد كانت إنكلترا، وبخاصة إيرلندا، في حاجة إلى إمدادات كبيرة من المواد الغذائية، وبخاصة من القمح والبطاطا. غير أن البلدان التي تقدم هذه المواد لم تكن تستطيع أن تستلم مدفوعات لقاء ذلك على شكل منتوجات صناعية إنكليزية إلّا في حدود ضيقة جداً، فكان ينبغي استخدام المعادن الثمينة في الدفع؛ وانتقل من الذهب ما لا يقل عن 9 ملايين [جنيه] إلى الخارج. وجاء $7\frac{1}{2}$ مليون جنيه بالتمام من هذا الذهب من خزينة بنك إنكلترا، مما قيّد حرية حركته في سوق النقد بدرجة كبيرة؛ أما المصارف الأخرى التي كانت احتياطياتها مدخرة في بنك إنكلترا، وكانت في الواقع مندمجة مع احتياطيات هذا البنك، فقد توجب عليها الآن أن تقلص عملياتها النقدية؛ وأخذ سيل المدفوعات السريع والسلس الذي كان يتدفق إلى البنك، أخذ بالتقطع، هنا وهناك بادىء الأمر، ثم في كل مكان. وإن سعر الحسم للبنك الذي كان ما يزال عند 3 ـ $3\frac{1}{2}$% في كانون الثاني/يناير 1847، ارتفع في نيسان/إبريل، عندما بدأ الذعر، إلى 7%؛ ثم خفّ الوضع بعض الشيء بحلول الصيف (6.5%، 6%)، ولكن سوء المحصول الجديد أدى إلى تجدد ذعر أشد وأعنف. وارتفع الحد الأدنى للحسم الرسمي لبنك إنكلترا إلى 7% في تشرين الأول/أكتوبر وإلى 10% في تشرين الثاني/نوفمبر، أي أن الغالبية الساحقة من الكمبيالات باتت لا تُحسم إلّا بفائدة ربوية هائلة، أو لم تعد عموماً قابلة للحسم؛ وأدى التوقف العام في المدفوعات إلى إفلاس عدد من الشركات الكبيرة، وإفلاس كثرة كاثرة من الشركات المتوسطة والصغيرة؛ وكان بنك إنكلترا نفسه في خطر إفلاس لا مفر منه من جراء التقييدات التي فرضها عليه قانون المصارف الذكي لعام 1844. وأوقفت الحكومة سريان مفعول قانون المصارف في 25 تشرين الأول/أكتوبر مذعنة للضغط العام، فأزالت بذلك القيود السخيفة التي فرضها

(*) consignmet, Konsignation ـ البيع بالأمانة ـ بيع السلع بالعمولة إلى الخارج باتفاق محدد بين المصدِّر والمستورد الأجنبي. [ن. برلين].

القانون على البنك. وغدا في مقدوره الآن أن يضع خزينه من الأوراق النقدية المصرفية في التداول من دون عائق؛ وبما أن ائتمان هذه الأوراق النقدية المصرفية كان في الواقع مكفولاً بائتمان الدولة، أي ثابتاً لا يتزعزع، فإن الضائقة المالية سرعان ما خفت على نحو حاسم؛ وبالطبع فقد أفلس بعد ذلك أيضاً عدد كبير من الشركات الكبيرة والصغيرة، التي كانت في وضع ميؤوس تماماً، ولكن ذروة الأزمة انتهت، وهبط سعر الحسم المصرفي إلى 5% من جديد في كانون الأول/ديسمبر(*)؛ وفي مجرى عام 1848 نما [423] انتعاش جديد في نشاط الأعمال أحبط النهوض الجديد للحركات الثورية في القارة عام 1849، وأفضى باديء الأمر في الخمسينات إلى ازدهار صناعي لا نظير له من قبل، ومن ثم إلى انهيار عام 1857 .ف. **إنجلز**].

I ـ هناك وثيقة أصدرها مجلس اللوردات عام 1848 تعالج الهبوط الهائل في قيمة السندات الحكومية والأسهم خلال أزمة 1847. وجاء فيها: بلغ هبوط القيمة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1847 قياساً إلى مستوى شهر شباط/فبراير من العام نفسه:

في السندات الحكومية الإنكليزية	93,824,217 جنيهاً
في أسهم أرصفة التخزين والقنوات	1,358,228 جنيهاً
في أسهم سكك الحديد	19,579,820 جنيهاً
المجموع	114,762,325 جنيهاً

II ـ أما بصدد الاحتيال في تجارة الهند الشرقية، حيث لم يعد يجري سحب كمبيالات لأن السلع قد تم شراؤها، بل يجري بالأحرى شراء السلع بغية التمكن من سحب كمبيالات قابلة للحسم والتحويل إلى نقد، فقد كتبت صحيفة مانشستر غارديان *Manchester Guardian*(**) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1847 ما يلي:

إن السيد آ في لندن يطلب من ب سلعاً من صناعي مانشستر ج لشحنها إلى د في الهند الشرقية. إن ب يدفع إلى ج، كمبيالة أمدها ستة أشهر، يسحبها ج على ب. وإن ب يضمن نفسه أيضاً بكمبيالة أمدها ستة أشهر على آ. وما إن يتم شحن السلع حتى يقوم آ، بدوره، بسحب كمبيالة أمدها ستة أشهر على د، إستناداً إلى وثيقة الشحن المستلمة.

(*) في الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر. [ن. برلين].

(**) صحيفة إنكليزية صدرت عام 1821 في مانشستر، وهي نصيرة لحرية التجارة. تحولت لاحقاً إلى لسان حال حزب الأحرار (الليبرالي). [ن. برلين].

«وهكذا فإن الاثنين، الشاري والمُرسِل، يملكان أرصدة قبل أشهر من قيامهما بالدفع الفعلي لقاء السلع؛ وكانت العادة الجارية أن يُصار إلى تجديد الكمبيالة عند حلول أجَلها بذريعة إعطاء فسحة من الوقت لمجيء العائدات في صفقات مديدة. ولكن الخسائر في مثل هذه الصفقات لا تؤدي، للأسف، إلى تقليصها بل بالعكس إلى توسيعها. وكلما صار المشاركون أكثر فقراً، تعاظمت حاجتهم إلى الشراء بغية التعويض، بواسطة سلف جديدة، عما فقدوه من رأسمال في مضاربات سابقة. وهكذا لم تعد أعمال الشراء تقوم على أساس الطلب والعرض، بل غدت أكثر العمليات المالية أهمية لشركة تعاني من صعوبات. ولكن هذا ليس سوى جانب واحد من جوانب المشكلة. فما كان يجري هنا من ناحية تصدير السلع الصناعية، كان يجري أيضاً هناك من ناحية شراء وشحن المنتوجات. فالشركات التجارية في الهند، التي تمتلك ائتماناً كافياً يتيح لها حسم كمبيالاتها، كانت تشتري السكر وصباغ النيلة والحرير أو القطن ـ لا لأن سعر الشراء يَعِدُ بالربح قياساً إلى آخر أسعار لندن، بل لأن كمبيالات سابقة على أحدى شركات لندن سيستحق أجَلها قريباً ولا بدّ من تغطيتها. فهل هناك ما هو أبسط من شراء حمولة من السكر، والدفع لقاءها بكمبيالة أمدها عشرة أشهر، مسحوبة على شركة لندنية ثم ارسال وثيقة الشحن بالبريد إلى لندن؟ وبعد أقل من شهرين، كانت وثائق شحن هذه السلع، وبالتالي هذه السلع نفسها التي لم تُشحن بعد، ترهَن في لومبارد ستريت(*)، فتحصل الشركة اللندنية على النقود قبل ثمانية أشهر من استحقاق الكمبيالة المسحوبة عليها. وكان ذلك كله يجري بيسر، من دون انقطاع أو صعوبة، طالما كانت مصارف الحسم تمتلك وفرة من النقد للتسليف لقاء بوالص الشحن وبوالص الخزن، وكذلك لحسم كمبيالات البيوتات التجارية الهندية المسحوبة على الشركات «ذات الشأن» الواقعة على شارع مينسينغ ـ لاين(**).

[424]

[بقيت هذه الطريقة في الاحتيال جارية على نطاق واسع طالما كان على السلع أن تُبحر بسفن شراعية من الهند وإليها عبر رأس الرجاء الصالح. ومنذ أن باتت السلع تنتقل

(*) لومبارد ستريت: شارع في مدينة المال والأعمال: سيتي، يضم أكبر المصارف والبيوتات التجارية. [ن. برلين].

(**) شارع مينسينغ ـ لاين: أكبر مركز تجاري في لندن للتجارة السلعية مع المستعمرات. [ن. برلين].

عبر قناة السويس وبسفن شحن بخارية، فإن هذه الطريقة في اصطناع رأسمال وهمي فقدت مرتكزها، أي طول أمد نقل السلع. ومنذ أن أخذ التلغراف يطلع التاجر الإنكليزي على حال السوق الهندية والتاجر الهندي على حال السوق الإنكليزية في اليوم ذاته، فقد غدت هذه الطريقة مستحيلة تماماً. ف. إنجلز].

III ـ المقتبس التالي مستل من تقرير الكساد التجاري *Commercial Distress* [١٨٤٧ ـ ١٨٤٨]:

«في الأسبوع الأخير من نيسان/إبريل 1847، قام بنك إنكلترا بإبلاغ البنك الملكي في ليفربول بأنه سيخفض عملية الحسم مع هذا البنك الأخير إلى النصف من الآن فصاعداً. وكان أثر هذا الابلاغ مؤذياً إلى حد كبير، نظراً لأن المدفوعات في ليفربول كانت تجري مؤخراً بالكمبيالات أكثر مما تتم نقداً، ولأن التجار الذين كانوا يجلبون إلى البنك، عادة، مقادير كبيرة من النقد ليدفعوا به قبول تحويلاتهم، باتوا في الفترة الأخيرة، لا يستطيعون جلب شيء سوى الكمبيالات التي كانوا يتلقونها مقابل أقطانهم وسلع أخرى. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشدة مفاقمة الصعوبات التجارية. إن قبولات التحويل التي كان البنك يدفعها عوض التجار، كانت قبولات تحويل مسحوبة عليهم في الغالب من الخارج، وكانوا معتادين على تغطية قبولات التحويل هذه بمدفوعات يتلقونها على السلع. إن الكمبيالات التي كان التجار يجلبونها الآن عوضاً عن الدفع النقدي السابق، كانت كمبيالات بآجال مختلفة ومن أنواع مختلفة، وكان قسم كبير منها كمبيالات مصرفية أجَلها 3 أشهر، وكان هناك عدد كبير منها كمبيالات على القطن. وكانت هذه الكمبيالات، فيما إذا كانت كمبيالات مصرفية، تُقبل من جانب مصرفيي لندن، وكانت في حالات أخرى تُقبل من جانب كل أصناف التجار، والشركات البرازيلية والأميركية والكندية والهندية الغربية، إلخ. ولم يكن التجار يسحبون الكمبيالات على بعضهم بعضاً، ولكن الزبائن في الداخل، الذين اشتروا السلع في ليفربول، كانوا يغطونها بكمبيالات إلى التجار مسحوبة على مصارف لندن، أو بكمبيالات مسحوبة على شركات أخرى في لندن، أو بكمبيالات مسحوبة على شخص ما. إن اعلان بنك إنكلترا أدى إلى تقليص آجال استحقاق الكمبيالات المسحوبة على مبيعات السلع الأجنبية التي كانت مدتها تزيد، عادة، على 3 أشهر» (ص 26-27).

كانت فترة الازدهار 1844 ـ 1847 في إنكلترا كما بيّنا آنفاً، قد اقترنت بأول احتيال كبير في سكك الحديد. ويشير التقرير المذكور، بصدد تأثير ذلك على الأعمال التجارية **[425]** بوجه عام، إلى ما يلي:

«في نيسان/إبريل 1847 بدأت كل البيوتات التجارية تقريباً تقلّص أعمالها (to starve their business) بهذا القدر أو ذاك من خلال توظيف جزء من رأسمالها التجاري في سكك الحديد (ص 41-42). ـ وأُخذت قروض على أسهم سكك الحديد بمعدل فائدة عال، 8% مثلاً، من أفراد خاصين، ومصرفيين وشركات تأمين (ص 66-67). وإذ سلّفت هذه الشركات التجارية مثل هذه المبالغ الضخمة فقد اضطرت بدورها إلى أن تأخذ من المصارف، عن طريق حسم الكمبيالات، رأسمالاً كبيراً جداً لتمشية أعمالها التجارية الخاصة» (ص 67). ـ (سؤال:) «هل بوسعك القول إن المدفوعات لأسهم سكك الحديد ساهمت كثيراً في توليد حالة الكساد» [في سوق النقد] «في نيسان/إبريل وتشرين الأول/أكتوبر» [عام 1847]؟ (جواب:) ـ «أظن أنها لم تؤثر أي تأثير في توليد حالة الكساد في نيسان/إبريل. وأظن أنها حتى نيسان/إبريل بل لربما حتى الصيف، أدت إلى دعم قوة المصرفيين في بعض النواحي، عوضاً عن أن تضعفها. ذلك لأن الإنفاق الفعلي للنقود لم يكن يجري بسرعة ورود المدفوعات، ونتيجة لذلك كان لدى أغلب المصارف مقدار كبير من الأرصدة النقدية لسكك الحديد في بداية السنة». [تؤكد ذلك شهادات عديدة أدلى بها مصرفيون في اللجنة. «C.D.» الكساد التجاري 1848/ 1857] «وذاب هذا المبلغ في الصيف بالتدريج، وفي 31 كانون الأول/ديسمبر تدنى بدرجة كبيرة. ومن أسباب نشوء حالة الكساد في تشرين الأول/أكتوبر هو التضاؤل التدريجي لأرصدة سكك الحديد المودعة لدى المصارف؛ وبين 22 نيسان/إبريل و31 كانون الأول/ديسمبر تقلصت أرصدة سكك الحديد الموجودة بين أيدينا إلى الثلث. وكان للمدفوعات إلى أسهم سكك الحديد هذا التأثير أيضاً في بريطانيا العظمى كلها. فقد استنزفت ودائع المصارف شيئاً فشيئاً» (ص 43-44).

هذا ما قاله أيضاً صامويل جيرني (رئيس شركة أوفرأيند-جيرني وشركاه الشهيرة):

«نشأ في عام 1846 طلب كبير على رؤوس الأموال لإنشاء سكك

الحديد، لكنه لم يرفع سعر الفائدة. وجرى تجميع مبالغ صغيرة لتؤلف كتلاً ضخمة، وقد استُخدمت هذه الكتل الضخمة في سوقنا، وكانت نتيجة ذلك عموماً أن النقود التي أُلقيت في السوق النقدية في مدينة المال والأعمال (City) كانت أكبر بكثير مما سُحب منها» [ص 159].

وتبين شهادة آ. هودجسون، مدير بنك ليفربول المساهم إلى أي مدى يمكن للكمبيالات أن تؤلف احتياطياً بالنسبة للمصرفيين:

«كانت العادة الجارية عندنا أن نحتفظ، في الأقل، بتسعة أعشار إجمالي ودائعنا ومجمل النقد المأخوذ من أشخاص آخرين، أن نحتفظ به في خزائننا بهيئة كمبيالات يحلّ أجَلها من يوم لآخر... بحيث أن ما نحصل عليه خلال فترة الأزمة من كمبيالات يحل أجَلها يومياً لصالحنا يساوي، على وجه التقريب، المقدار اليومي من طلبات الدفع الواجبة علينا» (ص 53).

[426] كمبيالات المضاربة

(رقم 5092) «من كان يقبل الكمبيالات عموماً» (على القطن المباع)؟ ـ [يجيب ر. غاردنر صناعي القطن الذي يرد ذكره مراراً في هذا المؤلف]: «سماسرة السلع؛ إن تاجراً يشتري القطن، ويعطيه إلى سمسار، ويسحب كمبيالة على هذا السمسار، ثم يحسم تلك الكمبيالة». ـ (رقم 5094) «وهل تذهب هذه الكمبيالات إلى مصارف ليفربول وتُحسم هناك؟» ـ «أجل، إضافة إلى أماكن أخرى... ولولا هذه التسهيلات التي قدمتها مصارف ليفربول عموماً، لكان سعر القطن في العام الماضي سيصبح، برأيي، أرخص بـ $1\frac{1}{2}$ بنس أو بنسين للباون الواحد». ـ (رقم 600) «قلت إن عدداً هائلاً من الكمبيالات طُرح في التداول، وسحبه المضاربون على سماسرة القطن في ليفربول، هل ينطبق ذلك أيضاً على تسليفاتكم لقاء كمبيالات على سلع أخرى من المستعمرات غير القطن؟» ـ [آ. هودجسون، مصرفي من ليفربول]: «ينطبق ذلك على سائر أنواع السلع القادمة من المستعمرات، وينطبق بوجه خاص على القطن». ـ (رقم 601) «هل كنت تسعى باعتبارك مصرفياً إلى استبعاد هذا الصنف من الكمبيالات؟» ـ «كلا، فنحن نعتبرها كمبيالات قانونية تماماً، عندما نمتلكها بمقدار معتدل... فهذا الصنف

من الكمبيالات غالباً ما يُمدَّد».

الاحتيال في سوق الهند الشرقية ـ الصينية عام 1848 ـ تشارلز تيرنر (رئيس واحدة من أبرز شركات الهند الشرقية في ليفربول):

«نحن نعرف جميعاً الأحداث التي وقعت بصدد الأعمال في جزيرة موريشيوس وغيرها من الأعمال المماثلة. لقد اعتاد السماسرة أخذ سلف على سلع، ليس فقط بعد وصولها، لتغطية الكمبيالات المسحوبة على هذه السلع، وهو إجراء أصولي تماماً، وكذلك أخذ سلف على بوالص الشحن، بل أخذوا سلفاً على سلع لم تكن قد شُحنت بعد، وفي بعض الأحيان لم تكن قد صُنعت بعد. ولقد اشتريت أنا نفسي، على سبيل المثال، كمبيالات في كلكتا بقيمة 6000 أو 7000 جنيه في حالة خاصة؛ وذهب العائد من هذه الكمبيالات إلى موريشيوس، لتطوير إنتاج السكر؛ وجاءت الكمبيالات إلى إنكلترا، ولكن جرى رفض دفع أكثر من نصفها؛ وعندما وصلت شحنات السكر التي كان ينبغي أن تسدد هذه الكمبيالات اتضح أن هذا السكر قد رُهن لدى طرف ثالث قبل شحنه، بل قبل أنتاجه (ص 78). إن ثمن السلع المتوجهة إلى سوق الهند الشرقية يجب أن يُدفع الآن إلى الصناعي نقداً؛ ولكن ليس ثمة الكثير مما يمكن قوله بصدد ذلك، لأنه إذا كان لدى الشاري ائتمان خاص في لندن، فإنه يسحب على لندن ويحسم الكمبيالة في لندن، حيث الحسم منخفض الآن؛ ويدفع إلى الصناعي بما حصل عليه من نقد. . . ويستغرق الأمر في الأقل 12 شهراً قبل أن يستطيع شاحن السلع إلى الهند الحصول على عائداته من هناك. . . إن رجلاً يمتلك 10 أو 15 ألف جنيه، ويدخل في الأعمال التجارية الهندية، يستطيع أن يفتتح ائتماناً بمبلغ كبير لدى إحدى شركات لندن، ويدفع لهذه الشركة 1%، ويسحب كمبيالاته على هذه الشركة بشرط أن تتوجه عائدات السلع المصدَّرة للهند إلى الشركة اللندنية، ويتفق الطرفان اتفاقاً ضمنياً على أن لا تقدم الشركة اللندنية أية سلفة فعلية نقداً، أي أن يجري تمديد الكمبيالة حتى استرداد العائدات. ويجري حسم الكمبيالات في ليفربول ومانشستر ولندن، وتملك المصارف الاسكتلندية بعضاً منها» (ص 79). ـ (رقم 786) «ثمة شركة في لندن أفلست مؤخراً؛ واتضح لدى تدقيق دفاترها أن ثمة شركة في مانشستر وأخرى في كلكتا؛ لقد افتتحت الاثنتان حساب ائتمان [427]

لدى شركة في لندن بقيمة 200 ألف جنيه؛ يعني أن زبائن هذه الشركة في مانشستر، الذين يرسلون السلع بالأمانة إلى الشركة في كلكتا من غلاسكو ومانشستر، كانوا يسحبون كمبيالات بمقدار 200 ألف جنيه على الشركة اللندنية، وكان هناك اتفاق في الوقت نفسه على أن الشركة في كلكتا تسحب على الشركة اللندنية كمبيالات بمبلغ 200 ألف جنيه أيضاً، وبيعت هذه الكمبيالات في كلكتا، وتم، بعائداتها، شراء كمبيالات أخرى أرسلت إلى لندن، كي تتيح للشركة اللندنية دفع الكمبيالات التي سحبت في غلاسكو أو مانشستر. وعن طريق هذه العملية الواحدة أصدرت كمبيالات تبلغ قيمتها 600 ألف جنيه». ـ (رقم 971) «في الوقت الحاضر، إذا اشترت شركة في كلكتا شحنة» (إلى إنكلترا) «ودفعت إلى وكيلها في لندن كمبيالات خاصة بها، ثم أرسلت بوالص الشحن إلى لندن، فإن الوكيل يستعمل بوالص الشحن هذه في الحال لأخذ سلفة من لومبارد ستريت؛ وتستطيع الشركة التجارية، إذن، أن تستخدم النقود خلال ثمانية أشهر قبل أن يتوجب على وكيلها دفع الكمبيالات».

IV ـ في عام 1848 عقدت لجنة سرية من مجلس اللوردات اجتماعاً لبحث أسباب أزمة 1847. ولم تُنشر إفادات الشهود التي جمعتها هذه اللجنة إلّا بحلول عام 1857: (محاضر شهادات، أُدليت أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات، المعينة للتحقيق في أسباب الكساد، إلخ، 1857. *Minutes of Evidence, taken before the Secret Committee of the H. of L. appointed to Inquire into the Causes of Distress etc., 1857*. ونحن نستشهد بها بالحروف المختصرة: «كساد تجاري (ك. ت)» «C.D.» 1848/1857). وفي هذه اللجنة قال السيد ليستر، مدير بنك ليفربول المتحد (Union Bank of Liverpool) ما يلي:

(2444) «شهد ربيع 1847 اتساعاً لا مثيل له في الائتمان لأن التجار نقلوا رساميلهم من مشاريعهم الخاصة إلى سكك الحديد، وكانوا مع ذلك يبتغون مواصلة أعمالهم الأصلية بالسعة السابقة نفسها. ولعل كل واحد منهم كان يأمل أول الأمر أن يتمكن من بيع أسهم سكك الحديد بربح، وتوظيف النقود في أعماله. ولما وجد، على الأرجح، أن ذلك لم يكن ممكناً، فقد أخذ قرضاً لأعماله، حيث كان يدفع، من قبل، نقداً. وقد نجم عن ذلك اتساع في الائتمان».

(2500) «هل كانت الكمبيالات التي تعرضت المصارف إلى خسارة

من جراء الاحتفاظ بها هي كمبيالات مسحوبة على القمح أم على القطن أساساً؟»... «لقد كانت هذه كمبيالات على القمح والقطن والسكر وكل أنواع المنتوجات. وليس ثمة أي شيء تقريباً، ما عدا الزيت، لم ينخفض سعره». - (2506) «إن السمسار الذي يقبل كمبيالة، لا يقبلها من دون أن يوفر لنفسه تغطية كافية بما في ذلك تغطية الهبوط في سعر السلع التي تخدم التغطية».

(2512) «هناك صنفان من الكمبيالات التي تُسحب على السلع. الصنف الأول هو الكمبيالات الأصلية التي تُسحب من الخارج على التاجر المستورد... وإن الكمبيالات التي تسحب بهذه الصورة، يحلّ أجَلها قبل أن تصل السلع. لذا يتعين على التاجر، حينما تصل السلع ولا يتوافر على رأس المال اللازم، أن يرهنها لدى سمسار حتى يتمكن من البيع. وهنا يجري سحب صنف جديد من الكمبيالات على الفور، من قبل التاجر في ليفربول على السمسار، بضمانة السلع نفسها... ثم يأتي دور المصرفي للتيقن من السمسار، فيما إذا كانت السلعة بحوزته، ومقدار ما سلّفه عليها. وينبغي عليه أن يتأكد من أن السمسار يتمتع بتغطية كافية لتدارك الأمر في حالة وقوع خسارة».

[428]

(2516) «إننا نستلم كمبيالات من الخارج أيضاً... فإن شخصاً ما يشتري كمبيالة من الخارج على إنكلترا، ويبعثها إلى شركة في إنكلترا؛ ولا نستطيع أن نعرف من هذه الكمبيالة إنْ كانت مقبولة أم لا، مسحوبة على سلعة أم على هواء».

(2533) «قلتم إن السلع الأجنبية، من سائر الأصناف تقريباً قد بيعت بخسارة كبيرة. هل تعتقدون أن ذلك ناجم عن مضاربة لا مبرر لها بتلك السلع؟» - «لقد نجمت الخسائر عن تعاظم الاستيراد من دون وجود استهلاك مماثل يستوعبه. ويبدو أن الاستهلاك هبط إلى حدٍ كبير». - (2534) «ففي تشرين الأول/أكتوبر... كانت المنتوجات السلعية بائرة بلا شارين».

أما كيف يدوي النفير العام في ذروة الإنهيار لينجو من يستطيع (sauve qui peut) فذلك ما يتحدث عنه في التقرير نفسه، عارف من الطراز الأول، الصاحبي الموقر البارع، صامويل جيرني رئيس شركة أوفرأيند-جيرني وشركاه:

(1262) «حين يعمّ الذعر لا يسأل رجل أعمال نفسه عن مقدار ما يمكن أن يحصل عليه لقاء أوراقه النقدية المصرفية، وهل سيخسر 1% أو

2% ببيع سندات الخزينة أو ريعه البالغ 3%. فإن كان واقعاً تحت تأثير الفزع، فإنه لا يكترث قط بالربح أو الخسارة، بل يسعى إلى الأمان لنفسه، تاركاً بقية العالم ليفعل ما يشاء».

V ـ حول الإغراق المتبادل لكلا السوقين، يقول السيد الكسندر، أحد تجار أعمال الهند الشرقية، أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص قوانين المصارف (نستشهد بتقرير لجنة المصارف (B.C) ١٨٥٧):

(4330) «في اللحظة الراهنة، إذا دفعتُ 6 شلنات في مانشستر، حصلتُ على 5 شلنات من الهند، أما إذا دفعتُ 6 شلنات في الهند، حصلتُ على 5 شلنات في لندن».

وإذن، فإن سوق الهند تغرق بفضل إنكلترا وسوق إنكلترا تغرق بفضل الهند على الغرار نفسه. وحدث ذلك بالضبط في صيف 1857، أي بعد عشر سنوات تقريباً من التجربة المرة لعام 1847!

[429]

الفصل السادس والعشرون

تراكم رأس المال النقدي وتأثيره على سعر الفائدة

«يحصل في إنكلترا تراكم مستمر للثروة ينزع لأن يتخذ، آخر المطاف، شكل نقد. ولكن ما يأتي من بعد الرغبة في الحصول على النقد، من حيث الإلحاح، هو الرغبة في الافتراق عنه ثانية لتوظيفه في أي نوع من الميادين التي يمكن أن تدرّ الفائدة أو الربح، ذلك لأن النقد، بما هو نقد، لا يدرّ أي شيء. وعليه، ما لم يطرأ توسع تدريجي وكافٍ لميدان نشاطه فإننا سنواجه، في ضوء هذا التدفق المستمر لرأس المال الفائض، تراكمات دورية للنقد الساعي إلى التوظيف، علماً بأن هذه التراكمات يمكن أن تكون كبيرة لهذه الدرجة أو تلك تبعاً للظروف. لقد كانت قروض الدولة، على امتداد سلسلة طويلة من السنين، الوسيلة الرئيسية لامتصاص الثروة الفائضة في إنكلترا. ومنذ أن بلغ دين الدولة ذروته في عام 1816، ولم يعد بوسعه أن يمتص ثروة فائضة، فإن مبلغاً يصل في الأقل إلى 27 مليوناً في السنة كان يبحث عن فرص أخرى للتوظيف. وحصلت، علاوة على ذلك، تسديدات شتى لرأس المال... إن المشاريع التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتخلق من حين لآخر مجالاً لرأس المال الفائض المتعطل... هي مشاريع ضرورية ضرورة مطلقة، لبلادنا في الأقل، من أجل أن تستوعب التراكمات الدورية للثروة الاجتماعية الفائضة التي تعجز عن الحصول على فرصة توظيف في

الميادين الاعتيادية» (مراجعة نظرية العملة الجارية، إدنبره، 1854، ص 32 ـ 34).

(The Currency Theory Reviewed, Edinburgh, 1854, p. 32-34).

ويقول المؤلف نفسه عن الوضع في عام 1845 ما يلي:

«قفزت الأسعار خلال فترة قصيرة جداً، بالمقارنة مع أدنى نقطة ركود... وأصبح قرض الدولة ذو الفائدة 3% يسعّر بالقيمة الإسمية (pari) تقريباً... وتجاوزت سبائك الذهب في خزائن بنك إنكلترا كل ما جمعه هذا البنك من كنوز منذ نشوئه. وبلغت أسعار سائر أنواع الأسهم حداً لم يسمع به بالكاد من قبل، وهبطت الفائدة إلى حد باتت معه إسمية تقريباً... وذلك كله يبرهن على أن ثمة في إنكلترا الآن تراكماً باهظاً لثروة متعطلة وأننا نواجه في المستقبل القريب من جديد فترة أخرى من احتدام المضاربة» (المرجع نفسه، ص 36).

[430] «ورغم أن استيراد الذهب ليس دليلاً مؤكداً على وجود ربح من التجارة الخارجية، فإن جزءاً من استيراد الذهب هذا يمثّل كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) هذا الربح، في ظل غياب دلائل أخرى». (ج. غ. هوبارد، العملة الجارية والبلاد، لندن، 1843، ص 40 ـ 41. J.G. Hubbard, *The Currency and the Country,* London, 1843, p. 40-41.). «لنفترض أن سوء المحصول يؤدي، في فترة من الأعمال الرائجة والأسعار المجزية والتداول النقدي الوفير، إلى استيراد قمح وتصدير ذهب بقيمة 5 ملايين. إن التداول» [يقصد بذلك، كما سنرى على الفور، رأس المال النقدي المتعطل، لا وسائل التداول. ف. **إنجلز.**] «سينخفض بالمقدار نفسه. فإن مقداراً مماثلاً من وسائل التداول قد يظل لدى الأفراد، ولكن ودائع التجار في المصارف، وأرصدة المصارف لدى وكلائهم من سماسرة النقد والاحتياطي المدخّر في صناديقهم، سوف تنخفض. والعاقبة المباشرة لهذا الانخفاض في مقدار رأس المال المتعطل هي ارتفاع الفائدة، من 4 إلى 6 في المائة مثلاً. ولما كانت الأعمال بخير، فإن الثقة لن تتزعزع، لكن قيمة الائتمان سترتفع» (المرجع نفسه، ص 42). «أما إذا انخفضت أسعار السلع بعامةً... فإن النقد الفائض يتدفق عائداً إلى المصارف على شكل ودائع متنامية، ويؤدي فيض رأس المال المتعطل إلى خفض سعر الفائدة إلى أدنى حد، ويدوم هذا الحال إلى أن يأتي ارتفاع الأسعار أو تنشط

التجارة، ليُستدعي النقد الهاجع إلى الخدمة، أو أن يجري إنفاق هذا النقد على شراء سندات أجنبية، أو سلع أجنبية» (ص 68).

أما المقتبسات التالية فقد استُقيت، هي الأخرى، من التقرير البرلماني عن الكساد التجاري ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨. ـ ففي أعقاب سوء المحصول ومجاعة 1846 ـ 1847 بات من الضروري استيراد مقدار هائل من المواد الغذائية.

«من هنا التجاوز الكبير للواردات على الصادرات... من هنا التسرب الكبير للنقد من المصارف، وتزايد اللجوء إلى سماسرة حسم الكمبيالات من جانب أناس يريدون حسمها؛ وبدأ السماسرة يدققون النظر فيها أكثر. وتعرض الائتمان المفتوح قبل ذلك لتقييد أكبر وأخذت الشركات الضعيفة تتهاوى. أما تلك الشركات التي اعتمدت كلّياً على الائتمان فقد أفلست. وقد زاد ذلك في حدة القلق الذي استشرى من قبل؛ ووجد المصرفيون وغيرهم أنه لم يعد بوسعهم الأمل، بالدرجة نفسها من الثقة السابقة، في تحويل كمبيالاتهم وغير ذلك من السندات إلى أوراق نقدية مصرفية (بنكنوت) بغية الإيفاء بالتزاماتهم؛ فقد قلصوا الائتمان أكثر من ذي قبل، بل أنهم قطعوه كلياً في الكثير من الحالات، وكثيراً ما كانوا يخفون أوراقهم النقدية المصرفية محتفظين بها لتسوية التزاماتهم الخاصة؛ فقد كانوا يفضلون عدم الافتراق عنها. وتنامى القلق والاضطراب يوماً بعد يوم. ولولا رسالة اللورد جون راسل، لوقع إفلاس عام» (ص 74-75).

إن رسالة راسل علّقت قانون المصارف. ـ وأدلى تشارلز تيرنر؛ المذكور آنفاً، بشهادته قائلاً:

«كانت لبعض الشركات وسائل كبيرة، ولكنها لم تكن سائلة. فقد كان رأسمالها كله مجمداً في أملاك عقارية في جزيرة موريشيوس، أو في مصانع لصباغ النيلة أو السكر. وبعد أن أخذت التزامات تتراوح بين 500,000 ـ 600,000 جنيه، لم تعد لديها وسائل سائلة لدفع الكمبيالات، واتضح آخر المطاف أنها لم تستطع أن تسدد كمبيالاتها إلّا عن طريق إئتمانها، وبحدود ما يسمح هذا الائتمان» (ص 81). [431]

ويقول صامويل جيرني آنف الذكر:

[1664] «في الوقت الحاضر» (عام 1848) «هناك تقلص في الصفقات ووفرة عظيمة في النقد». (رقم 1763) «لا أظن أن ارتفاع سعر الفائدة يرجع إلى شحّة رأس المال، بل إلى «الذعر» (the alarm) وصعوبة الحصول على الأوراق النقدية المصرفية».

وفي عام 1847 دفعت إنكلترا، في الأقل، تسعة ملايين جنيه ذهباً إلى الخارج لقاء ما استوردته من مواد غذائية. وقد جاءت $7\frac{1}{2}$ ملايين من بنك إنكلترا و$1\frac{1}{2}$ مليون من مصادر أخرى (ص 301). ـ وقال موريس حاكم بنك إنكلترا:

«في 23 تشرين الأول/أكتوبر عام 1847 هبطت قيمة سندات الدولة وأسهم القنوات وسكك الحديد بمقدار 114,752,225 جنيهاً» (ص 312).

ويقول موريس نفسه، رداً على استجواب اللورد ج. بنتينك:

[3846] «ألا تعلم أن قيمة كل رأس المال الموظّف في السندات وسائر أنواع السلع قد هبطت لدرجة أن المواد الأولية ـ القطن الخام، والحرير الخام، والصوف الخام ـ قد أُرسلت إلى القارة بالأسعار البخسة ذاتها، وأن... السكر والقهوة والشاي قد بيعت في المزاد؟» ـ «لقد كان محتماً أن تقبل الأمة بتضحية جسيمة بغية التعويض عن تسرب الذهب الذي نتج عن الاستيراد الهائل للمواد الغذائية». ـ «ألا تعتقد أنه كان من الأفضل الاعتماد على الثمانية ملايين جنيه الراقدة في خزائن البنك، بدلاً من السعي إلى استرداد الذهب بمثل تلك التضحية؟» ـ «**لا أعتقد ذلك**».

وإليكم الآن التعليق على هذه البطولة. دزرائيلي يستجوب السيد و. كوتون، مدير بنك إنكلترا، والحاكم السابق لهذا البنك:

«ما كانت الفائدة التي تلقّاها حملة أسهم البنك في عام 1844؟» ـ «7% لتلك السنة». ـ «وما الفائدة لعام 1847؟» ـ «9%». ـ «هل يدفع البنك ضريبة الدخل عن حملة أسهمه في السنة التجارية؟» ـ «نعم». ـ «هل فعل البنك ذلك في عام 1844 أيضاً؟» ـ «كلا»[83]. ـ «إذن فإن قانون المصارف هذا» (لعام 1844) «قد عمل جيداً لصالح حملة الأسهم. والنتيجة هي أن فائدة حملة الأسهم قد ارتفعت، منذ بدء مفعول القانون الجديد، من 7% إلى 9%، وأن ضريبة الدخل التي كان [432]

---

(83) هذا يعني أن الفائدة كانت تُحدَّد بادىء الأمر، ثم يجري اقتطاع ضريبة الدخل من كل حامل أسهم عند دفع الفائدة له؛ أما بعد عام 1844، فقد صار البنك يدفع أولاً ضريبة الدخل عن الربح الكلّي ثم يوزع بعد ذلك الفائدة «معفاة من ضريبة الدخل» (free of Income Tax) وعليه، فإن نفس النسب المئوية الاسمية كانت في هذه الحالة أعلى بمقدار الضريبة المدفوعة. [ف. **إنجلز**].

حملة الأسهم يدفعونها قبل تشريع القانون، صارت تُدفع من جانب البنك؟» ـ «**هذا صحيح تماماً**». ـ الأرقام 4356 ـ 4361).

حول الاكتناز في المصارف خلال أزمة 1847، يقول السيد بيز، وهو مصرفي ريفي:

(4605) «لما كان المصرف مضطراً إلى رفع فائدته أكثر فأكثر على الدوام، فقد عمّت المخاوف عند الجميع؛ وأخذت مصارف الأرياف تزيد احتياطياتها من الذهب، وكذلك الحال مع مقادير الأوراق النقدية، وأن الكثيرين منا، ممن اعتادوا الاحتفاظ فقط ببضع مئات من الجنيهات ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية، صاروا يكدسون الآلاف في الخزائن والأدراج على الفور، من جراء الشك الكبير الذي شاع بسبب الحسم وبسبب إمكان تداول الكمبيالات في السوق، وقد أعقب ذلك اكتناز عام لاحتياطيات النقد».

وأشار أحد أعضاء اللجنة:

(4691) «إذن، مهما يكن السبب خلال الاثنتي عشرة سنة الأخيرة، فإن النتيجة كانت على كل حال لصالح اليهودي وتاجر النقد أكثر منها لصالح الطبقات المنتجة عموماً».

أما إلى أي مدى يستغل تجار النقد ظروف الأزمة، فذلك ما يكشف عنه توك بقوله:

«جرى رفض الكثير من طلبيات السلع في إنتاج المصنوعات المعدنية في واريك شاير وستافورد شاير عام 1847 نظراً لأن سعر الفائدة الذي كان ينبغي على الصناعي أن يدفعه مقابل حسم كمبيالاته كان من شأنه أن يبتلع ما يفوق كامل ربحه» [رقم 5451].

دعونا نأخذ الآن تقريراً برلمانياً آخر سبق أن اقتبسنا منه وهو: (تقرير اللجنة المختارة حول قوانين المصارف، أحيل من مجلس العموم إلى مجلس اللوردات عام ١٨٥٦: *Report of Select Committee on Bank Acts, communicated from the Commons to the Lords. 1857.*) (نستشهد به لاحقاً باسم: «قانون المصارف» «*B.C.*» ١٨٥٦). إليكم ما قاله خلال الاستجواب السيد نورمان، مدير بنك إنكلترا، وأحد الوجوه البارزة بين أنصار مبدأ التداول النقدي (Currency principle)(*):

(*) مدرسة «التداول النقدي» [أو «جريان العملة»]. مدرسة اقتصادية إنكليزية رأى ممثلوها أن قيمة وسعر السلع يتحددان بكمية النقد الماثل في التداول، وإن استقرار التداول النقدي [العملة الجارية] ضروري، وأنه يتحقق بتوفير غطاء إلزامي من الذهب يضمن الأوراق النقدية المصرفية

(3635) «قلتم إنكم ترون أن سعر الفائدة لا يتوقف على مقدار الأوراق النقدية المصرفية بل على الطلب على رأس المال وعرضه. فهل لكم أن توضحوا ماذا تفهمون برأس المال، إلى جانب الأوراق النقدية المصرفية والعملة المعدنية؟» ـ «أظن أن التعريف المعتاد لرأس المال هو: السلع أو الخدمات المستخدمة في الإنتاج». ـ (3636) «هل تشملون كل السلع بكلمة رأس المال عندما تتحدثون عن سعر الفائدة؟» ـ «كل السلع المستخدمة في الإنتاج». ـ (3637) «هل تفهمون كل ذلك بكلمة رأس المال عندما تتحدثون عن سعر الفائدة؟» ـ «نعم. لنفترض أن أحد صناعيي القطن يود الحصول على قطن لمصنعه، ولعل من الجائز أن الطريقة التي يسعى بها للحصول عليه، هي أخذ سلفة من صاحب مصرفه، والذهاب إلى ليفربول للشراء بهذه الأوراق النقدية المصرفية التي تلقاها على هذا النحو. إن ما يبتغيه حقاً هو القطن؛ وهو لا يحتاج إلى الأوراق النقدية المصرفية أو الذهب إلّا باعتبارها وسائل تتيح له الحصول على القطن، أو أنه يحتاج مثلاً إلى وسائل لكي يدفع إلى عماله؛ عندئذ يقترض الأوراق النقدية المصرفية ثانية ويدفع بها أجور عماله؛ ويحتاج العمال بدورهم إلى المأكل والمسكن، والنقود هي وسيلة الدفع لقاء ذلك». ـ (3638) «ولكن ثمة فائدة تُدفع مقابل هذا النقد؟» ـ «إنها تُدفع بالطبع، وفي المقام الأول؛ ولكن خذوا حالة ثانية. لنفترض أن الصناعي يشتري القطن ائتماناً، أي من دون أن يذهب إلى المصرف لأخذ سلفة، عندئذ يكون الفرق بين سعر الدفع النقدي وسعر الائتمان عند الاستحقاق هو مقياس الفائدة. إن الفائدة تظل موجودة حتى لو لم يكن ثمة نقد البتة». [433]

إن هذا الهراء الدعيّ لجدير بعميد مدرسة مبدأ التداول النقدي (جريان العملة Currency principle) هذا. فأولاً ثمة الاكتشاف العبقري بأن الأوراق النقدية المصرفية أو الذهب وسيلة لشراء شيء ما، وأن الناس لا يقترضونها لأجل ذاتها. يترتب على ذلك، أن سعر الفائدة ينتظم ولكن بفعل ماذا؟ بفعل الطلب على السلع وعرضها، اللذين لم يكن يعرف عنهما شيء حتى الآن سوى أنهما ينظمان سعر السلع في السوق. بيد أن

= وتنظيم إصدارها بما يتوافق مع استيراد وتصدير المعادن الثمينة (الذهب). وفسرت هذه المدرسة الأزمات الاقتصادية بحصول اختلال في قواعد التداول النقدي. واعتمدت الحكومة الانكليزية هذه الفكرة لتشريع قانون المصارف لعام 1844. [ن. برلين].

أسعار فائدة مختلفة تتوافق مع أسعار سوق واحدة. ـ ولكن ها هو الدهاء يأتي. رداً على الملاحظة الصائبة: «ولكن ثمة فائدة تُدفع مقابل هذا النقد»، وهذا ينطوي بداهة على السؤال التالي: ما علاقة الفائدة، التي يتلقاها المصرفي الذي لا يتاجر بهذه السلع؟ ألا يتلقى الصناعيون النقد بموجب سعر فائدة واحد، رغم أنهم يستثمرونه في أسواق متباينة تماماً، أي بالتالي في أسواق تسودها نسب مختلفة تماماً بين الطلب على السلع المستخدمة في الإنتاج وعرضها؟ ـ عن هذا السؤال يجيب هذا العبقري الشهير بقوله إنه حين يشتري الصناعي القطن بالإئتمان فإن «الفرق بين سعر الدفع النقدي وسعر الإئتمان عند الاستحقاق هو مقياس الفائدة». على العكس. فسعر الفائدة القائم، الذي تحاول عبقرية نورمان أن تفسر تنظيمه هو الذي يحدِّد الفرق بين سعر الدفع النقدي والسعر الإئتماني قبل الاستحقاق. أولاً ينبغي أن يُباع القطن بموجب سعره بالدفع النقدي، ويتحدد ذلك بسعر السوق، وهذا نفسه ينتظم بحالة الطلب والعرض. لنفترض أن السعر = 1000 جنيه. إن ذلك يُنهي الصفقة بين الصناعي وسمسار القطن، بقدر ما يتعلق الأمر بالشراء والبيع. وتنضم إلى ذلك صفقة ثانية. وهذه الصفقة تُعقد بين المُقرِض والمُقترِض. إن قيمة مقدارها 1000 جنيه تسلّف إلى الصناعي قطناً، وينبغي أن يُسددها نقداً، بعد ثلاثة أشهر مثلاً. وإن الفائدة عن 1000 جنيه لثلاثة أشهر، التي تتحدد بسعر الفائدة في السوق، تؤلف زيادة تُضاف على سعر الدفع النقدي. ويتحدد سعر القطن بالطلب والعرض. لكن سعر قيمة القطن المسلّفة، أي سعر الـ 1000 جنيه لثلاثة أشهر، [434] إنما يتحدد بسعر الفائدة. وواقع أن القطن نفسه يتحول عن هذا الطريق إلى رأسمال نقدي، هو في رأي السيد نورمان، البرهان على أن الفائدة ستكون موجودة حتى لو لم يكن هناك نقد. ولكن عندما لا يكون هناك، عموماً، أي نقد، فلن يكون هناك بأي حال أي سعر فائدة عام.

أول ما نلاحظه هنا هو ضحالة هذا التصور عن رأس المال بوصفه «سلعاً مستخدمة في الإنتاج». فبمقدار ما تقوم هذه السلع بوظيفة رأسمال، فإن قيمتها بوصفها **رأسمالاً**، خلافاً لقيمتها بوصفها **سلعاً**، تعبّر عن نفسها في الربح الذي ينشأ عن استخدامها استخداماً منتجاً أو تجارياً. وإن لمعدل الربح، على الدوام ومن دون شك، علاقة معينة بسعر السلع المشتراة في السوق وبطلبها وعرضها، رغم أنه يتحدد بفعل ظروف أخرى تماماً. ولا ريب في أن سعر الفائدة، بوجه عام، يجد حدوده في معدل الربح. وكان ينبغي للسيد نورمان أن يقول لنا صراحة كيف تتعين هذه الحدود. إنها تتحدد بفعل الطلب على رأس المال النقدي وعرضه **في تمايزه** عن الأشكال الأخرى من رأس المال. ويمكن أن يبرز سؤال آخر: كيف يتحدد الطلب على رأس المال النقدي وعرضه؟ مما لا

ريب فيه أن ثمة صلة ضمنية بين عرض رأس المال الشيئي وعرض رأس المال النقدي، وأن طلب الرأسماليين الصناعيين على رأس المال النقدي يتحدد، هو الآخر، بفعل ظروف الإنتاج الفعلي. وعوضاً عن أن ينير لنا السيد نورمان هذه النقطة، يقدم لنا الحكمة القائلة إن الطلب على رأس المال النقدي لا يتطابق مع الطلب على النقد بما هو نقد؛ ـ هذه الحكمة لا غير، ذلك لأن سريرته هو، وأوفرستون، وسرائر غيرهما من أنبياء مدرسة مبدأ التداول النقدي (جريان العملة Currency principle)، مثقلة دوماً بوخز الضمير إذ إنهم سعوا، بتدخل تشريعي مصطنع، إلى أن يصنعوا من وسائل التداول بما هي عليه، رأسمالاً وأن يرفعوا سعر الفائدة.

نتوجه الآن إلى اللورد أوفرستون، أو المسمى (alias) صامويل جونز لويد، ونرى كيف يفسر لماذا يأخذ 10% عن «نقده»، لأن «رأس المال» نادر تماماً في البلاد.

(3653) «إن تقلبات سعر الفائدة تنبع من أحد سببين: من تغير في قيمة رأس المال».

(رائع! إن قيمة رأس المال هي، بتعبير عام، سعر الفائدة! والتغير في سعر الفائدة ينبع هنا من تغير في سعر الفائدة! إن «قيمة رأس المال»، كما بيّنا من قبل، لا تُعتبر شيئاً آخر، من الوجهة النظرية. أو لربما يقصد السيد أوفرستون بقيمة رأس المال معدل الربح، فعندئذ يعود المفكر العميق إلى فكرة أن سعر الفائدة يتحدد بمعدل الربح!).

«أو من تغير في مقدار النقد المتوافر في البلاد. إن جميع التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة، سواء كانت كبيرة من حيث مدة التقلب أو مداه، يمكن أن ترجع بداهة إلى تغيرات في قيمة رأس المال. ولا يمكن تقديم إيضاح عملي أكثر سطوعاً من ارتفاع سعر الفائدة في عام 1847 وخلال العامين الأخيرين» (1855 ـ 1856)؛ «أما التقلبات الطفيفة في سعر الفائدة، والتي تنشأ عن تغير مقدار النقد المتوافر، فهي ضعيفة من حيث مداها ومن حيث مدتها. وإنها تحدث مراراً، وكلما كانت أكثر تواتراً، غدت أكثر فاعلية في بلوغ هدفها». [435]

أي بالتحديد إثراء المصرفيين من طراز (à la) أوفرستون. أما الصديق صامويل جيرني اللطيف، فإنه يعبّر عن رأيه في هذا الصدد بسذاجة بالغة أمام لجنة مجلس اللوردات، «الكساد التجاري» «*C.D.*» 1857| 1848:

(1324) «هل تعتقد أن التقلبات الكبيرة التي طرأت على سعر الفائدة في العام الماضي، كانت مفيدة أم ضارة للمصرفيين ولتجار النقود؟» ـ «أظن أنها كانت مفيدة لتجار النقود. إن كل التقلبات في الحياة

الاقتصادية مفيدة لمن يلمّ بذلك (to the knowing men)». ـ (1325)
«ألا يتعرّض المصرفي للخسارة، في نهاية المطاف، عند سعر الفائدة العالي نظراً لإفقار خيرة زبائنه؟» ـ «كلا، لا أظن أن مثل هذا الأثر محسوس».

هذا هو القول البليغ! (Voilà ce que parler veut dire).

ولسوف نعود إلى مسألة تأثير مقدار النقد المتوافر في البلاد على سعر الفائدة. ولكن ينبغي أن نلاحظ، منذ الآن، أن أوفرستون يرتكب، هنا ثانية خلط المفاهيم (Quid pro quo)(*). فالطلب على رأس المال النقدي في عام 1847 (قبل تشرين الأول/أكتوبر لم يكن ثمة عناء من ندرة النقد أو «مقدار النقد المتوافر» كما سماه أوفرستون أعلاه)، تنامى لأسباب شتى: غلاء القمح، ارتفاع أسعار القطن، تعذّر بيع السكر من جراء فيض الإنتاج، المضاربة بأسهم سكك الحديد والإنهيار، إغراق الأسواق الأجنبية بالسلع القطنية، وما وصفناه أعلاه من تصدير واستيراد قسريين من وإلى الهند بهدف وحيد هو التلاعب بالكمبيالات الصورية. إن هذه الأمور جميعاً، فيض الإنتاج في الصناعة ونقص الإنتاج في الزراعة، أي أسباباً متباينة كل التباين، أدت إلى ارتفاع الطلب على رأس المال النقدي، أي على الائتمان والنقد. وكان لارتفاع الطلب على رأس المال النقدي أسبابه في مجرى عملية الإنتاج ذاتها. ولكن مهما يكن السبب، فإن الطلب على رأس المال النقدي هو الذي أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، قيمة رأس المال النقدي. وإذا كان أوفرستون يقصد القول إن قيمة رأس المال النقدي ارتفعت بسبب ارتفاع سعر الفائدة، فإن ذلك تكرار فارغ. أما إذا كان يقصد بـ «قيمة رأس المال» هنا [436] ارتفاع معدل الربح كسبب لارتفاع سعر الفائدة، فإن ذلك يثبت خطأه على الفور. فالطلب على رأس المال النقدي، وبالتالي «قيمة رأس المال»، يمكن أن يرتفع رغم هبوط الربح؛ فما إن يهبط العرض النسبي لرأس المال النقدي حتى ترتفع «قيمته». إن ما يبتغي أوفرستون إثباته هو أن أزمة 1847 وما اقترنت به من سعر فائدة مرتفع، لا علاقة لها «بمقدار النقد المتوافر»، أي لا علاقة لها بمواد قانون المصارف 1844 الذي كان من إلهامه، رغم أنها كانت في الواقع ذات علاقة بذلك، بمقدار ما إن الخوف من استنفاد احتياطيات المصرف ـ وهذا واحد من إبداعات أوفرستون ـ أضاف ذعراً نقدياً إلى أزمة 1847 ـ 1848. ولكن ليست هذه هي المسألة المطروحة هنا. فقد كانت هناك

(*) أو إحلال شيء محل آخر. [ن. ع].

شحّة في رأس المال النقدي نشأت عن الحجم المفرط للعمليات بالمقارنة مع الوسائل المتاحة، وأدت إلى الانفجار بفعل اضطراب عملية تجديد الإنتاج إثر سوء المحصول وبناء مفرط لسكك الحديد، وفيض الإنتاج، وبخاصة في السلع القطنية وأعمال النصب والاحتيال في أسواق الهند والصين، والمضاربة، وفيض استيراد السكر، إلخ. وما خسره الناس الذين سبق أن اشتروا القمح بـ 120 شلناً للكوارتر، عندما هبط سعره إلى 60 شلناً، هو الـ 60 شلناً التي دفعوها زيادة فضلاً عما يقابلها من ائتمان في التسليفات على القمح. ولم يكن الافتقار إلى الأوراق النقدية المصرفية هو ما يمنعهم من تحويل قمحهم إلى نقد، بسعره القديم البالغ 120 شلناً. والحال نفسه مع أولئك الذين استوردوا السكر استيراداً مفرطاً، فقد أصبح بيعه متعذراً تماماً على وجه التقريب. وينطبق الشيء نفسه على السادة الذين وظفوا رأسمالهم النقدي (رأس المال العائم floating capital) في سكك الحديد، معتمدين على الائتمان للتعويض عن رأس المال في تسيير أعمالهم «المشروعة». ولكن ذلك كله يجد التعبير عنه، بنظر أوفرستون، «في حسّ أخلاقي لتنامي قيمة نقده» (a moral sense of the enhanced value of his money) ولكن هذه القيمة المتنامية لرأس المال النقدي واجهت تماماً، من الجهة الأخرى، تدني القيمة النقدية لرأس المال الحقيقي (رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي). فقيمة رأس المال في الشكل الأول ارتفعت بسبب انخفاض قيمة رأس المال في الشكل الآخر. غير أن أوفرستون يسعى إلى مطابقة كلتا هاتين القيمتين لنوعين مختلفين من رأس المال ودمجهما في قيمة واحدة خاصة برأس المال عموماً، وهو يفعل ذلك بوضعهما في مواجهة الشحّ في وسائل التداول، النقد المتاح. ولكن المقدار الواحد نفسه من رأس المال النقدي يمكن أن يُقرض بكتل بالغة الاختلاف من وسائل التداول.

لنأخذ الآن مثاله عن عام 1847. كان السعر الرسمي لفائدة الحسم يتراوح بين: 3 ـ $3\frac{1}{2}$% في كانون الثاني/يناير؛ 4 ـ $4\frac{1}{2}$% في شباط/فبراير؛ 4% على الأكثر في آذار/مارس؛ 4 ـ $7\frac{1}{2}$% في نيسان/إبريل (ذعر)؛ 5 ـ $5\frac{1}{2}$ في أيار/مايو؛ 5% عموماً في حزيران/يونيو؛ 5% في تموز/يوليو؛ 5 ـ $5\frac{1}{2}$% في آب/أغسطس؛ 5% في أيلول/سبتمبر مع تقلبات طفيفة إلى $5\frac{1}{4}$% و$5\frac{1}{2}$% و6%؛ و5% و$5\frac{1}{2}$% و7% في تشرين الأول/أكتوبر، 7 ـ 10% في تشرين الثاني/نوفمبر؛ 7 ـ 5% في كانون الأول/ديسمبر. ـ لقد ارتفعت [437] الفائدة في هذه الحالة بسبب هبوط الأرباح وانخفاض القيم النقدية للسلع بشكل كبير. وعليه، إذ يقول أوفرستون، هنا، إن سعر الفائدة قد ارتفع في عام 1847 لأن قيمة رأس

المال قد ازدادت، فإنه لا يمكن أن يقصد هنا بقيمة رأس المال شيئاً سوى قيمة رأس المال النقدي، وقيمة رأس المال النقدي هي بالضبط سعر الفائدة ولا شيء سواه. ولكن إحبولة الثعلب تنفضح(*)، ويقوم أوفرستون بمطابقة قيمة رأس المال بمعدل الربح.

أما بالنسبة إلى سعر الفائدة المرتفع الذي كان يُدفع عام 1856، فلم يكن أوفرستون عارفاً في الواقع أن ذلك كان، جزئياً، أحد أعراض صنف من فرسان الائتمان الذين لا يدفعون الفائدة من أرباحهم، بل من رأسمال الغير؛ وقد كان يعتقد، قبل بضعة أشهر من اندلاع أزمة 1857 أن «وضع الأعمال سليم تماماً».

ويمضي في شهادته قائلاً [تقرير لجنة قانون المصارف *B.C.* 1857]

(3722) «إن الفكرة القائلة بأن ربح المشروع يزول بارتفاع سعر الفائدة خاطئة كلّياً. فأولاً، إن ارتفاع سعر الفائدة نادراً ما يدوم طويلاً: وثانياً، إذا دام طويلاً واتخذ مدى كبيراً، فإنه يكون في الواقع ارتفاعاً في قيمة رأس المال؛ فلماذا ترتفع قيمة رأس المال؟ لأن معدل الربح قد ارتفع».

ها نحن نعلم آخر الأمر، المعنى المنسوب إلى «قيمة رأس المال». زدْ على ذلك، أنه يمكن لمعدل الربح أن يبقى مرتفعاً لفترة طويلة من الوقت، أما ربح صاحب المشروع فيهبط وسعر الفائدة يرتفع إلى حدٍ بحيث تبتلع الفائدة الشطر الأعظم من الربح.

(3724) «لقد جاء ارتفاع سعر الفائدة في أعقاب التطور الهائل في نشاط الأعمال في بلادنا، والارتفاع الكبير في معدل الربح؛ وإن الشكوى من أن ارتفاع سعر الفائدة يدمّر هذين الشيئين، اللذين هما سبب نشوئه إنما هي سخافة منطقية يحار المرء ما يقول بشأنها».

إن المنطقي في هذا القول يشبه منطقه فيما لو قال: إن ارتفاع معدل الربح جاء في أعقاب ارتفاع أسعار السلع نتيجة المضاربة، وإن الشكوى من أن ارتفاع الأسعار يدمّر سببه بالذات، أي المضاربة، إنما هي سخف منطقي، إلخ. إن كون ظاهرة من الظواهر يمكن، آخر المطاف، أن تدمّر سببها بالذات، ليس سخفاً منطقياً إلّا بالنسبة إلى مرابٍ مغرم بسعر الفائدة المرتفع. لقد كانت عظمة الرومان سبب فتوحاتهم، وفتوحاتهم دمرت عظمتهم. إن الثروة سبب الترف، وتأثير الترف مدمّر للثروة. ما أشطره! إن بلاهة العالم البورجوازي المعاصر لا يمكن أن توصف بأفضل من التقدير الذي حظي به في إنكلترا

(*) حرفياً: إنفضاح ذيل الثعلب أو السرّاق (Fuchsschwanz). [ن. ع].

[438] كلها «منطق» هذا المليونير، قمامة الارستقراطية (dun-ghill aristocrat)(*). زدْ على ذلك، إذا كان بوسع ارتفاع معدل الربح وتوسع المشاريع أن يكونا سبب ارتفاع سعر الفائدة، فإن سعر الفائدة المرتفع هذا لا يمكن أن يكون بأي حال سبباً لارتفاع الربح. والمسألة هي، على وجه الدقة، ما إذا كانت هذه الفائدة المرتفعة (كما جرى اكتشافه فعلاً خلال الأزمة) قد استمرت أو، أكثر من ذلك، قد بلغت الذروة بعد أن بات معدل الربح المرتفع أثراً بعد عين.

> (3718) «فيما يتعلق بالارتفاع الكبير في سعر الحسم، فإن هذا الظرف ينشأ بالكامل عن ازدياد قيمة رأس المال، وإن سبب ازدياد قيمة رأس المال يمكن، على ما أعتقد، أن يكتشفه أي امرء بوضوح ساطع. لقد سبق أن أشرت إلى واقع أن تجارة إنكلترا، خلال 13 سنة من سريان مفعول قانون المصارف، نمت من 45 إلى 120 مليون جنيه. تذكروا كل الأحداث التي تنطوي عليها هذه المعطيات الرقمية الوجيزة، تذكروا الطلب العظيم على رأس المال الذي قاد إلى تطور لم يسبق له مثيل للتجارة؛ تذكروا، أخيراً، أن المصدر الطبيعي لتلبية هذا الطلب الهائل، أي تحديداً التوفيرات السنوية للبلاد، قد استُهلكت، خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، في الإنفاق غير المثمر للأغراض الحربية. دعوني أعبّر عن دهشتي من أن الفائدة لم ترتفع أكثر، أو بتعبير آخر، إنني مندهش من أن صعوبات الحصول على رأس المال، في أعقاب مثل هذه العمليات العملاقة، لم تصبح أشد وأعتى مما ترونه».

أي تلاعب عجيب بالكلمات من منطقيّ الربا هذا! فها هو يكرّر الحديث عن قيمة رأس المال المتنامية! يبدو أنه يتوهم أن هذا التوسع الهائل في عملية تجديد الإنتاج، وبالتالي في تراكم رأس المال الحقيقي، قد جرى من جهة، وأن هناك من جهة أخرى «رأسمال» آخر نشأ عليه «طلب هائل» بغية تحقيق هذه الزيادة العملاقة في التجارة! أوَلَم تكن هذه الزيادة الهائلة في الإنتاج زيادة في رأس المال ذاته، وإذا كانت قد خلقت الطلب، أفلم تخلق أيضاً العرض، بل وفي الوقت نفسه عرضاً متزايداً من رأس المال النقدي؟ وإذا كان سعر الفائدة قد ارتفع كثيراً جداً، فما سبب ذلك سوى أن الطلب على رأس المال النقدي نما بوتيرة أسرع من عرضه، وهذا يعني، بكلمات أخرى، أنه بموازاة

(*) في حاشية الطبعة الألمانية، ترجم الناشر هذه العبارة الإنكليزية بـ الوصولي (Emporkömlling). [ن. ع].

توسع الإنتاج الصناعي تتسع إدارته على أساس نظام الائتمان. بتعبير آخر، أن التوسع الفعلي للصناعة أدى إلى الطلب المشتد على «الكمبيالات الصورية»(*)، وأن هذا الطلب الأخير، هو، كما يبدو، ما يقصده صاحبنا المصرفي بعبارة «الطلب الهائل على رأس المال». ومن المؤكد أن توسع الطلب المحض على رأس المال، ليس هو الذي رفع [439] تجارة التصدير من 45 إلى 120 مليوناً. وما عسى أوفرستون يقصد بالقول إن التوفيرات السنوية للبلاد، التي ابتلعتها حرب القرم، تؤلف المصدر الطبيعي للعرض من أجل هذا الطلب الكبير؟ فأولاً ـ بأي شيء استطاعت إنكلترا أن تراكم خلال الفترة 1792 ـ 1815، التي شهدت حرباً أخرى تختلف تماماً عن حرب القرم الصغيرة؟ ثانياً ـ إذا كان المصدر الطبيعي قد نضب، فمن أي مصدر تدفق رأس المال إذن؟ وكما هو معروف، لم تأخذ إنكلترا أية قروض من أية أمة أجنبية. أما إذا كان هناك مصدر اصطناعي إلى جانب المصدر الطبيعي، فإن خير طريقة تتبعها بلاد من البلدان، أن تستخدم المصدر الطبيعي في الحرب، والمصدر الاصطناعي في التجارة. أما إذا لم يكن هناك سوى رأس المال النقدي القديم وحده، فهل بمقدوره أن يضاعف كفاءته من خلال سعر الفائدة المرتفع؟ من الواضح أن السيد أوفرستون يعتقد أن التوفيرات السنوية للبلاد (التي جرى الافتراض بأنها قد استُهلكت في هذه الحالة) تتحول إلى محض رأسمال نقدي. ولكن إذا لم يحصل تراكم فعلي، أي إذا لم يتنام الإنتاج ولم تتنام كمية وسائل الإنتاج، فما نفع مراكمة سندات ديون على هذا الإنتاج في شكل نقد؟

إن تزايد «قيمة رأس المال»، نتيجة ارتفاع معدل الربح، هو ما يخلطه أوفرستون مع ارتفاع هذه القيمة بتأثير الطلب المشتد على رأس المال النقدي. ويمكن لهذا الطلب أن يتزايد لأسباب مستقلة تماماً عن معدل الربح. ويقدم لنا أوفرستون بنفسه، مثالاً على تزايد هذا الطلب عام 1847 نتيجة هبوط قيمة رأس المال الحقيقي. وهو ينسبُ قيمة رأس المال إما إلى رأس المال الحقيقي أو إلى رأس المال النقدي، تبعاً لما يناسب هواه.

إن انعدام أمانة صاحبنا لورد المصارف، وضيق نظرته المصرفية، الوعظية، تتكشف أكثر فأكثر في المقطع التالي:

(3728 ـ سؤال): «قلتم إن سعر الحسم، برأيكم، لا يتسم بأهمية

(*) Akkommodation، وهي منقولة حرفياً عن الإنكليزية: accommodation أي كمبيالات صورية، أو كمبيالات إسعاف. [ن.ع].

كبيرة بالنسبة إلى التاجر؛ فهل تتكرمون بتحديد ما ترونه معدل ربح اعتيادياً؟»

يرد السيد أوفرستون على ذلك بقوله إن الإجابة «مستحيلة».

(3729) «إذا افترضنا أن معدل الربح الوسطي يتراوح بين 7 ـ 10%، فإن تغيراً في سعر الحسم من 2% إلى 7% أو 8% لا بد وأن يؤثر تأثيراً جوهرياً على معدل الربح، أليس كذلك؟»

(إن هذا السؤال نفسه يخلط معدل إيراد صاحب المشروع بمعدل الربح ويُغفِل حقيقة أن معدل الربح هو المنبع المشترك للفائدة وربح صاحب المشروع. ويمكن لمعدل الفائدة [440] أن يترك معدل الربح على حاله دون مساس، ولكنه لن يترك ربح صاحب المشروع دون مساس. جواب أوفرستون):

«أولاً ـ إن التجار لن يدفعوا سعر حسم يبتلع قسماً كبيراً من أرباحهم؛ وهم يفضلون في هذه الحالة إيقاف أعمالهم على ذلك».

(أجل، إذا استطاعوا أن يفعلوا ذلك من دون إلحاق الدمار بأنفسهم. إنهم يدفعون الحسم بملء إرادتهم عندما يكون ربحهم عالياً ويدفعون الحسم رغماً عنهم عندما يكون ربحهم متدنياً).

«ماذا يعني الحسم؟ لماذا يحسم أي امرئ كمبيالة؟.. لأنه يرغب في الحصول على رأسمال أكبر».

(مهلاً! لأنه يريد أن يستبق تدفق رأسماله المقيَّد في توظيفات، عائداً بشكل نقدي ويتحاشى الركود في أعماله. ولأنه ينبغي أن يسدد مدفوعات مستحقة. إنه لا يسعى إلى زيادة رأسماله إلّا عندما تسير الأعمال سيراً حسناً، أو عندما يضارب برأسمال غيره، حتى حينما تكون الأعمال سيئة. وليس الحسم بأي حال وسيلة محض لتوسيع الأعمال).

«ولماذا يتوق إلى السيطرة على رأسمال أكبر؟ ألأنه يريد استخدام رأس المال هذا؛ ولماذا يريد استخدام رأس المال هذا؟ لأن استخدامه مربح، ولكنه لن يكون مربحاً له، حين يبتلع الحسم ربحه».

إن هذا المنطقيّ المزدهي بنفسه يفترض أن الكمبيالات لا تُحسم إلّا لأجل توسيع الأعمال، وأن الأعمال تُوسَّع لأنها مربحة. الافتراض الأول خاطىء. فرجل الأعمال العادي يحسم، مستبقاً الشكل النقدي لرأسماله، كيما يحافظ بذلك على استمرار عملية تجديد الإنتاج؛ إنه يفعل ذلك لا لكي يوسع أعماله أو يحصل على رأسمال إضافي بل لكي يوازن الائتمان الذي أعطاه بالائتمان الذي يأخذه. وعندما يأخذ في توسيع أعماله بواسطة الائتمان، فإن حسم الكمبيالات لن يفيده كثيراً، فما الحسم سوى تحويل لرأس

المال النقدي الماثل أصلاً بين يديه، من شكلٍ إلى شكلٍ آخر؛ وإنه يفضل أن يأخذ قرضاً ثابتاً لفترة أطول. أما فارس الائتمان فإنه يحسم كمبيالاته الصورية بغية توسيع أعماله، ويغطي أعمال احتيال بأعمال أخرى؛ ويفعل ذلك لا لجني الأرباح بل للإستيلاء على رأسمال الغير.

وبعد أن يماثل السيد أوفرستون بين حسم الكمبيالات واقتراض رأسمال إضافي (بدلاً من أن يماثله بتحويل الكمبيالات، التي تمثل رأس المال، إلى نقد ملموس) ينسحب [441] سريعاً ما إن يُطبق عليه الخناق.

> (3730 ـ سؤال): «ألا يضطر التجار، وقد انخرطوا في الأعمال، لأن يواصلوا عملياتهم لأمد معين من الوقت رغم الارتفاع المؤقت في الفائدة؟» (أوفرستون:) «لا ريب، أنه إذا استطاع امرؤ ما، في أية صفقة، أن يسيطر على رأسمال بسعر فائدة متدن، بدلاً من سعر فائدة مرتفع، فإن ذلك سيكون ملائماً له، إذا أخذنا الأمر من وجهة النظر المحدودة هذه».

بالمقابل، تغدو وجهة النظر واسعة لا حد لها حين يقصد السيد أوفرستون بـ «رأس المال»، على حين غرة، فقط رأسماله المصرفي، معتبراً أي إنسان يحسم كمبيالة ما عنده، إنساناً بلا رأسمال، لمجرد أن رأسمال هذا الإنسان ماثل في شكل سلعي ولأن الشكل النقدي لرأس المال يتمثل في هذه الحالة في كمبيالة يتولى السيد أوفرستون أمر تحويلها إلى شكل نقدي آخر.

> (3732) «بخصوص قانون المصارف لعام 1844، هل لكم أن توضحوا لنا ما هو التناسب التقريبي بين سعر الفائدة واحتياطي الذهب في المصرف؛ وهل حقاً أن سعر الفائدة كان 6% أو 7% عندما كان الذهب في المصرف يبلغ 9 أو 10 ملايين، وأن سعر الفائدة هبط إلى مستوى 3 ـ 4% تقريباً عندما أصبح الذهب 16 مليوناً؟»

(يسعى السائل إلى إرغامه على أن يفسّر سعر الفائدة بمقدار ما يتحدد بكمية الذهب في المصرف، على قاعدة أن سعر الفائدة يتحدد بقيمة رأس المال) ـ

> «إنني لا أدّعي أن الأمر على هذا النحو... ولكن إذا كان الحال كذلك، فينبغي لنا، برأيي، أن نتخذ تدابير أشد من تلك التي اتخذناها في 1844؛ لأنه إذا كان صحيحاً أنه كلما تعاظم الذهب المكتنز، تدنى سعر الفائدة، لتوجب علينا أن نعمل بجد، توافقاً مع هذا الرأي في

الأمور، أن نزيد احتياطي الذهب إلى مقدار لا حد له، وعندها ننزل بالفائدة إلى الصفر».

يواصل كايلي الذي طرح هذا السؤال، من دون أن يكترث بهذه الظرافة:

(3733) «لنفترض أن الأمر كذلك، وأن 5 ملايين ذهباً أعيدت إلى البنك، فعندئذ يبلغ احتياطي الذهب في خلال الأشهر الستة القادمة، 16 مليون جنيه، ولنفترض أن سعر الفائدة سوف يهبط بذلك إلى 3% أو 4%، فكيف يمكن القول عندئذ إن هذا الهبوط في سعر الفائدة نجم عن تقلص كبير في الأعمال؟» ـ «لقد قلت إن الارتفاع الكبير الذي حدث مؤخراً في سعر الفائدة، وليس هبوط سعر الفائدة، كان وثيق الارتباط بالتوسع الكبير في الأعمال».

ولكن ما قاله كايلي هو هذا: إذا كان ارتفاع سعر الفائدة سوية مع تقلص احتياطي الذهب هو دلالة على توسع الأعمال، فإن هبوط سعر الفائدة سوية مع تزايد احتياطي الذهب يجب أن يكون دلالة على تقلص الأعمال. هنا لا يحير أوفرستون جواباً. [442]

(3736 ـ سؤال): «أتذكّر أنكم» (في النص يرد دوماً تعبير فخامة اللورد Your Lordship) «قلتم إن النقد هو أداة للحصول على رأسمال».

(يا لها من سخافة اعتبار النقد أداة للحصول على رأسمال؛ فهو **شكل** لرأس المال).

«في ظل تناقص احتياطي الذهب» [في بنك إنكلترا] «ألا تنشأ صعوبة أكبر، على العكس من ذلك، في عدم استطاعة الرأسماليين الحصول على النقد؟» ـ [أوفرستون]: «كلا؛ إن الرأسماليين لا يسعون إلى الحصول على النقد، بل يفعل ذلك أولئك الذين ليسوا برأسماليين. ولماذا؟.. لأنهم بواسطة النقد، يحققون السيطرة على رأسمال الرأسماليين، لتسيير أعمال أناس ليسوا برأسماليين».

هنا يفسر أوفرستون بإفاضة أن الصناعيين والتجار ليسوا برأسماليين، وأن رأسمال الرأسمالي هو رأسمال نقدي فقط.

(3737) «هل الأشخاص الذين يسحبون الكمبيالات ليسوا برأسماليين؟» ـ «إن الأشخاص الذين يسحبون الكمبيالات قد يكونون وقد لا يكونوا رأسماليين».

هنا يقع في الورطة.

ثم يُطرح عليه سؤال، عما إذا كانت كمبيالات التجار لا تمثل السلع التي باعوها أو شحنوها. ولكنه ينفي أن تمثّل هذه الكمبيالات بنفس هذه الدقة قيمة السلع على غرار ما تمثل الأوراق النقدية المصرفية الذهب. (3740 ـ 3741). هذا شيء من الصلف.

(3742) «أليس هدف التاجر الحصول على النقد؟» ـ «كلا، الهدف من سحب الكمبيالة ليس الحصول على النقد؛ إن الحصول على النقد هو الهدف من حسم الكمبيالات».

إن سحب الكمبيالات يعني تحويل السلعة إلى شكل من أشكال النقد الائتماني، مثلما أن حسم الكمبيالات هو تحويل لهذا النقد الائتماني إلى نقد آخر، هو الأوراق النقدية المصرفية بالتحديد. ومهما يكن الأمر، فإن السيد أوفرستون يقرّ، هنا، أن الغرض من حسم الكمبيالات هو الحصول على النقد. وقبل ذاك قال إن حسم الكمبيالات لا يستهدف تحويل رأس المال من شكلٍ إلى آخر، بل يستهدف الحصول على رأسمال إضافي.

(3743) «ما أكبر أماني عالم التجارة في ظروف الذعر، كذلك الذي حصل حسب قولكم في أعوام 1825، و1837 و1839؛ أيطمح رجال الأعمال إلى امتلاك رأسمال أم نقد مدفوعات قانوني؟» ـ «إنهم يطمحون إلى امتلاك رأس المال لتمشية أعمالهم».

إن هدفهم هو الحصول على وسائل دفع لتسديد الكمبيالات المستحقة عليهم، من جراء الشحّة السائدة في الائتمان، لئلا يضطروا إلى بيع سلعهم بسعرٍ متدنٍ. فإن لم يكن [443] بحوزتهم، هم أنفسهم، أي رأسمال عموماً، فإنهم سيحصلون، بالطبع، على رأس المال عبر وسائل الدفع، لأنهم يتلقون قيمةً من دون مُعادِل. وإن الطلب على النقد بما هو عليه، ينحصر فقط في الرغبة في تحويل القيمة من شكل السلعة أو شهادات الديون إلى شكل نقد. من هنا، حتى بمعزل عن الأزمات، الفارق الكبير بين اقتراض رأس المال والحسم، فهذا محض تحويل لشهادات الديون النقدية من شكل إلى شكل آخر، أو إلى نقد فعلي.

[أود هنا ـ بوصفي معدّ النص للنشر ـ أن أسمح لنفسي بإبداء ملاحظة.

إن المصرفي، عند نورمان، كما عند لويد ـ أوفرستون، هو، على الدوام، «مسلِّف رأس المال» إلى الآخرين، وزبونه هو ذلك الذي يطلب منه «رأسمالاً». لذا فإن أوفرستون يقول إن هذا الشخص أو ذاك يحسم كمبيالاته عند المصرفي «لأنه يبتغي الحصول على رأسمال» (3729)، وأن هذا الشخص يجد مسرّة كبيرة حين «يستطيع **السيطرة على رأسمال** بفائدة متدنية» (3730). «إن النقد هو أداة للحصول على رأسمال»

(3736) «وإن السيطرة على **رأسمال**» أيام الذعر هو أكبر أمنية في عالم التجارة (3743). رغم كل التخبط الذي يبديه لويد ـ أوفرستون في تحديد ماهية رأس المال، فمن الواضح من كلماته بما فيه الكفاية، أنه يطلق اسم رأس المال على ما يعطيه المصرفي إلى زبونه، وهو رأسمال لم يكن الزبون يمتلكه من قبل، حيث يُقرَض لتكملة ما يمتلكه الزبون في الأصل.

لقد اعتاد المصرفي على العمل كموزع لرأس المال الاجتماعي ـ في شكل قروض ـ المتاح في شكل نقدي اعتياداً كبيراً إلى حد أنه يعتبر كل وظيفة يقدم فيها النقد هي بمثابة إقراض. إن كل ما يدفعه من نقد، يظهر له بمثابة سلفة. وإذا ما جرى إنفاق النقد على الاقراض مباشرة، فذلك صحيح بمعني الكلمة الحرفي. أما إذا جرى إنفاق النقد على حسم الكمبيالات، فإن تلك هي سلفة لنفسه حتى يحين أجل استحقاق الكمبيالة. وبذا تترسخ في ذهن المصرفي الفكرة القائلة بأنه لا يستطيع القيام بأية مدفوعات ما لم تكن تسليفات، والأنكى من ذلك أنها ليست تسليفات فقط بمعنى أن أي توظيف للنقد بهدف الحصول على فائدة أو ربح يُعدّ، من الوجهة الاقتصادية، تسليفاً للنقد يقدمه مالك النقد، بصفته فرداً خاصاً، إلى نفسه، بصفته صاحب مشروع، بل تسليفات بالمعنى المحدد التالي وهو أن المصرفي يعير زبونه مبلغاً من النقد يزيد بالمقدار نفسه رأس المال الذي يملكه هذا الأخير أصلاً.

إن هذه الفكرة المنقولة من مكتب المصرفي إلى الاقتصاد السياسي، أدت إلى نشوب خلاف مشوّش حول ما إذا كان النقد الملموس الذي يضعه المصرفي تحت تصرف زبونه هو رأسمال أم محض نقد، أي وسيلة تداول، (عملة جارية Currency)؟ ولحل هذا [444] الخلاف، البسيط من أساسه، ينبغي لنا أن نتمثل وجهة نظر زبائن المصرف. فالأمر كله يتوقف على ما يطلبه هؤلاء الزبائن وما يحصلون عليه.

فإذا وافق المصرف على إعطاء زبونه قرضاً، ببساطة، على ائتمانه الشخصي، من دون ضمانة من جانبه، فإن الأمر واضح. إن الزبون يحصل، دون اشتراط، على سلفة بمقدار معين من القيمة كإضافة إلى رأسماله الذي كان يملكه قبل ذلك. وهو يتلقى هذه السلفة في شكل نقدي، أي أنه لا يتلقى نقداً وحسب، بل **رأسمالاً** نقدياً أيضاً.

أما إذا تلقى سلفة مقابل رهن سندات، إلخ، فهذه سلفة بمعنى أن نقداً قد دُفع له بشرط التسديد. ولكن ذلك ليس تسليفاً لرأسمال. فالسندات تمثّل رأسمالاً هي الأخرى، وبمقدار أكبر من السلفة. وهكذا، فإن المستلم يتلقى قيمة ـ رأسمال أقل مما أعطاه رهناً؛ وليست هذه العملية بالنسبة إليه، قط، حصولاً على رأسمال إضافي. إنه يقوم بهذه

الصفقة ليس لأنه بحاجة إلى رأسمال ـ فهو يملك رأسمالاً في سنداته، بل لأنه بحاجة إلى نقد. فهنا يجري إذن تسليف **نقد**، لا تسليف رأسمال.

وحين يجري التسليف مقابل حسم كمبيالات، فإن **شكل** السلفة يزول. فما يجري هنا محض شراء وبيع. إن ملكية الكمبيالة تنتقل، بالتجيير، إلى المصرف، وتنتقل ملكية النقد بالمقابل إلى الزبون؛ أما مسألة التسديد فليست واردة. وحين يشتري الزبون نقداً ملموساً بواسطة كمبيالة أو وسيلة ائتمانية أخرى، فليس ذلك أخذاً لسلفة، لا من بعيد ولا من قريب، أكثر مما لو اشترى النقد الملموس بهذه السلعة التي تخصه أو تلك، **قطناً** كانت أم حديداً أم قمحاً. ولا يمكن الحديث هنا، بأي حال، عن تسليف **رأسمال**. فكل شراء وبيع بين تاجر وتاجر إنما هو نقل لرأس المال. ولا تأتي السلفة إلّا حيثما يكون نقل رأس المال، لا متبادلاً، بل أحادياً ولفترة من الزمن. ولذا، لا يمكن لتسليف رأس المال عن طريق حسم الكمبيالات أن يقع إلّا إذا كانت الكمبيالة كمبيالة صورية لا تمثل قط أية سلعة مُباعة، ولا يقبل بها أي مصرفي ما إن يعرف حقيقتها. وعليه، ففي صفقة الحسم النظامية، لا يتلقى زبون المصرف أية سلفة، لا رأسمالاً ولا نقداً، بل يتلقى نقداً لقاء سلعة مُباعة.

وعليه، فإن الحالات التي يطلب فيها الزبون رأسمالاً من المصرف ويتلقاه تتميز بوضوح عن تلك الحالات التي يقتصر فيها على أخذ سلفة من النقد، أو يشتري النقد من المصرف. ولما كان السيد لويد ـ أوفرستون بالذات لا يسلّف كالعادة شيئاً من رصيده بدون تغطية إلّا في حالات نادرة تماماً (لقد كان مصرفي شركتي في مانشستر)، فمن [445] الواضح أيضاً أن كلماته الجميلة عن كتل رأس المال التي يسلّفها المصرفيون الكرماء إلى الصناعيين المحتاجين إلى رأس المال محض اختلاق.

بالمناسبة، يقول ماركس في الفصل الثاني والثلاثين(*) الشيء نفسه من حيث الأساس: «إن الطلب على وسائل الدفع هو محض طلب على ما **يمكن تحويله إلى نقد**، بمقدار ما يمكن للتجار والمنتجين أن يقدموا ضمانات أكيدة؛ وهو طلب على رأس المال النقدي حيثما لا يكون الحال كذلك، أي حيثما أن سلفة وسائل الدفع لا تقدم للرأسماليين **الشكل النقدي** فحسب، بل أيضاً **المُعادِل** الذي يفتقرون إليه مهما كان شكله، بغية التسديد». ـ ويضيف لاحقاً في الفصل الثالث والثلاثين(**): «في ظل نظام ائتمان

(*) أنظر هذا المجلد، ص531، [الطبعة العربية، ص 604].

(**) أنظر هذا المجلد، ص547، [الطبعة العربية، ص 623-624].

متطور، يتركز فيه النقد بين أيدي المصارف، تتولى هذه المصارف، **إسمياً في الأقل**، تسليف هذا النقد. وتتعلق هذه السلفة، فقط(*)، بالنقد الماثل في التداول. إنها سلفة **لوسائل التداول**، وليست تسليف رؤوس أموال تقوم بتداولها بواسطة هذه الوسائل». ـ وإن السيد تشابمان، الذي لا بد أن يعرف ذلك، يؤكد أيضاً الفهم الوارد أعلاه عن عملية حسم الكمبيالات (تقرير قانون المصارف 1857):

«الكمبيالة بحوزة المصرفي، إذن فالمصرفي **قد اشترى هذه الكمبيالة**».
شهادات. السؤال رقم 5139.

ولسوف نعود ثانية إلى تناول هذا الموضوع في الفصل الثامن والعشرين(**). ف. **إنجلز**].

(3744) «هلا تكرّمت علينا بتحديد ما تعنيه بتعبير رأس المال فعلاً؟» ـ [جواب أوفرستون]: «يتألف رأس المال من سلع مختلفة يتم بواسطتها سير الأعمال (capital consists of various commodities, by the means of which trade is carried on) هناك رأسمال أساسي وهناك رأسمال دائر. إن سفنكم وأرصفة موانئكم وترساناتكم البحرية... هي رأسمال أساسي؛ ووسائل عيشكم، وملبسكم، إلخ، هي رأسمال دائر».

(3745) «هل أضرّ تسرّب الذهب إلى الخارج بإنكلترا؟» ـ «كلا، إذا ما أعطى المرء لهذه الكلمة معنى عقلانياً».

(والآن يأتي دور نظرية النقد الريكاردية القديمة)

«في الوضع الطبيعي للأشياء، يتوزع النقد العالمي على مختلف بلدان العالم بنسب معينة؛ وتكون هذه النسب على نحو بحيث تكون الصلات في ظل مثل هذا التوزيع» [للنقد] «بين أي بلد من جهة، وبقية سائر بلدان العالم من جهة أخرى، مجرد صلات مقايضة؛ ولكن ثمة اضطرابات تؤثر على هذا التوزيع من حين إلى آخر؛ وحين تبرز هذه الاضطرابات، يتدفق جزء من نقد البلد المعني متسرباً إلى بلدان أخرى». ـ (3746) «أنتم تستخدمون الآن تعبير: النقد. وإذا كنت من قبل فهمت كلامكم بصورة صحيحة، فقد أطلقتم على ذلك خسارة رأسمال». ـ «ما الذي أطلقت عليه أنا خسارة رأسمال؟» ـ (3747) «تسرب الذهب». ـ [446]

(*) في الطبعة الأولى nicht، وهذا نفي للفعل: تتعلق. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، ص472-473، [الطبعة العربية، ص 535-537].

«كلا، لم أقل ذلك. إذا استخدمت الذهب رأسمالاً، فمما لا ريب فيه أن ذلك سيشكل خسارة رأسمال؛ إنه افتراق عن نسبة معينة من المعادن الثمينة، التي تؤلف النقد العالمي». ـ (3748) «ألم تقولوا قبل ذلك، إن تغيراً في سعر الحسم هو محض دلالة على حدوث تغير في قيمة رأس المال؟» ـ «نعم، قلت ذلك». ـ (3749) «وإن سعر الحسم يتغير، عموماً، تبعاً لتغير احتياطي الذهب في بنك إنكلترا؟» ـ «نعم قلت ذلك؛ ولكن سبق لي أن أوضحت، أن التقلبات في سعر الفائدة التي تنشأ عن تغير كمية النقد» (يقصد بذلك كمية الذهب الموجود فعلاً) «في بلدٍ من البلدان، ضئيلة تماماً...».

(3750) «هل تقصدون بذلك، أن تناقصاً في رأس المال قد حصل، عندما ارتفعت فائدة الحسم ارتفاعاً طويلاً، وإن يكن موقتاً، فوق المعدل المعتاد؟» ـ «إنه تناقص، ولكن بمعنى معين للكلمة. إن التناسب بين رأس المال والطلب عليه قد تغير؛ ومن الجائز أن ذلك من جراء تزايد الطلب على رأس المال لا من جراء تناقص كميته».

(ولكن قبل قليل تمت مساواة رأس المال بالنقد أو الذهب، وقبيل ذلك كان قد علل ارتفاع سعر الفائدة بارتفاع معدل الربح، الناجم عن توسع، لا تقلص، النشاط التجاري أو رأس المال).

(3751) «ما الذي تقصدونه برأس المال على وجه التحديد؟» ـ «هذا يتوقف بكلّيته على نوع رأس المال الذي يحتاجه أي شخص بمفرده. إنني أقصد رأس المال الذي تملكه الأمة لتسيير أعمالها، وعندما تتضاعف هذه الأعمال بمرتين، فلا بد من أن تطرأ زيادة كبيرة في الطلب على رأس المال اللازم لتمشية هذه الأعمال عينها».

(إن هذا المصرفي المراوغ يضاعف الأعمال أولاً، ثم يضاعف الطلب على رأس المال اللازم لمضاعفتها. إنه لا يرى دوماً غير الزبون الذي يلجأ إلى السيد لويد طلباً لرأسمال أكبر بغية مضاعفة أعماله).

«إن رأس المال مثله مثل أية سلعة أخرى» (ولكن رأس المال بنظر السيد لويد ليس إلّا مجموع السلع)؛ «فسعره يتغير» (إذن فسعر السلع يتغير مرتين، مرة بصفتها سلعاً، ومرة أخرى بصفتها رأسمالاً) «تبعاً للطلب والعرض».

(3752) «إن التقلبات في سعر الحسم تنشأ، عموماً، بالإرتباط مع

التقلبات في احتياطي الذهب الماثل في خزائن البنك. أهذا هو رأس المال الذي تقصدونه؟» ـ «كلا». ـ (3753) «هل لكم أن تقدموا مثالاً تكدّس فيه خزين كبير من رأس المال في بنك إنكلترا، وطرأ فيه ارتفاع كبير على سعر الحسم في الوقت نفسه؟» ـ «لم يكن ما تكدس في بنك إنكلترا رأسمالاً بل نقد». ـ (3754). «قلتم إن سعر الفائدة يتوقف على مقدار رأس المال؛ فهلا تكرمتم بالقول ما هو رأس المال الذي تقصدونه، وهل بوسعكم أن تقدموا مثالاً يبين وجود خزين كبير من الذهب في البنك مع سعر فائدةٍ عالٍ في آنٍ واحدٍ». «من الجائز تماماً» (آها!) «أن يتفق تكدس الذهب في البنك مع سعر فائدةٍ متدنٍ، لأنه يمكن في فترة الطلب الضئيل على رأس المال» (تحديداً، رأس المال النقدي؛ والفترة المقصودة هنا، أي عامي 1844 و1845، كانت فترة ازدهار) «أن تتراكم بصورة طبيعية الوسيلة أو الأداة التي تتيح للمرء أن يسيطر على رأس المال». ـ (3755). «هل ترون، إذن، أن لا صلة هناك بين سعر الحسم وكمية الذهب في خزائن البنك؟» ـ «يمكن أن تكون هناك صلة كهذه، ولكنها ليست صلة ذات أهمية مبدئية» (لكن قانون المصارف لعام 1844 الذي وضعه هو، يضع في مصاف مبدأ بنك إنكلترا تنظيم سعر الفائدة بموجب كمية الذهب الموجودة بحوزته)؛ ويمكن «أن يقع هذان الأمران في آنٍ واحدٍ» (there may be a coincidence of time) ـ (3758). «أتقصدون القول إن الصعوبة التي يواجهها التجار، هنا في البلاد، في أوقات شحّة النقد، الناجمة عن ارتفاع سعر الحسم، تكمن في صعوبة الحصول على رأس المال، لا في الحصول على النقد؟» ـ «أنت تخلط شيئين مختلفين لا أدمجهما أنا بهذا الشكل؛ إن الصعوبة تقوم في الحصول على رأس المال، كما أن هناك صعوبة مماثلة في الحصول على نقد. . . إن صعوبة الحصول على النقد وصعوبة الحصول على رأس المال هي الصعوبة الواحدة ذاتها، منظوراً إليها في مرحلتين مختلفتين من ظهورها». [447]

ها هي السمكة تقع ثانية في الشباك. إن الصعوبة الأولى تكمن في حسم كمبيالة أو الحصول على سلفة برهن سلعة. إنها صعوبة تحويل رأس المال أو الشهادة التجارية بقيمة رأس المال إلى نقد. وتتجلى هذه الصعوبة، من بين ما تتجلى، في سعر الفائدة

المرتفع. ولكن أين تقوم الصعوبة الثانية منذ أن يتم الحصول على النقد؟ فهل ثمة من يواجه أية صعوبة في التخلص من نقده، إذا كان الأمر يتعلق بالدفع لا أكثر؟ وإذا كان الأمر يتعلق بالشراء، فمن ذاك الذي يواجه أية صعوبة في شراء هذه السلعة أو تلك أيام الأزمة؟ ولنسلّم جدلاً أن هناك حالة خاصة تتميز بغلاء القمح والقطن، إلخ، بيد أن هذه الصعوبة ستتجلى عندئذ لا في قيمة رأس المال النقدي، أي ليس في سعر الفائدة، بل في سعر السلعة؛ وقد تم تذليل هذه الصعوبة بالطبع، طالما أن صاحبنا يملك الآن النقد لشراء السلعة اللازمة.

(3760) «ولكن ألا يزيد سعر الحسم المرتفع من صعوبة الحصول على نقد؟» ـ «إن ذلك يزيد من صعوبة الحصول على النقد حقاً، ولكن ليس بسبب الرغبة في تملّك هذا النقد، فذلك هو الشكل» (وهذا الشكل يضع الربح في جيب المصرفي) «الذي تظهر به الصعوبة المتزايدة للحصول على رأس المال في العلاقات المعقدة القائمة في وضع الحضارة الراهن».

[448] (3763) [جواب أوفرستون]: «إن المصرفي هو الوسيط الذي يتلقى الودائع من جهة، ويستخدم هذه الودائع من جهة ثانية، حيث يعهد بها **في شكل رأسمال**، إلى أيدي أناس يقومون، إلخ».

ها نحن أخيراً نعرف ما يعنيه هو برأس المال. إنه يحوّل النقد إلى رأسمال بأن «يعهد به» إلى آخرين، أي، إذا خففنا لطف التعبير، يُقرِضه بفائدة.

بعد أن أكد السيد أوفرستون، من قبل، أن تبدلاً في سعر الحسم لا صلة له من حيث الجوهر بتبدل في مقدار احتياطي الذهب في البنك أو مقدار النقد المتاح، قائلاً إن الصلة بين الاثنين هي صلة تزامن في أحسن الأحوال، نراه يعيد القول:

(3805) «إذا تناقص النقد في البلاد من جراء تسربه إلى الخارج، فإن قيمة هذا النقد ترتفع، وينبغي لبنك إنكلترا أن يتكيف مع هذا التغير في قيمة النقد»

(أي مع التغير في قيمة النقد **بوصفه رأسمالاً**، وبتعبير آخر مع التغير في سعر الفائدة، لأن قيمة النقد **بوصفه نقداً** تظل على حالها، بالقياس إلى السلع).

«وهذا ما يجري التعبير عنه فنياً بالقول إن البنك يرفع سعر الفائدة».

(3819) «إنني لا أخلط بين الاثنين أبداً».

يقصد النقد ورأس المال. إنه لا يخلط بينهما لسبب بسيط هو أنه لا يميز بينهما أبداً.

(3834) «إن المبلغ الكبير جداً الذي توجب دفعه» (لقاء القمح في عام 1847) «للحصول على المؤن الضرورية للبلاد، والذي كان **في واقع الأمر رأسمالاً**».

(3841) «إن التقلبات في سعر الحسم تتسم، بلا ريب، بصلة وثيقة جداً بوضع احتياطي الذهب» [في بنك إنكلترا] «لأن وضع الاحتياطي هو مؤشر على تزايد أو تناقص كتلة النقد المتاح في البلاد؛ وبمقدار ما يتنامى النقد في البلاد أو يتناقص، تنخفض قيمة النقد أو ترتفع؛ وإن سعر الحسم في البنك يتوافق مع ذلك».

وهكذا يعترف أوفرستون، هنا، بما أنكره بصورة قاطعة في الشهادة رقم 3755.

(3842) «هناك صلة وثيقة بين الاثنين».

ويقصد بالتحديد مقدار الذهب في قسم الاصدار (issue department) واحتياطي الأوراق النقدية المصرفية في قسم الشؤون المصرفية (banking department). ويفسر أوفرستون هنا التغير في سعر الفائدة بالتغير في كمية النقد. بيد أن ما يقوله يجانب الصواب. فالاحتياطي يمكن أن يتناقص، لأن كمية النقد المتداول في البلاد تتزايد. وهذا هو الحال، عندما يأخذ الجمهور المزيد من الأوراق النقدية المصرفية، فلا يتناقص الخزين المعدني. لكن سعر الفائدة يرتفع عندئذ، لأن رأس المال المصرفي لبنك إنكلترا [449] محدد في هذه الحال حسب قانون عام 1844. ولا يحق لأوفرستون أن يتحدث عن ذلك، لأن قسمي البنك مستقلان بموجب ذلك القانون.

(3859) «إن معدل الربح المرتفع يؤدي، دوماً، إلى تعاظم الطلب على رأس المال؛ وتعاظم الطلب على رأس المال يزيد قيمته».

ها هي أخيراً الصلة بين معدل الربح المرتفع والطلب على رأس المال، كما يتصورها أوفرستون. والحال أن صناعة القطن شهدت، في عامي 1844 ـ 1845 مثلاً، سيادة معدل ربح مرتفع، بسبب أن القطن الخام كان وظل رخيصاً رغم الطلب الشديد على السلع القطنية. إن قيمة رأس المال (وحسب تعريف سابق، يطلق أوفرستون تسمية رأس المال على ما يحتاجه المرء في أعماله)، أي قيمة القطن الخام هنا، لم ترتفع بالنسبة إلى الصناعي. ولربما قاد معدل الربح المرتفع صاحب مصنع قطن إلى اقتراض النقد بغية

توسيع مشروعه. في هذه الحالة يرتفع طلبه على رأس المال **النقدي**، وليس على أي شيء آخر.

(3889) «يمكن للذهب أن يكون نقداً أو لا يكون، مثلما يمكن للورق أن يكون أوراقاً نقدية مصرفية أو لا يكون».

(3896) «إذا فهمتكم فهماً صحيحاً فإنكم تتخلون عن المبدأ الذي طبقتموه في عام 1840 وهو: أن التقلبات في كمية الأوراق النقدية المصرفية المتداولة لبنك إنكلترا ينبغي أن تتوافق مع التقلبات في مقدار احتياطي الذهب؟» ـ «إنني أتخلى عنه في حدود... أنه ينبغي لنا، في نطاق معارفنا الحالية، أن نضيف الأوراق النقدية الموجودة في احتياطي بنك إنكلترا إلى الأوراق النقدية المتداولة».

هذا رائع. إن القرار التعسفي الذي ينص على أن يُصدر البنك من الأوراق النقدية بقدر ما لديه من الذهب في الخزائن زائداً 14 مليوناً أخرى، يشترط بالطبع أن يتقلب إصدار البنك للأوراق النقدية تبعاً لتقلبات احتياطي الذهب. ولكن لما كانت «معارفنا الحالية» قد بيّنت بوضوح أن كمية الأوراق النقدية التي يمكن للبنك أن يصدرها بموجب القانون (والتي ينقلها قسم الاصدار إلى قسم الشؤون المصرفية) وأن التداول بين هذين القسمين في بنك إنكلترا، الذي يتقلّب تبعاً لتقلّبات احتياطي الذهب، لا يقرر تقلّبات تداول الأوراق النقدية خارج جدران بنك إنكلترا، فإن هذا التداول الأخير، أي التداول الفعلي، يصبح الآن عديم المعنى بالنسبة إلى إدارة البنك، وأن التداول بين قسمي البنك، الذي يتجلى اختلافه عن التداول الفعلي في الاحتياطي، يصبح التداول الحاسم لوحده. ولا أهمية لهذا التداول بالنسبة إلى العالم الخارجي إلّا في حدود ما يبين الاحتياطي إلى أي درجة يقترب البنك من الحد الأقصى القانوني لما يصدره من الأوراق النقدية، وإلى أي حد يمكن لزبائن البنك أن يأخذوا من قسم الشؤون المصرفية.

[450] إليكم مثالاً باهراً على سوء نية (mala fides) أوفرستون:

(4243) «هل يتقلّب، حسب رأيكم، مقدار رأس المال من شهر لآخر إلى درجة تؤدي إلى تغيير قيمته على نحو ما شهدناه، خلال السنوات الأخيرة، في تقلبات سعر الحسم؟» ـ «إن العلاقة بين الطلب على رأس المال وعرضه يمكن، بلا ريب، أن تتغير حتى خلال فترات زمنية قصيرة... فإذا أعلنت فرنسا، في الغد، أنها ترغب في الحصول

على قرض كبير، فليس ثمة شك في أن ذلك سيفضي في الحال إلى إحداث تغيير كبير **في قيمة النقد، أي في قيمة رأس المال في إنكلترا**».

(4245) «إذا أعلنت فرنسا أنها ترغب في الحصول دفعة واحدة على سلع بقيمة 30 مليوناً، أياً كان الغرض منها، فإن طلباً كبيراً على **رأس المال** سينشأ، إذا استخدمنا تعبيراً أكثر علمية وبساطة».

(4246) «إن **رأس المال** الذي قد ترغب فرنسا في شرائه بواسطة القرض الذي تحصل عليه هو **شيء** معين، و**النقد** الذي تشتريه به هو **شيء** آخر، فهل **النقد** ما يغير قيمته أم لا؟» - «إننا نعود إلى القضية القديمة وأعتقد أنها تنتمي إلى صومعة علّامة باحث أكثر مما تنتمي إلى قاعة جلسات هذه اللجنة».

وبهذا ينسحب أوفرستون، ولكن ليس إلى صومعة علّامة باحث[84].

(84) ثمة ملاحظات أخرى حول خلط أوفرستون للمفاهيم المتعلقة برأس المال في ختام الفصل الثاني والثلاثين. **[ف. إنجلز]**.

الفصل السابع والعشرون

دور الائتمان في الإنتاج الرأسمالي

إن الملاحظات العامة التي أدلينا بها حتى الآن، بخصوص نظام الائتمان، كانت كالآتي:

I ـ تشكُّل الائتمان ضروري لتوسط المساواة في معدل الربح أو حركة هذه المساواة، التي يرتكز عليها الإنتاج الرأسمالي بأسره.

II ـ تقليص تكاليف التداول.

1 ـ إن النقد نفسه هو أحد الأبواب الرئيسية في تكاليف التداول، بمقدار ما يؤلف هو ذاته قيمة. ويتم التوفير فيه عن طريق الائتمان بثلاث طرق:

آ ـ بالإستغناء عن النقد في الشطر الأعظم من الصفقات.

ب ـ بتسريع مداولة وسائط التداول(85). وهذا يتطابق، جزئياً، مع ما سنقوله في البند

(85) «كان متوسط الأوراق النقدية قيد التداول لبنك فرنسا عام 1812 ـ 106,538,000 فرنك، وفي عام 1818 ـ 101,205,000 فرنك، في حين أن تداول النقد، أي المبلغ الكلّي لسائر الإيرادات والمدفوعات، كان في عام 1812 ـ 2,837,712,000 فرنك، وفي عام 1818 ـ 9,665,030,000 فرنك. وعليه، فإن نسبة تداول النقد في فرنسا عام 1818 إلى تداول النقد في عام 1812 بلغت 3:1. إن الائتمان هو الناظم العظيم لسرعة التداول... وهذا يفسر لماذا يتطابق الضغط الشديد على سوق النقد، عادة، مع امتلاء قنوات التداول» (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، ص 65. *The Currency Theory Reviewed* etc., p. 65) ـ «بين أيلول/سبتمبر 1833 وأيلول/سبتمبر 1843 رأى النور في بريطانيا العظمى ما يقارب 300 من المصارف التي كانت

رقم (2). فمن جهة، إن هذا التعجيل تكنيكي، أي أن كمية أقل من النقد أو الرموز النقدية تستطيع أن تؤدي الخدمة نفسها عند بقاء حجم وعدد التداولات السلعية الفعلية التي تتوسط الاستهلاك على حالهما. وهذا يتوقف على تكنيك نظام المصارف. من جهة [452] أخرى، يؤدي الائتمان إلى تعجيل سرعة استحالات السلع، وبالتالي سرعة تداول النقد.

ج ـ باستبدال النقد الذهبي بنقد ورقي.

2 ـ تعجيل الأطوار المنفردة للتداول أو استحالات السلع، من خلال الائتمان، وبالتالي تعجيل استحالة رأس المال، وتعجيل عملية تجديد الإنتاج عموماً. (ويتيح الائتمان، من جهة أخرى، لأفعال الشراء والبيع أن تنفصل عن بعضها أمداً أطول، فينشأ بذلك أساسٌ للمضاربة). ويمكن النظر إلى تقلّص الرصيد الاحتياطي بصورة مزدوجة: من جهة أولى، باعتباره تخفيضاً لما يوجد في التداول من وسائط تداول، ومن جهة ثانية، باعتباره تقليصاً لجزء من رأس المال، ينبغي أن يوجد دائماً في شكل نقدي[86].

III ـ تكوين شركات مساهمة. وبفضل ذلك:

1 ـ يتم توسع لا مثيل له في نطاق الإنتاج ونشوء مشاريع كانت مستحيلة بالنسبة لرأسمال مفرد. وتغدو مثل هذه المشاريع، في الوقت نفسه اجتماعية بعد أن كانت في السابق حكومية.

2 ـ إن رأس المال الذي يرتكز، في ذاته، على نمط إنتاج اجتماعي ويفترض سلفاً تركّزاً اجتماعياً لوسائل الإنتاج وقوة العمل، يكتسي هنا، على نحو مباشر، شكل رأسمال اجتماعي (رأسمال أفراد متشاركين مباشرة) في تضادٍ مع رأس المال الفردي، في حين أن مشاريعه تبرز بوصفها مشاريع اجتماعية تقف في تضاد مع المشاريع الخاصة. وهذا هو نقض لرأس المال كملكية خاصة في نطاق حدود نمط الإنتاج الرأسمالي ذاته.

= تصدر أوراقها النقدية؛ وكانت النتيجة أن تقلّصت كمية الأوراق النقدية في التداول بمقدار $2\frac{1}{2}$ مليون؛ فقد كان هذا التداول يبلغ 360,035,244 جنيهاً في نهاية أيلول/سبتمبر 1843» (المرجع نفسه، ص 53). ـ «إن السرعة العجيبة للتداول في اسكتلندا تتيح له أن يحقق بواسطة 100 جنيه المقدار نفسه من الصفقات النقدية التي تتم في إنكلترا بواسطة 420 جنيهاً» (المرجع نفسه، ص 55. يتعلق الأمر الأخير بالجانب التكنيكي وحده من العملية).

(86) «قبل إنشاء المصارف كان مقدار رأس المال اللازم لأداء وظيفة وسائل التداول أكبر دوماً مما كان التداول الفعلي للسلع يتطلب ذلك». (مجلة إيكونوميست، [15 آذار/مارس] 1845، ص 238).

3 ـ يتم تحويل الرأسمالي الناشط بالفعل إلى محض مدير يتصرف برأسمال الآخرين، وتحويل مالكي رأس المال إلى محض مالكين، محض رأسماليين نقديين. وحتى عندما تتضمن حصص الأرباح التي يتلقونها، الفائدة وربح صاحب المشروع، أي تتضمن الربح الكلّي (لأن راتب المدير هو، أو أنه ينبغي أن يكون، محض أجر لصنف معين من العمل الماهر الذي يتحدد سعره في سوق العمل شأنه شأن سعر أي عمل آخر)، فإن هذا الربح الكلّي لن يؤخذ إلّا في شكل فائدة، أي محض مكافأة على ملكية رأس المال التي تنفصل على هذا النحو بالكامل عن وظيفة عملية تجديد الإنتاج الفعلية، مثلما تنفصل هذه الوظيفة، في شخص المدير، عن ملكية رأس المال. وبذا يظهر الربح (وليس فقط جزءاً [453] واحداً منه، أي الفائدة، الذي يحصل على تبريره في ربح المُقترِض) بوصفه محض استيلاء على العمل الفائض للآخرين، ناجم عن تحويل وسائل الإنتاج إلى رأسمال، أي ناجم عن اغتراب هذه الوسائل إزاء المنتجين الفعليين، عن وقوفها، كملكية غريبة، في تضاد مع سائر الأفراد المنخرطين فعلياً في الإنتاج، ابتداءً من المدير وانتهاءً بآخر عامل مياوم. إن وظيفة رأس المال في الشركات المساهمة مفصولة عن ملكية رأس المال، وبالتالي فإن العمل مفصول كلياً عن ملكية وسائل الإنتاج والعمل الفائض. هذه هي النتيجة المتمخضة عن أعلى تطور للإنتاج الرأسمالي، كما أنها نقطة انتقالية ضرورية نحو إعادة تحويل رأس المال إلى ملكية للمنتجين، ولكن لا كملكية خاصة للمنتجين المنفصلين، بل ملكيتهم كمنتجين متشاركين، ملكية اجتماعية مباشرة. زد على ذلك أن الشركات المساهمة، من ناحية أخرى، هي نقطة إنتقالية نحو تحويل سائر الوظائف في عملية تجديد الإنتاج والتي لا تزال ترتبط، حتى الآن، بملكية رأس المال إلى وظائف بسيطة للمنتجين المتشاركين، إلى وظائف اجتماعية.

وقبل أن نمضي أبعد من ذلك، هناك نقطة هامة اقتصادياً تنبغي الإشارة إليها: بما أن الربح يكتسي هنا، بصورة نقية شكل فائدة، فإن مثل هذا الصنف من المشاريع ممكن، حتى إذا ما درّ فائدة لا غير، وهذا هو أحد الأسباب التي تكبح هبوط معدل الربح العام لأن هذه المشاريع، التي تقف فيها نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير عند مستوى هائل لم يسبق له مثيل، لا تسهم، بالضرورة، في مساواة معدل الربح العام.

[من المعروف أن أشكالاً جديدة من المشاريع الصناعية قد تطورت، منذ أن كتب ماركس ذلك، وهي تمثل الدرجة الثانية والثالثة من الشركات المساهمة. إن السرعة المتنامية كل يوم التي يمكن أن يزداد بها الإنتاج في سائر فروع الصناعة الكبرى تصطدم بالبطء المتزايد، في توسع السوق لاستيعاب كمية المنتوجات المتنامية. فما تنتجه الصناعة

في أشهر، لا يمكن للسوق أن تستهلكه في سنوات. وتنضم إلى ذلك سياسة الرسوم المانعة التي يحجز بواسطتها كل بلد صناعي نفسه عن كل البلدان الأخرى، وبخاصة عن إنكلترا، مما يزيد الإنتاج المحلي بصورة مصطنعة. والنتائج المترتبة على ذلك فيض إنتاج عام مزمن، وأسعار متدنية، وأرباح هابطة بل ومتلاشية؛ باختصار أن حرية المنافسة، الشهيرة منذ القدم، هي الآن على آخر رمقها، وينبغي أن تعترف بنفسها بإفلاسها الفاضح. ويتجلى هذا الافلاس بالتحديد في أن الصناعيين الكبار في فرع معين يعمدون في كل بلدٍ إلى الاتحاد في كارتل لتنظيم الإنتاج. وتحدد لجنة الكارتل لكل مشروع حصة ثابتة للإنتاج. وتوزع، آخر المطاف، الطلبات الواردة. وفي حالات فرادى نشأت من حين لآخر حتى كارتلات عالمية، ومنها كارتلات توحّد مشاريع صناعة الصلب والحديد الإنكليزية والألمانية. ولكن حتى هذا الشكل من إضفاء الطابع الاجتماعي على الإنتاج لا يكفي بعد. فتعارض المصالح بين الشركات الفردية غالباً ما ينسف إتحادها ويعيد المنافسة. وعندئذ يعمد البعض إلى الشروع في فروع منفردة، حيثما تسمح درجة تطور الإنتاج المعنية بذلك، بتركيز مجمل إنتاج هذا الفرع من الصناعة في شركة مساهمة كبيرة واحدة، خاضعة لإدارة موحّدة. وقد تحقق ذلك مراراً في أميركا، أما في أوروبا ـ فإن أكثر مثال سطوعاً على هذا النوع لا يزال حتى الآن هو تروست القلويات المتحد (United Alkali Trust)، الذي يركّز كامل إنتاج الفلزات القلوية الإنكليزية بين يدي شركة واحدة وحيدة. وقد تلقى مالكو المصانع المنفردة السابقون ـ وعددهم يزيد على ثلاثين ـ لقاء كل التجهيزات حسب القيمة المقدرة بالأسهم، زهاء 5 ملايين جنيه، وهي تمثل رأس المال الأساسي للتروست. وقد بقيت الإدارة الفنية في أيدي الرؤساء السابقين، أما الرئاسة في مجال التجارة فقد تركّزت في يد مجلس الإدارة العام. وعُرض رأس المال العائم (floating capital)، البالغ قرابة مليون جنيه، على الجمهور للاكتتاب. وعليه، فإن رأس المال الكلّي للتروست يبلغ 6 ملايين جنيه. لذا فقد تم في هذا الفرع، الذي يشكّل قاعدة مجمل الصناعة الكيميائية في إنكلترا، استبدال المنافسة بالإحتكار، وبهذا جرى تمهيد الطريق، بأروع الصور، لنزع الملكية المقبل على يد المجتمع بأسره، الأمة. ف. إنجلز].

[454]

وهذا نقض لنمط الإنتاج الرأسمالي في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وعليه، فإنه تناقض ينقض نفسه ذاتياً، ويبدو بجلاء من النظرة الأولى (prima facie) محض نقطة إنتقالية نحو شكل جديد من الإنتاج. بل إنه يتجلى بوصفه تناقضاً من هذا النوع حتى في الظاهرة. وهو يؤدي في مجالات معينة إلى إقامة الاحتكار، ولذا يقتضي تدخل الدولة.

إنه يعيد إنتاج ارستقراطية مالية جديدة، صنف جديد من الطفيليين في رداء مُخططي مشاريع، ومؤسسين، ومدراء محض إسميين؛ ويُنشىء نظاماً كاملاً من النصب والاحتيال في مجالات التأسيس وإصدار الأسهم والمتاجرة بها. إنه إنتاج خاص من دون سيطرة الملكية الخاصة.

IV ـ إذا أخذنا الأمر بمعزل عن نظام الأسهم ـ وهو نقض للصناعة الرأسمالية الخاصة على أساس النظام الرأسمالي نفسه، بل أنه نفي للصناعة الخاصة بمقدار ما يتسع ويهيمن على ميادين إنتاج جديدة ـ يقدم الائتمان للرأسمالي المفرد، أو لمن يُعدّ رأسمالياً، سيطرة مطلقة، ضمن حدود معينة، على رأسمال الغير وملكية الغير، وبذلك [455] على عمل الغير[87]. إن تصرّف المرء برأس المال الاجتماعي، لا رأس المال الخاص به، هو الذي يتيح له التصرف بالعمل الاجتماعي. إن رأس المال ذاته، سواء كان المرء مالكه فعلاً، أم يُعدّ مالكاً له في نظر الجمهور، يغدو قاعدة تنهض عليها البنية الفوقية للإئتمان. ويصحّ ذلك بوجه خاص على تجارة الجملة، التي يمر عبرها الشطر الأعظم من المنتوج الاجتماعي. إن جميع معايير القياس، كل الذرائع، المبرّرة بهذا القدر أو ذاك، في نطاق نمط الإنتاج الرأسمالي، تتلاشى هنا تماماً. فما يجازف به تاجر الجملة، المضارب، ليس ملكيته هو، بل ملكية اجتماعية. والعبارة القائلة بأن أصل رأس المال هو التوفير، تغدو سخيفة بالمثل، طالما أن ما يدّعيه المضارب هو بالضبط أن يقوم الآخرون بالتوفير لأجله. [مثلما أن فرنسا بأسرها وفّرت مؤخراً ملياراً ونصف المليار من

---

(87) أنظر على سبيل المثال في صحيفة تايمز *Times* قائمة الافلاسات في سنة أزمة مثل سنة 1857، وقارن الثروة الشخصية للمفلسين بمقدار ديونهم. ـ «الحقيقة أن القوة الشرائية للأشخاص الذين يتوافرون على رأس المال والائتمان تفوق كثيراً كل ما يمكن أن يتخيله أناس لا دراية عملية عندهم بأسواق المضاربة» توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، ص 79. (Tooke, *An Inquiry into the Currency Principle*, p. 79) «إن امرءاً يشتهر بأنه يحوز ما يكفي من رأس المال لتسيير أعماله على نحو منتظم، ويتمتع بائتمان جيد في فرعه، إذا كان يثق ثقة عمياء في ارتفاع سعر السلعة التي ينتجها، وإذا كانت الظروف مؤاتية في مستهل ومجرى المضاربة التي يقوم بها، يمكن أن يقوم بعمليات شراء على نطاق هائل بالقياس إلى رأسماله» (المرجع نفسه، ص 136). ـ «إن التجار والصناعيين، إلخ، يقومون جميعاً بعمليات تفوق بكثير حجم رؤوس أموالهم. إن رأس المال في الوقت الحاضر هو بالأحرى، الأساس الذي يرتكز عليه ائتمان جيد، بما يفوق حدود صفقات أية مؤسسة تجارية» (مجلة إيكونوميست [20 تشرين الثاني/نوفمبر] 1847، ص 1333).

الفرنكات لمحتالي فضيحة بنما. إن احتيال بنما موصوف هنا وصفاً دقيقاً، قبل وقوعه بعشرين عاماً كاملة!. ف. إنجلز] والعبارات عن الزهد يناقضها بشدة الترف الذي يتسم به رأس المال والذي يغدو الآن، هو ذاته، وسيلة ائتمان. إن التصورات، التي كانت تتسم بمعنى ما في الأقل في مرحلة متدنية من تطور الإنتاج الرأسمالي، تفقد هنا معناها تماماً. فالنجاح والفشل على السواء يقودان هنا إلى تمركز رؤوس الأموال، وبالتالي إلى نزع الملكية على أضخم نطاق. ويمتد نزع الملكية هنا من المنتجين المباشرين مروراً بصغار ومتوسطي الرأسماليين أنفسهم. ويُشكل نزع الملكية هذا نقطة انطلاق لنمط الإنتاج الرأسمالي، وإنجاز هذا النزع هو غاية هذا الإنتاج، فهدفه أيضاً نزع ملكية وسائل الإنتاج من سائر الأفراد قاطبة؛ وبموازاة تطور الإنتاج الاجتماعي تكف وسائل الإنتاج عن أن [456] تكون وسائل إنتاج خاص ومنتوجات إنتاج خاص، ولا يعود بوسعها أن تغدو شيئاً غير وسائل إنتاج بيد منتجين متشاركين، أي ملكيتهم الاجتماعية، مثلما تغدو منتوجهم الاجتماعي. غير أن نزع الملكية هذا، في نطاق النظام الرأسمالي، إنما يتجلى في شكل تضاد، في شكل استيلاء القلّة على الملكية الاجتماعية؛ أما الائتمان فيُسبغ على هذه القلة، أكثر فأكثر، طابع فرسان الربح فحسب. وبما أن الملكية توجد هنا في شكل أسهم، فإن حركتها وانتقالها يصبحان محض نتيجة للمقامرة في البورصة، حيث تفترس كلاب البحر السمك الصغير، ويفترس ذئاب البورصة الحملان. ويتسم نظام الأسهم بوجود تضاد الشكل القديم الذي تظهر فيه وسائل الإنتاج الاجتماعية كملكية خاصة؛ بيد أن التحول إلى شكل الأسهم يظل حبيس الأطر الرأسمالية؛ لذا، فبدلاً من أن يؤدي هذا التحول إلى حل التضاد بين طابع الثروة كثروة اجتماعية وطابعها كثروة خاصة، فإنه يبلور التضاد المذكور في مظهر جديد ليس إلّا.

إن المصانع التعاونية التي يديرها العمال أنفسهم، تمثّل، في نطاق الشكل القديم، أول اختراق له، رغم أنها، بالطبع، تجدّد، في تنظيمها الفعلي، وفي كل مكان، إنتاج مثالب النظام القائم كلها، بل لا بدّ لها من أن تجدّد إنتاج هذه المثالب. ولكن يجري في نطاق هذه المصانع التعاونية نقض التضاد بين رأس المال والعمل، وإنْ كان ذلك لا يتم بادىء الأمر إلّا في شكل يصبح معه العمال، بوصفهم اتحاداً، رأسمالياً حيال أنفسهم، أي يستخدمون وسائل الإنتاج لاستغلال عملهم الخاص. وتبيّن هذه المصانع التعاونية كيف أن نمط إنتاج جديد ينشأ ويتطور، بضرورة طبيعية، من نمط إنتاج قديم، عند مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة المادية وأشكال الإنتاج الاجتماعية المقابلة لها. فلولا نظام المصانع المنبثق من نمط الإنتاج الرأسمالي لما أمكن للمصانع التعاونية أن

تظهر، تماماً مثلما لم يكن بوسعها أن تظهر لولا نظام الائتمان المنبثق من نمط الإنتاج نفسه. فنظام الائتمان، الذي يشكل القاعدة الأساسية لتحوّل المشاريع الرأسمالية الخاصة، تدريجياً، إلى شركات رأسمالية مساهمة، يوفّر، بالقدر نفسه، وسيلة للتوسع التدريجي للمشاريع التعاونية على نطاق وطني، بهذا القدر أو ذاك. وينبغي النظر إلى المشاريع الرأسمالية المساهمة، كما إلى المصانع التعاونية، بوصفها أشكالاً إنتقالية من نمط الإنتاج الرأسمالي إلى أسلوب التشارك، وما من فارق سوى أن نقض التضاد في الأولى سلبي، وفي الثانية إيجابي.

[457] لقد اكتفينا حتى الآن بمعاينة تطور نظام الائتمان، وما ينطوي عليه من نقض مستتر للملكية الرأسمالية، من ناحية صلته برأس المال الصناعي أساساً. ولسوف نعاين الائتمان في الفصول القادمة من ناحية صلته برأس المال الحامل للفائدة بما هو عليه، كما سنعاين تأثيره على هذا الأخير والشكل الذي يرتديه بهذا الخصوص؛ وما يزال علينا أن نقدم، بوجه عام، بضع ملاحظات اقتصادية خاصة.

ونكتفي بما يلي فقط:

إذا كان نظام الائتمان يتجلى بوصفه رافعة رئيسية لفيض الإنتاج وفرط المضاربة في التجارة، فما ذلك إلّا لأن عملية تجديد الإنتاج، المرنة بطبيعتها، معجَّلة هنا إلى أقصى حدود التعجيل، وهي معجَّلة على وجه التحديد لأن شطراً كبيراً من رأس المال الاجتماعي مستخدم على يد من لا يملكونه ولذلك يبدأون مشروعهم متصرفين على نحو مغاير تماماً لتصرف المالك الذي يزن إمكانيات محدودة لرأسماله الخاص بوجل، إذ يتولى النشاط بنفسه. ويدلّ ذلك فقط على أن الإنماء الذاتي لقيمة رأس المال، على أساس الطابع المتضاد للإنتاج الرأسمالي، لا يسمح بالتطور الفعلي الحر إلّا إلى حدٍ معين، ويؤلف في واقع الأمر قيوداً وحدوداً ملازمة للإنتاج، يخترقها نظام الائتمان، باستمرار[88]. وعليه، فإن نظام الائتمان يُعجّل في التطوير المادي للقوى المنتجة وخلق سوق عالمية، والحال أن إيصال هذين بوصفهما أساسين ماديين لشكل الإنتاج الجديد إلى مستوى معين من الرقي، هو المهمة التاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويُعجّل الائتمان، في الوقت نفسه، الانفجارات العنيفة لهذا التناقض، الأزمات، ويشدد بذلك عناصر إنحلال نمط الإنتاج القديم.

---

(88) ت. تشالمرز، [في الاقتصاد السياسي، إلخ، غلاسكو، 1832].
(Th. Chalmers, [*On Political Economy*, etc., Glasgow, 1832]).

إن الطابع المزدوج الملازم لنظام الائتمان: كونه ينمّي القوة المحركة للإنتاج الرأسمالي، أي الإثراء عن طريق استغلال عمل الآخرين، إلى نظام مقامرة واحتيال بأنقى الصور وأضخمها، وكونه يقلّص أكثر فأكثر عدد أولئك القلائل الذين يستغلون الثروة الاجتماعية من جهة، وكونه يؤلف من جهة أخرى، شكلاً إنتقالياً نحو نمط إنتاج جديد ـ إن هذه الازدواجية تُسبغ على المبشرين الرئيسيين بالإئتمان، من لو (Law) إلى إسحق بيرير، طابعاً لطيفاً ملازماً لهم، طابع مزيج من محتالين وأنبياء.

الفصل الثامن والعشرون

وسائل التداول ورأس المال.
وجهات نظر توك وفولارتون

إن التمايز بين التداول ورأس المال، كما يرسمه توك(89) وويلسون وآخرون، حيث

---

(89) نورد هنا النص الأصلي للمقطع المعني المأخوذ من توك والوارد كمقتبس بالألمانية على الصفحة 390 [أنظر هذا المجلد، ص 417]، [الطبعة العربية، ص 471-472]:

«إذا تركنا جانباً إصدار شهادات الديون القابلة للدفع غبّ الطلب، فإن أعمال المصرفيين يمكن أن تنقسم إلى فرعين من العمليات التي تتفق مع التقسيم الذي أجراه الدكتور (آدم) سميث للصفقات بين التجار والتجار، والصفقات بين التجار والمستهلكين. يقوم النوع الأول من العمليات المصرفية في جمع رأس المال من أولئك الذين لا يجدون استخداماً مباشراً له، وتوزيعه على أو نقله إلى أولئك الذين يستطيعون أن يستخدموه. ويقوم النوع الآخر من العمليات في استلام ودائع مداخيل الزبائن، ودفع المبالغ الضرورية لهم للإنفاق على أغراضهم الاستهلاكية... الأول هو تداول رأس المال والثاني هو تداول نقد»

«The business of bankers, setting aside the issue of promissory notes payable on demand, may be divided into two branches, corresponding with the distinction pointed out by Dr. (Adam) Smith of the transactions between dealers and dealers, and between dealers and consumers. One branch of the bankers' business is to collect *capital* from those, who have not immediate employment for it, and to distribute or transfer it to those who have. The other branch is to receive deposits of the *incomes* of their customers, and to pay out the amount, as it is wanted for expenditure by the latter in

يجري فيه خلط التمايزات بين وسائل التداول كنقد، كرأسمال نقدي بعامة، من جهة، وكرأسمال حامل للفائدة (moneyed capital بالمعنى الإنكليزي) من جهة أخرى، إنما، ينحصر في النقطتين التاليتين:

إن وسائل التداول، تمضي في التداول، من جهة، بوصفها **عملة** (نقد)، بحدود ما تتوسط **إنفاق الإيرادات**، أي تتوسط التبادل بين المستهلكين الفرديين وباعة المفرق، وينبغي أن يُدرج في عداد الأخيرين جميع التجار الذين يبيعون إلى المستهلكين - إلى [459] المستهلكين الفرديين المتميزين عن المستهلكين الإنتاجيين، أي المنتجين. هنا يجري تداول النقد ليؤدي وظيفة عملة، رغم أنه **يعوّض عن رأس المال** باستمرار. ويُكرَّس جزء معين من نقد أي بلد لهذه الوظيفة باستمرار، رغم أن هذا الجزء يتألف من قطع نقد منفردة تتغير بلا انقطاع. بالمقابل، بما أن النقد يتوسط **نقل رأس المال**، سواء كوسيلة شراء (وسيلة تداول) أم كوسيلة دفع، فإنه يكون **رأسمالاً**. فلا وظيفة النقد كوسيلة شراء، ولا وظيفة النقد كوسيلة دفع، هي التي تميزه عن العملة، إذ يمكن له أن يقوم بوظيفة

= the objects of their consumption... the former being a circulation of *capital*, the latter of *currency*».

(توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، لندن، 1844، ص 36. (Tooke, *Inquiry into the Currency Principle*, London, 1844, p. 36). النوع الأول من العمليات هو «تركيز لرأس المال من جهة، وتوزيع له من جهة ثانية the concentration of capital on the one hand and the distribution of it on the other» والثاني هو «تنظيم التداول من أجل الأغراض المحلية للمنطقة administering the circulation for local purposes of the district». (المرجع نفسه، ص 37).

- ويقترب كينيار من الرأي الصائب في المقتبس التالي: «يُستخدم النقد لأداء عمليتين متمايزتين جوهرياً. فهو، كوسائل تبادل بين التجار والتجار، أداة يتحقق بواسطتها نقل رأس المال، أي تبادل مقدار معين من رأس المال بصورة نقد، لقاء مقدار مماثل من رأس المال بصورة سلع. أما النقد المستخدم في دفع الأجور، وفي الشراء والبيع بين التجار والمستهلكين، فليس برأسمال، بل إيراد؛ إنه جزء من إيراد كل المجتمع مكرّس للإنفاق اليومي. ويُتداول هذا النقد في الاستعمال اليومي الدائم، وهو وحده ما تمكن تسميته بوسائل تداول (عملة جارية currency) بالمعنى الدقيق للكلمة. إن تسليفات رأس المال تتوقف، حصراً، على إرادة المصرف وغيره من مالكي رأس المال - فالمُقترِضون موجودون دائماً؛ أما مقدار وسائل التداول فيتوقف على حاجات المجتمع الذي يجري تداول النقد في نطاقه لأغراض الإنفاق اليومي». (ج. غ. كينيار، الأزمة والعملة الجارية، لندن، 1847، [ص 3 - 4]).

(*J. G. Kinnear, The Crisis and the Currency*, London, 1847, [p. 3-4]).

وسيلة شراء حتى بين تاجر وآخر، إذ إنهما يشتريان من بعضهما بالدفع نقداً، كما يمكن له أن يقوم بوظيفة وسيلة دفع بين التاجر والمستهلك، حين يجري إعطاء إئتمان، فيُستهلك الإيراد أولاً، ثم يُدفع لقاءه. والفرق إذن هو أن النقد، في الحالة الثانية، لا يعوّض الطرف الأول، البائع، عن رأسماله فحسب، بل أن الطرف الثاني، الشاري، يُنفقه ويسلّفه كرأسمال. الواقع أن التمايز هو تمايز **الشكل النقدي للإيراد عن الشكل النقدي لرأس المال**، وليس تمايز وسائل التداول عن رأس المال، ذلك لأن جزءاً محدداً من النقد من حيث كميته **يُتداول** كوسيط بين التجار، وكوسيط أيضاً بين المستهلك والتاجر، ولهذا يكون النقد وسيلة **تداول في كلتا** الوظيفتين، على قدم المساواة. ولكن [460] تصوُّر توك يفضي إلى ضروب شتى من التشوش:

1 ـ من خلال خلط التحديدات الوظيفية؛

2 ـ من خلال إقحام مسألة كمية النقد المتداول في كلتا الوظيفتين معاً؛

3 ـ من خلال إقحام مسألة تناسب كمية وسائل التداول الماثلة في كلتا الوظيفتين وبالتالي في كلا ميداني عملية تجديد الإنتاج.

بصدد الفقرة (1) عن خلط التحديدات الوظيفية، أي عن عدم فهم الواقع التالي وهو أن النقد في شكل أول يكون وسائل تداول (عملة جارية Currency)، وفي شكل آخر رأسمالاً. وبحدود ما يخدم النقد في هذه الوظيفة أو تلك، سواء كانت هذه تحقيق الإيراد أم نقل رأس المال، فإنه يقوم بوظيفته في الشراء والبيع، أو في الدفع، كوسيلة شراء أو كوسيلة دفع، أي كوسيلة تداول بالمعنى الواسع للكلمة. وإن التحديد اللاحق للنقد الذي يكتسبه في حساب من يُنفقه أو في حساب من يقبضه، باعتباره رأسمالاً أو إيراداً بالنسبة للشخص المعني، لا يغير من الأمر شيئاً على الإطلاق؛ ويتجلى ذلك بصورة مزدوجة أيضاً. رغم أن أصناف النقد المتداولة في المجالين مختلفة، فإن وحدة النقد الواحدة نفسها، ورقة نقدية من فئة الخمس جنيهات، مثلاً، تنتقل من مجال إلى آخر فتؤدي كلتا الوظيفتين بالتناوب؛ وهذا أمر لا مفر منه، لأن تاجر المفرق لا يستطيع أن يُعطي لرأسماله الشكل النقدي إلّا في شكل عملة يتلقاها من الشارين. ويمكن التسليم بأن عملات الصرف، بالمعنى الدقيق، تُتداول أساساً في ميدان تجارة المفرق؛ فتاجر المفرق يحتاجها باستمرار لصرف النقود ويتلقاها ثانية عبر ما يدفعه الزبائن. ولكنه يتلقى، بالمثل، نقداً، أي عملة مسكوكة من ذلك المعدن الذي يؤلف معيار القيمة، أي في إنكلترا جنيهات استرلينية وحتى أوراق نقدية مصرفية، وبالتحديد أوراق نقدية من فئة صغيرة، فئة الخمس جنيهات أو العشر جنيهات مثلاً. وهو يودع هذه القطع الذهبية والأوراق النقدية، سوية مع عملات الصرف الفائضة عن الحاجة، كل يوم أو كل أسبوع

في مصرفه، ويستخدمها لدفع ثمن مشترياته بحوالات مسحوبة على حسابه في المصرف. بيد أن الجمهور بأسره، بوصفه مستهلكاً، يسحب نفس هذه القطع الذهبية والأوراق النقدية من المصرف، باستمرار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (مثلاً: يسحب الصناعيون الفئات النقدية الصغيرة لدفع الأجور) باعتبارها الشكل النقدي لإيراده، وتتدفق هذه عائدة، باستمرار، إلى تجار المفرق، محققة لهم من جديد جزءاً من رأسمالهم، وكذلك جزءاً من إيرادهم في آنٍ واحدٍ. وهذا الظرف الهام الأخير يغفله توك تماماً. إن القيمة ـ رأسمال، وهي لا توجد، بهذه الصفة في حالة نقية إلّا عند إنفاق النقد كرأسمال نقدي في بدء عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الأول). ذلك لأن السلعة المنتجة لا تحتوي على رأسمال مُنفق فحسب، بل على فائض قيمة أيضاً؛ والسلعة ليست فقط رأسمالاً في ذاته، بل هي أيضاً رأسمال متحقق، رأسمال يتضمن [461] مصدر الإيراد. وإن ما يعطيه تاجر المفرق لقاء النقد العائد إليه، أي سلعته، هو، بالنسبة إليه إذن رأسمال زائداً ربح، أي رأسمال زائداً إيراد.

زد على ذلك أن النقد المتداول الذي يتدفق عائداً إلى تاجر المفرق، إنما يُعيد، ثانية، الشكل النقدي لرأسماله.

لذا، ليس من الصحيح تماماً تحويل التمايز بين التداول كتداول للإيراد، والتداول كتداول لرأس المال، إلى تمايز بين التداول ورأس المال. وينبع هذا الأسلوب في التفكير عند توك لأنه يتخذ ببساطة وجهة نظر المصرفي الذي يُصدر أوراقه النقدية المصرفية الخاصة به. إن مقدار أوراقه النقدية، الماثلة باستمرار بين أيدي الجمهور (حتى لو كانت تتألف من أوراق نقدية أخرى) مؤدية وظيفة وسيلة تداول، لا تكلّفه شيئاً غير الورق ونفقات الطباعة. وما هذه الأوراق التي أصدرها بنفسه، سوى شهادات ديون (كمبيالات) متداولة، إلّا أنها تجلب له نقوداً، وتخدمه بذلك كوسيلة لزيادة قيمة رأسماله. مع ذلك فإنها تختلف عن رأسماله، سواء كان ملكه الخاص أم مُقترَضاً. من هنا منبع التمايز الخاص، في نظره، بين التداول ورأس المال، ولكن هذا التمايز لا علاقة له البتة بمعنى هذه المفاهيم، بما هي مفاهيم، ناهيك عن معناها لدى توك.

إن الصفة المميزة للنقد ـ فيما إذا كان يقوم بوظيفة الشكل النقدي للإيراد أم الشكل النقدي لرأس المال ـ لا تغير، بادىء الأمر، أي شيء من طابع النقد كوسيلة تداول؛ فالنقد يظل محتفظاً بهذا الطابع، سيّان إنْ أنجز هذه الوظيفة أم تلك. غير أن النقد، حين يبرز كشكل نقدي للإيراد، فإنه يقوم أكثر بوظيفة وسائل تداول بالمعنى الدقيق للكلمة (عملة، وسيلة شراء) بسبب تبعثر هذه الشراءات والبيوع، ولأن الشطر الأعظم من مُنفقي

الإيراد، أي العمال، يمكن أن يشتروا قليلاً نسبياً بالدين، في حين أن النقد في تعاملات عالم التجارة، حيث تكون وسيلة التداول الشكل النقدي لرأس المال، يؤدي، في الأساس، وظيفة وسيلة دفع، ويرجع ذلك جزئياً إلى التركز، وجزئياً إلى هيمنة نظام الائتمان. بيد أن تمايز النقد كوسيلة دفع عن النقد كوسيلة شراء (وسيلة تداول) إنما هو تمايز ملازم للنقد ذاته، لا تمايز بين النقد ورأس المال. ومع أن العملة النحاسية والفضية تُتداول أكثر في تجارة المفرق، والعملة الذهبية في تجارة الجملة، فالتمايز بين العملة النحاسية والفضية من جهة، والعملة الذهبية من جهة أخرى، لا يصبح تمايزاً بين التداول ورأس المال.

بصدد الفقرة (2) عن إقحام كمية النقد المتداول في كلتا الوظيفتين معاً: بما أن النقد يُتداول، سواء كوسيلة شراء أم كوسيلة دفع ـ بصرف النظر عن تداوله في أي واحد من [462] هذين الميدانين، وبصورة مستقلة عن كون وظيفته هي تحقيق لإيراد أم رأسمال، فإن القوانين الخاصة بكمية النقد المتداول والتي سبق أن صغناها عند بحث التداول السلعي البسيط تظل سارية المفعول (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2، ب). إن درجة سرعة التداول، أي عدد المرات التي تكرّر بها قطع النقد نفسها وظيفة وسيلة الشراء والدفع نفسها خلال أمد زمني معين، وكمية الشراءات والبيوع المتزامنة، أي المدفوعات، ومجموع أسعار السلع المتداولة، وأخيراً موازين المدفوعات التي يتوجب تسويتها خلال هذه المدة الزمنية ذاتها، هي التي تحدّد، في الحالتين كلتيهما، كتلة النقد المتداول، (أي العملة الجارية Currency). وسيان إنْ كان النقد الذي يؤدي هذه الوظيفة، رأسمالاً أو إيراداً بالنسبة إلى من يدفعه أو يتلقاه، فذلك لا يغير في الأمر شيئاً. إن كتلة النقد تتحدد، ببساطة، بفعل وظيفته كوسيلة شراء ووسيلة دفع.

بصدد الفقرة (3)، حول مسألة تناسب كمية وسائل التداول المتداولة في كلتا الوظيفتين وبالتالي في كلا ميداني عملية تجديد الإنتاج. إن ميداني التداول كليهما يتصلان برابطة باطنية، لأن كتلة الإيرادات المُزمع إنفاقها تعبّر عن نطاق الاستهلاك، من جهة، كما أن حجم رؤوس الأموال المتداولة في الإنتاج والتجارة، يعبّر، من جهة أخرى، عن نطاق وسرعة عملية تجديد الإنتاج. ورغم ذلك فإن هذه الظروف ذاتها، تؤثر تأثيراً مختلفاً، بل وفي اتجاه معاكس، على كمية كتل النقد المتداولة في الوظيفتين أو في الميدانين، أو تؤثر على كميات التداول، حسب تعبير الإنكليز الدارج في لغة المصارف. وهذا يعطي لتوك من جديد فرصة للتمييز المبتذل بين التداول ورأس المال. إن كون السادة الذين

يمثّلون نظرية التداول النقدي (Currency-Theorie)(*) يخلطون بين شيئين مختلفين، لا يقدم البتة أساساً لتصويرهما كمفهومين متباينين.

في أوقات الازدهار، والتوسع العظيم، وتسارع وعنفوان عملية تجديد الإنتاج، يُستخدم العمال استخداماً كاملاً. ويطرأ في أغلب الأحوال ارتفاع في الأجور فيعوّض بعض الشيء عن هبوطها دون المستوى الوسطي في فترات أخرى من الدورة التجارية الكبرى. وفي الوقت نفسه، تنمو إيرادات الرأسماليين نمواً كبيراً. ويتصاعد الاستهلاك في كل مكان. وترتفع أسعار السلع، هي الأخرى، بانتظام، على الأقل في الفروع الحاسمة من الأعمال. وتتنامى في أعقاب ذلك، كمية النقد المتداول، في نطاق حدود معينة على الأقل، حيث إن السرعة المتنامية للتداول تفرض، بدورها، حداً لنمو كمية وسائل التداول. وبما أن الرأسمالي الصناعي يسلّف ذلك الجزء من الإيراد الاجتماعي، الذي يؤلف الأجور، بالأصل، في شكل رأسمال متغير، وفي شكل نقدي على الدوام، [463] فإن هذا الجزء يحتاج، في أوقات الازدهار، إلى المزيد من النقد من أجل تداوله هو. ولكن لا ينبغي لنا أن نحسب هذا النقد مرتين: مرة كنقد ضروري لتداول رأس المال المتغير، ومرة أخرى كنقد ضروري لتداول إيراد العمال. فالنقد المدفوع بمثابة أجور للعمال يُنفق في تجارة المفرق، ويعود أسبوعياً تقريباً إلى المصارف كودائع لتجار المفرق، بعد أن يكون قد توسّط، في دورات صغيرة، عدداً من مختلف أنواع الصفقات الوسيطة. ويمضي تدفق عودة النقد بالنسبة للرأسماليين الصناعيين، في أوقات الازدهار، بصورة سلسة، ولذلك تزداد حاجتهم إلى سلف نقدية، لا لأن عليهم أن يدفعوا أجوراً أكثر، ولا لأنه من المطلوب نقد أكثر من أجل تداول رأسمالهم المتغير.

والنتيجة الإجمالية هي أن كتلة وسائل التداول، التي تخدم إنفاق الإيرادات، تنمو نمواً كبيراً في أوقات الازدهار.

أما بخصوص التداول الضروري لنقل رأس المال، أي التداول بين الرأسماليين أنفسهم حصراً، فإن فترة ازدهار الأعمال الباهر هي في الوقت نفسه فترة أيسر الائتمانات وأكثرها مرونة. فالائتمان ينظّم سرعة التداول، بصورة مباشرة، بين الرأسماليين أنفسهم، وتتناقص كتلة وسائل التداول، اللازمة لتسوية المدفوعات وحتى إجراء المشتريات بالدفع نقداً، تناقصاً نسبياً. ويمكن لهذه الكتلة أن تنمو بصورة مطلقة، ولكنها تنخفض، في كل

(*) (Currency-Theorie) أو (Currency principle)، نظرية وسائل التداول (أو جريان العملة) أو مبدأ وسائل التداول، سبق توضيح ذلك في حاشية الفصل السادس والعشرين. [ن.ع].

الأحوال، انخفاضاً نسبياً بالمقارنة مع توسع عملية تجديد الإنتاج. فمن جهة، تتم تصفية المدفوعات الكبيرة الجارية على نطاق واسع من دون تدخل النقد كوسيط؛ ومن جهة أخرى تتسارع، حركة الكمية نفسها للنقد كوسيلة شراء وكوسيلة دفع أيضاً، بسبب الانتعاش الشديد لعملية تجديد الإنتاج. فالكتلة النقدية نفسها تتوسط عودة تدفق عدد كبير من رؤوس الأموال المفردة.

وعلى العموم، يظهر تداول النقد بكامل امتلائه (full) في مثل هذه الفترات، رغم أن القسم II منه (نقل رأس المال) يتقلص نسبياً في الأقل، بينا يتوسع القسم I (إنفاق الإيرادات) توسعاً مطلقاً.

إن عودة تدفق النقد تعبّر عن إعادة تحويل رأس المال السلعي إلى نقد، (ن ـ س ـ نَ)، كما رأينا ذلك من قبل لدى بحث عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الأول). وإن الائتمان يجعل عودة التدفق في الشكل النقدي مستقلة عن زمن العودة الفعلية، سواء بالنسبة إلى الرأسمالي الصناعي أم إلى التاجر. فكلاهما يبيع بالدين؛ وينفصل عن سلعه إذن قبل أن يُعاد تحويلها إليه نقداً، أي قبل أن تعود إليه ذاته في شكل نقدي. من ناحية أخرى يشتري كل منهما بالدين، وبذا يُعاد تحويل قيمة سلعه [464] إليه، سواء إلى رأسمال منتج أم إلى رأسمال سلعي، قبل أن تتحول هذه القيمة، فعلياً، إلى نقد، أي قبل أن يتم تسديد سعر السلع. وتمضي عودة رأس المال في أوقات الازدهار هذه بصورة يسيرة وسلسة في آن. فتاجر المفرق يسوّي الحساب في الأجَل المحدّد بدقة مع تاجر الجملة، وهذا مع الصناعي، والصناعي مع مورِّد المواد الأولية، وهلمجرا. إن مظهر العودة السريعة والأمينة لتدفق رأس المال يبقى دائماً لفترة زمنية طويلة حتى بعد زوال ذلك من الواقع الفعلي، يبقى بفضل سير الائتمان، لأن العودة بواسطة الائتمان، تحل محل العودة الفعلية. وتبدأ المصارف تشعر بنكبة، ما إن يشرُع زبائنها في الدفع بالكمبيالات أكثر مما بالنقد. راجع شهادة مدير بنك ليفربول الواردة على الصفحة 398(*).

وأود أن أضيف هنا ما سبق لي أن أشرت إليه: «في الفترات التي يزدهر فيها الائتمان، تزداد سرعة تداول النقد بوتيرة أكبر من تزايد أسعار السلع، أما عند تناقص الائتمان فإن أسعار السلع تهبط ببطء أشد من انخفاض سرعة التداول» (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 83 ـ 84).

(*) أنظر هذا المجلد، ص427-428، [الطبعة العربية، ص 482-484].

ويجري الأمر على نحو معاكس في فترات الأزمات. فالتداول رقم I يتقلص، وتنخفض الأسعار، كما تنخفض الأجور؛ ويتناقص عدد العمال المستخدمين، كما تتضاءل كتلة التداولات. وعلى العكس من ذلك، ففي التداول رقم II حيث يتناقص الائتمان، تتزايد الحاجة إلى السلف النقدية، وهي نقطة سنبحثها الآن بتفصيل أكبر.

ليس ثمة شك أبداً في أنه مع تناقص الائتمان، الذي يُرافق ركود عملية تجديد الإنتاج، تنخفض كتلة التداول اللازمة للرقم I، أي إنفاق الإيرادات، في حين أنها تزداد للرقم II، أي نقل رأس المال. ولكن ينبغي أن نبحث، إلى أي مدى يتطابق هذا القول مع تأكيدات فولارتون وآخرين:

> «إن طلباً على رأس المال للإقتراض وطلباً على وسائل تداول إضافية، شيئان مختلفان تمام الاختلاف، ولا نجدهما مجتمعين في الغالب»[90].

---

(90) «A demand for capital on loan and a demand for additional circulation are quite distinct things, and not often found associated» (فولارتون، تنظيم العملات الجارية، لندن، 1845، ص 82. Fullarton, *On the Regulation of Currencies,* London, 1845, p. 82.، عنوان الفصل الخامس).

«إنه لخطأ فاحش، حقاً، أن نتصور أن الطلب على السلفة النقدية» (نقصد اقتراض رأس المال) «متطابق مع الطلب على وسائل التداول الإضافية، أو أن الاثنين غالباً ما يجتمعان. فكل طلب من هذين ينشأ من ظروف ملازمة له فقط ويختلف عن الطلب الآخر اختلافاً بيّناً. وحين يبدو كل شيء في حالة ازدهار، حين تكون الأجور عالية، والأسعار في ارتفاع، والعمل في المصانع جارٍ على قدمٍ وساق، عندئذ يتطلب الأمر، عادة، عرضاً إضافياً لوسائل التداول لأداء الوظائف الإضافيةً التي لا تنفصل عن ضرورة إجراء مدفوعات أكبر حجماً وعدداً؛ ولكن عندما تبدأ الصعوبات في الظهور في مرحلة متقدمة أكثر من الدورة التجارية، عندما تفيض الأسواق، وتتأخر عودة الحصيلة، عندئذ ترتفع الفائدة، وتتعرض المصارف، أساساً للطلب المشتد على تسليف رأس المال. والحق، أن المصرف لا يملك، عدا عن إصدار الأوراق النقدية المصرفية، وسيلة أخرى يسلّف بواسطتها رأس المال عادة؛ وعليه، فإن رفض تقديم الأوراق النقدية يعني رفض تقديم السلفة. ولكن ما إن يتم السماح بتقديم السلفة حتى ينتظم كل شيء حسب متطلبات السوق؛ فالقرض يبقى، ووسيلة التداول، إن لم تكن مطلوبة، تعود إلى من سلّفها. وبناء على ذلك يستطيع حتى التفحص السطحي للتقارير البرلمانية أن يُقنع أي امرء أن كمية السندات التي يملكها بنك إنكلترا غالباً ما تسير في اتجاه معاكسٍ لتداول أوراقه النقدية وليس في إتجاه واحد معه، وعليه فإن مثال هذه المؤسسة الكبيرة يؤكد القاعدة المجرّبة للمصارف الريفية القائلة إنه لا يستطيع

من الواضح في المقام الأول أن أولى هاتين الحالتين، أي أوقات الازدهار، التي [465] ينبغي أن تنمو فيها كتلة وسائط التداول، تشهد نمواً في الطلب على هذه الوسائط. ولكن من الواضح أيضاً أنه إذا سحب صناعي من رصيده في المصرف، المزيد من الذهب أو الأوراق النقدية المصرفية، لأنه يتعين عليه أن يُنفق رأسمالاً أكثر في الشكل النقدي، فلا

= أي مصرف أن يزيد إصدار أوراقه النقدية عن حدود الحاجات التي يخدم تلبيتها، عادةً، تداول الأوراق النقدية المصرفية؛ وإذا ما أراد المصرف تقديم سلف تفوق هذا المقدار فينبغي أن يأخذها من رأسماله، أي إما أن يُلقي في التداول سندات كانت تؤلف ضمانة، أو يستخدم لهذا الغرض ودائع نقدية كان بالوسع توظيفها في سندات، لولا ذلك. إن الجدول الموضوع على أساس التقارير البرلمانية للفترة بين 1833 و1840، والذي أشرت إليه على احدى الصفحات السابقة، يؤكد دائماً على هذه الحقيقة؛ ولكن ثمة اثنين من هذه التقارير ينطويان على دلالة كبيرة، لا يمكن لي، حتماً، أن أتجاوزهما. في الثالث من كانون الثاني/يناير 1837، عندما تطلّب الأمر توتير موارد البنك إلى أقصى حد بغية مواصلة الائتمان ومواجهة صعوبات سوق النقد، نجد أن تسليفاته للقروض والحسم بلغت مقداراً هائلاً وصل إلى 17,022,000 جنيه، وهو مقدار لم يكد يُلاحظ بعد الحرب، ويساوي، على وجه التقريب، المجموع الكلّي للإصدار الذي بقي في غضون ذلك، بلا حركة، عند مستوى متدنٍ جداً يبلغ 17,076,000 جنيه! ونجد في الرابع من حزيران/يونيو 1833، من جهة أخرى، أن وسائل التداول بلغت 18,892,000 جنيه، مع عودة سندات خاصة لا تزيد عن 972,000 جنيه، وكانت في مستوى أدنى إن لم يكن في أدنى مستوى، خلال النصف الثاني من القرن!» (فولارتون، المرجع نفسه، ص 97 ـ 98). ـ ويتضح من الشهادات التالية للسيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا أن الأمر لا يتطلب بالمرة أن يطابق الطلب على الكفالة النقدية (demand for pecuniary accomodation) الطلبَ على الذهب (demand for gold) (وهذا ما يسميه ويلسون وتوك وغيرهما، رأس المال). «إن حسم الكمبيالات إلى هذا الحد» (حتى مليون يومياً، ولثلاثة أيام متعاقبة) «لن يخفّض الاحتياطي» (من الأوراق النقدية المصرفية) «ما لم يطلب الجمهور مقداراً من التداول الفعّال أكبر. إن الأوراق النقدية المصرفية عند حسم الكمبيالات تتدفق عائدة عبر المصارف وعبر الإيداعات. ولو لم تكن غاية هذه الصفقات تصدير الذهب، أو لو لم يَسُد في البلاد هذا النوع من الفزع، الذي حمل الجمهور على الاحتفاظ بأوراقه النقدية المصرفية بدلاً من أن يقوم بالمدفوعات للمصرف بواسطتها، لما تأثر الاحتياطي بمثل هذه الصفقات الكبيرة». ـ «إن بوسع المصرف أن يحسم، مليوناً ونصف المليون كل يوم، وهذا ما يجري دون انقطاع، من دون أن يؤثر أدنى تأثير على احتياطيه. فالأوراق النقدية تتدفق عائدة بصفة ودائع، والتغير الوحيد الذي يحصل هو محض تحويلها من حساب إلى آخر». (تقرير قانون المصارف، 1857، الشهادة رقم 500 و241. *Report of Bank Act. 1857,* Evidence No. 241-500). وعليه، فإن الأوراق النقدية لا تستخدم، هنا، سوى كوسيلة لنقل الائتمانات.

يعني هذا أن طلبه على رأس المال قد تنامى من جراء ذلك، بل يعني فقط تنامي طلبه على هذا الشكل الخاص، الذي يُنفق به رأسماله. فالطلب يتصل بالشكل التكنيكي الذي [466] يطرح به رأسماله في التداول. تماماً مثلما أن رأس المال المتغير نفسه، أي المقدار نفسه من الأجور، يتطلّب في هذا البلد كمية من وسائل التداول أكبر مما في بلد آخر، تبعاً لاختلاف تطور نظام الائتمان؛ ففي إنكلترا على سبيل المثال أكبر مما في اسكتلندا، وفي ألمانيا أكبر مما في إنكلترا. وكذلك الحال في الزراعة، حيث إن رأس المال نفسه، الناشط في عملية تجديد الإنتاج، يتطلّب في مختلف فصول السنة مقادير مختلفة من النقد لإنجاز وظيفته.

ولكن التضاد، كما يطرحه فولارتون، غير صحيح. فليس الطلب الشديد على السلف، حسبما يقول، هو ما يميز فترات الركود عن الازدهار، بل السهولة التي يُلبى بها هذا الطلب في أوقات الازدهار، والصعوبة التي يُلبى بها ما إن يبدأ الركود. والحق، أن التطور الذي لا مثيل له في نظام الائتمان أوقات الازدهار، والتنامي الهائل في الطلب على رأس المال القابل للإقراض ووجود عرضه الدائم، في مثل هذه الفترات، هي التي تخلق صعوبات ائتمانية خلال فترة الركود. وعليه، ليس الاختلاف في حجم الطلب على السلف هو ما يسم كلتا الفترتين.

وتتميز هاتان الفترتان عن بعضهما أولاً، كما أشرنا من قبل، في أن الطلب على وسائل التداول بين المستهلكين والتجار يسود في أوقات الازدهار بينما الطلب على [467] وسائل التداول بين الرأسماليين يسود في فترة الركود. ففي فترة ركود الأعمال ينخفض الطلب الأول، ويرتفع الطلب الثاني.

إن ما يثير انتباه فولارتون وغيره، باعتباره أمراً ذا أهمية حاسمة، أنه في الأوقات التي تتزايد فيها مقادير السندات المالية (securities) ـ وثائق الرهن والكمبيالات ـ لدى بنك إنكلترا، يتناقص تداول أوراقه النقدية، والعكس بالعكس. ولكن مقدار السندات المالية يعبّر عن حجم العمليات النقدية والكمبيالات المحسومة والتسليفات على السندات القابلة للتسويق. لذا يقول فولارتون، في الموضع الذي استشهدنا به آنفاً (الحاشية رقم 90 على الصفحة 436)(*) إن كمية السندات المالية التي يملكها بنك إنكلترا غالباً ما تسير في اتجاه معاكس لتداول أوراقه النقدية، وهذا يؤكد القاعدة المجرّبة للمصارف الخاصة

(*) أنظر هذا المجلد، ص465، الحاشية رقم 90، [الطبعة العربية، ص 527-528].

القائلة إنه لا يستطيع أي مصرف أن يزيد إصدار أوراقه النقدية بما يتجاوز مقداراً معيناً تحدده حاجات جمهرة الزبائن؛ وإذا ما أراد المصرف تقديم سلف تفوق هذا المقدار، فينبغي أن يأخذها من رأسماله، أي إما أن يصفي السندات، أو أن يستخدم لهذا الغرض ودائع كان بالوسع توظيفها في سندات، لولا ذلك.

غير أنه يتضح هنا ما الذي يعنيه فولارتون برأس المال. ماذا يسمى برأس المال هنا؟ إن المصرف لا يعود بوسعه أن يُعطي التسليفات بأوراقه النقدية المصرفية الخاصة، تعهداته بالدفع، التي لا تكلفه شيئاً بالطبع. ولكن بأي شيء يُقدّم التسليفات في هذه الحالة؟ يُقدّمها بما يستحصله من بيع السندات المالية الاحتياطية (securities in reserve)، أي السندات الحكومية، والأسهم وغيرها من السندات المولّدة للفائدة. ولكن، لقاء أي شيء يبيع هذه السندات؟ لقاء نقد، ذهب، أم أوراق نقدية مصرفية، بمقدار ما تكون هذه الأخيرة وسائل دفع قانونية، كالأوراق النقدية لبنك إنكلترا. وإذن، فإن ما يسلّفه هو النقد على كل حال. بيد أن هذا النقد يؤلف الآن جزءاً من رأسماله. وحين يسلّف ذهباً، فإن ذلك جلي تماماً. أما عندما يسلّف أوراقاً نقدية، فإن هذه الأوراق تُمثّل الآن رأسمالاً، لأن المصرف قد أعطى مقابلها القيمة الفعلية، أي سندات مولّدة للفائدة. أما بالنسبة إلى المصارف الخاصة، فإن الأوراق النقدية التي تحصل عليها ببيع سنداتها، قد تكون فقط أوراقاً نقدية لبنك إنكلترا، أو أوراقها النقدية الخاصة حيث يَصْعُبُ قبول أوراق أخرى عند دفع قيمة السندات. وإذا كان بنك إنكلترا يُحقق هذه العملية بنفسه، فإن أوراقه النقدية الخاصة التي يستردّها، تكلّفه رأسمالاً، أي سندات مولّدة للفائدة. أضف إلى هذا أن البنك يسحب، بذلك، أوراقه النقدية الخاصة من التداول. ولو أنفق هذه الأوراق النقدية ثانية، أو أصدر عوضاً عنها أوراقاً نقدية جديدة بالمقدار نفسه، فإن هذه الأوراق [468] تُمثّل الآن رأسمالاً. وعلاوة على ذلك تُمثّل هذه الأوراق رأسمالاً على قدم المساواة عندما تُستخدم لإعطاء سلف إلى رأسماليين، وعندما تُستخدم لاحقاً، حين ينخفض الطلب على مثل هذه التسليفات النقدية، لاقتناء سندات. وفي كل هذه الأحوال، نرى أن كلمة «رأس المال» تُستخدم، هنا، بالمعنى المصرفي فقط، حيث تعني أن المصرفي مرغم على أن يقدم التسليفات بمبلغ يفوق اعتماده الصرف.

ومن المعروف أن بنك إنكلترا يقدم كل تسليفاته بأوراقه النقدية. وإذا ما انخفض تداول الأوراق النقدية للبنك، رغماً عن ذلك، وكقاعدة، بمقدار ما يتزايد حسم الكمبيالات ورهونات الأقراض الموجودة بحوزته، أي بالتالي بمقدار ما يقدمه من

تسليفات ـ فماذا يحصل للأوراق النقدية المطروحة في التداول، كيف تتدفق عائدة إلى البنك؟

قبل كل شيء، إذا كان الطلب على التسليفات النقدية ينشأ عن اختلال في ميزان المدفوعات الوطني، مفضياً بذلك إلى تسرّب الذهب إلى الخارج، فالأمر جدّ بسيط. تُحسم الكمبيالات بأوراق نقدية مصرفية. وتتم مبادلة هذه الأوراق النقدية المصرفية في البنك نفسه في قسم الاصدار (issue department)، لقاء ذهب، ثم يجري تصدير هذا الذهب إلى الخارج. وهذا كما لو أن البنك دفع مباشرةً بالذهب، لدى حسم الكمبيالة، بدون توسط الأوراق النقدية. إن مثل هذا الاشتداد للطلب، البالغ في حالات معينة من 7 إلى 10 ملايين جنيه استرليني، لا يضيف، بالطبع، إلى التداول الداخلي في البلاد حتى ورقة واحدة من فئة الخمس جنيهات. وإذا ما قيل إن البنك يسلّف، هنا، رأسمالاً لا وسائل تداول، فإن لهذا القول معنيين. أولاً ـ إنه لا يسلّف ائتماناً بل قيمة فعلية، جزءاً من رأسماله الخاص، أو رأس المال المودع عنده. ثانياً ـ إنه لا يسلّف نقداً للتداول الداخلي، بل نقداً للتداول العالمي، نقداً عالمياً؛ ولهذا الغرض ينبغي للنقد أن يمثُل على الدوام في شكل كنز، في جسده المعدني، في شكل لا يكون فيه النقد شكلاً للقيمة فحسب، بل يكون هو ذاته مساوياً للقيمة التي هو شكلها النقدي. ورغم أن هذا الذهب يمثّل الآن رأسمالاً، بالنسبة إلى البنك كما بالنسبة إلى المصدّر للذهب، أي رأس المال المصرفي أو رأسمال التاجر، فإن الطلب عليه لا ينشأ بوصفه طلباً على رأس المال، بل بوصفه طلباً على الشكل المطلق لرأس المال النقدي. وينشأ هذا الطلب، على وجه الدقة، لحظة إغراق الأسواق الأجنبية برأسمال سلعي إنكليزي غير قابل للتحقق. فالمطلوب إذن ليس رأس المال بوصفه **رأسمالاً**، بل رأس المال بوصفه **نقداً**، أي في الشكل الذي يكون به النقد السلعة العامة للسوق العالمي؛ وهذا هو شكله الأصلي كمعدن ثمين. وعليه، فتسرّب الذهب إلى الخارج ليس، كما يقول فولارتون وتوك، إلخ، مجرد مسألة رأسمال (a mere question of capital)، بل مسألة نقد [469] (a question of money)، وإنْ يكنْ ذلك في وظيفته الخاصة. وإن كون هذه المسألة ليست مسألة تداول داخلي، كما يؤكد ممثلو «مدرسة التداول النقدي» لا يبرهن بأي حال، كما يظن فولارتون وآخرون، أنها مجرد مسألة رأسمال. إنها مسألة نقد (a question of money) في شكل يغدو فيه النقد وسيلة دفع عالمية.

«سواء نُقل رأس المال هذا» (سعر شراء ملايين كوارترات من القمح الأجنبي إثر موسم حصاد سيئ في البلاد) «بهيئة سلع أم بهيئة عملة، فإن

هذا الواقع لا يؤثر بأي حال على طابع الصفقة» (فولارتون، المرجع المذكور، ص 131).

"Whether that capital" (...) "is transmitted in merchandize or in specie, is a point which in no way affects the nature of the transaction» (Fullarton, l.c.p. 131.)

ولكن ذلك يؤثر تأثيراً كبيراً على مسألة ما إذا كان سيحصل تسرب للذهب إلى الخارج أم لا. ويجري تصدير رأس المال في شكل معدنٍ ثمينٍ، لأنه لا يمكن تصديره قط في شكل سلع، أو لا يمكن تصديره هكذا من دون التعرض لخسائر كبيرة جداً. وإن الخوف الذي يعتري النظام المصرفي الحديث إزاء تسرّب الذهب إلى الخارج، يفوق كل ما توهمه، في وقت ما، ممثلو المذهب النقدي (Monetary System) الذين كانوا يرون في المعدن الثمين الثروة الحقيقية الوحيدة. لنأخذ، على سبيل المثال، الشهادة التالية التي أدلى بها موريس، حاكم بنك إنكلترا، أمام اللجنة البرلمانية المختصة بأزمة عام 1847/ 1848.

(3846 ـ سؤال): «عندما أتحدث عن هبوط قيمة الخزين (stocks) ورأس المال الأساسي، أقصد أن كل رأس المال الموظّف في الخزين وفي سائر أنواع المنتوجات قد هبطت قيمته بالطريقة ذاتها؛ وأن القطن الخام والحرير الخام والصوف الخام قد أُرسلت إلى القارة بالأسعار البخسة نفسها؛ وأن السكر والبن والشاي قد بيعت بالمزاد العلني بخسائر كبيرة؟» ـ «لقد كان محتوماً أن تقوم البلاد **بتضحية جسيمة لتفادي تسرّب الذهب إلى الخارج**، الذي حصل في أعقاب الاستيراد الهائل للمواد الغذائية». ـ (3848) «ألا ترون أنه كان من الأفضل أخذ شيء من الثمانية ملايين جنيه الجاثمة في خزائن البنك، عوض السعي إلى استرداد الذهب بمثل تلك التضحية؟» ـ «كلا، **لا أرى هذا الرأي**».

إن الذهب هو ما يُعدّ، هنا، الثروة الفعلية الوحيدة.

إن اكتشاف توك الذي يستشهد به فولارتون والذي ينص على أنه

«ما عدا استثناء واحد أو استثنائين؛ مما يسمح بتفسير مرضٍ، فإن كل هبوط ملحوظ في سعر الصرف، متبوعاً بتسرب المعدن النقدي إلى الخارج، طرأ خلال النصف الثاني من القرن، قد صادف مستوى متدنياً نسبياً لوسائط التداول، والعكس بالعكس». (فولارتون، ص 121).

"with only one or two exceptions, and those admitting of

satisfactory explanation, every remarkable fall of the exchange, followed by a drain of gold, that has occurred during the last half century, has been coincident throughout with a comparatively low state of the circulating medium, and vice versa" (Fullarton, p. 121).

[470] إن هذا الاكتشاف يثبت أن مثل هذه الحالات لتسرّب الذهب إلى الخارج تقع، في أغلب الأحوال، عقب فترة الانتعاش والمضاربة بوصفها

«دلالة على انهيار قد بدأ أصلاً . . . ومؤشراً على فيض الأسواق، وانقطاع الطلب الأجنبي على منتوجاتنا، وتأخر العائدات، إضافة إلى ما ينجم عن ذلك بالضرورة من انعدام الثقة في التجارة، وغلق المصانع، وتضور الحِرفيين جوعاً، وركود عام في الصناعة والمشاريع» (ص 129).

"a signal of a collapse already commenced ... an indication of overstocked markets, of a cessation of the foreign demand for our productions, of delayed returns, and, as the necessary sequel of all these, of commercial discredit, manufactories shut up, artisans starving, and a general stagnation of industry and enterprise". (p. 129.)

وهذا في الوقت نفسه خير ردّ، بالطبع، على زعم ممثلي «مدرسة التداول النقدي» وكأن

«فيض قنوات التداول يسبب تسرّب الذهب، أما التداول الضئيل فيجتذبه».

«a full circulation drives out bullion, and a low circulation attracts it.»

وعلى العكس، فرغم أن بنك إنكلترا يحوز أيام الازدهار في أغلب الأحيان احتياطياً كبيراً من الذهب، فإن هذا الاحتياطي يتكون دوماً في أوقات الركود غير السارة التي تعقب فترة الازدهار.

وعليه، فإن مجمل الحكمة المتعلقة بتسرب الذهب إلى الخارج، تتلخص، بالكامل، في أن الطلب على وسائل التداول ووسائل الدفع **العالمية** يختلف عن الطلب على وسائل التداول ووسائل الدفع **الداخلية** (لذا يترتب على ذلك بداهة أيضاً أن «وجود التسرب لا

يفترض بالضرورة أي تناقص في الطلب الداخلي على التداول» "The existence of a drain does not necessarily imply any diminution of the internal demand for circulation.» كما يقول فولارتون في الصفحة 112) وأن تصدير المعادن الثمينة من البلاد، وإلقاءها في التداول العالمي، لا يطابق إلقاء الأوراق النقدية أو العملة في التداول الداخلي. غير أنني سبق أن بيّنت أن حركة الكنوز، التي تتركز كرصيد احتياطي للمدفوعات العالمية، لا علاقة لها، في ذاتها ولذاتها، بحركة النقد كوسيلة تداول(*). والأمر يتعقد، طبعاً، بواقع أن مختلف وظائف الكنز، التي قمت بإظهارها استناداً إلى طبيعة النقد: وظيفته كرصيد احتياطي لوسائل الدفع للمدفوعات المستحقة داخل البلاد؛ وكرصيد احتياطي لوسائل التداول؛ وأخيراً كرصيد احتياطي للنقد العالمي ـ ملقاة كلها على رصيد احتياطي واحد وحيد، مما يترتب عليه أيضاً أن تسرّب الذهب من المصرف إلى داخل البلاد يمكن أن يقترن، في ظروف معينة، بتسرب الذهب إلى الخارج. وهناك تعقيد آخر ينشأ عن الوظيفة الجديدة التي تُلقى على هذا الكنز بصورة تعسفية تماماً، حيث [471] ينبغي للكنز أن يخدم كرصيد ضمان يكفل قابلية تحويل الأوراق النقدية المصرفية في البلدان التي تتميز بنظام ائتماني ونقد إئتماني على درجة بالغة من التطور. وفوق ذلك كله هناك أخيراً 1) تركّز الرصيد الاحتياطي الوطني في مصرف رئيسي واحد، 2) تقليصه إلى أدنى حد ممكن. من هنا منبع شكوى فولارتون (ص 143):

> «لا يمكن للمرء، إذ يتأمل الهدوء التام واليسر اللذين تمر بهما التغيرات في سعر الصرف، عادةً، في بلدان القارة، مقارنةً بحالة الصخب المحموم والهلع التي تنشأ عن ذلك دوماً في إنكلترا كلما بدا أن كنز البنك يقترب من النفاد التام، ألا يعجب من المكاسب الكبرى التي يمتلكها التداول النقدي المعدني من هذه الناحية».
>
> "One cannot contemplate the perfect silence and facility with which variations of the exchange usually pass off in continental countries, compared with the state of feverish disquiet and alarm always produced in England whenever the treasure in the bank seems to be at all approaching to exhaustion, without being struck with the great advantage in this respect which a metallic currency possesses". (Fullarton, p. 143).

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص158-159، [الطبعة العربية، الفصل الثالث، ص 188-191].

ولكن إذا ما صرفنا النظر عن تسرّب الذهب، فينبغي التساؤل: كيف يمكن للمصرف الذي يصدر الأوراق النقدية المصرفية، مثل بنك إنكلترا، أن يزيد مقدار التسليفات النقدية التي يقدمها، دونما حاجة لزيادة إصدار أوراقه النقدية؟

إن سائر الأوراق النقدية خارج جدران المصرف، سواء كانت قيد التداول أم حبيسة خزائن خاصة، ماثلة في التداول، بقدر ما يتعلق الأمر بهذا المصرف، أي أنها خارج حدود ملكيته. وعليه، إذا وسّع المصرف عمليات الحسم والرهن، وتقديم التسليفات على السندات المالية (Securities)، فينبغي للأوراق النقدية المصرفية التي أصدرها لهذا الغرض أن تتدفق عائدة إليه، وإلّا فإنها ستزيد مقدار التداول، وهذا ما لا يجب أن يحدث. ويمكن لهذا التدفق العائد أن يتم بطريقتين:

أولاً ـ يدفع المصرف أوراقاً نقدية إلى آ مقابل سندات؛ ويدفع آ بذلك كمبيالة مستحقة إلى ب؛ أما ب فيودع الأوراق النقدية في المصرف ثانية. إن تداول هذه الأوراق النقدية ينتهي، لكن القرض يبقى.

> «إن القرض يبقى، وتعود وسيلة التداول، إنْ لم تكنْ مطلوبة، إلى مَنْ أصدرها». (فولارتون، ص 97).
>
> "The loan remains, and the currency, if not wanted, finds its way back to the issuer." (Fullarton, p. 97.)

إن الأوراق النقدية التي سلفها المصرف إلى آ، قد عادت إليه الآن، بيد أن المصرف، من جهة أخرى، هو دائن آ أو دائن من سحبت عليه الكمبيالة التي حسمها آ، وهو مدين ب بمقدار القيمة الذي تعبّر عنه هذه الأوراق النقدية؛ وبذلك يمتلك ب جزءاً مقابلاً من رأسمال المصرف.

[472] **ثانياً** ـ آ يدفع إلى ب، أما ب، أو ج الذي يدفع له ب الأوراق النقدية، فيدفعها عن كمبيالة مستحقة إلى المصرف. ففي هذه الحالة يدفع للمصرف بأوراقه النقدية الخاصة. وعندئذ تنتهي الصفقة بذلك (حتى يعيد الشخص آ تسديد ما عليه إلى المصرف).

تُرى إلى أي حد يمكن اعتبار سلفة المصرف إلى الشخص آ تسليفاً لرأسمال، وإلى أي حد ـ محض تسليف لوسائل دفع؟[91].

---

(91) المقطع الذي يتبع ذلك في النص الأصلي غير مفهوم بهذا الصدد، وقد أعاد المحرر صياغة حتى الفقرة المحاطة بقوس مزدوج. وتم تناول هذه المسألة من ناحية أخرى في الفصل السادس والعشرين. [ف. إنجلز]. [أنظر هذا المجلد، ص443-445]، [الطبعة العربية، ص 502-505].

[ويتوقف ذلك على طبيعة السلفة ذاتها. وثمة في هذا الشأن ثلاث حالات يتوجب بحثها.

الحالة الأولى ـ يأخذ آ من المصرف مقداراً معيناً من التسليفات على رصيد ائتمانه الشخصي، من دون إعطاء أية ضمانة تغطية. في هذه الحالة لا يكون قد أخذ سلفة من وسيلة دفع فحسب، بل أيضاً، وبلا جدال، رأسمالاً جديداً يمكن له أن يستخدمه في أعماله كرأسمال إضافي، حتى يحلّ أجَل التسديد للمصرف.

الحالة الثانية ـ لقد رهن آ عند المصرف سندات، شهادات قرض حكومية أو أسهماً، وتلقى مقابلها سلفة نقدية، وليكن مقدارها ثلثي قيمتها الجارية. في هذه الحالة، يكون قد حصل على وسائل الدفع التي يحتاجها، ولكنه لم يحصل على رأسمال إضافي، لأنه قد سلّم المصرف قيمة ـ رأسمال أكبر من تلك التي تلقاها. غير أنه لم يستطع، من ناحية، أن يستفيد من تلك القيمة ـ رأسمال الأكبر لحاجاته الآنية ـ حاجاته إلى وسائل الدفع ـ نظراً لأن هذه القيمة ـ رأسمال كانت في شكل خاص بهدف الحصول على فائدة؛ من ناحية أخرى، كانت لدى آ أسبابه الخاصة التي تمنعه من تحويل هذه القيمة مباشرة إلى وسائل دفع عن طريق بيعها. فقد كانت لسنداته، من بين أمور أخرى، خاصية أداء وظيفة رأسمال احتياطي، وقد جعلها تؤدي وظيفة رأسمال احتياطي بالذات. وعليه، فما حصل بين آ والمصرف لا يزيد عن نقل متبادل ومؤقت لرأس المال، بحيث أن آ لم يتلق أي رأسمال إضافي (على العكس!)، ولكنه تلقى بالطبع ما يعوزه من وسائل دفع. بالمقابل، كانت هذه الصفقة، بالنسبة إلى المصرف، توظيفاً مؤقتاً لرأسمال نقدي في شكل قرض، تحويلاً لرأسمال نقدي من شكل إلى آخر، وهذا التحويل بالضبط هو الوظيفة الجوهرية لأعمال المصرف.

الحالة الثالثة ـ يحسم آ كمبيالة في المصرف، ويتلقى على ذلك، بعد اقتطاع الحسم، مقداراً معيناً من النقد الملموس. في هذه الحالة يكون قد باع إلى المصرف رأسمالاً [473] نقدياً في شكلٍ غير سائل لقاء مقدار من القيمة في شكل سائل، أي أنه باع كمبيالة متداولة مقابل نقد ملموس. إن الكمبيالة الآن ملك للمصرف. ولا يغير من الأمر شيئاً كون آ يتحمّل مسؤولية مبلغ الكمبيالة أمام المصرف، عند العجز عن التسديد باعتباره آخر من جيّر الكمبيالة؛ فهو يتقاسم هذه المسؤولية مع غيره من الأشخاص الذين جيّروا الكمبيالة ومع الطرف الذي أصدرها، إذ يمكن له الرجوع إليهم في الوقت المناسب. فها هنا ليس ثمة تسليف قط، بل شراء وبيع عاديين. ولذا لا يتوجب على آ أن يسدّد شيئاً إلى المصرف، الذي يغطي نفقاته باستحصال قيمة الكمبيالة عند الاستحقاق. كما حصل

هنا أيضاً نقل متبادل لرأس المال بين آ والمصرف، كما هو الحال تماماً في شراء وبيع أية سلعة أخرى، ولهذا السبب بالذات لم يحصل آ على أي رأسمال إضافي. فما كان يبتغيه، وما حصل عليه، هو وسائل دفع، وقد حصل على هذه الوسائل عبر قيام المصرف بتحويل شكل رأسماله النقدي ـ الكمبيالة ـ إلى شكل آخر ـ النقد.

وعليه، ليس ثمة تسليف فعلي لرأس المال إلّا في الحالة الأولى. أما في الحالتين الثانية والثالثة، فيمكن اعتبار الأمر على هذا النحو بمعنى واحد فقط، وهو أن المرء «يسلّف رأسمالاً» في كل توظيف لرأس المال. وبهذا المعنى يسلّف المصرف رأسمالاً نقدياً إلى الشخص آ؛ ولكن ذلك لا يكون **رأسمالاً** نقدياً بالنسبة إلى آ، في أقصى الأحوال، إلّا بمعنى أن ذلك يؤلف جزءاً من رأسماله، عموماً. فهو لا يحصل عليه ويستخدمه بوصفه رأسمالاً على وجه الخصوص، بل بوصفه وسيلة دفع على وجه الخصوص. وبخلافه، سيجري اعتبار كل بيع عادي للسلع، يتم من خلاله الحصول على وسائل دفع، بمثابة الحصول على سلفة رأسمال. ـ ف. **إنجلز**].

أما بالنسبة إلى المصرف الخاص الذي يصدر الأوراق النقدية، فثمة فارق يتمثل في الآتي: إذا لم تبق أوراقه النقدية في التداول المحلي، ولم تعد إليه في شكل ودائع أو كتسديد لكمبيالات مستحقة، فإنها تقع بين أيدي أناس يجب أن يبدّلها لهم بالذهب أو بأوراق نقدية مصرفية من بنك إنكلترا. وعليه، في مثل هذه الحالة، يمثّل تسليف أوراقه النقدية، في الواقع، تسليفاً بأوراق بنك إنكلترا النقدية، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، تسليفاً بالذهب، أي بجزء من رأسماله المصرفي. وينطبق الشيء نفسه على الحالة التي ينبغي فيها لبنك إنكلترا، أو أي مصرف آخر يخضع لحدٍ قانوني أعلى لإصدار الأوراق النقدية، أن يبيع سنداته بغية سحب أوراقه النقدية الخاصة من التداول كيما يدفعها ثانية بهيئة تسليفات؛ وهنا تُمثّل الأوراق النقدية الخاصة بالمصرف جزءاً من رأسماله المصرفي المُعبَّأ.

وحتى عندما يكون التداول معدنياً صرفاً، فيمكن أن يجري في آن واحد 1) تسرّب للذهب [المقصود هنا، على ما يبدو، تسرّب الذهب، حيث يمضي، جزئياً في الأقل، إلى الخارج. ف. **إنجلز**] يُفرغ خزائن المصرف، و2) بما أن المصرف لا يحتاج إلى الذهب، عموماً، إلّا لأجل تسوية المدفوعات (لتسوية الصفقات القديمة)، فإن بإمكانه أن يزيد السلف مقابل السندات بدرجة كبيرة، ولكنها تعود إليه ثانية في شكل ودائع، أو في شكل تسديد كمبيالات مستحقة، بحيث أن الخزين الذهبي الكلّي للمصرف يتناقص عند تزايد كمية السندات في محفظة المصرف من جهة، ومن جهة أخرى فإن المبلغ نفسه، [474]

الذي كان المصرف يحوزه في السابق كملكية له، يحوزه الآن بصفة ديون على المودعين عنده، وأخيراً فإن الكتلة الإجمالية لوسائل التداول تتناقص.

لقد افترضنا حتى الآن، أن التسليفات تُقدَّم بالأوراق المصرفية، وتسبب زيادة في إصدار الأوراق المصرفية، وإنْ تكنْ هذه الزيادة، في الأقل، وقتية، وسرعان ما تزول. غير أن ذلك ليس ضرورياً. فعوضاً عن تقديم الأوراق النقدية المصرفية، يمكن للمصرف أن يفتح حساب ائتمان بإسم آ، فيغدو آ، المدين للمصرف، مودعاً وهمياً في المصرف. ويدفع آ بدوره إلى دائنيه شيكات مسحوبة على المصرف، ويقوم مستلم هذه الشيكات بإعطائها، بدوره، إلى مصرفه، وهذا يُبادلها في دار المقاصة لقاء الشيكات المتداولة المسحوبة عليه. في هذه الحالة لا يحصل توسط من جانب الأوراق المصرفية قط، وتُختزل الصفقة برمتها إلى أن المصرف يسوي دينه الخاص بشيكات مسحوبة عليه، وتعويضه الفعلي يكمن في ادعاء دين ائتماني على آ. في هذه الحالة، يكون المصرف قد سلّف آ، جزءاً من رأسماله المصرفي، كإدعاء لدين يخصه.

وبقدر ما يكون هذا الطلب على التسليفات النقدية، طلباً على رأس المال، فإنه طلب على رأسمال نقدي لا غير، وهو رأسمال من وجهة نظر المصرفي، أي هو بالتحديد ذهب ـ في حالة تسرّب الذهب إلى الخارج ـ أو أوراق نقدية من البنك الوطني، لا يمكن للمصرف الخاص أن يحصل عليها إلّا بشرائها لقاء مُعادِل، لذلك فهي تُمثّل بالنسبة له رأسمالاً. أو، أخيراً، أن الحديث يدور عن سندات مولّدة للفائدة، وسندات حكومية، وأسهم، إلخ، يتوجب بيعها كي يستطيع المصرف أن يجتذب ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية. ولكن إذا كانت هذه الأوراق هي سندات حكومية، فإنها ليست رأسمالاً إلّا بالنسبة لشاريها، الذي تمثّل له سعر شرائها، تمثّل رأس المال الذي وظّفه في هذه الأوراق؛ ولكنها، في ذاتها، ليست رأسمالاً، بل محض تعهدات بالدين؛ وإذا كانت رهونات عقارية، فإنها مجرد شهادات تجيز الحصول على ريع عقاري مقبل؛ وإذا كانت أسهماً، فهي مجرد سند ملكية يمنح حق الحصول على فائض قيمة مقبل. إن هذه الأشياء جميعاً ليست برأسمال فعلي، ولا تؤلف أي جزء مكوّن من رأس المال، كما أنها، في ذاتها، ليست قيماً. ويمكن عن طريق مثل هذه الصفقات أن يُحوَّل النقد العائد للمصرف إلى ودائع، بحيث يصبح المصرف مديناً عوض أن يكون مالكاً لهذا النقد بموجب سند ملكية مختلف. ومهما تكن أهمية ذلك بالنسبة إلى المصرف، فإن ذلك لا يمسّ بشيء [475] كتلة رأس المال الاحتياطي بل ورأس المال النقدي الموجود في البلاد. وعليه، فإن رأس المال يبرز هنا كرأسمال نقدي ليس إلّا، أما حين لا يوجد في شكل نقدي فعلي،

فيبرز بوصفه محض سند ملكية رأسمال. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظراً لأن نقص رأس المال **المصرفي** والطلب المشتد عليه، يُخلطان مع انخفاض رأس المال **الفعلي**، الذي يوجد في مثل هذه الحالات، على العكس من ذلك، بوفرة كبيرة في شكل وسائل إنتاج ومنتوجات وتمارس الضغط على الأسواق.

وعليه، فمن اليسير تماماً أن نفسر كيف تنمو كمية السندات التي تحتفظ بها المصارف للتغطية، وبالتالي من اليسير تماماً أن نفسر كيف يمكن للمصارف أن تُلبي الطلب المتزايد على التسليفات النقدية، رغم بقاء أو تناقص الكتلة الإجمالية لوسائل التداول. ويجري الحفاظ على هذه الكتلة الإجمالية في حدود مرسومة، في مثل هذه الأوقات من شحّة النقد، بطريقتين: 1) بتسرب الذهب؛ 2) من خلال الطلب على النقد كوسائل دفع محض، حيث تتدفق الأوراق النقدية المصرفية المعطاة عائدة على الفور، أو حين تتم الصفقة عن طريق حساب ائتماني بموجب دفاتر المصرف من دون أي إعطاء للأوراق النقدية المصرفية، أي حين تجري المدفوعات بتوسط صفقة ائتمانية محض، وتكون تسوية المدفوعات الهدف الوحيد للعملية. ومن خصائص النقد حين يقتصر على أداء تسوية المدفوعات لا غير (في أوقات الأزمات تؤخذ التسليفات بغية الدفع لا الشراء؛ ـ بغية إتمام صفقات سابقة، لا الشروع في صفقات جديدة) أن كميته في التداول تكون ضئيلة، وهي ضئيلة حتى عندما لا تجري تسوية المدفوعات بعمليات ائتمانية فحسب، بل وببعض المساهمة للنقد؛ نقصد بذلك أن كمية هائلة من هذه الصفقات يمكن أن تجري من دون أن يزيد التداول، عندما يكون هناك طلب شديد على التسليفات النقدية. وإن الواقع الوحيد المتمثل في أن تداول بنك إنكلترا يبقى مستقراً أو ينخفض في آنٍ واحدٍ مع زيادة كبيرة للتسليفات النقدية التي يقدمها، لا يبرهن بأي حال كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) ـ كما يفترض فولارتون وتوك وغيرهما (من جراء خطأهم في اعتبار أن السلفة النقدية مطابقة لاقتراض رأسمال إضافي capital on loan) ـ على أن تداول النقد (الأوراق النقدية المصرفية) في وظيفته كوسيلة دفع، لا يزداد ولا يتوسع. وبما أن تداول الأوراق النقدية كوسيلة شراء يتناقص في أوقات ركود الأعمال، التي يشتد فيها الطلب على مثل هذه التسليفات الضخمة، فإن تداولها كوسيلة دفع يمكن أن يزداد، بينما يمكن للمقدار الكلّي للتداول، أي مقدار الأوراق النقدية التي تقوم بوظيفة وسيلة شراء ووسيلة دفع، أن يبقى مع ذلك مستقراً أو حتى إن ينخفض. إن تداول الأوراق النقدية المصرفية كوسيلة دفع، تلك الأوراق التي تتدفق عائدة على الفور إلى المصرف الذي يصدرها، [476] ليس بالمرة تداولاً في نظر أولاء الاقتصاديين.

وإذا ما تزايد تداول النقد كوسيلة دفع، بدرجة أكبر من تناقصه بوصفه تداولاً للنقد كوسيلة شراء، فإن التداول الكلّي سيزداد عندئذ، رغم أن كتلة النقد الذي يقوم بوظيفته وسيلة شراء قد تنخفض انخفاضاً كبيراً. ويطرأ ذلك فعلاً في لحظات معينة من الأزمة، وذلك بالتحديد عندما ينهار الائتمان انهياراً تاماً، وعندها لن تغدو السلع والسندات وحدها عصيةً على البيع، بل ستغدو الكمبيالات غير قابلة للحسم ولا يعود من شيء سار غير الدفع النقدي، أو غير الصندوق، كما يقول التجار. وبما أن فولارتون وغيره، لا يدركون أن تداول الأوراق النقدية كوسيلة دفع هو السمة المميزة التي تطبع أوقات شحّة النقد هذه، فإنهم يعتبرون هذه الظاهرة عرضية.

«أما بخصوص تلك الأمثلة المتصلة بالمنافسة الشديدة لأجل الحصول على الأوراق النقدية المصرفية، المنافسة التي تميز أوقات الذعر والتي يمكن أن تفضي في بعض الأحيان، كما حصل في نهاية عام 1825، إلى توسّع فجائي، وإنْ يكنْ مؤقتاً، في إصدار الأوراق النقدية، رغم استمرار تسرّب سبائك الذهب للخارج في غضون ذلك، فإنني أعتقد أنه لا ينبغي اعتبار ذلك ظاهرة من الظواهر التي ترافق بصورة طبيعية أو محتومة هبوط سعر الصرف؛ فالطلب في مثل هذه الحالات ليس طلباً على وسائل التداول» (كان يجب أن يقول وسائل التداول كوسائل شراء) «بل هو طلب على الكنز، طلب من جانب المصرفيين والرأسماليين القلقين، ناشيء، عادة، في المشهد الأخير من الأزمة» (أي طلب على احتياطي لوسائل الدفع) «بعد أمد طويل من استمرار تسرّب الذهب للخارج، فهو بشير يؤذن بانتهاء الأخير». (فولارتون، المرجع المذكور، ص 130).

"With respect again to those examples of eager competition for the possession of banknotes, which characterise seasons of panic and which may sometimes, as at the close of 1825, lead to a sudden, though only temporary, enlargement of the issues, even while the efflux of bullion is still going on, these, I apprehend, are not to be regarded as among the natural or necessary concomitants of a low exchange; the demand in such cases is not for circulation" (...) "but for hoarding, a demand on the part of alarmed bankers and capitalists which arises

generally in the last act of the crisis" (...) "after a long continuation of the drain, and is the precursor of its termination." (Fullarton, p. 130.)

لقد سبق لنا أن أوضحنا، عند بحث النقد كوسيلة دفع (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 3، ب) كيف أن النقد يتحوّل، عند انقطاع سلسلة المدفوعات بغتة، من شكل مثالي محض إلى شكل شيئي، وفي الوقت نفسه شكل مطلق للقيمة في مواجهة السلع. وقد أوردنا هناك أيضاً أمثلة إيضاحية على ذلك في الحاشيتين رقم 100 ورقم 101(*). إن هذا الانقطاع ذاته، هو نتيجة، من ناحية، وسبب، من ناحية أخرى، لاهتزاز الائتمان والظروف المرافقة لهذا الأخير: فيض الأسواق، هبوط قيمة السلع، تقطّع الإنتاج، إلخ.

[477] ولكن من الواضح أن فولارتون يحوّل التمايز بين النقد كوسيلة شراء والنقد كوسيلة دفع إلى تمايز خاطىء بين التداول (جريان النقد Currency) ورأس المال. ولكن ذلك يرجع، من جديد، إلى ضيق نظرة المصرفي إلى التداول.

ويمكن للمرء أن يتساءل أيضاً: ما الشيء المفتقد في أوقات الشحّة هذه، رأس المال أم النقد في تعيينه كوسيلة دفع؟ وهذه، كما هو معروف، نقطة خلاف.

قبل كل شيء، بما أن الشحّة تتجلى في تسرّب الذهب إلى الخارج، فمن الواضح أن وسائل التداول العالمية هي الشيء المطلوب. لكن النقد، في شكله المحدَّد، شكل وسيلة دفع عالمية، هو الذهب في وجوده المعدني الفعلي، هو جوهر امتلاء القيمة، كتلة قيمية. وهو في الوقت نفسه رأسمال، ولكن رأسمال لا بصفة رأسمال سلعي، بل بصفة رأسمال نقدي، رأسمال ليس في شكل سلعة، بل في شكل نقد (نقد بالمعنى السامي للكلمة، أي الشكل الذي يوجد به النقد كسلعة شاملة في السوق العالمية). وليس هنا من تضاد بين الطلب على النقد كوسيلة دفع والطلب على رأس المال. فالتضاد قائم بين رأس المال في شكله كنقد ورأس المال في شكله كسلعة؛ والشكل الذي يُطلب به في هذه الحالة، الشكل الوحيد الذي يمكن له أن يؤدي به وظيفته، هو شكله النقدي.

وبصرف النظر عن هذا الطلب على الذهب (أو الفضة) لا يمكن أن يُقال إن هناك ندرة في رأس المال، أياً كان نوعها، في أوقات الأزمة هذه. ويمكن أن يكون الحال على هذا النحو في ظروف استثنائية بالغة، كما يحدث عند غلاء القمح، وشحّة القطن،

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص152، [الطبعة العربية، ص 181-182].

إلخ؛ ولكن مثل هذه الظروف لا تصاحب أوقات الأزمة، بأي حال، على نحو محتوم أو منتظم؛ وعليه، فإن وجود مثل هذه الشحّة في رأس المال لا يمكن استنتاجه، سلفاً، لمجرد أن هناك طلباً شديداً على التسليفات النقدية. على العكس، فالأسواق تكون مغرقة، ومغمورة برأس المال السلعي. وبناء عليه، فإن شحّة رأس المال **السلعي** ليست السبب في الندرة. ولسوف نعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

* * *

القسم الثاني

عملية إنتاج رأس المال ككل

المجلد الثالث

تتمة الجزء الخامس

انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب المشروع.
رأس المال الحامل للفائدة

[481]

الفصل التاسع والعشرون

مكوّنات رأس المال المصرفي

يتوجب علينا الآن أن نتفحص بمزيد من التفصيل ممَ يتألف رأس المال المصرفي.

لقد رأينا تواً أن فولارتون وآخرين يحوّلون الفارق بين النقد كوسيلة تداول والنقد كوسيلة دفع (كنقد عالمي أيضاً، إذ يؤخذ تسرّب الذهب في الاعتبار) إلى فارق بين التداول (جريان النقد Currency) ورأس المال.

إن الدور الخاص الذي يلعبه رأس المال هنا، يفضي إلى أن هذا الاقتصاد السياسي المصرفي يوحي أن النقد هو في الواقع رأسمال بامتياز (par excellence)، بنفس هذه المواظبة التي حاول بها الاقتصاد السياسي المستنير أن يوحي أن النقد ليس رأسمالاً.

ولسوف نبيّن في بحثنا اللاحق أن ثمة خلطاً بين رأس المال النقدي ورأس المال المالي (المستثمر في نقد moneyed capital) قاصدين بهذا رأس المال الحامل للفائدة، في حين أن رأس المال النقدي، بالمعنى الأول، هو على الدوام ليس سوى شكل انتقالي لرأس المال، متميز عن أشكال رأس المال الأخرى، أي متميز عن رأس المال السلعي ورأس المال الإنتاجي.

يتألف رأس المال المصرفي من: 1) النقد الملموس، ذهباً أو أوراقاً نقدية؛ 2) سندات مالية. ويمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى قسمين: سندات تجارية أي كمبيالات جارية، يحلّ أجَلها من وقت لآخر، ويؤلف حسمها النشاط الخاص للمصرفي؛ وسندات عمومية مثل سندات الدولة، وسندات الخزينة، وشتى أصناف الأسهم، وباختصار السندات الحاملة للفائدة، ولكنها تختلف جوهرياً عن الكمبيالات. ويمكن أيضاً أن ندرج

الرهونات العقارية في عداد ذلك. وإن رأس المال الذي يتألف من هذه المكوّنات الشيئية يمكن أن يقسّم بدوره إلى: رأس المال الموظّف من جانب المصرفي نفسه، والودائع التي تؤلف رأسمال الإيداع المصرفي (banking capital) أي رأس المال المُقترَض.
[482] تُضاف إلى ذلك الأوراق النقدية المصرفية، بالنسبة إلى المصارف التي تقوم بإصدارها.
ونصرف النظر، في البداية، عن الودائع والأوراق النقدية المصرفية. ومن الواضح بما فيه الكفاية أن المكوّنات الفعلية لرأس المال المصرفي ـ النقد، الكمبيالات، السندات المودعة ـ لا تتغير في شيء سواء كانت هذه العناصر المختلفة تمثل رأسمال المصرفي نفسه، أم تمثل ودائع، أي رأسمال آخرين. فانقسام رأس المال إلى أجزاء يظل بلا تغيّر بصرف النظر عما إذا كان المصرفي يدير أعماله برأسماله الخاص لا غير، أم إذا كان يديرها برأسمال مودع لديه لا غير.

إن شكل رأس المال الحامل للفائدة يؤدي إلى ظهور أي إيراد نقدي محدّد ومنتظم، بصفة فائدة عن رأس المال، سواء نبع هذا الإيراد من رأسمال أم لا. فالإيراد النقدي يُحوّل إلى فائدة أولاً، وبعد ذلك، عندما تظهر الفائدة، يبرز رأس المال الذي ينبع الإيراد النقدي منه. وعلى غرار ذلك يظهر كل مقدار من القيمة، في حالة وجود رأس المال الحامل للفائدة، بمثابة رأسمال، إذ إنه لا يُنفق كإيراد، أي يبدو بالتحديد كمبلغ رئيسي (principal) في تضاد مع الفائدة، الممكنة أو الفعلية، التي يمكن أن يحملها.

إن جوهر المسألة بسيط: لنفرض أن سعر الفائدة الوسطي يبلغ 5% سنوياً. وإن مبلغاً مقداره 500 جنيه سيدرّ، إذن، 25 جنيهاً في السنة، عندما يُحوّل إلى رأسمال حامل للفائدة. وعليه، فإن أي إيراد سنوي ثابت مقداره 25 جنيهاً يُعدّ فائدة عن رأسمال يبلغ 500 جنيه. بيد أن هذا تصور وهمي خالص، باستثناء الحالة التي يكون فيها ثمة مصدر للإيراد البالغ 25 جنيهاً، سواء كان هذا المصدر مجرد سند ملكية أي مطالبة بالدين، أم كان عنصراً فعلياً من عناصر الإنتاج، كما هو الحال مع قطعة أرض، قابلاً للنقل مباشرة أو يتخذ شكلاً قابلاً للنقل. لنأخذ دَين الدولة والأجور مثالاً على ذلك.

يتعين على الدولة أن تدفع إلى دائنيها سنوياً فائدة معينة لقاء رأس المال المُقترَض. إن الدائن هنا لا يستطيع أن يطلب من المدين تسديد الدين، بل يستطيع فقط أن يبيع مطالبته بالدين أو سند ملكيته. إن رأس المال هذا نفسه قد استُهلك، أُنفق من جانب الدولة. ولم يعد له وجود. أما دائن الدولة فهو: (1) يملك سند دين على الدولة، ولنقل إنه يبلغ 100 جنيه؛ (2) يحصل بحكم سند الدين هذا على الحق في جزء معين من الإيرادات

السنوية للدولة، أي في جزء معين من الضرائب السنوية، وليكن هذا مثلاً 5 جنيهات أو 5%؛ (3) يمكن له أن يبيع سند الدين هذا البالغ 100 جنيه إلى أي شخص آخر. وإذا افترضنا أن سعر الفائدة 5%، وأن الدولة تفي بالتزامها، فإن بوسع المالك آ أن يبيع سند الدين، على وجه العموم إلى ب لقاء 100 جنيه، ذلك لأن الأمر سيّان بالنسبة إلى ب أن يُقرِض 100 جنيه بفائدة نسبتها 5% سنوياً، أو أنْ يضمن لنفسه الحصول على جزية سنوية من الدولة مقدارها 5 جنيهات، عن طريق دفع 100 جنيه. ولكن في جميع هذه الحالات، فإن رأس المال، الذي يعتبر ما تدفعه الدولة هو وليد له (فائدة)، إنما هو [483] رأسمال خيالي، وهمي. وليس معنى ذلك أن المبلغ الذي أُقرض إلى الدولة، لم يعد له وجود عموماً، فحسب، بل لأنه لم يكن مكرّساً، بوجه عام، لأن يُنفق، لأن يوظّف كرأسمال، في حين أن استخدامه كرأسمال هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحوله إلى قيمة تصون نفسها ذاتياً. إن الحصة التي تؤول إلى الدائن الأصلي آ من الضرائب السنوية تمثّل، بالنسبة إليه، فائدة عن رأسماله، تماماً مثل الحصة التي تؤول إلى المرابي من ثروة المدين المبذّر، رغم أن مبلغ النقد المُقرَض لم يُنفق في الحالتين، كرأسمال. إن إمكان بيع سند الدين على الدولة، يمثّل بالنسبة إلى آ إمكان عودة المبلغ الأصلي. وبالنسبة إلى ب فإن رأسماله قد وُظّف، من وجهة نظره الخاصة، كرأسمال حامل للفائدة. أما في الواقع، فإن ما حدث هو أن ب حلّ محلّ آ، واشترى سند دين هذا الأخير على الدولة. ومهما تكاثرت مثل هذه الصفقات فإن رأسمال دَين الدولة يبقى خيالياً خالصاً، ولحظة تكفّ سندات الدين عن أن تجد لنفسها شارين، يتلاشى مظهر رأس المال هذا تماماً. مع ذلك، وهذا ما سنراه بعد قليل، فإن لرأس المال الخيالي هذا حركته الخاصة.

سوف نعاين الآن قوة العمل، في تضاد مع رأسمال دَيْن الدولة، حيث يظهر مقدار سلبي كرأسمال ـ بما أن رأس المال الحامل للفائدة يولّد شتى الأشكال المخبولة، فإن الديون أيضاً قد تبدو سلعاً في خيال المصرفي. إن الأجور تعتبر هنا كفائدة، وقوة العمل كرأسمال يدرّ هذه الفائدة. فلو كانت أجور عام واحد مثلاً = 50 جنيهاً، وكان سعر الفائدة يبلغ 5%، فإن قوة العمل السنوية تعدّ مساوية لرأسمال يبلغ 1000 جنيه. إن خَبَل أنماط التصور الرأسمالية يبلغ هنا ذروته، إذ عوضاً عن تفسير النمو الذاتي لقيمة رأس المال على أساس استغلال قوة العمل، يجري، على العكس من ذلك، تفسير إنتاجية قوة العمل بالقول إن قوة العمل نفسها هي هذا الشيء الصوفي الغامض: رأسمال حامل لفائدة. وقد كان هذا هو التصور المفضّل في النصف الثاني من القرن السابع عشر (عند بيتي مثلاً)، ولكنه يُستخدم حتى في أيامنا هذه بكل جدية، على يد الاقتصاديين المبتذلين

في جانب، وبخاصة على أيدي الاحصائيين الألمان في جانب آخر[1]. بيد أن هناك، [484] للأسف، واقعتين تدحضان، على نحو محرج، هذا التصور الأجوف: فأولاً، ينبغي على العامل أن يعمل، كيما يحصل على هذه الفائدة، وثانياً، إنه لا يستطيع أن يحوّل قيمة ـ رأسمال قوة عمله إلى نقد فضي رنان من خلال نقلها إلى غيره. وعلاوة على ذلك، فإن القيمة السنوية لقوة عمله تساوي متوسط أجوره السنوية، وينبغي له أن يعوّض شاريه، من خلال ما يؤديه من عمل، عن هذه القيمة ذاتها مضافاً إليها فائض قيمة، أي زيادة هذه القيمة نفسها. إن للشغيل في ظل النظام العبودي، قيمة ـ رأسمال، هي بالتحديد سعر شرائه. وعندما يُؤجَّر فينبغي للمستأجر أن يدفع، بادىء الأمر، فائدة سعر الشراء وأن يعوّض، بالإضافة إلى ذلك، عن الاهتلاك السنوي لرأس المال.

إن تكوين رأس المال الخيالي يُسمى رسملة. فتجري رسملة أي إيراد يتكرر بانتظام بأن يتم حسابه على أساس سعر الفائدة الوسطي، كإيراد يدرّه رأسمال يُقرض بموجب هذه الفائدة؛ فمثلاً إذا كان الإيراد السنوي = 100 جنيه، وكان سعر الفائدة = 5%، فإن هذه المئة جنيه تكون الفائدة السنوية لـ 2000 جنيه، وتُعتبر هذان الألفان من الجنيهات، الآن، كقيمة ـ رأسمال لسند ملكية حقوقي لإيراد سنوي يبلغ 100 جنيه. إن الإيراد السنوي البالغ 100 جنيه يمثل في الواقع، بالنسبة إلى من يشتري سند الملكية هذا، فائدة رأسماله الموظف بفائدة قدرها 5%. على هذا النحو تنطمس معالم كل الروابط المتصلة بالعملية الفعلية لنماء قيمة رأس المال، حتى آخر أثر لها، ويترسخ نهائياً التصور عن رأس المال بوصفه آلية ذاتية تنمّي قيمة ذاتها من تلقاء ذاتها.

وحتى إذا لم يكن سند الدين ـ الورقة المالية ـ يمثل رأسمالاً وهمياً صرفاً، كما هو الحال مع ديون الدولة، فإن قيمة ـ رأسمال هذه الورقة المالية وهمية صرفاً. لقد سبق أن رأينا(*) كيف أن نظام الائتمان يولّد رأس المال المساهم. فالسندات تخدم بوصفها

---

(1) «يمتلك العامل قيمة ـ رأسمال يمكن تحديد مقدارها عند اعتبار القيمة النقدية لأجوره السنوية بمثابة إيراد لفائدة... وإذا ما... رسمل المرء متوسط الأجور اليومية بمعدل 4%، فإنه يحصل على قيمة وسطية لعامل زراعي من الرجال تبلغ: 1500 تالر في النمسا الألمانية، 1500 في بروسيا، 3750 في إنكلترا، 2000 في فرنسا، و750 في روسيا الوسطى» (فون ريدن، إحصائيات ثقافية مقارنة، إلخ، برلين، 1848، ص 434. Von Reden, *Vergleichende Kultur-Statistik etc.*, Berlin, 1848, S. 434).

(*) أنظر هذا المجلد، [الطبعة العربية، الفصل 27، ص 512-519]. [ن. ع].

حقوق الملكية التي تمثل رأس المال هذا. وإن أسهم شركات سكك الحديد، والمناجم، والنقل البحري، إلخ، تمثل رأسمالاً فعلياً، رأسمالاً موظفاً وناشطاً في هذه المشاريع أو تمثّل مبلغاً نقدياً سلّفه المساهمون لكي يُنفق في هذه المشاريع كرأسمال. ولا نستبعد هنا، بأي حال، أن الأسهم قد تكون مجرد احتيال. ولكن رأس المال هذا لا يوجد مرتين، مرة كقيمة ـ رأسمال لسندات الملكية، أي الأسهم، ومرة أخرى كرأسمال وّظف فعلاً أو سيوظف في المشاريع المذكورة. فلا يوجد رأس المال إلّا في هذا الشكل [485] الأخير، وما السهم غير سند ملكية نسبية (pro rata) من فائض القيمة التي سيحققها رأس المال هذا. ومن الجائز أن آ يبيع سند الملكية هذا إلى ب، وأن ب يمكن أن يبيعه إلى ج. بيد أن هذه الصفقات لا تغيّر من طبيعة الأمر شيئاً. ففي هذه الحالة يحوّل آ أو ب سنده إلى رأسمال، أما ج فيحوّل رأسماله إلى محض سند ملكية في فائض القيمة المنتظر من رأس المال المساهم.

إن الحركة المستقلة لقيمة حقوق الملكية هذه، ولا نقصد بذلك سندات الدولة فحسب بل الأسهم أيضاً، تعزز الوهم الظاهر بأنها تؤلف رأسمالاً فعلياً إلى جانب رأس المال، أو نصيباً فيما تمثله من سندات. وهي تغدو بالذات سلعاً يتسم سعرها بحركة خاصة ويتحدّد على نحو خاص. وتحوز قيمة سوق هذه السندات تحديداً مختلفاً عن قيمتها الاسمية، وغير مرتبط بتغير قيمة رأس المال الفعلي (وإن كان مرتبطاً بنمو هذه القيمة ذاتياً). وتتقلب قيمة سوقها من جهة، تبعاً لارتفاع وموثوقية الإيرادات التي تعطي هذه السندات الحق فيها. ولو كانت قيمة السهم الاسمية أي المبلغ المُنفق فعلاً الذي كان يمثّله السهم في الأصل، 100 جنيه، وبات المشروع يدرّ 10% بدلاً من 5%، فإن قيمة سوق السهم ترتفع، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، إلى 200 جنيه على أن يكون سعر الفائدة 5%، لأنه إذا جرت رسملته بـ 5%، فإنه يمثل الآن رأسمالاً خيالياً مقداره 200 جنيه. ومن يشتريه بـ 200 جنيه، يستلم 5% إيراداً على هذا الانفاق لرأس المال. ويجري العكس، إذا انخفض إيراد المشروع. إن قيمة سوق هذه السندات هي، جزئياً، قيمة مضاربة، لأنها لا تتحدد بالإيراد الفعلي وحده، بل أيضاً بالإيراد المتوقع، المحسوب سلفاً. أما إذا افترضنا أن نماء قيمة رأس المال الفعلي ثابت، أو أن لا وجود لرأسمال، كما هو الحال مع دَين الدولة، وأن الإيراد السنوي مثبت قانونياً ومكفول تماماً بوجه عام، فإن سعر هذه السندات يرتفع ويهبط في اتجاه معاكس لحركة سعر الفائدة. فإن ارتفع سعر الفائدة من 5% إلى 10% بات هذا السند الذي يضمن إيراداً يبلغ 5 جنيهات، يمثل رأسمالاً لا يزيد عن 50 جنيهاً. وإذا هبط سعر الفائدة إلى $2\frac{1}{2}$% فإن هذا

السند نفسه يمثل رأسمالاً يبلغ 200 جنيه. فقيمة السند هي، على الدوام، الإيراد المُرَسْمَل، أي الإيراد محسوباً على أساس رأسمال وهمي وفق سعر الفائدة الجاري. وعليه تهبط أسعار هذه السندات المالية أوقات الشحة في سوق النقد لسببين: أولاً، لأن سعر الفائدة يرتفع، وثانياً لأنه يجري طرحها في السوق بكتل هائلة بغية تحويلها إلى نقد. ويقع هذا الهبوط في السعر إذا بقي الإيراد، الذي تكفله هذه السندات لمالكها، [486] ثابتاً كما هو حال سندات الدولة، أو كان نماء قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله هذه السندات، كما هو الحال في المشاريع الصناعية، يتأثر باضطراب عملية تجديد الإنتاج. ويطرأ هنا، في هذه الحالة الأخيرة، هبوط إضافي في القيمة، علاوة على ما ذكرناه. وما أن تمرّ العاصفة، حتى يرتفع سعر السندات ثانية إلى مستواه السابق، شريطة ألّا تكون سندات مشروع أصيب بالفشل أو سندات احتيال. ويفعل هبوط قيمتها في أثناء الأزمة فعله كوسيلة جبارة لمركزة الثروات النقدية(2).

ولما كان تآكل أو تنامي قيمة هذه السندات أمراً مستقلاً عن حركة قيمة رأس المال الفعلي الذي تمثله، فإن ثروة أمة من الأمم تظل على حجمها تماماً سواء قبل أم بعد هبوط القيمة أو تصاعدها.

> «في الثالث والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1847، كانت قيمة سندات الدولة وأسهم القنوات وسكك الحديد قد هبطت بمقدار 114,752,225 جنيهاً». (موريس، حاكم بنك إنكلترا، شهادة في تقرير الكساد التجاري، ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ [رقم 3800]).
>
> (*Commercial Distress, 1847-1848* [*No. 3800*]).

وبما أن هبوط قيمتها لم يعبّر عن ركود فعلي في الإنتاج أو في النقل بسكك الحديد والقنوات، أو عن توقف مشروعات عاملة، أو عن نفقات لا فائدة منها لرأس المال على

---

(2) [عقب ثورة شباط/فبراير مباشرة، حيث كانت قيمة السلع والسندات قد هبطت في باريس لأقصى درجة ولم تعد قابلة للبيع كلّياً، حوّل تاجر سويسري في ليفربول، وهو السيد ر. تسفيلخنبارت (وقد حكى القصة لأبي) كل ما يمكن تحويله إلى نقد، وتوجه بهذه الأموال إلى باريس قاصداً روتشيلد مقترحاً عليه القيام بمشروع مشترك. نظر إليه روتشيلد نظرة ثاقبة، وهرع إليه، ووضع يديه على منكبيه وسأل: «هل تحمل النقد معك؟» ـ «أجل، يا سيدي البارون!» ـ «إذن، فأنت الرجل الذي أبتغي»!. («Avey vous de l'argent sur vous?» - «oui, M. le baron!» - «Alors vous êtes mon homme!») وقد حققا معاً مشروعاً باهراً. ف. إنجلز].

مشاريع لا تتمتع بأية قيمة فعلاً، فإن الأمة لم تصبح أفقر بقرش واحد عند انفجار فقاعات صابون رأس المال النقدي الاسمي هذا.

إن هذه السندات كلها لا تمثل في واقع الأمر غير حقوق متراكمة، وسندات حقوق في إنتاج مقبل، وإن القيمة النقدية أو قيمة ـ رأسمال هذه السندات إما أنها لا تمثل أي رأسمال أبداً، كما هو حال ديون الدولة، أو أنها تنتظم بصورة مستقلة عن قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله.

وتوجد في كل بلدان الإنتاج الرأسمالي في هذا الشكل كتلة هائلة مما يسمى برأس المال الحامل للفائدة أو رأس المال المالي (المستثمر في نقد moneyed capital). وينبغي ألّا نفهم من تعبير تراكم رأس المال النقدي، في الجانب الأكبر، شيئاً خلاف تراكم هذه الحقوق في حصة من الإنتاج، تراكم سعر السوق وقيمة ـ رأسمال وهمية لهذه الحقوق.

[487] إن جزءاً من رأسمال المصرفي موظف الآن في ما يسمى بالسندات المولّدة للفائدة. وهذا نفسه جزء من رأس المال الاحتياطي، الذي لا يؤدي أيما وظيفة في الأعمال المصرفية. ويتألف الشطر الأعظم لهذه السندات من الكمبيالات، أي تعهدات دفع من الرأسماليين الصناعيين أو التجار. إن هذه الكمبيالات تمثّل بالنسبة إلى مُقرِض النقد سندات مولّدة للفائدة، أي أنه حين يشتريها، يطرح منها الفائدة المترتبة على الفترة المتبقية لها حتى الاستحقاق. وهذا ما يُسمى حسماً. وهكذا، فإن حجم ما يُطرح من المبلغ الذي تمثله الكمبيالة يتوقف، في الوقت المعني، على سعر الفائدة.

إن الجزء الأخير من رأسمال المصرفي يتألف آخراً، من الاحتياطي النقدي من الذهب والأوراق النقدية المصرفية. أما الودائع فتكون تحت تصرف المودعين في كل لحظة ما لم تكن مقيّدة لفترة زمنية طويلة بهذه الدرجة أو تلك بموجب تعاقد. وتجد هذه الودائع نفسها في حالة تقلبات دائمة. ولكن إذ يسحب هذا من الودائع، يقوم آخر بالإيداع، بحيث أن المقدار الوسطي قليلاً ما يتغير في فترات الجريان الاعتيادي للأعمال.

إن الأرصدة الاحتياطية الموجودة في المصارف، في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي المتطور، تعبّر دوماً، في المتوسط، عن حجم النقد الماثل بهيئة كنز، ويتألف جزء من هذا الكنز، بدوره، من أوراق نقدية، محض حوالات على الذهب، ولكنها لا تملك قيمة ذاتية أبداً. إن الشطر الأعظم من رأسمال المصرفي هو، على هذا الأساس، رأسمال خيالي بالكامل ويتألف من مطالبات بديون (كمبيالات)، وسندات دولة (تمثل رأسمالاً سابقاً)، وأسهم (حوالات على إيراد مقبل). وينبغي ألّا يغرب عن البال أن القيمة النقدية لرأس المال الذي تمثله هذه السندات الموجودة في الخزائن الحديدية للمصرفي، هي

قيمة خيالية تماماً حتى في حالة ما إذا كانت تتمثل في حوالات على إيراد مضمون (كما هو الحال مع سندات الدولة) أو سندات ملكية في رأسمال فعلي (كما بالنسبة للأسهم)، وأن هذه القيمة النقدية تنتظم بصورة مستقلة عن قيمة رأس المال الفعلي، الذي تمثله هذه السندات بصورة جزئية في الأقل؛ وإذا كانت تمثل محض إدعاءات بإيراد وليس رأسمالاً، فإن المطالبة بالإيراد نفسه يجد التعبير عنه في رأسمال نقدي خيالي متغير أبداً. يضاف إلى ذلك أن رأس المال الخيالي هذا، لا يمثل للمصرفي، في الجانب الأكبر منه، رأسمال المصرفي ذاته، بل رأسمال الجمهور، المودع عنده بفائدة أم بدونها.

إن الودائع تجري بالنقد دوماً، ذهباً أو أوراقاً نقدية مصرفية، أو بحوالات عليها. وباستثناء الرصيد الاحتياطي الذي يتقلص أو يتوسع تبعاً لمتطلبات التداول الفعلي، فإن هذه الودائع توجد في الواقع العملي، من جهة، في أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجار، الذين تُحسم كمبيالاتهم وتقدّم إليهم التسليفات بهذه الودائع، وتوجد، من جهة [488] أخرى، في أيدي المتاجرين بالسندات (سماسرة البورصة) أو في أيدي الأشخاص الذين باعوا سنداتهم، أو في أيدي الحكومة (في حالة إصدار سندات الخزينة وأخذ قروض جديدة). وتلعب الودائع ذاتها دوراً مزدوجاً. فمن جهة، يجري إقراضها، كما بيّنا آنفاً، كرأسمال حامل للفائدة ولا تعود ماثلة في خزائن المصارف، بل تظهر فقط في دفاترها كرصيد لحساب المودعين. ومن جهة أخرى، تقتصر على كونها مجرد تسجيلات في الدفاتر لأن تسوية الادعاءات المتبادلة للمودعين تُسوى بالشيكات المسحوبة على رصيد ودائعهم فتلغي بعضها بعضاً؛ ولا أهمية بتاتاً بهذا الخصوص إنْ كانت الودائع عند المصرفي الواحد نفسه، الذي يسوي الحسابات المختلفة، أو إنْ كانت مودعة في مصارف عديدة، تتبادل الشيكات ولا تدفع سوى الفرق.

وبتطور رأس المال الحامل للفائدة، ونظام الائتمان يظهر كل رأسمال مضاعفاً مثنى وثلاثاً أحياناً، من خلال الطرق المختلفة التي يظهر بها رأس المال الواحد نفسه، أو ظهور المطالبة بالدين الواحد ذاته بأشكال مختلفة وفي أيادٍ مختلفة[3]. إن الشطر الأعظم

(3) [إن هذه المضاعفة لرأس المال مثنى وثلاثاً قد تطورت إلى أبعد من ذلك في السنوات الأخيرة؛ وعلى سبيل المثال من خلال التروستات المالية التي تحتل عموداً خاصاً بها في نشرة بورصة لندن. إذ يجري إنشاء شركة لشراء صنف معين من السندات المولّدة للفائدة، كأن تكون مثلاً سندات دولة أجنبية، سندات دين بلدية إنكليزية أو سندات حكومية أميركية، أسهم سكك الحديد، إلخ. ويتم جمع رأس المال، الذي يبلغ مليوني جنيه مثلاً، عبر اكتتاب على الأسهم؛ ويشتري مجلس الإدارة القيم المقصودة، أو يضارب بها بفعالية أكبر أو أقل، وتوزع عائدات الفائدة

من «رأس المال النقدي» هذا، هو خيالي تماماً. وإن سائر الودائع، باستثناء الرصيد [489] الاحتياطي، لا تزيد عن دَين على المصرفي، ولكن لا وجود لها في الإيداع قط. وبمقدار ما تخدم في أعمال التحويل، فإنها تقوم بوظيفة رأسمال بالنسبة إلى المصرفيين، بعد أن أقرضوها. ويصفّي المصرفيون فيما بينهم هذه الحوالات المتبادلة عن ودائع لا وجود لها، عبر طرح هذه الديون من بعضها البعض.

بخصوص الدور الذي يلعبه رأس المال في إقراض النقد، يقول آدم سميث ما يلي:

«وحتى في مجال إقراض النقد، يلعب النقد دوراً شبيهاً بدور شهادة تُنقل بواسطتها رؤوس الأموال، التي لا تجد استخداماً لها، من يد إلى أخرى. ويمكن لرؤوس الأموال هذه أن تزيد من حيث مقدارها إلى حد لا نهاية له تقريباً، عن مبلغ النقد الذي يخدم أداة لنقلها؛ فالقطع النقدية ذاتها تخدم، بصورة متعاقبة، في العديد من القروض المختلفة، وكذلك في العديد من أعمال البيع المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن آ يُقرِض س 1000 جنيه، فيشتري بها س في الحال سلعاً بـ 1000 جنيه من ب. ولما كان ب نفسه لا يجد مجالاً لاستخدام نقده، فإنه يُقرِض هذه القطع النقدية نفسها إلى ص، ويشتري ص على الفور سلعاً من ج بمقدار 1000 جنيه. ويقوم ج بالطريقة نفسها وللسبب ذاته بإقراض نقده إلى ع، الذي يشتري بها سلعاً من د. وبذا يمكن لقطع الذهب أو الأوراق النقدية نفسها أن تخدم في ظرف أيام قلائل، وسيطاً في 3 قروض مختلفة و3 عمليات شراء مختلفة، قيمة كل واحدة منها تساوي

= السنوية كأرباح أسهم على حامليها، بعد اقتطاع التكاليف. زدْ على ذلك، أن بعض الشركات المساهمة دأبت على تقسيم الأسهم الاعتيادية إلى صنفين، الأسهم المفضلة [preferred]، والأسهم المؤجلة [deferred]. وتحمل الأسهم المفضلة فائدة ثابتة تبلغ 5% مثلاً، شريطة أن يسمح الربح الكلّي بذلك، وإذا بقي بعد ذلك فائض من الربح فيوزع على الأسهم المؤجلة. وبهذه الطريقة ينفصل التوظيف «الراسخ» لرأس المال في الأسهم المفضلة، بهذا القدر أو ذاك، عن المضاربة الفعلية في الأسهم المؤجلة. ولما كانت بعض المؤسسات الكبيرة تحجم عن اتباع هذه الموضة الجديدة، فقد جرى اللجوء إلى إنشاء شركات جديدة توظف مليوناً أو بضعة ملايين جنيه في أسهم هذه المؤسسات، لتقوم بإصدار أسهم جديدة توازي القيمة الاسمية للأسهم المشتراة، ولكن نصفها مؤلف من أسهم مفضلة ونصفها الآخر من أسهم مؤجلة. وفي مثل هذه الحالات تتم مضاعفة الأسهم الأصلية، لأنها تؤلف أساساً للإصدار الجديد من الأسهم. ف. إنجلز].

كامل مبلغ هذه القطع الذهبية. لكن مالكي النقود آ، ب، ج لا يعطون إلى المُقترِضين الثلاثة س، ص، ع، سوى القدرة على القيام بهذه المشتريات. وفي هذه القدرة تكمن قيمة ومنفعة هذه القروض. إن رأس المال الذي أقرضه الرأسماليون الثلاثة يساوي قيمة السلع التي يمكن شراؤها به، وهو يبلغ ثلاثة أمثال قيمة النقد التي يتم بها الشراء. مع ذلك، فإن هذه القروض جميعاً يمكن أن تكون مضمونة تماماً، نظراً لأن السلع التي اشتراها المدينون بالنقد المُقترَض تُستخدم بحيث تجلب، مع مرّ الزمن، قيمة مماثلة ذهباً أو أوراقاً نقدية، إضافة إلى ربح. ومثلما أن قطع النقد نفسها يمكن أن تخدم كوسيلة لقروض مختلفة تتجاوز 3 أمثال قيمتها، بل حتى 30 مثلاً، فإنها يمكن، على النحو ذاته، أن تخدم، على التعاقب، كوسيلة لتسديد هذه القروض». ([آدم سميث، بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم،] الكتاب الثاني، الفصل الرابع، طبعة أبردين، لندن، 1848، ص236]).

([A. Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation,* Aberdeen, London, 1848, p.236]).

ولما كانت قطع النقد ذاتها تستطيع أن تحقق عدة عمليات شراء مختلفة، تبعاً لسرعة تداولها، فإنها تستطيع أيضاً أن تقوم بعدة قروض مختلفة، ذلك لأن عمليات الشراء تحوّل قطع النقد من يد إلى يد أخرى، والقرض ليس سوى نقل قطع النقد من يد إلى أخرى، من دون توسط أي شراء. إن النقد يمثّل، بالنسبة إلى أي بائع، شكلاً مُحَوَّلاً لسلعه؛ واليوم، حيث تتخذ كل قيمة شكل قيمة ـ رأسمال، فإن هذا النقد يمثل، في مختلف القروض، رؤوس أموال مختلفة، بالتتابع، وما هذا إلّا تعبير آخر عن قولنا [490] السابق بأنه يمكن للنقد أن يحقق مختلف القيم السلعية بالتتابع. ويخدم النقد، في الوقت نفسه، كوسيلة تداول، يجري بواسطتها نقل رأسمال شيئي من يد إلى أخرى. أما في حالة الاقراض، فإن النقد لا ينتقل من يد إلى أخرى باعتباره وسيلة تداول. فطالما بقي في يد المُقرِض، فإنه لا يكون وسيلة تداول بين يديه، بل شكل الوجود المتعين لقيمة رأسماله. وهو ينقله كقرض إلى طرف ثالث في هذا الشكل بالذات. ولو أقرض آ النقد إلى ب وأقرضه ب إلى ج، من دون توسط أعمال شراء، فإن هذا المبلغ من النقد لا يمثّل في هذه الحالة 3 رؤوس أموال، بل رأسمالاً واحداً، إنه يمثل قيمة ـ رأسمال واحدة. إن عدد رؤوس الأموال التي يمثّلها النقد فعلاً يتوقف على عدد المرات التي يؤدي فيها وظيفة شكل قيمة مختلف رؤوس الأموال السلعية.

وما يقوله آدم سميث عن القروض عموماً، ينطبق على الودائع، فما هذه الأخيرة سوى

اسم خاص يُطلق على القروض التي يقدمها الجمهور إلى المصرفي. ويمكن لقطع النقد نفسها أن تخدم كأداة لأي عدد ممكن من الودائع.

«إنها لحقيقة لا جدال فيها، أن الـ 1000 جنيه التي تودعونها اليوم عند آ، يمكن أن تُسحب ثانية في الغد لتؤلف إيداعاً عند ب. وقد يأخذها ب بعد غد، ليودعها عند ج، وهكذا إلى ما لا نهاية. وعليه، يمكن لهذه الـ 1000 جنيه نفسها من النقد، عبر سلسلة من التحويلات، أن تتضاعف إلى مقدار من الودائع لامتناه بصورة مطلقة. لذا، فمن الجائز أن $\frac{9}{10}$ سائر الودائع في إنكلترا لا توجد إلّا بشكل مدونات معينة في دفاتر المصرفيين... وهكذا ففي اسكتلندا، على سبيل المثال، حيث النقد الموجود في التداول لا يزيد أبداً عن 3 ملايين جنيه، تؤلف الودائع 27 مليوناً. وما لم يحدث تزاحم عام على المصارف لسحب الودائع، يمكن للألف جنيه نفسها، أثناء تجوالها ذهاباً وإياباً، أن تغطي بالسهولة نفسها مبلغاً مماثلاً لا حدود له. وبما أن الألف جنيه نفسها التي أسدّد بها دَيني اليوم لتاجر، تسدّد في الغد دَين هذا الأخير لتاجر آخر، وتسدّد بعد غدٍ دَين هذا التاجر للمصرف، وهلمجرا، بلا نهاية، فإن الألف جنيه نفسها تستطيع أن تنتقل من يد إلى يد ومن مصرف إلى مصرف، وأن تغطي أي مقدار من الودائع قابل للتصور». (مراجعة نظرية العملة الجارية، إلخ، [إدنبرة، 1854]، ص 62 ـ 63).
(*The Currency Theory Reviewed* etc., [Edinburgh , 1854], p. 62-63).

ومثلما أن كل شيء في نظام الائتمان هذا يتضاعف مثنى وثلاثاً ليتحول بذلك إلى نسيج خيال محض، كذلك الحال مع «الرصيد الاحتياطي»، الذي يأمل أن يمسك فيه المرء آخر المطاف شيئاً ملموساً.

فلنستمع ثانية إلى السيد موريس، حاكم بنك إنكلترا:

«إن الأرصدة الاحتياطية للمصارف الخاصة محفوظة لدى بنك إنكلترا في شكل ودائع. في البداية يبدو أن تسرّب الذهب يقتصر على بنك إنكلترا؛ ولكنه يؤثر في واقع الأمر بالمثل على احتياطيات المصارف الأخرى، لأن ذلك معناه تسرب جزء من الاحتياطيات التي نحتفظ بها في بنكنا. وعليه، فإنه سيؤثر التأثير نفسه على احتياطيات سائر المصارف [491] الريفية». (تقرير: الكساد التجاري ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ [رقم 3639 ـ 3642]. (*Commercial Distress 1847-1848* [*No. 3639-3642*]).

وعليه، فالأرصدة الاحتياطية تنحلّ في الواقع، آخر المطاف، إلى الرصيد الاحتياطي

لبنك إنكلترا[4]. بيد أن لهذا الرصيد الاحتياطي، بدوره، وجوده المزدوج. فالرصيد

(4) [إن المعطيات الرسمية التالية المأخوذة عن صحيفة ديلي نيوز *Daily News* في 15 كانون الأول/ديسمبر 1892 بخصوص الاحتياطيات المصرفية لأكبر 15 مصرفاً لندنياً في تشرين الثاني/نوفمبر 1892، تبين إلى أي مدى اتسعت هذه الممارسة.

اسم المصرف	المستحقات (جنيه)	احتياطي نقدي (جنيه)	نسبة الاحتياطي النقدي (بالنسبة المئوية)
سيتي City (مدينة المال والأعمال ـ لندن)	9,317,629	746,551	8.01
ـ العاصمة والمحافظات Capital and Counties	11,392,744	1,307,483	11.47
إمبريال Imperial	3,987,400	447,157	11.22
لويدز Loyds	23,800,937	2,966,806	12.46
ـ لندن وويستمنستر London and Westminster	24,671,559	3,818,885	15.50
لندن والجنوب الغربي London and S. Western	5,570,268	812,353	14.58
لندن المساهم London Joint Stock	12,127,993	1,288,977	10.62
لندن والميدلاند London and Midland	8,814,499	1,127,280	12.79
لندن والمقاطعة London and County	37,111,035	3,600,374	9.70
ناشيونال (الوطني) National	11,163,829	1,426,225	12.77
ناشيونال الريفي National Provincial	41,907,384	4,614,780	11,01
بارز والیانس Parrs and the Alliance	12,794,489	1,532,707	11,98
بريسكوت وشركاه Prescott and Co	4,041,058	538,517	13,07
اتحاد لندن Union of London	15,502,618	2,300,084	14 . 84
وليامز، ديكون، ومانشستر وشركاه Williams, Deacon, and Manchester and Co.	10,452,381	1,317,628	12 . 60
المجموع	232,655,823	27,845,807	11.97

من هذا الاحتياطي البالغ 28 مليوناً على وجه التقريب، هناك على الأقل 25 مليوناً مودعة في بنك إنكلترا، وهناك في أقصى الأحوال 3 ملايين من النقد الفعلي في خزائن الخمسة عشر مصرفاً. بيد أن احتياطي النقد الفعلي لدى قسم الشؤون المصرفية في بنك إنكلترا لم يبلغ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1892، ولو مرة واحدة، 16 مليوناً!. ف. إنجلز].

الاحتياطي في قسم الشؤون المصرفية (Banking department) يساوي الفائض الذي ترتديه الأوراق النقدية المصرفيّة التي يحقّ للبنك إصدارها على الأوراق النقدية المصرفية الماثلة في التداول. إن الحدّ الأعلى الذي أقره القانون لإصدار الأوراق النقدية المصرفية = 14 مليوناً (لا تحتاج إلى تغطية من الاحتياطي المعدني؛ ويمثل هذا تقريباً مقدار ما تدين به الدولة إلى البنك) زائداً مقدار خزين المعادن الثمينة في البنك. وحين يصبح هذا الخزين = 14 مليون جنيه استرليني، يحق للبنك أن يصدر 28 مليون جنيه استرليني من الأوراق النقدية المصرفية، وإذا كانت 20 مليوناً من هذه قيد التداول فإن الرصيد الاحتياطي في قسم الشؤون المصرفية (Banking department) = 8 ملايين. وتمثّل هذه الملايين الثمانية من الأوراق النقدية المصرفية رأس المال المصرفي القانوني الذي يمكن [492] للبنك أن يتصرف به، والذي يشكّل، في الوقت عينه، الرصيد الاحتياطي لودائعه. فإنْ طرأ الآن تسرّب للذهب ينخفض من جرائه الخزين المعدني بمقدار 6 ملايين ـ ونظراً لذلك يجب محو مقدار مماثل من الأوراق النقدية المصرفية ـ هبط احتياطي قسم الشؤون المصرفية من 8 ملايين إلى مليونين. ومن جهة سيرفع البنك سعر فائدته Banking department كثيراً، ومن جهة أخرى سينخفض الرصيد الاحتياطي الذي يغطي ودائع المصارف والمودعين الآخرين انخفاضاً كبيراً. وفي عام 1857 هدّدت أكبر أربعة مصارف مساهمة في لندن بسحب ودائعها من بنك إنكلترا، مما يؤدي إلى إفلاس قسم الشؤون المصرفية ما لم يضمن البنك مرسوماً حكومياً يعلّق مفعول قانون المصارف لعام 1844[(5)]. وهكذا يمكن لقسم الشؤون المصرفية أن يفلس، كما حصل عام 1847، في حين أن الملايين الكثيرة (مثلاً: حوالى 8 ملايين في عام 1847) تهجع في قسم الإصدار، كضمانة لقابلية تحويل الأوراق النقدية المتداولة. ولكن ذلك خيالي هو الآخر.

> «إن الشطر الأعظم من الودائع، التي لا يوجد لدى المصرفيين أنفسهم أي طلب مباشر عليها، يذهب إلى أيدي bill-brokers» (حرفياً: سماسرة كمبيالات، وهم في الواقع أنصاف مصرفيين) «الذين يقدمون للمصرفي، مقابل ذلك، بمثابة ضمانة عن السلفة، كمبيالات تجارية سبق لهم أن

(5) [إن تعليق مفعول قانون المصارف لعام 1844 يتيح للبنك إصدار المقدار الذي يشاء من الأوراق النقدية المصرفية، من دون أي تغطية من الخزين الذهبي الموجود بحوزته، أي يتيح خلق أية كمية من رأس المال النقدي الورقي الصوري، واستخدامه لتقديم التسليفات إلى المصارف وسماسرة البورصة، ومن خلال هؤلاء وأولئك إلى التجار. ف. إنجلز].

حسموها لمختلف الأشخاص في لندن أو الريف. إن سمسار الكمبيالات (bill-broker) يتحمل إزاء المصرفي مسؤولية دفع النقد عند الطلب (money at call)» [وجوب الدفع نقداً عند الطلب]؛ «وقد بلغ هذا النوع من العمليات مبلغاً من السعة بحيث أن السيد نيف، الحاكم الحالي للبنك» [بنك إنكلترا] «يقول في شهادته: «نحن نعلم أن أحد السماسرة (broker) كان يملك 5 ملايين، ولدينا كل ما يدعو إلى الافتراض أن سمساراً آخر كان يملك ما بين 8 إلى 10 ملايين؛ وهناك سمسار كان يملك 4 ملايين، وثانٍ $3\frac{1}{2}$ ملايين، وثالث أكثر من 8 ملايين. إنني أقصد بذلك الودائع التي انتقلت إلى أيدي السماسرة»». (تقرير لجنة قانون المصارف، 1857/ 1858، ص 5، رقم 8).

(*Report of Committee on Bank Acts*, 1857/1858, p. V, No. 8).

«كان سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) في لندن يقومون بعملياتهم الضخمة من دون أن يكون لديهم أي احتياطي من النقد الملموس؛ وكانوا يعتمدون على موارد كمبيالاتهم التي يحلّ أجلها بالتدريج، أو، عند الاقتضاء، على إمكان الحصول على تسليفات من بنك إنكلترا لقاء إيداع الكمبيالات التي حسموها» [المرجع نفسه، ص 8، رقم 17]. - «توقفت شركتان من شركات السمسرة بالكمبيالات (bill-brokers) في لندن عن الدفع في عام 1847، ثم عادتا إلى مزاولة أعمالهما في وقت لاحق. ثم توقفتا عن الدفع ثانية في عام 1857. وكان المبلغ المتوجب على الشركة الأولى، يبلغ بأرقام تقريبية 2,683,000 جنيه استرليني عام 1847 بينما لم يكن رأسمالها يتجاوز 180 ألف جنيه استرليني؛ ووصل المبلغ المتوجب عليها عام 1857 إلى 5,300,000 جنيه استرليني، في حين لم يكن رأسمالها يزيد، على الأرجح، عن ربع ما كان عليه عام 1847. أما المبلغ المتوجب على الشركة الثانية فقد كان، في الحالتين، بين 3 إلى 4 ملايين، وكان رأسمال الشركة لا يزيد عن 45,000 جنيه استرليني» (المرجع نفسه، ص 21، رقم 52).

[493]

الفصل الثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. I

إن المسائل الصعبة الوحيدة في بحث نظام الائتمان التي سنعالجها توآً، تقوم في التالي:

أولاً: تراكم رأس المال النقدي بالمعنى الدقيق للكلمة. إلى أي مدى يكون هذا التراكم وإلى أي مدى لا يكون، مؤشراً على تراكم فعلي لرأس المال، أي تجديد الإنتاج على نطاق موسع؟ هل إن ما يُدعى فيض (وفرة Plethora) رأس المال، وهو تعبير لا يستخدم دائماً إلّا للإشارة إلى رأس المال الحامل للفائدة، أي رأس المال النقدي، هو مجرد أسلوب خاص في التعبير عن فيض الإنتاج الصناعي، أم أنه يؤلف ظاهرة خاصة إلى جانب هذا الفيض؟ هل إن هذه الوفرة، أو هذا العرض المفرط لرأس المال النقدي، يتوافق مع وجود كتل راكدة من النقد (سبائك، نقد ذهبي، أوراق نقدية مصرفية) بحيث يمكن اعتبار هذا الفيض في النقد الفعلي شكلاً لتجلّي ظاهرة الوفرة في رأسمال الإقراض؟

وثانياً: إلى أي حد تعبّر ندرة النقد، أي شحّة رأسمال الإقراض، عن شحّة في رأس المال الفعلي (رأس المال السلعي، ورأس المال الإنتاجي)، وإلى أي مدى تتوافق هذه، من جهة أخرى، مع شحّة في النقد بما هو عليه، أي شحّة في وسائل التداول؟

بما أننا درسنا، إلى الآن، الشكل المميز لتراكم رأس المال النقدي والثروة النقدية عموماً، فقد رأينا أن هذا الشكل للتراكم ينحصر في تراكم ادعاءات بملكية العمل. وإن تراكم رأس المال بشكل التزامات دَيْن الدولة لا يعني، كما اتضح، سوى تزايد طبقة من

دائني الدولة، يحظون بالحق في الاستيلاء على مبالغ معينة من مجموع الضرائب[6].

[494] وعبر واقع أنه يمكن حتى لتراكم الديون أن يظهر بمثابة تراكم رأسمال، يتكشف بكل جلاء ذلك التشويه الذي يلاحظ في نظام الائتمان. إن سندات الديون هذه، التي أُصدرت لتمثل رأس المال الأصلي المُقرَض الذي أُنفق منذ أمد بعيد، إن هذه النسخ الورقية المكررة عن رأس المال المبدَّد تقوم بالنسبة إلى مالكيها بوظيفة رأسمال بالحدود التي تُعتبر فيها سلعة قابلة للبيع، وبالتالي يمكن إعادة تحويلها إلى رأسمال.

إن صكوك الملكية في المشاريع العامة، وسكك الحديد، والمناجم، إلخ، هي في الواقع، كما رأينا من قبل، سندات في رأسمال فعلي. إلّا أنها لا تتيح إمكانية السيطرة على رأس المال هذا. إذ لا يمكن سحب شيء منه. فلا تعطي صكوك الملكية هذه سوى الحق القانوني في الحصول على جزء من فائض القيمة الذي سيجري الاستيلاء عليه. بيد أن هذه السندات تصبح مع ذلك، نسخاً ورقية عن رأس المال الفعلي، وتجري الأمور هنا كما لو أن بوليصة شحن تكتسب قيمة إلى جانب شحنة السلع وبصورة متزامنة معها. إنها تصبح ممثلاً اسمياً لرؤوس أموال غير موجودة. ذلك لأن رأس المال الفعلي يوجد بجوارها، جنباً إلى جنب، ولا ينتقل بالطبع إلى يد أخرى عند تبدل مالكي هذه النسخ الورقية. وهي تكتسي شكل رأسمال حامل للفائدة، ليس لأنها تضمن إيراداً معيناً فحسب، بل أيضاً لأن بالوسع استعادة النقد عن طريق بيعها كقيم ـ رأسمال. وبمقدار ما يعبّر تراكم هذه السندات عن تراكم في سكك الحديد والمناجم والسفن البخارية، إلخ، فإنه يعبّر عن توسيع عملية تجديد الإنتاج الفعلية، تماماً مثلما أن اتساع جداول الضرائب على الملكية المنقولة مثلاً يبيّن تنامي هذه الثروة المنقولة ذاتها. ولما كانت نسخاً ورقية، أي سلعاً قابلة للمتاجرة وبالتالي تمضي في التداول كقيم ـ رأسمال، فإنها خيالية،

---

(6) «إن سندات الدولة ليست أكثر من رأسمال وهمي، يمثل جزءاً من الإيراد السنوي مخصصاً لدفع الدين. فقد جرى إنفاق رأسمال ذي حجم مساوٍ؛ وهو الذي حدّد مبلغ القرض، ولكن سندات الدولة لا تمثل رأس المال هذا، إذ لا وجود له بتاتاً. وفي غضون ذلك ينبغي خلق ثروات جديدة من عمل الصناعة؛ وإن جزءاً من هذه الثروات يخصص كل سنة سلفاً، لأولئك الذين أقرضوا هذه الثروات التي بُدّدت؛ ويؤخذ هذا الجزء عن طريق الضرائب، من منتجي الثروة، ليُعطى إلى دائني الدولة، واستناداً إلى التناسب المعتاد بين رأس المال والفائدة في بلد معين، يُفترض وجود رأسمال وهمي بحجم معين يضارع حجم رأس المال ذاك الذي يمكن أن يولّد الريع السنوي الذي يتلقاه الدائنون». (سيسموندي، المبادىء الجديدة [للاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، باريس، 1827]، الجزء الثاني، ص 229-230. *(Sismondi, Nouveaux principes* [d'économie politique, 2ème édition, Paris, 1827], T. II, p. 229-230)

ويمكن لمقدار قيمتها أن يهبط أو يرتفع بصورة مستقلة تماماً عن حركة قيمة رأس المال الفعلي الذي تؤلف هي صكوك تملّك حقوقية فيه. وإن لمقدار قيمتها، أي سعرها في البورصة، بالضرورة ميلاً إلى الارتفاع عند هبوط سعر الفائدة، لأن هذا الهبوط، بصرف النظر عن الحركة المميزة لرأس المال النقدي، ليس سوى مجرد نتيجة لميل معدل الربح إلى الهبوط. وهكذا، فبحكم هذا السبب وحده ومع تطور الإنتاج الرأسمالي، تزداد هذه الثروة المتخيلة من جراء نمو قيمة كل جزء من أجزائها ذات القيمة الاسمية الأصلية [495] المحددة[7].

إن المكاسب والخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صكوك الملكية هذه، وتمركزها في أيدي ملوك سكك الحديد وما إلى ذلك، تغدو، بطبيعة الأشياء، أكثر فأكثر ثمرة المقامرة، التي تظهر الآن، بدلاً من العمل بوصفه الطريقة الأصلية لكسب الملكية الرأسمالية، كما تحلّ محل العنف المباشر. إن هذا النوع من الثروة النقدية الوهمية لا يؤلف جزءاً هاماً من الثروة النقدية للأفراد الخاصين فحسب، بل من رأسمال المصرفيين أيضاً، كما بيّنا من قبل.

ويمكن للمرء ـ ونشير إلى ذلك بغية تسوية هذه المسألة بسرعة ـ أن يقول إن تراكم رأس المال النقدي يعني أيضاً تراكم الثروة في أيدي المصرفيين (مُقرِضي النقد بمهنتهم) باعتبارهم وسطاء بين الرأسماليين النقديين الخاصين، من هنا، والدولة والبلديات والمقترضين المنخرطين في الإنتاج، من هناك؛ لأن كامل التوسع الهائل لنظام الائتمان، والائتمان الإجمالي عموماً، إنما يستغله هؤلاء المصرفيون كما لو كان رأسمالهم الخاص. ويملك هؤلاء الفتيان رأس المال والإيرادات في شكل نقدي على الدوام أو في شكل مطالب مباشرة على النقد. إن تراكم ثروة هؤلاء المصرفيين يمكن أن يمضي في اتجاه يختلف كثيراً عن مجرى التراكم الفعلي، ولكن ذلك يبرهن، على أية حال، أنهم يستولون على جزء كبير من هذا الأخير.

---

(7) إن جزءاً من رأس المال النقدي المتراكم المكرّس للإقراض ليس في الواقع سوى التعبير عن رأس المال الصناعي. فمثلاً، حين وظفت إنكلترا، عام 1857، ثمانين مليون جنيه استرليني في سكك الحديد الأميركية وغيرها من المشاريع، فقد جرى ذلك، بصورة تامة على وجه التقريب، عن طريق تصدير السلع الإنكليزية التي لم يكن على الاميركيين أن يدفعوا مقابلها شيئاً. وقد سحب المصدرون الإنكليز كمبيالات بهذه السلع على أميركا، واشتراها مكتتبو الأسهم الإنكليز، وأرسلوها إلى أميركا لدفع ثمن الأسهم.

لنعد إلى هذه المسألة في حدود أضيق. إن سندات الدولة، شأن الأسهم وبقية أنواع السندات المالية، هي مجالات لتوظيف رأس المال القابل للإقراض، أي رأس المال المكرَّس لتوليد فائدة. إنها أشكال لإقراض رأس المال هذا. ولكنها ليست، هي ذاتها، رأسمال الإقراض الموظف فيها. من ناحية أخرى، وبحدود ما يلعب الائتمان دوراً مباشراً في عملية تجديد الإنتاج، ينبغي أن نعتبر أن ما يحتاجه الصناعي أو التاجر حين يود أن يحسم كمبيالة أو يأخذ قرضاً، لا يتمثل في الأسهم ولا في سندات الدولة. فالنقد هو مبتغاه. وهو يرهن أو يبيع هذه السندات، حين لا يجد سبيلاً آخر للحصول على النقد. وإن تراكم رأسمال الإقراض هذا عينه، هو ما نقصده هنا، بخاصة تراكم [496] رأس المال النقدي القابل للإقراض. ولا نتحدث هنا عن إقراض البيوت والآلات أو غير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي. كما لا نتحدث عن التسليفات التي يقدمها الصناعيون والتجار لبعضهم البعض على صورة سلع في نطاق عملية تجديد الإنتاج، رغم أنه يتعين علينا أن نبحث هذه النقطة مسبقاً عن كثب، فنحن نتحدث حصراً عن القروض النقدية التي يقدمها المصرفيون، كوسطاء، إلى الصناعيين والتجار.

* * *

دعونا نحلل أولاً الائتمان التجاري، أي الائتمان الذي يقدمه الرأسماليون المنخرطون في عملية تجديد الإنتاج إلى بعضهم البعض. إن هذا يؤلف قاعدة نظام الائتمان. وهو يتمثل في الكمبيالة، سند الديون الذي يحمل أَجَلاً محدداً للتسديد، وثيقة دفع مؤجل (document of deferred payment). إن كل واحد يعطي ائتماناً بهذه اليد ويتسلّم ائتماناً باليد الأخرى. دعونا نغفل الائتمان المصرفي، بادىء الأمر، فهو يؤلف لحظة أخرى تماماً، لحظة مختلفة جوهرياً. وبمقدار ما تُتداول هذه الكمبيالات بين التجار أنفسهم بوصفها وسيلة دفع، عن طريق تجييرها من طرف إلى آخر، من دون توسط الحسم، فلا يجري سوى نقل استحقاق الديون من آ إلى ب، الأمر الذي لا يغيّر من الصلات شيئاً. فثمة شخص يحلّ محلّ آخر، لا غير. ويمكن أن يتم تسديد الديون حتى في هذه الحالة من دون تدخّل النقد. إن على الغازل آ، مثلاً، أن يدفع كمبيالة إلى سمسار القطن ب، وهذا إلى المستورد ج. وإذا كان ج يقوم في نفس الوقت بتصدير الغزول، وهذا ما يحدث كثيراً، فإن بوسعه أن يشتري الغزول من آ لقاء كمبيالة، ويمكن للغازل آ أن يسدد دينه للسمسار ب بكمبيالة هذا الأخير نفسه، التي تلقاها آ من ج كمدفوعات، ولن يكون هناك في أقصى الأحوال سوى باقي رصيد يتعين دفعه بالنقد. وعليه فإن نتيجة هذه

الصفقة تقتصر على مبادلة القطن والغزول. فالمصدّر لا يمثل سوى الغازل، وسمسار القطن لا يمثل سوى زارع القطن.

ولكن تنبغي الإشارة الآن إلى نقطتين بصدد دورة هذا الائتمان التجاري الصرف:

أولاً ـ إن تسوية استحقاقات الديون المتبادلة هذه تتوقف على عودة تدفق رأس المال، أي تتوقف على الفعل (س ـ ن)، الذي جرى تأجيله لا أكثر. وإذا كان الغازل قد تلقى كمبيالة من صناعي المنتوجات القطنية، فباستطاعة الصناعي أن يدفع إذا ما تسنى له، قبل حلول أجل الدفع، بيع المنتوجات القطنية الموجودة في السوق. وإذا كان مضارب الحبوب قد سحب كمبيالة على وكيله، فبإمكان الوكيل أن يدفع النقد إذا ما تسنى له بيع الحبوب خلال ذلك، بموجب السعر المتوقع. تعتمد هذه المدفوعات، إذن، على سلاسة [497] تجديد الإنتاج، أي عملية الإنتاج وعملية الاستهلاك. ولكن لما كان الائتمان يتسم بطابع متبادل، فإن القدرة على الدفع عند الواحد تتوقف في نفس الوقت على قدرة الآخر على الدفع؛ ويمكن لصاحب الكمبيالة، حين يحرّر كمبيالته أن يعتمد إما على عودة تدفق رأس المال في مشروعه الخاص بالذات، أو عودة تدفق رأس المال في مشروع طرف ثالث يتوجب عليه، في هذه الفترة، أن يسدّد كمبيالة إلى الأول. ولو صرفنا النظر عن انتظار عودة رأس المال، فإن الدفع لن يكون ممكناً إلّا عن طريق رأسمال احتياطي يتصرف به موقّع الكمبيالة للإيفاء بالتزاماته في حالة تأخر عودة رأسماله.

ثانياً ـ إن نظام الائتمان هذا لا يلغي ضرورة الدفع النقدي الملموس. فأولاً، هناك قسط كبير من النفقات ينبغي أن يُدفع بنقد ملموس، مثل الأجور والضرائب، إلخ. لنفرض، مثلاً، أن ب الذي تلقى من ج كمبيالة عوضاً عن الدفع، يجب عليه أن يدفع، قبل حلول أجلها، كمبيالة مستحقة عليه إلى د، ولذلك ينبغي أن يكون لديه نقد ملموس. إن دورة تجديد إنتاج كاملة، كالتي افترضناها آنفاً، من زارع القطن إلى غازله، وبالعكس، ليست سوى استثناء؛ أما في الواقع فإن الدورة تنقطع، دوماً، في الكثير من المواضع. ولقد رأينا عند بحث عملية تجديد الإنتاج (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الثالث)(*)، أن منتجي رأس المال الثابت يتبادلون رأس المال الثابت جزئياً، فيما بينهم. لذلك يمكن للكمبيالات، بهذا القدر أو ذاك، أن تغطي بعضها بعضاً. والحال نفسه في الخط الصاعد للإنتاج، حيث يسحب تاجر القطن مثلاً كمبيالة على الغازل، والغازل على

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص 420 ـ 423، [الطبعة العربية، الفصل 20، VI، ص 475-479].

صناعي المنتوجات القطنية، وهذا الصناعي على المصدِّر، والمصدِّر على المستورد (من الجائز، على مستورد القطن ثانية). ولكن دورة الصفقات، أو استدارة سلسلة الاستحقاقات لغلق الدائرة، لا تحصل هنا. فاستحقاق الغازل على الناسج مثلاً لا تتم تسويته باستحقاق مورّد الفحم على صناعيّ الآلات؛ فليس لغازل القطن، في مشروعه، أي استحقاق مقابل على صناعيّ الآلات لأن منتوجه، الغزول، لا يدخل قط كعنصر في عملية تجديد إنتاج الآلات. وعليه، تنبغي تسوية مثل هذه الاستحقاقات بالنقد.

إن حدود هذا الائتمان التجاري، مأخوذة لذاتها، هي: 1) ثروة الصناعيين والتجار، أي سيطرتهم على رأسمال احتياطي في حال تأخر عودة تدفق رأس المال؛ 2) عودة تدفق رأس المال نفسها. ويمكن لهذه العودة أن تتأخر لبعض الوقت، أو أن أسعار [498] السلع قد تهبط في غضون ذلك، أو قد يتعذر فجأة بيع السلع من جراء ركود الأسواق. وكلما كان الأمد الزمني للكمبيالة أطول، توجب، أولاً، أن يكون رأس المال الاحتياطي أكبر، وزادت إمكانية تضاؤل وتأخر عودة التدفق بفعل هبوط الأسعار أو إغراق الأسواق. زدْ على ذلك أن ضمان العودة يتناقص، حيثما كانت الصفقة الأصلية مرهونة أكثر بالمضاربة على ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع. ولكن من الواضح مع ذلك أنه كلما تطورت قدرة إنتاجية العمل، واتسع بالتالي نطاق الإنتاج: 1) اتسعت الأسواق وازدادت ابتعاداً عن موضع الإنتاج، 2) لذا يتوجب تمديد الائتمان، وبالتالي 3) لا بد من أن تزداد هيمنة عنصر المضاربة، أكثر فأكثر، على الصفقات. إن الإنتاج واسع النطاق لأجل الأسواق النائية يُلقي بالمنتوج الإجمالي في مجال التجارة، ولكن من المستحيل أن تضاعف الأمة رأسمالها كيما يصبح التجار أنفسهم قادرين على أن يشتروا، برأسمالهم الخاص، مجموع المنتوج الوطني بكامله ليعيدوا بيعه ثانية. وعليه، لا غنى عن الائتمان في هذا المجال، فالائتمان يزداد، من ناحية نطاقه، بتزايد حجم قيمة الإنتاج ويتسع مداه الزمني بتزايد بُعْد أسواق التصريف. ويحصل هنا تأثير متبادل. فتطور عملية الإنتاج يوسع الائتمان، والائتمان بدوره يقود إلى اتساع العمليات الصناعية والتجارية.

لو عاينّا هذا الائتمان مفصولاً عن الائتمان المصرفي، فمن الواضح أنه يتنامى تبعاً لسعة رأس المال الصناعي ذاته. إن رأسمال الإقراض ورأس المال الصناعي متطابقان هنا؛ فرؤوس الأموال المُقرضَة هي رؤوس أموال سلعية مكرسة إما للاستهلاك الفردي النهائي، أو للتعويض عن العناصر الثابتة من رأس المال الإنتاجي. إن ما يظهر هنا بوصفه رأسمال إقراض، هو على الدوام رأسمال ماثل في طور محدّد من عملية تجديد الإنتاج، ولكنه يتنقل من يد إلى يد عن طريق الشراء والبيع علماً أن المُعادِل لا يُدفَع

[من] الشاري إلّا في وقت لاحق، في ميعاد متفق عليه سلفاً. فمثلاً ينتقل القطن لقاء كمبيالة إلى يد الغازل، وتنتقل الغزول لقاء كمبيالة إلى يد صناعي المنتوجات القطنية، والمنتوجات القطنية لقاء كمبيالة إلى يد التاجر، ومنه لقاء كمبيالة أيضاً إلى يد المصدّر، ومن يد المصدّر لقاء كمبيالة إلى تاجر في الهند يقوم ببيعه ويشتري بذلك صبغ النيلة، وهلمجرا. ويتحول القطن أثناء تنقله هذا من يد إلى يد، إلى منتوجات قطنية، وتُنقل هذه المنتوجات، في آخر المطاف، إلى الهند وتُبادل بصبغ التيلة الذي ينقل إلى أوروبا حيث يدخل ثانية في عملية تجديد الإنتاج. إن الأطوار المختلفة من عملية تجديد الإنتاج تتحقق هنا بتوسط الائتمان، من دون أن يدفع الغازل نقداً عن القطن، وصناعي المنتوجات [499] القطنية عن الغزول، والتاجر عن المنتوجات القطنية، إلخ. وتجتاز السلعة ـ القطن، في الأفعال الأولى من العملية، مختلف أطوار الإنتاج، ويتم هذا الانتقال بتوسط الائتمان. ولكن ما إن يكتسب القطن، في الإنتاج، شكله النهائي كسلعة، حتى يذهب رأس المال السلعي نفسه إلى أيدي مختلف التجار، الذين يتولون نقله إلى السوق النائية، ويقوم آخِر هؤلاء ببيعه أخيراً، إلى المستهلك، وشراء سلعة أخرى عوضه، لتدخل إما في عملية الاستهلاك أو في عملية تجديد الإنتاج. إذن، ينبغي هنا التمييز بين مرحلتين: في الأولى، يتوسط الائتمان أطواراً فعلية متعاقبة في إنتاج صنف واحد بعينه، وفي الثانية لا يتوسط سوى انتقاله من يد تاجر إلى يد آخر، بما في ذلك النقل، أي يتحقق الفعل (س ـ ن). غير أن السلعة تظل ماثلة هنا، على الأقل، في فعل التداول، أي في أحد أطوار عملية تجديد الإنتاج.

وعليه، فإن ما يتم إقراضه هنا، ليس على الاطلاق رأسمالاً متعطلاً، بل رأسمال ينبغي أن يغيّر شكله وهو في يد مالكه، رأسمال موجود في شكل يمثّل، بالنسبة لمالكه، رأسمالاً سلعياً محضاً، رأسمال ينبغي أن يُعاد تحويله، أي ينبغي، بادىء الأمر، أن يحوّل، على الأقل، إلى نقد. وعليه، فإن الشيء الذي يتوسط الائتمان في حدوثه هو استحالات السلعة: ولا يقتصر ذلك على (س ـ ن) بل يتعداه إلى (ن ـ س) وعملية الإنتاج الفعلية. وإذا تركنا جانباً الائتمان المصرفي، فإن كثرة الائتمان في نطاق دورة تجديد الإنتاج لا تعني البتة أن هناك رأسمالاً كبيراً متعطلاً: معروضاً للإقراض وباحثاً عن توظيف مربح، بل تعني استخداماً لكمية كبيرة من رأس المال في عملية تجديد الإنتاج. وهكذا، يتوسط الائتمان هنا ما يلي: (1) بقدر تعلق الأمر بالرأسماليين الصناعيين، فإنه يتوسط انتقال رأس المال الصناعي من طور إلى آخر ويتوسط الربط بين مجالات الإنتاج المتقاربة والمتداخلة؛ (2) وبقدر تعلق الأمر بالتجار فإنه يتوسط شحن

السلع وانتقالها من يد إلى يد وصولاً إلى بيعها النهائي لقاء نقد أو مبادلتها بسلع أخرى.

إن الحد الأقصى للائتمان يعني هنا أقصى جهد لرأس المال الصناعي، أي أقصى بذل لقدرته على تجديد الإنتاج من دون اعتبار لحدود الاستهلاك. وإن الجهد الذي تبذله عملية تجديد الإنتاج نفسها يوسّع حدود الاستهلاك هذه؛ فمن جهة يؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك العمال والرأسماليين للإيرادات. ومن جهة أخرى يتطابق ذلك مع جهد الاستهلاك الإنتاجي.

[500] وطالما بقيت عملية تجديد الإنتاج متدفقة بلا انقطاع، وباتت عودة تدفق رأس المال بالتالي مضمونة، فإن هذا الائتمان يستمر ويتسع، ويرتكز اتساعه على اتساع عملية تجديد الإنتاج نفسها. ولكن حالما يطرأ ركود في أعقاب تأخر عودة التدفق، أو إغراق الأسواق، أو هبوط الأسعار، حتى ينشأ فيض في رأس المال الصناعي ولكن في شكل يتعذّر عليه فيه أن يؤدي وظائفه. فثمة كتل من رأس المال السلعي، ولكنها لا تجد تصريفاً. وثمة كتل من رأس المال الأساسي، ولكن القسم الأكبر منها متعطل بسبب ركود تجديد الإنتاج. ويتقلص الائتمان: 1) بسبب تعطل رأس المال هذا، أي بسبب توقفه في أحد أطوار تجديد إنتاجه لأنه لا يستطيع أن يكمل استحالته، 2) بسبب انهيار الثقة في تواصل عملية تجديد الإنتاج، 3) بسبب تناقص الطلب على هذا الائتمان التجاري. إن الغازل، الذي يقلص إنتاجه والذي يملك كتلة من الغزول البائرة في المستودع، لا يحتاج إلى شراء قطن على الائتمان. ولا يحتاج التاجر إلى شراء سلع على الائتمان، لأن لديه أصلاً أكثر مما ينبغي من هذه السلع.

وهكذا، إذا وقع اضطراب في هذا التوسع أو حتى في الجهد المعتاد لعملية تجديد الإنتاج، تولّدت شحّة في الائتمان؛ وغدا الحصول على السلع بالائتمان أصعب. وإن طلب الدفع نقداً والاحتراس من البيع بالائتمان يغدوان من الخصائص المميزة لذلك الطور من الدورة الصناعية الكبرى الذي يعقب الانهيار. فخلال الأزمة ذاتها، حيث يتوق الكلّ إلى البيع، ويعجز الكلّ عنه، وينبغي عليه مع ذلك أن يبيع كي يدفع، نجد أن كتلة رأس المال، ولا نعني رأس المال المتعطل الباحث عن توظيف، بل رأس المال المقيّد في عملية تجديد إنتاجه، تبلغ أكبر قدر عندما تبلغ شحّة الائتمان ذروتها القصوى (ولذلك يبلغ سعر الحسم في الائتمان المصرفي أقصاه). وفي هذه الأثناء يبقى رأس المال الموظّف في الواقع متعطلاً على نطاق هائل بسبب توقف عملية تجديد الإنتاج. فالمصانع تقف هامدة، والمواد الأولية تتكدس، والمنتوجات الناجزة تغرق سوق السلع. وعليه، ليس ثمة خطأ أكبر من أن يُعزى وضع كهذا إلى شحّة رأس المال الإنتاجي. ففي هذه

الفترة بالضبط ينشأ فيض في رأس المال الإنتاجي، جزئياً بالقياس إلى النطاق المعتاد ولكن المتقلص لتجديد الإنتاج في تلك اللحظة، وجزئياً بالقياس إلى الاستهلاك المتقلص.

لو تخيلنا أن المجتمع بأكمله يتألف من رأسماليين صناعيين وعمال مأجورين لا غير. ولو أهملنا، علاوة على ذلك، تقلّب الأسعار الذي يعيق التعويض عن أقسام كثيرة من رأس المال الكلّي بمعدلاتها الوسطية ما يفضي حتماً إلى ركود عام ذي طابع مؤقت بفعل الترابط العام لعملية تجديد الإنتاج، التي تتطور بخاصة بفضل الائتمان. ولو أهملنا أيضاً [501] المشاريع الصورية وصفقات المضاربة، التي يشجعها نظام الائتمان، عندئذٍ لا يمكن تفسير الأزمة إلّا باعتبارها ثمرة اختلال التناسب في الإنتاج في مختلف الفروع، وثمرة اختلال التناسب بين استهلاك الرأسماليين أنفسهم بالقياس إلى تراكمهم. ولكن التعويض عن رؤوس الأموال الموظّفة في الإنتاج يتوقف في هذه الحالة بصورة رئيسية على المقدرة الاستهلاكية للطبقات غير المنتجة، في حين أن المقدرة الاستهلاكية للعمال مقيدة بقوانين الأجور جزئياً، وجزئياً لكونهم لا يجدون عملاً إلّا إذا كان استخدامهم يدرّ الربح على طبقة الرأسماليين. ويبقى السبب النهائي لكل الأزمات الفعلية، على الدوام، فقر الجماهير ومحدودية استهلاكها في مواجهة اندفاع الإنتاج الرأسمالي إلى تطوير القوى المنتجة تطويراً لا يحدّه قيد سوى المقدرة الاستهلاكية المطلقة للمجتمع.

ولا يمكن الحديث عن وجود الشحّة الفعلية في رأس المال الإنتاجي، على الأقل بالنسبة إلى الأمم المتطورة رأسمالياً، إلّا في حالة سوء موسم حصاد بوجه عام، سواء في المواد الغذائية الرئيسية أم في المواد الأولية الرئيسية للصناعة.

ولكن يأتي الائتمان النقدي بالمعنى الدقيق لينضاف إلى هذا الائتمان التجاري. إن تسليفات الصناعيين والتجار لبعضهم البعض تندمج بالسلف النقدية التي يتلقونها من المصرفيين، مُقرِضي النقد. وعند حسم الكمبيالة تكون السلفة محض إسمية. إذ يبيع الصناعي منتوجه مقابل كمبيالة، ويحسم هذه الكمبيالة عند سمسار الكمبيالات (bill-broker). والواقع أن هذا الأخير لا يسلّف شيئاً غير ائتمان المصرفي الذي يتعامل معه والذي بدوره يسلّفه رأس المال النقدي الخاص بالمودعين عنده، ويتألف هؤلاء من الرأسماليين والتجار أنفسهم، وكذلك العمال (عن طريق صناديق التوفير)، إضافة إلى أصحاب الريع العقاري وبقية الطبقات غير المنتجة. على هذا النحو يتفادى كل فرد صناعي أو تاجر ضرورة الاحتفاظ برأسمال احتياطي كبير، مثلما يتفادى التبعية لعودة تدفق رأس المال الفعلية. من جـهة أخرى تزداد العملية برمتها تعقيداً، جزئياً من جراء

التلاعب بالكمبيالات، وجزئياً من جراء الصفقات السلعية التي تقتصر غايتها على مجرد اختلاق للكمبيالات، بحيث يمكن إسباغ مظهر مشروع رصين جداً يتصف بعودة تدفق رؤوس الأموال على مشروع يواصل وجوده بهدوء خلال وقت طويل حتى بعد أن لا يعود هذا التدفق بالفعل إلّا على حساب مُقرِضي نقود مخدوعين، جزئياً، وعلى حساب منتجين مخدوعين، جزئياً. لذا يبدو المشروع، دوماً، موفور العافية على نحو مفرط تقريباً، عشية [502] الانهيار مباشرة. وتقدم تقارير قانون المصارف *Reports on Bank Acts* لعام 1857 وعام 1858 خير برهان على ذلك، حيث نجد سائر مدراء المصارف والتجار، وباختصار كل المدعوين بصفتهم خبراء، وفي المقدمة منهم اللورد أوفرستون، يهنئون بعضهم بعضاً على تطور الأعمال الزاهر والسليم ـ وذلك قبل شهر واحد بالضبط من اندلاع أزمة آب/أغسطس 1857. ومما يثير الغرابة حقاً إن توك في مؤلفه تاريخ الأسعار *History of Prices*، يقع فريسة هذا الوهم، مرة أخرى، بوصفه مؤرخاً لكل أزمة. فالمشاريع تبدو زاهرة والأعمال دفاقة، حتى يحدث الانهيار على حين غرة.

* * *

دعونا نعود الآن إلى تراكم رأس المال النقدي.

ليس كل تزايد في رأس المال النقدي القابل للإقراض يعبّر عن تراكم فعلي لرأس المال أو اتساع في عملية تجديد الإنتاج. ويبرز هذا أوضح ما يبرز في ذلك الطور من الدورة الصناعية الكبرى الذي يعقب انصرام الأزمة مباشرة، عندما تكون كتل كبيرة من رأس المال القابل للإقراض عاطلة. ففي اللحظات التي تتقلص فيها عملية الإنتاج (تناقص الإنتاج في المناطق الصناعية الإنكليزية بمقدار الثلث عقب أزمة 1847) وتهبط أسعار السلع إلى أدنى نقطة وتُصاب روح الأعمال بالشلل، يسود مستوى متدن لسعر الفائدة، لكنه لا يعبّر في هذه الحالة عن شيء سوى تزايد رأس المال القابل للإقراض بفعل تقلّص وشلل رأس المال الصناعي بالتحديد. ومن الواضح بداهة، أن كمية وسائل التداول اللازمة تغدو أقل حين تنخفض أسعار السلع وتتناقص التعاملات ويتقلص رأس المال الموظف في الأجور، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى لا يلزم نقد إضافي لأداء وظيفة نقد عالمي بعد تصفية الديون الخارجية إما عبر تسرّب الذهب، جزئياً، أو بفعل الافلاسات، جزئياً؛ وأخيراً فإن سعة عمليات حسم الكمبيالات تتضاءل مع تضاؤل عدد هذه الكمبيالات ومقدارها العام. من هنا، فإن الطلب على رأس المال النقدي القابل

للإقراض، سواء كوسيلة تداول أم كوسيلة دفع (لا يدور الحديث بعد عن إنفاق جديد لرأس المال) يتناقص، مما يؤدي إلى حدوث وفرة نسبية فيه. ولكن عرض رأس المال النقدي القابل للإقراض يتنامى إيجابياً في مثل هذه الأوضاع، كما سنبين لاحقاً.

وهكذا، حصل بعد أزمة 1847 «تناقص في التعاملات ووفرة كبيرة في النقد». (تقرير الكساد التجاري ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ ـ الشهادة رقم ١٦٦٤. *Comm. Distress 1847-1848. Evidence No. 1664.*) وكان سعر الفائدة متدنياً للغاية بسبب «الانعدام التام تقريباً، للتجارة، والغياب التام، تقريباً، لإمكانية توظيف النقد» (المرجع نفسه، ص 45 [رقم 231]. شهادة هودجسون، مدير البنك الملكي في ليفربول). أما أية ترهات يختلق هؤلاء السادة (وهودجسون هو أفضلهم) لشرح الأمور، فذلك ما يمكن أن يراه المرء من العبارة التالية: [503]

> «نشأت الشحّة» (عام 1847) «عن تناقص فعلي في رأس المال النقدي في البلاد، تسببت فيه ضرورة الدفع بالذهب لما يُستورد من كل أنحاء العالم، في جانب، وتحويل رأس المال العائم (floating capital) إلى رأسمال أساسي، في جانب آخر» (المرجع نفسه، ص 63، [رقم 466]).

أما كيف يمكن أن يؤدي تحويل رأس المال الدائر إلى رأسمال أساسي إلى تناقص رأس المال النقدي في البلاد، فذلك ما لا يمكن فهمه إطلاقاً؛ لأنه، في سكك الحديد مثلاً، التي وُظف فيها رأس المال آنذاك بصورة رئيسية، لا يُستعمل الذهب أو الأوراق كمادة لبناء الجسور أو صنع القضبان، والنقد المدفوع لأسهم سكك الحديد، بقدر ما أُودع لشراء هذه الأسهم كان يؤدي وظيفته شأنه شأن كل نقد يودع في المصرف، بل أنه، كما بيّنا أعلاه، كان يزيد لبعض الوقت كمية رأس المال النقدي القابل للإقراض؛ وكان النقد يدور في البلاد كوسيلة شراء ووسيلة دفع، بقدر ما يتم إنفاقه فعلاً في أعمال البناء. ولم يكن رأس المال النقدي يتأثر بتحويل رأس المال الدائر إلى رأسمال أساسي إلّا بقدر ما يكون رأس المال الأساسي مادة غير قابلة للتصدير، بحيث لا يمكن الحصول، نظراً لاستحالة التصدير، على رأسمال متاح من عائدات المنتوجات المصدّرة إلى الخارج، أي عائدات بالنقد الملموس أو السبائك. ولكن مواد التصدير الإنكليزية آنذاك كانت، هي الأخرى، مكدّسة بكتل هائلة في مستودعات الأسواق الخارجية من دون أن تجد شارين. أما بالنسبة إلى تجار وصناعيي مانشستر وغيرها من الأماكن، الذين وظفوا جزءاً من رأس المال الاعتيادي لمؤسساتهم في أسهم سكك الحديد،

واضطروا لذلك إلى الاعتماد على رأسمال مُقتَرض لتسيير أعمالهم، فقد كان رأسمالهم العائم (floating capital) مقيداً بالفعل، وتوجب عليهم أن يتحملوا عواقب ذلك، ولكن ما كان الأمر ليختلف بشيء لو أنهم سحبوا رأس المال العائد لمؤسساتهم، ووظفوه في المناجم مثلاً، عوضاً عن سكك الحديد، علماً بأن منتوجات المناجم ذاتها هي رأسمال عائم، مثل الحديد والفحم والنحاس، إلخ. ـ وبالطبع فإن التناقص الفعلي في رأس المال النقدي المتاح، من جراء سوء الموسم الزراعي واستيراد الحبوب وتصدير الذهب، كان حدثاً لا شأن له بالنصب والاحتيال في سكك الحديد.

«لقد بدأت سائر البيوتات التجارية، على وجه التقريب، بتقليص أعمالها، إلى هذه الدرجة أو تلك، وتوظيف جزء من رأسمالها التجاري في سكك الحديد» [المرجع نفسه، ص 42]. ـ «إن هذه البيوتات التجارية إذ تُقرض سكك الحديد مثل هذه المبالغ الضخمة، اضطرت بدورها أن تأخذ من المصارف مقداراً كبيراً من رأس المال عن طريق حسم الكمبيالات بغية مواصلة أعمالها بهذه النقود» (هودجسون، المرجع نفسه، ص 67). «وفي مانشستر تكبد كثيرون خسائر هائلة بنتيجة المضاربة في سكك الحديد». (ر. غاردنر، الذي استشهدنا به في الكتاب الأول من رأس المال، الفصل الثالث عشر، 3، ج2، وفي مواضع أخرى. الشهادة رقم 4884، المرجع نفسه).

[504] لقد كان الفيض الهائل في السوق والتلاعب اللامحدود بتجارة سلع الهند الشرقية، من الأسباب الرئيسية في اندلاع أزمة 1847. ولكن كانت هناك ظروف أخرى أدت إلى انهيار البيوتات الثرية جداً في هذا الفرع:

«كانت لديها ثروات وفيرة، ولكنها لم تكن سائلة. فكامل رأسمالها كان موظفاً في أملاك عقارية في موريشيوس أو في مصانع صباغ النيلة والسكر. وبعد أن أخذت على عاتقها التزامات تتراوح بين 500,000 ـ 600,000 جنيه استرليني، لم تعد لديها سيولة نقدية لدفع الكمبيالات المستحقة عليها، واتضح آخر المطاف أن تسديد كمبيالاتها يقتضي الاعتماد كلياً على الائتمان». (ت. تيرنر، أحد كبار تجار الهند الشرقية في ليفربول، رقم 730، المرجع نفسه).

وهناك أيضاً شهادة غاردنر (رقم 4872، المرجع نفسه):

«بعد إبرام المعاهدة الصينية مباشرة، نشأت أمام البلاد آفاق كبيرة لتوسيع تجارتنا مع الصين توسيعاً كبيراً، بحيث أن الكثير من المصانع

الكبيرة قد شيد لأجل هذه التجارة بالتحديد، لصنع ذلك الصنف من الأقمشة المطلوب أساساً في السوق الصينية، وجاءت هذه لتزيد عدد المصانع القائمة أصلاً.» ـ 4874 ـ «بمَ انتهى كل ذلك؟ ـ بخراب هائل يفوق كل وصف؛ ولا أظن أنه جرت لقاء مجمل التصدير الذي تم في فترة 1844 ـ 1845 إلى الصين، استعادة أكثر من $\frac{2}{3}$ المبلغ كله؛ وبما أن الشاي كان الصنف الأساسي من الصادرات المقابلة، وبما أنهم شجعونا بقوة، فقد حسبنا نحن الصناعيين بثقة أن انخفاضاً كبيراً سيطرأ على الرسوم المفروضة على الشاي».

وتأتي الآن العقيدة المميزة للصناعيين الإنكليز، في هذا القالب الساذج من التعبير:

«إن تجارتنا مع السوق الخارجية غير مقيّدة بقدرة هذه السوق على شراء السلع، بل هي مقيّدة هنا في بلادنا بقدرتنا على استهلاك المنتوجات التي نتلقاها لقاء منتوجاتنا الصناعية».

(إن البلدان الفقيرة نسبياً، التي تتاجر معها إنكلترا، تستطيع، بالطبع، أن تدفع وتستهلك أي مقدار ممكن من السلع الإنكليزية، ولكن إنكلترا الثرية لا تستطيع للأسف أن تستهلك المنتوجات المتلقاة لقاء صادراتها).

4876. «أرسلت في البدء بعض سلعي، وقد بيعت بخسارة تناهز 15%، مع القناعة التامة بأن وكلائي سيشترون الشاي بسعر مناسب بحيث تدّر إعادة البيع هنا ربحاً كافياً للتعويض عن هذه الخسارة؛ ولكن بدلاً من جني الربح، خسرت 25% وأحياناً 50%». ـ 4877. «هل يقوم الصناعيون بالتصدير على حسابهم الخاص؟ ـ على الأغلب؛ لقد رأى التجار بسرعة، على ما يبدو، أن الأمور غير ملائمة وقد شجعوا الصناعيين على إرسال المنتوجات بصورة مستقلة، أكثر مما ساهموا هم أنفسهم في ذلك».

بالمقابل، حلّت الخسائر والافلاسات في عام 1857، بالتجار أساساً، نظراً لأن [505] الصناعيين تركوهم هذه المرة يُغرقون الأسواق الأجنبية «على حسابهم الخاص».

* * *

يمكن لرأس المال النقدي أن يزداد، إثر اتساع الأعمال المصرفية (أنظر مثال منطقة ايبسويتش أدناه حيث تضاعفت إيداعات المزارعين خلال أعوام قليلة قبل عام 1857

مباشرة، إلى أربعة أمثال ما كانت عليه) بسبب تحويل ما كان في السابق كنزاً خاصاً أو احتياطياً من العملات المعدنية إلى رأسمال إقراض لفترة معينة من الزمن. ولا يعبّر مثل هذا الازدياد لرأس المال النقدي عن نمو رأس المال الإنتاجي مثلما أن تنامي الودائع في المصارف اللندنية المساهمة، منذ أن تبدأ هذه الأخيرة بدفع فوائد عن هذه الودائع، لا يعبّر عن ازدياد رأس المال النقدي. وما دام نطاق الإنتاج باقياً على حاله، فإن هذا الازدياد يؤدي فقط إلى وفرة رأس المال النقدي القابل للإقراض قياساً إلى رأس المال الإنتاجي. من هنا تدني سعر الفائدة.

وإذا بلغت عملية تجديد الإنتاج، مرة أخرى، حالة الازدهار التي تسبق حالة الجهد الفائق، فإن الائتمان التجاري يبلغ من الاتساع مدى كبيراً جداً، وهذا يؤلف بدوره في الواقع قاعدة «سليمة» لعودة تدفق رؤوس الأموال بصورة ميسرة ولتوسيع الإنتاج. ويظل سعر الفائدة، في هذا الوضع، متدنياً، رغم أنه يزيد عن حده الأدنى. وهذه، في الواقع، هي الفترة الوحيدة التي يمكن عندها القول إن سعر الفائدة المتدني، وبالتالي الوفرة النسبية لرأسمال الإقراض، يتوافقان مع توسع فعلي في رأس المال الصناعي. إن سهولة وانتظام عودة تدفق رأس المال يضمنان، بسبب اتساع الائتمان التجاري، عرض رأسمال الإقراض رغم تزايد الطلب عليه، ويعيقان ارتفاع سعر الفائدة. ومن جهة أخرى، يبدأ فرسان الربح في هذه اللحظة بالذات بلعب دور ملحوظ حيث يدبرون العمل بلا رأسمال احتياطي أو عموماً بلا أي رأسمال، ناشطين بالائتمان النقدي وحده. يُضاف إلى ذلك نمو كبير لرأس المال الأساسي بمختلف أشكاله، وافتتاح مشاريع جديدة ضخمة، على نطاق واسع. وهنا ترتفع الفائدة إلى المستوى الوسطي. ثم تبلغ حدها الأقصى ثانية حالما تندلع أزمة جديدة، فيتوقف الائتمان فجأة، وتتعطل المدفوعات، وتُصاب عملية تجديد الإنتاج بالشلل، ويبرز هنا، ما عدا الاستثناء الذي ذكرناه من قبل، فيض في رأس المال الصناعي المتعطل إلى جانب شحّة تكاد تكون مطلقة في رأسمال الإقراض.

وهكذا، فإن حركة رأسمال الإقراض، كما تعبّر عن نفسها في تقلبات سعر الفائدة، تسير على وجه الإجمال باتجاه معاكس لحركة رأس المال الصناعي. إن الطور الذي يقف فيه سعر الفائدة عند مستوى متدن ولكن فوق حده الأدنى، والذي يتوافق مع «التحسن» وتنامي الثقة عقب الأزمة، وبخاصة الطور الذي يصل فيه سعر الفائدة إلى [506] مقداره الوسطي، البعيد عن الحدين الأدنى والأقصى بقدرٍ متساوٍ، هما اللحظتان الوحيدتان اللتان تعبّران عن تطابق وفرة رأسمال الإقراض مع التوسع الكبير لرأس المال

الصناعي. ولكن سعر الفائدة المتدني يتوافق في بداية الدورة الصناعية مع تقلص رأس المال الصناعي، ويتوافق سعر الفائدة المرتفع، في نهاية هذه الدورة، مع فيض رأس المال الصناعي. فسعر الفائدة المتدني الذي يرافق «التحسن» يدلّ على أن الائتمان التجاري ما يزال يقف على قدميه بالذات، ولا يحتاج إلى الائتمان المصرفي إلّا بدرجة صغيرة.

إن للدورة الصناعية الكبرى خاصية معينة تحتم على الحركة الدائرية ذاتها أن تعيد إنتاج نفسها دورياً، ما إن تتلقى الدفعة الأولى(8). ففي حالة الكساد، ينخفض الإنتاج دون المستوى الذي بلغه في الدورة السابقة والذي أُرسيت قاعدته التكنيكية الآن. وفي **[507]** فترة الازدهار ـ الفترة الوسطى ـ يواصل الإنتاج تطوره على هذه القاعدة. أما في فترة

(8) [كما أشرت في موضع آخر [أنظر: ك. ماركس، رأس المال، المجلد الأول، الجزء الأول، ص 40، الطبعة العربية، ص 51-52]، حدث انعطاف في هذا الشأن منذ آخر أزمة عامة كبيرة. فالشكل الحاد للعملية الدورية في دورتها العشرية السابقة قد أخلى مكانه، كما يبدو، لتناوب مزمن أشد، وأطول، بين التحسن الطفيف والقصير نسبياً للأعمال وبين الركود الطويل نسبياً، مصيباً مختلف البلدان الصناعية في أوقات متباينة. لعل ذلك لا يزيد عن اتساع أمد الدورة. ففي فترة طفولة التجارة العالمية، 1815 ـ 1847، كانت الدورة(*) تستغرق 5 سنوات تقريباً، أما خلال 1847 ـ 1867 فإن الدورة تستغرق عشر سنوات تحديداً، فهل يحتمل أننا الآن في الفترة التحضيرية لانهيار عالمي جديد أشد وأعتى؟ ثمة وقائع تؤيد هذا الافتراض. فمنذ الأزمة العامة الأخيرة لعام 1867، طرأت تغيرات كبيرة. إن التوسع العملاق في وسائل المواصلات ـ السفن البخارية عابرة المحيطات، سكك الحديد، التلغراف الكهربائي، قناة السويس ـ قد خلق لأول مرة السوق العالمية حقاً. فقد برزت إلى جانب إنكلترا التي احتكرت الصناعة من قبل، سلسلة من البلدان الصناعية المنافسة؛ وانفتحت في شتى أرجاء العالم ميادين متنوعة، فسيحة، متنامية، لا نهاية لها، أمام توظيف رأس المال الأوروبي الفائض، بحيث أنه يتوزع بصورة أوسع بكثير، ويتم التغلب على المضاربة المحلية المفرطة بصورة أيسر. وبفعل ذلك كله، فإن أغلب البؤر القديمة للأزمات وفرص نشوء الأزمات قد زالت أو خفت بشكل حاد. وإلى جانب ذلك تتراجع المنافسة في السوق الداخلية أمام زحف الكارتلات والتروستات، في حين أنها تتقلص في السوق الخارجية من جراء الرسوم الجمركية المانعة التي أحاطت بها كل البلدان الصناعية الكبرى نفسها باستثناء إنكلترا. ولكن هذه الرسوم الجمركية المانعة ليست سوى أسلحة الحرب الصناعية العامة المحتمة لحسم مسألة السيادة في السوق العالمية وبذا، فإن كل عنصر من العناصر التي تعيق تكرار الأزمات القديمة الطراز، يحمل في أحشائه بذرة أزمة مقبلة، أشد وأعتى]. [ف. إنجلز].

(*) في الطبعة الأولى: الأزمة. [ن. برلين].

فيض الإنتاج والتلاعب فتكون القوى المنتجة في أقصى مستوى، متجاوزة الحدود الرأسمالية لعملية الإنتاج.

أما أن هناك نقصاً في وسائل الدفع خلال فترة الأزمة، فذلك أمر واضح بذاته. إن قابلية سحب الكمبيالات تحلّ محل استحالات السلع نفسها، وتتسارع هذه في هذا الوقت بالذات كلما ازداد عدد البيوتات التجارية التي تقوم بعملياتها على أساس الائتمان وحده. ويمكن لتشريع مصرفي جاهل مغلوط ـ مثل قوانين عامي 1844 ـ 1845 ـ أن يفاقم هذه الأزمة النقدية. ولكن ما من تشريع مصرفي يمكن أن يُلغي الأزمة.

وفي نظام الإنتاج الذي ترتكز مجمل روابط عملية تجديد الإنتاج فيه على الائتمان، لا بد، بداهة، من اندلاع أزمة وركض محموم وراء وسائل الدفع حين يتوقف الائتمان بغتة ولا يسري غير الدفع النقدي. ولذلك تبدو الأزمة برمتها للوهلة الأولى وكأنها أزمة ائتمان وأزمة نقد فحسب. والواقع، أن المسألة هي مسألة تحويل الكمبيالات إلى نقد. بيد أن هذه الكمبيالات تمثل في الغالب مبيعات وشراءات فعلية، واتساعها الذي يتجاوز إلى حد بعيد نطاق حاجات المجتمع هو، في آخر المطاف، أساس الأزمة كلها. يضاف إلى ذلك أن كتلة هائلة من هذه الكمبيالات لا تمثل سوى أعمال نصب واحتيال تكشف الآن عن طابعها الحقيقي وتنفجر؛ زد على ذلك المضاربات الفاشلة برأسمال الآخرين؛ وأخيراً هناك رؤوس الأموال السلعية التي هبطت قيمتها أو باتت متعذرة على البيع؛ أو رؤوس الأموال التي لن تتدفق عائدة أبداً. إن مجمل هذا النظام الاصطناعي للتوسيع القسري لعملية تجديد الإنتاج لا يمكن علاجه طبعاً، بأن يأتي مصرف، مثل بنك إنكلترا، لكي يزود كل المضاربين بواسطة أوراقه النقدية، بما ينقصهم من رأسمال، ويشتري كل السلع، التي هبطت قيمتها، بأسعارها الاسمية السابقة. زِدْ على ذلك أن كل شيء يظهر هنا مقلوباً، نظراً لأن السعر الحقيقي وعناصره الحقيقية لا تظهر في أي مكان في هذا العالم الورقي، فكل ما يظهر هو السبائك، النقد المعدني، الأوراق النقدية، الكمبيالات، السندات. ويتكشف هذا المظهر المقلوب على الأخص في المراكز التي تتجمع فيها مؤسسات البلد النقدية، مثل لندن؛ ويغدو سير العملية كله مبهماً؛ ويظهر ذلك بدرجة أقل في مراكز الإنتاج.

وبالمناسبة تنبغي الإشارة بخصوص الوفرة الفائقة لرأس المال الصناعي التي تبرز خلال الأزمات إلى ما يلي: إن رأس المال السلعي هو في ذاته رأسمال نقدي، أي أنه مقدار

[508] قيمة معيَّن يجد تعبيره في سعر السلعة. أما بوصفه قيمة إستعمالية، فهو كميّة معينة من أشياء استعمالية معينة، وإن فيض هذه الأشياء يبرز في لحظة الأزمة. ولكنه يتعرض بوصفه رأسمالاً نقدياً في ذاته، بوصفه رأسمالاً نقدياً كامناً، لتمدّد وتقلّص دائمين. ففي عشية الأزمة وخلالها يتقلص رأس المال السلعي في خاصيته كرأسمال نقدي كامن. فهو يمثل بالنسبة إلى مالكيه ودائني هؤلاء الأخيرين (كذلك كضمانة للكمبيالات والقروض) رأسمالاً نقدياً أقل مما كان عليه عندما جرى شراؤه وأُبرمت حسومات ورهونات على أساسه. وإذا كان هذا هو معنى القول بأن رأس المال النقدي في البلاد يتقلص في أوقات الضيق، فهذا يضارع القول بأن أسعار السلع قد هبطت. وإن مثل هذا الهبوط في الأسعار لا يفعل شيئاً سوى موازنة تضخمها السابق.

إن مداخيل الطبقات غير المنتجة، وجميع أولئك الذين يعيشون على دخل ثابت، تظل ساكنة على الأغلب خلال فترة تضخم الأسعار الذي يسير يداً بيد مع فيض الإنتاج والمضاربة المفرطة. وعليه، فإن قدرتهم الاستهلاكية تتناقص نسبياً، كما تتناقص قدرتهم على التعويض عن ذلك الجزء من مقدار تجديد الإنتاج الكلّي، الذي ينبغي أن يذهب، بصورة طبيعية، إلى استهلاكهم. وحتى عندما يبقى طلبهم اسمياً على حاله المعتاد، فإنه يتقلص في الواقع الفعلي.

وينبغي لنا أن نشير، فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير إلى أن سائر البلدان تقع فريسة الأزمة، على التعاقب، وعندها يتضح أنها جميعاً، عدا بعض الاستثناءات القليلة، قد صدّرت واستوردت أكثر مما ينبغي، وأن **موازين المدفوعات غير مؤاتية عند الجميع**، لذا، فإن سبب الأزمة لا يكمن، حقاً، في ميزان المدفوعات. وعلى سبيل المثال تعاني إنكلترا من تسرّب الذهب. إذن فقد استوردت أكثر مما يجب. ولكن سائر البلدان الأخرى تطفح، في الوقت نفسه، بالسلع الإنكليزية. هذا يعني أنها هي أيضاً قد استوردت أكثر مما ينبغي، أو قد جرى التوريد إليها أكثر مما ينبغي. (هناك حقاً فارق بين البلد الذي يصدّر على الائتمان، والبلدان التي تصدّر القليل على الائتمان أو لا تصدر على الائتمان إطلاقاً. ولكن هذه الأخيرة تستورد على الائتمان، وهذه الحالة تختلف عن حالة إرسال السلع للبيع بالأمانة). ويمكن للأزمة أن تندلع بادىء الأمر في إنكلترا، في البلد الذي يقدم أغلب الائتمان ويأخذ أقله، لأن ميزان المدفوعات، ميزان المدفوعات المستحقة التي تجب تصفيتها فوراً، **غير مؤاتٍ** بالنسبة لها رغم أن الميزان

التجاري العام مؤات. ويجد هذا الأمر الأخير تفسيره، جزئياً، بما تعطيه من ائتمان، وجزئياً بكتلة الرساميل التي أقرضتها للخارج، ومن جراء ذلك يعود تدفق السلع على نطاق كبير بصرف النظر عن عودة التدفق الناشئة عن العمليات التجارية الفعلية. (ولكن الأزمة اندلعت بادىء الأمر، في بعض الأحيان، في أميركا التي تأخذ أغلب الائتمان التجاري وتقترض أغلب رأس المال من إنكلترا). ويؤدي الانهيار في إنكلترا، الذي ينشأ [509] عن تسرّب الذهب ويرافقه، إلى تسوية ميزان المدفوعات الإنكليزي، جزئياً عبر أفلاس مستورديها (ثمة المزيد من التفاصيل عن ذلك لاحقاً) وجزئياً عبر تصريف جزء من رأسمالها السلعي في الخارج بأسعار زهيدة، وجزئياً ببيع سندات أجنبية، وشراء سندات إنكليزية، إلخ. ثم يأتي الدور على بلد آخر. لقد كان ميزان مدفوعاته مؤاتياً في لحظة معينة؛ ولكن الفترة الزمنية التي تفصل عادة بين تسوية ميزان المدفوعات وميزان التجارة تزول أو تتقلص بفعل الأزمة، إذ ينبغي تسديد المدفوعات كلها دفعة واحدة. ويتكرر الشيء ذاته في هذا البلد الآن. فيتدفق الذهب الآن إلى إنكلترا، بينما يتسرّب من البلد الآخر. وما يبدو في هذا البلد كفيض استيراد يبدو في البلد الآخر كفيض تصدير، والعكس بالعكس. ولكن هذا فيض استيراد وفيض تصدير يعمّان سائر البلدان (لا يشمل حديثنا هذا سوء الموسم الزراعي، إلخ، بل يقتصر على الأزمة العامة)، أي فيض إنتاج تعزز بفعل الائتمان وما يرافقه من تضخم عام في الأسعار.

لقد اندلعت الأزمة عام 1857 في الولايات المتحدة. فأعقبها تسرّب الذهب من إنكلترا إلى أميركا. ولكن ما إن انتهى تضخم الأسعار في أميركا، حتى اندلعت الأزمة في إنكلترا عقب ذلك، وتسرّب الذهب من أميركا إلى إنكلترا. كذلك الحال بين إنكلترا والقارة. وميزان المدفوعات في أوقات الأزمة العامة غير مؤات بالنسبة لكل أمة، وعلى الأقل بالنسبة لكل أمة متطورة تجارياً، ولكنه يظهر دائماً، كما في إطلاق النار المتوالي، عند أمة واحدة في البدء ومن ثم عند أمة أخرى بقدر ما يأتي دور التسديد، فإذا انفجرت الأزمة في إنكلترا، مثلاً، فإنها تكثّف سلسلة مواعيد التسديد هذه في فترة وجيزة جداً. عندئذ يتضح أن سائر هذه البلدان قد أفرطت كلها في آنٍ واحدٍ في التصدير (أي فيض الإنتاج) وأفرطت في الاستيراد (أي فيض التجارة)، وإن الأسعار تضخمت فيها جميعاً بصورة مفرطة، وإن الائتمان في أقصى توتر. ويعقب ذلك انهيار تام في كل مكان. إن ظاهرة تسرّب الذهب تتجلى من ثم في هذه البلدان كلها على التعاقب، وإن طابعها العام

يبيّن بخاصة: (1) إن تسرّب الذهب ليس سوى ظاهرة لتجلي الأزمة لا سببها، (2) إن التسلسل الذي يطرأ به هذا التسرّب في مختلف الأمم لا يشير سوى إلى الآتي: متى يأتي دور كل منها لتصفية الحساب مع السماء، ومتى يحل ميعاد الأزمة فيها وتنضج عناصرها المستترة للانفجار.

ومما يميز الكتّاب الاقتصاديين الإنكليز ـ علماً بأن الأدب الاقتصادي الجديد بالذكر حقاً منذ 1830 ينحلّ، أساساً، إلى أدب يدور حول وسائل التداول (عملة جارية Currency) والائتمان والأزمات ـ أنهم ينظرون إلى تصدير المعادن الثمينة في أوقات [510] الأزمة، رغم تغيّر سعر الحسم، من وجهة نظر إنكلترا وحدها، بوصفه ظاهرة وطنية محضة، وهم يغلقون عيونهم تماماً عن واقع أنه حين يقوم مصرفهم برفع سعر الفائدة في أوقات الأزمة فإن جميع المصارف الأوروبية الأخرى تحذو حذوه، وأنهم حين يرفعون اليوم في إنكلترا عقيرتهم بالشكوى من تسرّب الذهب، فإن أصداء ذلك تتردد في أميركا غداً، وفي ألمانيا وفرنسا بعد غد.

> في عام 1847 «كان يجب الإيفاء بالالتزامات الجارية على إنكلترا» (بسبب الحبوب، عموماً). «ولسوء الحظ جرى الإيفاء بالقسط الأكبر منها عن طريق الافلاسات». (وجدت إنكلترا الثرية متنفساً لها من القارة وأميركا عن طريق الافلاسات). «وقد جرى الإيفاء بالالتزامات عن طريق تصدير المعادن الثمينة، بمقدار ما لم يكن بالوسع الإيفاء بها عن طريق الافلاسات». (تقارير لجنة قوانين المصارف، 1857).
> (*Report of Committee on Bank Acts*, 1857).

وعليه، بحدود ما كان التشريع المصرفي يؤدي إلى تفاقم الأزمة في إنكلترا، فقد كان هذا التشريع وسيلة للاحتيال على الأمم المصدّرة للحبوب، في أوقات المجاعة، أولاً الاحتيال على حبوبها، ومن ثم على النقد لقاء هذه الحبوب. وإن حظر تصدير الحبوب في مثل هذه الأوقات بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من الغلاء، بهذا القدر أو ذاك، هو وسيلة عقلانية تماماً لمكافحة خطة بنك إنكلترا هذه المتعلقة «بالإيفاء بالالتزامات» الناجمة عن استيراد الحبوب «عن طريق الافلاسات». فمن الأفضل كثيراً أن يخسر منتجو الحبوب والمضاربون بها جزءاً من أرباحهم لخير البلاد، بدل أن يخسروا رأسمالهم لخير إنكلترا.

يترتب على ما قيل آنفاً إن رأس المال السلعي في أوقات الأزمة وخلال ركود الأعمال عموماً، يفقد لدرجة كبيرة صفته في أن يمثل رأسمالاً نقدياً كامناً. ويجب قول

الشيء ذاته عن رأس المال الوهمي، أي السندات المولّدة للفائدة بمقدار ما يتم تداولها في البورصة كرؤوس أموال نقدية. فسعرها ينخفض بارتفاع الفائدة. وهو ينخفض أكثر نتيجة الشحّة العامة في الائتمان التي ترغم مالكيها على طرحها في السوق على نطاق هائل بهدف الحصول على النقد. وينخفض سعر الأسهم أخيراً جزئياً بسبب تناقص الإيرادات التي تشكل هي حوالة عليها، وجزئياً بسبب أن ما تمثله في أحيان كثيرة هو مشاريع احتيال. ويتقلص رأس المال النقدي الوهمي هذا خلال الأزمة تقلصاً هائلاً، فتتقلص بذلك إمكانية مالكيه للحصول على النقد عنه في السوق. غير أن انخفاض سعر هذه السندات لا يؤثر في شيء على رأس المال الفعلي الذي تمثله، بل يؤثر، بالمقابل، ولدرجة كبيرة، في قدرة مالكيه على الدفع.

الفصل الحادي والثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. II
(تكملة)

لم نفرغ بعد من مسألة مدى تطابق تراكم رأس المال في شكل رأسمال نقدي قابل للإقراض مع التراكم الفعلي، أي مع عملية تجديد الإنتاج الموسّع.

إن لتحويل النقد إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض قصة أبسط كثيراً من تحويل النقد إلى رأسمال إنتاجي. ولكن ثمة شيئين ينبغي التمييز بينهما:

1) التحويل البسيط للنقد إلى رأسمال إقراض؛

2) تحويل رأس المال أو الإيراد إلى نقد يُحوَّل إلى رأسمال إقراض.

ولا يمكن أن يجري تراكم إيجابي لرأسمال الإقراض مقروناً بتراكم فعلي لرأس المال الصناعي إلّا بالشرط الوارد في النقطة الأخيرة.

1) تحويل النقد إلى رأسمال إقراض

لقد سبق أن رأينا أن تكدساً، فيضاً وافراً من رأسمال الإقراض يمكن أن يحصل، من دون أن يرتبط بالتراكم الإنتاجي إلّا بمقدار ما يتناسب عكسياً مع هذا الأخير. وهذا هو الحال في طورَيْن من أطوار الدورة الصناعية الكبرى، أولاً في الفترة التي يتقلص فيها رأس المال الصناعي في كلا شكليه كرأسمال إنتاجي ورأسمال سلعي، أي في بداية الدورة التي تعقب الأزمة، وثانياً في الفترة التي يبدأ فيها التحسن؛ لكن الائتمان التجاري لا يعتمد على الائتمان المصرفي إلّا قليلاً. في الحالة الأولى، يظهر رأس المال النقدي،

الذي كان يستخدم في الإنتاج والتجارة من قبل، كرأسمال إقراض متعطل؛ وفي الحالة [512] الثانية يظهر بوصفه رأسمالاً يجد استخداماً بمقاييس متزايدة، ولكن بسعر فائدة متدن جداً، نظراً لأن الرأسمالي الصناعي والرأسمالي التجاري يفرضان الآن شروطهما على الرأسمالي النقدي. ويعبّر فيض رأسمال الإقراض في الحالة الأولى عن تعطل رأس المال الصناعي، ويعبّر في الحالة الثانية عن استقلال الائتمان التجاري استقلالاً نسبياً عن الائتمان المصرفي، وهو استقلال يرتكز على عودة تدفق النقد وقصر آجال الائتمان، وقيام المرء بالأعمال برأسماله الخاص على الأغلب. إن المضاربين الذين يأملون أن يعتمدوا على رأسمال الإقراض العائد للآخرين، لم يظهروا بعد على الحلبة؛ والأشخاص الذين يعملون برأسمالهم الخاص ما يزالون بعيدين عن القيام بالعمليات على أساس الائتمان وحده تقريباً. إن فيض رأسمال الإقراض في الطور الأول هو النقيض المباشر للتعبير عن التراكم الفعلي. أما في الطور الثاني فإنه يتطابق مع التوسيع المتجدد لعملية تجديد الإنتاج، وهو يرافق هذا التوسيع ولكنه ليس سبباً فيه. ففيض رأسمال الإقراض يتضاءل أصلاً، فهو نسبي فقط، أي أنه لا يزال هكذا إلّا قياساً إلى الطلب. وفي الحالتين كلتيهما، يسهم الظرف التالي في اتساع عملية التراكم الفعلية، وهو أن الفائدة المنخفضة، التي تطابق في الحالة الأولى أسعاراً منخفضة، وفي الثانية أسعاراً ترتفع على نحو بطيء، تزيد ذلك الجزء من الربح الذي يتحول إلى مربح صاحب المشروع. ويحصل ذلك بمدى أكبر حين ترتفع الفائدة إلى مستواها الوسطي في ذروة فترة الازدهار، لأنه رغم ارتفاع الفائدة هنا، فإن ذلك ليس بنسبة ارتفاع الربح.

ورأينا من جهة أخرى أن تراكماً لرأسمال الإقراض يمكن أن يقع، من دون حدوث أي تراكم فعلي البتة، من خلال الوسائل التكنيكية الصرف، مثل اتساع وتركز الأعمال المصرفية والتوفير في استخدام احتياطيات التداول، أو في الرصيد الاحتياطي من وسائل الدفع التابعة للأفراد، التي تتحول من جراء ذلك على الدوام إلى رأسمال إقراض لفترة وجيزة من الزمن. ورغم أن رأسمال الإقراض هذا، وهو يدعى لذلك رأس المال العائم (floating capital)، لا يحافظ على شكل رأسمال إقراض إلّا لآجال قصيرة دوماً (ولا يمكن أن يستخدم في الحسم إلّا لآجال قصيرة أيضاً) فإنه يتدفق، باستمرار، جيئة وذهاباً. فإذا سحبه هذا، طرحه ذاك. لذا فإن كتلة رأس المال النقدي القابل للإقراض (لا نقصد هنا بوجه عام، الإقراض لأعوام، بل قروضاً قصيرة الأجل عن كمبيالات وودائع) تتنامى، في الواقع، بصورة مستقلة عن التراكم الفعلي.

تقرير لجنة قانون المصارف *(B.C.)* 1857 ـ السؤال رقم 501. «ما

الذي تعنيه برأس المال العائم floating capital؟» (السيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا:) «إنه رأسمال يجري استخدامه لإقراض النقد لآجال قصيرة... (502) الأوراق النقدية لبنك إنكلترا... والمصارف الريفية، ومبلغ النقد المتوافر في البلاد». ـ [سؤال:] [503] «لا يتضح من الشهادات الماثلة أمام اللجنة إن كنت تقصد بتعبير رأس المال العائم التداول الفعال» [المقصود تحديداً تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا] [513] «أن هناك تقلبات كبيرة جداً في هذا التداول الفعال؟» (ولكن ثمة فارق كبير جداً بين من يسلّف هذا التداول الفعال، أهو مُقرِض النقد أم الرأسمالي الصناعي. ـ إجابة ويجيلين): «أدرج في تعبير رأس المال العائم احتياطيات المصرفيين، التي تطرأ عليها تقلبات كبيرة جداً».

يعني ذلك إذن أن هناك تقلبات كبيرة في جزء من الودائع لم يُقرِضه المصرفيون ولكنه ماثل كاحتياطي لهم، وفي الجانب الأكبر، كاحتياطي لبنك إنكلترا الذي أودعت فيه. أخيراً، يقول هذا السيد نفسه: إن رأس المال العائم (floating capital) هو ذهب (bullion) أي السبائك والنقد المعدني (503). إنه لأمر عجيب على العموم مدى تشوه معنى وشكل سائر مقولات الاقتصاد السياسي في رطانة الائتمان هذه السائدة في سوق النقد. إن رأس المال العائم يصبح، هنا، مجرد تعبير عن رأس المال الدائر (circulating capital)، رغم أن هذا الأخير شيء مختلف تماماً بطبيعة الحال، وأن النقد (money) هو رأسمال (capital) وأن السبيكة الذهبية (bullion) هي أيضاً رأسمال، وأن الأوراق النقدية المصرفية هي وسائل تداول (circulation) وأن رأس المال هو سلعة (a commodity) والديون هي سلع (commodities) ورأس المال الأساسي (fixed capital) هو نقد موظف في سندات يصعب تصريفها!

«إن المصارف اللندنية المساهمة... قد زادت ودائعها من 8,850,774 جنيهاً استرلينياً في عام 1847 إلى 43,100,724 جنيهاً استرلينياً في عام 1857... إن المعطيات والشهادات المقدمة إلى اللجنة تسمح بالاستنتاج أن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ الهائل قد استُمد من مصادر لم يكن من الممكن استخدامها لهذا الغرض من قبل، وأن العادة الجارية بفتح حساب وإيداع نقود عند مصرفي قد امتدت لتشمل طبقات عديدة لم تكن تستخدم رأسمالها (!) في السابق بهذه الطريقة. إن السيد رودويل، رئيس اتحاد المصارف الريفية الخاصة» [خلافاً للمصارف

المساهمة] «ومندوبه للشهادة أمام اللجنة، يقول إن هذه الممارسة في منطقة ايبسويتش قد تضاعفت إلى 4 أمثالها خلال الفترة الأخيرة، وسط المزارعين وصغار الباعة؛ وإن كل المزارعين تقريباً، حتى أولئك الذين لا يدفعون غير 50 جنيهاً في السنة إيجار مزارعة، لديهم الآن ودائع في المصارف. وتجد هذه الكتلة من الودائع طريقها، بطبيعة الحال، إلى الاستخدام في الأعمال منجذبة على الأخص نحو لندن، مركز النشاط التجاري، حيث يجري استخدامها أولاً في حسم الكمبيالات وفي تسليفات أخرى إلى زبائن مصرفيي لندن. وإن القسم الأكبر من الودائع، التي ليس لدى المصرفيين أنفسهم أي طلب مباشر عليها، يذهب إلى أيدي سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) الذين يعرضون على المصرفي، لقاء السلف التي يقدمها لهم، كمبيالات تجارية سبق أن جرى حسمها لصالح أشخاص مختلفين في لندن أو المقاطعات» (لجنة قانون المصارف، *B.C.* 1858، ص [الفقرة 5] 8).

[514] بما أن المصرفي يسلّف سمسار الكمبيالات عن كمبيالات سبق لهذا السمسار أن حسمها مرة، فإن المصرفي يقوم في الواقع بحسمها مرة ثانية، والواقع أن الكثير من هذه الكمبيالات قد تم حسمه من جانب سماسرة الكمبيالات أنفسهم، وبنفس هذا النقد الذي يعيد به المصرفي حسم كمبيالات السمسار، يعيد هذا الأخير حسم كمبيالات جديدة. وهذا يقود إلى الوضع التالي:

«أدى حسم الكمبيالات الصورية والائتمان المصرفي بلا غطاء إلى اتساع الائتمان الصوري، ومما سهل ذلك كثيراً ممارسة المصارف الريفية المساهمة التي كانت تحسم مثل هذه الكمبيالات ثم تعيد حسمها ثانية عند سماسرة الكمبيالات في سوق لندن، معتمدة حصراً على ائتمان المصرف ذاته، من دون اعتبار لنوعية الكمبيالات الأخرى» (المرجع ذاته، [ص 21، الشهادة رقم 54]).

وبخصوص إعادة الحسم هذه وتشجيع مضاربات الائتمان بواسطة مثل هذه الزيادة التكنيكية الصرف في رأس المال النقدي القابل للإقراض فإن المقتطف التالي من مجلة إيكونوميست *Economist* مثير للاهتمام:

«خلال عدد من السنوات جرى تراكم رأسمال» (بالتحديد: رأسمال نقدي قابل للإقراض) «في بعض مناطق البلاد بوتيرة أسرع مما كان يمكن أن يجد استخداماً له، في حين أن إمكانيات استخدام رأس المال

هذا، في مناطق أخرى، ازدادت بوتيرة أسرع من تنامي رأس المال نفسه. وفي حين أن المصرفيين في المناطق الزراعية لم يجدوا أية فرصة لتوظيف ودائعهم توظيفاً مربحاً ومضموناً، فإن المصرفيين في المناطق الصناعية والمدن التجارية واجهوا طلباً على رأس المال أكبر من أن يستطيعوا عرضه. ومن جراء تباين الظروف بين مختلف المناطق نشأ، خلال السنوات الأخيرة، واتسع بسرعة مندفعة، صنف جديد من الشركات المشتغلة بتوزيع رأس المال، التي هي في الواقع الفعلي مصارف على أكبر نطاق، رغم أنها تسمى في العادة شركات سماسرة الكمبيالات. إن أعمال هذه الشركات تقوم على أخذ رأس المال الفائض من مصرفيي الأقاليم، حيث لا يجد رأس المال استخداماً له، وكذلك الأموال المتعطلة مؤقتاً والتابعة للشركات المساهمة والبيوتات التجارية الكبيرة، لفترة معينة وبفائدة معينة، بغية تسليف النقد المأخوذ عن هذا الطريق، بفائدة أعلى إلى مصارف تلك الأقاليم التي يكون فيها الطلب على رأس المال أكبر، ويجري ذلك عادة بإعادة حسم كمبيالات زبائنها. . . وهكذا أصبح لومبارد ستريت مركزاً ضخماً لنقل رأس المال المتعطل من إحدى مناطق البلاد حيث لا يمكن أن يجد استخداماً مربحاً، إلى منطقة أخرى حيث يوجد طلب عليه؛ ويجري ذلك بالنسبة لمختلف أنحاء البلاد، كما بالنسبة إلى أفراد موجودين في وضع مشابه. وقد اقتصرت أعمال هذه المؤسسات بادىء الأمر، على التسليف والإقراض بوجه الحصر تقريباً بضمانة مصرفية اعتيادية. ولكن، مع تنامي رأسمال البلاد تنامياً سريعاً، والاقتصاد فيه أكثر فأكثر بتأسيس المصارف، فإن الأرصدة التي تقع تحت تصرف شركات الحسم هذه أصبحت كبيرة لدرجة أن هذه الشركات أخذت تقدم تسليفات على بوالص السلع المخزونة في مستودعات الأرصفة (dock warrants) أولاً، ومن ثم على بوالص الشحن التي تمثّل سلعاً لم تصل بعد إلى البلاد، رغم أنه يجري ضمانها في أحيان كثيرة، وإنْ يكنْ ليس بوجه عام، بسحب كمبيالات على سماسرة السلع. وسرعان ما غيّرت هذه الممارسة مجمل طابع التجارة الإنكليزية. إن التسهيلات المقدمة على هذا النحو [515]

من قبل لومبارد ستريت رسخت مواقع سماسرة السلع في منسينغ لاين بدرجة كبيرة؛ وقد قدم سماسرة السلع بدورهم كل المزايا إلى التجار المستوردين، فانتفع هؤلاء الأخيرون بها إلى حد كبير، بحيث إذا كان قيام التاجر بأخذ ائتمان على بوليصة شحن أو حتى على قسائم السلع المخزونة في مستودعات الأرصفة يؤدي إلى انهيار سمعته قبل 25 عاماً، فإن هذه الممارسة اكتسبت الآن طابعاً شاملاً، بحيث غدت قاعدة، لا استثناء نادراً كما كانت قبل 25 عاماً خلت. وفضلاً عن ذلك، اتسع هذا النظام اتساعاً عظيماً إلى حد أن مبالغ طائلة تُدفع في لومبارد ستريت عن **كمبيالات** مسحوبة على **محاصيل مقبلة في** مستعمرات نائية. وبنتيجة مثل هذه التسهيلات في الائتمان وسّع التجار المستوردون أعمالهم في الخارج، ووظفوا رأسمالهم العائم (floating)، الذي كانوا يسيّرون به أعمالهم قبل الآن، في أكثر المشاريع المذمومة، أي في مزارع المستعمرات، التي لا يمكن لهم أن يمارسوا سوى سيطرة ضئيلة عليها أو لا يمكن أن يمارسوا عليها أية سيطرة بتاتاً. وهكذا نرى التشابك المباشر بين الائتمانات. فرأسمال البلاد، الذي تراكم في أقاليمنا الزراعية، يوضع بمبالغ صغيرة في مصارف الأرياف بهيئة ودائع، ليتمركز في لومبارد ستريت من أجل التوظيف. ولكن جرى الانتفاع به أول الأمر لتوسيع الأعمال في مناطقنا الصناعية والمنجمية، عن طريق إعادة حسم الكمبيالات في مصارف تلك المناطق؛ واستُخدم، ثانياً، لتقديم تسهيلات أكبر إلى مستوردي المنتوجات الأجنبية، عن طريق إعطاء التسليفات على قسائم السلع المخزونة في مستودعات الأرصفة (dock warrants) وبوالص الشحن، وبذلك يتحرر رأس المال التجاري «الشرعي» للبيوتات التجارية في المؤسسات الأجنبية والمستعمرات، وقد يستخدم لذلك على نحو ذميم تماماً في مزارع ما وراء المحيط» (مجلة إيكونوميست، [20 تشرين الثاني/نوفمبر] 1847، ص1334).

(*Economist*, [20 November], 1847, p. 1334).

هذا هو التشابك «البديع» للائتمانات. فالمودع الريفي يتوهم أنه أودع النقود في عهدة مصرفه وحده، ثم يتوهم أيضاً أن المصرفي حين يُقرض النقد فإنما يُقرِضه إلى أشخاص معروفين له فحسب. ولا يساوره أي هاجس في أن هذا المصرفي يضع ودائعه تحت

تصرف سمسار الكمبيالات في لندن، الذي يقوم بعمليات ليس لأحدهما أدنى سيطرة عليها.

لقد سبق أن رأينا كيف أن المشاريع العامة الكبيرة، مثل تمديد سكك الحديد، تستطيع أن تضاعف رأسمال الإقراض بصورة مؤقتة، بأن تُبقي المبالغ التي يودعها المساهمون، في حوزة المصرفيين لفترة معينة من الزمن إلى أن يحين أوان استخدامها الفعلي.

* * *

وبالمناسبة، فإن كتلة رأسمال الإقراض تختلف تماماً عن كمية وسائل التداول. ونعني بكمية وسائل التداول مجموع كل الأوراق المصرفية النقدية وكل النقد المعدني الموجودة والمتداولة في بلد معين، بما في ذلك سبائك المعادن الثمينة. إن جزءاً من هذه الكمية يؤلف احتياطي المصارف، الذي يتغير حجمه باستمرار.

[516] «في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1857» (تاريخ التعليق الموقت لمفعول قانون المصارف لعام 1844) «لم يزد إجمالي الاحتياطي في بنك إنكلترا وفروعه، عن 580,571 جنيهاً استرلينياً، وكان مجموع الودائع في ذلك الوقت يبلغ $22\frac{1}{2}$ مليون جنيه، منها زهاء $6\frac{1}{2}$ مليون تعود إلى مصرفيين من لندن». (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1858، ص 57).

إن تقلبات سعر الفائدة (عدا التغيرات التي تطرأ خلال فترات زمنية أطول والفوارق في سعر الفائدة في مختلف البلدان؛ فالأولى مشروطة بتغيرات معدل الربح العام، والثانية مشروطة بالفوارق في معدلات الربح وفي مستوى تطور الائتمان)، تتوقف على عرض رأسمال الإقراض (مع بقاء سائر الظروف الأخرى، كدرجة الثقة، مثلاً، على حالها، إلخ)، أي رأس المال الذي يُقرَض في شكل نقد، ونقد معدني، وأوراق نقدية، خلافاً لرأس المال الصناعي الذي يُقرَض، بما هو عليه، في شكل سلعي، بتوسط الائتمان التجاري بين القائمين بتجديد الإنتاج أنفسهم.

غير أن كتلة رأس المال النقدي القابل للإقراض هذا مختلفة عن كتلة النقد المتداول ومستقلة عنها.

فإذا ما جرى أقراض عشرين جنيهاً، مثلاً خمس مرات في اليوم، فإن ذلك يعني إقراض رأسمال نقدي يبلغ 100 جنيه. وهذا يعني، في الوقت ذاته، أن هذه الجنيهات العشرين قد قامت بوظيفة وسيلة شراء أو وسيلة دفع أربع مرات على الأقل؛ إذ لولا

توسط الشراء والدفع، الذي يجعل 20 جنيهاً تمثل الشكل المتحوّل لرأس المال (السلعة، بما في ذلك قوة العمل) أربع مرات على الأقل، لما ألّفت رأسمالاً يبلغ 100 جنيه، بل خمسة استحقاقات دين مقدار الواحد منها 20 جنيهاً.

ويمكن لنا أن نفترض، بصدد بلدان الائتمان المتطور، أن كل رأس المال النقدي المتاح للإقراض ماثل في شكل ودائع في المصارف وعند مُقرِضي النقد. وينطبق ذلك، في الأقل، على الأعمال بصورة مانعة جامعة. زِدْ على ذلك، أن الجزء الأعظم من وظائف التداول تتم عبر الائتمان ببساطة، بسهولة الائتمان وتنامي الثقة، من دون توسط النقد المعدني أو النقد الورقي، وذلك في أوقات السير الجيد للأعمال، قبل أن تبدأ المضاربة، بكل معنى الكلمة، فعلها.

إن الإمكانية البحتة لوجود مقادير كبيرة من الودائع بتوافر كمية قليلة نسبياً من وسائل التداول، تتوقف فقط على:

1) عدد الشراءات والمدفوعات، التي تنجزها قطع النقد الواحدة نفسها؛

2) عدد أشواط عودة قطع النقد إلى المصرف كوديعة، بحيث أن وظيفتها المتكررة كوسيلة شراء ووسيلة دفع تتم بتوسط تحولها المتجدد إلى وديعة. إن بائع المفرق، على [517] سبيل المثال، يودع لدى مصرفيه، كل أسبوع، 100 جنيه نقداً، ويدفع المصرفي بها جزءاً من وديعة الصناعي، وهذا الأخير يدفع بها إلى العمال؛ والعمال يدفعونها إلى بائع المفرق، الذي يودعها في المصرف من جديد. إن المائة جنيه التي أودعها بائع المفرق قد خدمت أولاً في دفع إيداع الصناعي، وثانياً في الدفع للعمال، وثالثاً في الدفع لبائع المفرق نفسه، ورابعاً في إيداع قسط آخر من رأس المال النقدي لبائع المفرق ذاته؛ وهكذا في ختام الأسبوع العشرين، سيكون قد أُودع 2000 جنيه في المصرف بواسطة هذه المائة جنيه نفسها، ما لم يكن قد سحب شيئاً من هذا النقد لنفسه.

أما إلى أي مدى يبقى رأس المال النقدي هذا متعطلاً، فذلك ما يتضح فقط في جزر ومد الأرصدة الاحتياطية في المصارف. من هنا يخلص السيد ويجيلين، حاكم بنك إنكلترا عام 1857، إلى أن الذهب الموجود في بنك إنكلترا هو رأس المال الاحتياطي «الوحيد»:

> 1258. «أعتقد أن سعر الحسم يتحدد في الواقع بمقدار رأس المال المتعطل الموجود في البلاد. إن مقدار رأس المال المتعطل يتمثل باحتياطي بنك إنكلترا، وهذا في الواقع احتياطي من الذهب. ولذلك، حين يتسرب الذهب، فإن مقدار رأس المال المتعطل يتناقص في البلاد،

وبذا تتصاعد قيمة الجزء الباقي منه». ـ [شهادة نيومارتش] 1364. «إن احتياطي الذهب في بنك إنكلترا هو، في الحقيقة، الاحتياطي المركزي أو احتياطي النقد الموجود، الذي ترتكز عليه كامل الأعمال في البلاد... وهذا الاحتياطي، أو هذا الخزان يتأثر دائماً بتغير أسعار الصرف الخارجية». (تقرير حول قوانين المصارف، ١٨٥٧).
(*Report on Bank Acts, 1857*).

* * *

تقدم الاحصائيات المتعلقة بالصادرات والواردات مقياساً لتراكم رأس المال الفعلي، أي رأس المال الإنتاجي ورأس المال السلعي. وهي تبين دائماً أنه، في إطار الصناعة الإنكليزية التي تمضي حركة تطورها على شكل دورات كبرى عُشرية (1815 ـ 1870) أن الحد الأقصى لفترة الازدهار الأخيرة قبل الأزمة يظهر بمثابة حدّ أدنى لفترة الازدهار اللاحقة، ثم يحلّ حد أقصى جديد، أعلى بكثير.

كانت القيمة الفعلية أو المعلنة للمنتوجات المصدرة من بريطانيا العظمى وإيرلندا تبلغ 40,396,300 جنيه استرليني في سنة الازدهار 1824. ومع نشوب أزمة 1825 هبط مقدار الصادرات دون هذا المبلغ، وأخذ يتقلب بين 35 و39 مليوناً في السنة. وبعودة الازدهار في عام 1834، ارتفعت الصادرات فوق المستوى الأعلى السابق وبلغت 41,649,191 جنيهاً، ووصلت في عام 1836 إلى الحد الأقصى الجديد البالغ 53,368,571 جنيهاً. وفي عام 1837 هبطت من جديد إلى 42 مليوناً، بحيث بات الحد الأدنى الجديد أعلى من الحد الأقصى القديم، ثم أخذ يتقلب بين 50 و53 مليوناً. [518] ثم افضت عودة الازدهار إلى رفع مقدار الصادرات في عام 1844 إلى $58\frac{1}{2}$ مليون، وهذا يتجاوز بكثير الحد الأقصى لعام 1836. وبلغت الصادرات 60,111,082 جنيهاً في عام 1845؛ ثم هبطت إلى 57 مليوناً وأكثر في عام 1846، وما يقارب 59 مليوناً في عام 1847 و53 مليوناً في عام 1848، ثم ارتفعت إلى $63\frac{1}{2}$ مليون في عام 1849، وإلى 99 مليوناً في عام 1853، و97 مليوناً في عام 1854، و$94\frac{1}{2}$ مليون في عام 1855، وما يقارب 116 مليوناً في عام 1856، ثم وصلت إلى الحد الأقصى البالغ 122 مليوناً في عام 1857. ثم هبطت في عام 1858 إلى 116 مليوناً، ولكنها عادت لترتفع في عام 1859 إلى 130 مليوناً، وفي عام 1860 إلى 136 مليوناً، وفي عام

1861 لم تؤلف سوى 125 مليوناً (وهنا أيضاً يزيد الحد الأدنى الجديد عن الحد الأقصى السابق)، وارتفعت في عام 1863 إلى $146\frac{1}{2}$ مليون.

ويمكن، بالطبع، تبيان الشيء نفسه بالنسبة إلى الواردات التي تعكس توسع السوق؛ أما هنا فإن كل ما يهمنا تناوله يتعلق بنطاق الإنتاج. [من البديهي أن ذلك لا يصح على إنكلترا إلّا في زمن الاحتكار الفعلي للصناعة؛ ولكنه يصحّ أيضاً بوجه عام على جميع البلدان ذات الصناعة الحديثة الكبرى، طالما أن السوق العالمي مستمر في الاتساع. ف. إنجلز].

2) تحويل رأس المال أو الإيراد إلى نقد يتحول إلى رأسمال إقراض

ندرس هنا تراكم رأس المال النقدي بمقدار ما لا يعبر عن الركود في تدفق الائتمان التجاري أو عن الاستخدام المقتصد، سواء في وسائل التداول الجارية فعلاً، أم في رأس المال الاحتياطي للوسطاء المنخرطين في تجديد الإنتاج.

عدا عن هاتين الحالتين، يمكن لتراكم رأس المال النقدي أن ينشأ عن تدفق غير اعتيادي للذهب كما في عامي 1852 و1853 بعد اكتشاف مناجم الذهب الجديدة في أستراليا وكاليفورنيا. وقد أودع هذا الذهب في بنك إنكلترا. تلقى المودعون لقاءه أوراقاً نقدية، لم يودعوها مباشرة في المصارف. على هذا النحو تزايدت كمية وسائل التداول تزايداً غير اعتيادي. (شهادة ويجيلين، لجنة المصارف *B.C.* ١٨٥٧، رقم ١٣٢٩). وسعى البنك إلى استخدام هذه الودائع بخفض سعر الحسم إلى 2%. وتنامت كتلة الذهب المتكدسة في البنك إلى 22 ـ 23 مليوناً خلال ستة أشهر من عام 1853.

إن التراكم لدى سائر الرأسماليين الذين يُقرِضون النقد يجري بالطبع في شكل نقدي مباشرة، في حين أن التراكم الفعلي لرأس المال الصناعي يتم، عادة، كما رأينا، بزيادة عناصر رأس المال الإنتاجي نفسه. وعليه، فإن تطور نظام الائتمان والتركز الهائل [519] لأعمال إقراض النقد بين أيدي المصارف الكبرى لا بد وأن يقودا، في ذاتهما ولذاتهما، إلى تعجيل تراكم رأسمال الإقراض بوصفه شكلاً من التراكم يختلف عن التراكم الفعلي. لذا، فإن هذا التطور السريع لرأسمال الإقراض هو نتيجة للتراكم الفعلي، لأنه ثمرة تطور عملية تجديد الإنتاج؛ فالربح الذي يؤلف منبع التراكم لهؤلاء الرأسماليين النقديين، ليس سوى جزء من فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسماليون المنخرطون في تجديد الإنتاج

(وهو في الوقت نفسه تملّك لجزء من الفائدة عن مدخرات الآخرين). إن رأسمال الإقراض يتراكم في آنٍ واحدٍ على حساب الصناعيين والتجار. لقد رأينا كيف أن سعر الفائدة يمكن أن يرتفع عالياً في الأطوار غير المؤاتية من الدورة الصناعية، بحيث أنه يبتلع كلياً ربح بعض الفروع الموجودة في ظروف غير مؤاتية بخاصة. وتهبط في الوقت نفسه أسعار سندات الدولة وغيرها من السندات. وإن هذه اللحظة بالذات هي التي يشتري فيها الرأسماليون النقديون كميات كبيرة من السندات التي هبطت قيمتها والتي تستعيد قيمتها ثانية بسرعة إلى المستوى الاعتيادي السابق بل تتخطاه في أطوار تالية. فيُعاد بيع هذه السندات، ويتم بذلك الاستيلاء على جزء من رأس المال النقدي للجمهور. أما ذلك الجزء من السندات الذي يبقى بين أيدي الرأسماليين الذين اشتروه فيدرّ فائدة أكبر لأنه قد جرى شراؤه بسعر متدن. ولكن سائر الأرباح التي يجنيها الرأسماليون النقديون ويعيدون تحويلها إلى رأسمال، إنما يحولونها بادىء الأمر إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وهكذا، فإن تراكم هذا الأخير، كشيء متميز عن التراكم الفعلي، رغم أنه برعم من براعمه، طالما أننا نقصر المعاينة على الرأسماليين النقديين والمصرفيين أنفسهم، إلخ، يبرز بوصفه تراكماً لهذه الطبقة الخاصة من الرأسماليين. وينبغي لهذا التراكم أن يتنامى مع كل توسع° في نظام الائتمان، الذي يصاحب الاتساع الفعلي لعملية تجديد الإنتاج.

ولو كان سعر الفائدة متدنياً، فإن هبوط قيمة رأس المال النقدي هذا يقع أساساً على كاهل المودعين لا المصارف. لقد كانت ثلاثة أرباع الودائع في إنكلترا تجثم في المصارف من دون أن تدرّ فائدة، قبل نشوء المصارف المساهمة. وإذا دُفعت في الوقت الحاضر فائدة عن الودائع، فإنها أدنى من سعر الفائدة الجارية بدرجة واحدة على الأقل.

أما بالنسبة إلى تراكم نقد بقية الرأسماليين، فإننا نغفل ذلك الجزء منه الموظّف في السندات المولّدة للفائدة، والذي يتراكم في هذا الشكل. ونقصر بحثنا على ذلك الجزء الذي يطرح في السوق كرأسمال نقدي قابل للإقراض.

لدينا هنا، في المقام الأول، ذلك الجزء من الربح، الذي لا يُنفق كإيراد، بل يُكرّس للتراكم، ولكنه لا يجد في بداية الأمر أي استخدام له في مشروع الرأسماليين الصناعيين أنفسهم. [520] ويوجد هذا الربح في شكل رأسمال سلعي مباشر، ويمثل جزءاً من قيمة رأس المال هذا، ويتحقق معه في النقد. فإذا لم يُحوّل (نترك التاجر لفترة ما خارج الاعتبار، حيث سنتحدث عنه بشكل خاص) مجدداً إلى عناصر إنتاج لرأس المال السلعي، فلا بدّ له من أن يبقى لفترة من الزمن في شكل نقد. وتتزايد هذه الكتلة تبعاً لكتلة رأس المال

ذاته، حتى لو انخفض معدل الربح. وإن الجزء المزمع إنفاقه كإيراد، يُستهلك بالتدريج، ولكنه يؤلف في غضون ذلك، كوديعة، رأسمال إقراض لدى المصرفي. لذا، فإن نمو ذلك الجزء من الربح الذي يُنفق كإيراد يعبّر عن نفسه كتراكم تدريجي، متكرر باستمرار، لرأسمال الإقراض. وكذلك حال الجزء الآخر، المكرّس للتراكم. وعليه، فإن تزايد الإيراد، أي تزايد استهلاك الرأسماليين الصناعيين والتجاريين يعبّر عن نفسه، كلما تطور نظام الائتمان وتنظيمه، كتراكم لرأسمال الإقراض. وينطبق ذلك على كل الايرادات، بمقدار ما يجري استهلاكها بالتدريج، أي على الريع العقاري، والأجور في أشكالها العليا، وإيراد الطبقات غير المنتجة، إلخ. فهذه الإيرادات جميعاً تكتسب، في وقت معين، شكل إيراد نقدي، وتصبح لذلك قابلة للتحول إلى ودائع، وبالتالي إلى رأسمال إقراض. ومما يصح قوله على كل إيراد سواء كان مكرّساً للاستهلاك أم للتراكم، منذ أن يوجد في شكل نقدي معين، إنه جزء من قيمة رأس المال السلعي محوّل إلى نقد، وبالتالي فهو تعبير عن التراكم الفعلي ونتيجة له، ولكنه ليس رأسمالاً إنتاجياً. وحين يكون الغازل قد بادل غزوله لقاء القطن، وبادل الجزء الذي يؤلف إيراده بنقد، فإن الوجود الفعلي لرأسماله الصناعي يتمثل في الغزول التي انتقلت الآن إلى يد النسّاج أو ربما إلى يد مستهلك فردي، وهذه الغزول تمثّل، سواء كرّست لتجديد الإنتاج أم للاستهلاك ـ وجوداً للقيمة ـ رأسمال وفائض القيمة الذي تحتويه. ويتوقف مقدار فائض القيمة المتحول إلى نقد على مقدار فائض القيمة الذي تحتويه الغزول. ولكن ما إن يتحوّل فائض القيمة إلى نقد، حتى يغدو النقد وجوداً قيمياً لفائض القيمة هذا لا أكثر. وبهذه الصفة يصبح لحظة من رأسمال الإقراض. ولا يقتضي ذلك سوى تحويله إلى وديعة، إذا لم يقم مالكه نفسه بإقراضه أصلاً. ولكن إعادة تحويله إلى رأسمال إنتاجي تتطلب، بالمقابل، أن يبلغ في بادىء الأمر حداً أدنى معيناً.

[521]

الفصل الثاني والثلاثون

رأس المال النقدي ورأس المال الفعلي. III
(خاتمة)

إن كتلة النقد التي يُعاد تحويلها إلى رأسمال هي نتيجة لعملية تجديد الإنتاج الهائلة، ولكن هذه الكتلة، عند معاينتها لذاتها، بوصفها رأسمالاً نقدياً قابلاً للإقراض، ليست كتلة من رأسمال التجديد الإنتاجي.

إن أهم ما يتمخض عن دراستنا السابقة يتلخص في أن توسع ذلك الجزء من الإيراد الذي يكرّس للاستهلاك (وهنا نغفل العامل، لأن إيراده يساوي رأس المال المتغير) يتجلى بادىء الأمر كتراكم لرأس المال النقدي. وعليه، يدخل في تراكم رأس المال النقدي عنصر يختلف جوهرياً عن التراكم الفعلي لرأس المال الصناعي، ذلك لأن جزء المنتوج السنوي، المكرّس للاستهلاك لا يغدو رأسمالاً بأي حال من الأحوال. إن جزءاً آخر من المنتوج السنوي يعوّض عن رأس المال، أي رأس المال الثابت لمنتجي وسائل الاستهلاك، ولكن، بحدود ما يتحوّل فعلياً إلى رأسمال، فإنه يوجد في الشكل العيني لإيراد منتجي رأس المال الثابت هذا. وإن ذلك النقد، الذي يمثل الإيراد، والذي يخدم كوسيط محض للاستهلاك، يتحول بانتظام، ولفترة معينة من الزمن، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وبمقدار ما يمثّل هذا النقد الأجور، فإنه يمثّل، في الوقت نفسه، الشكل النقدي لرأس المال المتغير؛ وبمقدار ما يعوّض هذا النقد عن رأس المال الثابت لمنتجي وسائل الاستهلاك فإنه يمثّل الشكل النقدي الذي يكتسبه رأس المال الثابت مؤقتاً، ويخدم في شراء عناصر رأس المال الثابت هذا الذي يتوجب التعويض عنه عينياً. ولكنه لا

يعبّر، في ذاته، لا في هذا الشكل ولا في ذاك، عن التراكم، رغم أن كتلته تنمو مع اتساع نطاق عملية تجديد الإنتاج. ولكنه يؤدي، بصورة مؤقتة، وظائف نقد قابل للإقراض، أي وظائف رأسمال نقدي. وعليه لا بد لتراكم رأس المال النقدي، من هذه الزاوية، أن يعكس على الدوام تراكماً لرأس المال أكبر مما هو جارٍ فعلاً، نظراً لأن [522] توسع الاستهلاك الفردي يظهر، بسبب توسط النقد، كتراكم لرأس المال النقدي، ويوفر الشكل النقدي اللازم للتراكم الفعلي، للنقد الذي يفتح مجالات جديدة لتوظيف رأس المال.

لذا، فإن تراكم رأس المال النقدي القابل للإقراض لا يعبّر، جزئياً، إلّا عن واقع أن كل النقد الذي يتحوّل إليه رأس المال الصناعي في مجرى عملية دورته، لا يكتسي شكل نقد يسلّفه القائمون بتجديد الإنتاج، بل شكل نقد يقترضونه، بحيث يظهر تسليف النقد الذي يجري في عملية تجديد الإنتاج كتسليف لنقد مُقترَض. والواقع أن أحدهم يقوم، على أساس الائتمان التجاري، بإقراض الآخر ما يحتاج إليه من نقد في عملية تجديد الإنتاج. ولكن ذلك يكتسي الشكل التالي، وهو أن المصرفي الذي يُقرِضه قسم من القائمين بتجديد الإنتاج، هذا النقد، يقوم هو بإقراضه إلى قسم آخر من القائمين بتجديد الإنتاج، وبذلك يظهر المصرفي في صورة مُعطي النعم، وفي الوقت نفسه يتمتع المصرفي بالسيطرة التامة على رأس المال هذا، بوصفه وسيطاً.

بقي أن نشير إلى بعض الأشكال الخاصة من تراكم رأس المال النقدي. ثمة رأسمال يتحرر، على سبيل المثال، إثر هبوط أسعار عناصر الإنتاج، المواد الأولية، إلخ. فإذا لم يستطع الصناعي أن يوسع عملية تجديد إنتاجه مباشرة، فإن قسماً من رأسماله النقدي يصبح فائضاً ويُقصى عن الدورة، فيتحوّل إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض. وعلاوة على ذلك، يتحرر رأسمال أيضاً في شكل نقدي عند التاجر بخاصة، ما إن تطرأ انقطاعات على سير أعماله. فإذا ما أنجز التاجر سلسلة من الصفقات ولم يكن بوسعه الشروع في سلسلة جديدة إلّا في وقت لاحق من جراء مثل هذه الانقطاعات، فإن النقد المتحقق لا يمثّل بالنسبة له غير كنز، غير رأسمال فائض. ولكنه يمثّل في الوقت نفسه تراكماً مباشراً لرأسمال نقدي قابل للإقراض. ويعبّر تراكم رأس المال النقدي، في الحالة الأولى، عن تكرار عملية تجديد الإنتاج في ظل شروط أفضل، وعن تحرير فعلي لجزء من رأس المال المقيّد من قبل، أي يعبّر عن إمكانية توسيع عملية تجديد الإنتاج بالوسائل النقدية نفسها. ويعبّر، في الحالة الثانية، عن انقطاع محض في سير الصفقات. ولكن النقد يتحوّل، في الحالتين الاثنتين، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض، ويمثّل تراكماً لرأس المال النقدي

هذا عينه، ويؤثر، بصورة متساوية، في سوق النقد وسعر الفائدة، رغم أنه تتجلى في الحالة الأولى شروط أفضل وفي الحالة الثانية عوائق تكبح عملية التراكم الفعلية. أخيراً، مما يؤثر في تراكم رأس المال النقدي عدد الناس الذين يعززون وضعهم لدرجة كبيرة فيهجرون مجال تجديد الإنتاج. ويزداد عدد هؤلاء بمقدار ما تزداد الأرباح التي يتم خلقها خلال الدورة الصناعية الكبرى. في هذه الحالة، يعبّر تراكم رأس المال النقدي القابل للإقراض، من جهة، عن تراكم فعلي (بمقداره النسبي)، ولا يعبّر، من جهة [523] أخرى، إلّا عن نطاق تحول الرأسماليين الصناعيين إلى محض رأسماليين نقديين.

أما بخصوص الجزء الباقي من الربح، الذي لا يُكرَّس للاستهلاك كإيراد، فإنه لا يتحول إلى رأسمال نقدي إلّا في حالة تعذّر استخدامه مباشرة لتوسيع الأعمال في مجال الإنتاج الذي تم خلقه فيه. ويمكن أن يرجع ذلك إلى سببين. إما لأن هذا المجال من الإنتاج قد تشبّع برأس المال. أو لأن المبلغ المتراكم ينبغي، كيما يستطيع أن يؤدي وظيفة رأسمال، أن يصل أولاً إلى مقدار معين تحدده النسب الكمية لتوظيفات رأس المال الجديدة اللازمة في مشروع معين. لذا يجري تحويل المبلغ المتراكم، بادىء الأمر، إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض فيخدم في توسيع الإنتاج في ميادين أخرى. وإذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى تبقى ثابتة على حالها، فإن كتلة الربح المخصصة لإعادة تحويلها إلى رأسمال تتوقف على كتلة الربح الذي تم إنتاجه، أي تتوقف بالتالي على اتساع عملية تجديد الإنتاج ذاتها. أما إذا واجه استخدام هذا التراكم الجديد أية مصاعب، كالافتقار إلى ميادين توظيف، أي إذا حصل إشباع في فروع الإنتاج وفيض في عرض رأسمال الإقراض، فإن هذه الوفرة في رأس المال النقدي القابل للإقراض لا تكشف إلّا عن محدودية الإنتاج الرأسمالي. وإن ما يعقب ذلك من مضاربة في الائتمان يدل على أنه ليست ثمة عقبات إيجابية تعترض سبيل استخدام رأس المال الفائض هذا. ولكن هناك عوائق تنشأ عن قوانين النمو الذاتي لقيمة رأس المال، بسبب الحدود التي يمكن لرأس المال أن ينمو ذاتياً في نطاقها كرأسمال. إن وفرة رأس المال النقدي، بما هو عليه، لا تعبّر بالضرورة عن فيض إنتاج، ولا حتى عن ضيق ميادين توظيف رأس المال.

إن تراكم رأسمال الإقراض يكمن، ببساطة، في أن النقد يترسّب كنقد مخصص للإقراض. وتختلف هذه العملية اختلافاً بيّناً عن التحويل الفعلي للنقد إلى رأسمال؛ فهي محض تراكم للنقد في شكل يمكن تحويله به إلى رأسمال. ولكن يمكن لهذا التراكم، كما بيّنا من قبل، أن يعبّر عن لحظات تختلف كثيراً عن التراكم الفعلي. وطالما بقي

التراكم الفعلي مستمراً في الاتساع، فإن هذا الاتساع في تراكم رأس المال النقدي يمكن أن يكون نتيجة له، جزئياً، وأن يكون، جزئياً، نتيجة لحظات أخرى مصاحبة له ولكنها مختلفة تماماً عنه، وأخيراً يمكن أن يكون، جزئياً، حتى نتيجة لتوقف التراكم الفعلي. وإذا لم يكن ثمة من سبب سوى أن تراكم رأسمال الإقراض يتسع بفعل عوامل مستقلة عن التراكم الفعلي وإنْ كانت مصاحبة له، فلا بدّ إذن من أن تنشأ دائماً وفرة في رأس المال النقدي خلال أطوار معينة من الدورة الكبرى، وتزداد هذه الوفرة مع تطور الائتمان. ولا بد، بالتالي، أن تشتد مع هذه الوفرة ضرورة توسيع عملية الإنتاج لتتجاوز [524] حدودها الرأسمالية، أي ينشأ فيض في التجارة، وفيض في الإنتاج، وفيض في الائتمان. وفي الوقت نفسه، يجري ذلك حتماً بأشكال تستدعي حركة معاكسة.

ولا حاجة بنا هنا إلى تناول مسألة تراكم رأس المال النقدي من الريع العقاري والأجور، إلخ. ولكن ثمة جانب ينبغي التأكيد عليه، وهو أن مهمة الادخار والتقشف الفعليين (على يد المكتنزين)، بقدر ما يؤدي ذلك إلى توافر عناصر التراكم، إنما يلقيها تقسيم العمل، في سير تطور الإنتاج الرأسمالي، على عاتق أولئك الذين يحصلون على الحد الأدنى من هذه العناصر، والذين كثيراً ما يخسرون مدّخراتهم، كما يحصل للعمال عند إفلاس المصارف. ومن جهة نرى أن الرأسمالي الصناعي لا «يدّخر» رأسماله بنفسه، بل يسيطر على مدّخرات الآخرين بما يتناسب ومقدار رأسماله؛ ومن جهة أخرى فإن الرأسمالي النقدي يجعل من مدّخرات الآخرين رأسماله الخاص، ويجعل من الائتمان، الذي يمحضه الرأسماليون المنخرطون في عملية تجديد الإنتاج لبعضهم البعض والذي يمحضه الجمهور إيّاهم، مصدراً خاصاً لثرائه الشخصي. ومع ذلك ينهار الوهم الأخير للنظام الرأسمالي، الوهم القائل إن رأس المال هو ثمرة عمل المرء وادّخاره. فلا يعود الأمر مقتصراً على أن الربح يقوم على تملّك عمل الآخرين، بل أن رأس المال، الذي يتم بواسطته تحريك واستغلال عمل الآخرين يتألف من ملكية الآخرين، التي يضعها الرأسمالي النقدي تحت تصرف الرأسمالي الصناعي ويستفيد منها ليستغل بدوره هذا الأخير.

ثمة حاجة لتقديم بعض الملاحظات عن رأسمال الإقراض.

لقد بيّنا أعلاه أن عدد المرات التي يمكن لقطع النقد الواحدة ذاتها أن تؤدي فيها وظيفة رأسمال إقراض، يتوقف كلّياً على التالي

1) عدد المرات التي تُحققُ فيها [هذه القطع] قيماً سلعية في عملية الشراء أو الدفع، أي تنقل رأسمالاً، وعدد المرات التي تحققُ فيها إيراداً. أما عدد المرات التي تنتقل فيها

إلى يد آخرين كقيمة متحققة، سواء كرأسمال أم إيراد، فذلك يتوقف، بداهة، على سعة التداولات الفعلية وكتلتها؛

2) ويتوقف ذلك على التوفير في المدفوعات وعلى تطور نظام الائتمان وتنظيمه؛

3) أخيراً، يتوقف ذلك على تشابك الائتمانات وسرعة إنجازها، بحيث أن النقد الذي يترسب في نقطة معينة كإيداع، ينطلق على الفور من نقطة أخرى كقرض.

وحتى لو افترضنا أن الشكل الذي يوجد به رأسمال الإقراض هو النقد الفعلي حصراً، الذهب أو الفضة، أي السلعتين اللتين تخدم مادتهما كمقياس للقيمة، فإن جزءاً كبيراً من رأس المال النقدي هذا يكون في هذه الحالة أيضاً صورياً بالضرورة، أي مجرد صك [525] تملّك قيمة، نوعاً من رموز القيمة. وبما أن النقد يقوم بوظيفته في دورة رأس المال، فإنه وإنْ كان يؤلف رأسمالاً نقدياً في لحظة معينة، لا يتحوّل إلى رأسمال نقدي قابل للإقراض، بل يُبادَل لقاء عناصر رأس المال الإنتاجي، أو يُنفق كوسيلة تداول عند تحقيق الإيراد، ولذلك لا يمكن أن يتحوّل ثانية إلى رأسمال إقراض بالنسبة إلى مالكه. وبما أن النقد يتحوّل إلى رأسمال إقراض، ويظل المبلغ نفسه من النقد يمثل، على نحو متكرر، رأسمال إقراض، فمن الواضح أنه لا يوجد في شكل نقد معدني إلّا في نقطة واحدة؛ أما في سائر النقاط الآخرى فلا يوجد إلّا في شكل حق في رأس المال. وينبع تراكم هذه الحقوق، حسب فرضيتنا، عن التراكم الفعلي، أي عن تحويل قيمة رأس المال السلعي، إلخ، إلى نقد؛ ومع ذلك فإن تراكم هذه الحقوق أو صكوك الملكية، بما هو عليه، يختلف عن التراكم الفعلي الذي ينشأ عنه، مثلما يختلف عن التراكم المقبل (عن عملية الإنتاج الجديدة) الذي يتم بتوسط إقراض النقد.

في الوهلة الأولى (Prima facie) يوجد رأسمال الإقراض دوماً في شكل نقد[9]، ثم

---

(9) تقرير قانون المصارف، *B.A.*، *1857*. شهادة المصرفي تويلز: «4516. «بوصفك مصرفياً، هل تتعاطى الأعمال برأس المال أم بالنقد؟ ـ نحن نتعامل بالنقد». ـ 4517. «كيف توضع الودائع في مصرفكم؟ ـ بالنقد». ـ 4518. «كيف تدفع؟ ـ بالنقد». ـ [4519]. «أيمكن للمرء أن يطلق عليها أي اسم آخر غير النقد؟ ـ كلا».

إن أوفرستون (أنظر الفصل السادس والعشرين) يخلط باستمرار بين رأس المال (Capital) والنقد (money). وإن قيمة النقد (value of money) تعني عنده الفائدة أيضاً، ولكن بمقدار ما تتحدد هذه الأخيرة بكتلة النقد؛ وينبغي لـ «قيمة رأس المال» (Value of capital) أن تعني فائدة، بمقدار ما تتحدد بالطلب على رأس المال الإنتاجي وبالربح الذي يدرّه. يقول أوفرستون: 4140. «يجب استعمال كلمة «رأسمال» بحذر». ـ 4148. «إن تصدير الذهب من إنكلترا يعني إنقاص مقدار

[526] يوجد لاحقاً كحق في النقد، نظراً لأن النقد الذي كان يوجد به في الأصل بات ماثلاً الآن بيد المُقترِض في شكل نقد فعلي. أما بالنسبة إلى المُقرِض، فقد تحول رأسمال الإقراض إلى حق في الحصول على النقد، إلى صك ملكية. وعليه، يمكن للكتلة نفسها من النقد الفعلي أن تمثّل كتلاً مختلفة جداً من رأس المال النقدي. إن النقد المحض، سواء كان يمثل رأسمالاً متحققاً أم إيراداً متحققاً، يصبح رأسمال إقراض من خلال فعل الإقراض المحض، من خلال تحوله إلى ايداع، إذا ما أخذنا في الاعتبار الشكل العام في نظام الائتمان المتطور. إن الايداع هو رأسمال نقدي بالنسبة إلى المودع. ولكنه قد يكون، في يد المصرفي، مجرد رأسمال نقدي كامن، هاجع في خزائنه هو بدلاً من خزائن مالك رأس المال[10].

= النقد في البلاد، ولا بد لذلك بالطبع من أن يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق النقد عموماً» [ولكن ليس في سوق رأس المال، حسب رأيه]. ـ «4112. وبقدر ما يتسرب النقد خارج البلاد، بقدر ما تتناقص كميته داخل البلاد. وإن هذا التناقص لكمية النقد الذي يبقى في البلاد يؤدي إلى رفع قيمة هذا النقد» [كان هذا يعني في الأصل، حسب نظريته، تزايداً في قيمة النقد كنقد بالمقارنة مع قيم السلع، بفعل تناقص وسائل التداول، علماً بأن هذا التزايد في قيمة النقد يساوي بالتالي هبوطاً في قيم السلع. ولكن بما أنه جرت في غضون ذلك البرهنة، له نفسه، برهاناً لا يقبل النقض، أن كتلة النقد المتداول لا تحدد الأسعار، فإن تناقص كمية النقد كوسيلة تداول ينبغي أن يرفع الآن قيمته كرأسمال حامل للفائدة ويرفع بالتالي سعر الفائدة]. «وإن هذا التزايد لقيمة المتبقي من النقد يؤدي إلى وقف تسرب النقد إلى الخارج، ويستمر ذلك إلى أن تستعاد كمية النقد اللازمة لاعادة التوازن». ثمة المزيد من التفاصيل عن تناقضات أوفرستون لاحقاً.

(10) من هنا يبدأ الخلط المتمثل في اعتبار الاثنين «نقداً»: الوديعة بوصفها مطالبة بالدفع من جانب المصرفي، والنقد المودع الموجود بين يدي المصرفي. وأثناء الادلاء بشهادة أمام اللجنة المصرفية عام 1857 يورد المصرفي تويلز المثال التالي: «أبدأ أعمالي بـ 10,000 جنيه استرليني. فاشترى سلعاً بـ 5000 جنيه، وأضعها في مستودعي. أما الـ 5000 جنيه الأخرى فأودعها لدى أحد المصرفيين، كيما استخدمها تبعاً للحاجة. لكنني أعتبر كل المبلغ بوصفه رأسمالي، رغم أن 5000 جنيه من هذا المبلغ ماثلة في شكل وديعة أو نقد (4528)». يستثير هذا المثال السجال الغريب التالي: 4531. «إذن فقد أعطيت الـ 5000 جنيه استرليني من أوراقك النقدية إلى شخص آخر؟ ـ نعم». ـ 4532. «إذن فلدى هذا الشخص الآخر 5000 جنيه ايداع؟ ـ نعم، بالطبع». ـ 4533. «وأنت أيضاً لديك ايداع 5000 جنيه؟ ـ صحيح تماماً». ـ 4534. «هو لديه 5000 جنيه من النقد، وأنت لديك 5000 جنيه من النقد؟ ـ نعم». ـ 4535. «ولكن ذلك آخر المطاف ليس شيئاً غير النقد؟ ـ كلا».

إن طبقة الرأسماليين النقديين تنمو بنمو الثروة المادية؛ فمن جهة أولى تتزايد ثروة [527] وعدد الرأسماليين المتقاعدين، أي الريعيين؛ وثانياً يتعزز تطور نظام الائتمان مما يفضي إلى تزايد عدد المصرفيين ومُقرِضي النقد والماليين، إلخ. ومع تطور رأس المال النقدي المتاح تنمو كتلة السندات المالية، وسندات الدولة والأسهم، المولّدة للفائدة، إلخ، كما بيّنا من قبل. ولكن الطلب على رأس المال النقدي المتاح ينمو هو الآخر في الوقت ذاته، ويبدأ السماسرة الذين يتخذون من أعمال المضاربة بهذه السندات مهنة، يلعبون دوراً رئيسياً في سوق النقد. ولو كانت سائر أعمال بيع وشراء هذه السندات تعبيراً عن توظيفات فعلية لرأس المال فقط، لكان من حقنا القول إنها لا يمكن أن تؤثر في الطلب على رأسمال الإقراض، لأنه حين يبيع آ سنداته فإنه يسحب مقداراً من النقد مماثلاً لما يضعه ب فيها. ولكن حتى إذا كان السند نفسه موجوداً، من دون وجود رأس المال (أو على الأقل من دون وجود رأس المال النقدي) الذي يمثله السند بالأصل، فإنه يخلق على الدوام طلباً جديداً، بنفس النسبة (pro tanto)، على مثل رأس المال النقدي هذا. ولكنه في كل الأحوال رأسمال نقدي كان تحت تصرف ب في السابق، وهو الآن تحت تصرف آ.

> تقرير قانون المصارف .B.A ١٨٥٧. رقم 4886: «هل ترى أنني أصف الأسباب المحدِّدة لسعر الحسم وصفاً صحيحاً حين أقول إنه ينتظم بمقدار رأس المال الماثل في السوق، الذي يمكن أن يُستخدم لحسم الكمبيالات التجارية كصنف مختلف عن غيره من السندات المالية؟» ـ

= إن الخلط هنا يرجع في جانب منه إلى التالي: يستطيع آ، بعد أن أودع 5000 جنيه في المصرف، أن يسحب على هذا المبلغ، وأن يتصرف به كما لو أنه ما يزال بحوزته تماماً. بهذا المعنى يؤدي النقد، بالنسبة له، وظيفة نقد كامن. ولكن في كل مرة يسحب فيها من هذا النقد، فإنه ينقص إيداعه بالنسبة نفسها (pro tanto). وإذا ما سحب من المصرف نقداً فعلياً، وكان نقده قد أُقرض أصلاً، فإن ما يدفع له ليس نقده الخاص، بل نقد مودعين آخرين. وإذا سدد آ ديناً إلى ب بشيك على مصرفيه، وأودع ب هذا الشيك لدى مصرفيه، وكان لدى مصرفي المودع آ شيك على مصرفي المودع ب، فإن المصرفيين يتبادلان الشيكات لا غير، ويكون النقد الذي أودعه آ قد قام بوظيفة نقد مرتين: أولاً بين يدي ذاك الذي استلم النقد الذي أودعه آ، وثانياً بين يدي آ نفسه. إن الوظيفة الثانية كانت تكمن في تسوية استحقاقات ديون (استحقاق دين آ على مصرفيه، واستحقاق دَيْن هذا الأخير على المصرفي ب) من دون تدخل النقد. هنا تفعل الوديعة فعلها كنقد مرتين أي بالتحديد كنقد فعلي ثم كحق في الحصول على النقد. إن الحق البسيط في الحصول على النقد يمكن أن يحلّ محلّ النقد ولكن بالتسوية المتبادلة لاستحقاقات الديون فقط.

[تشابمان]: «كلا، أعتقد أن سعر الفائدة يتأثر بسائر السندات القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة (all convertible securities of a current character) ومن الخطأ أن نحصر المسألة في إطار حسم الكمبيالات لا غير، لأنه حين ينشأ طلب كبير على النقد لقاء» [رهن] «سندات دين حكومية، أو حتى سندات الخزينة كما حدث مؤخراً لدرجة كبيرة، وبفائدة تتجاوز كثيراً سعر الفائدة التجاري، فمن السخف القول إن عالمنا التجاري لا يتأثر بذلك؛ إنه يتأثر بذلك تأثراً جسيماً». ـ 4890. «حين تُطرح في السوق سندات سليمة وصالحة للتصريف، كتلك التي يعترف بها المصرفيون، ويبتغي مالكوها اقتراض النقد عليها، فإن ذلك يؤثر، دون أي شك، على الكمبيالات التجارية؛ إذ لا يمكن لي، على سبيل المثال، أن أتوقع أن يقرضني شخص ما نقداً بفائدة 5% على الكمبيالات التجارية، حين يكون بوسعه إقراض هذا النقد في الوقت المعني على سندات دين حكومية، إلخ بفائدة 6%؛ إن ذلك يؤثر علينا بالطريقة نفسها؛ فلا أحد يمكن أن يطلب مني أن أحسم كمبيالته بفائدة $5\frac{1}{2}$% عندما أستطيع أن أُقرض نقدي بفائدة 6%». ـ 4892. «إننا لا نقول عن الأشخاص الذين يشترون سندات بـ 2000 أو 5000 أو 10,000 جنيه معتبرين ذلك توظيفاً مضموناً لرأس المال، إنهم يؤثرون على سوق النقد تأثيراً جسيماً. فحين تسألني عن سعر الفائدة لقاء» [رهن] «سندات دين الحكومة، فإنني أقصد أناساً يتعاملون بمئات الآلاف من الجنيهات، أي عمن يسمون بالسماسرة، الذين يكتتبون بمقادير ضخمة من القروض العامة أو يشترون سنداتها من السوق، ثم يضطرون للاحتفاظ بهذه السندات إلى أن يحين الوقت الذي يستطيعون فيه بيعها بيعاً مربحاً؛ إن هؤلاء الناس مرغمون على اقتراض النقد لهذا الغرض».

[528] إن تطور نظام الائتمان يفضي إلى خلق أسواق نقد كبيرة متركزة، مثل لندن، تُعتبر في الوقت نفسه مراكز رئيسية للمتاجرة بهذه السندات. ويضع المصرفيون مبالغ طائلة من رأس المال النقدي للجمهور تحت تصرف هذه الزمرة من السماسرة، وبذلك ينمو هذا النسل من المقامرين.

«إن النقد في بورصة السندات أرخص، عادة، مما في أي مكان آخر» هذا ما قاله [جيمس موريس] شاغل منصب حاكم بنك إنكلترا في عام 1848 أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات بصدد الأزمة التجارية (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848، طبع عام 1857، رقم 219).

لقد سبق أن بيّنا، في معرض بحث رأس المال الحامل للفائدة، أن سعر الفائدة الوسطي لعدد كبير نوعاً ما من السنين، يتحدد، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، بمعدل الربح الوسطي، لا ربح صاحب المشروع، الذي لا يزيد عن الربح مطروحاً منه الفائدة(*).

وسبق أن ذكرنا، وهذا ما نبتغي بحثه بتفصيل أوسع فيما بعد، واقع أن تقلبات الفائدة التجارية ـ الفائدة التي يقرها مُقرِضو النقد المشتغلون بعمليات الحسم والإقراض في عالم التجارة ـ تصل أيضاً إلى طور معين في مجرى الدورة الصناعية الكبرى، حيث يزيد فيه سعر الفائدة عن حده الأدنى ويبلغ المستوى الوسطي (ثم يتجاوزه فيما بعد)، حيث تكون هذه الحركة نتيجة لارتفاع الربح.

لا بد هنا من إبداء ملاحظتين:

أولاً ـ حين يبقى سعر الفائدة مرتفعاً لفترة طويلة من الوقت (نتحدث هنا عن سعر الفائدة في بلد معين مثل إنكلترا، حيث يكون سعر الفائدة الوسطي معيناً لفترة طويلة نوعاً ما من الزمن، ويتجلى أيضاً في الفائدة المدفوعة عن القروض لفترة أطول، والتي يمكن لنا أن نسميها فائدة خاصة)، فإن ذلك برهان جلي من النظرة الأولى (prima facie) على أن معدل الربح مرتفع خلال هذه الفترة، ولو أن ذلك لا يبرهن بالضرورة على أن معدل ربح صاحب المشروع مرتفع أيضاً. ويتلاشى هذا الفارق الأخير، بهذه الدرجة أو تلك، بالنسبة إلى الرأسماليين الذين يعملون أساساً برأسمالهم الخاص؛ فهم يحققون المعدل العالي للربح لأنهم يدفعون الفائدة لأنفسهم بأنفسهم. إن إمكانية استمرار سعر الفائدة بمستوى مرتفع ـ لا نتحدث هنا عن طور الضائقة بالمعنى الدقيق للكلمة ـ تُتاح سوية مع ارتفاع معدل الربح. ولكن من الجائز، مع ذلك، أن معدل الربح المرتفع هذا لا يخلّف، بعد طرح سعر الفائدة المرتفع منه، غير معدل متدن من ربح صاحب المشروع. ويمكن لمعدل ربح صاحب المشروع أن يتناقص مع استمرار معدل الربح المرتفع. إن إمكان ذلك يرجع إلى أن المشاريع تستمر تعمل، طالما أنها بدأت النشاط. ويجري تسيير العمل في هذا الطور أساساً بواسطة رأسمال مُقترَض محض (رأسمال الآخرين)؛ ويمكن لمعدل [529] الربح المرتفع أن يكون في بعض الأحيان ثمرة مضاربة، وتوقعات مأمولة. ويمكن لسعر فائدة مرتفع أن يُدفع مع معدل ربح مرتفع، ولكن مع ربح صاحب مشروع منخفض. بل يمكن أن يُدفع ـ وهذا ما يحصل، جزئياً، خلال أوقات المضاربة ـ لا من الربح، بل

(*) أنظر هذا المجلد، ص370، [الطبعة العربية، الفصل 22، ص 415].

من رأس المال المقترض من الآخرين، ويمكن أن يستمر ذلك لفترة طويلة من الزمن.

ثانياً ـ إن القول بأن الطلب على رأس المال النقدي، وبالتالي سعر الفائدة، يرتفع لأن معدل الربح عالٍ، لا يتطابق مع القول بأن الطلب على رأس المال الصناعي يرتفع ولذلك فإن سعر الفائدة عالٍ.

ففي أوقات الأزمة يصل الطلب على رأسمال الإقراض، وبالتالي سعر الفائدة، إلى حدّهما الأقصى؛ أما معدل الربح ومعه الطلب على رأس المال الصناعي، فإنهما يقتربان من التلاشي. وفي مثل هذه الأوقات يقترض الكلّ بغية الدفع لا أكثر، للإيفاء بالتزامات مُبرمة سابقاً. وبالمقابل ففي أوقات تجدّد النشاط عقب الأزمة، يغدو رأسمال الإقراض مطلوباً بغية الشراء، وبغية تحويل رأس المال النقدي إلى رأسمال إنتاجي أو تجـاري. وعندئذٍ يأتي الطلب على رأسمال الإقراض إما من الرأسمالي الصناعي أو من التاجر. ويُنفقه الرأسمالي الصناعي على وسائل إنتاج وقوة عمل.

إن تزايد الطلب على قوة العمل لا يمكن أن يكون، في ذاته، أساساً لرفع سعر الفائدة، ما دام هذا الأخير يتحدد بمعدل الربح. كما أن ارتفاع الأجور ليس سبباً لارتفاع الربح، رغم أنها يمكن أن تكون في أطوار معينة من الدورة الصناعية الكبرى، نتيجة من نتائجه.

ويمكن للطلب على قوة العمل أن يتنامى لأن استغلال العمل يجري في ظل ظروف مؤاتية على نحو متميز، ولكن تنامي الطلب على قوة العمل وبالتالي على رأس المال المتغير لا يمكن له، في ذاته ولذاته، أن يزيد الربح بل يخفضه بنفس النسبة (pro tanto). إلّا أنه يمكن بفضل ذلك أن يتنامى الطلب على رأس المال المتغير وبالتالي على رأس المال النقدي، مما يرفع سعر الفائدة. وعندئذ يرتفع سعر سوق العمل فوق مستواه الوسطي، ويجري تشغيل عدد من العمال بما يزيد على المقدار الوسطي، ويرتفع سعر الفائدة في الوقت نفسه لأن الطلب على رأس المال النقدي يتزايد في مثل هذه الظروف. إن الطلب المتزايد على قوة العمل يجعل هذه السلعة أغلى مثل أية سلعة أخرى، ويرفع سعر قوة العمل وليس الربح، فالربح يتوقف أساساً على الرخص النسبي لهذه السلعة تحديداً. ولكن هذا الطلب المتزايد يؤدي في الوقت نفسه ـ في ظل الشروط المفترضة ـ إلى رفع سعر الفائدة، لأنه يزيد الطلب على رأس المال النقدي. ولو تحوّل [530] الرأسمالي النقدي إلى صناعي، عوضاً عن إقراض النقد، فإن اضطراره إلى دفع ثمن أغلى لقاء العمل لا يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى زيادة ربحه بل يفضي إلى إنقاصه بنفس النسبة. وقد تكون حالة الأعمال في وضع معين، بحيث أن ربحه قد يرتفع، ولكن ليس

ذلك بسبب أنه دفع ثمناً أغلى لقاء العمل. وبمقدار ما إن هذا الظرف الأخير يزيد الطلب على رأس المال النقدي، فإنه يكفي لرفع سعر الفائدة. وإذا ما ارتفعت الأجور لأي سبب من الأسباب في ظل تقلبات السوق، وبصورة غير ملائمة من نواحٍ أخرى، فإن هذا الارتفاع في الأجور يؤدي إلى خفض معدل الربح، أما سعر الفائدة فإنه يرتفع بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على رأس المال النقدي.

إذا تركنا العمل جانباً، فإن ما يسميه أوفرستون «الطلب على رأس المال» ينحصر في الطلب على السلع. إن الطلب على السلع يرفع أسعارها، إما لأن هذا الطلب يرتفع فوق المتوسط، أو لأن العرض يهبط دون المتوسط. وإذا كان يتعين على الرأسمالي الصناعي أو التاجر أن يدفع الآن 150 جنيهاً، على سبيل المثال، لقاء الكتلة ذاتها من السلع التي كان يدفع لقاءها 100 جنيه من قبل، فإن عليه أن يقترض 150 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه، وأن يدفع $7\frac{1}{2}$ جنيه فائدة بمعدل 5%، بدلاً من 5 جنيهات. إن المبلغ الذي يدفعه كفائدة يزداد، لأن كتلة رأس المال المُقترَض قد ازدادت.

إن مجمل سعي السيد أوفرستون ينحصر في تصوير مصالح رأسمال الإقراض ورأس المال الصناعي على أنها متطابقة، في حين أن قانون المصارف الذي صاغه هو، محسوب بالضبط على أساس استغلال الفرق في هذه المصالح لحساب رأس المال النقدي.

ومن الممكن ألّا يمتص الطلب على السلع، في حال هبوط عرضها دون المتوسط، رأسمالاً نقدياً أكثر من ذي قبل. إذ قد يتوجب دفع المبلغ نفسه، أو مبلغاً أقل، لقاء قيمتها الإجمالية، ولكن كمية القيم الاستعمالية التي يتم الحصول عليها بالمبلغ نفسه، تكون أقل. وفي هذه الحالة، يبقى الطلب على رأس المال النقدي القابل للإقراض ثابتاً على حاله، وبالتالي يبقى سعر الفائدة ثابتاً من دون أن يرتفع، رغم أن الطلب على السلعة قد يرتفع بالمقارنة مع عرضها، وكذلك يرتفع سعر السلعة. ولا يمكن لسعر الفائدة أن يُمسّ ما لم تطرأ زيادة في الطلب الإجمالي على رأسمال الإقراض، بيد أن الحال ليس كذلك حسب الفرضيات المطروحة أعلاه.

ولكن يمكن لعرض سلعة معينة أن يهبط دون المستوى الوسطي، مثلما يحصل في موسم حبوب وقطن سيىء، إلخ، فينمو الطلب على رأسمال الإقراض، لأن المضاربة تقوم على توقّع المزيد من ارتفاع الأسعار، وأن أبسط وسيلة لرفعها تتمثل في سحب جزء من العرض من السوق لبعض الوقت. ولكن بغية الدفع لقاء السلعة المشتراة من دون بيعها، يتم الحصول على النقد بتوسط «اقتصاد الكمبيالات» التجارية. في هذه الحالة،

يتزايد الطلب على رأسمال الإقراض، ويمكن لسعر الفائدة أن يرتفع نتيجة مثل هذه [531] المحاولة لمنع وصول السلعة بصورة مصطنعة من بلوغ السوق. عندئذٍ، يعبّر ارتفاع سعر الفائدة عن تناقص مصطنع في عرض رأس المال السلعي.

من جهة أخرى يمكن للطلب على منتوج معين أن ينمو بسبب نمو عرضه وهبوط سعره دون مستواه الوسطي.

في هذه الحالة، يمكن للطلب على رأسمال الإقراض أن يظل على حاله، أو حتى أنْ يهبط، لأن بالوسع اقتناء كمية أكبر من السلع بالمبلغ نفسه من النقد. ولكن يمكن أن يحدث تخزين بهدف المضاربة، للإفادة من اللحظة المؤاتية لأغراض الإنتاج، جزئياً، ولانتظار ارتفاع الأسعار في المستقبل، جزئياً. في هذه الحالة يمكن للطلب على رأسمال الإقراض أن ينمو، وعندئذٍ فإن سعر الفائدة المرتفع سيعبّر عن نفقات رأسمال على تكوين مخزون فائض من عناصر رأس المال الإنتاجي. إننا نقتصر هنا على معاينة الطلب على رأسمال الإقراض لأنه يتأثر بالطلب على رأس المال السلعي وعرضه. لقد سبق أن بيّنا كيف تؤثر حالة عملية تجديد الإنتاج، الحالة المتغيرة في أطوار الدورة الصناعية الكبرى، على عرض رأسمال الإقراض. إن أوفرستون يخلط، بطريقة ماكرة، بين القول العادي الذي ينص على أن عرض رأس المال والطلب عليه (رأسمال الإقراض) يحدّدان سعر الفائدة في السوق، وبين فرضيته الخاصة التي تقول إن رأسمال الإقراض يتطابق مع رأس المال عموماً، ساعياً بذلك إلى تحويل المرابي إلى رأسمالي وحيد، وتحويل رأسماله إلى صنف وحيد من رأس المال.

إن الطلب على رأسمال الإقراض في أوقات الضائقة هو طلب على وسائل دفع، ولا شيء أكثر من ذلك، ولا يشكل بأي حال طلباً على النقد كوسيلة شراء. ويمكن لسعر الفائدة، عندئذٍ، أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً بصرف النظر عما إذا كان رأس المال الحقيقي ـ رأس المال الإنتاجي والسلعي ـ وافراً أم شحيحاً. إن الطلب على وسائل الدفع هو محض طلب على ما **يمكن تحويله إلى نقد**، بمقدار ما يمكن للتجار والمنتجين أن يقدموا ضمانات أكيدة؛ وهو طلب على رأس المال النقدي حيثما لا يكون الحال كذلك، أي حيثما أن سلفة وسائل الدفع لا تقدم للرأسماليين **الشكل النقدي** فحسب بل **أيضاً المُعادِل** الذي يفتقرون إليه مهما كان شكله، بغية التسديد. أياً كان شكل هذا المُعادِل. وهذه هي النقطة بالذات التي يُخطىء ويصيب فيها أنصار الرأيين المتضادين من النظرية الدارجة بصدد الأزمات. إن جميع القائلين بأن هناك شحّة في وسائل الدفع لا أكثر، هم إما أشخاص يقتصرون على أخذ مالكي الضمانات المأمونة (bona fide) بعين الاعتبار، أو مغفّلون لدرجة أنهم يعتقدون أن على المصارف واجب، وأن لديها القدرة على أن تحوّل

سائر المضاربين المفلسين إلى رأسماليين مكينين، قادرين على الإيفاء بمجرد إصدار [532] الأوراق المالية. أما القائلون بأن هناك مجرد شحّة في رأس المال، لا غير، فإما أنهم يتلاعبون بالكلمات لا أكثر، نظراً لأنه في مثل هذه الأوقات توجد دائماً في الواقع وفرة من رأس المال **غير القابل للتحويل إلى نقد** نتيجة فيض الاستيراد وفيض الإنتاج، أو أنهم يقصدون فقط فرسان الائتمان الذين يقعون فعلاً في وضع لا يتيح لهم الحصول على رأسمال الآخرين بغية القيام بنشاطاتهم، ولذلك يطالبون، ليس فقط بأن يعينهم المصرف على استعادة رأس المال الذي خسروه، بل وأنْ يتيح لهم أيضاً مواصلة صفقات المضاربة.

إن أساس الإنتاج الرأسمالي يتلخص في أن النقد، كشكل مستقل للقيمة، يقف بمواجهة السلعة؛ أو بتعبير آخر، ينبغي أن تكتسب القيمة التبادلية، في النقد، شكلاً مستقلاً، ولا يكون ذلك ممكناً إلّا عندما تغدو مادةٌ معينةٌ سلعةً تؤلف قيمتها مقياس سائر السلع الأخرى، أي أن تغدو السلعة الشاملة، السلعة بامتياز (par excellence)، في تضاد مع سائر السلع الأخرى. وينبغي أن يتجلى ذلك في اتجاهين، وبخاصة في الأمم المتطورة رأسمالياً التي تستعيض على نطاق واسع عن النقد بعمليات الائتمان من جهة، وبالنقد الائتماني، من جهة أخرى. وفي أوقات الضائقة، حين يتقلص الائتمان أو يتوقف تماماً، يبرز النقد بغتة بوصفه وسيلة الدفع الوحيدة والوجود الحقيقي الوحيد للقيمة في تعارض مطلق مع سائر السلع الأخرى. من هنا الهبوط العام في قيمة السلع وصعوبة، بل تعذّر إمكانية تحويلها إلى نقد، أي تحويلها إلى شكلها الخيالي المحض. ولكن من جهة أخرى ليس النقد الائتماني نفسه نقداً إلّا إذا حلّ محلّ النقد الفعلي بمقدار يوازي قيمته الاسمية، بصورة مطلقة. وإن قابليته للتحويل إلى نقد، عند تسرّب الذهب، تغدو معضلة حقاً، نعني تماثل هويته مع الذهب الفعلي. من هنا منشأ التدابير القسرية كرفع سعر الفائدة، إلخ، لضمان شروط المبادلة بالذهب. ويمكن إيصال هذا الأمر إلى مداه الأقصى، بتشريع زائف قائم على نظريات خاطئة عن النقد، يفرضه تجار النقد على الأمة، من أمثال أوفرستون وشركاه لما فيه مصلحتهم. ولكن أساس [النقد الائتماني] معطى مع أساس نمط الإنتاج ذاته. إن هبوطاً في قيمة النقد الائتماني (لا نقصد هبوط قيمته الخيالي، بالطبع) من شأنه أن يزعزع سائر العلاقات القائمة. لذا تجري التضحية بقيمة السلع بغية ضمان الوجود المستحيل والمستقل لهذه القيمة في النقد. وقيمة السلع مضمونة عموماً كقيمة نقدية، ما دام النقد نفسه مضموناً. لذا لا بدّ من أن تُساق ملايين كثيرة من السلع إلى المذبح قرباناً لأجل ملايين قليلة نقداً. وهذا أمر محتوم في ظل

الإنتاج الرأسمالي، ويؤلف أحد مكامن جماله. ولا يحدث ذلك في ظل أنماط الإنتاج السابقة، نظراً لأن القاعدة الضيقة التي ترتكز عليها حركة هذه الأنماط لا تتيح تطور [533] الائتمان ولا النقد الائتماني. وما دام الطابع **الاجتماعي** للعمل يتجلى **في مظهر الوجود النقدي المتعين** للسلع، أي في مظهر **شيء** خارج الإنتاج الفعلي، فإن اندلاع أزمات نقدية يغدو محتوماً، سواء اندلعت بصورة مستقلة عن الأزمات الفعلية أم كمظهر لتفاقمها. ومن جهة أخرى يتضح أن بوسع المصرف، ما دام ائتمانه لم يتزعزع بعد، أن يخفف الذعر في مثل هذه الحالات بزيادة كمية النقد الائتماني، وأن يزيد هذا الذعر بسحب هذا النقد. ويبين مجمل تاريخ الصناعة الحديثة، أنه إذا كان الإنتاج داخل البلاد منظماً فلا لزوم للمعدن إلّا لدفع الفارق في موازين التجارة العالمية، حيثما يختل توازنها في لحظة معينة. أما أن البلاد لا تحتاج، في الداخل، إلى نقد معدني منذ الآن، فذلك ما يبرهن عليه توقف المصارف الوطنية عن صرف الأوراق النقدية بالذهب ولا تلجأ إلى ذلك إلّا في الحالات القصوى كوسيلة وحيدة للتخفيف.

وعند الحديث عن اثنين من الأفراد، فإن القول إن ميزان المدفوعات، في صفقاتهما المتبادلة ليس في صالح الاثنين معاً، إنما يبعث على السخرية. فحين يكون كل منهما دائناً ومديناً للآخر، فمن الواضح أنه إذا لم توف استحقاقات ديونهما المتبادلة، فلا بد من أن يكون أحدهما مديناً للآخر بمبلغ الفارق في آخر المطاف. ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى الأمم. وإن سائر الاقتصاديين يقرّون بأن الحال ليس كذلك حين يقولون إن ميزان المدفوعات يمكن أن يكون لصالح أمة من الأمم أو لغير صالحها، رغم أن ميزانها التجاري ينبغي أن يتوازن آخر المطاف. ويختلف ميزان المدفوعات عن الميزان التجاري، في كونه ميزاناً تجارياً واجب الدفع في موعد معين. وإن ما تفضي إليه الأزمات هو تقليص الفارق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري إلى فاصل زمني وجيز؛ وإن الأوضاع المحددة التي تتطور في البلاد التي تعاني من أزمة، والتي تواجه حلول أَجَل مدفوعاتها ـ إنما تفضي أصلاً إلى تقليص فترة وجوب تسديد المدفوعات. وهي أولاً شحن المعادن الثمينة إلى الخارج، ثم تصريف السلع الموكّلة بالأمانة، تصدير السلع بغية تصريفها أو بغية الحصول على سلف نقدية عنها داخل البلاد، رفع سعر الفائدة، فسخ الائتمانات، تخفيض سعر السندات، بيع السندات الأجنبية، اجتذاب رأس المال الأجنبي للتوظيف في السندات التي هبطت قيمتها، وأخيراً الافلاسات التي تلغي كتلة هائلة من استحقاقات الديون. وكثيراً ما يجري إرسال المعدن إلى البلد الذي اندلعت فيه الأزمة لأن الكمبيالات المسحوبة عليه غير مضمونة، وبالتالي فإن الدفع بالنقد

هو الأكثر أماناً. يضاف إلى ذلك الواقع التالي، وهو أن جميع الأمم الرأسمالية مدينة لآسيا، في آنٍ واحدٍ في الأغلب، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وما إن تبدأ هذه الظروف المتنوعة بممارسة تأثيرها الكامل على الأمة المعنية الأخرى، حتى تبدأ بتصدير [534] الذهب والفضة، أي يحلّ، باختصار، أجَل مدفوعاتها، وتتكرر الظاهرات نفسها من جديد.

في ظل الائتمان التجاري، لا تدخل الفائدة في سعر السلع، بوصفها الفارق بين السعر الائتماني والسعر النقدي، إلّا إذا كانت الكمبيالات تسري لفترات أطول من المعتاد. وبخلافه، لا تدخل. ويجد ذلك تفسيره في أن كل واحد يعطي ائتماناً بهذه اليد، ويأخذ ائتماناً باليد الأخرى. [لا يتفق ذلك مع خبرتي. ف. **إنجلز**] ولكن بقدر ما يدخل الحسم في سعر السلع، فإنه لا ينتظم بفعل الائتمان التجاري بل بفعل سوق النقد.

ولو كان الطلب على رأس المال النقدي وعرضه، اللذان يحددان سعر الفائدة، يتطابقان مع الطلب على رأس المال الفعلي وعرضه، كما يزعم أوفرستون، فينبغي أن تكون الفائدة عالية ومتدنية في آنٍ واحدٍ، حسب نظرتنا لمختلف السلع أو للسلعة الواحدة ذاتها في مراحل مختلفة (مواد أولية، سلع نصف مصنعة، منتوجات ناجزة). كان سعر الحسم في بنك إنكلترا يتقلب في عام 1844 بين 4% (من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر) و$2\frac{1}{2}$ ـ 3% من تشرين الثاني/ نوفمبر حتى نهاية السنة. وكان هذا السعر في عام 1845 يبلغ $2\frac{1}{2}$%، $2\frac{3}{4}$%، 3%، من كانون الثاني/يناير حتى تشرين الأول/أكتوبر ويتراوح بين 3% إلى 5% في الاشهر المتبقية. وكان متوسط سعر قطن أورليانز الناعم fair Orleans $6\frac{1}{4}$ بنس في عام 1844، وبلغ $4\frac{7}{8}$ بنس في عام 1845. وفي الثالث من آذار/مارس عام 1844 بلغ خزين القطن في ليفربول 627,042 بالة، وفي الثالث من آذار/مارس عام 1845 ـ 773,800 بالة. واستناداً إلى السعر المتدني للقطن يمكن التخمين بأن سعر الحسم في عام 1845 لا بدّ أن يكون متدنياً، وقد كان كذلك فعلاً خلال الشطر الأكبر من هذا الوقت. أما بالاستناد إلى سعر الغزول فيمكن القول إنه كان لا بد أن تكون الفائدة مرتفعة، لأن الأسعار كانت عالية بصورة نسبية والأرباح كانت عالية بصورة مطلقة. ففي عام 1845 كان بالوسع أن تغزل من قطن بسعر 4 بنسات للباون غزول بكلفة الغزل البالغة 4 بنسات (رقم 40 من الغزول الآلية secunda mule twist الجيدة) أي ما يكلّف الغازل إجمالاً 8 بنسات وكان بوسعه أن يبيعها بـ$10\frac{1}{2}$ أو $11\frac{1}{2}$ بنس للباون الواحد في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. (أنظر شهادة وايلي أدناه).

ويمكن حلّ المسألة برمتها على النحو التالي:

إن الطلب على رأسمال الإقراض وعرضه لا يمكن أن يتطابقا مع الطلب على رأس المال وعرضه عموماً (رغم أن هذه العبارة الأخيرة خالية من أي معنى، لأن السلعة بالنسبة إلى الصناعي أو التاجر هي شكل لرأسماله، ولكنه لا يبتغي أبداً الحصول على رأسمال كرأسمال، بل يبتغي دائماً الحصول على سلعة خاصة كسلعة، وهو يشتريها ويدفع لقاءها كسلعة ـ حبوباً كانت أم قطناً ـ بمعزل عن الدور الذي ستلعبه السلعة في دورة رأسماله) إلّا إذا لم يكن هناك مُقرِضو نقد على الاطلاق، وإذا كان هناك عوضاً عنهم رأسماليون مُقرِضون يمتلكون الآلات والمواد الأولية، إلخ، ويُقرضونها أو يؤجرونها، ـ مثلما تؤجر البيوت اليوم ـ إلى الرأسماليين الصناعيين، الذين هم بدورهم [535] مالكون لجزء من هذه الأشياء. في ظل ظروف كهذه يمكن لعرض رأسمال الإقراض أن يتطابق مع عرض عناصر الإنتاج للرأسماليين الصناعيين أو عرض السلع للتجار. ولكن من الجلّي تماماً أن توزيع الربح بين المُقرِض والمُقترِض يتوقف في هذه الحالة كلّياً، بالأساس، على النسبة التي يقترض بها رأس المال هذا، والنسبة التي يؤلف بها ملكية ذاك الذي يستخدمه.

واستناداً إلى السيد ويجيلين (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857) فإن سعر الفائدة يتحدد «بكتلة رأس المال المتعطل» (252)؛ ليس هناك «سوى مؤشر على كتلة رأس المال المتعطل، الباحث عن توظيف» (271)؛ بعد ذلك يطلق على رأس المال المتعطل هذا اسم رأسمال عائم (floating capital) (485)، وهو يقصد بذلك «الأوراق النقدية لبنك إنكلترا وغير ذلك من وسائل التداول في البلاد، مثلاً، الأوراق النقدية المصرفية للمصارف الريفية، والعملات الموجودة في البلاد... وأُدرج ضمن رأس المال العائم احتياطيات المصارف أيضاً» (502 و503)، ثم يُدرج فيه بعد ذلك سبائك الذهب (503). وهكذا يزعم ويجيلين نفسه أن بنك إنكلترا يمارس تأثيراً كبيراً على سعر الفائدة في فترات «عندما نمتلك نحن» (بنك إنكلترا) «عملياً القسم الأكبر من رأس المال المتعطل بين أيدينا» (1198)، في حين أن بنك إنكلترا «ليس مكاناً لأي رأسمال»، حسب شهادات أوفرستون الواردة آنفاً. ويضيف ويجيلين:

> «برأيي أن مقدار رأس المال المتعطل في البلاد هو الذي يحدد سعر الحسم. ويتمثل مقدار رأس المال المتعطل باحتياطي بنك إنكلترا، وهو في الواقع احتياطي ذهب. وهكذا، حين يتناقص احتياطي المعدن

الثمين، فإن ذلك يقلل كمية رأس المال المتعطل في البلاد ويرفع بالتالي قيمة جزئه الباقي» (1258).

يقول ج. ستيوارت ميل (2102):

«من أجل الحفاظ على قدرة قسم الشؤون المصرفية (banking department) على الدفع، فإن البنك ملزم ببذل أقصى ما بوسعه لضمان احتياطي هذا القسم؛ ولذلك ما إن يجد أن ثمة تسرباً، حتى يتعين عليه أن يؤمن لنفسه احتياطياً، وأن يُشرع إما بتقليص حسوماته أو ببيع السندات».

إن الاحتياطي، بمقدار ما يدور الحديث عن قسم الشؤون المصرفية، حصراً، ليس سوى احتياطي للودائع. وفي رأي أوفرستون يتعين على قسم الشؤون المصرفية أن يتصرف كمصرفي وحسب، من دون أي اعتبار لإصدار الأوراق النقدية «الأوتوماتيكي». ولكن في أوقات الضائقة الفعلية يرقب بنك إنكلترا حالة الاحتياطي المعدني بعين ثاقبة، وذلك بمعزل عن احتياطي قسم الشؤون المصرفية الذي يتألف من الأوراق النقدية لا غير، وينبغي للبنك أن يفعل ذلك إنْ كان يريد تفادي الانهيار. إذ بمقدار ما يتلاشى الاحتياطي المعدني، يتلاشى احتياطي الأوراق النقدية المصرفية، وما من أحد يعرف ذلك خيراً من أوفرستون، الذي رتب هذه الأمور بتبصر في قانونه المصرفي لعام 1844.

[536]

الفصل الثالث والثلاثون

وسائل التداول في ظل نظام الائتمان

«إن الائتمان هو المنظم العظيم لسرعة التداول... ونفهم من هنا لماذا تتفق فترة الضائقة الشديدة في سوق النقد، عادة، مع امتلاء قنوات التداول» (مراجعة نظرية العملة الجارية، ص65).

(*The Currency Theory Reviewed etc.*, p. 65).

ينبغي فهم ذلك بمعنى مزدوج. من جهة، إن كل الطرائق لاستخدام وسائل التداول استخداماً مقتصداً ترتكز على الائتمان. ولكن من جهة أخرى: لنأخذ على سبيل المثال ورقة نقدية من فئة الخمسمائة جنيه. إن آ يعطيها اليوم إلى ب لتسديد كمبيالة؛ وب يودعها في اليوم نفسه عند المصرفي، وهذا يحسم بها كمبيالة ج في اليوم نفسه؛ وج يدفعها إلى مصرفه، والمصرف يعطيها سلفة إلى سمسار الكمبيالات، إلخ. إن السرعة التي تتداول بها الورقة النقدية هنا، وهي تخدم في أعمال الشراء والدفع، تتم بتوسط السرعة التي تعود بها أدراجها مرة بعد أخرى إلى شخص ما في شكل إيداع وتنتقل بها إلى شخص آخر، ثانية، في شكل قرض. إن التوفير البسيط في وسائل التداول يبلغ أعلى تطوره في دار المقاصة (Clearning House) عن طريق التبادل المحض للكمبيالات المستحقة، عندما تسود وظيفة النقد كوسيلة دفع لتسوية فائض الموازين. ولكن وجود هذه الكمبيالات ذاتها يتوقف، تارة أخرى، على الائتمان الذي يمحضه الرأسماليون والتجار لبعضهم البعض. فإن انخفض هذا الائتمان، انخفض عدد الكمبيالات، وبخاصة طويلة الأمد، وانخفضت بالتالي فعالية هذه الطريقة في موازنة المدفوعات. إن هذا التوفير الذي

يقوم على إقصاء النقد من التداول ويرتكز بالكامل على وظيفة النقد كوسيلة للدفع التي ترتكز بدورها على الائتمان، لا يمكن أن يتحقق إلّا بنمطين (نترك هنا جانباً تطور التكنيك بهذا القدر أو ذاك، في تركيز هذه المدفوعات) هما: استحقاقات الديون المتبادلة، الممثلة بالكمبيالات أو الشيكات، والتي تتسم تسويتها عل يد المصرفي الواحد نفسه الذي ينقل الاستحقاقات من حساب هذا إلى حساب ذاك، أو على يد مختلف المصرفيين الذين يسوون الحسابات بين بعضهم البعض[11]. لقد كان تركيز 8 ـ 10 [537] ملايين من الكمبيالات بين يدي سمسار كمبيالات واحد، كما هو الحال مثلاً مع شركة أوفر أيند-جيرني وشركاه، واحدة من الوسائل الرئيسية لتوسيع نطاق تسوية المدفوعات موضعياً. وتزداد فعالية وسائل التداول عبر هذا التوفير، لأن الكمية المطلوبة من وسائل التداول تكون أقل ولأنها مطلوبة لدفع فارق الميزان لا غير. من جهة أخرى، تتوقف سرعة حركة النقد كوسيلة تداول (ويتم التوفير عن هذا الطريق أيضاً) تماماً على تيار البيوعات والشراءات، كما تتوقف على تشابك المدفوعات، لأن هذه الأخيرة تتم بالنقد على نحو متعاقب. ولكن الائتمان يتوسط، ويزيد بذلك سرعة التداول. ويمكن لقطعة النقد المفردة، على سبيل المثال، أن تقوم بخمسة تداولات لا غير ثم تبقى مدة أطول في يد كل فرد ـ بوصفها مجرد وسيلة تداول من دون تدخّل الائتمان ـ عندما يقوم مالكها الأصلي آ بالشراء من ب، وب من ج، وج من د، ود من هـ، وهـ من و، أي حين لا يتم انتقالها من يد إلى أخرى إلّا بتوسط بيوعات وشراءات فعلية. ولكن حين يستلم ب النقد الذي دفعه آ ليودعه لدى المصرفي، ويسلمه هذا المصرفي في حسم

(11) متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها ورقة نقدية مصرفية (بنكنوت) قيد التداول:

السنة	فئة 5 جنيهات	فئة 10 جنيهات	فئة 20 ـ 100 جنيه	فئة 200 ـ 500 جنيه	فئة 1000 جنيه
1792	؟	236	209	31	22
1818	148	137	121	18	13
1846	79	71	34	12	8
1856	70	58	27	9	7

(حسابات مارشال، أمين صندوق بنك إنكلترا، تقرير قانون المصارف، 1857، الجزء الثاني، الملحق، ص 300 ـ 301. *Report on Bank Acts, 1857*, part II, Appendix, p. 300-301.)

كمبيالة إلى ج، وج يشتري من د، ود يودع لدى المصرفي، والمصرفي يقرض هـ، وهـ يشتري من و، فإن سرعة حركة النقد كوسيلة تداول بسيطة (وسيلة شراء) تتم هنا هي الأخرى بتوسط عدة عمليات ائتمان: إيداع ب لدى مصرفيه، وحسم الأخير لـ ج، إيداع د لدى مصرفيه، وحسم الأخير لـهـ، أي بتوسط أربع عمليات ائتمان. ولولا عمليات الائتمان هذه لما أمكن للقطعة النقدية المعنية أن تنجز خمسة بيوعات متعاقبة في فاصل زمني معين. إن واقع انتقال هذه القطعة النقدية من يد إلى يد من دون توسط بيع وشراء فعليين ـ عبر الايداع والحسم ـ قد أدى هنا إلى تسريع هذا الانتقال من يد إلى يد في سلسلة تعاملات فعلية.

يتضح مما سبق أن الورقة النقدية المصرفية الواحدة ذاتها يمكن أن تؤلف ودائع لدى مختلف المصرفيين. كما يمكن لها بالمثل أن تؤلف مختلف الودائع لدى مصرفي واحد [538] بعينه. فبالورقة النقدية التي أودعها آ، يحسم المصرفي كمبيالة ب، وب يدفع إلى ج، وج يودع الورقة النقدية نفسها لدى المصرفي نفسه الذي قام بإصدارها.

* * *

لقد سبق أن بيّنا من قبل، عند بحث التداول النقدي البسيط (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2)، أن كتلة النقد المتداول فعلياً تتحدد بأسعار السلع وكتلة الصفقات، على افتراض أن سرعة التداول ودرجة التوفير في المدفوعات مقداران محدَّدان، إن هذا القانون نفسه ينطبق على تداول الأوراق النقدية أيضاً.

يعكس الجدول أدناه (تقرير قانون المصارف .*B.A*، *1858*، ص 26) المقدار السنوي الوسطي للأوراق النقدية المصرفية المتداولة لبنك انكلترا بمقدار ما كانت ماثلة بين أيدي الجمهور، مصنفة إلى مجاميع من فئة الخمس جنيهات والعشر جنيهات، وفئة 20 ـ 100 جنيه، والفئات الكبيرة من 200 ـ 1000 جنيه، إضافة إلى النسب المئوية لمقدار الأوراق النقدية المصرفية من كل فئة إلى الكمية الإجمالية من الأوراق النقدية المصرفية المتداولة. والمبالغ بالآلاف، بعد حذف آخر المراتب العددية الثلاث.

السنة	أوراق نقدية فئة 5-10 جنيهات	النسبة المئوية %	أوراق نقدية فئة 20-100 جنيه	النسبة المئوية %	أوراق نقدية فئة 200-1000 جنيه	النسبة المئوية %	المجموع بالجنيهات
1844	9263	45.7	5735	28.3	5253	26.0	20,241
1845	9698	46.9	6082	29.3	4942	23.8	20,722
1846	9918	48.9	5778	28.5	4590	22.6	20,286
1847	9591	50.1	5498	28.7	4066	21.2	19,155
1848	8732	48.3	5046	27.9	4307	23.8	18,085
1849	8692	47.2	5234	28.5	4477	24.3	18,403
1850	9164	47.2	5587	28.8	4646	24.0	19,398
1851	9362	48.1	5554	28.5	4557	23.4	19,473
1852	9839	45.0	6161	28.2	5856	26.8	21,856
1853	10,699	47.3	6393	28.2	5541	24.5	22,653
1854	10,565	51.0	5910	28.5	4234	20.5	20,709
1855	10,628	53.6	5706	28.9	3459	17.5	19,793
1856	10,680	54.4	5645	28.7	3323	16.9	19,648
1857	10,659	54.7	5567	28.6	3241	16.7	19,467

وعليه، فإن المقدار الكلّي للأوراق النقدية المصرفية المتداولة قد تعرّض من عام 1844 حتى عام 1857 إلى انخفاض إيجابي، رغم أن الأعمال التجارية تنامت إلى أكثر من الضعف، كما تبين أرقام الصادرات والواردات. إن مبلغ الأوراق النقدية المصرفية الصغيرة، من فئة 5 جنيهات و10 جنيهات، قد تزايد، كما يبين الجدول، من 9,263,000 جنيه في عام 1844 إلى 10,659,000 جنيه في عام 1857. وقد جرى [539] ذلك في آنٍ واحدٍ مع تزايد كبير في تداول الذهب آنذاك. وبالعكس، فإن مبلغ الأوراق النقدية من فئات أعلى (200 إلى 1000 جنيه) قد انخفض من 5,856,000 جنيه في عام 1852 إلى 3,241,000 جنيه في عام 1857، أي بانخفاض يزيد على $2\frac{1}{2}$ مليون جنيه. ويجد ذلك تفسيره في التالي:

«في الثامن من حزيران/يونيو 1854 سمح المصرفيون الخاصون في لندن للمصارف المساهمة بالاشتراك في عمل دار المقاصة (Clearning)

(House)، وسرعان ما صار بنك إنكلترا يقوم بالتسوية النهائية غير النقدية. وأخذت التسوية اليومية للأرصدة تتم بنقل الحسابات، التي تحتفظ بها مختلف المصارف في بنك إنكلترا. وبفضل تطبيق هذا النظام، فإن الأوراق النقدية ذات الفئة الكبيرة، التي كانت المصارف تستخدمها في السابق لتسوية حساباتها المتبادلة، لم تعد لازمة إطلاقاً (تقرير قانون المصارف *B.A.* ١٨٥٨، ص 5).

أما الحد الأدنى الذي اختُزل به استعمال النقد في تجارة الجملة فيمكن الاستدلال عليه من الجدول المنشور في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، الهامش رقم 103، الذي قدمته شركة موريسون ـ ديلون وشركاه إلى لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي، وهذه واحدة من أكبر الشركات اللندنية التي يمكن لتاجر المفرق أن يشتري منها ما يلزمه من سائر أنواع السلع.

واستناداً إلى شهادة و. نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف *B.A.* ١٨٥٦، رقم ١٧٤١)، فإن ظروفاً أخرى أسهمت في توفير وسائل التداول: رسم البريد ببنس واحد، سكك الحديد، التلغراف، باختصار تحسّن وسائل المواصلات؛ وبذا يمكن لإنكلترا الآن أن تقوم بأعمال أضخم بخمسة وستة أمثال، عن طريق تداول نفس الأوراق النقدية تقريباً. وقد أسهمت نفس هذه الأسباب إلى درجة كبيرة في إزاحة الأوراق النقدية التي تزيد عن فئة العشرة جنيهات من التداول. ويرى نيومارتش هنا تفسيراً طبيعياً لواقع أن تداول الأوراق النقدية في اسكتلندا وإيرلندا، حيث يجري تداول الأوراق النقدية حتى من فئة الجنيه الواحد، قد ازداد بما يقارب 31% (1747). وقال نيومارتش إن إجمالي تداول الأوراق النقدية في المملكة المتحدة، بما في ذلك فئة الجنيه الواحد، يبلغ 39 مليون جنيه استرليني (رقم 1749). أما مبلغ الذهب المتداول فيساوي 70 مليون جنيه (رقم 1750). وبلغ تداول الأوراق النقدية في اسكتلندا 3,120,000 جنيه في عام 1834، و3,020,000 جنيه في عام 1844، و4,050,000 جنيه في عام 1854 (رقم 1752).

يترتب على ذلك أن ليس في مقدور المصارف التي تصدر الأوراق النقدية، أن تزيد عدد هذه الأوراق المتداولة حسب هواها، ما دامت هذه الأوراق النقدية قابلة للمبادلة بالذهب في أي وقت. [لا يدور الحديث هنا بوجه عام عن النقد الورقي غير القابل للتحويل إلى ذهب، فالأوراق النقدية غير القابلة للتحويل إلى ذهب لا يمكن أن تصبح وسيلة تداول شاملة إلّا إذا كانت مضمونة بائتمان الدولة، كما هو الحال، مثلاً، في

[540] روسيا في الوقت الحاضر. وهي تخضع للقوانين التي تتحكم بحركة النقد الورقي الحكومي غير القابل للتحويل إلى ذهب، والتي سبق أن صيغت من قبل. رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، 2، ج، العملة. رمز القيمة. **ف. إنجلز**].

إن كمية الأوراق النقدية المتداولة تخضع في حركتها لحاجات التداول، وإن كل ورقة نقدية زائدة عن اللزوم تعود أدراجها، على الفور، إلى المؤسسة التي أصدرتها. وبما أن الأوراق النقدية التي يصدرها بنك إنكلترا هي وحدها التي تجري في التداول العام بوصفها وسيلة دفع قانونية في إنكلترا، فبوسعنا هنا أن نغفل تماماً التداول الضئيل والمحلي حصراً للأوراق النقدية التي تصدرها المصارف الريفية.

يقول السيد نيف، حاكم بنك إنكلترا، في شهاداته أمام لجنة مجلس العموم عام 1858 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف *.B.A* عام 1858):

> رقم 947. (سؤال): «مهما كانت التدابير التي تتخذونها، حسب قولكم، فإن مبلغ الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور يظل مع ذلك على حاله، أي ما يقارب 20 مليون جنيه استرليني، أليس كذلك؟ ـ يبدو أن استعمالات الجمهور في الأوقات الاعتيادية تتطلب قرابة 20 مليون جنيه. وهناك فترات معينة، دورية، خلال السنة يزداد فيها هذا المبلغ بمقدار مليون أو $1\frac{1}{2}$ مليون. وقد قلت إنه إذا أراد الجمهور المزيد، فإن بوسعه أن يأخذ كل مرة من بنك إنكلترا». ـ رقم 948. «قلتم إن الجمهور لم يكن يسمح لكم بإنقاص مبلغ الأوراق النقدية في فترة الذعر، فهلا فسرتم سبب ذلك؟ ـ في أوقات الذعر، يمتلك الجمهور، كما اعتقد، كامل الحق في الحصول على الأوراق النقدية، وبالطبع، ما دامت للبنك التزامات، فبوسع الجمهور أن يسحب الأوراق النقدية من البنك على أساس هذه الالتزامات». ـ رقم 949. «إذن يبدو أن هناك حاجة، في كل الأوقات، إلى ما يقارب 20 مليون جنيه من الأوراق النقدية لبنك إنكلترا؟ ـ 20 مليون جنيه عند الجمهور؛ وهذا المبلغ يتغير. فقد يكون $18\frac{1}{2}$، 19، 20 مليوناً، إلخ، ولكن يمكن القول إن المتوسط يتراوح بين 19 ـ 20 مليوناً».

شهادة توماس توك أمام لجنة مجلس اللوردات الخاصة بالأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري *.C.D* 1848| 1857) الشهادة رقم 3094:

«لا يستطيع البنك أن يزيد، على هواه، مقدار الأوراق النقدية الماثلة

بين أيدي الجمهور، ولكنه يستطيع أن يقلص مقدار الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور، غير أن ذلك لن يتم إلّا بعملية عنيفة جداً».

ويقول ج. ت. رايت، وهو مصرفي من نوتنغهام لثلاثين عاماً، بعد أن يشرح بالتفصيل أن المصارف الريفية لا تستطيع البتة أن تُبقي أوراقاً نقدية في التداول أكثر مما يريده الجمهور أو يحتاجه، يقول عن الأوراق النقدية لبنك إنكلترا (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848| 1857) الشهادة رقم 2844.

«لا أعرف أي حد يقيّد» (اصدار الأوراق النقدية) «بالنسبة لبنك إنكلترا، ولكن أي فائض من وسائل التداول سيصبح ودائع ويكتسب بذلك شكلاً آخر».

ويصح الشيء ذاته على اسكتلندا، حيث يقتصر التداول على النقد الورقي حصراً تقريباً، لأن الأوراق النقدية من فئة الجنيه رائجة هنا كما في إيرلندا، ولأن «أهل اسكتلندا يبغضون الذهب» (The Scotch hate gold). ويعلن كينيدي، وهو مدير لأحد [541] المصارف الاسكتلندية، أن المصارف لا يمكن أن تقلص تداول أوراقها النقدية أبداً، وأنه:

«حسب رأيي، ما دامت هناك صفقات داخل البلاد يتطلب إنجازها أوراقاً نقدية أو ذهباً، فإن المصرفيين ملزمون بتأمين وسائل التداول اللازمة لهذه الصفقات ـ سواء بطلب من المودعين عندهم أم بأي شكل آخر. . . إن المصارف الاسكتلندية تستطيع أن تقلص عملياتها، ولكنها لا تستطيع أن تسيطر على إصدار أوراقها النقدية» (المرجع نفسه، رقم 3446 ورقم 3448).

وهناك رأي مماثل عند أندرسون مدير بنك اسكتلندا المتحد Union Bank of Scotland (المرجع نفسه، رقم 3578).

«هل إن نظام تبادل الأوراق النقدية» [بين المصارف الاسكتلندية] «يعيق أي مصرف منفرد عن إصدار أوراق نقدية أكثر مما ينبغي؟ ـ نعم، ولكن لدينا وسيلة أكثر فعالية من تبادل الأوراق النقدية» (ليس له في الواقع أية علاقة بالهدف المذكور على الرغم من أنه يضمن تداول أوراق كل مصرف بمفرده في أرجاء اسكتلندا كلها) «وهي العادة الشائعة في اسكتلندا بافتتاح حساب مصرفي؛ فكل من يمتلك أي مبلغ من النقد، لديه أيضاً حساب في أحد المصارف وهو يودع كل يوم النقد الذي لا يلزمه على نحو مباشر، بحيث يكون النقد كله ماثلاً في المصارف في ختام كل يوم من الأعمال، باستثناء ما يحتفظ به كل واحد في جيبه».

والحال نفسه في إيرلندا: أنظر شهادات ماكدونل، حاكم بنك إيرلندا، وموراي، مدير بنك إيرلندا الريفي، أمام اللجنة نفسها.

إن تداول الأوراق النقدية المستقل عن إرادة بنك إنكلترا، مستقل لنفس الدرجة عن وضع الاحتياطي الذهبي في خزائنه، الذي يضمن قابلية صرف هذه الأوراق النقدية ذاتها.

> «في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر 1846، بلغ تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا 20,900,000 جنيه واحتياطيه المعدني 16,273,000 جنيه؛ وفي الخامس من نيسان/إبريل 1847 بلغ مقدار الأوراق النقدية المتداولة 20,815,000 جنيه والاحتياطي المعدني 10,246,000 جنيه. إذن، فرغم تصدير 6 ملايين جنيه من المعدن الثمين، لم يحصل أي انكماش في تداول الأوراق النقدية». (ج. غ. كينيار، الأزمة والعملة الجارية، لندن، 1847، ص 5).
>
> (J.G. Kinnear, *The Crisis and the Currency*, London, 1847, p. 5).

ولكن من البديهي أن ذلك لا يصحّ إلّا في ظل الظروف الراهنة، السائدة في إنكلترا، بل أنه لا يصحّ هنا إلّا في حدود ما إن التشريعات لا تقضي بتغيير التناسب بين إصدار الأوراق النقدية والاحتياطي المعدني.

وعليه، فإن حاجات الأعمال ذاتها هي التي تمارس التأثير على كمية النقد ـ الأوراق النقدية والذهب ـ المتداول. وتنبغي الإشارة، هنا، في المقام الأول، إلى التقلبات الدورية، التي تتكرر كل عام، مهما كان الوضع العام للأعمال، بحيث أن الأمور جرت خلال السنوات العشرين الأخيرة على النحو التالي:

[542]
> «يرتفع التداول في شهر أول، وينخفض في شهرٍ ثان ويبقى في شهرٍ ثالث عند نقطة وسطى» (نيومارتش، تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857، الشهادة رقم 1650).

وهكذا، في شهر آب/أغسطس من كل عام، تخرج بضعة ملايين من الجنيهات، أغلبها بالذهب، من بنك إنكلترا لتدخل في التداول المحلي لدفع تكاليف موسم الحصاد؛ وبما أن الأمر يقتصر هنا بالأساس على دفع الأجور، فإن الأوراق النقدية المصرفية لا تستعمل في هذه الحالة في إنكلترا إلّا قليلاً. ففي نهاية السنة يتدفق هذا النقد عائداً إلى البنك. أما في اسكتلندا فتتداول دائماً تقريباً الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد بدلاً من الجنيهات الذهبية؛ ولذا يتسع هنا تداول الأوراق النقدية في الأحوال المماثلة،

وبالتحديد مرتين في السنة، في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر من 3 ملايين إلى 4 ملايين جنيه، وبعد 14 يوماً يبدأ النقد بالتدفق عائداً ويكتمل تماماً، على وجه التقريب، خلال شهر (أندرسون، [تقرير الكساد التجاري *.C.D* 1848| 1857،] الأرقام 3595 ـ 3600).

إن تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا يتعرض، علاوة على ذلك، لتقلبات مؤقتة أربع مرات كل عام نظراً لأن «أرباح السندات» أي الفائدة عن دين الدولة تدفع كل ربع عام، حيث تُسحب الأوراق النقدية المصرفية من التداول بادىء الأمر، ثم تُطرح فيه ثانية، ولكنها سرعان ما تعود إلى البنك تارة أخرى. ويقدر ويجيلين (تقرير قانون المصارف *.B.A* 1857، رقم 38) حجم التقلب الناجم عن ذلك في تداول الأوراق النقدية بـ $2\frac{1}{2}$ مليون. بالمقابل، يقدّر السيد تشابمان ممثل شركة أوفرأيند ـ جيرني وشركاه، سيئة الصيت، حجم الاضطراب الناشىء عن ذلك في سوق النقد، أكثر من ذلك بكثير.

> «إذا ما قمت بسحب 6 أو 7 ملايين من التداول على شكل إيرادات الدولة بغية دفع أرباح السندات بها، فلا بد من وجود طرف يقدم المبلغ المناسب لهذه الفترة من الزمن» (تقرير قانون المصارف *.B.A* 1857، رقم 5196).

إن التقلبات في حجم الوسائل المتداولة، التي تقترن بمختلف أطوار الدورة الصناعية الكبرى، أكبر حجماً وأكثر ديمومة بدرجة كبيرة. إليكم ما يقوله بهذا الخصوص شريك آخر في هذه الشركة، الصاحبي الموقر صامويل جيرني (تقرير الكساد التجاري *.C.D* 1848| 1857، رقم 2645).

> «في نهاية تشرين الأول/أكتوبر» (عام 1847) «كان هناك 20,800,000 جنيه من الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور. وفي الوقت نفسه سادت صعوبة كبيرة في الحصول على الأوراق النقدية المصرفية من سوق النقد. وسبب ذلك هو الخوف العام من تعذر الحصول على هذه الأوراق النقدية بكمية كافية من جراء تقييدات قانون المصارف لعام 1844. أما في الوقت الحاضر» (آذار/مارس ـ عام 1848) «فإن مقدار الأوراق النقدية الموجودة بين أيدي الجمهور... يبلغ 17,700,000 جنيه، ولكن هذا المبلغ أكثر مما يلزم بكثير نظراً لعدم وجود أي ذعر تجاري في هذا الوقت. وليس هناك من مصرفي أو تاجر نقد في لندن، إلّا ويملك أوراقاً نقدية مصرفية أكثر مما يستطيع أن يستعمل». ـ رقم 2650. «إن مقدار الأوراق النقدية المصرفية... خارج بنك إنكلترا، لا

[543] يؤلف دليلاً كافياً بالمرة على أن التداول في وضع فعال، حين لا يأخذ المرء بعين الاعتبار في الوقت نفسه. . . الوضع في عالم التجارة والائتمان». ـ رقم 2651. «إذا كان هناك في الوقت الحاضر إحساس بأن لدينا وسط المقدار الحالي من التداول، فائضاً من الأوراق النقدية في أيدي الجمهور، فهذا ينبع إلى حد بعيد من حالة الركود الكبير التي نعاني منها حالياً. ولو كانت الأسعار مرتفعة، والأعمال جارية على قدم وساق، لأعطتنا هذه الـ 17,700,000 جنيه احساساً بقلة النقد في التداول».

[إن اتساع وانكماش التداول ينتظمان عادة بحاجات الصناعيين والتجار، طالما كانت الأعمال في وضع يتيح عودة تدفق التسليفات المبرمة بانتظام، وبقاء الائتمان غير مزعزع. ولما كان الذهب لا يلعب دوراً في تجارة الجملة، على الأقل في إنكلترا، وكان تداول الذهب، بمعزل عن التقلبات الموسمية، يُعتبر مقداراً ثابتاً على مدى فترة زمنية طويلة نوعاً ما، فإن تداول الأوراق النقدية لبنك إنكلترا يؤلف مقياساً دقيقاً بما فيه الكفاية لنطاق هذه التغيرات. وفي وقت الهدوء الذي يعقب الأزمة، يكون نطاق التداول في أدناه؛ ومع تجدد انتعاش الطلب تزداد أيضاً الحاجة إلى وسائل التداول، وهي تتنامى مع الازدهار؛ ويصل حجم وسائل التداول إلى نقطة الذروة في فترة التوتر المفرط والمضاربة المفرطة ـ وعندئذ تندلع الأزمة، وتختفي الأوراق النقدية المصرفية الوافرة من السوق بين ليلة وضحاها، ويختفي معها أولئك الذين يحسمون الكمبيالات والمُقرضون على السندات، وشُراة السلع. ويتعين على بنك إنكلترا أن يسدي العون ـ ولكن قواه مستنزفة هو الآخر، فقانون المصارف لعام 1844 يرغمه على الحدّ من تداول أوراقه النقدية المصرفية تماماً في تلك اللحظة التي يزعق فيها الجميع طلباً للأوراق النقدية، والتي لا يستطيع فيها مالكو السلع أن يبيعوا رغم أن عليهم أن يدفعوا، وهم مستعدون للإقدام على أية تضحية بغية الحصول على أوراق نقدية مصرفية.

«خلال الذعر» ـ يقول المصرفي رايت الذي استشهدنا به آنفاً (المرجع المذكور، رقم 2930) ـ «تحتاج البلاد إلى وسائل تداول تبلغ ضعف ما تحتاجه في الأوقات الاعتيادية، نظراً لأن المصرفيين وغيرهم يخزنون وسائل التداول».

وما إن تندلع الأزمة، حتى تصبح المسألة مسألة وسائل دفع لا أكثر. ولكن بما أن كل شخص يتوقف على الآخرين في الحصول على وسائل الدفع هذه، وبما أنه لا أحد يعرف إنْ كان الآخرون في وضع يتيح لهم الدفع في يوم الاستحقاق، يبدأ التهافت العام

على وسائل الدفع المتوافرة في السوق، أي على الأوراق النقدية المصرفية. ويعمد كل امرئ إلى اكتناز كل كمية الأوراق النقدية التي يتسنى له الحصول عليها، وبذلك تختفي الأوراق النقدية من التداول عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليها. ويقدّر صامويل جيرني (الكساد التجاري .C.D 1848| 1857، رقم 1116) كمية الأوراق النقدية المصرفية التي تكدست في الخزائن خلال لحظات الهلع هذه بمقدار 4 ـ 5 ملايين جنيه استرليني في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1847. **ف. إنجلز**].

[544] وبهذا الخصوص، فإن شهادات شريك جيرني، المدعو تشابمان، الذي سبق أن ذكرناه، أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (تقرير قانون المصارف .B.A 1857) مثيرة للاهتمام حقاً. وسأقدم هنا المحتوى الأساسي لأقواله بالنص، رغم أننا لن نعالج بعض المسائل التي تتناولها هذه الشهادات، إلّا في وقت لاحق.

جاء في شهادة السيد تشابمان:

> 4963. «لا أتردد في القول أيضاً إنني لا أعتقد من صواب الأمور أن يخضع سوق النقد لسلطان أي رأسمالي مفرد (كما هو الحال في لندن)، يستطيع أن يخلق شحّة نقدية لا مثيل لها وضائقة نقدية، وذلك بالضبط حين يكون حجم التداول صغيراً جداً... من الجائز... أن هناك أكثر من رأسمالي واحد، يستطيع أن يسحب من مجال التداول مليوناً أو مليونين من الجنيهات الورقية، إذا كانت لديه مآرب يروم تحقيقها».

4965 ـ إن بوسع مضارب كبير أن يبيع سندات دين حكومية موحّدة بمليون أو مليونين، وبذلك يسحب النقد من السوق. وقد حصل شيء مشابه مؤخراً مما «ولّد ضائقة نقدية بالغة الحدة».

4967. إن الأوراق النقدية تغدو، عندئذ، غير مثمرة.

> «ولكن ذلك لا شيء، فالمضارب يحقق هدفاً أعظم: تحطيم سعر السندات وتوليد شحّة في النقد. وهو قادر تماماً على فعل ذلك».

مثال: ذات يوم، كان ثمة طلب كبير على النقد في بورصة السندات، لا يعرف سببه أحد، وقد رجا أحدهم تشابمان أن يُقرِضه 50,000 جنيه بـ 7%. دهش تشابمان لأن سعر فائدته كان أدنى من ذلك بكثير، فوافق. بعد ذلك بقليل عاد الرجل نفسه واقترض 50,000 جنيه أخرى بـ $7\frac{1}{2}$%، ثم 100,000 جنيه بـ 8%، وكان يبتغي المزيد بـ $8\frac{1}{2}$%. وهنا انتابت المخاوف حتى تشابمان. واتضح فيما بعد أن مبلغاً ضخماً من النقد كان قد سحب من السوق على نحو فجائي. يقول تشابمان:

«لقد أقرضت مع ذلك مبلغاً كبيراً بـ 8%، ولكنني خشيت من المضي أبعد من ذلك، فقد كنت أجهل مآل ذلك».

وينبغي ألّا يغرب عن البال أنه على الرغم من أن 19 إلى 20 مليون جنيه من الأوراق النقدية تظل ماثلة، كما يبدو، على الدوام تقريباً، بين أيدي الجمهور، فإن التناسب بين القسم المتداول فعلياً من هذه الأوراق النقدية، من جهة، والقسم المتعطل كاحتياطي في المصارف، من جهة أخرى، يتغير تغيراً كبيراً ومستمراً. فإذا كان هذا الاحتياطي كبيراً، ومستوى التداول الفعلي بالتالي متدنياً، فإن ذلك يعني، من وجهة نظر سوق النقد، أن قنوات التداول ممتلئة والنقد وفير (the circulation is full, money in plentiful)؛ أما إذا كان الاحتياطي ضئيلاً، وكانت قنوات التداول الفعلي بالتالي ممتلئة، فإن هذه الحالة من وجهة نظر سوق النقد، تسمى تدني التداول وشحّة للنقد (the circulation is low, money is scarce) أو بتعبير آخر أن مقدار القسم الذي يمثل رأسمال إقراض متعطلاً، ضئيل تماماً. إن تمدد أو انكماش التداول الفعلي، المستقل عن أطوار الدورة الصناعية [545] الكبرى ـ شريطة أن يبقى المقدار الذي يحتاجه الجمهور ثابتاً على حاله ـ لا يحصل إلّا لأسباب تكنيكية صرف، مثلاً أثناء دفع الضرائب أو دفع الفوائد عن ديون الدولة. فحين تُدفع الضرائب، تتدفق الأوراق النقدية والذهب إلى بنك إنكلترا بما يفوق الحجم المعتاد، فتؤدي إلى انكماش التداول فعلياً، بمعزل عن الحاجة إلى هذا الأخير. ويحصل العكس عند دفع الأرباح عن سندات ديون الدولة. وفي الحالة الأولى، تؤخذ القروض من البنك بغية الحصول على وسائل التداول. وفي الحالة الثانية، ينخفض سعر الفائدة في المصارف الخاصة من جراء النمو المؤقت لاحتياطياتها. ولا علاقة لهذا الأمر بالكتلة المطلقة لوسائل التداول، بل بالشركة المصرفية التي تضع هذه الوسائل قيد التداول، والتي تمثل هذه العملية بالنسبة لها انفصالاً عن رأسمال إقراض لجني ربح بالمقابل.

وما يحصل في الحالة الأولى هو مجرد انزياح مؤقت للوسائل المتداولة يوازنه بنك إنكلترا بتقديم سلف قصيرة ذات فائدة مخفضة، قبل وقت قليل من حلول أجَل دفع الضرائب ربع السنوية، وكذلك قبل حلول أجَل دفع أرباح سندات الديون ربع السنوية؛ إن هذه الأوراق النقدية التي تم إصدارها على هذا النحو فوق المعتاد تسدّ في البدء النقص الناشيء من جراء دفع الضرائب، في حين أن تسديد السلف المذكورة يعيد إلى البنك في الحال، الأوراق النقدية الفائضة التي حصل عليها الجمهور عند استلام أرباح سندات الديون.

أما في الحالة الأخرى، فإن مستوى التداول الهابط أو الصاعد لا يعني، دوماً، سوى توزيع مختلف للكتلة نفسها من وسائل التداول بين تداول فعال وودائع، أي أداة قروض.

من جهة أخرى، إذا ازداد مثلاً عدد ما يصدر من أوراق نقدية بفعل تدفق الذهب إلى بنك إنكلترا، فإن هذه الأوراق النقدية تسهل حسم الكمبيالات خارج البنك، وتتدفق عائدة إليه عند تسديد القروض، بحيث لا تزداد الكتلة المطلقة للأوراق النقدية المتداولة إلّا لفترة قصيرة.

أما إذا كان مستوى التداول عالياً بسبب اتساع الأعمال (ويمكن أن يحصل ذلك حتى لو كانت الأسعار متدنية نسبياً) فإن سعر الفائدة يمكن أن يكون عالياً نسبياً بفعل الطلب على رأسمال الإقراض، الناجم عن تصاعد الأرباح وتزايد التوظيفات الجديدة. وإذا كان مستوى التداول متدنياً بسبب تقلص الأعمال أو بسبب سهولة الحصول على الائتمان، فإن سعر الفائدة يمكن أن يكون متدنياً حتى وإن كانت الأسعار مرتفعة. (أنظر شهادة هوبارد)(*).

إن المقدار المطلق للتداول لا يؤثر تأثيراً حاسماً على سعر الفائدة إلّا في أوقات الضائقة. فالطلب على التداول التام (بصرف النظر عن تناقص سرعة تداول النقد والتي [546] تتحوّل بها قطع النقود الواحدة ذاتها إلى رأسمال إقراض باستمرار) لا يعبر إلّا عن الطلب على وسائل الاكتناز من جراء انعدام الائتمان كما حصل في عام 1847، حيث لم يؤد تعليق قانون المصارف إلى توسيع التداول، ولكنه كان كافياً لإخراج الأوراق النقدية المكتنزة إلى النور ثانية، وإلقائها في التداول. أو أن هناك حاجة إلى المزيد من وسائل التداول، فعلاً في مثل هذه الظروف، كما كان الحال عام 1857 حين نما التداول فعلاً لبعض الوقت إثر تعليق قانون المصارف.

وفي حالات أخرى لا تؤثر الكتلة المطلقة للتداول على سعر الفائدة، نظراً لأنها ـ على افتراض أن الاقتصاد في التداول وسرعته يظلان ثابتين ـ تتحدد، أولاً، بأسعار السلع وعدد الصفقات المبرمة (حيث يشلّ عنصر من هذه العناصر، في العادة، تأثير الآخر) وأخيراً تتحدد بحالة الائتمان، في حين أن هذه الكتلة لا تحدّد هذا الأخير بأي حال، لأنه ليست هناك، ثانياً، أية صلة بين أسعار السلع وسعر الفائدة.

وقد طرأ فيض في وسائل التداول خلال فترة سريان مفعول قانون تقييد المصارف

(*) أنظر هذا المجلد، ص 565 ـ 566، [الطبعة العربية، الفصل 34، ص 645-647].

(1797 ـ 1820)(*)، وكان سعر الفائدة على الدوام أعلى بكثير مما صار عليه بعد استئناف صرف الأوراق النقدية. ثم هبط بعد ذلك بسرعة مع تقليص إصدار الأوراق النقدية وارتفاع أسعار الصرف. وفي أعوام 1822، 1823، 1832، كان المستوى العام للتداول متدنياً، كذلك كان سعر الفائدة. وفي أعوام 1824، 1825، 1836 كان مستوى التداول مرتفعاً وارتفع سعر الفائدة أيضاً. وفي صيف 1830 بلغ التداول مستوى مرتفعاً، وكان سعر الفائدة متدنياً. ومنذ اكتشاف مكامن جديدة من الذهب، اتسع تداول النقد في أرجاء أوروبا كلها وارتفع سعر الفائدة. وعليه، فإن سعر الفائدة لا يتوقف على كمية النقد المتداول.

إن الاختلاف بين إصدار وسائل التداول وإقراض رأس المال يتضح بأجلى صوره في عملية تجديد الإنتاج الفعلية. ولقد رأينا (رأس المال، الكتاب الثاني، الجزء الثالث) بأي أسلوب تتم مبادلة شتى مكوّنات الإنتاج لقاء بعضها البعض. فمثلاً، إن رأس المال المتغيّر يتألف شيئياً من وسائل عيش العمال، أي جزء من منتوجهم بالذات. ولكنه يُدفع لهم بالنقد قسطاً بعد آخر. ويتعين على الرأسمالي أن يسلّف هذا النقد، ويتوقف الأمر كثيراً على تنظيم نظام الائتمان فيما لو استطاع أن يدفع رأس المال المتغير الجديد في الأسبوع القادم بالنقد القديم نفسه الذي دفعه في الأسبوع الماضي. ويصحّ الشيء ذاته على أفعال التبادل بين مختلف مكوّنات رأس المال الاجتماعي الكلّي، مثلاً بين مواد الاستهلاك ووسائل إنتاج مواد الاستهلاك. إن النقد اللازم لتداول هذه ينبغي أن يُسلَّف، كما رأينا، من أحد الطرفين المتبادلين أو كليهما. فيبقى النقد من ثمّ في مجال التداول، [547] ولكنه يعود دائماً، بعد اكتمال المبادلة، إلى الطرف الذي سلّفه، لأنه قد سلّف هذا النقد بما يفوق رأسماله الصناعي الموظّف فعلاً (أنظر رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل العشرون)(**). وفي ظل نظام ائتمان متطور، يتركّز فيه النقد بين أيدي المصارف، تتولى هذه المصارف اسمياً في الأقل، تسليف هذا النقد، وتتعلق هذه السلفة فقط، بالنقد

(*) قانون تقييد المصارف (Bank Restriction Act): قانون خاص أصدرته الحكومة الإنكليزية عام 1797 يحدد سعر صرف إلزاميا للأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) وألغى مبادلتها بالذهب. وفي عام 1819 أُلغي هذا بقانون جديد يجيز المبادلة بالذهب، وقد عادت هذه المبادلة بشكل كامل إبتداءً من عام 1821. [ن. برلين].

(**) رأس المال، المجلد الثاني، ص 410 ـ 420، [الطبعة العربية، الفصل 20، V، ص 463-476].

المائل في التداول. إنها سلفة لوسائل تداول، وليست تسليف رؤوس أموال يجري تداولها بواسطة هذه الوسائل.

تشابمان:

> 5062. «قد تأتي أوقات تكون فيها الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور بكمية كبيرة ومع ذلك لا يمكننا الحصول عليها».

وفي فترة الذعر يكون النقد موجوداً أيضاً؛ ولكن الكلّ يحاذر تحويله إلى رأسمال إقراض، إلى نقد قابل للإقراض، ويتشبث به الكلّ توقعاً لضرورة الدفع الفعلية.

> 5099. «هل تبعث المصارف في المناطق الريفية بفوائضها غير المستعملة إليكم وإلى بيوتات لندنية أخرى؟ ـ أجل». ـ 5100. «من جهة أخرى، هل تودع المناطق الصناعية في لانكشاير ويوركشاير كمبيالاتها عندكم لأغراضها التجارية؟ ـ أجل». ـ 5101. «إذن يمكن، بفضل ذلك، استعمال النقد الفائض الموجود في جزء من البلاد لأجل احتياجات جزء آخر من البلاد؟ ـ هكذا الأمر بالضبط».

ويقول تشابمان إن عادة المصارف باستعمال رأسمالها النقدي الفائض، لفترات وجيزة، في شراء سندات دين حكومي موحّد وسندات خزينة، قد تضاءلت في الفترة الأخيرة، منذ أن جرت العادة على إقراض هذا النقد الجاهز «at call» (نقد يمكن طلب الدفع لقاءه في أي وقت، بين يوم وآخر). وهو ذاته يعتبر شراء مثل هذه السندات غير نافع لمشروعه. لذا فإنه يوظف نقوده في كمبيالات موثوقة، يحلّ أَجَلُ بعضها يومياً بحيث أنه يعرف على الدوام كم يحوز من النقد السائل في أي يوم (5101 ـ 5105).

بل أن نمو الصادرات ذاته يتجلى، بهذا القدر أو ذاك، بالنسبة لكل بلد وبخاصة للبلد الذي يعطي ائتماناً، كطلب متزايد في سوق النقد الداخلي، وهو طلب لا يشعر به أحد، كما هو، إلّا في أوقات الركود. أما في أوقات نمو الصادرات فإن الصناعيين البريطانيين يسحبون عادة كمبيالات طويلة الأجل على تاجر التصدير مقابل المنتوجات الإنكليزية الجاهزة المرسلة إلى الخارج للبيع بالأمانة (5126).

> 5127. «أليس هناك اتفاق لتجديد مثل هذه الكمبيالات من وقت لآخر؟» ـ [تشابمان] «هذا شيء يخفونه عنا؛ ونحن لا نقبل كمبيالة من هذا الصنف... إن ذلك يمكن أن يحدث بالطبع، ولكن ليس لدي ما أقوله عن شيء من هذا القبيل». (تشابمان البريء). ـ 5129. «إذا طرأ نمو كبير على الصادرات، كما حدث الآن، مثلاً، حيث ازداد حجمها خلال السنة الماضية وحدها، بمقدار 20 مليون جنيه، ألا يؤدي ذلك تلقائياً إلى طلب متزايد على رأس المال لحسم الكمبيالات التي تمثل

[548]

هذه الصادرات؟ ـ بلا شك». ـ 5130. «بما أن إنكلترا تعطي، كقاعدة، ائتماناً إلى البلدان الأجنبية لقاء جميع صادراتها، أفلا يؤدي ذلك إلى امتصاص رأسمال إضافي معين بالمقابل طوال فترة استمرار هذا الائتمان؟ ـ إن إنكلترا تعطي ائتمانات هائلة، ولكنها تأخذ، بالمقابل ائتماناً للحصول على المواد الأولية الضرورية لها. إن أميركا تسحب علينا دائماً كمبيالات لمدة 60 يوماً، وبلدان أخرى لمدة 90 يوماً. من ناحية أخرى نقدم ائتمانات؛ فحين نرسل سلعاً إلى ألمانيا، يدوم هذا الائتمان شهرين أو ثلاثة أشهر».

ويقوم ويلسون بسؤال تشابمان (5131)، عما إذا كانت الكمبيالات تُسحب على إنكلترا في آنٍ واحدٍ مع شحن هذه المواد الأولية وسلع المستعمرات المستوردة، وعما إذا كانت هذه الكمبيالات تصل في آنٍ واحدٍ مع بوالص الشحن؟ يعرب تشابمان عن اعتقاده بأن ذلك يحصل حقاً، ولكنه لا يعرف شيئاً عن أعمال «التجار» هذه، ويوصي بالاستفسار عن ذلك من أناس مطلعين في هذا الشأن. ـ ويقول تشابمان إن «السلع تدمغ برموز في الترانزيت» عند تصديرها إلى أميركا؛ [5133]؛ إن هذا اللغو يُفترض أن يعني أن تاجر التصدير الإنكليزي يسحب على أحد البيوت المصرفية الأميركية الكبيرة في لندن كمبيالة عن تلك السلع أمدها 4 أشهر، وأن هذا البيت المصرفي يتلقى تغطية من أميركا.

5136. «ألّا يتم التعامل، كقاعدة، مع البلدان النائية بواسطة التجار الذين ينتظرون عودة رأسمالهم حتى تُباع السلع؟ ـ قد تكون هناك بيوتات ذات ثروة كبيرة، تستطيع معها أن توظف رأسمالها الخاص في السلع من دون أن تأخذ سلفة على هذه السلع؛ ولكن هذه السلع تتحول غالباً إلى سلف عن طريق قبولات التحويل من بعض الشركات المعروفة». ـ 5137. «وهذه الشركات موجودة في لندن وليفربول وفي أماكن أخرى». ـ 5138. «وعليه، ليس ثمة فرق، فيما إذا كان على الصناعي أن يُنفق نقده هو، أم يجد تاجراً في لندن أو ليفربول يسلّفه النقد؛ على كل حال أمامنا سلفة تم تقديمها في إنكلترا؟ ـ صحيح تماماً. فلا شأن للصناعي بذلك إلّا في حالات قليلة» (ولكن الأمر كان كذلك في كل الحالات تقريباً، في عام 1847). «إن تاجر مصنوعات من مانشستر، مثلاً، يشتري سلعاً ويشحنها إلى ما وراء البحار بواسطة بيت تجاري محترم في لندن، وحين يتيقن البيت اللندني أن كل الشحنة تجري حسب الاتفاق، فإن التاجر يسحب على هذا البيت اللندني كمبيالة أمدها ستة أشهر عن

هذه السلع المرسلة إلى الهند أو الصين أو إلى أي بلد آخر؛ ثم يأتي العالم المصرفي ويحسم له هذه الكمبيالة، وهكذا يكون النقد الذي حصل عليه عن طريق حسم هذه الكمبيالة جاهزاً بين يديه إلى أن يحلّ الوقت الذي يتعين فيه أن يدفع لقاء هذه السلع». ـ 5139. «ولكن لو كان يملك هذا النقد، فإن على المصرفي أن يسلّفه؟ ـ **إن المصرفي يملك الكمبيالة؛ لقد اشترى المصرفي الكمبيالة؛** إنه يستعمل رأسماله المصرفي في هذا الشكل، في شكل حسم الكمبيالات التجارية».

[وعليه، فإن تشابمان أيضاً لا يعتبر حسم الكمبيالات تسليفاً، بل شراء سلع. **ف. إنجلز]**. **[549]**

5140. «ولكن ذلك يؤلف جزءاً من الطلب في سوق النقد في لندن؟ ـ بلا شك، فتلك هي الوظيفة الجوهرية لسوق النقد وبنك إنكلترا. إن بنك إنكلترا يقبل مثل هذه الكمبيالات بنفس الرغبة التي نقبلها نحن لأنه يعرف أن ذلك يعني استخداماً جيداً للنقد». ـ 5141. «إذن بقدر ما تنمو الصادرات ينمو الطلب في سوق النقد هو الآخر؟ ـ بمقدار ما يتزايد إزدهار البلاد ونشارك» (أمثال تشابمان) «نحن فيه». ـ 5142. «وهكذا، إذا كانت مختلف هذه المجالات لتوظيف رأس المال تتسع فجأة، فإن العاقبة الطبيعية لذلك هي أن يرتفع سعر الفائدة؟ ـ لا شك في ذلك».

5143. إن تشابمان «لا يستطيع أن يفهم تماماً كيف كان لنا هذا القدر الكبير من استعمال الذهب في ظل صادراتنا الضخمة».

الموقّر ويلسون يسأل:

5144. «ألا تجري الأمور على النحو التالي وهو أننا نعطي ائتمانات على صادراتنا أكبر مما نأخذ ائتمانات على وارداتنا؟ ـ أنا شخصياً أرتاب في هذه النقطة. فحين يرتضي المرء قبول تحويل على سلعه المرسلة من مانشستر إلى الهند، فإنك لن ترتضي تحويلاً أقل من 10 أشهر. وينبغي علينا ـ على كل حال ـ أن ندفع لأميركا لقاء قطنها، قبل أن نستلم مدفوعات من الهند بفترة من الزمن؛ أما تأثير ذلك، فليس من اليسير توضيحه». ـ 5145. «لو تنامت صادراتنا من السلع المصنعة بمقدار 20 مليون جنيه، كما حصل في السنة الماضية، فينبغي أن تكون لنا قبل ذلك زيادة كبيرة جداً في الواردات من المواد الأولية» (وفي ذلك يتطابق تماماً فيض التصدير مع فيض الاستيراد، وفيض الإنتاج مع فيض

> التجارة)، «بغية صنع هذه الكمية المتنامية من السلع؟ ـ بلا أدنى شك».
> [5146]. «لقد كان علينا أن نسدّد مقدماً ميزاناً بالغ الضخامة أعني أن الميزان كان بالضرورة في هذه الأثناء في غير صالحنا؛ ولكن أسعار الصرف في الصفقات مع أميركا، هي، عموماً، لصالحنا؛ وخلال زمن طويل نوعاً ما كنا نتلقى من أميركا كمية كبيرة من الذهب».

5148. ويلسون يسأل رئيس المرابين تشابمان عما إذا كان لا يرى في الفائدة المرتفعة التي يتقاضاها علامة على عظم الازدهار وارتفاع الأرباح. ويندهش تشابمان صراحة من سذاجة هذا المرائي، فيرد بالإيجاب، بالطبع، ولكنه في الوقت نفسه على ما يكفي من الاستقامة كي يضيف التعليق التالي:

> «هناك أناس لا يسعهم أن يدبروا أمورهم بسبيل آخر؛ فلهم التزامات يجب عليهم أن يفوا بها، سواء كان ذلك مربحاً أم لا؛ ولكن إذا كان» [سعر الفائدة المرتفع] «ثابتاً فذلك يدلّ على الازدهار».

وينسى الاثنان معاً أن ذلك يمكن أن يدلّ أيضاً، كما كان الحال عام 1857، على أن فرسان الائتمان الجوالين يزعزعون الوضع الاقتصادي للبلاد، وأنهم يستطيعون أن يدفعوا [550] فوائد عالية لأنهم يدفعونها من جيوب الآخرين (إلّا أنهم يسهمون في تحديد سعر الفائدة العام) ويعيشون في غضون ذلك في رخاء ونعيم اعتماداً على أرباح متوقعة. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذا تحديداً أن يوفر للصناعيين وغيرهم أعمالاً مربحة جداً بالفعل. وتغدو عودة تدفق الرساميل مضلّلة تماماً من جراء نظام التسليف. وهذا يفسّر الظاهرات التالية التي لا تتطلب أي تفسير ما دام الأمر يخص بنك إنكلترا لأن هذا بنك يحسم بسعر أدنى من الآخرين عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً.

> 5156. «بوسعي القول بلا تردد» يقول تشابمان «إن مقادير حسوماتنا في اللحظة الراهنة من ارتفاع سعر الفائدة طوال هذا الوقت المديد، تبلغ حدها الأقصى»

(تفوه تشابمان بذلك في 21 تموز/يوليو 1857، قبل بضعة أشهر من الانهيار).

> 5157. «في عام 1852» (حين كانت الفائدة متدنية) «لم تكن مقادير الحسومات بهذه الضخامة».

لأن الأعمال كانت، في الواقع، موفورة العافية في ذلك الوقت إلى حد أكبر بكثير.

> 5159. «لو كان هناك فيض كبير من النقد في السوق... وكان سعر الحسم المصرفي متدنياً، لحصل لدينا تناقص في عدد الكمبيالات... في عام 1852 كنا في طور مختلف تمام الاختلاف: فصادرات البلاد ووارداتها حينذاك لم تكن تماثل تماماً ما هي عليه اليوم». ـ 5161.

«في ظل سعر الحسم المرتفع، حسمنا بنفس مقدار الحسم عام 1854».
(حين كانت الفائدة 5 ـ $5\frac{1}{2}$%).

ولعل أكثر ما يسلّي في شهادة تشابمان هو أن أناساً من هذا الصنف يعتبرون نقود الجمهور ملكاً لهم، وأن لهم الحق في صرف الكمبيالات التي يحسمونها نقداً في أي وقت كان. إن السذاجة التي تشي بها الاسئلة والأجوبة لكبيرة حقاً. إنهم يلزمون التشريع بضمان المبادلة الدائمة للكمبيالات التي تقبل بها البيوتات الكبيرة بالنقد، والحرص على أن يواصل بنك إنكلترا، في سائر الظروف، إعادة حسمها لصالح سماسرة الكمبيالات (bill-brokers). ومع ذلك فإن ثلاثة من سماسرة الكمبيالات هؤلاء أفلسوا في عام 1857، تحت طائلة ديون ناهزت 8 ملايين فيما كان رأسمالهم الخاص لا يمثل بالقياس إلى هذه الديون غير مقدار ضئيل تماماً.

5177. «هل تريدون بذلك القول إنكم ترون أنها» (أي قبول التحويلات من بارينغز أو لويدز) «ينبغي أن تكون قابلة للحسم بصورة إلزامية، مثلما أن الأوراق النقدية التي يصدرها بنك إنكلترا قابلة للتحويل دوماً إلى ذهب بصورة إلزامية؟ ـ أعتقد أنه سيكون أمراً محزناً إذا لم تكن قابلة للحسم؛ ولكان أمراً غريباً للغاية لو اضطر أحدهم لوقف مدفوعاته لسبب واحد هو أنه يملك قبولات تحويل من شركة سميث وباين وشركاهما، أو من شركة جونز لويد وشركاهما، ولا يستطيع حسمها». ـ 5178. «ألا يؤلف قبول التحويل من بارينغز تعهداً بدفع مبلغ معين من النقد عند حلول أجل الكمبيالة؟ ـ هذا صحيح تماماً؛ لكن السادة بارينغز، حين يأخذون على عاتقهم مثل هذا الالتزام، مثلما يأخذ أي تاجر التزاماً من هذا النوع، لا يظنون أن عليهم الدفع بالجنيهات الذهبية؛ فهم يحسبون حسابهم على أساس أنهم سيدفعون في دار المقاصة (Clearing House)» ـ 5180. «أتعتقد أنه يجب اختراع جهاز خاص يمتلك الجمهور بواسطته الحق في الحصول على النقد قبل حلول ميعاد الكمبيالة بإجبار طرف ثالث على حسمها؟ ـ لا، ليس من الطرف الذي يقبل التحويل؛ ولكن إذا كنت تقصد بذلك أنه يجب علينا ألّا نتمتع بإمكانية حسم الكمبيالات التجارية، فعلينا، عندئذٍ، أن نغيّر دستور الأشياء كله». ـ 5182. «إذن، فأنت ترى أنه يجب عليها» [على الكمبيالة التجارية] «أن تكون قابلة للتحويل إلى نقد، مثلما أن الورقة النقدية لبنك إنكلترا يجب أن تكون قابلة للتحويل إلى ذهب؟ ـ على هذا [551]

النحو بالتحديد، في ظل ظروف معينة». ـ 5184. «إذن، فإنت تعتقد أنه يجب تنظيم التداول النقدي بحيث تجري، في كل الأوقات، مبادلة الكمبيالات التجارية، التي لا يُشك في صحتها، بالنقد بنفس سهولة مبادلة الأوراق النقدية المصرفية؟ ـ هذا ما أعتقده». ـ 5185. «ألا تعتقد أنه ينبغي إلزام بنك إنكلترا أو أي مصرف آخر سواه، إلزاماً قانونياً، بمبادلة هذه الكمبيالات؟ ـ إنني أعتقد مع ذلك أننا، إذا وضعنا قانوناً ينظم التداول النقدي فينبغي أن نتخذ تدابير تمنع إمكانية عدم تحويل الكمبيالات التجارية الوطنية إلى نقد، طالما كانت هذه الكمبيالات سليمة ومشروعة بما لا يقبل الشك».

هذا يعني قابلية تحويل الكمبيالة التجارية على غرار تحويل الورقة النقدية.

5190. «إن تجار النقد لا يمثلون، في الواقع، سوى الجمهور»،

هذا ما قاله السيد تشابمان فيما بعد أيضاً أمام المحكمة العليا في قضية دافيدسون. (راجع كتاب: قضية الاحتيال الكبرى في مدينة المال والأعمال «سيتي» ـ *Great City Fraud*)(*).

5196. «كل ربع سنة» (عند دفع أرباح الأسهم) «من الضروري ضرورة مطلقة، اللجوء إلى بنك إنكلترا. فحين تقتطعون من التداول 6 أو 7 ملايين على شكل إيرادات الدولة استعداداً لدفع أرباح الأسهم، فينبغي أن يكون هناك طرف ما كان يوفر هذا المبلغ في غضون ذلك».

(إذن، يدور الحديث في هذه الحالة عن عرض النقد لا عرض رأسمال أو رأسمال إقراض).

5169. «لا بد لكل مطلع على عالمنا التجاري من أن يعرف أنه عندما لا تجد سندات الخزينة شارين لها وتصبح التزامات شركة الهند الشرقية عديمة الفائدة كلّياً، وعندما لا يمكن حسم أفضل الكمبيالات التجارية، فإن قلقاً كبيراً لا بد أن يستحوذ على أولئك الذين ترغمهم أعمالهم على إجراء مدفوعات فورية لحظة الطلب بوسائل التداول الاعتيادية، وهذا هو حال جميع المصرفيين. وإن النتيجة التي تترتب

(*) القضية المشار إليها هنا وردت في كتاب سيتون لينج: سلسلة جديدة لقضية الاحتيال الكبرى في مدينة المال والأعمال بخصوص كول، دافيدسون وغوردون، الطبعة الخامسة، لندن، 1869.
(Seton Laing, *New series of the Great City Frauds of Cole, Davidson & Gordon*, 5th ed., London, 1869).

على ذلك أن كل امرئ سيضاعف احتياطيه. تمعّنْ الآن في تأثير ذلك على مجمل البلاد، لو أن كل مصرفي ريفي، وهناك زهاء 500 منهم، يكلّف مراسله في لندن بأن يحول إليه 5000 جنيه من الأوراق النقدية المصرفية. ولو اعتبرنا هذا المبلغ الصغير هو المقدار الوسطي، وهذا افتراض سخيف بحد ذاته، فإننا نصل إلى أن $2\frac{1}{2}$ مليون جنيه تُسحب من التداول. ترى كيف نعوّض عنها؟».

[552] من جهة أخرى، فإن الرأسماليين الخاصين وغيرهم، الذين يملكون النقد، لن يعطوه بأية فائدة كانت، فهم يقولون على غرار تشابمان:

5195. «خير لنا ألّا نحصل على أية فائدة، من أن نكون في ريبة من إمكانية حصولنا على النقد لحظة احتياجنا إليه».

5173. «إن نظامنا هو هذا: علينا التزامات تبلغ 300 مليون جنيه يمكن أن يغدو دفعها بالعملة المتداولة في البلاد ملزماً في أية لحظة معينة. ومبلغ هذه العملة، حتى إذا استعملناها كلها، يساوي 23 مليون جنيه، أو أي مبلغ آخر؛ أليس هذا وضع كفيل بأن يلقينا في حمأة الاضطراب في أية لحظة؟».

من هنا التحول الفجائي لنظام الائتمان إلى نظام نقدي، خلال الأزمات.

وبصرف النظر عن الذعر داخل البلاد خلال الأزمة، لا يمكن للحديث عن كمية النقد إلّا أنْ يتعلق بالمعدن، النقد العالمي. وهذا بالضبط ما يقصيه تشابمان عن الاعتبار فهو يقصر حديثه عن 23 مليوناً من **الأوراق النقدية المصرفية**.

تشابمان نفسه:

5218. «كان السبب الأصلي لاضطراب سوق النقد» [في نيسان/إبريل وفيما بعد في تشرين الأول/أكتوبر 1847] «يكمن، بلا شك، في أن ضبط أسعار الصرف تطلب، في أعقاب استيرادات استثنائية في تلك السنة، كتلة كبيرة من النقد».

أولاً، كان هذا الخزين من نقد السوق العالمي، قد اختُزل، آنذاك، إلى حدّه الأدنى. **ثانياً**، كان يخدم في الوقت نفسه كضمان لقابلية تحويل النقد الائتماني، أي الأوراق النقدية المصرفية. وعليه، كان يجمع وظيفتين مختلفتين تمام الاختلاف وإنْ كانتا تنبعان من طبيعة النقد، نظراً لأن النقد الفعلي هو على الدوام نقد السوق العالمي، والنقد الائتماني يرتكز، دوماً، على نقد السوق العالمي.

ولولا تعليق قانون المصارف لعام 1844 في العام 1847 «لما كان بوسع دور المقاصة (Clearing Houses) أن تنفذ أعمالها (5221)».

لقد كان لدى تشابمان هاجس بالأزمة الوشيكة:

5236. «ثمة حالات في سوق النقد (والحالة الراهنة ليست بعيدة عن ذلك) يغدو فيها الحصول على النقد عصياً جداً، ويتوجب اللجوء إلى خدمات المصرف».

5239. «بخصوص المبالغ التي سحبناها من المصرف أيام الجمعة والسبت والاثنين، 19 و20 و22 من تشرين الأول/ أكتوبر 1847.. . فقد كنا سنصبح ممتنين جداً لو أمكننا أن نستعيد الكمبيالات يوم الأربعاء التالي؛ وما إن تلاشى الذعر حتى تدفق النقد عائداً إلينا».

كان قانون المصارف قد عُلّق يوم الثلاثاء 23 تشرين الأول/أكتوبر، وبذلك توقف تطور الأزمة.

[553] ويعتقد تشابمان (5274) أن مقادير الكمبيالات الجارية على لندن في آنٍ واحدٍ تبلغ 100 ـ 120 مليون جنيه. وهذا لا يتضمن الكمبيالات المحلية المسحوبة على مراكز ريفية.

5287. «رغم أن مقدار الأوراق النقدية الموجودة بين أيدي الجمهور ارتفع في تشرين الأول/ أكتوبر 1856 إلى 21,155,000 جنيه، فقد كانت هناك صعوبة خارقة في الحصول على النقد؛ ومع أن الجمهور كان يحوز على قدرٍ كبيرٍ جداً منه بين يديه، فلم يكن بوسعنا أن نحصل عليه».

كانت تلك عاقبة القلق الناشىء عن الضائقة النقدية التي سقط البنك الشرقي في براثنها لفترة من الوقت (آذار/مارس 1856).

5290. ما إن تلاشى الذعر حتى،

«بدأ كل المصرفيين، الذين يحصلون على أرباحهم من الفوائد، بتشغيل نقودهم في الحال».

5302. يفسر تشابمان القلق الناشىء حيال تناقص احتياطي المصرف لا بالخشية على الودائع، بل لأن كل الذين سيضطرون إلى دفع مبالغ كبيرة من النقد على نحو فجائي يعرفون جيداً أنهم قد يُرغمون على اللجوء إلى المصرف، بوصفه مصدراً أخيراً للعون في حال حصول ضائقة في سوق النقد؛ وإذا

«كان احتياطي المصرف ضئيلاً، فإن هؤلاء لن يسّروا باللجوء إلينا، بل العكس».

وبالمناسبة، فإنه لشيء جميل حقاً أن نرى كيف يتلاشى الاحتياطي كمقدار حقيقي. فالمصرفيون يحتفظون بحدّ أدنى من المبالغ للأعمال الجارية، جزئياً عندهم، وجزئياً في بنك إنكلترا. ويحتفظ سماسرة الكمبيالات (bill-brokers) بـ «النقد المصرفي الطليق في البلاد» من دون احتياطي. ولا يحوز بنك إنكلترا لتغطية الالتزامات الخاصة بالودائع غير احتياطي المصرفيين وغيرهم إلى جانب ودائع الدولة (Public deposits)، إلخ.؛ وينخفض هذا الاحتياطي إلى أدنى نقطة، إلى مليوني جنيه مثلاً. وعدا عن هذين المليونين من الأوراق المالية، ليس للمضاربة في أوقات الضائقة (وهذه تقلص الاحتياطي، لأن الأوراق النقدية التي تدخل مقابل المعدن الذي يخرج، ينبغي أن تُلغى) أي احتياطي على الاطلاق سوى الخزين المعدني، ولذا فإن أي تناقص في هذا الخزين، عبر تسرب الذهب إلى الخارج، يزيد حدّة الأزمة.

> 5306. «لو لم يكن ثمة نقد متوافر لدفع الفارق لدى التسوية في دار المقاصة (Clearing House)، فلا أرى من خيار آخر غير الاجتماع معاً وتسديد مدفوعاتنا بكمبيالات من الدرجة الأولى، كمبيالات على الخزينة، على شركات سميث وباين وشركائهما، إلخ». ـ 5307. «وعليه، إذا عجزت الحكومة عن تزويدكم بوسائل تداول، فإنكم تبتدعونها لأنفسكم؟ ـ ماذا نستطيع أن نفعل؟ إن الجمهور يأتي ويأخذ وسيلة التداول من بين أيدينا؛ ولا يعود لها وجود» ـ 5308. «إذن، فأنتم تريدون فقط أن تفعلوا في لندن ما يفعلونه في مانشستر كل يوم؟ ـ أجل». [554]

إنه لجيد تماماً جواب تشابمان على سؤال كيلي (رجل برمنغهام، نصير مدرسة آتوود)(*) بخصوص تصور أوفرستون عن رأس المال:

> 5315. «قيل أمام هذه اللجنة إن الناس لا يتطلعون في أوقات الضائقة، كالتي حلت عام 1847، إلى النقد بل إلى رأس المال؛ ما رأيك بهذا الخصوص؟ ـ إنني لا أفهم سؤالك؛ إننا نتاجر بالنقد وحده؛ ولا أفهم ما تقصده بذلك». ـ 5316. «إذا كنت تقصد بذلك» (رأس

(*) مدرسة آتوود أو مدرسة برمنغهام المسماة «رجال الشلن الصغير» التي يمثلها توماس آتوود، ترى أن النقود مجرد مقياس مثالي، ودعوا إلى تقليص محتواها من الذهب. [ن. برلين].

المال التجاري) «مقدار النقد الذي يملكه صاحب المشروع والموظف في مشروعه الخاص، إذا كنت تسمي ذلك رأسمالاً، فعلي أن أقول إنه لا يؤلف، في أغلب الأحوال، إلّا جزءاً صغيراً جداً من النقد الذي يتصرف به صاحب المشروع في أعماله من خلال الائتمان الذي يعطيه له الجمهور» ـ أي بتوسط السيد تشابمان وأضرابه.

5339. «إذا أوقفنا تحويل الأوراق النقدية، هل يدلّ هذا على قلّة الثروة؟ ـ أبداً. . . لا نعاني من قلّة في الثروة، ولكننا نتحرك في أطر نظام مصطنع للغاية، وإذا ما طرأ طلب هائل محدق (superincumbent) على وسائل تداولنا، فقد تنشأ ظروف تمنعنا من الحصول على وسائل التداول هذه. أفينبغي إذن أن ينشل كل النشاط التجاري في البلاد؟ أينبغي أن نوقف كل إنتاج؟» ـ 5338. «إذا واجهنا مسألة ما يتوجب علينا الحفاظ عليه: تحويل الأوراق النقدية أم الصناعة في البلاد، فإنني أعرف بأي من الاثنين أضحي».

ويقول بصدد مراكمة الأوراق النقدية المصرفية «بغية مفاقمة الضائقة النقدية والافادة من عواقبها» (5358)، إن بالوسع حدوث مثل هذه الظاهرة بسهولة بالغة. ويكفي لذلك ثلاثة مصارف كبرى.

5383. «أليس في معلومكم، بوصفكم رجلاً على دراية بالعمليات التجارية الكبرى في عاصمتنا، أن الرأسماليين يغتنمون هذه الأزمات لجني أرباح طائلة من خراب أولئك الذين يسقطون ضحايا للأزمة؟ ـ لا ريب في ذلك».

يمكننا أن نصدق السيد تشابمان في هذا الشأن، رغم أنه كسر عنقه آخر المطاف، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة التجارة، وهو يسعى إلى «جني أرباح طائلة من خراب ضحايا الأزمة». إذ بينما يقول شريكه جيرني: إن كل تغير في سير الأعمال مفيد للعارف بالأمور، يقول تشابمان:

«إن هذا الشطر من المجتمع لا يعرف شيئاً عن الشطر الآخر؛ وأعني بذلك، مثلاً، أن الصناعي الذي يصدّر إلى القارة، أو يستورد مواده الأولية، لا يعرف شيئاً عن ذلك الذي يتعامل بسبائك الذهب» (5046).

وهكذا حدث ذات يوم أن جيرني وتشابمان ذاتهما «لم يكونا مطلعين»، فأفلسا افلاساً مخزياً.

لقد رأينا من قبل أن إصدار الأوراق النقدية لا يعني في كل الأحوال، تسليفاً لرأس [555] المال. وإن الشهادة التالية التي أدلى بها توك أمام لجنة مجلس اللوردات الخاصة بالكساد التجاري، عام 1848، لا تبرهن إلّا على أن تسليف رأس المال ذاته، حتى حين يقوم به المصرف عن طريق إصدار أوراق نقدية جديدة، لا يعني بالضرورة زيادة مقدار الأوراق النقدية المتداولة.

> 3099. «هل تعتقد أن بوسع بنك إنكلترا، مثلاً، أن يوسع تسليفاته إلى حد كبير، من دون أن يفضي ذلك إلى زيادة إصدار أوراق نقدية؟ - ثمة فيض من الوقائع التي تثبت ذلك. وأبرز هذه الأمثلة هو ما جرى في عام 1835، حين استخدم البنك ودائع الهند الشرقية وقرض شركة الهند الشرقية لزيادة تسليفاته إلى الجمهور؛ وفي الوقت نفسه تناقص بعض الشيء في الواقع مقدار الأوراق النقدية الماثلة آنذاك بين أيدي الجمهور؛ وهناك شيء مماثل لوحظ في عام 1846 أيام دفع ودائع سكك الحديد إلى البنك؛ إن السندات» (المحسومة والمودعة) «ارتفعت إلى ما يقارب 30 مليوناً، لكن ذلك لم يؤثر تأثيراً ملحوظاً على مقدار الأوراق النقدية في أيدي الجمهور».

ولكن لدى تجارة الجملة وسيلة أخرى للتداول، إلى جانب الأوراق النقدية المصرفية، أهم بكثير، تلك هي: الكمبيالات. ولقد بيّن لنا السيد تشابمان مدى أهمية قبول الكمبيالات الموثوقة، في كل مكان وفي كل الظروف، لسير الأعمال سيراً منظماً: «إذا كان «تاوسفيس - يونتوف» لا يصلح؟ فمن يصلح إذن؟ النجدة، النجدة!»(*). ولكن ما الصلة التي تقوم بين وسيلتي التداول هاتين؟

يقول جيلبرت بصدد ذلك:

> «إن تقليص مقدار تداول الأوراق النقدية يزيد، بانتظام، مقدار تداول الكمبيالات. وهناك نوعان من الكمبيالات: الكمبيالات التجارية والكمبيالات المصرفية... فإذا كان النقد في شحّة، فإن مقرضي النقد

(*) حوار من مسرحية هاينة «سجالات Disputation» بين حاخام وكاهن كاثوليكي من القرون الوسطى. الحاخام يعطي للكاهن نصاً فقهياً لشرح التلمود يدعى تاوسفيس-يونتوف (Tausves-Jont of)، لكن الكاهن يرمي هذا النص إلى الشيطان، فيفزع الحاخام صارخاً: «إذا كان هذا الشرح للتلمود لا يصلح، فماذا يصلح إذن؟ النجدة، النجدة». [ن. ع].

يقولون... «اسحب علينا كمبيالة، ونحن نقبل التحويل»، وحين يقوم مصرفي من الأقاليم بحسم كمبيالة لزبون من زبائنه، فإنه لا يعطيه نقداً ملموساً بل يعطيه كمبيالة مصرفية أمدها 21 يوماً على وكيله اللندني. وتخدم هذه الكمبيالات بمثابة وسيلة تداول» (ج. و. جيلبرت، بحث في أسباب الضائقة، [في سوق النقد، لندن 1840]، ص 31).

(J.W. Gilbart, *An Inquiry into the Causes of the Pressure* [on the money Market, London, 1840], p. 31).

ويرد هذا الرأي أيضاً، في شكل محوّر بعض الشيء عند نيومارتش (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857، رقم 1426):

«ليس ثمة أي ترابط بين تغير مقدار الكمبيالات والأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) الموجودة في التداول... والنتيجة الوحيدة، الثابتة إلى هذه الدرجة أو تلك هي أنه ما إن تطرأ أدنى ضائقة في سوق النقد، وتجد مؤشراً لها في ارتفاع سعر الحسم، حتى يزداد حجم تداول الكمبيالات زيادة كبيرة، والعكس بالعكس».

غير أن الكمبيالات المسحوبة في مثل هذه الأوقات لا تقتصر بأي حال على كونها كمبيالات مصرفية قصيرة الأجل، كالتي يذكرها جيلبرت. على العكس، فهي، في [556] غالبيتها، كمبيالات صورية، لا تمثل أية عملية فعلية أو لا تمثل سوى عمليات أُجريت لغرض وحيد هو التمكن من سحب كمبيالة عليها؛ وقد عرضنا أمثلة كافية عن الكمبيالات من النوعين. لذا تكتب مجلة إيكونوميست (ويلسون) عن موثوقية مثل هذه الكمبيالات بالمقارنة مع موثوقية الأوراق النقدية المصرفية قائلة:

«لا يمكن أبداً للأوراق النقدية المصرفية واجبة الدفع غبّ الطلب، أن تبقى خارج المصرف بكميات فائضة، لأن الفائض منها يعود حتماً إلى المصرف من أجل التحويل؛ في حين أن كمبيالات الشهرين يمكن أن تصدر بغزارة كبيرة، إذ ليست هناك من وسيلة للسيطرة على إصدارها إلى أن يحلّ أجَل استحقاقها، ولربما يُستعاض عنها، عندئذٍ، بكمبيالات أخرى. أما أن تقرّ الأمة بموثوقية تداول الكمبيالات واجبة الدفع في موعد مقبل، وترفض بالمقابل الوثوق بتداول النقد الورقي واجب الصرف غبّ الطلب، فذلك أمر يتعذر علينا فهمه» (إيكونوميست، [22 أيار/مايو] 1847، ص 575).

وعليه، فإن كمية الكمبيالات المتداولة تتحدد، على وجه الحصر، شأن كمية الأوراق

النقدية المصرفية، بحاجات التعاملات؛ وفي الأحوال الاعتيادية، كانت هناك في المملكة المتحدة، إبّان الخمسينات، قرابة 300 مليون بهيئة كمبيالات قيد التداول، إلى جانب 39 مليوناً بهيئة أوراق نقدية مصرفية، ومن هذه الـ 300 مليون كانت هناك 100 ـ 120 مليوناً مسحوبة على لندن وحدها. إن حجم تداول الكمبيالات لا يؤثر أبداً على حجم تداول الأوراق النقدية، وهو لا يتأثر بهذا الأخير إلّا في أوقات الشحّة النقدية، حين تزداد الكمبيالات كمياً وتتهاوى نوعياً. وأخيراً، في لحظة الأزمة، يتوقف تداول الكمبيالات كلّياً؛ وما من أحد يمكن أن يرتضي بتعهدات دفع، فالكلّ يطالب بالدفع نقداً؛ وإن الأوراق النقدية المصرفية وحدها تحتفظ، على الأقل في إنكلترا حتى الآن، بقدرتها على التداول، لأن البلاد بكامل ثروتها تقف سنداً لبنك إنكلترا.

* * *

لقد رأينا أن السيد تشابمان ذاته، الذي كان أحد أساطين سوق النقد في عام 1857، يشتكي بمرارة من وجود عدد كبير من الرأسماليين النقديين الكبار في لندن الذين يحوزون على ما يكفي من السطوة لزعزعة سوق النقد برمته، في أية لحظة معينة، ليمتصوا بهذا الأسلوب المخزي دماء صغار تجار النقد. فهناك عدد من أمثال هؤلاء المفترسين الذين يمكن لهم أن يفاقموا الضائقة النقدية، ببيع سندات دين حكومي موحد بقيمة مليون أو مليونين، ساحبين بذلك من السوق مقداراً مماثلاً من الأوراق النقدية المصرفية (ومن رأسمال الإقراض المتاح في الوقت ذاته). وإن اتفاق ثلاثة مصارف كبرى يكفي، بمناورة كهذه، لتحويل الضائقة النقدية إلى ذعر.

[557] إن بنك إنكلترا هو، بالطبع، أكبر قوة لرأس المال في لندن، ولكن موقعه كمؤسسة شبه حكومية، يمنعه من ممارسة سلطانه بهذا الأسلوب القاسي. مع ذلك فإنه يعرف ما يكفي من الوسائل والطرق ـ وبخاصة منذ قانون المصارف لعام 1844 ـ لتحقيق مآربه.

يملك بنك إنكلترا 14,553,000 جنيه استرليني، ويتصرف، علاوة على ذلك، بما يناهز 3 ملايين جنيه من رصيد متبق (Rest)، أي الأرباح غير الموزعة، كما يتصرف بكل المبالغ النقدية التي تستلمها الحكومة بشكل ضرائب، وما إلى ذلك، والتي تودع في بنك إنكلترا لحين نشوء الحاجة إليها. ولو أضفنا إلى ذلك مبلغ الودائع الأخرى (حوالى 30 مليون جنيه في الأحوال الاعتيادية) والأوراق النقدية المصرفية الصادرة بدون تغطية، لوجدنا أن تقديرات نيومارتش معتدلة تماماً حين قال (تقرير قانون المصارف *B.A.* لعام 1857، رقم 1889):

«لدي قناعة بأن المجموع الكلّي للأرصدة المتداولة باستمرار، في سوق النقد» [اللندني] «يمكن أن يقدر بـ 120 مليون جنيه تقريباً؛ ويتصرف بنك إنكلترا بجزء هام من هذا المبلغ، يتراوح بين 15 ـ 20%».

وبما أن البنك يقوم بإصدار أوراق نقدية بدون تغطية من الخزين المعدني الماثل في خزائنه، فإنه يخلق رموز قيمة لا تؤلف وسائل تداول فحسب، بل أيضاً رأسمالاً إضافياً ـ وإن يكن صورياً ـ يوازي مقدار القيمة الاسمية لهذه الأوراق النقدية غير المغطّاة. ويدرّ رأس المال الإضافي ربحاً زائداً. ـ ويوجه ويلسون السؤال إلى نيومارتش (تقرير قانون المصارف .*B.A*، للعام 1857):

1563. «إن تداول الأوراق النقدية المصرفية الخاصة بمصرف معين، أي متوسط المقدار الذي يبقى بين يدي الجمهور، يشكل إضافة تُلحق برأس المال الفعلي لهذا المصرف، أليس كذلك؟ ـ بالتأكيد» ـ 1564. «وعليه، فإن كل ربح يجنيه المصرف من هذا التداول هو ربح ينبع من الائتمان، لا من رأسمال يملكه المصرف حقاً؟ ـ بالتأكيد».

ويصحّ الشيء نفسه، بالطبع، على المصارف الخاصة التي تصدر أوراقاً نقدية. ويرى نيومارتش في إجاباته المرقمة 1866 ـ 1868 أن ثلثي سائر هذه الأوراق النقدية التي تصدرها المصارف الخاصة (ينبغي للمصارف أن تغطي الثلث منها برصيد معدني) هما «خلق رأسمال بهذا القدر» إذ يتم توفير عملة معدنية بهذا المقدار. وعليه، يمكن لربح المصرفي أن لا يكون، نتيجة لذلك، أكبر من ربح بقية الرأسماليين. ولكن الواقع يظل وهو أن المصرفي يستخلص الربح من هذا التوفير الوطني في النقد المعدني. بيد أن ظهور التوفير الوطني كربح للفرد لا يزعج الاقتصادي البورجوازي البتة، ما دام الربح، بعامة، استيلاء على العمل الوطني. وهل هناك ما هو أكثر سخفاً من أن نرى بنك إنكلترا من عام 1797 حتى عام 1817، الذي لم تكن أوراقه النقدية وسيلة للائتمان إلّا بفضل [558] الدولة، يُرغم مع ذلك الدولة، وكذلك الجمهور، على أن تدفع له، في شكل فوائد على قروض الدولة، مقابل القدرة التي منحتها له الدولة ذاتها على تحويل هذه الأوراق النقدية من ورق إلى نقد ومن ثم إقراضه إلى الدولة؟

وتمتلك المصارف، بالمناسبة، وسائل أخرى لخلق رأس المال. واستناداً إلى نيومارتش نفسه، اعتادت المصارف الريفية، كما بيّنا من قبل، على إرسال أرصدتها الفائضة (أي الأوراق النقدية لبنك إنكلترا) إلى سماسرة كمبيالات (bill-brokers) لندنيين، فيعيد هؤلاء إليها بالمقابل كمبيالات محسومة. ويخدم البنك زبائنه بهذه الكمبيالات نظراً

لأن القاعدة التي يتبعها البنك هي أن يحتفظ بالكمبيالات التي يستلمها من زبائنه المحليين، حتى لا تنكشف صفقات أعمال هؤلاء الزبائن في دائرتهم. إن هذه الكمبيالات المستلمة من لندن لا تُستخدم فقط من أجل إعطائها إلى الزبائن الذين يتعين عليهم تسديد مدفوعات مباشرة إلى لندن، حين لا يفضلون أن يسحبوا من البنك حوالة على لندن، بل وتُستخدم أيضاً لإجراء المدفوعات في المقاطعة نفسها، نظراً لأن تجيير المصرفي يكفل لهم ائتماناً محلياً. وهكذا نجد في لانكشاير، على سبيل المثال، أن هذه الكمبيالات أزاحت من التداول مجمل الأوراق النقدية الخاصة بالمصارف المحلية وقسماً كبيراً من الأوراق النقدية لبنك إنكلترا (المرجع نفسه، رقم 1568 حتى رقم 1574).

وبذا نرى كيف أن المصارف تخلق ائتماناً ورأسمالاً عن طريق: 1) إصدار أوراق نقدية مصرفية خاصة بها؛ 2) إرسال حوالات على لندن سارية لمدة 21 يوماً، ولكنها تستلم نقداً فور إرسال هذه الحوالات؛ 3) الدفع بكمبيالات محسومة تتمتع بقدرة ائتمانية مكفولة، أولاً وأساساً، بتجيير المصرف ـ على الأقل بالنسبة للمنطقة المعنية.

ويتجلى جبروت بنك إنكلترا في ضبطه لسعر الفائدة في السوق. وقد يحدث، في أوقات السير الاعتيادي للأعمال، أن يعجز بنك إنكلترا عن منع تسرب معتدل للذهب من خزينه المعدني من خلال رفع سعر الحسم[12]، لأنه يتم إشباع الحاجة إلى وسائل الدفع عن طريق المصارف الخاصة والمصارف المساهمة وسماسرة الكمبيالات، الذين ازدادت [559] رساميلهم وسطوتهم خلال السنوات الثلاثين الماضية. ففي مثل هذه الحالات سيضطر البنك، للجوء إلى وسائل أخرى. ولكن القول الذي أدلى به المصرفي غلين (من شركة غلين ـ ميلز ـ كاري وشركاه) أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام

---

(12) في الاجتماع العام لحملة أسهم بنك لندن المتحد (Union Bank of London) الذي عقد في 17 كانون الثاني/يناير 1894، أفاد الرئيس، السيد ريتشي، أن بنك إنكلترا رفع سعر الحسم في تموز/يوليو من $2\frac{1}{2}$%، إلى 3% و4% في آب/أغسطس عام 1893، وبما أنه خسر رغم ذلك $4\frac{1}{2}$ مليون جنيه ذهباً خلال 4 أسابيع، فإنه قد رفع سعر الحسم إلى 5%، وبعد ذلك عاد الذهب يتدفق إليه، وخفض سعر حسم البنك إلى 4% في أيلول/سبتمبر والى 3% في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن سعر حسم البنك هذا لم يكن معترفاً به في السوق. «عندما كان سعر حسم البنك 5%، كان سعر حسم السوق $3\frac{1}{2}$% وسعر الحسم لقاء النقد $2\frac{1}{2}$%؛ وعندما هبط سعر حسم البنك إلى 4%، كانت فائدة الحسم $2\frac{3}{8}$% وسعر الحسم لقاء النقد $1\frac{3}{4}$%؛ وعندما بات سعر حسم البنك 3%، هبط سعر الحسم إلى $1\frac{1}{2}$% وسعر الحسم لقاء النقد إلى أقل من ذلك» (صحيفة ديلي نيوز *Daily News*، 18 كانون الثاني/يناير 1894). [ف. إنجلز].

1847 (تقرير الكساد التجاري .C.D ١٨٤٨| ١٨٥٧) لا يزال يصح على اللحظات الحرجة:

> 1709. «حين تواجه البلاد صعوبات كبيرة يتحكم بنك إنكلترا بسعر الفائدة». ـ 1710. «وفي أوقات الضائقة الاستثنائية في شدتها. . . حين تتقلص عمليات الحسم في المصارف الخاصة أو عند السماسرة تقلصاً نسبياً، وتقع هذه العمليات على عاتق بنك إنكلترا، عندئذٍ تتوافر للبنك القدرة لإقرار سعر الفائدة في السوق».

على كل حال لا يستطيع هذا البنك، بوصفه مؤسسة عامة متمتعة بحماية الدولة وبامتيازات من الدولة، أن يستغل جبروته بمثل القسوة التي تلجأ إليها المؤسسات الخاصة. لهذا يقول هوبارد أمام لجنة قانون المصارف لعام 1857:

> 2844. (سؤال): «أليس صحيحاً أنه عندما يكون سعر الحسم في ذروة ارتفاعه يكون بنك إنكلترا أرخص مكان للخدمة؛ وحين يكون سعر الحسم في أدنى انخفاض يكون السعر عند السماسرة هو الأكثر رخصاً؟» ـ (هوبارد:) «هذا هو الحال دوماً، لأن بنك إنكلترا لا يخفض أبداً سعر الحسم إلى الدرجة التي يخفضه بها منافسوه، وعندما يبلغ سعر الحسم ذروة الارتفاع لا يرفعه البنك إلى المستوى الذي يرفعونه إليه».

مع ذلك، فإنه لحدث جاد في حياة الأعمال، عندما يعمد بنك إنكلترا في أوقات الضائقة إلى شد البراغي، كما يقول تعبير شعبي دارج، أي يعمد إلى رفع سعر الفائدة لاحقاً رغم أن هذا السعر يقف، أصلاً، فوق المستوى الوسطي.

> «ما إن يبدأ بنك إنكلترا بشد البراغي، حتى تتوقف سائر المشتريات المكرّسة للتصدير إلى الخارج، وينتظر المصدّرون انخفاض الأسعار إلى أدنى نقطة، لكي يقوموا بعد ذلك، وليس قبله، بالشراء. ولكن عندما يتم بلوغ هذه النقطة تعود الأسعار إلى الانتظام ثانية ـ ويتوقف تسرب الذهب إلى الخارج قبل بلوغ أدنى نقطة لانخفاض الأسعار. ويمكن لمشتريات السلع للتصدير، في أحسن الأحوال، أن تعيد قسماً من الذهب الذي أُرسل إلى الخارج، ولكنها تأتي بعد فوات الأوان بالنسبة لمنع تسرّب الذهب إلى الخارج». (ج .و. جيلبرت، بحث في أسباب الضائقة في سوق النقد، لندن، 1840، ص35. J. W. Gilbart, *An Inquiry into the Causes of the Pressure on the Money Market* (London, 1840, p. 35. «ومن النتائج الأخرى التي تترتب على تنظيم

وسائل التداول بواسطة أسعار الصرف هي أن ذلك يفضي، في أوقات الضائقة، إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى مستوى هائل» (المرجع نفسه، ص 40). «إن كلفة استعادة أسعار الصرف تقع على كاهل الصناعة المنتجة في البلاد، في حين أن ربح بنك إنكلترا يتنامى فعلاً في مجرى هذه العملية، نظراً لأنه يسيّر عملياته بمقدار أقلّ من المعدن الثمين» (المرجع نفسه، ص 52).

ولكن، كما يقول صاحبنا صامويل جيرني

«إن هذه التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة ذات نفع للمصرفيين وتجار النقد ـ إن سائر التقلبات في سير الأعمال مفيدة للعارفين بالأمور».

[560] وإذا كان السيد جيرني وأضرابه يغنمون الزبدة باستغلالهم حالة العسر في السوق أبشع استغلال، في حين أن بنك إنكلترا لا يبيح لنفسه مثل هذه الحرية، فإن هذا الأخير يغنم مع ذلك أرباحاً حلوة ـ هذا دون أن نذكر الأرباح الخاصة التي تسقط من تلقاء ذاتها في أحضان السادة المدراء من جراء الفرص الملائمة للغاية التي تتيحها لهم معرفة الحالة العامة للأعمال بصورة مسبقة. واستناداً إلى المعطيات المتاحة للجنة مجلس اللوردات عام 1817، حين جرى استئناف المدفوعات النقدية، بلغت أرباح بنك إنكلترا لمجمل الفترة الواقعة بين 1797 ـ 1817:

علاوات وزيادة أرباح الأسهم (Bonuses & increased dividends)	7,451,136
أسهم جديدة موزعة على المساهمين (New Stock divided among proprietors)	7,276,500
زيادة قيمة رأس المال (Increased value of capital)	14,553,000
المجموع	29,280,636

كل ذلك عن رأسمال يبلغ 11,642,400 جنيه خلال 19 عاماً (د. هاردكاسل، المصارف والمصرفيون، الطبعة الثانية، لندن، 1843، ص 120. D. Hardcastle, *Banks and Bankers*, 2nd ed., London, 1843, p. 120).

وإذا قدرنا، وفقاً للمبدأ نفسه، الربح الإجمالي لبنك إيرلندا الذي أوقف هو الآخر المدفوعات النقدية عام 1797 فإننا سنحصل على النتيجة التالية:

أرباح أسهم سنوية، بناء على عائدات عام 1821 (Dividends as by returns due 1821)	4,736,085
علاوات معلنة (Declared bonus)	1,225,000
تزايد الموجودات (Increased assets)	1,214,800
زيادة قيمة رأس المال (Increased value of capital)	4,185,000
المجموع	11,360,885

كل ذلك عن رأسمال يبلغ 3 ملايين جنيه (المرجع نفسه، ص 363، 364).

لا حاجة بالمرء لقول المزيد عن التمركز! إن نظام الائتمان الذي تكمن بؤرته في ما يُدعى بالمصارف الوطنية وكبار تجار النقد والمرابين المحيطين بها، يمثّل تمركزاً هائلاً ويعطي هذه الطبقة من الطفيليين سطوة خرافية لا لتدمير الرأسماليين الصناعيين دورياً فحسب، بل وللتدخل في الإنتاج الفعلي تدخلاً بالغ الخطورة ـ علماً بأن هذه الزمرة لا تفقه شيئاً في الإنتاج ولا تمت إليه بصلة. وإن قانون 1844 وقانون 1845 برهان على تعاظم جبروت قطّاع الطرق هؤلاء الذين ينضم إليهم الماليون وسماسرة البورصة (stock-jobbers).

[561] أما إذا كان هناك من يرتاب في أن قطاع الطرق الموقرين هؤلاء يستغلون الإنتاج الوطني والعالمي لما فيه خير الإنتاج وخير المستغَلّين أنفسهم، فإنه يستطيع أن يحصل على تصور حقيقي عن وضع الأمور من الاستطراد التالي المتعلق بمجال أفضال المصرفيين الأخلاقية السامية:

> «إن المصارف مؤسسات دينية وأخلاقية. فكم من مرة يرتدع التاجر الشاب عن مصاحبة المتهورين المسرفين خوفاً من أن ترمقه عين مصرفيه الثاقبة بنظرات الاستهجان! وكم يسعى إلى الحفاظ على تقدير مصرفيه له، والظهور بمظهر محترم! إن تقطيبة المصرفي تؤثر عليه أكثر من كل المواعظ الأخلاقية من أصدقائه؛ إنه يرتعد هلعاً من أن يُشتَبه به مخادعاً أو مرتكباً لأدنى انحراف عن الحقيقة؛ ويخشى أن يثير هذا الاشتباه لأن ذلك قد يؤدي إلى تقليص أو إغلاق ائتمانه في المصرف! إن نصح المصرفي لأهم عنده من نصائح القس». (ج .م. بيل، مدير مصرف في اسكتلندا، فلسفة المصارف المساهمة، 1840، ص 46، 47).
>
> (G.M. Bell, *The Philosophy of Joint Stock Banking*, London, 1840, p. 46, 47).

الفصل الرابع والثلاثون

مبدأ التداول النقدي
(Currency Principle)
والتشريع المصرفي الإنكليزي لعام 1844

[درسنا في أحد المؤلفات السابقة[13] نظرية ريكاردو عن قيمة النقد نسبة إلى أسعار السلع؛ ولذا يمكن لنا الآن أن نقتصر على الشيء الأكثر ضرورة. إن قيمة النقد ـ المعدني ـ تتحدد، حسب ريكاردو، بوقت العمل المتشييء فيه، ولكن بشرط أن تكون كمية النقد في تناسب صحيح مع كتلة وسعر السلع المتداولة. فإن ازدادت كمية النقد فوق هذه النسبة هبطت قيمته وارتفعت أسعار السلع؛ وإذا هبطت كمية النقد دون النسبة الصحيحة، ارتفعت قيمته وهبطت أسعار السلع ـ شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. إن البلد الذي يوجد فيه فائض من الذهب سوف يصدّر، في الحالة الأولى، الذهب الذي هبط دون قيمته ويستورد السلع، أما في الحالة الثانية فإن الذهب سوف يتدفق إلى تلك البلدان التي يقدّر فيها بما يفوق قيمته، في حين أن السلع المقدّرة دون قيمتها سوف تتدفق من هذه البلدان إلى أسواق أخرى يمكن بيعها فيها بأسعار اعتيادية. وبما أن هذه الفرضية تعني «أن الذهب نفسه، سواء كان بشكل عملة أم بشكل سبائك يمكن أن يغدو رمزاً يمثل قيمة أكبر أو أصغر من قيمته المعدنية الخاصة به، فمن الواضح أن الأوراق النقدية المصرفية (البنكنوت) المتداولة، القابلة للتحويل، لا بد أن تشاركه

---

(13) كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، 1859، ص 150 وما يليها.

المصير نفسه. ورغم أن الأوراق النقدية المصرفية قابلة للتحويل، أي أن قيمتها الحقيقية تطابق قيمتها الاسمية، فإنه يمكن لإجمالي كتلة النقد المتداول، المؤلف من الذهب والأوراق النقدية القابلة للتحويل، (the aggregate currency consisting of metal and of convertible notes) أن ترتفع أو تنخفض من حيث القيمة، تبعاً لارتفاع أو انخفاض كميتها الإجمالية للأسباب المذكورة أعلاه، فوق أو دون المستوى، الذي تحدِّده القيمة التبادلية للسلع المتداولة والقيمة المعدنية للذهب... إن هبوط القيمة هذا، ليس هبوط قيمة النقد الورقي قياساً إلى الذهب، بل هبوط قيمة الذهب والنقد الورقي مأخوذين معاً، [563] أو هبوط قيمة إجمالي كتلة وسائل التداول في بلد من البلدان، هو أحد اكتشافات ريكاردو الرئيسية الذي وضعه اللورد أوفرستون وشركاه في خدمتهم، وجعلوه مبدأ أساسياً للتشريع المصرفي الذي وضعه السير روبرت بيل لعامي 1844 و1845» (المرجع نفسه، ص 155).

ولا حاجة بنا، في هذا الموضع، لأن نعيد تبيان خطأ نظرية ريكاردو، فقد بيّنا ذلك في المؤلف المذكور نفسه. إن كل ما يعنينا يقتصر على الطريقة التي عالجت بها مدرسة المنظّرين المصرفيين أحكام ريكاردو هذه لكي تفرض قانونَيْ بيل آنفي الذكر حول المصارف.

«إن الأزمات التجارية خلال القرن التاسع عشر، وبخاصة الأزمات الكبرى في عام 1825 وعام 1836، لم تفض إلى تطوير جديد بل بالأحرى إلى تطبيق جديد لنظرية ريكاردو عن النقد. ولم تعد هذه ظاهرات اقتصادية منفردة، مثل هبوط قيمة المعادن الثمينة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حسب قول هيوم، أو مثل هبوط قيمة النقد الورقي خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حسب قول ريكاردو، بل غدت عواصف جامحة للسوق العالمي، حيث ينفجر تناقض كل عناصر عملية الإنتاج البورجوازية؛ وكان يجري البحث عن منشأ هذه العواصف وعن وسائل الوقاية منها في أكثر ميادين هذه العملية سطحية وتجريداً، أي في ميدان تداول النقد. إن المقدمة النظرية بالذات، التي تنطلق منها مدرسة خبراء أرصاد المناخ الاقتصادي، لا تزيد، في الواقع، عن عقيدة جامدة تزعم أن ريكاردو اكتشف قوانين التداول المعدني الصرف. وكل ما بقي لهم أن يفعلوه، هو تكييف تداول الائتمان أو تداول الأوراق النقدية المصرفية وفقاً لهذه القوانين.

إن أعمّ ظاهرات الأزمات التجارية وأكثرها حسية هي الهبوط الفجائي العام في أسعار

السلع، الذي يعقب ارتفاعها العام على مدى طويل نوعاً ما. ويمكن التعبير عن الهبوط العام في أسعار السلع بمثابة ارتفاع في القيمة النسبية للنقد بالقياس إلى سائر السلع، والتعبير عن الارتفاع العام في الأسعار، بالمقابل، بمثابة هبوط في القيمة النسبية للنقد. لكن في هذين الأسلوبين من التعبير، ثمة تسمية لهذه الظاهرة لا تفسيرها... والصياغة المختلفة للمسألة لن تغيرها كما لن تغيرها الترجمة من اللغة الألمانية إلى الإنكليزية. لذلك جاءت نظرية ريكاردو عن النقد في الوقت المناسب للغاية لأنها تضفي على التكرار اللفظي مظهر علاقة سببية. من أين ينبع الهبوط الدوري العام في أسعار السلع؟ من الارتفاع الدوري في القيمة النسبية للنقد. ومن أين ينبع الارتفاع الدوري العام في أسعار السلع، بالمقابل؟ من هبوط دوري في القيمة النسبية للنقد. ويمكن القول، بالقدر نفسه [564] من الصواب، إن الارتفاع والهبوط الدوريين في الأسعار ناشئان عن ارتفاعها وهبوطها الدوريين... ومنذ أن ندع التكرار اللفظي يتحول إلى علاقة سببية، حتى تأتي البقية بيسر. فارتفاع أسعار السلع ينبع من هبوط قيمة النقد، أما هبوط قيمة النقد فينبع، كما نعلم من ريكاردو، من فيض وسائل التداول، أي من ارتفاع كتلة النقد المتداول فوق المستوى الذي تحدده قيمته الذاتية الخاصة والقيمة الذاتية للسلع. وبالعكس فإن هبوطاً عاماً في أسعار السلع ينبع كذلك من ارتفاع قيمة النقد فوق قيمته الذاتية نتيجة لنقص كميته في التداول. أي أن الأسعار ترتفع وتنخفض دورياً لأن هناك، دورياً، الكثير جداً أو القليل جداً من النقد قيد التداول. ولو تمّ البرهان على أن ارتفاع الأسعار يتوافق مع تناقص تداول النقد وأن هبوط الأسعار يتوافق مع اتساع تداول النقد، فإنه يمكن مع ذلك التأكيد على أن كمية النقد المتداول قد ازدادت أو انخفضت، لا بصورة مطلقة بل نسبية، نتيجة تناقص أو تزايد كتلة السلع المتداولة، حتى وإنْ لم يكنْ بالوسع البتة إثبات ذلك إحصائياً. لقد رأينا أن هذه التقلبات العامة في الأسعار ينبغي أن تحصل، حسب ريكاردو، حتى في ظل التداول المعدني الصرف، ولكنها توازن بعضها بالتناوب، فالتداول الناقص، مثلاً، يؤدي إلى هبوط أسعار السلع، وهبوط أسعار السلع هذا يؤدي إلى تصديرها إلى الخارج، ولكن هذا التصدير يؤدي إلى تدفق النقد إلى البلاد، وتدفق النقد يؤدي بدوره إلى رفع أسعار السلع. ويحصل العكس في التداول الفائض، حيث تُستورد السلع ويُصدّر النقد. ولكن رغم أن هذه التقلبات العامة للأسعار تنبع من طبيعة التداول المعدني، كما فهمه ريكاردو، إلّا أن شكلها المضطرب العنيف، شكل الأزمات يلازم فترات نظام الائتمان المتطوّر؛ ولذا يصبح من الواضح وضوح الشمس أن إصدار الأوراق النقدية المصرفية لن ينتظم تماماً بموجب قوانين التداول المعدني. إن التداول

المعدني يتمتع بوسيلته الشافية بشكل تصدير واستيراد المعادن الثمينة التي تدخل التداول، في الحال، بهيئة عملة، وتؤدي، بتسربها إلى الخارج أو تدفقها إلى الداخل، إلى هبوط أو ارتفاع أسعار السلع. وينبغي على المصارف الآن أن تقوم بتوليد الأثر نفسه على أسعار السلع بصورة اصطناعية، عبر محاكاة قوانين التداول المعدني. وإذا تدفق الذهب على البلاد من الخارج، فإن ذلك دليل على نقص التداول، وعلى أن قيمة النقد عالية أكثر مما ينبغي وأسعار السلع متدنية أكثر مما ينبغي؛ وبالنتيجة يتوجب طرح أوراق نقدية مصرفية في التداول بما يتناسب وكمية الذهب المستورد مجدداً. وبالعكس، ينبغي سحب [565] هذه الأوراق من التداول، بما يتناسب وكمية الذهب المتسرب خارج البلاد. بتعبير آخر ينبغي تنظيم إصدار الأوراق النقدية المصرفية تبعاً لاستيراد وتصدير المعادن الثمينة، أو تبعاً لأسعار الصرف. إن مقدمة ريكاردو الخاطئة، التي تنصّ على أن الذهب ليس سوى عملة فقط، وأن كل الذهب المستورد يزيد بالتالي كمية النقد المتداول ويؤدي بذلك إلى رفع الأسعار، وأن كل الذهب المصدّر يقلّص كمية العملة فيؤدي بذلك إلى هبوط الأسعار، ـ إن هذه المقدمة النظرية تتحول هنا إلى **تجربة عملية تقضي بأن يُطرح في التداول مقدار من العملات يناسب مقدار الذهب الموجود في اللحظة المعنية**. إن اللورد أوفرستون (المصرفي جونز لويد) والكولونيل تورنز، ونورمان، وكلاي، وأربوثنوت، والعديد من الكتّاب الآخرين المعروفين في إنكلترا باسم أنصار مدرسة «مبدأ التداول النقدي» (جريان العملة Currency principle)، لم يكتفوا بالتبشير بهذا المذهب فحسب، بل جعلوه أساس التشريع المصرفي الإنكليزي والاسكتلندي القائم، عن طريق قانوني مصارف السير روبرت بيل في عام 1844 وعام 1845. إن الفشل المخزي لهذا المذهب، نظرياً وعملياً، عقب تجارب جرت على أوسع نطاق وطني، لا يمكن أن يعرض، بادىء الأمر، إلّا ارتباطاً بنظرية الائتمان». (المرجع نفسه، ص 165 ـ 168).

جاء نقد هذه المدرسة على يد توماس توك، وجيمس ويلسون (في مجلة إيكونوميست خلال 1844 ـ 1847) وجون فولارتون. ولقد رأينا في مناسبات عديدة، وبخاصة في الفصل الثامن والعشرين من هذا الكتاب، مدى قلة فهم هؤلاء الكتاب أيضاً لطبيعة الذهب، وغموض تصورهم للعلاقة بين النقد ورأس المال. ونورد أدناه بعض المعطيات من أعمال لجنة مجلس العموم عام 1857 حول مفعول قانوني بيل للمصارف (تقرير لجنة المصارف *B.C.* 1857). ف. إنجلز].

ج. هـ. هوبارد، حاكم سابق لبنك إنكلترا، يدلي بشهادته:

2400. «إن تصدير الذهب... لا يؤثر إطلاقاً على أسعار السلع.

ولكن تصدير الذهب يؤثر بالمقابل تأثيراً بالغ الأهمية على أسعار السندات المالية، لأنه بقدر ما تتغير الفائدة فإن ذلك يؤثر بالضرورة بالقدر نفسه على قيمة السلع التي تجسد تلك الفائدة».

وهناك جدولان يغطيان أعوام 1834 ـ 1843 و1844 ـ 1853، يبيّنان أن حركة أسعار 15 صنفاً تجارياً من أهم الأصناف، هي حركة مستقلة تماماً عن تسرّب وتدفق الذهب وعن سعر الفائدة. ولكنهما يبيّنان، بالمقابل، وجود صلة وثيقة بين تسرّب وتدفق الذهب الذي هو، في الواقع، «ممثل رأسمالنا الباحث عن توظيف»، وبين سعر الفائدة.

[2402]. «في عام 1847، جرت إعادة تحويل مقدار كبير جداً من السندات المالية الأميركية إلى أميركا، والسندات المالية الروسية إلى روسيا، وسندات بلدان قارية أخرى إلى البلدان التي نحصل منها على الحبوب».

[566] إن الأصناف الرئيسية الخمسة عشر التي يرتكز إليها جدولا هوبارد هي: القطن، غزول القطن، منسوجات قطنية، الصوف، منسوجات صوفية، الكتان، قماش الكتان، صبغ النيلة، الحديد، القصدير، النحاس، الشحم، السكر، البن، الحرير.

I ـ من عام 1834 إلى عام 1843

التاريخ	الخزين المعدني للبنك بالجنيهات	سعر الحسم في السوق	من 15 صنفاً تجارياً رئيسياً		
			ارتفعت أسعار	انخفضت أسعار	لم تتغير أسعار
1 آذار/مارس 1834	9,104,000	%$2\frac{3}{4}$	–	–	–
1 آذار/مارس 1835	6,274,000	%$3\frac{3}{4}$	7	7	1
1 آذار/مارس 1836	7,918,000	%$3\frac{1}{4}$	11	3	1
1 آذار/مارس 1837	4,077,000	%5	5	9	1
1 آذار/مارس 1838	10,471,000	%$2\frac{3}{4}$	4	11	–
1 أيلول/سبتمبر 1839	2,684,000	%6	8	5	2
1 حزيران/يونيو 1840	4,571,000	%$4\frac{3}{4}$	5	9	1
1 كانون الأول/ديسمبر 1840	3,642,000	%$5\frac{3}{4}$	7	6	2
1 كانون الأول/ديسمبر 1841	4,873,000	%5	3	12	–
1 كانون الأول/ديسمبر 1842	10,603,000	%$2\frac{1}{2}$	2	13	–
1 حزيران/يونيو 1843	11,566,000	%$2\frac{1}{4}$	1	14	–

II ـ من عام 1844 إلى عام 1853

التاريخ	الخزين المعدني للبنك بالجنيهات	سعر الحسم في السوق	من 15 صنفاً تجارياً رئيسياً		
			ارتفعت أسعار	انخفضت أسعار	لم تتغير أسعار
1 آذار/مارس 1844	16,162,000	%$2\frac{1}{4}$	ـ	ـ	ـ
1 كانون الأول/ديسمبر 1845	13,237,000	%$4\frac{1}{2}$	11	4	ـ
1 أيلول/سبتمبر 1846	16,366,000	%3	7	8	ـ
1 أيلول/سبتمبر 1847	9,140,000	%6	6	6	3
1 آذار/مارس 1850	17,126,000	%$2\frac{1}{2}$	5	9	1
1 حزيران/يونيو 1851	13,705,000	%3	2	11	2
1 أيلول/سبتمبر 1852	21,853,000	%$1\frac{3}{4}$	9	5	1
1 كانون الأول/ديسمبر 1853	15,093,000	%5	14	ـ	1

ويدلي هوبارد على هذه الأرقام بالتعليق التالي:

«خلال السنوات العشر 1834 ـ 1843، كما خلال سنوات 1844 ـ 1853، اقترنت تقلبات مقدار الذهب في البنك، في كل مرة، بارتفاع أو انخفاض قيمة إقراض النقد المسلّف بحسم؛ من جهة أخرى تبيّن التغيرات في أسعار السلع داخل البلاد أنها مستقلة بالكامل عن كمية وسائل التداول كما يمكن رؤية ذلك في تقلبات خزين الذهب في بنك إنكلترا». (تقرير قانون المصارف، 1857. *Bank Acts Report*, 1857, II, p. 290-291). [567]

بما أن الطلب على السلع وعرضها ينظمان أسعار هذه السلع في السوق، فمن الواضح هنا مدى خطأ أوفرستون في مطابقته الطلب على رأس المال النقدي القابل للإقراض (أو بالأحرى انحرافات العرض عن الطلب)، كما يتجلى في سعر الحسم، بالطلب على «رأس المال» الفعلي. إن الزعم القائل إن أسعار السلع تنتظم بفعل تقلبات مقدار وسائل التداول (عملة جارية Currency) يتخفى الآن وراء العبارة القائلة إن تقلبات سعر الحسم تعبّر عن تقلبات في الطلب على رأس المال المادي الفعلي كشيء متميز عن رأس المال النقدي. ولقد سبق أن رأينا أن الاثنين معاً، نورمان وأوفرستون، أعربا عن المزاعم نفسها أمام اللجنة الواحدة نفسها، كما رأينا أية حجج واهية التمسا للتملص، ولا سيما

أوفرستون الذي حوصر آخر المطاف. (الفصل السادس والعشرون). إنها في الواقع، الحماقات القديمة نفسها التي ترى أن التغيّرات في كتلة الذهب الموجود لا بدّ من أن ترفع أو تخفض أسعار السلع في البلاد بزيادتها أو خفضها لكتلة وسائل التداول في هذه البلاد. فإن جرى تصدير الذهب فإن أسعار السلع، حسب نظرية التداول النقدي (جريان العملة Currenry-Theorie)، لا بدّ وأن ترتفع في البلاد التي يتوجه إليها الذهب، وترتفع مع ذلك قيمة صادرات البلد المصدّر للذهب في سوق البلد المستورد له؛ وبالمقابل فإن قيمة صادرات هذا البلد الأخير سوف تنخفض في سوق البلد الأول نظراً لأن قيمة السلع المصدّرة ترتفع في البلد الأصلي الذي يتدفق إليه الذهب. أما في الواقع، فإن تناقص كمية الذهب لا يفعل شيئاً غير رفع سعر الفائدة، في حين أن تزايد كميته يخفض هذا السعر؛ ولولا تأثير تقلبات سعر الفائدة هذه عند تثبيت سعر الكلفة أو في تحديد العرض والطلب، لما مسّت أسعار السلع أدنى مساس.

ويتحدث ن. ألكسندر، وهو رئيس واحدة من الشركات الكبرى التي تتعاطى الأعمال في الهند، في هذا التقرير نفسه عن التسرب الشديد للفضة إلى الهند والصين في منتصف الخمسينات، جزئياً من جراء الحرب الأهلية في الصين(*)، التي أعاقت تصريف المنسوجات الإنكليزية هناك، وجزئياً من جراء تفشي وباء دود القز في أوروبا، الذي قلّص تربية دود القز في إيطاليا وفرنسا بصورة كبيرة:

> 4337. «هل يجري التسرّب باتجاه الصين أم الهند؟ ـ أنتم ترسلون الفضة إلى الهند، وتشترون الأفيون بقسط كبير منها، ثم ترسلون الأفيون كله إلى الصين ليشكل هناك أرصدة لشراء الحرير؛ إن حالة الأسواق في الهند» (رغم تراكم الفضة فيها) «تتيح للتاجر أن يجني بإرسال الفضة أرباحاً أكثر من إرسال منسوجات ومصنوعات إنكليزية أخرى». ـ 4338. «ألم يحصل تسرّب كبير من فرنسا، حصلنا من جرائه على الفضة؟ ـ نعم، كان التسرّب كبيراً جداً». ـ 4344. «وبدلاً من أن نستورد الحرير من فرنسا وإيطاليا، فإننا نرسل إليهما كميات ضخمة من حرير البنغال والصين أيضاً». [568]

(*) في العام 1851 إندلعت حركة ضد الاقطاع في المقاطعات الجنوبية في الصين، ثم امتدت لتشمل سائر أنحائها، متخذة طابع حرب فلاحية، وعرفت باسم حركة تايبنغ. وأدى تدخل القوات الإنكليزية والأميركية والفرنسية دعماً لقوات السادة الاقطاعيين إلى تحطيم الحركة عام 1864. [ن. برلين].

إذن فقد كانت الفضة تُرسل إلى آسيا ـ والفضة هي المعدن النقدي في هذا الجزء من المعمورة ـ عوضاً عن السلع، لا لأن أسعار هذه السلع قد ارتفعت في البلد الذي ينتجها (إنكلترا) بل لأنها قد انخفضت ـ بسبب فيض الاستيراد ـ في البلد الذي يستوردها؛ وذلك بالرغم من أن إنكلترا حصلت على الفضة من فرنسا وكان يتعين أن تدفع لقاء جزء منها بالذهب. وحسب نظرية التداول النقدي (جريان العملة Currency-Theorie) كان ينبغي لمثل هذا الاستيراد أن يخفض الأسعار في إنكلترا ويرفعها في الهند والصين.

إليكم مثالاً آخر. يقول ويلي، وهو واحد من أوائل تجار ليفربول، في شهادته أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848| 1857) ما يلي:

> (1994). «في نهاية عام 1845، لم تكن هناك أعمال أجزل عطاءً وأوفر ربحاً» [من غزول القطن]. «لقد كان خزين القطن كبيراً، وكان بالوسع شراء قطن جيد صالح بأربعة بنسات للباون، واستخدامه لغزل خيوط جيدة من قياس 40 للغزول الآلية المبرومة، بإنفاق 4 بنسات للباون، أي ما يضارع 8 بنسات من الانفاق الإجمالي للغازل. وقد بيعت هذه الغزول بكميات كبيرة في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1845 وأُبرمت عقود تسليم كبيرة أيضاً بسعر $10\frac{1}{2}$ و$11\frac{1}{2}$ بنس للباون، وقد حقق صناعيو الغزول، في بعض الأحيان، ربحاً يعادل سعر شراء القطن». ـ (1996). «بقيت هذه الأعمال مربحة حتى مطلع عام 1846». ـ (2000). «في الثالث من آذار/مارس 1844 كان خزين القطن» [627,042 بالة] «يزيد بأكثر من الضعف عما هو عليه اليوم» [في الثالث من آذار/مارس 1848، حيث بلغ 301,070 بالة] «ومع ذلك فقد كان السعر أغلى بـ $1\frac{1}{4}$ بنس للباون». [$6\frac{1}{4}$ بنس مقابل 5 بنسات]. «ومع ذلك هبط سعر الغزول الآلية المبرومة قياس 40 (secunda mule twist No. 40) الجيدة من $10\frac{1}{2}$ بنس في كانون الثاني/ يناير إلى $9\frac{1}{2}$ بنس للباون في تشرين الأول/أكتوبر وإلى $7\frac{3}{4}$ بنس في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1847؛ لقد بيعت الغزول بما يساوي أسعار شراء القطن الذي غزلت منه» (المرجع نفسه، رقم 2021 ورقم 2023).

ويسلط ذلك الأضواء على حكمة أوفرستون المغرضة القائلة إن النقد «غالٍ» لأن رأس المال «نادر». في الثالث من آذار/مارس 1844 بلغ سعر الحسم 3%، وتدرّج في تشرين

الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 1847 إلى 8% و9%، واستقر في الثالث من آذار/مارس 1848 عند 4%. وهبطت أسعار القطن دون السعر الذي يطابق حجم العرض بكثير، نتيجة التوقف الكلّي للمبيعات والذعر الذي رافق ارتفاع سعر الفائدة. ونجم عن ذلك انخفاض لا مثيل له في الواردات عام 1848، من جهة، وانخفاض الإنتاج في أميركا، من جهة أخرى؛ من هنا منبع الارتفاع الجديد في أسعار القطن عام 1849. وحسب رأي أوفرستون، كانت السلع غالية جداً، لأن النقد الموجود في البلاد كان وفيراً للغاية.

2002. «إن التدهور الأخير في أوضاع صناعة القطن لا يرجع إلى شحّة في المواد الأولية، نظراً لأن السعر قد انخفض رغم أن خزين القطن الخام تناقص تناقصاً كبيراً».

[569] ولكن أي خلط طريف يقوم به أوفرستون بين سعر، أي قيمة السلعة، وقيمة النقد، أي تحديداً سعر الفائدة. ويلخص ويلي، في معرض الإجابة عن السؤال رقم 2026، مجمل رأيه في نظرية التداول النقدي (جريان العملة Currency-Theorie) التي كان كاردويل والسير تشارلز وود في أيار/مايو 1847، يعتمدان عليها في اصرارهما على ضرورة تطبيق قانون المصارف لعام 1844 بكامل محتواه:

«يبدو لي أن هذه المبادىء تتسم بطبيعة معينة تعطي للنقد قيمة عالية بصورة مصطنعة، وتعطي لسائر السلع قيمة متدنية مصطنعة تجلب الخراب».

ويضيف متحدثاً عن تأثير قانون المصارف هذا على وضع الأعمال بعامة:

«بما أن كمبيالات الأربعة أشهر، وهذه هي الكمبيالات النظامية، التي تسحبها المدن الصناعية على التجار والمصرفيين مقابل سلع مشتراة ومخصصة للولايات المتحدة، لم تكن تُحسم إلّا بتضحية كبيرة، فقد تعرقل تنفيذ الطلبيات إلى حدٍ كبيرٍ، إلى أن صدر أمر الحكومة في 25 تشرين الأول/أكتوبر» [تعليق مفعول قانون المصارف] «وباتت كمبيالات الأربعة أشهر قابلة للحسم من جديد» (2097).

لذا، كان تعليق مفعول قانون المصارف بمثابة نوع من الخلاص في الأرياف أيضاً.

2102. «في تشرين الأول/أكتوبر الماضي» [1847] «قلص سائر المشترين الأميركان تقريباً، الذين يبتاعون السلع هنا، طلبياتهم على الفور بأكبر قدر ممكن؛ وعندما وصلت أخبار غلاء النقد عندنا إلى أميركا، توقفت الطلبيات الجديدة كلها». ـ 2134. «أما حالة الحبوب

والسكر فقد كانت خاصة. فسوق الحبوب كان يتأثر بآفاق موسم الحصاد، وكان السكر يتأثر بضخامة الخزين والاستيراد». ـ 2163. «لقد صُفي الكثير من تعهدات الدفع لأميركا... من خلال البيع القسري للسلع المرسلة للبيع بطريقة الأمانة، وأخشى أن الكثير من هذه التعهدات قد ألغي إثر اعلان الافلاسات هنا». ـ 2196. «وإذا لم تخني الذاكرة، **فقد بلغ سعر الفائدة في بورصة الأوراق المالية عندنا 70% في تشرين الأول/ أكتوبر 1847**».

[إن أزمة 1837 بعواقبها المؤذية المديدة التي انضمت إليها في عام 1842 أزمة إضافية واسعة، والعمي المغرض عند الصناعيين والتجار الذين أحجموا عن رؤية فيض الإنتاج ـ فمثل هذا الأمر شيء لامعقول ومستحيل برأي الاقتصاد السياسي المبتذل! ـ قد أثارت آخر المطاف تلك البلبلة في الأذهان التي أتاحت لمدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-Schule) أن تطبق عقيدتها الجامدة في الممارسة على النطاق الوطني. وأقر البرلمان قانونَيْ المصارف لعامي 1844 ـ 1845.

قسّم قانون المصارف لعام 1844 بنك إنكلترا إلى قسمين، قسم إصدار الأوراق النقدية، وقسم الشؤون المصرفية. ويتلقى القسم الأول ضمانات ـ بهيئة شهادات ديون [570] حكومية في الجانب الأكبر ـ تبلغ 14 مليون جنيه ومجمل الخزين المعدني، الذي ينبغي ألّا تزيد الفضة فيه عن الربع، ويصدر أوراقاً نقدية بما يساوي المقدار الكلّي للاثنين. وبحدود ما لا تكون هذه الأوراق النقدية بين أيدي الجمهور، فإنها تمكث في قسم الشؤون المصرفية وتؤلف، سوية مع العملات القليلة الضرورية للاستعمال اليومي (حوالى مليون)، الاحتياطي الجاهز دائماً لهذا القسم. إن قسم الاصدار يُعطي الجمهور ذهباً لقاء الأوراق النقدية وأوراقاً نقدية لقاء الذهب؛ أما بقية العمليات مع الجمهور فيتولاها قسم الشؤون المصرفية. وإن المصارف الخاصة التي كان لها في عام 1844 الحق في إصدار أوراقها النقدية في إنكلترا وويلز قد احتفظت بهذا الحق، ولكن إصدارها للأوراق النقدية كان مقيّداً؛ فإنْ كفّ أحد هذه المصارف عن إصدار أوراقه النقدية، حقّ لبنك إنكلترا أن يزيد إصدار الأوراق النقدية، بدون تغطية، بما يوازي ثلثي الحصة المثبتة؛ وبهذه الطريقة ارتفع إصدار البنك بحلول عام 1892 من 14 مليوناً إلى $16\frac{1}{2}$ مليون جنيه (أو، بصورة أدق، إلى 16,450,000 جنيه).

وعليه، فمقابل كل 5 جنيهات من الذهب تخرج من احتياطي البنك، تدخل ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات إلى قسم الاصدار ليقوم بإتلافها؛ ومقابل كل 5 جنيهات ذهبية

تدخل إلى الاحتياطي، تخرج ورقة نقدية جديدة من فئة الخمسة جنيهات إلى التداول. على هذا النحو يجري التداول الورقي المثالي الأوفرستوني في الممارسة، وفقاً لقوانين التداول المعدني بالضبط، وبذلك باتت الأزمات مستحيلة إلى الأبد، حسب مزاعم أنصار مدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-Schule).

أما في الواقع العملي، فإن تقسيم البنك إلى قسمين مستقلين انتزع من الإدارة إمكانية التصرّف الحرّ بمجمل الوسائل المتاحة، في اللحظة الحاسمة، بحيث كان من الممكن أن تنشأ أوضاع يكون فيها قسم الشؤون المصرفية على شفا الافلاس، بينما يبقى قسم الاصدار بدون استخدام ملايين وفيرة من الذهب، علاوة على ما عنده من ضمانات تبلغ 14 مليوناً. ويمكن أن يقع ذلك بسهولة بالغة نظراً لأن هناك في كل أزمة تقريباً، فترة يحصل خلالها تسرّب شديد للذهب إلى الخارج، تنبغي تغطيته، أساساً على حساب الخزين المعدني للبنك. ولكن مقابل كل 5 جنيهات من الذهب تتسرّب في هذه الحالة إلى الخارج، إنما يجري سحب ورقة نقدية من فئة 5 جنيهات من التداول الداخلي، بحيث تتقلص كمية وسائل التداول في اللحظة التي تكون فيها الحاجة إلى ذلك أكبر وأشد. وهكذا، فإن قانون المصارف لعام 1844 يدفع العالم التجاري بأسره، مباشرة، على أن يدّخر لنفسه احتياطياً من الأوراق النقدية المصرفية عند اندلاع الأزمة، مما يؤدي إلى التعجيل في الأزمة وزيادة حدّتها؛ وإن قانون المصارف، إذ يؤدي إلى زيادة الطلب على السلف النقدية أي على وسائل الدفع، بصورة اصطناعية في اللحظة الحاسمة، وتقليص عرض هذه الوسائل في الوقت نفسه، فإنه يدفع بسعر الفائدة، أيام الأزمة، إلى [571] مستوى عالٍ لا مثيل له من قبل؛ وهكذا، بدلاً من أن يؤدي إلى إزالة الأزمات فإنه يفاقمها وصولاً إلى النقطة التي ينبغي، عندها، إما أن ينهار العالم الصناعي برمته أو ينهار قانون المصارف. وقد بلغت الأزمة هذه النقطة مرتين، مرة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1847، ومرة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1857، وعندئذٍ رفعت الحكومة القيود المفروضة على إصدار البنك للأوراق النقدية، وذلك بتعليق مفعول قانون المصارف لعام 1844؛ وكان ذلك كافياً، في الحالتين، لإيقاف الأزمة. وفي عام 1847 كانت الثقة في إمكانية الحصول على الأوراق النقدية المصرفية من جديد لقاء ضمانات من الدرجة الأولى، كافية لإخراج 4 ـ 5 ملايين من الأوراق النقدية المدّخرة إلى النور وإعادتها إلى التداول؛ وفي عام 1857 جرى إصدار أوراق نقدية بما يفوق الكمية القانونية بمليون تقريباً، لكن ذلك لم يدم غير فترة وجيزة.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن تشريعات 1844 ما تزال تحمل بعضاً من آثار العشرين

سنة الأولى المشهودة من هذا القرن، أي الحقبة الزمنية لإيقاف صرف الأوراق النقدية، وخفض قيمة هذه الأخيرة. إن الخوف من أن تفقد الأوراق النقدية المصرفية اعتمادها ما يزال محسوساً تماماً؛ وهو خوف لا لزوم له البتة لأن إصدار خزين قديم من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد، المسحوبة من التداول، كان كافياً لإيقاف الأزمة عام 1825، مبرهناً بذلك على أن الثقة في الأوراق النقدية لم تتزعزع حتى في وقت أشد حالات انعدام الثقة وأكثرها اتساعاً. وهذا أمر مفهوم تماماً، فالأمة بأسرها تقف في واقع الأمر، بائتمانها كله، وراء إسناد رموز القيمة هذه. ف. **إنجلز**].

دعونا نستمع الآن إلى بعض الشهادات حول تأثير قانون المصارف. يعتقد ج. س. ميل أن قانون المصارف لعام 1844 قد لجم فيض المضاربة. ولمحاسن الصدف، تفوه هذا الرجل الحكيم بذلك في الثاني عشر من حزيران/ يونيو 1857. وبعد أربعة أشهر انفجرت الأزمة. وقد هنأ ميل بالحرف الواحد «مدراء البنك وجمهور التجارة عموماً» على

> «فهمهم الآن، أحسن من أي وقت مضى، لطبيعة الأزمة التجارية، وللضرر الكبير جداً الذي ينزلونه بأنفسهم وبالجمهور بتشجيع فيض المضاربة» (تقرير لجنة المصارف *B.C.* 1857، رقم 2031).

ويرى الحكيم ميل أنه إذا جرى إصدار أوراق نقدية من فئة الجنيه الواحد

> «بمثابة سلف للصناعيين وسواهم، ممن يدفعون الأجور... فإن بوسع هذه الأوراق النقدية أن تصل إلى أيدي آخرين يُنفقونها لأغراض استهلاكية، وفي هذه الحالة تخلق الأوراق النقدية في ذاتها طلباً على السلع، وقد تنزع لبعض الوقت إلى أحداث ارتفاع في الأسعار» [رقم 2066].

هل يفترض السيد ميل، إذن، أن الصناعيين سيدفعون أجوراً أعلى، لأنهم دفعوا بالنقد الورقي لا بالذهب؟ أم تراه يعتقد أنه إذا تلقى الصناعي سلفة بأوراق نقدية من فئة 100 [572] جنيه وبادلها بالذهب، فإن الأجور ستولّد طلباً أقل مما إذا جرى دفع هذه الأجور مباشرة بأوراق نقدية من فئة الجنيه الواحد؟ أوَلا يعرف، على سبيل المثال، أن الأجور كانت تُدفع، في بعض مناطق المناجم، بأوراق نقدية صادرة عن مصارف محلية، بحيث أن عدة عمال معاً كانوا يقبضون ورقة نقدية واحدة من فئة الخمسة جنيهات؟ هل يزيد ذلك الطلب عند العمال؟ أم أن قيام المصرفيين بتسليف الصناعيين بالنقد الورقي الصغير أسهل وأكثر مما بالنقد الورقي الكبير؟

[إن هذا الخوف الغريب الذي يعتري ميل من الأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد عصيّ على التفسير لو لم يكشف كل عمله في الاقتصاد السياسي عن انتقائية لا تتراجع أمام أي تناقض. فمرة نراه يتفق مع توك في الكثير من الأشياء ضد أوفرستون، ومرة أخرى نراه يعتقد أن أسعار السلع تتحدد بكمية النقد المتاح. وعليه، فإنه ليس مقتنعاً، بأي حال، أن جنيهاً ذهبياً يتخذ طريقه إلى خزينة البنك مقابل كل ورقة من فئة الجنيه تصدر ـ شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها؛ إنه يخشى أن تزداد كتلة وسائل التداول مما يؤدي إلى هبوط قيمتها، أي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع. وهذا بالضبط، ولا شيء سواه، هو ما يختبىء وراء المخاوف المذكورة. ف. إنجلز].

حول تقسيم البنك إلى قسمين والعناية المفرطة بتأمين صرف الأوراق النقدية المصرفية، يقول توك أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية لعام 1847 (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848| 1857):

إن تقلبات سعر الفائدة التي كانت في عام 1847 أكبر منها في عام 1837 وعام 1839، ترجع أصلاً إلى تقسيم البنك إلى قسمين (3010). ـ إن قابلية تغطية الأوراق النقدية المصرفية لم تُمس لا في 1825 ولا في 1837 أو 1839 (3015). ـ كان الطلب على الذهب في عام 1825 يستهدف فقط ملء الفراغ الناشىء عن فقدان الثقة كلّياً بالأوراق النقدية من فئة الجنيه الواحد التي أصدرتها المصارف الريفية؛ ولم يكن بالوسع ملء هذا الفراغ إلّا بواسطة الذهب، إلى أن جاء بنك إنكلترا ليصدر أوراقاً نقدية من فئة الجنيه الواحد (3022). ـ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام 1825 لم يكن هناك أدنى طلب على الذهب من أجل التصدير (3023).

«بخصوص فقدان الثقة بالبنك داخل البلاد وخارجها، فإن تعليق دفع أرباح الأسهم والودائع ستكون له عواقب أوخم من تعليق صرف الأوراق النقدية المصرفية» (3028).

3035. «ألا تقصد بذلك القول إن أي ظرف يؤدي، آخر المطاف، إلى تهديد قابلية تحويل الأوراق النقدية، من شأنه أن يخلق صعوبات جديدة وجدية أخرى في لحظة الضائقة التجارية؟ ـ كلا، على الإطلاق».

«في مجرى عام 1847 كان يمكن لزيادة إصدار الأوراق النقدية أن تسهم، على الأرجح، في ملء احتياطي الذهب للبنك مرة ثانية، كما حصل في عام 1825» (3058).

يقول نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 (تقرير قانون المصارف *B.A.* [573] 1857):

1357. «إن أول أثر ضار... لتقسيم» (البنك) «إلى قسمين وما يستتبع ذلك بالضرورة من شطر خزين الذهب إلى قسمين، يتمثل في أنه لم يكن بالوسع إجراء العمليات المصرفية لبنك إنكلترا، نعني كامل مجال عملياته الذي يدفعه إلى الاتصال المباشر بتجارة البلاد؛ إلّا بنصف مقدار الخزين السابق. فبسبب شطر الخزين هذا نشأ الوضع التالي: كلما تناقص احتياطي قسم الشؤون المصرفية، ولو بدرجة قليلة، اضطر البنك إلى رفع سعر الحسم. وعليه، فإن انخفاض الاحتياطي قد ولّد سلسلة من التغيرات المتسمة بطابع الوثبات في سعر الحسم». ـ 1358. «لقد بلغت هذه التغيرات منذ 1844» (حتى حزيران/يونيو 1857) «نحو 60 تقريباً، في حين أن التغيرات قبل 1844 لم تكن تزيد عن دزينة خلال نفس الفاصل الزمني».

ومما يثير الاهتمام بخاصة، شهادات بالمر، مدير بنك إنكلترا منذ عام 1811 وأحد حكام هذا البنك لفترة من الوقت، أمام لجنة مجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1847 (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848| 1857):

828. «في كانون الأول/ديسمبر 1825 لم يكن قد بقي من الذهب في البنك سوى ما يناهز 1,100,000 جنيه. وكان لا بد له، آنذاك، من أن يفلّس إفلاساً تاماً لو كان هذا القانون» (لعام 1844) «قائماً في ذلك الوقت. وقد أصدر البنك خلال أسبوع واحد في كانون الأول/ديسمبر أوراقاً نقدية بمبلغ خمسة أو ستة ملايين، على ما أظن، وقد خفف ذلك من الذعر المستشري آنذاك تخفيفاً كبيراً».

825. «إن اللحظة الأولى» (بعد الأول من تموز/يوليو 1825) «التي كان يمكن أن ينهار فيها التشريع المصرفي الراهن فيما لو مضى البنك بالعمليات التي بدأها إلى النهاية، هي 28 شباط/ فبراير 1837؛ ففي ذلك الوقت كان بحوزة البنك 3,900,000 إلى 4,000,000 جنيه استرليني، ولو أجرى العمليات لبقي بحوزته 650,000 جنيه في الاحتياطي. وكانت هناك فترة أخرى مماثلة لهذه اللحظة، في عام 1839، وقد استمرت من 9 تموز/يوليو إلى 5 كانون الأول/ديسمبر». ـ 826. «كم كان مقدار الاحتياطي في تلك الحالة؟ كان الاحتياطي يعاني عجزاً يبلغ 200,000 جنيه (the reserve was minus altogether 200,000£) في الخامس من أيلول/سبتمبر. وفي الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر تنامى العجز إلى ما بين مليون ومليون ونصف». ـ 830.

«لقد كان من شأن قانون 1844 لو كان موجوداً، أن يعرقل البنك عن إسداء العون للتجارة مع أميركا في عام 1837». ـ 831. «لقد أفلست ثلاث شركات أميركية كبرى... وكانت كل الشركات تقريباً التي تتاجر مع أميركا قد فقدت ائتمانها، ولو لم يهبّ البنك لنجدتها آنذاك، لما أمكن لها أن تقف على قدميها، باستثناء واحدة أو اثنتين». ـ 836. «إن ضائقة عام 1837 لا تمكن مقارنتها بضائقة 1847 أبداً. فقد اقتصرت ضائقة عام 1837، أساساً، على العمليات الأميركية». ـ 838. (في بداية حزيران/يونيو 1837 ناقشت إدارة البنك مسألة أسلوب تخفيف الضائقة) «وقد أيد بعضهم الرأي القائل... إن المبدأ الأكثر سداداً يتمثل في رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي إلى خفض أسعار السلع، وباختصار جعل النقد أغلى والسلع أرخص، بحيث يمكن تسديد المدفوعات الخارجية (by which the foreign payment would be accomplished)». ـ 906. «إن فرض حدود اصطناعية على صلاحيات البنك بفعل قانون 1844، عوضاً عن الحد السابق الطبيعي لصلاحياته الذي يفرضه المقدار الفعلي لخزينه المعدني، يخلق صعوبة اصطناعية بوجه الأعمال، ويؤثر بالتالي على أسعار السلع تأثيراً كان يمكن تفاديه لولا هذا القانون». ـ 968. «في ظل سريان مفعول قانون 1844، لا يمكن تقليص الخزين المعدني للبنك، في الأحوال الاعتيادية، لدرجة كبيرة دون $9\frac{1}{2}$ مليون. إذ من شأن ذلك أن يضغط على الأسعار والائتمان مما يؤدي بدوره إلى تغيير أسعار الصرف بحيث يتزايد استيراد الذهب وبالتالي مقدار الذهب في قسم الاصدار في البنك». ـ 996. «في ظل التقييدات الراهنة فإنكم» [البنك] «محرومون من إمكانية التحكم بحركة الفضة، رغم أنها ضرورية في لحظات تكون فيها الفضة مطلوبة للتأثير على أسعار الصرف الأجنبية». ـ 999. «ماذا كان الهدف من تحديد خزين البنك من الفضة بـ$\frac{1}{5}$ خزينه المعدني؟ ـ لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال».

[574]

لقد كان الغرض من ذلك أن يجعل النقد أغلى؛ وهذا هو الغرض نفسه تماماً، إذا صرفنا النظر عن نظرية مدرسة التداول النقدي (جريان العملة Currency-theorie)، من تقسيم البنك إلى قسمين وإلزام المصارف الاسكتلندية والإيرلندية بحفظ الذهب في الاحتياط لتغطية الأوراق النقدية التي يفوق إصدارها حدّاً معيناً. وهكذا نشأت لامركزية

الخزين المعدني الوطني، التي أضعفت قدرته على تصحيح أسعار الصرف غير المؤاتية. الواقع أن كل القرارات المدرجة أدناه تتجه إلى رفع سعر الفائدة: حق بنك إنكلترا في أن يصدر أوراقاً نقدية بمبلغ يزيد عن 14 مليون جنيه شرط تغطيتها بخزين ذهبي؛ إدارة قسم الشؤون المصرفية كمصرف اعتيادي، عن طريق خفض سعر الفائدة في أوقات وفرة النقد، ورفع هذا السعر في أوقات الضائقة؛ تحديد خزين الفضة، هذه الوسيلة الرئيسية لضبط أسعار الصرف مع القارة الأوروبية وآسيا؛ الأوامر المتعلقة بالمصارف الاسكتلندية والإيرلندية، التي لا تحتاج أبداً إلى أي ذهب(*) للتصدير، والتي ينبغي لها أن تحتفظ بالذهب الآن في الخزين بذريعة ضمان قابلية تحويل أوراقها النقدية، وهي قابلية تحويل خيالية تماماً، في واقع الأمر. والواقع أن قانون 1844 قد سبب تزاحماً على المصارف الاسكتلندية طلباً للذهب في عام 1857 أول مرة. ولا يميز التشريع المصرفي الجديد، إطلاقاً، بين تسرّب الذهب إلى الخارج أو إلى الداخل، رغم أن عواقب الاثنين متباينة، بداهة. من هنا منبع التقلبات الشديدة المستديمة في سعر فائدة السوق. وأكد بالمر مرتين في إجابته عن السؤالين رقم 992 ورقم 994، أن البنك الإنكليزي لا يستطيع أن يشتري الفضة مقابل أوراق نقدية إلّا حينما يكون سعر الصرف مؤاتياً لإنكلترا، أي حين تكون الفضة زائدة عن اللزوم؛ لأن:

> 1003. «الهدف الوحيد من الاحتفاظ بقسم كبير من الخزين المعدني في هيئة فضة هو السعي إلى تسهيل المدفوعات الخارجية خلال الأوقات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مؤاتية لإنكلترا». ـ 1004. «إن الفضة سلعة وهي، بوصفها نقداً في سائر أرجاء بقية العالم، أنسب سلعة... لهذا الهدف» [المدفوعات الخارجية]. «والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي لم يكن يقبل المدفوعات في الوقت الأخير إلّا بالذهب وحده». [575]

وبرأيه لم يكن بنك إنكلترا، بحاجة إلى أن يرفع سعر الحسم في أوقات الضائقة فوق المستوى القديم البالغ 5%، طالما أن أسعار الصرف غير المؤاتية لا تسحب الذهب إلى الخارج. ولولا قانون 1844، لما واجه البنك أية صعوبة في حسم سائر كمبيالات الدرجة الأولى (first class bills) التي أحيلت إليه (1018 ـ 1020). ولكن بوجود قانون 1844 وفي ظل وضع البنك في تشرين الأول/أكتوبر عام 1847:

(*) وردت في الطبعة الأولى: نقد؛ صححت حسب مخطوطة ماركس. [ن. برلين].

«لم يكن هناك من سعر فائدة يمكن أن يطلبه البنك من الشركات القادرة على إيفاء الدين إلّا وكانت مستعدة دائماً لدفعه بغية مواصلة مدفوعاتها» [1022].

وكان هدف هذا القانون، بالضبط، هو سعر الحسم المرتفع.

1029. «أرى من الضروري التمييز تمييزاً بيّناً بين تأثير سعر الحسم على الطلب الخارجي» [على المعادن الثمينة] «وبين رفع سعر الفائدة بهدف كبح التزاحم على البنك خلال فترة شحة الائتمان داخل البلاد».

ـ 1023. «قبل قانون 1844 حينما كانت أسعار الصرف مؤاتية لإنكلترا، وكان ثمة قلق بل ذعر حقيقي يسود البلاد، لم يكن هناك حد يقيّد إصدار الأوراق النقدية، الذي كان الاجراء الوحيد القادر على تخفيف هذه الضائقة».

هكذا يتحدث امرؤ شغل منصب مدير إدارة في بنك إنكلترا طوال 39 عاماً. دعونا نستمع الآن إلى مصرفي خاص، هو تويلز شريك سبونر والأخوين آتوود وشركاه منذ عام 1801. إنه الشاهد الوحيد، من جميع الشهود الذين استنطقتهم لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي (B.C. 1857)، الذي يتيح إمكانية إلقاء نظرة على الوضع الفعلي السائد في البلاد، والذي يرى بوادر الأزمة الوشيكة. وفيما عدا ذلك، فهو ممثل مدرسة برمنغهام «رجال الشلن الصغير» (Little shilling men) على صورة شريكيه، الأخوين آتوود، مؤسسي هذه المدرسة (أنظر ك. ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، برلين، [1859]، ص 59). يقول تويلز:

4488. «ما هو التأثير الذي مارسه قانون 1844، حسب اعتقادكم؟ ـ إذا كان عليّ أن أجيبك بوصفي مصرفياً، فإنني سأقول إنه أثرّ أفضل تأثير، لأنه درّ على المصرفيين والرأسماليين» [النقديين] «من كل شاكلة حصاداً وفيراً. ولكن كانت له نتائج سيئة جداً بالنسبة إلى ممثلي عالم الأعمال النزهاء والمثابرين الذين يحتاجون إلى استقرار سعر الحسم، كيما يستطيعوا إجراء أعمالهم باطمئنان... لقد جعل القانون من إقراض النقد مهنة مربحة للغاية». ـ 4489. «هل يتيح» [قانون المصارف] «للمصارف اللندنية المساهمة أن تدفع ما بين 20 إلى 22% إلى حملة الأسهم؟ ـ لقد دفع أحدها 18% مؤخراً، وأظن أن الآخر دفع 20%؛ ولدى هذه المصارف كل ما يدعو للدفاع عن قانون 1844 أشد دفاع».

[576] ـ 4490. «أما صغار رجال الأعمال والتجار المحترمين، الذين لا يملكون رأسمالاً كبيراً. . . فيؤذيهم أذى كبيراً. . . وللاقتناع بذلك يكفي لي أن أرى كثرة كاثرة من قبولات تحويلاتهم التي تبقى من دون أن تُدفع. إن قبولات التحويل هذه صغيرة دوماً، وتتراوح بين 20 ـ 100 جنيه، ولا يدفع أحد لقاء الكثير منها، وتعود لذلك إلى أرجاء البلاد كلها، وهذه دوماً إمارة على الضائقة التي يكابدها. . . صغار التجار».

4494. يعلن تويلز أن التجارة لا تدرّ الآن ربحاً كافياً. وملاحظاته اللاحقة هامة، لأنه كان يرى تعيّن الوجود المستتر للأزمة، في حين لم يكن لدى الباقين أي هاجس بذلك.

4494. «إن الأسعار في مينسينغ لاين مستقرة نوعاً ما، ولكن ما من شيء يُباع، ويتعذر على المرء أن يبيع بأي سعر؛ وتبقى الأسعار إسمية».

4495. ثم يذكر القضية التالية: أرسل أحد الفرنسيين إلى سمسار في مينسينغ لاين سلعاً بمبلغ 3000 جنيه للبيع بسعر معلوم. لكن السمسار يعجز عن نيل السعر المطلوب، والفرنسي لا يستطيع البيع دون ذاك السعر. وتظل السلع بائرة، ولكن الفرنسي بحاجة إلى نقد. فيسلّفه السمسار 1000 جنيه على النحو التالي: يسحب الفرنسي كمبيالة قيمتها 1000 جنيه، لمدة 3 أشهر على السمسار بكفالة السلع. بعد 3 أشهر يحلّ أجل استحقاق الكمبيالة ولكن السلع ما زالت بلا بيع. ويتعين على السمسار أن يسدّد الكمبيالة، ورغم أن بحوزته كفالة قيمتها 3000 جنيه فإنه يعجز عن تحقيقها ويقع، لذلك، في موقف حرج. وبهذا يجرّ الواحد منهما الآخر إلى الحضيض.

4496 ـ «بخصوص الصادرات الكبيرة. . . حين تكون الأعمال داخل البلاد في ركود، فذلك يستدعي بالضرورة زيادة كبيرة في التصدير». ـ 4497. «هل تعتقد أن الاستهلاك داخل البلاد قد انخفض؟ ـ **كثيراً جداً. . . بصورة خارقة للعادة.** . . إن صغار الباعة هم خير مرجع في ذلك». ـ 4498. «مع ذلك فإن الاستيراد كبير جداً؛ ألا يبيّن ذلك أن الاستهلاك شديد؟ ـ نعم، **إذا كان بوسعك أن تبيع**؛ ولكن كثرة من مستودعات السلع مكتظة بهذه الأشياء؛ وفي المثال الذي أوردته لكم، كانت هناك سلع مستوردة بقيمة 3000 جنيه، ولكنها كانت متعذرة على البيع».

4514. «هل تستطيع القول إن رأس المال يكون رخيصاً حين يكون النقد غالياً؟ ـ نعم».

إذن، فهذا الرجل لا يشاطر أوفرستون رأيه القائل إن سعر الفائدة المرتفع يضارع رأس المال الغالي.

كيف تسير الأعمال اليوم:

4516. «... هناك آخرون يذهبون إلى أبعد حد، فيقومون بأعمال استيراد وتصدير بالغة الضخامة، بحيث تتعدى حدود ما يسوغه لهم مقدار رأسمالهم، وهذا أمر لا شك فيه. ويمكن لهؤلاء الناس أن يصيبوا النجاح، فقد ييسر لهم الحظ مغامرة تدرّ عليهم ثروة طائلة، فيسددون كل ما عليهم. وهذا هو، في حالات كثيرة، النظام الذي يسير جزء هام من الأعمال وفقاً له في الوقت الحاضر. إن أمثال هؤلاء يرتضون خسارة 20 أو 30 أو 40 بالمائة من شحن السلع وحده؛ والعملية التالية يمكن أن تعوضهم. فإن فشلوا مرتين على التوالي، حلّ بهم الخراب؛ وهذا هو الحال بالضبط الذي رأيناه مراراً في الفترة الأخيرة، فثمة بيوتات تجارية تفلس، من دون أن يبقى في رصيدها شلن واحد». [577]

4791. «إن سعر الفائدة المتدني» [خلال السنوات العشر الماضية] «غير مؤات على كل حال بالنسبة إلى المصرفيين، ولكن يصعب علي حقاً أن أشرح لكم، من دون أن أضع أمامكم دفاتر الحسابات، كم ارتفع الربح» [ربحه هو] «الآن بالقياس إلى ما كان عليه. فحين يكون سعر الفائدة متدنياً من جراء الافراط في إصدار الأوراق النقدية، نحصل على كمية كبيرة من الودائع؛ وحين يكون سعر الفائدة مرتفعاً، فإننا نجني من ذلك ربحاً مباشراً» ـ 4794. «إذا كان من الممكن الحصول على النقد بسعر فائدة معتدل، فإن الطلب عليه يزداد؛ ونُقرِض أكثر؛ هذه هي النتيجة» [بالنسبة لنا نحن المصرفيين] «في هذه الحالة. وحين يرتفع سعر الفائدة، فنحصل على أكثر مما هو حق؛ نحصل على أكثر مما كان ينبغي أن نحصل عليه».

لقد رأينا أن كل الخبراء يعتبرون ائتمان الأوراق النقدية لبنك إنكلترا ثابتاً لا يتزعزع. مع ذلك فإن قانون المصارف يربط بصورة مطلقة 9 ـ 10 ملايين من الذهب، لضمان صرف هذه الأوراق. إن حماية قدسية وحرمة هذا الكنز تتم بصورة مختلفة تماماً عما كانت عليه لدى قدماء المكتنزين. يقول و. براون (ليفربول) في شهادته رقم 2311 (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1848| 1857).

«أما النفع الذي كان هذا النقد» (الخزين المعدني في قسم الاصدار) «يجلبه آنذاك فكان يمكن القاؤه في البحر من دون إلحاق أي ضرر بسير الأعمال، طالما لم يكن بالوسع استخدام أدنى جزء منه دون خرق قانون البرلمان».

إن مقاول صناعة البناء إي. كابس، الذي سبق أن استشهدنا به، واقتبسنا من شهادته وصفاً لنظام البناء الحديث في لندن (رأس المال، الكتاب الثاني، الفصل الثاني عشر)، يلخص رأيه في قانون المصارف 1844 على النحو التالي (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857).

5508. «على العموم، أنت ترى أن النظام الراهن» (للتشريع المصرفي) «هو آلية حاذقة جداً تأخذ الربح من الصناعة، دورياً، لتضعه في حافظة نقود المرابين؟ ـ هذا ما أراه. وأعرف أن هذا ما فعله النظام بصناعة البناء».

وكما أشرنا من قبل، أُرغمت المصارف الاسكتلندية، بموجب قانون المصارف لعام 1845، على اتخاذ نظام شبيه بالنظام الإنكليزي. فقد أُلزمت بالاحتفاظ بتغطية ذهبية مقابل ما تصدره من الأوراق النقدية التي تزيد عن الحد المقرر لكل مصرف. أما عواقب ذلك، فهذا ما نتبينه من الشهادات التالية (تقرير الكساد التجاري *C.D.* 1857).

[578] كينيدي، مدير أحد المصارف الاسكتلندية:

3375. «هل كان هناك أي شيء في اسكتلندا، قبل سريان مفعول قانون 1845، يمكن للمرء أن يسميه تداول ذهب؟ ـ لا شيء من هذا القبيل». ـ 3376. «هل ازدادت كمية الذهب في التداول منذ ذلك الحين؟ ـ كلا، فالناس يكرهون الذهب (the people dislike gold)» ـ 3450. إن ما يناهز الـ 900,000 جنيه من الذهب، التي ينبغي للمصارف الاسكتلندية أن تحتفظ بها في الخزين منذ عام 1845، لا تجلب، برأيه، سوى الضرر لأنها «تمتص، بصورة غير مربحة، جزءاً كبيراً من رأسمال اسكتلندا».

ثم تأتي شهادات أندرسون، حاكم بنك اسكتلندا المتحد (Union Bank of Scotland):

3558. «إن حالة الطلب الشديد الوحيدة على الذهب من جانب المصارف الإنكليزية على بنك إنكلترا، جاءت بسبب أسعار الصرف الأجنبية، أليس كذلك؟ ـ كان الأمر كذلك حقاً؛ ولم يخفّ هذا الطلب

قط لمجرد أننا نحتفظ بالذهب في إدنبره». ـ 3590 «وما دمنا قد وضعنا المقدار نفسه من السندات في بنك إنكلترا» (أو في مصارف خاصة في إنكلترا) «فإن لنا القدرة نفسها، كما في السابق، على إحداث تسرب للذهب من بنك إنكلترا».

أخيراً، مقال آخر (لويلسون) في مجلة إيكونوميست:

«تحتفظ المصارف الاسكتلندية بمبالغ نقدية من دون استعمال لدى وكلائها في لندن؛ وهؤلاء يحفظونها في بنك إنكلترا. وهذا ما يمكّن المصارف الاسكتلندية، في حدود هذه المبالغ، من السيطرة على النقد المعدني في البنك، وهو حاضر في هذا المكان لإسداء الخدمة دوماً، حين تأتي الحاجة للقيام بالمدفوعات الخارجية».

لقد أوقع قانون 1845 الاضطراب في هذا النظام:

«على أثر قانون عام 1845، الخاص بإسكتلندا، حصل في الوقت الأخير تسرّب شديد للعملات الذهبية من بنك إنكلترا، لمواجهة طلب افتراضي محض في اسكتلندا، وهو طلب قد لا يطرأ البتة... ومنذ ذلك الحين تم حجز مبلغ كبير في اسكتلندا بصورة دائمة، وهناك مبلغ آخر كبير يتنقل باستمرار جيئة وذهاباً بين لندن واسكتلندا. فإن حلّ وقت يتوقع فيه أحد المصرفيين الاسكتلنديين طلباً متزايداً على أوراقه النقدية جُلب له صندوق محمّل بالذهب من لندن، وإن مضى هذا الوقت، عاد هذا الصندوق نفسه إلى لندن، من دون أن يُفتح في أغلب الأحيان» (إيكونوميست، 23 تشرين الأول/أكتوبر 1847. [ص 1214 ـ 1215]).

[وماذا يقول أبو قانون المصارف، المصرفي صامويل جونز لويد (alias) المكنّى اللورد أوفرستون، بصدد ذلك كله؟

فمنذ عام 1848 وهو يكرر أمام لجنة اللوردات بخصوص الأزمة التجارية، أن «الضائقة النقدية وسعر الفائدة المرتفع، الناجمين عن شحّة رأس المال، لا يمكن تخفيفهما بزيادة إصدار الأوراق النقدية». (1514)

رغم أن مجرد السماح بزيادة إصدار الأوراق النقدية، بموجب مرسوم الحكومة المؤرخ [579] في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1847، كان كافياً لثلم نَصْل الأزمة.

لكنه يرى أن

«سعر الفائدة المرتفع وضائقة الصناعة التحويلية هما العاقبة المحتومة

لتناقص رأس المال المادي المستخدم لأغراض صناعية وتجارية» (1604).

مع ذلك فإن ضائقة الصناعة التحويلية كانت تتجلى، منذ أشهر، بالضبط في أن رأس المال السلعي المادي يملأ المستودعات حتى التخمة، دون أن يجد تصريفاً له، ولهذا السبب بالذات كان رأس المال الإنتاجي المادي يتعطل، كلّياً أو جزئياً، كي لا يُنتج المزيد من رأس المال السلعي الذي لا يجد شراةً له.

ثم يقول أوفرستون أمام لجنة المصارف عام 1857 ما يلي:

«بفضل التمسك الدقيق الصارم بأحكام قانون 1844 الأساسية جرى كل شيء بانتظام ويسر، وبات النظام النقدي متيناً، غير مزعزع، وازدهار البلاد لا جدال فيه، وثقة المجتمع في قانون 1844 تزداد من يوم إلى آخر، وإذا كانت اللجنة ترغب في المزيد من الأدلة العملية على رسوخ المبادىء التي يرتكز إليها هذا القانون، وعلى النتائج المثمرة التي يضمنها، فإن الجواب الحقيقي الشافي هو التالي: تعالوا وانظروا من حولكم، أنظروا إلى الحالة الراهنة للأعمال في بلادنا، أنظروا إلى هناء الشعب، أنظروا إلى ثراء وازدهار سائر طبقات المجتمع. وبعد القيام بذلك، يمكن للجنة أن تكون في وضع يتيح لها أن تقرر ما إذا كان يتوجب وقف سريان مفعول قانون أدى إلى نجاحات كهذه» (تقرير لجنة المصارف *B.C.* ١٨٥٦، رقم 4189).

ورداً على قصيدة المدح الحماسية هذه، التي ترنّم بها أوفرستون أمام اللجنة في الرابع عشر من تموز/ يوليو جاءت، في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، رسالة إلى إدارة البنك، علّقت بها الحكومة سريان مفعول قانون 1844، صانع المعجزات، بغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ف. إنجلز].

الفصل الخامس والثلاثون

المعادن الثمينة وسعر الصرف

I ـ حركة اكتناز الذهب

تنبغي الاشارة، بخصوص تكديس الأوراق النقدية في أوقات الضائقة، أن ذلك تكرار لاكتناز المعادن الثمينة، الذي كان يجري أيام الاضطراب، في أبكر مراحل وجود المجتمع. وإن تأثير قانون 1844 مثير للاهتمام لأن هذا القانون يسعى إلى تحويل كل المعادن الثمينة الماثلة في البلاد إلى وسائل تداول؛ ويريد أن يطابق بين تسرّب الذهب إلى الخارج وتناقص كمية وسائل التداول، وبين تدفق الذهب واتساع كميتها. أما تجربة تطبيق القانون فدلّت على النقيض. إن كتلة الأوراق النقدية المتداولة لبنك إنكلترا لم تبلغ قط، منذ عام 1844، الحد الأقصى المسموح لهذا البنك بإصداره، ما عدا استثناء وحيد نتناوله بعد قليل. من جهة أخرى، برهنت أزمة 1857 على أن هذا الحد الأقصى غير كافٍ، في ظل ظروف معينة. فخلال الفترة من 13 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1857، كان يُتداول يومياً، في المتوسط، 488,830 جنيهاً زيادة على هذا الحدّ الأقصى (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1858، ص 11). وكان الحد الأقصى القانوني، عند ذاك، يبلغ 14,475,000 جنيهاً، زائداً مقدار الخزين المعدني المكتنز في أقبية البنك.

وتنبغي الإشارة إلى ما يلي بخصوص تسرّب وتدفق المعدن الثمين:

أولاً ـ ينبغي التمييز بين تنقلات المعدن جيئة وذهاباً في إطار رقعة لا تنتج الذهب ولا الفضة، من جهة، وتدفق الذهب والفضة من منابع إنتاجهما إلى مختلف البلدان الأخرى، وتوزيع هذا المعدن الإضافي بين هذه البلدان، من جهة أخرى.

وقبل أن تبدأ مناجم الذهب في روسيا وكاليفورنيا وأستراليا بممارسة تأثيرها كان مقدار ما ورد من الذهب والفضة، منذ بداية هذا القرن، لا يكفي إلّا للتعويض عن العملات المهترئة، والاستعمال الاعتيادي في صنع الكماليات، وتصدير الفضة إلى آسيا.

[581] ولكن تصدير الفضة إلى آسيا تنامى بادىء الأمر، منذ ذلك الحين، تنامياً فائقاً بنمو تجارة أميركا وأوروبا مع آسيا. وكان يُستعاض عن القسم الكبير من الفضة المصدّرة من أوروبا بالذهب الإضافي. زدْ على ذلك أن التداول النقدي الداخلي كان يمتص جزءاً من الذهب المتدفق مجدداً. ويُقدّر الذهب الإضافي الذي دخل في التداول الداخلي لإنكلترا بحوالى 30 مليوناً، حتى عام 1857[14]. علاوة على هذا، تصاعد المستوى الوسطي للخزين المعدني في جميع المصارف المركزية في أوروبا وأميركا الشمالية، منذ عام 1844. وإن نمو التداول النقدي الداخلي جلب معه، في الوقت نفسه، نمواً أسرع لخزين البنك في فترة الركود التي تعقب الذعر، من جراء تنامي كتلة العملات الذهبية التي تُدفع من التداول الداخلي وتُجمّد. أخيراً، تزايد استهلاك المعدن الثمين لصنع الكماليات منذ اكتشاف مكامن جديدة للذهب، بفضل تنامي الثراء.

ثانياً ـ تتسرب المعادن الثمينة وتتدفق، باستمرار، جيئةً وذهاباً بين البلدان غير المنتجة للذهب أو الفضة؛ فالبلد الواحد نفسه يصدّر باستمرار، كما يستورد باستمرار. إن رجحان كفة الحركة في هذا الاتجاه أو ذاك، هو الذي يحسم، آخر المطاف، إنْ كان هناك تسرّب أو تدفق، نظراً لأن التذبذبات الصرفة والحركات المتقابلة في الغالب تلغي

---

(14) يتضح تأثير ذلك على سوق النقد من شهادة نيومارتش التالية: [تقرير قانون المصارف، 1857] ـ الشهادة رقم 1509. «في نهاية عام 1853 نشأت مخاوف خطيرة وسط الجمهور؛ وفي أيلول/سبتمبر زاد بنك إنكلترا سعر حسمه ثلاث مرات متتالية... وفي الأيام الأولى من شهر تشرين الأول/أكتوبر برز قدر محسوس من الخوف والذعر وسط الجمهور. ثم خفت هذه المخاوف وهذا القلق إلى حدٍ كبير قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ثم زالت كلياً، على وجه التقريب، عقب وصول 5 ملايين جنيه من المعدن الثمين من أستراليا. وتكرر الشيء نفسه في خريف 1854 بوصول 6 ملايين جنيه من المعدن الثمين خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتكرر ذلك تارةً أخرى في خريف 1855، وهو، كما تعلم، فترة هياج وقلق، بوصول ما يقارب 8 ملايين جنيه من المعدن الثمين خلال أشهر أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر؛ وفي نهاية عام 1856 نجد أن الواقعة نفسها، بالضبط، قد حصلت. وباختصار، بوسعي أن أتوجه إلى خبرة كل عضو تقريباً من أعضاء هذه اللجنة لأؤكد أننا قد اعتدنا، عند نشوء أية ضائقة نقدية مهما كانت، على أن نرى أن العلاج الطبيعي الشافي يكمن في وصول سفينة محملة بالذهب».

بعضها بصورة متبادلة إلى حدٍ كبير. ولكن لهذا السبب بالذات وبقدر ما يتعلق الأمر بالمحصلة، يجري إهمال استمرارية هاتين الحركتين ومجراهما المتوازي على وجه العموم. ويجري النظر إلى المسألة دوماً، كما لو أن الاستيراد المفرط أو التصدير المفرط للمعدن الثمين ليس سوى نتيجة وتعبير عن العلاقة بين استيراد وتصدير السلع، [582] في حين أنه يعبّر أساساً عن العلاقة بين استيراد وتصدير المعدن الثمين ذاته، بصورة مستقلة عن المتاجرة بالسلع.

ثالثاً ـ إن رجحان الاستيراد على التصدير، أو التصدير على الاستيراد، إنما يُقاس، عموماً، بتزايد أو تناقص الخزين المعدني في المصارف المركزية. وإن مدى دقّة هذا الميزان تتوقف بادىء الأمر، بالطبع، على مدى تمركز النظام المصرفي عموماً. إذ يتوقف على ذلك إلى أي مدى يمثّل المعدن الثمين المتكدس في ما يدعى بالبنك الوطني، عموماً، الخزين المعدني الوطني. ولكن إذا افترضنا أن الحال هو كذلك، فإن الميزان المذكور يظل غير دقيق، لأن التداول الداخلي يمتص الاستيراد الإضافي، في ظروف معينة، كما يمتصه تنامي استخدام الذهب والفضة لصنع الكماليات، ولأنه، علاوة على ذلك، يمكن سحب الذهب لأجل التداول الداخلي بدون استيراد إضافي، ويمكن، بالتالي، تناقص الخزين المعدني بدون زيادة في التصدير، في آنٍ واحدٍ.

رابعاً ـ إن تصدير المعدن يكتسب مظهر تسرّب (drain) حين تستمر حركة التناقص لفترة طويلة من الوقت، بحيث يصبح هذا التناقص ميلاً عاماً للحركة، فيُخفّض الاحتياطي المعدني للمصرف تخفيضاً محسوساً دون مستواه الوسطي، حتى يعود الاحتياطي إلى حدّه الأدنى الوسطي. ويجري تثبيت هذا الأخير بصورة اعتباطية، بهذا القدر أو ذاك، طالما أن التشريع الذي يحدد مقدار التغطية لصرف الأوراق النقدية وما إلى ذلك، يختلف باختلاف الحالات. وبصدد الحدود الكمية التي يمكن لمثل هذا التسرّب أن يبلغها في إنكلترا، قال نيومارتش أمام لجنة مجلس العموم عام 1857 بخصوص التشريع المصرفي، في تقرير قانون المصارف، الشهادة رقم 1494:

> «إستناداً إلى التجربة، من غير المرجح أن يتسرّب المعدن بما يتجاوز 3 أو 4 ملايين جنيه، مهما كانت التقلبات في الصفقات مع الخارج».

وفي عام 1847، بلغ خزين الذهب لبنك إنكلترا أدنى مستوى له في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وكان ينطوي على نقص قدره 5,198,156 جنيهاً بالمقارنة مع مستواه في 26 كانون الأول/ديسمبر 1846، ونقص قدره 6,453,748 جنيهاً بالمقارنة مع أعلى مستوى خلال عام 1846 (29 آب/أغسطس).

خامساً ـ إن وظيفة الاحتياطي المعدني لما يسمى بالمصرف الوطني، وهي وظيفة لا تضبط بمفردها مقدار الخزين المعدني، لأن بوسعه أن ينمو بمجرد توقف الأعمال داخل البلد وخارجه ـ إن لهذه الوظيفة الأبعاد التالية: 1) رصيد احتياطي للمدفوعات العالمية، أي باختصار، رصيد احتياطي من النقد العالمي. 2) رصيد احتياطي لأجل التداول المعدني الداخلي المتقلّب اتساعاً وتقلّصاً. 3) رصيد احتياطي لدفع الودائع ولتأمين قابلية [583] تحويل الأوراق النقدية، وهذا أمر يتصل بوظيفة المصرف، ولا علاقة له بوظائف النقد من حيث هو مجرد نقد. وعليه، يمكن للرصيد الاحتياطي أن يخضع لتأثير العلاقات التي تمسّ كل واحدة من هذه الوظائف الثلاث على انفراد؛ فبوصفه رصيداً عالمياً، مثلاً، يمكن أن يتأثر بميزان المدفوعات، مهما كانت العوامل التي تقرر هذا الأخير ومهما كانت علاقته بالميزان التجاري؛ وبوصفه رصيداً احتياطياً للتداول المعدني الداخلي، يمكن أن يتأثر بتوسع أو تقلّص هذا الأخير. أما الوظيفة الثالثة، كرصيد ضمان، فإنها وإنْ كانت لا تحدّد الحركة المستقلة للاحتياطي المعدني، تؤثر مع ذلك بصورة مزدوجة. فإذا جرى إصدار أوراق نقدية تحلّ محلّ النقد المعدني (ومحلّ العملات الفضية، في تلك البلدان التي تقوم فيها الفضة بدور مقياس القيمة) في التداول الداخلي، فإن وظيفة الرصيد الاحتياطي المذكورة في البند 2 تزول. وإن جزءاً من المعدن الثمين،الذي أدى هذه الوظيفة، سيذهب إلى الخارج لوقت طويل. وفي مثل هذه الحالة لا يحصل أي سحب للعملات المعدنية من المصرف لأجل التداول الداخلي؛ وإلى جانب ذلك تزول ضرورة الزيادة الدورية للخزين المعدني بتجميد جزء من النقد المعدني المتداول. زدْ على ذلك: إذا كان ينبغي، أياً كانت الظروف، الاحتفاظ بحد أدنى معين من المعدن كاحتياطي لدفع الودائع وتأمين قابلية تحويل الأوراق النقدية، فإن ذلك يؤثر، بطريقته الخاصة، على نتائج تسرّب وتدفق الذهب؛ فذلك يؤثر على جزء الاحتياطي الذي يلزم المصرف الاحتفاظ به في كل الظروف، أو على جزء الاحتياطي الذي يسعى المصرف في بعض الأوقات إلى التخلص منه باعتباره جزءاً غير نافع. ولو كان التداول معدنياً صرفاً، وكان النظام المصرفي متركزاً، فإن على المصرف أن يعتبر احتياطه المعدني بمثابة ضمان لدفع ودائعه، وإن تسرّباً للذهب من شأنه أن يثير الذعر، كما حصل في هامبورغ عام 1857.

سادساً ـ كانت الأزمة الفعلية تندلع دوماً، باستثناء أزمة عام 1837، عقب تغير أسعار الصرف، أي حالما كان استيراد المعدن الثمين يطغى كرةً أخرى.

في عام 1825، جاء الانهيار الحقيقي بعد أن توقف تسرّب الذهب. وفي عام 1839 حصل تسرّب للذهب، من دون أن يفضي إلى انهيار. وفي عام 1847 توقف تسرّب الذهب في نيسان/ إبريل، وجاء الانهيار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي عام 1857 كان تسرّب الذهب إلى خارج البلاد قد توقف منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر ولكن الانهيار لم يطرأ إلّا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وبرز ذلك بوضوح خاص خلال أزمة 1847، حين توقف تسرّب الذهب منذ نيسان/ إبريل بعد أن تسبب في إحداث أزمة تمهيدية طفيفة، ولم تندلع أزمة الأعمال التجارية الحقيقية إلّا في تشرين الأول/أكتوبر.

إن الإفادات التالية قد قدمت أمام اللجنة السرية لمجلس اللوردات بخصوص الأزمة التجارية عام 1848؛ وقد نشرت الافادات (evidence) أول مرة عام 1857 (رمزنا إلى هذه الإفادات من قبل: (.C.D أي كساد تجاري 1848| 1857).

[584] إليكم إفادات توك:

> «في نيسان/إبريل 1847 نشأت ضائقة تعادل الذعر، إن توخينا الدقة، ولكنها كانت قصيرة الأمد نسبياً ولم تقترن بإفلاسات تجارية ذات أهمية تُذكر. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر كانت الضائقة أشد بكثير مما في نيسان/إبريل، وحصلت إفلاسات بعدد لا مثيل له من قبل» (2996). «وفي نيسان/إبريل أرغمتنا أسعار الصرف، وبخاصة مع أميركا، على ضرورة تصدير مقدار كبير من الذهب لدفع واردات كبيرة بما يفوق المعتاد؛ ولم يستطع البنك أن يوقف تسرّب الذهب ويرفع سعر الصرف إلّا بعد بذل جهود خارقة» (2997). «وفي تشرين الأول/أكتوبر باتت أسعار الصرف لصالح إنكلترا» (2998). «بدأ التغير في أسعار الصرف منذ الأسبوع الثالث لنيسان/إبريل» (3000). «وتقلّبت هذه الأسعار في تموز/يوليو وآب/أغسطس؛ ومنذ بداية آب/أغسطس باتت دائماً لصالح إنكلترا» (3001). «إن تسرّب الذهب في آب/أغسطس نجم عن حاجات التداول الداخلي [3003].

ج. موريس، حاكم بنك إنكلترا: رغم أن أسعار الصرف غدت لصالح إنكلترا منذ آب/أغسطس 1847 مما أدى إلى حصول تدفق للذهب، فإن الخزين المعدني في البنك قد تناقص.

> «فقد خرجت 2,200,000 جنيه من الذهب إلى التداول، نتيجة طلب داخلي» (137). ويجد ذلك تفسيره من جهة، بتزايد استخدام العمال في

تمديد سكك الحديد «ومن جهة أخرى بسبب رغبة المصرفيين في حيازة احتياطي ذهبي خاص بهم، في أوقات الأزمة» (147).

بالمر، حاكم سابق لبنك إنكلترا، ومدير هذا البنك منذ عام 1811:

684. «كانت أسعار الصرف لصالح إنكلترا خلال مجمل الفترة الواقعة بين منتصف نيسان/إبريل 1847 حتى يوم تعليق قانون المصارف لعام 1844».

وهكذا، فإن تسرّب المعدن، الذي خلق ذعراً نقدياً مستقلاً في نيسان/إبريل 1847، لم يكن هنا، كما هو شأنه دوماً سوى نذير أزمة قادمة، وقد برز قبل أن تندلع هذه الأزمة. وفي عام 1839 حصل تسرّب للمعدن أكثر حدّة ـ لأجل شراء الحبوب وغير ذلك ـ بينما كانت الأعمال في ضائقة كبيرة، ولكن من دون نشوب أزمة أو ذعر نقدي.

سابعاً ـ وما إن تنتهي الأزمة العامة حتى يعود التوازن حيث يتوزع الذهب والفضة ثانية ـ بمعزل عن تدفق كميات جديدة من المعدن الثمين من البلدان المنتجة له ـ وفق النسب التي كانا يوجدان بها، ككنوز خاصة لمختلف البلدان. وإذا ما بقيت الظروف الأخرى على حالها، فإن الحجم النسبي للكنز، في كل بلد، يتحدد بفعل الدور الذي يلعبه هذا البلد في السوق العالمي. وتتسرّب المعادن الثمينة من البلد الذي يملكها بمقدار يفوق المعدل، إلى البلدان الأخرى؛ وإن حركات التدفق والتسرّب هذه، تقتصر على استعادة التوزيع الأصلي للكنوز بين مختلف الأمم. ولكن إعادة التوزيع هذه تتم [585] بتأثير ظروف مختلفة نتناولها عند معالجة أسعار الصرف. وما إن يعود التوزيع الطبيعي من جديد، حتى يطرأ منذ تلك اللحظة نمو في البداية، ثم تسرّب جديد. [لا ينطبق هذا القول الأخير، بداهة، إلّا على إنكلترا باعتبارها مركز سوق النقد العالمي. **ف. إنجلز**].

ثامناً ـ إن حالات تسرّب المعدن هي، في الأغلب، أعراض تنبىء بتغير في وضع التجارة الخارجية، وهذا التغير، بدوره، ينذر بأن الأزمة تنضج[15].

---

(15) إن تسرّب الذهب إلى بلدان أجنبية يمكن، برأي نيومارتش، أن ينجم عن 3 أسباب، وهي: 1) أسباب تجارية خالصة، أي حين يزيد الاستيراد على التصدير، كما حصل بين أعوام 1836 و1844، وكذلك ثانية في عام 1847، بسبب ضخامة استيراد الحبوب أساساً؛ 2) ضرورة خلق وسائل لتوظيف رأس المال الإنكليزي في الخارج، كما في عام 1857، ولتمديد سكك الحديد في الهند؛ و3) نفقات خالصة في الخارج، كما في عام 1853 وعام 1854، ولأغراض عسكرية في الشرق.

تاسعاً ـ يمكن لميزان المدفوعات أن يكون لصالح آسيا بمواجهة أوروبا وأميركا[16].

* * *

يجري استيراد المعدن الثمين، أساساً، في لحظتين. في الطور الأول من تدني سعر الفائدة الذي يعقب الأزمة معبّراً عن تقلّص الإنتاج؛ ثم في الطور الثاني، حيث يرتفع سعر الفائدة ولكن من دون أن يبلغ مستواه الوسطي بعد. وهذا هو الطور الذي تتم فيه عودة تدفق الرساميل بسهولة، ويحقق الائتمان التجاري اتساعاً كبيراً، وعليه فإن الطلب على رأسمال الإقراض ينمو بوتيرة أبطأ من توسع الإنتاج. وخلال هذين الطورَيْن، حيث يكون رأسمال الإقراض وفيراً نسبياً، فإن التدفق الفائض لرأس المال في شكل ذهب وفضة، أي في شكل لا يمكن أن يؤدي فيه، مباشرة، غير وظيفة رأسمال إقراض، لا بدّ وأن يؤثر تأثيراً كبيراً على سعر الفائدة، وبالتالي على وتيرة الأعمال برمّتها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يطرأ تسرّب، أي تصدير كبير ومتصل للمعدن الثمين حين تكفّ الايرادات الجديدة عن الوصول، وتغرق الأسواق، ولا يعود بالوسع الحفاظ على الازدهار الظاهري إلّا عن طريق الائتمان؛ أي منذ أن يكون قد برز إلى الوجود طلب [586] شديد جداً على رأسمال الإقراض، ويكون سعر الفائدة، بالتالي، قد بلغ، على الأقل، مستواه الوسطي. وفي مثل هذه الظروف، التي تتجلى بالضبط في تسرّب المعدن الثمين، يشتدّ كثيراً تأثير الانسحاب المتواصل لرأس المال، في الشكل الذي يوجد به مباشرة كرأسمال نقدي قابل للإقراض. ولا بدّ لذلك من أن يؤثر مباشرة على سعر الفائدة. ولكن عوضاً عن أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليص عمليات الائتمان فإنه يفضي إلى توسيعها وإلى الافراط في توتير كل وسائلها المساعدة. لذا فإن هذه الفترة تسبق الانهيار.

السؤال يُطرح على نيومارتش (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857):

(16) الشهادة رقم 1918. نيومارتش. «إذا جمعتم الهند والصين معاً، وإذا أخذتم في الحسبان الصفقات المبرمة بين الهند وأستراليا، وصفقات أكثر أهمية بين الصين والولايات المتحدة، حيث الصفقات في هذه الأحوال ثلاثية الأطراف، والتسوية تتم بواسطتنا... فمن الصحيح القول، عندئذٍ، أن الميزان التجاري لم يكن ضد إنكلترا فحسب، بل ضد فرنسا والولايات المتحدة أيضاً» (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857).

الشهادة رقم 1520. «إذن، فمقدار الكمبيالات المتداولة يرتفع بارتفاع سعر الفائدة؟ ـ يبدو أن الأمر كذلك». ـ 1522. «في الأوقات الهادئة، الاعتيادية، يكون الدفتر الرئيسي هو الأداة الفعلية للتبادل؛ ولكن حين تأتي الصعاب، حين يرتفع سعر الحسم في المصرف، مثلاً، بالشروط التي أشرت إليها. . . فإن العمليات تنحصر من تلقاء ذاتها في سحب كمبيالات؛ وليست هذه الكمبيالات أنسب من حيث هي برهان قانوني على الصفقة المبرمة فحسب، بل أنها أكثر ملاءمة لغرض إجراء مشتريات لاحقة أيضاً وهي صالحة تماماً، كوسيلة ائتمان للحصول على رأسمال».

زِدْ على ذلك الواقع التالي: ما إن يضطر المصرف، إلى رفع سعر حسمه في ظل ظروف مهدِّدة بعض الشيء ـ ويقترن ذلك في نفس الوقت: باحتمال تقييد المصرف لأمد سريان الكمبيالات التي يتولى حسمها ـ حتى يشيع خوف عام من أن يمضي ذلك تصاعدياً (crescendo). ويسعى كل واحد، وفي المقدمة فارس الائتمان، لأن يأخذ المستقبل بعين الاعتبار، وأن يضع تحت تصرفه أكبر قدر ممكن من وسائل الائتمان في اللحظة المعينة. وهكذا تفضي الأسباب المذكورة آنفاً إلى ما يلي: إن كمية المعدن الثمين، سواء كان مستورداً أم مصدراً، ليست هي التي تمارس التأثير بوصفها محض كمية؛ بل هي تؤثر، من جهة، من خلال الطابع الخاص للمعدن الثمين بوصفه رأسمالاً في شكل نقدي، وتؤثر، من جهة أخرى، كما تفعل الريشة حين تضاف إلى ثقل الميزان، حيث تكفي لحسم رجحان كفة الميزان القلقة إلى جهة معينة؛ نعني أنها تؤثر لأنها تأتي في ظروف تكون فيها أية إضافة إلى هذه الجهة أو تلك حاسمة تماماً. ولولا هذه الأسباب لتعذر تماماً أن ندرك كيف يمكن لتسرّب الذهب بين 5 ـ 8 ملايين جنيه، وهذه هي الحدود التي لم يتم تجاوزها حتى الآن، أن يمارس أي تأثير ملحوظ، كما تدلّ التجربة؛ فهذه الكمية الضئيلة من رأس المال، زيادةً أو نقصاناً، تبدو تافهة حتى بالمقارنة مع الـ 70 مليون جنيه من الذهب التي يجري تداولها في إنكلترا بصورة وسطية، بل أنها تؤلف، في الواقع، مقداراً متلاشياً بالنسبة إلى إنتاج في مثل سعة الإنتاج الإنكليزي[17]. بيد أن تطور نظام الائتمان والنظام المصرفي بالضبط هما اللذان ينزعان، [587]

(17) أنظر، على سبيل المثال، جواب ويجيلين المثير للضحك [تقرير قانون المصارف .B.A 1857] حيث يقول إن تسرب 5 ملايين من الذهب معناه تناقص رأس المال بهذا القدر، وهو يسعى بذلك

من جهة، إلى وضع كل رأس المال النقدي في خدمة الإنتاج (أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، ينزعان إلى تحويل كل إيراد نقدي إلى رأسمال)، ويختزلان، من جهة أخرى، الاحتياطي المعدني، في طور معين من الدورة الصناعية الكبرى، إلى حد أدنى لا يتيح له أداء الوظائف الموكولة إليه ـ إن نظام الائتمان والنظام المصرفي المتطورين هما اللذان يولّدان مثل هذه الحساسية المفرطة في الكيان العضوي برمته. فعند درجة أدنى من تطور الإنتاج يمارس تناقص أو تزايد الخزين المعدني، عن حجمه الوسطي، تأثيراً ضئيلاً نسبياً على الإنتاج. وبالمثل، فإن تسرّباً كبيراً جداً للذهب، من جهة أخرى، يؤثر تأثيراً ضئيلاً نسبياً ما لم يطرأ في الفترة الحرجة من الدورة الصناعية الكبرى.

لقد أغفلنا، فيما تقدم من شرح، الحالات التي يحصل تسرّب الذهب فيها نتيجة سوء الموسم الزراعي، إلخ. إن الاضطراب الكبير والمباغت الذي يطرأ هنا على توازن الإنتاج، الذي يجد التعبير عنه في تسرّب الذهب، لا يتطلب تفسيراً لاحقاً لعواقبه. فهذه العواقب أكبر، كلما اتفق هذا الاضطراب مع فترة يعمل خلالها الإنتاج بنشاط كبير.

كما أغفلنا أيضاً وظيفة الخزين المعدني بوصفه ضماناً لقابلية تحويل الأوراق النقدية المصرفية، وبوصفه محور نظام الائتمان بمجمله. إن المصرف المركزي هو محور نظام الائتمان. والخزين المعدني، بدوره، هو محور المصرف[18]. وإن تحول نظام الائتمان إلى نظام نقدي أمر محتوم، كما أُشير إلى ذلك من قبل في رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث، لدى بحث وظيفة النقد كوسيلة دفع. ويعترف كل من توك ولويد ـ [588] أوفرستون بضرورة تقديم أكبر التضحيات بالثروة الحقيقية في سبيل الحفاظ على القاعدة المعدنية في اللحظة الحرجة. وينحصر الخلاف بينهما في الزيادة أو النقصان، في أكثر

= إلى تفسير ظواهر لا تحصل عندما يكون هناك ارتفاع كبير لا نهائي في سعر أو هبوط في قيمة، توسّع أو انكماش رأس المال الصناعي الفعلي. من ناحية أخرى، فإن المثير للسخرية أيضاً أن يجري السعي لتفسير هذه الظاهرات باعتبارها أعراضاً مباشرة تدلّ على توسع أو انكماش كتلة رأس المال الحقيقي (منظوراً إليه من ناحية عناصره المادية).

(18) نيومارتش (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857): الشهادة رقم 1364. «إن الخزين المعدني في بنك إنكلترا هو في الحقيقة الخزين المركزي أو الكنز المعدني المركزي، الذي يشكل الأساس الذي ترتكز عليه أعمال البلد كلها. وهو المحور، إن جاز القول، الذي تدور حوله أعمال البلد كلها؛ إن كل بقية المصارف في البلد تعتبر بنك إنكلترا بمثابة كنز مركزي أو خزين تستمد منها احتياطيها من النقد المعدني، وإن تأثير أسعار الصرف الأجنبية ينعكس دوماً على هذا الكنز وهذا الخزين».

الطرق أو أقلها عقلانية لمعالجة المحتوم[19]. إن كمية معلومة من المعدن، وهي كمٌ مُهمَل بالقياس إلى الإنتاج الكلّي، يُعترف بها على أنها محور النظام. من هنا منبع المذهب الثنائي النظري اللطيف، بمعزل عن التجلّي المريع لخاصية المحور هذه أثناء الأزمات. فما دام الاقتصاد السياسي المتنور يعالج «رأس المال» معالجة مختص (ex professo) فإنه ينظر إلى الذهب والفضة بأشد الازدراء، معتبراً إياهما شكلاً من رأس المال لا يتسم في واقع الأمر بأي أهمية ولا ينطوي على أي نفع. ولكن ما إن يُعالج نظام المصارف، حتى ينقلب كل شيء رأساً على عقب، ويغدو الذهب والفضة رأسمالاً بامتياز (par excellence)، ينبغي التضحية بأي شكل آخر من رأس المال ومن العمل في سبيل الحفاظ عليه. ولكن بمَ يتميز الذهب والفضة عن بقية صور الثروة؟ ليس بمقدار القيمة، لأن مقدار قيمتهما محدد بمقدار العمل المتشيىء فيهما، بل بوصفهما التجسيد المستقل، التعبير عن الطابع **الاجتماعي** للثروة. [إن ثروة المجتمع لا تقوم إلّا كثروة أفراد كلّ واحد فيهم مالك خاص. وهي تتجلى كثروة اجتماعية فقط عن طريق قيام هؤلاء الأفراد بتبادل قيم استعمالية مختلفة نوعياً فيما بينهم لإشباع حاجاتهم. ولا يمكن لهم أن يفعلوا ذلك، في ظل الإنتاج الرأسمالي، إلّا بتوسط النقد. وهكذا، فإن ثروة الفرد لا تتحقق كثروة اجتماعية إلّا بتوسط النقد؛ ففي النقد، في هذا الشيء، إنما تتجسد الطبيعة الاجتماعية لهذه الثروة. ف. **إنجلز**]. إذن، فهذا الوجود الاجتماعي المتعين للنقد يتجلى بهيئة ماورائية، بهيئة شيء، مادة، سلعة، جوار وما وراء العناصر الفعلية للثروة الاجتماعية. لكن المرء يغفل عن ذلك، ما دام الإنتاج دفاقاً. والائتمان هو الآخر شكل اجتماعي للثروة، يُقصي النقد ويغتصب موقعه. وإن الثقة في الطابع الاجتماعي للإنتاج هي التي تسمح للشكل النقدي الذي تكتسيه المنتوجات بأن يظهر كشيء زائل ومثالي، كشيء تصوري محض. ولكن ما إن يتهاوى الائتمان ـ ولا بدّ لهذا الطور من أن يحلّ بالضرورة في الدورة الكبرى للصناعة الحديثة ـ حتى تُحوّل كل الثروة الحقيقية تحويلاً [589] فعلياً وفجائياً إلى نقد، إلى ذهب وفضة ـ وهذا مطلب جنوني إلّا أنه ينبثق بالضرورة من النظام ذاته. وإن مجمل الذهب والفضة الذي يُفترض أن يُلبي هذه المطالب الهائلة، لا

---

(19) «إذن، فإن الاثنين معاً، توك ولويد قد يواجهان عملياً، الطلب المفرط على الذهب... بتقييد مبكر للائتمان عن طريق رفع سعر الفائدة وخفض تسليف رأس المال... وإن لويد هو الذي يخلق، بمبادئه الخيالية... قيوداً وأحكاماً» [تشريعية] «ثقيلة بل حتى خطرة» (مجلة إيكونوميست، *Economist*، [11 كانون الأول/ديسمبر] 1847، ص 1418).

يزيد عن بضعة ملايين جاثمة في خزائن المصرف[20]. ومن بين التأثيرات الناجمة عن تسرّب الذهب الوضع التالي المتمثل في أن الإنتاج لا يخضع في الواقع للسيطرة الاجتماعية بوصفه إنتاجاً اجتماعياً، وإن ذلك يتجلى في أن الشكل الاجتماعي للثروة، يوجد بوصفه شيئاً، خارج هذه الثروة. ويشترك النظام الرأسمالي، في الواقع، بهذه الصفة مع أنظمة إنتاج سابقة، بمقدار ما ترتكز هذه الأخيرة على تجارة السلع والتبادل الخاص. ولكن هذه الصفة لا تتجلى بأسطع الأشكال وأكثرها غرابة، بشكل تناقض عبثي، لا معقول، إلّا في النظام الرأسمالي، لأن (1) إنتاج القيم الاستعمالية المباشرة، لأجل استهلاك المنتج، يلتغي تماماً في ظل الإنتاج الرأسمالي، لذا فإن الثروة لم تَعُد توجد إلّا كعملية اجتماعية تجد التعبير عنها في تشابك الإنتاج والتداول؛ (2) لأن الإنتاج الرأسمالي يسعى باستمرار، كلما تطور نظام الائتمان قدماً، إلى إزالة هذا الحد المعدني، وهو حدّ شيئي وخيالي في آنٍ واحدٍ، يقيّد الثروة وحركتها، ولكن الإنتاج الرأسمالي يصطدم رأسه بهذا الحد المرة تلو الأخرى.

وتشهد الأزمة بروز المطلب التالي، وهو تحويل سائر الكمبيالات والسندات المالية والسلع، دفعة واحدة، إلى نقد مصرفي، وتحويل كل النقد المصرفي، بدوره، إلى ذهب.

II ـ سعر الصرف

[يُعتبر سعر الصرف، كما هو معلوم، مؤشر حركة المعدن النقدي على النطاق العالمي. فإنْ كان على إنكلترا أن تدفع لألمانيا أكثر مما ينبغي لألمانيا أن تدفع إلى إنكلترا، ارتفع سعر المارك في لندن، معبّراً عنه بالجنيه الاسترليني، وهبط سعر الجنيه الاسترليني، في هامبورغ وبرلين، معبّراً عنه بالمارك. وما لم يتوازن من جديد هذا الاختلال في التزامات الدفع الواجبة على إنكلترا لألمانيا، بفائض مشتريات ألمانية من إنكلترا على سبيل المثال، فلا بدّ لقيمة الكمبيالات المعبّر عنها بالجنيه والمسحوبة بالمارك على ألمانيا من أن ترتفع إلى أن يغدو من المربح إرسال المعدن ـ نقد ذهبي أو [590]

(20) «إذن، فأنت تتفق تماماً على أنه ما من سبيل لتعديل الطلب على الذهب إلّا برفع سعر الفائدة؟ ـ تشابمان» [شريك في شركة أوفرأيند ـ جيرني وشركاهما الكبرى للسمسرة بالكمبيالات]: «هذا ما أراه. فحين يهبط خزين ذهبنا إلى نقطة معينة، فمن الخير لنا أن نقرع ناقوس الخطر في الحال وأن نقول بأعلى صوت: نحن في هبوط، وإذا أراد أحدهم أن يُرسل ذهباً إلى الخارج، فعليه أن يتحمل المخاطر بنفسه» (تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857، الشهادة رقم 5057).

سبائك ـ عوضاً عن الكمبيالات، من إنكلترا، لتسديد ما لألمانيا. هذا هو المجرى النمطي للأمور.

وإذا اتخذ هذا التصدير للمعدن الثمين نطاقاً أوسع واستمر وقتاً طويلاً، تأثر الاحتياطي المصرفي الإنكليزي، وتوجب على سوق النقد الإنكليزي، وبخاصة بنك إنكلترا، أن يتخذ تدابير وقائية. وترتكز هذه التدابير في الأساس، كما رأينا من قبل، على رفع سعر الفائدة. وحين يكون تسرّب الذهب كبيراً، تنشأ في سوق النقد، عادة، صعوبات، أي أن الطلب على رأسمال الإقراض في شكل نقدي يتجاوز العرض إلى حدٍ كبير، وعندئذٍ ينبع من ذلك تلقائياً ارتفاع في سعر الفائدة؛ ويتطابق سعر الحسم الذي يقره بنك إنكلترا مع وضع الأمور، ويتحقق في السوق. ولكن قد تطرأ حالات يكون تسرّب المعدن فيها ناجماً عن عوامل أخرى خلاف التراكيب الاعتيادية للصفقات (مثلاً قروض دول أجنبية، توظيف رأسمال في الخارج، إلخ) حيث لا يبرر الوضع في سوق النقد اللندني، بما هو عليه، أي رفع فعال لسعر الفائدة؛ وعندها ينبغي لبنك إنكلترا أن «يخلق ندرة في النقد»، حسب التعبير الدارج، من خلال اللجوء، أولاً، إلى قروض كبيرة في «السوق المفتوح» كيما يخلق بذلك، على نحو مصطنع، وضعاً يبرر أو يحتم رفع الفائدة؛ بيد أن قيام هذا البنك بمثل هذه المناورة يزداد صعوبة عاماً بعد آخر. ف. إنجلز].

أما كيف يؤثر رفع سعر الفائدة على سعر الصرف، فذلك ما تبيّنه الإفادة التالية أمام لجنة مجلس العموم بخصوص التشريع المصرفي لعام 1857. (ترد في سياق: تقرير قانون المصارف *B.A.* أو تقرير لجنة قانون المصارف *B.C.* 1857).

جون ستيورات ميل:

> الشهادة رقم 2176. «حين تنشأ صعوبات تجارية... يطرأ هبوط ملحوظ على أسعار السندات المالية... فثمة أجانب يكلّفون من يشتري لهم هنا في إنكلترا أسهم سكك حديد، أو أن إنكليز مالكين لأسهم سكك حديد أجنبية يبيعون هذه الأسهم في الخارج... وهذا ما يقلل تحويل الذهب بمقدار مماثل». ـ 2182. «إن طبقة كبيرة وثرية من المصرفيين والمتاجرين بالسندات الذين تتحقق عبرهم، عادة، مساواة سعر الفائدة ومساواة مؤشرات مقياس الضغط (pressure) التجاري بين مختلف البلدان... يتطلعون دوماً إلى فرصة شراء السندات، التي تعد بارتفاع السعر... وإن المكان المناسب لهم لشرائها، هو دائماً البلد الذي يرسل الذهب إلى الخارج». ـ 2183. «لقد جرت توظيفات رأس

المال هذه عام 1847، على نطاق كبير بما يكفي لتقليل تسرّب الذهب».

ج. غ. هوبارد، حاكم سابق لبنك إنكلترا، ومدير البنك منذ 1838:

الشهادة رقم 2545. «ثمة كميات كبيرة من السندات الأوروبية... تُتداول في أسواق النقد الأوروبية على اختلافها، وما إن تهبط قيمة هذه السندات في أحد الأسواق بنسبة 1% أو 2%، حتى تُشترى في الحال بغية نقلها إلى تلك الأسواق حيث بقيت محتفظة بقيمتها» ـ 2565. «أليست هناك بلدان أخرى مدينة بمبالغ كبيرة إلى التجار الإنكليز؟ ـ أجل بمبالغ كبيرة جداً». ـ 2566. «إذن، فإن تحصيل هذه الديون وحده يكفي لتفسير تراكم كبير جداً لرأس المال في إنكلترا؟ ـ في عام 1847 استعدنا وضعنا آخر الأمر بشطب كذا وكذا مليون من الديون التي كانت بذمة أميركا وروسيا لصالح بلادنا». [591]

[في ذلك الوقت كانت انكلترا مدينة لهذين البلدين أيضاً بـ «كذا وكذا مليون» لقاء الحبوب، ولم تتورع هي الأخرى عن «شطب» الجزء الأكبر من هذه الملايين من خلال إفلاس المدينين الإنكليز. أنظر التقرير الوارد أعلاه حول قانون المصارف في عام 1857، الفصل الثلاثين، ص 31][*].

الشهادة رقم 2572. «في عام 1847، كان سعر الصرف بين إنكلترا وبطرسبرغ عالياً جداً. وحين صدر أمر الحكومة مخوّلاً البنك إصدار أوراق نقدية فوق المعدل المقرر بـ 14 مليوناً» [من دون تغطية باحتياطي الذهب] «كان الشرط ينص على وجوب بقاء سعر الحسم عند مستوى 8%. في تلك اللحظة، وعند سعر الحسم السائد آنذاك، كان عملاً مربحاً للمرء أن يشحن الذهب من بطرسبورغ إلى لندن، وأن يُقرِضه فور وصوله بمعدل 8% قبل استحقاق كمبيالات أمدها 3 أشهر مسحوبة على الذهب المباع». ـ 2573. «في سائر العمليات الجارية بالذهب ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مختلف النقاط؛ فهناك سعر الصرف، وسعر الفائدة الذي يمكن به توظيف النقد قبل حلول أجل استحقاق الكمبيالة» [المسحوبة على هذا النقد].

(*) أنظر هذا المجلد، ص 510، [الطبعة العربية، الفصل 30، ص 579-580].

سعر الصرف مع آسيا .

تتسم النقاط التالية بالأهمية نظراً لأنها تبين، من جهة، كيف أن إنكلترا، حين تكون أسعار صرفها مع آسيا غير مؤاتية، تسدّ خسارتها على حساب بلدان أخرى تستورد من آسيا وتسدّد هذه الواردات بتوسط إنكلترا. ولكن هذه النقاط هامة، من جهة ثانية، لأن السيد ويلسون يكرر هنا مسعاه الأحمق في مطابقة أثر تصدير المعدن الثمين على أسعار الصرف بأثر تصدير رأس المال عموماً على هذه الأسعار، على اعتبار أن الأمر في الحالتين تصدير لرأسمال توظيف، لا تصدير لوسيلة دفع أو وسيلة شراء. من البديهي، باديء ذي بدء، أن إرسال كذا وكذا مليون جنيه استرليني إلى الهند بهيئة معدن ثمين أم بهيئة قضبان سكك حديد، لتوظيفها في مدّ سكك الحديد، ليس سوى شكل مختلف لنقل مقدار معين من رأس المال من بلد إلى بلد آخر؛ وهو في الواقع نقل لا يدخل في حساب الصفقات التجارية المعتادة، ولا ينتظر البلد المصدّر لقاءه أية عائدات بخلاف [592] الإيراد السنوي اللاحق مما تدرّه سكك الحديد هذه. فإن جرى هذا التصدير في شكل معدن ثمين، فإنه سيؤثر تأثيراً مباشراً على سوق النقد، وبالتالي على سعر الفائدة في البلد المصدّر لهذا المعدن الثمين، إنْ لم يكنْ بالضرورة في سائر الأحوال، فبالضرورة في الظروف المشار إليها، نظراً لأن المعدن الثمين هو معدن ثمين، وهو، بالتالي، رأسمال نقدي قابل للإقراض مباشرة وقاعدة مجمل النظام النقدي. كما يؤثر هذا التصدير بالمثل على سعر الصرف بصورة مباشرة. ولا يجري إرسال المعدن الثمين إلّا بسبب وبمقدار ما إن الكمبيالات المسحوبة على الهند، مثلاً، والمعروضة في سوق النقد اللندنية، لا تكفي لإجراء مثل هذه التحويلات الاستثنائية للنقد. بتعبير آخر، ثمة طلب على الكمبيالات المسحوبة على الهند بما يفوق عرضها، وهكذا تنقلب أسعار الصرف في لحظة معينة ضد إنكلترا، لا لأنها مدينة للهند، بل لأن عليها أن ترسل مبالغ خارقة للعادة إلى الهند. وإذا استمر تصدير المعدن الثمين إلى الهند وقتاً طويلاً فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب الهندي على السلع الإنكليزية ما دام يقوّي بصورة غير مباشرة القدرة الاستهلاكية للهند إزاء السلع الأوروبية. أما إذا جرى تصدير رأس المال في شكل قضبان سكك حديد، إلخ، فلن يكون له أيما مفعول على أسعار الصرف، طالما أن الهند لا تدفع شيئاً لقاء ذلك. ولهذا السبب بالذات لا يمارس ذلك أي تأثير على سوق النقد. ولكن ويلسون يجهد لأن يبرهن على وجود مثل هذا التأثير بالقول إن هذا الانفاق غير العادي يولّد، كما يزعم، طلباً إضافياً على السلف النقدية فيؤثر بذلك على سعر الفائدة.

قد يحدث ذلك، ولكن التأكيد بأن ذلك يجب أن يحدث حتماً مهما كانت الظروف، خاطىء كلّياً. فأينما أُرسلت القضبان واينما مُدّت، سواء على الأرض الإنكليزية أم الهندية، فإنها لا تمثل في كل حال أكثر من توسّع معين للإنتاج الإنكليزي في ميدان معين. أما الزعم بأن توسّعاً في الإنتاج، حتى وإنْ يكنْ على نطاق واسع جداً، لا يمكن أن يحصل من دون رفع سعر الفائدة، فليس إلّا حماقة. إن السلف النقدية أي مجموع الصفقات التي تنطوي على عمليات ائتمان يمكن أن تنمو؛ ولكن يمكن لعمليات الائتمان هذه أن تتزايد حتى مع بقاء سعر الفائدة المعين على حاله. وهذا ما كان عليه الحال حقاً خلال فترة التمديد المحموم لسكك الحديد في إنكلترا إبّان الأربعينات. فسعر الفائدة لم يرتفع. وواضح تمام الوضوح أنه بمقدار ما يتعلق الأمر برأس المال الفعلي، ونعني به هنا السلع، فإن التأثير الذي تتركه على سوق النقد سيكون هو هو، سواء كانت هذه السلع موجهة للخارج أم للاستهلاك المحلي. ولا يمكن أن يكون ثمة فرق إلّا إذا كانت توظيفات رأسمال إنكلترا في الخارج تفضي إلى تقليص صادراتها التجارية ـ أي الصادرات التي يجب أن يُدفع لقاءها والتي تؤدي بالتالي إلى عودة تدفق النقد ـ أو كانت [593] توظيفات رأس المال هذه، عموماً، من أعراض التوتر المفرط في الائتمان وبداية عمليات مضاربة.

في المقتبس الآتي، ويلسون يسأل، ونيومارتش يجيب:

> الشهادة رقم 1786. «قلت فيما مضى، بخصوص الطلب على الفضة لآسيا الشرقية، إنك تعتقد أن أسعار الصرف مع الهند كانت لصالح إنكلترا، رغم الكتل الكبيرة من الاحتياطي المعدني التي تُرسل باستمرار إلى آسيا الشرقية؛ هل لديك أسباب لمثل هذا الاعتقاد؟ ـ بالطبع. . . أجد أن القيمة الفعلية لصادرات المملكة المتحدة إلى الهند عام 1851 وصلت إلى 7,420,000 جنيه. وينبغي أن نضيف إلى ذلك مقدار كمبيالات البيت التجاري الهندي (India House)، أي الأرصدة التي تحوّلها شركة الهند الشرقية من الهند، لسدّ نفقاتها الخاصة. وقد بلغت هذه الحوالات، في تلك السنة، 3,200,000 جنيه، وعليه بلغ إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى الهند 10,620,000 جنيه. وفي عام 1855. . . ارتفعت القيمة الحقيقية لصادرات السلع إلى 10,350,000 جنيه؛ وكانت كمبيالات البيت التجاري الهندي تبلغ 3,700,000 جنيه، أي أن إجمالي الصادرات بلغ 14,050,000 جنيه. أما بالنسبة إلى عام 1851 فليست لدينا، كما أعتقد، إمكانية معرفة القيمة الحقيقية لاستيراد

> السلع من الهند إلى إنكلترا؛ لكننا نتوافر على مثل هذه المعطيات بالنسبة إلى عامي 1854 و1855. ففي عام 1855 بلغ إجمالي القيمة الحقيقية لاستيراد السلع من الهند إلى إنكلترا 12,670,000 جنيه، وعند مقارنة هذا المبلغ بمبلغ 14,050,000 جنيه الذي ذكرته، نجد أن فائض الميزان لصالح إنكلترا، من جراء التجارة المباشرة بين البلدين، وهو يبلغ 1,380,000 جنيه» [تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857].

ويعلّق ويلسون على ذلك بأن التجارة غير المباشرة تؤثر على أسعار الصرف أيضاً. فمثلاً، إن صادرات الهند إلى أستراليا وأميركا الشمالية التي تُغطى بكمبيالات مسحوبة على لندن، تؤثر على أسعار الصرف كما لو أن السلع قد أُرسلت مباشرة من الهند إلى إنكلترا. زد على ذلك، إذا حُسبت الهند والصين معاً فإن فائض الميزان ينقلب ضد إنكلترا، نظراً لأن على الصين أن تسدّد، باستمرار، مدفوعات ضخمة إلى الهند لقاء الأفيون، وعلى إنكلترا أن تسدّد مدفوعات إلى الصين، بحيث تؤول هذه المبالغ من إنكلترا إلى الهند عن هذا الطريق الملتوي (رقم 1787 ـ 1788).

في الشهادة رقم 1791، ويلسون يسأل الآن إنْ لم يكنْ التأثير الواقع على أسعار الصرف متماثلاً سواء كان رأس المال «يُصدّر في شكل قضبان سكك حديد وقاطرات، أم في شكل نقد معدني». عن ذلك يقدم نيومارتش إجابة صحيحة تماماً: إن الاثني عشر مليوناً التي أُرسلت خلال السنوات الأخيرة إلى الهند لمدّ سكك الحديد قد استُخدمت لتغطية ريع سنوي، ينبغي للهند أن تدفعه إلى إنكلترا في آجال معينة.

> «أما التأثير المباشر على سوق المعدن الثمين، فليس بوسع إنفاق 12 مليون جنيه أن يمارس أيما تأثير إلّا بحدود ضرورة إرسال هذا المقدار من المعدن بغية القيام بإنفاق فعلي نقداً» [1792].

[594]

> الشهادة رقم 1797. (ويجيلين يسأل): «إذا لم يكن هذا الحديد» (القضبان) «يدرّ عائدات، فكيف يمكن للمرء أن يقول إن ذلك يؤثر على سعر الصرف؟ ـ لا أظن أن ذلك الشطر من النفقات، الذي يُرسل في شكل سلع، يؤثر على حالة سعر الصرف... إن سعر الصرف بين بلدين، يتأثر ـ وقد أقول: يتأثر بصورة استثنائية ـ بكمية السندات أو الكمبيالات المعروضة في أحد البلدين بالمقارنة مع كميتها المعروضة في آنٍ واحدٍ في البلد الآخر؛ هذه هي النظرية العقلانية لسعر الصرف. أما بخصوص تحويل الاثني عشر مليوناً... فإن هذا المبلغ قد جُمع هنا اكتتاباً بادىء الأمر؛ وإذا كانت طبيعة الصفقة تقتضي إنفاق هذه الملايين

الاثني عشر كلها في كلكتا أو بومباي أو مدراس بنقد معدني... فإن هذا الطلب الفجائي سيؤثر تأثيراً مذهلاً على سعر الفضة وسعر الصرف، تماماً كالتأثير الذي يتركه إعلان لشركة الهند الشرقية غداً عن عزمها على رفع كمبيالاتها من 3 إلى 12 مليوناً. بيد أن نصف هذه الملايين الاثني عشر قد أُنفق... على شراء سلع من إنكلترا... قضبان سكك حديد وعوارض خشبية وغيرها من المواد... إنه إنفاق لرأسمال إنكليزي في إنكلترا نفسها لشراء أصناف معينة من السلع بغية إرسالها إلى الهند، هذا كل ما في الأمر». ـ 1798. (ويجيلين): «ولكن إنتاج هذه السلع الضرورية لسكك الحديد، مثل الحديد والخشب، يولّد استهلاكاً كبيراً لسلع أجنبية، ومن شأن ذلك أن يؤثر على سعر الصرف؟ ـ بكل تأكيد».

هنا يوضح ويلسون مقصده بأن الحديد يمثّل، بصورة رئيسية، عملاً، وأن الأجور المدفوعة لقاء هذا العمل تمثّل، بصورة رئيسية، سلعاً مستوردة (الشهادة رقم 1799)، وبعد ذلك يطرح السؤال التالي:

الشهادة رقم 1801. «إذا تحدثنا بصورة عامة: حين نرسل إلى الخارج السلع التي أُنتجت باستهلاك سلع مستوردة من دون أن نحصل على أي عائد بالمقابل، سواء بشكل منتوجات أو أي شكل آخر، أفلن يؤثر ذلك على أسعار الصرف بحيث يجعلها في غير صالحنا؟ ـ إن هذا الوضع العام يطابق بالضبط ما حصل في إنكلترا في فترة مدّ سكك الحديد على نطاق واسع» [1845]. «ففي ثلاث أو أربع أو خمس سنوات على التوالي، أنفقتم 30 مليون جنيه على سكك الحديد وقد أُنفقت كلها تقريباً على دفع الأجور. وقد أعلتم خلال ثلاث سنوات عدداً من الناس المستخدمين في مدّ سكك الحديد والقاطرات والعربات والمحطات أكبر بكثير مما في جميع المناطق الصناعية معاً. وقد أنفق هؤلاء الناس... أجورهم على شراء الشاي والسكر والمشروبات الروحية وغيرها من السلع الأجنبية؛ وكان ينبغي استيراد هذه السلع، ولكنها حقيقة ثابتة، أن أسعار الصرف بين إنكلترا والبلدان الأخرى لم تتغير جوهرياً، خلال هذه الفترة التي شهدت جريان مثل هذا الانفاق الضخم. فلم يحصل أي تسرّب للمعادن الثمينة، بل بالأحرى طرأ تدفق لها».

الشهادة رقم 1802. هنا يصرّ ويلسون على أنه، عند وجود ميزان تجاري متعادل

وسعر صرف متكافىء بين إنكلترا والهند، فإن الشحن غير العادي من الحديد والقاطرات «لا بدّ وأن يؤثر على سعر الصرف مع الهند». أما نيومارتش فلا يرى أن الأمر كذلك، طالما أن القضبان تصدّر كرأسمال، ولا يتعين على الهند أن تدفع لقاء ذلك بهذا الشكل [595] أو ذاك؛ ثم يضيف إلى ذلك:

> «إنني أتفق مع المبدأ القائل بأنه ما من بلد يمكن أن تكون له، لوقت مديد، أسعار صرف غير مؤاتية مع سائر البلدان التي يتعاطى التجارة معها؛ فإن سعر صرف غير مؤات مع بلد من البلدان يولّد بالضرورة سعر صرف مؤاتياً مع بلد آخر».

هنا يعترض ويلسون طارحاً الابتذال التالي:

> الشهادة رقم 1803. «ولكن، هل يتوقف نقل رأس المال على الشكل الذي يتم به؟ ـ نعم، بالطبع، ما دام الأمر يتعلق بالتزامات الديون». ـ 1804. «إذن، فإنْ أرسلت معدناً ثميناً أم سلعاً، فإن تأثير مدّ سكك الحديد في الهند على سوق رأس المال هنا سيكون هو هو ولسوف يرفع في الوقت نفسه قيمة رأس المال بالمثل كما لو أن كل المبلغ قد أُرسل بهيئة معدن ثمين؟».

إذا لم يكن سعر الحديد قد ارتفع، فإن ذلك، على كل حال، برهان على أن «قيمة رأس المال» الماثل في القضبان لم ترتفع. غير أن المقصود هنا هو قيمة رأس المال النقدي، سعر الفائدة. إن ويلسون يبتغي مماثلة رأس المال النقدي برأس المال عموماً. والواقع البسيط هو أن الاكتتاب في أسهم سكك الحديد الهندية قد جمع في إنكلترا 12 مليوناً. وهذه واقعة لا شأن مباشر لها بأسعار الصرف، كما أن هذه الملايين الاثني عشر لا يمكن أن تؤثر على سوق النقد. فإنْ كان سوق النقد في وضعٍ مؤات، فقد لا يمارس ذلك عموماً أي تأثير، تماماً مثلما أن الاكتتاب في أسهم سكك الحديد الإنكليزية في عامي 1844 و1845 لم يمسّ سوق النقد بشيء. أما إذا كان سوق النقد يعاني من المصاعب بعض الشيء، فإن سعر الفائدة يمكن أن يتأثر بذلك حقاً، ولكن باتجاه الصعود ليس إلّا، وينبغي لذلك، حسب نظرية ويلسون، أن يجعل أسعار الصرف أكثر مؤاتاة لإنكلترا، أي أن يكبح الميل إلى تصدير المعدن الثمين، إنْ لم يكنْ باتجاه الهند، فباتجاه أي بلد آخر. إن السيد ويلسون يقفز من شيء إلى آخر. ففي الإجابة عن السؤال رقم 1802 يزعم أنه ينبغي لأسعار الصرف أن تتأثر بذلك؛ وفي السؤال رقم 1804 يقول إن «قيمة رأس المال» تتأثر بذلك، وهذان شيئان مختلفان تماماً. إن سعر الفائدة يمكن

إنْ يؤثر على أسعار الصرف، وأسعار الصرف يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة، ومع ذلك يمكن لسعر الفائدة أن يبقى ثابتاً عند تغيّر أسعار الصرف، ويمكن لأسعار الصرف أن تبقى ثابتة عند تغيّر سعر الفائدة. إن عقل ويلسون لا يتقبل فكرة أنه عند تصدير رأس المال إلى الخارج، فإن الشكل الذي يجري به هذا التصدير، يخلق ذلك الاختلاف في التأثير الذي يمارسه، أي أن اختلاف أشكال رأس المال يتسم بمثل هذه الأهمية الكبيرة، وبخاصة شكله النقدي، فذلك يتناقض تماماً مع آراء التنوير الاقتصادي. ويرد نيومارتش على ويلسون رداً أحادياً، فهو لا ينبه ويلسون إلى أنه يقفز بصورة فجائية من سعر [596] الصرف إلى سعر الفائدة دون موجب. وقد أجاب نيومارتش عن السؤال رقم 1804 إجابة مترددة وغامضة:

> «لا ريب في أنه إذا كان ينبغي جمع 12 مليوناً، فليس مهماً تماماً، بمقدار ما يتعلق الأمر بسعر الفائدة العام، إن جرى إرسال هذه الاثني عشر مليوناً بهيئة معدن ثمين أم بهيئة مواد. وأعتقد مع ذلك» (لطيفة هي «مع ذلك» هذه بغية الانتقال إلى قول النقيض المباشر) «إن هذا ليس تماماً عديم الأهمية» (إنه ليس مهماً، ولكنه مع ذلك ليس عديم الأهمية) «والسبب أن الستة ملايين جنيه تتدفق عائدة على الفور في الحالة الأولى؛ ولكنها لا تعود للتدفق بمثل هذه السرعة في الحالة الثانية. لذلك فثمة فرق بعض الشيء» (أية دقة في التحديد!) «إذا كانت هذه الملايين الستة تُنفق داخل البلاد أو تُرسل كلها إلى الخارج».

تُرى ما الذي يعنيه القول بأن الملايين الستة تتدفق عائدة على الفور؟ فإن أُنفقت هذه الملايين الستة من الجنيهات في إنكلترا، فإنها توجد في هيئة قضبان وقاطرات، إلخ، ينبغي إرسالها إلى الهند ولا تعود منها، أما قيمتها فلا تعود إلّا عن طريق إطفاء الاهتلاك، أي ببطء شديد، في حين أن الملايين الستة من المعدن الثمين قد تعود عيناً (in natura) بوتيرة أسرع. وإذا ما أُنفقت الملايين الستة على الأجور، فإنها تؤكل؛ ولكن النقد الذي تسلّف به يظل قيد التداول في البلاد، كما هو الحال دوماً، أو يؤلف احتياطياً. ويصحّ الشيء ذاته على أرباح منتجي القضبان، وعلى ذلك الجزء من الملايين الستة الذي يعوّض عن رأسمالهم الثابت. وعليه، فإن نيومارتش يستخدم العبارة الملتبسة عن عودة الرساميل كيما يتحاشى القول مباشرة: إن النقد قد بقي في البلاد، وإنه بمقدار ما يؤدي هذا النقد وظيفة رأسمال نقدي قابل للإقراض، فإن الفرق الوحيد بالنسبة لسوق النقد (بمعزل عن إمكان التداول في أنْ يكون قد امتص المزيد من النقد المعدني) هو أن

النقد يُنفق لحساب آ بدلاً من ب. إن توظيفاً من هذا النوع، حيث يُصدَّر رأس المال إلى بلدان أجنبية بهيئة سلع لا معدن ثمين، لا يمكن أن يؤثر على أسعار الصرف (ليس على أسعار الصرف مع البلد الذي يوظّف فيه رأس المال) إلّا بمقدار ما يقتضي إنتاج هذه السلع المصدّرة استيراداً إضافياً من سلع أجنبية أخرى. عندئذ لن يكون هذا الإنتاج موجهاً لتصفية هذا الاستيراد الإضافي. ولكن الشيء ذاته يحصل في كل تصدير على أساس الائتمان، وسيّان إنْ جرى كتوظيف لرأسمال أم جرى لأغراض تجارية معتادة. علاوة على ذلك، يمكن لهذا الاستيراد الإضافي أن يؤدي، بفعل عكسي، إلى نشوء طلب إضافي على السلع الإنكليزية، من جهة المستعمرات أو الولايات المتحدة مثلاً.

* * *

قبل ذلك [الشهادة رقم 1786] قال نيومارتش إن صادرات إنكلترا إلى الهند كانت أكبر من الواردات، بسبب حوالات شركة الهند الشرقية. ويستجوبه السير تشارلز وود حول هذه النقطة استجواباً دقيقاً. إن فائض الصادرات الإنكليزية إلى الهند على الاستيراد [597] منها يتحقق في الواقع عن طريق استيرادات من الهند لا تدفع إنكلترا لقاءها أي مُعادِل: وتنحّل حوالات شركة الهند الشرقية (وهي الآن حوالات حكومة الهند الشرقية) إلى جزية تُنتزع من الهند. لنأخذ على سبيل المثال عام 1855: بلغت استيرادات إنكلترا من الهند 12,670,000 جنيه، أما الصادرات إليها فبلغت 10,350,000 جنيه. الميزان في صالح الهند بـ 2,250,000 جنيه.

«لو كانت الأمور مقتصرة على ذلك وحده، لتوجب تحويل هذه الـ 2,250,000 جنيه إلى الهند بشكل ما. ولكن هنا تأتي إعلانات من البيت التجاري الهندي (India House). فهذا البيت يعلن عن استعداده لتقديم حوالات على مختلف رئاسات الولايات في الهند بمقدار يبلغ 3,250,000 جنيه». (جُبي هذا المبلغ لتغطية نفقات شركة الهند الشرقية ودفع أرباح حملة الأسهم). «ولا يؤدي هذا إلى تصفية اختلال الميزان التجاري والبالغ 2,250,000 جنيه فحسب، بل يُعطي فوقه فائضاً يبلغ المليون (رقم 1917). [تقرير قانون المصارف *B.A.* 1857].

1922 ـ (وود:) «إذن فتأثير حوالات البيت التجاري الهندي هذه لا يقوم في زيادة الصادرات إلى الهند، بل في إنقاصها بنفس النسبة (pro tanto)؟».

(أي تقليص ضرورة تغطية الاستيرادات من الهند عبر صادرات بمقدار مساوٍ.) ويشرح السيد نيومارتش ذلك بقوله إن الإنكليز يوردون «إدارة حكومية جيدة» إلى الهند لقاء هذه الـ 3,700,000 جنيه (رقم 1925). غير أن وود، الذي شغل منصب وزير شؤون الهند ويعرف تمام المعرفة أية «إدارة حكومية جيدة» وردّ الإنكليز إلى الهند، يرد على ذلك بملاحظة صائبة ومتهكمة، رقم 1926:

«إذن، فالتصدير الذي تتحدث عن حصوله بفعل حوالات البيت التجـاري الهندي، هو تصدير لإدارة حكومية جيدة لا لسلع».

وبما أن إنكلترا تصدّر الكثير «بهذا الأسلوب» في سبيل إقامة «إدارة حكومية جيدة» وتوظيف رؤوس أموال في بلدان أخرى ـ أي تحقق استيرادات مستقلة تماماً عن المجرى الاعتيادي للأعمال، وتتلقى الجزية، جزئياً، مقابل «الإدارة الحكومية الجيدة» التي صدّرتها، وجزئياً كإيراد من رأس المال الموظّف في المستعمرات وبلدان أخرى، أي الجزية التي لا تدفع لقاءها أي مُعادِل ـ فمن الواضح أن أسعار الصرف لن تُمسّ بشيء حينما تستهلك إنكلترا هذه الجزية ببساطة من دون أن تصدّر مقابلها شيئاً؛ ومن الواضح أيضاً أن أسعار الصرف لن تُمسّ حينما تعيد توظيف هذه الجزية ثانية، لا في إنكلترا بل في الخارج، توظيفاً مُنتجاً أو غير مُنتج، كما هو الحال مثلاً عندما تحصل بواسطتها على ذخائر ومعدات تُرسل إلى القرم. زد على ذلك أنه، بمقدار ما تدخل الاستيرادات من الخارج لتؤلف جزءاً من إيراد إنكلترا (وهذه الاستيرادات ينبغي أن تُدفع، بالطبع، إما كجزية، حيث لا ضرورة لأي مُعادِل، أو لقاء مُبادَلة هذه الجزية التي لم يُدفع عنها شيء، أو في المجرى الاعتيادي للتجـارة) فإنه بوسعها إما أن تستهلكها أو أن تُعيد [598] توظيفها مجدداً كرأسمال. ولكن لا هذا ولا ذاك يؤثر على أسعار الصرف، وهذا ما يغفله ويلسون الحكيم. وسواء تألف جزء معين من الإيراد من منتوجات وطنية أم أجنبية، وهذه الحالة الأخيرة لا تفترض سوى مبادلة منتوجات وطنية مقابل أجنبية، ـ فإن استهلاك هذا الإيراد، بصورة مُنتجة أم غير مُنتجة، لا يُغيِّر في أسعار الصرف شيئاً، رغم أنه يؤثر على سعة نطاق الإنتاج. وهذا ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار لدى تقييم الآتي أدناه.

الشهادة رقم 1934 ـ وود يسأل نيومارتش كيف يؤثر شحن الذخائر والمعدات إلى القرم على أسعار الصرف مع تركيا، فيجيب نيومارتش:

«لا أرى أن مجرد شحن الذخائر والمعدات ينبغي أن يؤثر بالضرورة على سعر الصرف، ولكن شحن المعدن الثمين يؤثر، بالتأكيد، على هذا السعر».

في هذا الموضع يميز نيومارتش رأس المال في الشكل النقدي عن رأس المال في شكل آخر. ولكن ويلسون يسأل الآن:

1935. «إذا قمت بتصدير سلعة ما على نطاق كبير من دون أن يكون مقابله استيراد»،

(ينسى السيد ويلسون أن هناك استيرادات كبيرة جداً إلى إنكلترا، لم يكن مقابلها أبداً أي تصدير، باستثناء التصدير في شكل «إدارة حكومية جيدة» أو تصدير سابق لرأسمال موظف؛ وفي كل الأحوال ليس ذلك استيراداً يندرج في التبادل التجاري المنتظم. ولكن هذه المستوردات تُبادل ثانية بمنتوجات أميركية، مثلاً؛ وإذا جرى تصدير المنتوجات الأميركية من دون استيراد مقابل، فلا يتغير بسبب ذلك على الاطلاق كون قيمة هذه المستوردات يمكن أن تُستهلك من دون تصدير مُعادِل لها إلى الخارج؛ لقد جرى استلامها من غير تصدير مقابل، ويمكن استهلاكها بالتالي من دون أن تدخل في الميزان التجاري).

«فإنك لا تدفع الدين الخارجي، الذي أبرمته أنت من خلال ما قمت به من تصدير».

(ولكن إذا كنت قد دفعت من قبل لقاء هذه المستوردات، عن طريق ائتمان أعطيته إلى الخارج مثلاً، فإنك لم تعقد بذلك أي دين، ولا يجمع المسألة أي جامع بالميزان الدولي، فهي تنحلّ إلى إنفاق مُنتج أو غير مُنتج، سواء كانت المنتوجات المستهلكة محلية أم أجنبية).

«لذلك لا بد لك، عن طريق هذه الصفقة، من أن تؤثر على أسعار الصرف، فالدين الخارجي لا يُدفع، نظراً لأن تصديرك ليس له استيراد مقابل. ـ هذا صحيح فيما يتعلق بمختلف البلدان عامة».

إن محاضرة ويلسون ترقى إلى القول إن كل تصدير لا يقابله استيراد مقابل هو في الوقت نفسه استيراد لا يقابله تصدير مطابق، لأن هناك سلعاً أجنبية، أي مستوردة، تدخل [599] في إنتاج السلع المصدرة. من المفترض أن كل تصدير من هذا الطراز يرتكز على استيراد غير مدفوع أو يخلق استيراداً غير مدفوع ـ أي يفترض أو يخلق ديناً للخارج. إن هذا الافتراض خاطىء، حتى إذا أغفلنا أخذ الظرفين التاليين في الحسبان وهما: (1) إن إنكلترا تتلقى استيرادات مجانية لا تدفع لقاءها أي مُعادِل، كما هو الحال مثلاً مع قسم من مستورداتها من الهند. ويمكن لها أن تُبادل هذه المستوردات لقاء مستوردات أميركية، وأن تصدّر هذه الأخيرة من دون أن تقوم باستيراد مقابل؛ وبقدر ما يتعلق الأمر بالقيمة، فإن إنكلترا تصدّر على كل حال ما لا يكلّفها شيئاً. (2) جائز أن إنكلترا قد دفعت ثمن

مستوردات أميركية تؤلف مثلاً رأسمالاً إضافياً؛ فإن استهلكتها بصورة غير مُنتجة، في شكل ذخائر ومعدات حربية مثلاً، فلن يؤلف ذلك أي دين إزاء أميركا ولن يؤثر على أسعار الصرف مع أميركا. ويناقض نيومارتش نفسه في الافادتين رقم 1934 و1935، فينبهه وود إلى ذلك في السؤال رقم 1938:

«إذا لم يكن أي جزء من السلع المستخدمة في صنع الأصناف التي نصدّرها من دون أن نتلقى عائدات» (النفقات الحربية) «يأتينا من البلد الذي تُرسل إليه هذه الأصناف، فكيف يؤثر ذلك على سعر الصرف مع ذلك البلد؟ لنفرض أن تجارتنا مع تركيا تقف في وضع اعتيادي من التوازن، فكيف يمكن أن يتأثر سعر الصرف بين إنكلترا وتركيا بتصدير الذخائر والمعدات الحربية إلى القرم؟».

هنا يفقد نيومارتش اتزانه؛ فهو ينسى أنه سبق أن أجاب بصواب عن هذا السؤال البسيط نفسه في الافادة رقم 1934، فيقول:

«يبدو لي أننا استنفدنا السؤال العملي، وندخل الآن مجالاً بالغ السموّ من النقاش الميتافيزيقي».

* * *

[يطرح ويلسون صيغة أخرى لزعمه القائل بأن كل تصدير لرأس المال من بلد إلى آخر يؤثر على سعر الصرف، سيّان إن جرى في شكل معدن ثمين أم سلع. ويعرف ويلسون، بالطبع، أن سعر الصرف يتأثر بسعر الفائدة، وبالضبط التناسب بين سِعْرَي الفائدة في البلدين اللذين يكون سعر الصرف المتبادل بينهما موضع بحث. فإنْ استطاع الآن أن يبيّن أن فائضاً في رأس المال عموماً أي، في المقام الأول، فائض سلع من سائر الأصناف، بما في ذلك المعادن الثمينة، يؤثر، سوية مع العوامل الأخرى تأثيراً حاسماً على سعر الفائدة، فإنه يقوم بخطوة تقرّبه من هدفه؛ وبالفعل، لو كان الأمر كذلك، فإن تصدير جزء كبير من رأس المال هذا من بلد إلى آخر لا بد وأن يغيّر سعر الفائدة في كلا البلدين ولكن باتجاه معاكس، وبذلك يؤثر على سعر الصرف، بالدرجة الثانية، بين هذين البلدين كليهما. ف. إنجلز].

[600] ويكتب في مجلة إيكونوميست التي كان يرأس تحريرها آنذاك ([22 أيار/ مايو 1847، ص 574):

«من الواضح أن مثل هذا الفيض في رأس المال، الذي يتجلى في

خزين السلع الضخم من كل الأصناف، بما في ذلك المعدن الثمين، لا بد وأن يقود، بالضرورة، ليس فقط إلى خفض أسعار السلع عموماً، بل أيضاً إلى خفض سعر الفائدة لقاء استعمال رأس المال (1). فإذا كان لدينا خزين من السلع يكفي البلد لعامين قادمين، فيمكن الحصول على هذه السلع رهن الاشارة خلال فترة معينة من الوقت بسعر أدنى مما لو كان هذا الخزين لا يكفي بالكاد إلّا لشهرين (2). إن كل إقراض للنقد، أياً كان الشكل الذي يتم به، لا يمثل سوى انتقال حق التصرف بسلع من شخص إلى آخر. فإن كانت السلع وفيرة، باتت الفائدة عن النقد متدنية، وإن كانت تلك شحيحة، باتت هذه عالية (3). وإن كان تدفق السلع يفوق تصريفها، فإن عدد البائعين يزداد بالقياس إلى عدد الشارين، وبمقدار ما تكون كمية السلع أكثر مما يلزم لحاجات الاستهلاك المباشر، فلا بدّ أنْ يحفظ الجزء المتزايد أبداً منها للاستهلاك اللاحق (4). وفي ظل هذه الظروف، فإن مالك السلع سيكون على استعداد لبيعها بدفع مؤجل أو ديناً بشروط أقل ربحاً مما لو كان واثقاً من أن كامل الخزين يمكن أن يُباع في ظرف أسابيع قلائل».

بخصوص القول رقم (1)، تنبغي الاشارة إلى أن التدفق الشديد للمعدن الثمين يمكن أن يحصل في آنٍ واحدٍ مع تقلص الإنتاج، كما هو الحال دوماً في الفترة التي تعقب الأزمة. وفي الطور اللاحق، يمكن للمعدن الثمين أن يتدفق من البلدان التي تختص أساساً بإنتاج المعدن الثمين، وأن استيراد السلع الأخرى يتوازن في هذه الفترة، عادة، بالتصدير. وفي كلا هذين الطورَيْن يكون سعر الفائدة متدنياً، ولا يرتفع إلّا ببطء؛ وقد سبق أن بحثنا سبب ذلك. ويمكن تفسير سعر الفائدة المتدني هذا على الدوام، دونما تأثير من قِبل أي «خزين سلعي هائل من كل صنف». وكيف يحصل هذا التأثير؟ إن السعر المتدني للقطن، على سبيل المثال، يسمح للغازلين، إلخ. بالحصول على ربح مرتفع. ولكن لماذا يكون سعر الفائدة متدنياً؟ من المؤكد أن ذلك ليس بسبب أن الربح، الذي يتحقق برأسمال مُقترَض، هو ربح عال. ولكن السبب الوحيد ينحصر في أن الطلب على رأسمال الإقراض لا ينمو، في الظروف القائمة، بصورة تتناسب ونمو هذا الربح؛ بتعبير آخر أن حركة رأسمال الإقراض تختلف عن حركة رأس المال الصناعي. وإن ما تبتغي مجلة إيكونوميست إثباته هو العكس تماماً: إن حركة رأسمال الإقراض متطابقة مع حركة رأس المال الصناعي.

أما بخصوص القول رقم (2)، فلو خففنا المقدمة اللامعقولة عن وجود خزين يؤمن

استهلاكاً لسنتين قادمتين لكي تكتسب معنى معقولاً، فإنه يفترض وجود فيض في سوق السلع. ويؤدي هذا إلى خفض الأسعار. ويتعين الآن دفع مقدار أقل مما في السابق لقاء بالة القطن. ولكن لا يترتب على ذلك بأي حال، أن النقد اللازم لشراء بالة القطن، يمكن أن يؤخذ بسعر أرخص. فسعر الفائدة يتوقف على حالة سوق النقد. فإن أمكن الحصول على النقد بأرخص من ذي قبل، فما ذلك إلّا لأن وضع الائتمان التجاري [601] يتصف بأن اللجوء إلى الائتمان المصرفي أقل من المعتاد. إن السلع التي تُغرق السوق هي إما وسائل عيش أو وسائل إنتاج. وإن السعر المتدني لهذه وتلك يرفع ربح الرأسمالي الصناعي. فبأي سبب إذن تنخفض الفائدة إن لم يكن ذلك بفعل التضاد، لا التماثل على الاطلاق، بين وفرة رأس المال الصناعي والطلب على السلف النقدية؟ إن الظروف تتكوّن على نحو يتيح للتاجر والصناعي اعطاء الائتمانات لبعضهما بسهولة أكبر؛ وبسبب تسهيل الائتمان التجاري هذا يقلّ احتياج الصناعي، شأنه شأن التاجر، إلى الائتمان المصرفي؛ ولذا يمكن لسعر الفائدة أن يتدنى. ولا شأن لسعر الفائدة المنخفض هذا بتدفق المعدن الثمين، رغم أن الاثنين قد يحصلان في آنٍ واحدٍ، وأن الأسباب نفسها التي تخفض أسعار الواردات يمكن لها أيضاً أن تولّد فيضاً في المعدن الثمين المستورد. ولو كان سوق الواردات مشبعاً بالفعل، فإن ذلك يبرهن أن هناك انخفاضاً في الطلب على السلع المستوردة يتعذر تفسيره، في ظل تدني الأسعار، ما لم يكن ذلك راجعاً إلى تقلص الإنتاج الصناعي الوطني؛ ولكن يتعذر تفسير ذلك بدوره في ظل الاستيراد المفرط بأسعار متدنية. وترد كثرة من الأقوال اللامعقولة إبتغاء البرهنة على أن هبوطاً في الأسعار = هبوطاً في الفائدة. فالاثنان يمكن أن يوجدا متجاورين في آنٍ واحدٍ معاً. ولكنهما عندئذٍ يؤلفان تعبيراً عن تضاد في الاتجاهين اللذين تجري فيهما حركة رأس المال الصناعي وحركة رأس المال النقدي القابل للإقراض لا تعبيراً عن تماثل هاتين الحركتين.

أما لماذا ينبغي للفائدة عن النقد أن تنخفض، كما يزعم القول (3)، رغم حصول فيض في السلع، فأمر يتعذر فهمه حتى بعد هذه الشروحات. فلو كانت السلع رخيصة، فإنني سأحتاج، مثلاً، إلى 1000 جنيه، بدلاً من 2000 جنيه في السابق، لشراء كمية معينة منها. ولكن يُحتمل مع ذلك أنْ أُنفق الآن 2000 جنيه، وأشتري بذلك ضعف السلع التي كنت سأشتريها من قبل، فأُوسع أعمالي بتسليف المقدار نفسه من رأس المال، الذي ربما كنت قد اقترضته. فأنا أشتري الآن، كما من قبل، بـ 2000 جنيه. وطلبي في سوق النقد يظل، إذن، على حاله، رغم أن طلبي في سوق السلع يتصاعد مع

هبوط أسعار السلع. أما إذا هبط هذا الطلب، أي إذا لم يتوسع الإنتاج مع هبوط أسعار السلع، وهذا أمر يتناقض مع سائر قوانين مجلة إيكونوميست، فإن الطلب على رأسمال الإقراض يتناقص رغم أن الربح سيزداد؛ ولكن هذا الربح المتنامي سوف يخلق طلباً على رأسمال الإقراض. يُضاف إلى ذلك أن تدني مستوى أسعار السلع يمكن أن ينشأ عن ثلاثة أسباب. أولاً عن شحّة الطلب. عندئذ يكون سعر الفائدة متدنياً لأن الإنتاج ضعيف لا لأن السلع رخيصة، نظراً لأن هذا الرخص ليس سوى التعبير عن ذاك الضعف. أو قد [602] ينشأ لأن العرض يتجاوز الطلب. وقد يكون الحال على هذه الصورة في أعقاب إغراق الأسواق، إلخ، الذي يقود إلى الأزمة، وقد يتوافق خلال الأزمة نفسها مع سعر فائدة مرتفع، أو قد يكون ذلك نتيجة هبوط قيمة السلع بحيث يمكن إشباع الطلب نفسه بأسعار أدنى. لماذا ينبغي أن يهبط سعر الفائدة في الحالة الأخيرة؟ ألأن الربح ينمو؟ إذا كان ذلك يرجع إلى أنه يلزم الآن رأسمال نقدي أقل للحصول على رأس المال الإنتاجي أو رأس المال السلعي الواحد نفسه، فإن ذلك لا يبرهن على شيء سوى على أن الربح والفائدة يقفان في علاقة عكسية إزاء بعضهما. ومهما يكن من أمر فإن المبدأ العام الذي أعلنته مجلة إيكونوميست خاطىء تماماً. فالأسعار النقدية المتدنية للسلع وسعر الفائدة المتدني ليسا بالضرورة متوافقين. وبخلافه، لوجب أن يكون سعر الفائدة أدنى ما يكون في أكثر البلدان فقراً، حيث الأسعار النقدية للمنتوجات هي الأدنى، وأن يكون سعر الفائدة هو الأعلى في البلدان الأكثر غنى، حيث الأسعار النقدية للمنتوجات الزراعية هي الأعلى. وبوجه عام تعترف مجلة إيكونوميست *Economist* بما يلي: إذا انخفضت قيمة النقد، فإن ذلك لا يُمارس أيما تأثير على مستوى الفائدة. إذ إن المائة جنيه لا تدرّ، الآن كما من قبل، غير 105 جنيهات؛ وإذا كانت هذه المائة الآن ذات قيمة أقل، فكذلك حال الفائدة البالغة 5 جنيهات. ولا تتغيّر هذه العلاقة بتزايد أو هبوط قيمة المقدار الأصلي. إن كمية معينة من السلع، منظوراً إليها من زاوية القيمة، تساوي مقداراً معيناً من النقد. فإن زادت قيمتها، غدت مساوية لمقدار أكبر من النقد، وبالعكس حين تهبط القيمة. وإذا كانت القيمة = 2000، فإن 5% = 100، أما إذا باتت القيمة = 1000، فإن 5% = 50. ولا يغيّر ذلك سعر القيمة بتاتاً. إن الشيء الصحيح الوحيد هو أن الأمر يتطلب سلفاً نقدية أكبر عندما تلزم 2000 جنيه بدلاً من 1000 جنيه لبيع الكمية نفسها من السلع. ولكن ذلك يبيّن في هذه الحالة أن الربح والفائدة يتناسبان تناسباً عكسياً. فالربح ينمو برخص عناصر رأس المال الثابت والمتغير، أما الفائدة فتهبط. غير أن العكس يمكن أن يحصل، بل أنه كثيراً ما يحصل. إن القطن، على سبيل المثال، قد

يكون رخيصاً من جـراء عدم وجود طلب على الغزول والأقمشة؛ وقد يكون القطن غالياً نسبياً لأن الربح الكبير في صناعة القطن يخلق طلباً كبيراً عليه. من جهة ثانية، يمكن لأرباح الصناعيين أن تكون عالية لأن أسعار القطن متدنية بالتحديد. ويبيّن جدول هوبارد أن حركة سعر الفائدة وحركة أسعار السلع تجريان بصورة مستقلة تماماً عن بعضهما البعض، في حين أن حركة سعر الفائدة تتواءم بالضبط مع حركة الخزين المعدني وأسعار الصرف.

«وهكذا، إذا كانت السلع وفيرة، باتت الفائدة عن النقد متدنية»،

هذا ما تقوله مجلة إيكونوميست. إن العكس هو ما يحصل بالضبط خلال الأزمات؛ فالسلع زائدة عن اللزوم، وغير قابلة للتحويل إلى نقد، لذا فإن سعر الفائدة مرتفع؛ وفي طور آخر من الدورة يسود طلب مشتد على السلع، فتتيسر عودة تدفق رأس المال، لكن [603] أسعار السلع ترتفع في الوقت نفسه، وسعر الفائدة يتدنى بسبب سهولة عودة تدفق النقد. «وإذا كانت» (السلع) «شحيحة باتت الفائدة عالية». هنا أيضاً يحصل العكس في أوقات الركود التي تعقب الأزمة. فالسلع شحيحة، من الناحية المطلقة، لا من ناحية صلتها بالطلب، وسعر الفائدة متدنٍ.

أما بخصوص القول رقم (4)، فمن الواضح وضوحاً كافياً أن مالك السلع يستطيع أن يتخلص منها عندما يكون السوق مغرقاً بأسعار أرخص ـ إذا كان بوسعه أن يبيعها عموماً ـ مما لو كان هناك أمل بنفاد خزين السلع الموجود. ولكن ليس من الواضح لماذا ينبغي لسعر الفائدة أن يهبط عند ذاك.

إذا كان السوق مُغرقاً بالسلع المستوردة، فإن بوسع سعر الفائدة أن يرتفع من جراء تزايد الطلب على رأسمال الإقراض من جانب المالكين الذين لا يريدون طرح سلعهم في السوق مهما كلّف الأمر. ويمكن لسعر الفائدة أن يهبط، لأن سهولة الائتمان التجاري تُبقي الطلب على الائتمان المصرفي في مستوى متدنٍ نسبياً.

* * *

تنوه مجلة إيكونوميست بالتأثير السريع الذي تعرّضت له أسعار [الصرف] عام 1847 في أعقاب رفع سعر الفائدة وغير ذلك من الضغوط على سوق النقد. ولكن ينبغي ألّا ننسى أن تسرّب الذهب ظل مستمراً حتى نهاية نيسان/إبريل رغم تغيّر أسعار الصرف؛ ولم يطرأ تحوّل على ذلك إلّا في مطلع أيار/مايو.

في الأول من كانون الثاني/يناير 1847، بلغ الكنز المعدني للبنك 15,066,691 جنيهاً؛ وسعر الحسم $3\frac{1}{2}$%؛ وأسعار صرف ثلاثة أشهر على باريس 25.75%، وعلى هامبورغ 13.10%، وعلى أمستردام $12.3\frac{1}{4}$%. وفي الخامس من آذار/مارس هبط الخزين المعدني إلى 11,595,535 جنيهاً، وارتفع سعر الحسم إلى 4%، وهبط سعر الصرف على باريس إلى $25.67\frac{1}{2}$%، وهامبورغ $13.9\frac{1}{4}$%، وأمستردام $12.2\frac{1}{2}$%. واستمر تسرّب الذهب. أنظر الجدول الوارد أدناه [من المقالة نفسها في مجلة إيكونوميست].

عام 1847	احتياطي المعادن الثمينة في بنك إنكلترا بالجنيهات	حالة سوق النقد	أعلى أسعار صرف لثلاثة أشهر		
			باريس	هامبورغ	أمستردام
20 آذار/مارس	11,236,630	سعر الحسم 4%	$25.67\frac{1}{2}$	$13.9\frac{3}{4}$	$12.2\frac{1}{2}$
3 نيسان/أبريل	10,246,410	سعر الحسم 5%	25.80	13.10	$12.3\frac{1}{2}$
10 نيسان/إبريل	9,867,053	النقد نادر جداً	25.90	$13.10\frac{1}{2}$	$12.4\frac{1}{2}$
17 نيسان/إبريل	9,329,841(*)	سعر الحسم $5\frac{1}{2}$%	$26.02\frac{1}{2}$	$13.10\frac{3}{4}$	$12.5\frac{1}{2}$
24 نيسان/إبريل	9,213,890	ضائقة	26.05	13.12(**)	12.6
1 أيار/مايو	9,337,716	ضائقة متزايدة	26.15	$13.12\frac{3}{4}$	$12.6\frac{1}{2}$
8 أيار/مايو	9,588,759	ذروة الضائقة	$26.27\frac{1}{2}$	$13.15\frac{1}{2}$	$12.7\frac{3}{4}$

[604] وفي عام 1847 بلغ التصدير الإجمالي للمعدن الثمين من إنكلترا 8,602,597 جنيهاً.

صُدّر من هذا المبلغ إلى الولايات المتحدة 3,226,411 جنيهاً
صُدّر من هذا المبلغ إلى فرنسا 2,479,892 جنيهاً
صُدّر من هذا المبلغ إلى مدن الهانز 958,781 جنيهاً
صُدّر من هذا المبلغ إلى هولندا 247,743 جنيهاً

وعلى الرغم من تغير أسعار الصرف في نهاية آذار/مارس استمر تسرّب الذهب شهراً كاملاً إلى الولايات المتحدة على الأرجح.

«نرى هنا» (تقول مجلة إيكونوميست، [21 آب/ أغسطس]، 1847،

(*) في الطبعة الأولى، ورد الرقم: 9,329,941. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى ورد الرقم: 13.13. [ن. برلين].

ص 954) «بأي سرعة وحسم أدى الارتفاع في سعر الفائدة وما ولّده من ضائقة نقدية، إلى تصحيح أسعار الصرف غير المؤاتية وتحويل مجرى الذهب بحيث أخذ يتدفق ثانية إلى إنكلترا. لقد نتج هذا الفعل بمعزل عن حالة الميزان التجاري تماماً. فإن سعر الفائدة المرتفع خفض أسعار السندات، الإنكليزية والأجنبية، وحفّز على شراء الكثير منها على حساب الخارج. وقد أدى ذلك إلى تزايد مقدار الكمبيالات المسحوبة من إنكلترا، في حين أن صعوبة الحصول على النقد في ظل سعر الفائدة المرتفع كانت كبيرة إلى حد أن الطلب على هذه الكمبيالات انخفض، بينما ازداد مقدارها. وللسبب ذاته أُلغيت طلبيات على سلع أجنبية، وتم تحقيق رساميل إنكليزية موظّفة في سندات أجنبية، ثم أُرسل النقد إلى إنكلترا لتوظيفه فيها. وهكذا نقرأ، على سبيل المثال، في صحيفة *Rio de Janeiro Price Current* بعددها المؤرخ 10 أيار/مايو: 'إن سعر الصرف' [على إنكلترا] 'قد تعرض للانخفاض الجديد الناشىء، أساساً، بسبب الضغط الذي مارسه على السوق الطلب على حوالات لتحويل عائدات متحققة من بيع سندات حكومية' [برازيلية] 'بكميات كبيرة على الحساب الانكليزي'. «إن رأس المال الإنكليزي، الذي وظّف في مختلف أنواع السندات في الخارج عندما كان سعر الفائدة هنا متدنياً جداً، قد عاد ثانية عندما ارتفع سعر الفائدة».

ميزان إنكلترا التجاري

يتوجب على الهند لوحدها أن تدفع جزية تناهز 5 ملايين جنيه لقاء «الإدارة الحكومية الجيدة»، وفوائد وأرباح أسهم لرأسمال إنكليزي، إلخ، هذا من دون أن نُدرج في الحساب المبالغ التي يرسلها كل سنة إلى إنكلترا، الموظفون بما أدخروه من رواتبهم من جانب، ويرسلها التجار الإنكليز كجزء من أرباحهم من جانب آخر، بغية توظيفها في بلدهم. وترد تحويلات نقدية كبيرة باستمرار من كل مستعمرة بريطانية للأسباب عينها. وإن أغلب المصارف في أستراليا والهند الغربية وكندا، قد تأسست برأسمال بريطاني، وتدفع أرباح الأسهم في إنكلترا. كما تملك إنكلترا كمية كبيرة من السندات الحكومية الأجنبية، الأوروبية والأميركية الشمالية والأميركية الجنوبية، وهي تتلقى الفوائد عن هذه السندات. يُضاف إلى ذلك حصصها في استثمار سكك الحديد والقنوات والمناجم، إلخ، [605]

مع ما يقابل ذلك من أرباح أسهم. وإن سائر المدفوعات عن هذه البنود تتم، كلّياً على وجه التقريب، بمنتوجات تفوق مقدار الصادرات الإنكليزية. ومن جهة أخرى فإن المبالغ الواردة من إنكلترا إلى الخارج، إلى مالكي السندات الإنكليزية والمبالغ التي يُنفقها الإنكليز في الخارج، تؤلف مقداراً ضئيلاً تماماً بالمقارنة مع ما سبق.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالميزان التجاري وأسعار الصرف فإن المسألة

> «هي مسألة وقت، في أية لحظة معينة. وكالعادة... تعطي إنكلترا ائتمانات طويلة الأجل على صادراتها، في حين أنها تدفع وارداتها نقداً. ولهذا الاختلاف في آجال المدفوعات تأثير بالغ على أسعار الصرف في لحظات معينة. ففي الوقت الذي تزيد فيه صادراتنا زيادة كبيرة، كما حصل عام 1850 مثلاً، تزداد توظيفات رأس المال الإنكليزي باستمرار... على هذا النحو يمكن لتحويل المدفوعات لعام 1850 أن يتم لقاء سلع صُدّرت في عام 1849. وبما أن صادرات 1850 تجاوزت صادرات 1849 بـ 6 ملايين، فإن النتيجة العملية لذلك تلخصت في أن النقود المرسلة في هذه السنة إلى الخارج كانت أكثر مما عاد إلينا؛ وبهذه الطريقة ينشأ التأثير على أسعار الصرف ومستوى الفائدة. ولكن ما إن تتعرض أعمالنا لتأثير الأزمة المرهق وتتقلص صادراتنا إلى حد كبير، حتى تأخذ العائدات لقاء صادرات أكبر في السنوات السابقة تفوق بدرجة كبيرة قيمة استيراداتنا؛ وبذا تتحول أسعار الصرف، بالمقابل، لصالحنا، ويتراكم رأس المال في داخل البلاد بسرعة، وينخفض سعر الفائدة» (مجلة إيكونوميست، 11 كانون الثاني/يناير 1851، [ص 30]).

ويمكن لسعر الصرف الخارجي أن يتغير:

1. بتأثير ميزان المدفوعات الراهن، أياً كانت الأسباب التي تحدّد هذا الميزان، سواء كانت تتعلق بالتجارة فحسب، أم بتوظيفات رؤوس الأموال في الخارج، أم بالإنفاق الحكومي على الحروب، وغير ذلك، طالما كانت هذه الأسباب تؤدي إلى مدفوعات نقدية للخارج.

2. بتأثير هبوط قيمة النقد في بلد من البلدان، سواء كان هذا نقداً معدنياً أم ورقياً. فتغيّر السعر في هذه الحالة اسمي محض. فإذا صار الجنيه الاسترليني يمثل نصف ما كان يمثله من نقد، فإنه سيُحتسب بالطبع مساوياً لـ 12.5 فرنك بدلاً من 25 فرنكاً.

3. حين يتعلق الأمر بسعر الصرف بين بلدين يستخدم أولهما الفضة وثانيهما الذهب

بمثابة نقد، فإن سعر الصرف هذا يتوقف على التقلبات في القيمة النسبية لهذين المعدنين، نظراً لأن هذه التقلبات تغيّر، كما هو جلي، التكافؤ بينهما. ويمكن لأسعار الصرف لعام 1850 أن تقدم مثالاً على هذا الأمر الأخير: لقد كانت هذه الأسعار لغير صالح إنكلترا، رغم أن صادراتها نمت نمواً هائلاً؛ ولكن مع ذلك لم يطرأ تسرّب للذهب. وكان ذلك نتيجة ارتفاع مفاجىء لقيمة الفضة بالقياس إلى قيمة الذهب. (أنظر مجلة إيكونوميست، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1850 [ص 1319 ـ 1320]).

إن مكافىء سعر الصرف لجنيه استرليني واحد يبلغ: 25 فرنكاً و20 سنتيماً في باريس؛ 13 ماركاً و$10\frac{1}{2}$ شلن مصرفي في هامبورغ؛ 11 فلورين و97 سنتاً في أمستردام. [606] وبمقدار ما يرتفع سعر الصرف في باريس أكثر من 25.20، فإنه يغدو مؤاتياً أكثر للمدين الإنكليزي إلى فرنسا أو لشاري السلع الفرنسية. إذ يلزم هذا وذاك مقدار من الجنيهات أقل لتحقيق هدفه. ـ أما بالنسبة إلى البلدان النائية، حيث الحصول على المعدن الثمين ليس يسيراً، فإنه إذا كانت الكمبيالات شحيحة وغير كافية لتحويل المدفوعات الواجب تقديمها إلى إنكلترا، فإن النتيجة الطبيعية التي تتولّد عن ذلك هي ارتفاع أسعار تلك المنتوجات التي تُشحن، عادة، إلى إنكلترا، بسبب نشوء طلب كبير على هذه المنتوجات، بغية إرسالها إلى إنكلترا عوضاً عن الكمبيالات؛ وهذا هو الحال مع الهند في الغالب.

ويمكن أن ينشأ سعر صرف غير مؤات، بل حتى تسرّب للذهب في إنكلترا حينما يسودها فائض كبير في النقد، وانخفاض في سعر الفائدة، وارتفاع في أسعار السندات.

لقد تلقّت إنكلترا، في مجرى عام 1848، كميات ضخمة من الفضة من الهند، نظراً لأن الكمبيالات الجيدة كانت نادرة، والكمبيالات غير الجيدة تُقبل على مضض نتيجة أزمة 1847 والهبوط الكبير للائتمان في الأعمال مع الهند. وما كادت كل هذه الفضة تصل حتى وجدت طريقها إلى القارة، حيث أدت الثورة إلى الاكتناز في كل الأصقاع. ثم عاد الشطر الأعظم من هذه الفضة أدراجه إلى الهند في عام 1850، نظراً لأن حالة أسعار الصرف جعلته مربحاً.

* * *

إن النظام النقدي كاثوليكي في جوهره، ونظام الائتمان بروتستانتي في الجوهر. «الاسكتلنديون يبغضون الذهب» (The Scotch hate gold). ففي النقد الورقي، يكتسب الوجود النقدي المتعين للسلع وجوداً اجتماعياً متعيناً ليس إلّا. وبالإيمان وحده يأتي

الخلاص(*). الإيمان بالقيمة النقدية بوصفها الروح الملازمة للسلع، الإيمان بنمط الإنتاج ونظامه القدري، الإيمان بوسطاء الإنتاج الفرديين بوصفهم تجسيداً شخصياً محضاً لرأس المال الذي ينمّي قيمة ذاته بذاته. ولكن نظام الائتمان لم ينعتق من قاعدة النظام النقدي، أكثر من انعتاق البروتستانتية من أسس الكاثوليكية.

(*) يعتمد ماركس هنا تحويراً لعبارة في الكتاب المقدس: «مَنْ آمن واعتمد خلص». إنجيل مرقس، الاصحاح السادس عشر، 16، ص 88. [ن. ع].

[607]

الفصل السادس والثلاثون

ما قبل الرأسمالية

إن رأس المال الحامل للفائدة، أو، كما يمكن أن نسميه في شكله الغابر، رأس المال الربوي، ينتمي، هو وشقيقه التوأم، رأسمال التاجر، إلى أشكال من رأس المال سابقة للطوفان، سابقة بأمد بعيد لنمط الإنتاج الرأسمالي، وماثلة في أكثر التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية تبايناً.

إن وجود رأس المال الربوي لا يقتضي، أكثر من أن يتحوّل في الأقل قسم من المنتوجات إلى سلع، وأن يتطور النقد في مختلف وظائفه، في آنٍ واحدٍ مع التجارة بالسلع.

ويرتبط تطور رأس المال الربوي بتطور رأسمال التاجر، وبخاصة تطور رأسمال المتاجرة بالنقد. ففي روما القديمة، ابتداءً من آخر سنوات وجود الجمهورية فصاعداً، حيث كانت المانيفاكتورة تقف دون المستوى الوسطي للتطور في العالم القديم بكثير، بلغ رأسمال التاجر ورأسمال المتاجرة بالنقد ورأس المال الربوي ـ في نطاق الأشكال القديمة ـ أعلى نقطة للتطور.

ولقد سبق أن رأينا كيف يؤدي النقد بالضرورة إلى الاكتناز. غير أن المكتنز المحترف لا يكتسي أهمية كبيرة إلّا حين يتحوّل إلى مراب.

يقترض التاجر النقود كيما يجني بها ربحاً، كيما يستخدمها بمثابة رأسمال، أي يُنفقها. وهكذا، يقف مُقرِض النقد بمواجهته، في إطار الأشكال القديمة أيضاً، تماماً مثلما يقف في مواجهة الرأسمالي المعاصر. وقد تحسست الجامعات الكاثوليكية الطابع المتميز لهذه العلاقة.

«اعترفت جامعات ألكالا، وسالامانكا، وأنغولشتادت، وفرايبرغ في برايسغاو، ومايننس، وكولون، وترير، الواحدة بعد الأخرى، بمشروعية أخذ فوائد عن القروض التجارية. إن موافقات الجامعات الخمس الأولى هذه قد سجلت في أرشيفات قنصلية مدينة ليون، ونشرت في ملحق: أطروحة في الربا والفائدة، ليون، *Traité de l'usure et des intérêts.* Lyon, Bruyset-Ponthus» أنظر: م. أوجييه، الائتمان العام، إلخ، باريس، 1842، ص206. (M. Augier, *Du Crédit public etc.*, Paris, 1842, p. 206).

[608] وفي سائر الأشكال التي يخدم فيها اقتصاد العبيد (لا الاقتصاد الأبوي، بل اقتصاد الأزمنة الاغريقية والرومانية اللاحقة) كوسيلة لجني الثروة، وحيث يؤلف النقد وسيلة للإستيلاء على عمل الآخرين من خلال شراء العبيد والأرض، وغير ذلك، يغدو هذا النقد قابلاً لاستثماره كرأسمال، ويبدأ بتوليد فائدة، وذلك لأن بالوسع إنفاقه على هذا النحو.

إن الأشكال الخاصة التي ظهر بها رأس المال الربوي في الحقب السابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي تنحصر في شكلين نموذجيين، واستخدم تعبير «شكلين نموذجيين» عن قصد. ذلكِ لأن هذين الشكلين يتكرران على قاعدة الإنتاج الرأسمالي رغم أنهما هنا لا يزيدان عن شكلين ثانويين، يفقدان القدرة على تحديد طابع رأس المال الحامل للفائدة. وهذان الشكلان هما: **أولاً**، الربا بإقراض النقد إلى الأشراف المسرفين، وبخاصة الملّاك العقاريين؛ **ثانياً**، الربا بإقراض النقد إلى صغار المنتجين الذين يملكون شروط عملهم، والذين يندرج الحِرفيون ولا سيما الفلاحون في عدادهم؛ فما دامت العلاقات ما قبل الرأسمالية تسمح عموماً بوجود المنتجين المستقلين، الفرديين الصغار، فإن طبقة الفلاحين تؤلف غالبيتهم الساحقة.

إن هذا وذاك، أي خراب الملّاك العقاريين الأثرياء بسبب الربا، وامتصاص عصارة صغار المنتجين، يفضيان إلى نشوء وتركز رؤوس أموال نقدية ضخمة. ولكن إلى أي مدى يقترن ذلك بنقض نمط الإنتاج القديم، كما هو الحال في أوروبا الحديثة، وإلى أي مدى يفضي إلى استبداله بنمط الإنتاج الرأسمالي، فذلك يتوقف كلّياً على مستوى التطور التاريخي وشروطه المعطاة.

إن رأس المال الربوي، بوصفه شكلاً مميزاً لرأس المال الحامل للفائدة، يُقابل طغيان الإنتاج الصغير، إنتاج الفلاحين وصغار الصنّاع الحِرفيين، الذين يعملون لأنفسهم.

وحيثما تقف شروط العمل ومنتوج العمل بمواجهة العامل بهيئة رأسمال، كما يحدث في ظل الإنتاج الرأسمالي المتطور، لا يحتاج العامل إلى اقتراض النقد باعتباره مُنتجاً. وحين يقترض النقد فإنه يفعل ذلك، كما في صندوق التسليفات، مثلاً، لضرورات شخصية. ولكن حيثما يكون العامل مالكاً، فعلياً أو اسمياً، لشروط عمله ومنتوجه، فإنه يقف بوصفه منتجاً في علاقة معينة إزاء رأسمال مُقرِض النقد، الذي يواجهه بهيئة رأسمال ربوي. ويعبّر نيومان عن هذه الواقعة تعبيراً باهتاً، حين يقول إن المصرفي محترم، وإن المرابي مبغوض ومحتقر، لأن الأول يُقرِض الأثرياء، والثاني الفقراء (ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن 1851، ص 44. F.W. *Newman, Lectures on Political Economy*, London, 1851, p. 44.) إنه يغفل أن الاختلاف بين المصرفي والمرابي هو اختلاف بين نمطين اجتماعيين للإنتاج وما يقابلهما من نظام اجتماعي، وإن هذه القضية لا تنحصر فقط في التضاد بين الفقير والغني. زدْ على ذلك أن الربا الذي **[609]** يعتصر المنتج الصغير يمضي، عادة، يداً بيد مع الربا الذي يعتصر المالك العقاري الغني. وما إن أفضى ربا النبلاء الرومان إلى الدمار الكامل للعوام الرومان، صغار المزارعين، حتى انتهى هذا الشكل من الاستغلال، وحلّ الاقتصاد العبودي الصرف محل اقتصاد المالك الصغير.

ويمكن للمرابي هنا أن يبتلع، في شكل فائدة، كل الفائض (ما سيظهر لاحقاً كربح وريع عقاري) الذي يزيد على أكثر وسائل العيش ضرورة للمنتج (بما يزيد على مقدار ما يؤلف الأجور لاحقاً)، لذا فإن من السخف تماماً مقارنة مستوى هذه الفائدة، التي تنتزع كل فائض القيمة عدا ما يؤول منها إلى الدولة، بمستوى سعر الفائدة الحديث، حيث لا تؤلف الفائدة، الاعتيادية على الأقل، سوى جزء من فائض القيمة هذا. وهنا يجري إغفال أن العامل المأجور هو الذي ينتج الربح والفائدة والريع العقاري، أي كامل فائض القيمة، ويقدمه إلى مستخدمه الرأسمالي. ويُجري كيري هذه المقارنة الجوفاء كيما يبيّن بذلك مدى نفع تطور رأس المال وما يرافقه من هبوط لسعر الفائدة، بالنسبة إلى العامل. وإذا لم يكن المرابي، علاوة على ذلك، قانعاً باعتصار العمل الفائض من ضحيته، وراح يستولي بالتدريج على حق ملكية شروط عمل هذه الضحية ـ الأرض، المنزل، إلخ ـ بحيث ينهمك باستمرار في نزع ملكية هذه الضحية، فيجب عدم نسيان أن النزع الكامل لملكية شروط العمل من المنتج ليست نتيجة يسعى نمط الإنتاج الرأسمالي إلى تحقيقها، بقدر ما هي المقدمة الناجزة التي ينطلق منها. إن العبد الأجير، مثله مثل العبد الحقيقي، موضوع بحكم وضعه بالذات، في ظروف لا تمكّنه، بصفته منتجاً على الأقل، من أن

يصبح عبداً للدائن؛ فقد يغدو كذلك في خاصيته كمستهلك. إن رأس المال الربوي في الشكل الذي يستولي به، في الواقع، على مجمل العمل الفائض للمنتجين المباشرين من دون أن يغيّر نمط الإنتاج، وحيث يؤلف حق ملكية أو حيازة المنتجين لشروط العمل ـ وما يقابلها من إنتاج صغير مبعثر ـ مقدمة جوهرية مسبقة له، أي حيث لا يقوم رأس المال نفسه بإخضاع العمل مباشرة ولا يقف بالتالي في مواجهته كرأسمال صناعي، إن رأس المال الربوي هذا يُفقر هذا النمط من الإنتاج، ويشلّ القوى المنتجة، بدل أن يطورها، ويخلّد في الوقت نفسه تلك الظروف الاجتماعية المزرية التي لا تتطور فيها إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العمل نفسه كما في ظل الإنتاج الرأسمالي.

[610] وعليه، يمارس الربا، من جهة، تأثيراً مقوّضاً وهادماً للثروة القديمة والاقطاعية، وللملكية القديمة والاقطاعية. ويقوّض ويدمر، من جهة أخرى، الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير، وباختصار كل الأشكال التي لا يزال المنتج يظهر فيها بوصفه مالكاً لوسائل إنتاجه. وفي ظل نمط الإنتاج الرأسمالي المتطور، ليس العامل مالكاً لشروط الإنتاج، لا للحقل الذي يحرث، ولا للمواد الأولية التي يعالج، إلخ. ولكن هذا الاغتراب لشروط الإنتاج عن المنتج يتطابق هنا مع إنقلاب حقيقي في نمط الإنتاج نفسه. فالعمال المعزولون يوحَّدون في ورشة عمل كبيرة للقيام بنشاطات منفردة، مترابطة داخلياً؛ وأداة العمل تتحوّل إلى آلة. ولا يعود نمط الإنتاج نفسه يسمح بتبعثر أدوات الإنتاج الملازم للملكية الصغيرة، كما لا يعود يسمح بعزلة العمال أنفسهم. ولا يمكن للربا، في ظل الإنتاج الرأسمالي، أن يفصل شروط الإنتاج عن المنتج، لأن هذا الفصل قائم سلفاً.

إن الربا يمركز الثروة النقدية حيثما تكون وسائل الإنتاج مبعثرة. وهو لا يغير نمط الإنتاج، بل يلصق به كالعلق، وينزل به إلى درك البؤس (miserabel). إنه يمتص دماءه، ويوهنه، ويفرض تجديد الإنتاج في شروط تزداد سوءاً. من هنا البغض الشعبي للمرابين، الذي كان على أشدّه في العالم القديم، حيث كانت ملكية المنتج لشروط إنتاجه تؤلف، في الوقت نفسه، قاعدة العلاقات السياسية وقاعدة استقلالية مواطن دولة المدينة.

وطالما كانت العبودية سائدة أو طالما كان السادة الاقطاعيون وأتباعهم يأتون على المنتوج الفائض، وكان مالك العبيد أو السيد الاقطاعي واقعاً في براثن المرابي، فإن نمط الإنتاج يبقى على حاله، ولكن الشغيل ينوء بأعباء أكبر. فمالك العبيد أو السيد الاقطاعي المثقل بالديون يعتصر المزيد لأنه يتعرض، هو نفسه، للمزيد من الاعتصار. أو أنه يقوم آخر المطاف بإخلاء مكانه للمرابي، الذي يصبح مالك أرض أو مالك عبيد،

مثل الفرسان في روما القديمة. وبدلاً من المستغِل القديم الذي كان يتسم بطابع بطريركي بهذا القدر أو ذاك، لأنه كان في الشطر الأعظم منه وسيلة سلطان سياسي، يأتي حديث نعمة فظّ، شرِه إلى النقد. ولكن نمط الإنتاج نفسه لا يتغير.

ولا يُمارس الربا تأثيراً ثورياً في أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية إلّا في حدود تدميره وتفكيكه لأشكال الملكية التي يرتكز التنظيم السياسي على ثبات قاعدتها وعلى تجديد إنتاجها المستمر في الشكل ذاته. ففي ظل الأشكال الآسيوية يمكن للربا أن يستمر فترة طويلة، من دون أن يفضي إلى شيء أكثر من التدهور الاقتصادي والفساد السياسي. ولا [611] يظهر الربا كوسيلة من وسائل تكوين نمط جديد للإنتاج، من خلال تدمير السادة الاقطاعيين والمنتجين الصغار من جهة، ومن خلال مركزة شروط العمل وتحويلها إلى رأسمال، من جهة أخرى، إلّا حيثما وعندما تكون باقي شروط نمط الإنتاج الرأسمالي ماثلة.

لم يكن هناك سعر فائدة عام في أيّما بلد خلال القرون الوسطى. فقد حرّمت الكنيسة كل الصفقات التي تنطوي على فائدة ربوية. ولم تكن القوانين والمحاكم تضمن إعادة الديون إلّا قليلاً. وعليه كانت الفائدة بالغة الارتفاع في حالات منفردة. وكان ضُعف التداول النقدي وضرورة إجراء أغلب المدفوعات نقداً، يرغمان الناس على اقتراض النقد، وكانت هذه الحاجة أكبر كلما كان تطور أعمال الصرف أضعف. وكانت هناك اختلافات كبيرة في مقدار الفائدة وفي مفهوم الربا، سواء بسواء. ففي عهد شارلمان كان كل من يتقاضى فائدة 100% يُعدّ مرابياً. وفي لينداو على بحيرة بودن طلب المواطنون المحليون فائدة $216\frac{2}{3}$% عام 1344. وفي زيوريخ حدّد مجلس البلدية السعر القانوني للفائدة عند $43\frac{1}{3}$%. وفي إيطاليا كان ينبغي دفع 40% في بعض الأحيان، رغم أن السعر المعتاد من القرن الثاني عشر حتى القرن الرابع عشر لم يتجاوز 20%. وأقرّت فيرونا فائدة قانونية بنسبة $12\frac{1}{2}$%. وحدّد الأمبراطور فريدريك الثاني الفائدة عند 10%، ولكن بالنسبة لليهود وحدهم؛ فلم يتلطف بالحديث عن المسيحيين. وباتت نسبة 10%، في ألمانيا الرينانية هي السعر المعتاد للفائدة خلال القرن الثالث عشر» (هولمان، تاريخ مدن القرون الوسطى، الجزء الثاني، [بون، 1827]، ص 55 ـ 57. Hüllman, *Geschichte des Städtewesen* des *Mittelaters,* Zweiter Theil, [Bonn, 1827], S. 55-57).

إن رأس المال الربوي يملك نمط رأس المال في الاستغلال لا نمطه في الإنتاج. وتتكرر هذه العلاقة أيضاً في ظروف الاقتصاد البورجوازي في الفروع المتخلفة من

الصناعة، أو في تلك الفروع التي تقاوم الانتقال إلى نمط الإنتاج الحديث. وإذا أردنا، على سبيل المثال، مقارنة سعر الفائدة الإنكليزي بسعر الفائدة الهندي، فينبغي ألّا نأخذ سعر الفائدة لبنك إنكلترا، بل الفائدة التي يتقاضاها مؤجرو الآلات الصغيرة من صغار المنتجين في الصناعة المنزلية، مثلاً.

ويتسم الربا، خلافاً للثروة الاستهلاكية، بأهمية تاريخية تكمن في أنه يمثّل هو ذاته عملية نشوء رأس المال. إن رأس المال الربوي وثروة التاجر يتوسطان تكوين ثروة نقدية مستقلة عن الملكية العقارية. وكلما كان طابع المنتوج بوصفه سلعة أضعف تطوراً، وكانت سيطرة القيمة التبادلية على الإنتاج محدودة في اتساعها وعمقها، زاد بروز النقد بوصفه ثروة بالمعنى الحقيقي للكلمة، بوصفه ثروة بما هي عليه، بوصفه الثروة العامة في مواجهة نمط التعبير المحدود عنها في قيم استعمالية. وهذا هو أساس الاكتناز. ولو صرفنا النظر عن النقد بوصفه نقداً عالمياً وكنزاً، فإنه يبرز في شكل وسيلة دفع، أي بالتحديد كشكل مطلق للسلعة. وإن وظيفته كوسيلة دفع، تحديداً، هي الوظيفة التي تطور [612] الفائدة، وبالتالي رأس المال النقدي. إن ما تبتغيه الثروة المتطلعة إلى الاسراف والفساد، هو النقد كنقد، النقد كوسيلة يمكن بها شراء كل شيء. (كذلك دفع الديون). ويحتاج المنتج الصغير إلى النقد، قبل كل شيء، من أجل الدفع. (إن تحويل فروض الخدمات والاتاوات العينية التي يجنيها مالك الأرض والدولة إلى ريع نقدي وضرائب نقدية يلعب هنا دوراً كبيراً). وتبرز في الحالتين حاجة إلى النقد كنقد. من جهة أخرى فإن الاكتناز لا يغدو حقيقة واقعة ولا تتحقق أحلامه إلّا في الربا. فما يُطلب من مالك الكنز ليس رأس المال بل النقد كنقد؛ ولكنه يحوّل هذا الكنز النقدي، لذاته، إلى رأسمال عن طريق الفائدة ـ إلى وسيلة يستحوذ بواسطتها على العمل الفائض كلاً أو جزءاً، وكذلك على جزء معين من شروط الإنتاج نفسها، حتى وإنْ بقيتْ هذه تواجهه، إسمياً، بوصفها ملكية آخرين. ويبدو أن الربا يعيش في مسامات الإنتاج، مثلما تعيش آلهة أبيقور في الفضاء ما بين العوالم. إن الحصول على النقد يغدو أصعب كلما كان الشكل السلعي أقل شيوعاً بوصفه الشكل العام للمنتوج. وعليه، لا يعرف المرابي أي حدّ خلاف قدرة عمل أو قدرة مقاومة أولئك المحتاجين إلى النقد. إن الحاجة إلى النقد في الإنتاج الفلاحي الصغير وإنتاج المالك الصغير تنحصر أساساً في صفته كوسيلة شراء، خصوصاً حين يفقد الشغيل شروط الإنتاج الضرورية (حيث ما يزال هو مالكها، كقاعدة، في ظل أنماط الإنتاج هذه) إما بسبب حوادث عرضية أو اضطرابات خارقة للعادة أو، على الأقل، لأنه لا يمكن التعويض عنها في المجرى الاعتيادي لتجديد الإنتاج. وتؤلف وسائل العيش

والمواد الأولية الجزء الأساسي من شروط الإنتاج هذه. وإن من شأن غلائها أن يجعل التعويض عنها مستحيلاً بعائدات بيع المنتوج، مثلما أن مجرد سوء موسم الحصاد كفيل بأن يعيق الفلاح عن تعويض بذوره عينياً (in natura). وإن الحروب ذاتها التي أتاحت للنبلاء الرومان إفقار العوام بإرغام هؤلاء على أداء الفروض العسكرية التي منعتهم من تجديد إنتاج شروط عملهم، فحوّلتهم بالتالي إلى فقراء معوزين (إن الافقار، أي نفاد أو ضياع شروط تجديد الإنتاج، هو الشكل السائد هنا) ـ هي نفس الحروب التي ملأت مخازن وخزائن النبلاء بما غنموه من نحاس هو نقود ذاك الزمان. وبدل أن يُعطي النبلاء إلى العوام، مباشرة، السلع الضرورية، كالحبوب والجياد والمواشي، أقرضوهم هذا النحاس الذي لا نفع فيه بالنسبة إليهم، واستثمروا هذا الوضع لاعتصار فائدة ربوية ضخمة، محوّلين العوام بذلك إلى مدينين، أي إلى عبيد. وفي عهد شارلمان أدت الحروب إلى خراب الفلاحين الفرنسيين، بالمثل، ولم يبق أمامهم من خيار غير التحوّل من مدينين إلى أقنان. وفي الأمبراطورية الرومانية أدت المجاعات مراراً، كما هو معروف، إلى أن يبيع الأحرار أطفالهم وأنفسهم كعبيد إلى الأغنياء. هذا ما يتعلق بنقاط [613] الانعطاف العامة. أما عند النظر إلى حالات منفردة، فإن احتفاظ المنتجين الصغار بشروط الإنتاج أو فقدانهم لها يتوقفان على ألف حادث وحادث؛ وكل حادث أو خسارة يعني افقاراً، ويتحوّل إلى ثغرة يزحف منها المرابي الطفيلي. إن الفلاح الصغير يعجز عن القيام بإعادة تجديد الإنتاج في استثمارته على النطاق السابق نفسه بمجرد أن تنفُق بقرته. وهنا يسقط فريسة المرابي، وما إن يقع في براثنه، حتى يتعذر عليه الفكاك.

ولكن وظيفة النقد كوسيلة دفع هي المجال الحقيقي والواسع والمميز للربا. إن أي فروض نقدية ـ من إيجارات وأتاوات وضرائب، وغير ذلك، ذات أجل محدد، تقترن بضرورة الدفع النقدي. لذلك ينضم الربا إلى وظيفة الملتزمين بجمع الضرائب: «الملتزمون العامون، المحصلون العامون». (fermiers généraux) و(receveurs généraux) على نطاق واسع منذ أيام روما القديمة حتى وقتنا هذا. وبعد تطور التجارة وتعميم الإنتاج السلعي الشامل، يتطور الانفصال بين الشراء والدفع من حيث الزمن. ويتوجب دفع النقد في أجل محدّد. وتبيّن الأزمات النقدية المعاصرة أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نشوء ظروف يندمج فيها الرأسمالي النقدي والمرابي، حتى في يومنا هذا، في شخص واحد. ولكن الربا ذاته يصبح إحدى الوسائل الرئيسية في زيادة تطور الحاجة إلى النقد كوسيلة دفع؛ فالربا، إذ يوقع المنتج في حبائل الديون، أعمق فأعمق، إنما يحرمه من وسائله الاعتيادية للدفع بحيث أن عبء الفوائد وحده يجعل تجديد الإنتاج المنتظم

مُحالاً عليه. وهنا ينبعث الربا من النقد كوسيلة دفع، ويوسع وظيفة النقد هذه، التي هي ميدان فعله القديم.

ويبرز تطور نظام الائتمان كردّ فعل مناهض للربا. ولكن لا ينبغي فهم ذلك بالمعنى الذي قصده كتّاب العصور القديمة، وآباء الكنيسة، ولوثر، أو الاشتراكيون الأوائل. فذلك لا يعني أكثر ولا أقل من إخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى شروط وحاجات نمط الإنتاج الرأسمالي.

وعلى العموم يتكيّف رأس المال الحامل للفائدة مع شروط الإنتاج الرأسمالي في ظل نظام الائتمان الحديث. وهنا، لا يواصل الربا، كما هو، الوجود فحسب، بل يتحرر لدى شعوب الإنتاج الرأسمالي المتطور من أسر القيود التي فرضتها عليه التشريعات السابقة دائماً. ويحتفظ رأس المال الحامل للفائدة بشكل رأس المال الربوي عندما يدور الحديث عن الشخوص والطبقات أو العلاقات التي تستبعد إمكانية الاقتراض، بالمعنى [614] الملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي؛ أي حيث يقترض المرء لحاجات فردية من بيت الرهونات مثلاً؛ أو حيث يقترض ممثلو الثروة الاستهلاكية كي يسرفوا ويبذروا، أو حيث يكون المُنتج مُنتجاً غير رأسمالي، مثل الفلاح الصغير أو الحِرفي، إلخ، أي مُنتجاً مباشراً لا يزال يملك شروط إنتاجه الخاصة؛ وأخيراً حيث يكون هناك مُنتج رأسمالي يعمل على نطاق يبلغ من الصغر مبلغاً يجعله أقرب إلى المُنتجين المشار إليهم آنفاً من الذين يعملون بأنفسهم.

إن ما يميز رأس المال الحامل للفائدة، بمقدار ما يؤلف عنصراً جوهرياً من عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي، عن رأس المال الربوي، لا يكمن بأي حال في طبيعة أو طابع رأس المال نفسه. فهذا التميز لا ينجم إلّا عن الشروط المتغيّرة التي يؤدي وظيفته في ظلها، وبالتالي عن الصورة الجديدة التي يواجه بها المُقترِض مُقرِضَ النقد. وحتى عندما يأخذ امرؤ ما، عديم الثروة، ائتماناً بصفته صناعياً أو تاجراً، فإن ذلك يجري من باب الثقة في أنه سيؤدي وظيفة رأسمالي، أي يستولي برأس المال المُقترَض على عمل غير مدفوع الأجر. إن الائتمان يُقدَّم له بصفته رأسمالياً بالقوة. وإن الواقعة التي تثير إعجاب الاقتصاديين التبريريين كثيراً، واقعة أن رجلاً لا يملك ثروة ولكن يتمتع بطاقة وهمّة وكفاءة ودراية بالأعمال، يستطيع أن يتحوّل بهذا الأسلوب إلى رأسمالي ـ فإن تقدير مواهب كل فرد في مجال الأعمال يتم بهذا القدر أو ذاك من الدقة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي ـ إن هذه الواقعة، رغم أنها تساعد في ظهور فرسان الحظ الجدد غير المرغوب فيهم بالنسبة إلى الرأسماليين القدامى، إنما ترسّخ سطوة رأس المال نفسه،

وتوسع قاعدته، وتتيح له تجنيد قوى جديدة أبداً من فئات المجتمع الدنيا. وهذا يشبه بالتمام وضع الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى، فقد كانت تختار مراتبها من بين أفضل العقول وسط الشعب، من دون اعتبار للمنزلة والمولد والثروة، وكانت تلك واحدة من الوسائل الرئيسية لتعزيز السطوة الكهنوتية وطاعة سواد المؤمنين. وكلما كانت طبقة سائدة أكثر قدرة على استيعاب خيرة رجال الطبقات المسودة كانت هيمنتها أكثر رسوخاً وخطراً.

إن مبدعي نظام الائتمان الحديث لم ينطلقوا من لعنات التحريم ضد رأس المال الحامل للفائدة عموماً بل، على العكس، اتخذوا من الاعتراف الصريح به نقطة انطلاق.

ولا نتحدث هنا عن ردود الفعل ضد الربا، الساعية لحماية الفقراء من جوره، مثل بيوت الإقراض Monts-de-piété (عام 1350 في سارلين في فرانش ـ كونتيه، ثم فيما بعد في بيروجيا وسافونا في إيطاليا عام 1400 وعام 1479)[*]. وليست هذه المؤسسات جديرة بالذكر إلّا لأنها تكشف عن مفارقات التاريخ المتمثلة في أن الرغبات الورعة تتحول، أثناء تحققها، إلى نقيضها بالذات. فالطبقة العاملة الإنكليزية تدفع، حسب أحد [615] التقديرات المعتدلة، 100% إلى بيوت الرهونات، هذا الخلف الحديث لبيوت الإقراض القديمة[21]. كما أننا لا نتحدث عن خيالات الائتمان عند أضراب الدكتور هيو تشامبرلين أو جون بريسكو اللذين سعيا خلال العقد الأخير من القرن السابع عشر إلى فكّ أسار

(*) بيوت الإقراض (Monts-de-piété) أنشئت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر والقرن السادس عشر في إيطاليا وفرنسا بدافع الإحسان لمقارعة الربا، وتوخى منشئوها تقديم قروض صغيرة للمعوزين لقاء رهن أملاكهم، لكنها تحوّلت في الممارسة إلى بيوت ربا. [ن. برلين].

(21) «إن ضخامة الفوائد التي تجنيها بيوت الرهونات تأتي من كثرة أعمال الرهن وفك الرهن خلال الشهر نفسه، أو كثرة رهن شيء لفك رهن شيء آخر والحصول على فارق نقدي صغير من خلال ذلك. وتوجد 240 من بيوت الرهونات مجازة في لندن ويوجد ما يقارب 1450 في الأرياف... إن رأس المال الموظف في هذه الأعمال يقارب المليون، وهو يقوم، على الأقل، بثلاثة دورانات في السنة، ويدر كل مرة $33\frac{1}{2}$% في المتوسط، بحيث أن الطبقات الدنيا في إنكلترا تدفع مليوناً واحداً سنوياً لقاء استلامها المؤقت لهذا المليون؛ هذا بمعزل عما تخسره من حاجات مرهونة بسبب فوات أوان استردادها» (ج. د. تاكيت، تاريخ وضع السكان العاملين في الماضي والحاضر، المجلد الأول، لندن، 1846، ص 114. *J. D. Tuckett, A History of the Past and Present State of the Labouring Population,* Vol. I, London, 1846, p. 114).

الارستقراطية الإنكليزية من الربا بإنشاء مصرف زراعي يقدم نقداً ورقياً بكفالة الملكية العقارية(22).

وإن الاتحادات الائتمانية، التي تأسست خلال القرن الثاني عشر والقرن الرابع عشر في البندقية وجنوا، نشأت عن حاجة التجارة البحرية وتجارة الجملة المرتكزة عليها، إلى الانعتاق من هيمنة مرابي الطراز القديم وهيمنة محتكري تجارة النقود. وإذا كانت المصارف الحقيقية المؤسسة في جمهورية ـ المدينة تمثّل في الوقت نفسه مؤسسات ائتمان عام تأخذ الدولة منها التسليفات اعتماداً على إيرادات الضرائب المقبلة، فينبغي ألّا ننسى أن التجار الذين انشأوا هذه الاتحادات، كانوا هم أنفسهم أبرز وجوه تلك الدول، وكانت مصلحتهم تقتضي تحرير حكومتهم وتحرير أنفسهم بالمثل من هيمنة المرابين(23)، وبسط سيطرتهم على الدولة بصورة أشد وأرسخ. لذا، حين جرى الشروع بتأسيس بنك [616] إنكلترا زعق المحافظون (التوري) معارضين:

(22) وهما يذكران حتى في عناوين مؤلفاتهما(*) أن هدفهما الأساسي هو «الصالح العام للملاك العقاريين، والزيادة الكبيرة لقيمة الأرض، وتخليص النبلاء والأعيان الصغار (gentry)، إلخ.، من الضرائب، وزيادة مداخيلهم السنوية»، إلخ. أما من سيخسر بذلك فهم، كما يقولان، المرابون ألد أعداء الأمة، الذين آذوا النبلاء والملاكين الصغار اليومان (yeomanry)(**) أكثر مما كان بوسع جيش غزو من فرنسا أن يفعله، لو قُدّر له ذلك.

(*) أنظر: (John Briscoe, *A discourse on the late funds, etc.*, 3rd edit., London, 1696).

وكذلك: (Hugh Chamberlayne, *A proposal for a bank, etc.*, London, 1695). [ن.ع]

(**) حول اليومان أنظر: رأس المال، المجلد الأول، ص750-752، [الطبعة العربية، ص 890-893].

(23) «إن تشارلز الثاني الإنكليزي، مثلاً، قد اضطر أن يدفع إلى «الصاغة» الأثرياء (أسلاف المصرفيين) «فوائد ربوية وفروق قيمة ضخمة تتراوح بين 20 ـ 30%. وإن هذه الأعمال المربحة حفزت (الصاغة) على إعطاء الملك المزيد فالمزيد من القروض، وإقراض مجمل المداخيل المنتظرة من الضرائب ورهن كل منحة يوافق عليها البرلمان بمجرد صدورها، والتنافس فيما بينهم على شراء ورهن الكمبيالات (bills) وأذونات الدفع (orders) ووثائق الضرائب (tallies) بحيث كانت سائر مداخيل الدولة تمر، في الواقع الفعلي، من بين أيديهم». (جون فرانسيس؛ تاريخ بنك إنكلترا، الطبعة الثالثة، المجلد الأول، لندن، [1848]، ص 31. *John Francis, Hisotry of the Bank of England*, 3rd edition, vol. I, London, [1848] p. 31). «وكانت فكرة انشاء البنك قد طرحت قبل ذلك عدة مرات. وبات ذلك ضرورياً آخر المطاف» (المرجع نفسه، ص 38). «لقد كان البنك ضرورياً بالنسبة إلى الحكومة نفسها التي اعتصرها المرابون، كيما تحصل على النقود بفائدة معقولة، ومكفولة بمنح برلمانية» (المرجع نفسه، ص 59 ـ 60).

«إن المصارف مؤسسات جمهورية. لقد وجدت المصارف المزدهرة في البندقية وجنوا وأمستردام وهامبورغ. فمن عساه سمع بوجود مصرف في فرنسا أو إسبانيا».

وقلما كان بنك أمستردام المؤسس عام 1609، شأنه شأن بنك هامبورغ (1619)، يرمز إلى عهد خاص في تطور نظام الائتمان الحديث. فقد كان مصرف إيداع لا غير. وكانت الشيكات التي يصدرها المصرف لا تزيد، في الواقع، عن وصل استلام عما يودع من معادن ثمينة، مسكوكة أو غير مسكوكة، ولم تكن تجري في التداول إلّا بعد أن يجيّرها المستلم. ولكن تطور الائتمان التجاري والمتاجرة بالنقد تحقق في هولندا يداً بيد مع تطور التجارة والمانيفاكتورة، وخضع رأس المال الحامل للفائدة، في مجرى هذا التطور، إلى رأس المال الصناعي والتجاري. وقد تجلّى ذلك أصلاً في سعر الفائدة المتدني. ولكن هولندا القرن السابع عشر كانت تُعدّ البلد الأكثر تقدماً من الوجهة الاقتصادية، شأن إنكلترا راهناً. وهناك تلاشى احتكار الربا قديم الطراز، المرتكز على الفقر، من تلقاء ذاته.

وخلال القرن الثامن عشر بأسره، دوّت الأصوات عالياً تطالب، معتمدة على مثال هولندا ـ وقد سار التشريع بهذا الاتجاه نفسه ـ بالتخفيض القسري لسعر الفائدة بهدف إخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى رأس المال التجاري والصناعي، لا العكس. وكان المبادر الرئيسي في ذلك هو السير جوزايا تشايلد، الأب الشرعي لنظام المصارف الخاصة الاعتيادية في إنكلترا. وقد ألقى خطباً مناهضة لاحتكار المرابين، تماثل المديح الذاتي الذي أغدقته شركة موزيس وأولاده لخياطة الألبسة الجاهزة على نفسها بوصفها مناضلة ضد احتكار «الخياطين الخاصين». وإن جوزايا تشايلد هذا نفسه هو في الوقت ذاته الأب الشرعي لسماسرة البورصة الإنكليز. وبنفس هذه الطريقة يدافع هذا الحاكم المستبد لشركة الهند الشرقية، باسم حرية التجارة، عن الاحتكار الذي تمارسه هذه الشركة. ويقول معارضاً توماس مانلي. أنظر كتاب: سوء فهم الفائدة النقدية *(Interest of Money mistaken)*(*).

[617] «إنه يوجه نيران مدفعيته الكبرى، بوصفه مدافعاً عن مصالح عصابة المرابين الجبانة ضد النقطة التي اعترفت أنا نفسي بأنها أضعف النقاط تماماً. . . فهو ينكر إنكاراً جازماً مستوى الفائدة المتدني كسبب للثروة،

(*) هذه زِلّة قلم لأن توماس مانلي ليس مؤلف هذا الكتاب الغُفل: سوء فهم الفائدة النقدية *Interest of money mistaken*، الصادر في لندن عام 1668. [ن. برلين].

ويؤكد أنه ليس سوى نتيجة لها» (أطروحة في التجارة، إلخ، 1669، ترجمة امستردام وبرلين، 1754، ص 120. *Traité sur la Commerce, etc.*, 1669. Traduits de l'anglais, Amsterdam et Berlin, 1754, [p. 120].) «إذا كانت التجارة التي تثري بلداً ما، وإذا كان خفض الفائدة يوسع التجارة، فإن خفض الفائدة أو تحديد الربا هو، بلا ريب، سبب مثمر رئيسي لثروة أمة من الأمم. وليس ثمة أي سخف في الزعم القائل إن الشيء نفسه قد يكون في آنٍ واحدٍ سبباً في ظروف معينة، ونتيجة في ظروف أخرى» (المرجع نفسه، ص 155). «إن البيضة هي علّة الدجاجة، والدجاجة علّة البيضة. إن خفض الفائدة يمكن أن يسبب زيادة الثروة، وزيادة الثروة يمكن أن تسبب خفضاً أكبر في الفائدة» (المرجع نفسه، ص 156). «إنني مدافع عن الكدّ، وخصمي يدافع عن الكسل والترهل» (المرجع نفسه، ص 179).

إن هذه الحرب الشعواء على الربا، وهذه المطالبة بإخضاع رأس المال الحامل للفائدة إلى رأس المال الصناعي إن هي إلّا بشير الابداعات العضوية التي حققت شروط الإنتاج الرأسمالي هذه في شكل النظام المصرفي الحديث، الذي يجرّد رأس المال الربوي من احتكاره بتركيزه كل الاحتياطيات النقدية الهاجعة وإلقائها في سوق النقد من جهة، ويحدّ من احتكار المعادن الثمينة ذاتها بابتداعه النقد الائتماني، من جهة أخرى.

ويجد المرء في سائر المؤلفات الإنكليزية حول نظام المصارف، التي صدرت في الثلث الأخير من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كما رأينا عند تشايلد آنفاً، هجمات على الربا، ومطالبة بفكّ أسار التجارة والصناعة، وفكّ أسار الدولة أيضاً، من ربقة الربا. كما نجد أيضاً أوهاماً مفرطة حول المعجزات المنتظرة من الائتمان، ومن إلغاء احتكار المعادن الثمينة، والاستعاضة عنها بالنقد الورقي، إلخ. وإن الاسكتلندي ويليام باترسون، مؤسس بنك إنكلترا وبنك اسكتلندا، يتمتع، دون ريب، بالحق في لقب لو الأول(*).

«لقد زعق كل الصاغة ومقرضو الرهونات زعيقاً عنيفاً» بوجه بنك

(*) الإشارة هنا إلى المصرفي والاقتصادي الإنكليزي، جون [جان] لو (J. Law)، الذي طرح فكرة خرقاء هي أن بوسع الدولة أن تزيد ثروة البلاد بإصدار أوراق نقدية مصرفية من دون غطاء ذهبي. وقد أسس عام 1716 مصرفاً خاصاً في باريس، تحوّل إلى بنك دولة عام 1718 على الأساس نفسه. وقد أفلس بنك لو إثر مضاربات عام 1720، واضطر إلى الهرب. [ن. برلين].

إنكلترا. (أنظر: ماكولي، تاريخ انكلترا، المجلد الرابع، [لندن، 1855]، ص 449).
(Macaulay, *The History of England,* Vol. IV, [London, 1855], p. 449).

«كان على البنك، خلال السنوات العشر الأولى، أن يصارع لتذليل مصاعب جمّة؛ العداء المكين من الخارج؛ حيث لم تكن أوراقه النقدية تُقبل إلّا دون قيمتها الاسمية بكثير... ودبّر «الصاغة» (الذين كانت المتاجرة بالمعادن الثمينة في أيديهم تخدم كأساس للقيام بأعمال مصرفية بدائية) دسائس كثيرة ضد البنك، الذي أدى إلى تقليص أعمالهم وخفض فائدة حسمهم، وانتقلت تعاملاتهم مع الحكومة إلى يد غريمهم هذا» (جون فرانسيس John Francis، المرجع المذكور، ص 73).

وقبل تأسيس بنك إنكلترا ظهرت خطة في عام 1683 لإنشاء بنك ائتمان وطني (National Bank of Credit) يتلخص هدفه من بين أمور أخرى، في الآتي:

[618] «لكي يستطيع رجال الأعمال، إذا كانت لديهم كمية كبيرة من السلع، أن يودعوها بمعونة هذا البنك للحفظ، وأن يحصلوا على ائتمان عن مخزوناتهم المُجمّدة، وتشغيل مستخدميهم وتوسيع مشاريعهم إلى أن يجدوا سوقاً مربحة بدل البيع بخسارة»(*).

وبعد مساع عديدة، أُنشىء بنك الائتمان هذا، آخر المطاف، في ديفونشاير هاوس في شارع بيشوبزغيت. وكان يُقرِض الصناعيين والتجار، بكفالة السلع المودعة، ما يعادل $\frac{3}{4}$ قيمتها في شكل كمبيالات. وابتغاء جعل هذه الكمبيالات قابلة للتداول، جرى توحيد عدد من الأشخاص في كل فرع من فروع الأعمال في رابطة يستطيع كل فرد فيها ممن يمتلك مثل هذه الكمبيالات أن يحصل على سلع بالسهولة نفسها التي يحصل عليها فيما لو دفع نقداً. ولم تزدهر أعمال المصرف البتة. فآليته كانت معقدة جداً، وكانت المجازفة كبيرة جداً في حالة اندثار قيمة السلع.

ولو توقف المرء عند المحتوى الفعلي لهذه المؤلفات التي كانت المرافق والمساند النظري لتكوين نظام الائتمان الحديث في إنكلترا، فلن نجد شيئاً خلاف المطالبة بإخضاع رأس المال الحامل للفائدة بل عموم وسائل الإنتاج المختلفة القابلة للإقراض إلى نمط الإنتاج الرأسمالي بوصفها شرطاً من شروط هذا الأخير. ولو توقف المرء عند صياغة

(*) جون فرانسيس، تاريخ بنك انكلترا، المجلد الأول، لندن [1848]، الطبعة الثالثة، ص 39 ـ 40.
(J. Francis, *The History of the Bank of England,* V.1, London, [1848], p.39-40. [ن. برلين]).

العبارات فسيجد أن تطابقها، مع أوهام السانسيمونيين عن المصارف والائتمان، حتى في أسلوب التعبير، مما يثير الدهشة حقاً.

ومثلما أن تعبير الزارع (cultivateur) عند الفيزيوقراطيين لا يعني ذلك الذي يفلح الأرض فعلاً، بل يعني المزارع الكبير، كذلك فإن تعبير العامل (travailleur) لدى سان سيمون، ولدى أتباعه أحياناً، لا يعني العامل بل الرأسمالي الصناعي والتجاري.

«إن العامل يحتاج إلى مساعدين، ومعاونين، إلى **عمال يدويين**؛ وهو يبحث عن مساعدين أذكياء، مهرة، مخلصين؛ وهو يشغّلهم، وعملهم منتج». «Un travailleur a besoin d'aides, de seconds *d'ouvriers;* il les cherche intelligents, habiles, dévoués; il les met à l'œuvre, et leurs travaux sont productifs». ([ايفانتان]، مذهب سان سيمون في الاقتصاد السياسي والسياسة، باريس، 1831، ص 104. [Efantin], *Religion Saint-Simonienne, Économie politique et Politique,* Paris, 1831, p. 104).

وينبغي ألّا يغرب عن البال عموماً أن سان سيمون لا يبرز مباشرة كمعبِّر عن مصالح الطبقة العاملة ليعلن أن تحريرها هو الهدف النهائي لجهوده إلّا في مؤلفه الأخير: المسيحية الجديدة *Nouveau Christianisme*. أما سائر مؤلفاته السابقة فلا تزيد في الواقع عن تمجيد للمجتمع البورجوازي المعاصر في معارضة المجتمع الاقطاعي، أو تمجيد الصناعيين والمصرفيين في معارضة المارشالات والحقوقيين صانعي القوانين من العهد النابليوني. ما أكبر الفرق بين هذه المؤلفات ومؤلفات أوين من هذا العهد(24)! إن [619]

(24) لو كان ماركس قد أعاد النظر في صياغة المخطوطة، لعدل هذه الفقرة تعديلاً كبيراً. لقد كتبت بوحي الدور الذي لعبه السانسيمونيون السابقون في عهد الإمبراطورية الثانية بفرنسا. فحين كان ماركس يكتب ما ورد أعلاه، كانت أوهام هذه المدرسة عن الائتمان التي ستخلص العالم، تتجسد بمفارقة تاريخية، في شكل مضاربة على نطاق لم يسبق له مثيل. ولم يتحدث ماركس بعد ذلك إلّا بإعجاب عن عبقرية سان سيمون وعقله الموسوعي. وإذا كان سان سيمون قد أغفل، في مؤلفاته المبكّرة، التضاد بين البورجوازية والبروليتاريا التي كانت تبرز لتوها في فرنسا أول مرة، وإذا كان سان سيمون يدرج ضمن العامل (travailleur) ذلك الجزء من البورجوازية الناشط في الإنتاج، فإن ذلك يتطابق مع تصورات فورييه في سعيه للتوفيق بين رأس المال والعمل، ويجد ذلك تفسيره بوضع فرنسا الاقتصادي والسياسي عهد ذاك. وإذا كان أوين، في هذا الشأن أكثر عمقاً، فذلك يرجع إلى أنه عاش في بيئة مغايرة، في فترة الثورة الصناعية وسط تضادات طبقية بالغة الحدة. [ف. إنجلز].

الرأسمالي الصناعي يظل عند أتباع سان سيمون، كما تبيّن لنا من المقتبس آنف الذكر عامل بامتياز (travailleur par excellence). وإذا قرأنا مؤلفاتهم قراءة نقدية، فلن نندهش أن نرى أحلامهم الائتمانية والمصرفية تتحقق في الجمعية العامة للائتمان (Crédit Mobilier)(*) التي أسسها اميل بيرير، أحد السانسيمونيين السابقين، وهو شكل، بالمناسبة، لم يكن بالوسع أن يسود إلّا في بلد مثل فرنسا، حيث لم يبلغ نظام الائتمان ولا الصناعة الكبرى مستوى التطور الحديث. ومن المستحيل أن يحدث شيء من هذا القبيل في إنكلترا أو أميركا. ـ ونجد جنين الجمعية العامة للائتمان أصلاً في المقاطع التالية من كتاب: (عرض مذهب سان سيمون. العام الأول، الطبعة الثالثة، باريس 1831. *Doctrine de Saint-Simon. Exposition,* Première année. 1828-1829, 3ème éd., Paris, 1831.) ومن الواضح أن بوسع المصرفي أن يسلّف بأرخص من الرأسمالي أو المرابي الخاص. فهؤلاء المصرفيون إذن

«يستطيعون أن يزودوا الرأسماليين بالأموال بصورة أرخص بكثير أي بفائدة أدنى مما يستطيعه الملاك العقاريون والرأسماليون الذين يخطئون بسهولة في اختيار المقترضين» (ص 202).

ولكن المؤلفين أنفسهم يضيفون في الحاشية:

«إن المنفعة التي ينبغي أن تنشأ عن توسط المصرفي بين الخاملين والعاملين (travailleurs) غالباً ما تتوازن بل وتزول لأن مجتمعنا المشوش يتيح للأنانية الذاتية إمكانية التجلّي في أشكال شتى من الخداع والشعوذة؛ فغالباً ما يقحم المصرفيون أنفسهم بين العاملين والخاملين، لاستغلال هؤلاء وأولئك بما يضرّ المجتمع».

إن كلمة العامل (Travailleur) تقوم هنا مقام التعبير عن «الرأسمالي الصناعي» (capitaliste industriel). زدْ على ذلك، أن من الخطأ تماماً اعتبار الأموال التي تتصرف [620] بها المصارف الحديثة على أنها أموال تخص الخاملين لا غير. فأولاً، إن هذه الأموال هي جزء من رأس المال يبقيه الصناعيون والتجار، في اللحظة المعنية، بدون توظيف، أي في شكل نقدي، بمثابة احتياطي نقدي أو رأسمال يزمع توظيفه، ـ وعليه، فإنه

(*) الجمعية العامة للائتمان (Société général du Crédit Mobilier)، شركة فرنسية مساهمة أسسها الأخوان بيرير في 1852، للتوسط في تقديم القروض وإقامة المشاريع الصناعية، وكانت تستمد إيراداتها من المضاربة في البورصة، وقد أفلست عام 1867، وأُلغيت عام 1871. [ن. برلين].

رأسمال خامل، ولكنه ليس رأسمال الخاملين. ثانياً، إن ذلك هو جزء من سائر الإيرادات والتوفيرات مخصصٌ للتراكم بصورة نهائية أو مؤقتة. وكلا هذين الجزءين جوهري لتحديد طابع النظام المصرفي.

ولكن ينبغي ألّا يغرب عن البال، أولاً، إن النقد ـ في شكل معادن ثمينة ـ يبقى الأساس الذي لا يمكن لنظام الائتمان أن ينفصل عنه أبداً، بحكم طبيعته نفسها. وثانياً، إن نظام الائتمان يفترض مقدماً احتكار وسائل الإنتاج الاجتماعية (في شكل رأسمال وملكية عقارية) على يد أفراد خاصين، وإن نظام الائتمان هذا هو نفسه، من جهة، شكل يلازم نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو، من جهة أخرى، قوة محرّكة لتطوره باتجاه أعلى وآخر شكل نهائي ممكن.

إن النظام المصرفي، مأخوذاً من ناحية تنظيمه الشكلي وتمركزه، هو أبدع وأكمل نتاج جاء به نمط الإنتاج الرأسمالي عموماً، وجرى التعبير عن ذلك منذ عام 1697 في كتاب: أفكار حول فائدة انكلترا\ *Some Thoughts of the Interest of England* وهذا يفسر الجبروت الطاغي لمؤسسة مثل بنك إنكلترا على التجارة والصناعة، رغم أن حركتهما الفعلية تجري خارج دائرة فعله تماماً، ورغم أن علاقته بهذه الحركة سلبية. إن النظام المصرفي يتضمن، بالطبع، الشكل العام للمحاسبة الاجتماعية وتوزيع وسائل الإنتاج على النطاق الاجتماعي، ولكن ذلك ليس سوى شكل. ولقد رأينا أن الربح الوسطي لكل رأسمالي مفرد أو لكل رأسمال خاص، لا يتحدد بالعمل الفائض الذي يستولي عليه رأس المال هذا مباشرة، بل بكمية العمل الفائض الكلّي الذي يستولي عليه رأس المال الكلّي والذي يتلقى منه كل رأسمال مفرد نصيبه بكمية تناسب الجزء الذي يمثّله من رأس المال الكلّي. وإن هذا الطابع الاجتماعي لرأس المال لا يتحقق ولا يكتمل إلّا بتوسط التطور الكامل للنظام الائتماني والمصرفي. من جهة أخرى يمضي هذا النظام قُدُماً، أبعد من ذلك. فيضع تحت تصرف الرأسماليين الصناعيين والتجاريين كل رأس المال المتاح، وحتى رأسمال المجتمع، الذي لا يزال كامناً من دون أن ينشط بعد بفعالية، بحيث لا يكون مُقرِض رأس المال ولا الشخص الذي يوظفه في أعماله هو مالك رأس المال هذا أو منتجه. وبذلك ينقض هذا النظام الطابع الخاص لرأس المال ويحتوي في ذاته، ولكن في ذاته وحسب، على نقض رأس المال نفسه. وينتزع النظام المصرفي من أيدي الرأسماليين الخاصين والمرابين توزيع رأس المال بوصفه مشروعاً خاصاً، وبوصفه وظيفة اجتماعية. ولكن المصرف والائتمان يغدوان بفضل ذلك، في آنٍ

واحدٍ، الوسيلة الأكثر جبروتاً لدفع الإنتاج الرأسمالي إلى تجاوز حدوده الخاصة، [621] والقاطرة الفعالة للأزمات وأعمال النصب والاحتيال.

ويبيّن النظام المصرفي، علاوةً على ذلك، بإحلاله مختلف أشكال تداول الائتمان محلّ النقد، أن النقد ليس في الواقع سوى تعبير خاص عن الطابع الاجتماعي للعمل ومنتوجاته، وإذ يقف هذا الطابع في تضاد مع قاعدة الإنتاج الخاص، فلا بد له من أن يظهر، آخر المطاف، بهيئة شيء، بهيئة سلعة خاصة إلى جانب السلع الأخرى.

أخيراً، ليس ثمة شك في أن نظام الائتمان سيقوم بدور رافعة جبارة خلال الانتقال من نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نمط إنتاج العمل المتشارك، ولكن فقط كعنصر واحد ارتباطاً بانقلابات عضوية كبيرة أخرى في نمط الإنتاج ذاته. وبالمقابل، فإن الأوهام حول قدرة نظام الائتمان والنظام المصرفي على صنع المعجزات، بالمعنى الاشتراكي، إنما تنبع من الافتقار التام إلى فهم نمط الإنتاج الرأسمالي ونظام الائتمان بوصفه أحد أشكال ذلك النمط. وحالما تكفّ وسائل الإنتاج عن التحوّل إلى رأسمال (وهذا يتضمن نقض الملكية الخاصة للأرض) حتى لا يعود للائتمان بما هو عليه، أي معنى، وقد كان هذا، بالمناسبة، ما فهمه حتى أتباع سان سيمون. ومن جهة أخرى، طالما بقي نمط الإنتاج الرأسمالي مستمراً، فإن رأس المال الحامل للفائدة يواصل وجوده بوصفه أحد أشكاله، ويؤلف في الواقع قاعدة نظام الائتمان لهذا النمط. إن ذلك الكاتب المثير، برودون، الذي أراد الحفاظ على الإنتاج السلعي بإلغاء النقود[25]، كان وحده قادراً على أن يختلق الائتمان المجاني (crédit gratuit) هذا التجسيد الواهم للرغبات الطيبة للمالك الصغير.

ويرد على الصفحة 45 من كتاب: (مذهب سان سيمون في الاقتصاد السياسي والسياسة. *Religion saint-simonienne, Économie politique et Politique*, Paris, 1831) ما يلي:

> «في مجتمع يمتلك فيه البعض أدوات الصناعة ولا يمتلك القدرة أو الإرادة على استخدامها، بينما البعض الآخر المحب للعمل لا يمتلك أية أدوات عمل، في مجتمع كهذا يستهدف الائتمان نقل هذه الأدوات بأيسر السبل الممكنة من أيدي الأولين، مالكيها، إلى أيدي الآخرين الذين

---

(25) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، بروكسيل وباريس، 1847 .كارل ماركس، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، ص 64.

يعرفون كيف يستخدمونها. ولنلاحظ أن الائتمان، بموجب هذا التعريف، هو نتيجة لطريقة ونمط تكوين الملكية».

[622] إذن فالائتمان يزول بزوال تكوين الملكية هذا. ويرد بعد ذلك على الصفحة 98 أن المصارف الحالية:

«ترى أن من واجبها أن تتابع الحركة التي تخلقها المشاريع النشطة بصورة مستقلة عن المصارف، لا أن تتولى تقديم الحافز للحركة؛ بتعبير آخر تقوم المصارف بدور رأسماليين إزاء أولئك العاملين (travailleurs) الذين تقوم بتسليفهم رؤوس أموال».

إن الفكرة القائلة بأن المصارف يجب أن تتولى الادارة بنفسها وأن تتميز

«بكثرة ومنفعة المؤسسات التي تديرها والأعمال التي تتم بمبادرة منها» (ص 101)

هي المبدأ المستتر للائتمان العام (crédit mobilier). ويطالب كونستانتين بيكور أيضاً، بأن تقوم المصارف (أي ما يسميه السانسيمونيون نظام المصارف العام Système général des banques) «بإدارة الإنتاج». إن بيكور سانسيموني من حيث الجوهر، ولكنه أكثر راديكالية. فهو يريد أن

«تدير مؤسسة الائتمان... مجمل حركة الإنتاج الوطني». ـ «حاولوا خلق مؤسسة ائتمان وطنية تسلّف أموالاً لأناس معدمين ذوي مواهب وأفضال من دون أن تربط هؤلاء المقترضين مع ذلك ربطاً إلزامياً بتضامن وثيق في الإنتاج والاستهلاك، بل، على العكس، بترك الحركة لهم في أن يقرروا تبادلاتهم وإنتاجهم. بهذه الطريقة لن تحققوا سوى ما حققته المصارف الخاصة سلفاً: أي الفوضى، وانعدام التناسب بين الإنتاج والاستهلاك، والخراب المفاجىء للبعض والإثراء المفاجىء للبعض الآخر؛ بحيث أن مؤسستكم لن تفعل شيئاً سوى خلق قدر من الرخاء للبعض يساوي قدراً من المضار التي ينوء تحتها آخرون... إنكم تقتصرون بذلك على أن تتيحوا للعمال المأجورين، الذين تسعفونهم بتسليفاتكم إمكانية التنافس فيما بينهم، مثلما يفعل سادتهم الرأسماليون الآن». (ك. بيكور، نظرية جديدة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسي، إلـخ، بـاريـس، 1842، ص 433 ـ 434. C. Pecqueur, *Théorie nouvelle d'Économie sociale et Politique etc.*, Paris, 1842, p. 433-434).

لقد رأينا أن رأسمال التاجر ورأس المال الحامل للفائدة هما من أقدم أشكال رأس

المال. ولكن ينتج من طبيعة الأشياء أن رأس المال الحامل للفائدة يكتسب، في التصور، شكل رأسمال بامتياز (par excellence). ففي إطار رأسمال التاجر تجري السمسرة، سواء عُدَّت احتيالاً، أم عملاً، أم أي شيء آخر. وبالمقابل، ففي رأس المال الحامل للفائدة، فإن طابع التوالد الذاتي لرأس المال، والنمو الذاتي للقيمة، وإنتاج فائض القيمة يبدو بمثابة صفة خفية محضاً. وهذا يفسر واقع أن بعضاً من ممثلي الاقتصاد السياسي أنفسهم، وبخاصة في تلك البلدان التي لم يتطور فيها رأس المال [623] الصناعي بعد تطوراً كاملاً، كما في فرنسا، يتمسكون برأس المال الحامل للفائدة على أنه الشكل الأساسي لرأس المال، معتبرين الريع العقاري، مثلاً، مجرد نوع من أنواعه، نظراً لأن شكل الإقراض يسود هنا أيضاً. ولذا، فإن التركيب الباطني لنمط الإنتاج الرأسمالي يُفهم هنا بصورة خاطئة كليّاً، كما يجري تماماً إغفال واقع أن الأرض، مثل رأس المال، لا تُقرَض إلّا للرأسماليين. وبدلاً من إقراض النقد يمكن بالطبع إقراض وسائل الإنتاج مثل الآلات ومباني المشاريع وغير ذلك عينياً (in natura). ولكنها تمثل في هذه الحالة مقداراً معيناً من النقد، وإذا ما جرى دفع مبلغ معين للتعويض عن الاهتلاك، علاوة على الفائدة، فإن ذلك يرجع إلى قيمتها الاستعمالية، أي إلى الشكل الطبيعي الخاص لهذه العناصر من رأس المال. والشيء الحاسم هنا، من جديد، هو ما إذا كانت تُقرَض إلى المُنتِج المباشر مما يفترض سلفاً غياب نمط الإنتاج الرأسمالي، على الأقل في نطاق المجال الذي يحصل فيه ذلك، أم كانت تُقرَض إلى الرأسمالي الصناعي، وهي الفرضية التي ترتكز على نمط الإنتاج الرأسمالي تحديداً. ومما يجافي الصواب والعقل، أن يُدرج إقراض المنازل، إلخ، لأجل الاستهلاك الفردي، في هذا الباب. ومن الوقائع المعروفة للجميع أن الطبقة العاملة تتعرض إلى هذا الشكل من الاحتيال بمدى هائل، ولكن تاجر المفرق الذي يزود العامل بوسائل العيش، يقوم بذلك هو الآخر. وهذا استغلال ثانوي يطرأ بموازاة الاستغلال الأصلي الذي يتم مباشرة في عملية الإنتاج ذاتها. ولا شك في أن التمايز بين البيع والإقراض لا أهمية له بتاتاً في هذا الشأن، فهو تمايز شكلي صرف، وهو، كما أشرنا من قبل، لا يمكن أن يظهر كشيء جوهري إلّا لأولئك الذين يجهلون الترابط الفعلي جهلاً تاماً.

* * *

إن الربا، مثله مثل التجارة، يستغل نمط إنتاج مُعطى، إلّا أنه لا يخلق هذا النمط، بل

يَغْلق به من الخارج. وإن الربا يسعى إلى إبقائه وحسب، كيما يستطيع أن يستغله دوماً؛ فهو محافظ، ويقتصر على أن يزيد نمط الإنتاج القائم بؤساً. وكلما كانت عناصر الإنتاج التي تدخل عملية الإنتاج كسلع وتخرج منها كسلع ضئيلة العدد، ظهر نشؤوها من النقد بمثابة فعل خاص. وكلما كان الدور الذي يلعبه التداول في تجديد الإنتاج الاجتماعي قليل الشأن، كان الربا أكثر ازدهاراً.

إن القول بأن تطور الثروة النقدية كثروة من نوع خاص يعني عند رأس المال الربوي أن كل استحقاقات الديون التي يمتلكها ماثلة في شكل استحقاقات ديون نقدية. ويتطور رأس المال الربوي تطوراً أكبر، كلما بقي جلّ الإنتاج في بلد ما مقصوراً على خدمات عينية، أي مقصوراً على قيم استعمالية.

[624] وبمقدار ما يلعب الربا دوراً مزدوجاً: أولاً، تكوين أموال نقدية مستقلة إلى جانب رأسمال التاجر، بوجه عام، وثانياً، الاستيلاء على شروط العمل، أي إحلال الدمار بمالكي شروط العمل القديمة، فإنه يؤلف رافعة جبارة لنشوء مقدمات رأس المال الصناعي.

الفائدة في القرون الوسطى

«كان سكان القرون الوسطى زراعيين صرفاً. وفي ظل حكم كالنظام الاقطاعي لم يكن هناك سوى نزر يسير من التعامل التجاري، وبالتالي نزر يسير من الربح. لذا كانت قوانين حظر الربا مبررة في القرون الوسطى. زدْ على ذلك أن المرء، في بلد زراعي، نادراً ما يسعى إلى اقتراض النقد، باستثناء حالات إفقاره أو وقوعه في لجّة البؤس... وفي عهد هنري الثامن حُدِّدت الفائدة عند 10 بالمائة. وحددها جيمس الأول بـ 8 بالمائة، وتشارلز الثاني بـ 6 بالمائة، والملكة آنا بـ 5 بالمائة... وكان مُقرضو النقد في تلك الأيام يتمتعون باحتكار فعلي وإنْ لم يكنْ حقوقياً، لذا كان من الضروري ضبطهم، شأن غيرهم من المحتكرين، في حدود معينة. وفي أيامنا هذه، فإن معدل الربح هو الذي يُنظّم سعر الفائدة، بينما كان سعر الفائدة في تلك الأيام هو الذي يُنظّم معدل الربح. وإذا طالب مُقرِض النقد بسعر فائدة عال من التاجر لتوجب على التاجر أن يطالب بمعدل ربح أعلى عن سلعه. وهكذا كانت مبالغ ضخمة من النقد تؤخذ من جيوب الشارين لتوضع في جيب الدائن الذي

أقرض النقد للتاجر». (جيلبرت، تاريخ ومبادىء العمل المصرفي، لندن، 1834، ص 163 ـ 164 ـ 165).

(Gilbart, *The History and Principles of Banking*, London, 1834, p. 163-164-165).

«قيل لي إن 10 غيلدنات تؤخذ الآن في معرض لايبزيغ كل عام، أي 30 غيلدناً عن كل 100(*)، ويضيف البعض إلى هنا معرض نوينبرغ، وبذا يصبح المبلغ 40 غيلدناً عن كل 100؛ ولا أدري إن كانوا يأخذون أكثر من ذلك في مكان آخر. يا للعار، إلامَ سينتهي ذلك آخر الأمر، بحق الشيطان؟.. إن كل من لديه الآن 100 فلورين في لايبزيغ يأخذ 40 في العام، هذا يعني افتراس فلاح أو مواطن مدينة واحد في السنة. وإن كان لديه 1000 فلورين، فأنه يأخذ 400 في السنة، وهذا يعني التهام فارس أو نبيل ثري في السنة. وإن كان لديه 10,000 فلورين فإنه يأخذ 4000 في السنة، وهذا يعني التهام كونت غني. وإذا كان لديه 100,000 فلورين، وهو ما ينبغي للتجار الكبار أن يملكوه، فإنه يأخذ 40,000 في السنة، وهذا يعني أنه يلتهم أميراً كبيراً ثرياً في السنة. وإن كان لديه 1,000,000 فلورين، فإنه يأخذ 400,000 في السنة، وهذا يعني التهام ملك كبير في السنة. وهو لا يجازف في هذا لا بنفسه ولا بأملاكه. إنه لا يعمل، بل يجلس جوار الموقد ويشوي التفاح. وهكذا يريد قاطع طريق جالس على كرسي أن يقبع في داره وأن يلتهم العالم بأسره في عشر سنوات». (نص مقتبس عن: في الوعظ ضد الربا، عام 1540، مؤلفات لوثر، فيتنبرغ 1589، الجزء السادس [ص 312]).

(*An die Pfarrhern wider den Wucher zu predigen*, Vom Jahre 1540, Luther's Werke, Wittenberg, 1589, 6 Theil [S. 312]).

«قبل خمس عشرة سنة كتبت ضد الربا، وكان قد بلغ وقتها مبلغاً من

(*) المقصود هنا إقراض 100 غيلدن بفائدة 10% تُدفع ثلاث مرات في العام، في المعارض التجارية التي تُقام في لايبزيغ ثلاث مرات: في عيد رأس السنة، وفي عيد الفصح (الربيع)، وفي عيد الملاك ميخائيل (الخريف).

ونورد المقتبسين عن لوثر وفق ما ورد في الطبعة الأولى من المجلد الثالث، رأس المال، هامبورغ، 1894. [ن. برلين].

[625] القوة بددت آمالي في تحسّن الأمور. ومنذ ذلك الحين بات الربا يبلغ مبلغاً من الغطرسة بحيث لم يعد فقط لا يرتضي أن يوصم بالرذيلة والخطيئة والعار، بل صار يحظى بالثناء بوصفه فضيلة خالصة وشرفاً كما لو كان يؤدي معروفاً وخدمة مسيحية عظيمة للناس. ما الذي سيعيننا على الخلاص الآن وقد تحول العار إلى شرف والرذيلة إلى فضيلة؟» (في الوعظ ضد الربا، فيتنبرغ، 1540).

«يهود، صيارفة لومبارد، مرابون، ومصاصو دماء، ذلك ما كان عليه أوائل مصرفيينا، أوائل المتعاطين بالصيرفة، وينبغي أن توصم حِرفتهم بالعار... وقد انضم إليهم صاغة لندن. وعلى العموم... كان مصرفيونا الأوائل... معشر سوء، كانوا مرابين جشعين، مصاصين متحجري القلوب». (د. هاردكاستل، المصارف والمصرفيون، الطبعة الثانية، لندن، 1843، ص 19 ـ 20. D. Hardcastle, *Banks and Bankers,* 2nd ed., London, 1843, p. 19. 20).

«وهكذا، فإن المثال الذي قدمته البندقية» (إنشاء مصرف) «سرعان ما وجد مقلّدين له؛ وقامت كل المدن البحرية، بل عموماً كل المدن، التي ذاع صيتها بما تمتلك من استقلال وتجارة، بتأسيس مصارفها الأولى. وبما أن عودة سفنها تستغرق وقتاً طويلاً، فقد أدى ذلك بالضرورة إلى عادة إعطاء القروض، وقد تفاقمت هذه العادة بعد اكتشاف أميركا والتجارة معها». (هذه نقطة هامة). «إن ارسال السفن المحملة بالسلع حتّم أخذ قروض كبيرة، وهو أمر كان قائماً أصلاً في القديم، في أثينا واليونان عموماً. وكانت في مدينة بروج من مدن هانزا، منذ عام 1308، غرفة تأمين». (م. أوجييه، [الائتمان العام، إلخ، باريس، 1842،] ص 202 ـ 203).

(M. Augier, [*Du Crédit public etc.,* Paris, 1842,] p. 202-203).

أما إلى أي مدى كان إقراض الملاك العقاريين، وبالتالي إقراض ممثلي الثروة الاستهلاكية عموماً، سائداً في الثلث الأخير من القرن السابع عشر، حتى في إنكلترا نفسها، قبل تطور نظام الائتمان الحديث، فذلك ما نراه في مؤلف السير ديودلي نورث، من بين آخرين، الذي لم يكن واحداً من أوائل التجار الإنكليز فحسب، بل واحداً من ألمع الاقتصاديين النظريين في عصره:

«من النقود المُقترَضة بفائدة في هذه الأمة لا يذهب حتى العُشر إلى أصحاب التجارة الذين يديرون أعمالهم بها؛ بل يُقرَض النقد في الغالب لأجل أصناف الترف وسد نفقات أناس يُنفقون، رغم كونهم ملاكين عقاريين كباراً، نقوداً أسرع مما تدرّه عليهم أملاكهم، وبما أنهم لا يريدون بيع شيء من أملاكهم، فإنهم يفضلون رهنها». (أبحاث في التجارة، لندن، 1691، ص 6، 7).
(*Discourses upon Trade,* London, 1691, p. 6-7).

وفي بولونيا القرن الثامن عشر:

«كانت وارشو تقوم بعمليات ضخمة في الكمبيالات بيد أن الغرض من ذلك وأساسه هو خدمة مصالح مراباة مصرفييها. فابتغاء الحصول على النقد الذي كان بوسعهم إقراضه إلى علّية القوم المسرفين بنسبة 8 في المائة أو أكثر، سعوا، وحصلوا من الخارج على الائتمان بكمبيالات على بياض (in Blanco)، أي ائتمان لا يستند إلى أي تجارة بالسلع؛ ومع ذلك فقد كان المسحوب عليهم في الخارج يواصلون قبول هذه الكمبيالات طالما كانت دفعات تسديد كمبيالات الاحتيال هذه لا تتوقف. ولكنهم دفعوا ثمن ذلك غالياً من جراء إفلاس رجالات مثل تابر، وغيره من علّية مصرفيي وارشو المرموقين». (ي. غ. بوش، عرض نظري وعملي للأعمال التجارية، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، هامبورغ، 1808 ص 232-233. J.G. Busch, *Theoretisch-praktische Darstellung der Handlung etc.* 3. Aufl., Band II, Hamburg, 1808, S. 232-233).

[626]

المنافع التي جنتها الكنيسة من تحريم الفائدة

«حرّمت الكنيسة أخذ فوائد؛ لكنها لم تحرّم بيع المرء لأملاكه، لينقذ نفسه من الضائقة؛ بل أنها لم تحظر التخلي عن الملكية إلى مُقرِض النقد لفترة من الزمن، حتى يسدد المدين ما عليه، بحيث أن مُقرِض النقد لم يجد في ذلك ضمانة وحسب، بل كان بوسعه أيضاً أن يعوّض عما أقرضه من نقد عبر التمتع باستخدام هذه الملكية... إن الكنيسة نفسها، أو الكومونات والطوائف الورعة (pia corpora) التابعة لها، استمدت من

ذلك منافع كبيرة، وبخاصة أيام الحروب الصليبية. وقد جعل ذلك قسماً كبيراً من الثروة الوطنية ينتقل إلى ملكية ما يسمى بـ «اليد الميتة»، خصوصاً وأنه لم يكن مسموحاً لليهود أن يزاولوا الربا عن هذا الطريق، لأن امتلاك مثل هذه الرهونات الثابتة أمر لا يمكن إخفاؤه... ولولا تحريم الفوائد، لما أمكن للكنائس والأديرة أن تصيب هذا القدر العظيم من الثراء» (المرجع نفسه، ص 55).



الجزء السادس

تحويل الربح الإضافي إلى ريع عقاري

[627]

الفصل السابع والثلاثون

ملاحظات تمهيدية

إن تحليل الملكية العقارية بمختلف أشكالها التاريخية يقع خارج حدود هذا المؤلف. وينحصر اهتمامنا بها في حدود ما يؤول جزء من فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال إلى المالك العقاري. وعليه، فإننا ننطلق من الافتراض بأن الزراعة، شأنها شأن الصناعة تماماً، خاضعة لنمط الإنتاج الرأسمالي، أي بتعبير آخر أن الزراعة يتعاطاها رأسماليون لا يختلفون عن الرأسماليين الآخرين أساساً إلّا بذلك العنصر الذي يوظّفون فيه رأسمالهم والعمل المأجور الذي يحرّكه رأس المال هذا. فمن وجهة نظرنا، ينتج المزارع القمح، إلخ، مثلما ينتج الصناعي الغزول أو الآلات. وإن الافتراض بأن نمط الإنتاج الرأسمالي قد فرض هيمنته على الزراعة، يعني أنه يبسط سيطرته على سائر ميادين الإنتاج في المجتمع البورجوازي، وإن شروطه بالتالي، قائمة بكامل امتلائها، مثل التنافس الحر بين رؤوس الأموال، وإمكانية نقل هذه الأخيرة من ميدان إنتاج إلى آخر، ومستوى متساوٍ من الربح الوسطي، إلخ. إن شكل الملكية العقارية الذي نقوم بمعاينته هنا هو شكلها التاريخي الخاص، الشكل **المحوّل**، بفعل تأثير رأس المال ونمط الإنتاج الرأسمالي، سواء تحدّر من الملكية العقارية الاقطاعية، أم من الزراعة الفلاحية الصغيرة التي يعيل بها الفلاح نفسه، حيث تؤلف حيازة الأرض واحداً من شروط الإنتاج بالنسبة للمنتج المباشر، وحيث تظهر ملكيته للأرض بوصفها الشرط الأنسب، أي شرط ازدهار نمط إنتاجه هو. ولئن كان نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض عموماً نزع ملكية شروط العمل من العامل، فإنه يفترض، في الزراعة، نزع ملكية الأرض من العمال الزراعيين وإخضاعهم [628] للرأسمالي الذي يتعاطى الزراعة في سبيل الربح. وعليه، لا أهمية بالنسبة لما نقوم به من

دراسة، إذا ما قيل في معرض الرد، بأن هناك أشكالاً أخرى من الملكية العقارية والزراعة قد وجدت أو ما تزال موجودة. فلا أهمية لذلك إلّا عند أولئك الاقتصاديين الذين يعتبرون نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة وشكل الملكية العقارية المقابل له مقولتين أبديتين، لا مقولتين تاريخيتين.

إن دراسة الشكل الحديث للملكية العقارية أمر ضروري تماماً، نظراً لأن المهمة تتلخص عموماً في دراسة علاقات معينة للإنتاج والتبادل تنشأ عن توظيف رأس المال في الزراعة. وبدون ذلك، لن يكون تحليلنا لرأس المال كاملاً. وهكذا، فإننا نقتصر تحديداً على توظيفات رأس المال في الزراعة بالمعنى الدقيق للكلمة، أي في إنتاج المحصول النباتي الأساسي الذي يغتذي عليه السكان. وقد نقول: القمح نظراً لأنه وسيلة التغذية الأساسية لدى الشعوب المعاصرة المتطورة رأسمالياً. (أو يمكن أخذ المناجم عوضاً عن الزراعة، لأن القوانين واحدة في كلتا الحالتين).

ومن أكبر الخدمات التي قدمها آدم سميث أنه بيّن كيف يتحدد الريع العقاري لرأس المال الموظّف في إنتاج محاصيل زراعية أخرى مثل الكتان وأعشاب الأصباغ، وفي تربية المواشي المستقلة، إلخ، بالريع العقاري الذي يدرّه رأس المال الموظّف في إنتاج المادة الغذائية الأساسية[*]. والواقع، لم يتحقق تقدم يُذكر في هذا الشأن منذ ذلك الحين. وكل ما يمكننا أن نذكّر به من أجل التقييد أو الإضافة بهذا الشأن لا يعود إلى هنا بل إلى دراسة مستقلة عن الملكية العقارية. لذا لن نتطرق إلى الملكية العقارية بنظرة اختصاصية (ex professo) حين لا تكون ذات صلة بالأرض المكرّسة لإنتاج القمح، وسنكتفي بالإشارة إليها بين الفينة والفينة على سبيل الايضاح.

وابتغاء الكمال، تنبغي الإشارة إلى أننا ندرج الماء في تعبير الأرض بمقدار ما يكون له مالك ويكون ملحقاً مكمّلاً للأرض.

إن الملكية العقارية تفترض سلفاً احتكار أشخاص معينين لقطع محددة من قيعان الأرض بوصفها ميادين خاضعة لإرادتهم الشخصية بإقصاء سائر الآخرين عنها[26].

(*) آدم سميث، ثروة الأمم، أبردين ـ لندن، 1848، ص 105 ـ 116. [ن. برلين].

(26) ليس ثمة ما هو أكثر كوميدية من محاكمات هيغل حول الملكية العقارية الخاصة. فالإنسان بوصفه شخصاً، ينبغي أن يعطي لإرادته وجوداً فعلياً، كروح للطبيعة الخارجية، لذا ينبغي أن يأخذ هذه الطبيعة في حوزته كملكية خاصة. وإذا كان ذلك هو تعريف **«الشخص»** ـ أي تعريف الإنسان كشخص، يترتب عليه أن كل إنسان ينبغي أن يصبح مالكاً عقارياً كيما يحقق ذاته كشخص. إن

[629] واستناداً إلى هذا الافتراض، تغدو المسألة مسألة تبيان الأهمية الاقتصادية، أي استعمال هذا الاحتكار على أساس الإنتاج الرأسمالي. أما السلطة الحقوقية لهؤلاء الأشخاص، سلطتهم في استخدام وإساءة استخدام أجزاء من قيعان الأرض، فلا تقرّر شيئاً. فالاستخدام يتوقف كلّياً على الشروط الاقتصادية، المستقلة عن إرادة هؤلاء الأشخاص. إن التصور الحقوقي ذاته لا يعني أكثر من أن المالك العقاري يستطيع التصرف بالأرض مثلما يتصرف أي مالك للسلع بسلعه، وإن هذا التصور ـ التصور الحقوقي عن الملكية العقارية الخاصة، الحرة ـ لا يبرز في العالم القديم إلّا في وقت انحلال النظام العضوي للمجتمع، ولا يبرز في العالم الحديث إلّا مع تطور الإنتاج الرأسمالي. أما في آسيا فقد

= الملكية الخاصة الحرة للأرض ـ وهي واقع حديث العهد جداً ـ ليست، برأي هيغل، علاقة اجتماعية محددة بل علاقة الإنسان، بوصفه شخصاً، بـ «الطبيعة»، وحق مطلق للإنسان في تملّك كل الأشياء (هيغل، فلسفة الحق، برلين، 1840، ص 79. *Hegel, Philosophie des Rechts,* (Berlin, 1840, S. 79. ومن الواضح على كل حال أن الشخص المفرد لا يستطيع أن يجعل من نفسه مالكاً عن طريق «إرادته» وحدها في مواجهة إرادة آخر غيره يتوق بالمثل إلى أن يحقق لنفسه وجوداً فعلياً جسدياً على هذه القطعة من قيعان الأرض. فهنا لا بد من وجود أشياء أخرى غير الإرادة الطيبة. علاوة على ذلك، من المستحيل بصورة مطلقة أن نرى أين يضع «الشخص» الحد المميز لتحقيق إرادته، وهل يتحقق الوجود الفعلي لهذه الإرادة في بلد بأكمله أم لا بد من مجموعة من البلدان «لكي أظهر تفوق إرادتي إزاء الأشياء» بالاستيلاء عليها [ص 80]. وهنا يقع هيغل في المأزق تماماً. «إن الحيازة شيء عرضي كلّياً. فأنا لا أستطيع أن أحوز أكثر مما ألمسه بجسدي. ولكن من هنا تأتي النتيجة الثانية وهي أن الأشياء الخارجية تمتلك امتداداً أكبر مما يسعني أن أشمله. وإنني، إذ أحوز عن هذا الطريق شيئاً ما، أجد أنه متصل بشيء آخر. إنني أمارس حيازتي بواسطة اليد ولكن مجال هذه يمكن أن يتسع» (ص 90 ـ 91). ولكن هذا «الشيء الآخر» يتصل دائماً بشيء آخر، وبذا تتلاشى الحدود التي يمكن أنْ تمضي إليها إرادتي، بوصفها روحاً، لكي تنصبّ في الأرض. «حين أحوز شيئاً ما، فإن العقل يستخلص من ذلك في الحال أن ملكي ليس فقط ما أحوزه مباشرة بل وما يتصل به أيضاً. وهنا ينبغي للقانون الوضعي أن يقرر، إذ لا يمكن استخلاص أي شيء آخر من المفهوم» (ص 91). هذا واحد من أكثر اعترافات «المفهوم» سذاجة، وهو يبرهن على أن المفهوم الذي يرتكب من البداية خطأ، إذ يعتبر تصوراً حقوقياً معيناً عن الملكية العقارية، وهو تصور محدد تماماً وينتمي للمجتمع البورجوازي، بمثابة شيء مطلق، أن هذا المفهوم لا يفهم «شيئاً» عموماً في الطابع الحقيقي لهذه الملكية العقارية. وينطوي ذلك في الوقت نفسه على الاعتراف بأن «القانون الوضعي» يمكن ويجب أن يغير قراراته مع تغير حاجات التطور الاجتماعي، أي التطور الاقتصادي.

[630] استورده الأوروبيون وزرعوه هنا وهناك ليس إلّا. ولقد رأينا في الفصل المكرس للتراكم الأولي (رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الرابع والعشرون) كيف أن نمط الإنتاج هذا يفترض، من جهة، تحرير المُنتج المباشر من دور الملحق البسيط للأرض (في شكل أتباع، أقنان، عبيد، إلخ)، ونزع ملكية الأرض والعقار من جمهرة الشعب، من جهة أخرى. وبهذا المعنى، يؤلف احتكار الملكية العقارية مقدمة تاريخية لنمط الإنتاج الرأسمالي، ويظل أساسه الدائم، كما هو الحال في سائر أنماط الإنتاج السابقة، القائمة على استغلال الجماهير، في هذا الشكل أو ذاك. ولكن نمط الإنتاج الرأسمالي، عند بدء نشوئه، لا يجد الملكية العقارية في شكل متوافق معه. لذا يتولى بنفسه خلق هذا الشكل المتوافق بإخضاع الزراعة لرأس المال أولاً؛ وبذلك يحوّل الملكية العقارية الاقطاعية وملكية العشيرة أو الملكية الفلاحية الصغيرة مع جماعة المشاعة الزراعية (مشاعة المارك)(*) إلى الشكل الاقتصادي الموافق لنمط الإنتاج هذا، مهما تباينت أشكالها الحقوقية. ومن أعظم ثمار نمط الإنتاج الرأسمالي أنه يحوّل الزراعة من ممارسات تجريبية محض، متوارثة ميكانيكياً، يزاولها القسم الأكثر تخلفاً في المجتمع، إلى تطبيق علمي واع للهندسة الزراعية، بحدود ما يكون ذلك ممكناً، على وجه العموم، في ظل علاقات الملكية الخاصة[27]؛ وإن هذا النمط يفصل الملكية العقارية تماماً عن علاقات

(*) Markgemeinschaft: أرض زراعية محددة تابعة للقرية، أو للجماعة الزراعية المستقرة، ذات ملكية جماعية، سابقة لتقاسمها وتملكها الخاص، وتسمى أيضاً: مشاعة المارك. [ن. ع].

(27) إن كيماويين زراعيين محافظين تماماً، مثل جونستون، يعترفون بأن الملكية الخاصة تخلق في كل مكان عقبات كأداء في وجه الزراعة العقلانية فعلاً. كذلك حال كتّاب آخرين من المدافعين الأشداء ذوي الاختصاص (ex professo) عن احتكار الملكية الخاصة للأرض، مثل السيد شارل كونت، في كتابه المؤلف من مجلدين: ([اطروحة في الملكية، المجلد الأول، باريس 1834، ص228]. *Traité de la propriété*, Tome I. Paris, 1834, p. 228]). والذي يتخذ من الدفاع عن الملكية الخاصة هدفاً محدداً له. وهو يقول: «لا يمكن لأي شعب أن يبلغ درجة الرفاه والقوة التي تتوافق وطبيعته، إذا لم يكن لكل جزء من أجزاء الأرض التي تطعمه غرض يتفق على أحسن وجه مع الصالح العام. وابتغاء تطوير ثرواته أكبر تطوير، ينبغي أن تكون هناك إرادة واحدة، وقبل كل شيء إرادة متنورة، إن أمكن، تأخذ بيديها زمام كل قطعة من أرضه، وتجعل كل قطعة تسهم في ازدهار كل القطع الأخرى. ولكن وجود مثل هذه الإرادة... لن يتوافق مع تقسيم الأرض إلى قطع حيازات خاصة... ولن يتوافق مع الإمكانية الممنوحة لكل مالك للتصرف بملكيته تصرفاً يكاد يكون مطلقاً». ـ إن جونستون وكونت وغيرهما، يلفتون النظر فقط إلى ضرورة زراعة أراضي

السيادة وعلاقات القنانة، من جهة، ويفصل الأرض، من جهة أخرى، بوصفها شرطاً للإنتاج، فصلاً كلّياً عن الملكية العقارية والمالك العقاري، الذي لا تمثّل الأرض بالنسبة له سوى ضريبة نقدية معينة يجنيها، بفضل احتكاره، من الرأسمالي الصناعي، أي [631] المزارع؛ إن نمط الإنتاج الرأسمالي يبتر صلة المالك العقاري بالأرض إلى حد أن بوسع المالك العقاري أن يقضي مجمل حياته في القسطنطينية بينما تقع ملكيته العقارية في اسكتلندا. وتكتسي الملكية العقارية شكلها الاقتصادي الخالص بعد أن تنضو عنها كل الأغطية والشوائب السياسية والاجتماعية السابقة، وباختصار كل الزوائد التقليدية التي يشجبها الرأسماليون الصناعيون أنفسهم، والناطقون النظريون باسمهم، كما سنرى لاحقاً، باعتبارها زوائد نافلة، لا معنى لها، في وقدة صراعهم مع الملكية العقارية. إن عقلنة الزراعة التي تتيح لأول مرة تسيير هذه الزراعة تسييراً اجتماعياً، من جهة، وتجريد الملكية العقارية من أية معقولية من جهة أخرى، هما الخدمة الكبرى التي يؤديها نمط الإنتاج الرأسمالي. وهو يشتري هذه الخدمة، مثل سائر خدماته التاريخية الأخرى، بالافقار التام للمنتجين المباشرين قبل كل شيء.

وقبل أن نمضي إلى موضوعنا بالذات، ثمة ملاحظات تمهيدية أخرى ضرورية لتفادي أي سوء فهم.

إن الشرط المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي هو الآتي: إن الزارعين الحقيقيين للأرض هم العمال المأجورون الذين يستخدمهم رأسمالي ما، أي المزارع، الذي ينخرط في زراعة الأرض بوصفها حقلاً خاصاً لاستخدام رأس المال، بوصفها توظيفاً لرأسماله في ميدان خاص من الإنتاج. ويدفع هذا الرأسمالي ـ المزارع إلى المالك العقاري، مالك الأرض التي يستغلها هو، في آجال محددة، كل عام مثلاً، مبلغاً من النقد مثبت بموجب عقد (تماماً مثلما أن مُقترِض رأس المال النقدي يدفع فائدة معينة) لقاء السماح له

= بلد معين ككل واحد، عندما يواجهون التناقض بين الملكية واستخدام الهندسة الزراعية استخداماً عقلانياً. بيد أن تبعية إنماء محاصيل زراعية معينة لتقلبات أسعار السوق، والتغير المستمر في زراعتها تبعاً لتقلبات الأسعار هذه، ومجمل روح الإنتاج الرأسمالي الموجهة إلى كسب الربح النقدي بصورة مباشرة وبأسرع وقت ممكن، إنما تتناقض مع الزراعة التي ينبغي أن تؤمن مجمل الشروط الدائمة لحياة سلسلة من الأجيال البشرية المتعاقبة. وتقدم لنا زراعة الغابات مثالاً ساطعاً عن ذلك، إذ إنها لا تدار لما فيه صالح المجتمع بعض الشيء إلّا في حالات لا تكون فيها الغابات ملكية خاصة، بل تكون خاضعة لإشراف الدولة.

باستخدام رأسماله في هذا الحقل الخاص من الإنتاج. إن هذا المبلغ من النقد يسمى الريع العقاري، سواء دُفع لأرض زراعية، أم أراضي بناء، أم مناجم، أم مصائد أسماك، [632] أم غابات، وغير ذلك. ويُدفع هذا الريع العقاري عن كامل الفترة التي تعاقد المالك العقاري على تأجير الأرض خلالها إلى المستأجر. وعليه، فإن الريع العقاري، هنا، هو الشكل الذي تتحقق به الملكية العقارية من الوجهة الاقتصادية، أي تولّد قيمة. علاوةً على ذلك، فإننا، هنا، إزاء الطبقات الثلاث كلها ـ العمال المأجورين، الرأسماليين الصناعيين والملاك العقاريين ـ التي تؤلف، معاً وفي مواجهة بعضها بعضاً، هيكل المجتمع الحديث.

إن رأس المال يمكن أن يُثبَّت في الأرض، يُدمج فيها، إما لفترة قصيرة نسبياً، كما في حال تحسينات الصفة الكيماوية واستخدام الأسمدة، إلخ.، أو لفترة أطول، كما في حال شق قنوات الصرف وبناء منشآت الري، وتسوية سطح التربة، وتشييد المباني، وما إلى ذلك. لقد أطلقتُ في مكان آخر على رأس المال الموظّف على هذا النحو في الأرض، اسم ارض ـ رأسمال (la terre-capital)[28]. ويندرج رأس المال هذا في مقولة رأس المال الأساسي. إن الفائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض والتحسينات المنفذة في التربة بوصفها وسيلة إنتاج، يمكن أن تؤلف جزءاً من الريع العقاري الذي يدفعه المزارع إلى المالك العقاري[29]، ولكن ذلك لا يشكل الريع العقاري بالمعنى الدقيق للكلمة، هذا الريع الذي يُدفع لقاء استخدام الأرض كما هي، سواء كانت محروثة أم عذراء. وتفترض المعالجة المنهجية للملكية العقارية، أنْ ندرس هذا الجزء من دخل المالك العقاري بالتفصيل لكن هذا يقع خارج نطاق خطة البحث. ونكتفي، هنا، بكلمات قليلة عن هذا الأمر. يتولى المزارع سائر نفقات رأس المال قصيرة الأمد

---

(28) كارل ماركس، بؤس الفلسفة، [بروكسيل وباريس، 1847]، ص 165. لقد أجريت هناك تمييزاً بين الأرض ـ المادة [terre-matière] والأرض ـ رأسمال [terre-capital]. «بتوظيف جديد لرؤوس الأموال في قطع الأرض التي حولت أصلاً إلى وسيلة إنتاج يزيد الناس الأرض ـ رأسمال من دون أن يزيدوا مادة الأرض، أعني مساحة الأرض... ولكن الأرض ـ رأسمال ليست أكثر أزلية من أي رأسمال آخر... إن الأرض ـ رأسمال هي رأسمال أساسي، ولكن رأس المال الأساسي إنما يهتلك شأنه شأن رؤوس الأموال الدائرة».

(29) أقول «يمكن» لأن هذه الفائدة تنتظم، في ظل ظروف معينة، بفعل قانون الريع العقاري، ويمكن بالتالي أن تختفي، مثلاً، في حال منافسة أراضٍ جديدة ذات خصوبة طبيعية أعظم.

المرتبطة بعمليات الإنتاج الاعتيادية في الزراعة. وهذه النفقات، شأنها شأن فلاحة الأرض البسيطة عموماً، إذا ما جرت بطريقة عقلانية بعض الشيء، أي إذا لم تُختزل إلى استنزاف فظّ للتربة، كما كان الحال مثلاً مع ملّاك العبيد الأميركان من قبل، ـ وهو ما يقوم السادة الملّاك العقاريون بحماية أنفسهم من مغبته في العقود ـ تقود إلى تحسين التربة[30] وتزيد غلّتها وتحوّل الأرض من مادة محض إلى أرض ـ رأسمال. إن للأرض [633] المحروثة قيمة أكبر مما للأرض غير المحروثة التي تتصف بالنوعية الطبيعية ذاتها. وإن المزارع هو الذي يتولى انفاق الجانب الأكبر، بل أحياناً كل رأس المال الأساسي الموظّف في الأرض لمدة أطول والمستخدم على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً. وعندما تنتهي مدة التأجير المثبتة في العقد ـ وهذا أحد الأسباب التي تدفع المالك العقاري، مع تطور الإنتاج الرأسمالي، إلى تقليص زمن التأجير إلى أقصى حد ممكن ـ فإن التحسينات المندمجة في التربة كعرض لا ينفصم من أعراض الجوهر، أي الأرض، تؤول إلى مالك الأرض وتغدو ملكاً له. وحين يُبرم المالك العقاري عقد إيجار جديداً، يضيف فائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض إلى الريع العقاري الفعلي، سواء أجرّ الأرض إلى المزارع الذي قام بهذه التحسينات عينها، أم إلى مزارع آخر. وبذا يتعاظم ريعه؛ أو، إذا أراد بيع الأرض ـ ولسوف نرى عما قريب كيف يتحدد سعرها ـ فإن قيمتها ترتفع الآن. فهو لا يبيع الأرض فحسب، بل أرضاً محسَّنة، رأسمالاً موظّفاً في الأرض لم يكلّفه قرشاً واحداً. وهنا يكمن أحد أسرار تنامي ثراء الملّاك العقاريين ـ بمعزل عن حركة الريع العقاري الفعلي تماماً ـ والتعاظم المطرد لريوعهم، والتنامي المستمر للقيمة النقدية لأراضيهم بموازاة التقدم المحرز في التطور الاقتصادي. وبذا يضع هؤلاء في حافظات نقودهم الخاصة ثمار تطور اجتماعي تحقق بلا عون منهم ـ وكأنهم ولدوا لتذوق الثمار

---

(30) أنظر جيمس أندرسون وكيري.

[ج. أندرسون، بحث هادىء في الظروف التي أدت إلى الندرة الحالية للحبوب في بريطانيا، لندن 1801، ص 35-36-38.

(James Anderson, *A Calm Investigation of the Circumstances that have Led to the Present Scarcity of Grain in Britain*, London, 1801, p. 35-36-38).

هـ. س. كيري، الماضي، الحاضر، والمستقبل، فيلادلفيا، 1848، ص 129 ـ 131.

(H.C. Carey, *The Past, The present, and the Future*, Philadelhia, 1848, p. 129-131)].

.[ن. برلين]

(fruges consumere nati)(*). ولكن ذلك يشكّل، في الوقت نفسه، أكبر عقبة تعترض الزراعة العقلانية، نظراً لأن المزارع يتحاشى كل التحسينات والنفقات التي لا يتوقع الحصول على مردودها كاملاً خلال فترة التأجير؛ ونجد أن جيمس أندرسون، الواضع الفعلي لنظرية الريع المعاصرة، والذي كان في الوقت نفسه مزارعاً ممارساً وواحداً من المهندسين الزراعيين البارزين في زمانه، قد أشار إلى هذا الظرف، إلى هذا العائق، في القرن الماضي(**)، ويشير إلى ذلك في أيامنا هذه خصوم النظام الحالي للملكية العقارية في إنكلترا.

ويقول آ. آ. وولتون بهذا الصدد، في مؤلفه: (تاريخ إيجارات الأرض في بريطانيا العظمى وإيرلندا، لندن، 1865، ص 96 ـ 97. *History of the Landed Tenures of Great Britain and Ireland,* London, 1865, p. 96-97).

> «لا يمكن لسائر الجهود التي تبذلها الجمعيات الزراعية العديدة في أرجاء البلاد أن تؤدي إلى تقدم هام، أو ملحوظ فعلاً في مجال تحسين زراعة الأرض، ما دامت مثل هذه التحسينات تزيد لدرجة قيمة الملكية العقارية ومقدار الريع المدفوع للمالك العقاري، أكثر بكثير مما تحسّن أوضاع المزارع المؤجر أو العامل الزراعي. وإن المزراعين عموماً يعرفون بدرجة لا تقل عن معرفة مالك الأرض، أو وكيله، أو حتى رئيس الجمعية الزراعية، أن البذل الجيد، والسماد الوفير والإدارة الحصيفة، مقرونة بتزايد استخدام العمل لتنظيف الأرض وفلاحتها، من شأنها أن تثمر نتائج باهرة في تحسين التربة كما في زيادة الإنتاج. بيد أن كل ذلك يتطلب نفقات كبيرة، ويعرف المزارعون جيداً أنهم مهما حسّنوا الأرض وزادوا قيمتها، فإن ملّاك الأرض سيحصدون من ذلك، على مرّ الزمن، المنفعة الرئيسية في زيادة الريوع وزيادة قيمة الأرض. . . والمزارعون على ما يكفي من الدهاء كي يلاحظوا أن هؤلاء الخطباء» (ملّاك الأرض ووكلائهم المتحدثين في الاحتفالات الزراعية) «ينسون دائماً، بشكل غريب، أن يقولوا لهم أن حصة الأسد من جميع

[634]

(*) «ولدوا لتذوق الثمار»، بيت شعري لهوراس، ديوان الرسائل، الكتاب الأول، الرسالة 2، البيت 27. [ن. برلين].

(**) يتناول ماركس نظرية أندرسون في الريع في: نظريات فائض القيمة، المجلد الثاني، ص 103 ـ 105، 110 ـ 114 و134 ـ 139. [ن. برلين].

التحسينات التي قام بها المزارع لا بد وأن تذهب، آخر المطاف، إلى جيب المالك العقاري... ومهما يكنْ المزارع السابق قد حسّن الأرض المستأجرة، فإن من يخلفه سيجد على الدوام أن المالك العقاري قد زاد الريع بنسبة تزايد قيمة الأرض نتيجة التحسينات السابقة».

ولا تظهر هذه العملية في الزراعة الفعلية بمثل الوضوح الذي تظهر به عند استخدام الأرض للبناء. فالشطر الأعظم من الأرض المستخدمة للبناء في إنكلترا، لا يُباع كملك صرف (freehold)، بل يؤجره الملّاك العقاريون لمدة 99 عاماً أو أقل إن أمكن. وحين تنقضي هذه الفترة، تؤول الأبنية سوية مع الأرض إلى مالك الأرض.

«إنهم» [المستأجرون] «ملزمون بتسليم البيت عند انقضاء عقد الإيجار إلى المالك العقاري الكبير، وهو في حالة جيدة وصالحة للسكن، بعد أن كانوا قد دفعوا ريع أرض فائق الحدّ. وما إن ينقضي عقد الإيجار حتى يهرع الوكيل أو المفتش العامل عند مالك الأرض، ليزور بيتك متفحصاً، حريصاً على أن يجعلك تصونه في حالة جيدة، ثم يستلمه ويلحقه بأملاك سيده... والحقيقة هي أنه إذا سُمح لهذا النظام بأن يسري بكامل مداه لفترة أطول من الزمن، فإن كامل الممتلكات من البيوت في المملكة، كذلك الأرض في المقاطعات الريفية، ستقع في أيدي كبار سادة الأرض. إن الحي الغربي بلندن(*)، شمال وجنوب تمبل بار تعود كلها تقريباً لزهاء نصف دزينة من كبار سادة الأرض، وهي تؤجر ببدلات ريع بالغة الضخامة، وحيث لم تحل بعد آجال عقود الإيجار فإنها تحلّ بسرعة الواحد تلو الآخر. ويصح الشيء ذاته، بدرجة أكبر أو أقل، على كل مدينة في المملكة. ولكن هذا النظام الشره القائم على الاستثناء والاحتكار لا يقف عند هذا الحد. فإن جلّ مباني الأرصفة في مدن موانئنا واقعة، من جراء عملية الاغتصاب ذاتها، بأيدي كبار وحوش(**) العقارات» (المرجع نفسه، ص 92 ـ 93).

(*) Westend ـ الحي الغربي، حي فاخر في لندن قرب تمبل بار، وهي أثر تاريخي على شكل بوابة حجرية تقع بين شارع ستراند وشارع فليت، وهي توصل بين حي المال والأعمال (سيتي) وحي ويستمنستر. [ن. برلين].

(**) Leviathan: الإشارة إلى «اللوياثان»، الوحش البحري المفترس، الذي ورد ذكره في التوراة. [ن. ع].

وفي ظل ظروف كهذه يغدو واضحاً أنه عندما ذكرت احصائيات إنكلترا وويلز عام 1861 أن عدد مالكي البيوت يبلغ 36,032 من مجموع السكان البالغ 20,066,224 [635] نسمة، فإن نسبة المالكين إلى عدد البيوت وإلى عدد السكان كانت ستكتسي مظهراً آخر مختلفاً تماماً لو جرى تسجيل المالكين الكبار بمعزل عن صغار المالكين.

إن المثال المتعلق بملكية المباني هام: (1) لأنه يكشف بوضوح عن التمايز بين الريع العقاري بالمعنى الدقيق للكلمة، والفائدة عن رأس المال الأساسي الموظّف في الأرض، والذي يمكن أن يشكل علاوة تُضاف للريع العقاري. إن الفائدة عن الأبنية، شأن الفائدة عن رأس المال الذي يوظّفه المزارع في الأرض في حالة زراعتها، تؤول إلى الرأسمالي الصناعي، أي المضارب بالأبنية، أو المزارع خلال فترة سريان مفعول عقد الإيجار ولا علاقة لها، في ذاتها ولذاتها، بالريع العقاري الذي ينبغي أن يُدفع سنوياً في آجال محددة لقاء الانتفاع بالأرض. (2) لأنه يكشف كيف أن رأسمال الآخرين الموظف في الأرض يصبح، سوية مع الأرض، من نصيب المالك العقاري، وبنتيجة ذلك يزداد ريعه بمقدار الفائدة المئوية.

لقد سعى بعض الكتّاب، من باب الدفاع عن الملكية العقارية في وجه هجمات الاقتصاديين البورجوازيين من جانب، ومن باب السعي إلى تحويل النظام الرأسمالي للإنتاج من نظام تضادات إلى نظام «انسجام» من جانب آخر، كما هو الحال مع كيري، إلى تصوير الريع العقاري، هذا التعبير الاقتصادي الخاص عن الملكية العقارية، بوصفه شيئاً متماثلاً مع الفائدة. وبذا يُراد حلّ التضاد بين الملّاك العقاريين والرأسماليين تحديداً. أما في مستهل نشوء الإنتاج الرأسمالي، فقد جرى استخدام الطريقة المعاكسة. كانت الملكية العقارية، في تلك الأيام، ما تزال تُعتبر، في التصور الدارج، الشكل الأصلي المحترم للملكية الخاصة، في حين كانت الفائدة عن رأس المال مرذولة بوصفها مراباة. ولذلك صور ديودلي نورث وجون لوك، وغيرهما، الفائدة عن رأس المال بوصفها شكلاً مناظراً للريع العقاري، مثلما أن تورغو استخلص شرعية الفائدة من وجود الريع العقاري. ـ وينسى كل الكتّاب المذكورين من العصر الحديث، بمعزل عن كون الريع العقاري الخالص يمكن أن يوجد بل يوجد من دون إضافة أية فائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض، أن المالك العقاري لا يتلقى، بهذه الطريقة، الفائدة عن رأسمال الآخرين من غير أن يكلّفه ذلك أي شيء فحسب، بل يتلقى، علاوة على ذلك، رأسمال الآخرين هذا مجاناً من دون تعويض. إن تبرير الملكية العقارية، مثل تبرير سائر الأشكال الأخرى من الملكية المقابلة لنمط إنتاج معين، ينحصر في أن نمط الإنتاج ذاته يمثل

ضرورة تاريخية عابرة بما في ذلك علاقات الإنتاج وعلاقات التبادل المنبثقة عنه. والواقع أن الملكية العقارية، وهذا ما سنراه لاحقاً، تختلف عن بقية أصناف الملكية من حيث [636] إنها تظهر زائدة عن اللزوم وضارة عند مرحلة معينة من التطور، حتى من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي.

ويمكن للريع العقاري أن يُخلط بالفائدة في شكل آخر خلطاً يموّه طابعه المميز. فالريع العقاري يتمثل في مقدار معين من النقد يسحبه المالك العقاري سنوياً عبر تأجير قطعة معينة من الكرة الأرضية. ولقد سبق أن رأينا أن أي دخل نقدي معين يمكن أن يُرسمل، أي يمكن اعتباره فائدة عن رأسمال متخيَّل. فمثلاً، إذا كان سعر الفائدة الوسطي يعادل 5%، فبالإمكان اعتبار الريع العقاري السنوي البالغ 200 جنيه بمثابة فائدة عن رأسمال يبلغ 4000 جنيه. إن الريع العقاري المُرَسمل على هذا النحو، هو الذي يؤلف سعر شراء أو قيمة الأرض، وهذه مقولة لا عقلانية من النظرة الأولى (prima facie) شأن مقولة سعر العمل، نظراً لأن الأرض ليست منتوج عمل، ولذلك لا تمتلك قيمة. ولكن هذا الشكل اللاعقلاني يحمل في ثناياه، من جهة أخرى، علاقة إنتاج فعلية. فإنْ اشترى رأسمالي أرضاً تدرّ ريعاً سنوياً مقداره 200 جنيه، لقاء 4000 جنيه، فإنه يسحب فائدة سنوية وسطية تبلغ 5%، تماماً كما لو أنه وظّف رأس المال هذا في سندات مولّدة للفائدة أو أقرضه مباشرة بفائدة 5%. فهذا إنماء ذاتي لقيمة رأسمال معين يبلغ 4000 جنيه، بفائدة 5%. وفي نطاق هذا الافتراض، يمكن له أن يعوّض عن سعر شراء عقاره بما يتلقاه من عائدات عنه. لذا يُحتسب سعر شراء العقارات في إنكلترا بالاستناد إلى عدد معين من سنوات الشراء (years' purchase)، وما هذا إلّا تعبير آخر عن رسملة الريع العقاري. والواقع، أن ذلك سعر شراء ـ لا سعر شراء الأرض، بل سعر شراء الريع العقاري الذي تدرّه الأرض، محسوباً بموجباً سعر الفائدة الاعتيادية. غير أن هذه الرسملة للريع تفترض سلفاً الريع نفسه، في حين لا يمكن اشتقاق الريع وتفسيره بالترتيب المعاكس، أي من رسملته هو بالذات. فوجود الريع، بمعزل عن البيع، هو المقدمة، هو نقطة الانطلاق.

يترتب على ذلك، مفترضين أن الريع العقاري مقدار ثابت، أن سعر الأرض يمكن أن يرتفع وينخفض بصورة عكسية مع ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة. فلو هبط سعر الفائدة الاعتيادية من 5% إلى 4%، فإن الريع العقاري السنوي البالغ 200 جنيه سوف يمثل الزيادة السنوية في قيمة رأسمال يبلغ 5000 جنيه عوضاً عن 4000 جنيه، وبذا سيرتفع سعر قطعة الأرض نفسها من 4000 إلى 5000 جنيه، أو من 20 سنة شراء

(years' purchase) إلى 25 سنة. والعكس بالعكس. إنها حركة سعر الأرض المنتظمة **[637]** بسعر الفائدة فقط، والمستقلة عن حركة الريع العقاري نفسه. ولكن بما أننا قد رأينا أن لمعدل الربح ميلاً للهبوط بمضي التطور الاجتماعي قدماً، وكذلك سعر الفائدة بمقدار ما ينتظم هذا بفعل معدل الربح؛ وبما أننا قد رأينا أيضاً، حتى بمعزل عن معدل الربح، أن لسعر الفائدة ميلاً إلى الهبوط نتيجة نمو رأس المال النقدي القابل للإقراض، ينجم عن ذلك أن لسعر الأرض ميلاً للارتفاع، بصورة مستقلة عن حركة الريع العقاري وحركة سعر غلال الأرض الذي يؤلف الريع جزءاً منه..

إن خلط الريع العقاري نفسه مع شكل الفائدة الذي يكتسيه الريع بالنسبة إلى شاري الأرض ـ وهو خلط ناشيء عن الجهل التام بطبيعة الريع العقاري ـ لا بد وأن يقود إلى أكثر الاستنتاجات غرابة وضلالاً. وبما أن الملكية العقارية تُعدّ، في سائر البلدان القديمة، شكلاً خاصاً وعريقاً من الملكية، وأن شراء الملكية العقارية هو توظيف مضمون بوجه خاص لرأس المال، فإن سعر الفائدة الذي يُشترى به الريع العقاري غالباً ما يقف في مستوى أدنى من سعر فائدة توظيفات رأس المال الأخرى الأطول أمداً، بحيث أن شاري الأرض لا يتلقى سوى 4% عن سعر شرائه، في حين أنه يمكن أن يسحب 5% عن رأس المال نفسه في توظيفات أخرى، أو بتعبير آخر أنه يدفع لقاء الريع العقاري رأسمالاً أكبر مما كان سيدفعه لقاء الحصول على الدخل النقدي السنوي نفسه من توظيفات رأس المال في ميادين أخرى. بناء على ذلك يستنتج السيد تيير، في مؤلفه الهزيل عموماً عن الملكية (وهو النص المطبوع للخطاب الذي ألقاه في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1848 ضد برودون)(*) أن الريع العقاري متدن، في حين أن ذلك يثبت فقط أن سعر شرائه مرتفع.

إن كون الريع العقاري المُرَسْمَل يتجلى بمثابة سعر الأرض أو بمثابة قيمة الأرض، بحيث أن الأرض تُباع وتُشترى مثل أية سلعة أخرى، يوفر لبعض التبريريين حجة لتسويغ الملكية العقارية نظراً لأن الشاري يدفع لقاءها مُعادِلاً مثلما يدفع لقاء أية سلعة أخرى، وأن الشطر الأعظم من الملكيات العقارية انتقل من يد مالك إلى يد آخر عن هذا السبيل. ولكن هذا المسوغ التبريري يمكن أن ينطبق في هذه الحالة على العبودية، نظراً

(*) خطاب تيير في 16 تموز/يوليو 1848، ضد اقتراحات برودون، في اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية، وقد نشر الخطاب في محاضر جلسات الجمعية الوطنية، المجلد الثاني، باريس، 1849، ص666-671. [ن. برلين].

لأن ما يتأتى من عمل العبيد لا يمثل بالنسبة لمالك العبيد الذي دفع نقداً لقاء عبيده سوى الفائدة عن رأس المال المُنفق على شرائهم. إن اشتقاق مبرر وجود الريع العقاري من واقع بيعه وشرائه يعني، عموماً، تبرير وجوده بوجوده.

ومهما يكنْ من المهم بالنسبة لتحليل الريع العقاري تحليلاً علمياً ـ أي الشكل الاقتصادي، الخاص، المستقل للملكية العقارية على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي ـ أن نبحثه بصورة خالصة، خلواً من كل الشوائب التي تزيفه وتطمسه، فلا يقل أهمية، من [638] جهة أخرى، من أجل فهم التأثيرات العملية للملكية العقارية، وحتى للاستيعاب النظري لجملة من الوقائع التي تتناقض مع مفهوم وطبيعة الريع العقاري وتبدو مع ذلك كأشكال لوجود هذا الريع العقاري، أن نتعرف إلى تلك العناصر التي تؤدي إلى هذه الشوائب التي تطمس النظرية.

وبالطبع فإن كل ما يدفعه المزارع إلى المالك العقاري في شكل بدل إيجار نقدي لقاء السماح بزراعة الأرض يظهر، في الممارسة العملية، كريع عقاري. ومهما تكن طبيعة المكوّنات التي تؤلف هذه الجزية، ومهما يكن المصدر الذي تستمد منه، فإنها تشترك مع الريع العقاري الفعلي في الخاصية التالية، وهي أن احتكار جزء من مساحة الكرة الأرضية يمنح من يسمى بالمالك العقاري قدرة على جباية جزية، وفرض قيمتها. كما أنها تشترك مع الريع العقاري الفعلي في خاصية أخرى، وهي أنها تحدّد سعر الأرض الذي ليس، كما بيّنا أعلاه، سوى الدخل المرسمل من تأجير الأرض.

لقد سبق أن رأينا أن الفائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض يمكن أن تؤلف عنصراً غريباً عن المكونات الأخرى للريع العقاري، وهو عنصر لا بد وأن يؤلف إضافة متنامية دوماً إلى الريع الإجمالي لبلد من البلدان كلما مضى التطور الاقتصادي قدماً. ولكن من الممكن، حتى بعد ترك هذه الفائدة جانباً، أن يتضمن بدل الإيجار النقدي جزئياً، أو كلياً في بعض الحالات المعينة، أي عند الغياب التام للريع العقاري الفعلي حيث تكون الأرض عديمة القيمة فعلاً، اقتطاعاً من الربح الوسطي، أو من الأجور الاعتيادية، أو من الاثنين معاً في آنٍ واحدٍ. إن هذا الجزء من الربح أو من الأجور، يتجلى هنا في مظهر ريع عقاري، لأنه بدلاً من أن يؤول إلى الرأسمالي الصناعي أو العامل المأجور، وهو مآله الطبيعي، يُدفع إلى المالك العقاري في شكل بدل إيجار نقدي. ولو نظرنا إلى الأمر من الوجهة الاقتصادية، فلا هذا الجزء ولا ذاك يؤلف ريعاً

عقارياً؛ ولكنه يؤلف من الوجهة العملية دخلاً للمالك العقاري، وإنماء اقتصادياً لقيمة احتكاره، تماماً شأن الريع العقاري الفعلي، وهو يتسم مثل هذا الأخير بتأثير مقرّر لسعر الأرض.

ونحن لا نتحدث هنا عن العلاقات التي يكون فيها الريع العقاري، هذا التعبير عن الملكية العقارية المتوافق مع نمط الإنتاج الرأسمالي، موجوداً وجوداً شكلياً من دون أن يكون نمط الإنتاج الرأسمالي قيد الوجود، ومن دون أن يكون المزارع المستأجر نفسه رأسمالياً صاحب مشروع أو من دون أن يكون نمط زراعته نمطاً رأسمالياً. وهذا هو الحال، مثلاً، في إيرلندا. فالمزارع هناك فلاح صغير بوجه عام. وما يدفعه هذا الأخير إلى المالك العقاري كإيجار يمتص، في الغالب، ليس فقط جزءاً من ربحه، أي من عمله الفائض بالذات، الذي يمتلك الحق فيه بوصفه مالك أدوات العمل الخاصة به، بل [639] يمتص أيضاً جزءاً من الأجور الاعتيادية التي كان بوسعه أن يتقاضاها لقاء هذا المقدار نفسه من العمل في ظل أوضاع أخرى. وعلاوة على ذلك ينتزع منه المالك العقاري، الذي لا يفعل أي شيء البتة لتحسين التربة، رأسماله الصغير الذي وظّفه في الأرض بفضل عمله الخاص، في الجانب الأكبر منه، تماماً مثلما كان المرابي سيفعل في ظروف مشابهة، ولكن المرابي يجازف، على الأقل، برأسماله الخاص في عمليات كهذه. إن هذا النهب المستمر هو ما يؤلف موضوع النزاع حول التشريعات العقارية الإيرلندية، التي تنحصر، أساساً، في إرغام المالك العقاري على تعويض المزارع عن التحسينات التي أجراها في التربة أو رأس المال الذي وظفه في الأرض، عندما يلغي المالك العقاري عقد إيجار الأرض(*). وقد دأب بالمرستون في الرد على ذلك ساخراً:

«إن مجلس العموم هو مجلس ملّاك عقاريين».

كما أننا لا نتحدث عن علاقات استثنائية يمكن للمالك العقاري في ظلها أن يعتصر بدل إيجار عالياً، حتى في البلدان ذات الإنتاج الرأسمالي، من دون أن تكون ثمة صلة تربط هذا الإيجار بغلّة الأرض، كما هو الحال مثلاً عند تأجير رقع صغيرة من الأرض إلى عمال المناطق الصناعية في إنكلترا، إما كحدائق صغيرة أو لممارسة هواية الزراعة في وقت الفراغ (أنظر: تقارير مفتشي المصانع *Reports of Inspectors of Factories*).

(*) التنازع بين الملاك العقاريين والمستأجرين انتهى عام 1853 بتشريع «قانون حقوق الاستئجار» في مجلس العموم، وهو يتضمن تعويضات نقدية للمستأجر لقاء التحسينات في الأرض في حال إنتهاء عقد الإيجار. [ن. برلين].

إننا نتحدث عن الريع الزراعي في بلدان الإنتاج الرأسمالي المتطور. ويوجد بين المزارعين الإنكليز، على سبيل المثال، عدد من صغار الرأسماليين الميالين أو المرغمين على الميل بحكم التربية أو التعليم أو التقاليد أو المنافسة، أو غيرها من الظروف، إلى توظيف رأسمالهم في مجال الزراعة، بوصفهم مزارعين. وهم مجبرون على تقبل ربح أدنى من معدل الربح الوسطي وعلى التخلي عن جزء منه إلى المالك العقاري في شكل ريع. وهذا هو الشرط الوحيد الذي يسمح لهم بموجبه أن يوظّفوا رأسمالهم في الأرض، في الزراعة. ولما كان الملّاك العقاريون يمارسون في كل مكان تأثيراً ملحوظاً، وفي إنكلترا تأثيراً طاغياً، على صياغة التشريعات، فإن بمقدورهم استغلال هذا التأثير لسلب طبقة كاملة من المزارعين. صحيح أن قوانين الحبوب لعام 1815 مثلاً ـ وهي ضريبة على الحبوب فُرضت صراحة على سكان البلاد كيما تضمن للملّاك العقاريين الخاملين استمرار الريوع المتضخمة لدرجة هائلة خلال الحرب المناهضة لليعاقبة(*) ـ وقد أدت فعلاً، بمعزل عن بضع سنوات من الغلال الوفيرة الاستثنائية، إلى إبقاء أسعار المنتوجات الزراعية فوق المستوى الذي كانت ستهبط إليه لو كان استيراد الحبوب حراً. [640] ولكن هذه القوانين لم تستطع إبقاء الأسعار عند المستوى الذي أقرته تشريعات الملّاك العقاريين كأسعار اعتيادية تشكّل الحدود القانونية لاستيراد الحبوب الأجنبية. مع ذلك فقد أُبرمت عقود الإيجار تحت تأثير هذه الأسعار الاعتيادية. وحالما تبددت الأوهام شُرِّع قانون جديد بأسعار اعتيادية جديدة، غير أنها لم تكن، شأنها شأن الأسعار السابقة، سوى التعبير العقيم عن خيال الملّاك العقاريين الجشعين. على هذا النحو كان يجري غبن المزارعين منذ عام 1815 حتى الثلاثينات. ومن هنا بروز قضية الضائقة الزراعية (agricultural distress) بوصفها موضوعاً دائماً خلال هذه الفترة بأكملها. ومن هنا أيضاً نزع ملكية وخراب جيل كامل من المزارعين والاستعاضة عنهم بطبقة جديدة من الرأسماليين خلال هذه الفترة عينها[31].

(*) الإشارة إلى حروب إنكلترا من عام 1793 وحتى عام 1815 ضد الجمهورية الفرنسية وإمبراطورية نابليون. [ن. ع].

(31) أنظر جائزة الأبحاث المناهضة لقانون الحبوب *Anti-Corn-Law Prize-Essays*. مع ذلك فإن قوانين الحبوب أبقت الأسعار عند مستوى مرتفع مصطنع. وكان ذلك مؤاتياً للمزارعين الموسرين. فقد استفادوا من حالة الركود التي أصابت الجمهرة الأعظم من المزارعين بسبب رسوم الحماية. وقد علّق هؤلاء الأخيرين آمالهم، لسبب وجيه أو بلا سبب كهذا، في الحصول على متوسط أسعار استثنائية.

وهناك واقعة أعمّ وأهم بكثير، وهي خفض أجور العمال الزراعيين الفعليين دون متوسط مستواها الاعتيادي، بحيث يجري اقتطاع جزء من أجور العمل ليؤلف جزءاً من مكوّنات بدل الإيجار ويؤول إلى الملّاك العقاريين بدلاً من العمال في قناع ريع عقاري. وهذا هو الوضع العام في إنكلترا واسكتلندا، على سبيل المثال، ما عدا بعض المقاطعات التي تتميز بوضع أفضل. وإن أعمال لجان التحقيق البرلمانية التي تشكلت قبل سن قوانين الحبوب في إنكلترا بخصوص مسألة مستوى الأجور(*) - وهي إلى الآن أثمن الوثائق غير المستعملة تماماً على وجه التقريب عن تاريخ الأجور في القرن التاسع عشر، وهي في الوقت نفسه، نصب عار أشادته الارستقراطية والبورجوازية الإنكليزية لنفسها - تثبت بجلاء لا يقبل الشك، أن الريوع المرتفعة وما يقابلها من ارتفاع في سعر الأرض خلال الحرب المناهضة لليعاقبة، ترجع، في جانب منها، إلى مجرد اقتطاع من الأجور بل حتى خفضها دون الحد الجسدي الأدنى، أي نتيجة تسليم جزء من الأجور الاعتيادية إلى المالك العقاري. وهناك ظروف مختلفة، من بينها هبوط قيمة النقد، وطريقة تطبيق قوانين الفقراء في المناطق الزراعية، إلخ، أتاحت إجراء هذه العملية في وقت تنامت فيه [641] إيرادات المزراعين تنامياً هائلاً وأثرى الملّاك العقاريون ثراءً أسطورياً. والحق، أن إحدى الحجج الرئيسية التي أثارها الملّاك العقاريون والمزارعون لفرض الرسوم الجمركية على الحبوب كانت تتلخص في أن من المستحيل جسدياً خفض أجور العمال الزراعيين أدنى من ذلك. ولم يتغير هذا الوضع من حيث الجوهر، ففي إنكلترا كما في سائر البلدان الأوروبية، ما يزال جزء من الأجور الاعتيادية، الآن كما من قبل، جزءاً مكوّناً من الريع العقاري. وحين قام الكونت شافتسبوري، اللورد آشلي وقتذاك، وهو أحد الأرستقراطيين المحسنين، الذي أقلقته أوضاع العمال الصناعيين الإنكليز كثيراً، بالدفاع عنهم في البرلمان أثناء الحملة من أجل يوم عمل من عشر ساعات، نشر المدافعون عن الصناعيين، رداً على ذلك، احصائيات عن أجور العمال الزراعيين في القرى التابعة له (أنظر رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرون، 5، (هـ)، البروليتاريا الزراعية في بريطانيا). وقد بينت هذه الاحصائيات بجلاء كيف أن جزءاً من الريع العقاري لهذا المُحسن ينتج ببساطة عن نهب أجور العمال الزراعيين الذي يتولاه مزارعوه

(*) تقارير مجلس العموم حول قوانين الحبوب، طبعت في 26 تموز/يوليو 1814؛ وتقارير لجنة مجلس اللوردات حول تجارة واستهلاك الحبوب، طبعت بأمر مجلس العموم في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1814. [ن. برلين].

نيابة عنه. إن نشر هذه الاحصائيات مثير للاهتمام أيضاً نظراً لأن ما تحتويه من وقائع يمكن أن يحتل مكانته البارزة إلى جانب الوقائع البشعة التي كشفت عنها لجنتا 1814 و1815. وحالما تفرض الظروف زيادة مؤقتة في أجور العمال الزراعيين، حتى يتعالى صراخ المزارعين بأن رفع الأجور إلى مستواها الاعتيادي، كما حدث في فروع صناعية أخرى، سيكون مستحيلاً وسيلحق بهم الخراب ما لم ينخفض الريع العقاري في الوقت ذاته. ها هنا اعتراف، إذن، بأن المزارعين يقتطعون، متسترين بستار الريع العقاري، جزءاً من الأجور ليسلّموه إلى المالك العقاري. لقد ارتفعت أجور العمال الزراعيين في إنكلترا خلال الفترة 1849 ـ 1859، على سبيل المثال، نتيجة تشابك ظروف قاهرة مثل: النزوح الجماعي من إيرلندا الذي قطع تدفق العمال الزراعيين من هناك؛ امتصاص الصناعة التحويلية للسكان الزراعيين امتصاصاً استثنائياً، الطلب على الجنود لخوض الحرب؛ الهجرة الاستثنائية إلى أستراليا والولايات المتحدة (كاليفورنيا)، وغير ذلك من الأسباب التي لا يمكن تناولها هنا بإسهاب. وباستثناء سوء مواسم الحصاد لأعوام 1854 ـ 1856 هبطت أسعار الحبوب، في المتوسط، بما يزيد عن 16% خلال هذه الفترة. وزعق المزارعون مطالبين بخفض الريوع. وأفلحوا في ذلك في حالات متفرقة؛ إلّا أنهم خابوا في نيل هذا المطلب، بوجه عام. فبحثوا عن مخرج بتقليص تكاليف الإنتاج، بما في ذلك الاستخدام واسع النطاق للمحركات البخارية والآلات الجديدة التي حلّت محل الجياد، جزئياً، مقصية إيّاها عن الاستخدام الاقتصادي ومؤدية، جزئياً أيضاً، [642] إلى فيض سكان اصطناعي من خلال إطلاق العمال الزراعيين، مما أفضى إلى هبوط جديد في الأجور. وجرى ذلك كلّه على الرغم من الهبوط النسبي العام في السكان الزراعيين خلال ذلك العقد بالمقارنة مع نمو عدد السكان، وعلى الرغم من الهبوط المطلق للسكان الزراعيين في بعض المناطق الزراعية الصرف[32]. وعن ذلك تكلم فاوسيت، الذي كان آنذاك أستاذ الاقتصاد السياسي في كمبريدج، (وقد توفي عام 1884 وهو يحتل منصب المدير العام للبريد) في مؤتمر العلوم الاجتماعية في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1865:

«لقد بدأ العمال الزراعيون بالهجرة، وبدأ المزارعون بالشكوى من

---

(32) (جون. ت. مورتون، عن القوى المستخدمة في الزراعة John Ch. Morton, *On the Forces used in Agriculture*) محاضرة ألقيت في جميعة الفنون والحرف اللندنية عام 1859، تعتمد وثائق أصلية، جمعت من زهاء 100 مزارع في 12 مقاطعة اسكتلندية و35 مقاطعة إنكليزية.

أنهم لن يكونوا قادرين على أن يدفعوا ريعاً مرتفعاً إلى هذا الحد، كالذي اعتادوا على دفعه، نظراً لأن العمل يغدو أغلى بسبب الهجرة».

هنا نجد، إذن، أن الريع العقاري المرتفع يتطابق مباشرة مع الأجور الواطئة. وما دام سعر الأرض المرتفع مشروطاً بهذا الظرف الذي يزيد الريع، فإن ارتفاع قيمة الأرض يتطابق مع انخفاض قيمة العمل، والمستوى العالي لسعر الأرض مع المستوى المتدني لسعر العمل.

ويحدث الشيء ذاته في فرنسا.

«إن بدل الإيجار يرتفع بسبب ارتفاع أسعار الخبز والنبيذ واللحم والخضار والفواكه، من جهة، وبقاء سعر العمل على حاله، من جهة أخرى. ولو قارن المسنون حسابات آبائهم، وهذا ما يعود بنا القهقرى 100 عام، لوجدوا أن سعر يوم العمل في أرياف فرنسا وقتذاك يطابق بالضبط ما هو عليه اليوم. أما سعر اللحم فقد ارتفع إلى 3 أمثال ما كان عليه آنذاك... من هو ضحية هذا الانقلاب؟ أهو الثري مالك الأرض التي يؤجرها، أم الفقير الذي يفلحها؟.. إن ارتفاع بدل الإيجار هو دليل على كارثة عامة». (حول آلي المجتمع في فرنسا وانكلترا، بقلم م. روبيشون، الطبعة الثانية، باريس، 1837، ص 101).

(*Du Mécanisme de la Société en France et en Angleterre,* Par M. Rubichon, 2ème édit., Paris, 1837, p. 101).

إليكم أمثلة عن الريع كنتيجة لاقتطاع شطر من الربح الوسطي، من جهة، ومن الأجور الوسطية، من جهة أخرى.

يقول مورتون(*) الذي استشهدنا به آنفاً، وهو وكيل عقارات ومهندس زراعي، إنه، وفقاً للملاحظات المستقاة من أماكن كثيرة كانت الريوع عن العقارات المؤجرة الكبيرة أدنى من الريوع المأخوذة عن عقارات مؤجرة أصغر، والسبب يعود إلى أن

«المنافسة على هذه الأخيرة أكبر، عادة، من الأولى، ونظراً لأن المزارعين الصغار الذين قلما يستطيعون اللجوء إلى أعمال أخرى غير الزراعة والملزمين بحكم الضرورة بإيجاد أعمال ملائمة لهم غالباً ما [643]

(*) ثمة زلة قلم. فماركس يتحدث أولاً عن جون تشالمرز مورتون، ثم يورد مقتبساً عن جون لوكهارت مورتون ثانياً. [ن. برلين].

يوافقون على دفع ريع يعرفون تماماً أنه مرتفع جداً». (جون لوكهارت مورتون، موارد العقارات، إلخ، لندن، 1858، ص 116).
(John L. Morton, *The Resources of Estates etc.*, London, 1858, p. 116).

غير أن هذا الفرق في إنكلترا آيل، في رأيه، إلى الزوال بالتدريج الأمر الذي تساعد عليه إلى حد كبير، كما يعتقد، هجرة طبقة صغار المزارعين تحديداً. ويقدم مورتون نفسه مثالاً يعرض بوضوح أن الريع العقاري يتضمن اقتطاعاً من أجور المزارع نفسه، وبالتالي، وهذا مؤكد تماماً، من أجور العمال الذين استأجرهم: ويجري ذلك عند استئجار أراض تقل مساحتها عن 70 ـ 80 إيكراً (30 ـ 34 هكتاراً) حيث لا يمكن استعمال محراث يجره حصانان.

«إذا كان المستأجر لا يعمل بجهد مثل الجهد الذي يعمل به أي عامل من العمال، فإنه لا يستطيع أن يعيش على حساب ما يستأجره. وإذا ما ترك أداء العمل للمشتغلين عنده وحدهم، واكتفى بأعمال المراقبة عليهم، فإنه سيجد نفسه، في وقت ليس ببعيد، عاجزاً عن دفع الريع» (المرجع نفسه، ص 118).

ويستخلص مورتون من ذلك أنه إذا لم يكن المستأجرون في المنطقة المعنية فقراء جداً، فينبغي ألّا تكون مساحة القطع المؤجرة أقل من 70 إيكراً، بحيث يمكن للمزارع أن يحتفظ بحصانين أو ثلاثة.

إنها لحكمة خارقة تلك التي يتميز بها السيد ليونس دي لافيرن عضو المعهد(*) والجمعية الزراعية المركزية الوطنية. ففي كتابه: (الاقتصاد الريفي في انكلترا، لندن، 1855. *Économie Rurale de l'Angleterre*, London, 1855, [*The Rural Economy, of England etc.*]. (الاقتباس من الترجمة الإنكليزية للكتاب) يُجري المؤلف المقارنة التالية بين المنافع السنوية المستمدة من الأبقار التي تُستخدم للأعمال الزراعية في فرنسا ولا تُستخدم في إنكلترا، حيث يُستعاض عنها بالجياد (ص 42).

(*) المقصود هنا: معهد فرنسا، وهو أعلى مؤسسة علمية تضم عدة أكاديميات، وقد تأسس في العام 1795. [ن. برلين].

فرنسا	الحليب 4 ملايين جنيه	إنكلترا	الحليب 16 مليون جنيه
	اللحم 16 مليون جنيه		اللحم 20 مليون جنيه
	العمل 8 ملايين جنيه		العمل – – –
	28 مليون جنيه		36 مليون جنيه

إن المنتوج الأكبر يرجع في هذه الحالة، كما يشير هو في معطياته، إلى أن الحليب في إنكلترا أغلى مما في فرنسا بمقدار الضعف في حين أنه يفترض سعراً واحداً للحم في كلا البلدين (ص 35)؛ وعليه، إذا انخفضت قيمة الحليب الإنكليزي إلى 8 ملايين، فإن قيمة المنتوج الإجمالي في إنكلترا تنخفض إلى 28 مليون جنيه كما هو الحال في فرنسا. لعل ذلك يتجاوز الحد طالما أن السيد لافيرن يدخل في حسابه، في آنٍ واحدٍ، كميات مختلفة من المنتوج وفارق الأسعار: وعليه، حين تنتج إنكلترا منتوجات معينة بسعر أغلى من فرنسا، ـ وهذا لا يعني سوى أرباح أكبر للمستأجرين والملّاك العقاريين، ـ فإن ذلك يبدو بمثابة تفوق للزراعة الإنكليزية.

[644] أما أن السيد لافيرن لا يتميز بمعرفة العلائم الاقتصادية للزراعة الإنكليزية فحسب، بل ويشاطر المزارعين والملّاك العقاريين الإنكليز خرافاتهم، فذلك ما يثبته على الصفحة 48:

«ثمة ضرر كبير يقترن، عادة، بزراعة الحبوب... فهي تستنزف التربة التي تنبت عليها».

ولا يقتصر اعتقاد السيد لافيرن على أن المزروعات الأخرى لا تُنزل مثل هذا الضرر، بل يرى أيضاً أن محاصيل الأعلاف والدرنيات تغني التربة:

«إن النباتات العلفية تستمد العناصر الرئيسية لنموها من الهواء وتعطي للتربة أكثر مما تأخذ منها، وعليه، فإنها تسهم مباشرة، وعبر تحوّلها إلى روث حيواني، مساهمة ثنائية في التعويض عن الضرر الذي تنزله الحبوب وغيرها من المحاصيل التي تستنزف التربة عموماً؛ وعليه، ثمة مبدأ يوجب أن يُصار، على الأقل، إلى أن تُزرع هذه بصورة متناوبة بدل الحبوب؛ ففي ذلك تتلخص الدورة الزراعية في نورفولك (ص 50 ـ 51).

لا عجب إذن أن السيد لافيرن، إذ يؤمن بالحكايات الخرافية عن الريف الإنكليزي فأنه يصدّق هذه الأخيرة أيضاً في أن أجور العمال الزراعيين الإنكليز قد فقدت طابعها الشاذ القديم بعد إلغاء قوانين الحبوب. أنظر ما قلناه بهذا الصدد في (رأس المال،

الكتاب الأول، الفصل الثالث والعشرين، 5، ص 701 ـ 729)(*). ولنصغ أيضاً إلى ما قاله السيد جون برايت في الخطاب الذي ألقاه في برمنغهام، في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر 1865. فبعد أن تحدث عن الخمسة ملايين عائلة غير الممثلة في البرلمان، مضى إلى القول:

«يوجد بين هؤلاء مليون، أو أكثر من مليون في المملكة المتحدة مدرجين في القائمة التعيسة للفقراء المعوزين. وهناك مليون آخر ممن يقفون فوق مستوى الفقر، ولكنهم يعيشون دوماً في خطر التحول إلى فقراء. وإن وضعهم وآفاقهم ليست أفضل من ذلك. وانظروا أخيراً إلى هذه الفئات الجاهلة، السفلى لهذا الجزء من المجتمع. أنظروا إلى حالتهم المزرية، إلى فقرهم، إلى عذاباتهم، إلى يأسهم التام. حتى في الولايات المتحدة، بل وفي الولايات الجنوبية خلال عهد العبودية، كان لكل زنجي أمل في نيل الحرية يوماً ما. أما بالنسبة لهؤلاء الناس، لهذه الجمهرة من أدنى الفئات في بلادنا فلا يوجد ـ وعلي أن أقول ذلك صراحة ـ أي أمل في تحسن ما ولا سعي إلى ذلك. هل قرأتم الملاحظة التي نشرت مؤخراً في الصحف عن جون كروس من دورسيت شاير، وهو عامل زراعي؟ لقد اشتغل 6 أيام في الأسبوع، ويشهد له رب عمله ببراعة الأداء، بعد أن عمل له 24 عاماً بأجر 8 شلنات في الأسبوع. إن لجون كروس عائلة مؤلفة من سبعة أطفال، ينبغي أن يعيلها بهذه الأجور في كوخه. وابتغاء تدفئة زوجته العليلة وطفله الرضيع أخذ ـ وقد يقولون بلغة القانون سرق ـ سياجاً خشبياً لا تزيد قيمته عن 6 بنسات. وحكم عليه قضاة الصلح على هذا الجرم بحبسه 14 أو 20 يوماً... وبوسعي أن أقول لكم إن هناك آلافاً مؤلفة من الحالات المماثلة لحالة جون كروس في أرجاء البلاد، وبخاصة في الجنوب، وإن وضع هؤلاء الناس ليبلغ من السوء مبلغاً يتعذر معه على أي مدقق حصيف أن يحلّ لغز تمكنهم من سد حاجاتهم. والآن وجهوا أنظاركم إلى أرجاء البلاد وأنظروا إلى هذه الملايين الخمسة من العوائل، وإلى الوضع اليائس لهذه الفئة من السكان. ألا يحق للمرء القول إن هذا القسم من الأمة المحروم من حق الانتخاب يكدح ويكدح على الدوام

[645]

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص701-725، [الطبعة العربية، الفصل 23(هـ) البروليتاريا الزراعية في بريطانيا، ص 826-858].

من دون أن ينعم بالراحة؟ قارنوا وضعه مع وضع الطبقة السائدة ـ ولكن إذا تكلمت على هذا النحو فستلصق بي تهمة الشيوعية... ولكن قارنوا هذه الجمهرة من الناس الكبيرة، الكادحة، المحرومة من حق الانتخاب، بذلك القسم من السكان الذي يمكن اعتباره طبقات سائدة. أنظروا إلى ثروة أولاء، وأبهتهم، وترفهم. أنظروا إلى تعبهم ـ فلهم هم أيضاً تعب، ولكنه تعب من التخمة ـ وأبصروا كيف يهرعون من مكان إلى مكان، وكأنهم يعتبرون أن معنى الحياة كله يتلخص في البحث عن ملذات جديدة» (صحيفة مورننغ ستار *Morning Star*(*)، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1865).

نمضي الآن لنبيّن كيف يجري خلط العمل الفائض، وبالتالي المنتوج الفائض عموماً، بالريع العقاري، هذا الجزء من المنتوج الفائض، المحدَّد ـ على الأقل على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي ـ تحديداً خاصاً، نوعياً وكمياً. إن الأساس الطبيعي للعمل الفائض عموماً، أي الشرط الطبيعي الذي لا يغدو هذا العمل بدونه ممكناً، هو أن الطبيعة ـ سواء في منتوجات الأرض، المنتوجات النباتية أو الحيوانية، أم منتوجات صيد الأسماك، إلخ ـ تقدم أسباب العيش الضرورية في حال إنفاق مقدار من وقت العمل لا يبتلع كامل يوم العمل. إن هذه الإنتاجية الطبيعية للعمل الزراعي (ويندرج ضمن ذلك الجمع البسيط للثمار وقنص الحيوان، وصيد الأسماك، وتربية المواشي) هي أساس كل عمل فائض لأن كل عمل يتوجه في الأصل، بادىء الأمر، إلى تملّك وإنتاج المواد الغذائية. (وتقدم الحيوانات في الوقت نفسه الجلود للدفء في المناخات الباردة؛ وعلاوة على ذلك تستخدم الكهوف للسكن، إلخ).

ونجد هذا الخلط نفسه بين المنتوج الفائض والريع العقاري عند السيد دوف(**)، وإنْ يكنْ بتعابير مغايرة. في الأصل لم يكن عمل الفلاحة منفصلاً عن العمل الصناعي؛ وكان الثاني ملحقاً بالأول. وإن العمل الفائض والمنتوج الفائض للقبيلة التي تمتهن الزراعة، والجماعة القرابية أو الأسرة، يتضمنان كلاً من العمل الزراعي والعمل الصناعي. وقد

(*) صحيفة يومية انكليزية، ناطقة باسم أنصار التجارة الحرة، صدرت بين عام 1856 و1869. [ن. برلين].

(**) باتريك. إي. دوف، عناصر علم السياسة، إدنبرة، 1854، ص 264-273. [ن. برلين].
(Patrick E. Dove, *The Elements of Political Science*, Edinburgh, 1854, p. 264-273).

سارا معاً يداً بيد. فقنص الحيوان وصيد الأسماك والفلاحة مستحيلة من دون أدوات مناسبة. وكان الغزل والنسج وإلخ. يُمارسان بادىء الأمر، كعمل ثانوي بالنسبة للعمل الزراعي.

لقد بيّنا من قبل أن عمل العامل المفرد ينقسم إلى عمل ضروري وعمل فائض، ويمكن أيضاً تقسيم العمل الإجمالي للطبقة العاملة بالطريقة ذاتها، بحيث أن جزأه الذي [646] يُنتج وسائل عيش الطبقة العاملة كلها (بما في ذلك وسائل الإنتاج اللازمة لهذا الغرض)، يؤدي العمل الضروري للمجتمع بأسره. أما العمل الذي تؤديه بقية الطبقة العاملة كلها فيمكن اعتباره عملاً فائضاً. غير أن العمل الضروري لا يتضمن، بأي حال، العمل الزراعي وحده، بل يتضمن أيضاً العمل الذي ينتج سائر المنتوجات الباقية التي تندرج بالضرورة في الاستهلاك الوسطي للعمال. زدْ على ذلك، أن البعض لا يؤدي، من وجهة النظر الاجتماعية، سوى عمل ضروري لأن الآخرين لا يؤدون سوى عمل فائض، والعكس بالعكس. وما هذا إلّا تقسيم للعمل فيما بينهم. والحال كذلك أيضاً بالنسبة إلى تقسيم العمل بين العمال الزراعيين والصناعيين عموماً. إن الطابع الصناعي الصرف للعمل في هذا الجانب يقابل العمل الزراعي الصرف في الجانب الآخر. وإن هذا العمل الزراعي الصرف ليس ذي منشأ طبيعي بل هو بالأحرى نتاج تطور اجتماعي، علماً بأنه نتاج حديث تماماً لم يتحقق بَعدُ في كل مكان، وهو يقابل مرحلة محددة تماماً من تطور الإنتاج. ومثلما أن جزءاً من العمل الزراعي يتشيأ في منتوجات تخدم إما كمواد للترف أو تؤلف مواد أولية صناعية، ولكنها لا تدخل في مواد غذائية، ناهيك عن المواد الغذائية للجماهير الشعبية، كذلك فإن جزءاً من العمل الصناعي يتشيأ، من جهة أخرى، في منتوجات تخدم كمواد استهلاك ضرورية للعمال الزراعيين وغير الزراعيين على حد سواء. وإن من الخطأ النظر إلى هذا العمل الصناعي ـ من وجهة النظر الاجتماعية ـ بوصفه عملاً فائضاً. ذلك أن جزءاً منه هو عمل ضروري شأن الجزء الضروري من العمل الزراعي. فما هذا إلّا شكل منفصل لجزء معين من العمل الصناعي الذي كان مرتبطاً في السابق بصورة طبيعية مع العمل الزراعي، وهو تتمة ضرورية متبادلة للعمل الزراعي الصرف الذي انفصل الآن عنه. (إذا نظرنا للأمور من الوجهة المادية الصرف فإن 500 نسّاج ممن يعملون بواسطة آلات ميكانيكية، مثلاً، ينتجون منسوجات أكثر بكثير مما يلزم لإكسائهم هم بالذات).

أخيراً ينبغي لنا أن نتذكر، عند معاينة أشكال تجلّي ظاهرة الريع العقاري، أي بدل الإيجار الذي يدفع لمالك الأرض تحت إسم الريع العقاري لقاء استعمال الأرض، سواء

لأغراض إنتاجية أم استهلاكية، أن سعر الأشياء التي لا تمتلك، في ذاتها ولذاتها، أية قيمة، أي إما لأنها ليست نتاج عمل، مثل الأرض، أو على الأقل لا يمكن تجديد إنتاجها بواسطة العمل، مثل الآثار التاريخية والأعمال الفنية لكبار المبدعين، إلخ ـ إنما يمكن أن يتحدد بعوامل عرضية جداً. ولكيما يُباع شيء ما، لا يتطلب الأمر أكثر من أن يكون قابلاً للاحتكار ونقل الملكية.

* * *

[647] هناك ثلاثة أخطاء رئيسية تطمس تحليل الريع العقاري، ينبغي تحاشيها عند معالجته.

1 ـ الخلط بين مختلف أشكال الريع التي تقابل درجات مختلفة من تطور عملية الإنتاج الاجتماعية.

مهما يكن الشكل الخاص للريع، فإن سائر نماذجه تشترك في الخاصية التالية، وهي أن الاستيلاء على الريع هو الشكل الاقتصادي الذي تتحقق به الملكية العقارية، وأن الريع العقاري، بدوره، يفترض سلفاً وجود ملكية عقارية، ملكية أفراد معينين لقطع معينة من الكرة الأرضية، سواء كان المالك شخصاً يمثل الجماعة المشاعية، كما في آسيا ومصر، إلخ، أو كانت هذه الملكية العقارية عرضاً من أعراض امتلاك أفراد معينين للمنتجين المباشرين امتلاكاً شخصياً، كما في ظل النظام العبودي ونظام القنانة، أو كانت محض ملكية خاصة يحوزها غير المنتجين من الطبيعة، أي محض لقب بملكية للأرض، أو أخيراً، كانت علاقة مباشرة بالأرض، علاقة تبدو بمثابة تملّك وإنتاج المنتوجات في قطع معينة من الأرض من قبل منتجين مباشرين يمارسون عملاً معزولاً وغير متطور اجتماعياً، كما في حالة المستوطنين في المستعمرات وصغار الفلاحين المالكين.

إن هذا الطابع المشترك في مختلف أشكال الريع ـ نعني التحقيق الاقتصادي للملكية العقارية، الوهم الحقوقي الذي يتمتع بفضله أفراد مختلفون بحق الامتلاك الحصري لمساحة معينة من الكرة الأرضية ـ يقود إلى إغفال التمايزات.

2 ـ إن كل ريع عقاري هو فائض قيمة، منتوج عمل فائض. وهذا الريع في شكله غير المتطور، أي في شكل الريع العيني، لا يزال يمثّل على نحو مباشر منتوجاً فائضاً. من هنا منبع الخطأ في الظن أن الريع الذي يوافق نمط الإنتاج الرأسمالي ويشكل فائضاً على الربح، أي على ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتألف هو ذاته من فائض قيمة (عمل فائض) ـ إن هذا الجزء الخاص والمميز من مكوّنات فائض القيمة سوف يجد

تفسيره الوافي بمجرد تفسير الشروط العامة لوجود فائض القيمة والربح عموماً. وهذه الشروط هي: إن على المنتجين المباشرين أن يعملوا وقتاً أطول مما يلزم لتجديد إنتاج قوة عملهم وتجديد إنتاجهم هم بالذات. أي يتوجب عليهم أن يؤدوا، على العموم، عملاً فائضاً. وهذا هو الشرط الذاتي. أما الشرط الموضوعي فهو أن عليهم أن يكونوا قادرين على أداء عمل فائض؛ وإن الشروط الطبيعية ينبغي أن تتوافر على نحو معين بحيث إن جزءاً من وقت عملهم المتاح يكفي لتجديد إنتاجهم وبقائهم الذاتي كمنتجين، [648] وإن إنتاج وسائل عيشهم الضرورية لا يستهلك قوة عملهم بالكامل. لكن خصب الطبيعة يؤلف هنا حدّاً، فهو نقطة انطلاق، وقاعدة. أما تطور قدرة إنتاجية عملهم الاجتماعية فيؤلف الحدّ الآخر. وإذا نظرنا إلى الأمر بتفصيل أكبر ـ بما أن إنتاج المواد الغذائية هو الشرط الأول والأساس لحياة المنتجين المباشرين ولأي إنتاج عموماً ـ فإن العمل المستخدم في هذا الإنتاج، أي العمل الزراعي بأوسع معنى اقتصادي للكلمة، ينبغي أن يكون مثمراً بما فيه الكفاية بحيث يمنع امتصاص كامل وقت العمل المتاح في إنتاج المواد الغذائية للمنتجين المباشرين، أي أن يجعل العمل الزراعي الفائض وبالتالي المنتوج الزراعي الفائض شيئاً ممكناً. وبعد: لا بد من أن يكون إجمالي العمل الزراعي ـ العمل الضروري والعمل الفائض ـ الذي يؤديه شطر من المجتمع كافياً لإنتاج المواد الغذائية الضرورية للمجتمع بأسره، أي للعمال غير الزراعيين أيضاً؛ أي ينبغي أن يكون هذا التقسيم الكبير للعمل بين الزراعيين والصناعيين ممكناً، شأن تقسيم الزراعيين إلى منتجي مواد غذائية، ومنتجي مواد أولية. ورغم أن عمل المنتجين المباشرين للمواد الغذائية ينشطر، بالنسبة إليهم، إلى عمل ضروري وعمل فائض، فإنه لا يمثل، من ناحية صلته بالمجتمع، سوى العمل الضروري اللازم لإنتاج المواد الغذائية. وبالمناسبة، فإن الشيء نفسه يصحّ على كل تقسيم للعمل في نطاق المجتمع بأسره، خلافاً لتقسيم العمل في نطاق ورشة عمل مفردة. إنه العمل الضروري لإنتاج أصناف خاصة من الأشياء، لإشباع حاجة المجتمع الخاصة إلى هذه الأشياء الخاصة. وإذا كان هذا التقسيم متناسباً، فإن منتوجات من مختلف المجموعات تُباع بموجب قيمها (ومع التطور اللاحق بموجب أسعار إنتاجها)، أو تُباع بموجب أسعار هي تحويرات لهذه القيم أو لأسعار الإنتاج التي تحددها قوانين عامة. ولا يتجلى قانون القيمة في الواقع بالنسبة إلى سلع أو أشياء مفردة بل يتجلى كل مرة بالنسبة إلى إجمالي منتوجات ميادين الإنتاج الاجتماعية التي انفصلت بفضل تقسيم العمل؛ بحيث لا يُكرّس لأية سلعة مفردة أكثر من وقت العمل الضروري فحسب، بل ولا يُكرّس لمختلف مجموعات السلع إلّا الكمية النسبية الضرورية من

إجمالي وقت العمل الاجتماعي. وتبقى القيمة الاستعمالية شرطاً لذلك. ولكن إذا كانت القيمة الاستعمالية لسلعة مفردة تتوقف على قدرتها، في ذاتها ولذاتها، على إشباع حاجة ما، فإن القيمة الاستعمالية لكتلة معينة من المنتوجات الاجتماعية تتوقف على ما إذا كانت تناسب، من حيث الكمية، حاجة اجتماعية محددة إلى منتوج كل صنف خاص، وتتوقف بالتالي على التقسيم المتناسب للعمل بين مختلف ميادين الإنتاج وفقاً لهذه الحاجة الاجتماعية المحددة كمياً. (ينبغي تناول هذه النقطة ارتباطاً بتوزيع رأس المال [649] على مختلف ميادين الإنتاج). إن الحاجة الاجتماعية، أي القيمة الاستعمالية على النطاق الاجتماعي، تظهر هنا كعامل مقرر لكمية العمل الاجتماعي الإجمالي التي تغدو من نصيب مختلف ميادين الإنتاج الخاصة. ولكن ما هذا سوى القانون نفسه الذي تجلى في حالة السلعة المفردة، وهو بالتحديد: إن قيمتها الاستعمالية هي الشرط المسبق لقيمتها التبادلية أي قيمتها. ولا تتعلق هذه النقطة بالعلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض إلّا إذا أدى خرق هذا التناسب إلى تعذّر تحقيق قيمة السلعة، وبالتالي تعذّر تحقيق ما تتضمنه من فائض قيمة. لنفرض على سبيل المثال أنه جرى إنتاج أقمشة قطنية أكثر مما ينبغي نسبياً، رغم أن وقت العمل المتحقق في هذا المنتوج الإجمالي، أي في هذه الأقمشة، لا يزيد عن وقت العمل الضروري اللازم لذلك في ظل الشروط المعطاة. ولكن جرى، بوجه عام، إنفاق عمل اجتماعي أكثر مما ينبغي في هذا الفرع الخاص؛ بتعبير آخر أن قسماً من المنتوج عديم النفع. ويُباع المنتوج الكلّي كما لو أنه تم إنتاجه بالنسبة الضرورية. إن هذا الحد الكمّي المفروض على حصص وقت العمل الاجتماعي التي يمكن انفاقها بصورة عقلانية في مختلف ميادين الإنتاج الخاصة، ليس سوى التعبير الأكثر تطوراً عن قانون القيمة عموماً، رغم أن وقت العمل الضروري يرتدي معنى آخر هنا. فثمة فقط هذا القدر أو ذاك من وقت العمل مما يلزم لإشباع حاجة اجتماعية. إن الحدود التي تبرز هنا إنما ترجع إلى القيمة الاستعمالية. إذ لا يستطيع المجتمع أن يُنفق إلّا هذا القدر من وقت عمله الإجمالي لأجل هذا الصنف المنفرد من المنتوجات، في ظل شروط إنتاج معينة. ولكن الشروط الذاتية والموضوعية الخاصة بالعمل الفائض وفائض القيمة، لا شأن لها عموماً بالشكل الملموس المحدد، الذي يتخذه الربح أو الريع. فهي تنطبق على فائض القيمة بما هو عليه، مهما يكن الشكل الخاص الذي يرتديه. لذلك فإنها لا تفسر الريع العقاري.

3 ـ من السمات الخاصة في الإنماء الذاتي لقيمة الملكية العقارية اقتصادياً، أي في تطور الريع العقاري، أن مقداره لا يتحدد، بأي حال، بأفعال متلقي هذا الريع، بل

يتحدد بفعل تطور العمل الاجتماعي المستقل عن أفعاله، والذي لا يُسهم هو فيه أي إسهام. ولذا، فإن من السهل الاعتقاد بوجود شيء يؤلف خاصية مميزة للريع (وللمنتوج الزراعي عموماً) في حين أن ذلك يمثل سمة مشتركة لسائر فروع الإنتاج ولسائر المنتوجات، على أساس الإنتاج السلعي، وبخاصة الإنتاج الرأسمالي الذي هو إنتاج سلعي بكامل مداه.

[650] إن مستوى الريع العقاري (ومعه قيمة الأرض) ينمو بنمو التطور الاجتماعي كنتيجة لإجمالي العمل الاجتماعي. فالتطور الاجتماعي يفضي إلى نمو سوق منتوجات الأرض والطلب عليها، من جهة، ومن جهة أخرى ينمو الطلب المباشر على الأرض ذاتها كشرط للإنتاج تتنافس عليه سائر فروع الأعمال الممكنة، حتى وإنْ لم تكنْ زراعية. وإن توخينا الدقة، فإن الريع، وكذلك قيمة الأرض، ونقصر هنا الحديث على الريع الزراعي الفعلي، يتطور بتطور سوق منتوجات الأرض، وبالتالي تزايد عدد السكان غير الزراعيين بما يمتلكون من حاجات وطلب على المواد الغذائية من هنا، والمواد الأولية، من هناك. ومما يلازم طبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي أنه يقلّص باستمرار عدد السكان العاملين في الزراعة بالقياس إلى غير العاملين فيها، لأن نمو رأس المال الثابت في الصناعة (بالمعنى الضيق) على حساب رأس المال المتغيّر إنما يقترن بنمو مطلق لرأس المال المتغيّر رغم تناقصه النسبي؛ أما في الزراعة فإن رأس المال المتغيّر اللازم لزراعة قطعة أرض معينة يتناقص بصورة مطلقة؛ وعليه، لا يمكن لرأس المال المتغيّر أن ينمو إلّا حين تتم زراعة أرض جديدة، وهذا يفترض بدوره نمواً أكبر لعدد السكان غير الزراعيين.

الواقع، لا تمثل هذه الظاهرة، خاصية مميزة للزراعة ومنتوجاتها. على العكس، فالشيء نفسه يصحّ على سائر فروع الإنتاج الأخرى ومنتوجاتها، القائمة على أساس الإنتاج السلعي، وشكله المطلق، أي الإنتاج الرأسمالي.

إن هذه المنتوجات سلع، قيم استعمالية تمتلك قيمة تبادلية قابلة للتحقق، قابلة للتحول إلى نقد، ولكن في نطاق ما تؤلف السلع الأخرى مُعادِلاً لها، وتقف منتوجات أخرى في مواجهتها كسلع وقيم؛ أي بمقدار ما لا يتم إنتاجها كوسائل عيش مباشرة لمنتجيها، بل كسلع، كمنتوجات لا تغدو قيماً استعمالية إلّا عبر تحولها إلى قيمة تبادلية (نقد)، عبر الانفصال عنها. إن سوق هذه السلع يتسع من جراء التقسيم الاجتماعي للعمل؛ وإن فصل الأعمال المنتجة عن بعضها يحوِّل منتوجات كل منها إلى سلع بصورة متبادلة، إلى مُعادِلات لبعضها بعضاً، ويجعلها تخدم بمثابة سوق لبعضها البعض بصورة متبادلة. وليس هنا من شيء خاص يميز منتوجات الزراعة.

ولا يمكن للريع أن يتطور إلى ريع نقدي إلّا على أساس الإنتاج السلعي، أو بصورة أدق، الإنتاج الرأسمالي، ويتطور الريع بمقدار ما يتحول الإنتاج الزراعي إلى إنتاج سلعي، أي بمقدار ما يتطور الإنتاج غير الزراعي في مواجهته، بصورة مستقلة، ذلك لأن [651] المنتوجات الزراعية تغدو سلعاً، قيمة تبادلية، قيمة، بنفس هذا المقدار. وبمقدار ما يتطور الإنتاج السلعي وبالتالي إنتاج القيمة بتطور الإنتاج الرأسمالي، يتطور أيضاً إنتاج فائض القيمة والمنتوج الفائض. ولكن بمقدار ما يتطور هذا الأخير، تنمو قدرة الملكية العقارية في الاستيلاء على جزء متزايد أبداً من فائض القيمة هذا، بتوسط احتكارها للأرض، فترفع بذلك قيمة ريعها وسعر الأرض ذاته. ولكن الرأسمالي لا يزال يلعب دوراً فاعلاً في تطوير فائض القيمة وهذا المنتوج الفائض. أما دور المالك العقاري فينحصر في الاستيلاء على حصة متزايدة أبداً من المنتوج الفائض وفائض القيمة، من دون أن يُسهم في تزايدها. هذه هي الخصوصية التي تميز وضعه، وليس واقع أن قيمة منتوجات الأرض، وبالتالي قيمة الأرض نفسها، تنمو باستمرار بمقدار ما يتوسع سوقها، ويتنامى الطلب وينمو معه عالم السلع الذي يقف في مواجهة منتوجات الأرض، أو بتعبير آخر بقدر ما تنمو جـمهرة منتجي السلع غير الزراعيين والإنتاج السلعي غير الزراعي. ولكن بما أن ذلك يحصل من دون أن يفعل المالك العقاري شيئاً، فإنه يرى أن ثمة خاصية فريدة في ظاهرة أن كتلة القيمة، كتلة فائض القيمة وتحوّل جزء من فائض القيمة هذا إلى ريع عقاري تتوقف على عملية الإنتاج الاجتماعية وتطور الإنتاج السلعي عموماً. ولهذا السبب يسعى دوف(*)، على سبيل المثال، إلى تفسير الريع على هذا الأساس. فهو يقول إن الريع لا يتوقف على كتلة المنتوجات الزراعية بل على قيمتها؛ ولكن هذه الأخيرة تتوقف على كتلة وإنتاجية السكان غير الزراعيين. غير أن مثل هذا القول ينطبق على أي منتوج آخر، حيث أنه لا يتطور كسلعة إلّا بتزايد كتلة وتنوع السلع الأخرى التي تؤلف مُعادِلات له. ولقد سبق أن بيّنا ذلك في عرضنا العام لنظرية القيمة. فمن جهة تتوقف قابلية منتوج ما للتبادل عموماً على تنوع السلع الماثلة خارجه(**). ومن جهة أخرى تتوقف بخاصة على الكمية التي يمكن بها إنتاج هذا المنتوج كسلعة.

إن المُنتج ـ في الصناعة أم في الزراعة على السواء ـ منظوراً إليه لوحده، لا يُنتج قيمة أو سلعة. فمنتوجه لا يتحول إلى قيمة وسلعة إلّا في ظل علاقات اجتماعية معينة. أولاً، بمقدار ما يتجلى كتعبير عن عمل اجتماعي، أي بمقدار ما يتجلى وقت عمل

(*) دوف، المرجع نفسه، ص279.

(**) رأس المال، المجلد الأول، ص103، [الطبعة العربية، ص 125-126]. [ن. برلين].

المُنتج المعني كجزء من وقت العمل الاجتماعي عموماً؛ ثانياً، إن هذا الطابع الاجتماعي لعمل المنتج يتجلى، كطابع اجتماعي ملازم لمنتوجه، في الطابع النقدي لهذا المنتوج، وفي قابليته العامة للتبادل التي يقررها السعر. [652]

وعليه، إذا جرى تفسير فائض القيمة، أو، بنظرة أضيق، تفسير المنتوج الفائض عموماً، عوضاً عن تفسير الريع من جهة، فإن هناك خطأ يُرتكب من جهة أخرى، وهو إضفاء الطابع الذي يسم جميع المنتوجات كسلع وقيم، على المنتوجات الزراعية حصراً. يجري تسطيح ذلك التفسير أكثر، عبر الانتقال من التحديد العام للقيمة إلى **تحقيق** قيمة سلعة معينة. فلا يمكن لأية سلعة أن تحقق قيمتها إلّا في عملية التداول، أما إذا كانت تتحقق أو إلى أي مدى تتحقق، فذلك يتوقف كل مرة على شروط السوق.

وعليه، لا تتمثل الخصوصية المميزة للريع العقاري في أن المنتوجات الزراعية تتطور إلى قيم وكقيم، أي لا تتمثل في أنها تقف كسلع في مواجهة السلع الأخرى، وفي أن المنتوجات غير الزراعية تقف إزاءها كسلع، أو في أنها تتطور كتعبيرات خاصة عن العمل الاجتماعي. إن الخصوصية المميزة تكمن في نمو سطوة الملكية العقارية في الاستيلاء على جزء متزايد أبداً من هذه القيم التي تُخلق دون مساهمة منها، وبذا يتحول جزء متنام أبداً من فائض القيمة إلى ريع عقاري، وذلك بموازاة الشروط التي تتطور فيها المنتوجات الزراعية إلى قيم (سلع) وبموازاة شروط تحقّق قيم هذه المنتوجات.

* * *

[653]

الفصل الثامن والثلاثون

الريع التفاضلي:
نظرة عامة

ننطلق في تحليل الريع العقاري، بادىء ذي بدء، من الافتراض بأن المنتوجات التي تدفع ريعاً من هذا النوع ـ نقصد بذلك تحوّل جزء من فائض قيمتها، وبالتالي تحوّل جزء من سعرها الكلّي إلى ريع ـ تُباع مثل سائر السلع الأخرى، بموجب أسعار إنتاجها؛ ويكفي لغرضنا أن نقتصر على تناول المنتوجات الزراعية، أو أن نضيف منتوجات المناجم أيضاً. ونقصد هنا أن أسعار بيع هذه المنتوجات تساوي عناصر كلفتها (قيمة ما استُهلك من رأس المال الثابت ورأس المال المتغيّر) زائداً ربحاً يتحدد بموجب معدل الربح العام، ويُحتسب على أساس رأس المال الكلّي المسلّف، بشقيه المستهلك وغير المستهلك. ونفترض، إذن، أن الأسعار الوسطية لبيع هذه المنتوجات تساوي أسعار إنتاجها. ويبرز الآن السؤال: كيف يمكن للريع العقاري أن يظهر في ظل هذه الفرضية، أي كيف يتحوّل جزء من الربح إلى ريع عقاري، بحيث يمكن أن يؤول جزء من سعر السلعة إلى المالك العقاري.

إبتغاء عرض الطابع العام لهذا الشكل من الريع العقاري، دعونا نفترض أن غالبية المصانع في بلد من البلدان تُدار بالمحركات البخارية، وأن عدداً قليلاً منها يُدار بمساقط المياه الطبيعية. ولنفترض أيضاً أن سعر الإنتاج في فروع الصناعة المعنية يبلغ 115 وحدة لكتلة من السلع يُستهلك فيها رأسمال مقداره 100 وحدة. إن الربح البالغ 15% لا يُحسب على أساس رأس المال المستهلك البالغ 100 وحدة، بل على أساس رأس المال

الكلّي المستخدم في إنتاج هذه القيمة السلعية. إن سعر الإنتاج(*) هذا، كما بيّنا من قبل، لا يتحدد بسعر الكلفة الفردي لكل صناعي منتج على انفراد، بل بسعر الكلفة الذي [654] تقتضيه السلعة في المتوسط في ظل الشروط الوسطية لرأس المال الكلّي والموظّف في فرع الإنتاج المعني. وهذا، في الواقع، هو سعر إنتاج السوق، سعر السوق الوسطي كشيء متميز عن مقاديره المتذبذبة. ففي شكل سعر السوق، ثم لاحقاً في شكل الناظم لأسعار السوق أو سعر إنتاج السوق إنما تتجلى، عموماً، طبيعة قيمة السلعة وتحديد القيمة لا بوقت العمل الضروري لمنتج مفرد معين كي يُنتج كماً معيناً من السلع أو عدداً من السلع المفردة، بل بوقت العمل الضروري اجتماعياً، وقت العمل اللازم في ظل شروط إنتاج اجتماعية وسطية معينة، لإنتاج الكمّ الإجمالي اللازم اجتماعياً من السلع المتنوعة الماثلة في السوق.

وبما أن النسب العددية المحدّدة لا أهمية لها البتة هنا، فإننا سنفترض علاوةً على ذلك أن سعر الكلفة في المصانع المدارة بالقوة المائية تبلغ 90 وحدة بدلاً من 100. وبما أن سعر إنتاج كتلة السلع الناظمة للسوق = 115، مع ربح قدره 15%، فإن الصناعيين الذين يديرون آلاتهم بالقوة المائية سيبيعون بـ 115 أيضاً، أي بموجب متوسط السعر الناظم لسعر السوق. وعليه، سيبلغ ربحهم 25 وحدة بدلاً من 15؛ وإن سعر الإنتاج الناظم سيسمح لهم بجني ربح إضافي يبلغ 10%، لا لأنهم يبيعون سلعهم بما يفوق سعر الإنتاج بل لأنهم يبيعونها حسب سعر الإنتاج هذا، لأن سلعهم تُنتج ورأسمالهم ينشط في ظل شروط مؤاتية للغاية، وهي شروط أفضل من المستوى الوسطي السائد في هذا الميدان.

وهنا يتضح، على الفور، أمران:

أولاً ــ إن الربح الإضافي لأولئك المنتجين الذين يستخدمون مساقط المياه الطبيعية كقوة محرّكة يشبه، بادىء ذي بدء، أي ربح إضافي آخر (لقد بحثنا مقولة الربح الإضافي عندما تناولنا أسعار الإنتاج) فهو ليس نتيجة عرضية لصفقات جارية في عملية التداول، أو تقلبات عرضية في أسعار السوق. فهذا الربح الإضافي يساوي إذن الفرق بين سعر الإنتاج الفردي لهؤلاء المنتجين المشتغلين في ظروف أفضل وسعر الإنتاج الاجتماعي العام الذي ينظم سوق سائر ميادين الإنتاج هذه. إن هذا الفرق يساوي زيادة سعر الإنتاج العام

(*) في الطبعة الأولى ورد: عملية إنتاج (Produktionprozess)، وليس سعر الإنتاج (Produktionpreis). صححت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

للسلعة على سعر إنتاجها الفردي. إن الحدّين الناظمين لهذه الزيادة هما سعر الكلفة الفردي وبالتالي سعر الإنتاج الفردي، من هذا الجانب، وسعر الإنتاج العام، في الجانب الآخر. إن قيمة السلعة التي يتم إنتاجها بالقوة المائية هي أصغر، لأن الكمية الإجمالية [655] من العمل اللازم لإنتاجها هي أقل، أي بالضبط كمية أقل من العمل الذي يدخل الإنتاج في شكل متشييء، كجزء من قيمة رأس المال الثابت. إن العمل المستخدم هنا أكثر إنتاجية، وقدرة إنتاجيته الفردية أكبر من تلك التي يتمتع بها العمل المستخدم في غالبية المصانع المماثلة. وتتجلى قدرة إنتاجيته الأكبر في أن إنتاج الكتلة نفسها من السلع يتطلب كمية من رأس المال الثابت أقل، وكمية من العمل المتشييء أقل مما يلزم في مصانع أخرى، وكمية أقل من العمل الحي أيضاً، نظراً لأن الدولاب المائي لا يحتاج إلى تسخين. إن القدرة الإنتاجية الفردية الأكبر هذه التي يتمتع بها العمل المستخدم تخفض القيمة كما تخفض سعر الكلفة، فتخفض، بالتالي، سعر إنتاج السلعة. ويتجلى ذلك بالنسبة إلى الصناعي في تدني سعر كلفة السلعة، وهو يُنفق مقداراً أقل على العمل المتشييء كما يُنفق مقداراً أقل على الأجور لأنه يستخدم قدراً أقل من قوة العمل الحي. وبما أن سعر كلفة سلعته أدنى، فإن سعر إنتاجه الفردي أدنى بالمثل. فسعر الكلفة عنده يبلغ 90 وحدة بدلاً من 100. وعليه، فإن سعر الإنتاج الفردي بالنسبة له يبلغ $103\frac{1}{2}$ بدلاً من 115 ($100:115 = 90: 103\frac{1}{2}$). وإن الفرق بين سعر إنتاجه الفردي وسعر الإنتاج العام يتحدد بالفارق بين سعر الكلفة الفردي وسعر الكلفة العام. وهذا أحد المقادير التي تعيّن حدود ربحه الإضافي الفائض(*). أما المقدار الآخر فهو سعر الإنتاج العام الذي يشترك في تكوينه معدل الربح العام كأحد العوامل الناظمة له. فإذا أصبح الفحم أرخص، فإن الفارق بين سعر الكلفة الفردي وسعر الكلفة العام يتقلص كما يتقلص ربح الصناعي الإضافي. وإذا تعين عليه أن يبيع السلعة بقيمتها الفردية أو بموجب سعر الإنتاج المحدّد بقيمتها الفردية، فإن الفرق يزول. وهذه نتيجة تنبع من واقع أن السلعة تُباع بموجب سعر السوق العام، بموجب سعر توازن المنافسة فيه بين الأسعار الفردية، من جهة، ومن واقع أن تعاظم القدرة الإنتاجية الفردية للعمل الذي يحركه لا تنفع العمال في شيء، بل تنفع مستخدمها، مثل كل قدرة إنتاجية للعمل عموماً؛ فهي تتجلى كقدرة إنتاجية يتمتع بها رأس المال.

وبما أن أحد الحدود المقرّرة للربح الإضافي يتمثل في مستوى سعر الإنتاج العام،

(*) ورد في الطبعة الأولى: منتوجه الفائض. [ن. برلين].

ولما كان مستوى معدل الربح العام أحد عوامل هذا الأخير، فإن هذا الربح الإضافي لا يمكن أن ينبع إلّا من الفارق بين سعر الإنتاج العام وسعر الإنتاج الفردي، وبالتالي من [656] الفارق بين معدل الربح الفردي ومعدل الربح العام. وإن الفائض الناشئ عن هذا الفارق يفترض بيع المنتوج لا بموجب سعر الإنتاج الذي يُنظمه السوق بل بما يفوقه.

ثانياً ـ إن الربح الإضافي الذي يجنيه الصناعي الذي يستخدم مساقط المياه الطبيعية عوضاً عن البخار كقوة محركة، لا يتميز حتى الآن، بأي صفة، عن أي ربح إضافي آخر. فكل ربح إضافي اعتيادي، لا ذلك الذي ينشأ عن صفقات شراء عرضية أو تقلبات عرضية في سعر السوق، إنما يتحدد بالفارق بين سعر الإنتاج الفردي لسلع رأس المال الخاص هذا وسعر الإنتاج العام الذي ينظم عموماً أسعار سوق السلع التي ينتجها رأس المال الناشط في هذا الميدان من الإنتاج، أي أسعار سوق سلع إجمالي رأس المال الموظّف في ميدان الإنتاج هذا.

ولكن من هنا يبدأ التمايز في التجلي.

ما هو الظرف الذي يدين له الصناعي، في الحالة الراهنة، بربحه الإضافي، بالفائض الذي يدرّه عليه بالذات سعر الإنتاج المنظّم بفعل معدّل الربح العام؟

إنه يدين بذلك في المقام الأول لقوة طبيعية، القوة المحركة لمساقط المياه التي تقدمها الطبيعة ذاتها، وهي تختلف بذلك عن الفحم الذي يحوّل الماء إلى بخار، والذي هو منتوج عمل، ويتمتع لذلك بقيمة وينبغي دفع مُعادِل لقاءه، أي إنه يكلف شيئاً. أما مساقط المياه فعامل طبيعي للإنتاج، لا يتطلب خلقه أي عمل.

ولكن ذلك ليس كل شيء. إن الصناعي الذي يشتغل بالمحركات البخارية يستخدم هو الآخر قوى طبيعية لا تكلّفه أي شيء، ولكنها تزيد إنتاجية العمل؛ وبمقدار ما تؤدي إلى رخص إنتاج وسائل العيش التي يحتاجها العمال، فإنها تزيد فائض القيمة وتزيد بالتالي الربح؛ وعليه، فإن رأس المال يحتكرها قدر احتكاره للقوى الطبيعية الاجتماعية للعمل التي تنشأ عن التعاون وتقسيم العمل، إلخ. إن الصناعي يدفع لقاء الفحم، ولكنه لا يدفع شيئاً لقاء قدرة الماء على تغيير حالته الطبيعية والتحول إلى بخار، ولا يدفع شيئاً لقاء مرونة البخار في التمدد، إلخ. إن هذا الاحتكار لقوى الطبيعة، أي لما تجلبه من تعاظم فاعلية قوة العمل، صفة تشترك بها كل رؤوس الأموال التي تعمل بمحركات بخارية. ويمكن له أن يزيد ذلك الجزء من منتوج العمل الذي يمثل فائض القيمة بالقياس إلى ذلك الجزء الذي يتحوّل إلى أجور. وبمقدار ما يفعل ذلك، فإنه يزيد معدل الربح العام، ولكنه لا يخلق أي ربح إضافي، لأن مثل هذا الربح يتألف بالضبط من زيادة الربح

الفردي على الربح الوسطي. وإذا كان استخدام قوة طبيعية معينة، مثل مساقط المياه، يخلق ربحاً إضافياً هنا فإن ذلك لا يمكن أن ينشأ عن واقع أن تنامي قدرة إنتاجية العمل يرجع هنا إلى استخدام قوة طبيعية معينة. فلا بد إذن من تدخل ظروف أخرى محوّرة.

بالعكس. إن محض استخدام قوى الطبيعة في الصناعة يمكن أن يؤثر على مستوى [657] معدل الربح العام لأنه يؤثر على كتلة العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية. ولكنه لا يخلق، في ذاته ولذاته، انحرافاً عن معدل الربح العام، وهذه هي بالضبط النقطة التي نُعنى بها في هذا الموضع. زدْ على ذلك: أن الربح الإضافي الذي يحققه رأسمال فردي في حالات أخرى في ميدان إنتاج خاص معين ـ لأن انحرافات معدلات الربح في ميادين الإنتاج الخاصة تتوازن باستمرار متحوّلة إلى معدل ربح وسطي ـ ينبع من تقليص سعر الكلفة، أي تكاليف الإنتاج، وذلك بمعزل عن الانحرافات العرضية. ويرجع هذا التقليص بدوره إما إلى أن رأس المال يُستخدم بكتل أكبر من المتوسط مما يؤدي إلى خفض النفقات غير المثمرة (faux frais) للإنتاج في حين أن الأسباب العامة التي تزيد قدرة إنتاجية العمل (كالتعاون وتقسيم العمل، وغير هذا) يمكن أن تزداد فعاليتها بدرجة أكبر، لأن حقل نشاطها قد اتسع؛ أو أن تقليص سعر الكلفة يرجع، بمعزل عن نطاق رأس المال الناشط، إلى تطبيق طرائق عمل أفضل، واختراعات جديدة، وآلات متطورة، وأسرار كيميائية في الصناعة، وغير ذلك، وباختصار استخدام وسائل إنتاج وطرائق إنتاج جديدة، متطورة، أفضل من المستوى الوسطي. إن تقليص سعر الكلفة وما ينجم عنه من ربح إضافي، هما هنا ثمرة الأسلوب الذي يجري به استخدام رأس المال الناشط. فهما ينبعان إما من تركيز رأس المال بمقادير كبيرة على نحو استثنائي في يد واحدة ـ وهذا شرط يزول منذ أن يُصار إلى استخدام كتل متساوية الحجم من رأس المال بصورة وسطية ـ أو ينبعان من أن رأسمالاً بحجم معين ينشط بأسلوب يمتاز بإنتاجية خاصة ـ وهذا شرط يزول بمجرد تعميم طريقة الإنتاج الاستثنائية أو تجاوزها بطريقة أكثر تطوراً.

وعليه، فإن سبب الربح الإضافي يكمن هنا في رأس المال نفسه (وهذا يتضمن أيضاً العمل الذي يحركه رأس المال)، ـ سواء كان ذلك ناشئاً عن اختلاف حجم رأس المال المستخدم، أم الاستخدام الأكثر كفاءة لرأس المال هذا ـ وليس هناك شيء، في ذاته ولذاته، يعترض سبيل استخدام أي رأسمال في ميدان الإنتاج المعني بالطريقة ذاتها. وعلى العكس، فالمنافسة بين رؤوس الأموال تنزع إلى تسوية هذه الفوارق أكثر فأكثر؛ إن تحديد القيمة بوقت العمل الضروري اجتماعياً يتجلى من خلال جعل السلع أرخص، وفرض إنتاج السلع في ظل الشروط المؤاتية ذاتها. غير أن الأمور ليست على هذا النحو

[658] بالنسبة إلى الربح الإضافي الفائض الذي يجنيه الصناعي الذي يستخدم مساقط المياه. فارتفاع قدرة إنتاجية العمل الذي يستخدمه الصناعي، لا ينبع من رأس المال والعمل ذاتهما، ولا من الواقع البسيط لاستخدام قدرة طبيعية متميزة عن رأس المال والعمل ولكنها ملحقة برأس المال. إنما ينبع ذلك من قوة إنتاجية طبيعية أكبر لدى العمل ارتباطاً باستخدام قوة طبيعية معينة، ولكنها ليست قوة طبيعية متاحة لكل رأسمال عامل في ميدان الإنتاج المعني، كما هو الحال مع مرونة البخار مثلاً، نعني أن استخدام هذه القوة الطبيعية لا يتحقق من تلقاء ذاته بمجرد استخدام رأس المال في هذا الميدان عموماً، بل هي قوة طبيعية قابلة للاحتكار، مثل مساقط المياه، حيث لا يمكن لأحد أن يتصرف بها غير أولئك الذين يستطيعون أن يتصرفوا بقطع معينة من قيعان الأرض مع كل ما يوجد عليها. وليس ذلك مرهوناً قط برغبة رأس المال في أن يستدعي إلى الوجود هذا الشرط الطبيعي الذي يضيف للعمل قدرة إنتاجية أكبر، على غرار ما يستطيع أي رأسمال تحويل الماء إلى بخار. فهذا الشرط الطبيعي ماثل في مواضع معينة من الطبيعة، وحيثما يغيب، لا يمكن خلقه بإنفاق معين من رأس المال. وهو ليس مقروناً بمنتوجات يخلقها العمل مثل الآلات والفحم، إلخ، بل مقرون بظروف طبيعية معينة ماثلة في أجزاء معينة من الأرض. وأولئك الصناعيون الذين يحوزون مساقط مياه يقصون الصناعيين الذين لا يحوزونها عن استخدام هذه القوة الطبيعية، لأن الأرض، والأكثر من ذلك الأرض التي حُبيت بمساقط المياه، محدودة. ولكن ذلك لا يستبعد بالطبع إمكان زيادة القوة المائية التي يمكن للصناعة أن تستخدمها، رغم أن عدد مساقط المياه الطبيعية محدود في أي بلد من البلدان. إذ يمكن تحويل مجرى المساقط المائية اصطناعياً بغية استخدام قوتها المحركة استخداماً كاملاً؛ ويمكن تحسين الدولاب المائي لاستخدام القوة المائية أفضل استخدام ممكن؛ وحيثما لا يتناسب الدولاب المائي مع مجرى المياه يمكن استخدام التوربينات، إلخ. إن امتلاك هذه القوة الطبيعية يؤلف احتكاراً بيد مالكها، شرطاً لارتفاع قدرة إنتاجية رأس المال الموظّف، شرطاً لا يمكن خلقه من خلال عملية إنتاج رأس المال نفسه(33)؛ فالقوة الطبيعية القابلة للاحتكار على هذا النحو مقيَّدة بالأرض دوماً.

---

(33) حول الربح الإضافي أنظر: البحث (ضد مالتوس). ([بحث في المبادىء المتعلقة بطبيعة الطلب وضرورة الاستهلاك، التي دافع عنها السيد مالتوس مؤخراً، لندن، 1821]).

([*An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus*, London, 1821]).

ولا تنتمي مثل هذه القوة الطبيعية إلى الشروط العامة الماثلة في ميدان الإنتاج المعيّن، ولا إلى شروط هذا الأخير التي يمكن خلقها بوصفها شروطاً عامة.

والآن، لو تخيلنا أن الأرض مع مساقط المياه هي بأيدي ذوات يُعتبرون حائزين لهذه القطع من الكرة الأرضية، بصفتهم ملّاكاً عقاريين، لرأينا أنهم لا يسمحون لرأس المال باستخدام مساقط المياه أو انتفاعه بها. وبوسعهم إباحة أو حظر الانتفاع. ولكن رأس [659] المال لا يستطيع أن يخلق مساقط المياه من نفسه. لذا فإن الربح الإضافي الذي ينبع من هذا الانتفاع بمساقط المياه، لا ينبع من رأس المال، بل من استخدام قوة طبيعية قابلة للاحتكار ومحتكرة فعلاً، بواسطة رأس المال. في ظل هذه الظروف يتحوّل الربح الإضافي إلى ريع عقاري، أي يؤول إلى مالك مساقط المياه. فإنْ دفع الصناعي إلى هذا المالك 10 جنيهات سنوياً لقاء مساقط مياهه، فإن ربحه سيبلغ 15 جنيهاً؛ 15% عن 100 جنيه، وهذا يؤلف مقدار تكاليف إنتاجه، وعندها يكون في وضع جيد أو لربما في وضع أفضل من سائر الرأسماليين في ميدان إنتاجه ممن يعملون بالبخار. ولن يغير من الأمر قيد شعرة فيما لو كان هذا الرأسمالي نفسه مالك مساقط المياه. إذ سيضع في جيبه، الآن كما من قبل، ربحاً إضافياً مقداره 10 جنيهات لا بوصفه رأسمالياً، بل بصفته مالك مساقط المياه، ولأن هذا الفائض لا ينبع، بالضبط، من رأسماله بصفته رأسمالاً، بل ينبع من الانتفاع بقوة طبيعية محدودة النطاق، قابلة للفصل عن رأسماله وقابلة للاحتكار؛ ولهذا السبب بالذات يتحوّل هذا الفائض إلى ريع عقاري.

أولاً ـ من الواضح أن هذا الريع هو على الدوام ريع تفاضلي، لأنه لا يسهم في تكوين سعر الإنتاج العام للسلعة، بل يفترضه سلفاً. وهو ينبع على الدوام من الفارق بين سعر الإنتاج الفردي لرأسمال مفرد يتمتع باحتكار قوة طبيعية، وسعر الإنتاج العام لرأس المال الموظّف عموماً في ميدان الإنتاج المعني.

ثانياً ـ لا ينبع هذا الريع العقاري من الارتفاع المطلق في قدرة إنتاجية رأس المال المستخدم، أو قدرة إنتاجية العمل الذي يستولي عليه رأس المال هذا، طالما أن ذلك لا يفضي إلى شيء غير تقليص قيمة السلع، بل أنه ينبع من إنتاجية أكبر نسبياً تتمتع بها رؤوس أموال مفردة، معينة، موظّفة في ميدان إنتاج محدد، بالقياس إلى رؤوس أموال أخرى لا تستطيع الاستفادة من هذه الشروط الاستثنائية المؤاتية لزيادة القدرة الإنتاجية التي تخلقها الطبيعة. فإن وفّر استخدام البخار مثلاً مزايا حاسمة لا تتوافر باستخدام القوة المائية، رغم أن الفحم يملك قيمة أما القوة المائية فلا، وإذا كانت هذه المزايا تفوق

كثيراً المزايا الناجمة عن استخدام القوة المائية، فإن القوة المائية لن تستخدم عندئذٍ، ولن يعود بوسعها أن تنتج أي ربح إضافي، ولن تنتج بالتالي أي ريع.

ثالثاً ـ ليست قوة الطبيعة مصدر الربح الإضافي، بل هي قاعدته الطبيعية لا غير، لأنها [660] القاعدة الطبيعية لقدرة إنتاجية العمل العالية بصورة استثنائية. تماماً مثلما أن القيمة الاستعمالية هي، على العموم، حامل القيمة التبادلية لا سببها. فإذا أمكن الحصول على القيمة الاستعمالية نفسها من دون عمل، فلن تكون لها أية قيمة تبادلية، ومع ذلك تظل محتفظة، كما في السابق، بمنفعتها الطبيعية بوصفها قيمة استعمالية. من جهة أخرى، لا يمكن أن يكون للشيء قيمة تبادلية من دون قيمة استعمالية، أي من دون هذا الحامل الطبيعي للعمل. ولو لم تجر تسوية مختلف القيم في أسعار الإنتاج، ولم تجر تسوية مختلف أسعار الإنتاج الفردية في سعر إنتاج عام ينظم السوق، فإن ارتفاعاً بسيطاً في قدرة إنتاجية العمل ناجماً عن استعمال مساقط المياه لن يؤدي إلى أكثر من خفض سعر السلع المنتجة بواسطة مساقط المياه من دون أن يزيد الربح الذي تحتويه هذه السلع، تماماً مثلما أن قدرة إنتاجية العمل المرتفعة، عموماً، لن تتحول من جهة أخرى، إلى فائض قيمة، لو لم يستولي رأس المال على القدرة الإنتاجية الطبيعية والاجتماعية، للعمل المستخدم، بوصفها ملكاً له.

رابعاً ـ ليس للملكية العقارية في مساقط المياه، في ذاتها ولذاتها، أية علاقة بخلق فائض القيمة (الربح) وبالتالي سعر السلعة التي تُنتَج بمعونة مساقط المياه. فهذا الربح الإضافي يظل قائماً حتى وإن لم تكن ثمة ملكية عقارية، وهذا ما يحصل مثلاً حين يستخدم الصناعي الأرض التي توجد فيها مساقط المياه بوصفها أرضاً بلا مالك. إذن فالملكية العقارية لا تخلق جزء القيمة الذي يتحوّل إلى ربح إضافي، بل تتيح للمالك العقاري، مالك مساقط المياه، أن يخطف هذا الربح الإضافي من جيب الصناعي ليضعه في جيبه. فهي إذن ليست سبب خلق هذا الربح الإضافي، بل سبب تحوّله إلى شكل للريع العقاري، وبالتالي استيلاء المالك العقاري أو مالك مساقط المياه على هذا الجزء من الربح، أي هذا الجزء من سعر السلعة.

خامساً ـ من الواضح أن سعر مساقط المياه، السعر الذي يتقاضاه المالك العقاري لو باعها إلى طرف ثالث أو إلى الصناعي نفسه، لا يدخل في سعر إنتاج السلع، رغم أنه يدخل في سعر الكلفة الفردي بالنسبة للصناعي المعني، لأن الريع في هذه الحالة ينبع من سعر إنتاج الصنف نفسه من السلع التي تُنتج بالمحركات البخارية، علماً أن سعر الإنتاج ينتظم بصورة مستقلة عن مساقط المياه. زدْ على ذلك أن سعر مساقط المياه هو، على

وجه العموم، تعبير لاعقلاني يُخفي وراءه علاقة اقتصادية فعلية. فمساقط المياه لا تمتلك أية قيمة، شأنها شأن الأرض عموماً، وشأن كل قوى الطبيعة، لأنها لا تمثّل أي عمل متشيىء فيها، وبالتالي لا تمثّل أي سعر، وما السعر في الأحوال الاعتيادية سوى القيمة معبّراً عنها بالنقود. وحيثما لا توجد قيمة لا يوجد بداهة (eo ipso) ما يمكن التعبير عنه [661] بالنقود. فما سعر مساقط المياه سوى الريع المرسمل. وإن الملكية العقارية تتيح للمالك الاستيلاء على الفرق بين الربح الفردي والربح الوسطي؛ وإن الربح المستولى عليه على هذا النحو، والذي يجدّد نفسه كل عام، يمكن أن يُرسْمَل، ويظهر عندئذٍ بمثابة سعر للقوة الطبيعية ذاتها. ولو كان الربح الإضافي الذي يجنيه الصناعي من الانتفاع بمساقط المياه يبلغ 10 جنيهات سنوياً وكان متوسط الفائدة 5%، فإن هذه الجنيهات السنوية العشرة تمثل فائدة عن رأسمال يبلغ 200 جنيه؛ وإن رسملة الجنيهات السنوية العشرة التي يتقاضاها المالك من الصناعي بفضل مساقط المياه، تظهر إذن بمثابة قيمة ـ رأسمال مساقط المياه نفسها. أما أن كون مساقط المياه نفسها لا تمتلك أي قيمة وأن سعرها ليس سوى انعكاس للربح الإضافي المستولى عليه، محسوباً على أساس رأسمالي، فإن ذلك يتجلى على الفور في واقع أن السعر البالغ 200 جنيه لا يمثل سوى حاصل ضرب الربح الإضافي البالغ 10 جنيهات بعشرين عاماً، رغم أن مساقط المياه نفسها، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، تتيح للمالك أن يأخذ هذه الجنيهات العشرة سنوياً لعدد غير محدود من السنين، كأن يكون 30 أو 100 أو س عاماً، ورغم أنه، من جهة أخرى، إذا جاءت طريقة إنتاج جديدة، غير قابلة للتطبيق على القوة المائية، لتقلّص سعر كلفة السلع المنتجة بواسطة المحركات البخارية من 100 إلى 90 جنيهاً، فإن الربح الإضافي، وبالتالي الريع، ثم سعر مساقط المياه، ستتلاشى جميعاً.

بعد أن عرضنا المفهوم العام عن الريع التفاضلي، ننتقل الآن إلى معاينته في الزراعة بالذات. وما ينطبق على الزراعة، ينطبق عموماً على المناجم.

الفصل التاسع والثلاثون

الشكل الأول للريع التفاضلي
(الريع التفاضلي I)

إن ريكاردو محق تماماً في قوله الآتي:

«إن الريع» (أي الريع التفاضلي، لأنه يفترض أن لا وجود لأي ريع عموماً غير الريع التفاضلي) «هو، على الدوام، الفرق في المنتوج الذي يتم الحصول عليه بإنفاق كميتين متساويتين من رأس المال والعمل».
«Rent (...) is always the difference between the produce obtained by the employment of two equal quantities of capital and labour». (مبادئ [الاقتصاد السياسي والضرائب، لندن، 1821]، ص59.
[*Principles* [*of Political Economy, and Taxation,* London, 1821], p. 59).

كان ينبغي لريكاردو أن يضيف «على مساحتين متساويتين من الأرض»، ما دام الأمر يتعلق بالريع العقاري لا بالربح الإضافي عموماً.

بتعبير آخر: إذا نتج الربح الإضافي بصورة اعتيادية لا بسبب أحداث عرضية في عملية التداول، فإنه ينتج، دوماً، كفارق بين منتوج كميتين متساويتين من رأس المال والعمل، ويتحوّل هذا الربح الإضافي إلى ريع عقاري حين يجري تشغيل كميتين متساويتين من رأس المال والعمل على مساحتين متساويتين من الأرض لتثمرا نتيجتين متباينتين. علاوة على ذلك، ليس محتوماً بصورة قاطعة أن ينبع هذا الربح الإضافي من نتيجتين متباينتين لكميتين متساويتين من رأس المال المستخدم. إذ يمكن لمختلف المشاريع أنْ تستخدم

كميات غير متساوية من رأس المال؛ وهذا ما يحدث في غالبية الحالات؛ بيد أن أجزاء متناسبة، 100 جنيه على سبيل المثال من كل رأسمال، تثمر نتائج غير متساوية، أي أن معدلات الربح متباينة. هذه هي المقدمة العامة لوجود الربح الإضافي في أي ميدان من ميادين توظيف رأس المال عموماً، أياً كان. والأمر مختلف فيما يتعلق بتحويل هذا الربح الإضافي إلى شكل للريع العقاري (الريع عموماً، كشكل متميز عن الربح)؛ وينبغي لنا لذلك أن نبحث متى وكيف وفي ظل أية ظروف يجري هذا التحويل.

وريكاردو مصيب أيضاً عندما يتقدم بالمحاكمة التالية، بمقدار ما تقتصر على الريع [663] التفاضلي:

«إن كل ما يقلص التفاوت في المنتوج الذي يتم الحصول عليه على الأرض نفسها أو على أرض جديدة، ينزع إلى خفض الريع؛ وكل ما يزيد هذا التفاوت يفعل بالضرورة فعلاً معاكساً وينزع إلى رفع الريع» (المرجع نفسه، ص 74).

«Whatever diminishes the inequality in the produce obtained on the same or on new land, tends to lower rent; and whatever increases that inequality, necessarily produces an opposite effect, and tends to raise it» (p.74).

ولا يقتصر ذلك على الأسباب العامة (خصوبة الأرض، موقعها) بل يدخل في عدادها: (1) توزيع الضرائب، أي إنْ كان تأثيره متساوياً أم لا؛ وانعدام المساواة هي الحال القائم دوماً حيث أن الضرائب، كما في إنكلترا، ليست ممركزة، وتفرض على الأرض لا على الريع؛ (2) التفاوتات الناشئة عن اختلاف تطور الزراعة باختلاف أرجاء البلاد، طالما أن التسوية في هذا الفرع من الإنتاج أصعب مما في الصناعة، بسبب طابعه التقليدي؛ (3) التفاوت في توزيع رأس المال بين المستأجرين. وبما أن تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، وتحويل الفلاح الذي يعمل لنفسه بصورة مستقلة إلى عامل مأجور، هما في واقع الأمر آخر إنجاز لنمط الإنتاج هذا، فإن التفاوتات آنفة الذكر تكون هنا أكبر مما في أي فرع آخر من فروع الإنتاج.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية، أود أنْ أوضح بإيجاز خصائص تحليلي للمسألة خلافاً لريكاردو، إلخ.

* * *

نبدأ بمعاينة النتائج غير المتساوية لكميات متساوية من رأس المال، مستخدمة في قطع أراض شتى ذات أبعاد متساوية؛ أما إذا كانت أبعاد الأراضي غير متساوية، فإننا نحسب النتائج على أساس مساحات متساوية من الأرض.

هناك سببان عامان، مستقلان عن رأس المال، يفضيان إلى هذه النتائج غير المتساوية، وهما: (1) **الخصوبة** (بخصوص هذه النقطة الأولى ينبغي أن نبحث ما الذي تعنيه الخصوبة الطبيعية للأراضي عموماً وما هي العناصر المختلفة التي تنطوي عليها). (2) **موقع قطع الأراضي**. وهذا الأخير عنصر حاسم في المستعمرات، كما أنه حاسم عموماً بالنسبة إلى التعاقب الذي يمكن به إدخال قطع الأراضي في الزراعة. علاوة على ذلك، [664] من الواضح أن هذين الأساسين المختلفين للريع التفاضلي، الخصوبة والموقع، يمكن أن يفعلا فعلهما في اتجاهين متعاكسين. إذ يمكن أن تتمتع قطعة من الأرض بموقع ممتاز ولكنها قليلة الخصوبة، والعكس بالعكس. وهذا الظرف هام، فهو يفسر لنا كيف يمكن الانتقال في حراثة الأرض في بلد من البلدان من أحسن الأراضي إلى أسوأها تماماً، أو بالعكس. أخيراً، من الواضح أن تقدم الإنتاج الاجتماعي عموماً يؤدي، من جهة، إلى تسوية الفوارق الناجمة عن الموقع كأساس للريع التفاضلي، عن طريق خلق أسواق محلية وخلق الموقع بفضل وسائل الاتصال والنقل؛ ويؤدي من جهة ثانية إلى زيادة الفوارق في المواقع المحلية لقطع الأراضي، عن طريق فصل الزراعة عن الصناعة، وإنشاء مراكز كبرى للإنتاج، وعزلة الريف نسبياً.

دعونا بادىء ذي بدء نترك النقطة المتعلقة بموقع قطعة الأرض جانباً، ونقتصر على معاينة الخصوبة الطبيعية. وبمعزل عن عوامل المناخ، وغير ذلك، يكمن تباين الخصوبة الطبيعية في تباين التركيب الكيماوي للطبقة العلوية من التربة، أي تفاوت ما تحتويه من مواد مغذية ضرورية للنبات. ولكن القطعتين من الأرض اللتين لهما تركيب كيماوي متماثل للتربة، وبهذا المعنى لهما خصوبة طبيعية متساوية، يمكن أن تختلفا من حيث خصوبتهما الفعالة الحقيقية تبعاً لاختلاف المدى الذي يمكن أن توجد به هذه المواد المغذية في شكل قابل للتمثّل بدرجة أكبر أو أقل، تبعاً للشكل الذي يحدّد درجة أكبر أو أقل لقابلية هذه المواد في تغذية النباتات مباشرة. وعليه، فإن مدى إمكانية الاستخدام الفعلي للخصوبة الطبيعية المتساوية في قطع أراضي ذات خصوبة طبيعية متساوية، يتوقف جزئياً على تطور الكيمياء الزراعية، وجزئياً على تطور مكننة الزراعة. ورغم أن الخصوبة هي خاصية موضوعية للتربة، فإنها تنطوي دوماً، من الوجهة الاقتصادية، على علاقة

معينة، علاقة بمستوى معين من تطور الوسائل الكيماوية والميكانيكية للزراعة، وهي تتغير، لذلك، بتغير مستوى هذا التطور. ويمكن بالوسائل الكيماوية (مثلاً استخدام أسمدة سائلة معينة في التربة الطينية القاسية، أو تسميد التربة الطينية الصلدة بالجير)، أو بالوسائل الميكانيكية (مثلاً استخدام محاريث خاصة للأرض الصلدة)، إزالة العقبات التي تجعل الأراضي ذات الخصوبة المتماثلة أقل خصباً من الناحية العملية (يندرج البذل في هذا الباب أيضاً). وقد يغيّر ذلك أيضاً التتابع في فلاحة مختلف أصناف التربة، كما حصل مثلاً بالنسبة إلى التربة الرملية الرخوة والتربة الطينية الصلدة في فترة معينة من تطور الزراعة الإنكليزية. ويبيّن ذلك أيضاً كيف يمكن من الوجهة التاريخية ـ مع تقدم مستوى الزراعة ـ أن يجري الانتقال من التربة الأكثر خصباً إلى الأقل خصباً، والعكس بالعكس. [665] ويمكن بلوغ نتائج متماثلة بتحسين تركيب التربة اصطناعياً أو بمجرد تغيير طرائق الزراعة؛ وأخيراً يمكن الحصول على النتيجة ذاتها بتغيير نوع التربة نتيجة اختلاف أوضاع التربة التحتية حالما تبدأ حراثة هذه الأخيرة لتُضاف إلى الطبقة المحروثة. ويتوقف ذلك جزئياً على استخدام طرائق زراعية جديدة (مثلاً زراعة الأعلاف) وجزئياً على استخدام وسائل ميكانيكية لقلب الطبقة الدنيا إلى طبقة تربة عليا، أو عن طريق مزج الاثنتين، أو الغرس في التربة الدنيا من دون قلبها.

إن جميع هذه المؤثرات على الخصوبة التفاضلية للأراضي المختلفة تعني، من وجهة الخصوبة الاقتصادية، أن درجة قدرة إنتاجية العمل، نعني قدرة الزراعة على استغلال الخصوبة الطبيعية للتربة استغلالاً مباشراً ـ وهي قدرة تتباين بتباين درجات التطور ـ هي عنصر من عناصر ما يسمى بالخصوبة الطبيعية للتربة شأن التركيب الكيماوي لهذه التربة وغير ذلك من خواصها الطبيعية.

وعليه، فإننا نفترض وجود درجة معينة من تطور الزراعة. كما نفترض أيضاً أن تتابع مختلف أصناف الأراضي من حيث أهميتها معين بدرجة التطور هذه، كما هو الحال دوماً بالطبع، في نفقات متزامنة من رأس المال على قطع أراض مختلفة. عندئذ يمكن تصوير الريع التفاضلي بخط تصاعدي أو تنازلي، إذ رغم أن ترتيب الانتقال يخص مجمل الأراضي المزروعة فعلاً، فإن الحركة المتتابعة التي تشكل فيها هذا الترتيب لا تنقطع أبداً.

لنفترض وجود أربعة أصناف من الأراضي هي آ، ب، ج، د. ولنفترض أيضاً أن سعر كوارتر واحد من القمح = 3 جنيهات، أو 60 شلناً. وبما أن الريع هو تفاضلي صرف،

فإن هذا السعر البالغ 60 شلناً للكوارتر في أسوأ تربة يساوي كلفة الإنتاج [سعر الإنتاج](*)، أي يساوي رأس المال زائداً الربح الوسطي.

لنفترض أن آ هي الأرض الأسوأ، وأنها تدرّ كوارتراً واحداً = 60 شلناً، مقابل إنفاق 50 شلناً، أي بربح مقداره 10 شلنات أي 20%.

ولنفرض أن الأرض ب تدرّ كوارترين = 120 شلناً مقابل إنفاق المبلغ نفسه؛ وهذا يعني ربحاً قدره 70 شلناً أو ربحاً إضافياً يبلغ 60 شلناً.

وتدرّ الأرض ج، مقابل إنفاق المبلغ نفسه، 3 كوارترات = 180 شلناً؛ الربح الإجمالي = 130 شلناً، الربح الإضافي = 120 شلناً.

وتدرّ الأرض د 4 كوارترات = 240 شلناً، الربح الإضافي = 180 شلناً.

[666] عندئذ نحصل على المتوالية التالية:

الجدول I

صنف الأرض	المنتوج		رأس المال المسلّف	الربح		الريع	
	كوارترات	شلنات		كوارترات	شلنات	كوارترات	شلنات
آ	1	60	50	$\frac{1}{6}$	10	–	–
ب	2	120	50	$1\frac{1}{6}$	70	1	60
ج	3	180	50	$2\frac{1}{6}$	130	2	120
د	4	240	50	$3\frac{1}{6}$	190	3	180
المجموع	10	600	–	–	–	6	360

إن الريوع المتوالية هي: د = 190 شلناً ـ 10 شلنات أو الفرق بين د و آ؛ ج = 130 شلناً ـ 10 شلنات أو الفرق بين ج و آ؛ ب = 70 شلناً ـ 10 شلنات أو الفرق بين ب وآ؛ وإن الريع الإجمالي لأصناف الأرض ب و ج و د = 6 كوارترات = 360 شلناً؛ وهذا يساوي مجموع الفروقات بين د و آ، ج و آ، ب و آ.

(*) يستخدم ماركس تعبير كلفة الإنتاج هنا (Produktionskosten) كمرادف لسعر الإنتاج (Produktionpreis)، فهذا الأخير يتألف من سعر الكلفة (رأس المال المنفق) + الربح الوسطي. [ن. ع].

إن هذه المتوالية التي تمثل منتوجاً معيناً في ظروف معينة، يمكن أن تحصل، منظوراً إليها نظرة تجريدية، (وقد سبق أن عرضنا الأسباب التي تجعل حصول ذلك ممكناً في الواقع الفعلي) في متوالية تنازلية (من د نزولاً إلى آ، من الأرض الخصبة إلى الأرض الأقل خصباً) أو في متوالية تصاعدية (من آ صعوداً إلى د، أي من الأرض غير الخصبة نسبياً إلى الأرض المتزايدة الخصوبة دوماً)، أو يمكن للمتوالية أن تتقلب، فتتصاعد تارةً وتتناقص تارةً ـ مثلاً من د إلى ج، ومن ج إلى آ، ومن آ إلى ب.

إن سيرورة الخط التنازلي كانت كالتالي: يرتفع سعر الكوارتر الواحد بالتدريج من 15 شلناً، مثلاً، إلى 60 شلناً. وحالما لا تعود الكوارترات الأربعة التي تم إنتاجها في الأرض د تكفي (ويمكن اعتبار هذه الكوارترات بالملايين) حتى يرتفع سعر القمح إلى حدّ يمكن عنده سد النقص في العرض من الأرض ج. نعني بذلك أن السعر ينبغي أن يرتفع إلى 20 شلناً للكوارتر الواحد. وحين يرتفع سعر القمح إلى 30 شلناً للكوارتر تمكن زراعة الأرض ب، وعندما يصل السعر إلى 60 شلناً تمكن زراعة الأرض آ، دونما حاجة لأن يتقبل رأس المال المُنفق معدل ربح أقل من 20%. وعلى هذا، يتألف الريع بادىء الأمر بالنسبة إلى الأرض د من 5 شلنات للكوارتر = 20 شلناً لقاء الكوارترات الأربعة التي تنتجها هذه الأرض؛ بعد ذلك 15 شلناً للكوارتر = 60 شلناً، ثم 45 شلناً للكوارتر = 180 شلناً لقاء الكوارترات الأربعة.

ولو كان معدل الربح عند د بالأصل = 20% بالمثل، فإن الربح الإجمالي عن الكوارترات الأربعة لن يزيد عن 10 شلنات، ولكن ذلك كان يمثل، عندما كان سعر الحبوب 15 شلناً، كمية من الحبوب أكبر مما كان عليه الحال عندما كان السعر 60 [667] شلناً. ولما كانت الحبوب تدخل في تجديد إنتاج قوة العمل وأن جزءاً من كل كوارتر ينبغي أن يعوّض عن الأجور، وأن يعوّض جزء آخر عن رأس المال الثابت، فإن فائض القيمة سيكون أكبر في ظل هذه الفرضية، وكذلك معدل الربح، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. (الأمور المتعلقة بمعدل الربح بحاجة إلى بحث خاص أكثر تفصيلاً).

أما إذا سارت المتوالية في اتجاه معاكس(*)، أي إذا ابتدأت العملية من آ، فإن السعر يرتفع في البداية إلى أكثر من 60 شلناً للكوارتر الواحد عند فلاحة أرض جديدة؛ ولكن بما أن العرض الضروري الذي تقدمه ب يبلغ كوارترين، فإن السعر سيهبط ثانية إلى 60

(*) المتوالية التصاعدية. [ن. ع].

شلناً؛ وعلى الرغم من أن الأرض ب تنتج الكوارتر الواحد بـ 30 شلناً، فإنه يُباع بـ 60 شلناً، نظراً لأن العرض يكفي بالضبط لسد الطلب. وهكذا يتشكل بادىء الأمر، ريع يبلغ 60 شلناً بالنسبة إلى الأرض ب، وبالطريقة نفسها لكل من الأرض ج والأرض د، ونحن نفترض على الدوام أن سعر السوق يظل عند 60 شلناً، رغم أن ج ود تنتجان كوارتراً واحداً من القمح قيمته الحقيقية 20 شلناً و15 شلناً على التوالي، والسبب أن عرض الكوارتر الواحد الذي تنتجـه الأرض آ يلزم، الآن كما من قبل، لإشباع الحاجة الإجمالية. وفي هذه الحالة، فإن ارتفاع الطلب أكثر من الحاجة، التي أشبعتها الأرض آ أولاً ثم الأرض آ والأرض ب، لا يعني أن الأراضي ب، ج، د يمكن أن تُزرع على التوالي، بل يعني توسيع رقعة الأرض المزروعة عموماً، وقد يصادف أن قطع الأرض الأكثر خصباً لن تدخل حيز الاستزراع إلّا في وقت لاحق.

في المتوالية الأولى(*)، يرتفع الريع بتزايد السعر، فيما ينخفض معدل الربح. ويمكن أن ينشل هذا الانخفاض، كلّياً أو جزئياً، بفعل ظروف معاكسة، وينبغي تناول هذه النقطة فيما بعد بتفصيل أكبر. كما ينبغي ألّا ننسى أن معدل الربح العام لا يتحدد بصورة متساوية في جميع ميادين الإنتاج عن طريق فائض القيمة. فالربح الزراعي لا يحدد الربح الصناعي، بل العكس هو الصحيح. وسنتناول ذلك فيما بعد.

أما في المتوالية الثانية(**) فإن معدل ربح رأس المال المُنفق، يبقى على حاله؛ وتجد كتلة الربح التعبير عنها في كمية أقل من الحبوب؛ غير أن السعر النسبي للحبوب سيرتفع بالمقارنة مع السلع الأخرى. ولكن زيادة الربح، عندما تحصل، لا تؤول إلى جيوب المستأجرين أصحاب المشاريع ولا تظهر كزيادة في الربح، بل تنفصل عن الربح متخذة شكل ريع. أما سعر الحبوب فيبقى ثابتاً في ظل الفرضية القائمة هنا.

إن حركة الريع التفاضلي ونموه، يبقيان على حالهما عند ارتفاع الأسعار أم ثباتها، سواء في التقدم المطّرد من أسوأ الأراضي إلى أجودها، أم في التقهقر المطرد من أجود الأراضي إلى أسوأها.

[668] لقد افترضنا حتى الآن: 1) إن الأسعار ترتفع في المتوالية الأولى، وتبقى ثابتة في المتوالية الأخرى؛ 2) وإن ثمة حركة انتقال دائمة من أجود الأراضي إلى الأسوأ، وبالعكس من أسوأ الأراضي إلى الأجود.

(*) المتوالية التنازلية. [ن. ع].

(**) المتوالية التصاعدية. [ن. ع].

ولكن دعونا نفترض أن الحاجة إلى الحبوب ترتفع من 10 كوارترات في الأصل إلى 17 كوارتراً؛ ونفترض علاوة على ذلك أن الأرض الأسوأ آ، تُقصى لتحل محلها الأرض آ الأخرى التي تنتج $1\frac{1}{3}$ كوارتر بسعر إنتاج يبلغ 60 شلناً (50 شلناً تكاليف زائداً 10 شلنات لربح 20%) بحيث يكون سعر إنتاجها للكوارتر الواحد = 45 شلناً؛ أو أن الأرض آ القديمة قد تتحسن بفعل زراعة عقلانية متواصلة، أو قد تُزرع زراعة أكثر إنتاجية مع بقاء التكاليف نفسها، مثلاً عن طريق إدخال البرسيم في الدورة الزراعية، إلخ، بحيث تزداد غلّتها إلى $1\frac{1}{3}$ كوارتر مع بقاء رأس المال المسلّف على حاله. دعونا نفترض، علاوة على ذلك، أن أصناف الأراضي ب، ج، د، تُنتج المحصول نفسه، الآن كما من قبل، غير أن هناك أصنافاً جديدة من الأرض تدخل حيز الزراعة: آَ بخصوبة تقع بين آ وب، وكذلك بَ وبً بخصوبة تقع بين ب وج، في هذه الحالة تبرز الظواهر التالية:

أولاً ـ إن سعر إنتاج كوارتر القمح أو سعر السوق الناظم له، سيهبط من 60 شلناً إلى 45 شلناً، أي بنسبة 25%.

ثانياً ـ يحصل انتقال متزامن من الأراضي الأكثر خصباً إلى الأقل خصباً، ومن الأراضي الأقل خصباً إلى الأكثر خصباً. إن الأرض آَ أكثر خصباً من الأرض آ، ولكنها أقل خصباً من الأراضي ب، ج، د المزروعة بالأصل؛ كما أن الأرض بَ والأرض بً هما أكثر خصباً من الأراضي آ، آَ، ب ولكنها أقل خصباً من الأرض ج والأرض د. وعليه، فإن الانتقال من أرض إلى أخرى سيجري في اتجاهات متقاطعة؛ ولن تُزرع الأرض غير الخصبة بصورة مطلقة بالمقارنة مع آ وغيرها، بل الأرض الأقل خصباً نسبياً بالمقارنة مع الأراضي التي كانت حتى الآن أكثر خصباً وهي ج ود؛ من جهة أخرى لن يتم الانتقال باتجاه الأرض الأكثر خصباً بصورة مطلقة، بل باتجاه الأرض الأكثر خصباً بصورة نسبية، بالقياس إلى الأراضي آ أو الأراضي آ و ب ـ التي كانت حتى الآن الأقل خصباً.

ثالثاً ـ إن ريع الأرض ب سيهبط، كذلك ريعا الأرض ج والأرض د؛ ولكن إجمالي الريع المعبّر عنه بالحبوب سيرتفع من 6 إلى $7\frac{2}{3}$ كوارتر؛ كما أن كتلة الأرض المزروعة والحاملة للريع تتنامى، وتزداد كتلة المنتوجات من 10 إلى 17 كوارتراً. ورغم أن الربح يبقى على حاله بالنسبة إلى الأرض آ، غير أنه يزداد إذا تم التعبير عنه بالحبوب؛ وقد يزداد معدل الربح نفسه لأن فائض القيمة النسبي قد يزداد. وفي هذه الحالة تهبط

الأجور، أي إنفاق رأس المال المتغير، نتيجة هبوط أسعار وسائل العيش، كذلك الحال بالنسبة إلى إجمالي النفقات. أما الريع الكلّي المعبَّر عنه بالنقد فيهبط من 360 شلناً إلى 345 شلناً.

[669] لنصور هذه المتوالية الجديدة.

الجدول II

صنف الأرض	المنتوج		انفاق رأس المال	الربح		الريع		سعر إنتاج الكوارتر الواحد (شلنات)
	كوارترات	شلنات		كوارترات	شلنات	كوارترات	شلنات	
آ	$1\frac{1}{3}$	60	50	$\frac{2}{9}$	10	–	–	45
آَ	$1\frac{2}{3}$	75	50	$\frac{5}{9}$	25	$\frac{1}{3}$	15	36
ب	2	90	50	$\frac{8}{9}$	40	$\frac{2}{3}$	30	30
بَ	$2\frac{1}{3}$	105	50	$1\frac{2}{9}$	55	1	45	$25\frac{5}{7}$
بً	$2\frac{2}{3}$	120	50	$1\frac{5}{9}$	70	$1\frac{1}{3}$	60	$22\frac{1}{2}$
ج	3	135	50	$1\frac{8}{9}$	85	$1\frac{2}{3}$	75	20
د	4	180	50	$2\frac{8}{9}$	130	$2\frac{2}{3}$	120	15
المجموع	17	–	–	–	–	$7\frac{2}{3}$	345	–

أخيراً، لو كانت أصناف الأراضي آ، ب، ج، د هي وحدها التي تُزرع كما كان الأمر من قبل، فإن إنتاجيتها ترتفع بحيث أن الأرض آ تنتج كوارترين بدلاً من كوارتر واحد، والأرض ب تنتج 4 بدلاً من 2، والأرض ج 7 بدلاً من 3، والأرض د 10 بدلاً من 4؛ أي إذا أثرت الأسباب نفسها على شتى أصناف الأرض بصورة متباينة، فإن الإنتاج الإجمالي يرتفع من 10 كوارترات إلى 23 كوارتراً. لنفرض أن الطلب يمتصّ هذه الكوارترات الـ 23 في أعقاب تزايد عدد السكان وهبوط الأسعار، عندئذٍ نحصل على النتيجة التالية:

الجدول III

صنف الأرض	المنتوج		انفاق رأس المال	سعر إنتاج الكوارتر الواحد	الربح		الريع	
	كوارترات	شلنات			كوارترات	شلنات	كوارترات	شلنات
آ	2	60	50	30	$\frac{1}{3}$	10	صفر	صفر
ب	4	120	50	15	$2\frac{1}{3}$	70	2	60
ج	7	210	50	$8\frac{4}{7}$	$5\frac{1}{3}$	160	5	150
د	10	300	50	6	$8\frac{1}{3}$	250	8	240
المجموع	23	–	–	–	–	–	15	450

لقد اختيرت الأرقام في هذا الجدول، كما في بقية الجداول، اعتباطاً، لكن الفرضيات عقلانية تماماً.

الفرضية الأولى والأساسية تتمثل في أن تحسين الزراعة يؤثر تأثيراً متبايناً على مختلف أصناف الأراضي، وهو يؤثر، في الحالة الراهنة، على أجود أصناف الأراضي، أي ج ود، تأثيراً أكبر مما على آ و ب. وقد بيّنت التجربة أن القاعدة أن يجري الأمر على هذا المنوال، رغم أن الحالة المعاكسة يمكن أن تحصل. أما إذا أثر التحسين على أسوأ الأراضي أكثر مما على أجودها، فإن ريع هذه الأخيرة يهبط بدل أن يزداد. ـ ولكننا قد [670] افترضنا، في الجدول III، أن النمو المطلق لخصوبة جميع أصناف الأراضي يقترن، في آنٍ واحدٍ، بنمو أكبر نسبياً لأجود أصناف الأراضي ج ود، وبالتالي ازدياد الفارق في المنتوج عند إنفاق رأسمال متساوٍ، وبالتالي أيضاً ازدياد الريع التفاضلي.

أما الفرضية الثانية فتتمثل في أن الحاجة الإجمالية تمضي بخطوات واحدة مع ازدياد المنتوج الإجمالي. **أولاً**، لا حاجة بالمرء لأن يتخيل أن هذا الازدياد يأتي فجأة؛ فهو يجري بالتدريج، إلى أن تنشأ المتوالية III [الجدول III]. **ثانياً**، من الخطأ الاعتقاد أن استهلاك وسائل العيش الضرورية لا يزداد عندما تصبح هذه الوسائل أرخص ثمناً. ولقد أثبت إلغاء قوانين الحبوب في إنكلترا (أنظر نيومان)(*) العكس تماماً، وإن التصور

(*) ف. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851، ص 158.
(F.W. Newman, *Lectures on political economy*, London, 1851, S. 158). [ن. برلين].

المعاكس قد نشأ أصلاً من واقع أن الفوارق الكبيرة والفجائية في مواسم الحصاد، الناجمة عن عوامل المناخ ليس إلّا، تفضي إلى هبوط غير متناسب تارةً، وارتفاع غير متناسب تارةً أخرى، في أسعار الحبوب. وإذا كان هبوط الأسعار فجائياً وقصير الأمد بحيث لا يدوم بما فيه الكفاية كي يمارس تأثيره كاملاً في توسيع الاستهلاك، فإن الحال يكون بعكس ذلك تماماً حين ينشأ هبوط الأسعار عن هبوط سعر الإنتاج الناظم نفسه، ويدوم لذلك فترة طويلة. **ثالثاً**، إن قسماً من الحبوب يمكن أن يُستهلك بهيئة براندي أو بيرة. وإن تزايد استهلاك هذين الصنفين ليس محصوراً في حدود ضيقة، بأي حال من الأحوال. **رابعاً**، إن المسألة تتوقف، جزئياً، على تزايد عدد السكان، وجزئياً، على واقع أن البلد قد يكون مصدّراً للحبوب، مثلما كانت إنكلترا حتى منتصف القرن الثامن عشر وفيما بعد، بحيث أن الحاجة لا تنتظم بحدود الاستهلاك الوطني وحده. **أخيراً**، إن ازدياد إنتاج القمح ورخصه قد يؤديان إلى جعل القمح المادة الغذائية الرئيسية لجماهير الشعب بدلاً من الجودار أو الشوفان، مما يوسع سوق القمح؛ ويمكن للحالة المعاكسة أن تحصل بتقلص كمية المنتوج وتنامي سعره. ـ بناء على هاتين الفرضيتين، وبموجب الأرقام المفترضة آنفاً، تؤدي المتوالية III [الجدول III] إلى النتيجة التالية وهي أن سعر الكوارتر الواحد يهبط من 60 إلى 30 شلناً، أي بنسبة 50%، في حين ينمو الإنتاج، بالمقارنة مع المتوالية I [الجدول I]، من 10 إلى 23 كوارتراً، أي بنسبة 130%؛ وإن ريع الأرض ب يظل ثابتاً؛ بينما يرتفع بنسبة 25% في الأرض ج، وبنسبة $33\frac{1}{3}$% في الأرض د، وإن الريع الإجمالي يرتفع من 18 إلى $22\frac{1}{2}$ جنيهاً أي بنسبة 25%(*).

[671] إن مقارنة الجداول الثلاثة (حيث ينبغي اعتبار المتوالية I ثنائية، تبدأ من آ صعوداً إلى د، وتبدأ من د نزولاً إلى آ) التي يمكن اعتبارها بمثابة تدرجات معينة في وضع معين في المجتمع ـ متجاورة في المكان، مثلاً، في ثلاثة بلدان مختلفة ـ أو بمثابة تدرجات متعاقبة في الزمان في مراحل مختلفة من تطور البلد الواحد نفسه؛ إن مقارنة هذه الجداول تعطينا ما يلي:

1) حين تكتمل المتوالية ـ مهما يكن مسار عملية تكوّنها ـ فإنها تظهر على الدوام في خط تنازلي؛ لأن نقطة الانطلاق في معاينة الريع هي على الدوام الأرض التي تحمل

(*) وردت هذه الفقرة في الطبعة الأولى على النحو التالي: إن ريع الأرض ب يظل ثابتاً، بينما يرتفع إلى الضعف في الأرض ج، وأكثر من الضعف في الأرض د، وإن الريع الإجمالي يرتفع من 18 إلى 22 جنيهاً، أي بنسبة $22\frac{1}{9}$%. [ن. برلين].

الحد الأقصى من الريع، ولا يتم الانتقال إلى الأرض التي لا تدرّ أيما ريع إلّا آخر المطاف.

2) إن سعر الإنتاج في الأرض الأسوأ، أي الأرض التي لا تحمل أي ريع، هو على الدوام سعر السوق الناظم، رغم أن هذا الأخير في الجدول I الذي يعكس الخط التصاعدي، لم يبق ثابتاً على حاله إلّا بسبب زراعة أرض أجود فأجود دوماً. وفي حالة كهذه يكون سعر الحبوب التي تُنتجها أجود أرض هو السعر الناظم، بمقدار ما إن بقاء الأرض آ كأرض ناظمة يتوقف على كمية المنتوج الذي تدرّه أجود أرض. فإنْ أنتجت الأراضي ب، ج، د ما يفوق الحاجة القائمة، فإن آ تكف عن أن تلعب دوراً ناظماً. وهذا ما قصده شتورخ عندما أعترف بالأرض الناظمة على أنها أجود أصناف الأرض(*). وبهذا المعنى فإن أسعار الحبوب الأميركية هي التي تنّظم الأسعار الإنكليزية.

(3) ينبع الريع التفاضلي من التباين في الخصوبة الطبيعية للتربة، وهي معينة بالنسبة لكل درجة معينة من تطور الزراعة (نترك هنا جانباً موقع قطعة الأرض)، أي من محدودية نطاق أجود الأراضي، ومن واقع أن مقادير متساوية من رأس المال ينبغي أن تُنفق على زراعة أصناف متباينة من الأراضي بحيث أنها تدرّ كمية متباينة من المنتوجات لقاء انفاق رساميل متساوية.

4) يمكن للريع التفاضلي وتدرّجه أن ينشأ في خط تنازلي من جراء الانتقال من أجود الأراضي إلى أسوئها، وبالعكس في خط تصاعدي من جراء الانتقال من أسوأ الأراضي إلى أجودها، أو في اتجاهات متغيرة، متقاطعة. (يمكن للمتوالية I أن تتشكل بالانتقال من د إلى آ أو من آ إلى د؛ أما المتوالية II [الجدول II] فتضم كلتا هاتين الحركتين).

(5) يمكن للريع التفاضلي أن ينشأ في حالة ثبات أو ازدياد أو هبوط سعر المنتوج الزراعي، تبعاً لمختلف أساليب تكوّن هذا الريع. ويمكن للإنتاج الإجمالي والريع الإجمالي أن يرتفعا، في حالة هبوط السعر، بحيث ينشأ حتى في قطع الأرض التي كانت إلى الآن غير ريعية، رغم أن الأرض الأسوأ آ قد أُقصيت من جانب أرض أجود، أو أنها نفسها قد تحسنت، رغم أن الريع يهبط في أصناف الأرض الجيدة، بل حتى في [672] الأصناف الأجود (الجدول II)؛ وقد تقترن هذه العملية أيضاً بهبوط الريع الإجمالي (بالنقد). أخيراً، يمكن للريع في بعض أصناف الأراضي الأجود، عند هبوط الأسعار من

(*) شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، أو عرض المبادىء المحددة لازدهار الأمم، المجلد الثاني، سانت بطرسبورغ، 1815، ص 78 ـ 79. [ن. برلين].

جراء التطور الحضاري العام، الذي يفضي إلى خفض كمية وسعر منتوجات أسوأ الأراضي. مع ذلك فإن الريع التفاضلي لأية أرض، بالمقارنة مع أسوأ أرض، يتوقف، إذا كان الفارق في كتلة المنتوج معيناً، على سعر كوارتر القمح مثلاً. أما إذا كان السعر معيناً، فإن الريع التفاضلي يتوقف على مقدار الفارق في كتلة المنتوج، وإذا ازدادت خصوبة أصناف الأراضي الجيدة زيادة أكبر نسبياً من خصوبة الأراضي السيئة، عند نمو الخصوبة المطلقة لسائر الأراضي، فإن مقدار الفارق ينمو أيضاً. وعليه (الجدول I)، إذا كان السعر 60 شلناً، فإن ريع الأرض د يتحدد بفارق المنتوج قياساً إلى منتوج الأرض آ، أي بزيادة 3 كوارترات؛ وعليه، فإن الريع = 3 × 60 = 180 شلناً. أما في الجدول III، حيث السعر = 30 شلناً، فإن الريع يتحدد بفائض منتوج الأرض د قياساً إلى منتوج الأرض آ = 8 كوارترات، مما يؤلف ريعاً مقداره 8 × 30 = 240 شلناً.

وبذا تزول الفرضية الخاطئة الأولى عن الريع العقاري، التي ما تزال ماثلة عند ويست، ومالتوس، وريكاردو، والقائلة بأن الريع التفاضلي يفترض، بالضرورة، الانتقال نحو الأرض الأسوأ فالأسوأ، أو التناقص المطرد لإنتاجية الزراعة(*). ويمكن للريع التفاضلي، كما رأينا من قبل، أن ينشأ عند الانتقال إلى أرض أجود فأجود، بل يمكن أن ينشأ حتى تشغل أرض أجود درجة أدنى كانت تحتلها من قبل أرض أسوأ؛ ويمكن أن يقترن أيضاً بتقدم مطرد في الزراعة. وشرطه الوحيد هو التفاوت بين مختلف أصناف الأراضي. وبمقدار ما يتعلق الأمر بتطور الإنتاجية، فإن الريع التفاضلي يفترض أن تزايد الخصوبة المطلقة لمجمل المساحة الزراعية لا يلغي هذا التفاوت، بل يزيده أو يتركه على حاله، أو يقلصه فحسب.

لقد شهدت إنكلترا، منذ بداية القرن الثامن عشر حتى منتصفه، انخفاضاً مطرداً في أسعار الحبوب، رغم انخفاض أسعار الذهب والفضة، في آنٍ واحدٍ (في نطاق الفترة كلها) مع نمو الريع وإجمالي الريع، ونطاق الأرض المزروعة، والإنتاج الزراعي وعدد السكان. وهذا يتطابق مع الجدول I، إرتباطاً بالجدول II، في خط تصاعدي، ولكن على نحو معين بحيث إما أن يجري تحسين الأرض الأسوأ آ أو يتم اقصاؤها من عداد

(*) [الإحالة هنا إلى مؤلفات:
- ويست، بحث في استخدام رأس المال في الأرض، لندن، 1815.
- مالتوس، مبادىء الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، لندن، 1836.
- ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب، الطبعة الثالثة، لندن، 1821]. [ن. برلين].
- مالتوس، بحث في طبيعة وتنامي الريع والمبادئ الناظمة له، لندن، 1815.

الأراضي المزروعة بالحبوب؛ وبالطبع فإن هذا لا يعني أنها لا تستخدم لأغراض زراعية أو صناعية أخرى.

وابتداءً من القرن التاسع عشر (ينبغي تحديد التاريخ بدقة أكبر) حتى عام 1815، طرأ ارتفاع متواصل في أسعار الحبوب، في آنٍ واحدٍ مع نمو مطرد للريع، والريع الإجمالي، [673] ونطاق الأرض المزروعة، والإنتاج الزراعي، وعدد السكان. وهذا يطابق الجدول I بخط تنازلي. (ينبغي هنا تقديم شواهد على زراعة أسوأ أرض في ذلك الوقت).

لقد اشتكى سكان الريف والملاك العقاريون، أيام بيتي ودافننانت، من التحسينات واستصلاح الأراضي؛ وقد هبط الريع في الأراضي الجيدة، وارتفع الريع الإجمالي من خلال توسيع مساحة الأراضي الحاملة للريع.

(ينبغي تقديم شواهد أخرى حول هذه النقاط الثلاث فيما بعد؛ وكذلك حول الفارق في خصوبة مختلف أجزاء الأرض المزروعة في بلد معين).

وتنبغي الإشارة عموماً، عند الحديث عن الريع التفاضلي، إلى أن قيمة السوق تقف دوماً فوق سعر الإنتاج الإجمالي لكتلة المنتوجات. لنأخذ الجدول I على سبيل المثال. إن الكوارترات العشرة من المنتوج الإجمالي تباع بـ 600 شلن، لأن سعر السوق يتحدد بسعر الإنتاج في الأرض آ، وهذا يبلغ 60 شلناً للكوارتر. ولكن سعر الإنتاج الفعلي هو:

الأرض آ	ـ كوارتر واحد	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 60 شلناً
الأرض ب	ـ كوارتران	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 30 شلناً
الأرض ج	ـ 3 كوارترات	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 20 شلناً
الأرض د	ـ 4 كوارترات	= 60 شلناً	كوارتر واحد	= 15 شلناً
	10 كوارترات	= 240 شلناً	السعر الوسطي للكوارتر الواحد	= 24 شلناً

إن سعر الإنتاج الفعلي لعشرة كوارترات يساوي 240 شلناً؛ وهي تباع بـ 600، أي أغلى بـ 250%. والسعر الوسطي الفعلي للكوارتر الواحد هو 24 شلناً؛ وسعر السوق 60 شلناً، وهذا أيضاً أغلى بنسبة 250%.

هذا هو تحديد [سعر السوق(*)] بواسطة قيمة السوق، كما يتجلى على أساس نمط

(*) إضافة لتوضيح الإحالة. [ن. ع].

الإنتاج الرأسمالي من خلال المنافسة؛ فهذه المنافسة تولّد قيمة اجتماعية زائفة. وينبع ذلك من قانون قيمة السوق الذي تخضع له منتوجات زراعة الأرض. لكن تحديد قيمة السوق للمنتوجات، وبالتالي منتوجات الأرض، إنما هو فعل اجتماعي، رغم أنه فعل غير واعٍ وغير قصدي اجتماعياً، يرتكز بالضرورة على القيمة التبادلية للمنتوج لا على نوعية الأرض ولا على الفارق في خصوبتها. ولو تخيلنا أن الشكل الرأسمالي للمجتمع قد نُقض، وأن المجتمع منظم تنظيماً تشاركياً واعياً ومنهاجياً، فإن هذه الـ 10 كوارترات تمثّل كمية من وقت العمل المستقل تساوي ما تحتويه الـ 240 شلناً. وعليه، فإن المجتمع لن يشتري منتوج الأرض هذا لقاء كمية من وقت العمل تزيد بمرتين ونصف المرة على وقت العمل الفعلي الذي يحتويه؛ وبذلك يزول الأساس لوجود طبقة الملّاك [674] العقاريين. وإن تأثير ذلك يوازي تأثير خفض سعر المنتوج بالمقدار نفسه نتيجة استيرادات من الخارج. وبقدر ما يكون من الصواب القول ـ مع إبقاء نمط الإنتاج الراهن، ولكن بافتراض أن الريع التفاضلي يؤول إلى الدولة ـ إن أسعار المنتوجات الزراعية تظل على حالها، شريطة بقاء الظروف الأخرى ثابتة، فمن الخطأ بنفس القدر القول إن قيمة المنتوجات تبقى على حالها بعد استبدال الإنتاج الرأسمالي بالتشارك. إن تماثل سعر السوق لسلع من الصنف نفسه هو الأسلوب الذي يتجلى به الطابع الاجتماعي للقيمة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، وعموماً على أساس أي إنتاج يرتكز على تبادل السلع بين أفراد. إن المجتمع، منظوراً إليه كمستهلك، يدفع أكثر مما ينبغي لقاء منتوجات الأرض، لكن ما هو سالب في تحقيق وقت عمل المجتمع في المنتوج الزراعي، هو موجب بالنسبة لقسم من المجتمع، للملّاك العقاريين.

وهناك ظرف ثان، هام لفهم ما سنعرضه في الفصل التالي لدى بحث الريع التفاضلي II، هو الآتي:

لا يقتصر الأمر على ريع الإيكر الواحد أو الهكتار الواحد، كما لا يقتصر عموماً على الفارق بين سعر الإنتاج وسعر السوق، أو بين سعر الإنتاج الفردي وسعر الإنتاج العام للإيكر الواحد، بل يتعداه إلى عدد الإيكرات المزروعة من كل صنف من أصناف الأرض. ومما يتسم هنا بأهمية مباشرة هو حجم المقدار العام للريع، أي الريع الإجمالي لكامل المساحة المزروعة. ولكنها تخدمنا، في الوقت نفسه، كنقطة انتقال لبحث كيفية ارتفاع معدل الريع، حين لا ترتفع الأسعار، ولا تتسع الفوارق في الخصوبة النسبية لمختلف أصناف الأرض عند هبوط الأسعار. لقد كان لدينا آنفاً:

الجدول I

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج	المنتوج	ريع الحبوب	الريع النقدي
آ	1	3 جنيهات	كوارتر واحد	صفر	صفر
ب	1	3 جنيهات	كوارتران	كوارتر واحد	3 جنيهات
ج	1	3 جنيهات	3 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
د	1	3 جنيهات	4 كوارترات	3 كوارترات	9 جنيهات
المجموع	4	ـ	10	6	18

لنفترض الآن أن المساحة المزروعة من كل صنف قد تضاعفت؛ في هذه الحالة نحصل على التالي:

الجدول I آ

[675]

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج	المنتوج	ريع الحبوب	الريع النقدي
آ	2	6 جنيهات	كوارتران	صفر	صفر
ب	2	6 جنيهات	4 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
ج	2	6 جنيهات	6 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهاً
د	2	6 جنيهات	8 كوارترات	6 كوارترات	18 جنيهاً
المجموع	8	ـ	20	12	36

لنفترض أيضاً حالتين أخريين: الحالة الأولى هي توسع الإنتاج في أردأ صنفين من الأراضي على النحو التالي:

الجدول I ب

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج		المنتوج	ريع الحبوب	الريع النقدي
		للإيكر الواحد	الإجمالي			
آ	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	4 كوارترات	صفر	صفر
ب	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	8 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهاً
ج	2	3 جنيهات	6 جنيهات	6 كوارترات	4 كوارترات	12 جنيهاً
د	2	3 جنيهات	6 جنيهات	8 كوارترات	6 كوارترات	18 جنيهاً
المجموع	12	ـ	36	26	14	42

وأخيراً، حالة التوسع المتفاوت للإنتاج والمساحة المزروعة حسب الأصناف الأربعة للأرض:

الجدول I ج

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج		المنتوج	ريع الحبوب	الريع النقدي
		للإيكر الواحد	الإجمالي			
آ	1	3 جنيهات	3 جنيهات	كوارتر واحد	صفر	صفر
ب	2	3 جنيهات	6 جنيهات	4 كوارترات	كوارتران	6 جنيهات
ج	5	3 جنيهات	15 جنيهاً	15 كوارتراً	10 كوارترات	30 جنيهاً
د	4	3 جنيهات	12 جنيهاً	16 كوارتراً	12 كوارتراً	36 جنيهاً
المجموع	12	ـ	36 جنيهاً	36 كوارتراً	24 كوارتراً	72 جنيهاً

بادىء ذي بدء، يبقى ريع الإيكر الواحد ثابتاً في هذه الحالات جميعاً: I، I آ، I ب، I ج؛ لأن منتوج الكتلة الواحدة نفسها من رأس المال في كل إيكر من صنف الأرض نفسه قد بقي، في الواقع، على حاله؛ فنحن لم نفترض غير واقع الحال في أي بلد، في أية لحظة معينة، ونعني بالتحديد أن أصناف الأراضي المختلفة تحتل نسباً معينة [676] من إجمالي الأرض المزروعة؛ وافترضنا ـ وهذا يجري دائماً في بلدين لدى المقارنة بينهما، أو ما يجري في بلد واحد في مراحل مختلفة من تطوره ـ أنْ تتغير النسبة التي تتوزع بها الأراضي الزراعية كلها بين أصناف متباينة من الأرض.

ولدى مقارنة الجدول I آ مع الجدول I، نرى أنه إذا توسعت المساحة المزروعة لأراضي كل الأصناف الأربعة بالنسبة نفسها، فإن الإنتاج الاجتماعي يتضاعف مع مضاعفة هذه المساحة، كما يتضاعف ريع الحبوب والريع النقدي.

أما إذا قارنا الحالة I ب والحالة I ج على التوالي مع الحالة I، لرأينا، في الحالتين، أن مساحة الأراضي قيد الزراعة تزداد إلى ثلاثة أمثالها. فهي تزداد في الحالتين من 4 إيكرات إلى 12 إيكراً، ولكن الصنفين آ و ب في الحالة I ب، حيث لا يدرّ صنف الأراضي آ أي ريع فيما يدرّ الصنف ب أصغر ريع تفاضلي، يساهمان أكبر مساهمة في هذه الزيادة، ونعني بالتحديد أن من الإيكرات الثمانية المزروعة مجدداً تعود إلى الأرض آ والأرض ب بثلاثة إيكرات لكل صنف أي 6 إيكرات معاً، في حين أن الأرض ج والأرض د لا تسهمان إلّا بإيكر واحد لكل منهما، أي إيكرين معاً. بتعبير آخر: أن $\frac{3}{4}$ الزيادة ترجع إلى الأرض آ والأرض ب، و$\frac{1}{4}$ الزيادة فقط يرجع إلى الأرض ج والأرض د. واستناداً إلى هذه المعطيات، فإن زيادة مساحة الأرض المزروعة في I ب إلى ثلاثة أمثال، بالمقارنة مع I، لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتوج لأن كمية هذا المنتوج لا ترتفع من 10 إلى 30 بل إلى 26 لا غير. من جهة أخرى، بما أن جزءاً هاماً من الزيادة تحقق في الأرض آ التي لا تدرّ أي ريع، وبما أن الجزء الأساسي من الزيادة الخاصة بالأراضي الجيدة طرأت في الأرض ب، فإن ريع الحبوب يزداد من 6 إلى 14 كوارتراً لا غير، ويرتفع الريع النقدي من 18 إلى 42 جنيهاً.

بالمقابل، إذا قارنا I ج مع I، حيث لا تزداد مساحة الأرض التي لا تدرّ أيما ريع، فيما تزداد تلك التي تدرّ الحد الأدنى من الريع زيادة طفيفة لا أكثر، وحيث تحصل الزيادة الرئيسية في الأرض ج والأرض د، لوجدنا أن ازدياد مساحة الأرض المزروعة إلى ثلاثة أمثال يقترن بازدياد الإنتاج من 10 إلى 36 كوارتراً، أي يزداد إلى أكثر من ثلاثة أمثاله؛ ويزداد ريع الحبوب من 6 إلى 24 كوارتراً، أي إلى أربعة أمثال؛ كما يرتفع الريع النقدي من 18 إلى 72 جنيهاً.

إن سعر المنتوج الزراعي يبقى في جميع هذه الأحوال ثابتاً من حيث الجوهر؛ ويزداد الريع الإجمالي في هذه الحالات جميعاً مع توسيع الأرض المزروعة، ما لم يحدث حصراً على حساب أسوأ أصناف الأرض التي لا تدرّ أي ريع. ولكن هذه الزيادة متباينة. فإنْ حصل هذا التوسع في أصناف الأرض الجيدة وازدادت كتلة المنتوج بذلك، لا بنسبة توسع مساحة الأرض فحسب بل بصورة أسرع، لوجدنا أن ريع الحبوب والريع النقدي ينموان بنفس القدر أيضاً. أما إذا أسهم في هذا التوسع في الأغلب صنف الأرض

الاسوأ وأصناف الأرض القريبة منه (وهنا نفترض أن الأرض الأسوأ تمثل صنفاً ثابتاً)، فإن الريع الإجمالي لا يرتفع بنسبة توسّع المساحة المزروعة. وعليه، إذا كان هناك بلدان [677] يكون فيهما صنف الأرض آ، الذي لا يدرّ أي ريع، من نوعية واحدة، فإن الريع الإجمالي يتناسب تناسباً عكسياً مع الجزء الذي تحتله الأرض الأسوأ والأرض دون الجيدة من إجمالي مساحة الأرض المزروعة، وكذلك يتناسب تناسباً عكسياً مع كتلة المنتوج التي يثمرها إنفاق متساوٍ لرأس المال على مساحة كلّية متساوية من الأرض. وعليه، فإن التناسب بين مقدار أسوأ الأراضي المزروعة ومقدار أجود الأراضي، في نطاق المساحة الإجمالية للأرض المزروعة في بلد من البلدان، يؤثر على الريع الإجمالي تأثيراً معاكساً لتأثير التناسب بين نوعية أسوأ الأراضي المزروعة ونوعية صنف الأراضي الجيدة والأجود على ريع الإيكر الواحد، وكذلك على الريع الإجمالي، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها. وإن الخلط بين هذين العنصرين قد فسح المجال لنشوء شتى أنواع الاعتراضات الملتوية على نظرية الريع التفاضلي.

إذن، ينمو الريع الإجمالي بمجرد توسيع مساحة الأرض المزروعة وما يقترن بذلك من زيادة استخدام رأس المال والعمل في الأرض.

غير أن النقطة الأهم هي هذه: رغم أن فرضيتنا تقوم على أن النسبة بين ريوع مختلف أصناف الأرض، محسوبة على أساس الإيكر، تظل على حالها شأنها شأن معدل الريع، منظوراً إليه ارتباطاً برأس المال المُنفق على كل إيكر، فإننا نلاحظ ما يلي: إذا قارنا بين I آ و I ـ وهي الحالة التي تزداد فيها المساحة المزروعة ويزداد إنفاق رأس المال بصورة متناسبة ـ لوجدنا أنه مثلما نما الإنتاج الإجمالي بنسبة تزايد مساحة الأرض المزروعة، حيث تضاعف الاثنان، فإن الريع الإجمالي قد نما هو الآخر. فقد ارتفع من 18 جنيهاً إلى 36 جنيهاً، مثلما أن عدد الإيكرات ازداد من 4 إلى 8.

ولو أخذنا المساحة الإجمالية البالغة 4 إيكرات، لوجدنا أن الريع الإجمالي فيها 18 جنيهاً، أي أن الريع الوسطي يبلغ $4\frac{1}{2}$ جنيه، آخذين في الحسبان الأرض التي لا تحمل أي ريع. إن المالك العقاري الذي يحوز هذه الإيكرات الأربعة يمكن أن يحسب الريع بهذه الطريقة، على سبيل المثال؛ وهذه هي الطريقة التي يُحسب بها الريع الوسطي في الاحصائيات، بالنسبة لبلد بأكمله. إن الريع الإجمالي البالغ 18 جنيهاً يتولّد عن استخدام رأسمال يبلغ 10 جنيهات. وإن التناسب بين هذين الرقمين هو ما نسميه معدل الريع، ويبلغ هنا 180%.

ويتولّد معدل الريع نفسه في الحالة I آ، حيث تجري زراعة 8 إيكرات عوضاً عن 4،

ولكن حيث تسهم جميع أصناف الأرض في الزيادة بنسبة متماثلة. إن الريع الإجمالي البالغ 36 جنيهاً يعطي في 8 إيكرات مع إنفاق رأسمال يبلغ 20 جنيهاً، ريعاً وسطياً مقداره $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، ومعدل ريع يبلغ 180%.

[678] بالمقابل، إذا عاينا الحالة I ب، حيث تقع الزيادة أساساً في أسوأ صنفين من الأراضي، لحصلنا على ريع يبلغ 42 جنيهاً في 12 إيكراً، أي ريعاً وسطياً مقداره $3\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر. ويبلغ رأس المال الإجمالي المُنفق هذا 30 جنيهاً، وعليه، فإن معدل الريع = 140%. لقد انخفض الريع الوسطي للإيكر بمقدار جنيه واحد، وهبط معدل الريع من 180% إلى 140%. إذن، لدينا هنا ارتفاع للريع الإجمالي من 18 جنيهاً إلى 42 جنيهاً، وهبوط للريع الوسطي، محسوباً على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال؛ كما نما الإنتاج بالمثل، ولكن ليس بالنسبة نفسها. يحصل ذلك كله رغم بقاء ريع سائر أصناف الأراضي على حاله، سواء احتُسب على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال المُنفق. وسبب حصول ذلك أن $\frac{3}{4}$ الزيادة تقع في الأرض آ، التي لا تدرّ أي ريع، وعلى الأرض ب التي لا تدرّ سوى الريع الأدنى.

ولو اقتصر التوسع الإجمالي في الحالة I ب على الأرض آ، لكان لدينا 9 إيكرات في الأرض آ، وإيكر واحد في الأرض ب، وإيكر واحد في الأرض ج، وإيكر واحد في الأرض د. ولكن الريع الإجمالي يظل 18 جنيهاً كما من قبل، والريع الوسطي للإيكر في هذه الـ 12 إيكراً يبلغ $1\frac{1}{2}$ جنيه؛ والريع البالغ 18 جنيهاً بإنفاق رأسمال قدره 30 جنيهاً، يُعطي معدل ريع = 60%. لقد انخفض الريع الوسطي انخفاضاً بالغاً، سواء احتُسب على أساس الإيكر الواحد أم على أساس رأس المال المُنفق، في حين أن الريع الإجمالي لم ينم قط.

أخيراً، دعونا نقارن الحالة Iج مع الحالة I والحالة I ب. عند المقارنة مع الحالة I نجد أن مساحة الأرض قد ازدادت إلى 3 أمثال كما ازداد رأس المال المُنفق. ويبلغ الريع الإجمالي 72 جنيهاً في 12 إيكراً، أي 6 جنيهات للإيكر الواحد مقابل $4\frac{1}{2}$ جنيه في الحالة I. ويبلغ معدل الريع عن رأس المال المُنفق (72 جنيهاً: 30 جنيهاً) 240% بدلاً من 180%. وارتفع المنتوج الكلّي من 10 كوارترات إلى 36 كوارتراً.

وعند المقارنة مع I ب، حيث بقيت مساحة الأرض ورأس المال المُنفق والفرق بين أصناف الأراضي المزروعة على حالها بلا تغير، ولكن التوزيع يكون مغايراً، فإن المنتوج هنا يبلغ 36 كوارتراً بدلاً من 26، والريع الوسطي للإيكر الواحد 6 جنيهات بدلاً من

$3\frac{1}{2}$، ومعدل الريع محسوباً على أساس رأس المال الإجمالي المسلف متساوي الحجم = 240% بدلاً من 140%.

وسواء اعتبرنا الأوضاع المختلفة الواردة في الجدول I آ وI ب وI ج بمثابة أوضاع متماثلة في الزمان ومتجاورة في المكان قائمة في بلدان مختلفة، أم بمثابة أوضاع متعاقبة في الزمان بالنسبة لبلد واحد، فإن هذا البحث يفضي بنا إلى الآتي: طالما بقي سعر الحبوب ثابتاً على حاله بسبب ثبات منتوج الأرض الأسوأ عديمة الريع، وطالما بقيت خصوبة مختلف أصناف الأراضي المزروعة على حالها من دون تغيّر، وطالما بقي حجم المنتوج متساوياً، على التوالي، على أساس إنفاق رأسمال متساوي الحجم في مساحات متساوية (بالإيكر) لكل صنف من أصناف الأراضي المزروعة، وطالما بقي التناسب بين ريع الإيكر الواحد لكل صنف من الأرض ثابتاً، وظل معدل ريع رأس المال الموظّف [679] في كل قطعة من قطع الأرض من الصنف نفسه ثابتاً، فإننا نحصل على ما يلي: **أولاً**، إن الريع الإجمالي ينمو باستمرار مع توسيع المساحة المزروعة بالتالي مع تزايد إنفاق رأس المال، باستثناء الحالة التي تحصل فيها الزيادة كلها على الأرض عديمة الريع. **ثانياً**، إن الريع الوسطي للإيكر الواحد (مجموع الريع مقسوماً على مجموع عدد الإيكرات المزروعة) ومعدل الريع الوسطي (مجموع الريع مقسوماً على إجمالي رأس المال المُنفق) يمكن أن يتغيرا تغيراً كبيراً، علماً بأنهما يتغيران في اتجاه واحد ولكن بنسب مختلفة لكل منهما. ولو صرفنا النظر عن الحالة التي تقع فيها الزيادة على حساب الأرض آ عديمة الريع حصراً، لوجدنا أن الريع الوسطي للإيكر الواحد ومعدل الريع الوسطي على أساس رأس المال الموظّف في الزراعة يتوقفان على الحصص النسبية التي تحتلها مختلف أصناف الأراضي من إجمالي المساحة المزروعة؛ أو يتوقفان، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، على توزيع رأس المال الإجمالي المُنفق على أصناف الأراضي ذات الخصوبة المتباينة. وسواء جرت زراعة الكثير أو القليل من الأراضي في البلاد، وسواء كان الريع الإجمالي بالتالي أكبر أم أقل (باستثناء الحالة التي يقتصر فيها التوسيع على صنف الأرض آ) فإن الريع الوسطي للإيكر الواحد، ومعدل الريع الوسطي لرأس المال المستخدم يظلان على حالهما طالما بقيت النسب التي تحتلها مختلف أصناف الأراضي من المساحة المزروعة الإجمالية ثابتة. ورغم زيادة الريع الإجمالي، حتى وإن كانت الزيادة كبيرة، بتوسيع المساحة المزروعة وزيادة إنفاق رأس المال، فإن الريع الوسطي

للإيكر الواحد ومعدل الريع الوسطي لرأس المال ينخفضان إذا كان اتساع قطع الأرض عديمة الريع والأرض التي لا تدرّ سوى ريع تفاضلي ضئيل أسرع من اتساع قطع الأرض الجيدة، التي تدرّ ريعاً أعلى. وبالعكس، يتزايد الريع الوسطي للإيكر الواحد ومعدل الريع الوسطي لرأس المال بمقدار ما تأخذ الأرض الجيدة في احتلال حصة أكبر نسبياً من المساحة الإجمالية، وتحظى لذلك بنصيب أكبر نسبياً من إنفاق رأس المال.

وهكذا، لو بحثنا متوسط ريع الإيكر الواحد أو الهكتار الواحد لمجموع الأراضي المزروعة، كما يجري في المؤلفات الاحصائية عند المقارنة بين بلدان مختلفة في حقبة واحدة، أو المقارنة بين حقب مختلفة لبلد واحد، لوجدنا أن متوسط مستوى ريع الإيكر الواحد، وبالتالي الريع الإجمالي، يتوافق إلى حد معين (رغم أنه لا يتطابق بالقدر نفسه، بل بقدر أكبر كثيراً) لا مع الخصوبة النسبية بل مع الخصوبة المطلقة لزراعة بلد معين، أي مع كتلة المنتوجات التي تدرّها، في المتوسط، مساحة الأرض الواحدة نفسها. إذ [680] كلما كانت حصة أصناف الأراضي الجيدة من المساحة الإجمالية أكبر كانت كتلة المنتوجات التي يدرّها إنفاق متساو لرأس المال في مساحة متساوية من الأرض أكبر؛ وكان الريع الوسطي للإيكر الواحد أعلى. والعكس بالعكس. لذا يظهر أن الريع يتحدد لا بنسبة الخصوبة التفاضلية، بل بفعل الخصوبة المطلقة، مما ينقض قانون الريع التفاضلي. لهذا السبب يجري إنكار ظاهرات معينة، أو يجري السعي إلى تفسير هذه الظاهرات بفوارق لا وجود لها بين متوسط أسعار الحبوب والخصوبة التفاضلية لقطع الأراضي المزروعة، في حين أن سبب هذه الظاهرات يرجع ببساطة إلى أن نسبة الريع الإجمالي سواء بالقياس إلى المساحة الإجمالية للأرض المزروعة أم إلى رأس المال الإجمالي الموظّف في الأرض، طالما بقيت خصوبة الأرض عديمة الريع على حالها، وطالما بقيت لذلك أسعار الإنتاج والاختلافات بين شتى أصناف الأرض على حالها أيضاً، إن هذه النسبة لا يحدّدها ريع الإيكر الواحد أو معدل ريع رأس المال فحسب، بل تحدّدها أيضاً نسبة مساحة الأرض من كل صنف إلى المساحة الإجمالية المزروعة، أو يحدّدها، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، توزيع إجمالي رأس المال المُنفق على مختلف أصناف الأرض. ومما يثير الغرابة، أن هذا الظرف قد أُغفل كلّياً حتى هذه اللحظة. وعلى أية حال يتبين، وهذا أمر هام بالنسبة إلى المجرى القادم للبحث، أن المستوى النسبي لمتوسط ريع الإيكر الواحد ومعدل الريع الوسطي أو نسبة الريع الإجمالي إلى

رأس المال الإجمالي الموظّف في الأرض، يمكن أن يرتفع أو ينخفض بمجرد زيادة سعة المساحة المزروعة، شريطة ثبات الأسعار وثبات الفارق في خصوبة قطع الأرض المزروعة، وثبات ريع الإيكر الواحد أو معدل ريع رأس المال المُنفق في الإيكر الواحد من كل صنف من أصناف الأرض الحاملة للريع فعلياً، أي بالنسبة لكل رأسمال حامل للريع فعلاً.

* * *

يتوجب الادلاء بالملاحظات التكميلية التالية المتعلقة بشكل الريع التفاضلي الذي بحثناه تحت العنوان I؛ وهي تصحّ جزئياً على الريع التفاضلي II.

أولاً ـ لقد رأينا أن الريع الوسطي للإيكر أو معدل الريع الوسطي لرأس المال يمكن أن يرتفع باتساع المساحة المزروعة عندما تبقى الأسعار ثابتة ويظل الفرق في خصوبة قطع الأراضي المزروعة ثابتاً. وحالما يتم الاستيلاء على سائر الأراضي في بلد من البلدان، ويصل توظيف رأس المال في الأرض وتصل الحضارة وعدد السكان إلى مستوى معين ـ وهي ظروف يفترض وقوعها جميعاً، ما إن يسود نمط الإنتاج الرأسمالي ليبسط هيمنته على الزراعة ـ فإن سعر الأراضي غير المحروثة، على اختلاف نوعياتها [681] (مفترضين وجود الريع التفاضلي لا أكثر) يتحدد بسعر قطع الأراضي المزروعة ذات النوعية المماثلة والموقع المكافىء. ويكون السعر واحداً ـ بعد اقتطاع تكاليف استصلاح الأرض ـ رغم أن هذه الأرض لا تحمل أي ريع. إن سعر الأرض حقاً ليس سوى الريع المُرَسمل. ولكن حتى بالنسبة إلى قطع الأراضي المزروعة، فإن السعر لا يدفع سوى الريوع المقبلة، كما هو الحال مثلاً حين تُدفع ريوع عشرين عاماً دفعة واحدة سلفاً عندما يكون سعر الفائدة المقرر 5%. وعندما تُباع الأرض، فإنها تُباع كحامل للريع، وإن الطابع الواعد للريع (وهو يعتبر، هنا، ثمرة للأرض، أي ما يبدو عليه في الظاهر) لا يميز الأرض غير المزروعة عن تلك المزروعة. إن سعر قطع الأرض غير المزروعة، مثل ريعها، الذي يمثل سعر الأرض التعبير المركز عنه، خيالي محض، ما دامت قطع الأرض هذه غير مستخدمة فعلاً. ولكنه يتحدد قَبْلياً (a priori) على هذا النحو ويتحقق ما إنْ يعثر على شارٍ. وعليه، بينما يتحدد متوسط الريع الفعلي في بلد معين بمتوسط الريع الإجمالي السنوي الفعلي ونسبة هذا الأخير إلى مجموع المساحة المزروعة، فإن سعر الجزء غير المزروع من مساحة الأرض يتحدد بسعر المساحة المزروعة، ولا يزيد بالتالي

عن انعكاس لإنفاق رأس المال وما يحققه من نتائج في قطع الأرض المزروعة. وبما أن سائر أصناف الأرض تحمل ريعاً، باستثناء الأراضي الأسوأ (إن هذا الريع، كما سنرى لدى بحث الريع التفاضلي II، يزداد مع كتلة رأس المال وما تقابله من كثافة الزراعة) فإن السعر الاسمي للأراضي غير المزروعة يتكوّن بفضل ذلك، وتتحول هذه الأراضي إلى سلع، إلى مصدر ثروة لمالكيها. وهذا يفسر، في الوقت نفسه، سبب تنامي سعر الأرض في المنطقة برمتها، بما في ذلك الأرض غير المزروعة (أوبدايك)(*). إن المضاربة بالأراضي في الولايات المتحدة، مثلاً، ترتكز أساساً على هذا الانعكاس الذي يسلطه رأس المال والعمل على الأرض غير المحروثة.

ثانياً ـ تجري عملية توسيع الأرض المحروثة، عموماً، إما عن طريق الانتقال إلى الأرض السيئة أو إلى أصناف مختلفة من الأرض بنسب متباينة، تبعاً لما هو متاح. إن الانتقال إلى الأرض السيئة لا يتم أبداً، بالطبع، باختيار طوعي حر، إذ لا يمكن له ـ على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي ـ إلّا أن يكون نتيجة ارتفاع الأسعار ولا يمكن له أن يكون إلّا نتيجة ضرورة، في ظل أي نمط إنتاج آخر. غير أن ذلك ليس محتوماً بأي حال. فالأرض السيئة قد تُفضّل على أرض أجود نسبياً بسبب الموقع، وهذا أمر حاسم عند أي توسيع للمساحة المزروعة في البلدان الفتية؛ وكذلك لأنه على الرغم من أن تكوين الأرض في منطقة معينة تعود عموماً إلى أرض أكثر خصوبة، فإن أرضاً سيئة وأرضاً جيدة قد تتداخلان في بعض الأرجاء، بحيث تتوجب زراعة الأرض السيئة بسبب قربها من الأرض الجيدة. وإذا كانت الأرض السيئة تؤلف جزراً وسط الأرض الجيدة، [682] فإن الجوار مع الأرض الجيدة يوفر للأرض السيئة أفضلية قياساً إلى الأرض التي تتمتع بخصوبة أكبر ولكنها لا تجاور الأرض المزروعة، أو توشك أن تدخل في عدادها.

لقد كانت ولاية ميشيغان مثلاً واحدة من أولى الولايات الغربية التي أخذت تصدّر الحبوب. إن تربتها فقيرة عموماً. إلّا أن تجاورها مع ولاية نيويورك، وممراتها المائية عبر البحيرات وقناة إيري، أعطتها، منذ البداية، أفضلية على الولايات التي حبتها الطبيعة بتربة أخصب، ولكنها كانت تقع بعيداً إلى الغرب. ويمكن لمثال هذه الولاية، بالمقارنة مع ولاية نيويورك، أن يعطينا أيضاً صورة الانتقال من الأرض الجيدة إلى الأرض السيئة. إن تربة ولاية نيويورك، وبخاصة في قسمها الغربي، أكثر خصباً بما لا يقاس، خصوصاً

(*) الإحالة إلى ج. أوبدايك، أطروحة في الاقتصاد السياسي، نيويورك، 1851.

لزراعة القمح. وقد تحوّلت هذه الأرض الخصبة إلى أرض غير خصبة بسبب استنزاف التربة، فصارت تربة ميشيغان أكثر خصباً.

> «في العام 1838 كان دقيق القمح يُشحن بالسفن عبر بوفالو باتجاه الغرب؛ وكانت مناطق إنتاج هذا الدقيق في ولاية نيويورك وفي كندا العليا هي المجهّزة. والآن، بعد مضي 12 عاماً لا غير، تتدفق واردات قمح ودقيق ضخمة من الغرب بالبحيرات وقناة إيري، عبر بوفالو وميناء بلاك روك الملاصق، لتُشحن بالسفن إلى الشرق. إن المجاعة في أوروبا عام 1847 هي التي حفزت تصدير القمح والدقيق على نحو خارق، وقد أدى ذلك إلى جعل القمح في غرب ولاية نيويورك أرخص، وجعل زراعته أقل منفعة، مما دفع مزارعي نيويورك إلى أن يتعاطوا على نحو أكبر تربية المواشي وإنتاج الحليب ومشتقاته، وزراعة الثمار، وغير ذلك من فروع الاقتصاد الريفي، التي يعتقدون أن الشمال الغربي سوف يعجز عن أن ينافسهم فيها أية منافسة مباشرة». (ج. و. جونستون، ملاحظات حول أميركا الشمالية، المجلد الأول، لندن، 1851، ص 222، 223.
> J.W. Johnston, *Notes on North America,* Vol. I, London, 1851, p. 222, 223).

ثالثاً ـ من الخطأ الافتراض بأن أراضي المستعمرات، وأراضي البلدان الفتية بعامة، التي تستطيع أن تصدّر الحبوب بأسعار أرخص، لا بد أن تكون بالضرورة ذات خصوبة طبيعية أكبر. فالحبوب في مثل هذه الحالات لا تُباع دون قيمتها فحسب، بل دون سعر إنتاجها أيضاً، أي تحديداً دون سعر الإنتاج الذي يحدده معدل الربح الوسطي في بلدان أقدم.

وإذا كنا، كما يقول جونستون (المرجع نفسه، ص 223)،

> «معتادين على أن نلصق بهذه الولايات الجديدة، التي تتدفق منها كميات ضخمة من القمح كل عام نحو بوفالو، هذا التصور عن ضخامة الخصوبة الطبيعية والاتساع غير المحدود ـ للأراضي الغنية»،

فإن ذلك يتوقف أولاً على الظروف الاقتصادية. فمجمل سكان ولاية مثل ميشيغان، كانوا [683] ينخرطون بادىء الأمر في الزراعة وحدها تقريباً، وبخاصة في زراعة المنتوجات الواسعة، التي يمكن لها وحدها أن تُبادل مقابل السلع الصناعية والمنتوجات الاستوائية، وعليه، فإن منتوجهم الفائض كله يظهر في شكل حبوب. وهذا ما يميز المستعمرات القائمة على أساس السوق العالمي الحديث، منذ البداية، عن المستعمرات السابقة، وبخاصة تلك

التي نشأت في العالم القديم. وتتلقى المستعمرات الحديثة عن طريق السوق العالمي، المنتوجات الناجزة مثل الألبسة وأدوات العمل، وغير ذلك، التي كان سيتعين عليها أن تنتجها بنفسها في ظروف مغايرة. ولولا هذا الأساس لما أمكن لولايات الاتحاد الجنوبية أن تتخذ من القطن منتوجاً أساسياً. وإن تقسيم العمل في السوق العالمي هو الذي يُتيح لها ذلك. وإذا بدت أنها تُنتج منتوجاً فائضاً هائلاً بالقياس إلى حداثتها وقلة عدد سكانها نسبياً، فما ذلك بسبب خصوبة التربة أو خصب العمل فيها، بل بسبب الشكل الأحادي لهذا العمل، وبالتالي للمنتوج الفائض الذي يتمثل فيه هذا العمل.

زدْ على ذلك، ففي أرض قليلة الخصوبة نسبياً وحديثة الزرع، بل غير مستصلحة بدرجة كافية، يحدث أن تتكدس أحياناً في ظروف مناخية ملائمة لهذه الدرجة أو تلك، كميات كبيرة من المواد السهلة الذوبان والضرورية لتغذية النباتات في الطبقات العليا من التربة، بحيث تظل تدرّ المحاصيل لفترة طويلة دونما حاجة للسماد، بل حتى بحراثة سطحية تماماً. وهناك ميزة إضافية في المروج الغربية، وهي أنها قلما تحتاج إلى تكاليف استصلاح خاصة، فالطبيعة قد جعلتها، أصلاً، صالحة للزراعة[(33a)]. ولا يأتي الفائض في المناطق الأقل خصوبة نتيجة عظم خصوبة التربة، أي نتيجة عظم محصول الإيكر الواحد، بل نتيجة ضخامة المساحات التي يمكن أن تُحرث حراثة سطحية، نظراً لأن هذه الأرض لا تكلّف الزارع شيئاً، أو لا تكلّفه إلّا النزر اليسير بالمقارنة مع البلدان القديمة. وهذا هو الحال مثلاً حيثما توجد المحاصصة، كما هو الأمر في بعض مناطق ولاية نيويورك وولاية ميشيغان وفي كندا، إلخ. إن أسرة معينة تحرث 100 إيكر مثلاً، ورغم أن منتوج الإيكر الواحد ليس كبيراً، فإن المنتوج الذي تغلُّه 100 إيكر يؤلف فائضاً كبيراً [684] للبيع. يضاف إلى ذلك أن المواشي يمكن أن تُربى، بدون أية تكلفة تقريباً، على المراعي

(33a) [إن الزراعة المتسعة بسرعة لمثل هذه المروج والسهوب هي التي حوّلت مؤخراً موضوع مالتوس الذي أثار الضجة، الموضوع القائل بأن «السكان يضغطون على وسائل العيش»[(*)] إلى طرفة صبيانية، وولّدت على نقيض ذلك شكاوى المزارعين الكبار من أن الزراعة ومعها ألمانيا، سوف تهلكان ما لم يتم، بالقوة، منع وسائل العيش من الضغط على السكان. ولكن زراعة هذه المروج والسهوب والسهول والبراري العشبية، إلخ، ما تزال في بدايتها؛ ولذلك سوف يكون تأثيرها الثوري على الزراعة الأوروبية مع مر الزمن محسوساً بقوة أكبر بكثير مما كان عليه حتى الآن. - ف. إنجلز].

[(*) الإشارة إلى كتاب مالتوس: بحث في مبدأ السكان، لندن، 1798. ن. ع.].

الطبيعية دونما حاجة إلى مروج اصطناعية. إن كمية الأرض، لا نوعيتها، هي الأمر الحاسم في هذا المجال. وإن إمكان هذه الحراثة السطحية يُستنفد، بالطبع، مع مر الزمن، بوتيرة أبطأ كلما كانت خصوبة التربة الجديدة أكبر، وبوتيرة أسرع كلما كان تصدير منتوجاتها أكبر.

«مع ذلك فإن مثل هذه الأرض تدرّ محاصيل أولى ممتازة، حتى من القمح؛ فأولئك الذين يقشدون الزبدة الأولى للأرض، يستطيعون إرسال فائض كبير من القمح إلى السوق» (المرجع نفسه، ص 224).

إن علاقات الملكية في بلدان الحضارة القديمة، وسعر الأرض غير المحروثة الذي يتحدد بسعر الأرض المحروثة، إلخ، تجعل مثل هذا الاقتصاد الأفقي (المتسع/الممتد extensive) مستحيلاً.

وتبين المعطيات التالية أن هذه الأرض لا تحتاج أن تكون بالغة الخصوبة بالضرورة وذلك خلافاً لرأي ريكاردو؛ كما لا حاجة إلى أن تزرع أصناف الأرض ذات الخصوبة المتماثلة: ففي عام 1848 زُرعت في ولاية ميشيغان 465,900 إيكر بالقمح، وأنتجت هذه الإيكرات 4,739,300 بوشل، أو $10\frac{1}{5}$ بوشل للإيكر في المتوسط؛ وبعد اقتطاع حبوب البذار يبقى أقل من 9 بوشلات للإيكر الواحد. وكانت هناك في الولاية 29 ناحية، أنتجت في المتوسط 7 بوشلات في 2 منها، و8 بوشلات في 3، و9 بوشلات في 2، و10 بوشلات في 7، و11 بوشلاً في 6، و12 بوشلاً في 3، و13 بوشلاً في 4، وهناك ناحية واحدة فقط أنتجت في المتوسط 16 بوشلاً، وأخرى 18 بوشلاً، للإيكر الواحد (المرجع نفسه، ص 225).

وفيما يخص الممارسة الزراعية، فإن الخصوبة الأكبر للتربة تعني إمكانية الاستفادة الفورية الأكثر شدة من هذه الخصوبة. وقد تكون هذه الإمكانية أكبر في التربة الفقيرة طبيعياً مما في التربة الغنية طبيعياً؛ أما المستوطن فيبدأ قبل كل شيء بحراثة التربة التي توفر إمكانية من هذا النوع، وهو مضطر للتصرف على هذا النحو بالضبط عند الافتقار إلى رأس المال.

أخيراً: أن استصلاح مساحات متنامية من الأراضي الجديدة ـ بمعزل عن الحالة المذكورة تواً، حيث يتوجب اللجوء إلى أسوأ أصناف الأراضي التي كانت تُزرع حتى وقتذاك ـ يشمل أصناف أرض مختلفة من آ إلى د، أي على سبيل المثال استصلاح مساحات كبيرة من الصنفين ب و ج لا يفترض بأي حال حصول ارتفاع مسبق في أسعار الحبوب؛ مثلما أن التوسع السنوي في صناعة القطن، مثلاً، لا يفترض ارتفاعاً مستمراً

في أسعار الغزول. ورغم أن ارتفاعاً أو انخفاضاً ملحظوين في أسعار السوق يؤثران على حجم الإنتاج، إلّا أنه بصرف النظر عن ذلك، وفي ظل الأسعار الوسطية التي لا يعمل مستواها على عرقلة الإنتاج أو تحفيزه بصورة خاصة، يوجد في الزراعة (كما في سائر فروع الإنتاج الأخرى التي تُدار بطريقة رأسمالية) فيض إنتاج نسبي يتطابق، في ذاته، مع [685] التراكم، وأن هذا الفيض النسبي ينشأ مباشرة، في ظل أنماط إنتاج أخرى، عن تزايد عدد السكان، وفي المستعمرات عن الهجرة المتواصلة. إن الحاجات تنمو باستمرار، وتوقعاً لذلك يجري توظيف رأسمال جديد باستمرار في أراض جديدة، رغم أن ذلك يتباين تبعاً للظروف اللازمة لمختلف المنتوجات الزراعية. إن تكوين رؤوس أموال جديدة هو الذي يؤدي، في ذاته ولذاته، إلى تحقيق ذلك. أما بحدود ما يتعلق الأمر بالرأسمالي المفرد، فإنه يقيس نطاق إنتاجه برأسماله المتاح، بمقدار ما يسعه أن يسيطر عليه بنفسه. فهو يسعى فقط إلى أن يحتل أكبر حيّز ممكن في السوق. وإن نما الإنتاج أكثر من اللازم، فلن يضع اللوم على كاهله، بل على كاهل منافسيه. ويمكن للرأسمالي المفرد أن يوسع إنتاجه، إما بالاستيلاء على حصة أكبر في سوق معين، أو بتوسيع السوق نفسه.

الفصل الأربعون

الشكل الثاني للريع التفاضلي (الريع التفاضلي II)

درسنا الريع التفاضلي حتى الآن بوصفه محض نتيجة لتباين إنتاجية رؤوس أموال منفقة على مساحات متماثلة من أراض متفاوتة الخصوبة، بحيث كان الريع التفاضلي يتحدد بالفارق بين غلّة رأس المال الموظّف في أسوأ أرض، عديمة الريع، وغلّة رأس المال الموظّف في أجود أرض. وافترضنا عند ذلك أن رؤوس أموال كانت تُنفق في آنٍ واحدٍ على قطع مختلفة من الأرض، بحيث أن أي إنفاق جديد لرأس المال يناسب الزراعة الأفقية [الممتدة](*) للأرض، أي توسيع المساحة المزروعة. ولكن الريع التفاضلي، آخر المطاف لا يزيد من حيث طبيعته عن نتيجة لتباين إنتاجية رؤوس أموال متساوية، موظّفة في الأرض. ولندرس الآن إن كان هناك اختلاف ينشأ عن توظيف كتل رؤوس أموال متباينة الإنتاجية توظيفاً متتابعاً في قطعة الأرض الواحدة نفسها، أو توظيفها في آنٍ واحدٍ في قطع أرض مختلفة، شريطة أن تكون النتائج واحدة؟

ابتداءً، لا يمكن أن ننكر أنه بمقدار ما يتعلق الأمر بتكوين الربح الإضافي، فسيان إنْ

(*) الأفقي أو الممتد هنا رديف لـ (extensive)، مقابل العمودي أو الكثيف رديفاً لـ (intensive). وقد سبق ترجمة هاتين المفردتين بـ: السعة، والشدّة، لدى استخدامها لوصف زيادة العمل إما من حيث المدة، أو من حيث الكثافة، في المجلد الأول. ويمكن أيضاً استخدام: الزراعة الممتدة مقابل الزراعة المكثفة أو الكثيفة. [ن. ع].

كانت 3 جنيهات تُنفق بمثابة تكاليف إنتاج في إيكر واحد من الأرض آ لتعطي كوارتراً واحداً، بحيث تغدو هذه الجنيهات سعر إنتاج وسعر السوق الناظم لهذا الكوارتر، في حين أن 3 جنيهات تكاليف إنتاج في إيكر واحد من الأرض ب تعطي كوارترين، وبالتالي ربحاً إضافياً قدره 3 جنيهات؛ وبالمثل تعطي 3 جنيهات تكاليف إنتاج في إيكر واحد من الأرض ج 3 كوارترات، و6 جنيهات ربحاً إضافياً، وأخيراً تعطي 3 جنيهات لتكاليف إنتاج في إيكر واحد من الأرض د 4 كوارترات، وربحاً إضافياً قدره 9 جنيهات؛ أو سيّان إن كانت هذه النتيجة ذاتها تتحقق باستخدام هذه الجنيهات الـ 12 لتكاليف الإنتاج، أو 10 جنيهات لرأس المال، بالنجاح نفسه، وبالتتابع نفسه في الإيكر الواحد نفسه. ففي كلتا الحالتين هناك رأسمال يبلغ 10 جنيهات، وتُنفق قيمته على التتابع بأجزاء يبلغ الجزء الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، سواء في آنٍ واحدٍ في أربعة إيكرات من أرض [687] ذات خصوبة متباينة، أم بصورة متتابعة في الإيكر الواحد نفسه، على نحو معين بحيث أن جزءاً من هذه الأجزاء لا يدرّ أي ربح إضافي، لأن منتوجها مختلف، بينما تعطي الأجزاء الأخرى ربحاً إضافياً بما يتناسب والفارق بين غلّتها وغلّة ذلك الإنفاق الذي لا يدرّ الريع.

إن الأرباح الإضافية ومختلف معدلات الربح الإضافي لمختلف أجزاء رأس المال تتكوّن في الحالتين بالطريقة نفسها. وما الريع سوى شكل هذا الربح الإضافي، الذي يؤلف جوهره. ومهما يكن من أمر، تنطوي الطريقة الثانية [لتكوّن الربح الإضافي](*)، على صعوبات تواجه تحويل الربح إلى ريع، تواجه تغيّر الشكل هذا، الذي يفترض نقل الربح الإضافي من المستأجر الرأسمالي إلى مالك الأرض. من هنا منبع المقاومة العنيدة التي يبديها المستأجرون الإنكليز للاحصائيات الزراعية الرسمية. ومن هنا أيضاً منبع الصراع الناشب بينهم وبين الملّاك العقاريين حول تعيين النتائج الفعلية لما وظّفوه من رأسمال (مورتون). فالمسألة هي أن مقدار الريع يتقرر عند تأجير الأراضي، وبعد ذلك يتدفق الربح الإضافي الناجم عن النفقات المتعاقبة من رأس المال إلى جيب المزارع المستأجر، ما دام عقد الإيجار سارياً. من هنا صراع المستأجرين في سبيل عقود إيجار أطول، ومن هنا، على العكس، تزايد عدد العقود المفسوخة سنوياً (tenancies at will) نظراً لتفوّق قوى الملّاك العقاريين.

(*) الإضافة من عندنا لتوضيح إحالة الضمائر. [ن. ع].

بناءً عليه، يغدو واضحاً منذ البداية ما يلي: إذا كان قانون تكوين الربح الإضافي لا يتأثر بما إذا كانت رؤوس أموال متساوية بنتائج غير متساوية موظّفة في آنٍ واحدٍ في قطع أرض ذات مساحة متساوية، أم كانت موظّفة بصورة متتابعة في قطعة الأرض الواحدة نفسها، فإن ذلك يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة إلى تحويل الربح الإضافي إلى ريع عقاري. وإن الطريقة الأخيرة تحصر هذا التحويل في حدود أضيق، من جهة، وفي حدود أقل ثباتاً، من جهة أخرى. لهذا السبب يغدو عمل مخمِّن الضرائب، كما يبين مورتون في مؤلفه: موارد العقارات الزراعية *Resources of Estates* مهنة بالغة الأهمية والتعقيد والصعوبة في البلدان التي تمارس الزراعة العمودية [أو الكثيفة intensive](*) (ولا نعني بتعبير الزراعة العمودية، من الوجهة الاقتصادية، سوى تركيز رأس المال في مساحة الأرض الواحدة نفسها عوضاً عن توزيعه على قطع أراض متجاورة). لهذا، ففي حال تحسين الأرض التي تحتفظ بقوتها خلال مدة طويلة، فإن خصوبة الأرض التفاضلية التي زيدت زيادة اصطناعية تتطابق مع الخصوبة الطبيعية منذ أن ينصرم أَجَل عقد الإيجار، وعليه، فإن تقييم مقدار الريع يتطابق مع تقدير ريع الأراضي ذات الخصوبة المختلفة عموماً. وبالعكس، فبمقدار ما إن تكوين الربح الإضافي يتحدد بمستوى رأس المال الموظّف في المشروع، فإن مستوى الريع الناتج عن مقدار معين من رأس المال الموظّف [688] يُضاف إلى معدل الريع الوسطي في البلاد، ولهذا السبب يحرص مالكو الأرض على أن يتوافر المستأجر الجديد على رأسمال كافٍ لمواصلة زراعة الأرض بالدرجة السابقة من الكثافة.

* * *

لدى معاينة الريع التفاضلي II تنبغي الإشارة أيضاً إلى النقاط التالية:

أولاً ـ إن الريع التفاضلي I هو أساس ونقطة انطلاق الريع التفاضلي II، لا من الوجهة التاريخية فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بحركته في أية لحظة زمنية معينة، نعني بذلك زراعة قطع أرض متفاوتة الخصوبة والموقع، في آنٍ واحدٍ، أو بتعبير آخر الاستخدام المتزامن لمكوّنات مختلفة من إجمالي رأس المال الزراعي على أراضٍ متباينة النوعية.

(*) العمودية (intensive) أي الزراعة الكثيفة، بزيادة رأس المال مع ثبات مساحة الأرض. [ن. ع].

وهذا واضح بذاته من الوجهة التاريخية. ففي المستعمرات لا يتعين على المستوطنين أن يُنفقوا سوى القليل من رأس المال؛ والوسائط الرئيسية المنفذة للإنتاج هي العمل والأرض. ويسعى كل رب أسرة مفرد إلى إيجاد حقل عمل لنفسه ولذويه، مستقل عن حقل عمل أقرانه المستوطنين. وينبغي أن يكون الحال كذلك في الزراعة الحق عموماً، حتى في ظل أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية. أما بالنسبة إلى رعي الأغنام، وتربية المواشي عموماً، كفرع إنتاجٍ مستقل، فإن استغلال الأرض هناك يتصف بطابع جماعي مشترك بهذا القدر أو ذاك، وهو أفقي منذ البداية. وينطلق نمط الإنتاج الرأسمالي من أنماط الإنتاج السابقة التي تكون فيها وسائل الإنتاج، فعلياً أو قانونياً، ملكية الزارع نفسه، وبوجيز القول ينطلق من زراعة تُدار على غرار الحِرف اليدوية. ومن طبيعة الأشياء أنّ تركّز وسائل الإنتاج يتطور من هذه الأخيرة تطوراً تدريجياً فتتحول إلى رأسمال يواجه المنتجين المباشرين ويحوّلهم إلى عمال مأجورين. وبمقدار ما يبرز نمط الإنتاج الرأسمالي هنا بسماته المميزة، فإنه ينشأ بادىء الأمر بوجه خاص في مجال رعي الأغنام وتربية المواشي؛ ولكن هذا لا يتجلى في تركيز رأس المال على مساحة أرضٍ صغيرة نسبياً، بل في إنتاج واسع النطاق، بحيث يجري التوفير في عدد الخيول وغير ذلك من تكاليف الإنتاج؛ الواقع أن ذلك لا يتم بتوظيف المزيد من رأس المال في الأرض الواحدة نفسها. زدْ على ذلك أن القوانين الطبيعية للزراعة تجعل رأس المال، ونستخدم هذه الكلمة بمعنى وسائل الإنتاج التي جـرى إنتاجها أصلاً، العنصر الحاسم في حراثة الأرض عند بلوغ مستوى معين من الزراعة بما يقابلها من استنزاف للتربة. وما دامت مساحة الأرض المحروثة صغيرة قياساً إلى غير المحروثة، وما دامت التربة لم تُستنزف (وهذا هو الحال حين تعم تربية المواشي وتناول اللحوم في الفترة التي تسبق هيمنة [689] الزراعة الحقيقية والغذاء النباتي) فإن نمط الإنتاج الجديد الناشىء، يبرز في مواجهة الإنتاج الفلاحي تحديداً في سعة مساحة الأراضي التي تُزرع لحساب رأسمالي واحد، أي من جديد في الاستخدام الأفقي لرأس المال على مساحات واسعة من الأرض. وينبغي، إذن، أن نحمل في الذهن، منذ البداية، أن الريع التفاضلي I هو الأساس التاريخي الذي يجري الانطلاق منه. من جهة ثانية، لا تبدأ حركة الريع التفاضلي II في أية لحظة معينة، إلّا في مجال محدّد يؤلف بدوره أساساً مبرقش الألوان للريع التفاضلي I.

ثانياً ـ في الشكل II من الريع التفاضلي، تُضاف الفوارق في توزيع رأس المال (والقدرة على الائتمان) بين المزارعين، إلى التباين في الخصوبة. وفي مجال الصناعة بالذات، يتم تعيين الحدّ الأدنى الخاص بنطاق نشاط كل فرع من فروع الإنتاج وما

يناسب ذلك من الحد الأدنى لرأس المال، حيث لا يمكن للأعمال المنفردة، دون هذا الحد، أن تُدار بنجاح. وينشأ أيضاً في كل فرع من فروع الإنتاج مقدار اعتيادي وسطي من رأس المال يفوق هذا الحدّ الأدنى، وهو متوسط ينبغي لأغلبية المنتجين أن تتحكم به، بل تتحكم به فعلاً. إن رأسمالاً ذا مقدار أكبر يمكن أن يولّد ربحاً إضافياً، وإن رأسمالاً ذا مقدار أصغر لا يولّد حتى الربح الوسطي. ولا ينتشر نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة إلّا بصورة بطيئة ومتفاوتة، كما نرى ذلك من مثال إنكلترا، البلد الكلاسيكي لنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة. وبمقدار ما لا يكون هناك استيراد حرّ للحبوب أو بمقدار ما يكون تأثيره محدوداً لأن حجم الاستيراد محدود، فإن المنتجين الذين يعملون على الأرض الأسوأ، أي في ظل شروط إنتاج أقل ملاءمة من المعدل الوسطي، هم الذين يحدّدون سعر السوق. فالجزء الأكبر من الكتلة الإجمالية لرأس المال المستخدم في الزراعة، والمتاح للزراعة عموماً، ماثل بين أيديهم.

صحيح أن الفلاح، على سبيل المثال، يُنفق الكثير من العمل لحراثة قطعته الجزئية الصغيرة من الأرض، ولكنه عمل معزول، محروم من الشروط الموضوعية، الاجتماعية والمادية المقرّرة للإنتاجية، فهو عمل مجرد من هذه الشروط.

ويؤدي هذا الوضع إلى تمكين المزارعين الرأسماليين الفعليين من الاستيلاء على جزء من الربح الإضافي؛ وإن من شأن ذلك أن يزول ـ على الأقل في حدود ما يتعلق الأمر بالسبب المذكور ـ لو كان نمط الإنتاج الرأسمالي متطوراً في الزراعة تطوراً متسقاً اتساق تطوره في الصناعة.

[690] دعونا نعاين بادىء الأمر تكوين الربح الإضافي فقط في حالة الريع التفاضلي II، من دون أن نتناول الشروط التي يمكن أن يتحوّل في ظلها هذا الربح الإضافي إلى ريع عقاري.

يتضح هنا في هذه الحالة أن الريع التفاضلي II ليس سوى طريقة أخرى في التعبير عن الريع التفاضلي I، ولكنه متطابق معه من حيث الجوهر. إن تباين خصوبة مختلف أصناف الأراضي لا يؤثر، في حالة الريع التفاضلي I، إلّا بمقدار ما إن رؤوس الأموال الموظّفة في الأرض تُعطي نتائج غير متساوية، أي كميات غير متساوية من المنتوجات لقاء أحجام متساوية من رأس المال، أو تُعطي كمية من المنتوجات لا تناسب مقدار رؤوس الأموال. وسواء حصل هذا التفاوت لرؤوس أموال مختلفة مُنفقة بصورة متتابعة على قطعة الأرض الواحدة نفسها، أم لرؤوس أموال موظّفة في عدة قطع أرض مختلفة

من حيث نوعيتها، فإن ذلك لا يمكن أن يغيّر شيئاً في اختلاف خصوبة الأرض أو منتوجاتها، وبالتالي لا يمكن أن يغيّر شيئاً في تكوين الريع التفاضلي من أجزاء رأس المال المُنفقة بإنتاجية أكبر. وهنا كما من قبل، نجد أن الأرض نفسها هي التي تكشف عن خصوبة مختلفة عند نفقات متساوية من رأس المال، ولكن الأرض الواحدة نفسها تُعطي، في حال حصول نفقات متعاقبة لأجزاء رأس المال المختلفة من حيث الحجم، نفس هذه النتائج التي تُعطيها، في حالة الريع التفاضلي I، أصناف مختلفة من التربة لدى إنفاق أجزاء من رأس المال الاجتماعي متساوية في الحجم.

لنفترض أن رأس المال نفسه البالغ 10 جنيهات المُنفق، كما هو مبين في الجدول I(*)، في شكل رؤوس أموال مستقلة يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، على يد مختلف المزارعين في كل إيكر من أصناف الأرض الأربعة هي آ، ب، ج، د يُنفق، عوضاً عن ذلك، إنفاقاً متتابعاً في الإيكر الواحد من الأرض د، بحيث يدرّ الإنفاق الأول 4 كوارترات، والثاني 3 كوارترات، والثالث كوارترين، والرابع كوارتراً واحداً (أو في تسلسل معكوس). فإن سعر الكوارتر الواحد الذي يدرّه جزء رأس المال الأقل ربحاً، أي السعر البالغ 3 جنيهات، لن يثمر أي ريع تفاضلي، بل يحدّد سعر الإنتاج، طالما كانت هناك حاجة إلى القمح البالغ سعر إنتاجه 3 جنيهات. وبما أن فرضيتنا تنص على أن الإنتاج يجري رأسمالياً، بحيث أن السعر البالغ 3 جنيهات يتضمن الربح الوسطي، الذي يدرّه عموماً أي رأسمال يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، فإن الأجزاء الثلاثة الأخرى التي يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، سوف تثمر ربحاً إضافياً تبعاً لاختلاف كمية منتوجها، نظراً لأن هذا المنتوج لا يُباع حسب سعر إنتاجه هو، بل حسب سعر إنتاج الإنفاق الأدنى ربحاً لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه؛ وهذا الإنفاق لا يدرّ أي ريع، وسعر منتوجه ينتظم بالقانون العام لأسعار الإنتاج. إن تكوين الربح الإضافي هنا مماثل لما في الجدول I.

[691] ويتضح هنا من جديد، أن الريع التفاضلي II يفترض الريع التفاضلي I كمقدمة له. إن الحدّ الأدنى من المنتوج الذي يثمره رأسمال مقداره $2\frac{1}{2}$ جنيه، أي رأس المال الموظّف في أسوأ أرض يبلغ هنا كوارتراً واحداً حسب الفرضية. ومن المفترض إذن أن مستأجر الأرض د يُنفق، إلى جانب الـ$2\frac{1}{2}$ جنيه التي تدرّها عليه 4 كوارترات والتي يدفع عنها 3 كوارترات ريعاً تفاضلياً، يُنفق $2\frac{1}{2}$ جنيه آخر في الأرض نفسها من غير أن تدرّ عليه سوى

(*) أنظر هذا المجلد، ص 674، [الطبعة العربية، الفصل 39، ص 775-776].

كوارتر واحد، على غرار رأس المال المماثل الموظّف في الأرض الأسوأ آ. في هذه الحالة سيكون ذلك إنفاق رأسمال عديم الريع، طالما أنه لن يدرّ على المزارع غير الربح الوسطي. ولن يكون ثمة ربح إضافي ولن يتولّد شيء يتحوّل إلى ريع. ومن جهة أخرى، لن يكون لتناقص منتوج الإنفاق الثاني لرأس المال في الأرض د أيما تأثير على معدل الربح. إذ سيكون الأمر كما لو أن $2\frac{1}{2}$ جنيه قد أُنفقت مجدداً على إيكر جديد من الأرض آ، وهذا ظرف لا يؤثر بأي حال على الربح الإضافي، كما لا يؤثر بالمثل على الريع التفاضلي لأصناف الأرض آ، ب، ج، د. غير أن هذا الإنفاق الإضافي لـ $2\frac{1}{2}$ جنيه في الأرض د، سيكون بالنسبة إلى المزارع مجزياً، حسب فرضيتنا، شأنه شأن إنفاق الـ$2\frac{1}{2}$ جنيه الأصلية على الإيكر الواحد من الأرض د، رغم أن هذا الإنفاق يدرّ 4 كوارترات. زدْ على ذلك أنه إذا كان هناك إنفاقان آخران من رأس المال بمقدار $2\frac{1}{2}$ جنيه لكل منهما، يدرّ الأول منهما منتوجاً إضافياً قدره 3 كوارترات، ويدرّ الثاني كوارترين، فإن انخفاضاً جديداً للمنتوج يكون قد حصل بالمقارنة مع منتوج الإنفاق الأول البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه في الأرض د، والذي أعطى 4 كوارترات، أي ربحاً إضافياً يبلغ 3 كوارترات. ولكن ذلك محض انخفاض في مقدار الربح الفائض، ولن يؤثر بشيء لا على الربح الوسطي ولا على سعر الإنتاج الناظم. ولن يكون الحال كذلك، إلّا إذا كان الإنتاج الإضافي الذي يدرّ هذا الربح الإضافي المخفّض، يجعل الإنتاج في الأرض آ زائداً لا لزوم له، مما يقصي الأرض آ عن عداد الأراضي المزروعة. عندئذٍ فإن الإنتاجية المتناقصة للإنفاق الإضافي من رأس المال في إيكر الأرض د، سوف تقترن بانخفاض سعر الإنتاج من 3 جنيهات إلى $1\frac{1}{2}$ جنيه، مثلاً، فيما لو أصبح إيكر الأرض ب عديم الريع، وناظماً لسعر السوق.

إن منتوج الأرض د سيصبح الآن = 4 + 1 + 3 + 2 = 10 كوارترات، في حين كان منتوجها في السابق = 4 كوارترات. بيد أن سعر الكوارتر الذي ينظمه سعر الإنتاج على الأرض ب سيهبط إلى $1\frac{1}{2}$ جنيه. وسيكون الفرق بين [منتوجي الأرضين] د وب = 10 - 2 = 8 كوارترات، مما يؤلف 12 جنيهاً بسعر $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر، في حين كان الريع النقدي من الأرض د في السابق = 9 جنيهات. تنبغي ملاحظة ذلك. إن مستوى الريع، محسوباً للإيكر الواحد، سيرتفع بنسبة $33\frac{1}{3}$%، رغم انخفاض معدل الربح الإضافي من الرأسمالَيْن الإضافيين البالغين $2\frac{1}{2}$ جنيهاً لكل منهما.

نرى من ذلك مدى تعقيد التراكيب التي يمكن أن يعطيها الريع التفاضلي عموماً، ولا

سيما في الشكل II كما في الشكل I، في حين أن ريكاردو، على سبيل المثال، يعالجه [692] معالجة أحادية الجانب تماماً، كشيء بسيط. وكما في الحالة المذكورة أعلاه، يمكن لهبوط في سعر السوق الناظم وارتفاع في ريع الأراضي الخصبة أن يقعا في الوقت نفسه، بحيث يتزايد كل من المنتوج المطلق والمنتوج الفائض المطلق. (في الريع التفاضلي I ذي الخط التنازلي، يمكن أن يزداد المنتوج الفائض النسبي وبالتالي ريع الإيكر الواحد أيضاً، رغم أن المنتوج الفائض المطلق للإيكر الواحد قد يظل على حاله أو حتى يتناقص). بيد أن إنتاجية نفقات رأس المال المتتابعة على الأرض الواحدة ذاتها تنخفض في الوقت نفسه، رغم أن جزءاً كبيراً منها يصيب أراضي أكثر خصباً. ولو نظرنا إلى الأمور من وجهة معينة ـ أي من ناحية كمية المنتوج وأسعار الإنتاج ـ لوجدنا أن إنتاجية العمل قد ارتفعت. أما إذا نظرنا إليها من وجهة أخرى، لوجدنا أنها قد انخفضت، لأن معدل الربح الإضافي والمنتوج الفائض للإيكر الواحد ينخفضان بالنسبة لمختلف نفقات رأس المال على الأرض الواحدة ذاتها.

إن الريع التفاضلي II بإنتاجية متناقصة لنفقات رأس المال المتتابعة، إنما يقترن بالضرورة بتصاعد سعر الإنتاج وانخفاض مطلق في الإنتاجية، ولكن فقط إذا لم يكن بالوسع القيام بنفقات رأس المال هذه إلّا في الأرض الأسوأ آ. فإذا كان الإيكر الواحد من الأرض آ، عند إنفاق رأسمال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه يعطي كوارتراً واحداً بسعر إنتاج قدره 3 جنيهات، لا يعطي إجمالاً سوى $1\frac{1}{2}$ كوارتر بإنفاق رأسمال إضافي قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، أي بإنفاق إجمالي يبلغ 5 جنيهات، فإن سعر إنتاج هذا الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر = 6 جنيهات، أو أن الكوارتر الواحد = 4 جنيهات. إن كل انخفاض في الإنتاجية يصاحب تزايد إنفاق رأس المال لا يعني هنا سوى انخفاض نسبي في منتوج الإيكر الواحد، في حين أن مثل هذا الانخفاض للإنتاجية في أصناف الأرض الجيدة لا يعني سوى انخفاض المنتوج الفائض الإضافي.

ولكن من طبيعة الأشياء أن الزراعة الكثيفة، أي النفقات المتتابعة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها، تتطور في الغالب أو بدرجة أكبر بكثير على الأراضي الجيدة. (لا نقصد بذلك التحسينات الدائمة التي تتحول بها أرض بور حتى ذلك الوقت، إلى أرض زراعية) لذلك، فإن الإنتاجية المتناقصة للنفقات المتعاقبة من رأس المال ستؤثر أساساً بالطريقة الموصوفة أعلاه. ويجري اختيار الأرض الجيدة لأنها تؤمّن أفضل الفرص لاستخدام رأس المال إذ تحتوي على أكبر عدد من عناصر الخصب الطبيعية، التي لا تحتاج إلى أكثر من أن تُستثمر.

وحين تنامت كثافة الزراعة الإنكليزية بعد إلغاء قوانين الحبوب، جرى تحويل قدر كبير من الأراضي المكرّسة لزراعة القمح في السابق إلى أغراض أخرى، وبالتحديد إلى مراعٍ للمواشي؛ وبالعكس، فإن الأراضي الخصبة الصالحة على خير وجه لزراعة القمح، بدلت وحُسّنت؛ وبذا جرى تركيز رأس المال المستخدم لزراعة القمح على مساحة من الأرض [693] أصغر نسبياً.

وفي هذه الحالة ـ حيث جميع معدلات الربح الإضافي الممكنة، التي تقع بين أكبر كمية من المنتوج الفائض لأجود أرض وكمية منتوج الأرض آ عديمة الريع، تتطابق هنا مع زيادة مطلقة، لا نسبية، في المنتوج الفائض لكل إيكر ـ نجد أن الربح الإضافي المتكوّن مجدداً (الريع المحتمل) لا يمثّل جزءاً من الربح الوسطي السابق المحوّل إلى ريع (جزء المنتوج الذي كان يتمثل فيه الربح الوسطي سابقاً) بل ربحاً إضافياً زائداً يتحوّل من هذا الشكل إلى ريع.

بالمقابل، فإن الحالة التي يرتفع فيها الطلب على الحبوب إلى حد كبير يرفع سعر السوق فوق سعر الإنتاج على الأرض آ، بحيث أن المنتوج الفائض في الأرض آ والأرض ب أو أي صنف آخر من الأرض لا يمكن الحصول عليه إلّا بسعر أعلى من 3 جنيهات ـ إن هذه الحالة هي الحالة الوحيدة التي يقترن فيها ارتفاع سعر الإنتاج وسعر السوق الناظم بهبوط منتوج الإنفاق الإضافي لرأس المال في أية واحدة من الأراضي آ، ب، ج، د. وبمقدار ما يستمر هذا الوضع لفترة طويلة نسبياً من الزمن من دون أن يستدعي زراعة أرض إضافية من الصنف آ (أو من نوعية الأرض آ في الأقل) أو من دون أن تؤدي أية تأثيرات أخرى إلى عرض الحبوب بأسعار أرخص، فإن الأجور سوف ترتفع، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، من جراء غلاء الحبوب، وسيهبط معدل الربح بالمقابل. ولا يهم في هذه الحالة إنْ كان الطلب المتزايد يُلبى بزراعة أرض أسوأ من الأرض آ، أم بإنفاق إضافي لرأس المال في أي من أصناف الأرض الأربعة تلك. إن الريع التفاضلي سيرتفع عندئذ سوية مع هبوط معدل الربح.

إن هذه الحالة الواحدة، عندما يمكن للإنتاجية المتناقصة لرؤوس الأموال الموظّفة بصورة إضافية في أراضٍ مزروعة أصلاً، أن تقود إلى تزايد سعر الإنتاج وهبوط معدل الربح، وتكوين ريع تفاضليّ أكبر ـ وهذا الأخير سوف يرتفع في سائر أصناف الأرض، في ظل الظروف المعينة، كما لو أن أرضاً أسوأ من الأرض آ هي التي بدأت تنظّم الآن سعر السوق ـ هي الحالة التي وصفها ريكاردو بأنها الحالة الوحيدة، الحالة الطبيعية، وقد اختزل تكوين الريع التفاضلي II بأسره إلى هذه الحالة.

كان من شأن هذا الحال أن يصبح على هذا النحو لو أن الأرض آ وحدها كانت مزروعة، وكانت النفقات المتتابعة من رأس المال على هذه الأرض غير مصحوبة بنمو متناسب في المنتوج.

فهناك، إذن، نسيان كامل للريع التفاضلي I، عند معالجة الريع التفاضلي II.

[694] وباستثناء هذه الحالة، التي إما أن يكون فيها عرض المنتوج من الأراضي المزروعة غير كافٍ، فيغدو سعر السوق لذلك خلال وقت طويل أعلى من سعر الإنتاج إلى أن تبدأ زراعة أراضٍ جديدة إضافية ذات نوعية أسوأ، أو إلى أن يصبح بالإمكان تصريف المنتوج الإجمالي من رأس المال الإضافي المُنفق على مختلف أصناف الأرض، بسعر إنتاج أعلى من ذاك السائد حتى الآن ـ باستثناء هذه الحالة، فإن الهبوط النسبي لإنتاجية رؤوس الأموال الإضافية يترك سعر الإنتاج الناظم ومعدلات الربح دون مساس. وعلى العموم هناك ثلاث حالات أخرى ممكنة:

آ) إذا كان رأس المال الإضافي الموظّف في الأرض من أي صنف: آ أو ب أو ج أو د، لا يُثمر سوى معدل الربح الذي يحدده سعر الإنتاج على الأرض آ، فلا يتشكل من جـراء ذلك أي ربح إضافي، وبالتالي أي ريع ـ لا يتشكل تماماً فيما لو جرت زراعة أرض إضافية من الصنف آ.

ب) إذا أثمر رأس المال الإضافي كمية أكبر من المنتوج، فيتشكل ربح إضافي جديد (ريع كامن) بالطبع، إذا بقي السعر الناظم على حاله. ولن يكون الحال كذلك دائماً، وبالتحديد لن يكون كذلك إذا ألقى هذا الإنتاج الإضافي الأرض آ خارج أصناف الأرض المزروعة وبالتالي خارج أصناف الأرض المتنافسة. وفي هذه الحالة يهبط سعر الإنتاج الناظم. وإذا ما اقترن ذلك بهبوط الأجور، أو إذا دخل منتوج أرخص في رأس المال الثابت كعنصر من عناصره، فإن معدل الربح سيرتفع. أما إذا كانت الإنتاجية المرتفعة لرؤوس الأموال الإضافية تطرأ على صنفي الأرض الأجود ج ود، فإن مدى اقتران تكوين الربح الإضافي المتزايد (وكذلك الريع المتزايد) بهبوط السعر وارتفاع معدل الربح سيتوقف كلّياً على درجة تزايد الإنتاجية وعلى كتلة رؤوس الأموال الموظّفة مجدداً. ويمكن لمعدل الربح أن يرتفع من دون حصول هبوط في الأجور، من جراء رخص عناصر رأس المال الثابت.

ج) إذا أعطى الإنفاق الإضافي لرأس المال ربحاً إضافياً متناقصاً، ولكن بطريقة يترك معها منتوج هذا الإنفاق فائضاً قياساً إلى منتوج رأس المال نفسه المُنفق على الأرض آ، فإن ربحاً إضافياً جديداً سيتكوّن، مهما كانت الظروف، ما لم يؤد تزايد العرض إلى

إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة، ويمكن أنْ يحصل ذلك في آنٍ واحدٍ على الأراضي د وج وب وآ. أما إذا أُقصيت الأرض الأسوأ آ من عداد الأراضي المزروعة، فإن سعر الإنتاج الناظم يهبط، أما ارتفاع أو انخفاض الربح الإضافي المعبّر عنه بالنقود، وبالتالي ارتفاع أو انخفاض الريع التفاضلي، فسيتوقف على النسبة بين السعر المتناقص للكوارتر الواحد وتزايد عدد الكوارترات التي تؤلف الربح الإضافي. وعلى أية حال، ثمة ما تجدر ملاحظته، وهو أن تناقص الربح الإضافي الناجم عن نفقات متعاقبة لرأس المال [695] يمكن أن يقترن بهبوط سعر الإنتاج عوضاً عن ارتفاعه، كما يتضح للوهلة الأولى.

إن هذه النفقات الإضافية من رأس المال التي تدرّ غلالاً فائضة أقل، تتطابق بالكامل مع الحالة التي تُنفق فيها مثلاً أربعة رؤوس أموال جديدة، مستقلة، يبلغ الواحد منها $2\frac{1}{2}$ جنيه، على أصناف من الأراضي تقع خصوبتها بين آ و ب وبين ب و ج وبين ج و د، وتدرّ على التوالي $1\frac{1}{2}$، كوارتر، $2\frac{1}{3}$ كوارتر، $2\frac{2}{3}$ كوارتر، و3 كوارترات. إن أرباحاً إضافية، ريوعاً كامنة، سوف تتكون في جميع هذه الأراضي مع جميع رؤوس الأموال الإضافية الأربعة، رغم أن معدل الربح الإضافي سوف ينخفض، بالمقارنة مع المعدل الناجم عن إنفاق مقدار مماثل من رأس المال على أجود أرض. وسيّان إنْ كانت رؤوس الأموال الأربعة هذه موظّفة في الأرض د، إلخ، أم موزعة بين الأرض د والأرض آ.

إننا نقترب الآن من التمايز الجوهري بين شكلي الريع التفاضلي هذين.

إذا بقي سعر الإنتاج على حاله، وبقيت الفوارق على حالها، يمكن لمتوسط ريع الإيكر الواحد أو معدل الريع الوسطي لرأس المال أن يرتفع مع ارتفاع الريع الإجـمالي، في حالة الريع التفاضلي I. ولكن المتوسط ليس سوى تجريد. فالمستوى الفعلي للريع محسوباً على أساس الإيكر الواحد أو على أساس رأس المال، يظل هنا على حاله.

وبالمقابل، يمكن لمستوى الريع المحسوب على أساس الإيكر الواحد، في ظل الفرضية نفسها، أن يرتفع رغم أن معدل الريع، المحسوب على أساس رأس المال الموظّف، يبقى على حاله.

لنفترض أن الإنتاج يتضاعف نتيجة توظيف 5 جنيهات عوضاً عن $2\frac{1}{2}$ جنيه في كل صنف من الأرض آ، ب، ج، د، أي 20 جنيهاً في المجموع بدلاً من 10 جنيهات، وأن الخصوبة النسبية تبقى على حالها. هذا يعني كما لو أنه جرت زراعة إيكرين بدلاً من إيكر واحد من كل صنف من أصناف الأرض هذه ولكن بالكلفة نفسها. إن معدل الربح سيبقى ثابتاً على حاله، شأنه شأن نسبته إلى الربح الإضافي أو الريع. ولكن إذا كانت الأرض آ تثمر الآن كوارترين، والأرض ب ـ 4، والأرض ج ـ 6، والأرض د ـ 8،

فإن سعر الإنتاج سيظل مع ذلك 3 جنيهات للكوارتر الواحد لأن هذه الزيادة لم تحصل بفعل مضاعفة الخصوبة برأس المال السابق، بل بفعل الخصوبة السابقة برأسمال مضاعف. إن هذين الكوارترين من الأرض آ يكلّفان الآن 6 جنيهات مثلما كان الكوارتر الواحد يكلّف 3 جنيهات من قبل. ولقد تضاعف الربح في سائر الأصناف الأربعة من الأرض، ولكن ليس ذلك إلّا لأن رأس المال الموظّف قد تضاعف. ولكن الريع قد تضاعف بالنسبة نفسها، فقد أصبح كوارترين في الأرض ب بدلاً من كوارتر واحد، و4 في الأرض ج بدلاً من 2، و6 كوارترات في الأرض د بدلاً من 3، وأن الريع النقدي في الأراضي ب وج ود، بالمقابل، يصبح 6 جنيهات، 12 جنيهاً، 18 جنيهاً، على التوالي. لقد تضاعف الريع النقدي للإيكر الواحد، تماماً مثل منتوج الإيكر الواحد، وكذلك أيضاً سعر الأرض، الذي يُرسمَل به هذا الريع النقدي. إن مقدار ريع الحبوب [696] والريع النقدي، المحسوب بهذه الصورة، يرتفع، فيرتفع معه سعر الأرض، لأن المقياس الذي يُحسب به سعر الأرض، أي الإيكر، هو قطعة أرض ذات مساحة ثابتة. وإذا حُسب، من جهة أخرى، كمعدل ريع ارتباطاً برأس المال الموّظف، فليس ثمة أي تغير. فنسبة الريع الإجمالي البالغ 36 جنيهاً إلى رأس المال الموظّف البالغ 20 جنيهاً، هي كنسبة الريع البالغ 18 جنيهاً إلى رأس المال الموظّف البالغ 10 جنيهات. ويصح الشيء ذاته على التناسب بين الريع النقدي لكل صنف من الأرض ورأس المال الموّظف فيها؛ فإن 12 جنيهاً من ريع الأرض ج، مثلاً، تتناسب إلى 5 جنيهات من رأس المال، كتناسب 6 جنيهات من الريع إلى $2\frac{1}{2}$ جنيه من رأس المال، في السابق. ولا تنشأ هنا أية فوارق جديدة بين رؤوس الأموال الموظّفة، ولكن تنشأ أرباح إضافية جديدة، وسبب ذلك توظيف رأسمال إضافي في إحدى الأراضي الحاملة للريع، أو فيها جميعاً، يدرّ المنتوج السابق بما يتناسب ومقداره. وإذا ما تضاعف إنفاق رأس المال في الأرض ج وحدها مثلاً، فإن الريع التفاضلي، محسوباً على أساس رأس المال، يبقى على حاله بين ج وب ود، إذ حين تتضاعف كتلة الريع من الأرض ج فإن رأس المال الموظّف يتضاعف أيضاً.

نرى من ذلك أن مستوى ريع المنتوج والريع النقدي من الإيكر الواحد، وبالتالي سعر الأرض، يمكن أن يرتفعا، مع بقاء سعر الإنتاج، ومعدل الربح والفوارق ثابتة على حالها (وبالتالي بقاء معدل الربح الإضافي أو الريع على حاله، محسوباً على أساس رأس المال).

وقد يحصل الشيء ذاته مع انخفاض معدلات الربح الإضافي، وبالتالي الريع، أي مع

انخفاض إنتاجية نفقات رأس المال الإضافية التي تظل حاملة للريع. وإذا لم تؤد النفقات الثانية من رأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه إلى مضاعفة المنتوج، وبقيت الأرض ب تدرّ $3\frac{1}{2}$ كوارتر والأرض ج ـ 5 كوارترات، والأرض د ـ 7 كوارترات(*) ، فإن الريع التفاضلي، في الأرض ب بالنسبة إلى الإنفاق الثاني لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه يساوي $\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من كوارتر واحد، وفي الأرض ج كوارتراً واحداً بدلاً من كوارترين، وفي الأرض د كوارترين بدلاً من 3. وإن التناسبات بين الريع ورأس المال في هذين الإنفاقين المتتابعين، ستكون كالآتي:

الإنفاق الأول		الإنفاق الثاني	
الريع	رأس المال	الريع	رأس المال
ب: 3 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	ب: $1\frac{1}{2}$ جنيه	$2\frac{1}{2}$ جنيه
ج: 6 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	ج : 3 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه
د: 9 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه	د : 6 جنيهات	$2\frac{1}{2}$ جنيه

ورغم هذا الهبوط النسبي لمعدل إنتاجية رأس المال، وبالتالي للربح الإضافي، محسوباً على أساس رأس المال، يرتفع ريع الحبوب والريع النقدي في الأرض ب من كوارتر [697] واحد إلى $1\frac{1}{2}$ كوارتر (من 3 إلى $4\frac{1}{2}$ جنيه) وفي الأرض ج من 2 إلى 3 كوارترات (من 6 إلى 9 جنيهات) وفي الأرض د من 3 إلى 5 كوارترات (من 9 إلى 15 جنيهاً). ونجد في هذه الحالة أن فوارق رؤوس الأموال الإضافية، بالمقارنة مع رأس المال الموظّف في الأرض آ، تتقلص، وأن سعر الإنتاج يبقى على حاله، لكن ريع الإيكر الواحد وبالتالي سعر الأرض للإيكر الواحد يرتفعان.

أما تراكيب الريع التفاضلي II الذي يفترض وجود الريع التفاضلي I أساساً له، فهي كما سيأتي.

(*) الطبعة الأولى، 6 كوارترات. [ن. برلين].

الفصل الحادي والأربعون

الريع التفاضلي II ـ الحالة الأولى:
ثبات سعر الإنتاج

يفترض هذا الشرط أن سعر السوق ينتظم، الآن كما من قبل، بفعل رأس المال الموظّف في الأرض الأسوأ آ.

I ـ إذا كان رأس المال الإضافي الموظّف في أي صنف من أصناف الأرض ب، ج، د الحاملة للريع، ينتج بمقدار مماثل لما ينتجه رأس المال نفسه الموظّف في الأرض آ، أي إذا كان لا يدرّ سوى الربح الوسطي وفقاً لسعر الإنتاج الناظم، أي لا يدرّ أي ربح إضافي، فإن تأثير ذلك على الريع سيكون معدوماً. فكل شيء يبقى كما كان عليه، وسيكون الأمر، كما لو أن عدداً، أياً كان، من إيكرات الأرض آ، أي أسوأ الأراضي، قد أُدرج في نطاق مساحة الأرض المزروعة.

II ـ تثمر رؤوس الأموال الإضافية في كل أصناف الأراضي منتوجات إضافية، تتناسب وحجم رؤوس الأموال هذه، نعني أن الإنتاج يتنامى تبعاً لخصوصية خصب كل صنف من الأرض، بما يتناسب وحجم رأس المال الإضافي. لقد انطلقنا في الفصل التاسع والثلاثين من الجدول I التالي:

الجدول I

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	1	3	3	صفر	صفر	صفر
ب	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	2	3	6	1	3	%120
ج	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	3	3	9	2	6	%240
د	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	4	3	12	3	9	%360
المجموع	4	10	ـ	12	10	ـ	30	6	18	ـ

وهذا يتحول الآن إلى: [699]

الجدول II

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	2	3	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	4	3	12	2	6	%120
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	6	3	18	4	12	%240
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	8	3	24	6	18	%360
المجموع	4	20	ـ	ـ	20	ـ	60	12	36	ـ

ليس من الضروري في هذه الحالة مضاعفة توظيف رأس المال في كل صنفٍ من أصناف الأراضي، كما في الجدول. فالقانون يظل هو هو طالما جرى إنفاق رأسمال إضافي في صنف واحد أو في عدة أصناف من الأراضي الحاملة للريع، بأية نسبة كانت. والشيء الضروري الوحيد هو أن يزداد الإنتاج في كل هذه الأراضي بالنسبة نفسها التي يتزايد بها رأس المال. ولا ينمو الريع هنا إلّا بفضل تزايد رأس المال الموظّف في الأرض، وهو نمو يتناسب مع تزايد رأس المال هذا. إن هذا التزايد للمنتوج وللريع بفعل وبنسبة تزايد رأس المال الموظّف، لا يختلف في شيء، فيما يتعلق بكمية المنتوج ومقدار الريع، عن الحالة التي تتسع فيها المساحة المزروعة من قطع الأراضي الحاملة

للريع، والمتماثلة في النوعية، حيث تبدأ زراعتها بإنفاق من رأس المال مماثل لما أُنفق في السابق لزراعة قطع الأرض من النوعية نفسها. وفي حالة الجدول II، مثلاً، ستبقى النتيجة على حالها، فيما لو جرى إنفاق رأسمال إضافي قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، على إيكر إضافي من الأراضي ب، ج، د.

يُضاف إلى ذلك، أن هذا المثال لا يفترض استخداماً أكثر إنتاجية لرأس المال، بل مجرد استخدام رأسمال أكثر على المساحة نفسها، وبالنتائج السابقة نفسها.

إن جميع المقادير النسبية هنا تظل على حالها. وبالطبع، إذا لم نعاين الفوارق النسبية واقتصرنا على الفوارق الحسابية الصرف، أمكن للريع التفاضلي أن يتغير في مختلف أصناف الأرض. دعونا نفترض، على سبيل المثال، إن رأس المال الإضافي يُوظّف في الأرض ب والأرض د وحدهما. إن الفرق بين غلّة الأرض د والأرض آ عندئذ = 7 كوارترات، في حين كان في السابق = 3؛ والفرق بين غلّة الأرض ب والأرض آ = 3 كوارترات، وفي السابق = 1؛ والفرق بين غلّة الأرض ج والأرض ب = -1، بينما كان في السابق = +1، وهلمجرا. بيد أن الفرق الحسابي، وهو حاسم بالنسبة للريع التفاضلي [700] I ما دام يعبّر عن تباين الإنتاجية في ظل توظيفات متساوية من رأس المال، أمر عديم الأهمية تماماً في هذه الحالة، لأنه ينتج عن توظيف رؤوس أموال إضافية متباينة، علماً بأن الفارق لكل جزء متساوٍ من رأس المال في مختلف قطع الأراضي لا يتغير.

III ـ تولّد رؤوس الأموال الإضافية منتوجاً فائضاً وتؤلف بالتالي أرباحاً إضافية، ولكن بمعدل متناقص، لا بنسبة تعاظم رؤوس الأموال الإضافية.

الجدول III

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	1	3	3	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$= 1\frac{1}{2} + 2$ $3\frac{1}{2}$	3	$10\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	%90
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5 = 2 + 3$	3	15	3	9	%180
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$= 3\frac{1}{2} + 4$ $7\frac{1}{2}$	3	$22\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	$16\frac{1}{2}$	%330
	-	$17\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	21	17	-	51	10	30	-

من جديد، لا يهم قط، في ظل هذه الفرضية الثالثة، إنْ كانت النفقات الثانية الإضافية من رأس المال موزعة بصورة متساوية أو متفاوتة على مختلف أصناف الأرض، أو إنْ كان تناقص إنتاج الربح الإضافي يجري بنسب متساوية أو متباينة، أو إنْ كانت رؤوس الأموال الإضافية تُوظّف في صنف الأرض الحاملة للريع نفسها، أو إنْ كانت موزعة بصورة متساوية أو متفاوتة على أصناف من الأرض حاملة للريع ومتباينة في النوعية. فهذه الظروف جميعاً لا أهمية لها بالنسبة للقانون الذي نزمع صياغته. والفرضية الوحيدة التي نعرضها هي أن رأس المال الإضافي الموظّف في أي صنف من أصناف الأراضي الحاملة للريع يدرّ ربحاً إضافياً ولكن بنسبة متناقصة قياساً إلى مقدار تزايد رأس المال. وإن حدود هذا التناقص تتحرك، في الأمثلة الواردة في الجدول أعلاه، بين 4 كوارترات = 12 جنيهاً، منتوج الإنفاق الأول من رأس المال على الأرض الأجود د، وكوارتر واحد = 3 جنيهات، منتوج الإنفاق نفسه من رأس المال على الأرض الأسوأ آ. إن منتوج الأرض الأجود، بإنفاق رأس المال I، يؤلف الحد الأقصى، ومنتوج الأرض الأسوأ آ، التي لا تحمل أي ريع ولا تدرّ أي ربح إضافي، عند إنفاق المقدار نفسه من رأس المال، هو الحد الأدنى للمنتوج الذي تدرّه نفقات متتابعة من رأس المال في الأراضي التي تثمر ربحاً إضافياً، بنفقات متتابعة من رأس المال ذات إنتاجية متناقصة. [701] وإذا كانت الفرضية II تطابق الحالة التي تُضاف فيها قطع جديدة ذات نوعية متماثلة من أصناف الأراضي الجيدة إلى المساحة المزروعة، التي تتزايد فيها كمية أي واحد من أصناف الأرض المزروعة، فإن الفرضية III تطابق الحالة التي تُزرع فيها قطع أراضٍ

إضافية تتوزع درجات خصوبتها المتباينة بين الأرض د والأرض آ، بين خصوبة أجود أرض وأسوأها. وإذا أُجريت النفقات المتتابعة من رأس المال على الأرض د حصراً، فإنها يمكن أن تتضمن الفوارق القائمة بين الأرض د والأرض آ، ثم الفوارق بين الأرض د والأرض ج، وكذلك الفوارق بين الأرض د والأرض ب. أما إذا أُجريت النفقات كلها على الأرض ج، فإنها تتضمن فقط الفوارق بين الأرض ج والأرض آ، أو بين الأرض ج والأرض ب، وإذا اقتصرت النفقات على الأرض ب فستتضمن فقط الفوارق بين الأرض ب والأرض آ.

ولكن القانون هو هذا: ينمو الريع في جميع أصناف الأراضي نمواً مطلقاً، حتى وإنْ لم يكن ذلك بنسبة نمو رأس المال الموظّف إضافياً.

ويتناقص معدل الربح الإضافي، من وجهة رأس المال الإضافي كما من وجهة رأس المال الكلّي الموظّف في الأرض؛ ولكن الحجم المطلق للربح الإضافي يتزايد؛ تماماً مثلما أن تناقص معدل ربح رأس المال يقترن، عموماً، بزيادة الكتلة المطلقة للربح. وهكذا، فإن متوسط معدل الربح الإضافي لرأس المال الموظّف في الأرض ب = 90% عن رأس المال، في حين كان هذا المعدل في الإنفاق الأول من رأس المال = 120%. غير أن إجمالي الربح الإضافي يرتفع من كوارتر واحد إلى $1\frac{1}{2}$ كوارتر، ومن 3 جنيهات إلى $4\frac{1}{2}$ جنيه. وينمو الريع الإجمالي، مأخوذاً لذاته ـ وليس ارتباطاً بتضاعف مقدار رأس المال المسلّف ـ نمواً مطلقاً. إن الفوارق بين ريوع مختلف أصناف الأرض وتناسباتها يمكن أن تتغير هنا، بيد أن هذا التغير في الفوارق هو نتيجة لا سبب تزايد الريوع في تناسبها مع بعضها بعض.

IV ـ إن الحالة التي تدرّ فيها نفقات إضافية من رأس المال في أصناف الأرض الجيدة منتوجاً أكبر مما تدرّه النفقات الأصلية لا تحتاج إلى تحليل لاحق. ومن الواضح بذاته أن ريع الإيكر الواحد يزداد، في ظل هذه الفرضية، بنسبة أكبر من ازدياد رأس المال الإضافي، مهما يكنْ صنف الأرض التي يُوظّف فيها. وفي هذه الحالة، يقترن الإنفاق الإضافي من رأس المال بتحسين الأرض. ويتضمن ذلك أيضاً تلك الحالات التي يؤثر فيها إنفاق إضافي لرأسمال أقل تأثيراً مماثلاً أو تأثيراً أكبر مما أثّره في السابق إنفاق إضافي لرأسمال أكبر. ولا تتطابق هذه الحالة تطابقاً كلّياً مع الحالة السابقة، وهذا الفارق بينهما بالغ الأهمية في سائر نفقات رأس المال. فمثلاً، إذا كانت 100 وحدة تعطي ربحاً قدره 10 وحدات، وكانت 200 وحدة لدى استخدامها في شكل خاص، تُعطي ربحاً قدره 40 وحدة، فإن الربح يكون قد ارتفع من 10% إلى 20%، وبحدود

[702] ذلك فإن الأمر يشبه كما لو أن 50 وحدة قد استخدمت في شكل أكثر عقلانية لتدرّ ربحاً قدره 10 وحدات بدلاً من 5 وحدات. ونفترض هنا أن تزايد الربح يقترن بزيادة مناسبة في المنتوج. ولكن الفارق يقوم في أنني ينبغي أن أضاعف رأس المال في الحالة الأولى، أما في الحالة الثانية فإنني أضاعف النتيجة بواسطة رأس المال السابق ذاته. فليس هناك أي تشابه قط بين ما إذا أنتج (1) المنتوج نفسه كالسابق بنصف الكمية السابقة من العمل الحي والمتشيىء، أو (2) ضعف المنتوج السابق بواسطة الكمية نفسها من العمل أو (3) أربعة أضعاف المنتوج السابق بواسطة ضعف العمل. ففي الحالة الأولى يتحرر عمل ـ سواء في شكل حي أم متشيىء ـ ليُستخدم بطريقة أخرى؛ وتزداد قدرة السيطرة على رأس المال والعمل. إن إطلاق رأس المال (والعمل) هو، في ذاته، تزايد للثروة؛ ولهذا الأمر التأثير نفسه، كما لو أن رأس المال الإضافي هذا قد جاء عن طريق التراكم، ولكن ذلك يوفر عمل التراكم.

لنفترض أن رأسمالاً قدره 100 وحدة يولّد منتوجاً يبلغ 10 أمتار. إن الـ 100 وحدة تتضمن رأسمالاً ثابتاً وعملاً حياً وربحاً. وهكذا يكلّف المتر 10 وحدات. ولو استطعت الآن أن أُنتج 20 متراً بواسطة رأس المال نفسه البالغ 100 وحدة، لبات المتر يكلف 5 وحدات. وإن استطعت، من جهة أخرى، أن أُنتج 10 أمتار برأسمال قدره 50 وحدة، فإن المتر يكلف 5 وحدات أيضاً، ويتحرر بذلك رأسمال مقداره 50 وحدة، إذا كان عرض السلع السابق كافياً. وإذا توجب علي أن أُنفق رأسمالاً قدره 200 وحدة لإنتاج 40 متراً، فإن المتر يكلف 5 وحدات بالمثل. إن تحديد القيمة شأن تحديد السعر لا يسمح هنا برؤية أيما فرق، أكثر من كتلة المنتوج نسبة إلى رأس المال المسلّف. ولكن هناك رأسمال يتحرر في الحالة الأولى، وهناك رأسمال إضافي يوفّر في الحالة الثانية، شريطة أن يكون ضعف الإنتاج ضرورياً، أما في الحالة الثالثة، فلا يمكن الحصول على المنتوج المتزايد إلّا بنمو رأس المال المسلّف، وإنْ لم يكن بالنسبة التي كانت مطلوبة لو كان يتعين إنتاج كمية أكبر من المنتوج بالقوة المنتجة السابقة نفسها (هذا يخص الجزء I).

لو عاينا الأمر من وجهة نظر الإنتاج الرأسمالي، لوجدنا أن استخدام رأس المال الثابت أرخص دائماً من استخدام رأس المال المتغير، لا فيما يخص زيادة فائض القيمة، بل بالأحرى فيما يتعلق بتقليص سعر الكلفة ـ وإن التوفير حتى في كلفة العنصر الخالق لفائض القيمة، أي العمل، يخدم الرأسمالي بأن يقلّص الكلفة ويولّد له ربحاً طالما بقي سعر الإنتاج الناظم على حاله. وهذا يفترض سلفاً، في واقع الأمر، تطور الائتمان ووفرة

رأسمال الإقراض الملازمين لنمط الإنتاج الرأسمالي. فأنا أستخدم، من جهة، رأسمالاً ثابتاً إضافياً قدره 100 جنيه، إذا كانت 100 جنيه هي منتوج 5 عمال خلال سنة؛ [703] وأستخدم من جهة أخرى 100 جنيه رأسمالاً متغيراً. وإذا كان معدل فائض القيمة = 100%، فإن القيمة التي يخلقها العمال الخمسة = 200 جنيه؛ وبالمقابل، فإن قيمة رأس المال الثابت البالغ 100 جنيه = 100 جنيه، ولكنها قد تساوي = 105 جنيهات بوصفها رأسمالاً، إذا كان سعر الفائدة = 5%. إن المقادير المتماثلة من النقد تعبّر عن قيم بالغة الاختلاف، من جهة المنتوج الذي تولّده، تبعاً لما إذا كانت تُسلّف في الإنتاج بوصفها قيمة من رأس المال الثابت أم من رأس المال المتغير. وعلاوة على ذلك، ففيما يتعلق بتكاليف السلع، منظوراً إليها من وجهة نظر الرأسمالي، نجد هذا الفرق قائماً، وهو أن ما يهتلك من رأس المال الثابت البالغ 100 جنيه هو وحده الذي يدخل قيمة السلعة، بمقدار ما إن هذا المبلغ موظّف في رأسمال أساسي، في حين ينبغي تجديد إنتاج كل الـ 100 جنيه المُنفقة على الأجور.

وإذا أخذنا حالة المستوطنين وصغار المنتجين المستقلين عموماً، ممن لا يتوافر لهم رأسمال بتاتاً، أو لا يتوافر إلّا بفائدة عالية، لوجدنا أن ذلك الجزء من المنتوج، الذي يمثل الأجور، يؤلف بالنسبة لهم إيراداً، أما بالنسبة للرأسماليين فيؤلف تسليفاً لرأسمال. وعليه، ينظر الأول إلى إنفاق العمل هذا كشرط لازم لمردود العمل، فهذا ما يبتغيه أساساً. وبقدر ما يتعلق الأمر بعمله الفائض، بعد اقتطاع العمل الضروري، فإنه يتحقق، بالطبع، في منتوج فائض؛ وحالما يتمكن من بيع هذا الأخير، أو استهلاكه بنفسه، فإنه يعتبره بمثابة شيء لم يكلّفه شيئاً، لأنه لم يكلّفه أي عمل متشيىء. فإنفاق هذا العمل المتشيىء هو وحده ما يبدو له بمثابة انفصال عن الثروة. وهو يسعى بالطبع إلى أن يبيع بأغلى ما يمكن، ولكن حتى إذا باع دون القيمة أو دون سعر الإنتاج الرأسمالي، فسيبدو ذلك له ربحاً؛ ما لم يكن هذا الربح متوقعاً عبر الديون أو الرهونات العقارية، إلخ. أما بالنسبة للرأسماليين، بالمقابل، فإن إنفاق كل من رأس المال المتغير ورأس المال الثابت يمثل تسليفاً لرأسمال. وإن تسليف رأس المال الثابت بمقدار أكبر نسبياً يخفض سعر الكلفة كما يخفّض فعلاً قيمة السلع، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. وهكذا، فرغم أن الربح لا ينشأ إلّا من العمل الفائض، أي من استخدام رأس المال المتغير بالذات، مع ذلك قد يبدو للرأسمالي المفرد أن العمل الحي هو العنصر الأكثر غلاءً من بين عناصر تكاليف الإنتاج والذي ينبغي اختزاله إلى أدنى حد ممكن أصلاً. وما هذا إلّا

شكل رأسمالي مشوّه لحقيقة مفادها أن استخداماً أكبر نسبياً لعمل الماضي، بالقياس إلى العمل الحي، يدلّ على تزايد إنتاجية العمل الاجتماعي وتنامي الثروة الاجتماعية. وهكذا يبدو كل شيء زائفاً، واقفاً على رأسه، عند معاينته من زاوية المنافسة.

[704] وبافتراض ثبات أسعار الإنتاج، يمكن القيام بنفقات إضافية من رأس المال بإنتاجية ثابتة، أو متصاعدة، أو متنازلة، في الأراضي الجيدة، أي في سائر الأصناف ابتداءً من الأرض ب فصاعداً. ولن يكون ثبات أسعار الإنتاج، كما افترضنا، ممكناً في الأرض آ إلّا إذا بقيت الإنتاجية على حالها عندما لا تحمل الأرض آ أي ريع، الآن كما من قبل، أو إذا ازدادت الإنتاجية؛ إن جزءاً من رأس المال الموظّف في الأرض آ سوف يحمل، عندئذ، ريعاً، أما الجزء الآخر منه فلا. ولكن ذلك سيكون مستحيلاً بافتراض تناقص إنتاجية الأرض آ، لأن سعر الإنتاج لن يظل عندئذٍ ثابتاً، بل سيرتفع. مع ذلك، ففي ظل سائر هذه الظروف، أي سواء كان المنتوج الفائض الذي تدرّه النفقات الإضافية متناسباً مع حجم هذه الأخيرة أو أكبر من هذه النسبة أو أصغر منها ـ ولذلك سواء بقي معدل الربح الإضافي عن رأس المال ثابتاً أم ارتفع أم هبط عند تزايد رأس المال هذا ـ فإن المنتوج الفائض وما يقابله من ربح إضافي للإيكر الواحد، يتزايدان، كما يمكن أن ينمو ريع الحبوب والريع النقدي. إن نمو كتلة الربح الإضافي وحدها، أو كتلة الريع، محسوبة على أساس الإيكر، أي زيادة كتلة الربح الإضافي محسوبة على أساس وحدة ثابتة، ونعني بها هنا أية كمية محددة من الأرض مثل الإيكر أو الهكتار، يجد التعبير عنه هنا بمثابة نسبة متنامية. وعليه، يرتفع الريع، محسوباً على أساس الإيكر، في ظل هذه الظروف، وذلك ببساطة نتيجة تزايد رأس المال الموظّف في الأرض. والحق إن ذلك يحدث في حال ثبات أسعار الإنتاج بصرف النظر عما إذا كانت إنتاجية رأس المال الإضافي، بالمقابل، تظل ثابتة، أم تنخفض، أم ترتفع. إن هذه الظروف الأخيرة تغيّر نطاق نمو ريع الإيكر الواحد، ولكنها لا تمس واقع هذا النمو نفسه. هذه ظاهرة خاصة بالريع التفاضلي II، وهي تميّزه عن الريع التفاضلي I. ولو جرت النفقات الإضافية من رأس المال لا بصورة متعاقبة في الزمان على الأرض الواحدة نفسها، بل بصورة متجاورة في المكان على قطع أرض إضافية جديدة ذات نوعية مناسبة، لنمت كتلة الريع العامة، ولنما كذلك، كما بيّنا من قبل، الريع الوسطي لإجمالي المساحة المزروعة، ولكن ليس مستوى الريع في الإيكر الواحد. ولو بقيت النتيجة ذاتها، من ناحية كتلة وقيمة الإنتاج الإجمالي والمنتوج الفائض، لأدى تركّز رأس المال في مساحة أصغر من الأرض إلى زيادة مقدار ريع الإيكر الواحد، في حين أن تبعثر رأس المال هذا على مساحة أوسع من

الأرض لن يولّد هذا الأثر في ظل الشروط نفسها. ولكن كلما مضى نمط الإنتاج الرأسمالي تطوراً، نما تركّز رأس المال في المساحة الواحدة ذاتها من الأرض، وارتفع [705] بالتالي الريع محسوباً على أساس الإيكر الواحد. وعليه لو كان ثمة بلدان تتطابق فيهما أسعار الإنتاج، وتتطابق فيهما الفروق بين أصناف الأرض، وتوظّف فيهما الكتلة نفسها من رأس المال، ولكن يوظّف في البلد الأول أساساً في شكل نفقاتٍ متعاقبة على مساحة محدودة من الأرض، ويوظّف في البلد الثاني أساساً على شكل نفقات منسقة في مساحة أوسع، فإن ريع الإيكر الواحد، وبالتالي سعر الأرض، سيكون أعلى في البلد الأول وأدنى في البلد الثاني، رغم أن كتلة الريع في البلدين متساوية. ولا يمكن تفسير التمايز في مستوى الريع هنا، إذن، لا باختلاف الخصوبة الطبيعية للأراضي المتباينة نوعياً، ولا بمقدار العمل المبذول، بل باختلاف طريقة إنفاق رأس المال تحديداً.

وحين نتكلم هنا عن المنتوج الفائض، نقصد دوماً ذلك الجزء المناسب من المنتوج، الذي يمثّل الربح الإضافي. وعلى العموم فإننا نعني بالمنتوج الفائض أو المنتوج الإضافي ذلك الجزء من المنتوجات، الذي يمثّل فائض القيمة الكلّي، أو يمثّل، في بعض الحالات المنفردة، الربح الوسطي. إن المعنى الخاص الذي تتلبسه هذه الكلمة في الحالات التي يدور فيها الحديث عن رأس المال الحامل للريع، يسمح بنشوء حالات من سوء الفهم، كما أشرنا من قبل.

[706]

الفصل الثاني والأربعون

الريع التفاضلي II ـ الحالة الثانية: هبوط سعر الإنتاج

يمكن لسعر الإنتاج أن يهبط عندما تجري نفقات إضافية من رأس المال بمعدل إنتاجية ثابت أو هابط، أو متصاعد.

I ـ ثبات إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال

تفترض هذه الحالة أن كمية المنتوج في مختلف أصناف الأرض، بما يطابق نوعية كل صنف، تنمو بمقدار نمو رأس المال الموظّف فيها. وهذا يعني، إذا بقيت الفوراق بين أصناف الأرض على حالها، أن المنتوج الفائض ينمو بنسبة نمو رأس المال المُنفق. وإذن، تستبعد هذه الحالة أية نفقات إضافية لرأس المال على الأرض آ من شأنها أن تؤثر في الريع التفاضلي. إن معدل الربح الإضافي في هذه الأرض الأخيرة = صفراً؛ وهو يبقى مساوياً للصفر، ما دمنا قد افترضنا أن قدرة إنتاجية رأس المال الإضافي تبقى ثابتة شأن معدل الربح الإضافي.

ولكن لا يمكن لسعر الإنتاج الناظم، في ظل مثل هذه الشروط، أن يهبط إلّا لأن سعر الإنتاج على الأرض آ لم يعد هو السعر الناظم، بل حلّ محله سعر الإنتاج على الأرض ب ذات النوعية القريبة من آ، أو سعر الإنتاج على أي أرض أحسن من آ، فهذا هو الآن السعر الناظم؛ أما إذا أصبح سعر الإنتاج على الأرض ج هو الناظم، فإن رأس المال سوف يُسحب من الأرض آ، أو حتى من الأرض آ والأرض ب، وبذا تسقط كل

أرض ذات نوعية أسوأ من الأرض ج، خارج المنافسة بين أصناف الأرض المزروعة بالقمح. وإن الشرط اللازم لذلك، في ظل الافتراضات المعطاة، هو أن المنتوج الإضافي الناشىء عن النفقات الإضافية لرأس المال يسد الطلب، بحيث يغدو الإنتاج على الأرض الأسوأ آ، إلخ، زائداً عن اللزوم لإشباع الطلب.

لنأخذ، على سبيل المثال، الجدول II، ونعدّله بحيث تكون 18 كوارتراً كافية لإشباع الطلب بدلاً من 20 كوارتراً. إن الأرض آ ستُقصى عندئذٍ؛ أما الأرض ب(*) وسعر الإنتاج البالغ 30 شلناً للكوارتر، فستصبح الناظم. عندئذٍ يكتسي الريع التفاضلي الشكل التالي:

الجدول IV [707]

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر الكوارتر الواحد (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	5	1	6	6	$1\frac{1}{2}$	9	2	3	%60
د	1	5	1	6	8	$1\frac{1}{2}$	12	4	6	%120
المجموع	3	15	3	18	18	–	27	6	9	–

وهكذا، فعند مقارنة هذا مع الجدول II، يهبط الريع الإجمالي من 36 جنيهاً إلى 9 جنيهات، ويهبط ريع الحبوب من 12 كوارتراً إلى 6 كوارترات، أما الإنتاج الإجمالي فلا يهبط أكثر من كوارترين، من 20 إلى 18. وإن معدل الربح الإضافي، محسوباً على أساس رأس المال، ينخفض إلى الثلث، من 180% إلى 60%(**). وعليه، فإن انخفاض سعر الإنتاج يتطابق مع انخفاض ريع الحبوب والريع النقدي.

وعند مقارنة هذا مع الجدول I، لا يحصل سوى انخفاض في الريع النقدي؛ فريع الحبوب في الحالتين = 6 كوارترات؛ والريع النقدي في الحالة الأولى = 18 جنيهاً،

(*) في الطبعة الأولى: الأرض د. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: ينخفض إلى النصف من 180% إلى 90%. [ن. برلين].

وفي الحالة الأخرى = 9 جنيهات. ويبقى ريع الحبوب بالنسبة للأرض ج(*) على حاله بالمقارنة مع الجدول I. وبما أن الإنتاج الإضافي المتحقق لتشغيل رأسمال إضافي تشغيلاً نظامياً يزيح منتوج الأرض آ من السوق، ويقصي الأرض آ من عداد عناصر الإنتاج التنافسية، فإنه ينشىء في واقع الأمر ريعاً تفاضلياً I جديداً، تلعب فيه الأرض الجيدة ب الدور نفسه الذي كانت تلعبه الأرض السيئة آ من قبل. ونتيجة لذلك، يتلاشى ريع الأرض ب من جهة، ولا تتغير الفوارق بين الأراضي ب، ج، د إثر إنفاق رأسمال إضافي، حسب فرضيتنا، من جهة أخرى. لهذا السبب يتقلص ذلك الجزء من المنتوج، الذي يتحوّل إلى ريع.

ولو كانت النتيجة المذكورة آنفاً ـ إشباع الطلب دونما حاجة للأرض آ ـ تتحقق، مثلاً، بإنفاق رأسمال يزيد على الضعف في الأرض ج أو الأرض د أو في كلتيهما معاً، فإن الأمور كانت ستتخذ مجرى آخر. فمثلاً، إذا جرى إنفاق رأسمال ثالث في الأرض ج:

[708] **الجدول IV آ**

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	$7\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	9	9	$1\frac{1}{2}$	$13\frac{1}{2}$	3	$4\frac{1}{2}$	%60
د	1	5	1	6	8	$1\frac{1}{2}$	12	4	6	%120
المجموع	3	$17\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	21	21	-	$31\frac{1}{2}$	7	$10\frac{1}{2}$	-

عند مقارنة هذا بالجدول IV، يرتفع منتوج الأرض ج من 6 كوارترات إلى 9 كوارترات، ومقدار المنتوج الفائض من كوارترين إلى 3 كوارترات؛ والريع النقدي من 3 جنيهات إلى $4\frac{1}{2}$ جنيه. وعند مقارنة هذا بالجدول II، حيث كان الريع النقدي = 12 جنيهاً، وبالجدول I، حيث كان 6 جنيهات، نجد أن الريع النقدي يتعرض للهبوط. كما أن إجمالي ريع الحبوب = 7 كوارترات يهبط بالمقارنة مع الجدول II (12 كوارتراً)،

(*) في الطبعة الأولى: الأرض ج و د. [ن. برلين].

ويرتفع بالمقارنة مع الجدول I (6 كوارترات)؛ وإن الريع النقدي ($10\frac{1}{2}$ جنيه) يهبط بالقياس إلى الجدولين (18 جنيهاً و36 جنيهاً).

ولو جرى استخدام رأس المال الثالث البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، على الأرض ب، لأدى ذلك إلى تغير كتلة الإنتاج، ولكنه لن يمسّ الريع، نظراً لأن النفقات المتتابعة من رأس المال لا تولّد، حسب افتراضنا، أية فوارق في صنف الأرض الواحد ذاته وأن الأرض ب لا تدرّ أي ريع.

لنفترض، من جهة أخرى، أن الإنفاق الثالث لرأس المال قد جرى على الأرض د بدلاً من الأرض ج، عندئذ نحصل على ما يلي:

الجدول IV ب

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الريع (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	5	1	6	6	$1\frac{1}{2}$	9	2	3	%60
د	1	$7\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	9	12	$1\frac{1}{2}$	18	6	9	%120
المجموع	3	$17\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	21	22	-	33	8	12	-

يبلغ المنتوج الإجمالي هنا 22 كوارتراً، وهو يزيد على ضعف ما في الجدول I، رغم أن رأس المال المسلّف ليس سوى $17\frac{1}{2}$ جنيه مقابل 10 جنيهات، أي أن هذا ليس ضعف ذاك. كما أن المنتوج الإجمالي أكبر بكوارترين مما في الجدول II، رغم أن رأس المال المسلّف في هذا الأخير أكبر، وهو بالتحديد 20 جنيهاً. [709]

بالمقارنة مع الجدول I نما ريع الحبوب في الأرض د، من 3 كوارترات(*) إلى 6، أما الريع النقدي البالغ 9 جنيهات فقد بقي على حاله. أما بالمقارنة مع الجدول II فقد بقي ريع الحبوب من الأرض د على حاله عند 6 كوارترات، أما الريع النقدي فقد هبط من 18 جنيهاً إلى 9 جنيهات.

لو عاينا الريوع الإجمالية، لوجدنا أن ريع الحبوب في الجدول IV ب = 8

(*) في الطبعة الأولى: 2 كوارتر. [ن. برلين].

كوارترات، وهو أكبر مما في الجدول I = 6 كوارترات، ومما في الجدول IV آ = 7 كوارترات، لكنه بالمقابل أصغر من الريع الإجمالي في الجدول II = 12 كوارتراً. وإن الريع النقدي في الجدول IV ب = 12 جنيهاً، وهو أكبر مما في الجدول IV آ = $10\frac{1}{2}$ جنيه، وأصغر مما في الجدول I = 18 جنيهاً، وأصغر مما في الجدول II = 36 جنيهاً.

وكيما يكون الريع الإجمالي، في ظل شروط الجدول IV ب، أي بعد زوال ريع الأرض ب، مساوياً لما في الجدول I، فيجب أن نحصل أيضاً على منتوج فائض قدره 6 جنيهات، أي 4 كوارترات بسعر $1\frac{1}{2}$ جنيه، وهو السعر الجديد للإنتاج. عندئذٍ سيكون لدينا من جديد ريع إجمالي يبلغ 18 جنيهاً كما في الجدول I. وسيتباين حجم رأس المال الإضافي اللازم تبعاً لتوظيفنا إياه في الأرض ج أو الأرض د، أو تقسيمنا إياه بين صنفي الأرض كليهما.

في الأرض ج، يدرّ رأس المال البالغ 5 جنيهات كوارترين منتوجاً فائضاً، وتدرّ 10 جنيهات من رأس المال الإضافي 4 كوارترات منتوجاً فائضاً إضافياً. وفي الأرض د، تكفي 5 جنيهات إضافية لإنتاج ريع حبوب إضافي قدره 4 كوارترات، في ظل الشروط المفترضة هنا، وهي ثبات إنتاجية الإنفاق الإضافي من رأس المال. عندئذ نحصل على النتائج التالية:

الجدول IV ج

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	15	3	18	18	$1\frac{1}{2}$	27	6	9	%60
د	1	$7\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	9	12	$1\frac{1}{2}$	18	6	9	%120
المجموع	3	$27\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	33	34	–	51	12	18	–

[710] الجدول IV د

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
ب	1	5	1	6	4	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	5	1	6	6	$1\frac{1}{2}$	9	2	3	%60
د	1	$12\frac{1}{2}$	$2\frac{1}{2}$	15	20	$1\frac{1}{2}$	30	10	15	%120
المجموع	3	$22\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	27	30	-	45	12	18	-

إن إجمالي الريع النقدي يبلغ بالضبط نصف ما في الجدول II، حيث جرى إنفاق رؤوس الأموال الإضافية بأسعار إنتاج ثابتة.

والشيء الأهم يكمن في مقارنة الجدولين أعلاه مع الجدول I.

ونجد هنا أنه بينما يهبط سعر الإنتاج إلى النصف، من 60 شلناً إلى 30 شلناً للكوارتر، يبقى إجمالي الريع النقدي على حاله = 18 جنيهاً، أما ريع الحبوب فإنه يتضاعف بالمقابل، أي بالتحديد من 6 كوارترات إلى 12 كوارتراً. ويتلاشى الريع من الأرض ب؛ ونجد أن الريع النقدي من الأرض ج يزداد بمقدار 50% في الجدول IV ج، ولكنه يهبط إلى النصف في الجدول IV د؛ أما الريع من الأرض د فيبقى على حاله = 9 جنيهات في الجدول IV ج، ويرتفع من 9 جنيهات إلى 15 جنيهاً في الجدول IV د. ويرتفع الإنتاج من 10 كوارترات إلى 34 كوارتراً في الجدول IV ج، وإلى 30 كوارتراً في الجدول IV د؛ ويرتفع الربح من جنيهين إلى $5\frac{1}{2}$ جنيه في الجدول IV ج، وإلى $4\frac{1}{2}$ جنيه في الجدول IV د. ويرتفع إجمالي إنفاق رأس المال في الحالة الأولى من 10 جنيهات إلى $27\frac{1}{2}$ جنيه، وفي الحالة الأخرى من 10 جنيهات إلى $22\frac{1}{2}$؛ أي إلى أكثر من الضعف في كلتا الحالتين. أما معدل الريع، أي الريع محسوباً على أساس رأس المال المسلّف، فهو واحد في جميع الجداول ابتداءً من الجدول IV وانتهاءً بالجدول IV د، بالنسبة لكل صنف من أصناف الأرض. وقد كان مفترضاً منذ البداية أن معدل إنتاجية كلا الإنفاقين المتعاقبين من رأس المال يبقى على حاله بالنسبة لكل صنف من أصناف الأرض. غير أن هذا المعدل، بالمقارنة مع الجدول I، يهبط في المتوسط بالنسبة لكل أصناف الأرض وبالنسبة لكل صنف منفرد. فقد كان في الجدول I = 180% في المتوسط، وبات في الجدول IV ج = $\frac{18}{27\frac{1}{2}} \times 100 = 65\frac{5}{11}\%$ وفي الجدول IV د =

$\frac{18}{22\frac{1}{2}} \times 100 = 80\%$. وقد ارتفع متوسط الريع النقدي للإيكر الواحد. فقد كان متوسطه من قبل $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر الواحد في جميع الإيكرات الأربعة في الجدول I، وأصبح الآن في الجدول IV ج والجدول IV د، وفي الإيكرات الثلاثة، 6 جنيهات للإيكر الواحد. وكان متوسطه سابقاً في الأرض الحاملة للريع 6 جنيهات، وبات الآن 9 جنيهات للإيكر الواحد. هكذا ارتفعت القيمة النقدية لريع الإيكر الواحد، وباتت تمثل الآن ضعف منتوج الحبوب السابق، غير أن ريع الحبوب البالغ 12 كوارتراً هو الآن أقل من نصف المنتوج [711] الإجمالي البالغ 34 كوارتراً و30 كوارتراً على التوالي(*)، في حين أن الـ 6 كوارترات في الجدول I تؤلف $\frac{3}{5}$ المنتوج الإجمالي البالغ 10 كوارترات. ورغم أن الريع، منظوراً إليه كجزء متناسب من المنتوج كله، قد هبط، بل أنه يهبط حتى عند حسابه على أساس رأس المال المُنفق، فإن قيمته النقدية محسوبة على أساس الإيكر الواحد، قد ارتفعت، بل أن قيمته كمنتوج قد ارتفعت أكثر من ذلك. ولو أخذنا الأرض د في الجدول IV د، لوجدنا أن سعر الإنتاج(**) = 15 جنيهاً، ورأس المال المُنفق في ذلك = $12\frac{1}{2}$ جنيهاً، والريع النقدي = 15 جنيهاً. أما في الجدول I، فقد كان سعر الإنتاج في الأرض د نفسها = 3 جنيهات، ورأس المال المُنفق = $2\frac{1}{2}$ جنيه، والريع النقدي = 9 جنيهات، وهذا الأخير يبلغ ثلاثة أمثال سعر الإنتاج، وقرابة أربعة أمثال رأس المال المُنفق. وفي الجدول IV د، نجد أن الريع النقدي للأرض د هو 15 جنيهاً، وهذا يساوي بالضبط سعر الإنتاج، وليس أكبر من رأس المال المُنفق إلّا بمقدار الخمس. مع ذلك فإن الريع النقدي للإيكر أكبر بمقدار ثلثين، أي 15 جنيهاً عوضاً عن 9 جنيهات. وفي الجدول I نجد أن ريع الحبوب البالغ 3 كوارترات = $\frac{3}{4}$ المنتوج الإجمالي البالغ 4 كوارترات؛ وفي الجدول IV د يبلغ هذا الريع 10 كوارترات، أي نصف المنتوج الإجمالي (20 كوارتراً) للإيكر في الأرض د. ويبين ذلك أن الريع النقدي وريع الحبوب للإيكر يمكن أن يرتفعا، رغم أنهما يؤلفان جزءاً أصغر نسبياً من إجمالي إيراد الغلّة، ورغم أنهما ينخفضان بالنسبة إلى رأس المال المسلّف.

إن قيمة المنتوج الإجمالي في الجدول I = 30 جنيهاً؛ والريع = 18 جنيهاً، أي أكثر من نصف هذه القيمة. وإن قيمة المنتوج الإجمالي في الجدول IV د = 45 جنيهاً، منها 18 جنيهاً، أي أقل من النصف، تمثل الريع.

(*) في الطبعة الأولى: 33 و27 على التوالي. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: كلفة الإنتاج المُنفقة. [ن. برلين].

أما السبب الذي يجعل إجمالي الريع النقدي يبقى على حاله وإجمالي ريع الحبوب يتضاعف، في حين أن كلاً من ريع الحبوب والريع النقدي يرتفع، عند حسابهما على أساس الإيكر، رغم هبوط السعر بمقدار $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر، أي هبوطه بنسبة 50%، ورغم تقليص مساحة الأراضي المتنافسة من 4 إلى 3 إيكرات، فيتمثل في إنتاج كوارترات أكثر من المنتوج الفائض. إن سعر الحبوب يهبط بنسبة 50%، والمنتوج الفائض ينمو بنسبة 100%. ولكن بغية التوصل إلى هذه النتيجة تنبغي، في ظل الشروط التي افترضناها، زيادة الإنتاج كله إلى ثلاثة أمثاله، كما تنبغي زيادة رأس المال المُنفق على الأراضي الجيدة إلى أكثر من الضعف. إن النسبة التي ينبغي أن يزداد بها هذا الأخير تتوقف، أولاً وقبل كل شيء، على توزيع النفقات الإضافية من رأس المال بين أصناف الأراضي الجيدة والأجود، مفترضين دوماً أن إنتاجية رأس المال تنمو في كل صنف من أصناف الأرض بما يتناسب وحجمه.

ولو كان هبوط سعر الإنتاج أقل، لأصبح رأس المال الإضافي اللازم لإنتاج الريع النقدي نفسه أقل. ولو كان عرض الحبوب الضروري لإقصاء الأرض آ خارج الأراضي المزروعة ـ وهذا لا يتوقف على منتوج الإيكر الواحد في الأرض آ فحسب، بل يتوقف أيضاً على حجم الجزء الذي تحتله الأرض آ من مجمل المساحة المزروعة ـ لو كان العرض الضروري من أجل ذلك أكبر، ولزم بالتالي كتلة أكبر من رأس المال المُنفق بصورة إضافية على الأرض الأجود من آ، لازداد الريع النقدي وريع الحبوب أكثر رغم أن الأرض ب تكف عن أن تدرّ هذين الاثنين، وذلك شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها. [712]

ولو كان رأس المال المُزاح عن الأرض آ يساوي 5 جنيهات، لكان ينبغي أن يُؤخذ من أجل المقارنة بالنسبة لهذه الحالة الجدول II والجدول IV د. فالمنتوج الإجمالي ينمو من 20 إلى 30 كوارتراً. والريع النقدي يهبط بمقدار النصف فيصبح 18 جنيهاً بدلاً من 36 جنيهاً، وريع الحبوب يبقى على حاله أي 12 كوارتراً.

ولو كان بالوسع توليد منتوج إجمالي يبلغ 44 كوارتراً على الأرض د = 66 جنيهاً، برأسمال = $27\frac{1}{2}$ جنيه ـ وهذا يُطابق المعدل السابق بالنسبة للأرض د، أي 4 كوارترات لكل $2\frac{1}{2}$ جنيه من رأس المال ـ لكان الريع [النقدي] الإجمالي يرتفع ثانية إلى المستوى الذي بلغه في الجدول II، ولأصبح الجدول كالآتي:

صنف الأرض	رأس المال (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)
ب	5	4	صفر	صفر
ج	5	6	2	3
د	$27\frac{1}{2}$	44	22	33
المجموع	$37\frac{1}{2}$	54	24	36

إن الإنتاج الإجمالي يبلغ 54 كوارتراً مقابل 20 كوارتراً في الجدول II، والريع النقدي هو نفسه ويساوي 36 جنيهاً. لكن رأس المال الإجمالي هنا يبلغ 37 جنيهاً بينما كان في الجدول II = 20 جنيهاً. لقد نما إجمالي رأس المال المسلّف إلى الضعف تقريباً، في حين أن الإنتاج يكاد يبلغ ثلاثة أمثال؛ وريع الحبوب نما إلى الضعف، بينما بقي الريع النقدي على حاله. وعليه، إذا هبط السعر نتيجة إنفاق رأسمال نقدي إضافي، بإنتاجية ثابتة، في أصناف الأراضي الجيدة الحاملة للريع، أي في جميع الأراضي الأحسن نوعية من نوعية الأرض آ، فإن رأس المال الإجمالي يُبدي ميلاً إلى عدم الزيادة بنسبة مماثلة لنمو الإنتاج وريع الحبوب، بحيث يمكن لزيادة ريع الحبوب أن تعوّض عن النقصان في الريع النقدي بسبب هبوط السعر. ويتجلى هذا القانون نفسه أيضاً في أن رأس المال المسلّف يجب أن يكون أكبر بنفس النسبة التي يُنفق بها على الأرض ج مما في الأرض د، أي على الأرض التي تدرّ ريعاً أقل مما على الأرض التي تدرّ ريعاً أكبر. وهذا يعني ببساطة ما يلي: لكي يبقى الريع النقدي على حاله أو يرتفع، لا بد من إنتاج [713] كمية إضافية معينة من المنتوج الفائض، وهذا يتطلب رأسمالاً أقل، كلما كانت خصوبة الأرض التي تدرّ المنتوج الفائض أجود. ولو كان الفارق بين الأرض ب والأرض ج، وبين الأرض ج والأرض د أكبر من ذلك، لتطلب الأمر رأسمالاً إضافياً أقل. إن النسبة المحددة تتوقف على: (1) نسبة هبوط السعر، أي الفرق بين الأرض ب، التي باتت الآن عديمة الريع، والأرض آ التي كانت عديمة الريع في السابق؛ (2) نسبة الفوارق بين أصناف الأرض الأفضل من الأرض ب؛ (3) كتلة رأس المال الإضافي المُنفق مجدداً، و(4) توزيع رأس المال هذا على الأراضي متباينة النوعية.

ويرى المرء أن القانون لا يعبّر في الواقع سوى عما سبق أن بيّناه لدى دراسة الحالة الأولى؛ حيث يمكن للريع أن يرتفع نتيجة إنفاق رأسمال إضافي، على أن يكون سعر الإنتاج معيناً، أياً كان مقداره. ففي أعقاب إقصاء الأرض آ، ينشأ ريع تفاضلي I جديد،

علماً بأن الأرض ب تُعتبر الآن الأرض الأسوأ، و$1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر بوصفه سعراً جديداً للإنتاج. ويصح ذلك على الجدول IV كما يصح على الجدول II. إنه القانون نفسه، ولكن الأرض ب عوضاً عن الأرض آ، وسعر الإنتاج $1\frac{1}{2}$ جنيه عوضاً عن سعر الإنتاج 3 جنيهات، هما اللذان يشكلان نقطة الانطلاق.

ولا أهمية لما قيل إلّا من الناحية التالية: بقدر ما كان مقدار معين من رأس المال الإضافي ضرورياً بغية سحب رأس المال من الأرض آ وخلق عرض كاف من دون مساهمته، نجد أن ذلك قد يقترن بريع ثابت أو متصاعد أو متناقص من الإيكر الواحد، إنْ لم يكنْ في جميع الأراضي، فعلى الأقل في بعضها، وبصورة متوسطة في جميع الأراضي المزروعة. ولقد رأينا أن ريع الحبوب والريع النقدي لا يتغيران بصورة متساوية. ولا يلعب ريع الحبوب عموماً دوراً في الاقتصاد إلّا بحكم التقاليد وحدها. ويمكن للمرء أن يبيّن على نحو واضح أن بوسع الصناعي، مثلاً، أن يشتري الآن بربحه البالغ 5 جنيهات غزولاً أكثر مما كان يشتريه بربح يبلغ 10 جنيهات. بيد أن ذلك يبيّن على كل حال أن السادة الملّاك العقاريين، حين يكونون في آنٍ واحدٍ مالكين أو حاملي أسهم في مؤسسات النسيج، ومصانع السكر، ومعامل المشروبات الروحية، إلخ، يمكن أن يجنوا ربحاً ضخماً عند هبوط الريع النقدي بصفتهم منتجين للمواد الأولية من أجل مؤسساتهم هم بالذات[34].

(34) في الجداول الواردة أعلاه، من الجدول IV آ إلى IV د، تعيّن تصحيح خطأ في الحسابات يشملها جميعاً. صحيح أن هذا الخطأ لا يمس الاستنتاجات النظرية المستخلصة من هذه الجداول، ولكنه أدى في بعض المواضع، إلى نسب عددية عملاقة تماماً عن الإنتاج بالنسبة للإيكر، ولكن ذلك أيضاً لا يتسم بأهمية من حيث المبدأ. فمن المعتاد في كل الخرائط الطوبوغرافية استخدام مقاييس للأبعاد العمودية أكبر بكثير مما للأفقية. وإذا ما شعر أحد بأن عواطفه الزراعية قد جرحت، فبوسعه أن يضرب عدد الإيكرات في أي رقم يشاء، ويمكن للمرء أيضاً أن يحل 10-12-14-16 بوشلاً (8 بوشلات = كوارتراً واحداً) للإيكر الواحد في الجدول I، محل 1-2-3-4 كوارترات، وستبقى القيم العددية المستخلصة من هذه الأرقام والواردة في الجداول الأخرى في حدود المحتمل؛ سيتيح ذلك التيقن من أن النتيجة، أي نسبة ازدياد الريع إلى ازدياد رأس المال، ستكون هي نفسها بالضبط. وهذا ما قام به ناشر النص في الجداول الواردة في الفصل القادم. [ف. إنجلز].

[714] II ـ هبوط معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية

لا يأتي ذلك بأي جديد، سوى أن سعر الإنتاج يمكن أن يهبط هنا، كما في الحالة المبحوثة تواً، إذا كانت النفقات الإضافية من رأس المال في أصناف الأراضي الأجود من الأرض آ، تجعل منتوج الأرض آ زائداً عن اللزوم، فتسحب بذلك رأس المال من الأرض آ، أو تحوّل الأرض آ إلى إنتاج محصول آخر، لقد بحثنا هذه الحالة بحثاً مستفيضاً فيما سبق. ولقد بيّنا فيها أن ريع الحبوب والريع النقدي للإيكر الواحد يمكن أن يتزايدا أو يتناقصا أو أن يظلا على حالهما.

دعونا قبل كل شيء نعيد ذكر الجدول I، تسهيلاً للمقارنة:

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج للكوارتر الواحد (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	1	صفر	صفر	صفر
ب	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	2	1	3	%120
ج	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	1	3	2	6	%240
د	1	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{4}$	4	3	9	%360
المجموع	4	10	ـ	ـ	10	6	18	المتوسط %180

وإذا افترضنا الآن أن الرقم البالغ 16 الذي يدل في الجدول III على عدد الكوارترات التي تدرّها أصناف الأراضي ب، ج، د بمعدل إنتاجية متناقص يكفي لإقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة، عندئذٍ يتحوّل الجدول III إلى الجدول V.

الجدول V

[715]

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الربح الإضافي
ب	1	$2\frac{1}{2}+2\frac{1}{2}$	1	$3\frac{1}{2}=1\frac{1}{2}+2$	$1\frac{5}{7}$	6	صفر	صفر	صفر
ج	1	$2\frac{1}{2}+2\frac{1}{2}$	1	$5=2+3$	$1\frac{5}{7}$	$8\frac{4}{7}$	$1\frac{1}{2}$	$2\frac{4}{7}$	%$51\frac{3}{7}$ (*)
د	1	$2\frac{1}{2}+2\frac{1}{2}$	1	$7\frac{1}{2}=3\frac{1}{2}+4$	$1\frac{5}{7}$	$12\frac{6}{7}$	4	$6\frac{6}{7}$	%$137\frac{1}{7}$ (**)
المجموع	3	15	–	16	–	$27\frac{3}{7}$	$5\frac{1}{2}$	$9\frac{3}{7}$	المتوسط %$94\frac{2}{7}$ (***)

عند هبوط معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية بدرجات مختلفة باختلاف أصناف الأرض، ينخفض هنا سعر الإنتاج الناظم من 3 جنيهات إلى $1\frac{5}{7}$ جنيه. ويزداد إنفاق رأس المال بمقدار النصف [بالمقارنة مع الجدول I]، من 10 جنيهات إلى 15 جنيهاً. ويهبط الريع النقدي إلى النصف تقريباً، من 18 جنيهاً إلى $9\frac{3}{7}$ جنيه، لكن ريع الحبوب لا يهبط إلّا بـ $\frac{1}{12}$، من 6 كوارترات إلى $5\frac{1}{2}$. ويرتفع المنتوج الإجمالي من 10 إلى 16 كوارتراً، أي إلى 60%(****). ويؤلف ريع الحبوب أكثر بقليل من ثلث المنتوج الإجمالي. ويتناسب رأس المال المسلّف إلى الريع النقدي بنسبة 15: $9\frac{3}{7}$، أما التناسب السابق فكان 10: 18.

III ـ ارتفاع معدل إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية

لا تختلف هذه الحالة عن النموذج I الوارد في بداية هذا الفصل، حيث يهبط سعر الإنتاج بينما يبقى معدل الإنتاجية ثابتاً، إلّا بواقع أن اقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المزروعة يحدث هنا بسرعة أكبر، إذا تطلب ذلك توليد منتوج إضافي معين.

(*) الطبعة الأولى: %$51\frac{2}{5}$. [ن. برلين].

(**) الطبعة الأولى: %$137\frac{1}{5}$. [ن. برلين].

(***) الطبعة الأولى: %$94\frac{3}{10}$. يقتصر إنجلز هنا في هذه الحسابات على إدراج المعدل الوسطي للأراضي التي تدرّ ريعاً، وهذا المعدل الوسطي لأصناف الأراضي ب ـ د هو $62\frac{6}{7}$. [ن. برلين].

(****) الطبعة الأولى: 160%. [ن. برلين].

وفي حالة هبوط أو ارتفاع إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال، يمكن لهذه النفقات أن تفعل فعلها على نحو متفاوت، تبعاً لطريقة توزيعها على مختلف أصناف الأرض. وبمقدار ما إن هذا التأثير المتباين يؤدي إلى إزالة الفوارق، أو إلى تشديدها، فإن الريع التفاضلي في أصناف الأرض الجيدة، وبالتالي الريع الإجمالي أيضاً، سوف يهبط أو يرتفع، كما حصل هذا من قبل في الريع التفاضلي I. أما في بقية الأمور، فإن كل شيء يتوقف على حجم مساحة الأرض ورأس المال، اللذين كانا من نصيب الأرض آ، وعلى المقدار النسبي لرأس المال المسلّف اللازم، عند ارتفاع الإنتاجية، لتوليد [716] المنتوج الإضافي المطلوب لإشباع الطلب.

إن المسألة الوحيدة التي تستحق عناء البحث هنا، والتي تعيدنا، عموماً، إلى بحث الطريقة التي يتحول بها هذا الربح التفاضلي إلى ريع تفاضلي، هي التالية:

في الحالة الأولى، حيث يبقى سعر الإنتاج على حاله، فإن رأس المال الإضافي الموظّف في الأرض آ لا يؤثر على الريع التفاضلي، بما هو عليه، نظراً لأن الأرض آ لا تحمل، الآن كما من قبل، أي ريع، ويبقى سعر منتوج هذه الأرض على حاله، ويستمر في التحكم بالسوق.

وفي الحالة الثانية، النموذج I، حيث يهبط سعر الإنتاج مع بقاء معدّل الإنتاجية على حاله، تسقط الأرض آ بالضرورة خارج نطاق الزراعة، ويبقى الأمر كذلك بقوة أكبر في النموذج II (هبوط سعر الإنتاج مع هبوط معدل الإنتاجية)، إذ لولا ذلك لتعيّن على رأس المال الإضافي الموظّف في الأرض آ أن يرفع سعر الإنتاج. أما في النموذج III من الحالة الثانية، حيث يهبط سعر الإنتاج عند ارتفاع إنتاجية رأس المال الإضافي، فيمكن لرأس المال الإضافي هذا، في ظل ظروف معينة، أن يوظّف في الأرض آ كما في أراضٍ أجود.

دعونا نفترض أن رأسمالاً إضافياً قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه ينتج $1\frac{1}{5}$ كوارتر بدلاً من كوارتر واحد عندما يوظّف في الأرض آ.

الجدول VI

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$2\frac{1}{5} = 1\frac{1}{5} + 1$	$2\frac{8}{11}$	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$4\frac{2}{5} = 2\frac{2}{5} + 2$	$2\frac{8}{11}$	12	$2\frac{1}{5}$	6	%120
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$6\frac{3}{5} = 3\frac{3}{5} + 3$	$2\frac{8}{11}$	18	$4\frac{2}{5}$	12	%240
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$8\frac{4}{5} = 4\frac{4}{5} + 4$	$2\frac{8}{11}$	24	$6\frac{3}{5}$	18	%360
	4	20	4	24	22	–	60	$13\frac{1}{5}$	36	%240

عدا عن مقارنة هذا الجدول VI بالجدول الأساسي I تنبغي مقارنته أيضاً بالجدول II، حيث أن مضاعفة إنفاق رأس المال تقترن بإنتاجية ثابتة تتناسب مع هذا الإنفاق.

حسب فرضيتنا، يهبط سعر الإنتاج الناظم. أما إذا لم يتغير هذا، أي بقي = 3 جنيهات فإن الأرض الأسوأ آ، التي لم تكن تدرّ أي ريع بإنفاق رأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه فقط، ستبدأ الآن تدرّ ريعاً دونما جرّ أرض جديدة أسوأ منها للزراعة؛ ويتم ذلك [717] بفعل تزايد إنتاجية هذه الأرض نفسها، ولكن بالنسبة لجزء من رأس المال، لا بالنسبة إلى رأس المال الأصلي الموظّف. إن سعر الإنتاج الأول البالغ 3 جنيهات، يعطي كوارتراً واحداً، وسعر الإنتاج الثاني يعطي $1\frac{1}{5}$ كوارتر، ولكن المنتوج الكلّي البالغ $2\frac{1}{5}$ كوارتر، يباع الآن بموجب سعره الوسطي. وبما أن معدل الإنتاجية ينمو بنمو الإنفاق الإضافي من رأس المال، فإن هذه الحالة تفترض تحسين التربة. وقد يتلخص هذا التحسين عموماً في إنفاق رأسمال أكثر في الإيكر الواحد (أسمدة أكثر، واستخدام عمل ممكنن أكثر، إلخ)، أو يتلخص في أن رأس المال الإضافي هذا هو وحده الذي يتيح، عموماً، القيام بتوظيف لرأس المال توظيفاً ذا نوعية مغايرة أكثر إنتاجية. وفي كلتا هاتين الحالتين، فإن إنفاق 5 جنيهات من رأس المال على الإيكر الواحد سيدرّ منتوجاً مقداره $2\frac{1}{5}$ كوارتر، في حين أن إنفاق نصف رأس المال هذا، أي $2\frac{1}{2}$ جنيه، يعطي منتوجاً يبلغ كوارتراً واحداً فقط. إن منتوج الأرض آ، بمعزل عن العلاقات العابرة في السوق، لا يمكن أن يستمر في أن يُباع بسعر إنتاج أعلى عوضاً عن السعر الوسطي الجديد، إلّا إذا استمرت زراعة مساحة كبيرة من صنف الأراضي آ برأسمال لا يزيد عن $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر.

ولكن حالما يعمّ الإنفاق الجديد البالغ 5 جنيهات من رأس المال في الإيكر الواحد، وبالتالي التدبير المحسَّن، حتى يهبط سعر الإنتاج الناظم إلى $2\frac{8}{11}$ جنيه. عندئذٍ يزول الفرق بين جزءي رأس المال، وعندئذ أيضاً، في الواقع، ستغدو زراعة إيكر واحد من الأرض آ برأسمال لا يزيد عن $2\frac{1}{2}$ جنيه ممارسة شاذة، لا تتطابق مع الشروط الجديدة للإنتاج. ولا يعود الفارق هنا فارقاً بين منتوج أجزاء مختلفة من رأس المال مُنفقة على الإيكر الواحد نفسه، بل هو فارق بين الإنفاق العام الكافي وغير الكافي من رأس المال على الإيكر الواحد. ويبيّن ذلك **أولاً**، أن عدم كفاية رأس المال بين أيدي عدد كبير من المستأجرين (ولا بد أن يكون عددهم كبيراً، لأنه لو كان هذا العدد صغيراً لاضطر هؤلاء المستأجرون إلى أن يبيعوا منتوجهم بأدنى من سعر إنتاجه) يولّد الأثر نفسه الذي يتولّد عن تفاضل أصناف الأراضي نفسها في الخط التنازلي. إن النمط الأسوأ من زراعة الأرض الأسوأ يفضي إلى زيادة ريع الأرض الأجود، بل قد يفضي حتى إلى خلق ريع من أرض ذات نوعية سيئة مماثلة بأسلوب أفضل، وهي أرض لا تدرّ ريعاً على العموم. ويبيّن ذلك **ثانياً**، أن الريع التفاضلي، بمقدار ما ينشأ عن نفقات متعاقبة من رأس المال على المساحة نفسها من الأرض، يتحوّل في الواقع الفعلي إلى مقدار وسطي ما، لا يعود ممكناً فيه تشخيص وتمييز تأثيرات مختلف نفقات رأس المال، ولا تعود هذه النفقات بالتالي تولّد ريعاً في الأرض الأسوأ، بل: (1) تجعل السعر الوسطي للمنتوج الإجمالي، للإيكر الواحد من الأرض آ مثلاً، السعر الجديد الناظم و(2) تظهر بمثابة تغير في الكمية الإجمالية لرأس المال في الإيكر الواحد، واللازمة في ظل الشروط الجديدة لزراعة الأرض بصورة مرضية، حيث تمتزج النفقات المتعاقبة المنفردة من رأس المال، شأنها شأن تأثيراتها المناسبة، امتزاجاً يتعذر معه تمييزها عن بعضها البعض. ويصحّ ذلك بصورة مماثلة على الريوع التفاضلية المنفردة من أصناف الأراضي الأجود. فهي تتحدد، في كل حالة، بالفرق بين متوسط منتوج الأرض المعنية، ومنتوج الأرض الأسوأ في ظل إنفاق أعلى من رأس المال، بعد أن غدا الآن اعتيادياً. [718]

ما من أرض تدرّ أيما منتوج من دون إنفاق رأسمال. وحتى في حال الريع التفاضلي البسيط، الريع التفاضلي I، حين يقال إن الإيكر الواحد من الأرض آ، التي تنظم سعر الإنتاج، تُعطي كذا وكذا منتوج بكذا وكذا سعر، وإن الأراضي ب، ج، د، التي هي من نوعية أحسن، تعطي كذا وكذا من المنتوج التفاضلي، وتعطي بالتالي، في ظل السعر

الناظم القائم، كذا وكذا من الريع النقدي، فمن المفترض على الدوام أن ثمة إنفاقاً معيناً لرأسمال، إنفاقاً يُعدّ اعتيادياً في ظل شروط الإنتاج المعطاة. تماماً مثلما يلزم في كل فرع من فروع الصناعة حداً أدنى معيناً من رأس المال بغية إنتاج السلع بموجب سعر إنتاجها.

وإذا ما تغير هذا الحدّ الأدنى نتيجة نفقات متعاقبة من رأس المال مقرونة بتحسينات في تربة الأرض الواحدة ذاتها، فإن ذلك يحدث بصورة تدريجية. وما دام رأس المال الإنتاجي الإضافي هذا لا يُستخدم في عدد معين من إيكرات الأرض آ، مثلاً، فإن واقع بقاء سعر الإنتاج ثابتاً على حاله سوف يخلق ريعاً في الإيكرات المزروعة بصورة أفضل من الأرض آ، ويرفع الريع في الأراضي الجيدة ب، ج، د. ولكن حالما يشيع استخدام طريقة العمل الجديدة بحيث تغدو الطريقة الاعتيادية، حتى يهبط سعر الإنتاج، وينخفض ريع قطع الأراضي الأجود ثانية، أما منتوجات جزء الأرض آ، الذي لا يمتلك ما أصبح الآن متوسط رأس المال، فينبغي بيعها دون سعر إنتاجها الفردي أي دون مستوى الربح الوسطي.

ويحصل ذلك أيضاً عند هبوط سعر الإنتاج، حتى لو أخذت إنتاجية رأس المال الإضافي بالتناقص، حالما تأخذ الأراضي الأجود تقدم المنتوج الإجمالي اللازم، في أعقاب زيادة إنفاق رأس المال، وهكذا، يجري سحب رأس المال المستخدم في الإنتاج من الأرض آ، وتكفّ الأرض آ عن التنافس في إنتاج محصول معين، كالقمح مثلاً. إن كمية رأس المال المُنفقة الآن، في المتوسط، على الأرض ب، هي أرض أجود نسبياً، وغدت أرضاً ناظمة، إن هذه الكمية تصبح الأن المستوى الاعتيادي؛ وحين نتحدث عن تباين خصوبة قطع الأراضي، فإننا نفترض أن هذا الكمّ الاعتيادي الجديد من رأس المال [719] هو الذي يُنفق الآن على الإيكر الواحد.

ومن جهة أخرى، فمن الجليّ أن هذا المقدار الوسطي من رأس المال المُنفق البالغ 8 جنيهات للإيكر الواحد في إنكلترا، قبل عام 1848 و12 جنيهاً بعد عام 1848، يؤلف المعيار في إبرام عقود الإيجار. أما بالنسبة للمستأجر الذي يُنفق أكثر من ذلك، فلا يتحول الربح الفائض عنده إلى ريع خلال فترة سريان مفعول العقد. وإن حصول ذلك بعد انتهاء مدة العقد، أمر يتوقف على المنافسة بين المستأجرين الذي يتميزون بوضع يتيح لهم القيام بمثل هذا التسليف الاستثنائي. ولا يدور الحديث عند ذلك عن تلك

التحسينات الدائمة في الأرض التي تواصل تأمين منتوج متزايد، بإنفاق رأس المال نفسه، أو حتى بإنفاق رأسمال أقل. فهذه التحسينات تفعل فعلها مثل التباين في الصفات الطبيعية للتربة رغم أن الأولى ثمرة من ثمار رأس المال.

نرى من ذلك أن هناك عنصراً يدخل في الاعتبار بالنسبة للريع التفاضلي II، لكنه لا يفعل فعله في الريع التفاضلي I بما هو عليه، طالما أن بوسع هذا الأخير أن يستمر في وجوده بصورة مستقلة عن أي تغير في معدل توظيف رأس المال في الإيكر الواحد. وهذا، من جهة، طمس لنتائج مختلف نفقات رأس المال في الأرض آ الناظمة، التي يظهر منتوجها الآن، ببساطة، كمنتوج اعتيادي وسطي للإيكر الواحد. وهذا، من جهة ثانية، تغيّر في الحد الأدنى الاعتيادي، أو المقدار الوسطي لإنفاق رأس المال في الإيكر الواحد، بحيث يتجلى هذا التغيّر كخاصية للأرض. وهذا، أخيراً، تباين في نمط تحويل الربح الفائض إلى شكل الريع.

علاوةً على ذلك، تبيّن مقارنة الجدول VI بالجدولين I و II، أن ريع الحبوب نما بما يزيد على الضعف بالقياس إلى الجدول I، ونما بمقدار $1\frac{1}{5}$ كوارتر بالقياس إلى الجدول II، في حين أن الريع النقدي تضاعف بالقياس إلى الجدول I، ولم يتغير بالقياس إلى الجدول II. وكان بوسعه أن ينمو كثيراً (شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها) لو جرى تخصيص الجزء الأكبر من رأس المال الإضافي لأصناف الأرض الجيدة، أو لو كان مفعول رأس المال الإضافي في الأرض آ أقل، وكان السعر الوسطي الناظم للكوارتر من الأرض آ أعلى.

ولو أدت زيادة الخصوبة الحاصلة بفعل إنفاق إضافي من رأس المال، إلى توليد آثار متباينة بتباين أصناف الأرض، فإن ذلك سيفضي إلى تغيير الريوع التفاضلية من هذه الأراضي.

لقد تمّ التثبت على أي حال من أن ريع الإيكر الواحد، مثلاً، قد لا يتضاعف فحسب بل قد يزيد على الضعف إثر مضاعفة إنفاق رأس المال، بينما يهبط سعر الإنتاج نتيجة تزايد معدل إنتاجية الإنفاق الإضافي من رأس المال ـ أي ما إن تنمو هذه الإنتاجية بنسبة أكبر من نمو رأس المال المسلّف. ولكن يمكن لهذا الريع أيضاً أن يهبط، إذا ما هبط سعر الإنتاج بقدر أكبر نتيجة تنامي إنتاجية الأرض آ بوتيرة أسرع. [720]

ولو افترضنا أن النفقات الإضافية لرأس المال في الأرض ب والأرض ج، مثلاً، لا ترفع الإنتاجية بنسبة مماثلة لارتفاعها في الأرض آ، بحيث تتناقص الفوارق التناسبية بالنسبة للأرض ب والأرض ج، ولا يعوض نمو كمية المنتوج عن هبوط السعر، فإن

الريع [النقدي] في الأرض د يبقى على حاله ويهبط في الأرض ب والأرض ج، بالمقارنة مع الجدول II.

الجدول VI آ

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	منتوج الإيكر (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$4 = 3 + 1$	$1\frac{1}{2}$	6	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$4\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 2$	$1\frac{1}{2}$	$6\frac{3}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{4}$
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$8 = 5 + 3$	$1\frac{1}{2}$	12	4	6
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	$16 = 12 + 4$	$1\frac{1}{2}$	24	12	18
المجموع	4	20	–	$32\frac{1}{2}$	–	–	$16\frac{1}{2}$	$24\frac{3}{4}$

أخيراً، يرتفع الريع النقدي، حين يجري إنفاق رأسمال إضافي في أصناف الأرض الجيدة، بنسبة مماثلة لزيادة الخصوبة، أكثر مما في الأرض آ، أو إذا كانت النفقات الإضافية من رأس المال في قطع الأراضي الجيدة، تؤدي إلى زيادة معدل الإنتاجية. ففي الحالتين سوف يزداد الفارق.

ويهبط الريع النقدي، حيث تؤدي التحسينات الناجمة عن إنفاق إضافي من رأس المال، إلى تقليص كل الفوارق أو جزء منها، وتؤثر على الأرض آ أكثر مما على الأرض ب والأرض ج. وكلما كان تزايد إنتاجية قطع الأرض الجيدة أقل، هبط الريع النقدي أكثر. وإن ارتفاع ريع الحبوب أو هبوطه أو بقائه ثابتاً، إنما يتوقف على مدى الفارق في هذا التأثير.

ويرتفع الريع النقدي، كما يرتفع ريع الحبوب بالمثل، أما حين يُنفق رأسمال على الأراضي الحاملة للريع أكثر مما على الأرض آ عديمة الريع، ويوظّف رأسمال في الأراضي التي تدرّ ريعاً أعلى، أكثر مما في الأراضي التي تدرّ ريعاً أدنى، مع بقاء الفوارق النسبية في الخصوبة الإضافية لمختلف الأراضي على حالها؛ أو حين تتزايد الخصوبة، برأسمال إضافي متماثل، في الأراضي الجيدة والأجود أكثر مما تتزايد في الأرض آ، أي أن الريع النقدي وريع الحبوب يتزايدان وفقاً لزيادة الخصوبة في أصناف الأراضي الأجود أكثر مما في أصناف الأراضي الأدنى جودة.

وفي سائر الظروف، يتنامى الريع نسبياً حين ينبع تنامي القدرة الإنتاجية عن إنفاق [721]

إضافي لرأس المال، وليس عن تزايد الخصوبة بثبات إنفاق رأس المال. وهذه هي وجهة النظر المطلقة التي تبيّن، هنا كما في سائر الحالات السابقة، أن الريع وتزايد ريع الإيكر الواحد (كما بالنسبة للريع التفاضلي I في مجمل المساحة المزروعة ـ مستوى الريع الوسطي) هما نتيجة تزايد إنفاق رأس المال على الأرض، سواء كان هذا الإنفاق الإضافي ينشط بمعدل إنتاجية ثابت وبأسعار ثابتة أم متناقصة، أم كان ينشط بمعدل إنتاجية متناقص وبأسعار ثابتة أم متناقصة، أم كان ينشط بمعدل إنتاجية متصاعد وبأسعار متناقصة. ذلك أن فرضيتنا هي: سعر ثابت مع معدل إنتاجية ثابت أو متناقص أو متصاعد لرأس المال الإضافي، وسعر متناقص مع معدل إنتاجية ثابت، أو متناقص أو متصاعد، إن هذه الفرضية تنحصر في التالي: معدل ثابت لإنتاجية رأس المال الإضافي بسعر ثابت أو متناقص، ومعدل متناقص للإنتاجية بسعر ثابت أو متناقص، ومعدل متصاعد للإنتاجية بسعر ثابت أو متناقص. ورغم أنه يمكن للريع أن يبقى ثابتاً أو أن يهبط، في جميع هذه الحالات، فإنه سيهبط أكثر إذا لم يكن الإنفاق الإضافي من رأس المال، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، شرطاً ضرورياً لزيادة الخصوبة. وعليه، فإن الإنفاق الإضافي لرأس المال هو على الدوام سبب الارتفاع النسبي للريع، رغم أنه قد يهبط من الناحية المطلقة.

[722]

الفصل الثالث والأربعون

الريع التفاضلي II ـ الحالة الثالثة: ارتفاع سعر الإنتاج. إستنتاجات

[إن ارتفاع سعر الإنتاج يفترض انخفاض إنتاجية أسوأ أنواع الأرض التي لا تدرّ أي ريع. ولا يمكن لسعر الإنتاج الناظم، حسب فرضيتنا، أن يرتفع فوق 3 جنيهات للكوارتر الواحد ما لم تُنتج الـ $2\frac{1}{2}$ جنيه الموظّفة في الأرض آ أقل من كوارتر واحد، أو أن تُنتج الـ 5 جنيهات أقل من كوارترين أو ما لم تؤخذ أرض أسوأ من الأرض آ لتُدرج في نطاق الزراعة.

ولن يكون ذلك ممكناً عند ثبات أو حتى تزايد إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال، إلّا إذا انخفضت إنتاجية الإنفاق الأول لرأس المال، البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه. وكثيراً ما تطرأ هذه الحالة بما فيه الكفاية. فمثلاً، في الحراثة السطحية تدرّ طبقة التربة العليا المُستنزفة محاصيل أقل، في ظل الطرائق القديمة للزراعة، بعد ذلك تأتي طبقة التربة السفلى، التي تقلبها الحراثة العميقة قلباً، لتدرّ محاصيل أكثر مما في السابق وذلك بفضل اتباع طرائق أكثر عقلانية. بيد أن هذه الحالة الخاصة، إذا توخينا الدقة، لا تنطبق على هذا الوضع. فإن انخفاض إنتاجية الإنفاق **الأول** من رأس المال، ومقداره $2\frac{1}{2}$ جنيه، يسبب انخفاض الريع التفاضلي I في الأراضي الجيدة، حتى وإنْ افترضنا أن الظروف متماثلة هناك؛ غير أننا لا نعاين هنا سوى الريع التفاضلي II. وبما أن هذه الحالة الخاصة لا يمكن أن تحصل من دون افتراض وجود الريع التفاضلي II، وبما أنها تمثل في الواقع انعكاساً لتغيرات الريع التفاضلي I على الريع التفاضلي II، فإننا نقدم أدناه مثالاً يوضح هذه الحالة.

إن الريع النقدي وإيراد الغلّة النقدي هما نفسهما كما في الجدول II. وإن ارتفاع سعر الإنتاج الناظم يعوّض بالضبط عن النقص في كمية المنتوج؛ ونظراً لأن سعر وكمية المنتوج يتغيران تغيراً عكسياً فمن البديهي أن حاصلهما يظل على حاله.

الجدول VII [723]

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{3}{4} = 1\frac{1}{4} + \frac{1}{2}$	$3\frac{3}{7}$	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 1$	$3\frac{3}{7}$	12	$1\frac{3}{4}$	6	%120
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5\frac{1}{4} = 3\frac{3}{4} + 1\frac{1}{2}$	$3\frac{3}{7}$	18	$3\frac{1}{2}$	12	%240
د	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$7 = 5 + 2$	$3\frac{3}{7}$	24	$5\frac{1}{4}$	18	%360
	ـ	20	ـ	ـ	$17\frac{1}{2}$	ـ	60	$10\frac{1}{2}$	36	%240

لقد افترضنا، في الحالة أعلاه، أن القدرة الإنتاجية للإنفاق الثاني من رأس المال أعلى من الإنتاجية الأصلية للإنفاق الأول. ولا يغير في الأمر شيئاً إذا افترضنا أن الإنفاق الثاني من رأس المال يتسم بإنتاجية مماثلة للإنفاق الأصلي الأول، كما هو مبين في الجدول VIII أدناه.

الجدول VIII

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع الإضافي
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{2} = 1 + \frac{1}{2}$	4	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3 = 2 + 1$	4	12	$1\frac{1}{2}$	6	%120
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$4\frac{1}{2} = 3 + 1\frac{1}{2}$	4	18	3	12	%240
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$6 = 4 + 2$	4	24	$4\frac{1}{2}$	18	%360
	ـ	20	ـ	ـ	15	ـ	60	9	36	%240

هنا أيضاً نجد أن سعر الإنتاج الذي ارتفع بالنسبة نفسها، يفضي إلى التعويض التام عن انخفاض الإنتاجية، من إيراد الغلّة والريع النقدي على السواء.

ولا تبرز الحالة الثالثة في شكلها الصافي إلّا عند انخفاض إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال، في حين تظل إنتاجية الإنفاق الأول ثابتة، وهو ما افترضناه دوماً في الحالتين الأولى والثانية. إن الريع التفاضلي I لا يُمسّ بشيء هنا، ولا يحصل التغير إلّا بالنسبة لتلك الحصة من الريع التي تؤلف الريع التفاضلي II. ونقدم أدناه مثالين إيضاحيين، حيث تتقلص إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال بمقدار $\frac{1}{2}$ في المثال الأول وبمقدار $\frac{3}{4}$ في المثال الثاني.

[724] الجدول IX

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 1$	4	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3 = 1 + 2$	4	12	$1\frac{1}{2}$	6	%120
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$4\frac{1}{2} = 1\frac{1}{2} + 3$	4	18	3	12	%240
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$6 = 2 + 4$	4	24	$4\frac{1}{2}$	18	%360
	–	20	–	–	15	–	60	9	36	%240

إن الجدول IX مماثل للجدول VIII، باستثناء أن انخفاض الإنتاجية يصيب الإنفاق الأول من رأس المال في الجدول VIII، ويصيب الإنفاق الثاني من رأس المال في الجدول IX.

الجدول X

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	معدل الريع
آ	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{4} = \frac{1}{4} + 1$	$4\frac{4}{5}$	6	صفر	صفر	صفر
ب	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$2\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 2$	$4\frac{4}{5}$	12	$1\frac{1}{4}$	6	%120
ج	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{3}{4} = \frac{3}{4} + 3$	$4\frac{4}{5}$	18	$2\frac{1}{2}$	12	%240
د	1	$5 = 2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5 = 1 + 4$	$4\frac{4}{5}$	24	$3\frac{3}{4}$	18	%360
	-	20	-	24	$12\frac{1}{2}$	-	60	$7\frac{1}{2}$	36	%240

نلاحظ في هذا الجدول أن إجمالي إيراد الغلّة النقدي والريع النقدي ومعدل الريع مماثلة لما في الجداول II وVII وVIII لأن المنتوج وسعر البيع قد تغيرا في تناسب عكسي، في حين أن إنفاق رأس المال بقي على حاله.

ولكن كيف يغدو الوضع في الحالة الأخرى المحتملة، نعني ارتفاع سعر الإنتاج، أي بالتحديد حالة فلاحة الأرض السيئة التي لم تكن تستحق الزراعة من قبل؟

لنفترض أن مثل هذه الأرض، التي سنرمز لها بالرمز (ن)، تدخل في المنافسة. في هذه الحالة ستبدأ الأرض آ عديمة الريع حتى الآن بإعطاء ريع، أما الجداول آنفة الذكر: VII، VIII وX، فستأخذ الشكل التالي:

الجدول VII آ [725]

صنف الأرض	الإيكرات	إنفاق رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{2}$	4	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{3}{4} = 1\frac{1}{4} + \frac{1}{2}$	4	7	$\frac{1}{4}$	1	1
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{1}{2} = 2\frac{1}{2} + 1$	4	14	2	8	$7 + 1$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5\frac{1}{4} = 3\frac{3}{4} + 1\frac{1}{2}$	4	21	$3\frac{3}{4}$	15	$\times 2 + 1$ 7
د	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$7 = 5 + 2$	4	28	$5\frac{1}{2}$	22	$\times 3 + 1$ 7
	–	–	–	30	19	–	76	$11\frac{1}{2}$	46	–

الجدول VIII آ

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{4}$	$4\frac{4}{5}$	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{2} = 1 + \frac{1}{2}$	$4\frac{4}{5}$	$7\frac{1}{5}$	$\frac{1}{4}$	$1\frac{1}{5}$	$1\frac{1}{5}$
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3 = 2 + 1$	$4\frac{4}{5}$	$14\frac{2}{5}$	$1\frac{3}{4}$	$8\frac{2}{5}$	$7\frac{1}{5} + 1\frac{1}{5}$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$4\frac{1}{2} = 3 + 1\frac{1}{2}$	$4\frac{4}{5}$	$21\frac{3}{5}$	$3\frac{1}{4}$	$15\frac{3}{5}$	$\times 2 + 1\frac{1}{5}$ $7\frac{1}{5}$
د	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$6 = 4 + 2$	$4\frac{4}{5}$	$28\frac{4}{5}$	$4\frac{3}{4}$	$22\frac{4}{5}$	$\times 3 + 1\frac{1}{5}$ $7\frac{1}{5}$
	5	–	–	30	$16\frac{1}{4}$	–	78	10	48	–

الجدول X آ

صنف الأرض	الإيكرات	رأس المال (جنيهات)	الربح (جنيهات)	سعر الإنتاج (جنيهات)	المنتوج (كوارترات)	سعر البيع (جنيهات)	إيراد الغلّة (جنيهات)	ريع الحبوب (كوارترات)	الريع النقدي (جنيهات)	الزيادة
ن	1	5	1	6	$1\frac{1}{8}$	$5\frac{1}{3}$	6	صفر	صفر	صفر
آ	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$1\frac{1}{4} = \frac{1}{4} + 1$	$5\frac{1}{3}$	$6\frac{2}{3}$	$\frac{1}{8}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{2}{3}$
ب	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$2\frac{1}{2} = \frac{1}{2} + 2$	$5\frac{1}{3}$	$13\frac{1}{3}$	$1\frac{3}{8}$	$7\frac{1}{3}$	$6\frac{2}{3} + \frac{2}{3}$
ج	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$3\frac{3}{4} = \frac{3}{4} + 3$	$5\frac{1}{3}$	20	$2\frac{5}{8}$	14	$\times 2 + \frac{2}{3}$ $6\frac{2}{3}$
د	1	$2\frac{1}{2} + 2\frac{1}{2}$	1	6	$5 = 1 + 4$	$5\frac{1}{3}$	$26\frac{2}{3}$	$3\frac{7}{8}$	$20\frac{2}{3}$	$\times 3 + \frac{2}{3}$ $6\frac{2}{3}$
	–	–	–	30	$13\frac{5}{8}$	–	$72\frac{2}{3}$	8	$42\frac{2}{3}$	–

[726] إن إدخال الأرض (ن) يؤدي إلى نشوء ريع تفاضلي I جديد، وعلى هذا الأساس الجديد يتكوّن الريع التفاضلي II في مظهر محوّر أيضاً. فالأرض (ن) تتمتع، في كل واحد من الجداول الثلاثة الآنفة الذكر، بخصوبة مختلفة، وإن متوالية درجات الخصوبة المتزايدة بصورة تناسبية لا تبدأ إلّا من الأرض آ. وتترتب متوالية الريوع التصاعدية على غرار ذلك. وإن الريع الحاصل من أسوأ أرض تدرّ ريعاً والتي كانت عديمة الريع في السابق، يؤلف مقداراً ثابتاً يضاف ببساطة إلى سائر الريوع الأعلى منه؛ وبعد طرح هذا المقدار الثابت فقط تظهر متوالية الفوارق بين الريوع الأعلى بوضوح، كما يظهر توازيها مع متوالية تدلّ على خصوبة أصناف الأرض مختلفة النوعية. إن درجات الخصوبة المختلفة، ابتداءً من الأرض آ وحتى الأرض د، تتناسب في سائر هذه الجداول كتناسب 1: 2: 3: 4، وبناء عليه:

تتناسب الريوع في الجدول VII آ كتناسب $1: (1 + 7): (1 + 2 \times 7): (1 + 3 \times 7)$؛

وتتناسب في الجدول VIII آ كتناسب $1\frac{1}{5}: (1\frac{1}{5} + 7\frac{1}{5}): (1\frac{1}{5} + 2 \times 7\frac{1}{5}): (1\frac{1}{5} + 3 \times 7\frac{1}{5})$،

وتتناسب في الجدول X آ كتناسب $\frac{2}{3}: (\frac{2}{3} + 6\frac{2}{3}): (\frac{2}{3} + 2 \times 6\frac{2}{3}): (\frac{2}{3} + 3 \times 6\frac{2}{3})$.

وباختصار: إذا كان ريع الأرض آ = س، وكان ريع الأرض ذات الخصوبة التي

تفوقها مباشرة = س + ص، فإن التسلسل يكون كالآتي: س: (س + ص): (س + 2 ص): (س + 3 ص)، إلخ. ف. إنجلز].

* * *

[بما أن الحالة الثالثة الواردة أعلاه لم تُبحث في المخطوطة ـ إذ لا يوجد منها سوى العنوان ـ فقد باتت مهمة المحرر أن يسدّ هذا النقص، كما سبق، على قدر الإمكان. ويبقى عليه، بالإضافة إلى ذلك، أن يستخلص الاستنتاجات العامة المنبثقة من مجمل التحليل السابق للريع التفاضلي II، الذي يتألف من ثلاث حالات رئيسية وتسع حالات فرعية. بيد أن الأمثلة الايضاحية الواردة في المخطوطة قليلاً ما تناسب هذا الغرض. فهي تتناول بالمقارنة بادىء الأمر قطع أرض تتناسب إيرادات غلالها النقدية من مساحات متساوية الحجم كالآتي ـ 1: 2: 3: 4، وهي فوارق مُبالغ فيها كثيراً منذ البداية، وتقود إلى نسب عددية بالغة الضخامة في مجرى تطوير الفرضيات والحسابات انطلاقاً منها. كما أنها تخلق، ثانياً، أساساً لنشوء تصور خاطىء تماماً. فإذا كانت درجات الخصوبة تتناسب كتناسب 1: 2: 3: 4، إلخ، ويتم الحصول على ريوع بمتوالية: صفر: 1: 2: 3، إلخ؛ فإن المرء يشعر بما يغريه على أن يستخلص المتوالية الثانية من الأولى، وأن يفسّر تزايد الريوع إلى مثلين وثلاثة أمثال، إلخ، بتزايد إجمالي إيرادات الغلال النقدية إلى مثلين، ثلاثة أمثال، إلخ، بيد أن ذلك خاطىء تماماً. فالريوع تتناسب كتناسب: صفر: 1: 2: 3: 4، حتى حين تتناسب درجات الخصوبة كتناسب: س: س + 1: س + 2: س + 3: س + 4؛ وإن الريوع لا تتناسب بوصفها درجات [727] خصوبة، بل بوصفها **فوارق** في الخصوبة؛ علماً بأن الأرض عديمة الريع تُعتبر نقطة الصفر.

وكان ينبغي إيراد جداول المخطوطة الأصلية لإيضاح النص. ولكن بغية تقديم الأساس المجسّم لنتائج البحث الواردة أدناه، أعرض فيما بعد سلسلة جديدة من الجداول التي تقيس إيراد الغلال المنتجة بالبوشلات (البوشل = $\frac{1}{8}$ كوارتر أو 36,35 لتراً) والشلنات (= ماركات).

وأول هذه الجداول (أي الجدول XI) يُطابق الجدول I السابق. وهو يعرض إيراد غلال وريوع خمسة أنواع من الأراضي، من آ إلى هـ، بإنفاق **أول** لرأس المال يبلغ 50 شلناً، وإذ يضاف هذا إلى الربح البالغ 10 شلنات نحصل على 60 شلناً هي إجمالي سعر الإنتاج للإيكر الواحد. وإيرادات غلال الحبوب المتأتية غير كبيرة: 10-12-14-

16-18 بوشلاً للإيكر الواحد. أما سعر الإنتاج الناظم الذي ينشأ عن ذلك فهو 6 شلنات للبوشل الواحد.

إن الثلاثة عشر جدولاً الآتية تطابق الحالات الثلاث للريع التفاضلي II التي جرت معالجتها في هذا الفصل، وفي الفصلين السابقين، وهي تفترض أن إنفاقاً إضافياً لرأسمال يبلغ 50 شلناً للإيكر، في الأرض الواحدة ذاتها، مع ثبات أو هبوط أو ارتفاع سعر الإنتاج. كما أن كل واحدة من هذه الحالات تُعرض، بدورها، كما هي عليه عند: (1) ثبات (2) هبوط (3) ارتفاع، إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال بالقياس إلى الإنفاق الأول منه. وهذا يعطينا نماذج فرعية أخرى مفيدة بخاصة على سبيل الايضاح.

في الحالة I ـ ثبات سعر الإنتاج، لدينا:

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال على حالها (الجدول XII).

النموذج 2: هبوط الإنتاجية. لا يمكن أن يحصل ذلك إلّا إذا لم يتم القيام بإنفاق ثانٍ على الأرض آ، بحيث إما

آ) أن الأرض ب لا تدرّ أي ريع بالمثل (الجدول XIII)، أو ب) أن الأرض ب لا تصبح عديمة الريع كلّياً (الجدول XIV).

النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XV). هذه الحالة تستبعد، بالمثل، أي إنفاق ثان من رأس المال على الأرض آ.

في الحالة II ـ هبوط سعر الإنتاج، لدينا:

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XVI).

النموذج 2: هبوط الإنتاجية (الجدول XVII). إن هذين النموذجين معاً يفضيان إلى أن تكف الأرض آ عن أن تكون في عداد الأراضي المتنافسة، وتكف الأرض ب عن أن تدرّ الريع وتتحول إلى ناظمة لسعر الإنتاج.

[728] النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XVIII).

هنا، تبقى الأرض آ هي الناظمة.

في الحالة III ـ ارتفاع سعر الإنتاج، هناك كيفيتان ممكنتان: يمكن للأرض آ أن تبقى عديمة الريع وناظمة للسعر، أو أن الأرض ذات النوعية الأسوأ من آ تدخل في المنافسة وتصبح ناظمة للسعر، وعندها تدرّ الأرض آ ريعاً.

الكيفية الأولى: بقاء الأرض آ هي الناظمة.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XIX). وهذا غير وارد إلّا في ظل الافتراض بأن إنتاجية الإنفاق الأول تنخفض.

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني (الجدول XX). وهذا لا يستبعد بقاء إنتاجية الإنفاق الأول على حالها.

النموذج 3: ارتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني (الجدول XXI). هذا يشترط، من جديد، هبوط إنتاجية الإنفاق الأول.

الكيفية الثانية: دخول أرض ذات نوعية أدنى (نرمز لها بالرمز ن) في التنافس؛ والأرض آ تدرّ ريعاً.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها (الجدول XXII).

النموذج 2: هبوط الإنتاجية (الجدول XXIII).

النموذج 3: ارتفاع الإنتاجية (الجدول XXIV).

إن هذه النماذج الثلاثة تتوافق مع الشروط العامة للقضية، ولا تحتاج إلى ملاحظات. والآن نقدم الجداول:

الجدول XI

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	60	12	6	72	12	12
ج	60	14	6	84	24	12 × 2
د	60	16	6	96	36	12 × 3
هـ	60	18	6	108	48	12 × 4
	-	-	-	-	120	12 × 10

[729] عند الإنفاق الثاني لرأس المال على الأرض نفسها:

الحالة الأولى: ثبات سعر الإنتاج على حاله.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها.

الجدول XII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	120 = 60 + 60	20 = 10 + 10	6	120	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	24 = 12 + 12	6	144	24	24
ج	120 = 60 + 60	28 = 14 + 14	6	168	48	24 × 2
د	120 = 60 + 60	32 = 16 + 16	6	192	72	24 × 3
هـ	120 = 60 + 60	36 = 18 + 18	6	216	96	24 × 4
	-	-	-	-	240	24 × 10

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ لا إنفاق ثانٍ على الأرض آ.

1) عندما تغدو الأرض ب عديمة الريع.

الجدول XIII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	20 = 8 + 12	6	120	صفر	صفر
ج	120 = 60 + 60	$23\frac{1}{3} = 9\frac{1}{3} + 14$	6	140	20	20
د	120 = 60 + 60	$26\frac{2}{3} = 10\frac{2}{3} + 16$	6	160	40	20 × 2
هـ	120 = 60 + 60	30 = 12 + 18	6	180	60	20 × 3
	-	-	-	-	120	20 × 6

2) عندما لا تصبح الأرض ب عديمة الريع تماماً.

الجدول XIV

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	21 = 9 + 12	6	126	6	6
ج	120 = 60 + 60	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	6	147	27	21 + 6
د	120 = 60 + 60	28 = 12 + 16	6	168	48	21 × 2 + 6
هـ	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	6	189	69	21 × 3 + 6
	-	-	-	-	150	21 × 6 + 6 × 4

[730] النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ هنا أيضاً لا يوجد إنفاق ثان لرأس المال على الأرض آ.

الجدول XV

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	60	10	6	60	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	27 = 15 + 12	6	162	42	42
ج	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 14$	6	189	69	27 + 42
د	120 = 60 + 60	36 = 20 + 16	6	216	96	27 × 2 + 42
هـ	120 = 60 + 60	$40\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 18$	6	243	123	27 × 3 + 42
	-	-	-	-	330	27 × 6 + 42 × 4

الحالة الثانية: هبوط سعر الإنتاج.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها؛ إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المتنافسة، الأرض ب تصبح عديمة الريع.

الجدول XVI

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
ب	120 = 60 + 60	24 = 12 + 12	5	120	صفر	صفر
ج	120 = 60 + 60	28 = 14 + 14	5	140	20	20
د	120 = 60 + 60	32 = 16 + 16	5	160	40	20 × 2
هـ	120 = 60 + 60	36 = 18 + 18	5	180	60	20 × 3
	–	–	–	–	120	20 × 6

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ إقصاء الأرض آ من عداد الأراضي المتنافسة؛ الأرض ب تصبح عديمة الريع.

الجدول XVII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
ب	120 = 60 + 60	21 = 9 + 12	$5\frac{5}{7}$	120	صفر	صفر
ج	120 = 60 + 60	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	$5\frac{5}{7}$	140	20	20
د	120 = 60 + 60	28 = 12 + 16	$5\frac{5}{7}$	160	40	20 × 2
هـ	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	$5\frac{5}{7}$	180	60	20 × 3
	–	–	–	–	120	20 × 6

النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال؛ بقاء الأرض آ في المنافسة. [731] الأرض ب تدرّ ريعاً.

الجدول XVIII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	120 = 60 + 60	25 = 15 + 10	$4\frac{4}{5}$	120	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	30 = 18 + 12	$4\frac{4}{5}$	144	24	24
ج	120 = 60 + 60	35 = 21 + 14	$4\frac{4}{5}$	168	48	24 × 2
د	120 = 60 + 60	40 = 24 + 16	$4\frac{4}{5}$	192	72	24 × 3
هـ	120 = 60 + 60	45 = 27 + 18	$4\frac{4}{5}$	216	96	24 × 4
	-	-	-	-	240	24 × 10

الحالة الثالثة: ارتفاع سعر الإنتاج.

آ) عند بقاء الأرض آ عديمة الريع وناظمة للسعر.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها، وهذا يشترط تناقص إنتاجية الإنفاق الأول.

الجدول XIX

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج(*) (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	120 = 60 + 60	$17\frac{1}{2} = 10 + 7\frac{1}{2}$	$6\frac{6}{7}$	120	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	21 = 12 + 9	$6\frac{6}{7}$	144	24	24
ج	120 = 60 + 60	$24\frac{1}{2} = 14 + 10\frac{1}{2}$	$6\frac{6}{7}$	168	48	24 × 2
د	120 = 60 + 60	28 = 16 + 12	$6\frac{6}{7}$	192	72	24 × 3
هـ	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 18 + 13\frac{1}{2}$	$6\frac{6}{7}$	216	96	24 × 4
	-	-	-	-	240	24 × 10

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال، دون أن يستبعد ذلك بقاء إنتاجية الإنفاق الأول على حالها.

(*) في الطبعة الأولى: أُدرجت سهواً أرقام الجدول XXI. [ن. برلين].

[732] الجدول XX

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	120 = 60 + 60	15 = 5 + 10	8	120	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	18 = 6 + 12	8	144	24	24
ج	120 = 60 + 60	21 = 7 + 14	8	168	48	24 × 2
د	120 = 60 + 60	24 = 8 + 16	8	192	72	24 × 3
هـ	120 = 60 + 60	27 = 9 + 18	8	216	96	24 × 4
	-	-	-	-	240	24 × 10

النموذج 3: إرتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال مما يشترط، حسب افتراضاتنا، هبوط إنتاجية الإنفاق الأول.

الجدول XXI

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
آ	120 = 60 + 60	$17\frac{1}{2} = 12\frac{1}{2} + 5$	$6\frac{6}{7}$	120	صفر	صفر
ب	120 = 60 + 60	21 = 15 + 6	$6\frac{6}{7}$	144	24	24
ج	120 = 60 + 60	$24\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 7$	$6\frac{6}{7}$	168	48	24 × 2
د	120 = 60 + 60	28 = 20 + 8	$6\frac{6}{7}$	192	72	24 × 3
هـ	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 9$	$6\frac{6}{7}$	216	96	24 × 4
	-	-	-	-	240	24 × 10

ب) إن أرضاً أسوأ (نرمز لها بالرمز ن) تصبح أرضاً ناظمة للسعر، وتغدو الأرض آ مدرّة للريع. هذا يسمح، في سائر النماذج، ببقاء إنتاجية الإنفاق الثاني على حالها.

النموذج 1: بقاء إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال على حالها.

الجدول XXII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
ن	120	16	$7\frac{1}{2}$	120	صفر	صفر
آ	120 = 60 + 60	20 = 10 + 10	$7\frac{1}{2}$	150	30	30
ب	120 = 60 + 60	24 = 12 + 12	$7\frac{1}{2}$	180	60	30 × 2
ج	120 = 60 + 60	28 = 14 + 14	$7\frac{1}{2}$	210	90	30 × 3
د	120 = 60 + 60	32 = 16 + 16	$7\frac{1}{2}$	240	120	30 × 4
هـ	120 = 60 + 60	36 = 18 + 18	$7\frac{1}{2}$	270	150	30 × 5
	-	-	-	-	450	30 × 15

النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني لرأس المال.

الجدول XXIII

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
ن	120	15	8	120	صفر	صفر
آ	120 = 60 + 60	$17\frac{1}{2} = 7\frac{1}{2} + 10$	8	140	20	20
ب	120 = 60 + 60	21 = 9 + 12	8	168	48	28 + 20
ج	120 = 60 + 60	$24\frac{1}{2} = 10\frac{1}{2} + 14$	8	196	76	28 × 2 + 20
د	120 = 60 + 60	28 = 12 + 16	8	224	104	28 × 3 + 20
هـ	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 13\frac{1}{2} + 18$	8	252	132	28 × 4 + 20
	-	-	-	-	380	× 10 + 20 × 5 28

النموذج 3: ارتفاع إنتاجية الإنفاق الثاني من رأس المال. [733]

الجدول XXIV

صنف الأرض	سعر الإنتاج (شلنات)	المنتوج (بوشلات)	سعر البيع (شلنات)	إيراد الغلّة (شلنات)	الريع (شلنات)	تزايد الريع
ن	120	16	$7\frac{1}{2}$	120	صفر	صفر
آ	120 = 60 + 60	$22\frac{1}{2} = 12\frac{1}{2} + 10$	$7\frac{1}{2}$	$168\frac{3}{4}$	$48\frac{3}{4}$	$33\frac{3}{4} + 15$
ب	120 = 60 + 60	27 = 15 + 12	$7\frac{1}{2}$	$202\frac{1}{2}$	$82\frac{1}{2}$	$33\frac{3}{4} \times 2 + 15$
ج	120 = 60 + 60	$31\frac{1}{2} = 17\frac{1}{2} + 14$	$7\frac{1}{2}$	$236\frac{1}{4}$	$116\frac{1}{4}$	$33\frac{3}{4} \times 3 + 15$
د	120 = 60 + 60	36 = 20 + 16	$7\frac{1}{2}$	270	150	$33\frac{3}{4} \times 4 + 15$
هـ	120 = 60 + 60	$40\frac{1}{2} = 22\frac{1}{2} + 18$	$7\frac{1}{2}$	$303\frac{3}{4}$	$183\frac{3}{4}$	$33\frac{3}{4} \times 5 + 15$
	-	-	-	-	$581\frac{1}{4}$	$\times 15 + 15 \times 5$ $33\frac{3}{4}$

أن هذه الجداول تقود إلى النتائج التالية:

في المقام الأول، إن تسلسل الريوع يماثل في تناسبه تسلسل اختلافات الخصوبة، انطلاقاً من الأرض الناظمة، عديمة الريع، كنقطة صفر. وليس المقدار المطلق للغلّة بل الفارق في مقادير الغلّة هو الذي يحدّد الريع. سواء كانت مختلف أصناف الأراضي تدرّ: 1، 2، 3، 4، 5 بوشلات، أم كانت تدرّ: 11، 12، 13، 14، 15 بوشلاً للإيكر، فإن الريوع تظل هي ذاتها في الحالتين من ناحية تسلسلها حيث أنها تؤلف صفراً، 1، 2، 3، 4، بوشلات أو العائدات النقدية المقابلة لها.

والأهم من ذلك هو النتيجة المتعلقة بالريع الإجمالي عند إعادة إنفاق رأس المال في الأرض الواحدة، ذاتها.

ففي خمس حالات من مجموع ثلاث عشرة حالة جرى بحثها، يتضاعف المجموع الكلّي للريوع عند إنفاق رأسمال؛ فقد أصبح مجموع الريع 24 × 10 = 240 شلناً بدلاً من 10 × 12 شلناً. وهذه الحالات هي:

الحالة I ـ ثبات السعر، النموذج 1: ارتفاع ثابت في الإنتاج (الجدول XII).

الحالة II ـ هبوط السعر، النموذج 3: ارتفاع متزايد في الإنتاج (الجدول XVIII).

الحالة III ـ ارتفاع السعر، الكيفية الأولى، حيث تبقى الأرض آ هي الناظمة، في سائر النماذج الثلاثة (الجداول XIX، XX، XXI).

في أربع حالات يرتفع الريع **أكثر من الضعف**، وهي بالتحديد:

الحالة I، النموذج 3، ثبات السعر، مع تزايد ارتفاع الإنتاج (الجدول XV). إن مجموع الريوع يرتفع إلى 330 شلناً.

الحالة III، الكيفية الثانية، حيث إن الأرض آ تدرّ الريع في جميع النماذج الثلاثة (الجدول XXII، الريع = 30 × 15 = 450 شلناً؛ الجدول XXIII، الريع = 20×5+28×10=380 شلناً؛ الجدول XXIV، الريع = 15 × 5 + 15 × $33\frac{3}{4}$ = 581 $\frac{1}{4}$ شلناً). [734]

ويرتفع الريع في حالة واحدة، ولكن ليس إلى ضعف مقدار الريع الذي يدرّه الإنفاق الأول من رأس المال، وهي:

الحالة I، ثبات السعر، النموذج 2: هبوط إنتاجية الإنفاق الثاني، في ظل شروط لا تزال فيها الأرض ب تدرّ الريع (الجدول XIV، الريع = 6 × 4 + 21 × 6 = 150 شلناً).

أخيراً، ففي الحالات الثلاث فقط يبقى إجمالي ريع سائر أصناف الأراضي معاً، في الإنفاق الثاني لرأس المال، على المستوى نفسه عند الإنفاق الأول (الجدول XI)؛ وهذه هي الحالات التي تقصى فيها الأرض آ من المنافسة، وتغدو الأرض ب هي الناظمة وبالتالي عديمة الريع. لذا، فإن ريع الأرض ب لا يتلاشى وحسب، بل يُقتطع من كل مرتبة تالية في متوالية الريع، وهذا ما يشترط النتيجة. وهذه الحالات هي:

الحالة I، النموذج 2، حين تؤدي الشروط القائمة إلى إقصاء الأرض آ من المنافسة (الجدول XIII). إن مجموع الريوع هو 20 × 6 أي 12 × 10 = 120، كما في الجدول XI.

الحالة II، النموذجان 1 و2. هنا تُقصى الأرض آ بالضرورة من المنافسة حسب افتراضاتنا (الجدولان XVI وXVII)، ومجموع الريوع هنا أيضاً 20 × 6 = 12 × 10 = 120 شلناً.

وهذا يعني إذن: أن الريع يرتفع في الغالبية الساحقة من كل الحالات الممكنة، بالنسبة للإيكر الواحد من الأرض الحاملة للريع، كما بالنسبة للمجموع الكلّي للريوع، وذلك تحديداً من جراء زيادة توظيف رأس المال في الأرض. ولا يبقى المجموع الكلّي للريوع على حاله إلّا في ثلاث حالات من مجموع ثلاث عشرة حالة قيد البحث. وهذه هي الحالات التي تُقصى فيها من المنافسة الأرض المتدنية النوعية، التي كانت قبل الآن عديمة الريع وناظمة للسعر، لتحلّ محلها الأرض التي تليها في الجودة مباشرة، أي لتصبح عديمة الريع. ولكن الريوع ترتفع، في مثل هذه الحالات، من أصناف الأراضي

الأجود بالمقارنة مع ريوع الإنفاق الأول من رأس المال؛ فحين يهبط ريع الأرض ج من 24 إلى 20 شلناً، فإن ريع الأرض د والأرض هـ يرتفع من 36 و48 إلى 40 و60 شلناً.

إن هبوط الريع الإجمالي دون مستوى ريع الإنفاق الأول لرأس المال (الجدول XI) لن يكون ممكناً إلّا إذا أُبعدت الأرض ب علاوةً على الأرض آ عن المنافسة، لتصبح الأرض ج ناظمة للسعر وعديمة الريع.

وهكذا، كلما زاد رأس المال الموظّف في الأرض، نما تطور الزراعة والرقي الحضاري عموماً في بلد من البلدان إلى مستوى أعلى، وازداد ارتفاع ريع الإيكر الواحد والمجموع الكلّي للريوع، وتعاظمت الجزية التي يدفعها المجتمع إلى كبار ملّاك الأرض في صورة أرباح إضافية ـ طالما ظلت جميع أصناف الأرض المنخرطة في الزراعة قادرة على التنافس.

هذا القانون يفسّر الحيوية العجيبة لطبقة كبار الملّاك العقاريين. فما من طبقة من طبقات المجتمع الأخرى تحيا في بذخٍ كهذا، وما من طبقة أخرى تدّعي لنفسها الحق في [735] الترف التقليدي الموروث بما «يناسب المقام»، من دون أن تكترث من أين تأتي النقود لذلك، وما من طبقة تكدّس الدين تلو الدين بمثل هذا الاستهتار. مع ذلك فإنها تجد على الدوام مخرجاً من الورطة، ويعود الفضل في ذلك إلى رأس المال الذي وظّفه أناس آخرون في الأرض، والذي يثمر لها ريعاً لا يتناسب أي تناسب مع الأرباح التي يجنيها الرأسمالي من الأرض.

ويكشف هذا القانون نفسه أيضاً عن السبب الذي يجعل حيوية كبار ملّاك الأرض هؤلاء تتلاشى بالتدريج.

حين أُلغيت رسوم الحبوب الإنكليزية عام 1846، ظنّ الصناعيون الإنكليز أنهم قد أحالوا الأرستقراطيين العقاريين بذلك إلى معدمين. بيد أن هؤلاء باتوا، عوضاً عن ذلك، أكثر غنى مما مضى. كيف حصل ذلك؟ الأمر بسيط جداً. أولاً، أخذوا يطالبون المزارعين بموجب العقود بتوظيف 12 جنيهاً بدلاً من 8 جنيهات في الإيكر الواحد كل عام؛ وثانياً، حصل الأرستقراطيون العقاريون الذين كان لهم عدد كبير جداً من الممثلين في مجلس العموم، على إعانة حكومية ضخمة لمشاريع البذل وغيرها من التحسينات الدائمة في أراضيهم. وحين لم يحصل في أي مكان الاقصاء التام للأراضي الأسوأ، بل جرى استخدامها لأغراض أخرى لا أكثر، ناهيك عن أن هذا الاستخدام كان مؤقتاً في

الغالب، فقد ارتفعت الريوع بما يتناسب وتزايد توظيفات رأس المال في الأرض وبذا باتت الأرستقراطية العقارية أفضل حالاً مما مضى.

ولكن كل شيء إلى زوال. فالسفن البخارية عابرة المحيطات، وخطوط سكك الحديد في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وفي الهند، أتاحت لمساحات معينة من الأراضي أن تتنافس في أسواق الحبوب الأوروبية. تلك هي السهول العشبية في شمال أميركا، ومروج الأرجنتين ـ وهي سهوب منبسطة جعلتها الطبيعة مهيأة للحرث والزرع، تربة عذراء تدرّ محاصيل وفيرة سنوات وسنوات بأساليب بدائية في الزراعة، ودونما حاجة لأسمدة. يُضاف إلى ذلك الأراضي الخاصة بالجماعات المشاعية الروسية والهندية التي كان يتوجب عليها أن تبيع جزءاً من منتوجاتها، وهو جزء متنامٍ باطراد، بغية الحصول على نقود لدفع الضرائب التي تعتصرها دولة مستبدة قاسية، بوسائل التعذيب في الغالب. لقد كانت هذه المنتوجات تُباع دون مراعاة لأسعار الإنتاج، أي تُباع وفقاً للسعر الذي يعرضه التاجر، فقد كان على الفلاح أن يحصل على النقد، مهما كلف الأمر، قبل حلول أجل تسديد الضرائب. وبوجه هذه المنافسة ـ من السهوب العذراء ومن الفلاحين الروس والهنود المرهقين بالضرائب ـ لم يعد بوسع المزارع والفلاح الأوروبي أن يقيم أوده مع استمرار الريوع القديمة. وبذا انزاح جزء من الأراضي الأوروبية، قطعاً، من المنافسة في مجال زراعة الحبوب، وهبطت الريوع في كل مكان، وأصبحت الحالة الثانية، النموذج 2، التي درسناها، أي: هبوط سعر الحبوب وهبوط إنتاجية التوظيفات الإضافية من رأس [736] المال، هي القاعدة العامة بالنسبة لأوروبا. من هنا مبعث نحيب المزارعين الأغنياء من اسكتلندا إلى إيطاليا، ومن جنوب فرنسا إلى شرق بروسيا. ولحسن الحظ، لم تتم حراثة سائر السهوب بعد، وقد بقي منها ما يكفي لإنزال الخراب بالملكية العقارية الكبيرة الأوروبية برمتها، فضلاً عن تدمير الملكيات الصغيرة. ف. **إنجلز**].

* * *

إن المسائل التي تنبغي معالجتها في نطاق الريع هي الآتية:

آ ـ **الريع التفاضلي**.

1) مفهوم الريع التفاضلي. مثال إيضاحي عن قوة المياه. الانتقال إلى الريع الزراعي بالمعنى الدقيق للكلمة.

2) الريع التفاضلي I، الناجم عن تباين خصوبة مختلف قطع الأراضي.

3) الريع التفاضلي II، الناجم عن نفقات متعاقبة من رأس المال على الأرض الواحدة نفسها. ينبغي بحث الريع التفاضلي II في الأحوال التالية:

آ) مع ثبات،

ب) مع هبوط،

ج) مع ارتفاع سعر الإنتاج.

كذلك أيضاً

د) تحويل الربح الفائض إلى ريع.

4) تأثير هذا الريع على معدل الربح.

ب ـ الريع المطلق.

ج ـ سعر الأرض.

د ـ ملاحظات ختامية عن الريع العقاري.

* * *

إن النتيجة العامة المستخلصة من بحث الريع التفاضلي هي عموماً كالآتي:

أولاً ـ يمكن لنشوء الربح الفائض أن يتم بطرق مختلفة. فمن جهة، قد ينشأ على أساس الريع التفاضلي I، أي على أساس إنفاق مجمل رأس المال الزراعي في رقعة من الأرض تتألف من أصناف أراضٍ متباينة الخصوبة. أو قد ينشأ كريع تفاضلي II، على أساس إنتاجية تفاضلية متباينة لنفقات متعاقبة من رأس المال على الأرض الواحدة نفسها، أي على أساس إنتاجية متنامية، معبّر عنها في كوارترات من القمح مثلاً، أكبر مما يعطيه إنفاق مماثل من رأس المال في الأرض الأسوأ التي لا تدرّ الريع، ولكنها تنظم سعر الإنتاج. ولكن مهما تكن طريقة نشوء هذا الربح الفائض، فإن تحوّله إلى ريع، أي انتقاله من يد المستأجر إلى يد المالك العقاري، إنما يشترط مسبقاً ودائماً أن مختلف أسعار [737] الإنتاج الفردية الفعلية (أي بصورة مستقلة عن سعر الإنتاج العام الناظم للسوق) للمنتوجات المفردة التي تولّدها نفقات منفردة متعاقبة من رأس المال، تتساوى مسبقاً في متوسط سعر الإنتاج الفردي. وإن الفائض الذي يزيد به سعر الإنتاج العام الناظم لمنتوج الإيكر الواحد، على متوسط سعر الإنتاج الفردي، يؤلف ريع الإيكر ويحدّد مقداره. إن فوارق النتائج، في حالة الريع التفاضلي I بادية للعيان، في ذاتها ولذاتها، لأنها تحصل في قطع مختلفة من الأراضي منفصلة ومتجاورة؛ وبإنفاق رأسمال للإيكر الواحد بمقدار

يُعدّ اعتيادياً، مع ما يقابله من زراعة اعتيادية. أما في حالة الريع التفاضلي II، فينبغي في المقام الأول جعل الفوارق في النتائج بادية للعيان؛ في الواقع ينبغي إرجاعها أولاً إلى الريع التفاضلي I، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلّا بالأسلوب المشار إليه. لنأخذ على سبيل المثال الجدول III، الوارد على الصفحة 226(*).

إن الأرض ب تعطي كوارترين من الإيكر الواحد عند الإنفاق الأول لرأس المال البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، وتُعطي عند الإنفاق الثاني المماثل بحجمه $1\frac{1}{2}$ كوارتر، والمجموع $3\frac{1}{2}$ كوارتر من الإيكر الواحد نفسه. وليس من الممكن تمييز أي جزء من هذه الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر هو منتوج إنفاق رأس المال I، وأي جزء هو منتوج إنفاق رأس المال II، فقد نمت كلها على الأرض الواحدة نفسها. والواقع أن الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر هي منتوج رأس المال الإجمالي البالغ 5 جنيهات؛ وحقيقة الأمر تكمن ببساطة في أن رأسمالاً يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيه قد أعطى كوارترين، وأن رأسمالاً آخر يبلغ 5 جنيهات لم يعط 4 كوارترات بل $3\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن الوضع سيكون مماثلاً لو أن هذه الـ 5 جنيهات أعطت 4 كوارترات، بحيث يكون منتوج كلا إنفاقي رأس المال متساويين، أو حتى يكون 5 كوارترات، أي إذا أعطى الإنفاق الثاني من رأس المال فائضاً مقداره كوارتر واحد. إن سعر إنتاج الكوارترين الأولين هو $1\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر، وسعر إنتاج الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر الثاني هو جنيهان للكوارتر. وعليه، فإن الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر بمجموعها تكلف 6 جنيهات. وهذا هو سعر الإنتاج الفردي للمنتوج الإجمالي، وهو يبلغ في المتوسط جنيهاً واحداً و$14\frac{2}{7}$ شلن للكوارتر، أي ما يقارب $1\frac{3}{4}$ جنيه. ولما كان سعر الإنتاج العام الذي تحدده الأرض آ يبلغ 3 جنيهات، فإن ذلك يعطينا ربحاً فائضاً قدره $1\frac{1}{4}$ جنيه للكوارتر، ويعطي بالنسبة للـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر بمجموعها $4\frac{3}{8}$ جنيه. ويؤلف هذا، حسب متوسط سعر الإنتاج في الأرض ب، ما يقارب $1\frac{1}{2}$ كوارتر. بتعبير آخر أن الربح الفائض في الأرض ب يتمثل في جزء معين من منتوج الأرض ب، في $1\frac{1}{2}$ كوارتر هذه التي تؤلف ريع الحبوب، والتي تُباع بـ $4\frac{1}{2}$ جنيه، وفقاً لسعر الإنتاج العام. ولكن بالمقابل، فإن المنتوج الفائض للإيكر الواحد من الأرض ب الذي يزيد عن المنتوج الفائض لإيكر واحد من الأرض آ لا يمكن اعتباره ربحاً فائضاً مباشراً، وبالتالي منتوجاً فائضاً. فاستناداً إلى فرضيتنا، يُنتج الإيكر الواحد من الأرض ب $3\frac{1}{2}$ كوارتر، بينما لا يُنتج الإيكر الواحد من الأرض آ سوى كوارتر واحد. وعليه، فإن

(*) أنظر هذا المجلد، ص 700، [الطبعة العربية، الفصل 41، ص 804-805]. [ن. ع].

[738] المنتوج الإضافي من الأرض ب يساوي $2\frac{1}{2}$ كوارتر، ولكن المنتوج الفائض ليس سوى $1\frac{1}{2}$ كوارتر، لأن رأس المال الموظّف في الأرض ب هو ضعف ذاك الموظّف في الأرض آ، وبالتالي، فإن سعر الإنتاج كله في هذه الأرض أكبر بمرتين. ولو جرى توظيف 5 جنيهات بالمثل في الأرض آ وبقي معدل الإنتاجية على حاله، لأصبح منتوجها كوارترين بدلاً من كوارتر واحد، ولبدت الأمور على هذا النحو، وهو أن المنتوج الفائض الفعلي يُستخرج بمقارنة $3\frac{1}{2}$ مع 2، لا بمقارنة $3\frac{1}{2}$ مع 1، أي أن المنتوج الفائض يساوي $1\frac{1}{2}$ كوارتر لا $2\frac{1}{2}$ كوارتر. زد على ذلك أنه إذا جرى إنفاق ثالث من رأس المال يبلغ $2\frac{1}{2}$ جنيه على الأرض ب التي تعطي كوارتراً واحداً، وهذا الكوارتر يكلف 3 جنيهات كما في الأرض آ، فإن سعر بيعه البالغ 3 جنيهات لن يغطي سوى سعر الإنتاج كله، ولن يدرّ سوى الربح الوسطي، أي لن يدرّ ربحاً فائضاً، لن يدرّ بالتالي شيئاً يتحول إلى ريع. إن المقارنة بين منتوج إيكر أيّ صنف من أصناف الأرض بمنتوج إيكر من الأرض آ لا يكشف عما إذا كان هذا نتاج إنفاق مماثل أم أكبر من رأس المال، ولا ما إذا كان هذا المنتوج الفائض يقتصر على تغطية سعر الإنتاج، أو ما إذا كان ثمرة إنتاجية أعلى يتمتع بها رأس المال الإضافي.

ثانياً ـ إذا افترضنا أن معدل إنتاجية النفقات الإضافية من رأس المال يتناقص وأن حدها ـ بمقدار ما يتعلق الأمر بتكوين ربح فائض جديد ـ هو إنفاق رأسمال لا يغطي سوى سعر الإنتاج، أي ينتج كوارتراً واحداً بنفس غلاء ما ينتجه إنفاق رأس المال نفسه في إيكر من الأرض آ، بـ 3 جنيهات حسب فرضيتنا ـ لترتب على ما تقدم: إن الحدّ الذي لا يعود معه لإجمالي إنفاق رأس المال في إيكر من الأرض ب أن يدرّ أي ريع، إنما يتم بلوغه عندما يرتفع متوسط سعر الإنتاج الفردي لمنتوج الإيكر من الأرض ب إلى سعر إنتاج إيكر من الأرض آ.

وإذا جرت نفقات إضافية من رأس المال على الأرض ب لا تسدّ سوى سعر الإنتاج، أي لا تؤلف ربحاً فائضاً، ولا ريعاً جديداً، فإن ذلك يرفع متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارتر، ولكنه لا يؤثر بشيء على الربح الفائض الذي تكوّن من النفقات السابقة من رأس المال، ولا يؤثر آخر الأمر أيضاً على الريع، الذي كان من الممكن أن يتكوّن في السابق. ذلك لأن متوسط سعر الإنتاج يبقى دائماً دون متوسط سعر إنتاج الأرض آ، وحين ينخفض الفرق بين هذه الأسعار على أساس الكوارتر الواحد، يزداد عدد الكوارترات بالنسبة نفسها، بحيث أن التجاوز الإجمالي في السعر يظل ثابتاً.

وفي الحالة المذكورة، يُنتج الإنفاقان الأولان من رأس المال البالغان معاً 5 جنيهات،

في الأرض ب، $3\frac{1}{2}$ كوارتر، أي حسب فرضيتنا $1\frac{1}{2}$ كوارتر من الريع = $4\frac{1}{2}$ جنيه. والآن إذا جرى إنفاق ثالث لرأس المال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، ولكنه لا يُنتج سوى كوارتر إضافي واحد، فإن إجمالي سعر الإنتاج (بما في ذلك 20% ربحاً) للـ $4\frac{1}{2}$ كوارتر = 9 جنيهات؛ [739] ولذا، فإن متوسط سعر الكوارتر الواحد = جنيهين. وبذا يكون متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد في الأرض ب قد ارتفع من $1\frac{5}{7}$ جنيه إلى جنيهين، وهبط الربح الفائض للكوارتر الواحد، بالمقارنة مع السعر الناظم للأرض آ، من $1\frac{2}{7}$ جنيه إلى جنيه واحد. ولكن $1 \times 4\frac{1}{2} = 4\frac{1}{2}$ جنيه حالية تساوي $1\frac{2}{7} \times 3\frac{1}{2} = 4\frac{1}{2}$ جنيه سابقة.

دعونا نفترض أن إنفاقين إضافيين، رابعاً وخامساً، من رأس المال، يبلغ الواحد منهما $2\frac{1}{2}$ جـنيه، قد أُجريا في الأرض ب، وهما لا ينتجان كوارتراً واحداً إلّا وفق سعر الإنتاج العام، عندئذ يكون إجمالي منتوج الإيكر الواحد $6\frac{1}{2}$ كوارتر ويكون كل سعر إنتاجها 15 جنيهاً. إن متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد على الأرض ب سيرتفع ثانية من جنيهين(*) إلى $2\frac{4}{13}$ جنيه، وسيهبط الربح الفائض للكوارتر الواحد، بالمقارنة مع سعر الإنتاج الناظم للأرض آ، من جنيه واحد إلى $\frac{9}{13}$ جنيه. ولكن هذه الـ $\frac{9}{13}$ جنيه تُحتسب الآن على أساس $6\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من $4\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن $\frac{9}{13} \times 6\frac{1}{2} = 1 \times 4\frac{1}{2} = 4\frac{1}{2}$ جنيه.

يترتب على ذلك، بادىء ذي بدء، أن ارتفاع سعر الإنتاج الناظم ليس ضرورياً، في مثل هذه الظروف، بغية جعل النفقات الإضافية من رأس المال ممكنة في أصناف الأرض الحاملة للريع وصولاً إلى النقطة التي يكفّ معها رأس المال الإضافي، كلّية، عن توليد ربح فائض، ويقتصر على تقديم ربح وسطي. ويترتب على ذلك أيضاً أن مجموع الربح الفائض للإيكر الواحد يبقى هنا على حاله، مهما تناقص الربح الفائض بالنسبة للكوارتر الواحد؛ فهذا التناقص يتوازن دائماً بتزايد مقابل في عدد الكوارترات التي يتم إنتاجها في الإيكر الواحد. ولكيما يصل متوسط سعر الإنتاج إلى مستوى سعر الإنتاج العام (أي يرتفع هنا إلى 3 جنيهات بالنسبة للأرض ب)، لا بد من إجراء نفقات رأسمال إضافية يكون لمنتوجها سعر إنتاج أعلى من سعر الإنتاج الناظم الذي يبلغ 3 جنيهات. ولكننا سنرى أن ذلك وحده لا يكفي أيضاً لرفع متوسط سعر الإنتاج للكوارتر الواحد في الأرض ب إلى مستوى سعر الإنتاج العام البالغ 3 جنيهات.

دعونا نفترض أنه تم في الأرض ب إنتاج:

(*) في الطبعة الأولى: من جنيه واحد. [ن. برلين].

1) $3\frac{1}{2}$ كوارتر بسعر إنتاج يبلغ 6 جنيهات كالسابق؛ أي أن هناك إنفاقَيْن لرأس المال بمقدار $2\frac{1}{2}$ جنيه للواحد، ويولّد كلاهما ربحاً فائضاً، ولكن بمقدار متناقص.

2) كوارتر واحد بـ 3 جنيهات، أي بإنفاق رأسمال يتساوى فيه سعر الإنتاج الفردي مع سعر الإنتاج الناظم.

[740] 3) كوارتر واحد بـ 4 جنيهات، أي بإنفاق رأسمال يكون فيه سعر الإنتاج الفردي أعلى من السعر الناظم بنسبة $33\frac{1}{3}$%(*).

عندئذٍ يصبح لدينا $5\frac{1}{2}$ كوارتر للإيكر الواحد بـ 13 جنيهاً، وبإنفاق رأسمال قدره $10\frac{7}{10}$ جنيه(**)، وهذا أربعة أمثال الإنفاق الأصلي من رأس المال، ولكنه لا يُعطي حتى ثلاثة أمثال منتوج الإنفاق الأول من رأس المال.

إن $5\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 13 جنيهاً تعطي متوسط سعر إنتاج للكوارتر الواحد قدره $2\frac{4}{11}$ جنيه، أي فائضاً قدره $\frac{7}{11}$ جنيه للكوارتر، لو كان سعر الإنتاج الناظم 3 جنيهات؛ ويمكن لهذا الفائض أن يتحوّل إلى ريع. إن بيع $5\frac{1}{2}$ كوارتر بالسعر الناظم البالغ 3 جنيهات، يعطي $16\frac{1}{2}$ جنيه. وبعد اقتطاع مجمل سعر الإنتاج البالغ 13 جنيهاً، يتبقى ربح فائض أو ريع قدره $3\frac{1}{2}$ جنيه؛ إذا ما حُسب هذا على أساس متوسط سعر الإنتاج الحالي للكوارتر الواحد من الأرض ب، أي $2\frac{4}{11}$ جنيه فإنه يمثّل $1\frac{25}{52}$ كوارتر(***). إن الريع النقدي يهبط هنا بمقدار جنيه واحد، وريع الحبوب يهبط بما يقارب $\frac{1}{2}$ كوارتر، ولكن رغم أن الإنفاق الإضافي الرابع من رأس المال في الأرض ب لا يُنتج ربحاً فائضاً، بل يُنتج ما هو أقل من الربح الوسطي، فيوجد مع ذلك ربح فائض وريع، الآن كما من قبل. لنفترض الآن أن الإنفاق (2)، علاوة على الإنفاق (3) من رأس المال، يُنتج هو أيضاً بما يزيد على سعر الإنتاج الناظم، وعندئذٍ يكون الإنتاج الإجمالي كما يلي: $3\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 6 جنيهات + كوارتران بـ 8 جنيهات، المجموع $5\frac{1}{2}$ كوارتر بـ 14 جنيهاً من سعر الإنتاج. ويصبح متوسط سعر الإنتاج للكوارتر الواحد $2\frac{6}{11}$ جنيه، مما يؤلف فائضاً قدره $\frac{5}{11}$ جنيه. إن هذه الـ $5\frac{1}{2}$ كوارتر، التي تُباع بـ 3 جنيهات للكوارتر، تعطي $16\frac{1}{2}$ جنيه؛ وبعد اقتطاع مجمل سعر الإنتاج البالغ 14 جنيهاً يبقى $2\frac{1}{2}$ جنيه للريع. وهذا يعطي $\frac{55}{56}$ كوارتر بموجب متوسط

(*) في الطبعة الأولى: 25%. [ن. برلين].

(**) في الطبعة الأولى: 10 جنيهات. [ن. برلين].

(***) في الطبعة الأولى $1\frac{5}{72}$ كوارتر. [ن. برلين].

سعر الإنتاج الحالي في الأرض ب. بتعبير آخر، يستمر الحصول على الريع ولكن بمقدار أقل من ذي قبل.

ويبين لنا ذلك، على أية حال، أنه في حالة القيام بنفقات إضافية من رأس المال في قطع الأراضي الجيدة، حيث تزيد كلفة المنتوج على سعر الإنتاج الناظم، فإن الريع لا يزول، على الأقل في حدود الممارسة العملية المسموحة، ولكنه يهبط، ويكون هذا الهبوط، من جهة، متناسباً مع الجزء الذي يشغله رأس المال الأقل إنتاجية في مجموع رأس المال المُنفق، ويكون متناسباً، من جهة أخرى، مع انخفاض إنتاجيته. إن متوسط سعر إنتاج منتوجه يقف مع ذلك دون السعر الناظم، وبذا يعطي ربحاً فائضاً قابلاً للتحوّل إلى ريع.

دعونا نفترض الآن أن متوسط سعر إنتاج الكوارتر الواحد في الأرض ب يتطابق مع سعر الإنتاج العام نتيجة أربع نفقات متعاقبة لرأس المال (وهي $2\frac{1}{2}$، $2\frac{1}{2}$، 5، 5 جنيهات) بإنتاجية متناقصة.

[741]

	رأس المال	الريع	المنتوج	سعر الإنتاج		سعر البيع	إيراد الغلّة	الفائض من أجل الريع	
	(جنيه)	(جنيه)	(كوارتر)	للكوارتر (جنيه)	للجميع (جنيه)	(جنيه)	(جنيه)	(كوارتر)	(جنيه)
(1)	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	2	$1\frac{1}{2}$	3	3	6	1	3
(2)	$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	2	3	3	$4\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$
(3)	5	1	$1\frac{1}{2}$	4	6	3	$4\frac{1}{2}$	$-\frac{1}{2}$	$-1\frac{1}{2}$
(4)	5	1	1	6	6	3	3	-1	-3
	15	3	6	-	18	-	18	صفر	صفر

إن المزارع المستأجر يبيع في هذه الحالة كل كوارتر بموجب سعر إنتاجه الفردي، وبالتالي يبيع إجمالي عدد الكوارترات بموجب متوسط سعر إنتاجها للكوارتر الواحد، وهذا يتطابق مع السعر الناظم، 3 جنيهات. لذا يحقق برأسماله البالغ 15 جنيهاً، الآن كما من قبل، 20% ربحاً = 3 جنيهات. لكن الريع قد تلاشى. أين مآل الفائض إذن عند مساواة أسعار الإنتاج الفردية للكوارتر الواحد مع سعر الإنتاج العام؟

لقد كان الربح الفائض من الإنفاق الأول البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه، هو 3 جنيهات؛ والربح الفائض من الإنفاق الثاني البالغ $2\frac{1}{2}$ جنيه هو $1\frac{1}{2}$ جنيه؛ وكان مجموع الربح الفائض عن $\frac{1}{3}$ رأس المال المسلّف، أي عن رأسمال قدره 5 جنيهات، = $4\frac{1}{2}$ جنيه = 90%.

أما في الإنفاق (3) من رأس المال، فإن الـ 5 جنيهات لا تعطي ربحاً فائضاً، بل أن

منتوجها البالغ $1\frac{1}{2}$ كوارتر، المُباع حسب سعر الإنتاج العام، يعطي مقداراً سالباً هو $1\frac{1}{2}$ جنيه. أخيراً، فإن الإنفاق (4) من رأس المال، البالغ أيضاً 5 جنيهات، يعطي منتوجاً قدره كوارتر واحد، وهذا يعطي ببيعه حسب سعر الإنتاج العام، مقداراً سالباً هو 3 جنيهات. ويعطي كلا هذين الإنفاقين من رأس المال معاً مقداراً سالباً قدره $4\frac{1}{2}$ جنيه، وهذا يساوي الربح الفائض $4\frac{1}{2}$ جنيه، الذي أعطاه الإنفاقان (1) و(2) من رأس المال.

إن هذا الربح الفائض وهذا الربح السالب يلغيان بعضهما. لذا يزول الريع تماماً. والواقع أن ذلك ليس ممكناً إلّا لأن عناصر فائض القيمة التي كانت تؤلف الربح الفائض أو الريع، تدخل الآن في تكوين الربح الوسطي. ويحقق المزارع هذا الربح الوسطي، وهو 3 جنيهات من 15 جنيهاً أو 20%، على حساب الريع.

إن مساواة متوسط سعر الإنتاج الفردي ب بسعر الإنتاج العام آ، الذي ينظم سعر السوق، يفترض أن الفارق بين السعر الفردي لمنتوج الإنفاقين الأولين من رأس المال، والسعر الناظم الذي يفوقه، يتقلص أكثر فأكثر ثم يلتغي أخيراً بفعل فارق تفوّق سعر منتوج الإنفاقين اللاحقين من رأس المال على السعر الناظم. وإن ما يظهر كربح فائض، طالما كان منتوج الإنفاقين الأولين من رأس المال يُباع لذاته على انفراد، يصبح بالتدريج [742] جزءاً من متوسط سعر الإنتاج، فيدخل بذلك في تكوين الربح الوسطي، إلى أن يمتصه هذا الأخير في نهاية الأمر بصورة تامة.

ولو جرى إنفاق 5 جنيهات بدلاً من 15 جنيهاً موظّفة في الأرض ب، وتم إنتاج الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية المشار إليها في الجدول الأخير بزراعة $2\frac{1}{2}$ أيكر من الأرض آ من جديد بواسطة رأسمال $2\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر، فإن رأس المال الإضافي المُنفق سيبلغ $6\frac{1}{4}$ جنيه فقط، أي أن الإنفاق الإجمالي في الأرض آ والأرض ب لإنتاج هذه الكوارترات الستة سيبلغ $11\frac{1}{4}$ جنيه فقط، عوضاً عن 15 جنيهاً، وسيبلغ سعر إنتاجها الإجمالي $13\frac{1}{2}$ جنيه، بما في ذلك الربح. وستُباع هذه الـ 6 كوارترات، الآن كما من قبل، بـ 18 جنيهاً، لكن إنفاق رأس المال انخفض بمقدار $3\frac{3}{4}$ جنيه، وبقي ريع الأرض ب يبلغ $4\frac{1}{2}$ جنيه للإيكر الواحد كما في السابق. وسيكون الأمر مغايراً، لو أن إنتاج الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية يستوجب زراعة أرض أسوأ من الأرض آ، مثلاً $آ_1$، $آ_2$، بحيث أن سعر إنتاج الكوارتر الواحد يكون بالنسبة لـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر على الأرض $آ_1$ = 4 جنيهات، وبالنسبة للكوارتر الأخير على الأرض $آ_2$ = 6 جنيهات. في هذه الحالة تكون الـ 6 جنيهات هي سعر الإنتاج الناظم للكوارتر الواحد. عندئذ تُباع الـ $3\frac{1}{2}$ كوارتر من الأرض ب بـ 21

جنيهاً عوضاً عن $10\frac{1}{2}$ جنيه، مما يُعطي ريعاً قدره 15 جنيهاً عوضاً عن $4\frac{1}{2}$ جنيه، ويبلغ ريع الحبوب $2\frac{1}{2}$ كوارتر عوضاً عن $1\frac{1}{2}$ كوارتر. وبالمثل فإن كوارتراً من الأرض آ سيُعطي الآن 3 جنيهات ريعاً = $\frac{1}{2}$ كوارتر.

وقبل أن نمضي في معالجة هذه المسألة إلى أبعد من ذلك، يتعين الإدلاء بالملاحظة التالية.

إن متوسط سعر الكوارتر الواحد في الأرض ب يتساوى أي يتطابق مع سعر الإنتاج العام الذي تنظمه الأرض آ والذي يبلغ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، حالما أن ذلك الجزء من رأس المال الإجمالي الذي يُنتج الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر الإضافية، يتوازن بالجزء الآخر من رأس المال الكلّي الذي يُنتج نقصاً قدره $1\frac{1}{2}$ كوارتر. وإن سرعة بلوغ هذه التسوية أو مقدار رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة الذي ينبغي إنفاقه على الأرض ب لهذا الغرض، أمر يتوقف، إذا افترضنا أن الإنتاجية الإضافية للإنفاقين الأولين من رأس المال معينة، على الإنتاجية الناقصة نسبياً لنفقات رأس المال اللاحقة ـ وهي ناقصة قياساً إلى إنتاجية الإنفاق المماثل من رأس المال على الأرض الأسوأ الناظمة للسعر، وهي الأرض آ، أو يتوقف على سعر الإنتاج الفردي لمنتوج هذه النفقات اللاحقة بالقياس إلى السعر الناظم.

* * *

ينجم عمّا تقدم قبل كل شيء ما يلي:

أولاً ـ طالما جرى إنفاق رؤوس الأموال على الأرض الواحدة نفسها بإنتاجية أعلى، حتى وإن تكن متناقصة، فإن ريع الحبوب والريع النقدي من الإيكر، يرتفعان بصورة [743] مطلقة (أي معدل الربح الفائض أو الريع) رغم انخفاضه النسبي بالقياس إلى رأس المال المسلّف. وإن الحدّ المقيّد ينبع من رأس المال الإضافي ذلك الذي لا يدرّ سوى الربح الوسطي، أي الذي يتطابق سعر الإنتاج الفردي لمنتوجه مع سعر الإنتاج العام. ويبقى سعر الإنتاج على حاله في مثل هذه الظروف ما لم يصبح الإنتاج على أصناف الأرض الأسوأ زائداً عن اللزوم نتيجة تزايد العرض. وحتى عند هبوط الأسعار، يمكن لرؤوس الأموال الإضافية هذه، في نطاق حدود معينة، أن تُنتج ربحاً فائضاً وإنْ يكنْ أقل.

ثانياً ـ إن إنفاق رأسمال إضافي لا يُنتج سوى الربح الوسطي، أي ذلك الذي تكون إنتاجيته الزائدة = صفراً، لا يُغيّر قط مستوى الربح الفائض الناشىء، وبالتالي مستوى الريع. وبذلك ينمو متوسط السعر الفردي لإنتاج الكوارتر الواحد في أصناف الأراضي

الجيدة، ويتناقص فائض الكوارتر الواحد، مقابل نمو عدد الكوارترات التي تحمل فائضاً متناقصاً، بحيث تبقى النتيجة العامة على حالها.

ثالثاً ـ إن النفقات الإضافية من رأس المال، التي يكون سعر الإنتاج الفردي لمنتوجها أعظم من السعر الناظم، والتي لا تبلغ إنتاجيتها الزائدة = صفراً فحسب، بل هي أقل من الصفر، أي ناقصة، نعني أنها أقل من إنتاجية الإنفاق المماثل لرأس المال على الأرض الناظمة آ، إن هذه النفقات الإضافية تدفع متوسط السعر الفردي للمنتوج الإجمالي في الأراضي الجيدة إلى الاقتراب أكثر فأكثر من سعر الإنتاج العام، أي تقلّص أكثر فأكثر الفارق بين الاثنين الذي يؤلف الربح الفائض، أو الريع. إن جزءاً متعاظماً مما كان يؤلف في السابق الربح الفائض أو الريع يدخل في تكوين الربح الوسطي. مع ذلك فإن رأس المال الإجمالي المُنفق على إيكر الأرض ب يستمر في تقديم ربح فائض رغم أن هذا الأخير يتناقص بتزايد كتلة رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة، وبتزايد درجة هذه الإنتاجية الناقصة. وعليه، يتناقص ريع الإيكر هنا تناقصاً مطلقاً، وليس فقط تناقصاً نسبياً، عند تنامي رأس المال وتزايد الإنتاج، قياساً إلى تنامي حجم رأس المال المُنفق، كما هو الأمر في الحالة الثانية.

ولا يمكن للريع أن يزول إلّا عند تطابق متوسط سعر الإنتاج الفردي للمنتوج الإجمالي في الأرض الجيدة ب مع السعر الناظم، أي إذا دخل مجمل الربح الفائض الناشىء عن النفقات الأولى الأكثر إنتاجية لرأس المال في تكوين الربح الوسطي.

إن الحد الأدنى لهبوط ريع الإيكر الواحد هو النقطة التي يتلاشى عندها هذا الريع. [744] ولكن لا يتم بلوغ هذه النقطة بمجرد أن تبدأ النفقات الإضافية من رأس المال تعمل بإنتاجية ناقصة، بل يتم بلوغها حالما تتخذ النفقات الإضافية من رأس المال ذي الإنتاجية الناقصة أبعاداً ضخمة إلى حدّ أن تأثيرها يُلغي ثمار الإنتاجية الأعلى التي اتسمت بها النفقات الأولى من رأس المال، فتصبح إنتاجية إجمالي رأس المال المُنفق مساوية لإنتاجية رأس المال الموظّف في الأرض آ، ويصبح متوسط السعر الفردي لكوارتر الأرض ب مساوياً لمتوسط السعر الفردي لكوارتر الأرض آ.

وفي هذه الحالة أيضاً، يبقى سعر الإنتاج الناظم، 3 جنيهات للكوارتر، ثابتاً على حاله، رغم أن الريع قد تلاشى. وبعد تجاوز هذه النقطة فحسب ينبغي لسعر الإنتاج أن يرتفع، إما نتيجة ازدياد درجة الإنتاجية الناقصة لرأس المال الإضافي، أو ازدياد حجم رأس المال الإضافي ذي الإنتاجية الناقصة نفسها. ولو جرى، على سبيل المثال، كما

في الجدول الآنف الذكر على الصفحة 265(*)، إنتاج $2\frac{1}{2}$ كوارتر بدلاً من $1\frac{1}{2}$ كوارتر في الأرض نفسها بـ 4 جنيهات للكوارتر الواحد، لحصلنا بالإجمال على 7 كوارترات بـ 22 جنيهاً بوصفها كامل سعر إنتاجها؛ ولبات الكوارتر الواحد يكلف $3\frac{1}{7}$ جنيه، أي أنه سيكون بمقدار $\frac{1}{7}$ جنيه أعلى من سعر الإنتاج العام، الذي يتوجب عليه عندئذٍ أن يرتفع.

إذن، يمكن إنفاق رأسمال إضافي ذي إنتاجية ناقصة، أو حتى إنتاجية متناقصة أكثر فأكثر، لفترة طويلة من الوقت إلى أن يصبح متوسط السعر الفردي للكوارتر الواحد في أجود قطع الأراضي مساوياً لسعر الإنتاج العام، أي إلى أن يتلاشى تماماً فائض الثاني على الأول، وبذلك يتلاشى الربح الفائض والريع كلّياً.

وحتى في هذه الحالة، فإن اختفاء الريع من أصناف الأرض الجيدة لا يعني سوى أن متوسط السعر الفردي لمنتوجها يتطابق مع سعر الإنتاج العام، بحيث لا تلزم أية زيادة في هذا الأخير.

وفي المثال الايضاحي الوارد أعلاه، يجري في الأرض الجيدة ب، التي تحتل المرتبة الأدنى في متوالية أصناف الأراضي الجيدة أو الحاملة للريع، يجري إنتاج $3\frac{1}{2}$ كوارتر برأسمال عالي الإنتاجية قدره 5 جنيهات، ويجري إنتاج $2\frac{1}{2}$ كوارتر برأسمال ضعيف الإنتاجية قدره 10 جنيهات، ومجموعها 6 كوارترات، أي أن $\frac{5}{12}$ من هذا المجموع يتم إنتاجه بهذه الأجزاء الأخيرة من رأس المال التي أُنفقت بإنتاجية ناقصة. وعند هذه النقطة بالذات يرتفع متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارترات الستة إلى 3 جنيهات للكوارتر الواحد، ويتطابق بذلك مع سعر الإنتاج العام.

وبموجب قانون ملكية الأرض، ليس بالوسع إنتاج هذه الـ $2\frac{1}{2}$ كوارتر الأخيرة على هذا النحو بـ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، باستثناء الحالة التي يتم فيها إنتاجها في $2\frac{1}{2}$ أيكر جديد من الأرض آ. إن الحالة التي يُنتجُ فيها رأس المال الإضافي حسب سعر الإنتاج العام فقط، هي التي تؤلف الحدّ المقيّد. وعند ذاك تتوقف النفقات الإضافية من [745] رأس المال في مثل هذه الأرض.

والحق، إذا توجب على المستأجر أن يدفع ريعاً مقداره $4\frac{1}{2}$ جنيه بعد الإنفاقين الأولين لرأس المال، فينبغي عليه أن يواصل دفع ذلك، وأن كل إنفاق لرأس المال ينتج كوارتراً

(*) أنظر هذا المجلد، ص 741، [الطبعة العربية، ص 854-855]. [ن. ع].

واحداً بأكثر من 3 جنيهات، سوف يؤدي إلى تقليل ربحه، مما يعيق مساواة متوسط السعر الفردي، في حالة الإنتاجية الناقصة.

دعونا نأخذ هذه الحالة في إطار المثال السابق، حيث أن سعر الإنتاج في الأرض آ، البالغ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، هو الذي ينظم السعر بالنسبة للأرض ب.

رأس المال (جنيه)	الربح (جنيه)	سعر الإنتاج (جنيه)	المنتوج (كوارتر)	سعر إنتاج الكوارتر (جنيه)	سعر البيع		الربح الفائض (جنيه)	الخسارة (جنيه)
					للكوارتر (جنيه)	للجميع (جنيه)		
$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	2	$1\frac{1}{2}$	3	6	3	–
$2\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	3	$1\frac{1}{2}$	2	3	$4\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	–
5	1	6	$1\frac{1}{2}$	4	3	$4\frac{1}{2}$	–	$1\frac{1}{2}$
5	1	6	1	6	3	3	–	3
15	3	18	–	–	–	18	$4\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$

إن سعر إنتاج الـ$3\frac{1}{2}$ كوارتر في الإنفاقين الأولين لرأس المال هو بالمثل 3 جنيهات للكوارتر الواحد بالنسبة إلى المستأجر، طالما كان يتوجب عليه أن يدفع ريعاً مقداره $4\frac{1}{2}$ جنيه، وبذا فإن الفارق بين سعر إنتاجه الفردي وسعر الإنتاج العام لا يدخل في جيبه. لهذا فإن الفائض في سعر منتوجاته المتولّدة عن الإنفاقين الأولين لرأس المال لا يمكن أن يخدم، بالنسبة له، في سدّ العجز القائم في منتوج الإنفاقين الثالث والرابع من رأسماله.

إن الـ $1\frac{1}{2}$ كوارتر من إنفاق رأس المال (3)، يكلّف المزارع 6 جنيهات، بما في ذلك الربح؛ ولكن إذا كان السعر الناظم هو 3 جنيهات للكوارتر الواحد، فإنه لا يستطيع أن يبيعها إلّا بـ $4\frac{1}{2}$ جنيه فقط. وهذا يعني أنه لن يخسر مجمل ربحه فحسب، بل سيخسر علاوةً على ذلك $\frac{1}{2}$ جنيه أي 10% من رأسماله المُنفق، البالغ 5 جنيهات. إن خسارته في الربح وفي رأس المال، في إطار إنفاق رأس المال (3)، تبلغ $1\frac{1}{2}$ جنيه، وفي إطار إنفاق رأسمال (4) تبلغ 3 جنيهات، وبذا يكون المجموع $4\frac{1}{2}$ جنيه، وهذا يساوي بالضبط الريع الذي يدرّه إنفاق رأسمال عالي الإنتاجية؛ وإن سعر الإنتاج الفردي لهذا الإنفاق عالي الإنتاجية لا يمكن أن يُسهم في مساواة متوسط سعر الإنتاج الفردي لإجمالي منتوج الأرض ب، لأن الفائض منه يُدفع كريع إلى طرف ثالث.

[746] وإذا كانت ضرورة سدّ الطلب تستدعي إنتاج $1\frac{1}{2}$ كوارتر إضافي بإنفاق ثالث من رأس

المال، لتوجب أن يرتفع سعر السوق الناظم إلى 4 جنيهات للكوارتر الواحد. وفي أعقاب مثل هذا الارتفاع في سعر السوق الناظم، يرتفع ريع الأرض ب بالنسبة للإنفاقين الأول والثاني من رأس المال، وتبتدىء الأرض آ بإعطاء الريع.

ورغم أن الريع التفاضلي ليس سوى التحويل الشكلي للربح الفائض إلى ريع، ورغم أن الملكية العقارية تتيح هنا للمالك أن ينقل الربح الفائض من المستأجر إلى شخصه بالذات، فإننا نجد مع ذلك أن النفقات المتعاقبة لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها، أو، وهذا ما يضارع الشيء نفسه، أن زيادة رأس المال المُنفق في قطعة الأرض الواحدة نفسها، تصل حدّها النهائي بسرعة أكبر بفعل انخفاض معدل إنتاجية رأس المال وبقاء السعر الناظم على حاله؛ والواقع أنها تواجه حدوداً مصطنعة بهذا القدر أو ذاك، في أعقاب هذا التحويل الشكلي للربح الفائض إلى ريع عقاري، وهو عاقبة من عواقب الملكية العقارية. وهكذا، فإن ارتفاع سعر الإنتاج العام، الذي يصبح ضرورياً هنا، عندما تضيق حدود الإنتاج أكثر من المعتاد، لا يكون في مثل هذه الحالة محض سبب لارتفاع الريع التفاضلي، بل أن وجود الريع التفاضلي بهيئة ريع هو في الوقت نفسه سبب لأن يرتفع سعر الإنتاج العام على نحو أبكر وأسرع، بغية تأمين عرض متزايد من المنتوج، بعد أن غدا ذلك ضرورياً.

وتنبغي، علاوة على ذلك، ملاحظة ما يلي:

لا يمكن رفع السعر الناظم إلى 4 جنيهات، كما جرى في المثال الوارد أعلاه، بإنفاق إضافي من رأس المال على الأرض ب، إذا كانت الأرض آ تقدم، بإنفاق ثانٍ من رأس المال، منتوجاً إضافياً بأقل من 4 جنيهات، أو إذا جاءت أرض جديدة أسوأ من آ، أرض ذات سعر إنتاج أعلى من 3 جنيهات ولكن أقل من 4 جنيهات، لتدخل المنافسة. نرى من ذلك أن الريع التفاضلي I هو أساس الريع التفاضلي II، ومع ذلك فإنهما يؤلفان حدّين يقيّدان بعضهما البعض، حيث يجري بفضل ذلك إنفاق متعاقب زمنياً لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها تارةً، وإنفاق متجاور مكانياً لرأس المال على أرض إضافية جديدة تارةً أخرى. وهما يحدّان بعضهما بعضاً، بالطريقة نفسها، في حالاتٍ أخرى أيضاً حين يأتي الدور، مثلاً، على زراعة أراض أفضل.

[747]

الفصل الرابع والأربعون

الريع التفاضلي في
أكثر الأراضي المزروعة سوءاً

دعونا نفترض أن الطلب على الحبوب يرتفع، وأن إشباع العرض متعذر من دون توظيفات متعاقبة من رأسمال ذي إنتاجية متدنية في أراضٍ حاملة للريع، أو توظيفات إضافية من رأسمال ذي إنتاجية متناقصة، في الأرض آ، أو عن طريق توظيفات رأسمال في أراضٍ جديدة ذات نوعية أدنى من نوعية الأرض آ.

ونأخذ الأرض ب باعتبارها تمثل الأراضي الحاملة للريع.

إن الإنفاق الإضافي لرأس المال يقتضي ارتفاعاً في سعر السوق فوق سعر الإنتاج الناظم حتى الآن، والبالغ 3 جنيهات للكوارتر الواحد، بغية جعل الأرض ب تقدم إنتاجاً إضافياً مقداره كوارتر واحد (يمكن لهذا الكوارتر أن يمثّل هنا مليون كوارتر، مثلما أن الإيكر الواحد قد يمثّل مليون إيكر). إن الأرض ج والأرض د وإلخ، بوصفهما صنفين يحملان أعلى ريع، يمكن أن تدرّا منتوجاً فائضاً، ولكن بقدرة إنتاجية إضافية متناقصة؛ ولكننا قد افترضنا أن كوارتراً من الأرض ب ضروري لسد الطلب. وإذا أمكن إنتاج هذا الكوارتر عن طريق توظيف رأسمال إضافي في الأرض ب بسعر أرخص مما يتم عن طريق الإنفاق المتساوي لرأس المال الإضافي في الأرض آ، أو في أرض من صنف أدنى، أي الأرض آ$_1$، التي لا تستطيع، مثلاً، أن تُنتج الكوارتر الواحد إلّا بـ 4 جنيهات، في حين أن رأس المال الإضافي في الأرض آ يستطيع أن يُنتج بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه

للكوارتر الواحد، فإن رأس المال الإضافي المُنفق في الأرض ب سيكون الناظم لسعر السوق.

إن الأرض آ تُنتج الكوارتر الواحد بـ 3 جنيهات، كما من قبل. كما تُنتج الأرض ب، بالمثل، ما مجموعه $3\frac{1}{2}$ كوارتر بسعر إنتاج فردي مجموعه 6 جنيهات، كما من قبل. والآن، إذا أصبحت إضافة 4 جنيهات لسعر الإنتاج (بما في ذلك الربح) أمراً ضرورياً في الأرض ب، بغية إنتاج كوارتر واحد آخر، في حين أنه كان بالوسع إنتاجه على الأرض آ بنفس الإضافة البالغة $3\frac{3}{4}$ جنيه، فمن الطبيعي، والحالة هذه، أن يتم إنتاج هذا الكوارتر في الأرض آ لا في الأرض ب. ولكن لنفرض أنه يمكن إنتاجه في الأرض ب بإضافة $3\frac{1}{2}$ جنيه إلى سعر الإنتاج. في هذه الحالة تصبح الـ $3\frac{1}{2}$ جنيه هي السعر الناظم للإنتاج الإجمالي. وسيُباع منتوج الأرض ب، البالغ الآن $4\frac{1}{2}$ كوارتر، بـ $15\frac{3}{4}$ جنيه، منها 6 جنيهات هي سعر إنتاج أول $3\frac{1}{2}$ كوارتر، و$3\frac{1}{2}$ جنيه للكوارتر الأخير، [748] المجموع $9\frac{1}{2}$ جنيهات. ويتبقى من ذلك ربح فائض للريع = $6\frac{1}{4}$ جنيه، مقابل $4\frac{1}{2}$ جنيه فقط في السابق. وفي هذه الحالة يدرّ إيكر الأرض آ، بالمثل، ريعاً يبلغ $\frac{1}{2}$ جنيه، ولكن الأرض الناظمة لسعر الإنتاج البالغ $3\frac{1}{2}$، لن تكون الأرض الأسوأ آ، بل الأرض الأجود نسبياً وهي الأرض ب. ومن الطبيعي أن نفترض هنا أنه لا تتوافر أرض جديدة بنوعية الأرض آ وبموقعها الموائم، أي بمثل الأرض المزروعة حتى الآن، بل نفترض ضرورة إما إنفاق ثانٍ لرأسمال بسعر إنتاجٍ أكبر في قطعة الأرض آ المزروعة أصلاً، أو زراعة الأرض الأسوأ من ذلك، أي الأرض $آ_1$. وما إن يبدأ الإنفاق المتعاقب من رأس المال يعطي الريع التفاضلي II حتى تأخذ الأرض الجيدة تنظم حدود ارتفاع سعر الإنتاج، أما الأرض الأسوأ، التي تشكل أساس الريع التفاضلي I، فيمكن لها أن تحمل ريعاً بالمثل. عندئذٍ، فإن سائر الأراضي المزروعة ستدرّ ريعاً في إطار ريع تفاضلي محض. وسنحصل عندئذ على الجدولين التاليين، حيث نقصد بسعر الإنتاج حاصل جمع رأس المال المسلّف مع 20% ربحاً، أي نصف جنيه ربحاً عن كل $2\frac{1}{2}$ جنيه رأسمال، أي ما مجموعه 3 جنيهات.

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج (جنيه)	المنتوج (كوارتر)	سعر البيع (جنيه)	إيراد الغلّة بالنقد (جنيه)	ريع الحبوب (كوارتر)	الريع النقدي (جنيه)
آ	1	3	1	3	3	صفر	صفر
ب	1	6	$3\frac{1}{2}$	3	$10\frac{1}{2}$	$1\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$
ج	1	6	$5\frac{1}{2}$	3	$16\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$10\frac{1}{2}$
د	1	6	$7\frac{1}{2}$	3	$22\frac{1}{2}$	$5\frac{1}{2}$	$16\frac{1}{2}$
المجموع	4	21	$17\frac{1}{2}$	–	$52\frac{1}{2}$	$10\frac{1}{2}$	$31\frac{1}{2}$

هذا هو الوضع القائم قبل إنفاق رأس المال الجديد $3\frac{1}{2}$ جنيه، على الأرض ب التي لا تدرّ سوى كوارتر واحد. بعد هذا الإنفاق يغدو الوضع كالآتي:

صنف الأرض	الإيكرات	سعر الإنتاج (جنيه)	المنتوج (كوارتر)	سعر البيع (جنيه)	إيراد الغلّة بالنقد (جنيه)	ريع الحبوب (كوارتر)	الريع النقدي (جنيه)
آ	1	3	1	$3\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{2}$
ب	1	$9\frac{1}{2}$	$4\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$15\frac{3}{4}$	$1\frac{11}{14}$	$6\frac{1}{4}$
ج	1	6	$5\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$19\frac{1}{4}$	$3\frac{11}{14}$	$13\frac{1}{4}$
د	1	6	$7\frac{1}{2}$	$3\frac{1}{2}$	$26\frac{1}{4}$	$5\frac{11}{14}$	$20\frac{1}{4}$
المجموع	4	$24\frac{1}{2}$	$18\frac{1}{2}$	–	$64\frac{3}{4}$	$11\frac{1}{2}$	$40\frac{1}{4}$

[من جديد، ليست هذه الحسابات صحيحة كلّياً. فإنتاج هذه الـ $4\frac{1}{2}$ كوارتر يكلّف مستأجر الأرض ب $9\frac{1}{2}$ جنيه سعر الإنتاج أولاً، ويكلّفه، $4\frac{1}{2}$ جنيه كريع ثانياً، والمجموع 14 جنيهاً، أي بالمتوسط $3\frac{1}{9}$ جنيه للكوارتر الواحد. وهكذا يصبح سعر الإنتاج الوسطي الإجمالي هذا هو الناظم لسعر السوق. وبذا يكون ريع الأرض آ $\frac{1}{9}$ جنيه بدلاً من $\frac{1}{2}$ جنيه، ويظل ريع الأرض ب على حاله أي $4\frac{1}{2}$ جنيه، كما من قبل؛ $4\frac{1}{2}$ كوارتر مضروبة بـ $3\frac{1}{9}$ جنيه = 14 جنيهاً؛ وإذا اقتطع من ذلك سعر الإنتاج البالغ $9\frac{1}{2}$ جنيه، فتبقى $4\frac{1}{2}$ جنيه للربح الفائض. وهكذا، فرغم ضرورة تغيير القيم العددية، يبين هذا المثال الايضاحي كيف أن الأرض الجيدة نسبياً، الحاملة للريع أصلاً، يمكن لها بواسطة الريع التفاضلي II أن تصبح ناظمة للسعر وأن تتحوّل بفضل ذلك كل الأراضي بما فيها الأرض عديمة الريع حتى الآن، إلى أراضٍ حاملة للريع. ف. **إنجلز**.] **[749]**

ان ريع الحبوب ينبغي أن يرتفع حالما يرتفع السعر الناظم لإنتاج الحبوب، أي حالما يرتفع سعر إنتاج كوارتر الحبوب في الأرض الناظمة، أو حالما يزداد إنفاق رأس المال

الناظم في أي صنف من أصناف الأرض. وهذا يماثل، كما لو أن سائر أصناف الأرض غدت أقل خصباً وباتت تنتج $\frac{5}{7}$ كوارتر، مثلاً، بدلاً من كوارتر واحد مع كل إنفاق جديد لرأسمال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه. وإن كل فيض الحبوب الذي تنتجه هذه الأراضي بإنفاق رأس المال نفسه، يتحوّل إلى منتوج فائض يمثّل ربحاً فائضاً، وبالتالي ريعاً. إذا افترضنا أن معدل الربح يبقى على حاله، فإن المزارع يستطيع أن يشتري بربحه كمية أقل من الحبوب. ويمكن لمعدل الربح أن يبقى على حاله إذا لم ترتفع الأجور، إما بسبب خفضها حتى الحد الأدنى الجسدي، أي دون القيمة الاعتيادية لقوة العمل، أو بسبب أن المواد الأخرى التي يستهلكها العمال والتي تنتجها الصناعة قد أصبحت أرخص نسبياً، أو لأن يوم العمل قد بات أطول مدة أو أكثر شدة، بحيث أن معدل الربح في فروع الإنتاج غير الزراعية، الذي يضبط مع ذلك الربح الزراعي، قد بقي على حاله، إنْ لم يكنْ قد ارتفع؛ أو، أخيراً، لأنه يُنفق في الزراعة رأسمالاً ثابتاً أكبر ورأسمالاً متغيراً أقل مما في الصناعة.

وهكذا نكون قد بحثنا النمط الأول لنشوء الريع في الأرض آ التي كانت حتى الآن الصنف الأسوأ، من دون جرّ الأرض الأسوأ من ذلك إلى الزراعة؛ نعني بذلك نشوء الريع من الفارق بين سعر الإنتاج الفردي على هذه الأرض، وهو السعر الناظم حتى الآن، وسعر الإنتاج الجديد، الأعلى، الذي يقدم به رأس المال الإضافي الأخير، المُنفق بإنتاجية أضعف على أرضٍ أفضل نسبياً، المنتوج الإضافي الضروري.

وإذا كان ينبغي توليد المنتوج الإضافي من الأرض $آ_1$، التي لا تستطيع أن تقدم الكوارتر الواحد بأقل من 4 جنيهات، فإن ريع إيكر الأرض آ سيرتفع إلى جنيه واحد. ولكن الأرض $آ_1$ ستحل، في هذه الحالة، محل الأرض آ بوصفها أسوأ أرض مزروعة، [750] وستدخل الأرض آ كحلقة أوطأ في متوالية أصناف الأرض الحاملة للريع. عندئذٍ يتغير الريع التفاضلي I. وعليه، فإن هذه الحالة تقع خارج نطاق الريع التفاضلي II المبحوث هنا، والذي ينشأ عن تباين إنتاجية النفقات المتعاقبة لرأس المال في قطعة الأرض الواحدة نفسها.

علاوةً على ذلك يمكن للريع التفاضلي أن ينشأ على الأرض آ بطريقتين أخريين.

[أولاً][*] إذا بقي السعر ثابتاً على حاله ـ أي سعر معطى، حتى لو كان أدنى من السعر السابق ـ فإن الإنفاق الإضافي من رأس المال يخلق إنتاجية فائضة حتى في

(*) الإضافة من عندنا. [ن.ع].

الأرض الأسوأ بالذات، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الحال حتى نقطة معينة، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie).

ثانياً، حين تنخفض، على العكس، إنتاجية النفقات المتعاقبة من رأس المال على الأرض آ.

ومن المفترض في الحالتين أن حالة الطلب تملي زيادة الإنتاج.

ولكن تبرز هنا، من وجهة نظر الريع التفاضلي، صعوبة خاصة ارتباطاً بالقانون الذي صغناه من قبل، والذي ينص على أن متوسط سعر الإنتاج الفردي للكوارتر الواحد يحدّد على الدوام سعر الإنتاج العام لكل المنتوجات (أو للإنفاق الإجمالي من رأس المال). فبالنسبة إلى الأرض آ، خلافاً لأصناف الأراضي الأجود، فإن سعر الإنتاج الذي يقيد مساواة سعر الإنتاج الفردي بسعر الإنتاج العام فيما يتعلق بالنفقات الجديدة لرأس المال ليس معطى من الخارج. لأن سعر الإنتاج الفردي بالنسبة للأرض آ، هو بالضبط سعر الإنتاج العام الذي ينظم سعر السوق.

دعونا نفترض:

1) **حين ترتفع قدرة إنتاجية النفقات المتعاقبة من رأس المال**، يمكن إنتاج 3 كوارترات بدلاً من كوارترين في الإيكر الواحد من الأرض آ بتسليف رأسمال قدره 5 جنيهات، وهذا ما يناسب سعر الإنتاج البالغ 6 جنيهات. إن الإنفاق الأول لرأس المال، $2\frac{1}{2}$ جنيه، يقدم كوارتراً واحداً، والإنفاق الثاني يقدم كوارترين. وفي هذه الحالة فإن 6 جنيهات سعر إنتاج تعطي 3 كوارترات، بحيث أن الكوارتر الواحد يكلّف في المتوسط جنيهين؛ ولو بيعت الكوارترات الثلاثة بجنيهين للكوارتر، فإن الأرض آ لن تحمل أي ريع، الآن كما من قبل، ولكن أساس الريع التفاضلي II قد تغيّر، فسعر الإنتاج الناظم يغدو الآن جنيهين عوضاً عن 3 جنيهات؛ وإن رأسمالاً قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه يُنتج الآن، في المتوسط، $1\frac{1}{2}$ كوارتر في أسوأ أرض، بدلاً من كوارتر واحد، وتلك هي الآن الخصوبة الرسمية لسائر أصناف الأراضي ذات النوعية الأعلى، عند إنفاق $2\frac{1}{2}$ جنيه. إن جزءاً من منتوجها الفائض السابق، يدخل الآن في تكوين المنتوج الضروري، مثلما أن جزءاً من ربحها الفائض السابق يدخل في تكوين الربح الوسطي.

[751] من جهة أخرى، لو أُجري الحساب على أساس أصناف الأرض الجيدة، حيث لا يغيّر متوسط الحساب شيئاً من المقدار المطلق للجزء الإضافي البتة، لأن سعر الإنتاج العام معطى بالنسبة إليها كحدٍّ لإنفاق رأس المال، فإن الكوارتر الذي يدرّه الإنفاق الأول لرأس المال يكلف 3 جنيهات، والكوارترين اللذين يدرّهما الإنفاق الثاني يكلّفان $1\frac{1}{2}$

جنيه فقط لكل واحد. وهذا يؤدي إلى نشوء ريع حبوب قدره كوارتر واحد أو ريع نقدي قدره 3 جنيهات في الأرض آ، ولكن الكوارترات الثلاثة سوف تُباع بموجب السعر القديم، أي تُباع بـ 9 جنيهات. وإذا تبع ذلك إنفاق ثالث لرأس المال قدره $2\frac{1}{2}$ جنيه، بإنتاجية مماثلة لما في الإنفاق الثاني، فإنه سيتم إنتاج 5 كوارترات بسعر إنتاج مقداره 9 جنيهات. وإنْ بقي متوسط سعر الإنتاج الفردي للأرض آ هو السعر الناظم، فإن الكوارتر الواحد ينبغي أن يُباع الآن بـ $1\frac{4}{5}$ جنيه. وسيهبط متوسط السعر ثانية، لا بفعل ارتفاع جديد في إنتاجية الإنفاق الثالث لرأس المال، بل بفعل زجّ إنفاق جديد لرأس المال ذي إنتاجية إضافية مماثلة لإنتاجية الإنفاق الثاني. وعوضاً عن رفع الريع كما في أصناف الأرض الحاملة للريع، فإن النفقات المتعاقبة لرأس المال التي تتسم بإنتاجية أعلى نسبياً، وإن كانت ثابتة على حالها، والتي جرت على الأرض آ، سوف تخفّض سعر الإنتاج بصورة نسبية، وبذلك تخفّض، الريع التفاضلي في سائر أصناف الأرض الأخرى، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها. من جهة أخرى، إذا بقي الإنفاق الأول لرأس المال، الذي يُنتج كوارتراً بسعر إنتاج قدره 3 جنيهات، هو، لذاته المقياس الناظم، فإن الـ 5 كوارترات سوف تُباع بـ 15 جنيهاً، وسيبلغ الريع التفاضلي 6 جنيهات بالنسبة للنفقات التالية من رأس المال في الأرض آ. إن زجّ رأسمال إضافي إلى إيكر الأرض آ، مهما كان شكل استخدامه، سيؤلف هنا تحسيناً، وإن رأس المال الإضافي هذا سوف يزيد من إنتاجية الجزء الأصلي من رأس المال. ومن السخف القول إن $\frac{1}{3}$ من رأس المال قد أنتج كوارتراً واحداً، وإن $\frac{2}{3}$ من رأس المال قد أنتجا 4 كوارترات. ذلك لأن 9 جنيهات في الإيكر الواحد سوف تنتج 5 كوارترات، في حين لا تنتج 3 جنيهات سوى كوارتر واحد. وسواء نشأ هنا ريع أم لا، ربح فائض أم لا، فإن ذلك يتوقف كلّياً على الظروف الملموسة. وينبغي لسعر الإنتاج الناظم بصورة اعتيادية أن يهبط. وهذا ما سيكون عليه الحال، إذا كانت هذه الزراعة المحسّنة، والمقترنة لذلك بتكاليف أكبر، تجري على الأرض آ لمجرد أنها قد حصلت أيضاً في أصناف الأرض الأجود ـ أي بتعبير آخر إذا حصلت ثورة عامة في الزراعة؛ وإذا ما تحدثنا الآن عن الخصوبة الطبيعية للأرض آ، فإننا نفترض أنه جرى إنفاق 6 جنيهات أو 9 جنيهات عليها بدلاً من 3 جنيهات. ويصح ذلك بوجه خاص، إذا بات الجزء الأكبر من الأرض آ، الذي يقدم الكتلة الأكبر من المنتوجات في بلد معين، يُزرع حسب الطريقة الجديدة. أما إذا شمل التحسين، بادىء الأمر، جزءاً صغيراً من مساحة الأرض آ، وبات هذا الجزء المزروع زراعة أفضل يدرّ ربحاً فائضاً، فإن المالك العقاري سيسارع إلى تحويله، كلاً أو جزءاً، [752]

إلى ريع، ويشبته كريع. وعلى هذا النحو، إذا بات الطلب يتماشى مع العرض المتزايد، وباتت رقعة الأرض آ تُزرع كلها بالطريقة الجديدة، يمكن للريع أن يتشكل بالتدريج على كل الأرض آ، ويمكن الاستيلاء على ثمار الإنتاجية الفائضة كلّياً أو جزئياً، تبعاً لظروف السوق. إن مساواة سعر الإنتاج في الأرض آ بالسعر الوسطي للمنتوج الذي يتم الحصول عليه بزيادة إنفاق رأس المال، قد تتعرقل من خلال تثبيت الربح الفائض الناجم عن هذا الإنفاق المتزايد من رأس المال، في شكل ريع. ويحصل في هذه الحالة أيضاً، كما حصل من قبل في حالة الأراضي الجيدة التي تتناقص فيها قدرة إنتاجية الرساميل الإضافية، فإن تحويل الربح الفائض إلى ريع عقاري، أي تدخل الملكية العقارية، هو الذي يرفع سعر الإنتاج، بحيث لن يكون الريع التفاضلي مجرد نتيجة للفوارق بين سعر الإنتاج الفردي وسعر الإنتاج العام. وإن ذلك سيمنع تطابق كل من هذين السعرين بالنسبة للأرض آ، لأنه يمنع ضبط سعر الإنتاج بواسطة متوسط سعر الإنتاج على الأرض آ؛ وإن ذلك سيُبقي سعر الإنتاج بمستوى أعلى مما يجب، فيخلق بذلك ريعاً. وحتى لو جرى استيراد الحبوب من الخارج بلا عائق، فإن هذه النتيجة نفسها يمكن أن تتحقق أو تدوم بإرغام المزارعين المستأجرين على استخدام أرض قادرة على التنافس في مجال زراعة الحبوب، من دون أن تدرّ ريعاً، بموجب سعر إنتاج محدد من الخارج، وذلك باستخدامها لأغراض أخرى مثل الرعي، بحيث لا تستزرع سوى الأرض الحاملة للريع من أجل زراعة الحبوب، أي فقط تلك الأراضي التي يكون متوسط السعر الفردي لإنتاج الكوارتر الواحد فيها أدنى من سعر الإنتاج المحدَّد من الخارج. وعلى العموم يمكن التسليم بأن سعر الإنتاج سيهبط في هذه الحالة المعينة، ولكنه لن يهبط إلى مستوى السعر الوسطي، بل سيكون أعلى منه، ولكن أدنى من سعر الإنتاج على الأرض آ المزروعة بصورة أسوأ، بحيث تكون المنافسة من الأرض الجديدة آ محدودة.

(2) **حين تنخفض قدرة إنتاجية رؤوس الأموال الإضافية.** لنفرض أن الأرض $آ_1$ تستطيع أن تُنتج الكوارتر الإضافي بـ 4 جنيهات فقط، أما الأرض آ فتُنتجه بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، أي أرخص مما تُنتجه الأرض $آ_1$ ولكن أغلى بـ $\frac{3}{4}$ جنيه من الكوارتر الذي يُنتجه الإنفاق الأول لرأس المال في الأرض آ. في هذه الحالة، يكون السعر الإجمالي للكوارترين اللذين تم إنتاجهما في الأرض آ = $6\frac{3}{4}$ جنيه، أي أن متوسط سعر الكوارتر الواحد = $3\frac{3}{8}$ جنيه. إن سعر الإنتاج سيرتفع، ولكن فقط بمقدار $3\frac{3}{8}$ جنيه، في حين أنه يرتفع بـ $\frac{3}{8}$ جنيه أخرى، أو إلى $3\frac{3}{4}$ جنيه، إذا أُنفق رأس المال الإضافي في أرض جديدة تنتج الكوارتر بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، وبذلك تولّد زيادة مناسبة في سائر الريوع التفاضلية الأخرى. [753]

وبذا تجري مساواة سعر الإنتاج على الأرض آ، البالغ $3\frac{3}{8}$ جنيه للكوارتر، مع متوسط سعر الإنتاج في الأرض نفسها بإنفاق رأسمال إضافي، فيغدو السعر الناظم؛ ولن ينشأ أي ريع في هذه الحالة لغياب أي ربح فائض.

ولكن إذا كان هذا الكوارتر الذي يُنتجه الإنفاق الثاني لرأس المال سيُباع بـ $3\frac{3}{4}$ جنيه، فإن الأرض آ ستدرّ الآن ريعاً قدره $\frac{3}{4}$ جنيه، بل أن ذلك سيحصل في جميع إيكرات الأرض آ التي لم يجر عليها إنفاق إضافي من رأس المال والتي تظل تُنتج الكوارتر بـ 3 جنيهات، الآن كما من قبل. وبمقدار ما تكون هناك قطع غير مزروعة من الأرض آ، يمكن للسعر أن يرتفع إلى $3\frac{3}{4}$ جنيه ولكن بصورة مؤقتة لا غير. وإن منافسة قطع جديدة من الأرض آ ستُبقي سعر الإنتاج عند 3 جنيهات، إلى أن يتم استنزاف سائر أراضي الصنف آ التي يتيح لها موقعها الموائم أن تُنتج الكوارتر بأقل من $3\frac{3}{4}$ جنيه. وهذا هو ما نفترضه، رغم أن المالك العقاري، لن يتنازل للمزارع المستأجر عن إيكر واحد آخر من دون ريع حين يكون هناك إيكر واحد من الأرض يحمل ريعاً.

ومن جديد فإن مساواة سعر الإنتاج بالسعر الوسطي، أو تحوّل الإنتاج الفردي عند الإنفاق الثاني من رأس المال، $3\frac{3}{4}$ جنيه إلى السعر الناظم، يتوقفان على مدى اتساع أو ضيق مجال تعميم الإنفاق الثاني من رأس المال على الأرض آ المتاحة. ولا تصبح $3\frac{3}{4}$ جنيه سعراً ناظماً إلّا في الحالة التي يكون فيها للمالك العقاري ما يكفي من الوقت، قبل إشباع الطلب، لأن يثبّت الربح الفائض المستمد من سعر $3\frac{3}{4}$ جنيه للكوارتر بصفة ريع.

* * *

بصدد تناقص إنتاجية التربة عند القيام بتوظيفات متعاقبة من رأس المال، راجع ليبش.

لقد رأينا أن التناقص المتعاقب في القدرة الإنتاجية الفائضة لنفقات رأس المال تزيد ريع الإيكر باستمرار، عند بقاء سعر الإنتاج على حاله، وأن ذلك يمكن أن يحصل حتى مع هبوط سعر الإنتاج.

ولكن ينبغي أن نلاحظ بوجه عام ما يلي:

من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، ثمة دوماً غلاء نسبي للمنتوجات إذا كان الحصول على المنتوج نفسه يتطلب إنفاق المزيد أو دفع شيء لم يكن يتوجب الدفع لقاءه في السابق. ذلك لأنه لا ينبغي أن يُفهم بالتعويض عن رأس المال المستهلك في الإنتاج

سوى التعويض عن القيم المتمثلة في وسائل إنتاج معينة. وإن عناصر الطبيعة التي تدخل [754] في الإنتاج كوسائط فاعلة لا تكلّف شيئاً، فمهما يكنْ الدور الذي تلعبه هذه العناصر في الإنتاج، فهي لا تدخله بوصفها أجزاء مكوّنة لرأس المال، بل بوصفها قوة وهبتها الطبيعة بالمجان لرأس المال، أي قدرة إنتاجية للعمل وهبتها الطبيعة بالمجان، ولكنها تظهر، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، بمثابة قدرة إنتاجية لرأس المال، شأنها شأن أية قوة منتجة أخرى. وعليه، إذا أسهمت قوة طبيعية كهذه في الإنتاج، من دون أن تكلّف في الأصل أي شيء، فإنها لا تدخل في الحساب عند تحديد السعر، طالما كان المنتوج الذي يُصنع بمساعدتها، يكفي لسدّ الحاجة. ولكن إذا توجب، مع مرّ الزمن، صنع منتوج أكبر مما يمكن صنعه بمعونة هذه القوة الطبيعية، أي إذا توجب توليد المنتوج الإضافي من دون عون هذه القوة الطبيعية، أو بمشاركة جهد بشري، أي عمل بشري، فإن عنصراً إضافياً جديداً يدخل في رأس المال. ويتم عندئذٍ إجراء إنفاق رأسمال أكبر نسبياً بغية الحصول على المنتوج عينه. عندئذٍ يزداد الإنتاج غلاءً، شريطة بقاء سائر الظروف الأخرى على حالها.

* * *

[من دفتر معنون: «بُدئ في منتصف شباط/فبراير 1876».](*)

الريع التفاضلي والريع بوصفه مجرد فائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض،

إن ما يسمى بأعمال الاصلاح الدائمة ـ تلك التي تغير الخواص الفيزيائية وجزئياً الخواص الكيمياوية للتربة عن طريق عمليات تستدعي إنفاق رأسمال، ويمكن اعتبارها بمثابة توظيف لرأس المال في الأرض ـ تنحصر جميعها تقريباً في إعطاء قطعة معينة من الأرض، أو التربة في مكان محدود معين، خواص تمتلكها تربة أخرى من الطبيعة، تربة تقع في مكانٍ آخر، وغالباً ما قريباً جداً. فثمة قيعان مستوية بطبيعتها، وثمة قيعان تحتاج إلى تسوية؛ وثمة قيعان تتمتع ببذل طبيعي، وثمة أخرى بحاجة إلى بذل اصطناعي؛

(*) الملاحظة من إنجلز رغم أنها ليست مذيلة بتوقيعه. [ن. ع].

واحدة حبتها الطبيعة تربةً عليا عميقة، وأخرى ينبغي تعميقها اصطناعياً؛ وثمة تربة طينية ممتزجة من الطبيعة بقدر موائم من الرمل، وثمة أخرى تحتاج إلى خلق مثل هذا التناسب بين الطين والرمل؛ وهناك مرعى تسقيه الطبيعة أو يكسوه الغرين، وهناك آخر ينبغي أن يُجعل كذلك بواسطة العمل، أو إذا استخدمنا لغة الاقتصاد السياسي البورجوازي، بواسطة رأس المال.

وإنها لنظرية مسلّية حقاً تلك التي تؤكد أن الريع هو فائدة في حالة قطعة الأرض التي خُلقت مزاياها النسبية خلقاً اصطناعياً، وإن الريع ليس فائدة في حالة قطعة الأرض التي تتمتع بهذه المزايا من الطبيعة. (الواقع، أن هذه المسألة مشوّهة تماماً في الممارسة بحيث إذا كان الريع يتطابق فعلياً مع الفائدة في حالة معينة، فإنهم يطلقون عليه زوراً اسم [755] الفائدة، حتى في حالة أخرى لا يتطابق فيها الريع مع الفائدة تماماً). ولكن الأرض، إذ تحمل الريع بعد إنفاق رأس المال، فإنها لا تحمله لأن رأس المال قد وظّف فيها، بل لأن إنفاق رأس المال قد حوّل هذه الأرض إلى مجال لتوظيفات أكثر إنتاجية من ذي قبل. ولو افترضنا أن سائر أراضي بلد من البلدان بحاجة إلى مثل هذا الإنفاق من رأس المال، فإن كل قطعة أرض لم يتم فيها هذا الإنفاق ينبغي أن تجتاز هذه المرحلة، وإن الريع (الفائدة التي تدرّها هذه القطعة في الحالة المعينة) الذي تحمله الأرض التي ابتلعت مثل هذا الإنفاق من رأس المال، يؤلف ريعاً تفاضلياً كما لو أن هذه الأرض تتمتع بهذه المزية من الطبيعة، أما باقي الأراضي فينبغي لها أن تكتسب هذه المزية بطريقة اصطناعية.

وإن هذا الريع، الذي يمكن إرجاعه إلى فائدة، يغدو ريعاً تفاضلياً صرفاً حالما يتم التعويض عن رأس المال المنفق. وبخلافه فإن على رأس المال الواحد نفسه أن يمارس وجوداً مزدوجاً بصفة رأسمال.

* * *

ولعل من أكثر الظاهرات طرافة، أن جميع خصوم ريكاردو، الذين عارضوا تحديد القيمة بواسطة العمل حصراً، يشيرون، في مواجهة تفسير الريع التفاضلي بسبب تباين أصناف الأراضي، إلى أن الطبيعة، عوضاً عن العمل، هي التي تحدد القيمة؛ ولكنهم يرجعون هذا التحديد، في الوقت نفسه، إلى موقع الأرض، وكذلك، ـ وبدرجة أكبر ـ إلى الفائدة عن رأس المال الموظّف في الأرض خلال زراعتها. إن العمل الواحد نفسه

يضفي القيمة الواحدة نفسها على منتوج يتم صنعه في زمن معين؛ ولكن مقدار أو كمية هذا المنتوج، وبالتالي ذلك الجزء من القيمة الذي يؤول إلى جزء متناسب من هذا المنتوج، إنما يتوقف، بالنسبة لكمية معينة من العمل، على كمية المنتوج تحديداً، وهذه بدورها تتوقف على إنتاجية تلك الكمية المعينة من العمل، لا على مقدار هذه الكمية المطلق. وسيان إنْ كانت هذه الإنتاجية ترجع إلى الطبيعة أم إلى المجتمع. وإن الحالة التي تكلّف فيها هذه الإنتاجية عملاً، أي رأسمالاً، هي وحدها التي تزيد تكاليف الإنتاج بعنصر جديد، أما الطبيعة فلا.

[756]

الفصل الخامس والأربعون

الريع العقاري المطلق

انطلقنا في تحليل الريع التفاضلي من فرضية أن الأرض الأسوأ لا تحمل أي ريع عقاري، أو، بتعبير أكثر عمومية، أن الأرض التي تحمل ريعاً عقارياً هي تلك التي يكون سعر الإنتاج الفردي فيها أدنى من سعر الإنتاج الناظم للسوق، بحيث ينشأ، بهذه الطريقة، ربح فائض يتحوّل إلى ريع. ولا بد لنا، قبل كل شيء، من أن نلاحظ أن قانون الريع التفاضلي، كريع تفاضلي، لا يتوقف البتة على صواب أو خطأ هذه الفرضية.

دعونا نطلق على سعر الإنتاج العام، الناظم للسوق، الرمز س، عندئذ ستمثّل س منتوج صنف الأرض الأسوأ آ، وهو يتطابق مع سعر الإنتاج الفردي في هذه الأرض؛ أي أن السعر يُدفع لقاء رأس المال الثابت ورأس المال المتغير المستهلكين في الإنتاج زائداً الربح الوسطي (= ربح صاحب المشروع + فائدة).

إن الريع في هذه الحالة يساوي صفراً. وإن سعر الإنتاج الفردي في الأرض الأقرب من حيث الجودة، أي الأرض من الصنف ب = سَ، وإن س > سَ؛ أي أن س تدفع أكثر من سعر الإنتاج الفعلي لمنتوج الأرض من صنف ب. لنفرض الآن أن س - سَ = ص؛ إن ص، وهي فائض س على سَ، تُمثّل الربح الفائض الذي يستخلصه مستأجر الأرض من الصنف ب. إن ص تتحول إلى الريع الذي ينبغي دفعه إلى المالك العقاري. لتكن سً سعر الإنتاج الفعلي للأرض من الصنف الثالث ج، وإن س - سً = 2ص؛ وتتحول هذه الـ 2 ص إلى ريع؛ كذلك فإن س‴ هي سعر الإنتاج الفردي للأرض من الصنف الرابع د، وس - س‴ = 3 ص التي تتحول إلى ريع عقاري وهلمجرا. دعونا نعتبر الآن أن الافتراض الخاص بالأرض من الصنف آ خاطىء، وهو أن الريع = صفراً،

وبالتالي فإن سعر منتوجها = س + صفر. ونفترض بدلاً من ذلك أنها تقدم ريعاً = ر. في هذه الحالة نحصل على نتيجة مزدوجة.

أولاً ـ إن سعر منتوج الأرض من الصنف آ لن ينتظم بموجب سعر الإنتاج في هذه الأرض، بل سيتضمن فائضاً فوق هذا السعر، أي سيكون س + ر. لأننا إذا افترضنا أن الإنتاج الرأسمالي يعمل بصورته الطبيعية، أي إذا افترضنا أن الفائض ر، الذي يدفعه [757] المزارع المستأجر إلى المالك العقاري، لا يشكل اقتطاعاً من الأجور، ولا من متوسط الربح الذي يولّده رأس المال، فليس بوسع المزارع أن يدفعه إلّا ببيع المنتوج بما يزيد على سعر الإنتاج، مما يدرّ عليه ربحاً فائضاً لو لم يكن يتوجب عليه أن يسلّم هذا الفائض إلى المالك العقاري في شكل ريع. إن سعر السوق الناظم لمجمل المنتوجات الماثلة في السوق لسائر أصناف الأرض، لن يكون عندئذٍ سعر الإنتاج الذي يولّده رأس المال عموماً في سائر ميادين الإنتاج، أي لن يكون سعراً مساوياً للنفقات زائداً متوسط الربح، بل سيكون بالأحرى سعر الإنتاج زائداً الريع، أي س + ر وليس س. ذلك لأن سعر منتوج الأرض من الصنف آ يعبّر، عموماً، عن حدود سعر السوق العام الناظم، أي السعر الذي يمكن به تجهيز المنتوج الإجمالي، وبقدر ما ينظم سعر هذا المنتوج الإجمالي.

ولكن **ثانياً** ـ رغم أن السعر العام لمنتوج الأرض قد تحوّر جوهرياً في هذه الحالة، فإن ذلك لا يُلغي قانون الريع التفاضلي بأي حال من الأحوال. لأنه إذا كان سعر منتوج الأرض آ، وبالتالي سعر السوق العام = س + ر، فإن سعر منتوج الأراضي ب، ج، د، إلخ، هو بالمثل = س + ر. ولكن بما أن س - سَ = ص بالنسبة للأرض ب، فإن (س + ر) - (سَ + ر) سوف = ص بالمثل، وبالنسبة للأرض ج فإن س - سً = (س + ر) - (سً + ر) = 2 ص، وكذلك أخيراً بالنسبة للأرض د، حيث س - س‴ = (س + ر) - (س‴ + ر) = 3 ص، وإلخ. وهكذا، فإن الريع التفاضلي سيظل على حاله كما من قبل، وسيظل ينتظم بفعل القانون نفسه، رغم أن الريع يتضمن الآن عنصراً مستقلاً عن هذا القانون، وينزع إلى الازدياد في آنٍ واحدٍ مع سعر منتوج الأرض. يترتب على ذلك أنه مهما كان الوضع بالنسبة إلى ريع أقل أصناف الأراضي خصباً، فإن قانون الريع التفاضلي ليس مستقلاً عنه، بل أن الأسلوب الوحيد لفهم طبيعة الريع التفاضلي، هو أن نجعل ريع الأرض من الصنف آ = صفراً. وسواء كان هذا = صفراً بالتحديد أم كان > صفر فلا أهمية لذلك البتة بقدر ما يتعلق الأمر بالريع التفاضلي، ولا يؤخذ بالحسبان أصلاً.

وعليه، فإن قانون الريع التفاضلي لا يتوقف على نتائج البحث اللاحق.

ولو تساءلنا الآن عن أساس الفرضية القائلة بأن منتوج أسوأ أصناف الأرض آ لا يقدم أيما ريع، لكان الجواب بالضرورة على النحو التالي: إذا كان سعر سوق منتوج الأرض، كالحبوب مثلاً، يرتفع إلى مستوى ما يوجب تسليف رأسمال إضافي يوظف في الأرض آ، لكيما يُدفع سعر الإنتاج الاعتيادي، أي لكيما يدرّ لرأس المال الربح الوسطي [758] الاعتيادي، فإن هذا الشرط يكفي لتوظيف رأسمال إضافي في الأرض آ. بتعبير آخر أن هذا الشرط يكفي الرأسمالي كيما يستخدم رأسمالاً جديداً بطريقة اعتيادية ويحصل على ربح اعتيادي.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن سعر السوق لا بد أن يكون أعلى من سعر الإنتاج في الأرض آ في هذه الحالة أيضاً. إذ حالما ينشأ عرض إضافي، فمن الجلي أن العلاقة بين الطلب والعرض تتغير. لقد كان العرض غير كافٍ من قبل، أما الآن فقد بات كافياً. وعليه، لا بد للسعر من أن يهبط. ولكيما يتسنى له الهبوط فلا بد من أن يكون في السابق على مستوى أعلى من سعر الإنتاج في الأرض آ. ولكن ضعف خصوبة الأرض آ، التي زُرعت حديثاً، يمنع هبوط السعر ثانية إلى مستوى بالغ التدني كالذي كان قائماً حين كان سعر إنتاج منتوج الأرض من الصنف ب هو الناظم للسوق. إن سعر الإنتاج في الأرض آ يؤلف الحدّ المقيد لارتفاع سعر السوق، لا ارتفاعه المؤقت بل ارتفاعه الدائم نسبياً - من جهة أخرى، لو كانت الأرض التي أُدرجت في الزراعة مجدداً أكثر خصباً من الأرض آ، التي كانت حتى الآن هي الناظم للسعر، وكانت مع ذلك لا تكفي إلّا لسدّ الطلب الإضافي، فإن سعر السوق يبقى بلا تغير. غير أن البحث عما إذا كان أدنى أصناف الأرض يدرّ ريعاً إنما يتطابق في هذه الحالة أيضاً مع ما نبحث فيه راهناً: إن الفرضية القائلة بأن الأرض آ لا تدرّ أيما ريع تجد هنا أيضاً تفسيرها في أن سعر السوق يكفي المزارع الرأسمالي لكي يغطي بالضبط، بواسطة هذا السعر، رأس المال المستخدم زائداً الربح الوسطي، وباختصار تجد تفسيرها في أن سعر السوق يقدم له سعر إنتاج سلعه.

وعلى أي حال، يمكن للمزارع الرأسمالي أن يزرع الأرض آ في ظل ظروف كهذه، بمقدار ما يتعين عليه أن يتصرف كرأسمالي. إن الشرط الاعتيادي لإنماء قيمة رأسماله في الأرض آ قائم الآن. ولكن هذه المقدمة القائلة إن بوسع المزارع المستأجر الآن أن يوظّف رأسمالاً في الأرض آ بموجب الشروط الوسطية لإنماء قيمة رأس المال، حتى لو لم يكن بوسعه أن يدفع ريعاً، لا تَخْلُص، بأي حال من الأحوال، إلى النتيجة التالية وهي أن هذه الأرض، التي تنتمي إلى الصنف آ، توضع في الحال تحت تصرف المزارع

المستأجر. فواقع، أن المزارع المستأجر يستطيع أن يستخدم رأسماله بربح اعتيادي، حين لا يتوجب أن يدفع أي ريع، لا يشكل بأي حال سبباً يدفع المالك العقاري إلى تقديم أرضه مجاناً إلى المزارع المستأجر، وإلى أن يبدي قدراً من الاحسان الإنساني حيال زميله هذا بحيث يمنح الأخير قرضاً مجانياً (crédit gratuit). فمثل هذه الفرضية تنطوي على تجرّد عن الملكية العقارية، على نقض الملكية العقارية، التي يشكل وجودها قيداً [759] على إنفاق رأس المال، وقيداً على إنماء قيمته بصورة طليقة في الأرض ـ لكن هذا القيد لا ينهار من جراء الاعتبار المحض عند المزارع المستأجر الذي يرى أن مستوى أسعار الحبوب يسمح له، حين لا يدفع أي ريع، أي حين كان بوسعه أن يعتبر أن الملكية العقارية لا وجود لها من الناحية العملية، أن يجني من رأسماله الربح المعتاد باستغلال الأرض آ. ولكن الريع التفاضلي يفترض سلفاً احتكار الملكية العقارية، وجود الملكية العقارية كحدٍ لرأس المال، إذ بدون ذلك لن يتحول الربح الفائض إلى ريع عقاري ولن يؤول إلى المالك العقاري بدلاً من المزارع المستأجر. وتستمر الملكية العقارية في الوجود بصفتها حدّاً، حتى حيث لا يوجد الريع بهيئة ريع تفاضلي، أي في الأرض آ. ولو عاينا الحالات التي يمكن أن يحصل فيها، في بلد ذي إنتاج رأسمالي، توظيف لرأس المال في الأرض من دون دفع أي ريع، لوجدنا أنها تنطوي، واقعياً إنْ لم يكنْ حقوقياً، على نقض للملكية العقارية، وهو نقض لا يمكن أن يجري إلّا في ظروف محددة تماماً وعَرَضية بطبيعتها.

أولاً ـ حين يكون المالك العقاري هو نفسه رأسمالياً، أو حين يكون الرأسمالي نفسه مالكاً عقارياً. في هذه الحالة يمكن له أن يدير استثمارته بنفسه في قطعة أرضه حالما يرتفع سعر السوق ارتفاعاً كافياً يتيح له أن يحصل من الأرض التي هي الآن الأرض آ، على سعر الإنتاج، أي أن يعوّض عن رأسماله زائداً ربحاً وسطياً. ولكن لماذا؟ لأن الملكية العقارية لا تشكل إزاءه أي حدّ يعيق توظيف رأسماله. وبوسعه أن يُعالج الأرض، ببساطة، كعنصر من عناصر الطبيعة، وأن يسترشد حصراً باعتبارات الإنماء الذاتي لقيمة رأسماله، أي باعتبارات رأسمالية. مثل هذه الحالات تحصل في الممارسة العملية، ولكن على سبيل الاستثناء ليس إلّا. ومثلما أن الزراعة الرأسمالية للأرض تفترض مسبقاً انفصال رأس المال الناشط عن الملكية العقارية، فإنها تستبعد، كقاعدة، إدارة الاستثمارة من قبل المالك العقاري. فهذا الأخير لا يدير استثمارته إلّا في حالات نادرة. فلو اقتضى تزايد الطلب على الحبوب زراعة مساحة من الأرض آ أوسع مما يوجد بين يدي المالكين الذين يديرون استثماراتهم بأنفسهم، بتعبير آخر لو توجب استئجار قسم

من هذه الأرض آ بغية زراعتها على وجه العموم، فإن النقض (Aufhebung)(*) الافتراضي للحد الذي تقيد به الملكية العقارية توظيف رأس المال، يتهاوى في الحال.

[760] إنه لتناقض عابث أن ينطلق المرء من الفصل بين رأس المال والأرض، الفصل بين المزارع المستأجر والمالك العقاري، هذا الفصل الذي يطابق نمط الإنتاج الرأسمالي، ثم يفترض العكس تماماً أن الملّاك العقاريين، كقاعدة، يديرون استثماراتهم بأنفسهم، حيثما لا يدرّ فيه رأس المال ريعاً من زراعة الأرض إذا لم تكن الملكية العقارية مستقلة عنه وتقف في مواجهته. (راجع المقطع الخاص بريع المناجم لدى آدم سميث الذي نقتبسه في موضع لاحق)(**). إن هذا النقض للملكية العقارية يتسم بطابع عرضي. فيمكن أن يحصل أو لا يحصل.

ثانياً ـ يمكن للأراضي المستأجرة أن تكون قطع أرض منفردة لا تولّد أي ريع، عند مستوى معين من سعر السوق، أي أنها في الواقع مؤجرة بالمجان، لكن المالك العقاري لا ينظر إليها بهذا المنظار، لأنه يضع نصب عينيه الريع الإجمالي للأرض المؤجرة، لا ريوعاً خاصة للقطع المنفردة التي تتألف منها أرضه. وفي هذه الحالة تتهاوى الملكية العقارية بالنسبة للمزارع المستأجر كحدٍ يقيد توظيف رأس المال، في حدود ما يتعلق الأمر بقطع الأرض المستأجرة عديمة الريع، والحق أن ذلك يتم تحديداً بموجب العقد المُبرم مع المالك العقاري. ولكنه لا يدفع أي ريع لقاء هذه القطع لأنه يدفع ريعاً لقاء الأرض التي تشكل هذه القطع ملحقاً لها. إننا نفترض هنا تركيباً يوجب اللجوء إلى أرض الصنف الأسوأ آ، لا بوصفها حقل إنتاج جديداً متميزاً، بغية سدّ النقص في العرض، بل لأن هذا الحقل يتداخل مع الأرض الأجود. وإن الحالة التي ينبغي بحثها هي الحالة التي يتوجب فيها إدارة الاستثمارة بصورة مستقلة في قطع الأرض آ، أي حين تؤجر بصورة مستقلة، لدى وجود المقدمات العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

ثالثاً ـ إن بوسع المزارع المستأجر أن يُنفق رأسمالاً إضافياً على القطعة المستأجرة نفسها، حتى لو كان المنتوج الإضافي المستحصل على هذا النحو لا يدرّ عليه، في ظل أسعار السوق القائمة، سوى سعر الإنتاج، سوى الربح الاعتيادي ولكن لا يتيح له أن يدفع ريعاً إضافياً. وهكذا، فإنه يدفع الريع العقاري من جزء من رأسماله الموظّف في الأرض، ولكن لا يدفعه من جزئه الآخر. أما مدى ضآلة إسهام هذه الفرضية في حلّ

(*) ورد في الطبعة الأولى كلمة التصور (Auffassung)؛ عُدّلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، ص 783، [الطبعة العربية، الفصل 46، ص 900-901].

القضية، فيتضح مما يلي: إذا مكّنه سعر السوق (وخصوبة الأرض في الوقت نفسه) من الحصول على منتوج فائض بواسطة رأسماله الإضافي الذي يدرّ، شأن رأس المال القديم، ربحاً إضافياً فائضاً معلوماً إلى جانب سعر الإنتاج، فإنه يضع هذا الربح الفائض في جيبه طالما كان عقد الإيجار سارياً. ولكن لماذا؟ لأن الحد الذي تقيّد به الملكية [761] العقارية توظيف رأسماله في الأرض، يزول ما دام عقد الإيجار سارياً. ولكن الواقع البسيط التالي، وهو وجوب أخذ أرض إضافية سيئة، وزراعتها بصورة مستقلة، واستئجارها بصورة مستقلة، كي يؤمن لنفسه هذا الربح الفائض، يثبت بما لا يقبل الدحض أن نفقات رأس المال الإضافي على الأرض القديمة لا تكفي لتأمين العرض المتنامي اللازم. إن الفرضية الأولى تقصي الثانية. والحق، أن بوسع المرء أن يقول الآن: إن ريع الأرض الأسوأ آ هو ريع تفاضلي، سواء بالمقارنة مع الأرض التي يزرعها مالكها ذاته (وهذا يحصل كاستثناء عرضي) أم بالمقارنة مع الإنفاق الإضافي لرأس المال على قطع الأرض القديمة المستأجرة التي لا تدرّ أي ريع. ولكن ذلك سيكون، أولاً، ريعاً تفاضلياً لا ينبع من تباين خصوبة مختلف الأراضي، وبالتالي فإنه لا يفترض أن الأرض آ لا تدرّ أي ريع، وإن منتوجه يُباع بموجب سعر الإنتاج. وثانياً، إن الظرف التالي، وهو كون نفقات رأس المال الإضافية في قطعة الأرض المستأجرة ذاتها تدرّ أو لا تدرّ أي ريع، أمر لا أهمية له البتة بالنسبة لمسألة ما إذا كانت الأرض من الصنف آ، المأخوذة للزراعة، تدرّ ريعاً أم لا، كما لا أهمية، مثلاً، بالنسبة إلى مشروع صناعي جديد مستقل، فيما إذا كان صناعي آخر في فرع الإنتاج نفسه يوّظف جزءاً من رأسماله في سندات مولّدة للفائدة، ولا يستطيع أن يستخدمه بكلّيته في مشروعه، أم كان يقوم بتوسيعه بعض الشيء، رغم أن هذا التوسيع لا يدرّ عليه كامل الربح، ولكنه يدرّ عليه أكثر من الفائدة. فذلك بالنسبة له أمر ثانوي. بالمقابل، ينبغي للمشاريع الإضافية الجديدة، أن تدرّ الربح الوسطي، وهي تُؤسَّس بأمل الحصول على الربح الوسطي. الحق، إن النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة، والزراعة الإضافية لأرض جديدة من الصنف آ، تقيدان بعضهما بعضاً. فالحدّ الذي يمكن عنده إنفاق رأسمال إضافي على الأرض المستأجرة القديمة بشروط إنتاج أقل مؤاتاة، إنما يتعين بفعل النفقات الجديدة المتنافسة في الأرض آ؛ من جهة أخرى، فإن النفقات الإضافية المتنافسة لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة هي التي تعيّن حدود الريع الذي يمكن أن تدرّه أرض من هذا الصنف.

ولكن كل هذه الحيل الزائفة لا تحل المعضلة التي تتلخص ببساطة فيما يلي: لنفترض

أن سعر السوق للحبوب (التي تمثل كل منتوجات الأرض عموماً في هذا البحث) يكفي لكي تُزرع الأرض آ جزئياً، ولكي يعطي رأس المال المُنفق في هذه الحقول الجديدة سعر إنتاج المنتوج، أي تعويضاً عن رأس المال زائداً الربح الوسطي. لنفترض إذن أن [762] الشروط اللازمة لاستخدام رأس المال بصورة اعتيادية في أرض من الصنف آ قائمة. أيكفي ذلك؟ أيمكن في هذه الحالة إنفاق رأس المال هذا فعلاً؟ أم ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى حد بحيث تدرّ الأرض الأسوأ آ ريعاً هي الأخرى؟ أو بتعبير آخر، هل إن احتكار المالك العقاري يضع أمام إنفاق رأس المال حدّاً مقيداً لا وجود له، من وجهة نظر رأسمالية خالصة، لولا وجود هذا الاحتكار؟ يترتب على شروط طرح السؤال، أنه إذا كانت هناك توظيفات إضافية من الرساميل، مثلاً، ماثلة في الأراضي المستأجرة القديمة لا تدرّ أيما ريع، في ظل سعر السوق المعين، بل تقتصر على توليد ربح وسطى، فإن هذا الظرف لا يحل مسألة ما إذا كان بالوسع توظيف رأس المال فعلاً في الأرض آ، التي تدرّ أيضاً ربحاً وسطياً ولا تُعطي أي ريع. ولكن ذلك بالذات هو لبّ القضية. إن كون النفقات الإضافية لرأس المال التي لا تدرّ أيما ريع، لا تسدّ الطلب، إنما هو أمر تثبته ضرورة أخذ أرض جديدة من الصنف آ للزراعة. وإذا ما جرت زراعة أرض إضافية من الصنف آ، بحدود ما تدرّ هذه الأرض ريعاً، أي تدرّ ما يزيد على سعر الإنتاج، فإن هناك حالتين محتملتين لا غير. فإما أن يكون سعر السوق بمستوى معين يجعل حتى آخر النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة تدرّ ربحاً فائضاً، سيان إنْ وضعها المستأجر أم المالك العقاري في جيبه. فهذا الارتفاع في السعر وهذا الربح الفائض عن الإنفاق الإضافي الأخير لرأس المال إنما ينشآن من واقع أن الأرض آ لا يمكن أن تُزرع من دون أن تدرّ ريعاً. لأنه إذا كان سعر الإنتاج يكفي كيما تُزرع الأرض لتدرّ ربحاً وسطياً لا غير، فإن السعر لن يرتفع إلى مثل هذه الدرجة، ولبدأت المنافسة من جهة قطع الأرض الجديدة تبرز، حالما تأخذ هذه لوحدها بإعطاء أسعار الإنتاج. وفي هذه الحالة فإن النفقات الإضافية لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة، والتي لا تدرّ أي ريع، تواجه منافسة من جانب نفقات رأس المال في الأرض آ التي لا تدرّ هي الأخرى ريعاً. ـ أو أن النفقات الأخيرة لرأس المال في الأراضي المستأجرة القديمة لا تدرّ أي ريع، مع ذلك فإن سعر السوق يرتفع إلى حد كافٍ يسمح بأخذ الأرض آ للزراعة لتدرّ ريعاً. وفي هذه الحالة، فإن الإنفاق الإضافي لرأس المال، الذي لا يدرّ أي ريع، لن يكون ممكناً إلّا لأن الأرض آ لا يمكن أن تُزرع إلى أن يسمح لها سعر السوق بأن تدرّ ريعاً. ولولا هذا الشرط الأخير لبوشر بزراعتها

بمستوى سعر أدنى، أما تلك النفقات اللاحقة لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة، التي تتطلب سعر سوق مرتفعاً كيما تدرّ الربح الاعتيادي من دون ريع، فما كان لها أن تحصل. والحق، إذا كان سعر السوق مرتفعاً، فإنها لا تدرّ غير الربح الوسطي. أما إذا كان سعر السوق أدنى، وبات هو الناظم لسعر الإنتاج بمجرد الشروع في زراعة [763] الأرض آ، فإن تلك النفقات ما كان لها أن تدرّ هذا الربح، أي ما كان لها أن تحصل بتاتاً في ظل هذا الوضع. وعلى هذا النحو، فإن ريع الأرض آ سيؤلف بالطبع ريعاً تفاضلياً بالمقارنة مع هذه النفقات لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة، والتي لا تدرّ أي ريع. ولكن إذا كانت قطع الأرض آ تخلق مثل هذا الريع التفاضلي فليس ذلك سوى نتيجة لواقع أن هذه القطع لن تكون متاحة للزراعة إطلاقاً ما لم تقدم ريعاً، أي ما لم توجد ضرورة لمثل هذا الريع، الذي لا يتحدد، في ذاته ولذاته، بفعل أي فارق بين أصناف الأرض، والذي يؤلف حداً يقيّد التوظيف المحتمل لرؤوس أموال إضافية في الأراضي المستأجرة القديمة. وفي كلتا الحالتين لن يكون ريع الأرض آ مجرد نتيجة لارتفاع سعر الحبوب، بل على العكس: إن كون الأرض الأسوأ ينبغي أن تدرّ ريعاً كي تصبح زراعتها ممكنة عموماً، هو سبب ارتفاع سعر الحبوب إلى النقطة التي تسمح بالإيفاء بهذا الشرط.

إن الريع التفاضلي يتسم بخاصية أن الملكية العقارية لا تفعل ببساطة هنا سوى اقتناص الربح الفائض الذي كان المزارع المستأجر سيستولي عليه بخلاف ذلك، والذي يستولي عليه فعلاً خلال سريان عقد الإيجار فيما لو توافرت ظروف معينة. إن الملكية العقارية، هنا، هي مجرد سبب انتقال جزء معين من سعر السلعة ينشأ من دون أي عون من هذه الملكية العقارية (بل بالأحرى نتيجة كون سعر الإنتاج الذي يُنظم سعر السوق إنما يتحدد بفعل المنافسة) وهو جزء ينحل إلى ربح فائض ـ سبب انتقال هذا الجزء من شخص إلى آخر، من الرأسمالي إلى المالك العقاري. ولكن الملكية العقارية هنا ليست السبب الذي يخلق هذا الجزء من مكوّنات السعر، أو ارتفاع السعر الذي يؤلف مقدمة لهذا الجزء من السعر. بالمقابل، إذا لم يكن بالوسع زراعة الأرض الأسوأ من الصنف آ ـ رغم أن زراعة هذه الأرض تدرّ سعر الإنتاج ـ حتى تدرّ فائضاً معيناً يفوق سعر الإنتاج هذا، أي حتى تدرّ ريعاً معيناً، فإن الملكية العقارية تكون السبب الخالق لهذا الارتفاع في السعر. **لقد خلقت الملكية العقارية ذاتها ريعاً**. ولن يغيّر من الأمر شيئاً، إذا كان الريع الذي تقدمه الآن الأرض آ، كما في الحالة الثانية المبحوثة، يؤلف ريعاً تفاضلياً بالمقارنة مع النفقات الإضافية الأخيرة لرأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة التي لا تُعطي

سوى سعر الإنتاج. ذلك لأن الظرف الذي لا يمكن أن تُزرع فيه الأرض آ قبل أن يرتفع سعر السوق الناظم ارتفاعاً كافياً يسمح لها بأن تدرّ ريعاً ـ إن هذا الظرف وحده هو سبب ارتفاع سعر السوق إلى نقطة معينة تسمح للنفقات الأخيرة من رأس المال في قطع الأرض المستأجرة القديمة بأن تعطي سعر إنتاجها فقط، ولكنه سعر إنتاج يتيح للأرض آ، [764] في الوقت نفسه، أن تدرّ ريعاً. وإن كون هذه الأخيرة ينبغي عموماً أن تعطي ريعاً، هو السبب في خلق الريع التفاضلي بين الأرض آ والنفقات الأخيرة لرأس المال في الأرض المستأجرة السابقة.

وحين نتحدث على وجه العموم عن كون أرض من الصنف آ لا تعطي أي ريع ـ مفترضين أن سعر الإنتاج ينظم سعر الحبوب ـ فإننا نقصد الريع بالمعنى الدقيق لهذه المقولة. فلو دفع المزارع بدل إيجار يؤلف اقتطاعاً من الأجور الاعتيادية لعماله، أو من متوسط ربحه الاعتيادي، فإنه لا يدفع أي ريع، لا يدفع أي جزء مستقل من مكوّنات سعر سلعته متميز عن الأجور وعن الربح. ولقد سبق أن أشرنا إلى أن ذلك يحصل باستمرار في الممارسة العملية. وإذا كانت أجور العمال الزراعيين عموماً، في بلد من البلدان، تقف دون المستوى الوسطي الاعتيادي، بحيث أن اقتطاعاً من الأجور، أي جزءاً معيناً منها، يدخل كقاعدة عامة في قوام الريع، فإن ذلك لا يؤلف حالة استثنائية بالنسبة لمستأجر أسوأ أرض. ففي سعر الإنتاج نفسه الذي يجعل زراعة الأرض الأسوأ ممكنة، تؤلف هذه الأجور المنخفضة أصلاً عنصراً من عناصر تكوينه، وإن بيع المنتوج بموجب سعر الإنتاج لا يتيح لمستأجر هذه الأرض أن يدفع أي ريع. وبوسع المالك العقاري أن يؤجر أرضه أيضاً إلى عامل يكون مستعداً لأن يدفع في شكل ريع، كل ما يزيد أو الشطر الأكبر مما يزيد في سعر البيع على الأجور. بيد أنه لا يُدفع في جميع هذه الحالات أي ريع حقيقي، رغم دفع بدل الإيجار. ولكن حيثما توجد العلاقات المطابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي فلا بد للريع وبدل الإيجار من أن يتطابقا. وهنا أيضاً ينبغي لنا أن نبحث هذه العلاقة الاعتيادية على وجه الدقة.

ولو كانت الحالات المبحوثة آنفاً، حيث يمكن أن تجري توظيفات رأسمال في الأرض، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، من دون أن تدرّ ريعاً، إذا كانت حتى هذه الحالات لا تسعف بشيء في حلّ معضلتنا، فإن الاستشهاد بعلاقات المستعمرات لن يسعف أكثر من ذلك. فما يجعل المستعمرة مستعمرة ـ ونحن نتحدث هنا عن المستوطنات الزراعية تحديداً ـ لا يقتصر فقط على وجود مساحات شاسعة من الأراضي العذراء الخصبة. بل أن ما يجعلها مستعمرات، بالأحرى، هو واقع أن هذه الأراضي لم

تُستملك بعد، لم تخضع بعد للملكية العقارية. وإن الفارق الهائل، فيما يتعلق بالأرض، بين البلدان القديمة والمستعمرات يكمن في الأمر التالي: انعدام وجود الملكية العقارية، حقوقياً أو فعلياً، كما يشير وايكفيلد[35] بصواب، وكما سبق أن اكتشف ذلك ميرابو [765] الأب، الفيزيوقراطي، وغيره من قدامى الاقتصاديين، قبل وايكفيلد بوقت طويل. ولا أهمية البتة هنا، إنْ كان المستوطنون يمتلكون الأراضي ببساطة، أم كانوا يدفعون للدولة، بالفعل، تحت باب السعر الاسمي للأرض، رسوماً لقاء صك ملكية حقوقي في الأرض. ولا أهمية البتة أيضاً إنْ كان المستوطنون المستقرون فعلاً مالكين حقوقيين للأرض والعقار. ففي واقع الأمر، لا تشكل الملكية العقارية هنا قيداً يحدّ توظيف رأس المال وكذلك توظيف العمل بدون رأسمال؛ إن استيلاء المستوطنين المستقرين أصلاً على جزء من الأرض لا يمنع القادمين الجدد من إمكانية تحويل الأرض الجديدة إلى مجال لتوظيف رأسمالهم أو عملهم. وعليه، حين يتوجب بحث تأثير الملكية العقارية على أسعار منتوجات الأرض وعلى الريع، حيثما تحد هذه الملكية الأرض كحقل توظيف لرأس المال، فمن السخف تماماً الحديث عن مستوطنات مالكين أحرار، حيث لا وجود لنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة، ولا لشكل الملكية العقارية المقابل له، بل أن هذه الأخيرة لا توجد هنا إطلاقاً في الواقع الفعلي. لكن ريكاردو، مثلاً، يفعل ذلك في الفصل المكرس للريع العقاري. فهو يقول في المقدمة إنه ينوي بحث تأثير استملاك الأرض على قيمة منتوجات الأرض، وبعد ذلك مباشرة يأخذ المستعمرات كمثال إيضاحي، حيث يفترض أن قيعان الأرض موجودة هناك في شكل فطري نسبياً، وإن استغلالها غير مقيّد باحتكار الملكية العقارية.

إن الامتلاك الحقوقي المحض للأرض لا يخلق للمالك أي ريع عقاري. ولكنه يمنحه، عوضاً عن ذلك، سلطة الامتناع عن استغلال أرضه حتى تسمح له العلاقات الاقتصادية باستخدامها على نحو تدرّ به فائضاً معيناً، سواء جرى استخدام الأرض لأغراض زراعية حقاً، أم لأغراض إنتاج أخرى، كالمباني، إلخ. إنه لا يستطيع أن يزيد أو يُنقص الأبعاد المطلقة لحقل الأعمال هذا، ولكنه قادر على أن يغير كمية الأرض الماثلة في السوق. إنها لحقيقة مميزة، كما سبق لفورييه أنْ أشار، إلى أن جزءاً كبيراً نسبياً من أراضي جميع البلدان المتمدنة يظل بلا زراعة.

---

(35) وايكفيلد، إنكلترا واميركا، لندن، 1833. (Wakefield, *England and America*, London, 1833).
قارن كذلك مع رأس المال، المجلد الأول، الفصل الخامس والعشرون.

وهكذا، إذا افترضنا حالة يقتضي فيها الطلب زراعة أراضٍ جديدة أقل خصباً، على [766] سبيل المثال، من تلك المزروعة من قبل، فهل يُقدِمُ المالك العقاري، مع ذلك، على تأجير قطع الأراضي هذه مجاناً، لمجرد أن سعر سوق منتوج الأرض قد ارتفع إلى مستوى يكفي لأن يدرّ على المستأجر ما أنفقه من رأسمال على هذه الأرض، سعر الإنتاج، وبالتالي، الربح المعتاد؟ كلا، إطلاقاً. فإنفاق رأس المال ينبغي أن يدرّ على المالك العقاري ريعاً. فهو لا يؤجر إلّا بشرط أن يُدفع له بدل إيجار. لذا ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى مستوى يفوق سعر الإنتاج، أي إلى س + ر حتى يمكن دفع ريع إلى المالك العقاري. وبما أن الملكية العقارية التي لا تحمل شيئاً بدون تأجير، هي، حسب فرضيتنا، عديمة القيمة اقتصادياً، فإن ارتفاعاً طفيفاً في سعر السوق على سعر الإنتاج يكفي لجرّ الأراضي الجديدة ذات النوعية الأسوأ، إلى السوق.

وهنا يبرز السؤال التالي: هل ينتج عن الريع العقاري لأسوأ أرض، والذي لا يمكن استخلاصه من أي تباين في الخصوبة، أن سعر منتوج الأرض هو بالضرورة سعر احتكاري بالمعنى المألوف للكلمة أو أنه سعر يدخل فيه الريع في شكل ضريبة مع فارق واحد فقط هو أن المالك العقاري لا الدولة من يجبي هذه الضريبة؟ أما أن لهذه الضريبة حدوداً اقتصادية معينة، فذلك أمر مفهوم بذاته. فهي مُقيّدة بالنفقات الإضافية لرأس المال في قطع الأراضي المستأجرة السابقة، ومنافسة منتوجات الأرض الأجنبية ـ مفترضين أن استيرادها حر ـ والتنافس بين الملّاك العقاريين أنفسهم، وأخيراً حاجات المستهلكين وقدرتهم على الدفع. ولكن ليست هذه هي المسألة المطروحة هنا. فالمسألة هي إنْ كان الريع الذي يُدفع من الأرض الأسوأ، يدخل في سعر منتوجات هذه الأرض، هذا السعر الذي ينظم سعر السوق العام حسب فرضيتنا، بنفس الأسلوب الذي تدخل به الضريبة في سعر السلعة التي فرضت عليها، أي كعنصر مستقل عن قيمة هذه السلعة.

ليس هذا باستنتاج محتم، وقد جرى استخلاصه لسبب واحد هو غياب أي فهم حتى الآن يستوعب الفرق بين قيمة السلع وسعر إنتاجها. لقد رأينا أن سعر إنتاج سلعة ما لا يتطابق بأي حال من الأحوال مع قيمتها، رغم أن أسعار إنتاج السلع، منظوراً إليها في كلّيتها، لا تنتظم إلّا بفعل القيمة الإجمالية للسلع، ورغم أن حركة أسعار إنتاج مختلف أصناف السلع تتحدد حصراً بحركة قيم هذه السلع، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها. لقد سبق أن بيّنا أن سعر إنتاج سلعة ما قد يكون أعلى أو أدنى من قيمتها، وأنه لا يتطابق مع قيمتها إلّا بصورة استثنائية. وعليه، فإن واقع بيع منتوجات الأرض بما يفوق سعر إنتاجها لا يبرهن بأي حال على أنها تُباع بما يفوق قيمتها، تماماً مثلما أن

[767] واقع بيع منتوجات الصناعة، في المتوسط، حسب سعر إنتاجها، لا يثبت بأي حال أنها تُباع حسب قيمتها. ومن الممكن أن تُباع المنتوجات الزراعية بأعلى من سعر إنتاجها وأدنى من قيمتها، مثلما أن الكثير من المنتوجات الصناعية، من جهة أخرى، لا يدرّ سعر الإنتاج إلّا لأنه يُباع بما يفوق قيمته.

إن نسبة سعر إنتاج سلعة ما إلى قيمتها تتحدد حصراً بنسبة الجزء المتغير من رأس المال الذي أنتج السلعة إلى الجزء الثابت منه، أو تتحدد بالتركيب العضوي لرأس المال الذي أنتج هذه السلعة. فإنْ كان تركيب رأس المال في ميدان إنتاج معين أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، أي إذا كانت نسبة مكوّنه المتغير، المُنفق على الأجور إلى جزئه المكوّن الثابت، المُنفق على شروط العمل الشيئية، أعلى مما في متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن قيمة منتوج رأس المال هذا لا بد أن تكون أعلى من سعر الإنتاج. بتعبير آخر، نظراً لأن رأسمالاً كهذا يستخدم عملاً حياً أكثر نسبياً، فإنه يُنتج فائض قيمة أكبر، وبالتالي ربحاً أكبر مما ينتجه جزء مماثل له من متوسط رأس المال الاجتماعي عند درجة متساوية من استغلال العمل. وعليه، فإن قيمة منتوجه أعلى من سعر إنتاجه، نظراً لأن سعر الإنتاج هذا يساوي تكاليف رأس المال زائداً الربح الوسطي، وإن الربح الوسطي أدنى من الربح الذي تم إنتاجه في هذه السلعة. إن فائض القيمة الذي ينتجه رأس المال الاجتماعي الوسطي هو أقل من فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال بمثل هذا التركيب المنخفض. ويحصل العكس حين يكون رأس المال الموظف في فرع إنتاج معين ذا تركيب عضوي أعلى من تركيب رأس المال الاجتماعي الوسطي. وتقف قيمة السلع التي ينتجها رأس المال هذا دون سعر إنتاجها، وهذا هو الحال عادة بالنسبة إلى منتوجات أكثر فروع الصناعة تطوراً.

وإذا كان رأس المال في ميدان إنتاج معين يتسم بتركيب أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، فما هذا، باديء ذي بدء، سوى تعبير آخر عن واقع أن قدرة إنتاجية العمل الاجتماعي في هذا الميدان الخاص من الإنتاج تقف دون المستوى الوسطي، ذلك لأن الدرجة التي بلغتها القوة المنتجة تتمثل في الرجحان النسبي للجزء الثابت من رأس المال على جزئه المتغير، أو تتمثل في الانخفاض المستمر للجزء المكوّن من رأسمال معين يُنفق على الأجور. وعلى العكس، إذا كان رأس المال في ميدان إنتاج معين ذا تركيب أعلى، فإن ذلك يعني أن تطور القوة المنتجة يفوق المستوى الوسطي.

[768] ولو تركنا جانباً الحديث عن الأعمال الفنية الخالصة التي يقع بحثها من حيث طبيعة الأشياء خارج نطاق موضوعنا، فمن الجليّ بحد ذاته أن ميادين الإنتاج المختلفة تتطلب

نسباً مختلفة بين رأس المال الثابت والمتغير تبعاً لخصائصها التكنيكية، وأن العمل الحي ينبغي أن يحتل حيزاً أكبر في بعضها وحيزاً أصغر في بعضها الآخر. ففي الصناعة الاستخراجية، التي ينبغي تمييزها بدقة عن الزراعة، هناك غياب تام للمواد الأولية كعنصر من عناصر رأس المال الثابت، بل أن المواد المساعدة لا تلعب دوراً هاماً إلّا بصورة نادرة. غير أن الجزء الآخر من رأس المال الثابت، أي رأس المال الأساسي، يلعب دوراً هاماً في الصناعة المنجمية. ومع ذلك فإن تقدم الإنتاج يُقاس هنا أيضاً بالنمو النسبي لرأس المال الثابت، بالمقارنة مع رأس المال المتغير.

وإذا كان تركيب رأس المال في الزراعة الحقيقية أدنى من تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي، فإن ذلك يعبر، كما هو واضح من النظرة الأولى (prima facie)، عن واقع أن الزراعة في بلدان الإنتاج المتطور لم تتقدم بالدرجة نفسها التي تقدمت بها الصناعة التحويلية. ويجد مثل هذا الواقع تفسيره، إذا تركنا جانباً الظروف الأخرى بما في ذلك الظروف الاقتصادية الحاسمة، في التطور الأقدم والأسرع للعلوم الميكانيكية، وبخاصة من ناحية تطبيقها، بالقياس إلى التطور اللاحق والأحدث عهداً للكيمياء والجيولوجيا والفسلجة، ولا سيما بالمقارنة مع تطبيقها في الزراعة. وبالمناسبة، فإنها حقيقة لا يرقى إليها الشك، وهي حقيقة معروفة منذ أمد بعيد[36]، أن التقدم المحرز في الزراعة يجد التعبير عنه باستمرار في النمو النسبي للجزء الثابت من رأس المال بالقياس إلى الجزء المتغير. أما معرفة ما إذا كان تركيب رأس المال الزراعي في بلد معين يسوده الإنتاج الرأسمالي، كإنكلترا مثلاً، أدنى بالقياس إلى تركيب متوسط رأس المال الاجتماعي فتلك مسألة لا يمكن حسمها إلّا بالوسائل الاحصائية، وإن التوغل في تشعبات هذه القضية أمر لا لزوم له بالنسبة لغرضنا. وعلى أية حال، فمن الثابت نظرياً أن قيمة المنتوجات

---

(36) أنظر دومبال و ر. جونز[*]. (*) يشير ماركس هنا إلى أحد مجلدات مؤلف دومبال:
[دومبال، حولية روفيل الزراعية أو مواد مختلفة عن الزراعة، والاقتصاد الريفي، والتشريعات الزراعية، باريس، 1824 ـ 1837.

(Dombasle, *Annales agricoles de Roville, ou mélanges d'agriculture, d'économie rurale, et de législation agricole,* 1824-1837, Paris).

ر. جونز، بحث في توزيع الثروة ومصادر الضريبة، لندن، 1831، ص 227.

(R. Jones, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation,* London, 1831, S. 227)]. [ن. برلين].

الزراعية لا يمكن أن تكون أعلى من سعر إنتاجها إلّا على أساس هذه الفرضية، أي بتعبير آخر أن فائض القيمة الذي ينتجه رأسمال ذو حجم معين ينشط في الزراعة، أو، وهو ما يضارع الشيء نفسه، أن العمل الفائض (وبالتالي العمل الحي المبذول عموماً) الذي يحرّكه رأس المال هذا ويتحكم به، هو أكبر مما في حال رأسمال ذي حجم مماثل بتركيب اجتماعي وسطي.

[769] إن هذا الافتراض كافٍ بالنسبة لشكل الريع الذي نبحثه هنا، والذي لا يمكن أن ينشأ إلّا في ظل هذا الافتراض. فإن تهاوت الفرضية، تهاوى شكل الريع المطابق لها.

غير أن الواقع المحض المتمثل في أن قيمة المنتوجات الزراعية أعلى من سعر إنتاجها، لا يكفي، لذاته، بأي حال، في تفسير وجود الريع العقاري المستقل عن تباين خصوبة مختلف أصناف الأرض، أو تباين النفقات المتعاقبة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها، وباختصار ريع مختلف مفهومياً عن الريع التفاضلي، ويمكن لنا، بالتالي، أن نسميه **الريع المطلق**. إن جملة من المنتوجات الصناعية تتسم بخاصية أن قيمتها أعلى من سعر إنتاجها، ورغم ذلك فإنها لا تدرّ فائضاً يفوق الربح الوسطي، أو ربحاً فائضاً يمكن تحويله إلى ريع. على العكس، فوجود ومفهوم سعر الإنتاج، ووجود ومفهوم معدل الربح العام الذي يفترضه سعر الإنتاج هذا، يرتكزان على أن السلع المفردة لا تُباع بموجب قيمها. وتنبع أسعار الإنتاج من مساواة قيم السلع؛ فبعد أن يجري التعويض عن قيم رأس المال المستهلكة في مختلف ميادين الإنتاج، توزع هذه المساواة فائض القيمة الكلّي لا بنسبة ما أُنتج منه في ميادين الإنتاج المفردة وبالتالي ما تتضمنه منتوجاتها، بل بنسبة حجم رؤوس الأموال المسلّفة. بهذه الصورة وحسب ينشأ الربح الوسطي وسعر إنتاج السلع الذي يؤلف الربح الوسطي العنصر المميز له. وإن الميل الدائم لرؤوس الأموال هو بلوغ هذه المساواة، عبر المنافسة، في توزيع فائض القيمة الذي خلقه رأس المال الكلّي، والتغلب على سائر العقبات التي تعترض هذه المساواة. من هنا ميل هذه الرساميل المتمثل في عدم السماح إلّا بتلك الأرباح الفائضة التي تنشأ، في ظل سائر الظروف، لا من الاختلاف بين قيم السلع وأسعار إنتاجها، بل بالعكس من الاختلاف بين سعر الإنتاج العام الذي يُنظم السوق، وأسعار الإنتاج الفردية المختلفة عنه؛ أي تلك الأرباح الفائضة التي تنشأ لذلك لا من الاختلاف بين ميدانين مختلفين من ميادين الإنتاج، بل في نطاق كل ميدان من ميادينه؛ والتي لا تمسّ بالتالي أسعار الإنتاج العامة المتكوّنة في مختلف الميادين، أي معدل الربح العام، بل تفترض تحوّل القيم إلى أسعار إنتاج ووجود معدل ربح عام. ولكن هذه الفرضية تقوم، كما أوضحنا من قبل، على

التغير المستمر في نسب توزيع إجمالي رأس المال الاجتماعي على مختلف ميادين الإنتاج، وعلى مجيء وهجرة رؤوس الأموال، واحتمال انتقالها من ميدان إلى آخر، [770] وباختصار، على حرية حركتها بين مختلف ميادين الإنتاج هذه التي تمثل حقول توظيف متاحة للأجزاء المستقلة من إجمالي رأس المال الاجتماعي. ويُفترض هنا أن ليس هناك من عائق بتاتاً، أو ليس هناك سوى عائق عرضي مؤقت يُعيق التنافس بين رؤوس الأموال ـ مثلاً في ميدان إنتاج تكون فيه قيمة السلع أعلى من سعر إنتاجها، أو يكون فيه فائض القيمة المتولّد أكبر من الربح الوسطي ـ بغية إرجاع القيمة إلى سعر إنتاج، وبالتالي توزيع فائض القيمة الإضافي لميدان الإنتاج هذا بصورة متناسبة على سائر الميادين التي يستغلها رأس المال. أما إذا حصل العكس، واصطدم رأس المال بقوة غريبة لا يمكن له أن يتغلب عليها إلّا جزئياً أو لا يتغلب عليها إطلاقاً، قوة تحدّ من توظيفه في ميادين إنتاج خاصة، ولا تتيح له ذلك إلّا في ظل شروط تستبعد، كلّياً أو جزئياً، التسوية العامة المذكورة لفائض القيمة إلى ربح وسطي، فعندئذٍ يغدو واضحاً أن الربح الفائض الذي يمكن أن يتحوّل إلى ريع وأن ينفصل بهذه الصفة عن الربح ينشأ في مثل ميادين الإنتاج هذه بفضل زيادة سعر السلع. وتبرز الملكية العقارية، أو المالك العقاري في مواجهة الرأسمالي، بوصفه هذه القوة الغريبة، هذا العائق لرأس المال لدى توظيفه في الأرض.

إن الملكية العقارية هي العائق الذي لا يسمح هنا بأي إنفاق جديد لرأس المال في الأرض التي لم تُزرع أو تؤجر حتى الآن، من دون فرض ضريبة، أي من دون جباية الريع، رغم أن الأرض التي ستنخرط في الزراعة مجدداً تنتمي إلى صنف من الأرض لا يدرّ أي ريع تفاضلي، وقد تُزرع حتى بزيادة طفيفة في سعر السوق، لولا وجود الملكية العقارية، بحَيث أن سعر السوق الناظم يقدم لمن يفلح هذه الأرض الأسوأ سعر إنتاجه فقط. ولكن بسبب الحد الذي تضعه الملكية العقارية، ينبغي لسعر السوق أن يرتفع إلى نقطة تستطيع معها الأرض أن تدرّ فائضاً يزيد على سعر الإنتاج، أي أن تدرّ ريعاً. ولكن بما أن قيمة السلع التي ينتجها رأس المال الزراعي أعلى من سعر إنتاجها، حسب فرضيتنا، فإن هذا الريع (باستثناء الحالة التي سنبحثها تواً) يؤلف فائضاً في القيمة يزيد على سعر الإنتاج، أو يؤلف جزءاً من هذا الفائض. وإن كون الريع يساوي كامل الفرق بين القيمة وسعر الإنتاج، أم لا يساوي سوى جزء أكبر أو أصغر من هذا الفرق، فإن ذلك يتوقف كلّياً على النسبة بين العرض والطلب، وعلى مساحة الأرض المنخرطة مجدداً في الزراعة. وحيثما لا يكون الريع مساوياً للفائض الذي تزيد به قيمة المنتوجات الزراعية [771] على سعر إنتاجها، فإن جزءاً من هذا الفائض يدخل على كل حال في المساواة العامة

والتوزيع المتناسب لفائض القيمة كله على مختلف رؤوس الأموال المفردة. وحالما يكون الريع مساوياً للفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، فإن كامل هذا الجزء، كل هذه الفضلة من فائض القيمة، الفضلة التي تزيد على الربح الوسطي، لا تشترك في هذه المساواة. ولكن سواء كان هذا الريع المطلق يساوي مجمل الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، أم كان يساوي جزءاً من هذا الفائض، فإن المنتوجات الزراعية ستُباع في كلتا الحالتين بسعر احتكاري، لا لأن سعرها يفوق قيمتها، بل لأنه يساوي قيمتها، أو لأن سعرها أدنى من قيمتها ولكن أعلى من سعر إنتاجها. وإن وضعها الاحتكاري يكمن في أنها لا تُباع بموجب سعر الإنتاج، خلافاً لمنتوجات الصناعة التي تقف قيمتها فوق سعر الإنتاج العام. وبما أن جزءاً من القيمة، وجزءاً من سعر الإنتاج أيضاً، هو في الواقع مقدار ثابت معين، نعني به سعر الكلفة، أي رأس المال المستهلك في الإنتاج = ك، فإن الفرق بينهما يكمن في الجزء الآخر، المتغير، في فائض القيمة التي تساوي ح، الربح، في سعر الإنتاج، أي الجزء الذي يساوي فائض القيمة الكلّي محسوباً في هذه الحالة على أساس رأس المال الاجتماعي وعلى أساس كل رأسمال مفرد باعتباره جزءاً معيناً من ذلك، ولكن هذا الجزء يساوي في قيمة السلعة فائض القيمة الفعلي المتولّد عن رأس المال المفرد هذا، ويؤلف جزءاً مكوّناً من القيم السلعية التي أنتجها رأس المال هذا. وإذا كانت قيمة السلعة أعلى من سعر إنتاجها، فإن سعر الإنتاج = ك + ح، والقيمة = ك + ح + د حيث أن ح + د = فائض القيمة الذي تحتويه السلعة. وعليه، فإن الفارق بين القيمة وسعر الإنتاج = د، أي الفضلة التي يزيد بها فائض القيمة الذي أنتجه رأس المال هذا على فائض القيمة المتناسب مع معدل الربح العام لرأس المال هذا. يترتب على ذلك أن سعر المنتوجات الزراعية يمكن أن يكون أعلى من سعر إنتاجها، دون أن يبلغ قيمتها. ويترتب على ذلك أيضاً أن زيادة سعر المنتوجات الزراعية يمكن أن تصل خلال مدة طويلة إلى نقطة معينة، قبل أن يصل سعرها إلى مستوى قيمتها، ويترتب على ذلك بالمثل أن الفائض الذي تزيد به قيمة المنتوجات الزراعية على سعر إنتاجها لا يمكن أن يصبح عنصراً محدداً لسعر سوقها العام إلّا نتيجة لاحتكار الملكية العقارية. وأخيراً، يترتب على ذلك أن غلاء المنتوج ليس في مثل هذه الحالة سبب الريع، بل أن الريع هو سبب غلاء المنتوج. وإذا كان سعر منتوج وحدة مساحة الأرض الأسوأ = س + ر، فإن جميع الريوع التفاضلية سترتفع بمضاعفات من ر، نظراً لأن س + ر هي الناظم لسعر السوق، حسب فرضيتنا.

لو كان التركيب الوسطي لرأس المال الاجتماعي غير الزراعي = 85ث + 15م، وكان

[772] معدل فائض القيمة = 100%، لكان سعر الإنتاج = 115 وحدة. أما إذا كان تركيب رأس المال الزراعي = 75ث + 25م وكان معدل فائض القيمة نفسه، فإن قيمة المنتوج وقيمة السوق الناظمة = 125 وحدة. ولو جرت مساواة المنتوج الزراعي والمنتوج غير الزراعي بموجب السعر الوسطي (نفترض توخياً للإيجاز أن رأس المال الإجمالي متساوٍ في فرعي الإنتاج كليهما) فإن فائض القيمة الكلّي = 40، أي 20% لرأسمال قدره 200 وحدة. وسيُباع منتوج رأس المال الأول، شأن منتوج رأس المال الثاني بـ 120 وحدة. وعليه، فعند مساواة أسعار الإنتاج، يكون متوسط أسعار السوق للمنتوج غير الزراعي أعلى من قيمته، ويكون متوسط أسعار السوق للمنتوج الزراعي أدنى من قيمته. وإذا ما بيعت المنتوجات الزراعية بقيمتها، لغدت أغلى بـ 5 وحدات مما بعد المساواة، ولغدت المنتوجات الصناعية أرخص بـ 5 وحدات مما بعد المساواة. وإنْ لم تسمح ظروف السوق ببيع المنتوجات الزراعية بقيمتها، والحصول على مجمل الفائض الذي تزيد به على سعر الإنتاج، فإن النتيجة ستحتل مكاناً وسطياً بين القطبين؛ فالمنتوجات الصناعية ستُباع بما يفوق قيمتها بعض الشيء، والمنتوجات الزراعية ستباع بما يفوق سعر إنتاجها بعض الشيء.

ورغم أن بوسع الملكية العقارية أن تسوّق سعر المنتوجات الزراعية ليعلو على سعر الإنتاج، فإن الأمر لا يتوقف على ذلك بل يتوقف على الوضع العام للسوق في مدى اقتراب سعر السوق الذي يتجاوز سعر الإنتاج من القيمة، وبأي قدر يمكن لفائض القيمة المتولّد في الزراعة بما يزيد على متوسط الربح المعين بأن يتحول إما إلى ريع، أو يشارك في المساواة العامة لفائض القيمة إلى ربح وسطي. على أية حال فإن هذا الريع المطلق، الناشيء عن الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج، ليس سوى جزء من فائض القيمة الزراعي، وتحويل لفائض القيمة هذا إلى ريع، أي اقتناص المالك العقاري له؛ تماماً مثلما أن الريع التفاضلي ينشأ من تحويل الربح الفائض إلى ريع، من اقتناص الملكية العقارية للربح الفائض في ظل سعر إنتاج ناظم عام. إن كلا هذين الشكلين من الريع هما الشكلان الاعتياديان الوحيدان. وما عدا هذين الشكلين، لا يمكن للريع أن يرتكز إلّا على سعر احتكاري فعلاً، وهو سعر احتكاري لا يتحدد بسعر الإنتاج ولا بقيمة السلع، بل يتحدد بطلب الشارين وقدرتهم على الدفع، وأن معاينة ذلك تنتمي إلى نظرية المنافسة، حيث يتم بحث الحركة الفعلية لأسعار السوق.

وإذا ما تم تأجير كُل الأراضي الصالحة للزراعة في بلدٍ معين ـ مفترضين أن نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات الاعتيادية هي ظاهرة عامة ـ فلن تكون هناك قطعة أرض لا [773] تدرّ ريعاً، ولكن قد تكون هناك رساميل، أجزاء منفردة من رأس المال الموظّف في

الأرض، لا تدرّ أي ريع، إذ ما إنْ تُؤَجَّر الأرض حتى تكفّ الملكية العقارية عن الفعل كحدٍ مطلق يقيد التوظيف الضروري لرأس المال. ولكنها تواصل الفعل كحدٍ نسبي حتى بعد ذلك، بمقدار ما إن انتقال رأس المال المندمج في الأرض إلى المالك العقاري يضع هنا أمام المستأجر حدوداً معينة. وفي هذه الحالة وحدها يتحوّل كل الريع إلى ريع تفاضلي، وهو ريع تفاضلي لا يتحدد بفعل اختلافات في نوعية الأرض، بل بفعل الاختلافات بين الأرباح الفائضة الناشئة عن آخر نفقات رأس المال في صنفٍ معين من الأرض، والريع المدفوع لقاء استئجار أسوأ أصناف الأرض. ولا تفعل الملكية العقارية فعلها كحدٍ مطلق إلّا بمقدار ما تشترط الجزية المدفوعة للمالك العقاري السماح بجعل الأرض على العموم مجالاً لتوظيف رأس المال. وحين يتم هذا السماح لا يعود بوسع المالك العقاري أن يفرض أي حدّ مطلق على أبعاد إنفاق رأس المال في قطعة أرض معينة. وعلى العموم، يواجه تشييد المنازل حداً مقيداً في ملكية طرف ثالث للأرض التي يزمع بناء البيت عليها. ولكن ما إن تُؤجر هذه الأرض لأغراض بناء المنازل، حتى يتوقف الأمر على المستأجر، إن كان يبتغي بناء بيتٍ عالٍ أم واطىء.

وإذا كان التركيب الوسطي لرأس المال الزراعي مساوياً لتركيب متوسط رأس المال الاجتماعي أو أعلى منه، فإن الريع المطلق، بالمعنى الذي صغناه تواً، يتلاشى، أي يتلاشى الريع الذي يختلف عن الريع التفاضلي وعن الريع القائم على السعر الاحتكاري الحق. عندئذ لن تقف قيمة المنتوج الزراعي فوق سعر إنتاجه، ولن يحرّك رأس المال الزراعي المزيد من العمل، ولن يحقق بالتالي من العمل الفائض أكثر مما يحققه رأس المال غير الزراعي. ويحصل الشيء نفسه إذا أصبح تركيب رأس المال الزراعي مساوياً لتركيب متوسط رأس المال الاجتماعي نتيجة لتقدم الزراعة.

للوهلة الأولى، يبدو أن من التناقض الافتراض، من جهة أولى، أن تركيب رأس المال الزراعي يرتفع، ويرتفع بالتالي جزؤه الثابت بالقياس إلى جزئه المتغير، وأن سعر منتوج الأرض، من جهة ثانية، ينبغي أن يرتفع لدرجة تستطيع معها الأرض الجديدة الأسوأ من تلك المزروعة حتى الآن، أن تدرّ ريعاً، وهو ريع لا ينبع في مثل هذه الحالة إلّا من الفائض الذي يزيد به سعر السوق على القيمة وعلى سعر الإنتاج، وباختصار ريع ينبثق من سعر احتكاري للمنتوج لا غير.

وينبغي هنا أن نقوم بالتمييز التالي.

[774] ابتداءً، سبق أن رأينا عند معاينة تكوين معدل الربح، أن رؤوس الأموال التي تتمتع بتركيب تكنيكي متماثل، أي أن مقادير متماثلة من العمل تحرك مقادير متماثلة من الآلات

والمواد الأولية، قد تتخذ مع ذلك تراكيب متباينة من جراء تباين قيم الأجزاء الثابتة من رؤوس الأموال هذه. فالمواد الأولية أو الآلات، يمكن أن تكون في الحالة الأولى أغلى مما في الحالة الأخرى. وابتغاء وضع كتلة واحدة من العمل قيد الحركة (وهذه الكتلة ضرورية، حسب افتراضنا، لمعالجة الكتلة الواحدة نفسها من المواد الأولية) ينبغي في الحالة الأولى تسليف رأسمال أكبر مما في الحالة الثانية، نظراً لأنني، على سبيل المثال، لا أستطيع برأسمال قدره 100 وحدة أن أحرّك مقداراً مماثلاً من العمل، إذا كانت كلفة المواد الأولية، التي ينبغي الدفع لقاءها من هذه الـ 100، تبلغ 40 وحدة في الحالة الأولى و20 وحدة في الحالة الثانية. ولكن يتضح على الفور أن لهذين الرأسماليين تركيباً تكنيكياً واحداً بالذات، ما إن يهبط سعر المواد الأولية الأغلى إلى مستوى سعر المواد الأولية الأرخص. فالتناسب بين قيمة رأس المال المتغير ورأس المال الثابت سيصبح متماثلاً في الحالتين، رغم أنه لم يحصل أي تغير في التناسب التكنيكي بين العمل الحي المستخدم وكتلة وطابع شروط العمل المستخدمة. من جهة أخرى يمكن لرأسمال ذي تركيب عضوي أوطأ أن ينتحل مظهراً يضعه على صعيد واحد مع رأسمال ذي تركيب عضوي أعلى، لمجرد ارتفاع قيم أجزائه الثابتة، منظوراً إلى الأمر من وجهة التركيب القيمي المحض. لنفرض أن هناك رأسمالاً = 60ث + 40م، لأنه يستخدم الكثير من الآلات والمواد الأولية قياساً إلى العمل الحي، وأن هناك رأسمالاً آخر = 40ث + 60م، لأنه يستخدم الكثير من العمل الحي (60%) والقليل من الآلات (10% مثلاً) ومواد أولية قليلة ورخيصة بالمقارنة مع قوة العمل (30% مثلاً)؛ عندئذٍ فإن مجرد ارتفاع قيمة المواد الأولية والمساعِدة من 30 إلى 80 وحدة يمكن أن يجعل التركيب متساوياً، بحيث يصبح رأس المال الثاني مؤلفاً الآن من 10 وحدات للآلات و80 وحدة للمواد الأولية و60 وحدة لقوة العمل، أي 90ث + 60م، وهذا بالنسب المئوية = 60ث + 40م، أي من دون أن يحصل أي تغير في التركيب التكنيكي. وعليه، فإن رؤوس الأموال ذات التركيب العضوي المتماثل يمكن أن تمتلك تركيباً قيمياً مختلفاً، ويمكن لرؤوس أموال ذات تركيب قيمي متماثل بالنسب المئوية أن تقف في درجات متباينة من التركيب العضوي، وأن تعبّر بالتالي عن درجات متباينة من تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. إن الظرف التالي وحده، وهو أن رأس المال الزراعي قد يقف من حيث تركيبه القيمي عند المستوى العام، لا يبرهن على أن القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل قد بلغت فيه نفس هذا المستوى العام. بل أن كل ما يبيّنه ذلك هو أن المنتوج [775] الخاص برأس المال هذا، والذي يؤلف، من جديد، جزءاً من شروط إنتاجه، غدا

أغلى، أو أن المواد المساعِدة، مثل الأسمدة التي كانت في السابق في متناول اليد، ينبغي أن تُجلب من أماكن قصية إلخ.

ولكن ينبغي أن نأخذ الطابع المميز للزراعة في الاعتبار.

لنفترض أن الآلات التي تُتيح التوفير في العمل، والمواد الكيماوية المساعِدة، إلخ، تستخدم في الزراعة بصورة أوسع، وأن رأس المال الثابت يزداد تكنيكياً، أي يزداد ليس فقط من ناحية القيمة بل من ناحية الكتلة أيضاً، بالمقارنة مع كتلة قوة العمل المستخدمة؛ عندئذٍ، فإن المسألة في الزراعة (كما في الصناعة المنجمية) لا تقتصر على الإنتاجية الاجتماعية للعمل، بل على إنتاجيته الطبيعية أيضاً التي تتوقف على الشروط الطبيعية للعمل. فمن الممكن لازدياد القدرة الإنتاجية الاجتماعية في الزراعة أن يعوّض فقط، أو لا يعوّض بالكامل، عن تناقص القوة الطبيعية ـ لن يكون هذا التعويض فاعلاً على أي حال إلّا لفترة قصيرة من الزمن ـ بحيث لا يصبح المنتوج أرخص رغم التقدم التكنيكي، بل يتم تجنّب حصول غلاء أكبر فيه. ومن الممكن أيضاً أن تتناقص الكتلة المطلقة للمنتوج عند ارتفاع سعر الحبوب، في حين يتزايد المنتوج الفائض النسبي؛ ويمكن حصول ذلك بالتحديد في حالة حصول زيادة نسبية في رأس المال الثابت الذي يتألف أساساً من الآلات أو الدواب التي لا تتطلب سوى التعويض عن اهتلاكها، وفي حالة حصول تناقص مقابل في الجزء المتغير من رأس المال، الذي يُنفق على الأجور والذي يتعين التعويض عنه على الدوام من المنتوج.

ولكن من الممكن أيضاً، مع تقدم الزراعة، ألّا تستدعي الضرورة سوى ارتفاع معتدل في سعر السوق فوق السعر الوسطي، بغية أن تتم زراعة ويتم الحصول على ريع من أسوأ أصناف الأرض، التي كانت ستتطلب ارتفاعاً أعظم في سعر السوق لو أن المواد المساعدة التكنيكية كانت في مستوى أوطأ.

إن الواقع المتمثل في أن كتلة قوة العمل المستخدمة في تربية المواشي على نطاق واسع مثلاً، هي بالغة الصغر بالمقارنة مع رأس المال الثابت الماثل في المواشي نفسها، يمكن أن يُعتبر دحضاً حاسماً للتأكيد القائل بأن رأس المال الزراعي، محسوباً بالنسب المئوية، يحرّك قوة عمل أكثر مما يحرّكه متوسط رأس المال الاجتماعي غير الزراعي. ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أننا، إذ درسنا نشوء الريع، فقد اعتبرنا أن محدِّده هو ذلك الشطر من رأس المال الزراعي الذي يُنتج المادة الغذائية النباتية الأساسية أي وسيلة العيش الأساسية بالنسبة للشعوب المتمدنة على العموم. وقد برهن آدم سميث ـ وهذه واحدة من مآثره ـ أن هناك تحديداً مختلفاً تماماً للأسعار يُلاحظ في مجال تربية

[776] المواشي، وكذلك في المتوسط عموماً، بالنسبة لكل الرساميل الموظّفة في الأرض والتي لا تُنتج وسائل العيش الأساسية مثل الحبوب. فهذه الأسعار تتحدد هنا بطريقة يتعين معها على سعر منتوج الأرض، التي تُستخدم كمرعى اصطناعي لتربية المواشي مثلاً، والتي يمكن تحويلها بنفس هذا النجاح إلى أرضٍ مزروعة ذات جودة معينة، أن يرتفع ارتفاعاً كافياً بحيث يولّد الريع نفسه الذي يتولّد عن أرض مزروعة ذات جودة مماثلة؛ أي أن ريع الأرض التي تُزرع فيها الحبوب يشترك هنا في تحديد سعر المواشي، ولهذا السبب يلاحظ رامزي بصواب أن سعر المواشي يرتفع، عن هذا الطريق، ارتفاعاً اصطناعياً بفعل الريع، بفعل هذا التعبير الاقتصادي عن الملكية العقارية، أي بفعل الملكية العقارية(*).

«مع تطور المزروعات، لا تعود مساحة المراعي الطبيعية تكفي لتربية المواشي بغية سدّ الطلب على اللحم. إن جزءاً كبيراً من الأراضي المزروعة ينبغي أن تُستخدم لتربية وتسمين المواشي التي ينبغي أن يكون سعرها كافياً لا للدفع للعمل المستخدم في تربية المواشي فحسب، بل أيضاً لكي يُدفع إلى المالك العقاري الريع والربح اللذين يمكن للمستأجر أن يحصل عليهما من هذه الأرض فيما لو استخدمها كأرض مزروعة. إن المواشي المربّاة في المستنقعات غير المزروعة على الاطلاق تُباع في هذه السوق، تبعاً لوزنها ونوعيتها، بسعرٍ مماثل لسعر المواشي المربّاة في أحسن الأراضي الزراعية. إن مالكي هذه المستنقعات يستفيدون من ذلك، ويرفعون ريع أراضيهم بما يتناسب وسعر المواشي».

(آ. سميث، [ثروة الأمم]، المجلد الأول، الجزء الأول، الفصل الحادي عشر، [ص 185]).

(A. Smith, [*Wealth of Nations,*] Vol. I, book I, ch. XI [p. 185]).

في هذه الحالة أيضاً يكون الريع التفاضلي، المتميز عن ريع الحبوب، في صالح أسوأ أرض نسبياً.

إن الريع المطلق يُفسّر بعض الظواهر، التي توحي، للوهلة الأولى، وكأن الريع مدين بنشوئه للسعر الاحتكاري. ولكي نكون أقرب من المثال الذي يورده آدم سميث، نأخذ

(*) ج. رامزي، بحث في توزيع الثروة، إدنبره، لندن، 1836، ص 278 ـ 279. [ن. برلين].
(G. Ramsay, *An essay on the distribution of wealth,* Edinburgh, London, 1836, S. 278-279).

على سبيل المثال مالك غابة قائمة دونما فعل بشري، أي ليس نتيجة زراعة الغابات، في النرويج مثلاً. إذا تلقى مالك هذه الغابة ريعاً من رأسمالي يقتطع الأشجار، في أعقاب نشوء طلب من إنكلترا، أو إذا قام مالك الغابة باقتطاع الأشجار بنفسه بصفته رأسمالياً، فإن مقداراً أكبر أو أصغر من الريع يؤول إليه من الخشب، عدا عن الربح المتأتي من رأس المال المسلّف. إن هذا يبدو بمثابة علاوة احتكارية صرفة مستمدة من منتوج طبيعي صرف. ولكن رأس المال في الواقع يتألف هنا من رأسمال متغير فقط على وجه التقريب، يُنفق على العمل وبالتالي فإنه يحرّك عملاً فائضاً أكبر مما يحرّكه رأسمال آخر مماثل الحجم. وتحتوي قيمة الخشب، عندئذٍ، على فائض من العمل غير مدفوع الأجر، أي من فائض القيمة، أكبر مما يحتويه منتوج رأسمال ذي تركيب أعلى. لهذا السبب يمكن الحصول على الربح الوسطي من هذا الخشب، وأن يؤول إلى مالك الغابة فائض كبير في شكل ريع. وبالعكس، يمكن الافتراض أنه نتيجة لسهولة توسيع أعمال اقتطاع [777] الأشجار، أو بتعبير آخر سرعة زيادة هذا الإنتاج، فإن الطلب ينبغي أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً من أجل أن يتساوى سعر الخشب مع قيمته، وبالتالي من أجل أن يؤول مجمل فائض العمل غير مدفوع الأجر (الفائض الذي يزيد على الحصة التي تؤول إلى الرأسمالي كربح وسطي) إلى المالك في شكل ريع.

لقد افترضنا أن الأرض التي أُدرجت مجدداً في الزراعة ذات نوعية أسوأ من الأرض التي كانت تُزرع في الوقت الأخير كأسوأ أرض. أما إذا كانت من صنف أجود، فإنها تحمل ريعاً تفاضلياً. ولكن ما نبحث فيه هنا هو، بالضبط، الحالة التي لا يتجلى فيها الريع كريع تفاضلي. هناك حالتان ممكنتان فقط. إما أن تكون الأرض المزروعة مجدداً أسوأ، أو مساوية في الجودة، للأرض المزروعة سابقاً. فإذا كانت أسوأ، فإننا قد بحثنا هذه الحالة أصلاً. والحالة التي يتوجب البحث فيها، هي الحالة التي تكون فيها هذه الأرض مساوية في الجودة.

وكما سبق أن بيّنا عند تحليل الريع التفاضلي، فإن تقدّم الزراعة يمكن أن يؤدي مجدداً إلى زراعة الأرض المماثلة في الجودة، أو الأرض الأجود، مثلما يمكن أن يؤدي إلى زراعة الأرض الأسوأ.

أولاً ـ لأن هناك في حالة الريع التفاضلي (وفي حالة الريع عموماً، لأنه حتى في حالة الريع غير التفاضلي تبرز على الدوام مسألة ما إذا كانت خصوبة الأرض عموماً، من جهة، وموقعها من جهة أخرى، يسمحان بزراعتها بحيث تدرّ ربحاً وريعاً في ظل سعر

السوق الناظم) شرطين يفعلان فعلهما في اتجاهين متعاكسين، فيشلّان بعضهما بعضاً مرة، ويتفوّق فعل أحدهما على الآخر مرة أخرى. إن ارتفاع سعر السوق ـ شريطة ألّا تكون تكاليف الزراعة قد هبطت، أو بتعبير آخر أن المكاسب ذات الطابع التكنيكي، لا تشكّل ظرفاً جديداً لتوسيع الزراعة ـ قد يجرّ إلى الزراعة أرضاً أخصب، كانت قد أُقصيت في السابق من عداد الأراضي المتنافسة بفعل موقعها. أو قد يرفع هذا مزايا موقع أرض ذات خصوبة أقل إلى أن تعوّض هذه المزايا عن إنتاجية أصغر. أو يمكن للموقع، حتى من دون أن يرتفع سعر السوق، أن يفتح أمام أراضٍ أجود إمكانية الدخول إلى التنافس، عبر تحسين وسائل المواصلات، وهو ما نراه، على نطاق واسع، في ولايات المروج في أميركا الشمالية. ويحصل الشيء نفسه أيضاً في البلدان ذات الحضارات القديمة، باستمرار، وإنْ يكنْ ليس بنفس النطاق الذي تشهده المستعمرات، حيث يعود الدور الحاسم إلى الموقع، كما يشير وايكفيلد(*) بصواب. وهكذا، فإن التأثيرات المتناقضة للموقع والخصوبة أولاً، وقدرة عنصر الموقع على التغير، الذي تجري موازنته باستمرار، ويتعرض لتغيرات تقدمية مطردة تنزع إلى التوازن باستمرار، ثانياً، أن هذه كلها تجرّ قطع أراض من نوعية متساوية أو أجود أو أسوأ، بالتناوب، إلى منافسة جديدة مع الأرض المزروعة أصلاً.

[778] ثانياً ـ تتغير خصوبة الأرض بتطور العلوم الطبيعية والهندسة الزراعية، بفعل تغير الوسائل التي تتيح جعل عناصر التربة قابلة للإستثمار على الفور. وبهذه الطريقة، فإن أصناف التربة الرخوة في فرنسا والمقاطعات الشرقية من إنكلترا، التي كانت تعتبر سيئة سابقاً، قد ارتقت مؤخراً إلى مرتبة الأراضي من الدرجة الأولى (أنظر باسي)(**). من جهة أخرى فإن التربة التي كانت تعتبر سيئة، لا بسبب تركيبها الكيمياوي، بل بسبب

(*) وايكفيلد، إنكلترا وأميركا ـ مقارنة بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الأمتين، المجلد الأول، لندن، 1833، ص 214 ـ 215. [ن. برلين].

(Wakefield, *England and America - A comparison of the social and political state of both nations*, Bam I, London, 1833, S. 214-215).

(**) باسي، ريع الأرض، في معجم الاقتصاد السياسي، المجلد الثاني، باريس، 1854، ص 515. [ن. برلين].

(Passy, *De la rente du sol. in: Dictionnaire de l'économie politique*, 2ème. Band, Paris, 1854, S. 515).

بعض العوائق الطبيعية ـ الميكانيكية التي تعرقل زراعتها، تتحوّل إلى تربة جيدة، ما إن يتم اكتشاف وسائل إزالة تلك العوائق.

ثالثاً ـ نجد أن العلاقات التاريخية، والتقليدية القديمة، مثلاً، في شكل أراضٍ أميرية، أو أراضٍ مشاعة، إلخ، في سائر بلدان الحضارات القديمة، تعيق بصورة عرضية تماماً زراعة قطع كبيرة من الأرض، ومن جراء ذلك لا تتم زراعة هذه القطع إلّا بالتدريج. وإن التتابع الذي يتم به جرّها إلى الزراعة لا يتوقف على نوعيتها ولا على موقعها، بل يتوقف كلّياً على ظروف خارجيـة تماماً. إذا تتبعنا تاريخ الأراضي المُشاعة الإنكليزية وكيف أن قوانين التسييج[*] (Enclosure Bills) حولّتها بالتدريج إلى ملكية خاصة لتُحرث فيما بعد، لاتضح أنه ليس هناك ما هو أبعث على الضحك من التصور الخيالي وكأن كيماوياً زراعياً معاصراً، مثل ليبش، قد حدّد هذا التتابع، وأنه خصص بعض الحقول للزراعة بسبب خصائصها الكيمياوية، وأقصى حقولاً أخرى. أما في الواقع فما كان حاسماً هنا هو بالأحرى المصادفة الملائمة للنهب: أي الفرصة السانحة التي أتاحت لكبار سادة الأرض تسويغ استيلائهم على هذه الأرض أو تلك بحجة قانونية مبررة أو واهية.

رابعاً ـ بغض النظر عن واقع أن مرحلة التطور التي يبلغها نمو عدد السكان ونمو رأس المال في أية لحظة معينة يضع حدوداً معينة، وإنْ تكنْ مرنة، تقيّد توسيع زراعة الأرض، بمعزل عن فعل المصادفات التي تؤثر على سعر السوق بصورة مؤقتة، كحدوث مواسم حسنة أو رديئة متتالية، فإن توسيع رقعة زراعة الأرض يتوقف على الحالة الإجمالية لسوق رؤوس الأموال ووضع الأعمال في بلد من البلدان. ففي فترات نقص رأس المال، لن يكون كافياً بالنسبة للأرض غير المزروعة أن تكون قادرة على أن تدرّ للمستأجر ربحاً وسطياً ـ سواء كانت هذه الأرض تحمل ريعاً أم لا ـ لكي يتدفق رأسمال إضافي إلى الزراعة. وفي فترات وفرة رأس المال، فإنه يتدفق إلى الزراعة حتى من دون حصول ارتفاع في سعر السوق، بمجرد أن تكون الشروط الاعتيادية الأخرى قائمة. وإن الأراضي الأجود من تلك المزروعة حتى الآن سوف تُقصى من المنافسة بسبب عامل [779] الموقع، أو بسبب القيود التي لم تُذلّل حتى الآن، والتي تقصيها عن متناول المستأجر، أو بسبب العوامل العَرَضية الصرف. لذلك ينبغي أن نُعنى حصراً بالأراضي التي تساوي جودتها جودة الأراضي المزروعة سابقاً. ولكن فارق التكاليف المطلوبة لجعل الأرض

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص752-756، [الطبعة العربية، الفصل 24، ص 892-898].

الجديدة صالحة للزراعة يظل قائماً بين الأرض الجديدة والأرض المزروعة سابقاً، وأن الإقدام على الأرض الجديدة أو الإحجام عنها إنما يتوقف على وضع أسعار السوق وعلاقات الائتمان. وما إن تنخرط هذه الأرض فعلياً في المنافسة، حتى يهبط سعر السوق ثانية إلى مستواه السابق، شريطة بقاء الظروف الأخرى على حالها، عندئذٍ تحمل الأرض الجديدة، الريع نفسه شأن الأرض القديمة المماثلة. وإن الفرضية القائلة بأنها لا تحمل أي ريع، إنما يبرهن عليها دعاتها بطريقة تبنّيهم ما ينبغي لهم، ببساطة، أن يبرهنوا عليه، ونعني بذلك تحديداً: إن آخر أرض لم تكن تحمل أي ريع. ويمكن للمرء أن يبرهن بالطريقة نفسها على أن المنازل التي شيدت حديثاً لا تدرّ أي ريع ما عدا بدل الإيجار رغم أنها مؤجرة. ومع ذلك فالواقع هو أنها تدرّ ريعاً حتى قبل أن تعطي أي بدل إيجار، حين تبقى في الغالب خالية لفترة طويلة. ومثلما أن نفقات لاحقة لرأس المال في قطعة أرض معينة يمكن أن تُعطي منتوجاً فائضاً نسبياً وبالتالي الريع نفسه مثل النفقات الأولى، كذلك فإن حقولاً مساوية في جودتها لآخر الحقول المزروعة، يمكن أن تُعطي منتوجاً مماثلاً بالتكاليف نفسها. وبخلافه يتعذر، عموماً، فهم الأمر التالي وهو كيف يمكن [للرأسمالي] زراعة حقول ذات نوعية واحدة بالتتابع، وليس دفعة واحدة، أو بالأحرى عدم زراعة أي واحد منها، من دون إثارة المنافسة العامة ضد نفسه. إن المالك العقاري متهيىء دوماً لأن يستلّ ريعاً، أي لأن يتلقى شيئاً بالمجان، ولكن رأس المال بحاجة إلى توافر ظروف معينة كيما يحقق له هذه الأمنية. وعليه، فإن المنافسة بين قطع الأرض لا تتوقف على رغبة المالك العقاري في أن يدفعها للتنافس بل تتوقف على إيجاد رأس المال الساعي للتنافس مع رؤوس أموال أخرى في الحقول الجديدة.

وبمقدار ما يكون الريع الزراعي الحق سعراً احتكارياً صرفاً، فإن هذا الأخير قد يكون ضئيلاً، مثلما أن الريع المطلق لا يمكن أن يكون إلّا ضئيلاً في ظل الظروف الاعتيادية، أياً كان الفائض الذي تزيد به قيمة المنتوج على سعر إنتاجه. وهكذا، فإن ماهية الريع المطلق تكمن فيما يلي: إذا كان معدل فائض القيمة متماثلاً، أي إذا كانت درجة استغلال العمل متماثلة، فإن رؤوس أموال متساوية المقدار تُنتج، في ميادين إنتاج مختلفة، كتلاً مختلفة من فائض القيمة، تبعاً لاختلاف تركيبها الوسطي. وفي الصناعة تتم مساواة هذه الكتل المختلفة من فائض القيم في ربح وسطي، وتوزع هذه الكتل، [780] بالتساوي، على رؤوس الأموال المفردة بوصفها أجزاء صحيحة من رأسمال المجتمع. إن الملكية العقارية تعرقل مثل هذه المساواة بين رؤوس الأموال الموظّفة في الأرض، حيثما يكون الإنتاج بحاجة إلى الأرض سواء للزراعة أم لاستخراج المواد الأولية، وتقتنص

جزءاً معيناً من فائض القيمة، كان سيسهم، بخلاف ذلك، في عملية المساواة في معدل الربح العام. وفي مثل هذه الحالات يؤلف الريع جزءاً من قيمة السلع أو، بوجه أدق، من فائض قيمة السلع، وبدلاً من أن يؤول إلى طبقة الرأسماليين التي اعتصرته من العمال، يؤول إلى الملّاك العقاريين الذين يعتصرونه من الرأسماليين. ونفترض هنا أن رأس المال الزراعي يحرّك عملاً أكبر مما يحرّكه مقدار مماثل من رأس المال غير الزراعي. أما إلى أي مدى يصل هذا الانحراف، أو إنْ كان هذا الانحراف موجوداً أصلاً، فذلك يتوقف على التطور النسبي للزراعة بالقياس إلى الصناعة. ففي جوهر الأمر يجب أن يتقلص هذا الفارق بتقدم الزراعة، إذا كانت النسبة التي ينخفض بها الجزء المتغير من رأس المال قياساً إلى جزئه الثابت هي في رأس المال الصناعي أكبر مما في رأس المال الزراعي.

ويلعب هذا الريع المطلق دوراً أهم بكثير في الصناعة الاستخراجية الحق، حيث لا وجود لأحد عناصر رأس المال الثابت، ونعني به المواد الأولية، وحيث يكون رأس المال في أدنى تركيب، باستثناء تلك الفروع التي يكون فيها الجزء المؤلف من الآلات وغير ذلك من عناصر رأس المال الأساسي، كبيراً جداً. وهنا بالضبط، حيث يظهر الريع وكأنه ينشأ كلّياً بفضل سعر احتكاري، يقتضي الأمر توافر علاقات سوق مؤاتية بشكل استثنائي كيما تُباع السلع حسب قيمها، أو كيما يساوي الريع مجمل الفائض الذي يزيد به فائض قيمة السلعة على سعر إنتاج هذه السلعة. وهذا هو الوضع مثلاً، في حال الريع المستمد من مصائد الأسماك، ومقالع الحجارة، والغابات العذراء، إلخ[37].

(37) يعالج ريكاردو ذلك معالجة سطحية جداً. أنظر المقطع الموجه ضد آ. سميث بشأن ريع الغابات في النرويج في بداية الفصل الثاني من كتابه مبادىء (Principles). [د. ريكاردو، مبادىء الاقتصاد السياسي، والضرائب، لندن، 1821، ص 34 ـ 35].

[*D. Ricardo, On the Principles of Political Economy, and Taxation,* London, 1821, p. 34-35]. [ن. برلين].

الفصل السادس والأربعون

ريع مواقع البناء.
ريع المناجم. سعر الأرض

حيثما يوجد الريع عموماً، يبرز الريع التفاضلي ويخضع لنفس قوانين الريع التفاضلي الزراعي. وحيثما تكون هناك قوى طبيعية قابلة للإحتكار وتضمن ربحاً فائضاً للصناعي الذي يستخدمها، سواء كانت مساقط مياه، أم مناجم غنية، أم مياهاً وفيرة الأسماك، أو موقع بناء مؤاتياً، فإن الشخص المُعترف به مالكاً لأشياء الطبيعة هذه بفضل صك تملّك جزء من الكرة الأرضية، يقتنص هذا الربح الفائض في شكل ريع من رأس المال الناشط. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأرض المخصصة لأغراض البناء فإن آ. سميث قد أظهر كيف أن ريعها، شأن قطع الأرض الأخرى غير الزراعية، ينتظم في أساسه بفعل الريع الزراعي الحقيقي (آدم سميث، المجلد الأول، الفصل الحادي عشر، الفقرتان 2 و3، (*A. Smith*, book I, ch. XI, 2 and 3. ويتميز هذا الريع، **أولاً**، بالتأثير الطاغي الذي يمارسه الموقع هنا على الريع التفاضلي (وهو تأثير بالغ، مثلاً، في زراعة الكروم وبالنسبة لمواقع البناء في المدن الكبرى)؛ كما يتميز، **ثانياً**، بالسلبية الواضحة والتامة للمالك الذي تقتصر فاعليته (وبخاصة فيما يتعلق بالمناجم) في استغلال التقدم الاجتماعي الذي لا يُسهم المالك فيه بشيء ولا يجازف فيه بشيء، بمقدار مساهمة ومجازفة الرأسمالي الصناعي؛ ويتميز **أخيراً** بغلبة السعر الاحتكاري في الكثير من الحالات، وبخاصة في حالات الاستغلال المشين للفقر (لأن الفقر منبع مثمر لريع المنازل أكثر مما

كانت عليه مناجم بوتوسي(*) بالنسبة لاسبانيا)[38]، وذلك التسلط الهائل الذي تتيحه الملكية العقارية التي تعمل يداً بيد مع رأس المال الصناعي، فتتيح لهذا الأخير في [782] الواقع إزاحة العمال، المناضلين في سبيل الأجور، عن الأرض كمحل للسكن[39]. إن جزءاً من المجتمع يطلب في هذه الحالة من الجزء الآخر جزية لقاء الحق في السماح بالسكن على الأرض، مثلما أن الملكية العقارية عموماً تتضمن حق المالكين في استغلال أديم الأرض، وباطنها، والهواء، وبالإضافة إلى ذلك استغلال كل ما هو ضروري لصيانة الحياة وتطورها. وإن تنامي ريع البناء لا يؤدي بالضرورة إلى تزايد عدد السكان واشتداد الحاجة مع ذلك إلى المساكن فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى نمو رأس المال الأساسي الذي يُضاف إلى الأرض أو يوضع عليها، أو يرتكز عليها، مثل كل المباني الصناعية، وسكك الحديد، والمستودعات، ومباني المصانع، وأرصفة المواني، إلخ. إن الخلط بين إيجار المنزل، بمقدار ما يمثّل فائدة عن تسديد استهلاك رأس المال الموظّف في المنزل، والريع لقاء الأرض وحدها، ليس ممكناً في هذه الحالة، حتى مع كامل الإرادة الطيبة للسيد كيري، وبخاصة حينما يكون المالك العقاري ومُضارب البناء، كما في إنكلترا، شخصين مختلفين تماماً. وفي هذه الحالة ينبغي أخذ ظرفين في الاعتبار: من جهة أولى، استغلال الأرض لغرض الإنتاج أو لصناعة الاستخراج، ومن جهة ثانية، كون الأرض مكاناً ضرورياً كشرط لكل إنتاج وكل نشاط بشري. وإن الملكية العقارية تطالب بالجزية في كلتا الحالتين. إن الطلب على مواقع البناء يرفع قيمة الأرض من حيث هي مكان وأساس، وبذلك فإن الطلب ينمو أيضاً على عناصر أديم الأرض التي تخدم بمثابة مواد بناء[40].

(*) مناجم بوتوسي، هي مناجم فضة غنية في جنوب بوليفيا، اكتشفت عام 1545، واستمرت لقرون منبع الفضة للعالم ومصدر ثراء الفاتحين الإسبان. [ن. برلين].

(38) لينج، نيومان: [ص. لينج، البؤس القومي، أسبابه وعلاجه، 1844].

[S. Laing, *National Distress; its causes and Remedies*, 1844].

[ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851].

[F. W. Newman, *Lectures on Political Economy* , London, 1851]. [ن. برلين].

(39) اضراب كراولينغتون. أنظر: إنجلز، حالة الطبقة العاملة في انكلترا، ص 307.

(40) «إن تعبيد شوارع لندن قد مكّن مالكي بعض الصخور الجرداء على ساحل اسكتلندا من انتزاع ريع

أما أن ريع الأرض لا المنزل هو ما يؤلف الموضوع الرئيسي للمضاربة في مجال البناء في المدن النامية سريعاً، وبخاصة حيثما يجري البناء بطريقة صناعية، كما هو الحال في لندن، فذلك ما سبق أن عرضناه في رأس المال، المجلد الثاني، الفصل الثاني عشر، ص215-216[*]، في شهادة واحد من كبار مضاربي البناء في لندن، وهو أدوارد كابس، أمام لجنة المصارف لعام 1857. وقد أفاد هناك [شهادات قانون المصارف *B.A.* 1857] رقم 5435:

«أظن أنه يصعب على الإنسان الذي يبتغي أن يفلح في الحياة، أن يتوقع التقدم بالسير في مشروع وطيد (fair trade)... ومن الضروري بالنسبة له أن يشتغل علاوة على ذلك بالبناء من أجل المضاربة، وأن يقوم بذلك على نطاق واسع، لأن صاحب المشروع يحقق النزر اليسير من الربح من الأبنية نفسها، فربحه الأساسي يأتي من تزايد الريوع العقارية. فهو يستأجر مثلاً قطعة أرض، ويدفع لقاءها 300 جنيه سنوياً؛ وإذا شيّد على هذه القطعة بموجب خطة موضوعة بدقة بيوتاً من صنف ملائم فقد يتسنى له أن يجني لقاء ذلك 400 أو 450 جنيهاً سنوياً، وسيأتي ربحه بدرجة أكبر بما لا يقاس من تزايد الريع العقاري بمقدار 100 جنيه أو 150 جنيهاً في السنة، مما يأتيه من الأبنية، فهو لا يلتفت إلى هذا الربح الأخير في أغلب الأحوال».

[783]

ينبغي ألّا ننسى بهذا الخصوص، أنه بعد انتهاء عقد الإيجار، أي بعد 99 عاماً على الأكثر، فإن الأرض مع الأبنية الموجودة عليها والريع العقاري الذي يتنامى عادة في غضون ذلك إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف، تؤول من مُضارب البناء أو وريثه الشرعي إلى الخَلَف الأخير للمالك العقاري الأصلي.

إن ريع المناجم الحق يتحدّد تماماً بالطريقة نفسها التي يتحدّد بها ريع الأرض.

«هناك مناجم لا يكاد منتوجها يكفي لدفع العمل والتعويض عن رأس المال المُنفق على استثمارها سوية مع ربحه المعتاد. إنها تدرّ على صاحب المشروع بعض الربح، لكنها لا تدرّ ريعاً على المالك العقاري.

= من أرض صخرية لم تكن تدرّ قبلئذ شيئاً». (آدم سميث، ثروة الأمم، المجلد الأول، الكتاب الأول، الفصل الحادي عشر، [لندن، 1776، ص 204 ـ 205]).

(A. Smith, *Wealth of Nations*, book I, ch. XI, [London 1776, p. 204-205]).

(*) رأس المال، المجلد الثاني، ص236-237، [الطبعة العربية، الفصل 12، ص 268-270. [ن. ع].

ولا يمكن لأحد أن يستثمرها ويجني نفعاً منها سوى المالك العقاري، الذي يحصل، بوصفه هو نفسه صاحب مشروع، على الربح المعتاد من رأسماله المُنفق. وهناك الكثير من مناجم الفحم في اسكتلندا مما يُستثمر بهذه الصورة بالذات ولا يمكن أن يُستثمر بأي أسلوب آخر. فالمالك العقاري لا يسمح لأحد غيره باستثمارها من دون دفع ريع، وما من أحد بوسعه دفع أي ريع». (آدم سميث، [ثروة الأمم]، الكتاب الثالث، الفصل 11، [ص 207]).

(A. Smith, [*Wealth of Nations,*] Book III; ch. XI [p. 207]).

وينبغي للمرء التمييز بين ما إذا كان الريع ينبع من سعر احتكاري لأنه يوجد سعر احتكاري للمنتوجات أو للأرض نفسها بصورة مستقلة عن الريع، أو ما إذا كانت المنتوجات تُباع بسعر احتكاري، لأنه يوجد ريع. وحين نتحدث عن السعر الاحتكاري، فإننا نقصد بذلك، عموماً، سعراً لا تحدده سوى رغبة الشارين في الاقتناء وقدرتهم على الدفع، بمعزل عن السعر الذي يحدّده سعر الإنتاج العام وقيمة المنتوجات على السواء. إن مزرعة كروم، يُنتج من عنبها نبيذ من صنفٍ راقٍ تماماً، لا يمكن إنتاجه إلّا بكمية ضئيلة نسبياً، تحمل سعراً احتكارياً. وإن زارع الكروم سوف يحقق ربحاً فائضاً كبيراً من هذا السعر الاحتكاري الذي لا يتحدد فائضه على قيمة المنتوج إلّا بثروة وأذواق شاربي الخمر الموسرين. إن هذا الربح الفائض الذي ينبثق هنا من السعر الاحتكاري، يتحول إلى ريع، ويؤول في هذا الشكل إلى المالك العقاري بفضل لقب الملكية الذي يتمتع به في هذه القطعة من قيعان الأرض التي حُبيت بهذه الخصائص المتفردة. هنا نجد أن [784] السعر الاحتكاري يخلق الريع. وبالعكس، يمكن للريع أن يخلق سعراً احتكارياً حين تُباع الحبوب ليس فقط بما يزيد على سعر إنتاجها، بل بما يزيد على قيمتها من جراء الحدود المقيّدة التي تضعها الملكية العقارية على إنفاق رأس المال من دون ريع في الأراضي غير المزروعة. إن كون مجرد لقب ملكية الأرض الذي يحمله عدد معين من الأشخاص هو الذي يتيح لهم الاستيلاء على جزء من العمل الفائض للمجتمع بمثابة جزية، وعلى نطاق متزايد أبداً كلما تطور الإنتاج قُدُماً، إنما هو واقع تخفيه حقيقة أن الريع المرسمل، أي بالتحديد هذه الجزية المرسملة، يتجلى في مظهر سعر الأرض، وإن هذه الأرض يمكن بالتالي أن تُباع مثل أي صنف تجاري آخر. لذا لا يظهر للشاري أن هذا الحق في الريع يتم الحصول عليه مجاناً، بدون العمل والمجازفة والروح العملية لرأس المال، بل يظهر له بالأحرى أنه دفع لقاءها مُعادِلاً معيناً. إذن يظهر الريع للشاري، كما أشرنا من قبل،

بمثابة مجرد فائدة عن رأس المال الذي اشترى به الأرض واشترى معها الحق في الريع. تماماً مثلما يظهر لمالك العبيد الذي اشترى زنجياً أن ملكيته للزنجي لا تأتي من مؤسسة العبودية بما هي عليه، بل من شراء وبيع السلعة. ولكن فعل الشراء لا يخلق اللقب بل ينقله ليس إلّا. وينبغي أن يكون اللقب موجوداً قبل أن يصبح بالإمكان بيعه، وليس بوسع فعل بيع واحد، كما ليس بوسع سلسلة من مثل هذه البيوع وتكرارها المتواصل خلق هذا اللقب. فما خَلَق هذا اللقب، عموماً، هو علاقات الإنتاج. وما إن تبلغ هذه العلاقات نقطة معينة حتى يتعين عليها عندها أن تُبدّل غلافها ويزول المصدر المادي لهذا اللقب، هذا المصدر المبرَّر اقتصادياً وتاريخياً، والناشىء عن عملية الإنتاج الاجتماعي للحياة، يزول هو وسائر الصفقات المرتكزة عليه. ومن وجهة نظر التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الأرقى، تظهر الملكية الخاصة للكرة الأرضية التي يحوزها الأفراد أمراً لا منطقياً شأن الملكية الخاصة للإنسان من قبل إنسان آخر. فمالك الأرض ليس المجتمع برمته، أمة برمتها، أو حتى سائر المجتمعات القائمة في آنٍ واحدٍ مأخوذة معاً. فهؤلاء هم مجرد حائزين، منتفعين، وينبغي أن يتركوها، بوصفهم أرباب أسر طيبون (boni patres familias) للأجيال القادمة وهي في حال أجود.

* * *

في بحثنا التالي لسعر الأرض نترك جانباً كل التقلبات الناجمة عن المنافسة، وكل المضاربات في الأرض، وكذلك الملكية العقارية الصغيرة التي تؤلف الأرض فيها الأداة [785] الرئيسية للمنتجين، والتي ينبغي لهم شراؤها بأي سعر كان.

I ـ يمكن لسعر الأرض أن يرتفع من دون أن يرتفع الريع، وبالتحديد:

1) من جراء الهبوط المحض لسعر الفائدة، حيث يؤدي إلى بيع الريع بثمن أغلى، وبذلك يرتفع الريع المرسمل أي سعر الأرض.

2) بسبب ارتفاع الفائدة عن رأس المال المضاف إلى الأرض.

II ـ يمكن لسعر الأرض أن يرتفع بسبب ارتفاع الريع.

يمكن للريع أن يزداد لأن سعر منتوجات الأرض يرتفع، وفي هذه الحالة يرتفع معدل الريع التفاضلي دوماً سواء كان ريع أسوأ أرض مزروعة كبيراً أم صغيراً أم معدوماً. ونعني بالمعدل نسبة ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يتحوّل إلى ريع، إلى رأس المال المسلّف الذي يُنتج منتوج الأرض. وتختلف هذه النسبة عن نسبة المنتوج الفائض إلى

المنتوج الإجمالي، لأن المنتوج الإجمالي لا يتضمن كامل رأس المال المسلّف، وبالتحديد لا يتضمن رأس المال الأساسي الذي يواصل وجوده إلى جانب المنتوج. بالمقابل فمن المفترض هنا أن أصناف الأراضي التي تحمل ريعاً تفاضلياً، تتضمن جزءاً متزايداً من المنتوج يتحول إلى منتوج فائض إضافي. إن ارتفاع سعر منتوج الأرض في صنف الأرض الأسوأ يخلق ريعاً، أولاً، وبالتالي سعر أرض.

ولكن يمكن للريع أن يرتفع أيضاً من دون حصول ارتفاع في سعر منتوج الأرض. فقد يبقى هذا السعر على حاله، أو حتى ينخفض.

فإذا بقي السعر على حاله، فإن الريع لا يمكن أن ينمو (بصرف النظر عن الأسعار الاحتكارية) إلّا لأن أراضيَ جديدة ذات نوعية أجود تبدأ زراعتها بنفس المقدار من إنفاق رأس المال على الأراضي القديمة، بحيث أن الأراضي الجـديدة تكفي فقط لسدّ الطلب المتزايد، بينما يظل سعر السوق الناظم على حاله بلا تغير. في هذه الحالة، لن يرتفع سعر الأراضي القديمة، ولكن سعر الأراضي المزروعة مجدداً يرتفع فوق مستوى سعر الأراضي القديمة.

أو قد يرتفع الريع لأن كتلة رأس المال الذي يستغل الأرض تنمو، مفترضين أن الخصوبة وسعر السوق السابق يظلان على حالهما. لذلك، فرغم أن الريع يبقى على حاله بالقياس إلى رأس المال المسلّف، فإن كتلته قد تتضاعف، مثلاً، بسبب أن رأس المال نفسه قد تضاعف. ونظراً لأنه لم يطرأ أي هبوط على السعر، فإن الإنفاق الثاني لرأس المال يدرّ ربحاً فائضاً مثل الإنفاق الأول، ويتحوّل هذا الربح الفائض إلى ريع بالمثل، بعد انقضاء فترة الاستئجار. إن كتلة الريع تنمو هنا، لأن كتلة رأس المال المولّد للريع قد نمت. وإن الزعم بأن مختلف النفقات المتعاقبة لرأس المال في قطعة [786] الأرض الواحدة نفسها لا يمكن أن تحمل ريعاً إلّا بمقدار ما تكون منتوجاتها متباينة بحيث ينشأ عن ذلك ريع تفاضلي، يُماثل الزعم بأنه عند إنفاق رأسمالَيْن، مقدار الواحد منهما 1000 جنيه، في حقلين يتمتعان بخصوبة متماثلة، فإن واحداً منهما فقط يمكن أن يدرّ ريعاً، رغم أن هذين الحقلين ينتميان إلى الصنف الجيد من الأرض التي تدرّ ريعاً تفاضلياً. (إن كتلة الريع العامة، أي الريع الإجمالي لبلد ما، تنمو إذن بنمو كتلة رأس المال المُنفق، من دون أن ينمو بالضرورة سعر وحدة مساحة الأرض، أو من دون أن ينمو بالضرورة معدل الريع، أو حتى كتلة الريع في وحدة مساحة الأرض؛ فكتلة الريع كله تنمو في هذه الحالة باتساع المساحة المزروعة. ويمكن لهذا الأمر أن يقترن حتى

بانخفاض الريع في أملاك مفردة). وبخلافه، فإن هذا الزعم يُماثل الزعم الآخر، القائل إن إنفاق رأس المال في قطعتين مختلفتين متجاورتين من الأرض، يخضع لقوانين أخرى مغايرة لقوانين الإنفاق المتعاقب لرأس المال على قطعة الأرض الواحدة نفسها، في حين أن الريع التفاضلي مُشتق بالضبط من تطابق القانون في كلتا الحالتين، من نمو إنتاجية نفقات رأس المال سواء في الحقل الواحد نفسه أم في حقول مختلفة. وإن التحوير الوحيد القائم هنا والذي جرى صرف النظر عنه، هو أن النفقات المتعاقبة لرأس المال تصطدم عند استخدامها في أراض متباينة مكانياً، بالحدّ الذي تفرضه الملكية العقارية، وهذا الشيء لا يحصل في حالة النفقات المتعاقبة لرأس المال في الأرض الواحدة نفسها. من هنا منبع التأثير المتعارض الذي يحدّ به هذان الشكلان المختلفان من إنفاق رأس المال بعضهما بعضاً في الممارسة العملية. ولا يبرز هنا أبداً أي فارق في رأس المال. وإذا بقي تركيب رأس المال على حاله، وبقي معدل فائض القيمة كذلك على حاله، فإن معدل الربح يظل بلا تغير، بحيث أن كتلة الربح تتضاعف إذا تضاعف رأس المال. وعلى غرار ذلك، يبقى معدل الريع على حاله، في ظل الظروف المفترضة. وإذا كان رأسمال قدره 1000 جنيه يدرّ س ريعاً، فإن رأسمالاً قدره 2000 جنيه يدرّ، في ظل الظروف المفترضة، 2 س ريعاً. ولكن عند حساب الريع على أساس مساحة الأرض التي بقيت ثابتة بلا تغير، نظراً لأن رأس المال المضاعف، حسب افتراضنا، يعمل في الحقل نفسه، فإن مستوى الريع يرتفع في أعقاب ازدياد كتلة هذا الريع. إن الإيكر نفسه الذي أعطى ريعاً مقداره جنيهان، يُعطي الآن 4 جنيهات[41].

---

(41) إنها لواحدة من مآثر رودبرتوس، الذي سنتطرق إلى مؤلفه الهام عن الريع في المجلد الرابع(*)، إنه بحث هذه المسألة. ولكنه يرتكب خطأ أولاً، بافتراضه أن ازدياد الربح، بالنسبة لرأس المال، إنما يجد تعبيره دوماً في ازدياد رأس المال نفسه، بحيث يبقى التناسب على حاله عند ازدياد كتلة الربح. وهذا افتراض خاطىء، نظراً لأن معدل الربح يمكن أن يزداد، إذا تغير تركيب رأس المال، حتى لو بقي استغلال العمل على حاله، وذلك بالضبط لأن القيمة النسبية للجزء الثابت من رأس المال تهبط بالقياس إلى جزئه المتغير. ـ ثانياً، إنه يرتكب خطأ في معالجة نسبة الريع النقدي هذه إلى قطعة أرض محددة كمياً، إلى إيكر من الأرض مثلاً، كما لو أن ذلك هو شيء يفترضه عموماً الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في أبحاثه المتعلقة بارتفاع الريع أو انخفاضه. وهذا، من جديد، خاطىء. فالاقتصاد السياسي يتحدث دوماً عن معدل الريع، وبما أنه يعالج هذا الأخير في شكله الطبيعي، فيخص ذلك بالمنتوج، وبما أنه يعالج الريع كريع نقدي، فيخص ذلك برأس المال المسلّف، نظراً لأن هذين في الواقع هما التعبيران العقلانيان. [(*) الإشارة هنا إلى: نظريات فائض القيمة، الجزء الثاني، ص7-102، وص139-151. ن. برلين]

[787] إن علاقة جزء من فائض القيمة، أي الريع النقدي ـ لأن النقد هو التعبير المستقل عن القيمة ـ بالأرض هي، في ذاتها، لا معقولة ولاعقلانية، لأن المقادير التي تُقاس هنا ببعضها بعضاً، هي مقادير غير قابلة للقياس بوحدات متماثلة، فمن جهة ثمة قيمة استعمالية معينة لقطعة من الأرض مساحتها كذا وكذا من الاقدام المربعة، ومن جهة أخرى، ثمة القيمة، أي بتعبير أدق، فائض القيمة. إن هذا لا يعبّر في الواقع سوى عن أن ملكية كذا قدم مربع من الأرض تتيح للمالك العقاري، في ظل ظروف معينة، اقتناص كمية معينة من العمل غير مدفوع الأجر، الذي حققه رأس المال الذي ينبش أديم هذه الأقدام المربعة كما ينبش الخنزير التراب بحثاً عن البطاطا. [يرد في المخطوطة هنا بين قوسين اسم: ليبش، ولكنه مشطوب]. ولكن هذا التعبير يُماثل كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) الحديث عن علاقة ورقة نقدية من فئة الخمسة جنيهات بقطر الكرة الأرضية. بيد أن توسط الأشكال اللاعقلانية التي تتجلى فيها العلاقات الاقتصادية المعينة وتترابط فيها، في الواقع العملي، لا تهم الحاملين الفعليين لهذه العلاقات في أعمالهم وأحوالهم، وبما أنهم معتادون على الحركة في إطار هذه العلاقات، فإن عقلهم لا يتعثر بها بتاتاً. وإن تناقضاً كاملاً لا يشكل عندهم أحجية غامضة. وفي أشكال تجلّي الظاهرة المغرّبة عن روابطها الباطنية، واللامعقولة عندما تؤخذ معزولة لذاتها، يشعر هؤلاء بأنفسهم كما تشعر الأسماك في الماء. ويصحّ هنا ما قاله هيغل عن بعض الصيغ الرياضية، ونعني بذلك أن ما يجده عقل الانسان العادي لاعقلانياً هو العقلاني، وما يجده عقلانياً هو اللاعقلانية ذاتها(*).

وهكذا، عند النظر إلى الأمر من ناحية صلته بمساحة الأرض نفسها، فإن ارتفاع كتلة الريع يعبّر عن نفسه كارتفاع في معدل الريع؛ من هنا منبع الحرج الناجم عن كون الشروط التي تفسر الحالة الأولى، غائبة عن الحالة الثانية.

ولكن يمكن لسعر الأرض أن يرتفع أيضاً حتى حين ينخفض سعر منتوج الأرض.

[788] في هذه الحالة قد يرتفع الريع التفاضلي ويرتفع معه سعر الأرض الأجود، من جراء الاستمرار في التفاوت. أو، إذا لم يكن الحال كذلك، فإن سعر منتوج الأرض قد يهبط بفعل تعاظم قدرة إنتاجية العمل، بحيث أن تزايد الإنتاج يعوّض عن أكثر من ذلك.

(*) هيغل، موسوعة العلوم الفلسفية، الجزء الأول، المنطق، المؤلفات الكاملة، المجلد السادس، برلين، 1840، ص 404. [ن. برلين].

لنفرض أن كوارتراً واحداً قد كلف 60 شلناً. والآن إذا أُنتج في هذا الإيكر نفسه، برأس المال نفسه، كوارتران بدلاً من كوارتر واحد، وهبط سعر الكوارتر الواحد إلى 40 شلناً، فإن الكوارترين يجلبان 80 شلناً، بحيث أن قيمة منتوج رأس المال السابق في الإيكر السابق قد ارتفعت بمقدار الثلث، رغم هبوط سعر الكوارتر الواحد بمقدار الثلث. أما كيف يكون ذلك ممكناً من دون بيع المنتوج بما يزيد على سعر إنتاجه أو على قيمته، فقد أوضحنا ذلك عند بحث الريع التفاضلي. والواقع أن ذلك لا يتحقق إلّا بطريقتين. إما أن تكف الأرض السيئة عن المنافسة، على أن يزداد سعر الأرض الجيدة بازدياد الريع التفاضلي، أي حين يؤثر التحسين العام على مختلف أصناف الأرض تأثيراً متبايناً. أو أن سعر الإنتاج نفسه (والقيمة نفسها، عند دفع الريع المطلق) يعبّر عن نفسه في أسوأ أرض في كتلة أكبر من المنتوج بسبب تزايد إنتاجية العمل. إن المنتوج يمثل القيمة نفسها، الآن كما من قبل، لكن سعر أجزائه المكوّنة قد هبط، في حين أن عدد هذه الأجزاء قد تزايد. وهذا مستحيل في حال استخدام رأس المال نفسه، ففي مثل هذه الحالة تجد القيمة التعبير عن نفسها في أي كتلة من المنتوج. ولكن ذلك ممكن إذا أُنفق رأسمال إضافي للجبس وسماد الغوانو، إلخ، أي باختصار لأجل التحسينات التي تمتد تأثيراتها لسنوات عديدة. وشرط هذه النتيجة هو هبوط سعر الكوارتر الواحد، ولكن ليس بنفس نسبة زيادة عدد الكوارترات.

III ـ إن هذه الشروط المختلفة التي يرتفع في ظلها الريع، وبالتالي سعر الأرض عموماً، أو سعر أصناف مفردة من الأرض، يمكن أن تتنافس جزئياً، وأن يُقصي بعضها بعضاً جزئياً، ولا يمكن أن تفعل فعلها إلّا بصورة متناوبة. ولكن يترتب على ما تقدم أن ارتفاعاً في سعر الأرض لا يعني بالضرورة ارتفاعاً في الريع، أو أن ارتفاعاً في الريع الذي يجلب معه دوماً ارتفاعاً في سعر الأرض، لا يعني بالضرورة زيادة في منتوج الأرض[42].

* * *

[789] بدلاً من معالجة الأسباب الطبيعية الفعلية لاستنزاف التربة، التي لم تكن بالمناسبة معروفة لأي من الاقتصاديين الذين كتبوا عن الريع التفاضلي، بسبب من وضع الكيمياء

---

(42) حول هبوط أسعار الأرض عند ارتفاع الريع بوصفه حقيقة واقعة، أنظر باسي.

الزراعية في زمانهم، كانوا يلجأون إلى اعتبار سطحي يقول إنه لا يمكن للمرء أن يوظّف أية كمية يشاء من رأس المال في قطعة من الأرض محدودة مكانياً. فقد اعترضت مجلة إدنبره *Edinburgh Review*(*) مثلاً على ريتشارد جونز قائلة إن المرء لا يستطيع أن يطعم إنكلترا كلها بزراعة ميدان سوهو. وإذا ما جرى اعتبار ذلك واحدة من المساوىء الخاصة بالزراعة، فإن العكس بالضبط هو الصحيح. إذ يمكن في الزراعة القيام بنفقات متعاقبة لرأس المال بنتائج مثمرة، لأن الأرض نفسها تنشط كأداة إنتاج، في حين أن الحال ليس كذلك مع المصنع، أو أن الحال كذلك في حدود ضيقة جداً، نظراً لأن الأرض تخدم هنا كأساس، كمكان، كحيز لقاعدة عملياته. والحق أنه بالمقارنة مع الحِرف اليدوية المبعثرة يمكن ـ وهذا ما تفعله الصناعة الكبرى ـ تركيز الإنتاج الكبير في حيز صغير. ولكن إذا كانت مرحلة تطور القوة المنتجة معينة، فيلزم على الدوام مجال مكاني معين، وأن للبناء العالي حدوداً عملية معينة. وإن أي توسع في الإنتاج ما وراء هذا الحد، يتطلب أيضاً توسيعاً في مساحة الأرض. وإن رأس المال الأساسي المُنفق على الآلات، إلخ، لا يتحسن عبر الاستعمال، بل على العكس، يهتلك. وتستطيع الاختراعات الجديدة أن تجري تحسينات منفردة هنا أيضاً ولكن الآلات لا يمكن إلّا أن تتردى، ما دمنا نفترض أن هناك درجة معينة من تطور القوة المنتجة. وإذا ما تطورت القوة المنتجة بسرعة، فينبغي استبدال سائر الآلات القديمة بآلات أكثر نفعاً، أي تنبغي إزاحتها كلياً. أما التربة، فإنها تتحسن باطراد إذا ما استخدمت بصورة صحيحة. وإن مزية التربة التي تسمح بنفقات متعاقبة لرأس المال أن تعطي الربح من دون خسارة النفقات السابقة، تتضمن إمكانية التباين في إنتاجية النفقات المتعاقبة لرأس المال.

(*) في الطبعة الأولى: مجلة وستمنستر *Westminster Review*، مجلة إدنبرة ـ مجلة أدبية سياسية صدرت بين عام 1802 و1929، وكانت في ثلاثينات القرن الماضي لسان حال حزب الأحرار الليبرالي. أما سوهو فهو حي مشهور وسط لندن. [ن. برلين].

[790]

الفصل السابع والأربعون

أصل الريع العقاري الرأسمالي

I ـ ملاحظات تمهيدية

ينبغي تبيان مكمن صعوبة معالجة الريع العقاري من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الحديث، بوصفه التعبير النظري عن نمط الإنتاج الرأسمالي. فالعديد من الكتّاب الأحدث عهداً، لم يدركوا ذلك بعد، وهذا ما تبينه كل محاولة متجددة لتفسير الريع العقاري بطريقة «جديدة». وتكمن الجدّة في هذه الحالات على الدوام تقريباً، في التقهقر إلى وجهة نظر تم تجاوزها منذ أمد بعيد. ولا تكمن الصعوبة عموماً في تفسير المنتوج الفائض الذي يولّده رأس المال الزراعي وما يقابله من فائض قيمة. كلا، فهذه المسألة قد حُلّت بتحليل فائض القيمة الذي يخلقه كل رأسمال إنتاجي، في أي ميدان جرى توظيفه. فالصعوبة تكمن في تبيان منبع تلك الفضلة من فائض القيمة التي يدفعها رأس المال الموظّف في الأرض إلى المالك العقاري في شكل ريع، بعد مساواة فائض القيمة إلى ربح وسطي بين مختلف الرساميل، إلى حصة مقابلة تتناسب ومقاديرها النسبية من إجمالي فائض القيمة التي أنتجها رأس المال الاجتماعي كله في جميع ميادين الإنتاج، تبيان منبع هذه الفضلة بعد إتمام هذه المساواة، بعد التوزيع الواضح لكل فائض القيمة الذي يمكن توزيعه عموماً. وعدا عن الدوافع العملية التي حفزت الاقتصاديين المعاصرين، كمدافعين عن رأس المال الصناعي في مواجهة الملكية العقارية، على بحث

هذه المسألة ـ وهي دوافع سنعرضها بتفصيل أكبر في الفصل المتعلق بتاريخ الريع العقاري ـ فقد كانت هذه المسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لهم بوصفهم نظريين. فالإقرار بأن نشوء الريع بالنسبة لرأس المال الموظّف في الزراعة مدين لتأثير خاص ناجم عن ميدان التوظيف نفسه، ناجم عن خصائص معينة تنتمي إلى قشرة الأرض بما هي عليه [791] ـ إن هذا يعني العدول عن مفهوم القيمة ذاته، أي العدول عن أية إمكانية للمعرفة العلمية في هذا المجال. إن الملاحظة البسيطة بأن الريع يُدفع من سعر منتوج الأرض ـ وهو ما يحصل حتى عندما يدفع الريع في شكل عيني، إذا كان المزارع المستأجر يغطي سعر إنتاجه ـ تبين مدى سخف السعي لتفسير الفائض الذي يزيد به هذا السعر على سعر الإنتاج الاعتيادي، أي تفسير الغلاء النسبي للمنتوج الزراعي على أساس الفائض الذي تزيد به الإنتاجية الطبيعية للزراعة على إنتاجية فروع الإنتاج الأخرى؛ فالعكس هو الصحيح، إذ كلما كان العمل مُنتجاً أكثر، كانت منتوجات العمل أرخص، لأن كتلة القيم الاستعمالية التي تتمثل فيها كمية العمل نفسها، أي القيمة نفسها تكون أكبر.

لذا، فإن كامل الصعوبة في تحليل الريع كانت تكمن في تفسير الفائض الذي يزيد به الربح الزراعي على الربح الوسطي، لا تفسير فائض القيمة بل فضلة فائض القيمة المميزة لميدان الإنتاج هذا، أي ليس «المنتوج الصافي»، بل الفائض الذي يزيد به هذا المنتوج الصافي على المنتوج الصافي لفروع الإنتاج الأخرى. فما الربح الوسطي نفسه سوى منتوج، تكوين عملية حياة اجتماعية يجري في ظل علاقات إنتاج تاريخية محددة، منتوج يفترض، كما رأينا، حلقات توسط معقدة تماماً. ولكي يكون بوسع المرء أن يتحدث عموماً عن فضلة تزيد على الربح الوسطي، فينبغي أن يظهر هذا الربح الوسطي نفسه كمقياس أو كناظم للإنتاج عموماً، كما هو الحال في نمط الإنتاج الرأسمالي. وعليه، ففي أشكال المجتمع التي لا يوجد فيها بعد رأسمال يضطلع بوظيفة فرض العمل الفائض، وتملّكه كل فائض القيمة لنفسه بالدرجة الأولى، أي حيث لم يُخضع رأس المال بعد العمل الاجتماعي لإمرته أو لم يخضعه إلّا بصورة متفرقة، لا يمكن الحديث بعامة عن الريع بمعناه الحديث، أي الريع كفضلة تزيد على الربح الوسطي، أي تزيد على الحصة المتناسبة التي يتلقاها كل رأسمال مفرد من فائض القيمة التي أنتجها رأس المال الاجتماعي الكلّي. ومما يظهر سذاجة السيد باسي، مثلاً، (أنظر أدناه) حديثه عن الريع في النظام البدائي بوصفه فائضاً يزيد على الربح، يزيد على شكل اجتماعي تاريخي

محدد من فائض القيمة ويمكن لهذا الشكل، حسب السيد باسي، أن يوجد حتى من دون أي مجتمع(*).

أما بالنسبة للاقتصاديين الأقدم عهداً، الذين كانوا قد شرعوا لتوهم في تحليل نمط [792] الإنتاج الرأسمالي، الذي لم يكن قد تطور بعد في زمانهم، فإما أن تحليل الريع لم يواجههم بأية صعوبة بتاتاً، أو واجههم بصعوبة ذات طبيعة مغايرة تماماً. إن بيتي وكانتيلون والكتّاب القريبين من العهد الاقطاعي على وجه العموم يعتبرون الريع العقاري شكلاً اعتيادياً لفائض القيمة عموماً(**)، في حين كان الربح لا يزال برأيهم مندمجاً بصورة مبهمة مع الأجور، أو يظهر على الأكثر كجزء من فائض القيمة هذا، الذي اعتصره الرأسمالي من المالك العقاري. وعليه، ينطلق هؤلاء الكتّاب، أولاً، من وضع يؤلف فيه السكان الزراعيون الغالبية الساحقة من الأمة، وثانياً، حيث ما يزال المالك العقاري يظهر كشخص يستولي في المقام الأول على العمل الفائض للمنتجين المباشرين بفضل احتكاره للملكية العقارية، وحيث ما تزال الملكية العقارية تظهر بوصفها الشرط الأساسي للإنتاج. ولم يكن من الممكن بعد بالنسبة لهؤلاء الكتّاب طرح المسألة على نحو تستهدف معه، على العكس، من وجهة نظر نمط الإنتاج الرأسمالي، بحث كيفية توصل الملكية العقارية إلى وضع تستطيع في ظله أن تنتزع من رأس المال جزءاً من فائض القيمة الذي أنتجه (أي الذي اعتصره من المنتجين المباشرين) واستولى عليه بالأصل.

واصطدم الفيزيوقراطيون بصعوبة من طبيعة مغايرة. فقد سعوا، بوصفهم أول المفسّرين المنهجيين حقاً لرأس المال، إلى تحليل طبيعة فائض القيمة بوجه عام. وتطابق هذا التحليل عندهم مع تحليل الريع، الشكل الوحيد لوجود فائض القيمة بنظرهم. وعليه، فقد اعتبروا أن رأس المال الحامل للريع، أو رأس المال الزراعي، هو رأس المال الوحيد المُنتج لفائض القيمة، والعمل الزراعي الذي يحرّكه رأس المال هذا، هو العمل الوحيد الخالق لفائض القيمة، أي العمل الوحيد المُنتج حقاً من وجهة النظر الرأسمالية. وقد اعتبروا إنتاج فائض القيمة، بصواب تام، العنصر المقرر. وعدا عن المآثر الأخرى التي

(*) باسي، المرجع المذكور، ص 511. [ن. برلين].

(**) أنظر على سبيل المثال:

[بيتي]، أطروحة في الضرائب والرسوم، لندن، 1667، ص23-24.

[ريتشارد كانتيلون]، بحث في طبيعة التجارة عموماً، أمستردام، 1756.

ولعرض مفصل أنظر: ك. ماركس، نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص143-145، و318-327. [ن. برلين].

سنعرضها في المجلد الرابع(*)، يعود إليهم في المقام الأول ذلك الفضل الكبير المتمثل في أنهم رجعوا من رأس المال التجاري الناشط تحديداً في ميدان التداول، إلى رأس المال الإنتاجي، في تعارض مع المذهب المركنتلي الذي كان، بواقعيته الفجة، الاقتصاد السياسي المبتذل فعلاً لتلك الحقبة، الذي انطلق من مصالحه العملية ليدرأ بدايات التحليل العلمي الذي قام به بيتي وأتباعه ويقصيها إلى المؤخرة كلياً. وبالمناسبة، فإن نقد الفيزيوقراطيين للمذهب المركنتلي، لا يُعالج هنا سوى نظراته إلى رأس المال وفائض القيمة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المذهب النقدي أعلن بصواب أن الإنتاج لأجل [793] السوق العالمي وتحويل المنتوج إلى سلعة، وبالتالي إلى نقد، هما مقدمة الإنتاج الرأسمالي وشرطه المسبق. وفي تطور هذا المذهب لاحقاً إلى المذهب المركنتلي، لم يعد تحويل القيمة السلعية إلى نقد، بل أنتاج فائض القيمة هو العنصر الحاسم (ولكن من وجهة نظر ميدان التداول المجردة من أي مفهوم) وذلك بطريقة تصوّر فائض القيمة هذا ممثلاً في نقد فائض، أو في فائض الميزان التجاري. ومن السمات المميزة حقاً للتجار والصناعيين في ذلك العهد، وهي سمات تنتمي إلى تلك الفترة من التطور الرأسمالي التي يمثلونها، أنه لدى تحوّل المجتمعات الزراعية الاقطاعية إلى مجتمعات صناعية، وما يلازم ذلك من صراع صناعي بين الأمم على السوق العالمية، أن كل شيء يتوقف على التطوير المعجّل لرأس المال، الذي لا يمكن بلوغه بفضل ما يُدعى بالطريق الطبيعي، وإنما بوسائل قسرية. وهناك فارق هائل بين أن يتحول رأس المال القومي بصورة تدريجية وبطيئة إلى رأسمال صناعي، أو أن يُصار إلى التعجيل الزمني لهذا التحوّل عن طريق الضرائب التي تُفرض بهيئة رسوم مانعة على الملّاك العقاريين وعلى متوسطي وصغار الفلاحين والحِرفيين أساساً، وعن طريق تعجيل نزع ملكية المنتجين المباشرين المستقلين، وعن طريق التعجيل القسري لتراكم وتركّز رؤوس الأموال، وباختصار عن طريق التعجيل في خلق شروط نمط الإنتاج الرأسمالي. وعلى الغرار نفسه هناك فرق هائل في الاستغلال الرأسمالي والصناعي للقوة المنتجة الطبيعية على الصعيد القومي. لذا، فإن الطابع القومي للمذهب المركنتلي ليس مجرد عبارة تتردد على شفاه المدافعين عنه. فبذريعة الاهتمام المحض بثروة الأمة وموارد الدولة يعلنون، في الواقع، أن مصالح طبقة الرأسماليين، والإثراء عموماً، هي الغاية النهائية للدولة، وهكذا ينادون بالمجتمع

(*) كارل ماركس، نظريات فائض القيمة، المجلد الأول، ص 10 ـ 33، 272 ـ 307، 342 ـ 344. [ن. برلين].

البورجوازي بديلاً عن الدولة السماوية القديمة. ولكن كان هناك، في الوقت نفسه، وعي بأن تطور مصالح رأس المال وطبقة الرأسماليين والإنتاج الرأسمالي غدا أساس الجبروت القومي والهيمنة القومية في المجتمع الحديث.

إن الفيزيوقراطيين محقون، علاوة على ذلك، في القول إن كل إنتاج فائض القيمة وبالتالي كل تطور رأس المال منظوراً إليه من وجهة الأساس الطبيعي يرتكز، في الواقع، [794] على إنتاجية العمل الزراعي. فإذا لم يكن الناس قادرين عموماً على أن ينتجوا في يوم عملٍ واحد وسائل عيش، أي بالمعنى الضيق منتوجات زراعية، أكثر مما يحتاجه كل عامل لتجديد إنتاج نفسه، وإذا كان إنفاقه اليومي لمجمل قوة عمله لا يكفي إلّا لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستهلاكه الفردي، فإن المرء لا يمكن أن يتحدث إطلاقاً، لا عن منتوج فائض ولا عن فائض قيمة. إن تفوق إنتاجية العمل الزراعي على تلك الحاجة الفردية للعامل هي أساس كل مجتمع، وهي قبل كل شيء أساس الإنتاج الرأسمالي الذي يفصل شطراً متنامياً أبداً من المجتمع عن إنتاج وسائل العيش المباشرة، ويحوّله إلى «أيدٍ حرة» (free hands)(*)، حسب تعبير ستيوارت(**)، ويتيح التصرف به للاستغلال في ميادين أخرى.

ولكن ماذا يمكن القول عن الاقتصاديين الأحدث عهداً، مثل دير وباسي وسواهما، ممن يرددون، في أواخر أيام الاقتصاد السياسي الكلاسيكي كله، بل في فراش موته، التصورات البدائية عن الشروط الطبيعية للعمل الفائض وبالتالي لفائض القيمة عموماً، متخيلين أنهم يتفوهون بشيء جديد وجوهري عن الريع العقاري(***)، بعد زمن طويل من بحث هذا الريع العقاري كشكلٍ خاص وجزء متميز من فائض القيمة؟ وما يميز الاقتصاد السياسي المبتذل أنه يردد ما كان جديداً، أصيلاً، عميقاً ومعلّلاً عند درجة معينة غابرة من التطور، في زمن آخر بات فيه ذلك سطحياً، متخلفاً وباطلاً. وبذا يكشف الاقتصاد السياسي المبتذل عن جهله التام حتى بالقضايا التي عُني بها الاقتصاد السياسي

(*) ورد في الطبعة الأولى: رؤوس حرة (free heads). [ن. برلين].

(**) ستيوارت، بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي، المجلد الأول، دبلن، 1770. [ن. برلين].

(Steuart, *An inquiry into the principles of political, economy,* Band 1, Dublin, 1770).

(***) دير، المقدمة في: الفيزيوقراطيون، المجلد الأول، باريس، 1846.

(Daire, *Introduction, in: Physiocrates,* 1. Teil, Paris, 1846).

باسي Passy، المرجع نفسه، المجلد الثاني، ص 511. [ن. برلين].

الكلاسيكي. فهو يخلطها بمسائل لم يكن بالوسع طرحها إلّا عند درجة أدنى من تطور المجتمع البورجوازي. ويصحّ الشيء ذاته على اجترار المغتر أبداً لأحكام الفيزيوقراطيين عن حرية التجارة. لقد فقدت هذه الأحكام، منذ أمد بعيد، أية أهمية نظرية، مهما تكن ضخامة الاهتمام العملي الذي أبدته بها هذه الدولة أو تلك.

وفي الاقتصاد الطبيعي الصرف حيث لا يدخل المنتوج الزراعي في عملية التداول بتاتاً أو لا يدخل فيها سوى شطر ضئيل جداً من هذا المنتوج وجزء ضئيل نسبي حتى من شطر المنتوج الذي يمثل إيراد المالك العقاري، كما هو الحال، مثلاً، في الكثير من اللاتيفونديات الرومانية القديمة، وفي عقارات شارلمان، وكذلك (أنظر: فينكارد، تاريخ العمل Vincard, *Histoire du travail*) بدرجة متفاوتة خلال مجمل القرون الوسطى، فإن المنتوج والمنتوج الفائض في العقارات الكبيرة لا يتألفان بأي حال من منتوجات العمل الزراعي وحدها. فهما يتضمنان، بالمثل، منتوجات العمل الصناعي. فالحرف اليدوية المنزلية والعمل المانيفاكتوري، كصنعتين ثانويتين ملحقتين بالزراعة التي تؤلف القاعدة، [795] هما شرط نمط الإنتاج الذي يرتكز عليه هذا الاقتصاد الطبيعي ـ سواء في العصور القديمة والوسطى في أوروبا، أم في الوقت الحاضر في المشاعات الهندية التي لم يتقوّض تنظيمها التقليدي بعد. إن نمط الإنتاج الرأسمالي يُلغي هذه العلاقة كلّياً؛ وهي عملية جرت على نطاق واسع خاصةً في إنكلترا خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر. وإن العقول التي نمت في مجتمعات شبه اقطاعية بهذا القدر أو ذاك، مثل هيرنشفاند، كانت ترى، حتى في نهاية القرن الثامن عشر، أن هذا الفصل بين الزراعة والصناعة مغامرة اجتماعية جريئة لحدّ الجنون ونمط وجود ينطوي على مجازفة لامعقولة. وحتى في الاقتصاديات الزراعية للعالم القديم التي تتسم بأكبر قدر من التناظر مع الاقتصاد الزراعي الرأسمالي، ونعني بالتحديد قرطاجة وروما، فإن الشبه مع اقتصاد المزارع الكبيرة أكبر من الشبه مع الشكل الملازم لنمط الاستغلال الرأسمالي فعلاً(42a).

(42a) يبين آ. سميث أن الريع والربح في زمانه (وهذا ينطبق أيضاً على اقتصاد المزارع الكبيرة في البلدان الاستوائية وشبه الاستوائية في أيامنا هذه) لم يكونا قد انفصلا بعد عن بعضهما(*) لأن المالك العقاري هو الرأسمالي في الوقت نفسه، مثلما كان كاتو (Cato) في عقاراته على سبيل المثال. ولكن هذا الانفصال هو بالضبط الشرط المسبق لنمط الإنتاج الرأسمالي، الذي تقف قاعدة العبودية، عموماً، في تناقض مع جوهره.

[(*) آدم سميث، ثروة الأمم، أبردين، لندن، 1848، ص 44]. [ن. برلين].

إننا لا نجد على وجه العموم في إيطاليا القارية خلال العصور القديمة سبباً للتناظر الشكلي الذي يتضح أنه خادع تماماً في جميع النقاط الجوهرية بالنسبة لمن أدرك نمط الإنتاج الرأسمالي ولا يكتشف، مثل السيد مومزن[43]، وجود نمط إنتاج رأسمالي في كل اقتصاد نقدي ـ بل نجده بالأحرى في صقلية، لأن هذه الجزيرة كانت قائمة بمثابة دافع الجزية الزراعية لروما، وكانت الزراعة موجهة، في الأساس، نحو التصدير. هنا نجد مزارعين مستأجرين بالمعنى الحديث للكلمة.

إن التصور المغلوط عن طبيعة الريع يرجع إلى واقع أن الريع في شكله العيني موروث من الاقتصاد الطبيعي للقرون الوسطى وصولاً إلى العصر الحديث، بما فيه من تناقض تام مع شروط نمط الإنتاج الرأسمالي، بهيئة عُشور الكنيسة جزئياً، وجزئياً كغرائب خلّدتها [796] التعاقدات الغابرة. وهذا يخلق انطباعاً بأن الريع لا ينشأ من سعر المنتوج الزراعي بل من كتلته، أي لا ينشأ من العلاقات الاجتماعية، بل من الأرض. ولقد سبق أن بيّنا أنه على الرغم من أن فائض القيمة يتمثل في منتوج فائض، فإن العكس ليس كذلك، فالمنتوج الفائض بوصفه مجرد زيادة في كتلة المنتوج، لا يمثّل فائض قيمة. إذ يمكن له أن يمثل مقداراً سلبياً مطروحاً من القيمة. وبخلافه كان ينبغي لصناعة القطن في عام 1860، بالمقارنة مع عام 1840، أن تمثل فائض قيمة هائلاً، في حين أن سعر الغزول قد هبط على العكس من ذلك. ويمكن للريع أن ينمو نمواً هائلاً من جراء سوء الموسم خلال عدد من السنين، لأن سعر الحبوب يرتفع، رغم أن فائض القيمة هذا يتمثّل في كتلة منخفضة بصورة مطلقة من القمح الذي أصبح أغلى ثمناً. وبالعكس يمكن للريع أن ينخفض، من جراء مواسم جيدة خلال عدد من السنين، لأن السعر ينخفض، رغم أن الريع المنخفض سوف يتمثل في كتلة أكبر من القمح الرخيص نسبياً. وبصدد ريع المنتوج[*]، ينبغي أن نشير الآن، أولاً، إلى أنه تقليد في طور الزوال موروث من نمط إنتاج شائخ، وأن تناقضه مع نمط الإنتاج الرأسمالي يتجلى في أنه اختفى من التعاقدات

---

(43) لا يستخدم السيد مومزن في مؤلفه: تاريخ روما، *Römische Geschichte*، كلمة «رأسمالي» بالمعنى الدارج في الاقتصاد السياسي الحديث والمجتمع الحديث، بل بروح التصور الشائع الذي لا يزال منتشراً ليس في إنكلترا أو أميركا بل في القارة الأوروبية بوصفه بقية من بقايا العلاقات البائدة.

(*) Produktenrente: ريع المنتوج هو مجرد رديف لـ(الريع العيني in natura) المتميز عن الريع النقدي Geldrente. [ن. ع].

الخاصة من تلقاء ذاته، أو جرى نبذه عنوة، كشيء متنافر، حيثما كان بوسع التشريع أن يتدخل، كما هو الحال مع عشور الكنيسة في إنكلترا(*). ولكن، ثانياً، حيثما بقي هذا الريع مستمراً في الوجود على قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي، فإنه لم يزد، ولم يكن بوسعه أن يزيد، عن محض تعبير عن الريع النقدي في رداء قروسطي. لنفرض أن كوارتراً من القمح كان يُعادل، مثلاً، 40 شلناً، وأن جزءاً من هذا الكوارتر ينبغي أن يعوّض عن الأجور التي يحتويها، وينبغي أن يُباع كي يكون بالوسع تسليفه من جديد؛ وجزء آخر ينبغي أن يُباع بغية دفع نصيب الكوارتر من الضرائب. وإن البذور، وحتى جزءاً من الأسمدة، تدخل كسلع في عملية تجديد الإنتاج، حيثما يكون نمط الإنتاج الرأسمالي، ومعه التقسيم الاجتماعي للعمل، قد تطور، أي ينبغي شراؤها لأغراض التعويض؛ وعليه، فإن جزءاً آخر من هذا الكوارتر ينبغي أن يُباع للحصول على نقد من أجل هذه الغاية. وبمقدار ما لا يتم شراؤها في الواقع كسلع بل يمكن التعويض عنها من المنتوج نفسه في شكل عيني (in natura) حتى تدخل ثانية في عملية تجديد إنتاجه بوصفها شروط إنتاج ـ كما يحصل ليس فقط في الزراعة بل أيضاً في الكثير من فروع الإنتاج التي تُنتج رأس المال الأساسي ـ فإنها تدخل في سجل الحسابات كنقد حسابي وتُقتطع كأجزاء مكونة لسعر الكلفة. وإن اهتلاك الآلات ورأس المال الأساسي عموماً ينبغي أن يعوّض عنه نقداً. أخيراً، يُحسب الربح على أساس هذه التكاليف، سواء جرى التعبير عنه بنقد فعلي أم بنقد حسابي. ويتمثل هذا الربح بجزء معين من المنتوج الكلّي يتحدد بسعره. أما [797] الجزء الباقي فيؤلف الريع. وإذا كان ريع المنتوج المُتفق عليه في العقد أكبر من هذا الباقي الذي يحدده السعر، فإنه لا يؤلف ريعاً بل اقتطاعاً من الربح. وبسبب هذه الإمكانية وحدها، فإن ريع المنتوج الذي لا يعكس سعر المنتوج، ويمكن بالتالي أن يكون أكبر أو أصغر من الريع الفعلي وقد يؤلف لذلك اقتطاعاً ليس فقط من الربح بل ومن تلك الأجزاء المكوّنة التي تعوّض عن رأس المال، لهذا السبب وحده يمثل هذا الريع شكلاً بالياً. والواقع أن ريع المنتوج هذا بمقدار ما لا يكون ريعاً بالاسم بل بطبيعته، يتحدد حصراً بالفائض الذي يزيد به سعر المنتوج على سعر إنتاجه. ولا يفترض سوى أن يكون هذا المقدار المتغير ثابتاً. ولكن هذا يتلخص في تصور يُعيد إلى الذاكرة أياماً قديمة طيبة ويتمثل في أن المنتوج العيني ينبغي أن يكفي أولاً لتغذية العمال، وأن

(*) يشير ماركس إلى قوانين إلغاء العُشور (Tithe Commutation Acts) ابتداءً من العام 1836 وحتى عام 1860، حيث استُبدلت العُشور الكنسية العينية، بمدفوعات نقدية لقاء الأرض. [ن. برلين].

يبقي للمستأجر الرأسمالي من الأغذية أكثر مما يلزم لغذائه، وفي أن الفائض المتبقي بعد ذلك ينبغي أن يؤلف الريع العيني. تماماً مثل الصناعي الذي ينتج 200 ألف ياردة من الخام. فهذا الخام لا يكفي فقط لإكساء عماله، وزوجته، وسائر ذريته، وإكسائه هو أيضاً، بل علاوة على ذلك إبقاء الخام ليبيعه، وأخيراً ليدفع الريع الضخم خاماً. إن الأمر جد بسيط! اقتطعوا من الـ 200,000 ياردة خام سعر إنتاجها، عندئذ لا بد أن يبقى فائض من الخام كريع. ولكنه تصور ساذج تماماً، أن نقتطع مثلاً من 200,000 ياردة خام سعر إنتاجها البالغ 10,000 جنيه من دون أن نعرف سعر بيع الخام، وأن نقتطع نقوداً من الخام، وأن نقتطع قيمة تبادلية من قيمة استعمالية كما هي ومن ثم نحدد الفائض الذي تزيد به ياردات الخام على الجنيهات الاسترلينية. إن هذا أسوأ من تربيع الدائرة الذي يقوم، في الأقل، على تصور عن الحدّ الذي يلتقي وراءه الخط المستقيم والخط المنحني. ولكن هذه هي وصفة السيد باسي. اقتطعوا النقد من الخام قبل أن يتحوّل الخام إلى نقد سواء في الرأس أم في الواقع الفعلي! إن الفائض يؤلف الريع الذي يصبح وكأنه ملموس حسياً naturaliter (أنظر مثلاً كارل آرندت)(*) لا بفضل شيطنة «سفسطائي»! إن كامل هذه العودة إلى الريع العيني ترتّد آخر الأمر إلى الغباوة التالية، غباوة اقتطاع سعر الإنتاج من كذا وكذا بوشل من القمح، وطرح مبلغ نقدي من مكيال حجوم.

[798] II ـ ريع العمل

إذا عاينّا الريع العقاري وهو في أبسط أشكاله، شكل **ريع العمل**، حيث يستخدم المنتج المباشر أدوات عمل (محراث، مواشٍ، إلخ) تخصه، فعلياً أو حقوقياً، ليحرث أرضاً تعود إليه حقاً خلال شطر من الأسبوع، ويعمل في الأيام المتبقية من الأسبوع في أملاك سيد الأرض بلا مقابل، يعمل لأجل سيد الأرض، فإن الوضع هنا جلي تماماً، فالريع وفائض القيمة متطابقان. فالريع لا الربح هو الشكل الذي يعبّر هنا عن العمل

(*) كارل آرندت، الاقتصاد الطبيعي في مواجهة روح الاحتكار والشيوعية، هاناو، 1845، ص 461 ـ 462. [ن. برلين].

(Karl Arndt, *Die naturgemüsse Volksmirthschaft gegnüber dem Monopolengeiste und dem communismus*, Hanau, 1845, S. 461- 462).

الفائض غير مدفوع الأجر. أما إلى أي مدى يمكن لمن يعمل هنا (القن الذي يعيل نفسه بنفسه self-sustaining serf) أن يحصل على فائض يزيد عن وسائل عيشه الضرورية، أي فائض يزيد على ما نسميه الأجور في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، فذلك يتوقف، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على النسبة التي ينقسم بها وقت العمل إلى وقت عمل لنفسه ووقت عمل سخرة لسيد الأرض. إن هذا الفائض الذي يزيد على وسائل العيش الضرورية، هذه النطفة التي ستتجلى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي بهيئة ربح، إنما تتحدد هنا بالتمام والكمال بمستوى الريع العقاري الذي لا يؤلف، هنا، العمل الفائض المباشر غير مدفوع الأجر فحسب، بل يتجلى بهذه الصفة تحديداً؛ وهو عمل فائض غير مدفوع الأجر بالنسبة إلى «مالك» شروط الإنتاج التي تتطابق هنا مع الأرض، وبمقدار ما تتمايز هذه الشروط عن الأرض فإنها لن تزيد عن ملحق بها. أما أن منتوج القن ينبغي أن يكفي للتعويض عن شروط عمله، علاوةً على وسائل عيشه، فذلك ظرف يبقى قائماً في ظل سائر أنماط الإنتاج، لأنه ليس نتيجة لشكلها الخاص، بل شرط طبيعي لكل عمل متواصل ومنتج بعامة، أي شرط طبيعي لأي إنتاج متواصل هو على الدوام تجديد إنتاج في الوقت نفسه، بما في ذلك تجديد إنتاج شروط فاعليته الخاصة بالذات. علاوةً على ذلك، يتضح أنه في جميع الأشكال التي يبقى فيها العامل المباشر «حائزاً» على وسائل الإنتاج وشروط العمل الضرورية لإنتاج وسائل عيشه الخاصة، لا بدّ لعلاقة الملكية، في الوقت نفسه، من أن تظهر كعلاقة سيّد وخادم مباشرة، بحيث لا يكون المنتج المباشر حراً؛ وهو انعدام للحرية يبدأ من القنانة المقرونة بعمل السخرة وصولاً إلى مجرد أداء الجزية. ونجد المُنتِج المباشر، هنا، حسب فرضيتنا، حائزاً على وسائل إنتاجه الخاصة، على شروط العمل الشيئية، الضرورية لتحقيق عمله وإنتاج وسائل عيشه؛ وهو يدير نشاطه الزراعي والصناعة المنزلية الريفية المرتبطة به، إدارة مستقلة. ولا تلتغي [799] هذه الاستقلالية حين يؤلف هؤلاء الفلاحون الصغار، كما في الهند مثلاً، مشاعية إنتاجية نمت بصورة طبيعية بهذا القدر أو ذاك، نظراً لأن المسألة هنا هي مسألة الاستقلالية عن سيد الأرض الاسمي لا أكثر. وفي ظل مثل هذه الشروط، لا يمكن انتزاع العمل الفائض منهم لصالح سيد الأرض الاسمي إلّا بالقسر فوق الاقتصادي، مهما يكن الشكل الذي يرتديه ذلك[44]. وهذا الشكل يختلف عن الاقتصاد العبودي أو اقتصاد المزارع

(44) عقب غزو بلد ما، كان الهدف المباشر للغزاة هو تملّك الناس أنفسهم. قارن لينغيه(*). أنظر

الكبرى، حيث يعمل العبد بشروط إنتاج غريبة عنه، كما أنه لا يعمل بصورة مستقلة. فلا بد إذن من علاقات التبعية الشخصية، وانعدام الحرية الشخصية بأية درجة كانت، والتقيّد بالأرض كملحق لها، استرقاق القنانة بكل معنى الكلمة. أما إذا لم يواجه المنتجون المباشرون ملّاكاً عقاريين خاصين، بل واجهوا الدولة مباشرة، كما في آسيا، بوصفها المالك العقاري والعاهل في آنٍ واحدٍ، فإن الريع والضريبة يتطابقان، أو بالأحرى لا توجد أية ضريبة تختلف عن هذا الشكل من الريع العقاري. في هذه الظروف، فإن علاقة التبعية قد لا يكون لها، سياسياً واقتصادياً، شكل أقسى من ذلك الذي يميّز وضع جميع الرعايا حيال هذه الدولة. فالدولة هنا هي سيد الأرض الأعلى. وسيادة العاهل هنا هي الملكية العقارية متركزة على نطاق وطني. من جهة أخرى لا توجد هنا ملكية خاصة للأرض، رغم أن هناك حيازة خاصة وجماعية للأرض، وكذلك انتفاع خاص وجماعي بالأرض.

إن الشكل الاقتصادي المتميز لاعتصار العمل الفائض غير مدفوع الأجر من المنتجين المباشرين، يحدّد علاقة السيد-الخادم بصورة تنمو بها مباشرة من الإنتاج نفسه، ثم تؤثر فيه، بدورها، تأثيراً عكسياً محدّداً. ويقوم على ذلك كامل تركيبة نظام الجماعة الذي ينمو من علاقات الإنتاج نفسها، وكذلك تركيبه السياسي المتميز في الوقت ذاته. إن العلاقة المباشرة لمالكي شروط الإنتاج بالمُنتجين المباشرين ـ وهي علاقة يتطابق كل شكل معين من أشكالها كل مرة بصورة طبيعية مع درجة معينة من تطور نمط العمل وطريقته، وما يقابله من قوة منتجة اجتماعية ـ هذا هو ما نكتشف فيه على الدوام السر الأعمق والأساس الخفي لمجمل البناء الاجتماعي، وبالتالي الشكل السياسي لعلاقات [800] السيادة والتبعية، وباختصار كل شكل خاص معين للدولة. وهذا لا يمنع القاعدة الاقتصادية الواحدة نفسها ـ نفسها من ناحية الشروط الأساسية ـ بفعل ما لا عدّ له من الظروف التجريبية المتنوعة، والشروط الطبيعية، والعلاقات العرقية، والمؤثرات التاريخية التي تفعل فعلها من الخارج، إلخ، من أن تُبدي في تجليها صوراً وتدرجات لانهائية، لا يمكن إدراكها إلّا عبر تحليل هذه الظروف المُعطاة تجريبياً.

= كذلك موزر. (*) [لينغيه]، نظرية القوانين المدنية، أو المبادىء الأساسية للمجتمع، المجلدان 1 ـ 2، لندن، 1767. [ن. برلين].

([Linguet], *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société,* Band 1-2, Londres, 1767).

ثمة شيء واحد واضح بخصوص ريع العمل، وهو الشكل الأبسط والأكثر بدائية للريع: إن الريع هنا هو الشكل البدائي لفائض القيمة ويتطابق معه. بيد أن هذا التطابق لفائض القيمة مع عمل الآخرين غير مدفوع الأجر لا يحتاج هنا إلى أيّما تحليل، لأنه ما يزال هنا موجوداً في شكل جلي، محسوس، نظراً لأن عمل المنتج المباشر لأجل نفسه منفصل هنا، مكانياً وزمانياً، عن عمله لأجل سيد الأرض، ويتجلى هذا العمل مباشرة في شكل فظ من العمل القسري لشخصٍ آخر. كما أن «الميزة» التي تتمتع بها الأرض لأن تدرّ ريعاً تتلخص هنا في سرّ يتكشّف على نحو حسي سافر، ذلك لأن الطبيعة التي تدرّ الريع تتضمن قوة العمل البشرية المقيّدة بالأرض، وتتضمن علاقة الملكية التي تُرغم مالك قوة العمل على أن يبذل ويجهد قوة عمله هذه بما يتجاوز الحد اللازم لإشباع حاجاته الخاصة التي لا غنى له عنها. إن الريع يقوم مباشرةً في استيلاء المالك العقاري على هذا الإنفاق الفائض لقوة العمل، ذلك لأن المنتج المباشر لا يدفع له أي ريع إضافي. وهنا، حيث لا يتطابق فائض القيمة مع الريع فحسب، بل حيث يملك فائض القيمة بصورة حسية شكل العمل الفائض، فإن الشروط أو الحدود الطبيعية للريع تغدو جلية للعيان، لأنها تتمثل في الشروط والحدود الطبيعية للعمل الفائض عموماً. وينبغي على المنتج المباشر (1) أن يحوز على قوة عمل كافية، و(2) ينبغي للشروط الطبيعية لعمله، وبخاصة الأرض المزروعة، أن تكون مثمرة بما فيه الكفاية، وقصارى القول ينبغي أن تكون الإنتاجية الطبيعية لعمله كبيرة بما فيه الكفاية كي تُبقي له إمكانية أداء عمل فائض بما يزيد على العمل الضروري لإشباع حاجاته التي لا غنى له عنها. إن هذه الإمكانية لا تخلق الريع، إذ لا يخلقه غير القسر الذي يحوّل الإمكانية إلى واقع. ولكن الإمكانية نفسها مرتبطة بشروط طبيعية، ذاتية وموضوعية. وليس في ذلك أيضاً أية أحجية. فإنْ كانت قوة العمل صغيرة، والشروط الطبيعية للعمل شحيحة، كان العمل الفائض ضئيلاً، ولكن، من جهة، ستكون حاجات المنتجين في هذه الحالة ضئيلة هي [801] الأخرى، ومن جهة أخرى سيكون عدد مستغلي العمل الفائض ضئيلاً نسبياً، وأخيراً سيكون ضئيلاً المنتوج الفائض الذي يتحقق فيه هذا العمل الفائض الضعيف من أجل هذا العدد الضئيل نسبياً من المالكين المستغلين.

وأخيراً، من الواضح بحد ذاته في ظل ريع العمل أنه، إذا بقيت سائر الظروف الأخرى على حالها، فإن الحجم النسبي للعمل الفائض أو عمل السخرة يقرّر بالكامل إلى أي مدى يستطيع المنتج المباشر أن يحسّن وضعه، وأن يُثري نفسه، وأن يُنتج فائضاً معيناً يزيد على وسائل عيشه التي لا غنى له عنها، أو، إذا أردنا استباق نمط التعبير

الرأسمالي، فيما إذا كان يستطيع وإلى أي مدى يستطيع أن يُنتج ربحاً لذاته هو، أي فائضاً يزيد على أجوره التي ينتجها لنفسه بنفسه. إن الريع هنا هو الشكل الاعتيادي الذي يلتهم كل شيء، الشكل الشرعي، إنْ جاز القول، للعمل الفائض؛ وهو أبعد عن أن يكون فائضاً يزيد على الربح، أي في هذه الحالة على أي فائض يزيد على الأجور؛ وبالعكس، فإن مقدار مثل هذا الربح، بل ووجوده المتعين نفسه يتوقف هنا، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على مقدار الريع، أي على العمل الفائض الذي يجري تنفيذه قسراً من أجل المالك.

لقد أعرب بعض المؤرخين عن دهشتهم من الأمر التالي وهو كيف يمكن على العموم، رغم أن المنتج المباشر لم يكن مالكاً بل مجرد حائز، وأن كل عمله الفائض يعود قانونياً (de jure) في الواقع إلى المالك العقاري، كيف يمكن في هذه الظروف أن تتحقق الزيادة المستقلة لأملاك، أو بتعبير نسبي، ثروة الخاضعين لعمل السخرة أو الأقنان. ومن الواضح على أية حال أن التقاليد لا بد وأن تلعب دوراً حاسماً في ظل الوضع البدائي وغير المتطور الذي ترتكز عليه علاقة الإنتاج الاجتماعية هذه وما يقابلها من نمط إنتاج. ومن الواضح، علاوة على ذلك، أن من مصلحة القسم السائد في المجتمع، هنا وفي كل مكان، أن يثبّت الوضع القائم قانونياً، وأن يرسّخ قيوده المنبثقة من العادات والتقاليد كقيود بتشريع. وبالمناسبة فإن ذلك يتم، بمعزل عن كل شيء آخر، من تلقاء ذاته ما إن يكتسي تجديد الإنتاج المتواصل لقاعدة الوضع القائم والعلاقات التي تكمن في أساسه شكلاً منظماً ومتسقاً مع مرور الزمن، وأن هذا النظام والاتساق عنصران لا غنى عنهما لكل نمط إنتاج، إنْ كان ينبغي له أن يكتسي ثباتاً اجتماعياً، خلواً من المصادفة المحض، أو الاعتباط. إن الضبط والنظام هما بالذات شكل الثبات الاجتماعي لنمط الإنتاج هذا، وبالتالي تحرره النسبي من الاعتباط المحض، والمصادفة المحض. إنه يكتسي هذا الشكل، في ظل أوضاع راكدة لعملية الإنتاج كما للعلاقات الاجتماعية التي [802] تقابلها، من خلال تكراره لتجديد إنتاج نفسه. فإنْ استمر هذا الشكل فترة معينة من الزمن، فإنه يترسّخ كعرف وتقليد، ثم يثبّت أخيراً كقانون وضعي. وبما أن شكل هذا العمل الفائض، عمل السخرة، يرتكز على نقص تطور سائر القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل وفجاجة نمط العمل نفسه، فلا بدّ لعمل السخرة من أن ينتزع بطبيعة الحال من المنتج المباشر جزءاً من إجمالي العمل أصغر بكثير مما في أساليب الإنتاج المتطورة، وبالتحديد مما في الإنتاج الرأسمالي. لنفترض على سبيل المثال أن عمل السخرة لسيد الأرض كان يستغرق في الأصل يومين في الأسبوع. إن هذين اليومين من عمل السخرة

في الأسبوع يصبحان إذن ثابتين، يصبحان مقداراً ثابتاً، يقرّه القانون العرفي أو المدون حقوقياً. ولكن إنتاجية بقية أيام الأسبوع التي يمكن أن يتصرف بها المنتج المباشر نفسه، مقدار متغير، يتطور بالضرورة مع نمو تجربته، تماماً مثلما أن الحاجات الجديدة التي تنشأ لديه، وتماماً مثلما أن توسع سوق منتوجه، وتنامي الأمان في مجال استخدام هذا الجزء من قوة عمله، ستحفّزه على أن يبذل قوة عمله بجهد أكبر؛ وهنا ينبغي ألّا ننسى أن استخدام قوة العمل هذه لا يقتصر بأي حال على الزراعة، بل يتضمن أيضاً الصناعة المنزلية الريفية. وهذا ينطوي على إمكانية تطور اقتصادي معيّن يتوقف، بالطبع، على ظروف ملائمة بهذا القدر أو ذاك وعلى السمات الفطرية للطابع العرقي، وما إلى ذلك.

III - ريع المنتوج

إن تحوّل ريع العمل إلى ريع المنتوج لا يغير بشيء من ماهية الريع العقاري، إذا عايّنا الأمر من وجهة النظر الاقتصادية، وتقوم ماهية هذا، في إطار الأشكال التي نبحثها هنا، في أن الريع العقاري هو الشكل السائد، الاعتيادي، الوحيد لفائض القيمة أو العمل الفائض؛ وهذا بدوره يجد التعبير عنه في أنه يمثّل العمل الفائض الوحيد، أو المنتوج الفائض الوحيد، الذي يتعين على المنتج المباشر الذي يتمتع بحيازة شروط العمل الضرورية لتجديد إنتاجه هو، أن يقدمه إلى مالك شروط العمل الذي يشمل في هذه الحالة كل شيء، أي إلى مالك الأرض؛ ومن جهة أخرى، فإن الأرض هي وحدها التي تواجه المنتج المباشر كشرط للعمل ماثل في ملكية غريبة، ومنفصلة عنه ومتجسدة في إهاب المالك العقاري. ومهما يبلغ اتساع ريع المنتوج بوصفه الشكل السائد والأكثر تطوراً للريع العقاري، فإنه يقترن على الدوام، بهذا القدر أو ذاك، ببقايا الشكل السابق، [803] أي الريع الذي يجب تقديمه مباشرة بهيئة عمل، نعني عمل السخرة، وذلك بصرف النظر عما إذا كان سيد الأرض شخصاً مفرداً أم دولة. ويفترض ريع المنتوج الموجود ثقافة إنتاج أرقى لدى المنتج المباشر، أي درجة أعلى من تطور عمله وتطور المجتمع بعامةً؛ وهو يتميز عن الشكل السابق في أن العمل الفائض لا يعود بحاجة إلى أن يُنفّذ في صورته الطبيعية، أي لا يعود يُنفّذ في ظل الرقابة المباشرة والقسر من جانب سيد الأرض أو من يمثله؛ بل على العكس، يتعين على المنتج المباشر أن ينفّذه على مسؤوليته الخاصة فيكون مسوقاً بقوة العلاقات بدلاً من القسر المباشر، وحكم القانون بدلاً من السوط. إن الإنتاج الفائض، ونعني به الإنتاج الذي يزيد عن الحاجات الضرورية للمنتج

المباشر، والإنتاج في حقل الإنتاج الذي يخصه هو فعلياً، في الأرض التي يستغلها لنفسه بنفسه، بدلاً من الإنتاج في أملاك السيد بجوار وخارج استثمارته كما كان الحال في السابق، قد أصبحا هنا قاعدة بديهية. وفي هذه العلاقة، إذ يستخدم المنتج المباشر عمله فإنه يتصرف بهذا القدر أو ذاك، بكامل وقت عمله رغم أن جزءاً من وقت العمل هذا يعود إلى المالك العقاري من دون تعويض، بعد أن كان كامل الجزء الفائض تقريباً من وقت العمل يعود إليه في الأصل، مع فارق واحد فقط هو أن المالك العقاري الآن لا يعود يتلقى هذا العمل الفائض مباشرةً في شكله الطبيعي، بل في الشكل العيني للمنتوج الذي يتحقق فيه هذا العمل الفائض. إن الانقطاعات المرهقة الناشئة عن العمل لأجل المالك العقاري والتي تؤلف عقبة بهذا القدر أو ذاك تبعاً لتنظيم عمل السخرة (قارن: رأس المال، الكتاب الأول، الفصل الثامن، 2: التعطش الذي لا يرتوى إلى العمل الفائض. الصناعي والنبيل (البويار))، تزول حيثما يبرز ريع المنتوج في شكله الصافي، أو تُختزل على الأقل إلى فواصل زمنية وجيزة خلال العام حيثما تستمر بعض أعمال السخرة إلى جانب ريع المنتوج. ولا يعود عمل المنتج لأجل نفسه منفصلاً حسياً، في الزمان والمكان، عن عمله لأجل المالك العقاري. إن ريع المنتوج في شكله الصافي يفترض، كما في السابق، رغم أن بقاياه يمكن أن تنتقل إلى أنماط وعلاقات إنتاج أكثر تطوراً، يفترض وجود اقتصاد طبيعي، أي يفترض أن شروط الإدارة الاقتصادية تتولّد إما كلّياً، أو في جانبها الأعظم، في الاستثمارة الاقتصادية نفسها، حيث يجري التعويض عنها وتجديد إنتاجها مباشرةً من المنتوج الإجمالي. ويفترض ريع المنتوج أيضاً اندماج الصناعة المنزلية الريفية بالزراعة؛ فيكون المنتوج الفائض الذي يؤلف الريع، نتاج عمل الأسرة الزراعي والصناعي الموحّد، علماً بأن ريع المنتوج يمكن أن يحتوي قدراً أكبر أو أقل من المنتوجات الصناعية، كما هو الحال في الغالب في القرون الوسطى، أو أنه لا [804] يُقدّم إلّا في شكل منتوجات أرض، بالمعنى الحقيقي. وفي هذا الشكل من الريع الذي يتمثل فيه العمل الفائض في ريع المنتوج، قد لا يستنزف الريع مجمل العمل الفائض للأسرة الريفية. وبالعكس، فإن المنتج يتمتع هنا، قياساً إلى ريع العمل، بمجال أكبر لكسب الوقت من أجل العمل الفائض الذي يعود منتوجه إلى المنتج نفسه، إضافة إلى منتوج عمله الذي يشبع حاجاته الضرورية. وتبرز مع هذا الشكل تمايزات أكبر في الوضع الاقتصادي للمنتجين المباشرين الفرادى. أو تبرز في الأقل إمكانية ذلك، بل حتى إمكانية حصول هذا المنتج المباشر على الوسائل لكي يستغل بدوره عمل الآخرين مباشرة. إلّا أن ذلك لا يعنينا هنا، ما دمنا نعالج الشكل الصافي من ريع المنتوج؛ كما لا يمكننا

بوجه عام، أن نوغل في تفاصيل مختلف التراكيب اللانهائية التي يمكن أن تتمازج فيها مختلف أشكال الريع وتتشوه وتندمج. وبفضل شكل ريع المنتوج المرتبط بطابع معين من المنتوج ومن الإنتاج ذاته، وبفضل الترابط الذي لا انفصام له في ظل هذا الشكل بين الزراعة والصناعة المنزلية، وبفضل واقع أن الأسرة الفلاحية تكتسب في ظله طابع الاكتفاء الذاتي شبه التام من جراء استقلال هذه الأسرة عن السوق وعن تغيرات الإنتاج وعن الحركة التاريخية لذلك الجزء من المجتمع الذي يقع خارجـها، وباختصار بفضل طابع الاقتصاد الطبيعي عموماً، يغدو هذا الشكل أكثر ملاءمة كقاعدة ترتكز عليها العلاقات الاجتماعية الراكدة، كما نرى ذلك قائماً في آسيا، على سبيل المثال. وهنا، كما في الشكل الأسبق لريع العمل، يؤلف الريع العقاري الشكل الاعتيادي لفائض القيمة، وبالتالي للعمل الفائض، أي مجمل العمل الفائض الذي يتوجب على المنتج المباشر أن يؤديه مجاناً، أي يؤديه في الواقع قسراً ـ رغم أن هذا القسر لا يُفرض عليه في الشكل الفظّ القديم ـ لأجل مالك الشرط الجوهري لعمله، أي مالك الأرض. إن الربح ـ إذا أطلقنا باستباق خاطىء هذا الاسم على ذلك الجزء الكسري من الفائض الذي يزيد به عمل المنتج المباشر على عمله الضروري الذي يتملكه لنفسه ـ يؤثر في ريع المنتوج تأثيراً ضئيلاً بحيث أنه ينشأ بالأحرى من وراء ظهر ريع المنتوج ويجد حدّه الطبيعي في حجم هذا الريع. ويمكن لهذا الأخير أن يبلغ أبعاداً يشكل في ظلها تهديداً خطيراً في وجه تجديد إنتاج شروط العمل، ووسائل الإنتاج نفسها، مما يجعل توسيع الإنتاج محالاً، بهذا القدر أو ذاك، ويُجبر المنتج المباشر على الاكتفاء بالحدّ الأدنى الضروري جسدياً من وسائل العيش. وهذا هو الحال على وجه الخصوص حين تعثر أمة تجارية غازية على هذا الشكل جاهزاً وتستغله، كما فعل الإنكليز في الهند، مثلاً.

[805]

IV ـ الريع النقدي

نعني هنا بالريع النقدي ـ بصورة متميزة عن الريع العقاري، الصناعي أو التجاري المرتكز على نمط الإنتاج الرأسمالي والمتمثل فقط في فائض يزيد على الربح الوسطي ـ الريع العقاري الذي ينشأ من مجرد تحويل شكل ريع المنتج، مثلما أن هذا الأخير كان، بدوره، شكلاً محوّلاً من ريع العمل. فبدلاً من دفع المنتوج، ينبغي أن يدفع المنتج المباشر إلى المالك العقاري (سواء كان دولة أم شخصاً مفرداً) سعر هذا المنتوج. إن فائضاً من المنتوج في شكله الطبيعي لا يعود يكفي هنا، إذ ينبغي تحويله من هذا الشكل

الطبيعي إلى شكل نقدي. ورغم أن المنتج المباشر يواصل الآن، كما من قبل، إنتاج الجزء الأعظم، على الأقل، من وسائل عيشه بنفسه، فإن عليه الآن أن يحوّل جزءاً من منتوجه إلى سلعة، أن يُنتجه كسلعة. وبذا يتغير طابع نمط الإنتاج بأسره، بهذا القدر أو ذاك. فهو يفقد استقلاليته ويفقد انفلاته من الارتباط بالمجتمع. وتكتسب نسبة تكاليف الإنتاج التي تنطوي الآن على إنفاق أكبر أو أصغر من النقد أهمية حاسمة؛ كما يكتسب أهمية حاسمة فائض ذلك الجزء من المنتوج الكلّي الذي ينبغي تحويله إلى نقد على ذلك الجزء الذي ينبغي أن يخدم، من جهة، كوسيلة تجديد إنتاج ثانية، وأن يخدم كوسيلة عيش مباشرة، من جهة أخرى. ومع ذلك فإن قاعدة هذا النمط من الريع تظل، رغم اقترابها من انحلالها، هي نفسها كما في ريع المنتوج الذي يؤلف نقطة الانطلاق. ويظل المنتج المباشر الآن كما من قبل، حائز الأرض الوراثي أو التقليدي على العموم، وينبغي له أن يؤدي لسيد الأرض، بوصفه مالك الشرط الجوهري لإنتاجه، عملاً فائضاً قسرياً، أي أن يؤدي عملاً غير مدفوع الأجر، بلا مُعادِل، ويقدمه في شكل منتوج فائض محوّل إلى نقد. إن ملكية شروط العمل الأخرى، غير الأرض، مثل المعدات الزراعية وغيرها من المنقولات، تتحوّل أصلاً إلى ملكية للمنتجين المباشرين منذ أقدم أشكال الريع، أولاً كأمر واقع، ثم بعد ذلك قانونياً؛ فهذا هو الشرط المسبق لشكل الريع النقدي. إن تحويل ريع المنتوج إلى ريع نقدي، الذي يجري بادىء الأمر بصورة متفرقة ليعمّ من بعد ذلك على النطاق القومي أكثر فأكثر، يفترض تطوراً أكبر في التجارة والصناعة الحضرية، والإنتاج السلعي عموماً، وبالتالي تداول النقد. وهو يفترض علاوةً على ذلك، وجود سعر سوق للمنتوجات، وبيع المنتوجات بأسعار تقارب قيمتها، بهذا القدر أو ذاك، وهذا أمر قد لا يحدث في ظل أشكال الريع السابقة. ويمكن لنا أن نرى هذا أمام أنظارنا [806] أيضاً عملية هذا التحوّل في شرق أوروبا. أما مدى استحالة تحقيق هذا التحوّل من دون توافر تطور معين في القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، فذلك ما تثبته مختلف المساعي الخائبة للقيام به في عهد الأباطرة الرومان، ثم النكوص عنه إلى الريع الطبيعي، بعد أن أرادوا تحويل جزء يسير من الريع الطبيعي جرت جبايته بهيئة ضريبة للدولة إلى ريع نقدي. ويدلّ تزييف الريع النقدي ومزجه ببقايا أشكاله السابقة عشية الثورة في فرنسا، مثلاً، على صعوبة مماثلة في الانتقال.

إن الريع النقدي، بوصفه شكلاً محوَّلاً لريع المنتوج ومضاداً له، إنما هو آخر شكل للريع العقاري، وهو في الوقت نفسه شكل انحلال نمط الريع العقاري الذي قمنا ببحثه حتى الآن، ونعني تحديداً الريع العقاري كشكل اعتيادي لفائض القيمة وللعمل الفائض

غير مدفوع الأجر الذي ينبغي تقديمه إلى مالك شروط الإنتاج. ولا يمثّل هذا الريع في شكله الصافي، شأنه شأن ريع العمل وريع المنتوج، أي فائض يزيد على الربح. فهو يبتلع الربح من حيث مضمونه. وبمقدار ما ينشأ الربح في الواقع كشطر خاص من العمل الفائض إلى جانب الريع، فإن الريع النقدي، شأنه شأن الريع بأشكاله السابقة، يظل يؤلف الحدّ الاعتيادي لمثل هذا الربح الجنيني الذي لا يمكن أن يتطور إلّا بظهور إمكانية الاستغلال، سواء استغلال المرء لعمله الفائض الخاص، أم استغلاله لعمل الآخرين الفائض بعد أداء العمل الفائض المتمثّل بالريع النقدي. وإذا ما نشأ ربح حقاً إلى جانب هذا الريع، فلن يؤلف هذا الربح حدّ الريع، بل العكس، فالريع هو حدّ الربح. ولكن، كما قلنا من قبل، فالريع النقدي هو، في الوقت نفسه، شكل انحلال الريع العقاري المدروس حتى الآن، والمتطابق كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) مع فائض القيمة والعمل الفائض، أي الريع العقاري بوصفه الشكل الاعتيادي والسائد لفائض القيمة.

وإن الريع النقدي يقود بالضرورة، في تطوره اللاحق ـ بمعزل عن كل الأشكال الوسيطة، كما هو عليه مثلاً مع المستأجرين من صغار الفلاحين ـ إما إلى تحويل الأرض إلى ملكية فلاحية حرة أو إلى شكل نمط الإنتاج الرأسمالي، إلى الريع الذي يدفعه المستأجر الرأسمالي.

وبوجود الريع النقدي تتحوّل، بالضرورة، العلاقة الحقوقية، العرفية، التقليدية بين المنتج المباشر التابع الذي يحوز على جزء من الأرض ويحرثه، والمالك العقاري، إلى علاقة نقدية صرف تُثبَّت بموجب عقد يُنظّم وفق قواعد القانون الوضعي. وهكذا فإن الحائز المنهمك في الزراعة يتحوّل في الواقع إلى مجرد مستأجر. ويُستخدم هذا التحوّل في ظل وجود علاقات الإنتاج العامة الملائمة الأخرى لكي تُنتزع بالتدريج ملكية [807] الفلاحين القدامى أصحاب الحيازة، وإحلال المستأجر الرأسمالي محلهم، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يقود ذلك إلى أن يفتدى صاحب الحيازة السابق تحلله من أداء الجزية ببدل نقدي ويتحول إلى فلاح مستقل يتمتع بملكية تامة للأرض التي يحرث. إن تحوّل الريع العيني إلى ريع نقدي لا يقترن حتماً فحسب بل يستبق أيضاً تكوّن طبقة من العمال المياومين المحرومين من الملكية الذين يؤجرون أنفسهم لقاء نقود. وخلال فترة النشوء تبرز هذه الطبقة الجديدة بصورة عرضية ليس إلّا، ثم تشهد استثمارات الفلاحين الميسورين الخاضعة لالتزامات الريع عادة استغلال العمال المأجورين الريفيين على حسابهم الخاص، تماماً مثلما كان الفلاحون التابعون الميسورون في عهد الاقطاع يقومون

بدورهم باقتناء أقنان لأنفسهم. وبهذه الصورة ظهرت لديهم بالتدريج إمكانية تكديس مقدار معين من الثروة والتحوّل إلى رأسماليي المستقبل. وهكذا ينشأ وسط أصحاب حيازات الأرض السابقين الذين كانوا يحرثونها بأنفسهم مستنبت لترعرع المستأجرين الرأسماليين، الذين يخضع تطورهم للتطور العام للإنتاج الرأسمالي خارج نطاق الزراعة، والذين يزدهرون بسرعة خارقة حين تأتي ظروف مؤاتية لإعانتهم، كما حصل في إنكلترا في القرن السادس عشر، حيث أدى الهبوط المطرد في قيمة النقد آنذاك، في ظل عقود الاستئجار التقليدية طويلة الأمد، إلى إثرائهم على حساب الملّاك العقاريين.

زدْ على ذلك: ما إن يكتسي الريع شكل ريع نقدي، وتكتسي العلاقة بين الفلاح دافع الريع والمالك العقاري بذلك شكل علاقة تعاقدية ـ وهو تحوّل لا يغدو ممكناً بوجه عام إلّا بمستوى معين عال نسبياً من تطور السوق العالمية والتجارة والصناعة ـ حتى يبدأ، بالضرورة، تأجير الأرض للرأسماليين الذين كانوا يقفون حتى ذلك الوقت بعيدين عن الزراعة والذين يحملون الآن إلى الريف والزراعة رأس المال الذي اكتسبوه في المدن، والأسلوب الرأسمالي في إدارة الاقتصاد الذي تطور في المدن، وإنتاج المنتوج كسلعة بالذات وكوسيلة محددة للإستيلاء على فائض القيمة. ولا يمكن لهذا الشكل أن يسري كقاعدة عامة إلّا في تلك البلدان التي كانت تهيمن على السوق العالمية خلال فترة الانتقال من النمط الاقطاعي إلى النمط الرأسمالي للإنتاج. وبظهور المستأجر الرأسمالي بين المالك العقاري والفلاح الحارث للأرض فعلاً، تتمزق سائر العلاقات التي انبثقت من نمط الإنتاج القديم في الريف. ويصبح المزارع المستأجر القائد الفعلي لهؤلاء العمال الزراعيين والمستغل الفعلي لعملهم الفائض، في حين لا يبقى للمالك العقاري سوى [808] علاقة مباشرة، وهي في الحقيقة مجرد علاقة نقدية ـ تعاقدية، مع المستأجر الرأسمالي وحده. وبذا تنقلب طبيعة الريع، ليس فقط كأمر واقع أو بمحض المصادفة، كما حصل حتى في ظل أشكال سابقة، بل بصورة اعتيادية، في شكله المهيمن المعترف به. وينحدر الريع من كونه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة والعمل الفائض ليغدو فضلة من هذا العمل الفائض على جزئه الآخر الذي يستولي عليه الرأسمالي المستغل في شكل ربح، مثلما أنه يستولي على العمل الفائض الإجمالي، أي الربح والفائض على الربح، استيلاءً مباشراً في شكل مجمل المنتوج الفائض، ثم يحوّله إلى نقد. ولا يقدم الرأسمالي الآن إلى المالك العقاري بهيئة ريع سوى ذلك الجزء الإضافي من فائض القيمة الذي استملكه بفضل رأسماله عن طريق الاستغلال المباشر للعمال الزراعيين. أما ضخامة أو ضآلة ما يقدمه هذا إلى المالك العقاري، فذلك شيء يقرره في المتوسط، كحدّ مقيّد، الربح

الوسطي الذي يدرّه رأس المال في ميادين الإنتاج غير الزراعية، وأسعار الإنتاج غير الزراعية التي يتحكم بها هذا الربح الوسطي. وهكذا يتحول الريع الآن من كونه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة والعمل الفائض، إلى مجرد فضلة مميزة لهذا الميدان الخاص من الإنتاج، أي الميدان الزراعي، فضلة تزيد على ذلك الجزء من العمل الفائض الذي يطالب به رأس المال كجزء يستحقه بصورة عادية ومنذ البداية. لقد أصبح الربح الآن، بدلاً من الريع، الشكل الاعتيادي لفائض القيمة، وبات الريع الآن شكلاً مستقلاً خاصاً، لا لفائض القيمة عموماً بل لفرعه المعيّن، أي الربح الفائض. وليس من الضروري أن نتوقف أكثر عند هذه النقطة لنبيّن كيف أن هذا التحوّل في الريع يقابله تحوّل تدريجي في نمط الإنتاج نفسه. فذلك واضح سلفاً من واقع أنه من الطبيعي بالنسبة لهذا المستأجر الرأسمالي أن يُنتج منتوج الأرض بمثابة سلعة، وأنه بينما كان الفائض الذي يزيد على وسائل عيشه هو وحده الذي يتحوّل إلى سلع، فإن جزءاً ضئيلاً نسبياً من هذه السلع يجري تحويله الآن مباشرة إلى وسائل عيشه. ولم تعد الأرض بل رأس المال هو الذي يُخضِع العمل الزراعي الآن مباشرةً لنفسه ولإنتاجيته.

إن الربح الوسطي، وسعر الإنتاج الذي ينظّمه هذا الربح، يتشكلان خارج نطاق علاقات الزراعة في الريف، أي في مجال التجارة والصناعة في المدينة. وإن ربح الفلاح دافع الريع القسري لا يشترك في مساواة الأرباح، لأن علاقته بالمالك العقاري ليست [809] علاقة رأسمالية. وبحدود ما يجني هذا ربحاً، أي يحقق ـ بعمله الخاص أم باستغلال عمل الآخرين ـ فائضاً يزيد على وسائل عيشه الضرورية، فإن ذلك يتم من وراء ظهر العلاقة الاعتيادية؛ وإن ارتفاع هذا الربح، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، لا يحدّد الريع، بل الريع، على العكس، هو الذي يقرر الربح بمثابة حدّ له. إن معدل الربح العالي في القرون الوسطى لا يدين بارتفاعه إلى التركيب المنخفض لرأس المال الذي يسود فيه العنصر المتغير، المُنفق على الأجور فحسب، بل هو يدين بارتفاعه لممارسة الاحتيال والنصب في الريف، والاستيلاء على جزء من ريع المالك العقاري ومداخيل تابعيه. وإذا كان الريف يستغل المدينة سياسياً في القرون الوسطى، حيث لم تكن الاقطاعية قد تحطمت بفعل تطور استثنائي للمدن، كما في إيطاليا، فإن المدينة تستغل الريف أينما كان وبدون استثناء استغلالاً اقتصادياً من خلال أسعارها الاحتكارية، ونظامها الضريبي، ونظام طوائفها الحِرفية المغلقة، وأحابيلها التجارية المباشرة، والربا.

ويمكن للمرء أن يتخيّل أن مجرد دخول المستأجر الرأسمالي في الإنتاج الزراعي يقدم البرهان على أن سعر المنتوجات الزراعية التي كان يُدفع عنها ريع بهذا الشكل أو ذاك

منذ زمن سحيق لا بد وأن يرتفع، على الأقل في وقت هذا الدخول، بما يفوق أسعار الإنتاج في الصناعة، سواء كان سبب ذلك أنه بلغ مستوى السعر الاحتكاري، أم لأنه قد ارتفع إلى مستوى قيمة المنتوجات الزراعية، وأن قيمة هذه في الواقع تفوق سعر الإنتاج الذي ينظمه الربح الوسطي. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما أمكن للمستأجر الرأسمالي أن يحقق، بموجب الأسعار القائمة للمنتوجات الزراعية، الربح الوسطي من سعر هذه المنتوجات أولاً، وأن يأخذ من هذا السعر نفسه فائضاً يفوق هذا الربح ليدفعه في شكل ريع، ثانياً. ويمكن للمرء أن يخلص من ذلك إلى أن معدل الربح العام الذي يهتدي به المستأجر الرأسمالي في تعاقده مع المالك العقاري، قد تكوّن من دون أن يتضمن الريع، ولذلك حالما يبدأ هذا المعدل في لعب دور الناظم في الزراعة، فإنه يجد هذا الفائض جاهزاً ويدفعه إلى المالك العقاري. وبهذا الأسلوب التقليدي يشرح مثلاً السيد رودبرتوس الأمور لنفسه. ولكن:

أولاً ـ إن تغلغل رأس المال هذا في الزراعة كقوة مستقلة وقائدة لا يعمّ دفعة واحدة، بل بصورة تدريجية وفي فروع خاصة من الإنتاج. وهو لا يشمل بادىء الأمر الزراعة الفعلية، بل فروع إنتاج أخرى مثل تربية المواشي، وبخاصة الأغنام التي يوفّر منتوجها الرئيسي، الصوف، في بداية الأمر فائضاً مستمراً في سعر السوق على سعر الإنتاج خلال نهوض الصناعة، ولا تحصل المساواة هنا إلّا فيما بعد. هكذا كان الحال في إنكلترا خلال القرن السادس عشر. [810]

ثانياً ـ بما أن الإنتاج الرأسمالي لا يظهر بادىء الأمر إلّا بصورة متفرقة، فإنه لا يمكن الاعتراض بشيء على الافتراض بأنه لا ينتشر بادىء الأمر إلّا على تلك المجمّعات من الأراضي القادرة، بفضل خصوبتها المتميزة، أو موقعها المؤاتي الممتاز، على أن تقدم بمجموعها ريعاً تفاضلياً.

ثالثاً ـ حتى لو افترضنا أن أسعار منتوجات الأرض تفوق أسعار إنتاجها لحظة ظهور نمط الإنتاج هذا، الذي يفترض تزايد وزن الطلب في المدينة، وهو ما حصل تماماً في إنكلترا خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر، فإن الحالة المعاكسة ستحصل؛ فما أن يتسع نمط الإنتاج هذا ليتجاوز محض إخضاع الزراعة لرأس المال، وتتحسن الزراعة، وتتقلص تكاليف الإنتاج نتيجة تطور الزراعة نفسها بالضرورة، حتى ينخفض سعر المنتوجات، ملغياً بردّة الفعل هذه تفوقها على أسعار الإنتاج، كما حصل في إنكلترا في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

وهكذا لا يمكن تفسير الريع، كفائض يزيد على الربح الوسطي، بهذه الطريقة

التقليدية. إذ مهما تكن الظروف التاريخية القائمة التي يظهر فيها الريع أول مرة؛ فما أن يضرب جذوره، حتى لا يعود بوسعه الوجود إلّا في ظل الظروف الحديثة، الموصوفة آنفاً.

أخيراً ينبغي، أن نلاحظ بخصوص تحوّل ريع المنتوج إلى ريع نقدي، أن الريع المُرَسْمَل، وسعر الأرض، وبالتالي قابلية الانفصال عن الأرض والانفصال الفعلي عنها بالبيع، تغدو لحظة جوهرية، إذ لا يعود بوسع دافعي الريع القسري السابقين أن يتحوّلوا عن هذا الطريق إلى فلاحين مالكين مستقلين فحسب، بل سيكون بوسع مالكي النقد من المدينة وغيرهم أيضاً أن يشتروا قطع أرض بهدف تأجيرها إما إلى فلاحين أو إلى رأسماليين، والتمتع بالريع كشكل للفائدة عن رأس المال الذي وظّفوه بهذه الصورة؛ وإن هذا الوضع أيضاً يسهم في تحويل نمط الاستغلال السابق، والعلاقات السابقة بين المالك والحارث الفعلي للأرض، وكذلك الريع نفسه.

V ـ إقتصاد المحاصصة والملكية الفلاحية المجزأة [811]

ها قد بلغنا خاتمة سلسلة درجات تطور الريع العقاري.

في جميع أشكال الريع العقاري هذه: ريع العمل، ريع المنتوج، الريع النقدي (بوصفه شكلاً محوّلاً من ريع المنتوج)، افترضنا دائماً أن دافع الريع هو من يقوم بحراثة الأرض وحيازتها فعلاً، وأن عمله الفائض غير المدفوع ينتقل مباشرة إلى يد المالك العقاري. وحتى في الشكل الأخير، الريع النقدي ـ بمقدار ما يبرز في شكلٍ صافٍ، أي محض شكل محوّل لريع المنتوج ـ فإن ذلك ليس ممكناً فحسب، بل يغدو واقع الحال.

ويمكن أن نعتبر نظام المحاصصة (Metäriesystem) كشكل انتقالي من الشكل الأصلي للريع إلى الريع الرأسمالي، حيث يقدم حارث الأرض (المستأجر) إضافة إلى العمل (عمله أو عمل الآخرين) جزءاً من رأسمال المشروع، ويقدم المالك العقاري إضافة إلى الأرض، الجزء المتبقي من رأس المال هذا (الأبقار، مثلاً) ويتقاسم المزارع المحاصص والمالك العقاري المنتوج بينهما بنسب معينة تتباين من بلد لآخر. إن المستأجر هنا يفتقر إلى رأس المال الكافي اللازم لإدارة المشروع بصورة رأسمالية كاملة، من جهة. ومن جهة أخرى فإن الحصة التي يتلقاها المالك العقاري هنا ليست الشكل الصافي للريع. فقد تتضمن في الواقع فائدة عن رأس المال الذي سلّفه هذا المالك إضافة إلى ريع فائض. بل قد تستوعب في الواقع مجمل العمل الفائض للمستأجر، أو تترك له من عمله الفائض

هذا نصيباً متفاوتاً. لكن الشيء الجوهري هو أن الريع لا يعود يظهر هنا بوصفه الشكل الاعتيادي لفائض القيمة عموماً. ولكن سيكون للمحاصص، سواء استخدم عمله الخاص أم عمل الآخرين، الحق في المطالبة بجزء معين من المنتوج، لا بصفته شغيلاً، بل بصفته حائز قسم من أدوات العمل، بصفته رأسمالياً بنفسه ولنفسه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يطالب المالك العقاري بحصته، ليس بالاستناد إلى ملكيته للأرض حصراً، بل بصفته مُقرِض رأسمال أيضاً(44a).

إن بقايا الملكية المُشاعة القديمة للأرض، التي صمدت في الوجود بعد الانتقال إلى الاستثمارة الفلاحية المستقلة، مثلاً في بولونيا ورومانيا، قد استُخدمت هناك كذريعة للرجوع إلى أدنى أشكال الريع العقاري. هناك جزء من الأرض يعود إلى الفلاحين الفرادى الذين يحرثونها بصورة مستقلة. وهناك جزء آخر يُحرث بصورة جماعية ويخلق [812] منتوجاً فائضاً، يخدم في تغطية مصاريف الجماعة جزئياً، وكاحتياطي لأيام القحط، إلخ. جزئياً. إن هذين الجزءين الأخيرين من المنتوج الفائض، وفي آخر المطاف مجمل المنتوج الفائض، والأرض التي ينمو عليها، تُغتصب بالتدريج من جانب موظفي الدولة وأفراد خاصين، فيتحول مالكو الأرض الفلاحون الأحرار أصلاً، الذين يبقى التزامهم بالزراعة الجماعية للأرض قائماً، يتحوّلون إلى مكلفين ملزمين إما بعمل السخرة أو بدفع ريع المنتوج، في حين أن مغتصبي الأرض المشاعة يتحولون إلى مالكين ليس فقط للأرض المشاعة التي اغتصبوها، بل ولقطع أرض الفلاحين نفسها.

ولا حاجة بنا هنا إلى التوغل في تفاصيل الاقتصاد العبودي الحقيقي (الذي يجتاز أيضاً عدداً من الدرجات ـ من النظام البطريركي الموجّه لاشباع الاستهلاك الذاتي، إلى نظام المزارع الكبرى الموجّه أساساً لأجل السوق العالمي) أو استثمارة الأملاك الزراعية التي يقوم فيها المالك العقاري بالزراعة على حسابه الخاص ويملك كل أدوات الإنتاج،

(44a) قارن بوريه، توكفيل، سيسموندي. [يشير ماركس هنا إلى المؤلفات التالية:

يوجين بوريه، دروس في الاقتصاد السياسي، بروكسيل، 1842.

(Eugène Buret, *Cours d'économie politique*, Brussels, 1842).

أ. توكفيل، النظام البائد والثورة، باريس، 1856.

(A. De Tocqueville, *L'Ancien Régime et la Revolution*, Paris, 1856).

سيسموندي، المبادىء الجديدة للاقتصاد السياسي، باريس، 1827.

(Sismondi, *Nouveaux Principes d'économie politique*, Paris, 1827)] [ن. ع].

ويستغل عمل الأجراء ـ سواء كانوا أحراراً أم غير أحرار ـ الذين يتلقون لقاء عملهم منتوجات عينية أو نقوداً. إن المالك العقاري يتطابق هنا مع مالك أدوات الإنتاج، المستغل المباشر للعمال الذين يُدرجون هنا في عداد عناصر الإنتاج هذه. كما يتطابق الريع والربح بالمثل، ولا يحصل أي انفصال بين مختلف أشكال فائض القيمة. إن مجمل العمل الفائض للعمال، الذي يتمثل هنا في المنتوج الفائض، إنما يعتصره منهم اعتصاراً مباشراً، مالك جميع أدوات الإنتاج التي تتضمن الأرض، كما تتضمن، في ظل الشكل الأصلي للعبودية، المنتجين المباشرين أنفسهم. وحيثما تسود التصورات الرأسمالية، كما في المزارع الأميركية الكبيرة، يجري اعتبار فائض القيمة هذا كلّه بمثابة ربح؛ ويظهر فائض القيمة بمثابة ريع، حيثما لا يكون نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه قيد الوجود، ولا نمط التصور المقابل له، المنقول من بلدان رأسمالية. وعلى أية حال لا ينطوي هذا الشكل على أية صعوبات. إن دخل المالك العقاري، مهما يكنْ الاسم الذي يُكنّى به، أي المنتوج الفائض المتاح الذي يستولي عليه هو هنا الشكل الاعتيادي والسائد الذي يتم به الاستيلاء مباشرة على كامل العمل الفائض غير المدفوع، وإن الملكية العقارية تؤلف أساس هذا الاستيلاء.

لنتناول **الملكية المجزأة**. إن الفلاح هنا هو في آنٍ واحدٍ المالك الحر لأرضه، التي هي الوسيلة الأساسية لإنتاجه، حقل الاستخدام الذي لا غنى عنه لعمله ورأسماله. في ظل هذا الشكل لا يدفع أي بدل إيجار نقدي؛ ولا يظهر الريع هنا كشكل منفصل من فائض القيمة، رغم أنه يظهر، في البلدان التي تطور فيها نمط الإنتاج الرأسمالي، كربح [813] فائض بالمقارنة مع فروع الإنتاج الأخرى، ولكنه يظهر كربحٍ فائض يؤول إلى الفلاح، مثل مجمل عائدات عمله عموماً.

إنّ هذا الشكل من الملكية العقارية يفترض، كما في الأشكال القديمة السابقة لملكية الأرض، أن عدد سكان الريف يطغى عددياً على سكان المدن إلى حد كبير، بحيث حتى إذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي سائداً، فإنه يكون مع ذلك ضعيف التطور نسبياً، إلى حدّ أن تركّز رأس المال يتحرك في حدود ضيقة في فروع الإنتاج الأخرى، ويكون تجزؤ رأس المال طاغياً. ومن طبيعة الأشياء، لا بد للجزء الأعظم من المنتوج الزراعي من أن يُستهلك كوسيلة عيش مباشرة على يد المنتجين أنفسهم، أي الفلاحين، والفائض الذي يزيد على ذلك هو وحده الذي يمكن أن يدخل بمثابة سلعة في التجارة مع المدن. ومهما تكنْ الكيفية التي يُنظَّم بها متوسط سعر سوق منتوج الأرض هنا، فإن الريع التفاضلي، وهو جزء فائض في سعر سلع أجود صنف من الأرض أو أفضلها موقعاً، لا بد وأن

يكون موجوداً هنا، بداهة، كما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. ويوجد هذا الريع التفاضلي حتى حين يظهر في وضع اجتماعي لم يتطور فيه بعد سعر سوق عام؛ وهو يظهر عندئذ بهيئة منتوج فائض إضافي. ولكنه يتدفق إلى جيب ذلك الفلاح الذي يتحقق عمله في ظل شروط طبيعية مؤاتية أكثر. ففي ظل هذا الشكل بالضبط، حيث يدخل سعر الأرض كعنصر في سعر الإنتاج الفعلي بالنسبة للفلاح، سواء حصل المرء، مع تطور هذا الشكل لاحقاً، على الأرض لقاء قيمة نقدية معينة عند اقتسام ميراث، أو اشترى الفلاح الأرض لدى الانتقالات المستمرة لملكية الأرض كلها أو بعض أجزائها، علماً بأنه غالباً ما يحصل على النقود عن طريق الرهن؛ أي حيث يكون سعر الأرض الذي لا يمثل سوى الريع المُرَسْمَل، عنصراً مُفترضاً سلفاً، وحيث يبدو لذلك أن الريع موجود بصورة مستقلة عن أي تمايز في خصوبة الأرض أو موقعها، ـ في ظل هذا الشكل بالضبط يتعين الافتراض عموماً أن الريع المطلق لا وجود له، وأن الأرض الأسوأ لا تدرّ بالتالي أي ريع، لأن الريع المطلق يفترض إما فائضاً متحققاً تزيد به قيمة المنتوج على سعر إنتاجه، أو سعراً احتكارياً فائضاً يزيد على قيمة المنتوج. ولكن بما أن الزراعة تجري هنا في الجانب الأكبر منها من أجل وسائل العيش المباشرة، وتقوم الأرض كحقل لا غنى عنه [814] لاستخدام عمل ورأسمال غالبية السكان، فإن سعر السوق الناظم للمنتوج لن يصل إلى مقدار قيمة المنتوج إلّا في ظروف استثنائية؛ ولكن هذه القيمة ستكون، كقاعدة، أعلى من سعر الإنتاج من جراء رجحان كفة عنصر العمل الحي، رغم أن هذا الفائض الذي تزيد به القيمة على سعر الإنتاج سيحدده، بدوره، التركيب المنخفض حتى لرأس المال غير الزراعي في البلدان التي تسودها الاستثمارة المجزأة. وبالنسبة للفلاح مالك الاستثمارة المجزأة لا يتجلى الربح الوسطي لرأس المال كحدٍ يقيّد الاستغلال، بمقدار ما يكون هذا الفلاح رأسمالياً صغيراً، من جهة، ولا تتجلى له ضرورة الريع، من جهة أخرى، بمقدار ما يكون مالكاً عقارياً. إن الحدّ المطلق بالنسبة له، كرأسمالي صغير، لا يتجلى في شيء سوى الأجور التي يدفعها لنفسه، بعد اقتطاع التكاليف الفعلية. وطالما كان سعر المنتوج يسد أجوره، فإنه يزرع أرضه، وغالباً ما يفعل ذلك إلى أن يتم سد الحد الأدنى الجسدي للأجور. أما ما يخص صفته كمالك عقاري، فإن حدّ الملكية المقيّد يزول عنه، ما دام حدّ الملكية لا يبرز إلّا حيال رأس المال (بما فيه العمل) المنفصل عنها، بما تضعه من عائق يعرقل توظيف رأس المال هذا. والحق، أن الفائدة عن سعر الأرض، التي ينبغي أن تُدفع، في العادة، إلى شخص ثالث، إلى صاحب الرهن، هي حدّ مقيّد أيضاً. ولكن يمكن دفع هذه الفائدة بجزء من العمل الفائض، هذا

الجزء الذي يمكن أن يؤلف الربح، في ظل العلاقات الرأسمالية. وهكذا، فإن الريع المتوقع في سعر الأرض وفي الفائدة المدفوعة عن الأرض، ليس أكثر من جزء من العمل الفائض المُرَسْمَل للفلاح، ليس أكثر من الفائض الذي يزيد على العمل اللازم لتأمين عيشه، رغم أن هذا العمل الفائض لا يتحقق في جزء من قيمة السلعة مساو لمجمل الربح الوسطي ولا في الفضلة على العمل الفائض المتحقق في الربح الوسطي، أي في ربح فائض. ويمكن للريع أن يكون اقتطاعاً من الربح الوسطي، أو حتى جزؤه الوحيد المتحقق. وعليه، كيما يقوم فلاح الاستثمارة المجزأة بزراعة أرضه أو شراء أرض للزراعة، ليس من الضروري، كما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الاعتيادي، أن يرتفع سعر سوق منتوج الأرض بما فيه الكفاية ليدرّ عليه ربحاً وسطياً ناهيك عن أن يدرّ عليه فائضاً مثبتاً في شكل ريع، علاوةً على هذا الربح الوسطي. إذن ليس ثمة ضرورة لأن يرتفع سعر السوق إلى مستوى قيمة منتوج الفلاح صاحب الاستثمارة المجزأة أو إلى مستوى سعر إنتاج هذا المنتوج. وهذا واحد من الأسباب التي تجعل أسعار الحبوب في البلدان التي تسودها الملكيات المجزأة أدنى مما في بلدان نمط الإنتاج الرأسمالي. إن جزءاً من العمل الفائض للفلاحين الذين يعملون في أسوأ الشروط، يُهدى بالمجان إلى المجتمع، ولا يشترك في ضبط أسعار الإنتاج أو في خلق القيمة عموماً. وعليه، فإن هذا السعر المنخفض هو نتيجة لفقر المنتجين وليس بأي حال من الأحوال ثمرة إنتاجية [815] عملهم.

إن هذا الشكل من الملكية المجزأة الحرة للفلاحين الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة، بوصفه الشكل الاعتيادي السائد، يؤلف من جهة، الأساس الاقتصادي للمجتمع خلال أزهى فترات العهد الكلاسيكي القديم، ويوجد، من جهة أخرى، لدى الشعوب المعاصرة كواحد من الأشكال المنبثقة من انحلال الملكية العقارية الاقطاعية. هذا هو حال اليومان (الفلاح المالك yeomanry) في إنكلترا، وطبقة الفلاحين في السويد، والفلاحين في فرنسا وغرب ألمانيا. ولا نتحدث هنا عن المستعمرات، نظراً لأن الفلاح المستقل يتطور هناك في ظل شروط مغايرة.

إن الملكية الحرة للفلاحين الذين يديرون استثماراتهم بصورة مستقلة هي، بداهة، الشكل الأكثر طبيعية من الملكية العقارية للإنتاج الصغير، أي لنمط إنتاج تُشكّل فيه حيازة الأرض شرط ملكية العامل لمنتوج عمله الخاص بالذات، وينبغي فيه لمن يحرث الأرض، سواء كان مالكاً حراً أم تابعاً، أن يُنتج على الدوام وسائل عيشه لنفسه بنفسه بصورة مستقلة، كعامل معزول، مع أسرته. إن ملكية الأرض ضرورية لتطوير نمط الإنتاج

هذا إلى أقصى مداه، ضرورة ملكية الأداة لتطور الإنتاج الحِرفي بشكل حر. وتؤلف هذه الملكية هنا قاعدة تطور الاستقلالية الشخصية. إنها مرحلة انتقالية ضرورية لتطور الزراعة نفسها. وإن الأسباب التي تفضي إلى هلاك هذه الملكية تكشف عن حدودها. وهذه الأسباب هي: دمار الصناعة المنزلية الريفية، التي تؤلف ملحقاً تكميلياً اعتيادياً لها، من جراء تطور الصناعة الكبرى؛ إفقار واستنزاف التربة بالتدريج في ظروف الإنتاج الصغير؛ اغتصاب كبار الملّاك العقاريين للملكية المُشاعة التي تؤلف في كل مكان الملحق التكميلي الثاني للإستثمارة المجزأة الذي يتيح وحده تربية المواشي؛ منافسة الزراعة الكبيرة، أما من جانب المزارع الكبرى، أو من الزراعة الرأسمالية. هناك أيضاً التحسينات التي تدخل على الزراعة والتي تسبب، من جـهة، خفض أسعار المنتوجات الزراعية وتقتضي، من جهة ثانية، زيادة نفقات وشروطاً شيئية أوفر للإنتاج، إن هذه التحسينات تسهم أيضاً في هلاكها، كما حصل في إنكلترا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر.

إن الملكية العقارية الصغيرة المجزأة تستبعد، بطبيعتها بالذات، تطوير القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، والأشكال الاجتماعية للعمل، والتركيز الاجتماعي للرساميل، وتربية المواشي على نطاق واسع، والاستخدام المطّرد للعلم.

وإن الربا ونظام الضرائب لا بد وأن يؤديا بها إلى الهلاك في كل مكان. إن إنفاق [816] رأس المال في سعر الأرض يسحب رأس المال هذا من الزراعة. تجزؤ لوسائل الإنتاج لا نهاية له؛ عزلة متنامية للمنتجين؛ تبديد لا مثيل له للطاقة البشرية؛ تدهور مطّرد لشروط الإنتاج؛ تزايد غلاء وسائل الإنتاج ـ ذلك هو القانون الضروري الملازم للملكية الصغيرة. أما المواسم الوفيرة فكارثة بالنسبة لنمط الإنتاج هذا[45].

وهناك واحدة من النواقص المميزة للزراعة الصغيرة، حيثما تكون مقرونة بالملكية الحرة للأرض، تنبع من قيام الزارع بإنفاق رأسمال لشراء الأرض. (وينطبق الشيء نفسه على الشكل الانتقالي، حيث يُنفق مالك الأرض الكبير رأسمالاً لشراء الأرض أولاً،

---

(45) أنظر في مؤلف توك خطاب العرش الذي ألقاه ملك فرنسا.
[توك، نيو مارتش، تاريخ الأسعار وحالة التداول خلال السنوات التسع 1848 ـ 1856، لندن، 1857، ص 29 ـ 30.
(Tooke, Newmarch, *A history of Prices, and the state of circulation, during the nine years 1848-1856*, Band 6, London, 1857, S. 29-30)]. [ن. برلين].

ليدير الاستثمارة عليها كمزارع مستأجر لنفسه بنفسه، ثانياً) وبسبب الطبيعة المتحركة التي تكتسبها الأرض هنا بوصفها سلعة، يتزايد عدد مالكيها المتغيرين[46]، بحيث تدخل الأرض، من وجهة نظر الفلاح، كتوظيف جديد لرأس المال مع كل جيلٍ جديد ومع كل اقتسام جديد للإرث، أي تصبح أرضاً اشتراها. ويشكل سعر الأرض هنا عنصراً مهيمناً في أسعار الإنتاج الفردية غير المثمرة أو في سعر كلفة منتوج المنتجين الفرديين.

ما سعر الأرض سوى الريع المُرَسْمَل وبالتالي الريع المتوقع. وإذا ما أُديرت الزراعة بطريقة رأسمالية بحيث لا يتلقى المالك العقاري سوى الريع، ولا يدفع المستأجر لقاء الأرض سوى هذا الريع السنوي، فمن الواضح أن رأس المال الذي أنفقه المالك العقاري نفسه في شراء الأرض يؤلف بالنسبة له رأسمالاً حاملاً للفائدة، ولكن لا شأن له على الإطلاق برأس المال المُنفق على الزراعة ذاتها. فهو لا يؤلف عنصراً من رأس المال الأساسي الموظّف في الزراعة[47] ولا من رأس المال الدائر، بل بالعكس فهو يقتصر على أن يُعطي للشاري حقاً في الحصول على الريع السنوي، ولكن لا علاقة له

---

(46) أنظر مونييه و روبيشون.

[المقصود هنا كتاب: ل. مونييه، حول الزراعة في فرنسا، اعتماداً على الوثائق الرسمية، مع ملاحظات روبيشون، المجلدان 1-2، باريس 1846.

(Le Mounier, *De l'agriculture en France, d'après les documents officiels, avec des remarques par Rubichon,* Tomes 1-2, Paris, 1846).

وكذلك كتاب: م. روبيشون، حول آلية المجتمع في فرنسا وانكلترا، طبعة جديدة، باريس، 1837.

(M. Rubichon, *Du mécanisme de la société en France et en Angleterre,* Nouv, édit, Paris, 1837)]. [ن. ع].

(47) إن السيد الدكتور هـ. مارون («الممتد أم الكثيف؟» «Extensiv oder Intensiv?») [لا يورد ماركس معلومات أخرى عن هذا الكراس] ينطلق من الفرضية الخاطئة لأولئك الذين يناوئهم. إنه يفترض أن رأس المال المُنفق على شراء الأرض هو رأسمال إنفاق (Anlagekapital)، ثم ينخرط في سجال حول تحديد مناسب لمفهومي رأسمال الإنفاق ورأسمال المشروع (Betriebskapital) أي الرأسمال الأساسي والرأسمال الدائر. إن تصوراته الصبيانية تماماً عن رأس المال عموماً، وهو أمر معذور، بالمناسبة لإنسان غير اقتصادي، في ضوء حالة «علم الاقتصاد القومي» الألماني، تخفي عنه أن رأس المال هنا ليس برأسمال أساسي ولا برأسمال دائر، تماماً مثلما أن رأس المال الذي يُنفقه أحدهم في البورصة لشراء الأسهم أو سندات الدولة، والذي يمثّل، بالنسبة لصاحبه، توظيفاً لرأسمال، ليس «موظّفاً» بأي حال في أي فرعٍ من فروع الإنتاج.

على الاطلاق بإنتاج هذا الريع. إن شاري الأرض يتخلى عن رأسماله إلى ذاك الذي يبيعها، والبائع يتنازل عن ملكيته للأرض لقاء ذلك. ولم يعد رأس المال هذا موجوداً [817] كرأسمال الشاري؛ فلم يعد رأس المال هذا عنده؛ إنه لم يعد ينتمي إلى رأس المال الذي يستطيع توظيفه في الأرض بأية صورة كانت. وسواء ابتاع الشاري الأرض بسعر رخيص أم غال، أم حصل عليها بالمجان، فذلك لا يغيّر في شيء من رأس المال الذي يُنفقه المزارع المستأجر في المشروع، ولا يغيّر في شيء من الريع، بل يؤثر فقط فيما إذا كان الريع يظهر له كفائدة أم لا، وهل يظهر كفائدة عالية أم فائدة منخفضة.

لنأخذ، على سبيل المثال، الاقتصاد العبودي. إن السعر الذي يُدفع هنا لقاء العبد ليس سوى فائض القيمة المتوقع والمُرَسْمَل، أو الربح الذي سيُعتصر منه مع مرّ الزمن. لكن رأس المال المدفوع لشراء العبد لا ينتمي إلى رأس المال الذي يتم عن طريقه استخلاص الربح، العمل الفائض، من العبد. على العكس. فهذا رأسمال انسلخ عنه مالك العبيد، اقتطعه من رأس المال المتاح للإنتاج الفعلي. لقد كفّ عن الوجود بالنسبة لمالك العبيد، مثلما أن رأس المال المُنفق على شراء الأرض قد كفّ عن الوجود بالنسبة إلى الزراعة. وخير دليل على ذلك أن رأس المال هنا لا يعود إلى الظهور مجدداً بالنسبة إلى مالك العبيد أو مالك الأرض إلّا إذا قام مجدداً ببيع عبده أو أرضه. ولكن رأس المال هذا يكفّ عن الوجود بالنسبة إلى هذا الشاري. إن واقع شرائه للعبد، لا يتيح له بعدُ استغلال هذا العبد على الفور. فسيكون ذلك بمقدوره حين يوظّف رأسمالاً آخر في الاقتصاد العبودي.

إن رأس المال الواحد نفسه لا يوجد مرتين، بيد بائع الأرض وبيد شاريها. فهو ينتقل من يد الشاري إلى يد البائع، وينتهي الأمر. وليس لدى الشاري الآن أي رأسمال بل قطعة أرض بدلاً منه. إن واقع أن الريع الذي يتم الحصول عليه بتوظيف حقيقي لرأس المال في هذه القطعة من الأرض يعتبره المالك العقاري الجديد الآن بمثابة فائدة عن رأسماله الذي لم يوظّفه في الأرض، بل أنفقه على اقتناء الأرض، إن هذا الواقع لا يغيّر البتة من الطبيعة الاقتصادية لعنصر الأرض، مثلما أن قيام شخص ما بدفع 1000 جنيه لقاء سندات حكومية بفائدة 3%، لا شأن له البتة برأس المال الذي تُدفع من إيراده فوائد قرض الدولة.

الواقع، إن النقد المُنفق على شراء الأرض، مثل النقد المُنفق على شراء سندات الدولة، هو مجرد رأسمال في ذاته، مثلما أن أي مقدار من القيمة هو رأسمال في ذاته، رأسمال كامن في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي. وإن ما يُدفع لقاء الأرض شأنه شأن ما [818] يُدفع لقاء سندات الدولة، وشأن ما يُدفع لقاء أية سلعة تُشترى، هو مقدار معين من

النقد. وهذا رأسمال في ذاته، لأن بالإمكان تحويله إلى رأسمال. وإن تحوّل أو عدم تحوّل النقد فعلاً إلى رأسمال يتوقف على استعمال البائع للنقد الذي حصل عليه. أما بالنسبة للشاري، فلا يمكن للنقد أن يؤدي وظيفة رأسمال بعد الآن، مثله في ذلك مثل أي نقد أنفقه نهائياً. إنه يمثّل في حساباته كرأسمال حامل للفائدة، لأنه يحسب الإيراد الذي يتلقاه كريع من الأرض أو كفائدة عن قرض الدولة، باعتباره فائدة عن النقد الذي كلفه إيّاه شراء الحق بهذا الإيراد. ولا يستطيع أن يحققه كرأسمال إلّا بإعادة البيع. ولكن يأتي، عندئذٍ، طرف آخر، شارٍ جديد ليجد نفسه في الوضع الذي كان فيه الأول، ولا يمكن للنقد المُنفق على هذا النحو أن يتحوّل إلى رأسمال فعلي بالنسبة لمن أنفقه، من خلال انتقاله من يد إلى أخرى.

وفي حالة الملكية العقارية الصغيرة يترسّخ أكثر فأكثر الوهم بأن الأرض نفسها تمتلك قيمة وتدخل بالتالي كرأسمال في سعر إنتاج المنتوج شأنها شأن الآلات أو المواد الأولية. ولكن سبق أن رأينا أن الريع، وبالتالي الريع المُرَسْمَل، سعر الأرض، لا يمكن أن يشترك في تحديد سعر منتوج الأرض إلّا في حالتين اثنتين. أولاً، حين تكون قيمة منتوج الأرض أعلى من سعر الإنتاج، بفعل تركيب رأس المال الزراعي ـ وهو رأسمال لا يجمعه جامع برأس المال المُنفق على شراء الأرض ـ ويستفيد المالك العقاري من هذا الفرق بفضل علاقات السوق، ثانياً، حين يطرأ سعر احتكاري. ونادراً ما تقع هاتان الحالتان في الاستثمارة المجزأة والملكية العقارية الصغيرة، فالإنتاج هنا بالذات يخدم بدرجة كبيرة تماماً إشباع حاجات الزارع نفسه، ويتم بصورة مستقلة عن الانتظام بفعل معدل الربح العام. وحتى حين تجري زراعة الاستثمارات المجزأة على أرض مؤجرة، فإن بدل الإيجار هنا يتضمن، أكثر مما في ظل أية علاقات أخرى، جزءاً من الربح بل حتى اقتطاعاً من الأجور؛ وعليه لا يؤلف هذا سوى ريع اسمي، لا الريع كمقولة مستقلة بإزاء الأجور والربح.

وهكذا، فإن إنفاق رأس المال النقدي لشراء الأرض ليس توظيفاً لرأسمال زراعي على الاطلاق. بالعكس، فهو يعني إنقاصاً معيناً لرأس المال الذي يمكن لصغار الفلاحين أن يتصرفوا به في ميدان إنتاجهم. فهذا الإنفاق يقلّل بصورة متناسبة حجم وسائل إنتاجهم، ويقلص بالتالي القاعدة الاقتصادية لتجديد الإنتاج. فهو يُلقي بالفلاح الصغير تحت رحمة المراباة، نظراً لأن علاقات الائتمان الحقيقية نادراً ما تقوم في هذا الميدان عموماً. وهو عقبة بوجه الزراعة، حتى حين تقوم به استثمارات زراعية كبرى. إنه يناقض، في الواقع، [819] نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يكترث على العموم بمديونية المالك العقاري، سواء كان قد ورث قطعة أرضه أم اشتراها. إن طريقة إدارة الاقتصاد في العقارات المؤجرة لا

تتغير، في ذاتها، بشيء، سواء كان المالك العقاري يضع الريع في جيبه، أم كان يتعين عليه أن يدفعه بدوره إلى صاحب الرهن.

لقد رأينا أنه إذا كان الريع العقاري معيناً، فإن سعر الفائدة يتحكّم بسعر الأرض. فإن تدنى سعر الفائدة، تصاعد سعر الأرض، والعكس بالعكس. وعليه، ففي الظروف الاعتيادية لا بد من أن يتوافق السعر المرتفع للأرض مع سعر فائدة متدن بحيث إذا دفع الفلاح سعراً مرتفعاً لقاء الأرض بسبب انخفاض سعر الفائدة، فإن هذا السعر المنخفض للفائدة ينبغي أن يوفر له رأسمالاً لإدارة استثمارته بشروط ائتمان ملائمة. غير أن الأمور لا تجري على هذا المنوال في الواقع الفعلي، حين تسود الملكية الفلاحية المجزأة. فأولاً، إن القوانين العامة للائتمان لا تشمل الفلاح، لأن هذه القوانين تفترض أن المنتج رأسمالي. وثانياً، حيثما تكون الملكية الفلاحية المجزأة هي المهيمنة ـ لا يدور الحديث هنا عن المستعمرات ـ ويكون الفلاح الصغير هو العمود الفقري للأمة، فإن تكوين رأس المال، أي تجديد الإنتاج الاجتماعي، يكون ضعيفاً نسبياً، بل أن تكوين رأس المال النقدي القابل للإقراض يكون أضعف، بالمعنى السابق المشار إليه. وهذا يفترض التركّز ووجود طبقة من الرأسماليين الأثرياء الخاملين (ماسي)(*). ثالثاً، وهنا، حيث تؤلف ملكية الأرض شرط حياة الجزء الأعظم من المنتجين، وحقل توظيف لا غنى عنه لرأسمالهم، فإن سعر الأرض يرتفع بصورة مستقلة عن سعر الفائدة، بل غالباً ما يتحرك مع سعر الفائدة هذا، نظراً لأن الطلب على ملكية الأرض يفوق العرض. إن الأرض التي تُباع قطعاً مجزأة غالباً ما تجلب هنا سعراً أعلى بكثير مما تجلبه حين تُباع بمساحاتٍ كبيرة، لأن عدد الشارين الصغار كبير وعدد الشارين الكبار قليل («عصابات سوداء»(**)، روبيشون، نيومان)(***). لهذه الأسباب مجتمعة، يرتفع سعر الأرض هنا،

(*) [ماسي]، بحث في الأسباب الناظمة لمعدل الفائدة الطبيعي، لندن، 1750، ص 23 ـ 24. [ن. برلين].

([Massie], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest,* London, 1750, S. 23-24).

(**) العصابات السوداء (Bandes Noires): جمعيات مضاربة بالأرض، نشأت في فرنسا في القرن التاسع عشر، واعتمدت شراء عقارات كبيرة، وبيعها قطعاً صغيرة بسبب ارتفاع الطلب على هذه الأخيرة. [ن. برلين].

(***) ف. و. نيومان، محاضرات في الاقتصاد السياسي، لندن، 1851، ص 180 ـ 181.

(F.W.N. Newman, *Lectures on political economy,* London, 1851, S. 180-181).

عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً نسبياً. وإن الفائدة المنخفضة نسبياً التي يستمدها هنا الفلاح من رأس المال المُنفق على شراء الأرض (مونييه)، تتوافق في الجهة المقابلة، مع ارتفاع سعر الفائدة الربوية التي يتعين على الفلاح أن يدفعها إلى دائنه صاحب الرهن. ويتميز النظام الإيرلندي بالسمة نفسها، ولكن في شكل آخر.

إن سعر الأرض، هذا العنصر الغريب، في ذاته، عن الإنتاج، يمكن إذن أن يرتفع إلى مستوى معين قد يجعل الإنتاج مستحيلاً (دومبال).

وإذا ما كان سعر الأرض يلعب مثل هذا الدور الواسع بحيث يتطور شراء وبيع وتداول [820] الأرض كسلعة إلى مديات كبيرة، فما ذلك إلّا نتيجة عملية لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي حيث تغدو السلعة هنا الشكل العام لسائر المنتوجات ولسائر وسائل الإنتاج. من جهة أخرى، لا تقع هذه الظواهر إلّا حيثما يكون تطور نمط الإنتاج الرأسمالي محدوداً، ولم يكشف بعد عن سائر خصائصه المميزة؛ لأن ذلك يرتكز بالضبط على واقع أن الزراعة ليست خاضعة أو لم تخضع بعد لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل تخضع لبقايا نمط إنتاج من أشكال مجتمعات غابرة. إن مساوىء نمط الإنتاج الرأسمالي بما ينطوي عليه من تبعية المنتج للسعر النقدي لمنتوجه، تتوافق هنا مع المساوىء الناجمة عن نقص تطور نمط الإنتاج الرأسمالي. فالفلاح يتحوّل إلى تاجر وصناعي من دون أن تتوافر الشروط التي تُتيح له أن يُنتج منتوجاته كسلعة.

إن التصادم بين سعر الأرض بوصفه عنصراً يدخل في سعر الكلفة بالنسبة للمنتج، وسعر الأرض بوصفه عنصراً لا يدخل في سعر الإنتاج بالنسبة للمنتوج (ولو كان الريع يسهم في تقرير سعر منتوج الأرض، فإن الريع المُرَسْمَل المسلّف لعشرين سنة أو أكثر لا يُسهم على هذا النحو بأي حال) ليس سوى واحد من الأشكال التي يتجلى فيها عموماً تناقض الملكية الخاصة للأرض مع الزراعة العقلانية، مع الانتفاع الاجتماعي الاعتيادي بالأرض. ولكن من جهة أخرى، فإن الملكية الخاصة للأرض، وبالتالي نزع ملكية الأرض من المنتجين المباشرين ـ الملكية الخاصة للواحد تعني انعدام ملكية آخر في الأرض ـ هي قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي.

وهنا، في الزراعة الصغيرة، يظهر سعر الأرض، وهو شكل ونتيجة للملكية الخاصة، كحدّ يقيد الإنتاج نفسه. أما في الزراعة الكبيرة وفي الملكية العقارية الكبيرة المرتكزة على النمط الرأسمالي لإدارة الاستثمارة، فتبرز الملكية بوصفها حدّاً مقيّداً أيضاً لأنها تقيّد النفقات المنتجة من رأسمال المزارع فلا تعود تنفعه هو آخر المطاف، بل تنفع

المالك العقاري. وفي كلا الشكلين، فإن استغلال وتبديد طاقات الأرض (بمعزل عن اقتران الاستغلال بالظروف العرضية المتفاوتة للمنتجين، عوضاً عن اقترانها بالمستوى الذي بلغه تطور المجتمع) يحلّ محلّ الزراعة العقلانية الواعية للأرض بوصفها ملكية جماعية أبدية، وشرطاً لا غنى عنه لوجود وتجديد إنتاج سلسلة الأجيال المتعاقبة من الجنس البشري. وينشأ ذلك، في حالة الملكية الصغيرة، عن الافتقار إلى الوسائل والمعرفة اللازمة لاستخدام القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل. أما في حالة الملكية الكبيرة، فينشأ ذلك عن استغلال هذه الوسائل لتحقيق أسرع ثراء للمستأجرين والمالكين. [821] وينشأ ذلك في الحالتين عن التبعية لسعر السوق.

إن كل انتقاد للملكية العقارية الصغيرة يرقى، آخر المطاف، إلى انتقاد للملكية الخاصة كقيدٍ وعائق بوجه الزراعة. كذلك حال كل انتقاد مقابل للملكية العقارية الكبيرة. وبالطبع فإننا نترك في الحالتين كل الاعتبارات السياسية الثانوية جانباً. إن هذا القيد وهذا العائق، اللذين تخلقهما كل ملكية خاصة للأرض وتضعهما في تضاد مع الإنتاج الزراعي والمعالجة العقلانية للأرض، وصيانة التربة وتحسينها، لا يتطوران هنا وهناك إلّا بأشكال مختلفة، وفي مجرى الخصام حول هذه الأشكال الخاصة للشر، يطوي النسيان علّته الأولى.

إن الملكية العقارية الصغيرة تفترض أن الغالبية الساحقة من السكان تعيش في القرى، وإن من يهيمن ليس العمل الاجتماعي بل العمل المعزول؛ كما تفترض أيضاً أن تنوع وتطور تجديد الإنتاج، بشروطه المادية والروحية، في ظل أوضاع كهذه، أمر مستبعد تماماً، شأنه شأن شروط أية زراعة عقلانية. من جهة أخرى، تؤدي الملكية العقارية الكبيرة إلى تقليص عدد السكان الزراعيين إلى حد أدنى يهبط باستمرار، وتضع في مواجهتهم سكاناً صناعيين ينمو عددهم باستمرار، محتشدين في المدن الكبيرة؛ فتخلق بذلك شروطاً تسبب شرخاً لا يندمل في نسيج عملية التبادل المادي (الأيض) الذي تفرضه القوانين الطبيعية للحياة، ونتيجة لذلك تتبدد طاقة التربة، ويستشري هذا التبديد من خلال التجارة بعيداً وراء حدود بلد معين (ليبش).

وبينما تخلق الملكية العقارية الصغيرة طبقة من البرابرة تقف في منتصف الطريق الفاصل عن المجتمع، طبقة تجمع كل فظاظة الأشكال البدائية للمجتمع بكل عذابات وبؤس البلدان المتحضرة، فإن الملكية العقارية الكبيرة تقوّض قوة العمل في آخر مجالٍ

تجد فيه طاقتها الأصلية ملاذاً، وتُختزن فيه بمثابة رصيد احتياطي لبعث القوة الحيوية للأمم ـ أي في القرية نفسها. ويتضافر عمل الصناعة الكبرى مع إدارة الزراعة الكبيرة بأسلوب المشروع الصناعي. وإذا كانت هاتان الاثنتان تتمايزان في الأصل، بكون الأولى تستنزف وتدمر قوة العمل وبالتالي القوة الطبيعية للبشر بمقدارٍ أكبر، وكون الثانية تجتاح وتدمر الطاقة الطبيعية للأرض بصورة أكثر مباشرة، فإنهما تتضافران معاً، في مجرى التطور اللاحق، حيث يقوم النظام الصناعي في الريف أيضاً بإنهاك العمال، وتقدم الصناعة والتجارة إلى الزراعة الوسائل الكفيلة باستنزاف التربة.



الجزء السابع

الإيرادات ومصادرها



الفصل الثامن والأربعون

الصيغة الثلاثية

I[48]

رأس المال ـ الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة)، الأرض ـ الريع العقاري، العمل ـ الأجور: هذه هي الصيغة الثلاثية التي تشمل كل أسرار عملية الإنتاج الاجتماعية.

علاوة على ذلك، بما أن الفائدة، كما بيّنا من قبل[*]، تتجلى بوصفها المنتوج الخاص المميز لرأس المال، ويتجلى ربح صاحب المشروع، في تضاد مع الفائدة، بمثابة أجور مستقلة عن رأس المال، فإن الصيغة الثلاثية المشار إليها تُختزل بصورة أدق إلى الصيغة التالية: رأس المال ـ الفائدة، الأرض ـ الريع العقاري، العمل ـ الأجور؛ في هذه الصيغة يزول، بسلام، الربح، أي شكل فائض القيمة الذي يميّز نمط الإنتاج الرأسمالي بخاصة.

ولو عاينّا هذا الثالوث الاقتصادي عن كثب، لوجدنا التالي:

أولاً ـ إن المصادر المزعومة للثروة السنوية المتاحة، تنتمي إلى ميادين متباينة كلّياً، لا

---

(48) إن المقاطع الثلاثة التالية ترد في مواضع مختلفة من مخطوطة الجزء السادس. [ف. إنجلز].

(*) أنظر هذا المجلد، الجزء الخامس، الفصل 23، [الطبعة العربية، ص 429-452].

تتسم بأدنى تماثل. فالعلاقات القائمة بينها تشبه العلاقة بين رسوم كاتب العدل والشمندر والموسيقى.

رأس المال، الأرض، العمل! لكن رأس المال ليس شيئاً، بل علاقة إنتاج اجتماعية محددة، تنتمي إلى تشكيلة اجتماعية تاريخية معينة، تتمثّل في شيء معين، وتسبغ على هذا الشيء طابعاً اجتماعياً خاصاً. إن رأس المال ليس مجموع وسائل الإنتاج المادية [823] والمنتَجة. فرأس المال هو وسائل الإنتاج المحوّلة إلى رأسمال، وهذه الوسائل ليست، في ذاتها، رأسمالاً، أكثر مما أن الذهب أو الفضة، في ذاتهما، نقد. فرأس المال هو وسائل الإنتاج التي يحتكرها جزء معين من المجتمع، هو منتوجات وشروط تحريك قوة العمل، التي انفصلت عن قوة العمل الحي هذه ـ وتجسدت، بفعل هذا التضاد، في إهاب رأسمال. ورأس المال ليس محض منتوجات العمال وقد تحوّلت إلى قوى مستقلة، منتوجات أضحت سيد منتجيها وشاريهم، بل هو أيضاً القوى الاجتماعية والشكل المقبل... [؟ غير مقروء][*] لهذا العمل تواجه العمال كخصائص تميز منتوجهم. نحن، إذن، إزاء شكل اجتماعي معين، شكل صوفي تماماً من النظرة الأولى، لواحد من عوامل عملية الإنتاج الاجتماعية المتكونة تاريخياً.

ولدينا الآن، إلى جانب ذلك، الأرض، هذه الطبيعة اللاعضوية كما هي عليه، كتلة فظة متنافرة (rudis indigestaque moles)[**]، بكامل حالها البدائي. إن القيمة عمل. وعليه، فالأرض ليست فائض قيمة. والخصوبة المطلقة للتربة لا تفعل شيئاً أكثر من أن تجعل كمية معلومة من العمل تعطي منتوجاً معيناً مشروطاً بالخصوبة الطبيعية للتربة. وإن تباين خصوبة التربة يجعل كميات متساوية من العمل ورأس المال، أي القيمة نفسها، تعبّر عن نفسها في كميات متباينة من منتوجات الأرض؛ أي أن لهذه المنتوجات قيماً فردية متباينة. وإن مساواة هذه القيم الفردية بتحويلها إلى قيم سوق تجعل

> «مزايا أراض أكثر خصوبة بالمقارنة مع أرضٍ أقل خصوبة... تنتقل من الزارع أو المستهلك إلى المالك العقاري». (ريكاردو، مبادىء [الاقتصاد السياسي والضرائب، لندن، 1821]، ص 62).

(*) بعد فك العبارة: «القوى الاجتماعية لعملهم والشكل المترابط لهذا العمل». (die gesellschaftlichen Kräfte und zusammenhängende Form dieser Arbeit). [ن. برلين].

(**) كتلة، فظة، متنافرة ـ كلمات للشاعر أوفيد في ديوانه: مسخ الكائنات، الكتاب الأول، البيت السابع. Ovid, *Metamorphosen*, Buch 1, 7. [ن. برلين].

"advantages of fertile over inferior soil ... are transferred from the cultivator or consumer to the landlord".
(D. Ricardo, *On the Principle* [*of Political Economy, and Taxation,* London, 1821], p. 62).

وأخيراً يرد بمثابة «الثالث في التحالف»(*) مجرد شبح ـ العمل الذي لا يزيد عن كونه تجريداً، وهو، مأخوذاً لذاته، لا وجود له إطلاقاً، أو إذا أخذنا. . . [غير مقروء](**) ـ فهي الفعالية المنتجة للإنسان عموماً، التي يتوسط بها التبادل المادي (الأيض) مع الطبيعة، وهذه الفعالية ليست عارية عن أي شكل اجتماعي أو أي طابع محدد فحسب، بل أنها تبرز في وجودها الطبيعي المحض، مستقلة عن المجتمع، منفصلة عن سائر المجتمعات، وهي مشتركة كتعبير عن الحياة وتوكيد لهذه الحياة، بالنسبة لإنسان ليس اجتماعياً بعد، وإنسان اجتماعي بأية صورة كانت. [824]

II

رأس المال ـ الفائدة؛ الملكية العقارية، الملكية الخاصة للكرة الأرضية، وبالذات الملكية الحديثة المطابقة لنمط الإنتاج الرأسمالي ـ الريع؛ العمل المأجور ـ الأجور. هذا هو الشكل الذي ينبغي أن يحتوي الترابط بين مصادر الإيرادات. إن العمل المأجور والملكية العقارية، شأنهما شأن رأس المال، أشكال اجتماعية محددة تاريخياً، الأول شكل العمل، والثاني شكل احتكار الأرض، والواقع أن الشكلين كليهما يطابقان رأس المال، وينتميان إلى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة نفسها.

إن أول ما يلفت الانتباه في هذه الصيغة، أنه إلى جانب رأس المال، إلى جانب هذا الشكل المميز لأحد عناصر الإنتاج، الشكل المنتمي لنمط إنتاج محدد، لتركيب تاريخي محدد من عملية الإنتاج الاجتماعية، إلى جانب عنصر الإنتاج هذا المندمج والمتمثل في شكل اجتماعي معين، يوضع مباشرة شيئان هما: الأرض من هنا، والعمل من هناك، عنصران من عملية العمل الفعلية، عنصران في هذا الشكل المادي، ماثلان في جميع

(*) الثالث في التحالف (Dritten im Bunde): عبارة من أنشودة شيللر «الكفالة» ترد على لسان الطاغية ديونيسيوس، طالباً قبوله في تحالف الصديقين الوفيين.

(**) فكّ العبارة: «إذا أخذنا المعنى المقصود بذلك» (wenn wir das Gemeinte nehmen). [ن. برلين].

أنماط الإنتاج، وهما عنصران شيئيان في كل عملية إنتاج ولا علاقة لهما البتة بشكلها الاجتماعي.

ثانياً ـ في الصيغة: «رأس المال ـ الفائدة، الأرض ـ الريع العقاري، العمل ـ الأجور» يظهر رأس المال والأرض والعمل، على التوالي، كمصادر تنبع منها الفائدة (بدلاً من الربح) والريع العقاري والأجور كمنتوجات وثمار؛ الواحدة أساس والأخرى نتاج، الواحدة سبب والأخرى نتيجة؛ وكل مصدر منفرد إنما يتصل بمنتوجه صلته بشيء أفرزه وأنجبه. إن أنواع الإيراد الثلاثة كلها، الفائدة (بدلاً من الربح)، الريع، الأجور، هي ثلاثة أجزاء من قيمة المنتوج، أي أنها، بوجه عام، أجزاء القيمة، أو أنها، إذا عبّرنا عن ذلك بلغة النقود، أجزاء نقدية معينة، أجزاء السعر. ورغم أن صيغة: رأس المال ـ الفائدة، هي أكثر صيغ رأس المال افتقاراً إلى مفهوم، بيد أنها مع ذلك واحدة من صيغه. ولكن كيف يتأتى للأرض أن تخلق قيمة، أي أن تخلق كمية من العمل معينة اجتماعياً، بل وأن تخلق ذلك الجزء الخاص من قيمة منتوجاتها، الجزء الذي يؤلف الريع؟ إن الأرض واسطة إنتاج قيمة استعمالية معينة، منتوج مادي، القمح مثلاً. ولكن الأرض لا تمت بصلة إلى إنتاج **قيمة القمح**. وبمقدار ما إن القيمة تتمثل بالقمح، فإن هذا القمح لا يعتبر سوى كمية معينة من العمل الاجتماعي المتشيىء، بصرف النظر تماماً [825] عن المادة الخاصة التي يتجلى فيها هذا العمل، أو عن القيمة الاستعمالية الخاصة لهذه المادة. وهذا لا يتناقض مع الآتي: 1) إن رخص أو غلاء القمح يتوقف، إذا بقيت الظروف الأخرى على حالها، على إنتاجية الأرض. إن إنتاجية العمل الزراعي ترتبط بشروط طبيعية، وإن الكمية نفسها من العمل يمكن أن تتمثل في كمية أكبر أو أقل من المنتوجات أو القيم الاستعمالية تبعاً لإنتاجية هذه الشروط. إن كِبَر كمية العمل الماثلة في بوشل واحد، يتوقف على عدد البوشلات التي تنتجها كمية العمل هذه. وكميات المنتوج التي تتمثل فيها القيمة، تتوقف هنا على إنتاجية الأرض؛ ولكن هذه القيمة معينة، وهي مستقلة عن هذا التوزيع. إن القيمة تتمثل في قيمة استعمالية؛ والقيمة الاستعمالية شرط لخلق القيمة؛ ولكن من الحماقة بناء تضاد تقف فيه قيمة استعمالية، الأرض، في هذا الجانب، وتقف فيه قيمة، بل جزء خاص من القيمة، في الجانب الآخر. 2) [هنا تنقطع المخطوطة].

III

لا يفعل الاقتصاد السياسي المبتذل شيئاً، في واقع الحال، أكثر من أن يُؤوّل ويُمنهج

ويُبرر، في النظرية، تصورات الوسطاء المنفذين للإنتاج البورجوازي الواقعين في شباك علاقات هذا الإنتاج. ولذلك لا يمكن أن يدهشنا واقع أن الاقتصاد السياسي المبتذل، إذ يواجه اغتراب شكل تجلي ظاهرة العلاقات الاقتصادية، الذي ترتدي فيه كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie) طابعاً لامعقولاً زاخراً بالتناقضات ـ ولو كان شكل تجلّي ظاهرات الأشياء يتطابق مباشرة مع ماهية هذه الأشياء، لما كانت هناك حاجة لأي علم. هنا بالضبط يشعر الاقتصاد السياسي المبتذل أنه في بيته وأن هذه العلاقات تبدو له بديهية تماماً، كلما بقيت روابطها الباطنية مخفية عنه بإحكام، رغم أنها تبدو مألوفة بالنسبة للتصور العادي. ولذا، لا يفهم الاقتصاد السياسي المبتذل بتاتاً أن الثالوث الذي ينطلق منه: الأرض ـ الريع، رأس المال ـ الفائدة، العمل ـ الأجور أو سعر العمل، هي، من النظرة الأولى ثلاثة مركبات مستحيلة. فلدينا أولاً القيمة الاستعمالية، **الأرض**، التي لا تمتلك أية قيمة، ولدينا القيمة التبادلية، **الريع**: وهكذا، فإن علاقة اجتماعية مأخوذة بمثابة شيء، قد وضعت في علاقة تناسب مع الطبيعة؛ أي أنه يأخذ مقدارين غير قابلين للقياس بوحدات متماثلة ويضعهما في علاقة تناسب معينة. بعد ذلك يأتي **رأس المال ـ الفائدة**. إذا جرى اعتبار رأس المال بمثابة مقدار معين من القيمة ممثل، بصورة مستقلة، في النقد، فواضح من النظرة الأولى أن من الهراء أن تكون لقيمة معينة قيمة أكبر مما تستحق. وفي هذه الصيغة بالضبط «رأس المال ـ الفائدة» يتلاشى كل توسط، ويُختزل رأس المال إلى أكثر صيغه عمومية، وهي صيغة لامعقولة وغير قابلة من ذاتها [826] للتفسير. لهذا السبب يفضّل الاقتصادي المبتذل صيغة «رأس المال ـ الفائدة»، بما تنطوي عليه من خاصية غامضة للقيمة تجعلها غير مساوية لنفسها، على صيغة «رأس المال ـ الربح»، لأن هذه الأخيرة تقترب أكثر من العلاقة الرأسمالية الفعلية. وإذ يفهم الاقتصادي المبتذل أن الأربعة ليست خمسة، وأن الـ 100 تالر لا يمكن أن تصبح 110 تالرات، فإنه يهرب من رأس المال كقيمة ليلوذ بالجوهر المادي لرأس المال، بقيمته الاستعمالية كشرط للإنتاج، بالآلات والمواد الأولية، إلخ. وهكذا يضعون ثانية في محلّ العلاقة الأولى الخالية من أي مفهوم، حيث 4 = 5، علاقة أخرى غير قابلة للقياس بين قيمة استعمالية معينة، الشيء، في هذا الجانب، وعلاقة إنتاج اجتماعية معينة، فائض القيمة، في الجانب الآخر، كما هو الحال مع الملكية العقارية. وما إن يتوصل الاقتصادي المبتذل إلى هذه العلاقة غير القابلة للقياس بوحدات متماثلة، حتى يبدو له كل شيء جلياً، ولا يعود يشعر بالحاجة إلى مزيد من التفكير. فقد توصل إلى «العقلاني» في التصور البورجوازي. أخيراً إن **العمل ـ الأجور**، أو سعر العمل، هو، كما بيّنا في

الكتاب الأول من رأس المال(*) تعبير يتناقض، من النظرة الأولى (prima facie) مع مفهوم القيمة، كما يتناقض مع مفهوم السعر الذي لا يزيد عموماً عن تعبير محدّد عن القيمة؛ وإن لاعقلانية «سعر العمل» هي كلاعقلانية «اللوغاريتم الأصفر». ولكن الاقتصادي المبتذل يشعر هنا برضى تام، لأنه قد توصل إلى الاعتقاد العميق للبورجوازي الذي يرى أنه يدفع نقوداً لقاء العمل، ولأن هذا التناقض بالذات بين الصيغة المذكورة ومفهوم القيمة يعفيه من واجب فهم هذه الأخيرة.

* * *

لقد رأينا(49) أن عملية الإنتاج الرأسمالية هي شكل معين تاريخياً لعملية الإنتاج الاجتماعية عموماً. وإن هذه الأخيرة هي عملية إنتاج الشروط المادية لوجود الحياة البشرية مثلما هي عملية تجري في نطاق علاقات إنتاج اقتصادية ـ تاريخية خاصة، تُنتِجُ وتجدّد إنتاج علاقات الإنتاج هذه نفسها، وبالتالي تنتج وتجدّد إنتاج حاملي هذه العملية، وشروط وجودهم المادية وعلاقاتهم المتبادلة، أي الشكل الاجتماعي الاقتصادي المعين لهؤلاء الأخيرين. لأن كلّية هذه العلاقات التي يجد حاملو الإنتاج أنفسهم فيها مع [827] الطبيعة وفيما بينهم، والتي يُنتجون في إطارها، إن هذه الكلّية هي المجتمع تحديداً، منظوراً إليه من وجهة بنيته الاقتصادية. وتجري عملية الإنتاج الرأسمالية، مثل كل سابقاتها، في ظل شروط مادية محدّدة، إلّا أنها تشكّل في الوقت نفسه حاملات لعلاقات اجتماعية معينة ينخرط فيها الأفراد في مجرى عملية تجديد إنتاج حياتهم. وإن تلك الشروط، مثل هذه العلاقات هي، من جهة أولى مقدمات، ومن جهة ثانية نتائج وإبداعات عملية الإنتاج الرأسمالية التي تُنتجها وتجدد إنتاجها. ولقد رأينا، علاوة على ذلك: إن رأس المال ـ وما الرأسمالي سوى رأسمال مجسد في إهاب شخص يؤدي وظيفته في عملية الإنتاج كحامل لرأس المال ـ يعتصر من المنتجين المباشرين أو من العمال، في أثناء عملية الإنتاج الاجتماعية المتوافقة معه، كمية معينة من العمل الفائض الذي يحصل عليه من دون مُعادِل، والذي يبقى من حيث ماهيته على الدوام، عملاً قسرياً، مهما بدا عليه أنه نتيجة اتفاق تعاقدي حر. ويتمثل هذا العمل الفائض في فائض

(*) رأس المال، المجلد الأول، ص 557 ـ 564، [الطبعة العربية، الفصل 17، ص 657-665].
(49) بداية الفصل الثامن والأربعين وفقاً للمخطوطة. [ف. إنجلز].

قيمة معينة، ويوجد فائض القيمة هذا في منتوج فائض. إن العمل الفائض عموماً، بوصفه عملاً يزيد على مقدار من حاجات معينة، ينبغي أن يكون موجوداً على الدوام. ولكن هذا العمل الفائض لا يكتسي، في النظام الرأسمالي كما في النظام العبودي، إلخ، إلّا شكلاً تناحرياً، ويكتمل بالكسل التام لشطر معين من المجتمع. إن كمية معينة من العمل الفائض تلزم كرصيد ضمان ضد مختلف الطوارىء من أجل تأمين التوسيع المطّرد لعملية تجديد الإنتاج، التوسيع اللازم والمناسب لتطور الحاجات ونمو عدد السكان، وهو ما يُدعى من وجهة النظر الرأسمالية بالتراكم. ومن الجوانب الحضارية التي يضطلع بها رأس المال أنه يرغم على أداء هذا العمل الفائض بأسلوب وفي ظل شروط مفيدة لتطوير القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية وخلق عناصر بناء جديد أرقى بدرجة أكبر مما في ظل الأشكال السابقة، أشكال العبودية والقنانة، وإلخ. وهكذا، فإنه يفضي، من جهة، إلى درجة يزول فيها قسر واحتكار التطور الاجتماعي (بما في ذلك منافعه المادية والفكرية) من جانب قسم من المجتمع على حساب القسم الآخر؛ ومن جهة أخرى تخلق هذه الدرجة الوسائل المادية وجنين العلاقات، التي تتيح، في شكل أرقى من المجتمع، ربط هذا العمل الفائض بتقليص أكبر للزمن المكرّس للعمل المادي عموماً. إذ يمكن للعمل الفائض، تبعاً لتطور قدرة إنتاجية العمل، أن يكون كبيراً في يوم عمل إجمالي قصير، وأنْ يكون قليلاً نسبياً في يوم عمل إجمالي طويل. ولو كان وقت العمل الضروري = 3 [828] ساعات، والعمل الفائض = 3 ساعات، فإن يوم العمل الإجمالي = 6 ساعات ومعدل العمل الفائض = 100%. أما إذا كان العمل الضروري = 9 ساعات، والعمل الفائض = 3 ساعات، فإن يوم العمل الإجمالي = 12 ساعة ومعدل العمل الفائض = $33\frac{1}{3}$% فقط. وفي هذه الحالة فإن مقدار القيمة الاستعمالية التي يتم إنتاجها في زمن معين، وبالتالي في زمن عمل فائض معين، يتوقف على إنتاجية العمل. وعليه، فإن الثروة الفعلية للمجتمع وإمكانية التوسع المستمر لعملية تجديد الإنتاج تتوقفان، لا على طول العمل الفائض بل على إنتاجيته، وعلى درجة أكبر أو أقل من ضمان شروط الإنتاج التي يتم أداؤه في ظلها. إن مملكة الحرية لا تبدأ، في الواقع، إلّا حيث ينتهي العمل الذي تمليه الحاجة والغايات الخارجية الهادفة، فهي تقع بطبيعة الأشياء خارج نطاق الإنتاج المادي الفعلي. ومثلما ينبغي للإنسان البدائي أن يُصارع الطبيعة كيما يشبع حاجاته، ويصون حياته ويجدد إنتاجها، كذلك ينبغي للإنسان المتحضر أن يُصارع، بل يتوجب عليه أن يُصارع في سائر أشكال المجتمع وفي ظل سائر أنماط الإنتاج الممكنة. ومع تطور الإنسان تتسع مملكة الضرورة الطبيعية بازدياد حاجاته؛ ولكن القوى المنتجة التي تلبي

هذه الحاجات تتسع هي الأخرى، في الوقت ذاته. إن الحرية في هذا المجال لا يمكن أن تقوم إلّا في واقع أن الإنسان الاجتماعي-الجماعي، أي المنتجين المتشاركين، يتحكمون في تبادلهم المادي (الأيض) مع الطبيعة تحكماً عقلانياً، ويضعونه تحت رقابتهم الجماعية، بدلاً من أن يسيطر هو عليهم كقوة عمياء؛ ويحققون ذلك بأقل إنفاق للقوى وفي ظل أفضل الشروط وأكثرها جدارة بطبيعتهم البشرية وأكثرها تواؤماً مع هذه الطبيعة. ولكن مملكة الضرورة تبقى قائمة. وفي الجانب الآخر منها يبدأ تطور القوى البشرية، وهو ذاتُه هدف ذاتِه، مملكة الحرية الحق، ولكنها لا يمكن أن تزدهر إلّا على مملكة الضرورة هذه بوصفها قاعدة لها. وإن تقليص يوم العمل هو الشرط الأساسي.

إن فائض القيمة هذا أو هذا المنتوج الفائض إنما يتوزع في المجتمع الرأسمالي بين الرأسماليين ـ إذا تركنا جانباً التقلبات العرضية في هذا التوزيع، ونظرنا إلى القانون الذي ينظمه والحدود التي تضبطه ـ كأرباح أسهم تتناسب مع الحصة التي تخص كل واحد منهم من رأس المال الاجتماعي. وفي هذه الصورة يتجلى فائض القيمة كربحٍ وسطي يؤول إلى رأس المال، ربح وسطي ينقسم بدوره إلى ربح صاحب مشروع وفائدة، ويمكن أن يذهب إلى جيوب مختلف الرأسماليين في شكل هاتين المقولتين. إلّا أن امتلاك وتوزيع فائض القيمة، أي بالتالي المنتوج الفائض، على يد رأس المال يواجهان حدّهما المقيّد في الملكية العقارية. ومثلما أن الرأسمالي الناشط يعتصر العمل الفائض من [829] العامل فيعتصر بالتالي فائض القيمة والمنتوج الفائض في شكل ربح، كذلك فإن المالك العقاري، بدوره، يعتصر من الرأسمالي جزءاً من فائض القيمة هذا أو المنتوج الفائض في شكل ريع، تبعاً للقوانين التي عرضناها سابقاً.

وعليه، حين نتحدث هنا عن الربح بوصفه جزءاً من فائض القيمة يؤول كحصة إلى رأس المال، فإننا نعني بذلك الربح الوسطي (ويساوي ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) الذي يحدّ مقداره ما يقتطعه الريع من الربح الإجمالي (الذي تتطابق كتلته مع فائض القيمة الإجمالية)، أي نفترض اقتطاع الريع. إن الربح عن رأس المال (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والريع العقاري ليسا على ذلك سوى جزءين مكوّنين خاصين من فائض القيمة، مقولتين يتمايز فيهما فائض القيمة حسب ما تؤول إلى رأس المال أم إلى الملكية العقارية، الأمر الذي لا يغير من ماهية فائض القيمة في شيء. وهما يؤلفان، عند جمعهما، مجموع فائض القيمة الاجتماعية. إن رأس المال يعتصر العمل الفائض المتمثل في فائض القيمة والمنتوج الفائض، من العمال بصورة مباشرة.

وعليه، يمكن اعتباره، بهذا المعنى، بمثابة مُنتِج فائض القيمة. وليس للملكية العقارية أي شأن بعملية الإنتاج الفعلية. إذ يقتصر دورها على تحويل جزء من فائض القيمة المُنتَج من جيب رأس المال إلى جيبها هي. مع ذلك، فإن المالك العقاري يلعب دوراً في عملية الإنتاج الرأسمالية ليس فقط من خلال الضغط الذي يسلّطه على رأس المال، وليس فقط لأن الملكية العقارية الكبيرة هي مقدمة وشرط للإنتاج الرأسمالي، أو لأنها مقدمة وشرط لنزع ملكية شروط العمل من الشغيلة وحسب، بل لأن المالك العقاري يظهر بوجه خاص، بوصفه الإهاب الذي يتجسد في شخصه أحد أكثر شروط الإنتاج جوهرية.

وأخيراً، يتلقى العامل، كمالك وبائع لقوة عمله الشخصية، تحت اسم الأجور، جزءاً من المنتوج الذي يتمثل فيه جزء من عمله، ونسمّي هذا الجزء من العمل بالعمل الضروري، أي ذاك العمل اللازم لصيانة وتجديد إنتاج قوة عمله مهما كانت شروط هذه الصيانة وهذا التجديد: أكثر فقراً أم ثراءً، أكثر مواءمةً أو أقل مواءمة.

ومهما بدت هذه العلاقات متنافرة عموماً، فإنها تتصف بشيء مشترك هو: إن رأس المال يدرّ الربح، عاماً بعد عام، إلى الرأسمالي، والأرض تدرّ ريعاً عقارياً إلى المالك العقاري، وقوة العمل تدرّ ـ في ظل ظروف اعتيادية، وما دام يجري استخدامها ـ أجوراً للعامل. إن أجزاء القيمة الثلاثة هذه التي تؤلف القيمة الكلّية المنتجة سنوياً، والأجزاء [830] المقابلة لها من المنتوج الكلّي المنتج سنوياً، يمكن ـ نترك هنا جانباً لبعض الوقت قضية التراكم ـ أن تُستهلك سنوياً على يد مالكيها المتتالين، من دون أن ينفد مصدر تجديد إنتاجها. وهي تبدو كثمار شجرة أزلية مخصصة للاستهلاك السنوي، أو بالأحرى كثمار ثلاث أشجار؛ وهي تؤلف إيرادات سنوية لثلاث طبقات: الرأسمالي، المالك العقاري، العامل، إيرادات يوزعها الرأسمالي الناشط، لأنه يعتصر العمل الفائض مباشرةً ويستخدم العمل عموماً. وهكذا يبدو للرأسمالي رأسماله وللمالك العقاري أرضه، وللعامل قوة عمله، أو بالأحرى العمل نفسه (لأنه لا يبيع قوة العمل، فعلاً، إلّا بوصفها قوة كما تظهر نفسها، ولأن سعر قوة العمل، كما بيّنا من قبل، يبدو له بالضرورة على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي كسعر للعمل) بمثابة ثلاثة مصادر متباينة لإيراداتهم الخاصة: الربح والريع العقاري والأجور. وهي كذلك حقاً بمعنى أن رأس المال هو بالنسبة إلى الرأسمالي مضخة دائمة النشاط لضخ العمل الفائض، والأرض بالنسبة للمالك العقاري حجر مغناطيس دائم الفعل لجذب جزء من فائض القيمة التي يضخّها رأس المال، وأخيراً العمل، هذا الشرط المتجدد أبداً والوسيلة المتجددة أبداً للحصول على جزء من القيمة التي خلقها العامل متخذة شكل أجور، على شطر من المنتوج الاجتماعي مقاساً

بذلك الجزء من هذه القيمة، أي الحصول على وسائل العيش الضرورية. وهي كذلك أيضاً، بمعنى أن رأس المال يثبت جزءاً من القيمة وبالتالي من منتوج العمل السنوي في شكل ربح، والملكية العقارية تثّبت جزءاً ثانياً في شكل ريع، والعمل المأجور يُثبت جزءاً ثالثاً في شكل أجور، وعن طريق هذا التحويل بالضبط تصبح هذه الأجزاء إيرادات للرأسمالي والمالك العقاري والعامل، من دون أن تخلق الجوهر نفسه الذي يتحوّل إلى هذه المقولات المختلفة. بل بالعكس، فإن التوزيع يفترض سلفاً وجود هذا الجوهر، ونعني تحديداً القيمة الإجمالية للمنتوج السنوي التي لا تمثل سوى العمل الاجتماعي المتشيىء. مع ذلك فإن الأمور لا تظهر في هذا الشكل إلى الوسطاء المنفذين للإنتاج، حاملي مختلف الوظائف في عملية الإنتاج، بل تظهر في شكل مشوّه. أما سبب حصول ذلك فهو ما سنتناوله لاحقاً في مجرى البحث. إن رأس المال والملكية العقارية والعمل تتجلى للوسطاء المنفذين للإنتاج كمصادر ثلاثة، مستقلة، متباينة، تنشأ عنها، بما هي عليه، ثلاثة أجزاء مكوّنة مختلفة من القيمة المُنتَجة سنوياً، ـ وبالتالي من المنتوج الذي توجد فيه ـ أي تنشأ عنها لا عن الأشكال المختلفة لهذه القيمة التي تؤول كإيرادات إلى [831] عوامل خاصة في عملية الإنتاج الاجتماعية فحسب، بل تنشأ عنها هذه القيمة نفسها، أي ينشأ عنها جوهر أشكال الإيرادات هذه.

[ثمة نقص بحجم الفوليو: نصف ملزمة في المخطوطة].

. . . إن الريع التفاضلي مرتبط بالخصوبة النسبية للأراضي، أو بتعبير آخر بالخصائص الناجمة عن التربة بما هي عليه. ولكنه أولاً لا يزيد عن التعريف المذكور آنفاً، بمقدار ما يكون مستنداً إلى اختلاف القيم الفردية لمنتوجات مختلف أصناف الأرض؛ ثانياً، إنه قانون اجتماعي يسري مفعوله بتوسط المنافسة، قانون لا علاقة له بالأرض، ولا بمختلف درجات خصوبتها. وذلك بمقدار ما يكون مرتكزاً على سعر السوق العام الناظم الذي يختلف عن هذه القيم الفردية.

قد يبدو أن الصيغة: «العمل ـ الأجور» تعبّر في الأقل عن علاقة عقلانية. ولكن الحال ليس كذلك أبداً في الصيغة: «الأرض ـ الريع العقاري». فبمقدار ما يخلق العمل القيمة ويتمثّل في قيمة السلع، فلا علاقة له بتوزيع هذه القيمة بين مقولات مختلفة. وبمقدار ما يتصف هذا العمل بالطابع الاجتماعي الخاص للعمل المأجور، فإنه ليس خالقاً للقيمة. لقد بيّنا من قبل بوجه عام أن أجر العمل أو سعر العمل، ليس سوى تعبير لاعقلاني عن قيمة أو سعر قوة العمل؛ وإن الشروط الاجتماعية المحددة التي تُباع قوة العمل في ظلها، لا شأن لها بالعمل كعنصر عام للإنتاج. إن العمل يتشيأ أيضاً في ذلك

الجزء المكوّن من قيمة السلعة الذي يؤلف، بوصفه أجوراً، سعر قوة العمل؛ إنه يخلق هذا الجزء مثل أجزاء المنتوج الأخرى تماماً؛ ولكنه لا يتشيأ في هذا الجزء لا بصورة أكثر ولا بصورة مغايرة مما في الأجزاء التي تؤلف الريع أو الربح. وعلى العموم، حين نثبّت العمل كخالق للقيمة، فإننا لا ننظر إليه في صورته الملموسة كشرط للإنتاج، بل في تحديده الاجتماعي الذي يختلف عن التحديد الاجتماعي للعمل المأجور.

بل أن تعبير: «رأس المال ـ الربح» نفسه غير صحيح هنا. فإذا نظرنا إلى رأس المال في نطاق العلاقة الوحيدة التي يُنتج فيها فائض قيمة، أي بالتحديد في علاقته بالعامل، حيث يعتصر العمل الفائض بالقسر الذي يمارسه على قوة العمل، أي على العامل المأجور، فإن فائض القيمة هذا يضم الريع أيضاً، إلى جانب الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة)، أي باختصار يضم كامل فائض القيمة غير المقتسم. ولكن هنا، بالمقابل، يوضع رأس المال بوصفه مصدراً للإيراد، في علاقة مع ذلك الجزء فقط الذي يذهب إلى الرأسمالي. ولكن هذا الجزء ليس فائض القيمة الذي ينتزعه رأس المال [832] عموماً، بل هو شطر منه ينتزعه لأجل الرأسمالي. وتتلاشى تماماً كل صلة إذا تحوّلت هذه الصيغة إلى الصيغة التالية: «رأس المال ـ الفائدة».

وإذا كنا قد عالجنا في البداية التنافر بين المصادر الثلاثة، فإننا نرى الآن أن كل منتوجاتها، وليدها، إيراداتها تنتمي، بالمقابل، إلى ميدان واحد، ميدان القيمة. ولكن هذا التنافر يتساوى (إن هذه العلاقة، ليست فقط بين مقادير غير قابلة للمقايسة، بل بين أشياء متباينة كلّياً، غير قابلة للتناسب ولا للمقارنة) بواقع أن رأس المال، مثل الأرض والعمل، مأخوذ هنا من ناحية جوهره المادي فقط، أي مأخوذ ببساطة كوسيلة إنتاج مُنتِجة، مجرداً عن علاقته بالعامل ومجرداً عن القيمة.

ثالثاً ـ بهذا المعنى فإن صيغة : «رأسمال ـ الفائدة (الربح)، الأرض ـ الريع، العمل ـ الأجور»، تنطوي على تماثل وتناظر في انعدام الاتساق. الواقع، بما أن العمل المأجور لا يتجلى كشكل للعمل محدّد اجتماعياً، بل أن كل عمل يظهر، بطبيعته، عملاً مأجوراً (هكذا يتصور المرء المتمرغ في شباك علاقات الإنتاج الرأسمالية)، فإن الأشكال الاجتماعية الخاصة، المحددة، التي ترتديها الشروط المادية للعمل ـ وسائل الإنتاج المنتجة والأرض ـ إزاء العمل المأجور (مثلما أنها تفترض بدورها على العكس، وجود العمل المأجور) تقترن مباشرة مع الوجود المادي المتعين لشروط العمل هذه أو مع الشكل الذي تحوزه هذه عموماً في عملية العمل الفعلية، بصورة مستقلة عن كل شكل من أشكاله الاجتماعية المحددة تاريخياً، بل بصورة مستقلة عن أي شكل اجتماعي. إن شكل

اغتراب شروط العمل وانفصالها واستقلالها عن العمل نفسه، الشكل الذي تتحوّل فيه وسائل الإنتاج المنتجة إلى رأسمال، وتتحوّل فيه الأرض إلى أرض محتكرة، إلى ملكية عقارية، إن هذا الشكل الذي ينتمي إلى حقبة تاريخية محددة، يتطابق لذلك مع وجود ووظيفة وسائل الإنتاج المنتجة والأرض في عملية الإنتاج عموماً. وتغدو وسائل الإنتاج هذه رأسمالاً، في ذاتها ولذاتها، بطبيعتها؛ فرأس المال يصبح مجرد «تسمية اقتصادية» لوسائل الإنتاج هذه، كذلك تغدو الأرض، من الطبيعة، في ذاتها ولذاتها، أرضاً يحتكرها عدد معين من الملّاك العقاريين. ومثلما أن المنتوجات تغدو عند رأس المال والرأسمالي ـ وما الرأسمالي في الواقع سوى رأسمال مجسّد في إهاب شخص ـ قوة مستقلة حيال المنتجين، كذلك تتجسد الأرض، في إهاب المالك العقاري فتشبّ على قائمتيها الخلفيتين وتطالب، كقوة جبروت مستقلة، بنصيبها من المنتوج الذي خُلق [833] بمعونتها؛ وهكذا، ليست الأرض هي من يتلقى الحصة التي تخصها من المنتوج لاستعادة وزيادة إنتاجيتها، فالمالك العقاري هو الذي يأخذ حصة من هذا المنتوج كيما يبذّرها ويبدّدها. ومن الواضح أن رأس المال يفترض وجود العمل كعمل مأجور. ولكن من الواضح بالمثل، أنه إذا جرى الانطلاق من العمل كعمل مأجور. بحيث يبدو تطابق العمل بعموميته مع العمل المأجور بديهياً، فلا بد والحالة هذه من أن يبدو رأس المال والأرض المحتكرة بمثابة شكل طبيعي لشروط العمل حيال العمل بعموميته. فرأس المال يبدو الآن شكلاً طبيعياً لوسائل العمل، وبالتالي خاصية شيئية صرفة تنبع من وظائفها في عملية العمل بوجه عام. وهكذا، يصبح رأس المال ووسيلة الإنتاج المُنتِجة تعبيرين متماثلين. كما تصبح الأرض عموماً والأرض التي تحتكرها الملكية الخاصة تعبيرين متماثلين أيضاً. ولذلك تصبح وسائل العمل بما هي عليه، وسائل العمل التي هي رأسمال من الطبيعة، مصدراً للربح، وتصبح الأرض بما هي عليه مصدراً للريع.

إن العمل بما هو عليه في تحديده البسيط كنشاط إنتاجي هادف، يوضع في علاقة مع وسائل الإنتاج، لا في شكلها الاجتماعي المحدّد، بل في جوهرها المادي، بوسائل الإنتاج كمادة ووسيلة للعمل، التي يجري تمييزها عن بعضها البعض من الوجهة المادية فحسب، أي كقيم استعمالية: فالأرض وسيلة عمل لم يتم إنتاجها، والبقية وسائل عمل تم إنتاجها. وهكذا، إذا ما تطابق العمل مع العمل المأجور، فإن الشكل الاجتماعي المحدّد الذي تقف فيه الآن شروط العمل بمواجهة العمل يتطابق بدوره مع وجودها المادي. وفي هذه الحالة تمثل وسائل العمل، بما هي عليه، رأسمالاً، وتمثل الأرض، بما هي عليه، ملكية عقارية. وإن الاستقلال الشكلي لشروط العمل هذه حيال العمل،

والشكل الخاص لهذا الاستقلال الذي تتمتع به حيال العمل المأجور، يصبح عندئذٍ خاصية لا تنفصل عنها كأشياء، كشروط إنتاج مادية، تصبح طابعاً يخصها بالضرورة ويلازمها فطرياً بوصفها مجرد عناصر إنتاج. إن طابعها الاجتماعي، المشروط بحقبة تاريخية محدّدة، في عملية الإنتاج الرأسمالية، يغدو طابعاً شيئياً، طبيعياً، وفطرياً منذ الأزل، إنْ جاز القول، ماثلاً فيها بوصفها عناصر عملية الإنتاج. وفي هذه الحالة لا بدّ وأن يلوح أن المشاركة المناسبة التي تقوم بها الأرض بوصفها حقل نشاط أصيلاً للعمل، بوصفها مملكة قوى الطبيعة، بوصفها ترسانة تم العثور عليها جاهزة لكل مواضيع العمل، والمشاركة المناسبة الأخرى التي تقوم بها وسائل الإنتاج المُنتِجة (الأدوات، المواد [834] الأولية، إلخ) في عملية الإنتاج بوجه عام، تجدان التعبير عنهما في الحصص المناسبة التي تؤول إليهما بوصفهما رأسمالاً وملكية عقارية، أي التي تؤول إلى ممثليهما الاجتماعيين في شكل ربح (فائدة) وريع، مثلما أن نصيب العامل الذي يشارك بعمله في عملية الإنتاج يجد التعبير عنه في الأجور. وهكذا يبدو الريع والربح والأجور وكأنها تنبع من الدور الذي تلعبه الأرض ووسائل الإنتاج المُنتِجة والعمل، في عملية العمل البسيطة، حتى ولو كنا ننظر إلى عملية العمل هذه بوصفها عملية تجري ببساطة بين الإنسان والطبيعة، مجردَيْن عن أي تحديد تاريخي. وهذا يشبه من جديد، وإنْ يكنْ في شكل آخر، القول التالي: إن المنتوج الذي يتمثل فيه عمل العامل المأجور لأجل نفسه، أي تتمثل فيه عائداته، إيراده، هو الأجور فقط، أي جزء القيمة (وبالتالي جزء المنتوج الاجتماعي الذي تُقاس بهذه القيمة) الذي يمثل أجوره. وهكذا، إذا تطابق العمل المأجور مع العمل عموماً، تطابقت الأجور مع منتوج العمل، وتطابق جزء القيمة الذي تمثّله الأجور مع القيمة التي خلقها العمل عموماً. ولكن بفضل ذلك يبرز الجزآن الآخران من القيمة، أي الربح والريع، بنفس هذه الاستقلالية في مواجهة الأجور، وينبغي لهما أن ينبعا بدورهما من مصدرين خاصين بهما، مصدرين يختلفان على نحو خاص عن العمل ومستقلين عنه؛ ينبغي لهما أن ينبعا من عناصر الإنتاج المساهمة، وأن يؤولا إلى مالكيها؛ أي أن الربح ينبع من وسائل الإنتاج، العناصر المادية لرأس المال، وأن الريع ينبع من الأرض أو من الطبيعة الممثَّلة بالمالك العقاري (روشر).

وعليه، تتحول الملكية العقارية ويتحول رأس المال والعمل المأجور من مصادر للإيراد بمعنى أن رأس المال يجتذب للرأسمالي في شكل ربح جزءاً من فائض القيمة التي ينتزعها من العمل، وأن احتكار الأرض يجتذب للمالك العقاري جزءاً آخر منها في شكل ريع، وأن العمل يقدم للعامل جزء القيمة المتبقي في شكل أجور ـ من مصادر يتم

بتوسطها تحويل جزء من القيمة إلى شكل للربح، وجزء آخر إلى شكل للريع، وجزء ثالث إلى شكل للأجور ـ إلى مصادر فعلية تنبع منها أجزاء القيمة هذه وما يقابلها من أجزاء المنتوج التي توجد فيها، أو التي يمكن مبادلة أجزاء القيمة هذه بها، إلى مصادر تنبع منها، آخر المطاف، قيمة المنتج نفسها(50).

[835] لقد سبق لنا لدى النظر في أبسط مقولات نمط الإنتاج الرأسمالي، بل حتى مقولات الإنتاج السلعي، والسلعة والنقد، أن أشرنا إلى الطابع الصوفي الغامض الذي يحوّل العلاقات الاجتماعية، التي تقوم العناصر المادية للثروة بمثابة حامل لها في الإنتاج، إلى خصائص لهذه الأشياء نفسها (السلعة)، ويحوّل علاقة الإنتاج نفسها إلى شيء (نقد)، وهو ما يتجلى بشكل أسطع. وتأخذ سائر الأشكال الاجتماعية نصيبها في قلب الأشياء هذا رأساً على عقب، عندما يمسّ الأمر الإنتاج السلعي والتداول النقدي. ولكن، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي إطار رأس المال الذي يؤلف المقولة الرئيسية في هذا النمط، تتطور علاقة الإنتاج المقرّرة فيه، يتطور هذا العالم المسحور والمقلوب، أكثر بكثير. ولو عايّنا رأس المال، بادىء الأمر، في عملية الإنتاج المباشرة ـ كقوة تمتص العمل الفائض ـ فإن هذه العلاقة تبدو بالغة البساطة؛ وإن الصلة الفعلية تبقى مفروضة مباشرة على حاملي هذه العملية، على الرأسماليين أنفسهم، وهم لا يزالون يعونها. وإن الصراع العنيد المحتدم بسبب حدود يوم العمل يبين ذلك بصورة مقنعة. ولكن حتى في نطاق هذا الميدان المفتقر للتوسط، في ميدان العملية المباشرة بين العمل ورأس المال، لا تبقى الأمور بمثل هذه البساطة. فمع تطور فائض القيمة النسبي في النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج الذي يطور القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل، تظهر هذه القوى المنتجة والروابط الاجتماعية للعمل، في عملية العمل المباشرة، وكأنها قد انتقلت من

---

(50) «إن الأجور والربح والريع هي ثلاثة مصادر أصلية لكل إيراد، ولكل قيمة تبادلية أيضاً» (آ. سميث).

[آدم سميث، ثروة الأمم، طبعة أبردين، 1848، ص 43]. [تناول ماركس هذا الموضوع في المجلد الثاني من رأس المال ص 362 ـ 388، كما يتناوله في المجلد الرابع: نظريات فائض القيمة، الجزء الأول، ص 58 ـ 68]. [ن: برلين]. «وهكذا فإن أسباب الإنتاج المادي هي في الوقت نفسه مصادر كل الإيرادات الأصلية الموجودة». (شتورخ، [دروس في الاقتصاد السياسي، سانت بطرسبورغ، 1815]، المجلد الأول، ص 259).

(*Storch*, [*Cours d'Économie Politique etc.*, St.-Pétersbourg, 1815], T. I, p. 259). [ن. برلين].

العمل إلى رأس المال. وبذا يغدو رأس المال ماهية صوفية غامضة تماماً، لأن كل القدرات الإنتاجية الاجتماعية للعمل تبدو منتمية إلى رأس المال لا إلى العمل بما هو عليه، تبدو بمثابة قوى نابعة من رحم رأس المال نفسه. ثم تتدخل عملية التداول التي تتوسط تبادله المادي (الأيض) وتغيّر أشكال كل أقسام رأس المال، حتى رأس المال الزراعي، بمقدار ما يتطور النمط الرأسمالي الخاص للإنتاج. وهذا هو الميدان الذي تتراجع فيه علاقات الإنتاج الأصلية للقيمة إلى المؤخرة كلّياً. وفي عملية الإنتاج المباشرة ينشط الرأسمالي في الوقت نفسه كمنتج للسلع ومدير للإنتاج السلعي. لذا، فإن عملية الإنتاج هذه لا تبدو له، بتاتاً، على أنها ببساطة عملية إنتاج فائض القيمة. ومهما يكنْ فائض القيمة الذي يعتصره رأس المال في عملية الإنتاج المباشرة ليجسدها في السلع، فإن القيمة وفائض القيمة، اللذين تحتويهما السلع، ينبغي أن يتحققا في عملية التداول فقط. ويبدو أن القيمة التي تعوّض عن القيم المسلّفة في الإنتاج، ولا سيما فائض القيمة [836] الماثل في السلع، لا تتحقق في التداول فحسب، بل تنبع منه؛ ويعزز الظرفان التاليان هذا المظهر الواهم: أولاً، الربح عند البيع، الذي يتوقف على الاحتيال والخداع، والمهارة، والشطارة، وعلى ألف فرصة في السوق؛ وهناك ظرف آخر وهو أن زمن التداول يبرز هنا كعنصر محدّد ثانٍ، إلى جانب وقت العمل. ورغم أنه لا يفعل فعله، في واقع الأمر، إلّا كحدّ سلبي يقيّد تكوين القيمة وفائض القيمة، لكنه يرتدي مظهر سبب إيجابي في تكوينهما كالعمل نفسه. ويظهر كمحدّد نابع من طبيعة رأس المال ومستقل عن العمل. وقد اقتصرنا في المجلد الثاني من رأس المال، بالطبع، على عرض ميدان التداول هذا من ناحية علاقته بالأشكال المحدّدة التي يولّدها، وأن نبيّن التطور اللاحق لأشكال رأس المال في هذا الميدان. أما في الواقع الفعلي، فإن هذا الميدان هو ميدان المنافسة، الذي تسوده المصادفة فيما لو عاينّا كل حالة من حالاته على انفراد، وهو ميدان لا يظهر فيه للعيان القانون الباطني الذي يشق طريقه عبر هذه المصادفات وينظمها إلّا عند جمع هذه المصادفات معاً في كتل كبيرة، ميدان يتعذر فيه لذلك رؤية وإدراك الوسطاء الفرادى المنفذين للإنتاج. ولكن زد على ذلك: إن عملية الإنتاج الفعلية، بوصفها وحدة عملية الإنتاج المباشرة وعملية التداول، تولّد أشكالاً جديدة وجديدة تضيع فيها خيوط الصلة الباطنية أكثر فأكثر، وترتدي علاقات الإنتاج أكثر فأكثر وجوداً مستقلاً عن بعضها البعض، وتتحجر مكوّنات القيمة في أشكال مستقلة عن بعضها البعض أيضاً.

إن تحول فائض القيمة إلى ربح يتحدد، كما رأينا، بعملية التداول كما بعملية الإنتاج. ولا يعود فائض القيمة، وهو في شكل ربح، يُنسب إلى ذلك الجزء من رأس المال الذي

أُنفق على العمل والذي ينبع الفائض منه، بل يُنسب إلى رأس المال الكلّي. وينتظم معدل الربح بقوانين خاصة به تتيح له، بل تقتضي منه، أن يتغير بينما يبقى معدل فائض القيمة على حاله. ويؤدي ذلك باطراد إلى ستر الطبيعة الحقيقية لفائض القيمة، وبالتالي إلى ستر الآلية الفعلية لرأس المال. ويتأتى ذلك أكثر بفعل تحويل الربح إلى ربح وسطي، وتحويل القيم إلى أسعار إنتاج، إلى أسعار وسطية ناظمة لأسعار السوق. وتتدخل هنا عملية اجتماعية معقدة، عملية مساواة رؤوس الأموال، لتفصل الأسعار الوسطية النسبية للسلع عن قيم هذه السلع، كما تفصل الأرباح الوسطية لمختلف ميادين الإنتاج (بمعزل عن النفقات الفردية لرأسمال في كل ميدان خاص من ميادين الإنتاج) عن الاستغلال الفعلي للعمل الذي تمارسه رؤوس الأموال المفردة. إن متوسط سعر السلع لا [837] يبدو مختلفاً في المظهر، بل هو حقاً مختلف في الواقع عن قيمة السلع، أي مختلف عن العمل المتحقق فيها، وإن الربح الوسطي لرأسمال مفرد يختلف عن فائض القيمة الذي استلّه رأس المال هذا من العمال الذين يستخدمهم. ولا تظهر قيمة السلع بصورة مباشرة إلّا في التأثير الذي يمارسه تغيّر قدرة إنتاجية العمل على انخفاض وارتفاع أسعار الإنتاج، أي على حركتها لا على حدودها النهائية. كما يظهر الربح وكأنه لا يتحدّد بفعل الاستغلال المباشر للعمل إلّا بصورة ثانوية، بحدود ما يسمح ذلك للرأسمالي بأن يحقق ربحاً منحرفاً عن الربح الوسطي، بموجب أسعار السوق الناظمة، المستقلة ظاهرياً عن هذا الاستغلال للعمل. أما الأرباح الوسطية الاعتيادية فتبدو ملازمة لرأس المال، ومستقلة عن الاستغلال؛ ويبدو أن الاستغلال غير الاعتيادي وكذلك الاستغلال الوسطي الجاري في شروط مؤاتية بصورة استثنائية لا يشترطان سوى الانحرافات عن الربح الوسطي، وليس الربح الوسطي نفسه. وإن انقسام الربح إلى ربح صاحب مشروع وفائدة (هذا دون أن نذكر تدخل الربح التجاري وربح المتاجرة بالنقد، اللذين يرتكزان على التداول ويبدوان وكأنهما يظهران كلّياً من عملية التداول لا من عملية الإنتاج) يستكمل الانفصال التام لشكل فائض القيمة، أي تحجّر شكلها منفصلاً عن جوهرها، عن ماهيتها. وينفصل جزء من الربح، في تضاد مع جزء آخر، إنفصالاً تاماً عن علاقة رأس المال بما هي عليه ويبدو ناجماً لا عن وظيفة استغلال العمل المأجور، بل عن العمل المأجور للرأسمالي نفسه. وتظهر الفائدة، في تضاد مع ما سبق، وكأنها تنبع بصورة مستقلة عن العمل المأجور للعامل وعن عمل الرأسمالي نفسه، أي تنبع من رأس المال بوصفه مصدرها الخاص المستقل. وإذا كان رأس المال يظهر في البدء، وهو على سطح التداول، بمثابة رأسمال ـ صنم، بمثابة قيمة تنجب قيمة، فإنه يبرز الآن، وهو في شكل

رأسمال حامل للفائدة، في أكثر أشكاله اغتراباً وتميزاً. لهذا السبب نجد أن الصيغة: «رأس المال ـ الفائدة»، بوصفها الحلقة الثالثة في الصيغتين «الأرض ـ الريع» و «العمل ـ الأجور»، معقولة أكثر بكثير من الصيغة «رأس المال ـ الربح»، نظراً لأن الربح يبقى حاملاً لذكرى منبعه، فهذه الذكرى لا تتلاشى في الفائدة فحسب، بل تبرز في شكل ثابت يقف في تضاد مع هذا المنبع.

أخيراً، تبرز إلى جانب رأس المال، بوصفه مصدراً مستقلاً لفائض القيمة، تبرز الملكية العقارية كحدّ يقيّد الربح الوسطي، وكعامل ينقل جزءاً من فائض القيمة إلى طبقة لا تعمل ولا تستغل العمال مباشرة ولا تستطيع أن تنهمك، على غرار رأس المال [838] الحامل للفائدة، في اعتبارات أخلاقية وعظية عن المجازفة والتضحيات لدى إقراض رأس المال، مثلاً. وبما أن جزءاً من فائض القيمة يظهر هنا مقترناً، لا بعلاقات اجتماعية، بل بعنصر من عناصر الطبيعة مباشرة، أي الأرض، فإن شكل اغتراب وتحجّر مختلف أجزاء فائض القيمة إزاء بعضها البعض يكتمل تماماً، وتتقطع الروابط الباطنية نهائياً، وتتموه مصادرها تماماً، على وجه الضبط بسبب الانفصال المتبادل لعلاقات الإنتاج المرتبطة بمختلف العناصر المادية لعملية الإنتاج.

وفي الصيغة: «رأس المال ـ الربح»، أو بتعبير أفضل «رأس المال ـ الفائدة، الأرض ـ الريع العقاري، العمل ـ الأجور»، في هذا الثالوث الاقتصادي الذي يمثل ترابط مكوّنات القيمة والثروة عموماً بمصادرها، يكتمل الغموض الصوفي لنمط الإنتاج الرأسمالي وإضفاء الطابع الشيئي على العلاقات الاجتماعية، والالتحام المباشر لعلاقات الإنتاج الشيئية بخصوصية تعيّنها التاريخي ـ الاجتماعي: ها هنا ينشأ عالم مسحور، مشوّه، يقف على رأسه، عالم مسكون بأطياف المسيو رأسمال (Monsieur le Capital) والمدام أرض (et Madame la Terre)، وهما في الآن ذاته شخصيات اجتماعية ومحض أشياء. ومن المآثر العظيمة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن يحطّم هذا المظهر الزائف، هذا الوهم، هذا الانفصال والتحجر لمختلف عناصر الثروة الاجتماعية إزاء بعضها، هذا اللبس للأشياء لبوس أشخاص، وهذا اللبس لعلاقات الإنتاج لبوس الأشياء، هذا الدِين السائد في الحياة اليومية؛ وقد حقق الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هذا التحطيم بردّ الفائدة إلى جزء من الربح، وردّ الريع إلى الفائض الذي يزيد على الربح الوسطي، بحيث يندمج الاثنان معاً في فائض القيمة؛ وبتصوير عملية التداول على أنها مجرد استحالات في الأشكال، وأخيراً بردّ قيمة وفائض قيمة السلع إلى العمل في عملية الإنتاج المباشرة. مع ذلك يبقى خيرة ممثلي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أسرى عالم المظاهر بهذا القدر

أو ذاك، هذا العالم الذي حطموه بنقدهم، ولذلك نراهم يقعون، بهذا القدر أو ذاك، فريسة انعدام الثبات، وأنصاف الحقائق، والتناقضات المستعصية، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك من وجهة النظر البورجوازية. وبالمقابل، فمن الطبيعي بالقدر نفسه أن يشعر الوسطاء الفعليون المنفذون للإنتاج أنهم في بيتهم، وسط هذه الأشكال المغرّبة واللاعقلانية: رأس المال ـ الفائدة، الأرض ـ الريع، العمل ـ الأجور، نظراً لأن هذه هي بالضبط أشكال المظهر التي يتحركون في نطاقها ويواجهونها على الدوام. عليه، فمن الطبيعي أيضاً أن الاقتصاد السياسي المبتذل، الذي لا يزيد في الواقع عن تفسير وعظي، عقائدي بهذا القدر أو ذاك، للتصورات اليومية العادية عند الوسطاء الفعليين المنفذين [839] للإنتاج، والذي لا يفعل غير أن يُدخل ترتيباً عقلانياً معيناً في هذه التصورات، والذي يجد في هذه الصيغة الثلاثية بالذات، المجردة من أية رابطة باطنية، المرتكز الطبيعي الذي يسمو على كل ريبة، لتبجحه الفارغ. وتتطابق هذه الصيغة في الوقت نفسه مع مصالح الطبقات السائدة، إذ تبشر بالضرورة الطبيعية والتبرير الأزلي لمصادر إيراد هذه الطبقات وترفعهما إلى مصاف عقيدة قويمة.

في معرض وصفنا لاصطباغ علاقات الإنتاج بالصبغة الشيئية واستقلاليتها إزاء الوسطاء المنفذين للإنتاج، نترك جانباً الأسلوب الذي تظهر به لهم الروابط الناجمة عن السوق العالمي، وأوضاعه، وحركة أسعار السوق، والائتمان، ودورات الصناعة والتجارة، وتعاقب أطوار الازدهار والأزمة، فهي تظهر لهم بمثابة قوانين طبيعية قاهرة، مهيمنة عليهم عفوياً، وتواجههم كضرورة عمياء. نترك ذلك جانباً، لأن الحركة الفعلية للمنافسة تقع خارج نطاق خطة البحث، كما أننا لا نبتغي سوى عرض البنية الباطنية لنمط الإنتاج الرأسمالي في نموذجه المثالي الوسطي، إنْ جاز التعبير.

كان مثل هذا الغموض الاقتصادي يظهر في الأشكال الاجتماعية الغابرة ارتباطاً بالنقد ورأس المال الحامل للفائدة على الأكثر. وإن من طبيعة الأشياء أن يُقصى هذا الغموض، أولاً حيث يطغى الإنتاج من أجل القيمة الاستعمالية، من أجل الاستهلاك الذاتي المباشر؛ وثانياً، حيث تؤلف العبودية أو القنانة، كما في العصر القديم والقرون الوسطى، القاعدة العريضة للإنتاج الاجتماعي: إن سيطرة شروط الإنتاج على المنتجين تتخفى هنا وراء علاقات السيد-العبد التي تتجلى وتظهر بمثابة الدوافع المباشرة لعملية الإنتاج. وفي الجماعات المشاعية القديمة التي سادتها الشيوعية البدائية، بل حتى في مشاعات المدن القديمة، نجد أن هذه المشاعة نفسها تبرز بشروطها كقاعدة للإنتاج، أما تجديد إنتاجها فيبرز كهدف نهائي للإنتاج. وحتى في الطوائف الحِرفية المغلقة

القروسطية، لم يظهر رأس المال ولا العمل طليقين بلا صلة، بل كانت علاقاتهما تتحدد بموجب نظام التعاونيات الحِرفية، وما يرتبط به من علائق، كما تتحدد بتصورات الواجب المهني ومستوى الاتقان، إلخ، وهي تصورات تناسب هذه العلاقات. أما في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي...(*).

(*) هنا تنقطع المخطوطة. [ن. برلين].

[840]

الفصل التاسع والأربعون

في تحليل عملية الإنتاج

يمكن لنا في سياق التحليل التالي أن نترك جانباً التمايز بين سعر الإنتاج والقيمة، نظراً لأن هذا التمايز يتلاشى عموماً، إذا عايّنا، كما نعاين في هذه الحالة، قيمة المنتوج الكلّي السنوي للعمل، أي قيمة منتوج رأس المال الاجتماعي الكلّي.

ما الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والريع سوى شكلين مميزين يرتديهما جزآن منفردان من فائض قيمة السلع. وإن مقدار فائض القيمة هو حدّ المقدار العام للأجزاء التي يمكن أن ينقسم إليها. وعليه، فإن الربح الوسطي زائداً الريع يساوي فائض القيمة. ويمكن لجزء من العمل الفائض الذي تحتويه السلع، وبالتالي لجزء من فائض القيمة، ألّا يسهم مباشرةً في مساواة الربح الوسطي، بحيث أن جزءاً من قيمة السلعة لا يجد التعبير عنه، عموماً، في سعر السلعة المعنية. ولكن، أولاً، يتم التعويض عن ذلك إما من خلال ارتفاع معدل الربح، حين تؤلف السلعة المُباعة دون قيمتها عنصراً من رأس المال الثابت، أو من خلال مثول الربح والريع في منتوج أكبر، إذا كانت السلعة المُباعة دون قيمتها تدخل، كمادة استهلاك شخصي، في جزء القيمة الذي يستهلك كإيراد. ثانياً، يتم إلغاء انحرافات هذا السعر عن القيمة إلغاءً متبادلاً بصورة وسطية. وعلى أية حال، حتى لو جرى فقدان جزء فائض القيمة الذي لم يعبّر عنه في سعر السلعة، بالنسبة إلى تكوين السعر، فإن حاصل جمع الربح الوسطي والريع في شكله الاعتيادي، لا يمكن أن يكون أبداً أكبر من إجمالي فائض القيمة، رغم أنه قد يكون أصغر منها. إن شكله الاعتيادي يفترض أن الأجور تطابق قيمة قوة العمل. بل أن الريع الاحتكاري نفسه، بمقدار ما لا يكون اقتطاعاً من الأجور، أي بمقدار ما لا يؤلف مقولة خاصة، إنما يؤلف

بالضرورة، على الدوام، جزءاً من فائض القيمة، بصورة غير مباشرة؛ وإذا لم يكوّن هذا الريع الاحتكاري فائض السعر على سعر إنتاج السلعة نفسها التي يؤلف هو أحد مكوّناتها (كما هو الحال مع الريع التفاضلي) أو إذا لم يكوّن فائض القيمة الإضافي للسلعة نفسها التي يؤلف هو أحد مكوّناتها، والذي يزيد على شطر فائض قيمتها المقاس بالربح [841] الوسطي (كما هو الحال مع الريع المطلق)، فإنه يكوّن مع ذلك جزءاً من فائض قيمة لسلع أخرى، أي سلع تُبادل لقاء هذه السلعة التي تمتلك سعراً احتكارياً. ـ إن الربح الوسطي زائداً الريع العقاري لا يمكن بمجموعهما أن يكونا أبداً أكبر من المقدار الذي يؤلف هذا الربح وهذا الريع جزءين منه، والذي كان مُعطىً ماثلاً قبل هذا الانقسام. وعليه، لا أهمية بالنسبة لبحثنا إنْ كان إجمالي فائض قيمة السلع، أي كل العمل الفائض الذي تحتويه السلع، متحققاً في سعرها أم لا. فالعمل الفائض لا يتحقق بأكمله، لأن التغير المستمر في مقدار العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة معينة ـ التغير الناجم عن التبدل الدائم في قدرة إنتاجية العمل ـ يسم إنتاج جزء من السلع دائماً في ظل ظروف غير اعتيادية، مما يوجب بيعها دون قيمتها الفردية. وعلى أية حال، فإن الربح زائداً الريع يساوي مجمل فائض القيمة المتحقق (العمل الفائض)، ومن أجل البحث الراهن يمكن افتراض أن فائض القيمة المتحقق يساوي كل فائض القيمة، ذلك لأن الربح والريع هما فائض قيمة متحقق، أي فائض القيمة الذي يدخل عموماً في سعر السلع، أي عملياً كل فائض القيمة الذي يؤلف واحداً من مكوّنات هذا السعر.

من جهة أخرى، فإن الأجور تؤلف شكلاً ثالثاً مميزاً من الإيراد وتساوي على الدوام الجزء المتغير من مكوّنات رأس المال، أي المكوّن الذي لا يُنفق على وسائل العمل، بن على شراء قوة العمل الحيّة، على الدفع للعمال. (إن العمل الذي يدفع له عند إنفاق الإيراد، إنما يُدفع من الوسائل المخصصة للأجور، من الربح أو الريع، وبالتالي فإنه لا يشكل أي جزء من قيمة السلع التي يُدفع له بها. لذلك فإنه لا يُؤخذ في الاعتبار عند تحليل قيمة السلع والمكوّنات التي تنقسم إليها هذه القيمة.) فقيمة رأس المال المتغير، وبالتالي، سعر العمل يجري تجديد إنتاجهما في ذلك الجزء المتشيئ من يوم عمل العامل، في ذلك الجزء من قيمة السلعة، الذي يجدد فيه العامل إنتاج قيمة قوة عمله الخاصة، أو سعر عمله. إن يوم العمل الإجمالي للعامل ينشطر إلى جزءين. جزء يؤدي فيه كمية العمل الضرورية لتجديد إنتاج قيمة وسائل عيشه بالذات: الجزء مدفوع الأجر من عمله الإجمالي، أي الجزء الضروري لإدامته هو وتجديد إنتاجه. أما الجزء المتبقي من يوم العمل، مجمل كمية العمل الفائضة التي يؤديها بما يزيد عن العمل المتحقق في

[842] قيمة أجوره، فهو العمل الفائض، العمل غير مدفوع الأجر، الذي يتمثل في فائض القيمة لكامل إنتاجه السلعي (وبالتالي في كمية فائضة من السلعة)، يتمثل في فائض القيمة الذي ينقسم بدوره إلى أجزاء مختلفة التسميات ـ إلى ربح (ربح صاحب مشروع زائداً فائدة) وريع.

إذن، فإن جزء القيمة الكلّية للسلع الذي يتحقق فيه العمل الكلّي الذي يضيفه العمال في يوم أو سنة، أي قيمة المنتوج السنوي الكلّي الذي يخلقه هذا العمل، ينقسم إلى قيمة الأجور والربح والريع. ذلك لأن هذا العمل الكلّي ينقسم إلى عمل ضروري يخلق به العامل جزء قيمة المنتوج الذي يُدفع به له نفسه، أي الأجور، وإلى عمل فائض غير مدفوع الأجر يخلق به العامل ذلك الجزء من قيمة المنتوج الذي يمثّل فائض القيمة والذي ينقسم فيما بعد إلى ربح وريع. وعلاوةً على هذا العمل، لا يؤدي العامل أي عمل آخر؛ وعلاوةً على قيمة المنتوج التي تتخذ أشكال الأجور والربح والريع، لا يخلق العامل أية قيمة. إن قيمة المنتوج السنوي التي تمثّل العمل الذي أضافه العامل مجدداً خلال السنة، تساوي الأجور، أو قيمة رأس المال المتغير، زائداً فائض القيمة الذي ينقسم بدوره إلى شكلَيْ الربح والريع.

إذن، فإن جزء القيمة الكلّية للمنتوج السنوي، الجزء الذي يخلقه العامل في مجرى السنة، يتجلى في المجموع السنوي لقيمة الإيرادات الثلاثة: قيمة الأجور والربح والريع. ومن الجليّ إذن أن قيمة الجزء الثابت من رأس المال لا يُجدَّد إنتاجها في قيمة المنتوج المخلوقة سنوياً، لأن الأجور لا تساوي غير قيمة ذلك الجزء المتغير من رأس المال الذي يُسلّف في الإنتاج، ولا يساوي الريع والربح غير فائض القيمة، أي الفضلة التي تزيد بها القيمة المنتجة على القيمة الكلّية لرأس المال المسلّف التي تساوي قيمة رأس المال الثابت زائداً قيمة رأس المال المتغير.

ولا أهمية إطلاقاً للصعوبة التي يتعيّن حلها هنا إنْ كان جزء من فائض القيمة المحوّل إلى شكلَيْ الربح والريع، لا يُستهلك كإيراد، بل يخدم للتراكم. فالجزء الذي جرى توفيره كرصيد للتراكم، يخدم في تكوين رأسمال جديد، إضافي ولكن ليس للتعويض عن رأسمال قديم، سواء كان الجزء المكوّن المُنفق على قوة العمل أم الجزء المكوّن المُنفق على وسائل العمل، من رأس المال القديم ذاك. وعليه، فمن أجل التبسيط يمكن لنا الافتراض هنا أن الإيرادات تذهب بمجملها إلى الاستهلاك الشخصي. هنا تبرز صعوبة مزدوجة. فمن جهة أولى، تحتوي قيمة المنتوج السنوي الذي تُستهلك فيه هذه الإيرادات ـ الأجور، الربح، الريع ـ على جزء معين من القيمة يساوي قيمة الجزء الداخل فيه من

رأس المال الثابت. إن قيمة المنتوج السنوي تحتوي هذا الجزء من القيمة إضافة إلى ذاك [843] الجزء الذي ينحّل إلى أجور، والجزء الذي ينحّل إلى ربح وريع. وعليه، فإن قيمة المنتوج السنوي = الأجور + الربح + الريع + ث، علماً بأن ث تمثل الجزء الثابت من قيمة المنتوج. كيف يمكن إذن للقيمة السنوية المنتجة التي تساوي فقط الأجور + الربح + الريع، أن تشتري منتوجاً تتألف قيمته = (الأجور + الربح + الريع) + ث؟ كيف يمكن للقيمة المنتجة خلال السنة أن تشتري منتوجاً ذا قيمة أكبر منها هي؟

من جهة ثانية، إذا تركنا جانباً ذلك الجزء من رأس المال الثابت الذي لم يدخل في المنتوج والذي يواصل لذلك وجوده، كما من قبل، وإنْ يكنْ بقيمة منقوصة، بعد الفترة السنوية لإنتاج السلع، أي إذا تجردنا مؤقتاً عن رأس المال الأساسي المستخدم ولكن غير المستهلك، عندئذٍ يتضح أن الجزء الثابت من رأس المال المسلّف قد دخل بالكامل في شكل مواد أولية ومواد مساعِدة إلى المنتوج الجديد، في حين أن جزءاً واحداً من وسائل العمل قد استُهلك كلّياً بينما لم يُستهلك جزء آخر سوى جزئياً، أي أنه لم يُستهلك في الإنتاج سوى جزء من قيمة وسائل العمل هذه. إن كامل هذا الجزء المُستهلك في الإنتاج من رأس المال الثابت يجب أن يعوّض عنه عينياً (in natura). وإذا افترضنا أن سائر الظروف الأخرى، وبخاصة قدرة إنتاجية العمل، تظل ثابتة، فإن التعويض عن هذا الجزء يتطلب الكمية نفسها من العمل، كما في السابق، أي ينبغي التعويض عنه بقيمة مُعادِلة. فإنْ لم يحصل ذلك، تعذّر تجديد الإنتاج على النطاق السابق. ولكن من عساه ملزم بأداء هذه الأعمال، ومن يؤديها؟

فيما يخص الصعوبة الأولى ـ من عساه مُلزم بدفع جزء القيمة الثابت الذي يحتويه المنتوج، وبماذا يُدفع لقاءه ـ من المفترض أن قيمة رأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج تعود إلى الظهور كجزء من قيمة المنتوج. وهذا لا يتناقض مع فرضيات الصعوبة الثانية. فلقد سبق أن أوضحنا في رأس المال، المجلد الأول، الفصل الخامس «عملية العمل وعملية الإنماء الذاتي للقيمة» كيف أن القيمة القديمة تبقى أيضاً محفوظة في المنتوج، في آنٍ واحدٍ، بمجرد إضافة عمل جديد، رغم أن هذا العمل لا يُجدِّد إنتاج القيمة القديمة، بل يقتصر على خلق إضافة إليها، على خلق قيمة مضافة؛ ولكننا بيّنا في الوقت نفسه أن بلوغ ذلك لا يتم لأن العمل خالق قيمة، أي ليس لأنه عمل عام، بل لأنه ينشط بوصفه عملاً منتجاً من نوع معين. وعليه، ليس ثمة حاجة إلى عمل إضافي بغية صيانة قيمة الجزء الثابت في ذلك المنتوج الذي يُنفق عليه الإيراد، أي يُنفق عليه مجمل القيمة المخلوقة خلال السنة. ولكن يلزم، بالطبع، عمل إضافي جديد للتعويض

عن رأس المال الثابت الذي استُهلكت قيمته وقيمته الاستعمالية خلال السنة المنصرمة، فبدون هذا التعويض لا يمكن تجديد الإنتاج عموماً.

[844] إن كل العمل المضاف مجدداً يتمثل في القيمة الجديدة المخلوقة خلال السنة، وهذه بدورها تتحول إلى ثلاثة أنواع من الإيراد: الأجور، الربح، الريع. وهكذا لا يبقى، من جهة، أي عمل اجتماعي فائض للتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك الذي ينبغي تجديد جزء منه عينياً (in natura) حسب قيمته، وجزء آخر حسب قيمته فقط (بقدر ما يدور الحديث عن الاهتلاك المحض لرأس المال الأساسي). من جهة ثانية، إن القيمة التي يخلقها العمل السنوي والتي تنقسم إلى أشكال أجور وربح وريع والتي يُزمع إنفاقها في هذه الأشكال، تظهر غير كافية لأن تدفع لقاء الجزء الثابت من رأس المال أو تشتريه، وهو الجزء الذي ينبغي أن يحتويه المنتوج السنوي، علاوةً على قيمة الإيرادات.

نرى من ذلك، أن المعضلة الماثلة هنا، قد حُلّت أساساً عند دراسة تجديد إنتاج اجمالي رأس المال الاجتماعي (رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الثالث). ونعود هنا إلى هذا الموضوع أصلاً لأن فائض القيمة لم يكن قد ظهر بعد هناك في أشكال من الإيراد: الربح (ربح صاحب المشروع زائداً الفائدة) والريع، ولم يكن بالوسع لذلك تناوله، وهو في هذه الأشكال؛ ومن ثم أيضاً للسبب التالي وهو أن تحليل شكل الأجور والربح والريع يقترن بخطأ فاحش يرتكبه الاقتصاد السياسي بمجمله ابتداءً من آ. سميث.

لقد قسّمنا هناك رأس المال كله إلى قطاعين كبيرين: القطاع I الذي يُنتج وسائل الإنتاج، والقطاع II الذي يُنتج وسائل الاستهلاك الفردي. وإن كون بعض المنتوجات يمكن أن يخدم أغراض الاستهلاك الفردي ووسائل الإنتاج (حصان، حبوب، إلخ) على السواء، لا يُلغي صواب هذا التقسيم بالمطلق. فما هذا التقسيم بفرضية، بل تعبير عن حقيقة قائمة. لنأخذ المنتوج السنوي لبلد ما. إن جزءاً من هذا المنتوج، مهما تكنْ صلاحيته للخدمة كوسيلة إنتاج، يدخل في الاستهلاك الفردي. وهذا منتوج تُنفق عليه الأجور والربح والريع. وهذا المنتوج هو نتاج قطاع معين من رأس المال الاجتماعي. ومن الممكن أن يقوم رأس المال هذا نفسه بإنتاج منتوجات تنتمي إلى القطاع I. وبمقدار ما يكون الأمر كذلك، فإن هذا الجزء من رأس المال، المُستهلك في منتوج القطاع II، أي المنتوج الذي هو فعلياً من نصيب الاستهلاك الفردي، ليس هو الذي يقدم المنتوجات التي تُستهلك إنتاجياً والتي تنتمي إلى القطاع I. فإن كامل منتوج القطاع II الذي يدخل في الاستهلاك الفردي، ويُنفق عليه الإيراد، يمثّل وجود رأس المال المستهلك فيه زائداً الفائض الذي تم إنتاجه. وعليه، فإن ذلك هو منتوج رأسمال موظّف

في إنتاج وسائل استهلاك حصراً. وبالطريقة نفسها، فإن القطاع I من المنتوج السنوي، الذي يخدم كوسيلة تجديد إنتاج ـ كمواد أولية ووسائل عمل ـ مهما تكن عموماً المقدرة [845] التي يتمتع بها هذا المنتوج عينياً (naturaliser) لأن يخدم كوسيلة استهلاك، إنما هو منتوج رأسمال موظّف في إنتاج وسائل الإنتاج حصراً. إن الشطر الأعظم من المنتوجات التي تؤلف رأس المال الثابت يوجد مادياً في شكل لا يتيح له دخول الاستهلاك الفردي. أما إذا كان من الممكن أن يدخل جزء من المنتوجات في الاستهلاك الفردي، أي على سبيل المثال إذا أمكن للفلاح أن يأكل حبوب البذار أو أن ينحر دواب الجّر لاستهلاكه الفردي، فإن الضرورة الاقتصادية تُجبر الفلاح على معالجة هذا الجزء من المنتوجات كما لو أنه لم يكن موجوداً في شكل قابل للاستهلاك.

وكما أشرنا سابقاً، فإننا نتجرد، لدى النظر في هذين القطاعين، عن الجزء الأساسي من رأس المال الثابت الذي يواصل وجوده عينياً (in natura) وقيمياً، بصورة مستقلة عن المنتوج السنوي لكلا القطاعين.

وفي القطاع II الذي تُنفق الأجور والربح والريع على منتوجاته، أي باختصار حيث تُستهلك الإيرادات، فإن المنتوج يتألف بدوره، من ناحية قيمته، من ثلاثة مكوّنات. فثمة مكوّن أول يساوي قيمة الجزء الثابت المستهلك من رأس المال في الإنتاج؛ وثمة مكوّن ثانٍ يساوي قيمة ذلك الجزء المتغير المسلّف من رأس المال في الإنتاج، الذي أُنفق على الأجور؛ وأخيراً هناك مكوّن ثالث يساوي فائض القيمة المتولد، أي = الربح + الريع. إن المكوّن الأول من منتوج القطاع II، أي قيمة الجزء الثابت من رأس المال، لا يمكن أن يُستهلك لا من جانب رأسماليي القطاع II، ولا من جانب عمال هذا القطاع نفسه، ولا من جانب الملّاك العقاريين. فهو لا يؤلف أي جزء من إيراداتهم، ولكن ينبغي أن يُعوَّض عينياً، وينبغي أن يُباع كيما يتم التعويض. من جهة أخرى، فإن المكوّنين الآخرين في هذا المنتوج يساويان قيمة الإيرادات المنتجة في هذا القطاع = الأجور + الربح + الريع.

أما في القطاع I، فإن المنتوج يتألف، من حيث الشكل، من المكوّنات نفسها. لكن الجزء الذي يؤلف هنا الإيراد (الأجور + الربح + الريع، وباختصار الجزء المتغير من رأس المال + فائض القيمة) لا يُستهلك هنا في الشكل الطبيعي لمنتوجات هذا القطاع I، بل في شكل منتوجات القطاع II. وعليه، ينبغي أن تُستهلك قيمة إيرادات القطاع I في شكل ذلك الجزء من منتوجات القطاع II، الذي يؤلف رأس المال الثابت للقطاع II الواجب التعويض عنه. وإن ذلك الجزء من منتوج القطاع II، الذي يتوجب عليه

التعويض عن رأس المال الثابت لهذا القطاع، إنما يُستهلك في شكله الطبيعي من جانب العمال والرأسماليين والملّاك العقاريين من القطاع I. إنهم يُنفقون إيراداتهم على هذا المنتوج من القطاع II. من جهة ثانية، فإن منتوج القطاع I، بمقدار ما يمثل إيراد القطاع I، إنما يُستهلك استهلاكاً منتجاً من جانب القطاع II، الذي يقوم بالتعويض عن رأسماله الثابت عينياً (in natura). أخيراً، فإن الجزء الثابت المُستهلك من رأسمال القطاع I، [846] إنما يجري التعويض عنه بمنتوجات هذا القطاع نفسه، هذه المنتوجات التي تتألف بالضبط من وسائل عمل، ومواد أولية ومساعدة، إلخ، ويتم التعويض جزئياً من خلال التبادل بين رأسماليي القطاع I أنفسهم، وجزئياً من خلال قدرة بعض هؤلاء الرأسماليين على أن يستخدموا منتوجهم بالذات، ثانية، وبصورة مباشرة، كوسيلة إنتاج.

لنأخذ المخطط السابق (رأس المال، المجلد الثاني، الفصل 20، II) المتعلق بتجديد الإنتاج البسيط:

I ـ 4000 ث + 1000 م + 1000 ف = 6000
II ـ 2000 ث + 500 م + 500 ف = 3000
} = 9000

إستناداً إلى هذا، يستهلك المنتجون والملّاك العقاريون من القطاع II 500 م + 500 ف = 1000، بمثابة إيراد؛ وتبقى 2000 ث التي يتوجب التعويض عنها. وهذه الـ 2000ث إنما يستهلكها العمال والرأسماليون ومتلقو الريع من القطاع I الذين يبلغ إيرادهم 1000م + 1000ف = 2000. إن المنتوج المُستهلك من القطاع II. إنما يستهلكه القطاع I بمثابة إيراد، وإن إيراد القطاع I الذي يمثّل منتوجاً غير قابل للاستهلاك(*)، إنما يستهلكه القطاع II كرأسمال ثابت. بقي إذن أن نسلّط الأضواء على الـ 4000ث من القطاع I. يجري التعويض عنها من منتوج القطاع I نفسه الذي = 6000، أو بالأحرى = 6000 - 2000، لأن هذه الـ 2000 قد تحولّت سلفاً إلى رأسمال ثابت للقطاع II. وتنبغي الإشارة بالطبع إلى أن هذه الأرقام قد اختيرت اعتباطاً، لذا تبدو العلاقة بين قيمة إيراد القطاع I وقيمة رأس المال الثابت للقطاع II اعتباطية. ولكن من الجليّ، على أية حال، أنه بمقدار ما تكون عملية تجديد الإنتاج اعتيادية وتتم في ظل شروط ثابتة، أي بمعزل عن التراكم، فإن مجموع قيمة الأجور والربح والريع في القطاع I ينبغي أن يكون مساوياً لقيمة الجزء الثابت من رأسمال القطاع II. وبخلافه، إما أن يعجز القطاع II عن أن

(*) الاستهلاك الشخصي وليس الإنتاجي. [ن. ع].

يعوّض عن رأسماله الثابت، أو يعجز القطاع I عن تحويل إيراده من شكل غير قابل للاستهلاك إلى شكل قابل للاستهلاك.

وهكذا، فإن قيمة المنتوج السلعي السنوي، تماماً مثل قيمة المنتوج السلعي لإنفاق منفرد من رأس المال، ومثل قيمة أية سلعة مفردة، ينحلّ إلى اثنين من مكوّنات القيمة: آ ـ الجزء المكوّن الذي يعوّض عن قيمة رأس المال الثابت المسلّف، وب ـ الجزء المكوّن الذي يبرز في شكل إيراد بمثابة أجور وربح وريع. وإن هذا الجزء المكوّن الأخير للقيمة، أي ب، يؤلف ضداً يقف في تضاد مع الجزء المكوّن الأول آ، بمقدار ما إن آ عند ثبات الظروف: (1) لا يتخذ شكل إيراد أبداً؛ و(2) يتدفق على الدوام عائداً في شكل رأسمال، أي بالضبط في شكل رأسمال ثابت. غير أن ب ينطوي، بدوره، في جوفه، على تضاد، هو الآخر. إن للربح والريع هذه الميزة المشتركة مع الأجور، وهي أنها جميعاً ثلاثة أشكال للإيراد. ومع ذلك، فإنها تتباين جوهرياً، بما أن فائض القيمة، [847] أي العمل غير مدفوع الأجر، يتمثّل في الربح والريع في حين أن العمل مدفوع الأجر يتمثّل في الأجور. إن جزء قيمة المنتوج الذي يمثّل الأجور المُنفقة، أي الذي يعوّض عن الأجور، والذي يتحول ثانية إلى أجور بموجب فرضيتنا القائلة بأن تجديد الإنتاج يجري على النطاق نفسه وفي ظل الشروط نفسها، إن هذا الجزء يتدفق عائداً بادىء الأمر كرأسمال متغير، كجزء مكوّن لرأس المال الذي ينبغي تسليفه من جديد في سبيل تجديد الإنتاج. ويؤدي هذا الجزء المكوّن وظيفة مزدوجة. فهو يوجد أولاً في شكل رأسمال، ويُبادل بهذه الصفة لقاء قوة العمل. ويتحوّل على يد العامل إلى إيراد يستمده من بيع قوة عمله، ثم يُبادل كإيراد لقاء وسائل عيش، ويُستهلك. وتتكشف هذه العملية المزدوجة بتوسط تداول النقد. إن رأس المال المتغير يُسلّف بهيئة نقد، يُدفع كأجور. وهذه وظيفته الأولى كرأسمال. وهو يُبادَل لقاء قوة العمل، ويتحوّل إلى تجلٍ لقوة العمل هذه، إلى عمل. هذه هي العملية كما تجري بالنسبة للرأسمالي. ولكن ثانياً: يشتري العمال بهذا النقد جزءاً من منتوجهم السلعي يُقاس بهذا النقد، ويستهلكونه كإيراد. ولو تخيلنا أن تداول النقد قد زال، عندئذٍ يكون جزء من منتوج العامل بين يدي الرأسمالي في شكل رأسمال متاح. إنه يسلّف هذا الجزء كرأسمال، يُعطيه إلى العامل لقاء قوة عمل جديدة، في حين أن العامل يستهلكه كإيراد بصورة مباشرة، أو عبر مبادلته بسلع أخرى. إذن، فإن ذلك الجزء من قيمة المنتوج، المكرّس في مجرى عملية تجديد الإنتاج للتحول إلى أجور، إلى إيراد للعمال، يتدفق عائداً بادىء الأمر إلى يدي الرأسمالي في شكل رأسمال، أو بتعبير أدق في شكل رأسمال متغير. إن عودة تدفقه في هذا الشكل بالذات

شرط جوهري من أجل أن يتم باستمرار، المرة تلو المرة، تجديد إنتاج العمل كعمل مأجور، وتجديد وسائل الإنتاج كرأسمال، وتجديد عملية الإنتاج نفسها كعملية إنتاج رأسمالية.

ولكيما نتحاشى تشويش الأمور بإثارة صعوبات لا جدوى منها ينبغي تمييز العائد الكلّي والعائد الصافي، عن الإيراد الكلّي والإيراد الصافي.

إن العائد الكلّي أو المنتوج الكلّي هو إجمالي المنتوج المجدد إنتاجه. وباستثناء الجزء المستخدم ولكن غير المستهلك من رأس المال الأساسي، فإن قيمة العائد الكلّي أو المنتوج الكلّي تساوي قيمة رأس المال المسلّف والمستهلك في الإنتاج، أي رأس المال الثابت والمتغير، زائداً فائض القيمة الذي ينحل إلى ربح وريع. أو، إذا عاينّا منتوج رأس المال الاجتماعي الكلّي، عوضاً عن منتوج رأسمال مفرد، فإن العائد الكلّي يساوي [848] العناصر المادية التي تؤلف الرأسمالَيْن الثابت والمتغير، زائداً العناصر المادية للمنتوج الفائض الذي يتمثل فيه الربح والريع.

أما الإيراد الكلّي فهو جزء القيمة، ذلك الجزء من المنتوج الكلّي أو المنتوج الخام الذي يبقى، وذلك بعد اقتطاع جزء القيمة، الذي يعوّض عن رأس المال الثابت الموظّف والمستهلك في الإنتاج، المقاس كجزء من المنتوج الكلّي. وعليه، فإن الإيراد الكلّي يساوي الأجور (أو جزء المنتوج المكرّس لأن يتحوّل ثانية إلى إيراد للعامل) + الربح + الريع. أما الإيراد الصافي فهو فائض القيمة، وبالتالي المنتوج الفائض المتبقي بعد اقتطاع الأجور، والذي يمثّل فائض القيمة الذي حققه رأس المال (المقاس بالمنتوج الفائض) والمزمع تقاسمه مع المالك العقاري.

لقد رأينا أن قيمة كل سلعة مفردة وقيمة إجمالي المنتوج السلعي لكل رأسمال مفرد، تنقسم إلى قسمين: قسم أول يعوّض عن رأس المال الثابت لا غير؛ وقسم ثان مكرس كلّياً ـ رغم أن جزءاً منه يتدفق عائداً كرأسمال متغير، أي يتدفق عائداً في شكل رأسمال أيضاً، مكرّس مع ذلك ليتحول كلّياً إلى إيراد كلّي، ليتخذ شكل أجور وربح وريع تؤلف بمجموعها الإيراد الكلّي. وعلاوة على ذلك رأينا أن الشيء نفسه يصح على قيمة إجمالي المنتوج السنوي لمجتمع ما. وليس ثمة فرق بين منتوج رأسمالي مفرد ومنتوج مجتمع إلّا في الحدود التالية: من وجهة نظر الرأسمالي المفرد يختلف الإيراد الصافي عن الإيراد الكلّي لأن هذا الأخير يتضمن الأجور، بينما الأول لا يتضمنها. أما من وجهة إيراد المجتمع كله، فإن الإيراد الوطني يتألف من الأجور زائداً الربح زائداً الريع، أي أنه يتألف من الإيراد الكلّي. ولكن ذلك محض تجريد، بمقدار ما إن المجتمع كله، في ظل

الإنتاج الرأسمالي، إنما يتبنى وجهة النظر الرأسمالية ويعتبر بالتالي أن الإيراد الذي ينحلّ إلى ربح وريع هو وحده الإيراد الصافي.

بالمقابل، فإن خيالات أضراب السيد ساي، على سبيل المثال، التي ترى أن مجمل العائد، أن مجمل المنتوج الكلّي، ينحلّ إلى العائد الصافي للأمة، أو لا يمكن تمييزه عن ذلك، وإن التمايز ينتهي من وجهة نظر عموم الأمة. إن مثل هذه الخيالات ليست سوى التعبير الحتمي، النهائي، عن العقيدة الجامدة اللامعقولة التي تسود الاقتصاد السياسي كلّه منذ آدم سميث، والتي تنص على أن قيمة السلع تتجزأ، آخر المطاف، كلّياً [849] إلى إيرادات: أجور وربح وريع[51].

ومن السهل بالطبع أن يفهم المرء، حين يدور الحديث عن كل رأسمالي مفرد، أن جزءاً من منتوجه ينبغي أن يُعاد تحويله إلى رأسمال (حتى بمعزل عن تجديد الإنتاج الموسّع، أي عن التراكم) أي ليس فقط إلى رأسمال متغير مكرّس لأن يتحوّل بدوره من جديد إلى إيراد للعامل، أي بالتالي إلى شكل إيراد، بل أيضاً إلى رأسمال ثابت لا يمكن تحويله قط إلى إيراد. وإن أبسط ملاحظة لعملية الإنتاج تبين ذلك بوضوح. ولا تبدأ الصعوبة إلّا حين يجري النظر إلى عملية الإنتاج ككل واحد. فإن كون قيمة مجمل جزء المنتوج، الذي يُستهلك كإيراد، في شكل أجور وربح وريع (لا أهمية البتة هنا إن كان

---

(51) يدلي ريكاردو بالملحوظة التالية الصائبة تماماً على ساي المخطىء: «يقول السيد ساي عن المنتوج الصافي والمنتوج الكلّي ما يلي: 'إن كامل القيمة المنتجة هي المنتوج الكلّي؛ وبعد اقتطاع تكاليف الإنتاج منها تصبح هذه القيمة المنتوج الصافي' (المجلد الثاني، ص 491). وهكذا، لا يمكن أن يكون هناك أي منتوج صافٍ، لأن تكاليف الإنتاج، حسب رأي السيد ساي، تتألف من الريع والأجور والربح. فهو يقول على الصفحة 508 ما يلي: 'إن قيمة منتوج ما، قيمة خدمات إنتاجية ما، قيمة تكاليف الإنتاج، هي جميعاً قيم متماثلة، حيثما ترك المرء الأمور تأخذ مجراها الطبيعي'. خذ الكل من الكل، ولن يبقى أي باق». (ريكاردو، [مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، لندن، 1821]، الفصل 32، ص512، الحاشية).

(*Ricardo, On the Principles* [*of Political Economy, and Taxation,* London, 1821], ch. XXXII, p. 512, note). وبالمناسبة كما سنرى فيما بعد، فإن ريكاردو لم يدحض، في أي مكان، تحليل سميث الخاطىء لسعر السلع، وبالضبط انحلال هذا السعر إلى مجموع قيم الإيرادات. ولا يكلف ريكاردو نفسه عناء التفكير في خطأ هذا التحليل بل يقبل صواب ذلك التحليل في تحليلاته، حيث إنه «يتجرد» عن الجزء الثابت من قيمة السلع. ثم يعود بين الحين والآخر إلى نفس الطريقة في التصور.

الاستهلاك فردياً أو منتجاً) إنما يغطيها حقاً وبالكامل، كما يبين التحليل ذلك، مجموع القيمة التي تتألف من الأجور زائداً الربح زائداً الريع، أي مجمل قيمة الإيرادات الثلاثة، رغم أن قيمة هذا الجزء من المنتوج، مثل قيمة ذلك الجزء الذي لا يدخل في الإيراد، تحتوي على شطر قيمة = ث، وهو شطر يساوي قيمة رأس المال الثابت الذي يحتويه ذانك الجزآن وبالتالي لا يمكن، كما هو جلي من النظرة الأولى (prima facie)، أن تحدّه قيمة الإيراد. إن هذا الواقع الذي لا يمكن دحضه عملياً من جهة، والذي ينطوي، من جهة ثانية، على تناقض نظري لا يمكن إنكاره ـ إن هذا الواقع يؤلف صعوبة يمكن تجنبها على أبسط وجه، بمجرد القول إن قيمة السلعة لا تحتوي إلّا من حيث المظهر، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، على شطر ما آخر من القيمة متميز عن ذلك الشطر [850] الموجود في شكل إيراد. إن العبارة القائلة: «إن ما يظهر عند الواحد كإيراد، يؤلف عند الثاني رأسمالاً» تُعفي المرء من أي تمحيص زائد. ولكن كيف يمكن، عندئذٍ، التعويض عن رأس المال القديم إذا كانت قيمة مجمل المنتوج قابلة للاستهلاك في شكل إيرادات؛ وكيف يمكن لقيمه منتوج كل رأسمال مفرد أن تساوي مجموع قيمة الإيرادات الثلاثة زائداً ث، أي زائداً رأس المال الثابت، في حين أن مجموع قيمة منتوجات كل الرساميل يساوي مجموع قيمة الإيرادات الثلاثة زائداً صفراً؛ إن ذلك كله يبدو، بالطبع، لغزاً لا حلّ له، ولهذا يمكن تفسير كل ذلك بأن مثل هذا التحليل عاجز عموماً عن كشف العناصر البسيطة للسعر؛ وأكثر من ذلك، فإنه يدور في حلقة مفرغة، ويكتفي بأن يؤجل حلّ المشكلة إلى ما لا نهاية. وهكذا، فإن ما يظهر كرأسمال ثابت يمكن أن ينحلّ إلى أجور وربح وريع، أما القيم السلعية التي تتمثل فيها الأجور والربح والريع فإنها تتحدد، بدورها، بالأجور والربح والريع، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية[52].

---

(52) «إن سعر كل سلعة، في كل مجتمع، ينحلّ آخر المطاف إلى هذا أو ذاك من هذه الأجزاء الثلاثة، أو إلى كل هذه الأجزاء الثلاثة» (أي الأجور، الربح، الريع) «... وقد يمكن أن يضاف إلى هذه الأجزاء الثلاثة جزء رابع ضروري للتعويض عن رأسمال المستأجر أي التعويض عن اهتلاك دواب الجر، وغير ذلك من معدّات الزراعة. ولكن ينبغي اعتبار أن سعر أي من معدات هذه الاستثمارة، حصان جرّ مثلاً، إنما يتألف هو نفسه من الأجزاء الثلاثة نفسها: ريع الأرض التي نشأ الحصان عليها، والعمل المبذول في تربيته وإدامته، وربح المستأجر الذي يسلّف هذا الريع وأجور هذا العمل. ورغم أن سعر الحبوب ينبغي أن يغطي سعر الحصان وتكاليف إدامته، فإن سعره الكلّي ينحلّ مع ذلك، إما مباشرة أو آخر المطاف، إلى الأجزاء الثلاثة نفسها: الريع،

إن العقيدة الجامدة، الخاطئة من أساسها، التي تقول إن قيمة السلع قابلة للإنحلال، آخر المطاف، إلى أجور + ربح + ريع، تجد التعبير عنها أيضاً في الافتراض بأن المستهلك ينبغي أن يدفع القيمة الإجمالية للمنتوج الكلّي، آخر المطاف؛ أو أيضاً في أن تداول النقد بين المنتجين والمستهلكين يجب أن يساوي، آخر المطاف، تداول النقد بين المنتجـين أنفسهم (توك)(*)؛ إن افتراضات كهذه خاطئة خطأ المبدأ الأساسي الذي ترتكز عليه.

[851] إن الصعوبات التي تقود إلى هذا التحليل الخاطىء، بل اللامعقول بجلاء النظرة الأولى (prima facie) هي باختصار كالآتي:

1) عدم إدراك العلاقة الأساسية بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، وكذلك أيضاً طبيعة فائض القيمة، وبالتالي كامل أساس نمط الإنتاج الرأسمالي. إن قيمة كل منتوج مفرد من رأس المال، أي كل سلعة مفردة، تتضمن جزءاً من القيمة = رأس المال الثابت، وجزءاً من القيمة = رأس المال المتغير (المحوّل إلى أجور للعمال) وجزء من القيمة = فائض القيمة (التي تنشطر لاحقاً إلى ربح وريع). وعليه، كيف يمكن للعامل بأجوره، والرأسمالي بربحه، والمالك العقاري بريعه، أن يشتروا سلعاً تحتوي كل واحدة منها لا على واحد من هذه المكوّنات، بل على هذه المكوّنات الثلاثة كلها، وكيف يمكن أن يشتري مجموع قيمة الأجور والربح والريع، أي المصادر الثلاثة للإيراد معاً، سلعاً تؤلف الاستهلاك الكلّي لمتلقي هذه الإيرادات، سلعاً تحتوي على مكوّن قيمة آخر، علاوةً على تلك المكوّنات الثلاثة للقيمة، ونعني بهذا المكوّن الآخر من رأس المال

= العمل» (كان ينبغي أن يقول الأجور) «والربح» (آدم سميث [ثروة الأمم، المجلد I، لندن، 1776، ص60-61]. *A. Smith, [An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,* Vol. I, London, 1776, p. 60-61]). سوف نبيّن فيما بعد كيف أن آدم سميث نفسه يشعر بكل تناقض وقصور هذا التهرّب، لأن ذلك لا يزيد عن تهرب، حين يسعى بنا سميث كل سعي متقلباً في حيرة(*)، ولا يشير في أي مكان إلى الانفاق الفعلي لرأس المال الذي ينحلّ فيه سعر المنتوج آخر المطاف (ultimately) بتمامه إلى هذه الأجزاء الثلاثة.

(*) حرفيا من البنطي إلى بيلاطوس (von Pontius zu Pilatus)، مجازياً: سعى كل سعي واستشفع بكل شفيع، أو حائراً بين هذا وذاك. [ن. ع].

(*) توك، بحث في مبدأ العملة الجارية، الطبعة الثانية، لندن، 1844، ص36. [ن. برلين] (Tooke, *An inquiry into the currency principle,* 2 Ausg, London, 1844, S.36).

الثابت بالذات؟ كيف يمكن أن تشترى قيمة تتألف من أربعة أجزاء بقيمة ثلاثة أجزاء؟[53].

(53) يفصح برودون عن عجزه عن إدراك ذلك في الصيغة الضيقة التالية: «إن العامل لا يستطيع أن يشتري منتوجه بالذات» (l'ouvrier ne peut pas racheter son propre produit)، لأن المنتوج يحتوي على فائدة مضافة إلى سعر كلفته (prix-de-revient). [أنظر: برودون: ما هي الملكية؟ أو بحث في مبدأ القانون ومبدأ الحكومة»، باريس، 1841، ص201-202].

[Proudhon, *Qu'est-ce que la propriété? ou recherches sur le principe du droit, et du gouvernement*, Paris, 1841, p.201-202].

ولكن إليكم كيف يلقنه السيد يوجين فوركاد درساً: «إذا كان اعتراض السيد برودون صحيحاً، فإنه لن يمسّ أرباح رأس المال فحسب، بل سيدمر حتى إمكانية وجود الصناعة. فإذا كان العامل مرغماً على أن يدفع 100 لقاء شيء تلقى لقاءه 80 لا غير، وإذا كانت الأجور لا تستطيع أن تشتري في المنتوج سوى القيمة التي وضعتها فيه هي نفسها فإن بالوسع القول إن العامل لا يستطيع أن يشتري أي شيء، وإن الأجور لا تستطيع أن تدفع أي شيء. والواقع، أن سعر الكلفة يحتوي على الدوام شيئاً ما أكبر من أجور العامل، أما سعر البيع فيحتوي شيئاً ما أكبر من ربح صاحب المشروع، مثلاً سعر المواد الأولية الذي يُدفع في الخارج غالباً... لقد نسي برودون النمو المستمر لرأس المال الوطني؛ ونسي أن هذا النمو يشمل كل العاملين، يشمل أصحاب المشاريع، كما يشمل العمال» (*Revue des deux Mondes, 1848, T.XXIV*, p. 998-999). نحن هنا إزاء نموذج تفاؤل الغباوة البورجوازية الوارد في شكل الحكمة الأكثر تطابقاً معها. فأولاً، يعتقد السيد فوركاد أن العامل لا يستطيع العيش إذا لم يتلق قيمة أكبر من القيمة التي يُنتجها، في حين أن الأمر على العكس تماماً، لأن نمط الإنتاج الرأسمالي ما كان له أن يوجد إذا كان العامل يتلقى فعلاً كامل القيمة التي يُنتجها. ثانياً، إنه يعمم بصورة صحيحة تماماً الصعوبة التي عبر عنها برودون في هذا الشكل الضيق. إن سعر السلع لا يحتوي على فائض يفوق الأجور فحسب، بل يحتوي أيضاً على فائض يفوق الربح، أي بالضبط الجزء الثابت من القيمة. وحسب محاججة برودون، لا يمكن حتى للرأسمالي أن يشتري السلع بواسطة ربحه. ولكن كيف يحلّ فوركاد اللغز؟ يحلّه بعبارة خالية من أي معنى حول نمو رأس المال. وهكذا، فإن النمو المستمر لرأس المال ينبغي أن يبرز بين أشياء أخرى، كذلك في أن تحليل أسعار السلع الذي يكون مستحيلاً على الاقتصادي بالنسبة لرأسمال مقداره 100، يغدو تحليلاً لا لزوم له بالنسبة لرأسمال يبلغ 10,000. ماذا نقول عن كيميائي، حين يُسأل كيف أن المنتوج الزراعي يحتوي على كاربون أكثر مما في التربة؟ يجيب قائلاً: إن ذلك يأتي من النمو المستمر للإنتاج الزراعي. إن الإرادة الطيبة لاعتبار العالم البورجوازي بمثابة أفضل العوالم الممكنة، تحلّ في الاقتصاد السياسي المبتذل محلّ كل ضرورة لحب الحقيقة، والسعي إلى البحث العلمي.

[852] لقد قدمنا تحليل ذلك في رأس المال، المجلد الثاني، الجزء الثالث.

2) عدم إدراك كيف ولماذا يصون العمل، بإضافته قيمة جديدة، القيمة القديمة في شكل جديد، من دون أن يجدد إنتاج هذه القيمة القديمة.

3) عدم إدراك الصلة العامة لعملية تجديد الإنتاج، بالنظر إليها لا كما تتجلى من وجهة نظر رأسمال مفرد، بل كما تتجلى من وجهة نظر رأس المال الكلّي؛ عدم إدراك الصعوبة المتمثلة في الواقع التالي وهو كيف أن المنتوج، الذي تتحقق فيه الأجور وفائض القيمة، أي القيمة الإجمالية التي خلقها كل العمل المضاف مجدداً خلال السنة، كيف أن هذا المنتوج يستطيع أن يعوّض عن جزئه الثابت من القيمة وينحلّ في الوقت نفسه إلى قيمة محدّدة بالإيرادات؛ بل أيضاً كيف أن رأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج يمكن أن يعوّض عنه مادياً وقيمياً برأسمال جديد، رغم أن المجموع الكلّي للعمل المضاف مجدداً، لا يتحقق إلّا في الأجور وفائض القيمة، ويتمثل بكامله في مجموع قيمة هذين الاثنين. هنا بالضبط مكمن الصعوبة الرئيسية، أي في تحليل تجديد الإنتاج والعلاقة بين مكوّناته المختلفة، من ناحية طابعها المادي، كما من ناحية علاقات قيمتها.

4) تُضاف إلى ذلك صعوبة جديدة أخرى، تتفاقم أكثر ما إن تظهر مختلف مكوّنات فائض القيمة في شكل إيرادات مستقلة إزاء بعضها البعض. وتقوم هذه الصعوبة في أن التعريفين الثابتين للإيراد ورأس المال يتبادلان ويحلّان الواحد محل الآخر، بحيث لا يبدوان، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، إلّا تعريفين نسبيين يتلاشيان مع ذلك عند النظر إلى عملية الإنتاج ككل. وعلى سبيل المثال، إن إيراد العمال والرأسماليين من القطاع I الذي يُنتج رأس المال الثابت، يعوّض، مادياً وقيمياً، عن رأس المال الثابت لرأسماليي القطاع II الذي يُنتج وسائل الاستهلاك. ويمكن للمرء أن يتملّص من الصعوبة بواسطة [853] التصور التالي: إن ما هو إيراد عند الواحد، هو رأسمال عند الآخر، وإن هذين التعريفين لا يمتّان بصلة إلى الانفراد الفعلي لمكوّنات قيمة السلعة. وفضلاً عن ذلك، فإن السلع المكرّسة، آخر الأمر، لكي تؤلف العناصر المادية التي يُنفق عليها الإيراد، أي وسائل الاستهلاك، كالغزول الصوفية والجوخ مثلاً، تمر بمراحل مختلفة خلال السنة. ففي المرحلة الأولى تؤلف جزءاً من رأس المال الثابت، وفي المرحلة الثانية يتم استهلاكها فردياً، أي تدخل كلّياً في الإيراد. ويمكن للمرء أن يتخيل، مع آ. سميث، أن رأس المال الثابت ليس سوى عنصر ظاهري في قيمة السلعة يتلاشى في الصلة العامة. وهكذا يحصل تبادل لاحق لرأس المال المتغير مقابل الإيراد. فالعامل يشتري بأجوره ذلك الجزء

من السلع الذي يؤلف إيراده. وبهذه الطريقة يعوّض للرأسمالي، في الوقت نفسه، عن الشكل النقدي لرأسماله المتغير. أخيراً، إن جزءاً من المنتوجات التي تؤلف رأس المال الثابت يعوّض عنه عينياً (in natura) أو من خلال التبادل بين منتجي رأس المال الثابت أنفسهم، وهي عملية لا شأن للمستهلكين بها بتاتاً. وعند إغفال هذا الأمر يتولّد انطباع كاذب بأن إيراد المستهلكين يعوّض عن مجمل المنتوج، أي بالتالي، عن جزء القيمة الثابت.

5) وما عدا التشوش المتولّد عن تحوّل القيم إلى أسعار إنتاج، ينجم تشوش آخر متولّد عن تحوّل فائض القيمة إلى أشكال إيراد خاصة متباينة، مستقلة عن بعضها ومرتبطة بعناصر إنتاج مختلفة، من جراء تحولها إلى ربح وريع. ويجري نسيان حقيقة أن قيم السلع هي الأساس، وأن انحلال هذه القيمة السلعية إلى مكوّنات خاصة ثم تطور مكوّنات القيمة هذه لاحقاً إلى أشكال من الإيراد، وتحوّلها إلى علاقات تربط بين مختلف مالكي شتى عوامل الإنتاج بهذه المكوّنات المفردة للقيمة، وتوزيع هذه على هؤلاء المالكين تحت مقولات وتسميات معينة، إن ذلك كله لا يغير شيئاً في تحديد القيمة ولا في قانون تحديد القيمة. كما لا يتغير قانون القيمة من جراء واقع أن مساواة الأرباح، أي توزيع فائض القيمة الكلّي على مختلف رؤوس الأموال، والعقبات التي تضعها الملكية العقارية بشكل جزئي (في الريع المطلق) على طريق هذه المساواة، تشترط انحراف الأسعار الوسطية الناظمة للسلع عن قيمها الفردية. إن هذا الواقع يؤثر فقط على مقدار ما يُضاف من فائض القيمة إلى أسعار مختلف السلع، ولكنه لا يُلغي فائض القيمة نفسه ولا القيمة الكلّية للسلع كمصدر لهذه المكوّنات المختلفة للسعر.

[854] أمامنا هنا هذا الخلط للمفاهيم (Quidproquo) الذي سنبحثه في الفصل القادم، والذي يرتبط لا محالة بالمظهر الوهمي بأن القيمة تنبع من مكوّناتها الخاصة. ونعني خصوصاً أن مختلف مكوّنات قيمة السلعة تكتسي في الإيرادات أشكالاً مستقلة، ثم يجري إرجاعها، بصفتها إيرادات، إلى العناصر المادية المفردة للإنتاج باعتبار أن هذه هي مصدرها بدلاً من إرجاعها إلى قيمة السلعة كمصدر لها. حقاً إنها ترجع إلى المصادر الخاصة المذكورة، ولكن لا بوصفها مكوّنات قيمة، بل بوصفها إيرادات، أي كمكوّنات قيمة تصير من نصيب فئات معينة من الوسطاء المنفذين للإنتاج: أي العامل والرأسمالي والمالك العقاري. ولكن يمكن للمرء أن يتخيل عندئذٍ أن مكوّنات القيمة هذه لا تنبع من انحلال قيمة السلعة، بل على العكس، إن هذه المكوّنات تؤلف بجمعها قيمة هذه

السلعة؛ وعند ذلك تنشأ الحلقة المفرغة الرائعة: أن قيمة السلع تنبع من مجموع قيمة الأجور والربح والريع، أما قيمة الأجور والربح والريع فتتحدد، من ناحيتها، بقيمة السلع، وهلمجرا[54].

---

(54) «إن رأس المال الدائر المُنفق على المواد، والمواد الأولية والسلع الناجزة، يتألف هو نفسه من سلع يتكوّن سعرها الضروري من العناصر نفسها، بحيث أن نسب هذا الجزء من رأس المال الدائر إلى عناصر السعر الضروري، لدى النظر في مجموع السلع في بلد ما يعني القيام بحساب مزدوج». (شتورخ، دروس في الاقتصاد السياسي، إلخ، المجلد الثاني، [سانت بطرسبورغ، 1815]، ص 140. Storch, *Cours d'Économie politique etc.*, T.11, [St. Pétersbourg, 1815], p.140.) يقصد شتورخ بعناصر رأس المال الدائر هذه (إن رأس المال الأساسي ما هو سوى شكل محوّل من رأس المال الدائر) الجزء الثابت من القيمة. «الواقع، أن أجور العامل، مثل ذلك الجزء من ربح صاحب المشروع الذي يتألف من الأجور ــ إذا اعتبرناها جزءاً من وسائل العيش ــ يتألفان بدورهما من سلع تُشترى بسعر السوق وتتضمن بالمثل أجوراً وريوع رأسمال وريوعاً عقارية وأرباح أصحاب المشاريع... إن هذا الاعتبار لا يتوخى سوى البرهنة على استحالة حل السعر الضروري إلى أبسط عناصره» (المرجع نفسه، الحاشية). صحيح أن شتورخ يفهم في مؤلفه تأملات في طبيعة الدخل القومي، باريس، 1824. (*Considérations sur la nature du revenu national*, Paris, 1824.) في سياق سجاله مع ساي، كل السخف الذي يقود إليه التحليل الخاطىء لقيمة السلعة، حين يحلّ هذه القيمة إلى إيرادات ببساطة وهو يقيّم بصواب كل حماقة هذه النتائج ــ لا من وجهة نظر الرأسماليين الفرادى، بل من وجهة أمة ما ــ ولكنه لا يخطو خطوة أخرى إلى أمام في تحليله للسعر الضروري (prix necessaire) الذي يعلن بصدده في مؤلفه: بحث في الاقتصاد السياسي، أن من المستحيل حلّ السعر إلى عناصره الواقعية من دون تأجيل حل المسألة في الحركة الخيالية إلى ما لا نهاية له. «من الواضح أن قيمة المنتوج السنوي تنقسم إلى رؤوس أموال جزئياً، وأرباح جزئياً، وأن كل واحد من جزءي القيمة هذين في المنتوج السنوي يشتري بانتظام المنتوجات التي تحتاجها الأمة بغية صيانة رأسمالها وتجديد رصيد استهلاكها». (تأملات، ص 134 ــ 135)... «أيمكن لها» (لأسرة فلاح تكتسب الرزق بعملها) «أن تسكن في عنابرها واصطبلاتها، وأن تقتات على حبوب بذارها وأعلاف ماشيتها، وأن تكسو نفسها من جلود دواب الجر، وأن تتسلى بأدواتها الزراعية؟ حسب موضوعة السيد ساي، ينبغي للمرء أن يجيب عن جميع هذه التساؤلات بالإيجاب» (ص 135 ــ 136)... «إذا أقر المرء بأن إيراد أمة ما يساوي منتوجها الكلّي، أي من دون أن يقتطع منه أي رأسمال، فينبغي عليه أيضاً أن يقرّ بأن أمة ما تستطيع أن تُنفق مجمل قيمة منتوجها السنوي بصورة غير منتجة من دون أن تضر أدنى ضرر بإيرادها المقبل» (ص 147). «إن المنتوجات التي تؤلف رأسمال أمة ما، هي منتوجات غير قابلة للاستهلاك» (ص 150).

[855] في حالة تجديد الإنتاج الاعتيادية، لا يُستخدم إلّا جزء من العمل المضاف مجدداً لأجل الإنتاج، أي للتعويض عن رأس المال الثابت؛ ونعني به تحديداً ذلك الجزء الذي يعوّض عن رأس المال الثابت المنفق على إنتاج وسائل الاستهلاك، أي على العناصر المادية للإيراد. وتتم تسوية ذلك، بواقع أن هذا الجزء الثابت لا يكلّف القطاع II أي عمل إضافي. ولكن رأس المال الثابت (ناظرين إلى مجمل عملية تجديد الإنتاج التي تتضمن المساواة المذكورة للقطاعين I وII) الذي لا يمثّل أي منتوج للعمل المضاف مجدداً، رغم أنه لم يكن بالوسع خلق المنتوج من دونه ـ إن رأس المال الثابت هذا يتعرض، في عملية تجديد الإنتاج، من حيث المادة، لمصادفات وأخطار يمكن لها أن تقلله. (علاوة على ذلك، عند النظر إليه من ناحية القيمة أيضاً، يمكن أن تهبط قيمته من جراء تغير في قدرة إنتاجية العمل؛ ولكن ذلك لا يخص إلّا الرأسماليين فرادى). وعليه، فإن جزءاً من الربح، أي جزءاً من فائض القيمة، وبالتالي أيضاً من المنتوج الفائض الذي لا يتمثّل فيه (من ناحية القيمة) سوى العمل المُضاف مجدداً، يخدم كرصيد تأمين. ولا يغيّر من الأمر شيئاً، إنْ كانت إدارة رصيد التأمين هذا تتم على يد شركة تأمين كمشروع مفرد، أم لا. وهذا هو الجزء الوحيد من الإيراد، الذي لا يُستهلك كإيراد ولا يخدم بالضرورة كرصيد تراكم. وإن أداءه لمثل هذه الخدمة فعلاً، أو تغطيته لنقص في تجديد الإنتاج، إنما يتوقفان على المصادفة. هذا هو أيضاً الجزء الوحيد من فائض القيمة والمنتوج الفائض، وبالتالي من العمل الفائض، الذي ينبغي أن يستمر في الوجود، إلى جانب الجزء الذي يخدم للتراكم وبالتالي لتوسيع عملية تجديد الإنتاج، حتى بعد نقض نمط الإنتاج الرأسمالي. ويفترض هذا، بالطبع، أن الجزء الذي يستهلكه المنتجون المباشرون بانتظام لن يكون محصوراً في حدّه الأدنى الحالي. وعدا عن العمل الفائض المكرس لأولئك الذين لا يستطيعون أو لم يعد بوسعهم المساهمة في الإنتاج بسبب [856] العمر، يزول كل عمل لإعالة أولئك الذين لا يعملون. ولو عدنا إلى المرحلة البدائية من تاريخ المجتمع البشري، لرأينا أنه لم تكن هناك وسائل إنتاج مُنتَجَة، أي لم يكن ثمة رأسمال ثابت تدخل قيمته في المنتوج ليُصار إلى التعويض عنه عينياً (in natura) عند تجديد الإنتاج على النطاق نفسه من المنتوج بمقدار تحدده قيمته. ولكن الطبيعة هنا هي التي تهب مباشرة وسائل العيش ولا حاجة إلى إنتاجها بادىء الأمر. وهكذا، فإن الطبيعة تتعامل بسخاء مع الإنسان الوحشي الذي لا يتعين عليه سوى إشباع حاجات ضئيلة فتمنحه الوقت لا لاستخدام وسائل إنتاج لم توجد بعد في إنتاج جديد، بل لأن يُنفق إلى جانب العمل اللازم للحصول على وسائل العيش التي توفرها الطبيعة، العمل على تحويل

المنتوجات الأخرى في الطبيعة إلى وسائل إنتاج: قوس، سكين حجري، قارب، إلخ.
إن هذه العملية التي يقوم بها الوحشي تتطابق، إذا عايناها من الوجهة المادية وحدها، مع إعادة تحويل العمل الفائض إلى رأسمال جـديد. فعملية تحويل مثل هذا المنتوج للعمل الفائض إلى رأسمال تحصل باستمرار في عملية التراكم؛ وإن واقع أن كل رأسمال جديد ينشأ من الربح والريع، أو غيرهما من أشكال الإيراد، أي من العمل الفائض، يقود إلى التصور الخاطىء بأن كل قيمة السلع تنشأ من إيراد معين. إن إعادة تحويل الربح إلى رأسمال تبيّن، عند تحليلها تحليلاً أدق، أن العمل الفائض ـ الذي يبرز دوماً في شكل إيراد ـ لا يخدم صيانة أو تجديد إنتاج القيمة ـ رأسمال السابقة، بل يخدم خلق رأسمال إضافي جديد، بمقدار ما لا يجري استهلاكه كإيراد.

إن الصعوبة برمتها تنشأ من واقع أن كل العمل المضاف مجدداً، بمقدار ما إن القيمة التي يخلقها لا تنحلّ إلى أجور، يظهر بمثابة ربح ـ نعني به هنا بمثابة شكل لفائض القيمة عموماً ـ أي يظهر كقيمة لم تكلّف الرأسمالي أي شيء، ولا يتوجب، بالطبع، أن تعوّض له عن أي تسليف، عن أي رأسمال مهما كان. وعليه، فإن هذه القيمة توجد في شكل ثروة إضافية متاحة، أو باختصار توجد، من وجهة نظر الرأسمالي المفرد، في شكل إيراده. ولكن هذه القيمة المخلوقة مجدداً يمكن أن تُستهلك سواء بصورة منتجة أو فردية، بهيئة رأسمال أو بهيئة إيراد. وينبغي لقسم منها، بسبب شكله الطبيعي، أن يُستهلك استهلاكاً إنتاجياً. ومن الواضح، إذن، أن العمل المضاف سنوياً يخلق رأسمالاً كما يخلق إيراداً؛ وهذا ما يتجلى في عملية التراكم. غير أن شطر قوة العمل المُنفق على خلق رأسمال جديد (وهذا يناظر ذلك الجزء من يوم العمل الذي يستخدمه الوحشي، لا للحصول على غذائه، بل لإعداد الأداة التي يحصل بواسطتها على هذا الغذاء) يصبح غير مرئي لأن مجمل منتوج العمل الفائض يظهر بادىء الأمر في شكل ربح ـ وهذا تحديد لا علاقة له، في الواقع، بهذا المنتوج الفائض، بل يشمل فقط العلاقة الخاصة للرأسمالي [857] بفائض القيمة الذي يضعه في جيبه. والواقع أن فائض القيمة الذي يخلقه العامل، ينحلّ إلى إيراد ورأسمال، أي إلى وسائل استهلاك، ووسائل إنتاج إضافية. ولكن رأس المال الثابت القديم المتبقي من السنة السابقة (عدا الجزء المعطوب، أي المدّمر نسبياً pro tanto، طالما لا يتوجب تجديد إنتاج رأس المال القديم ـ وإن مثل هذه الاضطرابات في عملية تجديد الإنتاج تقع في نطاق التأمين) منظوراً إليه من ناحية قيمته، لا يتجدد إنتاجه بواسطة العمل المضاف مجدداً.

ونرى علاوة على ذلك أن جزءاً من العمل المُضاف حديثاً يجري امتصاصه باستمرار

في عملية تجديد الإنتاج والتعويض عن رأس المال الثابت المستهلك، رغم أن هذا العمل المُضاف مجدداً لا ينحلّ إلّا إلى إيرادات: أجور وربح وريع. ولكن يجري بذلك إغفال: (1) إن جزءاً من قيمة منتوج هذا العمل ليس منتوج العمل المُضاف مجدداً، بل هو رأس المال الثابت الذي كان موجوداً وتم استهلاكه؛ وإن جزء المنتوج الذي يتمثّل فيه هذا الجزء من القيمة لا يتحوّل هو أيضاً إلى إيراد، بل يعوّض عينياً (in natura) عن وسائل إنتاج رأس المال الثابت؛ (2) إن جزء القيمة الذي يمثّل فعلياً العمل المُضاف مجدداً لا يُستهلك عينياً كإيراد، بل يعوّض عن رأس المال الثابت في ميدان آخر، حيث يكتسي الشكل الطبيعي الذي يتيح استهلاكه كإيراد، ولكنه بدوره لا يؤلف بالكامل منتوج عمل مُضاف مجدداً وحسب.

وبمقدار ما يظل تجديد الإنتاج سائراً على النطاق نفسه، فإن كل عنصر مُستَهلك من عناصر رأس المال الثابت ينبغي التعويض عنه عينياً، إنْ لم يكن من حيث الكم والشكل، فعلى الأقل من حيث الكفاءة والفاعلية، بنسخة جديدة من صنف مماثل. وإذا ما بقيت قدرة إنتاجية العمل على حالها، فإن هذا التعويض العيني يمثّل في الوقت نفسه التعويض عن القيمة التي كان رأس المال الثابت يمتلكها في شكله القديم. أما إذا تنامت قدرة إنتاجية العمل، بحيث يمكن تجديد إنتاج العناصر المادية نفسها بعمل أقل، فإن جزءاً قليلاً من قيمة المنتوج يمكن أن يعوّض عندئذٍ عينياً بالكامل عن الجزء الثابت. ويمكن استخدام الفائض عندئذٍ لتكوين رأسمال إضافي جديد، أو إضفاء شكل وسائل الاستهلاك على جزء أكبر من المنتوج أو تقليص العمل الفائض. بالمقابل، إذا انخفضت قدرة إنتاجية العمل، فإن التعويض عن رأس المال القديم يتطلب استخدام جزء من المنتوج أكبر من ذي قبل؛ فيتناقص المنتوج الفائض.

إن إعادة تحويل الربح، أو أي شكل من فائض القيمة عموماً، إلى رأسمال تبيّن ـ [858] تاركين جانباً الشكل الاقتصادي المحدَّد تاريخياً، ناظرين إلى هذا التحويل فقط بوصفه مجرد تكوين لوسائل إنتاج جديدة ـ أن الوضع ما يزال قائماً حيث يبذل فيه العمال العمل لإنتاج وسائل الإنتاج علاوة على العمل الموجه لاقتناء وسائل العيش المباشرة. إن تحويل الربح إلى رأسمال لا يعني أكثر من استخدام جزء من العمل الفائض لتكوين وسائل إنتاج جديدة، إضافية. وإن كون ذلك يحصل في شكل تحويل الربح إلى رأسمال، لا يعني سوى أن الرأسمالي لا العامل هو الذي يتصرف بالعمل الفائض. وإن كون هذا العمل الفائض ينبغي أن يجتاز أولاً مرحلة يظهر خلالها كإيراد (في حين أنه يظهر، في حالة الوحشي، مثلاً، كعمل فائض موجَّه مباشرة لإنتاج وسائل الإنتاج) لا يعني سوى أن

هذا العمل، أو منتوجه، إنما يستولي عليه ذاك الذي لا يعمل. والواقع أن ما يجري تحويله فعلاً إلى رأسمال، ليس الربح بما هو عليه. إن تحويل فائض القيمة إلى رأسمال لا يعني سوى أن الرأسمالي لا يستهلك فائض القيمة والمنتوج الفائض استهلاكاً فردياً بمثابة إيراد. غير أن ما يُحوّل حقاً إلى رأسمال، هو قيمة، هو عمل متشيئ، أو هو المنتوج الذي تتمثل فيه هذه القيمة مباشرة، أو الذي تُبادل لقاءه بعد أن جرى تحويل هذه القيمة قبل ذلك إلى نقد. وحين يتحوّل الربح إلى رأسمال، فإن هذا الشكل المحدّد لفائض القيمة، أي الربح، لا يؤلف مصدراً ينبع منه رأسمال جديد. وعليه، فإن فائض القيمة يتحول بذلك من شكل إلى شكل آخر لا غير. ولكن ليس هذا التبدل في الشكل هو ما يحوّله إلى رأسمال. فالسلعة وقيمتها هما اللتان تقومان الآن بوظيفة رأسمال. ولكن كون قيمة السلعة غير مدفوعة الثمن ـ وبذلك وحده تصبح فائض قيمة ـ لا أهمية له بتاتاً بالنسبة إلى تشيؤ العمل، بالنسبة إلى القيمة نفسها.

ويتجلى الالتباس في أشكال شتى. فمثلاً إن السلع التي يتألف منها رأس المال الثابت تحتوي أيضاً على عناصر الأجور والربح والريع. أو، أن ما يؤلف إيراداً للواحد يؤلف رأسمالاً للآخر، فيكون ذلك بالتالي محض علاقات ذاتية. وهكذا، فإن غزول الغازل تحتوي على جزء من القيمة يمثّل الربح بالنسبة إليه. وإذا ما اشترى النسّاج هذه الغزول، حقق ربح الغازل، ولكن هذه الغزول ليست، بالنسبة إليه، سوى جزء من رأسماله الثابت.

وعدا عما قلناه سابقاً بخصوص العلاقة بين الإيراد ورأس المال، تنبغي ملاحظة ما يلي: إن ما يدخل مع الغزول، من ناحية القيمة، كعنصر مكوّن في رأسمال النسّاج، هو قيمة الغزول. أما الطريقة التي تنحلّ بها أجزاء هذه القيمة إلى رأسمال وإيراد، أو بتعبير آخر إلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر، بالنسبة إلى الغازل نفسه، فإن ذلك لا أهمية له البتة بالنسبة إلى تحديد قيمة السلعة ذاتها (بمعزل عن التحويرات الناجمة عن [859] الربح الوسطي). ولكن تختبىء وراء ذلك، على الدوام، فكرة أن الربح، أو فائض القيمة عموماً، هو فضلة تزيد على قيمة السلعة لا تنشأ إلّا بإضافة علاوة، بالخداع المتبادل، بالكسب عبر التخلي بالبيع. وحين يجري دفع سعر إنتاج أو حتى قيمة سلعة ما فإن مكوّنات قيمة السلعة، التي تظهر للبائع في شكل إيراد، تُدفع هي الأخرى بالطبع. لا ندرج هنا، بالطبع، الأسعار الاحتكارية في عداد ذلك.

ثانياً، من الصائب تماماً القول بأن مكوّنات السلعة التي يتألف منها رأس المال الثابت يمكن، شأن قيمة أية سلعة أخرى، أن تُردّ إلى أجزاء قيمة تنحلّ، بالنسبة إلى المُنتجين

ومالكي وسائل الإنتاج، إلى أجور وربح وريع. وما ذلك سوى شكل رأسمالي للتعبير عن واقع أن كل قيمة سلعية ليست سوى مقياس لما تحتويه السلعة من عمل ضروري اجتماعياً. ولكن سبق لنا أن بيّنا في رأس المال، المجلد الأول، أن ذلك لا يمنع، بأي حال، المنتوج السلعي لأي رأسمال من أن ينحلّ إلى أجزاء منفصلة (separate)، يمثّل أولها الجزء الثابت من رأس المال حصراً، ويمثل ثانيها الجزء المتغير من رأس المال، ويمثل ثالثها فائض القيمة لا غير.

ويعبر شتورخ عن رأي الكثيرين حين يقول:

«إن المنتوجات القابلة للبيع التي تؤلف الإيراد القومي ينبغي أن تُعاين، في الاقتصاد السياسي، من وجهتي نظر مختلفتين: في علاقتها بالأفراد كقيم، وفي علاقتها بالأمة كخيرات؛ ذلك لأن إيراد أمة ما لا يُقدّر، مثل إيراد فرد، حسب قيمته، بل حسب منفعته، أو الحاجات التي يمكن أن يشبعها». (تأملات في طبيعة الإيراد القومي، [باريس، 1824]، ص 19).

«Les produits vendables qui constituent le revenu national doivent être considérés dans l'économie politique de deux manières différentes: relativement aux individus comme des valeurs; et relativement à la nation comme des biens; car le revenu d'une nation ne s'apprécie pas comme celui d'un individu, d'après sa valeur, mais d'après son utilité ou d'après les besoins auxquels il peut satisfaire». (*Considérations sur la nature du revenu national,* Paris, 1824, p. 19).

أولاً، إنه لتجريد خاطىء أن نعتبر أمة يرتكز نمط إنتاجها على القيمة بل ومنظمة بطريقة رأسمالية، بمثابة جسد متكامل يعمل فقط لأجل إشباع الحاجات القومية.

ثانياً، بعد نقض نمط الإنتاج الرأسمالي، لكن مع بقاء الإنتاج الاجتماعي، يظل تحديد القيمة مسيطراً بمعنى أن تنظيم وقت العمل، وتوزيع العمل الاجتماعي على مختلف مجموعات الإنتاج، وأخيراً مسك دفاتر الحسابات بخصوص ذلك كله، يصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

[860]

الفصل الخمسون

ظاهر المنافسة

لقد جرى تبيان أن قيمة السلع، أو سعر إنتاجها الذي تنظمه قيمتها الإجمالية، ينحلّ إلى:

1) جزء القيمة الذي يعوّض عن رأس المال الثابت، أو يمثّل عمل الماضي الذي تم استهلاكه بشكل وسائل الإنتاج أثناء صنع السلعة؛ وبتعبير آخر قيمة أو سعر وسائل الإنتاج التي دخلت في عملية إنتاج السلعة. لا نقصد هنا دائماً السلع المفردة، بل رأس المال السلعي، أي الشكل الذي يتجلى به منتوج رأس المال في فترة زمنية محددة، خلال سنة مثلاً؛ ولا تؤلف السلعة المفردة سوى عنصر من رأس المال السلعي وتنحلّ قيمتها إلى نفس المكوّنات المماثلة للمكوّنات التي تنحلّ إليها قيمة رأس المال السلعي.

2) جزء القيمة الذي يؤلف رأس المال المتغير، الذي يقيس إيراد العامل ويتحوّل بالنسبة إليه إلى أجور سبق للعامل أن قام بتجديد إنتاجها في هذا الجزء المتغير من قيمة رأس المال؛ وباختصار جزء القيمة الذي يتمثل فيه الجزء المدفوع من العمل المُضاف مجدداً في إنتاج السلع إلى جزء القيمة الأول، الثابت.

3) فائض القيمة، أي جزء من قيمة المنتوج السلعي يتمثّل فيه العمل غير المدفوع أو العمل الفائض. إن هذا الجزء الأخير من القيمة يتخذ، بدوره، أشكالاً مستقلة تكون في الوقت نفسه أشكالاً للإيراد: شكل الربح عن رأس المال (فائدة عن رأس المال بما هو رأسمال وربح صاحب المشروع عن رأس المال كرأسمال ناشط) وشكل الريع العقاري الذي يؤول إلى مالك الأرض المساهمة في عملية الإنتاج. إن المكوّنين (2) و(3)، أي ذلك الجزء المكوّن للقيمة الذي يتخذ على الدوام شكل إيراد ـ بهيئة أجور (وهذا

بالطبع، فقط بعد أن تكون الأجور قد اجتازت أولاً شكل رأس المال المتغير) وربح وريع ـ يتميز عن المكوّن الثابت رقم (1) بالواقع التالي وهو أنه يحتوي على كامل القيمة التي يتشيأ فيها العمل المُضاف مجدداً إلى هذا الجزء الثابت، إلى وسائل إنتاج السلعة. [861] والآن، إذا صرفنا النظر عن الجزء الثابت من القيمة، فإن من الصواب القول إن قيمة سلعة ما، بمقدار ما تمثّل عملاً جديداً مُضافاً، تنحلّ دائماً إلى ثلاثة أجزاء، تؤلف ثلاثة أشكال من الإيراد هي بالتحديد الأجور، الربح، الريع[55]، التي تتحدد مقادير معينة من قيمتها أي الحصص التناسبية التي تؤلفها هذه المقادير من القيمة الكلّية، بموجب قوانين خاصة، متباينة جرت صياغتها من قبل. ولكن من الخطأ الإدلاء بالقول المعاكس، ونعني تحديداً أن قيمة الأجور، وكذلك الربح والريع تؤلف عناصر مستقلة مكوّنة للقيمة، وأن قيمة السلعة تنبع من حاصل جمعها، عدا عن المكوّن الثابت؛ بتعبير آخر إن من الخطأ القول إنها تؤلف عناصر مكوّنة للقيمة السلعية أو لسعر الإنتاج[56].

وليس من الصعب أن يرى المرء أين مكمن الفرق هنا.

لنفترض أن قيمة منتوج رأسمال قدره 500 تساوي 400ث + 100م + 150ف =

---

(55) لدى انحلال القيمة المُضافة إلى الجزء الثابت من رأس المال، انحلالها إلى أجور وربح وريع عقاري، تُنتج، وهذا أمر بديهي، أجزاء القيمة. ويمكن للمرء، بالطبع، أن يعتبرها ماثلة مباشرة في المنتوج الذي تتمثل فيه هذه القيمة، أي مباشرة في المنتوج الذي أنتجه العمال والرأسماليون في ميدان إنتاج خاص مثل صناعة الغزل، أي في الغزول. ولكنها في الواقع لا تتمثّل في هذا المنتوج أكثر أو أقل مما في أي سلعة أخرى، أو أي مكوّن آخر من مكوّنات الثروة المادية ذات القيمة المماثلة. ففي الممارسة العملية تُدفع الأجور نقداً، أي في تعبير خالص عن القيمة؛ كذلك شأن الفائدة والريع. وبالفعل فإن تحويل المنتوج إلى تعبير خالص عن القيمة يتسم عند الرأسمالي بأهمية كبيرة. ومثل هذا التحويل مفترض سلفاً في مجال التوزيع نفسه. وسواء كان يُعاد تحويل هذه القيم إلى المنتوج نفسه، إلى السلعة نفسها التي نشأت هذه القيم من إنتاجها، وسواء أعاد العامل شراء جزء من المنتوج الذي قام بإنتاجه مباشرة أم اشترى منتوج عمل آخر مختلف النوع، فذلك لا يمس القضية بتاتاً. ويبدي السيد رودبرتوس حماساً لا لزوم له في هذا الموضوع.

(56) «حسبنا الإشارة إلى أن القاعدة العامة نفسها التي تُنظم قيمة المواد الأولية والسلع الصناعية، قابلة للتطبيق على المعادن بالمثل؛ فقيمة المعادن لا تتوقف على معدل الربح ولا تتوقف على معدل الأجور، ولا تتوقف على الريع المدفوع لقاء المناجم، بل تتوقف على الكمية الإجمالية من العمل الضروري من أجل الحصول على المعدن وجلبه إلى السوق» ريكاردو، مبادىء...، الفصل الثالث، ص 77 .(*Ricardo, Principles*..., ch. III, p. 77)

650؛ وتنحل 150 ف بدورها إلى 75 وحدة ربح + 75 وحدة ريع. ولنفترض علاوةً على ذلك، لتذليل صعوبات لا داعي لها، أن هذا رأسمال ذو تركيب وسطي، بحيث أن سعر إنتاجه يتطابق مع قيمته؛ ويحصل هذا التطابق على الدوام عند اعتبار منتوج رأس المال المفرد هذا بمثابة منتوج لجزء معين، متطابق في المقدار، من رأس المال الإجمالي.

[862] تؤلف الأجور هنا، مُقاسة برأس المال المتغير، 20% من رأس المال المسلّف؛ ويؤلف فائض القيمة، محسوباً على أساس رأس المال الكلّي، 30%، وبالتحديد 15% ربحاً و15% ريعاً. وإن كل الجزء المكوّن لقيمة السلعة، الذي تشيأ فيه العمل المُضاف مجدداً يساوي 100م + 150ف = 250. ومقداره لا يتوقف على انقسامه إلى أجور وربح وريع. وتبين لنا العلاقة القائمة بين هذه الأجزاء الأخيرة أن قوة العمل التي يُدفع لها بالنقد، 100 جنيه مثلاً، قد قدّمت كمية من العمل تتمثل في كمية من النقد تبلغ 250 جنيهاً. ونرى من ذلك أن العامل قد أنجز عملاً فائضاً أكبر بـ $1\frac{1}{2}$ مرة من العمل الذي بذله لأجل نفسه. ولو كان يوم العمل = 10 ساعات، فإنه يكون قد عمل 4 ساعات لنفسه و6 ساعات لأجل الرأسمالي. وعليه، فإن عمل العمال الذين دُفع لهم 100 جنيه، يجد التعبير عنه في قيمة نقدية تبلغ 250 جنيهاً. وعدا عن هذه القيمة البالغة 250 جنيهاً، ليس هناك من شيء يتعين تقاسمه بين العامل والرأسمالي، وبين الرأسمالي والمالك العقاري. إنها القيمة الإجمالية المُضافة مجدداً إلى قيمة وسائل الإنتاج البالغة 400. وعليه، فإن القيمة السلعية البالغة 250 التي أُنتجت على هذا النحو وتحددت بكمية العمل المتشيىء فيها، تؤلف حدّ الحصص التي يمكن للعامل والرأسمالي والمالك العقاري أن يسحبوها من هذه القيمة في شكل إيرادات، أي أجور وربح وريع.

لنفترض أن رأسمالاً يتمتع بالتركيب العضوي نفسه، أي التناسب نفسه بين قوة العمل الحيّة المستخدمة ورأس المال الثابت الموضوع قيد الحركة، مُرغم على أن يدفع 150 جنيهاً بدلاً من 100 جنيه لقاء قوة العمل نفسها التي تحرك رأسمالاً ثابتاً قدره 400؛ ولنفترض علاوةً على ذلك أن فائض القيمة ينحلّ أيضاً إلى ربح وريع بنسبة جديدة. ولما كنا قد افترضنا أن رأس المال المتغير البالغ 150 جنيهاً يحرّك الآن كتلة العمل نفسها التي كان يحركها رأس المال البالغ 100 جنيه في السابق، فإن القيمة المنتجة مجدداً = 250 كما في السابق، وقيمة المنتوج الكلّي = 650 الآن كما من قبل، ولكن سيكون لدينا عندئذٍ: 400ث + 150م + 100ف؛ وإن هذه الـ 100 ف ستنحلّ، مثلاً، إلى 45 وحدة ربح و55 وحدة ريع. إن النسبة التي يتوزع بها إجمالي القيمة المُنتجة مجدداً بين

الأجور والربح والريع ستكون الآن مختلفة تماماً؛ كما سيكون مقدار رأس المال الإجمالي المسلّف مختلفاً، رغم أنه يحرك الكتلة الإجمالية نفسها من العمل. إن الأجور ستبلغ $27\frac{3}{11}$%، والربح $8\frac{2}{11}$%، والريع 10% من رأس المال المسلّف؛ وبالتالي، فإن فائض القيمة الكلّي سيزيد على 18% بقليل.

وعليه، ففي أعقاب ارتفاع الأجور، يتغير مقدار الجزء غير المدفوع من العمل الإجمالي، وبذلك يتغير مقدار فائض القيمة. وإذا كان يوم العمل مؤلفاً من 10 ساعات، فإن العامل يعمل 6 ساعات لأجل نفسه، و4 ساعات لا غير من أجل الرأسمالي. وستتغير أيضاً النسبة بين الربح والريع؛ وسينقسم فائض القيمة المنخفض بنسبة جديدة بين [863] الرأسمالي والمالك العقاري. أخيراً، بما أن قيمة رأس المال الثابت بقيت على حالها، فيما ارتفعت قيمة رأس المال المتغير المسلّف، فإن فائض القيمة المنخفض سيجد التعبير عنه في معدل ربح إجمالي أدنى بكثير، ونعني به في هذه الحالة تناسب فائض القيمة الكلّية إلى رأس المال الكلّي المسلّف.

إن التغيّر في قيمة الأجور ومعدل الربح ومعدل الريع، مهما يكنْ فعل القوانين الناظمة لتفاعل هذه الأجزاء، لا يمكن أن يحصل إلّا في نطاق الحدود التي يرسمها مقدار القيمة السلعية المُنتجة مجدداً = 250 وحدة. ولا يحصل أي استثناء إلّا إذا ارتكز الريع إلى سعر احتكاري. ولن يغير ذلك شيئاً في القانون بأي حال، بل يعقّد التحليل لا أكثر. لأننا إذا عاينّا المنتوج وحده في هذه الحالة، فإن الشيء الوحيد الذي تغير هو توزيع فائض القيمة؛ أما إذا عاينّا قيمة هذا المنتوج النسبية بالقياس إلى السلع الأخرى، فلن نجد سوى هذا الاختلاف وهو أن جزءاً من فائض القيمة الماثل في السلع يؤول إلى هذه السلعة المتميزة.

نعيد باختصار:

قيمة المنتوج	القيمة الجديدة	معدل فائض القيمة	معدل الربح الكلّي
الحالة الأولى: 400 ث + 100 م + 150 ف = 650	250	%150	%30
الحالة الثانية: 400 ث + 150 م + 100 ف = 650	250	$\%66\frac{2}{3}$	$\%18\frac{2}{11}$

ابتداءً، هبط فائض القيمة بمقدار الثُلث عما كان عليه، من 150 إلى 100. وهبط معدل الربح بما يزيد عن الثلث، من 30% إلى 18%، لأن فائض القيمة المتدني يُحتسب الآن على أساس إجمالي رأسمال مسلّف أكبر. ولكن معدل الربح لم يهبط، بأي حال،

بنسبة مماثلة لهبوط معدل فائض القيمة. فهذا الأخير هبط من $\frac{150}{100}$ إلى $\frac{100}{150}$، أي من 150% إلى $66\frac{2}{3}$%، في حين أن معدل الربح لم يهبط سوى من $\frac{150}{500}$ إلى $\frac{100}{550}$ أي من 30/ إلى $18\frac{2}{11}$%. إذن، يهبط معدل الربح، نسبياً، أكثر من هبوط كتلة فائض القيمة، ولكن أقل من هبوط معدل فائض القيمة. ونجد علاوة على ذلك، أن قيم وكذلك كتل المنتوجات تظل على حالها عند استخدام الكمية نفسها من العمل كما من قبل، رغم أن رأس المال المسلّف قد تنامى من جراء تزايد مكوّنه المتغير. إن هذا التنامي في رأس المال المسلّف سيكون له بالطبع أثر محسوس جداً بالنسبة للرأسمالي الذي يبدأ مشروعاً جديداً. [864] ولكن إذا عايّنا تجديد الإنتاج بأكمله، فإن تزايد رأس المال المتغير لا يعني سوى أن جزءاً أكبر من القيمة المخلوقة مجدداً بواسطة العمل المُضاف مجدداً، سوف يتحول إلى أجور، وهكذا، بادىء الأمر، إلى رأسمال متغير، بدلاً من أن يتحول إلى فائض قيمة ومنتوج فائض. وبذا تبقى قيمة المنتوج على حالها، نظراً لأنها محدودة، من جهة، بالقيمة ـ رأسمال الثابتة = 400، ومن جهة ثانية، بالرقم 250 الذي يمثل العمل المُضاف مجدداً. ولكن هذين المقدارين قد بقيا على حالهما بلا تغير. إن المنتوج الجديد سوف يمثّل، كما من قبل، الكتلة نفسها من القيمة الاستعمالية في المقدار نفسه من القيمة، بمقدار ما يدخل هو نفسه في رأس المال الثابت من جديد؛ وهكذا فإن الكتلة نفسها من عناصر رأس المال الثابت تحتفظ بالقيمة نفسها. لكن الأمور ستختلف فيما لو كانت الأجور سترتفع لا لأن العامل قد تلقى الجزء الأكبر من قيمة منتوج عمله هو، بل لأنه أخذ يتلقى الجزء الأكبر من قيمة هذا المنتوج نتيجة لانخفاض إنتاجية العمل. في هذه الحالة تبقى القيمة الإجمالية التي تتمثل فيها الكمية نفسها من العمل، المدفوع وغير المدفوع، على حالها؛ ولكن كتلة المنتوج التي تتمثل فيها هذه الكمية من العمل سوف تتناقص بحيث يرتفع سعر كل جزء معين من المنتوج، لأن كل جزء من هذه الأجزاء يمثل الآن كمية أكبر من العمل. إن الأجور المتزايدة البالغة 150 وحدة لن تمثّل منتوجاً أكبر مما كانت تمثله الأجور البالغة 100 في السابق؛ وإن فائض القيمة المنخفض البالغ 100 وحدة سوف يمثّل $\frac{2}{3}$ من المنتوج السابق، أي $66\frac{2}{3}$% من كتلة القيم الاستعمالية التي كانت ممثلة بالسابق في 100. وفي هذه الحالة يغدو رأس المال الثابت أغلى، بمقدار ما إن هذا المنتوج يدخل فيه. ولكن ذلك لن يكون نتيجة ارتفاع الأجور، بل بالعكس أن ارتفاع الأجور سيكون نتيجة غلاء السلع ونتيجة تناقص إنتاجية كمية العمل

نفسها. وهنا يبدو في الظاهر كما لو أن تزايد الأجور قد جعل المنتوج أغلى؛ بيد أن هذه الزيادة ليست في الواقع سبباً بل نتيجة حدوث تغيّر في قيمة السلع من جراء تناقص إنتاجية العمل.

بالمقابل، عند بقاء سائر الظروف الأخرى على حالها، أي حيث تظل الكمية نفسها من العمل المبذول تمثل 250 وحدة الآن كما من قبل، فإن قيمة كتلة المنتوج نفسها سترتفع أو تهبط، بالمقدار نفسه، إذا ارتفعت أو هبطت قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة. إن 450 ث + 100 م + 150 ف تشكل قيمة منتوج = 700، في حين أن 350 ث + 100 م + 150 ف لا تُعطي لقيمة الكتلة نفسها من المنتوج سوى 600 مقابل 650 وحدة في السابق. وعليه، حين كان رأس المال المسلّف، الذي تحركه الكمية نفسها من العمل، يزداد أو ينقص، فإن قيمة المنتوج ترتفع أو تهبط، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، إذا كان التزايد أو التناقص في رأس المال المسلّف ناجماً عن تغير مقدار [865] قيمة الجزء الثابت من رأس المال. وعلى العكس، فإنها تبقى من دون تغير، إذا كانت الزيادة أو كان النقصان في رأس المال المُسلّف ناجمين عن تغير في مقدار قيمة الجزء المتغير من رأس المال، على افتراض أن قدرة إنتاجية العمل تظل ثابتة. ففي حالة رأس المال الثابت، لا يتم التعويض عن تزايد أو تناقص قيمته بأية حركة معاكسة. أما في حالة رأس المال المتغير، وبافتراض أن إنتاجية العمل ثابتة، فيتم التعويض عن تزايد أو تناقص قيمته بحركة مضادة من جانب فائض القيمة، بحيث أن قيمة رأس المال المتغير زائداً فائض القيمة، أي القيمة التي أضافها العمل مجدداً إلى وسائل الإنتاج والتي تم خلقها مجدداً في المنتوج تظل على حالها بلا تغير.

أما إذا كان تزايد أو تناقص قيمة رأس المال المتغير أو الأجور، يرجعان إلى ارتفاع أو هبوط في أسعار السلع، أي إلى انخفاض أو ارتفاع إنتاجية العمل المستخدم لدى هذا التوظيف من رأس المال، فإن ذلك يؤثر على قيمة المنتوج. ولكن ارتفاع أو هبوط الأجور هنا ليس سبباً بل نتيجة.

من جهة أخرى، نفترض أن رأس المال الثابت، في المثال المذكور أعلاه، يبقى = 400ث، فإذا حصل التغير من 100م + 150ف إلى 150م + 100ف، أي إذا ارتفع رأس المال المتغير نتيجة هبوط قدرة إنتاجية العمل، لا في هذا الفرع الخاص من الإنتاج، مثلاً غزول القطن، بل ربما في الزراعة التي تقدم للعامل المواد الغذائية، أي نتيجة غلاء هذه المواد الغذائية، فإن قيمة المنتوج تظل على حالها. فالقيمة البالغة 650 وحدة تظل الآن كما من قبل متمثلة في الكتلة نفسها من الغزول القطنية.

يترتب على ما تقدم أعلاه، ما يلي: إذا كان الانخفاض في إنفاق رأس المال الثابت يرجع إلى الاقتصاد، وغير ذلك، في فروع الإنتاج التي تدخل منتوجاتها في استهلاك العامل، فإن ذلك، شأنه شأن الازدياد المباشر في إنتاجية العمل المبذول نفسه، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأجور من جراء رخص وسائل عيش العامل، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع فائض القيمة، بحيث ينمو معدل الربح في هذه الحالة لسببين وهما من الجهة الأولى، تناقص قيمة رأس المال الثابت، ومن الجهة الثانية، تزايد فائض القيمة. لقد افترضنا، عند دراستنا لتحوّل فائض القيمة إلى ربح، أن الأجور لا تهبط، بل تظل ثابتة، لأنه كان ينبغي علينا هناك أن نتحرى التقلّبات في معدل الربح، بمعزل عن أي تغير في معدل فائض القيمة. زدْ على ذلك، أن القوانين التي أوضحناها هناك تتسم بطابع عام، وتنطبق كذلك على توظيفات رأس المال التي لا تدخل منتوجاتها في استهلاك العامل، [866] ولا يؤثر تغير قيمة منتوجها، بالتالي، على الأجور.

* * *

وعليه، فإن انفراد وانحلال القيمة المُضافة مجدداً كل سنة بواسطة العمل المستخدم مجدداً إلى وسائل الإنتاج أو إلى رأس المال الثابت ـ إنفراد هذه القيمة المخلوقة مجدداً، وانحلالها إلى مختلف أشكال الإيراد: أجور وربح وريع، لا يغيران أبداً حدود القيمة نفسها، لا يغيران مقدار القيمة التي تتوزع بين هذه المقولات المختلفة، تماماً مثلما أن التغيّر في العلاقة بين هذه الأجزاء المفردة لا يمكن أن يغير مجموعها، أو يغير مقدار القيمة المعين هذا. إن الرقم المعطى، وهو 100، يبقى على حاله دوماً، سواء انقسم إلى 50 + 50 أو إلى 20 + 70 + 10، أو إلى 40 + 30 + 30. إن جزء قيمة المنتوج، الجزء الذي ينحلّ إلى هذه الإيرادات، شأن الجزء الثابت من قيمة رأس المال، إنما يتحدد بقيمة السلع، أي بكمية العمل المتشيىء فيها، حسب كل حالة. وهكذا، فإن الشيء المُعطى هو أولاً كتلة قيمة السلع الموزعة بين أجور وربح وريع؛ أي أن الشيء المُعطى هو الحدّ المطلق لمجموع الأجزاء المفردة من قيمة هذه السلع. ثانياً، أما بخصوص المقولات المفردة نفسها، فإن حدودها الوسطية والناظمة تكون مُعطاة هي الأخرى. فالأجور تؤلف الأساس لتحديدها على هذا النحو. وهي تنتظم، من جهة، بقانون طبيعي، ويتعين حدّها الأدنى بالحدّ الجسدي الأدنى من وسائل العيش التي تلزم العامل للحفاظ على قوة عمله وتجديد إنتاجها، أي أن هذا الحدّ يتعين بكمية معينة من

السلع. وإن قيمة هذه السلع تتحدد بوقت العمل اللازم لتجديد إنتاجها، أي تتحدد بجزء العمل المُضاف مجدداً إلى وسائل الإنتاج، أو بجزء يوم العمل(*) الذي يستخدمه العامل لإنتاج وتجديد إنتاج مُعادِل قيمة وسائل العيش الضرورية هذه. فمثلاً، لو كان متوسط قيمة وسائل عيشه خلال اليوم يساوي 6 ساعات عمل وسطي، لتعيّن عليه أن يعمل في المتوسط 6 ساعات في اليوم لأجل نفسه. إن القيمة الفعلية لقوة عمله تنحرف عن هذا الحدّ الأدنى الجسدي؛ وهي تتباين بتباين المناخ ومستوى التطور الاجتماعي؛ ولا تتوقف على الحاجات الجسدية وحدها، بل تتوقف أيضاً على الحاجات الاجتماعية التي تنمو تاريخياً، وتغدو طبيعة ثانية. ولكن متوسط الأجور الناظم هذا هو مقدار معين في أي بلد من البلدان، وفي أية فترة محدّدة من الفترات. وعليه، فإن لقيمة سائر الإيرادات الأخرى حدّها المعين. وهي تساوي على الدوام القيمة التي يتجسد فيها كامل يوم العمل (الذي [867] يتطابق هنا مع يوم العمل الوسطي، نظراً لأنه يشمل كتلة العمل الإجمالية التي يحركها رأس المال الاجتماعي الكلّي) منقوصاً منه جزء يوم العمل الذي يتجسد في الأجور. وعليه، فإن حدّها يتعين بحدّ القيمة التي يجد العمل غير المدفوع تعبيره فيها، أي بكمية هذا العمل غير المدفوع. وعلى حين أن جزء يوم العمل، الذي يُنفقه العامل على تجديد إنتاج قيمة أجوره، يجد حدّه النهائي في الحدّ الأدنى الجسدي لأجوره، فإن الجزء الآخر من يوم العمل، الذي يتمثل فيه العمل الفائض، وبالتالي جزء القيمة الذي يمثل فائض القيمة، يجد حدّه في الحدّ الأقصى الممكن جسدياً ليوم العمل، أي في الكمية الإجمالية لوقت العمل اليومي الذي يمكن للعامل، إجمالاً، أن يقدمه، بشرط أن يحافظ على قوة عمله ويجدّد إنتاجها. وبما أن الحديث في هذا البحث يدور عن توزيع القيمة التي يتمثل فيها العمل الكلّي المُضاف مجدداً خلال السنة، فإن بالوسع اعتبار يوم العمل مقداراً ثابتاً، وأن نفترض أنه كذلك، مهما انحرف عن حدّه الأقصى الممكن جسدياً، بهذه الدرجة أو تلك. إن الحدّ المطلق لجزء القيمة الذي يؤلف فائض القيمة والذي ينحلّ إلى ربح وريع عقاري، إنما هو حدّ معين؛ وهو يتعين بفائض الجزء غير المدفوع على الجزء المدفوع من يوم العمل، أي يتعين بذلك الجزء من قيمة المنتوج الكلّي الذي يتجسد فيه هذا العمل الفائض. ولو سمّينا فائض القيمة المعين بهذه الحدود والمحسوب على أساس رأس المال الكلّي المسلّف، لو سمّيناه بالربح، كما فعلت أنا سابقاً، فإن هذا الربح، منظوراً إليه من ناحية مقداره المطلق، يساوي فائض القيمة، وإن حدوده تتعين بصورة

(*) في الطبعة الأولى: كل يوم عمل، عُدّلت وفقاً لمخطوطة ماركس. [ن. برلين].

طبيعية حتمية شأن حدود هذه الأخيرة. ولكن مستوى معدل الربح هو الآخر مقدار محصور في نطاق حدود معطاة تعيّنها قيمة السلع. فمعدل الربح هو نسبة فائض القيمة الكلّي إلى رأس المال الاجتماعي الكلّي المسلّف في الإنتاج. ولو كان رأس المال هذا = 500 (بالملايين) وكان فائض القيمة = 100، فإن الـ 20% تؤلف الحدّ المطلق لمعدل الربح. وإن توزيع الربح الاجتماعي، حسب هذا المعدل، بين رؤوس الأموال الموظّفة في مختلف ميادين الإنتاج، يخلق أسعار إنتاج منحرفة عن قيم السلع، وهي تغدو أسعار سوق وسطية، ناظمة فعلاً. ولكن هذا الانحراف لا يُلغي تحديد القيم للأسعار، ولا يُلغي الحدود الناظمة للربح بصورة طبيعية حتمية. فإذا كانت قيمة سلعة مساوية لرأس المال س المستهلك في إنتاجها زائداً ما تحتويه من فائض قيمة، فإن سعر إنتاج السلعة يساوي رأس المال س المستهلك في إنتاجها زائداً فائض القيمة الذي يؤول [868] إليه بفعل معدل الربح العام، أي 20%، على سبيل المثال، من رأس المال المسلّف في إنتاج هذه السلعة، بشقيه، الشق المُستهلك والشق المُستخدم فقط. ولكن هذه الإضافة البالغة 20%، هي بدورها محدَّدة لفائض القيمة التي خلقها رأس المال الاجتماعي الكلّي وبعلاقتها بقيمة رأس المال؛ ولهذا السبب فإن هذه الإضافة تبلغ 20% وليس 10% أو 100%. وعليه، فإن تحويل القيم إلى أسعار إنتاج لا يُلغي الحدود المعيَّنة للربح، بل يُعدّل فقط توزيع الربح على مختلف رؤوس الأموال المفردة التي يتألف منها رأس المال الاجتماعي ـ أي أنه يوزعه عليها بصورة متساوية وفق النسب التي تحتلها رؤوس الأموال هذه كأجزاء من رأس المال الكلّي. إن أسعار السوق قد ترتفع فوق أو تهبط دون سعر الإنتاج الناظم هذا، لكن هذه التقلّبات تلغي بعضها بعضاً بصورة متبادلة. ولو تفحصنا قوائم الأسعار على مدى فترة زمنية مديدة، وأغفلنا تلك الحالات التي تتغير فيها القيمة الفعلية للسلع بفعل تغير قدرة إنتاجية العمل، وأغفلنا أيضاً تلك الحالات التي تضطرب فيها عملية الإنتاج من جراء طوارىء طبيعية أو اجتماعية، فإننا سنندهش بادىء الأمر بالحدود الضيقة نسبياً لمثل هذه الانحرافات، وسنندهش ثانياً لانتظام تسوية هذه الانحرافات. وسنجد هنا نفس الهيمنة للمقادير الوسطية الناظمة التي أشار إليها كيتله في مجال الظاهرات الاجتماعية. وإذا لم تصطدم تسوية قيم السلع إلى أسعار إنتاج بأية عقبة، فإن الريع ينحلّ إلى ريع تفاضلي، أي أنه يقتصر على مساواة الأرباح الفائضة التي يعطيها سعر الإنتاج الناظم إلى قسم معين من الرأسماليين والتي يستولي عليها الآن المالك العقاري. وعليه، فإن الريع يجد هنا حدّ قيمته المعين في انحرافات معدلات الربح الفردية الناجمة عن تحكّم معدل الربح العام بأسعار الإنتاج وضبطه لها. ولو

أعاقت الملكية العقارية تسوية قيم السلع إلى أسعار إنتاج، واستولت على الريع المطلق، فإن هذا الأخير يتحدّد بالفائض الذي تزيد به قيمة منتوجات الأرض على سعر إنتاجها، أي يتحدّد بالفضلة التي يزيد بها فائض القيمة الماثل في المنتوجات على الربح الذي يؤول إلى رؤوس الأموال بما يتناسب مع معدل الربح العام. إن هذا الفارق يؤلف هنا حدّ الريع الذي يؤلف، الآن كما من قبل، مجرد جزء محدّد من فائض القيمة المعين الذي تحتويه السلع.

أخيراً، لو اصطدمت تسوية فائض القيمة إلى ربح وسطي بعقبة في مختلف ميادين الإنتاج، في شكل احتكارات اصطناعية أو طبيعية، وبخاصة احتكار الملكية العقارية، بحيث يغدو بالإمكان نشوء سعر احتكاري يعلو على سعر إنتاج وعلى قيمة السلع التي يشملها مفعول الاحتكار، فإن الحدود التي تفرضها قيمة السلع لن تلتغي بذلك. إن السعر [869] الاحتكاري لسلع معينة يقتصر على نقل جزء من ربح منتجي السلع الأخرى إلى السلع التي تمتلك سعراً احتكارياً، لا غير. ويحصل عندئذٍ بصورة غير مباشرة اضطراب موضعي في توزيع فائض القيمة على مختلف ميادين الإنتاج، ولكنه يترك حدود فائض القيمة هذا دون مساس. أما إذا دخلت السلعة ذات السعر الاحتكاري في عداد المواد الضرورية لاستهلاك العامل، فإنها ستزيد الأجور وتخفض، بذلك، فائض القيمة، مفترضين أن العامل يتلقى كل قيمة قوة عمله، كما في السابق. ويمكن لهذه السلعة أن تخفض الأجور دون قيمة قوة العمل، ولكن بحدود ما إذا كانت هذه الأجور تقف فوق مستوى حدّها الأدنى الجسدي. في هذه الحالة يجري دفع السعر الاحتكاري باقتطاع من الأجور الفعلية (أي من مجموع القيم الاستعمالية التي يتلقاها العامل لقاء كمية معينة من العمل) ومن ربح الرأسماليين الآخرين. إن الحدود التي يمكن للسعر الاحتكاري في نطاقها أن يخلّ بالضبط الاعتيادي لأسعار السلع، تتعين بصورة أكيدة وتخضع لحساب دقيق.

ومثلما أن توزيع قيمة السلع، المُضافة مجدداً والقابلة عموماً للانحلال إلى إيرادات، يجد حدوده المعينة والناظمة في التناسب بين العمل الضروري والعمل الفائض، بين الأجور وفائض القيمة، كذلك فإن انقسام فائض القيمة نفسه إلى ربح وريع عقاري يجد حدوده في القوانين الناظمة لتسوية معدلات الربح. أما بخصوص انقسام الربح إلى فائدة وربح صاحب مشروع، فإن الربح الوسطي نفسه يؤلف حدوداً لكلا الاثنين معاً. فهو يقدّم المقدار المعين من القيمة الذي ينبغي أن يتم هذا الانقسام في نطاقه ولا يمكن أن يتم إلّا فيه. وإن النسبة المعيّنة التي يجري بها الانقسام تتسم بطابع عرضي هنا، فهي تتحدّد حصراً بعلاقات المنافسة. وعلى حين أن توازن الطلب والعرض يُلغي في حالات أخرى انحرافات أسعار السوق عن الأسعار الوسطية الناظمة، أي يُلغي تأثير المنافسة، فإن

ذلك، هنا، هو العنصر الوحيد المحدّد. ولكن لماذا؟ لأن عنصر الإنتاج الواحد نفسه، أي رأس المال، ينبغي أن يوزع حصته من فائض القيمة على اثنين من مالكي عنصر الإنتاج الواحد نفسه. ولكن واقع عدم وجود حدّ طبيعي معين هنا لتقسيم الربح الوسطي، لا يُلغي حدوده بوصفه جزءاً من قيمة السلعة ـ تماماً كما أن واقع أن تقاسم شريكين في أحد المشاريع للربح تقاسماً غير متساوٍ، بفعل ظروف خارجية معينة، لا يؤثر على حدّ هذا الربح.

وعليه، رغم أن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يتمثل فيه العمل المُضاف مجدداً إلى قيمة وسائل الإنتاج ينحلّ إلى أقسام مختلفة تتخذ صوراً مستقلة عن بعضها في شكل إيرادات، فإن ذلك ليس بأي حال سبباً لاعتبار الأجور والربح والريع عناصر مكوِّنة [870] تؤلف، بترابطها أو بمجموعها، منبع السعر الناظم («السعر الطبيعي» «natural price»، «السعر الضروري» «prix nécessaire») للسلع ذاتها؛ وعليه، لا تكون قيمة السلعة، بعد اقتطاع جزء القيمة الثابت منها، هي الوحدة الأصلية التي تنحلّ إلى ثلاثة أجزاء مذكورة، بل على العكس، فإن سعر كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة يتحدد بصورة مستقلة، وأن سعر السلعة لا يتكوّن إلّا من جمع هذه المقادير الثلاثة المستقلة. أما في الواقع الفعلي، فإن قيمة السلعة هي المقدار المعطى سابقاً، هي مجموع المبلغ الكلّي لقيمة الأجور والربح والريع، بصرف النظر عما كانت عليه المقادير النسبية لهذه الأخيرة. وفي التصور الخاطىء آنف الذكر تبدو الأجور والربح والريع ثلاثة مقادير مستقلة من القيمة، وإن مقدارها الإجمالي يخلق ويحدّ ويقرّر مقدار القيمة السلعية.

من الواضح، أيضاً، أنه إذا كانت الأجور والربح والريع تشكّل سعر السلع، فإن ذلك ينطبق بالمثل على الجزء الثابت من القيمة السلعية انطباقه على جزء آخر منها يتمثّل فيه رأس المال المتغير وفائض القيمة. لذا يمكن ترك هذا الجزء الثابت خارج الاعتبار لأن قيمة السلع التي يتألف منها تنحلّ على غرار ذلك إلى مجموع قيمة الأجور والربح والريع. وكما أشرنا من قبل، فإن هذا الرأي ينكر وجود مثل هذا الجزء الثابت من القيمة أصلاً.

ومن الواضح علاوة على ذلك أن أي مفهوم للقيمة يتلاشى هنا. ولا يبقى سوى تصور السعر، بمعنى واحد هو أن مبلغاً معيناً من النقد يُدفع إلى مالكي قوة العمل ورأس المال والأرض. ولكن ما هو النقد؟ ليس النقد بشيء (Ding)، بل هو شكل معيّن للقيمة، أي أنه يفترض القيمة ثانية. لنفرض إذن أن كمية معينة من الذهب أو الفضة تُدفع لقاء عناصر الإنتاج هذه، أو تُعتبر في الذهن مساوية لهذه الكمية. ولكن الذهب والفضة (والاقتصادي

«المتنور» فخور بأنه يدرك ذلك) هما ذاتهما سلعتان مثل سائر السلع الأخرى. وعليه، فإن سعر الذهب والفضة يتحدّد، هو الآخر، بالأجور والربح والريع. لذا لا يمكن لنا أن نحدد الأجور والربح والريع عبر مساواتها بكمية معينة من الذهب والفضة، لأن قيمة هذا الذهب وهذه الفضة، التي ينبغي للأجور والربح والريع أن تقيس قيمتها بواسطتها بوصفها مُعادِلاً لها، ينبغي أن تتحدّد أولاً بواسطة الأجور والربح والريع بالضبط، بمعزل عن الذهب والفضة، أي بصورة مستقلة عن قيمة أي سلعة، وهي بالضبط نتاج العوامل الثلاثة المذكورة أعلاه. لذلك، فإن القول بأن قيمة الأجور والربح والريع تقوم في كونها تساوي كمية معينة من الذهب والفضة، لا يعني سوى القول بأن هذه الثلاثة تساوي كمية معينة [871] من الأجور والربح والريع.

لنأخذ الأجور أولاً. إذ من الضروري، حتى وفق وجهة النظر هذه، أن نتخذ من العمل نقطة انطلاق. كيف يتحدّد السعر الناظم للأجور، السعر الذي تتذبذب حوله أسعار السوق؟

دعونا نقول إن ذلك يتحدّد بطلب وعرض قوة العمل. ولكن أي طلب على قوة العمل هذا الذي يجري الحديث عنه؟ إنه طلب رأس المال. وعليه، فإن الطلب على العمل يساوي، إذن، عرض رأس المال. ولكي نتحدث عن عرض رأس المال، ينبغي أن نعرف، قبل كل شيء، ما هو رأس المال. مم يتألف رأس المال؟ لنأخذ أبسط تجلٍّ لظاهراته: إنه يتألف من نقد وسلع. ولكن النقد مجرد شكل للسلعة. إذن هو يتألف من سلع. لكن قيمة السلع، حسب الفرضية، تتحدد في المقام الأول بسعر العمل الذي يُنتجها، بالأجور، إن الأجور هي مقدمة هنا وتُعتبر عنصراً مكوّناً لسعر السلع. وعليه، ينبغي أن يتحدّد هذا السعر بالعلاقة بين عرض العمل ورأس المال. وإن سعر رأس المال نفسه يساوي سعر السلع التي يتألف منها. وطلب رأس المال على العمل يساوي عرض رأس المال. وعرض رأس المال يساوي عرض مقدار من سلع ذات سعر معين، وإن هذا السعر ينتظم في المقام الأول بسعر العمل، وسعر العمل بدوره يساوي ذلك الجزء من سعر السلعة الذي يتألف منه رأس المال المتغير الذي يُدفع للعامل لقاء التبادل مع عمله؛ وإن سعر السلع التي يتألف منها رأس المال المتغير هذا يتحدّد في المقام الأول بسعر العمل أساساً؛ لأن سعر السلع يتحدد بسعر الأجور والربح والريع. وابتغاء تحديد الأجور، لا يمكن لنا، بناء على ذلك، أن ننطلق من رأس المال بوصفه مقدمة، لأن قيمة رأس المال نفسه تتحدد بمساهمة الأجور.

زدْ على ذلك أن جرّ المنافسة إلى هذه المسألة لا ينفعنا إطلاقاً. فالمنافسة تجعل

أسعار سوق العمل ترتفع أو تهبط. ولكن هَبْ أن طلب وعرض العمل يتوازنان. فبمَ تتحدّد الأجور عندئذٍ؟ بفعل المنافسة. ولكننا قد افترضنا أن المنافسة كفّت عن فعلها، وأن تأثيرها يلتغي من جراء التوازن بين كلتا قوتيها الفاعلتين باتجاهين متضادين. والحق، أننا نسعى بالضبط إلى العثور على السعر الطبيعي للأجور، أي سعر العمل الذي لا تنظمه المنافسة، بل على العكس هو الذي ينظم هذه الأخيرة.

[872] لم يبق إذن من شيء سوى أن نحدّد السعر الضروري للعمل بوسائل العيش الضرورية للعامل. ولكن وسائل العيش هذه هي سلع، ولهذه السلع سعر. إذن، فسعر العمل يتحدّد بسعر وسائل العيش الضرورية، وسعر وسائل العيش يتحدّد في المقام الأول، شأن سعر سائر السلع الأخرى، بسعر العمل. لذا، فإن سعر العمل المتحدّد بسعر وسائل العيش، إنما يتحدّد بسعر العمل. إن سعر العمل يحدّد نفسه بنفسه. بتعبير آخر أننا نجهل بمَ يتحدّد سعر العمل. إن للعمل في مثل هذه الحالة سعراً، بوجه عام، لأنه يُعدّ سلعة. لذا، فابتغاء الحديث عن سعر العمل، ينبغي لنا أن نعرف ما هو السعر بصورة عامة. ولكننا لن نعرف حقاً ما هو السعر بصورة عامة، عن هذا الطريق.

مع ذلك، دعونا نفترض أن السعر الضروري للعمل يتحدّد بهذه الطريقة المُسرّة. فكيف إذن يتحدّد الربح الوسطي، الربح الذي يتلقاه أي رأسمال والذي يؤلف في ظل شروط اعتيادية، العنصر الثاني في سعر السلع؟ ينبغي للربح الوسطي أن يتحدّد بمعدل ربح وسطي؛ وكيف يتحدّد هذا الأخير؟ بالمنافسة بين الرأسماليين؟ ولكن المنافسة تفترض سلفاً وجود الربح. إنها تفترض سلفاً وجود معدلات ربح مختلفة وبالتالي أرباحاً مختلفة، سواء في ميادين الإنتاج الواحدة نفسها أم في ميادين إنتاج مختلفة. وليس بوسع المنافسة أن تؤثر على معدل الربح إلّا بمقدار ما تؤثر على أسعار السلع. وليس في مقدور المنافسة إلّا أن تُرغم المنتجين، في ميدان الإنتاج الواحد نفسه، على بيع سلعهم بأسعار موحّدة، وتجبرهم على بيع سلعهم في ميادين إنتاج مختلفة بأسعار تدرّ عليهم الربح نفسه، الإضافة النسبية نفسها إلى سعر السلعة الذي سبق أن تحدّد جزئياً بالأجور. وعليه، لا يمكن للمنافسة سوى أن تساوي التفاوتات في معدل الربح. وبغية أن تتم مساواة معدلات الربح غير المتساوية، يبنغي للربح أن يوجد سلفاً كعنصر في سعر السلع. إن المنافسة لا تخلقه، إنها تخفض أو ترفع مستواه، لكنها لا تخلق هذا المستوى الذي يتوطد بعد حصول المساواة فعلاً. وحين نتحدث عن معدل ضروري للربح، فإن ما نود معرفته هو بالضبط معدل الربح المستقل عن حركة المنافسة، والناظم من جانبه لهذه المنافسة. إن معدل الربح الوسطي يبرز حين يكون هناك توازن للقوى بين الرأسماليين

المتنافسين. ويمكن للمنافسة أن تخلق هذا التوازن، ولكنها لا تخلق معدل الربح الذي يظهر في ظل هذا التوازن. فلماذا يكون معدل الربح العام، حين ينشأ هذا التوازن = 10% أو 20% أو 100%؟ بسبب المنافسة؟ كلا، على العكس، فالمنافسة قد ألغت [873] الأسباب المولّدة للانحرافات عن 10% أو 20% أو 100%. لقد أفضت إلى سعر سلعة يعطي كل رأسمال معه الربح نفسه بما يتناسب ومقداره. وإن مقدار هذا الربح نفسه مستقل عن المنافسة. فهي تردّ سائر الانحرافات، المرة تلو الأخرى، معيدة إيّاها إلى هذا المقدار. إن شخصاً ما يتنافس مع آخرين، وترغمه المنافسة على أن يبيع سلعه بالسعر نفسه كهؤلاء الآخرين. ولكن لماذا يكون هذا السعر 10 أو 20 أو 100 وحدة؟

وهكذا لم يبق سوى تفسير معدل الربح، والربح بالتالي، بإضافة فضلة معينة إلى سعر السلعة، تأتي بطريقة غير قابلة للإدراك، فضلة كانت حتى الآن محدَّدة بالأجور. والشيء الوحيد الذي تخبرنا به المنافسة هو أن معدل الربح هذا ينبغي أن يكون مقداراً معيناً. ولكننا كنا نعرف ذلك من قبل، عندما تكلمنا عن معدل الربح العام و «السعر الضروري» للربح.

ولا حاجة على الإطلاق إلى أن نتتبع من جديد هذه السيرورة اللامجدية في معاينة الريع العقاري. إذ من الواضح بدون ذلك أنه، إذا جرى بدرجة معينة من المنطق، فإنه لا يشترط سوى أن الربح والريع يظهران كمجرد إضافة معينة إلى سعر السلع تحددها قوانين عصيّة على الإدراك، تحددها في المقام الأول الأجور. باختصار، ينبغي للمنافسة أن تفسِّر كل تعميات الاقتصاديين، في حين يتوجب على الاقتصاديين بالمقابل أن يفسِّروا المنافسة.

ولو أغفل المرء وهم أن التداول يخلق الربح والريع، بوصفهما جزءين من السعر ينشآن من البيع ـ رغم أن التداول لا يمكن قط أن يعطي ما لم يتلقاه من قبل ـ فإن المسألة ترقى ببساطة إلى ما يلي:

ليكنْ سعر السلعة المحدّد بواسطة الأجور = 100 وحدة؛ وليكنْ معدل الربح = 10% من الأجور، والريع = 15% من الأجور. عندئذٍ يكون سعر السلعة الذي يحدده مجموع الأجور والريع = 125 وحدة. إن هذه الإضافة البالغة 25 وحدة لا يمكن أن تنجم عن بيع السلعة. إذ إن كل الذين يبيعون السلع لبعضهم البعض، يبيعون ما يكلّف 100 وحدة أجوراً، بـ 125 وحدة؛ وهذا سيكون الشيء نفسه كما لو أنهم باعوا جميعاً بـ 100. لذا تنبغي معاينة هذه العملية بمعزل عن عملية التداول.

ولو تقاسم هؤلاء الثلاثة السلعة نفسها التي تكلف الآن 125 ـ ولن يغيّر من الأمر

شيئاً إذا قام الرأسمالي أولاً بالبيع بـ 125 وحدة ليدفع من بعد ذلك 100 للعامل، و10 لنفسه، و15 للمالك العقاري ـ لحصل العامل على $\frac{4}{5}$ = 100 وحدة من القيمة ومن المنتوج. ويتلقى الرأسمالي $\frac{2}{25}$ من القيمة ومن المنتوج، ويحصل متلقي الريع العقاري على $\frac{3}{25}$. وبما أن الرأسمالي يبيع بـ 125 وحدة بدلاً من 100، فإنه يعطي للعامل $\frac{4}{5}$ فقط من المنتوج الذي يتمثّل فيه عمله. وإذن، فإن النتيجة ستكون نفسها، فيما لو أعطى [874] الرأسمالي إلى العامل 80 وأبقى لنفسه 20، يأخذ منها 8 له و12 لمتلقي الريع العقاري. ففي هذه الحالة يكون قد باع السلعة حسب قيمتها، نظراً لأن الاضافات الملحقة بالسعر تمثل في واقع الأمر زيادات مستقلة عن قيمة السلعة التي تتحدّد، حسب الفرضية أعلاه، بقيمة الأجور. وعليه، يرقى هذا، وإنْ يكنْ بطريقة ملتوية، إلى القول بأن كلمة «الأجور»، أي الـ 100، تعني في هذا التصور قيمة المنتوج، أي مقدار النقود الذي تتمثل فيه هذه الكمية المعينة من العمل، سوى أن هذه القيمة تختلف، مع ذلك، عن الأجور الفعلية وتخلّف فائضاً ما. غير أن هذا الفائض يتم إدراكه هنا عن طريق علاوة اسمية على السعر. عليه، إذا كانت الأجور تساوي 110 بدلاً من 100، لكان الربح = 11، والريع العقاري = $16\frac{1}{2}$، ولكان سعر السلعة = $137\frac{1}{2}$. إن من شأن ذلك أن يُبقي النسبة على حالها بلا مساس. ولكن، لما كان التقسيم يتم دائماً بصورة علاوة اسمية لفوائد مئوية معينة على الأجور، فإن السعر يرتفع ويهبط سوية مع الأجور. إن الأجور هنا تُجعل، بادىء الأمر، مساوية لقيمة السلعة، ثم تُفصل عنها بعد ذلك. والواقع أن ذلك يرقى إلى القول، بطريقة مبهمة وملتوية، إن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل التي تحتويها، في حين أن قيمة الأجور تتحدد بسعر وسائل العيش الضرورية، وأن الفائض الذي تزيد به القيمة على الأجور يؤلف الربح والريع.

إن انحلال قيمة السلع، بعد طرح قيمة وسائل الإنتاج المُستهلكة في إنتاجها؛ انحلال هذه الكتلة المعينة من القيمة، التي حدّدتها كمية العمل المشيىء في المنتوج السلعي، إلى ثلاثة أجزاء مكوّنة، تتخذ فيما بعد، بوصفها أجوراً وربحاً وريعاً عقارياً، صورة أشكال من الإيراد مستقلة، ومنفصلة عن بعضها ـ لكن هذا الانحلال يظهر بصورة مشوّهة تماماً على سطح الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي في تصورات الوسطاء المنفذين له، الواقعين في أسره.

لتكن القيمة الإجمالية لسلعة معينة = 300، منها 200 هي قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، أي عناصر رأس المال الثابت. تبقى لدينا 100 وحدة تمثل مقدار القيمة الجديدة المُضافة إلى هذه السلعة خلال عملية إنتاجها. وهذه القيمة الجديدة البالغة

100 وحدة هي مجموع ما هو متاح للتقاسم بين أشكال الإيراد الثلاثة. فإذا كانت الأجور = س، والربح = ص، والريع = ن، فإن مجموع س + ص + ن سوف يكون في حالتنا هذه على الدوام = 100، أما في تصورات الرأسماليين والتجار والمصرفيين، كما في تصورات رجال الاقتصاد المبتذل، فإن الأمر يظهر مغايراً لذلك تماماً. فقيمة السلعة بالنسبة إليهم، بعد اقتطاع قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة في إنتاجها، ليست قيمة معينة تساوي 100، تنحلّ بالتالي إلى س، ص، ن؛ بل أن الأمر بالنسبة لهم هو أن [875] سعر السلعة يتألف ببساطة من مقادير قيمة الأجور والربح والريع التي تتحدد بصورة مستقلة عن قيمة السلعة وعن بعضها بعضاً، بحيث أن كل واحد من س، ص، ن يكون معيّناً ومحدداً، وأن مجموع هذه المقادير بالتحديد، التي قد تكون أكبر أو أصغر من 100، يُولّد مقدار قيمة السلعة، كنتيجة لجمع هذه الأجزاء المكوّنة التي تؤلف قيمتها. إن خلط المفاهيم (Quidproquo) هذا محتوم لعدد من الأسباب:

أولاً ـ إن مكوّنات قيمة السلعة تظهر كإيرادات مستقلة تواجه بعضها بعضاً، وترتبط بهذه الصفة ثلاثة عوامل للإنتاج مختلفة تمام الاختلاف عن بعضها البعض، هي العمل ورأس المال والأرض، وتبدو لذلك نابعة من هذه العوامل. إن ملكية قوة العمل ورأس المال والأرض هي السبب الذي يجعل مكوّنات قيمة السلع المختلفة هذه تؤول إلى هؤلاء المالكين على التوالي، فيحولها بذلك إلى إيرادات لهم. ولكن القيمة لا تنبع من تحويل شيء ما إلى إيراد، بل ينبغي لها أن توجد قبل أن يكون بالوسع تحويلها إلى إيراد، قبل أن ترتدي هذا الشكل. لكن انقلاب المظهر لا بد وأن يترسّخ أكثر، طالما أن تحديد المقدار النسبي لهذه الأجزاء الثلاثة في علاقتها إزاء بعضها بعضاً يتم بموجب قوانين متباينة لا يظهر ترابطها مع قيمة السلع وخضوعها لحدود القيمة بأي حال على السطح.

ثانياً ـ لقد رأينا أن الارتفاع العام أو الهبوط العام في الأجور، إذ يولّد حركة في معدل الربح العام بالاتجاه المعاكس، عند بقاء الظروف الأخرى على حالها، فإنه يغيّر أسعار إنتاج مختلف السلع، أي يرفع بعضاً منها ويخفض بعضها الآخر، تبعاً لمتوسط تركيب رأس المال في ميادين الإنتاج المعنية. وهكذا تبيّن التجربة بالفعل هنا، على الأقل في بعض فروع الإنتاج، أن السعر الوسطي لسلعة ما يرتفع لأن الأجور ترتفع، ويهبط لأن الأجور تهبط. ولكن ما لا تبينه «التجربة» هو أن قيمة السلع، المستقلة عن الأجور، تنظم هذه التغيرات في الخفاء. وبالعكس، إذا كان ارتفاع الأجور محلياً، أي إذا لم يحصل إلّا في بعض فروع الإنتاج نتيجة لتأثير ظروف خاصة، فإن ارتفاعاً إسمياً مطابقاً في أسعار هذه السلع قد يحصل. إن هذا الارتفاع في القيمة النسبية لصنف معين

من السلع بالقياس إلى السلع الأخرى، التي تبقى الأجور بالنسبة إليها ثابتة، إنما هو، في هذه الحالة مجرد رد فعل ضد الإخلال المحلي بانتظام توزيع فائض القيمة على مختلف ميادين الإنتاج، ووسيلة لمساواة معدلات ربح خاصة إلى معدل عام. وتبين «التجربة» في مثل هذه الحالة أيضاً تحديد السعر بفعل الأجور. إن التجربة تبين في هاتين [876] الحالتين شيئاً واحداً هو أن الأجور تحدّد أسعار السلع. لكن ما لا تبينه التجربة هو السبب الخفي لهذا الترابط. زدْ على ذلك: أن متوسط سعر العمل، أي قيمة قوة العمل؛ يتحدّد بسعر إنتاج وسائل العيش الضرورية. فإنْ ارتفعتْ أو هبطتْ هذه ارتفع أو هبط ذاك. وهكذا لا تبين التجربة هنا ثانية إلّا وجود ترابط بين الأجور وسعر السلع؛ ولكن السبب قد يتجلى بمثابة نتيجة، والنتيجة بمثابة سبب، كما هو الحال في حركة أسعار السوق، حيث إن ارتفاعاً في الأجور فوق مستواها الوسطي يطابق ارتفاعاً في أسعار السوق فوق أسعار الإنتاج، خلال فترة الازدهار، وإن الهبوط التالي للأجور دون هذا المتوسط يطابق هبوطاً في أسعار السوق دون أسعار الإنتاج. وإذا تركنا جانباً الحركة المتذبذبة لأسعار السوق فإن توقف أسعار الإنتاج على قيمة السلع، ينبغي أن يطابقه في التجربة المباشرة، كما هو واضح من النظرة الأولى (prima facie)، واقع أن معدل الربح يهبط حين ترتفع الأجور، والعكس بالعكس. ولكننا رأينا أن معدل الربح قد يتحدّد بتغيرات في قيمة رأس المال الثابت، بصورة مستقلة عن تغيرات الأجور، بحيث بدلاً من أن تتغير الأجور ومعدل الربح في اتجاهين متعاكسين، فإنهما قد يتغيران في اتجاه واحد، ويرتفعان معاً أو يهبطان معاً. ولو كان معدل الربح يتطابق مباشرة مع معدل فائض القيمة، لما أمكن حصول ذلك. وبالمثل، إذا ارتفعت الأجور نتيجة ارتفاع أسعار وسائل العيش، فإن معدل الربح قد يبقى على حاله أو حتى إنه يرتفع بفعل تزايد شدة العمل أو تمديد يوم العمل. إن كل معطيات التجربة هذه تؤكد المظهر الوهمي الناجم عن الشكل المستقل، المشوّه، الذي ترتديه مكوّنات القيمة، وكأن الأجور وحدها، أو الأجور والربح معاً، تحدد قيمة السلع. وإذا كان هناك مثل هذا المظهر الوهمي بشأن الأجور، وإذا بدا أن سعر العمل يتطابق مع القيمة التي أنتجها العمل، فإن ذلك يصحّ تلقائياً على الربح والريع أيضاً. فإن سعريهما، أي التعبير النقدي عنهما، ينبغي أن ينتظما في هذه الحالة بصورة مستقلة عن العمل وعن القيمة التي خلقها هذا الأخير.

ثالثاً ـ دعونا نفترض أن القيم، أو أسعار الإنتاج التي تبدو مستقلة ظاهرياً عن هذه الأخيرة تتطابق دائماً، في التجليات المباشرة للظاهرة، مع أسعار سوق السلع، بدلاً من أن تتجلى فقط كأسعار وسطية ناظمة، من خلال التعويضات المستمرة للتقلبات الدائمة

في أسعار السوق. دعونا نفترض أيضاً أن تجديد الإنتاج يتم، دوماً، في ظل ظروف ثابتة، بحيث أن إنتاجية العمل في سائر عناصر رأس المال تبقى ثابتة على حالها. [877] أخيراً، دعونا نفترض أن جزء قيمة المنتوج السلعي الذي يتألف في أي فرع من فروع الإنتاج بإضافة كمية جديدة من العمل، أي إضافة قيمة جديدة إلى قيمة وسائل الإنتاج، إن هذا الجزء ينحلّ بنسب ثابتة إلى أجور وربح وريع، بحيث أن الأجور المدفوعة فعلياً والربح المتحقق واقعياً والريع الفعلي، تتطابق على الدوام بصورة مباشرة: مع قيمة قوة العمل، مع جزء فائض القيمة الكلّي الذي يؤول بفعل معدل الربح الوسطي إلى كل جزء ينشط بصورة مستقلة من رأس المال الكلّي، ومع الحدود التي يتأطر الريع العقاري بصورة طبيعية (normaliser) في نطاقها على هذا الأساس. وباختصار، دعونا نفترض أن توزيع القيمة التي أنتجها المجتمع وضبط أسعار الإنتاج يجريان على أساس رأسمالي، ولكن في غياب المنافسة.

وعليه، ففي ظل هذه الافتراضات، حيث تكون قيمة السلع مقداراً ثابتاً وتتجلى على هذا النحو؛ وحيث يبقى ذلك الجزء من قيمة المنتوج السلعي الذي ينحلّ إلى إيرادات، مقداراً ثابتاً ويظهر بهذه الصفة بالذات؛ وأخيراً حيث ينحلّ هذا الجزء المعين والثابت من القيمة، بنسب ثابتة دوماً، إلى أجور وربح وريع - حتى في ظل هذه الافتراضات، فمن المحتم أن تتجلى الحركة الحقيقية في مظهر مقلوب: فهي لا تظهر بمثابة انحلال لمقدار من القيمة معطى سلفاً إلى ثلاثة أجزاء تتخذ أشكال إيرادات مستقلة عن بعضها بعض، بل تظهر، على العكس بمثابة تكوين هذه القيمة من حاصل جمع لعناصر مكوّنة لها، مستقلة، لذاتها، يتحدّد كل واحد منها على نحو قائم بذاته، هي الأجور والربح والريع العقاري. إن هذا المظهر الوهمي سينشأ حتماً، بسبب أن قيمة السلعة، في الحركة الفعلية لرؤوس الأموال المفردة ومنتوجاتها السلعية، لا تُفترض كمقدمة مسبقة لانحلال هذه القيمة إلى مكوّنات، بل على العكس، تقوم المكوّنات التي تنحلّ إليها هذه القيمة بوظيفة مقدمة مسبقة لقيمة السلع. لقد رأينا أن سعر كلفة السلعة يظهر، لرأسمالي مفرد قبل كل شيء، كمقدار معيّن، فهو يبرز بصفة هذا المقدار دوماً في سعر الإنتاج الفعلي. ولكن سعر الكلفة يساوي قيمة رأس المال الثابت، وسائل الإنتاج المسلّفة، زائداً قيمة قوة العمل التي تتمثل مع ذلك للوسيط المنفذ للإنتاج في شكل لاعقلاني هو سعر العمل، بحيث تظهر الأجور في الوقت نفسه بمثابة إيراد العامل. إن السعر الوسطي للعمل هو مقدار معين، لأن قيمة قوة العمل، مثل قيمة أية سلعة أخرى، تتحدد بوقت العمل الضروري لتجديد إنتاجها. أما بخصوص ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يؤلف

[878] الأجور، فإنه لا ينبع من كونه يتخذ شكل الأجور هذا، وإن الرأسمالي يسلّف للعامل حصته من منتوجه بالذات في شكل أجور، بل ينبع من واقع أن العامل ينتج مُعادِلاً مطابقاً لأجوره، أي أنه يُنتج خلال جزء معين من عمله اليومي أو السنوي القيمة التي يتضمنها سعر قوة عمله. لكن الأجور مثبتة في عقد قبل أن يتم إنتاج مُعادِل قيمي مطابق لها. وعليه، فإن الأجور، بوصفها عنصراً من السعر تَعيَّن مقداره قبل أنتاج السلعة والقيمة السلعية، بوصفها مكوّناً من مكوّنات سعر الكلفة، تتجلى لا بوصفها جزءاً من القيمة الكلية للسلعة انفصل ليتخذ شكلاً مستقلاً عن إجمالي قيمة السلعة، بل تتجلى، على العكس، كمقدار معين يحدِّد هذه القيمة الكلّية سلفاً، أي كخالق للقيمة والسعر. وإن الربح الوسطي يلعب في سعر إنتاج السلعة دوراً يشابه الدور الذي تلعبه الأجور في سعر كلفتها، لأن سعر الإنتاج يساوي سعر الكلفة زائداً الربح الوسطي عن رأس المال المسلّف. ويدخل هذا الربح الوسطي، عملياً، في تصورات وحسابات الرأسمالي ذاته، كعنصر ناظم، ليس فقط بمعنى أنه يحدّد انتقال رأس المال من ميدان توظيف إلى آخر، بل أيضاً عموماً في جميع المشتريات والتعاقدات التي تشمل عملية تجديد الإنتاج لفترة من الزمن طويلة إلى حدّ معين. ولكن بما أن الأمر كان كذلك، فإن الربح الوسطي يكون مقداراً ذا وجود مسبق، ويكون في الواقع مستقلاً عن القيمة وفائض القيمة الذي يتم خلقه في كل ميدان معين من الإنتاج، ولا سيما لدى كل توظيف مفرد لرأس المال في كل ميدان من هذه الميادين. ولا يظهر الربح الوسطي في تجلي الظاهرة كنتيجة لانحلال القيمة، بل يظهر، على العكس، مقداراً مستقلاً عن قيمة المنتوج السلعي، مقداراً معطى سلفاً في عملية إنتاج السلع، مقداراً يحدّد بنفسه متوسط سعر السلع، أي يتجلى كخالق للقيمة. والحق، أن فائض القيمة يتجلى، من جراء انحلال مختلف أجزائه إلى أشكال مستقلة عن بعضها بعض تماماً، في شكل ملموس أكثر، كمقدمة مسبقة لخلق قيمة السلع. إن جزءاً من الربح الوسطي يتخذ شكل الفائدة، ويبرز بصورة مستقلة كعنصر مسبق في إنتاج السلع وقيمتها في مواجهة الرأسمالي الناشط. ومهما يكنْ مدى تقلّب مقدار الفائدة، فإنه يؤلف، مع ذلك، في أية لحظة وبالنسبة لأي رأسمالي، مقداراً معيناً يدخل في قوام سعر كلفة السلع التي ينتجها هو بوصفه رأسمالياً مفرداً. ويلعب الريع العقاري الماثل في شكل بدل إيجار مثبَّت تعاقدياً الدور نفسه بالنسبة إلىَ الرأسمالي الزراعي، وفي شكل إيجار مكان المشروع بالنسبة لأرباب العمل الآخرين. وبما أن هذه الأجزاء التي ينحلّ إليها فائض القيمة، هي، بالنسبة للرأسمالي المفرد، عناصر معيَّنة لسعر كلفته، فيبدو وكأنها تؤلف، بالعكس، فائض القيمة، تؤلف جزءاً واحداً من سعر [879]

السلعة، مثلما أن الأجور تؤلف جزءها الآخر. إن السر الذي يجعل هذه النواتج لانحلال قيمة السلعة تظهر باستمرار كمقدمات مسبقة لتكوين القيمة، يكمن ببساطة في أن نمط الإنتاج الرأسمالي، مثل أي نمط آخر، لا يقتصر على تجديد إنتاج المنتوج المادي باستمرار، بل ويجدّد إنتاج العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، والمحدِّدات الاقتصادية لشكل تكوينه. وعليه، فإن نتيجة عملية الإنتاج هذه تتجلى باستمرار على أنها مقدماته، مثلما أن مقدماته تتجلى على أنها نتيجته. وإن هذا التجديد المتواصل لإنتاج العلاقات نفسها هو ما يتوقعه الرأسمالي المفرد بوصفه واقعاً بديهياً لا يرقى إليه الشك. وما دام الإنتاج الرأسمالي موجوداً بما هو عليه، فإن جزءاً من العمل المُضاف مجدداً يتحول باستمرار إلى أجور، وجزءاً آخر إلى ربح (فائدة وربح صاحب مشروع)، وجزءاً ثالثاً إلى ريع. ولدى إبرام العقود بين مالكي مختلف عوامل الإنتاج يشكّل ذلك مقدمة، وهذه المقدمة صحيحة، مهما تقلّبت المقادير النسبية في كل حالة منفردة. إن الشكل المحدَّد الذي تواجه به أجزاء القيمة بعضها بعضاً يُعتبر مقدمة لمجرد أنه يجري تجديد إنتاجه باستمرار، ويجري تجديد إنتاجه باستمرار لمجرد أنه يُعتبر مقدمة دائمة.

غير أن التجربة والملاحظة تبينان لدى معاينة مقادير أسعار السوق، التي يرى الرأسمالي في تأثيرها حقاً التحديد الوحيد للقيمة، أن هذه الأسعار لا تتوقف بأي حال على هذه الاستباقات، وأنها لا تتأثر فيما إذا كانت الفائدة أو الريع اللذين يحددهما العقد عالية أو منخفضة. ولكن أسعار السوق ليست ثابتة إلّا في التغير، وأن متوسطها في خلال فترة زمنية طويلة لحدّ معين هو الذي يعطي مقادير وسطية مناسبة للأجور والربح والريع، كمقادير ثابتة، وبالتالي مهيمنة، آخر المطاف، على أسعار السوق.

من جهة أخرى تبدو الفكرة التالية بسيطة جداً: إذا كانت الأجور والربح والريع تكوّن القيمة، لأنها تبدو مقدمات لإنتاج القيمة، ولأنها تدخل، بالنسبة إلى الرأسمالي المفرد، بوصفها مقدمات في سعر الكلفة وسعر الإنتاج، فإن الجزء الثابت من رأس المال الذي تدخل قيمته كمقدار معيّن سلفاً في إنتاج أية سلعة، هو أيضاً خالق للقيمة. ولكن الجزء الثابت من رأس المال ليس سوى مقدار من السلع، وبالتالي من القيم السلعية. وبذا نصل إلى تكرار سطحي فارغ يقول إن القيمة السلعية هي خالق وسبب القيمة السلعية.

ولكن إذا كانت هناك للرأسمالي أيما مصلحة للتأمل في هذه المسألة ـ رغم أن تأمله [880] كرأسمالي مقيّد بمصالحه ودوافعه الخاصة ـ فإن التجربة تبين له في الحال أن المنتوج الذي يقوم هو نفسه بإنتاجه يدخل في ميادين إنتاج أخرى كجزء ثابت من رأس المال، وأن منتوجات هذه الميادين الأخرى تدخل في منتوجه هو كجزء ثابت من رأس المال.

وبما أن القيمة المخلوقة مجدداً، بمقدار ما يتعلق الأمر بإنتاجه الجديد، تتألف ظاهرياً من مقادير الأجور والربح والريع، وينتقل هذا التصور أيضاً إلى الجزء الثابت الذي يتألف من منتوجات الرأسماليين الآخرين؛ وهكذا، فإن سعر الجزء الثابت من رأس المال، وبالتالي القيمة الإجمالية للسلع، تنحلّ، آخر المطاف، وإن يكن بطريقة يتعذر إدراكها حتى النهاية، إلى مجموع قيمة ناجم عن جمع عناصر قيمة مستقلة تنظمها قوانين مختلفة وتنشأ عن مصادر مختلفة، وهذه العناصر هي الأجور والربح والريع.

رابعاً ـ لا يهمّ الرأسمالي المفرد إطلاقاً أمر بيع أو عدم بيع السلع حسب قيمها، أي بالتالي، لا يهمه تحديد القيمة بالذات البتة. وتحديد القيمة هو، منذ البداية، شيء يجري من وراء ظهره، بحكم ظروف مستقلة عنه، إذ ليست قيم السلع بل أسعار الإنتاج المتمايزة عنها هي التي تؤلف متوسط الأسعار الناظمة في كل فرع من فروع الإنتاج. إن تحديد القيمة بما هو عليه لا يهم الرأسمالي المفرد ولا يخدم بالنسبة إليه وإلى رأس المال في كل ميدان من ميادين الإنتاج كعنصر محدّد إلّا بمقدار ما إن تناقص أو تزايد كمية العمل اللازمة لإنتاج السلع، في ظل ارتفاع أو هبوط قدرة إنتاجية العمل، تتيح له، في الحالة الأولى، أن يجني ربحاً فاحشاً، حسب أسعار السوق الجارية، وترغمه، في الحالة الثانية، على رفع أسعار سلعه لأن أجوراً أكثر، ورأسمالاً ثابتاً أكثر، وبالتالي مجموع فائدة أكبر، تصيب كل وحدة من المنتوج أو كل سلعة مفردة. إن تحديد القيمة لا يهمه، إذن، إلّا بمقدار ما يرفع أو يخفض سعر إنتاج السلعة عنده، إلّا بمقدار ما يضعه في وضع استثنائي.

وبالمقابل، تظهر له الأجور والفائدة والريع كحدود ناظمة لا للسعر وحده الذي يتيح له أن يحقق جزءاً من الربح ـ ربح صاحب المشروع ـ أي جزء الربح الذي يصير من نصيبه بوصفه رأسمالياً ناشطاً، بل وناظمة للسعر الذي ينبغي له أن يبيع السلع بموجبه عموماً لكي يمكن له مواصلة عملية تجديد الإنتاج. وسيّان بالنسبة له إنْ حقق أو لم يحقق، القيمة وفائض القيمة الماثلين في السلعة من خلال البيع، شريطة أن يجني في ظل السعر المعين ربح صاحب المشروع عادياً كان أم أكبر، بما يفوق سعر الكلفة الذي يتقرر عنده، بصورة فردية، بفعل مقدار الأجور والفائدة والريع. وبمعزل عن الجزء الثابت من [881] رأس المال، تظهر له الأجور والفائدة والريع بمثابة عناصر سعر السلعة، عناصر مقيّدة، وخالقة ومقرّرة. وإنْ أفلح، مثلاً، في خفض الأجور دون قيمة قوة العمل، أي دون مستواها الاعتيادي، والحصول على رأسمال بفائدة أدنى، ودفع بدل إيجاد نقدي أدنى من المستوى الاعتيادي للريع، فلن يهمه في شيء إنْ باع السلعة دون قيمتها بل حتى دون

سعر الإنتاج العام، متخلياً بذلك، بالمجان، عن جزء من العمل الفائض الذي تحتويه السلعة. وينطبق ذلك أيضاً على الجزء الثابت من رأس المال. فإن استطاع صناعي ما، مثلاً، شراء مواد أولية دون سعر إنتاجها، فإن ذلك يحميه من الخسارة حتى عندما يتعين عليه، بدوره، أن يبيع هذه المواد دون سعر الإنتاج، في المنتوج الناجز. ويمكن لربح صاحب المشروع عنده أن يبقى على حاله، بل حتى أنْ ينمو إذا بقي على حاله أو نما الفائض الذي يزيد به سعر السلعة على عناصره التي ينبغي أن تُدفع، أن تُعوّض بمُعادِل. ولكن بمعزل عن قيمة وسائل الإنتاج التي تدخل في إنتاج سلعه كعناصر سعر معينة، فإن الأجور والفائدة والريع، هي التي تؤلف عناصر سعر محدّدة وناظمة تدخل في هذا الإنتاج أيضاً. وعليه، فإنها تظهر له كعناصر تحدّد سعر السلعة. ويظهر ربح صاحب المشروع، من هذه الوجهة، وكأنه يتحدّد بالفائض الذي تزيد به أسعار السوق التي تتوقف على الظروف العرضية للمنافسة، على القيمة الماثلة في السلع، هذه القيمة التي تحدّدها عناصر السعر المذكورة أعلاه، أو أن ربح صاحب المشروع يظهر، بمقدار ما يمارس هو نفسه تأثيراً محدِّداً على أسعار السوق، متوقفاً بدوره على المنافسة بين الشارين والبائعين.

وفي المنافسة بين الرأسماليين الفرادى، كما في المنافسة في السوق العالمية، نجد أن المقادير المعينة والمفترضة مسبقاً لكل من الأجور والفائدة والريع هي التي تدخل في الحسابات كمقادير ثابتة وناظمة، وهي ليست ثابتة بمعنى أن هذه المقادير لا تتغير، بل بمعنى أنها تكون معينة في كل حالة مفردة، وأنها تؤلف حدّاً ثابتاً لأسعار السوق المتقلّبة على الدوام. ففي المنافسة على صعيد السوق العالمية، مثلاً، يقتصر الأمر تحديداً على ما إذا كان بالوسع بيع السلعة، مع وجود الأجور المعينة والفائدة المعينة والريع المعين، بيعاً مربحاً بسعر السوق العام المعين أو دونه، أي تحقيق ربح صاحب مشروع مناسب. فإذا كانت الأجور وسعر الأرض منخفضة في أحد البلدان، بينما كانت الفائدة عن رأس المال، بالعكس، مرتفعة، لأن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يتطور هنا بعد بصورة كافية عموماً، في حين أن الأجور وسعر الأرض عالية اسمياً في بلد آخر، بينما الفائدة عن [882] رأس المال منخفضة، فإن الرأسمالي يستخدم، عندئذٍ، عملاً أكثر وأرضاً أوسع في البلد الأول، ويستخدم رأسمالاً أكثر نسبياً في البلد الثاني. وتدخل هذه العوامل في الاعتبار كعناصر محدّدة لدى حساب مدى احتمال المنافسة بين هذين الرأسمالَيْن. وعلى هذا النحو تبيّن التجربة هنا نظرياً، مثلما تبيّن الحسابات المصلحية للرأسمالي عملياً، أن أسعار السلع تتحدّد بالأجور والفائدة والريع، تتحدّد بسعر العمل ورأس المال والأرض، وأن عناصر السعر هذه هي بالفعل عوامل ناظمة لتكوين السعر.

وبالطبع، يبقى هناك على الدوام عنصر ليس بمقدمة، بل نتيجة لسعر سوق السلع، ونعني به تحديداً الفضلة التي تزيد على سعر الكلفة الذي يتألف من جميع العناصر المذكورة أعلاه، وهي الأجور والفائدة والريع. إن هذا العنصر الرابع يظهر وكأنه يتحدّد بفعل المنافسة في كل حالة معينة، ويتحدّد في متوسط الحالات المفردة بفعل الربح الوسطي الذي ينتظم أيضاً بفعل المنافسة نفسها، ولكن على مدى فترة زمنية أطول.

خامساً، على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي، يغدو انحلال القيمة، التي يتمثل فيها العمل المُضاف مجدداً، إلى إيرادات بشكل أجور وربح وريع عقاري، بديهياً إلى حد أن هذه الطريقة تُطبّق حتى حيثما تنعدم تماماً شروط وجود أشكال الإيراد هذه (تاركين جانباً الفترات التاريخية السابقة، كالتي قدمنا عنها أمثلة إيضاحية عند دراسة الريع العقاري). نعني أن كل شيء يُصنف بموجب أشكال الإيراد هذه عن طريق التناظر.

حين يقوم عامل مستقل ـ وليكن فلاحاً صغيراً، لأن سائر الأشكال الثلاثة للإيراد يمكن أن تستخدم هنا ـ بالعمل لأجل نفسه وبيع منتوجه بالذات، فإنه يُعتبر، أولاً، رب عمل نفسه (رأسمالياً)، مستخدم نفسه كعامل؛ ومن ثم يُعتبر مالكاً عقارياً لنفسه، مستخدماً نفسه كمستأجر. وهو يدفع لنفسه الأجور بوصفه عاملاً، ويستولي لنفسه على الربح بوصفه رأسمالياً، ويدفع لنفسه الريع بوصفه مالكاً عقارياً. ولو افترضنا أن نمط الإنتاج الرأسمالي والعلاقات المقابلة له هي القاعدة الاجتماعية العامة، فإن هذا الافتراض يكون صحيحاً بمقدار ما إن المُنتج المستقل الذي يؤهله وضعه للإستيلاء على عمله الفائض بالذات، مدين في ذلك لا لعمله، بل لحيازته وسائل الإنتاج التي اتخذت هنا كلّياً شكل رأسمال. زدْ على ذلك، أنه بمقدار ما ينتج منتوجه كسلعة، ويعتمد على سعرها (حتى وإنْ لم يكن كذلك، فإن السعر يُمكن أن يؤخذ بالحسبان)، فإن كتلة العمل الفائض، التي يمكن له أن يفيد منها، لا تتوقف على مقدارها، بل على معدل الربح العام؛ وكذلك، فإن بعض الفائض الذي يزيد على حصة فائض القيمة التي يحدّدها معدّل [883] الربح العام، لا يتوقف، بدوره، على كمية العمل الذي بذله، بل أنه يستطيع أن يستولي عليه لأنه مالك الأرض. وبما أن شكل الإنتاج هذا الذي لا يتطابق مع نمط الإنتاج الرأسمالي، يمكن أن يُصنّف بموجب أشكال الإيراد الرأسمالية ـ وليس هذا خاطئاً في حدود معينة ـ فإن المظهر الوهمي بأن العلاقات الرأسمالية هي علاقات طبيعية في كل نمط للإنتاج، يترسخ أكثر.

وإذا تم إرجاع الأجور إلى أساسها العام، أي تحديداً إلى ذلك الجزء من منتوج عمل العامل نفسه، الجزء الذي يدخل في الاستهلاك الفردي للعامل؛ وإذا حرر المرء هذه

الحصة من قيدها الرأسمالي ووسعها لتشمل نطاق الاستهلاك الذي تسمح به، من جهة، القوة المنتجة المتاحة في المجتمع (القدرة الإنتاجية الاجتماعية لعمل العامل الخاص بالذات بوصفه عملاً اجتماعياً حقاً) والذي يتطلب، من جهة أخرى، التطوير الكامل للفردية؛ وإذا تم، علاوة على ذلك، إرجاع العمل الفائض والمنتوج الفائض إلى ذلك المقياس اللازم، في ظل شروط الإنتاج في المجتمع المعني، لخلق رصيد التأمين والاحتياط من جـهة، ولتوسيع تجديد الإنتاج باستمرار من جهة أخرى، إلى الحدّ الذي تمليه الحاجة الاجتماعية؛ وأخيراً إذا أدرجنا العمل الضروري في الرقم (1)، والعمل الفائض في الرقم (2)، كمية العمل التي يجب أن يبذلها أعضاء المجتمع القادرون على العمل لصالح أعضاء المجتمع الذين ليس بوسعهم بعدُ والذين لم يعد بوسعهم أن يعملوا، أي إذا خلعنا عن الأجور وفائض القيمة، عن العمل الضروري والعمل الفائض، إذا خلعنا عنها طابعها الرأسمالي الخاص، فلن تبقى هذه الأشكال، بل تبقى فقط أسسها المشتركة مع سائر أنماط الإنتاج الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن التصنيف من هذا النوع كان يميز أيضاً أنماط الإنتاج السائدة القديمة، كالإقطاعية على سبيل المثال. فقد جرى تصنيف علاقات الإنتاج التي لا تتطابق معها على الاطلاق، أي تقف خارجها كلّياً، بلغة العلاقات الإقطاعية، كما في إنكلترا، مثلاً، حيث كانت الاقطاعة الفلاحية الحرة. (tenures in common socage) في تضاد مع الاقطاعة في خدمة الفارس (tenures on knight's service) تنطوي على التزامات نقدية حصراً، لكنها لم تكن اقطاعية إلّا بالاسم.

[884]

الفصل الحادي والخمسون

علاقات التوزيع وعلاقات الإنتاج

إن القيمة المُضافة مجدداً التي تأتي سنوياً من العمل الجديد المُضاف ـ أي ذلك الجزء من المنتوج السنوي الذي تتمثل فيه هذه القيمة والذي يمكن تمييزه عن قيمة المنتوج الكلية ـ تنحلّ، إذن، إلى ثلاثة أجزاء تتخذ أشكال ثلاثة إيرادات مختلفة، تنحلّ إلى أشكال تعبّر عن جزء أول من هذه القيمة كحصة تخص أو تعود إلى مالك قوة العامل، وجزء ثانٍ إلى مالك رأس المال، وجزء ثالث إلى مالك الملكية العقارية. فهذه، إذن، علاقات أو أشكال توزيع، لأنها تعبّر عن العلاقات التي يجري في نطاقها توزيع القيمة الكلية المُنتَجَة مجدداً، على مالكي مختلف عوامل الإنتاج.

تلوح علاقات التوزيع هذه، من وجهة النظر التقليدية، علاقات طبيعية، علاقات تنشأ من طبيعة كل إنتاج اجتماعي، من قوانين الإنتاج البشري بصورة عامة. والحق، لا يمكن للمرء أن يُنكر أن المجتمعات ما قبل الرأسمالية تتكشف عن أساليب توزيع أخرى، ولكن يجري تفسير هذه الأخيرة على أنها أساليب توزيع ناقصة التطور، غير مكتملة، متنكرة في رداء آخر، ولم تبلغ بعد تعبيرها الصافي وشكلها الأرقى، وأنها أصناف من نفس علاقات التوزيع الطبيعية هذه ولكن في تلاوين أخرى مغايرة.

الجانب الوحيد الصائب في هذا التصور هو التالي: في أي نوع من أنواع الإنتاج الاجتماعي (مثلاً: في الجماعات المشاعية الهندية التي تكوّنت بصورة طبيعية، أو في شيوعية أهالي البيرو التي تطورت بصورة أكثر اصطناعية) يمكن التمييز دوماً بين جزء العمل الذي يدخل منتوجه في الاستهلاك الفردي المباشر للمنتجين وأعضاء عائلاتهم وبين الجزء الآخر من العمل الذي يكون ـ بمعزل عن الجزء المستهلك استهلاكاً انتاجياً ـ

عملاً فائضاً على الدوام والذي يخدم منتوجه باستمرار لإشباع الحاجات الاجتماعية العامة، بصرف النظر عن طريقة توزيع هذا المنتوج الفائض وعمّن يتولى تمثيل هذه [885] الحاجات الاجتماعية. وعليه، فإن تماثل مختلف أساليب التوزيع لا يعني سوى أنها تتماثل حين نجردها من تمايزاتها وأشكالها الخاصة، ولا نركز الانتباه إلّا على وحدتها في تضادٍ مع اختلافها.

صحيح أن وعياً يتميز بتطور أكبر وحسّ نقدي أرهف، يعترف[56a] بالطابع المتطور تاريخياً لعلاقات التوزيع، ولكنه يتمسك بقوة أكبر بالطابع الثابت لعلاقات الإنتاج نفسها، ويعتبره ناجماً عن الطبيعة البشرية، وبالتالي مستقلاً عن أي تطور تاريخي.

غير أن التحليل العلمي لنمط الإنتاج الرأسمالي يبيّن أن هذا هو نمط إنتاج من نوع خاص، يتسم بخصائص تاريخية محدّدة، وأنه يفترض مقدماً، شأن أي نمط إنتاج آخر محدّد، وجود درجة معينة من القوى المنتجة الاجتماعية ومن أشكال تطورها كشرط تاريخي له ـ وهذا الشرط نفسه هو نتيجة تاريخية وثمرة لعملية سابقة، تتحول إلى قاعدة معينة ينبثق منها نمط الإنتاج الجديد؛ وإن علاقات الإنتاج التي تقابل نمط الإنتاج الخاص، المحدَّد تاريخياً وهي علاقات يدخل فيها البشر خلال عملية الحياة الاجتماعية، في مجرى خلق حياتهم الاجتماعية ـ تمتلك طابعاً خاصاً، عابراً تاريخياً؛ وأخيراً، أن شروط التوزيع التي تتطابق في الجوهر مع شروط الإنتاج، إنما هي الوجه الآخر من هذه الأخيرة، بحيث أن كلتا الاثنتين تشتركان في نفس الطابع العابر تاريخياً.

لدى دراسة علاقات التوزيع يجري الانطلاق في المقام الأول من الادعاء بواقع أن المنتوج السنوي يُقسّم إلى أجور وربح وريع عقاري. لكن التعبير عن الواقع بهذه الصورة مغلوط. فالمنتوج يُقسّم إلى رأسمال من جهة، وإلى إيرادات من جهة أخرى. وإن أحد هذه الإيرادات، أي الأجور، لا يتخذ على الدوام إلّا شكل إيراد، إيراد العامل، بعد أن وقف قبل ذلك بمواجهة العامل في **شكل رأسمال**. وواقع أن شروط العمل المنتَجَة ومنتوجات العمل توضع عموماً، بوصفها رأسمالاً، في مواجهة المنتجين المباشرين، يفترض مسبقاً اتخاذ شروط العمل الشيئية طابعاً اجتماعياً محدّداً إزاء العمال، فيفترض

(56a) جون ستيوارت ميل، أبحاث في بعض المسائل العالقة في الاقتصاد السياسي، لندن، 1844 [المبحث الثاني ـ ص 47 ـ 74].

(J. Steuart Mill, *Essays on some Unsettled Questions of Political Economy*, London, 1844 [Essay II, p. 47-74]). [ن. برلين].

[886] بالتالي علاقة محدّدة يدخلون فيها مع مالكي شروط العمل ومع بعضهم البعض في الإنتاج نفسه. وإن تحول شروط العمل هذه إلى رأسمال يفترض، بدوره، نزع ملكية الأرض من المنتجين المباشرين، فيفترض بالتالي شكلاً محدّداً من الملكية العقارية.

وإذا لم يتحول جزء من المنتوج إلى رأسمال، فإن الجزء الآخر لن يتلبس أشكال الأجور والربح والريع.

وإذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي، من جهة أخرى، يفترض هذا الشكل الاجتماعي المحدّد لشروط الإنتاج، فإنه يجدد إنتاج هذا الشكل باستمرار. إنه لا يُنتج المنتوجات المادية وحدها، بل يُجدد باستمرار إنتاج علاقات الإنتاج التي يتم في نطاقها إنتاج تلك المنتوجات، ويُجدد بالتالي إنتاج ما يقابلها من علاقات توزيع.

ويمكن القول بالطبع إن رأس المال نفسه (والملكية العقارية التي يتضمنها كضدّ له) يفترض توزيعاً معيناً: نزع ملكية شروط العمل من الشغيل، وتركيز هذه الشروط في أيدي أقلية من الأفراد، وحصر ملكية الأرض في أيدي أفراد آخرين، وباختصار يفترض كل العلاقات التي درسناها في الفصل الخاص بالتراكم الأولي (رأس المال، المجلد الأول، الفصل الرابع والعشرون). بيد أن هذا التوزيع يختلف تماماً عما يُقصد بعلاقات التوزيع، حين يُسبَغ على هذه الأخيرة طابع تاريخي في تضاد مع علاقات الإنتاج. فالمقصود بذلك هو الحقوق المختلفة في الحصول على حصة من المنتوج مخصصة للاستهلاك الفردي. أما علاقات التوزيع هذه فإنها، على العكس، أساس الوظائف الاجتماعية الخاصة التي يؤديها وسطاء منفذون معينون ضمن نطاق علاقة الإنتاج بالذات، في تضاد مع المنتجين المباشرين. وهي تسبغ على شروط الإنتاج ذاتها وعلى ممثليها خاصية اجتماعية نوعية. وهي تحدّد كل طابع الإنتاج وكل حركته.

ويتسم نمط الإنتاج الرأسمالي، منذ البداية، بخاصيتين متميزتين.

أولاً ـ إنه ينتج منتوجاته كسلع. إن كون هذا النمط يُنتج سلعاً ليس هو ما يميزه عن أنماط الإنتاج الأخرى، فما يميزه هو واقع أن وجود منتوجاته بوصفها سلعاً يمثل ميزته المقرَّرة والسائدة. ويعني ذلك، قبل كل شيء، أن العامل نفسه يبرز على المسرح كمجرد بائع لسلعة، أي يبرز كعامل حرّ مأجور، وبالتالي يظهر العمل كعمل مأجور عموماً. وبعد كل ما أوضحناه حتى الآن، لا حاجة بنا لأن نبين من جديد كيف أن العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور تحدّد مجمل طابع نمط الإنتاج المعني. فالوسيطان المنفذان [887]

الرئيسيان لنمط الإنتاج هذا نفسه، ونعني هنا الرأسمالي والعامل المأجور هما، بذاتهما، تجسيدان لرأس المال والعمل المأجور، هما رأس المال والعمل في إهاب شخصين؛ إنهما طابعان اجتماعيان محدّدان تبصمهما عملية الإنتاج الاجتماعية على الأفراد؛ فهما نتاج لعلاقات الإنتاج الاجتماعية المحدّدة هذه.

إن طابع المنتوج كسلعة (1) وطابع السلعة كمنتوج لرأس المال (2)، يتضمنان أصلاً كل علاقات التداول، أي عملية اجتماعية محدّدة ينبغي أن تجتازها المنتوجات، وتكتسي فيها خصائص اجتماعية محدّدة، كما يتضمنان في الوقت نفسه علاقات محدّدة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج، تحدّد استخدام منتوجهم بغية إنماء قيمته ذاتياً وإعادة تحويله إلى وسائل عيش أو إلى وسائل إنتاج. ولكن حتى بمعزل عن ذلك، فإن مجمل تحديد القيمة وضبط الإنتاج الإجمالي بواسطة القيمة، ينجمان عن الخاصتين المميزتين المذكورتين أعلاه للمنتوج كسلعة، أو للسلعة بوصفها سلعة أُنتجت رأسمالياً. وفي هذا الشكل الخاص المميز تماماً للقيمة، يتسم العمل بأهمية كعمل اجتماعي محض، من جهة، ومن جهة ثانية، فإن توزيع هذا العمل الاجتماعي، وتكميل منتوجاته لبعضها بعض بصورة متبادلة، والتبادل المادي (الأيض) لمنتوجات هذا العمل وخضوعه للآلية الاجتماعية وإدراجه في هذه الأخيرة، إن كل ذلك متروك للمساعي العَرَضية للمنتجين الرأسماليين الفرادى، وهي مساعٍ تلغي بعضها بعضاً. وبما أن هؤلاء الأخيرين لا يواجهون بعضهم إلّا بصفتهم مالكي سلع، وبما أن كل واحد منهم يسعى إلى بيع سلعته بأغلى ما يمكن (ويبدو أنهم يتصرفون في ضبط الإنتاج نفسه بإرادتهم الجزافية فحسب)، فإن القانون الباطني لا يشقّ لنفسه طريقاً إلّا بتوسط التنافس فيما بينهم، وضغطهم المتبادل على بعضهم البعض، حيث تلتغي الانحرافات بصورة متبادلة. ولا يمارس قانون القيمة تأثيره هنا ولا يشقّ الطريق للتوازن الاجتماعي للإنتاج وسط تقلباته العَرَضية إلّا كقانون باطني يقف في مواجهة الوسطاء الفرادى كقانون أعمى من قوانين الطبيعة.

زدْ على ذلك أن السلعة، بل وبدرجة أكبر السلعة كمنتوج لرأس المال، تتضمن تحوّل المحدِّدات الاجتماعية للإنتاج إلى أشياء، وتحوّل الأسس المادية للإنتاج إلى ذوات، وهذا ما يميز مجمل نمط الإنتاج الرأسمالي.

أما الصفة الثانية التي تميز نمط الإنتاج الرأسمالي فهي إنتاج فائض القيمة كغاية مباشرة ودافع مقرر للإنتاج. فرأس المال يُنتج، في الجوهر، رأسمالاً ولا يحقق مبتغاه [888]

إلّا إذا أنتج فائض قيمة. ولقد سبق أن رأينا عند بحث فائض القيمة النسبي، ثم عند بحث تحول فائض القيمة إلى ربح، كيف أن نمط الإنتاج الخاص المميز للحقبة الرأسمالية يرتكز على شكل خاص من تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل تتخذ حيال العامل طابع قوى مستقلة لرأس المال، وتقف لذلك في تضاد مباشر مع التطور الخاص للعامل. إن الإنتاج من أجل القيمة وفائض القيمة ينطوي، كما بينت دارساتنا اللاحقة، على ميل متواصل إلى تقليص وقت العمل الضروري لإنتاج السلعة، أي إلى انخفاض قيمة السلعة دون المتوسط الاجتماعي القائم في اللحظة المعينة. وإن السعي إلى تقليص سعر الكلفة حتى حدّه الأدنى يصبح أقوى رافعة لزيادة القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل، الزيادة التي لا تظهر هنا، على أية حال، إلّا كزيادة مستمرة في القدرة الإنتاجية لرأس المال.

إن السلطة التي يكتسبها الرأسمالي في عملية الإنتاج المباشرة، بوصفه رأسمالاً في إهاب شخص، والوظيفة الاجتماعية التي يضطلع بها كمدير وسيد للإنتاج، تختلفان جوهرياً عن السلطة القائمة على أساس الإنتاج القائم على العبيد والاقنان، إلخ.

وعلى حين أن جمهرة المنتجين المباشرين، على أساس الإنتاج الرأسمالي، تواجه الطابع الاجتماعي لإنتاجـها في شكل سلطة ضبط صارمة، وتواجه الآلية الاجتماعية لعملية العمل في شكل بناء مراتبي هرمي متكامل ـ علماً أن حاملي هذه السلطة لا يفيدون منها إلّا بوصفهم تجسيداً في إهاب أشخاص لشروط العمل في مواجهة العمل نفسه، لا بوصفهم حكاماً سياسيين أو تيوقراطيين كما كان الحال في ظل أشكال الإنتاج الغابرة ـ فإن هناك فوضى تامة تسود وسط حاملي هذه السلطة أنفسهم، أي وسط الرأسماليين أنفسهم الذين لا يواجهون بعضهم البعض إلّا كمالكين للسلع، فوضى تامة تبرز في نطاقها صلة الإنتاج الاجتماعية بوصفها قانوناً قاهراً من قوانين الطبيعة يفرض نفسه على الإرادة الجزافية الفردية.

وبما أن المقدمة تفترض أن العمل ماثل في شكل عمل مأجور، ووسائل الإنتاج في شكل رأسمال ـ أي بسبب مثل هذا الطابع الاجتماعي الخاص الذي يرتديه هذان العاملان الأساسيان للإنتاج ـ يظهر جزء من القيمة (من المنتوج) كفائض قيمة، ويظهر فائض القيمة هذا كربح (ريع)، كمكسب للرأسمالي، كثروة إضافية يتصرف بها وتعود إليه. ولكن لأن هذا الجزء من فائض القيمة يظهر بوصفه ربحاً له، فإن وسائل الإنتاج

الإضافية المخصصة لتجديد الإنتاج الموسع والمؤلفة لجزء من ربح الرأسمالي تبرز بمثابة رأسمال إضافي جديد، وتبرز عملية تجديد الإنتاج الموسع عموماً بمثابة عملية تراكم [89 رأسمالي.

ورغم أن شكل العمل كعمل مأجور يتسم بأهمية حاسمة في تحديد طابع مجمل العملية وتحديد النمط الخاص للإنتاج ذاته، فإن تحديد القيمة لا ينجم، مع ذلك، عن العمل المأجور. فلدى تحديد القيمة، يدور الحديث عن وقت العمل الاجتماعي عموماً، عن كمية العمل التي يمكن للمجتمع أن يتصرف بها عموماً والتي يتحدّد وزنها الاجتماعي النسبي بحصة استيعابها من جانب مختلف المنتوجات. إن ذلك الشكل المحدّد الذي يتجلى به وقت العمل الاجتماعي في قيمة السلع بوصفه عاملاً يحدّد قيمتها إنما يقترن، بالطبع، بشكل العمل كعمل مأجور، وشكل وسائل الإنتاج المعني كرأسمال، بمقدار ما إن الإنتاج السلعي لا يغدو الشكل العام للإنتاج إلّا على هذا الأساس وحده.

ولكن دعونا نعاين ما يُدعى بعلاقات التوزيع ذاتها. إن الأجور تفترض العمل المأجور، والربح يفترض رأس المال. وإن هذين الشكلين المحدّدين من التوزيع يفترضان، بذلك، خصائص اجتماعية محدّدة لشروط الإنتاج وعلاقات اجتماعية محدّدة بين الوسطاء المنفذين للإنتاج. وعليه، فما علاقة التوزيع المحدّدة سوى التعبير عن علاقة إنتاج اجتماعية محدّدة تاريخياً.

دعونا الآن نأخذ الربح. إن هذا الشكل المحدّد من فائض القيمة هو المقدمة لواقع أن خلق وسائل إنتاج جديدة يجري في شكل إنتاج رأسمالي؛ أي أنه علاقة مهيمنة على تجديد الإنتاج، رغم أن الرأسمالي المفرد يتوهم أن بوسعه أن يأتي على كامل ربحه كإيراد. غير أنه يصطدم في ذلك بحدود تجابهه في شكل رصيد تأمين ورصيد احتياط وقانون منافسة، إلخ، وتبرهن له عملياً أن الربح ليس مجرد مقولة توزيع المنتوج المخصص للاستهلاك الفردي. علاوة على ذلك، فإن عملية الإنتاج الرأسمالية برمتها تنتظم بواسطة سعر المنتوجات. ولكن أسعار الإنتاج الناظمة ذاتها تنتظم، بدورها، بمساواة معدلات الربح وما يقابل هذه المساواة من توزيع لرأس المال على مختلف ميادين الإنتاج الاجتماعية. وعليه، فإن الربح هنا عامل رئيسي، لا في توزيع المنتوج، بل في إنتاجه بالذات، عامل في توزيع رؤوس الأموال والعمل بالذات على مختلف ميادين الإنتاج. وإن تقسيم الربح إلى ربح صاحب مشروع وفائدة يظهر كتقسيم للإيراد

[890] الواحد نفسه. ولكنه ينشأ، قبل كل شيء، من تطور رأس المال كقيمة تنمو ذاتياً، كقيمة خالقة لفائض القيمة، أي ينشأ من تطور هذا الشكل الاجتماعي المحدّد لعملية الإنتاج السائدة. وهو ينمّي ذاتياً الائتمان ومؤسسات الائتمان، وبالتالي شكل الإنتاج المناسب. أما الفائدة وأشكال التوزيع الظاهرية المشابهة للفائدة فتدخل في السعر كعناصر إنتاج محدِّدة.

وفيما يتعلق بالريع العقاري فقد يبدو محض شكل للتوزيع، لأن الملكية العقارية، بما هي عليه، لا تؤدي أية وظيفة، أو على الأقل لا تؤدي وظيفة اعتيادية، في عملية الإنتاج ذاتها. ولكن واقع أن (1) الريع محدود بالفائض الذي يزيد على الربح الوسطي و(2) أن المالك العقاري ينزل من مرتبة آمر وسيد لعملية الإنتاج ولمجمل عملية الحياة الاجتماعية إلى مرتبة مؤجر للأرض، مرابٍ في الأرض، مجرد محصّل ريع ليس إلّا، إن هذا الواقع هو نتيجة تاريخية خاصة لنمط الإنتاج الرأسمالي. وإن واقع تلبّس الأرض شكل ملكية عقارية، إنما هو مقدمة تاريخية لنمط الإنتاج هذا. وواقع تلبس الملكية العقارية لأشكال تتيح قيام النمط الرأسمالي بإدارة شؤون الزراعة، إنما هو نتاج الطابع المميز لهذا النمط. ومن الممكن أيضاً تسمية إيراد المالك العقاري بالريع في ظل أشكال أخرى من المجتمع. ولكن ذلك الإيراد يختلف جوهرياً عن الريع الذي يظهر في ظل نمط الإنتاج هذا.

وعليه، فإن ما يُسمّى بعلاقات التوزيع، إنما تتوافق مع أشكال اجتماعية خاصة، محدّدة تاريخياً، من عملية الإنتاج، ومع العلاقات التي يدخل فيها البشر مع بعضهم البعض في عملية تجديد حياتهم البشرية التي تنشأ من هذه الأشكال والعلاقات. وإن الطابع التاريخي لعلاقات التوزيع هذه هي الطابع التاريخي لعلاقات الإنتاج، حيث أن الأولى تعبّر عن جانب واحد فقط من الثانية. ويختلف التوزيع الرأسمالي عن أشكال التوزيع تلك التي تنبع من أنماط إنتاج أخرى، ويزول كل شكل من التوزيع بزوال الشكل المحدّد للإنتاج الذي يتوافق معه وينبع منه.

إن الرأي الذي يعتبر أن الطابع التاريخي يسم علاقات التوزيع، لا علاقات الإنتاج هو، من جهة، رأي يعبّر عن نقد أولي، لا يزال وجلاً، للاقتصاد السياسي البورجوازي. وهو يرتكز، من جهة ثانية، على خلط عملية الإنتاج الاجتماعية ومماثلتها بعملية العمل البسيطة التي يجب أن يؤديها أيضاً إنسان معزول بصورة اصطناعية، من دون

أية معونة اجتماعية. فبمقدار ما إن عملية العمل هي مجرد عملية بين الإنسان والطبيعة، [891] فإن عناصرها الأولية تبقى مشتركة بالنسبة إلى سائر أشكال التطور الاجتماعية. ولكن كل شكل تاريخي محدّد من هذه العملية إنما يطور أسسها المادية وأشكالها الاجتماعية. وما إن يتم بلوغ درجة معينة من النضج، حتى يتم خلع الشكل التاريخي المعني فيخلي مكانه لشكل أرقى. وإن حلول مثل هذه الأزمة يتجلى في اتساع وتعمق التناقضات والتضادات بين علاقات التوزيع ـ وبالتالي الشكل التاريخي الخاص لما يقابلها من علاقات الإنتاج ـ من جهة، والقوى المنتجة، قدرات الإنتاج، وتطور وسطائها المنفذين، من جهة أخرى. عندئذٍ ينشب نزاع بين التطور المادي للإنتاج وشكله الاجتماعي[57].

---

(57) أنظر كتاب: بحث في المنافسة والتعاون (1832). *Competition and Cooperation* (1832).
يبدو أن ماركس يقصد المؤلَّف التالي:
بحث فائز في المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون، لندن، 1834. [ن. برلين].
(*A prize essay on the Comparative merits of Competition and Cooporation,* London, 1834).

[892]

الفصل الثاني والخمسون

الطبقات

إن مالكي قوة العمل وحدها، ومالكي رأس المال، والملّاك العقاريين، الذين تؤلف الأجور والربح والريع العقاري مصادر إيراداتهم، على التوالي، نعني العمال المأجورين والرأسماليين والملّاك العقاريين، يؤلفون الطبقات الكبرى الثلاث للمجتمع الحديث الذي يرتكز على نمط الإنتاج الرأسمالي.

ومما لا جدال فيه أن المجتمع الحديث في إنكلترا قد بلغ، من حيث تمفصله الاقتصادي، أوسع تطور وأكثره كلاسيكية. مع ذلك، حتى هنا، لا يظهر التمفصل الطبقي المذكور بصورة صافية. فالدرجات الوسطية والانتقالية تطمس، حتى هنا، الحدود الدقيقة الصارمة بين الطبقات في كل مكان (رغم أن ذلك أقل في الريف مما في المدن بما لا يقاس). بيد أن ذلك ليس مهماً بالنسبة إلى بحثنا. لقد رأينا أن الميل الدائم لنمط الإنتاج الرأسمالي وقانون تطوره ينحصران في فصل وسائل الإنتاج باطراد عن العمل، وتركزّ وسائل الإنتاج المبعثرة باطراد في مجموعات كبيرة، أي أن العمل يتحول على هذا النحو إلى عمل مأجور وتتحول وسائل الإنتاج إلى رأسمال. ويتوافق هذا الميل، من جهة أخرى، مع الانفصال المستقل للملكية العقارية عن رأس المال والعمل[58] أي تحويل

---

(58) يقول ف. ليست بصواب: «إن سيادة اقتصاد الإكتفاء الذاتي في المزارع الكبرى يبرهن فقط على النقص في تطور المدنية ووسائل المواصلات والصناعة المحلية والمدن الثرية. ولذلك نجده في أرجاء روسيا وبولونيا والمجر ومكلنبرغ. وقد كان سائداً من قبل في إنكلترا، ولكن مع تطور التجارة والصناعة جاء تقسيم العقارات الكبرى إلى مزارع متوسطة للاستثمار والتأجير ليحلّ محل

الملكية العقارية، أياً كانت، إلى شكل من الملكية العقارية يطابق النمط الرأسمالي للإنتاج.

والسؤال الأول الذي تنبغي الإجابة عنه هو هذا: ما الذي يؤلف طبقة؟ الجواب عن [893] ذلك يأتي تلقائياً من الإجابة عن السؤال الآخر: ما الذي يجعل العمال المأجورين والرأسماليين والملّاك العقاريين يؤلفون الطبقات الاجتماعية الكبرى الثلاث؟

إن ذلك، من النظرة الأولى، تماثُل الإيرادات مع مصادر الإيرادات. فهناك ثلاث مجموعات اجتماعية كبرى يعيش عناصرها، أي الأفراد الذين يؤلفونها، من الأجور والربح والريع العقاري على التوالي، أي من استخدام قوة عملهم، ورأسمالهم، وملكيتهم العقارية.

ولكن، من وجهة النظر هذه، سيؤلف الأطباء والموظفون، على سبيل المثال، أيضاً طبقتين، لأنهم ينتمون إلى مجموعتين اجتماعيتين متمايزتين، فيما يتلقى أعضاء كل واحدة من هاتين المجموعتين إيراداتهم من المصدر الواحد نفسه. ولسوف ينطبق الشيء ذاته على تشعب لانهائي في المصالح والمراتب يؤلفه تقسيم العمل الاجتماعي بين العمال وكذلك بين الرأسماليين والملّاك العقاريين ـ فالأخيرون مثلاً ينقسمون إلى مالكي مزارع كروم، مالكي حقول زراعية، مالكي غابات، مالكي مناجم، مالكي مصائد أسماك.

[هنا تنقطع المخطوطة]

= ذلك». ف. ليست، وضع المزارع، الاستثمارة القزمة، والهجرة، [شتوتغارت وتوبنغن، 1812، ص 10].

(*Die Ackerverfassung, die Zwergwirthschaft und Auswanderung*, [Stuttgart und Tubingen 1842, P. 10]).



فريدريك إنجلز

إضافة وملحق للمجلد الثالث من «رأس المال»(*)

(*) كتب إنجلز هذا النص بعد نشر المجلد الثالث من رأس المال، وفي رسالة موجهة إلى كارل كاوتسكي، بتاريخ 21 أيار/ مايو 1895، أعرب فيها عن عزمه على نشر إضافة وملحق للمجلد الثالث بصيغة مقالتين في مجلة نويه تسايت *Neue Zeit*. كُتبت المقالة الأولى رداً على الضجة التي أُثيرت في الأدبيات الاقتصادية الليبرالية حول وجود «تناقض» بين المجلد الأول والمجلد الثالث. وقد نشرت هذه المقالة بُعيد وفاة إنجلز، في العددين الأول والثاني من مجلة نويه تسايت عامي 1895 و1896، ص 6 ـ 11، و37 ـ 44 على التوالي. وصدرت ترجمة إيطالية مختصرة لهذه المقالة في مجلة النقد الاجتماعي *Critica Sociale*، رقم 21 ـ 24 ابتداءً من 1 و16 تشرين الأول/ اكتوبر إلى 1 و16 كانون الأول/ ديسمبر 1895. وكان إنجلز يعتزم أن يعالج في مقالته الثانية تغير دور البورصة منذ عام 1865، إلّا أنه لم يضع سوى مخطط وجيز يتألف من سبع نقاط، وقد عنون هذا المخطط كالتالي: «البورصة. ملاحظات إضافية للمجلد الثالث».

[896]

[897]

تعرّض المجلد الثالث من رأس المال، منذ أن أُحيل إلى حكم الرأي العام، مرات عديدة، إلى تأويلات متباينة. ولم يكن بالوسع توقع خلاف ذلك. لدى إعداد المجلد للنشر، كان جلّ اهتمامي ينصب، في المقام الأول، على أن أعدّ نصاً أصيلاً بأكبر قدر ممكن من الأصالة، وأن أعرض النتائج الجديدة التي توصل إليها ماركس في أبحاثه بكلمات ماركس نفسه، قدر الإمكان، وألّا أُقحم نفسي إلّا حيثما لا يكون ثمة مناص إطلاقاً؛ وحتى عند ذاك، لم أكن لأترك القارىء في ريبة إزاء من يتحدث إليه. وقد لامني البعض على ذلك، وقيل إنه كان ينبغي علي أن أحوّل المادة المتاحة أمامي إلى كتاب مصاغ صياغة منهجية، أو كتاب بحق (en faire un livre) كما يقول الفرنسيون، بتعبير آخر: أن أضحّي بأصالة النص إكراماً لراحة القارىء. ولكنني لم أنظر إلى واجبي على هذا النحو. فقد كنت أفتقر إلى أي مسوغ يجيز لي إعادة الصياغة؛ فلرجل مثل ماركس ملء الحق في أن يُسمع هو نفسه، وأن تنتقل اكتشافاته العلمية إلى الأجيال القادمة بكامل دقة عرضه هو بالذات. زد على ذلك أنه لم تكن بي أدنى رغبة في أن أتصرف حسب هواي بتركة هذا الإنسان السامي؛ فقد كان يُضارع نكثاً لعهد وفاء. وثالثاً، سيكون ذلك عديم النفع تماماً. فبالنسبة إلى الناس الذين لا يستطيعون أو لا يريدون أن يقرأوا، والذين بذلوا، حتى بصدد المجلد الأول، عناء من أجل تفسيره بصورة خاطئة أكثر مما كان يلزم لفهمه بصورة صحيحة ـ إن أي جهد بالنسبة إلى أناس كهؤلاء يُعدّ ضائعاً، على وجه العموم. أما بالنسبة إلى أولئك الذين يتوخون فهماً حقيقياً، فقد كان النص الأصلي بالتحديد هو الأهم؛ وإن أية إعادة صياغة من جانبي لن تكون لها، عند هؤلاء، أية قيمة سوى قيمة التعليق، والأكثر من ذلك أنه سيكون تعليقاً على شيء غير منشور، وغير متاح. وبالنسبة للاعتراض الأول، كان ينبغي الرجوع إلى النص الأصلي، أما بالنسبة إلى الاعتراضين الثاني والثالث، فقد كان نشره بكامل امتلائه (in extenso) أمراً لا مناص منه.

[898] وبروز اعتراضات كهذه أمر بديهي بالنسبة إلى مؤلِّف يقدم الكثير مما هو جديد، وإنْ يكنْ مصاغاً صياغة أولية عاجلة، وغير مكتملة في بعض المواضع. وهنا بالذات يمكن للتدخل من جانبي أن يكون مفيداً بالفعل لإزالة الصعوبات المعوقة للفهم، وإبراز أكثر الجوانب أهمية التي لم يكن مغزاها بارزاً بما فيه الكفاية في النص الأصلي، أو إدراج بعض الإضافات الهامة في نص وُضع عام 1865، لكي يتوافق مع وضع الأمور عام 1895. والواقع، أن هناك في الوقت الحاضر نقطتين، يبدو لي أن إيضاحهما الوجيز أمر ضروري.

I ـ قانون القيمة ومعدل الربح

كان من المتوقع أن يستثير حل التناقض الظاهري بين هذين العامِلَيْن سجالات بعد نشر نص ماركس، كما جرت قبل نشره. لقد كان البعض ينتظر معجزة خارقة، فأصيب بخيبة أمل لأنه رأى أمامه حلاً للتناقض بسيطاً ـ عقلانياً، وواقعياً ـ رصيناً، بدل الشعوذة المنتظرة. وكان أكثر خائبي الأمل اغتباطاً هو، بالطبع، لوريا الشهير المعروف لنا. فقد وجد أخيراً نقطة ارتكاز أرخميدس حيث يمكن حتى لقزم من عياره أن يرفع في الهواء وينسف الصرح العملاق المبني بالرسوخ الذي صنعه ماركس. ماذا، صرخ لوريا في سخط، أيُعدّ هذا حلاً؟ إنه تعمية خالصة (pure)! حين يتحدث الاقتصاديون عن القيمة، فإنهم يقصدون القيمة التي تستقر فعلياً في التبادل.

> «ما من اقتصادي يحتفظ ولو ببقايا عقل، أتعب نفسه، أو سيتعب نفسه في معالجة قيمة لا تُباع السلع بموجبها ولا يمكن أن تُباع قط بموجبها (nè possono vendersi mai)... وحين يؤكد ماركس أن القيمة التي لا تُباع السلع بموجبها أبداً تتحدّد بنسبة ما تحتويه من عمل، ألّا يكرر ـ ولكن بشكل مقلوب ـ موضوعة الاقتصاديين القويمين القائلة إن القيمة التي تُباع السلع بموجبها لا تتناسب مع العمل المُنفق عليها؟... ولا يسعف بشيء قول ماركس، إنه على الرغم من انحراف الأسعار المفردة عن القيم المفردة فإن مجموع أسعار جميع السلع يتطابق دوماً مع قيمتها الكلّية، أو مع كمية العمل التي تحتويها الكتلة الكلّية للسلع. إذ بما أن القيمة ليست سوى النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعة بسلعة أخرى، فإن فكرة القيمة الكلّية ذاتها سخف بلا معنى... هي تناقض في التعريف (contradictio in adjecto)».

[899]

I.

Wertgesetz und Profitrate.

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة: «قانون القيمة ومعدل الربح» ـ بخط يد إنجلز

[900]

[901] إن ماركس يقول في بداية مؤلفه، إن التبادل لا يمكن أن يساوي بين سلعتين إلّا بفضل احتوائهما على مقدار متساو من عنصر متماثل النوع وهو بالتحديد مقدار متساو من العمل. أما الآن فيُقال إنه يتنصل أمام الملأ من قوله، حيث يؤكد أن السلع تُتبادل وفق نسب تختلف تماماً عما تحتويه من مقادير العمل.

> «فهل كان هناك في وقت ما اختزال بمثل هذا السخف (ad absurdum) ومثل هذا الافلاس النظري؟ هل جرى في وقت ما انتحار علمي بمثل هذا القدر من الأبهة والفخامة؟» (مجلة: الأنطولوجيا الجديدة *Nuova Antologia* روما، السلسلة الثالثة، الأول من شباط/ فبراير 1895، ص 477 ـ 478 ـ 479).

إن صاحبنا لوريا في جذل طاغ كما ترون. أو لم يكن محقاً في الاستخفاف بماركس كندٍّ له، أي كمشعوذ عادي؟ فها أنتم ترون ـ ماركس يسخر من قارئه مثل لوريا تماماً؛ إنه يكتفي بشعوذات تماماً مثل أتفه استاذ إيطالي في الاقتصاد السياسي. ولكن على حين أن دولكامارا هذا يمكن أن يبيح لنفسه ذلك، لأنه يعرف صنعته، فإن الشمالي الغليظ، ماركس، يرتبك في الأمر عند كل خطوة ويتفوه بالهراء والسخف، بحيث لا يبقى أمامه، آخر المطاف، غير أن ينتحر بطقس مهيب.

دعونا نُرجىء الحديث عن القول بأن السلع لا تُباع أبداً ولا يمكن أن تُباع بموجب قيمتها. دعونا نتوقف، فقط، عند تأكيدات السيد لوريا القائلة

> «إذ بما أن القيمة ليست سوى النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعة بسلعة أخرى، فإن فكرة القيمة الكلّية للسلع، بذاتها، سخف، بلا معنى، إلخ».

وعليه، فإن النسبة التي تتم بموجبها مبادلة سلعتين، أي قيمتهما، أمر عرضي محض، مُلصق بالسلع من الخارج، ويمكن أن يكون لها اليوم مقدار وفي الغد مقدار آخر. فإن جرت مبادلة قنطار من القمح بغرام أم بكيلوغرام من الذهب، فإن ذلك ليس مرهوناً، أبداً، بشروط ماثلة في هذا القمح أو هذا الذهب، بل مرهون بظروف غريبة كلّياً عن هذين معاً. ولولا ذلك، لكان ينبغي لهذه الشروط أن تؤكد نفسها في التبادل، وأن تهيمن على هذا الأخير هيمنة كلّية، وأن تتمتع أيضاً بوجود مستقل بمعزل عن التبادل، بحيث يمكن للمرء أن يتحدث عن وجود قيمة كلّية للسلع. هذا هراء لا معنى له، يقول لوريا اللامع، إذ مهما تكن النسبة التي تُبادل بموجبها سلعتان لقاء بعضهما، فتلك هي قيمتهما، وهذا كل ما هنالك. إذن، فالقيمة متطابقة مع السعر، ولكل سلعة من القيمة [902] بقدر ما تحصل من أسعار. والسعر يتحدّد بالطلب والعرض، وكل مَنْ يطرح أسئلة أبعد من ذلك يكون أحمق إن انتظر جواباً.

ولكن ثمة مشكلة صغيرة. ففي الحالة الاعتيادية يتوازن الطلب والعرض. إذن فلنقسم كل السلع الموجودة في العالم إلى شطرين، مجموعة الطلب، ومجموعة العرض المساوية لها في الحجم. ولنفترض أن سعر كل واحدة من المجموعتين يساوي ألف مليار مارك، أو فرنك أو جنيه استرليني، أو أية عملة تشاؤون. ويُعطي ذلك وفقاً لقواعد آدم ريس[*] في الحساب سعراً أو قيمة تبلغ ألفي مليار. هذا هراء، سخف! ـ يصيح السيد لوريا. فحاصل جمع المجموعتين قد يمثل سعراً مقداره ألفي مليار، ولكن الأمر يختلف تماماً بالنسبة إلى القيمة. إذا تحدثنا عن السعر فإن: 1000 + 1000 = 2000؛ أما اذا تحدثنا عن القيمة فإن: 1000 + 1000 = صفراً. هكذا يكون الأمر في هذه الحالة على الأقل، حيث يدور الحديث عن مجموع السلع كلها. ذلك لأن سلعة كل واحد من المالكين الاثنين تساوي 1000 مليار إذ إن كل واحد منهما يريد ويستطيع أن يُعطي هذا المبلغ لقاء سلعة المالك الآخر. ولكن إذا ركزنا كل سلع المالكين بين يدي مالك ثالث، فلن يبقى بين يدي الأول أية قيمة، ولا بين يدي الثاني، أما الثالث فقطعاً لا ـ وفي النهاية لن يكون لأحد أي شيء. وإننا لنعجب من جديد إزاء التفوق الذي أوسع به صاحبنا كاليوسترو الجنوبي مفهوم القيمة ضرباً، بحيث لم يبق منه أي أثر. هذه هي الذروة النهائية للاقتصاد السياسي المبتذل[1].

(*) آدم ريس: أستاذ ألماني، مدرّس في الحساب. [ن.ع].

(1) وفي وقت لاحق بعض الشيء، اضطر هذا السيد نفسه «المعروف بصيته» (حسب تعبير هاينه) إلى الرد على مقدمتي للمجلد الثالث، وبالضبط بعد أن نشرت بالإيطالية في العدد الأول من مجلة \الاستعراض *Rassegna* عام 1895. وظهر الرد في مجلة \الإصلاح \الاجتماعي *Riforma Sociale*[*] في 25 شباط/فبراير 1895. فبعد أن يُغدق علي مدائح متزلفة لا محالة، وهي لذلك كريهة على نحو مضاعف، يوضح أنه لم يخطر بباله أن ينتحل لنفسه أفضال ماركس في مجال التفسير المادي للتاريخ. وقد اعترف بها، كما يزعم، في عام 1885 على نحو عارض في مقال لمجلة. ولكنه، بالمقابل، يلتزم الصمت بعناد في مكان حيث ينبغي التكلم عن ذلك، أي في كتابه عن هذا الموضوع، حيث لا يذكر اسم ماركس إلّا على الصفحة 129، بل إنه لا يأتي على ذكره إلّا بمناسبة الحديث عن الملكية العقارية الصغيرة في فرنسا. والآن يعلن لوريا بجرأة أن ماركس لم يكن الواضع الأصلي لهذه النظرية؛ فإن لم يكن أرسطو هو الذي طرحها أصلاً، فإن هارينغتون هو الذي أعلنها، بلا ريب، في عام 1656، ثم تطورت بعد ذلك على يد حشد من المؤرخين والسياسيين والحقوقيين والاقتصاديين، قبل ماركس بأمد بعيد. كثيرة هي الأشياء التي يمكن العثور عليها في الطبعة الفرنسية لكتاب لوريا! باختصار، إن ماركس منتحل ولا أكثر. وبعد أن جعلت من المستحيل على لوريا أن يتباهى بما سرقه من ماركس، راح يعلن بجرأة أن ماركس يزين نفسه

[903] يقدم فيرنر زومبارت في أرشيف التشريع الاجتماعي والاحصاء Archiv für soziale Gesetzgebung und Statistik(*) (برلين، المجلد VII، الدفتر الرابع 1894) الذي

= بريش الآخرين، مثل لوريا تماماً. ومن اعتراضاتي الأخرى لا يرد لوريا إلّا على واحد منها، وبالتحديد على ما قيل بصدد زعمه إن ماركس، حسب رأي لوريا، لم يفكر دائماً في كتابة مجلد ثان ناهيك عن ثالث من رأس المال. «والآن يرد عليّ إنجلز مشيراً بظفر إلى المجلدين الثاني والثالث... رائع! إنني لمسرور غاية السرور بهذين المجلدين اللذين أُدين لهما بالكثير من المتعة الفكرية، بحيث ما كان هناك أبداً من نصر عزيز علي كهذه الهزيمة، إذا كانت هذه في الواقع هزيمة. ولكن هل هذه هزيمة في الواقع؟ ترى هل صحيح أن ماركس كتب هذا الخليط من الملاحظات المفككة، بهدف النشر، هذا الخليط الذي جمعه إنجلز بروح الصداقة الورعة؟ هل يمكن أن نسلّم حقاً بأن ماركس... افترض أن يكمل بهذه الصفحات مؤلفه ومذهبه؟ هل من الصحيح أن ماركس كان سينشر ذلك الفصل عن معدل الربح الوسطي الذي يختزل فيه الحلّ الموعود منذ سنوات طوال، إلى تعمية كئيبة، وإلى أكثر أصناف التلاعب بالكلمات ابتذالاً؟ من الجائز الشك في ذلك على الأقل... وهذا يبرهن، حسب رأيي، أن ماركس، بعد نشر كتابه الرائع (splendido)، لم يكن يزمع مواصلته، أو أراد أن يترك لأخلافه استكمال هذا العمل العملاق من دون أن يتحمل مسؤولية شخصية عن ذلك».

هذا ما يرد على الصفحة 267. لم يكن بوسع هاينه أن يتحدث بازدراء عن الجمهور الألماني المبتذل أكثر مما جاء في كلماته التالية: «إن المؤلف يعتاد آخر الأمر على جمهوره كما لو كان هذا الجمهور كائناً عاقلاً»(**). ترى ما الذي يعتقده لوريا اللامع عن جمهوره؟

وفي الختام تنهال على رأسي المسكين كمية أخرى من المدائح. وهنا يقارن صاحبنا سجاناريل نفسه مع بلعام الذي جاء ليلعن، فلم تنطق شفتاه إلّا «بكلمات التبريك والمحبة»(***) رغماً عن إرادته. كان بلعام يتميز، كما هو معروف، بأنه كان يمتطي دابة أذكى من راكبها. أما هذه المرة فقد ترك بلعام، كما يبدو، دابته في البيت.

(*) الاستعراض *Rassegna* مجلة ليبرالية ايطالية نصف شهرية، صدرت من عام 1892 حتى عام 1895 في نابولي. أما الاصلاح الاجتماعي *La Riforma Sociate* فهي مجلة شهرية، ليبرالية، صدرت في تورين وروما ابتداءً من العام 1894. [ن. برلين].

(**) هاينه: خاتمة ديوانه رومانسيرو. [ن. ع].

(***) يشير إنجلز إلى العرّاف بلعام، الوارد في التوراة، الذي دعاه ملك موآب لكي يلعن بني اسرائيل، لكن لسانه تعثر، حسب التوراة، بوحي من الرب فراح يباركهم، ويسخر إنجلز، هنا، من نفاق لوريا. [ن. ع].

(*) المجلة المركزية الاجتماعية-السياسية، مجلة أسبوعية إصلاحية أصدرها هاينريش براون في برلين من 1892 وحتى 1895. [ن. برلين].

يصدره براون، عرضاً موفقاً بمجمله للخطوط العامة لمذهب ماركس. وهي المرة الأولى التي يفلح فيها أستاذ جامعي ألماني في أن يقرأ، على وجه العموم، في مؤلفات ماركس ما قاله ماركس حقاً، وأن يُعلن أن نقد مذهب ماركس لا ينبغي أن يقوم على دحضه ـ «فليفعل ذلك السياسيون الطامحون» ـ بل على تطويره لاحقاً. ويعالج زومبارت هو الآخر، بالطبع، موضوعنا نفسه. فهو يبحث مسألة معنى القيمة في مذهب ماركس، ويتوصل إلى النتائج التالية: إن القيمة لا تتجلى على مستوى الظاهرة، في علاقة تبادل السلع المنتجة رأسمالياً؛ وإنها لا تعيش في وعي الوسطاء المنفذين للإنتاج الرأسمالي؛ القيمة ليست واقعاً تجريبياً، بل واقع ذهني، منطقي؛ إن مفهوم القيمة في تحديدها [904] المادي عند ماركس ليس سوى التعبير الاقتصادي عن كون القدرة الإنتاجية الاجتماعية للعمل هي أساس الوجود الاقتصادي المتعين؛ وإن قانون القيمة يهيمن، آخر المطاف، على مسار الظاهرات الاقتصادية في نظام اقتصادي رأسمالي، ويعني بالنسبة إلى هذا النظام الاقتصادي على العموم ما يلي: إن قيمة السلع هي الشكل التاريخي الخاص الذي يتحقق فيه التأثير المحدِّد من جانب القدرة الإنتاجية للعمل التي تهيمن آخر المطاف على مجرى سائر الظاهرات الاقتصادية. هذا ما يقوله زومبارت؛ لا يمكن القول عن مثل هذا الفهم لمغزى قانون القيمة بالنسبة إلى الشكل الرأسمالي للإنتاج إنه غير صحيح. مع ذلك فإنه يلوح لي فضفاضاً أكثر مما ينبغي، ومن الممكن صياغته صياغة أكثر تحديداً وأكثر دقةً؛ وبرأيي إنه لا يغطي كامل مغزى قانون القيمة بالنسبة لدرجات التطور الاقتصادي للمجتمع التي تخضع لهيمنة هذا القانون.

وهناك أيضاً مقال رائع لكونراد شميدت عن المجلد الثالث من رأس المال في المجلة المركزية الاجتماعية-السياسية *Sozialpolitisches Centralblatt*(*) التي يحررها براون، في العدد 22 المؤرخ 25 شباط/ فبراير 1895. ومما ينبغي التأكيد عليه بوجه خاص هنا، هو تبيان كيف أن ماركس؛ إذ يشتق معدل الربح الوسطي من فائض القيمة، يقدم لأول مرة، الجواب على مسألة لم يطرحها الاقتصاديون حتى الآن وهي: كيف يتحدّد مستوى معدل الربح الوسطي هذا، ولماذا يبلغ، مثلاً، 10% أو 15% وليس 50% أو 100%؟ ومنذ أن نعرف أن فائض القيمة الذي يكون الرأسماليون الصناعيون أول من يستولي

(*) الإشارة هنا إلى رسالة كارل شميدث المؤرخة في 1 آذار/مارس 1895، وقد حلل إنجلز مضمونها في رسالة جوابية إلى شميدث مؤرخة في 12 آذار/مارس 1895. [ن. برلين].

عليه، هو المصدر الوحيد والحصري الذي ينبع منه الربح والريع العقاري، فإن هذه المسألة تجد حلّها بنفسها. إن هذا المقطع من مقال شميدت يمكن أن يوجَّه بصورة مباشرة إلى اقتصاديين من طراز (à la) لوريا، لولا أن من العبث أن يجهد المرء لفتح عيون مَنْ لا يريد أن يبصر.

ولدى شميدت أيضاً اعتبارات شكلية بصدد قانون القيمة. فهو يسميه فرضية علمية صيغت لتفسير عملية التبادل الحقيقية، فرضية بررت نفسها بوصفها نقطة انطلاق نظرية ضرورية، تفسر حتى ظاهرات الأسعار التنافسية التي تبدو، في الظاهر، مناقضة لها تماماً؛ وبرأيه إن من المستحيل بلوغ أي فهم نظري للآلية الاقتصادية للواقع الرأسمالي بدون قانون القيمة. ويعلن شميدت صراحة في رسالة شخصية سمح لي بأن أقتبس عنها، أن قانون القيمة، في إطار الشكل الرأسمالي للإنتاج، إنما هو خيال ولكنه ضروري نظرياً(*). غير أن هذا الفهم، برأيي، غير صائب تماماً. فأهمية قانون القيمة أكبر وأكثر تعيّناً، بالنسبة إلى الإنتاج الرأسمالي أيضاً، من مجرد كونه فرضية، ناهيك عن خيال حتى وإنْ كان ضرورياً.

[905] إن زومبارت وكذلك شميدت ـ وإنني لا أذكر لوريا اللامع إلّا بصورة عابرة بوصفه مثالاً مضحكاً في الاقتصاد السياسي المبتذل ـ لا يكرّسون الاهتمام اللازم بواقع أن الحديث يدور هنا ليس فقط عن عملية منطقية صرف، بل وعن عملية تاريخية، وانعكاسها المفسَّر في الفكر، والمتابعة المنطقية لروابطها الباطنية.

والفقرة الحاسمة في هذا الصدد نجدها عند ماركس في رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الأول، ص 154(**). «وتنبع الصعوبة بأكملها من واقع أن السلع لا تُبادل، ببساطة، بوصفها محض سلع، بل تُبادل بوصفها منتوجات رؤوس أموال تطالب بحصة من الكتلة الإجمالية لفائض القيمة، وفقاً لمقدار كل واحد منها، أو بحصة متساوية لقاء مقادير متساوية لهذه الرساميل». ولتبيان هذا الاختلاف يُفترض، بادىء الأمر، أن العمال يملكون وسائل إنتاجهم، وأنهم يعملون، في المتوسط، فترات متساوية الطول وبشدة متماثلة، ويتبادلون سلعهم بصورة مباشرة فيما بينهم. ففي ظل مثل هذه الظروف يضيف عاملان بعملهما، خلال يوم واحد، مقداراً متماثلاً من القيمة الجديدة إلى منتوجيهما،

(*) المرجع نفسه. [ن. برلين].

(**) أنظر هذا المجلد، الجزء الأول، ص 184 ـ 185. [الطبعة العربية، ص 211-213].

ولكن لمنتوج كل واحد منهما قيمة مختلفة، تبعاً لكمية العمل المتجسد من قبل في وسائل الإنتاج. إن جزء القيمة الأخير هذا يمثل رأس المال الثابت في الاقتصاد الرأسمالي؛ في حين أن جزء القيمة المضاف مجدداً، المُنفق على وسائل عيش العمال يمثل رأس المال المتغير، أما الجزء المتبقي من القيمة الجديدة فيمثل فائض القيمة، التي تخص العمال في هذه الحالة. وهكذا، فإن العاملين يحصلان بعد اقتطاع ما يعوّض عن جزء القيمة «الثابت» الذي سلّفاه، على قيمتين متساويتين من حيث المقدار؛ غير أن نسبة الجزء الذي يمثّل فائض القيمة إلى قيمة وسائل الإنتاج ـ وهذا يطابق معدل الربح الرأسمالي ـ ستكون مختلفة لدى الاثنين. ولكن بما أن كل واحد منهما يحصل على ما يعوّض عن قيمة وسائل الإنتاج عن طريق التبادل، فإن ذلك سيكون ظرفاً عديم الأهمية. «إن تبادل السلع حسب قيمها، أو بما يقارب قيمها، يتطلب، لذلك، **درجة أدنى بكثير** مما يتطلبه تبادلها حسب سعر الإنتاج، فهذا الأخير يستدعي، إلى حدٍ معين، درجة عالية من التطور الرأسمالي. . . وبمعزل عن تحكم قانون القيمة بالأسعار وبحركة الأسعار، فإن من الصحيح تماماً أن نعتبر قيم السلع سابقة (prius) لأسعار الإنتاج، ليس **من الناحية النظرية** فحسب، بل من الناحية **التاريخية** أيضاً. ويصحّ ذلك على الأوضاع الاجتماعية **التي تعود فيها وسائل الإنتاج إلى الشغيل**؛ ويقوم هذا الوضع، سواء في العالم القديم أم العالم الحديث، عند الفلاح، الذي يملك الأرض ويعيش بعمله، وعند الحِرفي. وهذا [906] يتفق مع الرأي الذي عبّرنا عنه من قبل، والذي ينص على أن تطور المنتوجات إلى سلع ينبع من خلال التبادل بين مختلف الجماعات المشاعية، لا بين أفراد الجماعة الواحدة ذاتها. ومثلما أن ذلك ينطبق على هذا الوضع البدائي، فإنه ينطبق على علاقات اجتماعية لاحقة أخرى تقوم على أساس العبودية والقنانة، وينطبق أيضاً على تنظيم الأصناف الحرفية المغلقة ما دامت وسائل الإنتاج المثبتة في كل فرع من فرع الإنتاج لا يمكن نقلها إلى ميدان آخر إلّا بصعوبة، وتقوم لذلك بين مختلف ميادين الإنتاج علاقة مع بعضها بعضاً تشبه، في حدود معينة، العلاقة بين بلدان مختلفة أو بين نظام مجتمعات شيوعية» (ماركس، رأس المال، المجلد الثالث، الجزء الأول، ص 155 ـ 156)(*).

لو قُيِّض لماركس أن يراجع المجلد الثالث مرة أخرى، لطوّر بلا ريب هذه الفقرة

(*) أنظر هذا المجلد ص 186-187. [الطبعة العربية، ص 213-215].

بتفصيل أكبر. فهي لا تقدم بشكلها الحالي سوى خطوط عامة لما ينبغي قوله بصدد النقطة مدار البحث. دعونا إذن نعالجها بتفصيل أكبر.

نعلم جميعاً أن المنتجين، في البدايات الأولى من حياة المجتمع، كانوا يستهلكون المنتوجات بأنفسهم، وإن هؤلاء المنتجين كانوا متحدين على نحو عفوي في جماعات منظمة بصورة شيوعية بهذه الدرجة أو تلك؛ وإن تبادل فائض هذه المنتوجات الذي يبدأ منه تحوّل المنتوجات إلى سلع قد نشأ في وقت لاحق، وإنه يحصل بادىء الأمر بين جماعات قبائل غريبة مفردة، ثم ينشأ فيما بعد داخل الجماعة نفسها، ويسهم إلى حدٍ كبير في انحلال هذه الأخيرة إلى مجموعات أسرية كبيرة أو صغيرة. ولكن حتى بعد هذا الانحلال يبقى أرباب الأسر الذين يقومون بالتبادل فلاحين عاملين ينتجون في استثماراتهم الخاصة وبمعونة أسرهم كل ما يعوزهم على وجه التقريب لإشباع جميع حاجاتهم ولا يحصلون إلّا على جزء ضئيل من المواد الضرورية من الخارج عن طريق المبادلة بفائض منتوج عملهم الخاص. ولا تنغمر الأسرة في الفلاحة وتربية الحيوان فحسب، بل تصنع منتوجاتهما محولة إياها إلى مواد استهلاك ناجزة، وهي تقوم في بعض الأماكن بطحن الحبوب بمطحنة يدوية، وتخبز الخبز، وتغزل وتصبغ وتنسج الكتان والصوف، وتدبغ الجلود، وتبني وترمم المباني الخشبية، وتصنع الأدوات والعُدَد، كما تقوم في أحيان كثيرة بأعمال النجارة والحدادة، بحيث تقوم مثل هذه الأسرة أو المجموعة الأسرية أساساً بإشباع حاجتها بنفسها.

إن القليل الذي تحصل عليه مثل هذه الأسرة بالمقايضة مع الآخرين أو الشراء منهم، كان يتألف أساساً، حتى بداية القرن التاسع عشر في ألمانيا، من مواد إنتاج حِرفي، أي أشياء كان الفلاح يعرف جيداً طريقة صنعها ولكنه لم يصنعها بنفسه إما بسبب صعوبة [907] الحصول على المادة الأولية أو لأن الأشياء المشتراة كانت أفضل وأرخص ثمناً. لذا فقد كان فلاح القرون الوسطى يعرف بدقة كافية وقت العمل اللازم لصنع الأشياء التي كان يحصل عليها عن طريق المقايضة. فقد كان حدّاد القرية وصانع العربات فيها يعملان أمام ناظريه، كذلك شأن الخياط والإسكافي اللذين كانا، حتى في أيام شبابي، يزوران بيوت فلاحي الراين، الواحد بعد الآخر، ويخيطان الأحذية والأردية من الأقمشة والجلود المهيأة منزلياً. وكان الفلاح والأشخاص الذين يشتري منهم، هم أنفسهم شغيلة؛ وكانت الأشياء التي يجري تبادلها منتوجات لعملهم الشخصي. ما الذي أنفقوه على صنع هذه

الأشياء؟ العمل ولا شيء غير العمل: فللتعويض عن أدوات العمل، ولإنتاج المواد الأولية، ولتصنيع هذه المواد، لم ينفقوا أي شيء سوى قوة عملهم الخاصة؛ فكيف كان في استطاعتهم أن يُبادلوا منتوجاتهم هذه لقاء منتوجات المنتجين الآخرين بطريقة أخرى خلاف نسبة العمل المنفق؟ إن وقت العمل المبذول على هذه المنتوجات لم يكن عندهم المقياس المناسب الوحيد من أجل التحديد الكمي للمقادير المزمع تبادلها فحسب، بل لم يكن ثمة على العموم أي مقياس آخر ممكن سواه. هل من الممكن الافتراض أن الفلاحين والحِرفيين كانوا على قدر من الغباء بحيث أن الواحد يُعطي للآخر منتوج عشر ساعات عمل لقاء منتوج ساعة عمل واحدة؟ ولم يكن ثمة أي تبادل ممكن على امتداد كامل فترة الاقتصاد الطبيعي الفلاحي غير ذاك الذي كانت فيه كميات سلعية تُبادل، وتُقاس، أكثر فأكثر، حسب مقادير العمل المتجسد فيها. وابتداءً من اللحظة التي يتغلغل فيها النقد في هذا الاقتصاد يصبح الميل إلى التكيف مع قانون القيمة (لنلاحظ جيداً ـ nota bene بصياغة ماركس!) أكثر وضوحاً من جهة، ولكنه يأخذ يختل، من جهة أخرى، من جراء تدخل رأسمال المرابي والنظام المالي، بحيث أن الفترات التي تقترب فيها الأسعار، في المتوسط، من القيمة مع فارق ضئيل في المقدار، تبدأ بالاستطالة.

وينطبق الشيء ذاته على مبادلة منتوجات الفلاحين بمنتوجات حِرفيي المدينة. في البدء تحصل المقايضة مباشرة من دون توسط التاجر، في أيام أسواق المدينة، حيث يبيع الفلاح منتوجاته ويقوم بالمشتريات. وهنا أيضاً لا يقتصر الأمر على أن الفلاح يعرف شروط عمل الحِرفي، وإن الحِرفي يعرف شروط عمل الفلاح. ذلك أن الحِرفي نفسه لا يزال فلاحاً بدرجة معينة، إذ ليس لديه فقط حديقة خضار وفواكه، بل غالباً ما يتوافر على حقل صغير، وبقرة أو بقرتين، وخنازير، ودواجن، إلخ. وهكذا، كان الناس في القرون الوسطى قادرين على أن يحسبوا، بدقة كبيرة نوعاً ما، تكاليف الإنتاج بالنسبة [908] لبعضهم البعض، من المواد الأولية والمواد المساعدة ووقت العمل ـ على الأقل فيما يخص مواد الاستعمال اليومي العام.

ولكن كيف يمكن حساب كمية العمل، بصورة نسبية أو غير مباشرة، كمقياس لتبادل منتوجات تتطلب إنفاق العمل خلال مدة طويلة، وبانقطاعات غير منتظمة، وبحجم غير معين من المنتوجات مثل الحبوب والمواشي، وذلك من قبل أناس لا يعرفون الحساب؟ من الواضح أن ذلك لا يتم إلّا عن طريق عملية اقتراب مديدة ومتعرجة، بتلمس غالباً،

وفي الظلام، علماً بأن الناس لم يتعلموا، كما هو الحال دائماً، إلّا عبر التجربة المرّة. إن الضرورة التي تحتّم على كل واحد أن يغطي تكاليفه بقضها وقضيضها كانت تسهم في كل حالة مفردة في إيجاد الطريق الصحيح، أما العدد المحدود من أصناف المواد المطروحة للتداول، إضافة إلى طابع إنتاجها، الذي لم يتغير في أحيان غير نادرة على مدى قرون، فقد سهّل تنفيذ هذه المهمة. والبرهان على أن التحديد الدقيق تقريباً لمقدار قيمة هذه المنتوجات النسبي لم يتطلب البتة وقتاً طويلاً هو واقع أن سلعة مثل الماشية التي يبدو هذا التحديد بالنسبة إليها أشدّ صعوبة بسبب طول مدة إنتاج الرأس الواحد منها، كانت أول سلعة نقدية تحظى بالاعتراف على نطاق واسع. ولتحقيق ذلك كان ينبغي لقيمة الماشية، أي نسبتها التبادلية مع عدد كبير من السلع الأخرى، أن تبلغ قدراً من الثبات غير الاعتيادي نسبياً، والمعترف به دون اعتراض في أراضي قبائل عديدة. وقد كان الناس في ذلك العهد ـ مربو المواشي وزبائنهم سواء بسواء ـ على ما يكفي من الذكاء دون ريب، بحيث أنهم لم يعطوا وقت العمل الذي أنفقوه من دون أن يتلقوا مقابله مُعادِلاً في التبادل. على العكس، كلما كان هذا الشعب أو ذاك أقرب إلى المرحلة البدائية للإنتاج السلعي ـ الروس والشعوب الشرقية على سبيل المثال ـ كان يُنفق الكثير من الوقت حتى يومنا هذا أيضاً في مساومات طويلة ومضنية، لانتزاع تعويض كامل عن وقت العمل المُنفق على المنتوج.

وانطلاقاً من تحديد القيمة هذا بوقت العمل، فإن الإنتاج السلعي برمته يتطور، وتتطور معه الصلات المتعددة التي تتجلى من خلالها الجوانب المختلفة لقانون القيمة، كما هو موصوف في الجزء الأول من المجلد الأول من رأس المال؛ نعني بخاصة تطور الشروط التي تجعل العمل وحده، في ظلها، خالق القيمة. علماً أن هذه الشروط تشقّ طريقها دون أن يعيها الناس ولا يمكن تجريدها عن الممارسة اليومية إلّا من خلال بحث نظري شاق؛ وعليه، تفعل هذه الشروط فعلها على غرار قوانين الطبيعة، الأمر الذي ينبع بالضرورة، كما برهن ماركس، من طبيعة الإنتاج السلعي. وكان الانتقال إلى النقود [909] المعدنية الخطوة الحاسمة والأهم إلى أمام، ولكن تحديد القيمة بوقت العمل لم يعد بنتيجة هذا الانتقال، مرئياً على سطح التبادل السلعي. وقد أصبح النقد، من وجهة الممارسة العملية، المقياس الحاسم للقيمة، بل أن ذلك قد تزايد، كلما تنوعت السلع الداخلة في التجارة، وكلما كانت السلع تأتي من بلدان بعيدة، وكلما قلّت بالتالي إمكانية

حساب وقت العمل الضروري لإنتاجها. زدْ على ذلك أن النقد نفسه في الأغلب، جاء في بداية الأمر، من الخارج؛ ولكن حتى حين كان يتم استخراج المعادن الثمينة داخل البلاد، كان الفلاحون والحِرفيون عاجزين، جزئياً، عن إعطاء تقدير تقريبي للعمل المبذول في استخراجها، كما أن وعيهم لخاصية العمل كمقياس للقيمة قد أبهمته كثيراً، من جهة أخرى، عادة الحساب بالنقود؛ وأخذ النقد يمثل القيمة المطلقة في التصور الشعبي.

وبكلمة واحدة: إن قانون ماركس للقيمة ينطبق بشكل عام ـ بمقدار ما تسري القوانين الاقتصادية عموماً ـ على مجمل فترة الإنتاج السلعي البسيط، أي إلى الوقت الذي يتعرض فيه هذا الأخير إلى التحوير بفعل ظهور الشكل الرأسمالي للإنتاج. فحتى ذلك الحين تنجذب الأسعار إلى القيم المثبتة بموجب قانون ماركس، وتتذبذب حول هذه القيم، بحيث كلما تطور الإنتاج السلعي البسيط تطوراً أكمل، تطابقت الأسعار الوسطية أكثر، على مدى فترات طويلة، إذا لم تعترضها اضطرابات خارجية عنيفة، مع القيم في نطاق فارق هامشي قابل للاهمال. وهكذا يتسم قانون ماركس للقيمة بقوة اقتصادية عامة لفترة تمتد من بداية التبادل الذي حوّل المنتوجات إلى سلع، وصولاً إلى القرن الخامس عشر بعد الميلاد. ولكن التبادل السلعي يرجع إلى زمن يسبق كل تاريخ مدوّن، فهو يرجع في مصر إلى سنة 2500 قبل الميلاد، على الأقل، ولربما إلى 5000 سنة قبل الميلاد، أما في بابل فيرجع إلى 4000 أو 6000 سنة قبل الميلاد؛ وهكذا، فقد ساد قانون القيمة على امتداد حقبة زمنية تتراوح بين 5 آلاف إلى سبعة آلاف سنة. دعونا الآن نُبدي عجبنا بعمق السيد لوريا الذي يُسمي القيمة المتسمة بأهمية عامة ومباشرة خلال كل هذه الفترة، بأنها قيمة لم يتم أبداً بيع السلع بموجبها ولا يمكن بيع السلع بموجبها، وإن أي اقتصادي يتمتع بذرة من سلامة العقل لن يعبأ بإشغال نفسه فيها.

حتى الآن لم نتحدث عن التاجر. لقد كان بوسعنا أن نحجم عن النظر في تدخله حتى الآن، حيث نمضي إلى الانتقال من الإنتاج السلعي البسيط إلى الإنتاج السلعي الرأسمالي. [910] لقد كان التاجر العنصر الثوري في هذا المجتمع الذي كان فيه كل شيء مستقراً ـ مستقراً عبر التوارث، إن جاز القول؛ حيث لم يكن الفلاح يحصل على رقعة له فحسب، بل وعلى وضعه كمالك حرّ، أو كدافع جزية حرّ أو تابع، أو كقن بالتوارث وبصورة غير قابلة للاستلاب تقريباً؛ وكذلك حال الحِرفي في المدينة الذي ورث حِرفته وامتيازات الطائفة الحِرفية بالطريقة نفسها؛ وورث كل واحد منهم، علاوة على ذلك،

زبائنه، وسوقه للتصريف، وكذلك مهارته التي اكتسبها بالتدريب منذ يفاعته، لتعلّم المهنة الموروثة. وفي هذا العالم دخل التاجر الذي كان ينبغي أن يصبح نقطة انطلاق لهذا الانقلاب. ولكنه لم يفعل بوصفه ثورياً واعياً، بل على العكس، بوصفه لحماً ودماً من هذا العالم. إن تاجر القرون الوسطى لم يكن فردياً، بل عضواً في تعاونية، شأن كل أقران عصره. وإن جماعة المشاعة الزراعية المفرزة [مشاعة المارك] النابعة من الشيوعية البدائية كانت سائدة في الريف. لقد كان لكل فلاح بالأصل رقعة أرض متساوية الحجم مع قطع أرض متساوية المساحة من كل نوعية في منطقة معينة، وكان يتمتع بحقوق متساوية في جماعة المشاعة الزراعية المفرزة. وبعد أن أصبحت جماعة المشاعة الزراعية المفرزة مغلقة وانتهى تخصيص رقع جديدة، حصل تقسيم الرقع عبر الإرث، إلخ، مع تقسيم مقابل للحقوق المُشاعة، ولكن الرقعة الكاملة ظلت، كما من قبل، هي الوحدة لملكية الأرض المُشاعة، بحيث كان نصف أو ربع أو ثُمْن الرقعة يعطي نصف أو ربع أو ثمن التمتع بحقوق جماعة المشاعة الزراعية المفرزة. وعلى غرار جماعة المشاعة الزراعية المفرزة كانت تُبنى كل تعاونيات الصنائع التي جاءت لاحقاً، وبخاصة الطوائف الحِرفية المغلقة في المدن التي لم يكن تنظيمها الداخلي سوى تطبيق لتنظيم جماعة المشاعة الزراعية المفرزة، ولكن على امتيازات الحِرف، لا على منطقة محدّدة من الأرض. وكانت النقطة المركزية في مجمل التنظيم هي الاشتراك المتساوي لكل عضو في التمتع بكل الامتيازات والإيرادات التابعة للطائفة الحِرفية المغلقة، كما يتضح ذلك بشكل ساطع في امتياز كسب «الرزق من الغزول» الممنوح إلى سكان إيلبرفيلد وبارمن عام 1527 (تون، صناعة الراين السفلى [وعمالها]، الجزء الثاني، [لايبزيغ، 1879]، ص164 وما يليها. Thun, [*Die*] *Industrie am Niederrhein* [*und ihre Arbeiter*], Theil II, [Leipzig, 1879], (S. 164 und ff.) ويصح الشيء نفسه على الصناعة المنجمية، حيث كانت كل حصة تؤمن المساهمة المتساوية وكانت قابلة للتقسيم مع حقوقها وواجباتها، مثل رقعة الأرض في جماعة ـ المشاعة الزراعية المفرزة. ويصحّ الشيء نفسه، وبدرجة مماثلة أيضاً، على تعاونيات التجار التي أخرجت إلى الوجود تجارة ما وراء البحار. فأبناء البندقية وجنوا في مينائي الاسكندرية والقسطنطينية، وكل «أمة» في مركزها التجاري (Fondaco) الخاص بها الذي يضم مسكناً، وحانة، ومستودعاً، ومعرضاً، ومتجراً مع مكتب مشترك، ألفوا تعاونيات تجارية متكاملة؛ وكانت في مأمن من المنافسين والزبائن

الغرباء، وكانت تبيع وفق أسعار متفق عليها فيما بينها، وكان لسلعها نوعية محدّدة مكفولة [911] برقابة عامة، بل ومدموغة في أحيان كثيرة بختم خاص، وكانت تقرر بصورة مشتركة الأسعار التي ينبغي أن يدفعها أبناء البلدة لقاء سلعها، إلخ. كما أن تجار العصبة الهنزية تصرفوا على هذا الغرار على الجسر الألماني (Tydske Bryggen) في بيرجن بالنرويج، وكذلك الحال بالنسبة لمنافسيهم الهولنديين والإنكليز. والويل لمن كان يبيع بأدنى أو أعلى من السعر المتفق عليه! فالمقاطعة التي يُطوق بها كانت تعني، في ذلك الحين، خراباً محتوماً، هذا دون أن نحسب حساب الغرامات المباشرة التي تفرضها التعاونية على المذنب. كما جرى، علاوة على ذلك، تأليف تعاونيات أضيق لأغراض محدّدة، مثل تعاونية ماونا في جنوا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، التي كانت تملك خلال سنوات عديدة مكامن حجر الشب في فوكايا في آسيا الصغرى وعلى جزيرة خيوس، وكذلك شركة رافنسبرغ التجارية الكبرى التي كانت تتاجر، ابتداءً من نهاية القرن الرابع عشر، مع إيطاليا وإسبانيا وأسست هناك فروعاً لها، والشركة الألمانية لتجار أوغسبورغ ـ فوجر، فيلزر، فولن، هوخشتيتر، إلخ، وشركة تجار نورنبرغ ـ هيرشفوجل وغيرها التي شاركت برأسمال، مقداره 66 ألف دوكا و3 سفن، خلال عامي 1505 ـ 1506، في البعثة البرتغالية إلى الهند، محققة بذلك ربحاً صافياً بنسبة 150 بالمائة، أو 175 بالمائة حسب مصادر أخرى: (هايد، [تاريخ] تجارة المشرق [في القرون الوسطى]، المجلد الثاني، [شتوتغارت، 1879]، ص 524. Heyd, [*Geschichte des*] *Levantehandels* [*im Mittelalter*], Bd. II, [Stuttgart, 1879], S. 524) وغير ذلك من شركات «الاحتكارات» التي أثارت أشد السخط لدى لوثر.

هنا نلتقي لأول مرة بالربح ومعدل الربح. وبالتحديد، فإن سعي التجار موجه عن وعي وقصد إلى جعل معدل الربح هذا متساوياً لجميع الشركاء. وكان كل واحد من تجار البندقية في بلدان شرق المتوسط وتجار العصبة الهنزية في بلدان الشمال، يدفع الأسعار نفسها لقاء السلع شأن جاره، وكانت تكاليف الشحن واحدة بالنسبة له، وكان يحصل على الأسعار نفسها عن سلعه، ويشتري شحنات مقابلة بأسعار مماثلة لأي تاجر آخر من «أمتـ»ـه. وهكذا، كان معدل الربح واحداً للجميع. وكان توزيع الأرباح، في الشركات التجارية الكبرى، حسب نسبة الحصة الموظّفة من رأس المال مسألة تلقائية تماماً مثل المشاركة في حقوق جماعة المشاعة الزراعية المفرزة بنسبة تتفق وحصة الرقعة، أو توزيع

أرباح مؤسسات التعدين بنسبة تتفق والحصة. وعليه، فإن معدل الربح المتساوي الذي يؤلف، في تطوره الكامل، واحدة من النتائج النهائية للإنتاج الرأسمالي، يتجلى هنا، في أبسط أشكاله، بوصفه احدى نقاط الانطلاق لتطور رأس المال تاريخياً، بل ووليداً مباشراً لتعاونية المشاعة الزراعية التي كانت بدورها وليداً مباشراً للشيوعية البدائية.

لقد كان معدل الربح الأصلي هذا عالياً جداً بالضرورة. وكانت الأعمال التجارية [912] محفوفة بخطر بالغ، لا بسبب استشراء القرصنة وحدها، بل ولأن الأمم المتنافسة كانت تبيح لنفسها، أحياناً كثيرة، كل أعمال العنف الممكنة حتى تكون الفرصة موائمة؛ وأخيراً كانت أعمال التسويق وشروط هذا التسويق تقوم على امتيازات يمنحها أمراء أجانب، وغالباً ما كانت تُنتهك أو تُلغى. لذا كان ينبغي للربح أن يتضمن جائزة تأمين عالية. علاوة على ذلك، كانت المعاملات بطيئة، وإبرام الصفقات يتعرض للمماطلة، وفي أفضل الفترات، التي نادراً ما تطول، كانت أعمال التجارة هي تجارة احتكارية بربح احتكاري. وإن أسعار الفائدة المرتفعة جداً المعتادة آنذاك والتي كان ينبغي لها دوماً أن تكون على العموم أدنى من المستوى المعتاد للربح التجاري، تبرهن هي الأخرى على أن معدل الربح الوسطي كان بالغ الارتفاع.

غير أن هذا المعدل المرتفع من الربح المتساوي بالنسبة لكل المشاركين والمتحقق بالجهد المشترك للتعاونيات لم يكن يسري إلّا محلياً داخل التعاونيات نفسها، ونعني بذلك «الأمم» المختلفة في هذه الحالة. فقد كان لتجار البندقية وجنوا والعصبة الهنزية والتجار الهولنديين ـ لكل أمة، ولربما كان في البداية لكل سوق تصريف ـ معدل ربح خاص. إن مساواة معدلات ربح التعاونيات المختلفة كانت تجري في طريق معاكس، من خلال المنافسة. قبل كل شيء جرت مساواة معدلات ربح مختلف أسواق الأمة الواحدة. فإنْ كانت الاسكندرية تعطي عن بضائع البندقية ربحاً أكبر مما تعطيه قبرص أو القسطنطينية أو طرابزون، فإن تجار البندقية يوجهون رؤوس أموال أكثر إلى الاسكندرية، بسحبهم جزءاً منه من التداول في الأسواق الأخرى. بعد ذلك تأتي المساواة التدريجية لمعدلات الربح بين مختلف الأمم التي تصدّر السلع نفسها أو سلعاً مماثلة إلى نفس الأسواق؛ وقد حصل في كثير من الأحيان، أن حلّ الخراب ببعض هذه الأمم فزالت من المسرح. بيد أن الأحداث السياسية كانت تقطع هذه العملية باستمرار: فمثلاً انقطعت كل التجارة مع الشرق من جراء غزوات المغول والترك، وإن الاكتشافات الجغرافية ـ

التجارية الكبرى، منذ عام 1492 لم تفعل سوى أن عجلت في زوالها وختمت عليه نهائياً.

إن التوسع الفجائي لأسواق التصريف الذي أعقب ذلك، والانقلاب في طرق المواصلات المرتبط بذلك، لم يحدثا تغييرات جوهرية بادىء الأمر في أسلوب ممارسة التجارة. ففي البداية كانت التعاونيات التجارية تقوم في الغالب بالتجارة مع الهند وأميركا. ولكن كانت تقف وراء هذه التعاونيات الآن أمم كبيرة إلى هذه الدرجة أو تلك. ففي التجارة مع أميركا حلّت كل إسبانيا الموحّدة محل تجار كاتالونيا الذين تاجروا مع بلدان شرق المتوسط؛ وكان هناك إلى جانبها بلدان كبيران هما إنكلترا وفرنسا؛ وحتى هولندا والبرتغال، وهما بلدان صغيران، كانا بكبر وقوة البندقية على الأقل، أعظم وأقوى أمة تجارية في الحقبة المنصرمة. وقد أعطى ذلك للتاجر الجوال، التاجر المغامر (merchant adventurer) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دعماً جعل التعاونية [913] التي تحمي أعضاءها حتى بالسلاح، وكذلك المصاريف المرتبطة بوجود التعاونية، أمراً لا لزوم له أكثر فأكثر. وبعد، فإن الثروات تراكمت الآن في أيدي أشخاص فرادى بصورة أسرع بكثير، وسرعان ما أصبح بوسع تجار فرادى أن يُنفقوا على العمليات التجارية قدراً من الأموال كانت تُنفقه في السابق شركة بأكملها. وإن الشركات التجارية، حيثما كانت ما تزال قائمة، تحولت على الغالب إلى اتحادات مسلحة غزت، بإشراف وحماية دولها، بلداناً مكتشفة حديثاً بأكملها واستغلتها بطريقة احتكارية. ولكن كلما توسع إنشاء المستعمرات في المناطق الجديدة، على يد الدولة أساساً، تراجعت التعاونيات التجارية أكثر فأكثر أمام نشاط التاجر المفرد، وباتت مساواة معدلات الربح مسألة تتصل بالمنافسة حصراً أكثر فأكثر.

لقد تعرفنا حتى الآن على معدل ربح رأس المال التجاري وحده. ذلك لأن رأس المال التجاري ورأس المال الربوي كانا وحدهما قائمين إلى الآن، أما رأس المال الصناعي فلم يكن قد تطور بعد. لقد كان جلّ الإنتاج ما يزال بين أيدي شغيلة يملكون وسائل إنتاجهم، ولم يكن عملهم يدرّ أي فائض قيمة لأي رأسمال. وإذا كان يتعين عليهم أن يسلّموا جزءاً من منتوجهم إلى طرفٍ ثالث من دون مقابل، فقد كان ذلك في شكل جزية إلى السيد الاقطاعي. وعليه، لم يكن بوسع رأس المال التجاري، بادىء الأمر في الأقل، أن يجني الربح إلّا من زبائن أجانب يشترون منتوجات بلاده، أو من

زبائن بلاده الذين يشترون منتوجات أجنبية. وعند مشارف نهاية هذه الفترة فقط ـ بالنسبة لإيطاليا يعني ذلك انهيار التجارة مع بلدان شرق المتوسط ـ استطاعت المنافسة الأجنبية وصعوبات التسويق أن ترغم المنتج الحِرفي لسلع التصدير على أن يبيع السلع إلى تاجر التصدير دون قيمتها. وهكذا، نجد هنا ظاهرة بيع السلع بصورة وسطية حسب قيمها في التعامل التجاري المحلي بالمفرق بين المنتجين الفرادى، أما القاعدة العامة في التجارة الخارجية فتتلخص في أن البيع لا يتم حسب القيم لأسباب سبق أن قدمناها. والحال عكس ذلك تماماً في وضع اليوم، حيث تسود أسعار الإنتاج في التجارة الخارجية وتجارة الجملة، في حين إن تكوين الأسعار في تجارة المفرق في المدينة تضبطه معدلات ربح مغايرة تماماً، بحيث أن لحم البقر، على سبيل المثال، يتعرض اليوم وهو في طريقه من تاجر الجملة في لندن إلى المستهلكين اللندنيين لارتفاع في السعر أكبر من ذاك الذي يتعرض له وهو في طريقه من تاجر الجملة في شيكاغو، بما في ذلك كلفة النقل، إلى تاجر الجملة في لندن.

إن الأداة التي تسببت في هذا الانقلاب التدريجي في تكوين السعر هي رأس المال الصناعي. وقد شهدت القرون الوسطى أصلاً بداية وجود رأس المال الصناعي، وبالذات [914] في ثلاثة حقول: الملاحة، الصناعة المنجمية، صناعة النسيج. لقد كانت الملاحة على النطاق الذي مارسته الجمهوريتان البحريتان، الإيطالية والهنزية، مستحيلة بدون بحارة، أي بدون عمال مأجورين (كان من الممكن إخفاء علاقات استخدام الأخيرين تحت الأشكال التعاونية لتقاسم الربح) أو بدون مجذّفين، من عمال مأجورين أو عبيد، للسفن الشراعية ذات المجاذيف عهد ذاك. أما مؤسسات استخراج خامات المعادن التي اشتغلت فيها في الأصل تعاونيات عمال، فقد تحولت في كل مكان تقريباً إلى شركات مساهمة تقوم بالإنتاج باستخدام العمال المأجورين. وفي صناعة النسيج كان التاجر قد بدأ بوضع المعلّمين ـ النسّاجين الصغار في خدمته مباشرة بأن يزودهم بالغزول كي يصنعوا منها نسيجاً على حساب التاجـر مقابل أجور معينة، أي، باختصار، أخذ يتحول من مجرد تاجر إلى ما يسمى بـ **المتعهد**.

ها نحن نجد أمام أنظارنا البدايات الأولى لتكوين فائض القيمة الرأسمالي. إن بوسعنا إغفال الصنائع المنجمية نظراً لطابعها كشركات احتكارية مغلقة. أما بالنسبة إلى الملاحة فمن الواضح أن الربح هنا كان ينبغي أن يكون على الأقل مساوياً للربح المعتاد في

البلاد، زائداً علاوة إضافية للتأمين واهتلاك السفن، إلخ. ولكن كيف كانت الأمور مع الموزعين في صناعة النسيج الذين جاؤوا لأول مرة إلى السوق بسلع أُنتجت مباشرة على حساب الرأسمالي وأوجدوا بذلك منافسة لسلع من الصنف نفسه جرى إنتاجها على حساب الحِرفي؟

لقد كان معدل ربح رأس المال التجاري قائماً سلفاً. كما كان أصلاً متساوياً في معدل وسطي تقريبي، على الإقل بالنسبة للمنطقة المعنية. والآن، ما الذي أمكن أن يدفع التاجر إلى أن يضطلع بنفسه بأعمال إضافية هي أعمال متعهد؟ شيء واحد: الأمل بجني ربح أكبر عن طريق سعر بيع مماثل للآخرين. وقد كان ذلك ما يقصده بالضبط. لقد قام التاجر، إذ أجبر المعلّمين الحِرفيين الصغار على العمل لحسابه، بتحطيم الحدود التقليدية للإنتاج التي كان المنتج، في إطارها، يبيع منتوجه الناجز ولا شيء غير ذلك. لقد اشترى الرأسمالي التجاري قوة عمل الشغيل الذي كان ما يزال يمتلك وسائل الإنتاج الخاصة به، ولكنه لم يعد يمتلك المواد الأولية. وهكذا، بتأمين اشتغال منتظم للنسّاج أمكن له أن يخفض أجور النسّاج إلى حدّ يكفل بقاء جزء من وقت العمل المنجز غير مدفوع الأجر. وكان الموزع بذلك يستولي على فائض قيمة علاوة على ربحه التجاري. وعلى أية حال، كان يتوجب عليه أن يستخدم رأسمالاً إضافياً من أجل ذلك، لشراء الغزول، إلخ، وأن يتركها بين يدي النسّاج حتى إكمال المنتوج، في حين كان ينبغي له في السابق أن يدفع سعر المنتوج بالكامل لحظة الشراء. ولكنه أولاً، كان يستخدم في السابق، في أغلب الحالات، رأسمالاً إضافياً لتقديم تسليفات إلى النسّاج الذي لم يكن يخضع، [915] كقاعدة، إلى شروط الإنتاج الجديدة إلّا بفعل عبودية الدَيْن. وثانياً، اتخذ الحساب، بمعزل عن ذلك، الصيغة التالية:

لنفترض أن صاحبنا التاجر يسيّر أعمال التصدير برأسمال قدره 30,000 دوكا، سكوين، جنيه استرليني، أو أية وحدة نقدية أخرى. وهناك 10,000 منها مُنفقة على شراء سلع محلية، في حين أن 20,000 تُنفق في أسواق ما وراء البحار. لنقل إن رأس المال يقوم بدوران واحد كل سنتين، عندئذ يكون الدوران السنوي = 15,000. ولكن لنسلّم بأن صاحبنا التاجر يودّ أن يقوم بحياكة النسيج على حسابه الخاص، أن يصبح متعهداً. فكم من رأس المال ينبغي أن يُنفق بصورة إضافية لأجل ذلك؟ دعونا نفترض أن وقت إنتاج قطعة القماش من الصنف الذي يبيعه، يستغرق في المتوسط شهرين (ومن

المؤكد أن هذا كثير جداً). دعونا نفترض علاوة على ذلك أنه ينبغي أن يدفع لقاء كل شيء نقداً. لذا يتوجب عليه أن يُنفق بصورة إضافية رأسمالاً يكفي لتجهيز ناسجي النسيج بغزول لمدة شهرين. وبما أن دورانه السنوي 15,000، فإنه يشتري خلال شهرين قماشاً بـ 2500. ولنقل إن 2000 من هذه تمثل قيمة الغزول، وإن 500 تمثل أجور النسّاجين؛ إذن فصاحبنا التاجر بحاجة إلى رأسمال إضافي يبلغ 2000. ونفترض أن فائض القيمة الذي يستولي عليه من النسّاج بهذه الطريقة الجديدة لا يبلغ سوى 5 في المائة من قيمة القماش، ومن المؤكد أن ذلك يؤلف معدل فائض قيمة بالغ التواضع هو 25 في المائة (2000ث + 500م + 125ف؛ حيث فَ = $\frac{125}{500}$ = 25%؛ حَ = $\frac{125}{2500}$ = 5%). إن صاحبنا التاجر، إذن، يجني من الدوران السنوي البالغ 15,000، ربحاً إضافياً قدره 750، بحيث أنه يستعيد في $2\frac{2}{3}$ سنة كل رأسماله الإضافي المُنفق.

ولكيما يعجّل مبيعاته وبالتالي دورانه، ويحقق بذلك الربح نفسه برأس المال نفسه ولكن في مدة أقل، أي بالتالي ربحاً أكبر خلال المدة نفسها، فإنه يهدي جزءاً صغيراً من فائض قيمته إلى الشاري، أي يبيع بسعر أرخص من منافسيه. ويتحول الأخيرون بالتدريج إلى متعهدين، ويرتدّ الربح الإضافي عندئذٍ بالنسبة إلى الجميع إلى الربح المعتاد، بل حتى إلى ربح أدنى وذلك بالنسبة إلى رأس المال النامي عندهم جميعاً. وتتم استعادة المساواة في معدل الربح، وإن يكن على مستوى آخر، على الأرجح، إذ يجري التنازل عن جزء من فائض القيمة المتولّد داخل البلاد للشارين الأجانب.

إن الخطوة التالية على طريق إخضاع الصناعة لرأس المال هي إدخال المانيفاكتورة. وهذه الأخيرة كانت تتيح أيضاً لصناعي المانيفاكتورة الذي غالباً ما كان هو نفسه تاجر التصدير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ هكذا كان الحال في ألمانيا في كل مكان تقريباً حتى عام 1850، وما يزال قائماً حتى يومنا هذا في بعض الأماكن ـ أن يُنتج بأرخص من منافسيه الحِرفيين من الطراز القديم. وتتكرر العملية نفسها: ففائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمالي مالك المانيفاكتورة يتيح له، أو لشريكه تاجر [916] التصدير، أن يبيع بأرخص من منافسيه، إلى أن يعمّ النمط الجديد في الإنتاج، حيث تعود مساواة الأرباح من جديد. إن معدل الربح التجاري القائم سلفاً، حتى لو كان متساوياً على صعيد محلي، يظل سرير بروكرست الذي يُبتر فيه بلا أية رحمة أي فائض قيمة صناعي زائد.

وإذا كانت المانيفاكتورة تتطور تطوراً عاصفاً بفضل رخص منتوجاتها، فإن الصناعة الكبرى مدينة بنموها لهذا الرخص إلى درجة أكبر، إذ تخفض التكاليف أكثر فأكثر وتزيل بلا رأفة كل أنماط الإنتاج السابقة عن طريق تثوير الإنتاج تثويراً مستمراً. إن هذه الصناعة الكبرى هي التي تغزو نهائياً عن هذا الطريق السوق المحلية لأجل رأس المال، وتضع نهاية للإنتاج الصغير والاقتصاد الطبيعي للأسرة الفلاحية، وتزيل المقايضة المباشرة بين صغار المنتجين، وتضع كامل الأمة في خدمة رأس المال. وهي تساوي أيضاً معدلات ربح مختلف فروع التجارة والصناعة في معدل ربح عام واحد، وتكفل أخيراً للصناعة دوراً مسيطراً لائقاً بها في هذه المساواة بإزالة أغلب العوائق التي كانت تعترض، حتى ذاك، سبيل انتقال رأس المال من فرع إلى آخر. وإلى جانب ذلك يجري تحويل القيم إلى أسعار إنتاج بالنسبة للتبادل كله. وعليه، فإن هذا التحويل يمضي وفقاً لقوانين موضوعية، خارج وعي أو قصد المشاركين. وليست هناك أية صعوبة نظرية بتاتاً في كون المنافسة تردّ الأرباح التي تفوق المعدل العام إلى مستوى هذا المعدل العام، حارمة بذلك من جديد المستملكين الصناعيين الأولين من فائض القيمة الذي يتجاوز المستوى الوسطي. وبالمقابل، توجد في الممارسة العملية هنا صعوبات أكثر لأن الفروع المتميزة بفائض قيمة زائد عن الحدّ، أي المتميزة برأسمال متغير عالي ورأسمال ثابت منخفض، أي المتميزة بتركيب منخفض لرأس المال، هي بطبيعتها آخر وأقل الفروع التي تخضع كلّياً للإنتاج الرأسمالي؛ وينطبق ذلك قبل كل شيء على الزراعة. أما فيما يتعلق، على العكس، بارتفاع أسعار الإنتاج فوق قيم السلع، اللازم لرفع فائض القيمة الذي يقل عن المتوسط والذي تحتويه منتوجات الفروع ذات التركيب المرتفع لرأس المال، رفعه إلى مستوى معدل الربح الوسطي، فيبدو ذلك بالغ الصعوبة من الوجهة النظرية، ولكنه يجري في الممارسة، كما سبق أن رأينا، بسرعة وسهولة كبيرتين. ذلك لأن سلع هذا الصنف التي يبدأ إنتاجها بطريقة رأسمالية وتدخل في التجارة الرأسمالية، إنما تدخل في منافسة مع سلع من النوع نفسه تم صنعها بطرائق ما قبل رأسمالية، وبالتالي فإنها أغلى. [917] وعليه، حتى إذا تنازل المنتج الرأسمالي عن جزء من فائض القيمة، فبوسعه مع ذلك أن يحصل على معدل الربح الاعتيادي في منطقته الذي لم تكن له من قبل أية صلة بفائض القيمة، نظراً لأنه كان ينشأ من وظيفة رأس المال التجاري قبل وقت طويل من نشوء أي إنتاج رأسمالي عموماً، أي قبل وقت طويل من إمكان نشوء معدل ربح صناعي.

II ـ البورصة

1) إن الوضع الذي تحتله البورصة في الإنتاج الرأسمالي، بوجه عام، واضح تماماً من المجلد الثالث، الجزء الخامس، وبخاصة الفصل [27]. ولكن منذ عام 1865، حين جرى وضع الكتاب، طرأ تغير جعل البورصة تلعب دوراً تزايد كثيراً ولا يزال يتزايد باطراد، ويميل في تطوره اللاحق إلى تركيز كل الإنتاج، الصناعي والزراعي على السواء، وكل التداول ـ وسائل المواصلات ووظيفة التبادل ـ في أيدي من يديرون البورصة؛ وعلى هذا النحو تغدو البورصة أبرز ممثل للإنتاج الرأسمالي.

2) في عام 1865 كانت البورصة ما تزال عنصراً **ثانوياً** في النظام الرأسمالي. فقد كانت سندات الحكومة تشكل الكتلة الأساسية لسندات البورصة، وكانت كتلتها ما تزال ضئيلة نسبياً. وإلى جانب ذلك، كانت المصارف المساهمة التي تهيمن في القارة وأميركا وتهمّ في إنكلترا بابتلاع المصارف الارستقراطية الخاصة، لا تزال بمجموعها تلعب دوراً ضئيلاً نسبياً. وكانت أسهم سكك الحديد ما تزال ضعيفة الانتشار نسبياً بالمقارنة مع الوقت الحاضر. أما المؤسسات الصناعية وكذلك المصارف في شكل شركات مساهمة، فقد كانت ضئيلة العدد، وكانت تنشأ في أغلبها في بلدان **أكثر فقراً**، مثل ألمانيا والنمسا وأميركا، إلخ؛ ـ ولم تكن خرافة «رقابة عين رب العمل» قد هُزمت بعد في ذلك الوقت.

وعليه، كانت البورصة آنذاك ما تزال مكاناً ينزع فيه الرأسماليون من بعضهم البعض الرساميل التي كدّسوها، ولم يكن يهم العمال أكثر من كونه برهاناً جديداً على الأثر المفسد العام للاقتصاد الرأسمالي، وإثباتاً للمذهب الكالفيني القائل إن القدر الالهي، (alias) المكنّى بالمصادفة، هو الذي يقرر في هذه الحياة البركة واللعنة، الثروة أي الترف والسلطان، والفقر أي الحرمانات والاسترقاق.

3) أما الآن فالأمر مختلف. فمنذ أزمة 1866، أخذ التراكم يمضي بوتيرة متسارعة باطّراد بحيث ما من بلد صناعي، وفي إنكلترا أقل من غيرها، استطاع فيه الإنتاج أن يلحق بالتراكم، أو أمكن لتراكم رأسمالي مفرد أن يجد استخداماً كاملاً في توسيع [918] مشروع هذا الرأسمالي؛ كما في صناعة القطن الإنكليزية منذ 1845، ومضاربات سكك الحديد. وبموازاة هذا التراكم ازداد أيضاً عدد الريعيين، أي أولئك الناس الذين سئموا من المجهود الدائم المرتبط بالأعمال، ولا يرغبون في شيء عدا أن يتسلوا، أو أن

يزاولوا أعمالاً سهلة كمدراء وأعضاء مجالس إدارة في شركات. وثالثاً، ابتغاء تيسير توظيف كتلة رأس المال النقدي المتحررة على هذا النحو، جرى إقرار أشكال حقوقية جديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، حيثما لم تكن موجودة بعد، كما تقلصت بهذا القدر أو ذاك(*) تعهدات حملة الأسهم الذين كانوا يتحملون مسؤولية غير محدودة في السابق (الشركات المساهمة في ألمانيا عام 1890 ـ الاكتتاب 40%!).

4) بعد ذلك، جرى بالتدريج تحول الصناعة إلى مشاريع مساهمة. وتنتهي فروع الصناعة إلى هذا المصير الواحد بعد الآخر. أولاً صناعة الحديد، حيث هناك حاجة الآن إلى توظيفات هائلة (قبل ذلك صناعة التعدين، إذ لم يكن لها بعد شكل مؤسسات مساهمة). ثم الصناعة الكيميائية، كذلك (ditto) مصانع بناء الآلات؛ وفي القارة صناعة النسيج أيضاً، أما في إنكلترا ففي بعض الأنحاء من لانكشاير (معمل الغزول في أولدهام، معمل النسيج في بيرنلي، إلخ، إتحاد مؤسسات الخياطة؛ ولكن هذه مجرد مرحلة تمهيدية، لأن هذه الاتحادات ستنحل عند أول أزمة قادمة، وستسقط المؤسسات من جديد بين أيدي أرباب العمل «masters»)، ومصانع الجعة (قبل بضع سنوات أحيلت مصانع الجعة الأميركية إلى أيدي رأس المال الإنكليزي، ثم شركتي غينيس بيس وآلسوب Guiness Bess و Allsopp). بعد ذلك التروستات التي تخلق مشاريع عملاقة تخضع لإدارة مشتركة (مثل شركة القلويات المتحدة United Alcali). إن الشركة الاعتيادية الفردية تغدو أكثر فأكثر(**) مجرد مرحلة تمهيدية تعدّ المؤسسة للحظة تصبح فيها على ما يكفي من الكبر «لتأسيس» شركة مساهمة على أساسها.

والحال كذلك مع التجارة. فشركات ليفز، بارسونز، مورلي، موريسون، ديلون (Leafs, Parsons, Morleys, Morrison, Dillon) تحولت جميعاً إلى شركات مساهمة. وتتعرض لمثل هذه التغييرات أيضاً شركات بيع المفرق، وليس فقط في رداء تعاونيات على غرار «المخازن الكبرى» (à la «Stores»).

والحال كذلك مع المصارف وغيرها من مؤسسات الائتمان في إنكلترا أيضاً. عدد ضخم من المصارف الجديدة ـ جميعها بشكل مصارف مساهمة ذات مسؤولية محدودة.

(*) ورد التعبير في النص برموز رياضية: $\pm$ [ن. ع].

(**) ورد التعبير في النص برموز رياضية. + & +، تعبيراً عن النمو المطّرد. [ن. ع].

وحتى المصارف القديمة مثل بنك غلين Glyn، إلخ، تتحول بسبع من حاملي الأسهم الخاصين، إلى شركة مساهمة محدودة.

5) والحال ذاته أيضاً في مجال الزراعة. فالمصارف هائلة التوسع، وبخاصة في ألمانيا، (تحت كل أنواع الأسماء البيروقراطية) تصبح أكثر فأكثر صاحبة الرهونات؛ ومع أسهمها تنتقل الملكية الفعلية العليا للأرض إلى البورصة، ويحصل ذلك بدرجة أكبر حين تقع الأملاك الزراعية بيد الدائنين. وهنا نجد أن الثورة في الزراعة، الثورة المرتبطة باستصلاح البراري تترك أثراً هائلاً؛ وإذا استمر هذا الحال، فمن الممكن استشفاف الوقت حين تصبح الأراضي بيد البورصة في إنكلترا وفرنسا أيضاً.

6) ثم إن توظيفات رأس المال في الخارج تتم جميعها في شكل أسهم. إذا قصدنا [919] إنكلترا وحدها: سكك الحديد الأميركية، في شمال وجنوب غولدبرغر، (تجب مراجعة نشرة أسهم البورصة Stock-List)، إلخ.

7) ثم الاستيطان في المستعمرات. إن ذلك مجرد ملحق للبورصة، التي قامت الدول الأوروبية خدمة لمصالحها، باقتسام افريقيا قبل بضع سنوات، واحتل الفرنسيون لأجلها تونس وتونكين. وأُجِّرت أفريقيا، مباشرة، للشركات (النيجر، جنوب أفريقيا، جنوب غرب وشرق أفريقيا الألمانية). واستولى رودس، لأجل البورصة، على ماشونالاند(*) وناتال.

(*) ماشونالاند: هي الآن زيمبابوي وقد ضمها سيسيل رودس في مجرى توسيعه لاحتكار استخراج الماس في عموم جنوب أفريقيا خلال ثمانينيات القرن 19. [ن. ع].

ملاحق وفهارس

[922]

المقتبسات باللغات غير الألمانية

القسم الأول

ص193 ألماني، 220 عربي، الحاشية 30

□ "If is not meant to be asserted by him" (Ricardo) "that two particular lots of two different articles, as a hat and a pair of shoes, exchange with one another when those two particular lots were produced by equal quantities of labour. By 'commodity' we must here understand the 'description of commodity', not a particular individual hat, pair of shoes etc., The whole labour which produces all the hats in England is to be considered, for this purpose, as divided among all the hats. This seems to me not to have been expressed at first, and in the general statements of this doctrine." *(Observations on some verbal disputes in Pol. Econ. etc.,* London, 1821, p. 53-54.)

ص201 ألماني، 228-229 عربي، الحاشية 31

□ "Where the quantity of wages, capital, and land, required to produce an article, have become different from what they where, that which Adam Smith calls the natural price of it, is also different, and that price which was previously its natural price, becomes, with reference to this alteration, its market-price; because, though neither the supply, nor the quantity wanted may have changed" (...) "that supply is

not now exactly enough for those persons who are able and willing to pay what is now the cost of production, but is either greater or less than that; so that the proportion between the supply, and what is, with reference to the new cost of production. the effectual demand, is different from what it was. An alteration in the rate of supply will then take place if there is no obstacle in the way of it, and at last bring the commodity to its new natural price. It may then seem good to some persons to say that, as the commodity gets to its natural price by an alteration in its supply, the natural price is as much owing to one proportion between the demand and the supply, as the market-price is to another; and consequently, that the natural price, just as much as the market-price, depends on the proportion that demand and supply bear to each other. ('The great principle of demand and supply is called into action to determine what A. Smith calls natural prices as well as market-prices.' - Malthus). (*Observations on certain verbal disputes etc.*, London, 1821, p. 60-61.)

ص204 ألماني، 232 عربي، الحاشية 32

□ "If each man of a class could never have more than a given share, or aliquot part of the gains and possessions of the whole, he would readily combine to raise the gains" (...): "this is monopoly. But where each man thinks that he may any way [924] increase the absolute amount of his own share, though by a process which lessens the whole amount, he will often do it: this is competition." (*An Inquiry into those principles respecting the nature of demand etc.*, London, 1821, p. 105).

ص234 ألماني، 266-267 عربي، الحاشية 35

□ "We should also expect that, however the rate of the profits of stock might diminish in consequence of the accumulation of capital on the land, and the rise of wages, yet the aggregate amount of profits would increase. Thus, supposing that, with repeated accumulations of 100,000 £, the rate of profits should fall from 20 to 19, to 18, to 17 per cent., a constantly diminishing rate; we should expect that the whole amount of profits received by those successive owners of capital would be always progressive; that it would be greater when the capital was 200,000 £, than

when 100,000 £; still greater when 300,000 £; and so on, increasing, though at a diminishing rate, with every increase of capital. This progression, however, is only true for a certain time; thus, 19 per cent. on 200,000 £ is more than 20 on 100,000 £; again 18 per cent. on 300,000 £ is more than 19 per cent. on 200,000 £; but after capital has accumulated to a large amount, and profits have fallen, the further accumulation diminishes the aggregate of profits. Thus, suppose the accumulation should be 1,000,000 £, and the profits 7 percent., the whole amount of profits will be 70,000 £; now if an addition of 100,000 £ capital be made to the million, and profits should fall to 6 per cent., 66.000 £ or a diminution of 4000 £ will be received by the owners of stock, although the whole amount of stock will be increased from 1,000,000 £ to 1.100.000 £." Ricardo, *Pol. Econ.*, chapt.VII (*Works*, ed. MacCulloch, 1852, p. 68, 69).

ص248 ألماني، 282 عربي، الحاشية 36

□ "They contend the equality of profits will be brought about by the general rise of profits; and I am of opinion that the profits of the favoured trade will speedily submit to the general level." ([Ricardo, *Pol. Econ.*,] *Works*, ed. MacCulloch, p. 73.)

ص290 ألماني، 327 عربي، الحاشية 38

□ ... "the transport of commodities from one place to another." ([Ramsay,] *An Essay on the Distribution of Wealth*, p. 19.)

□ "In the existing economical arrangements of society, the very act, which is performed by the merchant, of standing between the producer and the consumer, advancing to the former capital and receiving products in return, and handing over these products to the latter, receiving back capital in return, is a transaction, which both facilitates the economical process of the community, and adds value to the products in relation to which it is performed." ([S. P. Newman, *Elements of Pol. Eco.* (Andover and New York, 1835),] p. 174.)

□ ... "since it adds value to products, for the same products, in the hands of

ص371 ألماني، 417 عربي، الحاشية 61

□ "The natural rate of interest is governed by the profits of trade to particulars." (Massie, l.c.p. 51.)

ص373 ألماني، 418 عربي، الحاشية 64

□ ... "by the accumulation of surplus capital necessarily accompanying the scarcity of profitable employment for it in previous years, by the release of hoards, and by the revival of confidence in commercial prospects." (*History of Prices from 1839 to 1847.*, London 1848, p. 54.)

ص373 ألماني، 418-419 عربي، الحاشية 65

□ "An old customer of a banker was refused a loan upon a 200,000 £ bond; when about to leave to make known his suspension of payment, he was told there was no necessity for the step, under the circumstances the banker would buy the bond at 150,000£." ([H. Roy,] *The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844 etc.*, London 1864, p. 80.)

[926] ص376 ألماني، 422 عربي، الحاشية 68

□ "By which, gambling in discounts, by anticipation of the alterations in the bank rate, has now become half the trade of the great heads of the money centre." ([H. Roy], *The Theory of the Exchanges etc.*, p. 113.)

ص377 ألماني، 424 عربي، الحاشية 70

□ "This rule of dividing profits is not, however, to be applied particularly to every lender and borrower, but to lenders and borrowers in general ... remarkably great and small gains are the reward of skill and the want of understanding, which lenders have nothing at all to do with; for as they will not suffer by the one, they ought not to benefit by the other. What has been said of particular men in the same business is applicable to particular sorts of business; if the merchants and

tradesmen employed in any one branch of trade get more by what they borrow than the common profits made by other merchants and tradesmen of the same country, the extraordinary gain is theirs, though it required only common skill and understanding to get it; and not the lenders', who supplied them with money ... for the lenders would not have lent their money to carry on any business or trade upon lower terms than would admit of paying so much as the common rate of interest; and, therefore, they ought not to receive more than that, whatever advantage may be made by their money." (Massie, l.c.p. 50-51.)

ص378 ألماني، 424 عربي، الحاشية 71

□ Bank rate	5	p.c.
Market rate of disct., 60 day's draft	3 $\frac{5}{8}$	p.c.
Market rate of disct., 3 months	3 $\frac{1}{2}$	p.c.
Market rate of disct., 6 months	3 $\frac{5}{16}$	p.c.
Loans to bill-brokers, day to day	1 to 2	p.c.
Loans to bill-brokers, for one week	3	p.c.
Last rate for fortnight, loans to stockbrokers	4 $\frac{3}{4}$to 5	p.c.
Deposit allowance (banks)	3 $\frac{1}{2}$	p.c.
Deposit allowance (discount houses)	3 to 3 $\frac{1}{4}$	p.c.

("Daily News", vom 10. Dez. 1889.)

ص393 ألماني، 440 عربي، الحاشية 72

□ "The profits of enterprise depend upon the net profits of capital, not the latter upon the former." (Ramsay, l.c.p. 214. [الربح الصافي عند رامزي = الفائدة]).

ص397 ألماني، 444 عربي، الحاشية 73

□ "Superintendence is here" (...) "completely dispensed with." (J. E. Cairnes, *The Slave Power*, London 1862. p. 48-49.)

ص397 ألماني، 444 عربي، الحاشية 74

□ "If the nature of the work requires that the workmen" (...)"should be dispersed over an extended area, the number of overseers and, therefore, the cost of the labour which requires this supervision, will be proportionately increased." (Cairnes, l.c.p. 44.)

ص402 ألماني، 450 عربي، الحاشية 78

□ "Masters are labourers as well as their journeymen. In this character their interest is precisely the same as that of their men. But they are also either capitalists, or the agents of capitalists, and in this respect their interest is decidedly opposed to the interest of the workmen." ([Hodgskin], p. 27.)

□ "The wide spread of education among the journeymen mechanics of this country diminishes daily the value of the labour and skill of almost all masters and employers by increasing the number of persons who possess their peculiar knowledge." (Hodgskin, *Labour defended against the Claims of Capital etc.*, London 1825, p. 30.)

[927]

ص403 ألماني، 451 عربي، الحاشية 79

□ "The general relaxation of conventional barriers, the increased facilities of education tend to bring down the wages of skilled labour instead of raising those of the unskilled." (J. St. Mill, *Princ. of Pol. Econ.*, 2nd ed., London 1849. I, p. 479.)

ص412 ألماني، 463 عربي، الحاشية 82

□ "It is clear, that no labour, no productive power, no ingenuity, and no art, can answer the overwhelming demands of compound interest. But all saving is made from the revenue of the capitalist, so that actually these demands are constantly made and as constantly the productive power of labour refuses to satisfy them. A sort of balance is, therefore, constantly struck." (*Labour defended against the Claims of Capital*, p.23. - Von Hodgskin.)

ص464 ألماني، 527-528 عربي، الحاشية 90

□ "It is a great error, indeed, to imagine that the demand for pecuniary accommodation (i.e. for the loan of capital) is identical with a demand for additional means of circulation, or even that the two are frequently associated. Each demand originates in circumstances peculiarly affecting itself, and very distinct from each other. It is when everything looks prosperous, when wages are high, prices on the rise, and factories busy, that an additional supply of *currency* is usually required to perform the additional functions inseparable from the necessity of making larger and more numerous payments; whereas it is chiefly in a more advanccd stage of the commercial cycle, when difficulties begin to present themselves, when markets are overstocked, and returns delayed, that interest rises, and a pressure comes upon the Bank for advances of *capital*. It is true that there is no medium through which the Bank is accustomed to advance capital except that of its promissory notes; and that, to refuse the notes, therefore, is to refuse the accommodation. But, the accommodation once granted, everything adjusts itself in conformity with the necessities of the market; the loan remains, and the currency, if not wanted, finds its way back to the issuer. Accordingly, a very slight examination of the Parliamentary Returns may convince any one, that the securities in the hand of the Bank of England fluctuate more frequently in an opposite direction to its circulation than in concert with it, and that the example, therefore, of that great establishment furnishes no exception to the doctrine so strongly pressed by the country bankers, to the effect that no bank can enlarge its circulation, if that circulation be already adequate to the purposes to which a banknote currency is commonly applied; but that every addition to its advances, after that limit is passed, must be made from its capital, and supplied by the sale of some of its securities in reserve, or by abstinence from further investment in such securities. The table compiled from the Parliamentary Returns for the interval between 1833 and 1840, to which I have referred in a preceding page, furnishes continued examples of this truth; but two of these are so remarkable that it will be quite unnecessary for me to go beyond them. On the 3rd January, 1837, when the resources of the Bank were strained to the uttermost to sustain credit and meet the difficulties of the money market, we find its advances on loan and discount carried

to the enormous sum of £ 17,022,000, an amount scarcely known since the war, and almost equal to the entire aggregate issues, which, in the meanwhile, remain unmoved at so low a point as £ 17,076,000! On the other hand, we have, on the 4th of June 1833 a circulation of £ 18,892,000 with a return of private securities in hand, nearly, if not the very lowest on record for the last half-century, amounting to no more than £ 972,000!" (Fullarton, l.c.p. 97-98.)

القسم الثاني

[928]

ص632 ألماني، 728-729 عربي، الحاشية 28

□ "Rien qu'à appliquer à des terres déjà transformées en moyen de production de secondes mises de capital on augmente la terre-capital sans rien ajouter à la terre-matière, c'est-à dire à l'étendue de la terre ... La terre-capital n'est pas plus éternelle que tout autre capital ... la terre-capital est un capital fixe, mais le capital fixe s'use aussi bien que les capitaux circulants." [*Misère de la Philosophie*, p. 165.]

ص834 ألماني، 958 عربي، الحاشية 50

□ "Wages, profit, and rent are the three original sources of all revenue, as well as of all exchangeable value." (A. Smith.) [*Wealth of Nations*, Aberdeen, London, 1848, p.43].

□ "C'est ainsi que les causes de la production matérielle sont en même temps les sources des revenus primitifs qui existent." (Storch, I, p. 259.)

ص849 ألماني، 973 عربي، الحاشية 51

□ "Of net produce and gross produce, Mr. Say speaks as follows: 'The whole value produced is the gross produce; this value, after deducting from it the cost of production, is the net produce.' (Vol. II, p. 491.) There can, then, be no net produce, because the cost of production, according to Mr. Say, consists of rent, wages, and profits. In page 508, be says: 'the value of a product, the value of a

productive service, 'the value of the cost of production, are all, then, similar values, whenever things are left to their natural course.' Take a whole from a whole and nothing remains." (Ricardo, *Principles*, chap. XXXII, p. 512, Note.)

ص850 ألماني، 974-975 عربي، الحاشية 52

□ "In every society the price of every commodity finally resolves itself into some one or other, or all of those three parts" (viz. wages, profits, rent) ... "A fourth part, it may perhaps be thought, is necessary for replacing the stock of the farmer, or for compensating the wear and tear of his labouring cattle, and other instruments of husbandry. But it must be considered that the price of any instrument of husbandry, such as a labouring horse, is itself made up of the same three parts: the rent of the land upon which he is reared, the labour of tending and rearing him, and the profits of the farmer, who advances both the rent of his land, and the wages of his labour. Though the price of the corn, therefore, may pay the price as well as the maintenance of the horse, the whole price still resolves itself either immediately or ultimately into the same three parts of rent, labour" (soll heissen wages) "and profit." (A. Smith, [*An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations,* Aberdeen, London, 1747, S.43]).

ص851 ألماني، 976 عربي، الحاشية 53

□ " ... profits du capital, ... anéantirait la possibilité même de l'industrie. Si le travailleur est forcé de payer 100 la chose pour laquelle il n'a reçu que 80, si le salaire ne peut racheter dans un produit que la valeur qu'il y a mise, autant vaudrait dire que le travailleur ne peut rien racheter, que le salaire ne peut rien payer. En effet, dans le prix-de-revient il y a toujours quelque chose de plus que le salaire de l'ouvrier, et dans le prix-de-vente, quelque chose de plus que le profit de l'entrepreneur par exemple, le prix de la matière première, souvent payé à l'étranger ... Proudhon a oublié l'accroissement continuel du capital national; il a oublié que cet accroissement se constate pour tous les travailleurs, ceux de l'entreprise comme ceux de la main-d'œuvre." (*Revue des deux Mondes", 1848,* T. 24. p. 998-999.)

ص854 ألماني، 979 عربي، الحاشية 54

□ "Le capital circulant employé en matériaux, matières premières et ouvrage fait, se compose lui-même de marchandises dont le prix nécessaire est formé des mêmes [929] éléments; de sorte qu'en considérant la totalité des marchandises dans un pays, il y aurait double emploi de ranger cette portion du capital circulant parmi les éléments du prix nécessaire." (Storch, *Cours d'Éc. Pol.*, II, p. 140.)

□ "Il est vrai que le salaire de l'ouvrier, de même que cette partie du profit de l'entrepreneur qui consiste en salaires, si on les considère comme une portion des subsistances, se composent également de marchandises achetées au prix courant, et qui comprennent de même salaires, rentes des capitaux, rentes foncières et profits d'entrepreneurs, ... cette observation ne sert qu'à prouver qu'il est impossible de résoudre le prix nécessaire dans ses éléments les plus simples." (ib., Note.)

□ "Il est clair que la valeur du produit annuel se distribue partie en capitaux et partie en profits, et que chacune de ces portions de la valeur du produit annuel va régulièrement acheter les produits dont la nation a besoin, tant pour entretenir son capital que pour renouveler son fonds consommable." (p. 134-135.)

□ ... "Peut-elle" (...) "habiter ses granges ou ses étables, manger ses semailles et fourrages, s'habiller de ses bestiaux de labour, se divestir de ses instruments aratoires? D'après la thèse de M. Say il faudrait affirmer toutes ces questions." (135-136.)

□ ... "S'il on admet que le revenu d'une nation est égal à son produit brut, c. à d. qu'il n'y a point de capital à en déduire, il faut aussi admettre qu'elle peut dépenser improductivement la valeur entière de son produit annuel sans faire le moindre tort à son revenu futur." (p. 147.)

□ "Les produits qui constituent le capital d'une nation ne sont point consommables.' (p. 150.)

ص861 ألماني، 986-987 عربي، الحاشية 56

□ "It will be sufficient to remark that the same general rule which regulates the value of raw produce and manufactured commodities, is applicable also to the metals; their value depending not on the rate of profits, nor on the rate of wages, nor on the rent paid for mines, but on the total quantity of labour necessary to obtain the metal, and to bring it to market." (Ricardo, *Princ.*, chap. III, p.77.)

المراجع المعتمدة في الكتاب

1) كتب ومقالات لمؤلفين معروفين وغُفل

- □ [Anderson, Adam], *An historical and chronological deduction of the origin of commerce, from the earliest accounts to the present time.* Containing, an history of the great commercial interests of the British Empire. With an appendix. Vol. 2, London, 1764, p. 345.
- □ Anderson, James, *A calm investigation of the circumstances that have led to the present scarcity of grain in Britain: Suggesting the means of alleviating that evil, and of preventing the recurrence of such a calamity in future.* (Written December 1800.) 2nd ed. London, 1801, p. 632.
- □ *Anti corn-law prize-essays siehe The three prize essays on agriculture and the corn law.* p.640.
- □ Aristoteles, *De republica libri VIII.* In. Opera ex recensione Immanuelis Bekkeri. T. 10. Oxonii, 1837, p. 398.
- □ Arndt, Karl, *Die naturgemässe Volkswirthschaft, gegenüber dem Monopoliengeiste und dem Communismus, mit einem Rückblicke auf die einschlagende Literatur.* Hanau, 1845, p. 375, 376, 797.
- □ Augier, Marie, *Du crédit public et de son histoire depuis les temps anciens jusqu'a nos jours.* Paris, 1842, p. 607, 625.
- □ Babbage, Charles, *On the economy of machinery and manufactures,* London, 1832, p. 114, 123,
- □ Balzac, Honoré de, *Les paysans,* p. 49.
- □ Bastiat, Fredéric, *siehe Gratuité du crédit. Discussion entre M. F. Bastiat et M. Proudhon,* Paris, 1850, p. 160, 357-359
- □ Bell G. M., *The philosophy of joint stock banking,* London, 1840, p. 561.

- Bellers, John, *Essays about the poor, manufactures, trade, plantations, and immorality,* London, 1699, p. 297.
- Bemerkung zu dem Aufsatze des Herrn Stiebeling, *Ueber den Einfluss der Verdichtung des Kapitals auf den Lohn und die Ausbeutung der Arbeit.* In: Die Neue Zeit. Revue des geistigen und öffentlichen Lebens. No. 3, Stuttgart 1887 (siehe auch Anm. 6). p. 28.
- *Die Bibel oder die ganze Heilige Schrift des alten und neuen Testaments.* Nach der deutschen übers. Martin Luthers, p. 344, 903.
- Bosanquet, J[ames] W[hatman], *Metallic, paper, and credit currency, and the means of regulating their quantity and value,* London, 1842, p. 384, 414.
- Briscoe, John, *A discourse on the late funds of the million-act, lottery-act, and Bank of England. Shewing,* that they are injurious to the nobility and gentry, and ruinous to the trade of the nation. Together with proposals for the supplying their Majesties with money on easy terms, exempting the nobility, gentry &c. from taxes, enlarging their yearly estates, and enriching all the subjects in the Kingdom, by a national land-bank. Humbly offered and submitted to the consideration of the Lords spiritual and temporal, and Commons in Parliament assembled. 3rd ed., with an appendix. London, 1696, p. 615.
- Buret, Antoine-Eugène, *Cours d'économie politique,* Bruxelles, 1842, p. 811.
- Büsch, Johann Georg, *Theoretisch-praktische Darstellung der Handlung in ihren mannichfaltigen Geschäften.* 3., verm. und verb. Ausg. mit Einschaltungen und Nachträgen von G. P. H. Norrmann. Bd. 2. Hamburg, 1808, p. 625, 626.
- Cairnes, J[ohn] E[lliott], *The slave power; its character, career, and probable designs: being an attempt to explain the real issues involved in the American contest,* London, 1862, p. 397.
- [Cantillon, Richard], *Essai sur la nature du commerce en général.* Trad. de l'anglois. In: Discours politiques. T. 3. Amsterdam, 1756, p. 792.
- Carey, H[enry] C[harles], *The past, the present, and the future,* Philadelphia 1848, p. 632.
  - *Principles of social science.* In 3 vols. Vol. 3. Philadelphia, London, Paris, 1859, p. 411.
- Chalmers, Thomas, *On political economy in connexion with the moral state and moral prospects of society,* 2nd ed. Glasgow, 1832, p. 256, 457.

□ Chamberlayne, Hugh, *A proposal for a bank of secure current credit to be founded upon land, in order to the general good of landed men, to the great increase of the value of land, and the no less benefit of trade and commerce.* London, 1695, p. 615.

□ Chamberlain, Hugh, *A few proposals, humbly recommending, to the serious consideration of His Majesty's High Commissioner, and the Right Honourable, the Estates of Parliament, the establishing a land-credit in this Kingdom; with several explanations of, and arguments for, the Same; together with full answers to all such objections, as have hitherto appeared against it.* Edinburgh, 1700, p. 615.

□ Cherbuliez, A[ntoine], *Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales.* Paris, 1841, p. 168.

□ Child, Josiah, *Traités sur le commerce et sur les avantages qui résultent de la réduction de l'interest de l'argent, avec un petit traité contre l'usure; par Thomas Culpeper.* Trad. de l'Anglois. Amsterdam, Berlin, 1754, p. 410, 617.

□ *The city; or, the physiology of London business; with sketches on 'change, and at the coffee houses.* London, 1845, p. 403.

□ Comte, Charles, *Traité de la propriété,* T. 1-2. Paris, 1834, p. 630-631.

□ Coquelin, Charles, *Du crédit et des banques dans l'industrie.* In: Revue des deux Mondes. 4ème série. T. 31e. Paris, 1842, p. 415.

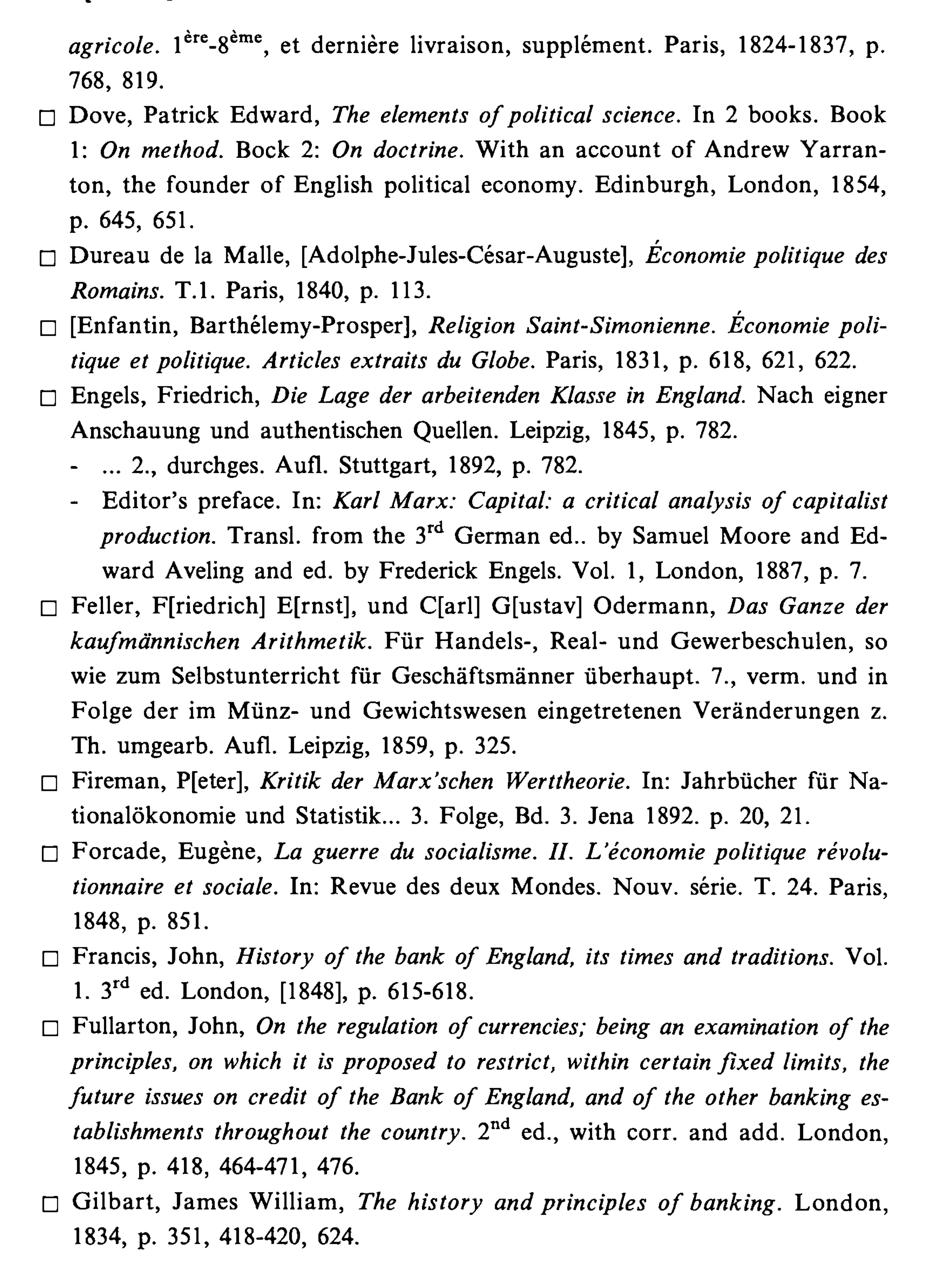
□ Corbet, Thomas, *An inquiry into the causes and modes of the wealth of individuals; or the principles of trade and speculation explained.* In 2 parts. London, 1841, p. 176, 180, 193, 220, 319.

□ *The currency theory reviewed; in a letter to the Scottish people on the menaced interference by government with the existing system of banking in Scotland.* By a banker in England. Edinburgh, 1854, p. 420, 429, 451, 490, 536.

□ Daire, [Louis-Francois-]Eugène, *Introduction.* In: Physiocrates. Quesnay, Dupont de Nemours, Mercier de la Rivière, Baudeau, Le Trosne, avec une introd. sur la doctrine des physiocrates, des commentaires et des notices historiques, par Eugène Daire. 1ère partie. Paris, 1846, p. 794.

□ *Doctrine de Saint-Simon. Exposition.* Première année. 1828-1829. 3ème éd., rev. et augmentée. Paris, 1831, p. 619.

□ Dombasle, C[hristophe]-J[oseph]-A[lexandre] Mathieu de, *Annales agricoles de Roville, ou mélanges d'agriculture, d'économie rurale, et de législation*



agricole. $1^{ère}$-$8^{ème}$, et dernière livraison, supplément. Paris, 1824-1837, p. 768, 819.

□ Dove, Patrick Edward, *The elements of political science*. In 2 books. Book 1: *On method*. Bock 2: *On doctrine*. With an account of Andrew Yarranton, the founder of English political economy. Edinburgh, London, 1854, p. 645, 651.

□ Dureau de la Malle, [Adolphe-Jules-César-Auguste], *Économie politique des Romains*. T.1. Paris, 1840, p. 113.

□ [Enfantin, Barthélemy-Prosper], *Religion Saint-Simonienne. Économie politique et politique. Articles extraits du Globe*. Paris, 1831, p. 618, 621, 622.

□ Engels, Friedrich, *Die Lage der arbeitenden Klasse in England*. Nach eigner Anschauung und authentischen Quellen. Leipzig, 1845, p. 782.

- ... 2., durchges. Aufl. Stuttgart, 1892, p. 782.
- Editor's preface. In: *Karl Marx: Capital: a critical analysis of capitalist production*. Transl. from the 3^{rd} German ed.. by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels. Vol. 1, London, 1887, p. 7.

□ Feller, F[riedrich] E[rnst], und C[arl] G[ustav] Odermann, *Das Ganze der kaufmännischen Arithmetik*. Für Handels-, Real- und Gewerbeschulen, so wie zum Selbstunterricht für Geschäftsmänner überhaupt. 7., verm. und in Folge der im Münz- und Gewichtswesen eingetretenen Veränderungen z. Th. umgearb. Aufl. Leipzig, 1859, p. 325.

□ Fireman, P[eter], *Kritik der Marx'schen Werttheorie*. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik... 3. Folge, Bd. 3. Jena 1892. p. 20, 21.

□ Forcade, Eugène, *La guerre du socialisme. II. L'économie politique révolutionnaire et sociale*. In: Revue des deux Mondes. Nouv. série. T. 24. Paris, 1848, p. 851.

□ Francis, John, *History of the bank of England, its times and traditions*. Vol. 1. 3^{rd} ed. London, [1848], p. 615-618.

□ Fullarton, John, *On the regulation of currencies; being an examination of the principles, on which it is proposed to restrict, within certain fixed limits, the future issues on credit of the Bank of England, and of the other banking establishments throughout the country*. 2^{nd} ed., with corr. and add. London, 1845, p. 418, 464-471, 476.

□ Gilbart, James William, *The history and principles of banking*. London, 1834, p. 351, 418-420, 624.

- *An inquiry into the causes of the pressure on the money market during the year 1839*. London, 1840, p. 555, 559.
- *A practical treatise on banking*, 5th ed. In 2 vols. Vol. 1. London, 1849, p. 372-373.

□ *Gratuité du crédit. Discussion entre M. Fr. Bastiat et M. Proudhon*. Paris, 1850, p. 357-359.

□ [Greg, Robert Hyde], *The factory question, considered in relation to its effects on the health and morals of those employed in factories. And the "Ten Hours Bill", in relation to its effects upon the manufactures of England, and those of foreign countries*. London, 1837, p. 117.

□ Hamilton, Robert, *An inquiry concerning the rise and progress, the redemption and present state, and the management, of the national debt of Great Britain*. 2nd ed., enlarged. Edinburgh, 1814, p. 408.

□ Hardcastle, Daniel, *Banks and bankers*. 2nd ed., with an appendix, comprising a review of the faliures amongst private and joint-stock banks. London, 1843, p. 560, 625.

□ Hegel, Georg Wilhelm Friedrich, *Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grundrisse*. 1. Th. Die Logik. Hrsg. von Leopold von Hennig. In: Werke. Vollst. Ausg. durch einen Verein von Freunden des Verewigten. Bd. 6. Berlin, 1840, p. 787.
- *Grundlinien der Philosophie des Rechts, oder Naturrecht und Staatswissenschaft im Grundrisse*. Hrsg. von Eduard Gans. Ebendort. 2. Ausg. Bd. 8. Berlin, 1840, p. 629.

□ Heine, Heinrich, *Disputation*, p. 555.
- *Nachwort zum "Romancero"*, p. 902, 903.

□ Heyd, Wilhelm, *Geschichte des Levantehandels im Mittelalter*. Bd. 2. Stuttg, 1879, p. 911.

□ [Hodgskin, Thomas], *Labour defended against the claims of capital; or the unproductiveness of capital proved*. With reference to the present combinations amongst journeymen. By a labourer. London, 1825, p. 402, 403, 412.

□ Horaz, *Episteln*, p. 213, 633.

□ Hubbard, John Gellibrand, *The currency and the country*. London, 1843, p. 430.

□ Hüllmann, Karl Dietrich, *Städtewesen des Mittelalters*. Th. 1. Kunstfleis und Handel, Bonn, 1826, p. 329, 332.

- ... Th. 2. *Grundverfassung*, Bonn, 1827, p. 611.

□ Hume, David, *Of interest. In: Essays and treatises on several subjects, by David Hume*. A new ed. In 2 vols. Vol. 1, containing essays, moral, political. and literary, London, 1764, p. 390.

□ *An inquiry into those principles, respecting the nature of demand and the necessity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus, from which it is concluded, that taxation and the maintenance of unproductive consumers can be conducive to the Progress of wealth,* London, 1821, p. 204, 658.

□ *Interest of money mistaken, or a treatise, proving, that the abatement of interest is the effect and not the cause of the riches of a nation, and that six per cent. is a proportionable interest to the present condition of this Kingdom*. London, 1668, p. 616.

□ Johnston, James F[inlay] W[eir], *Notes en North America, agricultural, economical, and social.* 2 vols. Vol. 1. Edinburgh, London, 1851, p. 682, 684.

□ Jones, Richard, *An essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation*. London, 1831, p. 768.

- *An introductory lecture on political economy delivered at King's College*, London, 27th February, 1833. *To which is added a syllabus of a course of lectures on the wages of labour, to be delivered at King's College, London, in the month of April, 1833*. London, 1833, p. 276.

□ Kiesselbach, Wilhelm, *Der Gang des Welthandels und die Entwicklung des europäischen Völkerlebens im Mittelalter*. Stuttgart, 1860, p. 339.

□ Kinnear, John G., *The crisis and the currency: with a comparison been the English and Scotch systems of banking*. London, 1847, p. 459, 541.

□ Laing, Samuel, *National distress, its causes and remedies,* London, 1844, p. 781.

□ Laing, Seton, *A new series of the great City frauds of Cole, Davidson & Gordon; corr. and enlarged.* 5th ed. London, [1869], p. 551.

□ Lavergne, Léonce de, *The rural economy of England, Scotland, and Ireland.* Transl. from the French, with notes by a scottish farmer. Edinburgh, London, 1855, p. 643, 644.

□ Leatham, William, *Letters on the currency, addressed to Charles Wood, Esq. M. P., Chairman of the committee of the House of Commons, now sitting; and ascertaining for the first time, on true principles, the amount of inland*

and foreign bills of exchange in circulation for several consecutive years, and out at one time. 2[nd] ed., with corr. and add. London, 1840, p. 414.

□ Lexis, W[ilhelm], *Kritische Erörterungen über die Währungsfrage*. In: Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirthschaft im Deutschen Reich... Hrsg. von Gustav Schmoller. 5. Jg. 1. Heft. Leipzig, 1881, p. 18.

- *Die Marx'sche Kapitaltheorie*. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad. Neue Folge. 11. Bd. Jena, 1885, p. 16, 17.

□ Liebig, Justus von. *Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agricultur und Physiologie*. 7. Aufl. Th. 1: Der chemische Process der Ernährung der Vegetabilien. Braunschweig, 1862, p. 753, 821.

□ [Linguet, Simon-Nicolas-Henri], *Théorie des lois civiles, ou principes fondamentaux de la société*. T. 1-2. Londres, 1767, p. 95, 799.

□ List, Friedrich, *Die Ackerverfassung, die Zwergwirthschaft und die Auswanderung*. Stuttgart, Tübingen, 1842, p. 892.

□ Loria, Achille, *Die Durchschnittsprofitrate auf Grundlage des Marx'schen Wertgesetzes*. Von Conrad Schmidt. Stuttgart 1889. In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad. Neue Folge. Bd.20. Jena, 1890, p. 26, 27.

- Karl Marx. In: Nuova Antologia di Scienze, Lettere ed Arti. *Roma*, Seconda Serie. Vol. 38. No. 7 vom 1. April, 1883, p. 25, 26, 902.
- *L'opera postuma di Carlo Marx*. In: Nuova Antologia. Rivista di Scienze, Lettere ed Arti. Roma. Terza serie. Vol. 55. No. 3 vom 1. Februar, 1895, p. 898, 901.
- *La teoria economica della costituzione politica*, Roma, Torino, Firenze, 1886, p. 25, 26.

□ Luther, Martin, *An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen*, Vermanung, Wittemberg, 1540, p. 359, 407, 624, 625.

- *An die Pfarherrn wider den Wucher zu predigen*. Vermanung. 1540. In: Der Sechste Teil der Bücher des Ehrnwirdigen Herrn Doctoris Martini Lutheri... Wittembergk, 1589, p. 624.
- *Von Kauffshandlung und Wucher*. In: Der Sechste Teil der Bücher des Ehrnwirdigen Herrn Doctoris Martini Lutheri... Wittembergk, 1589, p. 344.

□ Luzac, Elias, *Hollands Rijkdom, behelzende den Oorsprong van den Koophan-*

del, en van de Magt van dezen Staat, de toeneemende vermeerdering van deszelfs Koophandel en Scheepvaart, de oorzaaken, welke tot derzelver aanwas medegewerkt hebben; die, welke tegenwoordig tot derzelver verval strekken, mitsgaders de middelen, welke dezelven wederom zouden kunnen opbeuren, en tot hunnen voorigen bloei brengen. Het Fransch ontwerp gevolgd. Het werk zelf geheel veranderd, merkelijk vermeerderd, en van verscheiden misflagen gezuiverd. Deel 3. Leyden, 1782, p. 331.

□ Macaulay, Thomas Babington, *The history of England from the accession of James the Second.* Vol. 4. London, 1855, p. 617.

□ Malthus, T[homas] R[obert], *Definitions in political economy, preceded by an inquiry into the rules which ought to guide political economists in the definition and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in thier writings.* London, 1827, p. 46.

- *Definitions in political economy, preceded by an inquiry into the rules which ought to guide political economists in the definition and use of their terms; with remarks on the deviation from these rules in their writings.* A new ed.. with a preface, notes, and supplementary rermarks by john Cazenove. London, 1853, p. 49.
- (anonym) *An essay on the principle of population, as it affects the future improvement of society, with remarks on the speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and other writers.* London, 1798, p. 409.
- *An inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated.* London, 1815, p. 672.
- *Principles of political economy considered with a view to their practical application.* London, 1820, p. 201.
- *Principles of political economy considered with a view to their practical application.* 2nd ed. with considerable additions from the author's own manuscript and an original memoir, London, 1836, p. 46, 179, 208, 672.

□ Maron, H., *Extensiv oder intensiv? Ein Kapital aus der landwirthschaftlichen Betriebslehre.* Oppeln, 1859, p. 816.

□ Marx, Karl, *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie.* Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals. Hamburg, 1867, p. 155.

- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie.* Bd. 1. Buch 1: *Der Produktionsprocess des Kapitals.* 2. verb. Aufl. Hamburg, 1872, p. 14, 15,

19, 33, 37, 41, 44, 47-51, 55, 59-61, 85, 89, 93, 95, 96, 101, 103, 105, 142, 151, 154, 170, 186, 191, 232, 240-242, 256, 272, 319, 330, 332, 413, 462, 503, 538-540, 587, 630, 641, 644, 765, 803, 826, 843, 859, 886, 897, 908.

- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*. Bd. 1. Buch 1: Der Produktionsprocess des Kapitals. 3. verm. Aufl. Hamburg, 1883, p. 14, 15, 19, 33, 37, 41, 44, 47-51, 55, 59-61, 85, 89, 93, 95, 96, 101, 103, 105, 142, 151, 154, 170, 186, 191, 232, 240-242, 256, 272, 319, 330, 332, 413, 462, 503, 538 bis, 540, 587, 630, 641, 644, 765, 803, 826, 843, 859, 886, 897, 908.
- *Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*. Bd. 2. Buch 2: *Der Circulationsprocess des Kapitals*. Hrsg. von Friedrich Engels. Hamburg, 1885, p. 7, 8, 11, 15, 16, 19, 33, 53, 59, 60, 80-82, 84, 86, 127, 278, 280, 292, 299, 312, 316, 321, 354, 463, 497, 546, 547, 782, 836, 844, 846, 852, 903.
- *Kapital. Kritik der politischen Oekonomie*. Bd. 3. Th. 1-2. Buch 3: *Der Gesammtprocess der kapitalistischen Produktion. Hrsg*. von Friedrich Engels. Hamburg, 1894, p. 8, 29, 895, 897, 902-906, 917.
- *Capital: a critical analysis of capitalist production*. Transl. from the 3rd German ed., by Samuel Moore and Edward Aveling and ed. by Frederick Engels. Vol. 1. London, 1887, p. 7, 12.
- *Le Capital*. Trad. de J. Roy, entièrement rev. par. l'auteur. Paris, [1872-1875], p. 26.
- *Misière de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de M. Proudhon*. Paris, Bruxelles, 1847, p. 621, 632.
- *Zur Kritik der Politischen Oekonomie*. 1. Heft. Berlin, 1859, p. 191, 192, 329, 464, 562-565, 575, 621, 651, 792.

□ [Massie, Joseph], *An essay on the governing causes of the natural rate of interest; wherein the sentiments of Sir William Petty and Mr. Locke, on that head, are considered*. London, 1750, p. 345, 364, 365, 371, 374/375, 377, 378, 389, 390, 819.

□ Maurer, Georg Ludwig von, *Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt*. München, 1854, p. 187.

- *Geschichte der Dorfverfassung in Deutschland*. Bd. 1-2. Erlangen 1865-1866, p. 187.

- *Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland,* Bd. 1-4 Erlangen, 1862-1863, p. 187.
- *Geschichte der Markenverfassung in Deutschland.* Erlangen, 1856, p. 187.
- *Geschichte der Städteverfassung in Deutschlard.* Bd. 1-4. Erlangen, 1869-1871, p. 187.

□ Mill, John Steuart, *Essays on some unsettled questions of political economy,* London, 1844, p. 885.

- *Principles of political economy with some of their applications to social philosophy.* In 2 vols. Vol. 1. 2nd ed. London, 1849, p. 403, 411.

□ Mommsen, Theodor, *Römische Geschichte.* 2. Aufl. Bd. 1-3. Berlin, 1856-1857, p. 339, 398, 795.

□ Morgan, Lewis H[enry], *Ancient society or researches in the lines of human progress from savagery, through barbarism to civilization.* London, 1877, p. 187.

□ Morton, J[ohn] C[halmers], *On the forces used in agriculture.* In: Journal of the Society of Arts. London, vom 9. Dezember, 1859, p. 642.

□ Morton, John Lockhart, *The resources of estates: being a treatise on the agricultural improvement and general management of landed property.* London 1858, p. 642 643 687.

□ Möser, Justus, *Osnabrückische Geschichte. 1. Th., mit Urkunden.* Neue verm. und verb. Aufl. ... Berlin, Stettin 1780, p. 799.

□ Mounier, L., *De l'agriculture en France, d'aprés les documents officiels,* avec des remarques par Rubichon. T. 1-2. Paris 1846, p. 816, 819.

□ Müller, Adam H[einrich], *Die Elemente der Staatskunst.* Oeffentliche Vorlesungen vor Sr. Durchlaucht dem Prinzen Bernhard von Sachsen-Weimar und einer Versammlung von Staatsmännern und Diplomaten, im Winter von 1808 auf 1809, zu Dresden, gehalten. Th. 3. Berlin 1809, p. 369, 410, 411.

□ Newman, Francis William, *Lectures on political economy,* London 1851, p. 608, 670, 781, 819.

□ Newman, Samuel P[hilips], *Elements of political economy,* Andover, New York 1835, p. 290.

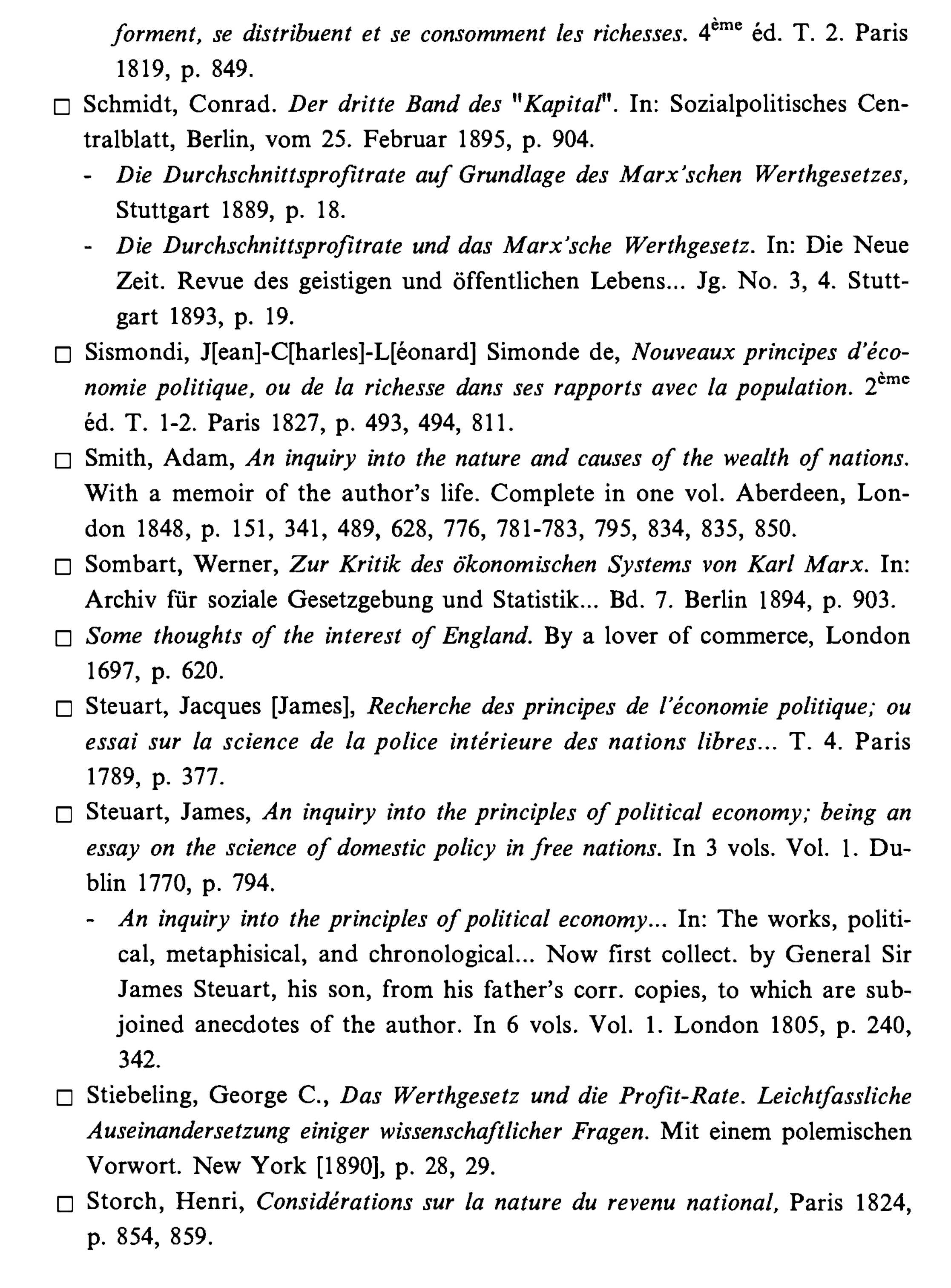
□ [North, Sir Dudley], *Discourses upon trade; principally directed to the cases of the interest,* coynage, clipping, increase of money. London 1691, p. 625.

□ *Observations on certain verbal disputes in political economy, particularly re-*

lating to value, and to demand and supply. London 1821, p. 193, 201, 202.

- □ Opdyke, George, *A treatise on political economy*. New York 1851, p. 375, 681.
- □ Ovid, *Metamorphosen*, p. 823.
- □ Passy, H[yppolyte-Philibert], *De la Rente du sol*. In: Dictionnaire de I'économie politique... 2ème éd. T.2. Paris 1854, p. 778, 788, 791, 794.
- □ Pecqueur, C[onstantin], *Théorie nouvelle d'économie sociale et politique, ou études sur l'organisation des sociétés*. Paris 1842, p. 622.
- □ [Petty, William], *A treatise of taxes and contributions*. Shewing the nature and measures of crown-lands, assesments, customs, poll-moneys, lotteries, benevolence, penalties, monopolies, offices, tythes, raising of coins, harth-money, excize, etc. With several intersperst discourses and digressions concerning warrs, the church, universities, rents and purchases, usury and exchange, banks and lombards, registries for conveyances, beggars, ensurance, exportation of money, wool, free-ports, coins, housing, liberty of conscience, etc. The same being frequently applied to the present state and affairs of Ireland. London 1667, p. 792,
- □ Poppe, Johann Heinrich Moritz, *Geschichte der Technologie seit der Wiederherstellung der Wissenschaften bis an das Ende des achtzehnten Jahrhunderts*. Bd. 1. Göttingen 1807, p. 348.
- □ Price, Richard, *An appeal to the public, on the subject of the national debt*. London 1772, p. 408,
  - *Observations on reversionary payments: on schemes for providing annuities for widows, and for persons in old age; on the method of calculating the values of assurances on lives; and on the national debt. To which are added, four essays on different subiects in the doctrine of life-annuities and political arithmetick*. Also an appendix... 2nd ed., with a supplement... London 1772, p. 408, 409.
- □ *A prize essay on the comparative merits of competition and cooporation*. London 1834, p. 891.
- □ Proudhon, P[ierre]-J[oseph], *Qu'est-ce que la propriété? ou recherches sur le principe du droit et du gouvernement*. 1ère mémoir. Paris 1841, p. 851.
  - *siehe Gratuité du crédit. Discussion entre M.Fr. Bastiat et M. Proudhon*. Paris 1850.
- □ Publius Terentias Afer, *Das Mädchen von Andros*, p. 234.

- □ Quételet, A[ldolphe-Lambert-Jacques], *Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou essai de physique sociale.* T. 1-2. Paris 1835, p. 868.
- □ Ramsay, George, *An essay on the distribution of wealth.* Edinburgh 1846, p. 49, 290, 374, 393, 776.
- □ Reden, [Friedrich Wilhelm Otto Ludwig], Freiherr von, *Vergleichende Kultur-Statistik der Geburts- und Bevölkerungsverhältnisse der Gross-Staaten Europas.* Berlin 1848, p. 483, 484.
- □ Religion Saint-Simonienne... siehe [Enfantin, Barthélemy-Prosper], *Religion Saint-Simonienne...* Paris 1831.
- □ Ricardo, David, *On the principles of political economy, and taxation.* 3rd ed. London 1821, p. 117, 124, 189, 193, 213, 247, 662, 663, 672, 780, 823, 849, 861.
  - *Principles of political economy, and taxation.* In: The works. With a notice of the life and writings of the author, by J[ohn] R[amsay] MacCulloch. 2nd ed. London 1852, p. 75, ,234, 248.
- □ Rodbertus[-Jagetzow, Johann Karl], *Sociale Briefe an von Kirchmann.* Dritter Brief: Widerlegung der Ricardo'schen Lehre von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie. Berlin 1851, p. 148, 786, 787.
- □ Roscher, Wilhelm, *Die Grundlagen der Nationalökonomie.* Ein Hand-und Lesebuch für Geschäftsmänner und Studierende. 3., verm. und verb. Aufl., Stuttgart, Augsburg 1858, p. 235, 319, 336, 411, 834.
- □ [Roy, Henry], *The theory of the exchanges. The bank charter act of 1844. The abuse of the metallic principle to depreciation.* Parliament mirrored in debate, supplemental to the stock exchange and the repeal of Sir J. Barnard's act". London 1864, p. 373, 376.
- □ Rubichon, [Maurice], *Du mécanisme de la société en France et en Angleterre.* Nouv. éd. Paris 1837, p. 642, 816, 819.
- □ [Saint-Simon, Claude-Henri de Rouvroy, comte de], *Nouveau christianisme. Dialogues entre un conservateur et un novateur.* 1ère dialogue, Paris 1825, p. 618.
- □ Say, Jean-Baptiste, *Traité d'économie Politique, ou simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses.* 3ème éd. T. 1. Paris 1817, p. 290.
  - *Traité d'économie politique, ou simple exposition de la manière dont se*



forment, se distribuent et se consomment les richesses. 4ème éd. T. 2. Paris 1819, p. 849.

- Schmidt, Conrad. *Der dritte Band des "Kapital"*. In: Sozialpolitisches Centralblatt, Berlin, vom 25. Februar 1895, p. 904.
  - *Die Durchschnittsprofitrate auf Grundlage des Marx'schen Werthgesetzes,* Stuttgart 1889, p. 18.
  - *Die Durchschnittsprofitrate und das Marx'sche Werthgesetz.* In: Die Neue Zeit. Revue des geistigen und öffentlichen Lebens... Jg. No. 3, 4. Stuttgart 1893, p. 19.
- Sismondi, J[ean]-C[harles]-L[éonard] Simonde de, *Nouveaux principes d'économie politique, ou de la richesse dans ses rapports avec la population.* 2ème éd. T. 1-2. Paris 1827, p. 493, 494, 811.
- Smith, Adam, *An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations.* With a memoir of the author's life. Complete in one vol. Aberdeen, London 1848, p. 151, 341, 489, 628, 776, 781-783, 795, 834, 835, 850.
- Sombart, Werner, *Zur Kritik des ökonomischen Systems von Karl Marx.* In: Archiv für soziale Gesetzgebung und Statistik... Bd. 7. Berlin 1894, p. 903.
- *Some thoughts of the interest of England.* By a lover of commerce, London 1697, p. 620.
- Steuart, Jacques [James], *Recherche des principes de l'économie politique; ou essai sur la science de la police intérieure des nations libres...* T. 4. Paris 1789, p. 377.
- Steuart, James, *An inquiry into the principles of political economy; being an essay on the science of domestic policy in free nations.* In 3 vols. Vol. 1. Dublin 1770, p. 794.
  - *An inquiry into the principles of political economy...* In: The works, political, metaphisical, and chronological... Now first collect. by General Sir James Steuart, his son, from his father's corr. copies, to which are subjoined anecdotes of the author. In 6 vols. Vol. 1. London 1805, p. 240, 342.
- Stiebeling, George C., *Das Werthgesetz und die Profit-Rate. Leichtfassliche Auseinandersetzung einiger wissenschaftlicher Fragen.* Mit einem polemischen Vorwort. New York [1890], p. 28, 29.
- Storch, Henri, *Considérations sur la nature du revenu national,* Paris 1824, p. 854, 859.

- *Cours d'économie politique, ou exposition des principes qui déterminent la prospérité des nations*. T. 1-2. St.-Pétersbourg 1815, p. 193, 671, 834, 854 855.

□ Thiers, A[dolphe], *De la propriété*. Paris 1848, p. 637.

- *[Rede in der französischen Nationalversammlung]* *siehe Compte rendu des siences de l'Assemblée Nationale...*

□ *The three prize essays on agriculture and the corn law*. Publ. by the National Anti-Corn-Law League. Manchester, London 1842, p. 640.

□ Thun, Alphons, *Die Industrie am Niederrhein und ihre Arbeiter*. 2.Th.: Die Industrie des bergischen Landes. (Solingen, Remscheid und Elberfeld-Barmen.) Leipzig 1879, p. 910.

□ Tocqueville, Alexis de, *L'ancien régime et la révolution*. Paris 1856, p. 811.

□ Tooke, Thomas, *A history of prices, and of the state of the circulation, from 1793 to 1837; preceded by a brief sketch of the state of the corn trade in the last two centuries*. In 2 vols. Vol. 2. London 1838, p. 383, 502.

- *A history of prices, and of the state of the circulation, from 1839 to 1847 inclusive: with a general review of the currency question, and remarks on the operation of the act 7 & 8 Vict. c. 32. Being a continuation of the history of prices from 1793 to 1839*. London 1848, p. 373, 502.
- *An inquiry into the currency principle; the connection of the currency with prices, and the expediency of a separation of issue from banking*, 2nd ed. London 1844, p. 367, 384, 415, 417, 455, 458, 459, 850.

□ Tooke, Thomas, and William Newmarch, *A history of prices, and of the state of the circulation, during the nine years 1848-1856*. In 2 vols.; forming the 5th and 6th vols. of *the "History of prices from 1792 to the present time"*. London 1857, p. 502, 816.

□ Torrens, R[obert], *An essay on the production of wealth; with an appendix, in which the principles of political economy are applied to the actual circumstances of this country*. London 1821, p. 48, 117.

□ *On the operation of the bank charter act of 184, as it affects commercial credit*. 2nd ed. London 1847, p. 366.

□ Tuckett, J[ohn] D[ebell], *A history of the past and present state of the labouring Population including the progress of agriculture, manufactures, and commerce*. In 2 vols. Vol. 1. London 1846, p. 615.

□ Ure, Andrew, *The philosophy of manufactures: or, an exposition of the scien-*

tific, moral and commercial economy of the factory system of Great Britain. London 1835, p. 114.

- *Philosophie des manufactures ou économie industrielle de la fabrication du coton, de la laine, du lin et de la soie, avec la description des diverses machines employées dans les ateliers anglais.* Trad. sous les yeux de l'auteur et augmenté d'un chapitre inédit sur l'industrie cotonnière française. T. 1. Paris 1836, p. 400.

□ Verri, Pietro, *Meditazioni sulla economia politica.* In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. T. 15. Milano 1804, p. 290.

□ Vinçard, [Pierre-Denis], *Histoire du travail et des travailleurs en France.* T. 1-2.Paris 1845, p. 794.

□ Vissering, S[imon], *Handboek van praktische staathuishoudkunde.* Deel 1. Amsterdam 1860-1861, p. 330-332.

□ [Wakefield, Edward Gibbon], *England and America. A comparison of the social and political state of both nations.* Vol. 1-2. London 1833, p. 765, 777.

□ Walton, Alfred A., *History of the landed tenures of Great Britain and Ireland, from the Norman conquest to the present time, dedicated to the people of the United Kingdom.* London 1865, p. 633, 634.

□ [West, Edward], *Essay on the application of capital to land, with observations shewing the impolicy of any great restriction of the importation of corn, and that the bounty of 1688 did not lower the price of it.* By a fellow of university college, Oxford. London 1815, p. 252, 672.

□ Wolf, Julius, *Das Rätsel der Durchschnittsprofitrate bei Marx.*In: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik. Gegr. von Bruno Hildebrand. Hrsg. von J[ohannes] Conrad. 3. Folge. Bd. 2. Jena 1891, p. 21, 22.

- *Sozialismus und Kapitalistische Gesellschaftsordnung.* Kritische Würdigung beider als Grundlegung einer Sozialpolitik. Stuttgart 1892, p. 27, 28.

2) تقارير برلمانية ووثائق رسمية

□ *An act for vesting certain sums in commissioners, at the end of every quarter of a year, to be by them applied to the reduction of the national debt.* (Anno vicesimo sexto Georgii III. regis.), p. 409.

□ *Bank Acts (B. A., B. C.) 1875 siehe Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evi-*

dence, appendix and index. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857.

- *Bank Acts (B.A., B.C.) 1858 siehe Report from the select committee on the bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index*. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858.
- *Census of England and Wales for the year 1861*. London 1863, p. 634.
- *Coal mine accidents. Abstract of return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 3 May 1861*... Ordered, by the House of Commons, to be printed, 6 February 1862, p. 98.
- *Commercial Distress (C.D.) 1847/1848 siehe First report from the secret committee on commercial distress; with the minutes of evidence*. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 June 1848.
- *Commercial Distress (C.D.) 1848-1857 siehe Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes*... Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848. (Reprinted, 1857.)
- *Compte rendu des siences de l'Assemblée Nationale. Exposés des motifs et projets de lois présentés par le gouvernement; rapports de MM. les représentants*. T. 2. Du 17 Juin au 7 Août 1848. Paris 1849, p. 637.
- *First report from the secret committee on commercial distress; with the minutes of evidence*. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 June 1848, p. 15, 417, 418, 424-427, 430-432, 469, 486, 490-491, 502-504, 555.
- *First report from the select committee of the House of Lords on the sweating system; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, and appendix*. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 11. August 1888, p. 348.
- *First report of the children's employment commissioners in mines and collieriees*... 21. April 1841, p. 98.
- *Public Health. Sixth report of the medical officer of the Privy Council. With appendix. 1863*. Presented pursuant to act of Parliament. London 1864, p. 101-107.
- *Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes and how far it has been affected by the laws for regulat-*

ing the issue of bank notes payable on demand. Together with the minutes of evidence, and an appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848. (Reprinted, 1857.), p. 15, 421, 423, 425, 427, 428, 435, 437-443, 445-450, 528, 540-543, 555, 559, 568, 569, 572-575, 577-579, 583, 584.

- *Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and inde. Part 1. Report and evidence.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857, p. 15, 351, 376, 428, 432-434, 445, 466, 501, 502, 510, 512, 513, 517, 518, 525-527, 535, 539, 542, 544, 547-555, 557-559, 565, 568, 571, 573, 575-579, 581, 582, 585-587, 589-591, 593-599, 782-783.
  - *... Part II. Appendix and index,* p. 537, 566-567.
- *Report from the select committee on the bank acts, together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858, p. 15, 376, 492, 501, 502, 513, 514, 516, 538, 539, 540, 580.
- *Report from the select committee on petitions relating to the corn laws of this Kingdom: together with the minutes of evidence, and an appendix of accounts.* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 26 July 1814, p. 640.
- *Reports of the inspectors of factories to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department,* p. 639.
  - *for the half year ending 31st October 1845.* Presented to both Houses of Parliament by command of Her Majesty. London 1846, p. 134.
  - *for the half year ending 31st October 1846...* London 1847, p. 134, 135.
  - *for the half year ending 31th October 1847...* London 1848, p. 135.
  - *for the half year ending 31st October 1848...* London 1849, p. 88, 117.
  - *for the half year ending 30th April 1849...* London 1849, p. 136.
  - *for the half year ending 31st October 1849...* London 1850, p. 136.
  - *for the half year ending 30th April 1850...* London 1850, p. 119, 136.
  - *for the half year ending 31st October 1850...* London 1851, p. 132, 137.
  - *for the half year ending 30th April 1851...* London 1851, p. 132.
  - *for the half year ending 31st October 1852...* London 1852, p. 107-110.
  - *for the half year ending 30th April 1853...* London 1853, p. 137.

- *for the half year ending 31st October 1853...* London 1854, p. 137.
- *for the half year ending 30th April 1854...* London 1854, p. 137.
- *for the half year ending 31st October 1855...* London 1856, p. 99, 100.
- *for the half year ending 31st October 1858...* London 1858, p. 87, 132, 133.
- *for the half year ending 30th April 1859...* London 1859, p. 137.
- *for the half year ending 31st October 1859...* London 1860, p. 137.
- *for the half year ending 30th April 1860...* London 1860, p. 138.
- *for the half year ending 31st October 1860...* London 1860, p. 138.
- *for the half year ending 30th April 1861...* London 1861, p. 101, 138, 140.
- *for the half year ending 31st October 1861...* London 1862, p. 139.
- *for the half year ending 30th April 1862...* London 1862, p. 101, 140.
- *for the half year ending 31st October 1862...* London 1863, p. 88, 112, 139, 141.
- *for the half year ending 30th April 1863...* London 1863, p. 141.
- *for the half year ending 31st October 1863...* London 1864, p. 99, 110-112, 119, 120, 138-140, 142-146.
- *for the half year ending 30th April 1864...* London 1864, p. 139, 144.

□ *Reports respecting grain, and the corn laws: viz: First and second reports from the Lords committees, appointed to inquire into the state of the growth, commerce and consumption of grain, and all laws relating thereto;...* Ordered, by the House of Commons, to be printed, 23 November 1814, p. 640.

3) الدوريات اليومية والاسبوعية والشهرية

□ *Archiv für soziale Gesetzgebung und Statistik.* Vierteljahresschrift zur Erforschung der gesellschaftlichen Zustände aller Länder. In Verbindung mit einer Reihe namhafter Fachmänner des In- und Auslandes hrsg. von Heinrich Braun. Bd. 7. Berlin 1894. (Siehe auch Anm. 130.), p. 903.

□ *Conrads Jahrbücher* siehe Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik.

□ *The Daily News.* London (siehe auch Anm. 54), vom 10. Dezember 1889, p. 378.
- vom 15. Dezember 1892, p. 49.
- vom 18. Januar 1894, p. 558.

□ *The Economist.* Weekly Commercial Times, Bankers' Gazette, and Railway

Monitor: a political, literary, and general newspaper. [London.] (Siehe auch Anm. 53.), p. 410, 412, 565, 600-603.

- vom 15. März 1845, p. 452.
- vom 22. Mai 1847, p. 556, 600.
- vom 21. August 1847, p. 604.
- vom 23. Oktober 1847, p. 578.
- vom 20. November 1847, p. 455, 514, 515.
- vom 11. Dezember 1847, p. 588.
- vom 30. November 1850, p. 605.
- vom 11. Januar 1851, p. 605.
- vom 19. Juli 1851, p. 410.
- vom 22. Januar 1853, p. 370.

□ *The Edinburgh Review,* or Critical journal: for August-December, 1831. To be continued quarterly. Vol. 54. (Siehe auch Anm. 108.), p. 789.

□ *Jahrbuch für Gesetzgebung,* Verwaltung und Volkswirthschaft im Deutschen Reich. Des "Jahrbuchs für Gesetzgebung, Verwaltung und Rechtspflege des Deutschen Reiches" Neue Folge. Hrsg. von Gustav Schmoller. Jg. 5. 1. Heft. Leipzig 1881, p. 18.

□ *Jahrbücher für Nationalökonomie Statistik.* Gegr. von Bruno Hildebrand, hrsg. von Johannes Conrad (siehe auch Anm. 1). Neue Folge. 11. Bd. Jena 1885, p. 16.

- Neue Folge, 11. Bd. Jena 1890, p. 26, 27.
- 3. Folge. 2. Bd. Jena 1891, p. 21, 22.
- 3. Folge. 3. Bd. Jena 1892, p. 20, 21.

□ *Journal of the Society of Arts, and of the institutions in Union.* London. vom 9, Dezember 1859, p. 642.

□ *The Manchester Guardian,* vom 24. November 1847 (siehe auch Anm. 65), p.423.

□ *The Morning Star,* London, vom 14 Dezember 1865 (sieche auch Anm. 96), p. 644, 645.

□ *Die Neue Zeit:* Revue des geistigen und öffentlichem Lebens. Stuttgart (siehe auch Anm. 6). p. 5, Jg. 1887. No. 3, 28.

- 11. Jg. 1892-1893. No. 3 und 3, p. 19.
- 14. Jg. 1895-1896, No. 1 und 2, p. 895.

- □ *New York Daily Tribune:* vom 20. Dezember 1859 (siehe auch Anm. 57), p. 399.
- □ *Nuova Antologia di Scienze, Lettere ed Arti:* Roma (siehe auch Anm. 4). Seconda serie. Vol. 38. No. 7 vom 1. April 1883, p. 25.
- □ *Nuova Antologia:* Rivista di Scienze, Lettere ed Arti: Roma. Terza serie. Vol. 55. No. 3 vom 1. Februar 1895, p. 898, 901.
- □ *La Rassegna:* Napoli. No. 1, 1895 (siehe auch Anm. 128), p. 902.
- □ *Revue des deux Mondes* (siehe auch Anm. 62). 4ème série. T. 31e. Paris 1842, p. 415.
  - Nouv, série, T. 24. Paris 1848, p. 851.
- □ *La Riforma Sociale:* Torino. Roma. vom 25, Februar 1895 (siehe auh anm. 129), p. 902.
- □ *Sozialpolitisches Centralblatt*. Berlin, vom 25. Februar 1895 (siehe auch Anm. 131), p 904.
- □ *The Times:* London (siehe auch Anm. 69). p. 455.

فهرس الاعلام

- ش -

- غ -

- و-

الشخصيات التاريخية والاسطورية والادبية والدينية (من العهد القديم والعهد الجديد)

- أشعيا (إيسايا) Jesaias (Esaia) - من الأنبياء الذين ورد ذكرهم في العهد القديم، ص 344.
- بروكرست (Prokrustes) - تقول الأساطير الإغريقية أنه كان لديه سريراً يقيس بواسطته ضحاياه فمن زاد طوله عنه قطعت أرجله، ص 916.
- بلعام (Bileam) - ورد ذكره في العهد القديم بوصفه نبياً من خارج بني إسرائيل وله حمار(أتان) ناطق، ص 903.
- حزقيال (Ezechiel-Hesekiel)-من الأنبياء الذين ورد ذكرهم في العهد القديم، ص 344.
- دولكامارا (Dolcamara) - شخصية نمطية من شخصيات أوبرا الفنان الإيطالي دونيتسيتي (1797-1848) ـ 'مشروب الحب' (Opera L'Elisir d'amore)، وهو مكار ومشعوذ، ص 28.
- سجاناريل (Sganarell) - شخصية نمطية من شخصيات مسرحية موليير الكوميدية 'دون جوان'، وهو مكار ومشعوذ، ص 28، 903.
- مولوخ (Moloch) - هو إله الشمس لدى قدامى الآشوريين والفينيقيين. وقد اقترنت عبادته بتقديم قرابين بشرية، وبات اسمه رديفاً لقوة رهيبة تلتهم البشر، ص 410.
- مرقس-من حواريي المسيح، واضع إنجيل عرف بإسمه هو 'إنجيل مرقس'، ص 606.

المؤلفات الأدبية

الأوزان والمقاييس والعملات

□ الأوزان

الطن (ton)	=	20	=	1016.50	كيلوغرام
الباون	=	16 أونصة	=	453.592	غرام
الأونصة	=		=	28.349	غرام

□ الأطوال (مسافات)

الميل الانكليزي	=	5280 قدم	=	1609.329	متراً
الياردة	=	3 أقدام	=	91.439	سم
القدم	=	12 إنش (بوصة)	=	30.480	سم
الإنش (بوصة)	=		=	2.540	سم
الياردة (البروسية)	=		=	66.690	سم

□ المساحات

الإيكر	=	4 رود (rood)	=	4046.7	متر مربع
الهكتار	=	100 إيكر	=	10 000	متر مربع
الرود	=		=	1011.7	متر مربع

□ الأحجام

الكوارتر	= 8 بوشل	= 291	لتراً
البوشل	= 8 غالونات	= 36.349	لتر
السيتر (مكيال فرنسي قديم)		= 156	لتراً
الموديوس (مكيال روماني قديم)		= 8.75	لتر
الشقل		= 54.9	لتراً
القدم المكعب		= 28.3	لتراً

□ العملات

الباون (الجنيه الاسترليني)	= 20 شلن
الشلن	= 12 بنس (جرى تعديلها إلى 10 بنسات في القرن العشرين)
البنس	= 4 فارذنغ
الفارذنغ	= $\frac{1}{4}$ بنس
الجنيه القديم	= 21 شلناً
الملك (عملة ذهبية)	= باون استرليني
الفرنك	= 100 سنتيم
الليرة (فرنسي)	= فرنك واحد
الخيلدن (عملة هولندية)	
الغولدن (عملة ألمانية)	
الفلورن (عملة ذهبية في فلورنسا)	
الآس (عملة نحاسية رومانية قديمة)	

فهرس المواضيع والبلدان

ـ آ ـ

- ب -

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

- ش -

ـ ض ـ

ـ ط ـ

- ع -

- غ -

- ف -

ـ ق ـ

- هـ -

- و -

فهرس المحتويات

القسم الثاني: عملية إنتاج رأس المال ككل

ملاحق وفهارس

صور أغلفة ورسائل ومخطوطات

مكتبة بغداد

نقدِّم للقارىء العربي الترجمة الجديدة لكتاب «رأس المال» بمجلداته الثلاثة، وهو المؤلَّف الرئيس لكارل ماركس الذي أمضى في إعداده أربعة عقود من حياته. وتطابق هذه الترجمة الطبعة الألمانية الصادرة عن دار «ديتز فيرلاغ ـ برلين» عام 1984، المنقولة عن الطبعة الألمانية الرابعة الصادرة في هامبورغ عام 1890 بالنسبة إلى المجلد الأول، والطبعة الألمانية الثانية التي صدرت أيضاً في هامبورغ عام 1893 بالنسبة إلى المجلد الثاني، وتطابق كذلك الطبعة الألمانية الأولى الصادرة في هامبورغ عام 1894 بالنسبة إلى المجلد الثالث.

بعد صدور المجلد الأول من رأس المال عام 1867، عمل ماركس بكل جهد ودون أي كلل على تهيئة المجلدين الثاني والثالث، عازماً على إتمام المؤلَّف كله دون إبطاء، ولكنه لم يفلح في ذلك. فقد كان يكرِّس قسطاً كبيراً من وقته لنشاطه في المجلس العام لرابطة العمال الأممية، وكذلك تزايد انقطاعه عن العمل بسبب سوء أوضاعه الصحية، فتولى فريدريك إنجلز بعد وفاته في 14 آذار/ مارس عام 1883 مهمة مراجعة المخطوطات النهائية وإعدادها للنشر، فصدر المجلد الثاني عام 1885 والمجلد الثالث عام 1894.

ولا بدّ لنا من لفت النظر إلى أننا قد أضفنا إلى المجلد الأول نصاً يُعرف باسم «الجزء المجهول من "رأس المال"»، وهو يؤلف الجزء الثامن والأخير منه. وعلى هذا الأساس تصدر هذه الطبعة الجديدة من كتاب «رأس المال» كاملة لأول مرة باللغة العربية.

يحوي هذا الكتاب كل الهوامش الأصلية لماركس، فضلاً عن الهوامش التي وضعها فريدريك إنجلز، وهذه الأخيرة مذيّلة باسمه.

وكذلك وضع الناشر الألماني شروحاً للمقتبسات والشخصيات الفكرية والأدبية والأسطورية، أوردنا منها ما نعتقد أنه مفيد للقارىء العربي، وقد ميّزناها عن هوامش المؤلف بوضع نجمة وتذييلها بـ (ن.برلين). كما أضفنا هوامش إيضاحية بعلامة النجمة، ذيّلناها بتوقيع الناشر العربي (ن.ع)، حينما كان ذلك ضرورياً.

نرجو أن نكون قد وفّقنا في عملنا هذا الهادف إلى إغناء المكتبة العربية بكتاب موسوعي يعتبر من الأركان الأساسية لعلم الاقتصاد السياسي.

وفي الختام نقول مع ماركس في مقدمته الأولى للمجلد الأول: «إنني أرحّب بكل حكم يرتكز على نقد علمي...»، فشعاري الآن، كما من قبل، حكمة الشاعر الفلورانسي العظيم (دانتي): «سِرْ في طريقك، ودع الناس يقولون ما يشاؤون».

ISBN 978-9953-71-946-7

